

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is arranged in approximately 10 lines, with some characters appearing to be in a different script or dialect than the main body of text. The ink is dark and the paper shows signs of age and wear.

Blank area of the page, showing the texture of the paper and some minor blemishes.

349.297
M550A
V. 1-2

الانصاف

في معرفة الراسخ من الخلاف على مذهب الإمام المفضل أحمد بن حنبل

تأليف مصحح الذهب ومنقحه ، شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أحمد بن عثمان بن شيبان البغدادي

٨٨٥ - ٨١٧

تمت بحمد الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

المجلد الأول

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الافتتاح

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

بيان

قد اعتمدت في طبع هذا الكتاب القيم على نسختين معتبرتين ، مقروءتين على موثوقين من جهاينة المذهب وعلماؤه المحققين .

١ - نسخة حضرة صاحب الفضيلة والساحة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة بالملكة العربية السعودية . وهي تقع في ستة أجزاء . يحتوي كل جزء على ٢٨٣ ورقة تقريباً من القطع المتوسط . وهي حديثة عهد بالكتابة . وكتبتها طالب علم متوسط . هو عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز العنقري . فرغ من كتابتها يوم الثلاثاء الخامس من شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية .

وفيها زيادات كثيرة على النسخة الأخرى . قد أبرزتها بوضعها بين مربعين []
٢ - مصورة عن نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث باستامبول . محفوظة أصل هذه المصورة بإدارة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية . تحت رقم ٨٤٩ وقد عاوتني على تصويرها . الأخ النجيب الأستاذ فؤاد السيد أمين قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية .

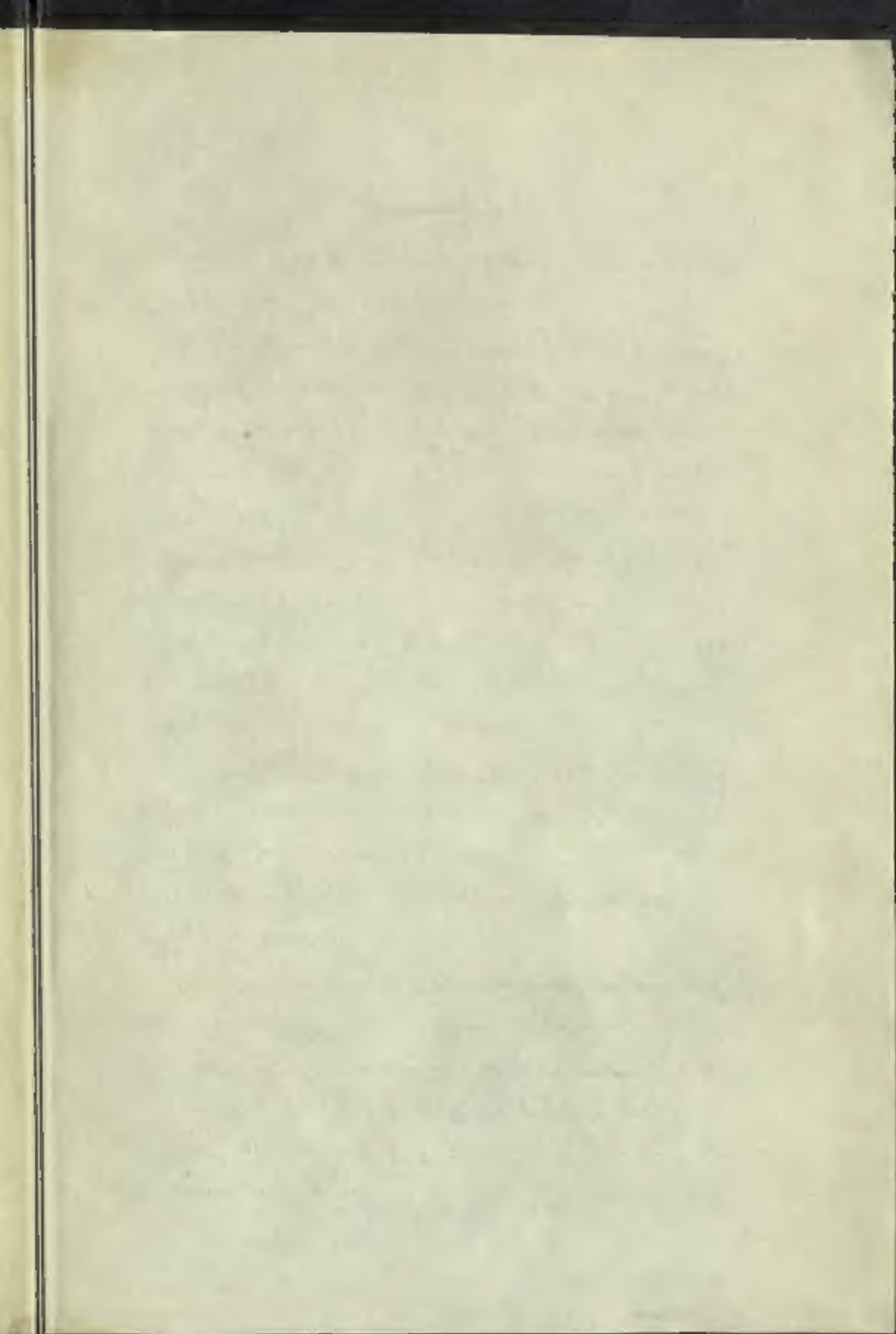
وتقع في ثلاثة أجزاء ضخمة . كل جزء منها في ٣٠٤ ورقات من القطع الكبير . في كل صفحة ٣٣ سطراً ، بالخط الدقيق الجود . وكتبت في القرن التاسع . وهي غاية في الدقة والصحة والإنقان .

ومن ثم اعتمدتها أصلاً للطبع . وفيها كذلك بعض زيادات على نسخة سماحة الشيخ عبد الله . ولكنها قليلة .

وقد اجتهدت أعظم جهد وأشقه في دقة تصحيح الكتاب ومراجعة ما يشكك منه على مراجعه مثل المفتي وكشاف القناع والشرح الكبير وغيرها .

وصححت المتن على نسخة خطية جيدة محفوظة بدار الكتب الأزهرية . تفضل فأعاريها الأخ الشيخ أبو الوفا المراغي مدير المكتبة بآرك الله فيه .

وأسأل الله المعونة والتوفيق على الإتمام . وصلى الله على خاتم المرسلين محمد عبد الله ورسوله وعلى آله أجمعين .



فهرس

الجزء الأول من الإنصاف

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٦٤	الماء الكثير النجس إذا زال تغيره		مقدمة المحقق
	بنفسه أو بغيره	٣	مقدمة الشارح
٦٥	تقدير القلتين	٤	بيان مصطلحات المصنف في كتابه
٧١	اشتباه الماء الطاهر بالنجس	١٣	مراجع الكتاب
٧٥	اشتباه الماء الطاهر بالطهور	١٦	طريقة الشارح في الكتاب
٧٧	اشتباه الثياب الطاهرة بالنجاسة	١٩	كتاب الطهارة
٧٨	اشتباه أخيه بأجنبية	»	باب المياه
٧٩	باب الآية	»	تعريف الطهارة لغة وشرعا
»	آية الذهب والفضة والضرب بهما	٢١	تقسيم المياه
٨٠	الوضوء من آية الذهب والفضة	٢٩	حكم الماء النجس بنجاسة
٨١	الضربة اليسيرة من الفضة	٣٢	الماء إذا تغير أحد أوصافه
٨٤	ثياب الكفار وأوانيهم	٣٥	الماء المستعمل
٨٦	لا يطهر جلد الميتة بالدياغ	٣٨	الماء الذي غمس فيه القائم من نوم الليل يده قبل غسلها ثلاثا
٨٩	الدكاكة لا تطهر جلد غير الماء كقول	٤٢	الماء الطاهر غير المطهر
٩١	شروط الدياغ	٤٣	حكم الماء القليل الراكد إذا اتهمس فيه الجنب
٩٢	جزء الميتة من اللبن والأنثمة	٤٥	حكم الماء الذي أزيلت به النجاسة
٩٤	باب الاستنجاء وآدابه	٤٧	الماء الذي احتلت امرأة بالطهارة منه
١٠٤	مق يتبع الاستنجاء بالماء؟	٤٩	معنى خلوة المرأة بالماء
١٠٩	ما يجوز الاستنجاء به وما لا يجوز	٥٤	حكم الماء الطهور إذا خلط بمستعمل
١١٤	الوضوء والتيمم قبل الاستنجاء	٥٥	الماء القليل الراكد إذا خالطه نجاسة
١١٧	باب السواك وستة الوضوء	٥٧	الماء القليل الجاري إذا خالطه نجاسة
»	وقت السواك ومواضعه	٥٩	الماء الكثير إذا خالطه نجاسة
١١٩	ما يستاك به	٦٣	الماء النجس إذا انضم إليه ماء طاهر كثير
١٢٣	الحنآن		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٩٤	نواقض الوضوء	١٢٨	سائر الوضوء
١٩٥	الخارج من السيلين	»	التسمية
١٩٧	خروج للنجاسات من سائر البدن	١٢٩	غسل الكفين ثلاثاً
١٩٩	زوال العقل إلا النوم اليسير جالساً أو قائماً	١٣١	البداية بالضمضة والاستنشاق والمباقة فيهما
٢٠٣	مس القصر يده	١٣٣	تخليل اللحية
٢١١	مس المرأة بشهوة	١٣٤	تخليل الأصابع
٢١٥	غسل الميت	١٣٥	التيامن
٢١٦	أكل لحم الجوزور	»	أخذ ماء جديد للأذنين
٢١٩	الردة عن الإسلام	١٣٨	باب فرض الوضوء وصفته
٢٢٢	ما يحرم على المحدث قبله	»	ترتيب الوضوء على ما ذكر الله تعالى
٢٢٣	مس المصحف	١٣٩	المواالات
٢٢٧	باب القبل	١٤٢	النية شرط لطهارة الحدث كلها وكيفيتها
»	موجباته	١٥٢	الضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين
»	خروج المني الدافق ببلدة	١٥٤	غسل الوجه ومعدنيه
٢٣٢	التقاء الحائضين	١٥٧	غسل اليدين إلى المرفقين
٢٣٦	إسلام الكافر	١٥٩	مسح الرأس وصفته
٢٣٨	للوت والحيف والنفس	١٦٤	غسل الرجلين مع الكعبين
٢٤٣	أحكام من وجب عليه الغسل	١٦٥	الاستعاانة في الوضوء وتنشيف أعضائه
٢٤٨	الأغسال المنجية	١٦٩	باب مسح الحفين
٢٥٢	صفة الغسل	١٧١	شروطه
٢٦٣	باب التيمم	١٧٦	مدته للمسافر والمقيم
»	شرط جوازه	١٨٤	محل للمسح
٢٧١	لو جرح بعض أعضائه	١٨٥	المسح على الصلابة والجوارب
٢٧٧	بيان التيمم للماء بموضع يمكنه استعماله	١٨٧	المسح على الجبيرة
٢٨٢	فقد الطهورين	١٩٠	ما ينقض المسح على الحفين
٢٨٤	ما يجوز التيمم به وما لا يجوز		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٥٠	ما يباح من الاستماع بها وما يحرم	٢٨٧	قرائن نعيم
٣٥٥	أكل من يجلس له امرأة وأكثره	٢٩٤	مطلات نعيم
٣٥٨	أكل الخبث وأكثره	٣٠١	صفة نعيم
٣٥٩	سقاء بخص	٣٠٣	حرف فوات لكتونة والحارة
٣٦٥	استحابة لفتاده		لاخر ايعم
٣٦٦	من نسيت عاقبتها أو موضعها	٣٠٩	باب إرالة النعامة
٣٦٨	خير عدة رباة أو تقدم أو تأخر	٣١٠	تطهير بحارة الكلب
	أو اتعال	٣١٥	تطهير الأرض بحدة
٣٧٧	حكم استحابة	٣١٨	استحابة الحجر إلى حل وتحليلها
٣٨١	أهميات الأعداد الساعة من ملس	٣٢١	لاظهر لأدها حدة
	الول والذى والريح الخ	٣٢٢	حمام موضع النعامة
٣٨٣	لعاس	٣٢٣	تطهير بول النعام الذى لم يأكل
٣٨٥	لو ولد من عر دم ليع		الطعام
	انطهر الذى من الدمين صهر صحيح		طهير أسفل الخف واحدا
٣٨٦	هل عور شرب دواء لاسقاط	٣٢٥	ما يباح منه من سحبات
	طعة	٣٢٧	الدماء لاهارة مختلف فيها ولتفق
	من اسمر دمها يخرج من فمها قدر		عسها
	العدة الخ	٣٣٥	حكم عين شوارع
	من أول لعاس من التوامين	٣٣٧	لاحسن الآدمى موت
٣٨٧	لو رأت الدم قبل ولادها يومين	٣٣٨	ما لعاس له سائلة لا يحسن الموت
	ثبت حكم لعاس موضع شئ فيه	٣٣٩	بوت ما يؤكل لحم وروثه وميه صاهر
	خلق إسان	٣٤٠	منى الآدمى
٣٨٨	كتاب الصلاة	٣٤١	رطوبة فرج المرأة
	معنى « الصلاة » لغة وشرعا	٣٤٢	مباح الهائم والطير
	منى فرضت الصلاة	٣٤٣	سؤر الهرة
٣٨٩	على من تحب	٣٤٦	باب الخبث عريه
	يجب على النائم والسكران والنفس عليه		ما يمنع منه الحائض

(ح)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩٠	لا تحب على كافر	٤٠٩	لا يجوز أحد الأجرة عنهما
٣٩١	الربد يقضى ما فاته إذا أسلم	٤١٠	إن تشاءوا فمهم يقدم
»	ماذا تبطل الرقة من الصادات	٤١٢	الأذان خمس عشرة كلمة لا رجميع فيه
٣٩٢	هل يقضى الربد اركاة إذا أسلم	٤١٣	الإقامة إحدى عشر كلمة
»	هل يلزم للرتد إعادة الحج	٤١٤	يترس في الأذان ويجوز في الإقامة
٣٩٣	لا تحب الصلاة على محنون	»	يؤذن وقتاً
٣٩٤	إذا صلى الكافر حكم بإسلامه	٤١٥	متطوعاً
٣٩٥	لا تحب على من	٤١٦	يلتصت عند الميعتين ولا يستدير
٣٩٧	مضى يؤمر الصبي بها	٤١٧	يحمل إصبعه في أذنيه
»	إن بلغ في أثنائها أو في وقتها	»	ربيع وجهه في الصلاة
أعدها		٤١٨	يقوم من أدب في موضع أدائه
٣٩٨	هل يلزم الكافر إعادة إسلامه إذا	»	لا يصح الأذان إلا مرة
أسلم		٤١٩	سكس الأذان واسكت طويلاً
»	الأعداد المسبعة لأحدها عن وقتها		والكلام المحرم
٤٠٠	يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت	»	يدعى في الأذان أعطه
»	حرم تأخيرها في وقت الضرورة	٤٢٠	لا يؤذن قبل دخول الوقت ولا
»	تومات من حاربه تأخير قبل بعض		للغير
٤٠١	إن ركعها سهواً وجب قتله	٤٢١	عصى بعد أدب الحرب جلسة حقيقة
٤٠٢	الإسم أو بانه هو الذي يدعو به	٤٢٢	الأذان والإقامة عند الجمع والمفوات
الصلاة		٤٢٣	أذان المعز للمؤمنين
»	لا يفتل حتى سب	٤٢٤	أذان الفاسق والملاح
٤٠٣	لا يكفر بركبتي من تصاد	٤٢٥	إحالة المؤذن والمحيصين
عن الصلاة		٤٢٦	هل يجب تعريضه ويطأه وقرأته
٤٠٤	هل تقتل حداً أو كفرة	والمحبي	
٤٠٥	بأن الأذان	٤٢٧	إحالة لإقامة
»	هل الأذان أصل أو الإقامة	٤٢٧	واحدة ثم المحدث صوابه مكرراً
٤٠٦	مما شرعوا للصلاة الخمس للرجال	»	لا يخرج من لسجد بعد الأذان
٤٠٧	ممن فريص كعبية	٤٢٨	لا يؤذن قبل الزوال إلا بإذنه
٤٠٨	إن ركعها أهل بلد قوتلوا		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
»	عازدا بتأدي الكسوف والاستسقاء والصيد ؟	٤٤١	من أدرك من الوقت قدر تكبيره ، ثم حن أو حاصت
٤٢٩	باب شروط الصلاة	٤٤٢	إن بلغ حي أو أسلم كافر ، أو أفاق محزون ، أو ظهرت حائض
»	أولها دخول الوقت	»	لزوم قضاء القوائمت على الفور
»	الصلاوات المفروقات حن . أوها الظاهر ،	٤٤٣	يدرم القضا مرتباً
٤٣٠	مق تؤجر الطهر ؟	»	الأولى ترك السنن الرواتب
٤٣١	هل تؤجر في العم ؟	٤٤٤	إن حن ثواب الحاصرة
٤٣٢	أنصرف في الوسطى . ووم	٤٤٥	أو نسى الترتيب
٤٣٣	آخر وقت عصر صمرار الشمس	٤٤٦	لو نسي صلاة من يوم وحمل عيها
»	يتق وقت الضرورة إلى الغروب	٤٤٧	باب ستر العورة
٤٣٤	وتصليها أفضل	»	وسرها عن نظر عالاخص امرأة
»	وقت المغرب من بعد الشمس إلى	٤٤٨	يسر لعورة في الصلاة عن
»	معد اشفق الآخر	»	نفسه وعمره
٤٣٥	الأفضل تصليها إلا يجمع لقاصده	٤٤٩	عوره رجل والأمة ما بين نسوة وبركة
»	وقت العشاء من مغيب الشفق إلى	٤٥١	عوره حتى
»	نبت الليل	٤٥٢	أجرة كلب عورة حتى طهرها وشعرها إلا الوجه
٤٣٦	وقت الضرورة إلى طلوع فجر	٤٥٣	أم الولد والمعلق مصف كالأمة
٤٣٧	أخبره فضل ماء يشق	٤٥٤	إن انصرف على صدر لعوره أحرأه
»	أيوم فيها والحديث عنها ،	»	إذا كان من عتقه شيء من اللباس
»	وتصيب بالعتمة	٤٥٦	المكشاف سير لأعشش من عورة
٤٣٨	تصلي بعد أفضل	»	لا يطل الصلاة
»	ليس للعمر وقت ضروره	٤٥٧	الصلاة في ثوب مصوب أو حرير
٤٣٩	من ذرأ تكبره الإحرام من صلاة في وقت تركها	»	حله
٤٤٠	ماذا يصح من شئ في الوقت	٤٦٠	من لم عهد إلا ثوباً عن صلى
»	إن أحده مح عن ثوب منه	»	فه وأمر
٤٤١	إن كان عن طين يفسله	٤٦٢	الصلاة في موضع عن لا يمكنه الخروج عنه

(ي)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٦٢	من لم يجد إلا ما يسر عورته سرها	٤٨١	ليس الحصى
٤٦٣	من لم يجد إلا ما يسر بعض عورته	»	قوائد تتعلق به ، ما فيها وما يكره
٤٦٤	من بدت له بكرة يومه فوطأ بها	٤٨٣	بأحد أحوال
٤٦٤	إذا كانت عارة	»	احتساب لحاجة ترحم لصحة الصلاة
٤٦٤	كيف يصلي عادم البقرة	٤٨٤	ين طين الأرض حصة أو سطر
٤٦٦	بأحد حرة في أثناء الصلاة	»	عقب ثياب
٤٦٧	بعض امرأة حرة	٤٨٥	بأصل على مكان حاضر من سطر
»	بوكاب أسره لواحد ماذا فعل	»	صرفة بحس
»	مع غيره	»	إذا وجد عليه حصة بعد ما صلى
٤٦٨	يكره لشد في صلاة	٤٨٧	حكم ما حر من حصة حكم ليس
»	اشبهان صباه	٤٨٨	بوحمل قارورة وب حصة أو نحوها
٤٧٠	تغطية ابوجه والبنم على عم	»	إذا حر ساهه بظم بحس
»	والأنف ، وشد الوسط ، وشه	٤٨٩	بأقطب سه فأنه حرارها
»	الزمار	»	الأمكن بق لاصح الصلاة فيها ،
٤٧١	يكره ببال ثوبه حلا	»	كالقبرة ونحوها
٤٧٢	قوائد فيما يكره في صلاة	٤٩٠	ماهي شيطان الإبل
٤٧٣	في طول الثياب والاكمام للرجل	٤٩١	المحل المصوب
»	والبرائة ، وما يكره من ثياب	٤٩٢	الحرة والعرة وقارعة الطريق
»	ولقشه ، لا عاظم	٤٩٣	صلاة في ندفة
»	لا يجوز ليس ما فيه صورة حيوان	»	بأحدث استحد بعد البقرة ،
٤٧٥	لا يجوز من ثياب الحرير وما عاله	»	أو بمكس
»	حرر	٤٩٤	صلاة الجمعة في الطريق والأرض
٤٧٧	يحرم من المصوح والمموء بالذهب	»	المصوبة
٤٧٨	إلب ليس الحرر بر من أو حكمه	»	هل يصلي في ثقبه
»	أو في الحرب	٤٩٦	لصلاة في الأرض لسعة ، وفي
٤٧٩	ماذا على ولي لصي إذا أمسه الحرير	»	كسبة
٤٨٠	يباح حشو الحلب ونقرش الحرير	»	لاصح العريضة في كفة
»	»	٤٩٧	صلاة نافلة في الكفة وسبب

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . نرجو ارجو . ما لك يوم الدرس . ما لك عهد ويثاق
سبعين اهداه الصراط المستقيم . صراط الذين اُعتت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين آمين .

والحمد لله الذي أرسل على عبده الكذب . وما عمل له عونا . قبحاً أسدر
نفساً شديداً من ذنوبه . وبشر المؤمنين الذين جعلوا الصلوات أن هم أحراراً
حسباً ما كنتم منه نذراً .

هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق يظهره على الذين كله . وكفى بالله
شديداً . محمد رسول الله . ودين معه شديداً على الكفار رحمة بهم . تراهم
ركعاً ساجداً يتسعون فضلاً من الله ورضواناً . سيماهم في وجوههم من أثر السجود
عنت الله السيئين مشربين ومندرسين . وأرسل معهم الكذب بالحق ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه . وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من عند ما جحدتهم
البيان بعداً بينهم . هدى الله الذين آمنوا إلى الصلوات اجعلوا فيه من الحق بديه . والله
يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . أسمع العمة . وأحراراً .
ما ولى على عبده من رحمة . وما فاء لهم على معارف العرف من واضح آياته .
وما هداهم به إلى التي هي أقوم . في العيدة ، والشرعة ، والعلم ، والعمل -
من محكم كسبه وآتاه . إيهلك من هلك عن نسخة ونجى من نجى عن نعمة .
وإن الله سميع عليم .

وشهد أن أفضل خلق الله . وأهداهم إليه سبيلاً . وأنشدهم على الصراط

المستقيم قديماً ، وأخفهم بالإمامة والقدوة ، وأجدرهم بالاتباع : عبد الله الكريم
 ورسوله العظيم ، محمد الصادق الأمين . صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، الذي احتد به
 الله واصطفيه - (والله أعلم حث يحمل رسالته) - ليكون خاتم المرسلين ، وإمام
 السابقين الآخرين . وأمر عبد الكتاب المبين - صلى الله عليه وسلم - وبهديه به إلى
 صراط العزيز الحميد . فبلغ الرسالة أحسن الملاح ، وذى الأمانة خير الأداء ،
 وجهدى الله حق جهده ، حتى أنه اليقين ، ورسمه الله إلى أريق الأعلى ، وقد
 ترك الناس على الحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك . وأكد
 لهم النصيحة المتألصة - وبالأخص قبيل وفاته - إذ قال « عسى أن ينسى الله ورسوله
 ما أتاكم مني بعد اليوم ، فأمنوا بالله ورسوله ، وأطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا
 أئمة الهدى من بعدي ، وعصوا عني ، ما لم ينهى الله عن ذلك ، وأطيعوا ما أمر الله به
 وأمر رسوله » . وقد عرف صلى الله عليه وسلم العمل والأدواء التي
 أهدكت الأمم الماضية ، فحوصوه أشد الحويص ، وحصرهم أشد الحصر ،
 ووصف لهم الدواء الشافي من ذلك . وتلا عليهم قول ربهم في محكم كتابه (فإن
 تداركتم في شئ ، فرددوه إلى الله والرسول) . إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر -
 ذلك خير وأحسن تأييداً . ورددتم تأييداً فقال « تركت فيكم ما إن تمسكتم
 به لن تصولوا بعدى : كتب الله ، وسنتي » فكان الرجل الأول من هذه الأمة
 خير أمة أخرجت للناس . من جميع أهل الأرض - عيسى ومحمد ، يهودهم
 ونصاريتهم - إذ كانوا بالمعنى الصحيح - من كتب الله ، وسنت
 وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم - أبر الناس قولاً وعملاً ، وأحلاقاً ، وأحوالاً
 فعاش الناس في كنفهم في عدل ورحمة ورحاء عيش ، وأمن على أنفسهم والأموال
 والأعراض ، ما كانوا يحدسون . ولا يعضون ، عند أهل دينهم في عصرهم الأول .
 وما كان ذلك لميرة في ريسهم ، ولا مكسبهم ، ولا أسهمهم وأحصانهم . وإنما كان :
 لأنهم آمنوا بالله وكذبه ورسوله صدقين ، وأحبوا طريقته في كل شأن من شئون

الحياة على صوة هذا الإيمان وهذه . على نصيره من . به . وثقة به متؤمنين .
لا يصرون ولا يردون إلا عنه . واتقين من أن هذه الرسالة الحاتمة والشمسة لما
قيلها إنما تفصل بها الله ربه خيرهم . وتسد حطواتهم في حياتهم الأولى ،
لينبوهوا على مكان العزة والخبرة الكريمة ، فيصلحوا ما أفسد الناس ، ويقوموا
ما أمال الناس ، ويأخذوا على أيدي الضالين لأنفسهم . فيضعوهم على الحقبة ،
ويدفعوهم بأعلم الصحيح ، والعقيدة النقية . والعمل الصالح ، والعن الركية
والسمت الصالح ، على بصيرة . في سبيل الحياة (قل هذه سبيل أدعو إلى الله على
بصيرة ، أنا ومن استقى . وسبحان الله ، وبأن من مشركين) .

ومن ثم أحياهم الله أطيب حياة وأسعدّها . وكان النجاة والنصر في كل
شأن ، وأما بوجهوا حبيبهم ، إذ كانوا مع الله . فسكن الله معهم (إن الله مع
الذين اتقوا والذين هم محسون)

ثم حذف من بعدهم حروف أصغروا الصلاة وسعوا الشهوات ، أخذوا عرض
هذا الأدنى ، وشعروا به . وأخذوا إلى أرض الأهواء والشهوات ، مسلحين من
آيتهم ، في أنفسهم وفي الآفاق . إذ ذكروا لاذكور . وإذ نصحو
لا يصدحون ، ويقولون - مدورين شمانهم ، وموهم ، وورثتهم التعبدية -
إن الله سيعرلنا (وإن الله عريض مثله أوسع) ، أنه يؤخر عليهم ميثاق
السكبات أن لا يقولوا على الله إلا الحق ، ودسوا مدقه . ولذا الآخرة خير للذين
يقولون أفلا تعقلون ، والذين يتسكبون السكبات وأقاموا الصلاة . إن لا يصح
أخر نصحين) .

اللهم أصلح عقائدنا ، وقلوبنا وأسمعنا وأخبرنا . وهددنا خلقنا ، وأصبح ولاية
أمرنا . وأدبنا بأدب العبد الكريم رسولنا ، وقومنا برب طريقتنا ، واهدنا
بهدي إمامنا مهتدين . عهدي و سولك الذي اصطفيتنا وعصمتنا ، وأرسلتنا حجة
للمؤمنين واحتره إمامنا مهتدين ، محمد عنه سبيل فصل الصلاة وأبكي السلام .

وبعد - فهذا كتاب

الانصاف

في معرفة الرائج من اختلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل

الذي طمأننى علماء الحنفية - مال وغيرهم - من كل بلد وعصر أن يسر
الله أصول إليه ، طبعه ، وكثير سعة وتوزيعه ، يسهل حصوله عليه ، وتبدو
تأخره من ندى استيعاب عليه ، و به خبير بهمة وثبات الضامن الراغبين ،
وحقيق يحرص علماء الحنفية - وغيرهم - من سلفهم ، وحبسهم المحققين فقد
صبر بين دفيه كل مقال في مذهب حنبلي من أقوال ووجود وروايات ، وأحصاه
أدق إحصاء ، يدل على حافظة دونه حد ، وقوة استيعاب دونه ، نعمه مغلفة
حسنة ، عله يعي مقبها عن غيره من المختصرات ومضولات تعد ذلك فيه
مستكاف سبق إليه ، بين فيه الصحيح من المذهب ، وأصل فيه الكلام ، و ذكر
في كل مسألة ما نقل فيها من الكتب ، وكلام الأصحاب ، من المتقدمين
والمتأخرين ، إلا أنه قد حرص للدين ، لأن كل مما كان موحها إلى الجمع
والإحصاء لكل ما قيل في مسأله ، وهي مهمة شاقة تنوع الجهود العظيمة
فهو من لكتيب التي تدل فيها على الأموال - ولا عرو وثوقه هو لإمامه .

علاء الدين بن محمد بن علي بن شيبان القندري

قال أبو الفلاح عبد الحى بن العباد الحنبلى ، مترجم له في كتابه ٥ شذرات

الذهب ٥ (ج ٧ ص ٢٤٠) في وفيات سنة ٨٨٥ .

وفى : علاء الدين ، تواجس على بن شيبان بن أحمد بن محمد مرداوى ،

(س)

السعدى . ثم الصالحى . الحلى . الشيخ الامام . العلامة محقق . المتقى . النجوى .
الدهر . شيخ المذهب وإمامه . ومصححه ومطبعة . بل شيخ الإسلام على
الأطلاق ، ومحرر العلوم بالانفاق

وعدة سبع عشرة وثلاثة . وخرج من بلدة « مردا » في حاشية الشيبة .
فقام تدرسة تحليل عليه الصلاة والسلام ، رآه الشيخ عمر المجرى . رحمه الله .
وقرأهم القرآن .

ثم قدم إلى دمشق . ومن تدرسة شيخ الإسلام أبي عمر ، مصاحبة
واشتغل بالعلم ولاحظته خاصة الربانية واجتمع به شيخ وخد في الاشتغال
ومعه على الشيخ في الدين فدرس العلى ، شيخ الحاشية في وقته . فرع .
وفصل في علوم من العلوم . وتنت إليه رياسة المذهب

وشر رياسة الحكم دهر أطول لمحت سره . وعظم أمره

ثم فتح عليه في التصنيف فكتب كتب كثيرة في أولها العلوم أعظمها
« الانصاف في معرفة الرجل من احوال » أربع مجلدات صحة جعله على
« المنهج » وهو من كتب الإسلام .

فهو سلك فيه مسلكاً يسبق إليه بين فيه الصحيح من المذهب . وأصل
فيه الكلام . وذكر في كل سنة ما قل فيها من الكتب . وكلام الأصحاب .

فهو ديل على سحر مصنفه ، وسعة علمه ، وقوة فهمه ، وكثرة اطلاعه

ومنها « التمهيد لمشيخ » في تحرير المنهج « وهو مختصر الانصاف .

ومنها « التحرير » في أصول الفقه . ذكر فيه المذهب الأربعة ، وغيرها

وشرحه .

وخرج في الأدعية والأوراد . سماه « الحصون المنيعة » لثقة من كل شيء «

وخصيص كسب « المبروع » لأن مفيد .

(ع)

وشرح الآداب . وغير ذلك .

واشتمع الناس بمصنفاته واشترت في حياته وسعدوه .

وكانت كنفاته على الفتوى غاية . وخطه حسن .

ويروى عن مباشرة انقباء في أواخر عمره . وصار قوله في مذهب يعول

عليه في الفتوى ولأحكامه ، في جميع مملكة الإسلام .

ومن ألامده : قاضي القضاة ، بدر الدين السعدي قاضي الديار المصرية .

وعاش من في المملكة من العظماء ، والمعلمين ، وقضاة الإسلام .

وما سمعته أحد إلا وحصل له الخير .

وكان لا يتردد إلى أحد من أهل الديار ولا شكه فيما لا يحبه . وكان

الأكار والأعيان يقصدونه برأيه ، والاستفادة منه

وحجج وراء بيت المقدس مراراً .

وبحسبه أكثر من أن نحصيه ، وأشبه من أن يذكر

وتوفي بمصالحية دمشق يوم الجمعة ، سادس جمادى الأولى . ودفن بسماع

قاسيون قرب الروضة

وفان العلامة المؤرخ السعيد ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السجدي في

كتبه « الصوفا اللامع » لأهل قنبر . سبع هـ (ح ٥ من ٢٢٥ - ٢٢٧) .

على بن سليمان بن أحمد بن محمد ، العلوي ، له دواوي ، ثم الدمشقي ، الصلحي ،

وعرف بالمدواوي . شيخ المذهب

وولد من سنة عشرين وثمانمائة بمصر ، وشبه

بخط القرآن ، وأحد من في الفقه عن فقهها الشهاب أحمد بن يوسف

ثم تحول منه وهو كبير إلى دمشق من مدرسة في عمر وذلك - وفي أطل -

سنة ثمان وثلاثين ، فمات بالهرآة ، وتوفي في قرأه داروايت والله أعلم .

(ف)

وقرأ « المنعم » تصحيحاً على أبي الفرج عبد الرحمن بن إبراهيم الطرابلسي
الحسلي وحفظ غيره ، كالأمية . وأدس الاستعمال .

وتخرج فافقه ونقله ولارم التقى ابن قدس في الفقه وأصوله ، والعربية وغيره .
حتى كان حلّه انتدعه به .

وكان يقرأ عليه بحثاً ونحيفة « المنعم » في الفقه . و « مختصر الطوق »
في الأصول . وأمية ابن مالك .

وكذا أحد الفقه والسحر عن أبي عبد الرحمن أبي شعر ، بل سمع منه التفسير
للمعوى مراراً . وفيه في سنة ثمان وثلاثين من شرح أمية العراقي إلى « الشاذ »
وأحد غيره حديثاً أيضاً عن ابن نصر الدين . سمع عنه منظومه وشرحها
بقراءة شيخه التقى .

والأصول أيضاً عن أبي القاسم الوبري ، حين تقيه ثمكة في سنة سبع وحمسين .
فقرأ عليه قطعة من كتاب ابن مكيح فيه ، بل وسمع في المصنف عنه .

وأحد الفرائض . و « الوفاء » وحساب عن الشمس السبلي الحسلي ، حذر
الصبيانية . واستمع به في ذلك حداً ولارمه فيه أكثر من عشر سنين ، بل وقرأ
عنه « المنعم » في الفقه تمامه حدّاً .

وأحد العربية والحرف وغيره من أبي البروج عيسى البغدادي الفوجي ،
الحفي ، تروى دمشق .

واحد من إبراهيم الصفدي . ثم الدمشقي . الحسلي الحافظ وغيرهما .

وقرأ إسحاري وغيره عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الكركي الحسلي .

وسمع الزين بن الطحس والشهاب بن عبد الهادي وغيرهما .

وحج مرتين وحاورهما .

وحضر دروس البرهان من معاني ، وباب عنه

وكذا قدم نأمة في القاهرة ، وأدس له « صلب العرب الكندي » في معاني

(ص)

الدعوى ، وأكرمه . وأحده فصله أصحابه بأشارته ، بل وحصله على تحصيل

« الإيضاف » وغيره من تصانيفه ، وأدب من شاء الله منهم .

وقرأ هو حيثند على الشئى ، وأخصى « المختصر » .

وقرأ فى الفرائض والحساب يسيراً على الشباب السخيين .

وحضر دروس القمى . وعمل عنه فى بعض تصانيفه وأصفاً له شيخه .

ونصدى - قبل ذلك وبعده - لإفراء ، والأفراء ، والآفراء ، والآفراء ، والآفراء .

فاسمع به لفتة . وقرأ فى جماعته بالثاء فصلاً .

ومن أحده فى محاور « اللسان » . قاضى الحرمين الخبوى الحسبى القامى

ومن تصانيفه (الألف فى معرفة الزاحج من الخلاف)

عمله تصحيحاً للقطع ، وتوسع فيه حتى صار أربعة مجلدات كبرى .

وحضره فى مجلد سماه « النسخ المشع » ، فى تحرير أحكام الفقه « و » الدر المنقى

والطهر المجموع فى معرفة الزاحج من الخلاف مطلق فى الفروع « لأن مذهب فى

مجلد صم من اختصر « الفروع » مع زيادة غريب فى مجلد كبير . و « تحرير

المقول فى تهذيب - أو تهذيب - علم الأصول - فى أصول الفقه فى مجلد طيب .

وشرحه . وسماه « التحرير فى شرح التحرير » فى مجلدين وشرح قطعة

من مختصر الطولى فيه .

وكذا له فهرست القواعد الأصولية فى كراسة . و « الكور - أو المحصول -

المعدة ، الواقعة من كل شدة » فى عمل اليوم والليلة وقال : إنه جمع فيه قريباً من

ستائة حديث . منها الأحاديث الواردة فى أمر الله الأعظم .

والأدعية المتعلقة بالثورة قال : إنه جمع منها فوق مائة حديث .

و « المنهل المذهب فى موائد المهادى الشير النذير » .

وأعانه على تصانيفه فى المذهب : ما احتج به من الكتب فى علمه بغير

به ملكاً ووقفاً

وكان فقيهاً حاضراً في المذهب ، مشركاً في الأصول ، ورعاً في الكفاية
بالنسبة لغيره . متحرراً في أسطورة والمناجاة ، ووفور الذكاء ، والتفكير عن رفيقه
الخراساني . مديناً للاشتغال والإشغال . مذكوراً لشعب ، وورعاً ، وبارئاً في الأحياء
للصلوة منبرها عن الدخول في كثير من القصص ، بل رتبته يروم التفرغ أصلاً .
فلا تمكنه القاصي ، متواضعاً موصفاً . لا يلبس من سحر له الصواب - كما
نظته في بحر آخر - وقد رجع عن بلده فاصداً ندبا المصرية ، إضافة لمن
حسبه له ، لم يكن فاضلاً ، أو كذا للقاصي في الحجة ، أو نشر المذهب
وإحيائه . فعق عنه المذبح فإنه حصل له مرض وهو بحسب يوسف . وعرج من
أحله من صقد ، فمضى به يسيراً وعاد إلى بلده فحصل منه . وأعرض حينئذ
عن البيعة المالكية . وحدث قبل موت البرهان من مفتح بسير ، لم تصق أمه
ترفع منها ، أو غير ذلك .

وعلى كل حال : فقد استعمل بعد موته من أمه فبه عنه رعة ، حتى كتب
بأشده على الحرم وبد البرهان . بحيث استقر بعد أبيه . ومن قصده كان صالحاً .
وعلى كل حال : فقد حذر رئاسة المذهب وراح فيه أمره تدبيرة . وذكر
بالأفراد . خصوصاً بعد موت الخراساني . ثم القمني .

واستمر على ذلك حتى مات في جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين بالهجرة .
ودفن بالروضة . رحمه الله وإيانا .

هذا ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق للسداد والعمارة على ما يحب
ويرضى . وصلى الله عليه وسلم وارض على حاتم المسلمين محمد وعلى آله أجمعين .

طبعة المطبعة سنة ١٣٧٤

٢١ يولييه سنة ١٩٥٥

محمد باقر



الانصاف

في معرفة الراي من الحادوث على مذهب الإمام المجتهد أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أحمد بن علي بن سليمان المشيراني

أعني بمحمد الله رحمه

سمحه وحققه

محمد حامد الفقي

المجلد الأول

طبعة الأولى

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

مطبعة السة المحمدية

١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة

٧٩.١٧ ©

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به ستمین وعده سوگند

الحمد لله المتصف صفات الكمال ، المنعمت نعمت احلال و احسان ، المعتمد
بالإيمان والإفصال ، والعتاء والعلو ، الخس الخجل عن مير الأيم والسر أحمد
حدا لا تغير له ولا رول ، وأشكره شكراً لا تقوى ، ولا انقص .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ولا مثل ولا مثل ، شهادة
أدبرها يوم لا يبع فيه ولا جلال .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الداعي إلى صبح الأقوال ، وأسد الأفعال ،
الحكم الأحكام ، واسم بين الحرم والاحلال ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
خير محبوب وخير آس ، صلاة دائمة بعدو والآمن .

أما بعد ، فإن كتاب « منقح » في الفقه نجف شيخ الإسلام موفق الدين
أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة مقدسي - قدس الله روحه - ونور
صريحه - من أعظم الكتب بعد ، وأكثرها حمداً ، وأوصفها بشدة ، وأسمها
عدرة ، وأوصفها حمداً ، وأغرها عفاً ، وأحسب فضلاً ونفعاً ، وأجمع نفعاً - بما
وسوته ، وأكتب تزييناً ، ونصحت تنويراً - قد حوى تحت أمهات مسائل
المدى ، فمن حسب فقد طهر « سكر ومطرب » فهو كما قال مصنفه فيه « جامعاً
لأكثر الأحكام » وقد صدق وترى وتصحح فهو الحجة الإمام . فإن من نظر فيه
عين التحقيق والإيضاح ، وجد مقال حقاً وافياً بمراد من غير خلاف ، إلا أنه
رحم الله تعالى أخلق في بعض مسائله الخلاف من غير ترجيح . « شئت على الدطر
فيه الضعيف من الصحيح » فحسب إن يسر الله تعالى - أن أبين الصحيح من
مذهب والشهور ، والمعمول عليه والمصور ، وما اعتمد أكثر الأنحاء ، ودهوا
إليه ، وبه عرجوا على غيره وما يقولوا عليه

وتارة مطلق احلاف بقوله - بعد ذكر حكم المسألة - « يعمل وحسين »
والدلت: أن ذلك وجه لأختاب - إلا أنه لم يطع على الخلاف ، موافق كلامهم ،
أو مع عدة غيره .

وتارة يقول « فعله كذا ، وعنه كذا » كما قاله في باب الدر ، ولنعرف من
المصباح أن الخلاف فيه مطلق .

وتارة يقول « فعل فلان كذا ، وفعل فلان كذا » كما ذكره في باب الإقرار
بالحمل ، وغيره . وهذا من جهة اختلاف المطلق فيما ظهر .

وتارة يقول - بعد حكم المسألة - « ذكره فلان ، وقال فلان كذا ، أو عند
فلان كذا ، وعند فلان كذا » كما ذكره في باب جمع الأيمان ، وكذب الإقرار
وغيره . وهذا في قوة خلاف المطلق ولو قيل إن فيه ميل إلى قوة القول الأول
لكن له وجه .

وتارة يقول - بعد ذكر الحكم - « حكم مسأله في قول فلان ، أو فعل فلان
كذا ، وفعل غيره كذا » كما ذكره في باب الأسمية والشعبة والدر وهذا أيضاً
في قوة خلاف المطلق

وتارة يقول - بعد ذكر حكم المسألة - « عند فلان ، ويعمل كذا أو فقال
فلان كذا ، ويعمل كذا » كما ذكره في واحد باب جامع الأيمان ، وأواخر باب
شروط من تقبل شهادته . فظاهر هذه المسألة أنه لم يطع على غير ذلك القول ،
وذكر هو الاحتمال وقد يكون مع عدة غيره . وقد يكون في المسألة خلاف
فيه عليه .

وتارة يقول « فعل فلان كذا » و مختصر عليه ، من غير ذكر خلاف فقد
لا يكون فيها خلاف . كما ذكره عن القاضي في باب القدية ، في الضرب الثالث
في الدماء أو حية فهو في حكم المحرومة . وقد يكون فيها خلاف ، كما ذكره
عن القاضي في باب المسألة

ونارة يقول - بعد ذكر حكم المسنة - « في رواية » كما ذكره في واجبات الصلاة ، وبأن محظورات الإحرام ، أو يقول « في وجه » كما ذكره في أركان السكاج في هذا يكون احتيا ، في تلك خلاف ذلك . وفيه إشعار بترجيح المسكوت عنه ، مع احتيا لإصلاقي .

وقد قال في الأمانة الكبرى في كتب الفقهاء « وإن كان حادثة ، فسقطه على زوج » ، وكذلك عفة مؤخر والعذر في وجه « قال في الدعوى » وقوله « وجه » يدل على أن الأشهر خلافه .

وراءه عكس خلاف وجهين ، وهو روي . وقد يكون الاحتياط في حكاية خلاف نفسه من حكم وجهين . ومنه من حكم روايتين ومنه من ذكر القطر فبين ذلك في شاء الله تعالى .

وراءه بعد ذكر حكم مسنة . ثم يقول « وعنه كذا » أو « وفي » أو « لأن » أو « مخرج » أو « يحمل كذا » أو « لأن » هو المقدم بعد المصنف وغيره . وفي أن يوجد ذلك التحريج أو الإحتمال إلا وهو قول بعض الأصحاب ، من باب الاحتمالات للقاضي أي على « المحذور » وغيره . ونصب لأي عصب وغيره وقد يكون للمصنف . ومنه في ذلك في شاء الله تعالى .

« التحريج » في معنى الاحتمال و « الاحتمال » في معنى « إباحة » لأن إباحة محروم « المسنة » ، فإنه في « المصنف » على من حيث جهة . وهذا على إضافة فيه نظر ، على ما في أو حر كذا المقصود وفي القاعدة آخر الكتب و « الاحتمال » تنبئ أن ذلك صحيح كونه وجهاً

« التحريج » من حكم مسنة في مذهبهم ، وليسوية بينهم فيه و « الاحتمال » يكون إما لمن مخرج مسنة في مذهبهم . أو للدليل مساريه ولا يكون التحريج أو الاحتمال إلا إذا فيه معنى .

و « القول » يشمل الوجه ، والاحتمال ، والتحريج . وقد شمل رواية ،

وهو كثير في كلام المتقدمين . كآني بكر ، وإن أنى موسى وغيرهم . وانصطحح
الآن على خلافه .

وربما يكون ذلك لقول الندي ذكره انصف ، أو الاحتال ، أو التحريج
رواية عن الإمام أحمد .

وربما كان ذلك هو مذهب ، كما سترد به ، ثم نقض على مذهب .

وتارة بعد ذلك حكم الامة ، ثم يقول « وفيه منه كذا » كما ذكره في باب
ابوصلى له ، وعيوب السكاج أو « حكى عنه كذا » كما ذكره في باب نقص
الوصوف وغيره . أو « حكى عن فلان كذا » كما ذكره في باب القسمة ، نصحة
النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون معصية ثم نصحة بعده نفسه

وتارة يحكى خلاف في مذهب ، ثم يقول « قال فلان كذا » غير و
ولا يكون ذلك في باب لا موقفة فيه . لكن ذكره عائدة ، بدسكونه
أعم ، أو أحسن من حكمه مقدم . أو يكون مقداً ومقصفاً ، وأحكم مقدم
على غيره ونحوه . وتارة ذكر ذلك منقولاً عنه ، كما ذكره في العاقبة عن أنى بكر .
وهي عبارة عقدة (١) .

وتارة يقول « حدثنا كذا » في صدر المذهب . أو طاهر مذهب كذا .
أو في الصحيح من المذهب . أو في الصحيح عنه . أو في المشهور عنه « ولا يكون
ذلك إلا وثمة خلاف . وإسناد أن ذلك كما قال . وقد يكون صدر المذهب
والصحيح من مذهب غيره دون غيره ، كما ذكره في باب سقوط السهو وغيره .
و « طاهر المذهب » هو المشهور في المذهب .

وتارة يقول « في صحيح الزهري » ، أو « في صحيح » ، أو على أظهر الروايتين ،

(١) عن عبارة في ح « عن أنى بكر في مذهب » قال أنى بكر ولا يحمل فيه
العدد عنه ، وربما أنى بالواو . قيل معنى . كما ذكره في الاعتكاف والوطء . فيه
عن أنى بكر « وهي عبارة مشطبة وموضع سقط فيها ما » .

أو الوجهين « ولا تكاد نجد ذلك إلا المذهب . وقد يكون المذهب خلافه ،
ويكون الأصح والأظهر عند المصنف ومن تابعه

ونارة يطلق الخلاف ، ثم يقول « أولاها كذا » كما ذكره في طريق الصفة
والعقد وهذا يكون اختياره ، وقد يكون المذهب كما في عقد .

ونارة يقول - بعد حكمه الخلاف - « والأول أصح ، أو هو أصح » كما
ذكره في السكينة وغيرها ، ويكون في المذهب كما قال وقد يكون ذلك اختياره .

ونارة يقول « والأول أقيس وأصح » كما قاله في ساقه . أو « والأول
أحسن » كما ذكره في آخر باب ميراث أم في وأهنتي . وهذا يكون اختياره .

ونارة يصح باختياره يقول « وعندى كذا » أو هذا المصحيح عندى . أو
والأقوى عندى كذا « والأول كذا » أو هو أولى « وهذا في المذهب يكون

روية ، أو وجهه وقد يكون اختاره بعض أصحاب . ورتب كان مذهب
ونارة يقدم شئ ، ثم يقول « والصحيح كذا » كما ذكره في كتاب الفقه

وعبده . ويكون كما قال . ورتب كان ذلك اختياره
ونارة يقول « قال أصحاب ، أو وقال أصحاب ، أو قال بعض أصحاب كذا ،

ووجهه » وقد عرف من اصطلاحه : أن اختياره بحكم مذهب .
ونارة يقول « اختاره شيوخنا ، أو سمع شيوخنا » كما ذكره في كتاب الطهارة ،

وفي آخر باب طريق الحكم وصفته .
ونارة يقول « من عني ، وهو اختيار أصحاب » كما ذكره في باب طريق

حكم وصفته . ومذهب يكون كذلك
ونارة يذكر الحكم ، ثم يقول « هذا مذهب » ثم يحكي حلقه . كما ذكره

في باب صريح الصفاق وكنته ، أو يذكر قولاً ، ثم يقول « ومذهب كذا » كما
ذكره في باب الاستئذان في الصفاق . أو يقول « ومذهب الأول » كما ذكره في

كتاب النفقات . ويكون المذهب كما قال

وتارة يدكر حكم المسئلة ، ثم يقول « أو ما إليه أحد ، وعند فلان كذا » كما
ذكره في باب الزمان ، أو قدم حكماً ، ثم يقول « أو ما في موضع كذا » كما ذكره
في كتاب العصب ، وهذا يؤخذ من مذکور كلامه .

و «ة بقول » و عمل كذا في ظاهر كلامه « كما ذكره في باب ستر العورة ،
والعصب ، وشروط القدس ، والركاة ، والقصاء .

و « الصاء » من الكلام هو : اللفظ المحمل لمعنيين ذكراً ، هو في أحدهما
« ربح » أو ما تدرسه عند ، خلافاً لمعنى « مع خور ربحه »

ويأتي هذا الذي فيه وغيرها قول القاعدة آخر : كتب

ورقة بقول « من سبه ، أو استوصى كذا ، أو قال أحمد كذا وعوه »
وقد يكون في ذلك خلاف ذكره ، ورتب ذكره مصنف .

و « النص » و « استوصى » هو « الصريح » في معناه .

و «ة قطع نكح منته » ، وقد يريد فيها ، فنقول « بلا خلاف في مذهب »
كما ذكره في كتاب العصب ، وغيره ، أو نقول « وجهاً واحداً ، أو رواية واحدة »
وهو كثير في كلامه ، ويكون في العاصب فيها خلاف كما ستره ، وربما كان سكوت
عنه هو مذهب ، بل : حرره في كسبه شيء ، ومذهب خلافاً . كما ذكره في
كتاب الطهارة في مسأله اشهد المظاهر ، ظهور .

وتارة يدكر مسأله ، ثم يقول « فالتمس كذا » ثم يحكي غيره ، كما ذكره في
كتاب اللغات ، أو يدكر حكماً ، ثم يقول « والتمس كذا » كما ذكره في باب
بعارض البسيتين ، أو يدكر حكم المسئلة ، ثم يقول « في قيس المذهب » و بمصر
عليه ، كما ذكره في كتاب الصداق وبعده . أو يدكر حكماً ، ثم يقول « وقس
الذهب كذا » كما ذكره في باب الهبة وفي العاصب يكون ذلك احتشاده ، وربما
كان مذهب ، كما ستره .

و «ة يحكي معنى لأقول ، ثم يقول « ولا عمل عليه » كما ذكره في كتاب

الفرائع ، وأحكام أمهات الأولاد ، وشروط النقص ، ورثا قواه بعض
الأصحاب واختاره ، فيكون قوله ، ولا عمل شيء عدده وعند من تبعه

وقاية مؤلف - هو أو غيره ، بعد حكمه خلاف - « هذا قول قدمه ، جمع
عنه » كما ذكره في العتب ، وههنا وغيرها وقد يكون حديثه بعض الأصحاب ،
وعنه : أنه يروي من لأمه أحد روية ، يروي عنه : أنه جمع عنه ،
فهو تسقط ملك روية ولا بد كذا ، رجوعه عنهم ، وإنما ذكرت في التصانيف ،
نظراً إلى أن روايتين عن جهاد بن وقيل ، ثم بعض أصحابه ، لا آخر ، وهو غير
متابع ، بخلاف نسخ ساج

فهو خلاف بين الأصحاب : ذكره المحقق في شرحه وسرده في باب شيء شدة
قوله « ومن وحده فيه عتب » عنه لا يثبت ، « في حديثه »

فثبت عن الأصحاب على ذكره ، ومن يروي عن أبي مدهه ، فعلى هذا هو
المتبع وإن كان بعض عليه ، كما يكون في

قال في البعثة : ومن يروي عن أبي مدهه ، فعلى هذا هو
رجوعه عنه وقيل : أنه غير وقد - مدهه ما ظاهراً روية

وقال في الترمذي : ومن يروي عن أبي مدهه ، فعلى هذا هو
وذاؤن وقيل : أنه جمع عنه ،

ومن في أصوله : ومن يروي عن أبي مدهه ، وهو نسخ حديثه في
المهيد وروضة واحدة وذكر كذا في الحلال وصاحبه كقوله ، هذا قول قدمه ،
أو ثوبان والعصا على ذكر كقصص قال : إنه « أحمد » بدئت وهو أقوى
أثبت به وترك القول لآؤن « وأخره به لأمدى وغيره

وقال بعض أصحابنا : وذاؤن مدهه أيضاً لأن الاحتجاج لا يستلزم الاحتجاج
وفيه نظر ، ولعله قد صرح « رجوع » ، وبعض أصحابنا حذف ، وذكره بعضهم
مقتضى كلامهم انتهى

وارة بحكي اختلاف ثم يقول « ولعمري أذن » كما ذكره في باب كسب
القاضي إلى القاضي . ويكون الحكم كذا

وارة بحكي بعض الروايات ، أو لا شيء ، ثم يقول « وهو بعيد » كما ذكره
في باب حد الرد والعتق وغيرهما . وقد يكون احتداد بعض لأصحاب وذكره
وارة يذكر حكامة ، ثم يخرج منها ما يظن أنها لا تليق بها عنده ، كما
ذكره في أوامر أصحاب الله في قوله « وكما أنك يخرج في الأمر في الموقف » وفي
باب « كما أنك قوله » وكما أنك يخرج في لاجه . ونسب « فكأنه يخرج غيره .
أو لانه من عنده

وقد يكون في مسألة نقل حصص عنده . فذكره في باب منعت أو يدرك
حكم مسألة ، ثم يخرج فيها قولاً من غيره . وهو كسري كلامه ، كما
كان في غيره

وارة يذكر حكيم عنده من غيره في مسألة من غيره ، ثم
يخرج من إحداهما حكيم في لاجه . كما ذكره في باب منعت أو يدرك
والأصحاب في جواب الله . يخرج في منه . ثم يذكره خلاف وفي
في السبب من كوفي في باب كسب . وأما في غيره . وفي ذلك في
القاعدة آخر الكتاب بحسب الله .

وارة يذكر حكم مسألة لها مفهوم . وفي ذلك مفهوم وما فيه من مسائل
والخلاف . إن كان وظفرت به .

وارة تصح المسألة . وهي مفيدة . قد قد يفيد بها الخلقون من لأصحاب
أو بعضها . فإنه سببه . وأما من غيره من لأصحاب . فيسب

وارة يكون كلامه عاماً . وفيه خصوص . ونكسه ، وقد صيرت مثلاً ،

ففيه . وسبب ذلك . والله اعلم

والمصنف في كتبه عبارات مختلفة في حكاية خلاف غير ذلك ، ليس في ذكرها كثير فائدة فيما نحن بصدده . فذلك تركناه ذكرها .

وأخشي على كل مسألة إن كان فيها خلاف واضعت عنه ، وأمين ما تنسق معهم ومطوَّب ، وثني تصحيح من نذهب من ذلك كله . فإنه المقصود والمصوب من هذا التصيف ، وغيره داخل نعم .

وهذا هو الذي حداني إلى جمع هذا الكتاب منسباً لحاجة إليه ، وهو في الحقيقة تصحيح الكل ما في معد من المحصرات . فربما كثرت من المطولات .
لأنه من إطلاق خلاف

وقد أذكر مسائل لا خلاف فيها ، موضوعة ، معدة ، معقوبة . أو معنى آخر إليه ، وأذكر الفاش كل قول واحتياط ، ومن صحيح ، وصحيح ، وفهم ، وأصق .
بمسألة ذلك .

وأذكر إن كان في المسألة طرق متعددة ، ومن التنازل لكل طريق .
وقد يكون للخلاف فوائد مبنية عليه ، وقد ذكرها في تيسر . وبها كان فيها خلاف ذكره وبنت الرجح منه .

وقد يكون التردد على بعض الروايات أو النسخة دون بعض ، وقد ذكره ،
وربما ذكره المصنف أو بعضه وذكره .

وربما ذكرت المسألة في مكانين أو أكثر . أو أحت أحداهما على الآخر
منسباً للكشف على من أده .

وليس غرضي في هذا الكتاب الاحتصار والإعارة . وإنما غرضي الإيضاح
وفهم المعنى .

وقد تنعق بمسألة الكتب بعض فروع . فإنه على ذلك بقول « فائدة » أو
« فائدت » أو « فوائد » فكون كاتمة . وبها كان فيه خلاف ذكرته وبنت
لنذهب منه

وإن كان المذهب أو الزدة أو القول من معرديات مذهب، نهت على ذلك
 بقول « وهو من مفردات » أو من معرديات مذهب « إن تيسر .
 وربما تكون للسنة غريبة ، أو كعربية ، فإنه عيبها بقول « فيعاني بها »
 وقد يكون في بعض نسخ الكتب زبدة أو نقص ، أده من أدله
 المصنف في إصلاحه أو نقصه . أو تكون النسخ معروضة على مصنف محمداً ، كما
 في باب ذكر النسخة لأصحابه والأحرار ، وصلاة جماعة ، فإنه على ذلك وأذكر
 الاختلاف .

وربما تكون اختلاف النسخ مسبب على اختلاف بين لأصحاب ، فإنه
 إن شاء الله تعالى ، وأذكر بعض حدود ذكرها ، مصنف أو غيره ، وبين من ذكرها ،
 ومن صحح أو رتب إن يسر .

وعبر أنه إذا كان الخلاف في السنة فو ، من أحسن ذكرت كل من
 بقول بكل قول ، ومن فقه وأطلق . وأشيع الكلام في ذلك ، مهما استطعت
 إن شاء الله تعالى

وإن كان المذهب حذر أو مشهوراً ، وبقول مدى فائدة صغيفاً أو قوفاً ،
 وسكن المذهب خلافه . ككتبي بذكر مذهب وذكر ما فقهه من اختلاف ،
 من غير استقصاء في ذكر من فقهه وأحرار . فإن ذكره تصويين بلا فائدة .

فصل بهذا التصنيف خيراً ، فإنه عثرت فيه مسائل وفوائد وغرائب ومكت
 كثيرة ، لا تصرف مجموعها في غيره . فبني عقب فيه من كتب كثيرة من كتب
 الأصحاب من المختصرات والمصولات ، من سور والشروح .

ثما نقلت منه من المتن . الخرق ، والنسب ، وبعض الشيء لأبي بكر
 عند العزيز ، وتهذيب الأخوة لأن حامداً ، وإرشاد لاس أبي موسى ، والجامع
 الصغير ، والأحكام السبعية ، وزواجتي ، وروحي ، ومعظم التبيين وهي
 اختلاف الكبير ، وحصل ، وقطعة من المحرر ، ومن جامع الكبير ، للقاضي

أبى بنى ، ومن عبود المنان - من انصرفة إلى آخره - لأن شهاب الكبرى ،
 واهداية ، ورؤوس المنان ، والعدايات الخمس ، وأحرار من الانصار ، لأنى احطاب
 والفصول ، والتذكيرة ، وبعض مدونات - لأن يقبل رؤوس المنان للشرع
 أبى جعفر ، وفروع القاصى أبى الحسن - ومن مجموع من اصة إلى آخره بحضرة ، والمتنود
 والحاصل لأن الساء ، والإبصار ، والإثارة ، وعاب شهاب ، لأنى العرج الشيرازى
 والإبصار لأن هيرة ، ومبة للشيخ عبد القادر ، والروايات والوجهين للحدادى ،
 والمذهب ، ومبوك الذهب فى تصحيح مذهب لأن اخبرى ، والمذهب الأحمدي
 فى مذهب أحمد ، والطريق ، الأقرب ، لوفقه يوسف ، واستوعب السرى ،
 وخلاصة لأنى عدلى من معد ، والسكافى واهدى - وأت فى نسخة معتمدة :
 أن سمى الهدى لعدة لعدة فى بعض مسائل اخرجة عن جعفر أبى لهده
 والعدة مع قطع بعض ، والعدة ، ومن النجيب إلى - صدر ، للشيخ الحادى
 من تسمية ، والحجر محمد ، وسنومه لأن عبد القوى ، واية كبرى والحدادى
 وزبدتها ، والإفادات بأحكام السادات ، وآداب النبى لأن حدادى ومحمدر
 من تسمية فى أثبات البركة ، وفجر للشيخ الحسين من السرى العدادى ، وضمة
 للشيخ حلال الدين نصر الله معددى - واسمها لأن زرين ، ومن الخاوى
 السكرى فى اشربة ، والحدوى الصغير - وجره من مختصر الحدادى من السوء ، للشيخ
 أبى نصر عبد الرحمن مدرس نسفيرة ، والفروق للزيرى ، واشورى ربح
 اخر ، وسحب للشيخ فى الدين أحمد من محمد الأدمى العدادى ، والتذكيرة
 والسبيل لأن عدوس السحر على ماقبل ، والفروع ، والآداب السكرى والوسطى
 للعلامة شمس الدين من مفتح ، ومن الفائق إلى السكافى للشيخ شرف الدين من
 قاصى الحل - وإدراك العاية فى حنصر اضية - للشيخ صلى الدين عبد المؤمن من
 عند الحق - واحتيارات الشيخ بنى الدين ، جمع لقاصى علاء الدين من لاجم
 النبلى وأستوعبها - وحلة من محميه وهاديه ، ومجموع غيره وقتاويه ، والهدى

للعلامة من القيم ، وعبث كنهه ، ومختصر صمغ لاس أنى لحد ، والفوائد العقبية
للعلامة الشيخ بن الدين بن رجب ، والفوائد لأصوية ، وتحرير العينية في تحرير
أحكام الشهادة للقاضي علاء الدين بن اللحد ، ونظر مفردات المذهب للقاضي عز الدين
مقدس ، والنسبيل للنعل

ومقتت منه من الذرورح الشرح الكبير شيخ الإسلام شمس الدين بن
أبي عمر علي المقفع ، وهو يدقوى « الشرح » ، والثاب « وشرح أنى بركت
من منجا عليه ، وقطعة من مجمع البحر بن لاس عبد الفتوى . بن أن . لركاه عليه .
وقطعة لابن عبيدان إلى ستر العورة عليه . وقطعة من الحارث ، من العارفة إلى
الوصايا عليه . وشرح مناسكه للقاضي موفق الدين مقدس محمد كبير . ونعي محضف
على الطرق ، وشرح القاضي عنه . وشرح ابن الدعية ، وشرح بن رجب عليه .
وشرح الأصفهاني عليه . وشرح أثر كشي عليه ، وقطعة من شرح الطوق بن
النكاح عليه ، وقطعة من شرح العمدة للشيع في الدين ، ومختصر النمل لاس
عبدان محضه ، ومن مختصر نمل لاس حمدان بن آخر كدب جمعة نخطه ، وسماه
« لغزب » وهو كدب عظيم . وشرح به . الدر عنه . وشرح مصي الدين
على اعرج . وقطعة للشيع في لاس عنه . وحديقة لاس حبيب السلامية عليه .
وقطعة محمد إلى صفة الحج على الهداة . وقطعة من شرح أنى الفاء عيبه ، وقطعة
من شرح الوجيز للركشي ، من أن الحق إلى ثناء الصداق . وقطعة من شرح
الوجيز للشيع حسن بن عبد الصبر المقدسي ، من كدب الأيمان إلى آخر الكتاب
وهو الجزء السابع ، وقطعة من شرح أنى حكيم عيبه . والنكت على الحارث .
وخواشي على المقفع للشيع شمس الدين بن مصبح . وخواشي شيخه على الحارث
والفروع . وخواشي قاضي القصة محمد الدين أحمد بن مصر الله المداوي على
الفروع ، وتصحيح أحلاف المنطق الذي في المقفع للشيع شمس الدين الدسسي
وتصحيح شيخه قاضي القصة عز الدين الكتاني على الحارث .

وغير ذلك من التعاليق والمجموع والخواشي ، وقطعة من شرح البحار لأن
رحب ، وغير ذلك ، وقعت عليه .

واعلم أن من أعظم هذه الكتب مفا ، وأكثرها عملاً ، وأكثرها برأً ، وتحققاً
وتصحيحاً مذهب كتاب الدعوى فيه قصد تنصيفه : تصحيح المذهب وتحريره
وحججه . وذكر فيه : أنه يقدم سائر المذهب . ومن أحسن الترتيبات تصديق خلاف
إلا أنه رحمه الله تعالى - لم ينصف كله . ولم يقرأ عليه ، وكذلك الوجيز ، فإنه
ساده على الأرجح من الروايات منصوصه عنه . وذكر أنه عرّضه على الشيخ العلامة
أنى شكر عبد الله بن الزبير برأى فيه أنه - إلا أن فيه مسائل كثيرة يستلزم
وفيه مسائل كثيرة تدفع فيها مصنف على اختياره . وتبع في بعض المسائل صاحب
البحر والريادة . ويستلزم ذلك - شاء الله .

وكذلك المذكور لأم عبدوس . فيه مذهب على الصحيح من الدين وكذلك
من عبد القوي في «معجم المحررين» فيه قال فيه «أبدي» بالأصح في المذهب نقلاً
أو لأقوى دليلاً . وإلا فقلت مثلاً : وأبدي ، أو وحي . وكذا قال في نظمه :
«ومبني أنى لاسداً ترجيحاً فإني به عبد الحكاية أبدي»

وكذلك نظم المحدث . فإنه مذهب على الصحيح الأشهر . وفيها مسائل
ليست كذلك . وكذلك الخلاصة لأن منها . فإنه قال فيه «أبدي» على الصحيح من
الرواية والوجه . وقد غلب فيها كلام أبي الخطاب في الهداية . وكذلك الإبدات
بحكام العبادات لأن محمد . فإنه قال فيه «أذكره عتاً صحيح المذهب
ومشهوره ، وصريحه ومشكوره ، والمحمول عليه ، والمروى عنه إليه .

تعبير : أعلم - وفقط منه على ويرون - أن طريقي في هذه الكتب : النقل
عن الإمام أحمد والأصحح أعزوني كل كتب ما عرفت منه . وأوصف إلى كل
علم ما أروى عنه . فإن كان المذهب طاهراً أو مشهوراً ، أو قد احتاره جمهور

الأصحاب وحسنه مصوراً . فهذا لا إشكال فيه . وإن كان بعض الأصحاب يدعى أن المذهب خلافه .

وإن كان الترجيح محققاً بين الأصحاب في مسألة واحدة أو أكثر ، فلا عتد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف ، والمحدث ، والشارح ، وصاحب الفروع ، والقواعد الفقهية ، والوحيد ، والرعايش ، والنص ، وخلاصة ، والشيخ في الدين ، وابن عدوس في تذكرته . وبسبب هذه الكلام متقدمين ، ومهملوا قواعد المذهب بقين

فإن احتجوا بالمذهب ما قدمه صاحب « الفروع » فيه في بعض مسأله . فإن أطلق الخلاف ، أو كان من غير المعظم الذي قدمه ، والمذهب ما يقع عليه الشيطان - أعنى المصنف والمحدث - أو وافق أحدهما الآخر في أحد أحبارهم . وهذا ليس على خلافه ، وإنما هو في الغالب من احتجوا بالمذهب مع من وفقه صاحب القواعد الفقهية ، أو الشيخ في الدين وإلا فنصنف ، لا سيما إن كان في السكاي ، ثم المحدث .

وقد قد العلامة ابن رجب في حقه في ترجمة من مسمى « وأهل زمانه ومن قبلهم » إلى رحمهم في الغف من حجة النبوة والكتب إلى الشيخين : موفق والمحدث انتهى .

فإن لم يكن لها ولا لأحدهما في ذلك تصحيح ، فصاحب القواعد الفقهية ، ثم صاحب الوحيد ، ثم صاحب الرعايش ، فإن احتجوا بالكبرى ، ثم النص ، ثم صاحب الخلاصة ، ثم تذكرة ابن عدوس ، ثم من عدم . أو ذكر من قدم ، أو صحح ، أو احتج ، إذا طهرت به . وهذا قبل حد .

وهذا الذي قدم من حيث الجملة ، وفي الغالب ، وإلا فهذا لا يطرد أسته . بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة . ويكون المذهب ما قاله الآخر في أخرى وكذا غيرهم . عند النصوص والأدلة وموافق له من الأصحاب .

هد ما يظهر لي من كلامهم . و يظهر ذلك لمن تتبع كلامهم وعرفه . وسنبيه
على بعض ذلك في أماكنه .

وقد قيل - إن مذهب - فيه إذا احتجبت الترجيح - قاله الشيخ ، ثم
انصف ، ثم لمجد ، ثم الوحي ، ثم إعراب .

وقال بعضهم إذا احتجبت في الحُرر والنُصيح ، فالذهب ماله في الكافي .
وقد سنن الشيخ تقي الدين عن معرفة مذهب في مسائل أخلاف فيها مطلق
في الكافي وحرر والنُصيح والرعاية وإخلاصة وهداية وغيرها . قدس طاب أعينهم
يمكنه معرفة ذلك من كتب أحد . مثل كتاب التعليل للقاضي . والاعتبار
لأبي الخطاب ، وشرح الأدلة لآل عقيل . وبعين القاضي يعقوب . وابن الزمخشري
وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل أخلاف ، ويذكر فيها
الراجح . وقد اختصرت هذه الكتب في كتب مختصرة ، مثل ردوس مسائل
القاضي أبي علي ، والشرح لأبي حمزة ، ولأبي الخطاب ، وللقاضي أبي الحسين
وقد نقل عن أبي الركن - حمزة - أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر للذهب :
به . رحمه أبو الخطاب في ردوس مسائله قال وما عرف منه ذلك . انتهى
لأبي محمد ، وشرح الهداية حمزة . « ومن كان حجةً رُضوا أحمد وعصاه عرف
الراجح من مذهبه في عامة مسائل » انتهى كلامه الشيخ تقي الدين وهو موافق
ما تقدمه أولاً . وإنما بعض ذلك في أو حركات القضاة .

واتم - رحمه الله - أن الترجيح إذا حجب بين الأصحاب إنما يكون ذلك
لنفوذ الدليل من الحسن . وكل واحد من قال ملك مدية إمام قسدي به فيجوز
تقديمه وأصل بقوله . ويكون ذلك في العاصب مذهبه لإمامه . لأن أخلاف إن
كان للإمام أحد موضح . وما كان بين الأصحاب ، فهو مقبس على قواعده
وأصوله ونصوصه . وقد تقدم أن « إرجحه » محروم خور القاب به . والله سبحانه
وتعالى أعلم .

وسميته «بالإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»

وأما أصل الله أن يحمله حصصاً لوجه الكريم ، وأن يذهب به حبات
الخير ، وأن ينفع به مطالعته وكتابه والناظر فيه ، إنه سميع قريب .
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أهب .

كتاب الطهارة

باب المياه

قائمة الطهارة : معني في اللغة ، ومعني في الاصطلاح : مسح
في اللغة : المسحاة والمراعاة عن الأقدار ، قال أبو القاسم : ويكون ذلك في الأخلاق
أيضاً ، ومعناه في اصطلاح الفقهاء ، قيل : رفع متبع الصلاة من حدث أو نجاسة
بدن أو رفع حكمه بالتراب ، فإنه المصنف ، وسمي الشرح وتبريد وليس تجمع ،
لإحراجه الحجر وما في معناه في الاستحباب ، وذلك العمل ، ودل المرأة على قول
بن تيمية ، وأنه والقرب يخرج ذلك ، وإحراجه أيضاً سنة تصح الصلاة معه .
بن رباح ، طهارة ، ولا يمنع الصلاة ، وإحراجه أيضاً الأعمال المستحبة ،
والتجديد ، والمصلحة العامة والثانية ، وهي صوره ، ولا يمنع الصلاة .

وقوله «ب» ، أرفع حكمه بالتراب ، فيه تعبير ، فيجوز أن يقيد بها
بكونها طهوراً ، قال ذلك الزركشي .

وأوجب عن الأعمال المستحبة ونحوها ، أن الطهارة في الأصل إنما هي رفع
شيء ، إذ هي مصدر صهي ، وذلك يقتضي رفع شيء ، وبخلاف «الطهارة» على الوضوء
المحدد والأعمال المستحبة محرمات ، مشبهة للوضوء ، يرفع والعمل الراجع في الصورة
ويمكن أن يقال في ذلك العمل ودل المرأة ، أن المذهب عدم الطهارة
بذلك كما يأتي من ذلك . وعني القوم بالطهارة ، ما يحصل ذلك في الماء

«الترب . وأن أمه . والترب عند الإطلاق إما تدل على انقضاء مهلة عند الفقهاء
فلا حاجة إلى قيدها»

وقال ابن أبي الفتح في المظيع الطهارة في الشرع أربع مديع الصلاة
وم أشبهه ، من حدث أو حسة ، ساء ، وأربع حكمه بالترب . فدخل بقوله
«وم أشبهه» تحديداً للصوم ، والأعمال المستحبة ، والفصلة الثانية والثالثة .
ولكن يرد عليه غير ذلك وفيه إشكال .

وقال شرح المحرر . معنى «صهافة» في الشرع موافق للمعنى للمعنى فذلك
يقول الفقهاء حرم المحل هو مستند شرعاً وهو مطرد في جميع الطهارة ،
مستكن في غيره . ثم مستند شرعاً إما عيني . وبسبب حسة ، أو حكمي .
وبسبب حدث . فالتصهير . بخلاف محل من لأقرب الشرع

وهذا سبب : أن أحد الفقهاء للطهارة برفع ما يمنع الصلاة من حدث
أو حسة ساء ، أو أنه حكمه بالترب . وهو أجود ما قيل عندهم . غير جيد .
لأن ما يمنع الصلاة من إلا ساء في الإباح ، لا إلى مدة لأعين . ثم أحد
متعد . والمحدود لازم . فهو غير مطابق . والحد يجب أن يكون مطابقاً . سكن
توفره «التصهير» حال فيه تعذر ، مع طول الصلوة . انتهى

وقال المحقق في شرح الهداية . الطهارة في الشرع تعيين تحريم صد
الوصف بالنجاسة . وهو حرم المحل عما يمنع من استعماله في الصلاة في الجملة .
ويشترك في ذلك الماء وغيره . والثاني طهارة الحدث وهي استعمال مخصوص
بماء أو تراب ، يختص بالنسب . مشروط لصحة الصلاة في الجملة . وحرمه في جمع
الحرس ، والحدوى الكبير . وقال : وهذه الطهارة بتصور فمها مع الطهارة
الأولى وصدده ، كذا المتوصي . إذ أحسنه حسة أو حلا عيب . وقدمه من عيب
وقال في الإيجاز : الطهارة مستند الطهور في محل التطهير على الوجه

المشروع . قال الرزكشي : ولا يخفى أن فيه زيادة ، مع أنه حد التطهير ، لا للطهارة .
فهو غير مصدق للمحدود . انتهى

وقوله « ولا يخفى أن فيه زيادة » صحيح . إذ لو قال « استعمال الطهور على الوجه المشروع » لصح ، وحلا عن زيادة . قال من شرع في شرحه - وهو صاحب التصحيح - في حد نصف حبل . وظلت : أن الطهور والتطهير ، اللذين هما من أحرار الرسم ، مشتقان من الطهارة لم رسومة . ولا يعرف الحد إلا بعد معرفة مددته الواقعة فيه . فلهذا الدور . انتهى .

وقال ابن رزير في شرحه : الطهارة شرعاً ما يرفع مانع الصلاة . وهو غير جامع ، لما تقدم .

وقدم ابن سعد في شرحه . أنه في الشرع عدة عن استعمال الماء الطهور ، أو بدله ، في أشياء مخصوصة على وجه مخصوص .

قلت . وهو جامع ، إلا أن فيه إيهام . وهو حد للتطهير لا للطهارة .

وقبل الطهارة صد السجدة والحدث . وقيل : الطهارة عدم السجدة والحدث شرعاً . وقيل : الطهارة صفة قائمة بمن طهره شرعاً .

وحدها في أربعة حد ، وقدمه ، وأدخل فيه جميع ما يتطهر به ، وما يتطهر له . لكنه مطول جداً .

قوله (وهي على ثلاثة أقسام)

اعلم أن لأصحاب في قسم الماء أربع طرق .

أحدها - وهي طريقة الجمهور - : أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر ، ونجس .

الطريق الثاني . أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر ، ونجس . والطاهر قسمان : طاهر طهور ، وطاهر غير طهور . وهي طريقة الحنفية وصاحب السجدة ، واسعة فيها . وهي طريقة من الأولى

الطريق الثالث : أنه ينقسم إلى قسمين : طاهر طهور ، ونجس . وهي طريقة الشيخ تقي الدين . فإن عنده : أن كل ماء طاهر ، تحصل الطهارة به ، وسواء كان مطبوخاً ، أو مقديداً ، كماء الورد ونحوه . فله في الغروب عنه في باب الحيض .

الطريق الرابع : أنه أربعة أقسام : طهور ، وطاهر ، ونجس ، ومشكوك فيه لأشبهه بغيره . وهي طريقة ابن رين في شرحه .

نسيم . يشق قوله « وهو الذي على أصل حقيقته » مسائل كثيرة . رتب من حكم أكثرها عند قوله « فهذا كله طاهر مطهر » برفع لأحداث ويرى الأحسن عبر مكره الاستمرار »

قوله (وما تميز بممكنه ، أو بطاهر ، لا يمكن صوته عنه) .

أي : صون الماء عن الساقط . قطع المصنف بعدم الكراهة في ذلك . وهو المذهب . صرح به جماعة من الأصحاب . وهو ظاهر كلامه أكثرهم . وقدمه في الغروب . وقد في المحرر لا بأس بتميز مقراً . أو بما يشق صوته عنه . وقيل : كرهه فيها . حرم به في زكاة السكرى

نسيم . مفهوم قوله « لا يمكن صوته عنه » أنه لا يمكن صوته عنه ، أو وضع قصداً أنه يؤثر فيه . وبس على إعلانه على ما رتب في الفصل الثاني ، فيما إذا تميز أحد أوصافه ، أو غير تميز يبرأ .

قوله (أو لا يحالطه ، كالعود والكافور والذهن) .

صرح المصنف بأطهورية في ذلك . وهو المذهب . وعنه حماد الأصحاب وحرمه أكثرهم . منهم : المصنف في معنى ، والسكري ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والنجيس ، والنعمة ، والخلاصة ، والشرح ، والوحيير ، وابن مكي ، وابن رين ، وابن عياد في شروحه ، وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم . قال المحقق في شرحه . ونسبه في مجمع البحرين . . احتار أكثر أصحاب

طهورته . قال الزركشي هو احتياط جمهور الأصحاب . قال في الفروع وطهور
في الأصح قال في الرعايتين : طهور في الأشهر . وقبل : يسد الطهورية إذا غيره
احتاره أبو الخطاب في الانتصار ، والمجد ، وصاحب الهدى الكبير وأطعمها
في الخمر ، والدقيق ، والبطم ، وإن تيم .

وقول ابن رزين « لا خلاف في طهورته » غير مسلم

وقال المجد في شرحه . وضعه في الهدى الكبير . : : : : يكون طهوراً إذا
غيرت به فقد على بعضهم . فما إذا غير الصبر واللون فلا ثم قالوا : والصحيح
أنه كثر الصابون إذا غرت يسيراً قبل قس . وثمة أثرت هـ . وإلا فلا
قائمة : مراده يعود . يعود القماري . منسوب إلى قمار ، موضع ببلاد الهند .
وهو صحيح أنه ف . ومردده بالكافور : قطع الكافور . بدل قوله « أو لا يحسنه »
فيه و كان غير قطع حاد . وهو واضح .

تيم : صرح بمصنف أن يعود والكافور وذهب ، د غير أنه غير مكروه
الاستعمال . وهو أحد الوجهين . حرم به من مسح في شرحه . وهو صاهر ما حرم
به لشرح ، وإن عيذل ، وتجمع تحريم . وفيه مكروه . حرم به في إرضاء
السكرى

قلت : وهو الصواب ، لخلاف في طهوريته .

قوله « أو ما أصله الماء كالماء البحري » .

صرح بطهورته مصنف وهو مذهب وعنه جمهور الأصحاب وجمهور
حرم به . منهم : صاحب مذهب ، واستوعب ، وإعني ، والكافي ، والشرح ،
والخمر ، والرعايتين ، والبطم ، وإن تيم ، وإن رزين ، وإن مسح في شرحه ،
وإن عدوس في تذكره ، والوجيز ، والحاويين ، والدقيق ، وغيرهم . وقدمه
في الفروع . وفيه : سله إذا وضع قعداً . وحرجه في الرعايتين على التراب إذا

وضع قصداً . وصرح أيضاً : أنه غير مكروه الاستعمل . وهو المذهب . حرم به
 ابن سعد في شرحه . وهو طاهر ما حرم به في الشرح ، وابن عبيدان ، ومجمع
 البحرين . وقيل : بكره . حرم به في إربعيتين .

تعليق : مفهوم قوله « أو ما أصله لنا » كأنه البحرى ، أنه إذا تعذر مسح
 المصلى : أنه يسه الطهورة . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه حماد
 الأصحاب . وقيل : حكمه حكم مسح البحرى . حذره الشيخ بن الدين .

فائدة : حكم التراب إذا تمير به الماء حكم الملح البحرى على المذهب . لكن
 بن نجش الله : وضع التراب فيه ، بحيث به لا بحرى على الأعصاب . ثم لم يفر
 به . وفي ذلك في الفصل الثاني قريباً ، يأتي من هذا مفصلاً .

قوله (وَتُحْنُ بِالشَّمْسِ)

صرح بعدم الكراهة مطلقاً . وهو المذهب . نص عنه . وعليه أكثر
 الأصحاب . وقطع به أكثرهم ، منهم : القاضى فى الجامع الصغير ، وصاحب
 الهدى ، والفصول ، والذهب ، والسويع ، والكافى ، والمعنى ، والشرح ،
 والتنبه ، والبلغة ، والحرر ، والخلاصة ، والبحر ، وذكر ابن عديس ،
 ونجريد الصبغة ، وغيرهم . وقدمه فى الدروع ، وإربعيتين ، والخويين ، ومجمع
 البحرين ، وابن نجش ، والفتاوى ، وغيرهم .

وقيل : بكره مطلقاً . قال الآخرون فى النسخة : بكره الشمس . نقل
 يورث المرض . وقوله التيمى : وله فى الفتاوى

وقيل : بكره إن قصد تشمته . فنه التيمى أيضاً . حكمه عنه فى الخوى .
 وقال ابن رجب فى تصفاته : قرأت بخط الشيخ بن الدين : أن أبا محمد
 روى الله التيمى وافق حده أن يحسن التيمى . على كراهة لمسح بالشمس .

فائدة : حيث قلنا بالكره . فمحلله : إذا كان فى آية . واستعمل فى

حده ، ولو في طهر ، كله . أما لو سخن « الشمس » العيون ونحوه ، « نكروه » قولاً واحداً . قال في الرعدة : اتعاق .

وحيث قلنا نكروه ، لا تنزل الكراهة إذا رد على الصحيح . حرمه في الرعاية الكبرى . وقيل : نزل . وهما احتمالان مطلقان في الدعوى .

تبييه : طاهر قوله « أو يصاهر » عدم الكراهة . ولو أشد حرماً . وهو طاهر النفس . واندهب : الكراهة إذا أشد حرماً . وعنه الأصحاب . وفسر في الرعدة النفس من عنده بذلك .

فت : وهو مراد النفس قطعاً . ومراد مصدب وغيره من أطلق . وروى في الرعدة : « عتس أن لا يجزئه مع شدة حره » .

تبييه : قوله « فهذا كله طاهر مطهر » يرفع الأحداث . ويرى لأعاس « قد تقدم خلاف في بعض مسائل » هل هو طاهر مطهر ، أو طاهر فقط ؟ .

فائدة : الأحداث : جمع حدث . والحدث : ما أوجب وضوءاً أو غسلًا ، قاله في المطالع . وقل في الرعدة : والحدث والأحداث . ما قضى وضوءاً أو غسلًا ، أو استنحاً ، أو استحجاراً ، أو مسحاً ، أو يميناً ، قصد كونه يميناً ونحوه . عداً ، أو إيماناً . كتحصن ، وندس ، واستحضة ، ونحوه ، وحلله ، ونحوه . ونحوه . ومعنى عيه ، وحروج ريع منهم عداً . « حدث ليس عداً » لأنه معنى ، وليس عداً . فلا بعد الصلاة بحمل الحدث .

و « الحدث » من لزمه صلاة ونحوه وضوءاً أو غسل أو مسحاً ، أو استنحاً ، أو مسحاً ، أو تيمماً ، أو مسحاً به ذلك . فنه في الرعدة . وهو غير صحيح . لدخول التحديد والأساس في استنحه . فكل حدث ليس عداً ولا طاهراً شرعاً .

و « الطاهر » ضد التحصن والحدث . وفيه : بل تقدمها شرعاً .

وأما الأحمس : فجمع تحس وحذته في الاصطلاح . كل عين حره تناولها مع إمكانه ، لا حرمتها ، ولا لاستعدادها ، وعصر رب في بدن أو عقل قوله في الطمع . وقول في رعدة : التحس كل محسة وما تولد منها ، وكل طاهر طراً عليه ما يحسه ، قصد أو اندق ، مع بدن أحدهما أوهما . أو تعبر صفته المذحة بصدده ، كإقلاب المصير منه حرراً ، أو موتاً ما يحس ثبوته . فيحس بحدسته فهو تحس ومنه تحس . فكل محسة عين وليس كل حس محسة . والتمحس تحس بالتحس والتمحس تحس بالتحس

وأما المحسة ، فمجان : عسة ، وحكية : عيبه : لا يظهر نفسها بحال . وهي كل عين حميدة ، عسة ، أو رطبة . أو مائة ، مع مذهب الشريعة بالضرورة ، لا لأدى فيها طمعه ، ولا حق الله أو غيره شرعاً فدمه في العادة . وقول وقول كل عين حره تناولها مصفاً مع إمكانه ، لا حذته . أو استعدادها وعصرها في بدن أو عقل

والحكية : قول حصل محسب . وهي كل صفة حميدة بمؤونة شرعية بالضرورة ، لا لأدى فيها صفة ، ولا لحق الله أو غيره شرعاً تحصل بهال محسة أو حس بصور أو طمعه . قصداً مع بدن أحدهما أوهما . وهو التحسيس أو التمهيس اندق ، من تهم أو يحس أو معنى عيبه ، أو طمعه أو صفة أو مهيئة أو لتعبر صفة اظهر بصفه ، كإقلاب المصير حرراً قوله في رعدة

وأي . هل محسة ما استحسن عيبه أو حكية في فصل التحسيس وقول « المحسة » عة : ما يستقدره الضع السليم . وشرع : عين عند الصلاة تحمل جسم فيها . وإذا حصل بها من تمرى حكمها إياه . وقيل « المحسة » صفة فأنه معين محسة

تعبير يشمل قوله « بهذا كله طاهر مطهر ، يرفع الأحداث ، ويريل الأحمس ، غير مكروه الاستعمال » مسائل كثره غيره ما تقدم ذكره . وعدم ذلك متى كرهته خلاف في كلام نصف

فما دخل في عموم كلام النصف . ماء رمزم . وهو نارة يستعمل في إزالة
الحاسة ، وبدة في رفع الحدث ، وبدة في غيرهما . فإن استعمل في إزالة الحاسة .
كره عند الأصحاب . والصحيح من المذهب . أنه لا يجره استعماله . حرم به في
المعى ، والشرح ، والرعي ، وابن تيمية ، وابن رزين ، والحويني ، وابن عبيد ،
وسوز ، ونجيد العانة ، وظهر المفردات وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل .
يحرّم . وأطلقها في الفروع .
قلت . وهو عيب منه .

وقال الساطع . وكره من الحاسة من ماء . في الأولى . وقال في
التحريض : وما رمزم كغيره . وعنه كره الصل منها . فطهره : أن إزالة الحاسة
كأخره . به . فيجوز أن يكون به قول بعدم الكراهة وباحتماله القول بالسكوت
عنه في العلم .

وقال ابن أبي المحدث مصنفه . ولا يكره ماء رمزم على الأصح . وإن استعمل
في رفع حدث ، فهل يباح أو كره الصل وحده . فيه ثلاث روايات . وهي
بمنع أو يكره ، أو يكره حيث يحس . فيه ثلاثة أوجه . والصحيح من مذهب
عدم الكراهة . نص عليه . وحرم به في التحجير ، وعنه . وقدمه في التحريض
والرعي ، والحويني ، وابن تيمية ، وابن عبيد . ونجيد العانة ، وغيرهم .
وقدمه في معنى والشرح . وقال . هذا أولى ، وكذا ابن عبيد . قال في مجمع
التحريض . هذا أقوى الروايتين . وصححه في مظنه . وابن رزين . وفيه من بعد
في استن . وعنه كره . وحرم به في المفردات . وقدمه محمدي شرحه [وقال :
نص عنه] ^(١) . وابن رزين . وهي من مفردات المذهب . وأطلقها في الفروع ،
والصوف . والمذهب ، والسنوع . وعنه كره الصل وحده . أحسن الشرح
تقى الدين . واستحب ابن الرامولي في مسكه الوضوء منه . [وقيل يكره مطلقاً] ^(٢)

(١) رآه من نسخة الشيخ .

وحريم ابن الزاغوني أيضا رفع الحديث به حيث يحسن ، بناء على أن علة النهي تعطيله . وقد رآنا سحسته . وقد قيل . إن سب النهي اختيار الواقع وشرطه . فعلى هذا انصف الأصحاب فيما لو شرب ماء للشرب ، هل يجوز الوضوء منه مع الكراهة أم يحرم ؟ على وجهين . ذكرهما ابن الزاغوني في فتاويه وغيرها ، ونحوه في الفروع في باب الوقف . وأما الشرب منه فتعجب . ويأتي في صفة الحج .

تعجب صاهر كلام لأصحاب : حوار استنبه في غير ذلك ، من غير كراهة . وهو في أربعة الكرى . ثم رش الطريق وجعل التراب الطاهر ومحوه ، فحين :
يحتمل وجهين .

ومسح ماء أحد المصحين من مذهب . باحة استعماله من عبه . وحريمه في الإعادة الكرى . وحريمه من عدوس في تذكرته وقدمه في الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وعنه يسكره . وظاهر نقل الأثر لا تحريمه الطهارة به . فإنه قال : أحب إلى أن يخدمه غيره . وقيل عنه : غسل من الأثوية . ويأتي في فصل الحسن ، هل ماء الحمار كالحري . أو هذا فاص من الحوص ؟

ومسح : ماء ، أو ثوب . فظاهر كلام منصف والأصحاب . باحته فإله في الفروع ، في باب لأطمة ثم قال ولا وجه بظاهر كلام الأصحاب على باحته مع هذا الخبر وعن أحمد . وذكر ابن من أحمد بالأحدث في ذلك .

ومسح : المسح بمصوب وفي كراهة استعماله روي . وأصنفهما في الفروع . وهما وجهان مقرر في الخواص . بحداهم : يسكره . وهو المذهب . صححه المصنف واحتاره من عدوس في تذكرته . وحريمه في المتعجب [والجدير] ^(١) وقدمه في أربعة عشر . ورواية كنية . لا تكره .

وأم الوضوء بناءً على مسح : فاصحح من المذهب . أن الصبغة لا تصح به .

(١) زيادة من نسخة الشيخ .

وهو من معرقات المذهب وعنه . تصح وتكره . وحفاره ابن عبدوس في
تذكرته . وهذه المسألة يستدعي فيها ، لأن الطهارة به صحيحة ، من حيث
الجملة ، وإنما عرض له مانع ، وهو النصب .

ومما كراهه الطهارة من ثمر في المنقرة . قاله [ابن عقيل في الفصول ^(١)]
والسامري ، وابن نعيم ، وابن حمدان في رعايته . وصاحب المدوع . ذكره في باب
الأطعمة . ونص أحمد على كراهه . وهذا وارد على عموم كلامه ليعتد .

قوله (وإن سُحُنَ بِحَاسَةٍ ، فهل يكره استعماله ؟) عني روايتين :

وأطنته في الهداية ، ومنوع ، والنجس ، والسعة ، والحجر ، والسم ،
والمرور ، والركشي ، وغيرهم .

واعلم : أن للأصحاب في هذه المسألة مرقاً

إحداها - وهي أنها - أن فيه . وبين مطلقاً ، كما حرم به نصيب هـ .
وقطع به في الهداية ، ومنوع ، والنجس ، والسعة ، والحجر ، وإحلاصة ،
وغيرهم . وقدم في المدوع ، والسم ، والزعيه الصمدى ، وغيرهم . وصحها في
الرعدة الكبرى .

والصحيح من المذهب والروايتين : المكراهة . حرم به في الحرد ، ولو حجر ،
واصور ، ومسحب ، وغيرهم . وقدمه في رؤوس مسائل أدنى خطاب ، وإرادة
الصغرى . وصححه في الصحيح ، وإرادة الكبرى . قال أحمد في شرحه :
وهو الأطهر . قال في خلاصة . وكذلك استحسنه حديث علي الأشبح . قال في
مجمع البحرين : وإن سحُنَ سحسة كره في أصح الروايتين . قال الركني :
احتارها ، لأن أكثر قال نعم المعرقات : هذا الأشهر ، وهو مذهب . والرواية الثانية :
لا يكره . قال في الفتاوى : ولو سحُنَ بِحَاسَةٍ لا فصل لم يكره في أصح الروايتين .

(١) زياده من نسخة الشيخ .

قال في تحريد العدية : وفي كراهة مسح سجدة رواية . وقدمه في إدراك العدة .

وقال أبو الخطاب في رؤوس المسائل ، احتاره من حمد

الطريقة الثانية : إن طي وصول النعاسة كره . وإن ظن عدم وصولها

لم يكره . وإن تردد : فأروا أن . وهي الطريقة الثانية في القروع .

الطريقة الثالثة : إن احتل وصولاً له : كره قولاً واحداً ، وحرماً به في

المذهب لأحمد . وإن لم يحتل . فأروا أن . ومحل هذا في الماء السير . فاما

الكثير فلا يكره مطلقاً . وهي طريقة أبي الداء في شرحه ، وشرح المحرر .

الطريقة الرابعة : إن حصل . واحتمل من غير ترجيح فأروا أن . ومحل

من مسح كلام المصنف عنه . وهو بعيد . وإن كان له كثيراً لم يكره . وإن

كان حصية لم يكره . وفيه : إن كان يسيراً ، ويعبر عنه وصول النعاسة

، يكره . وفيه وجه يكره . وهي طريقة من مسح في شرحه .

الطريقة الخامسة : إن لم يمر وصولاً إليه ، واحتل غير حصين : لم يكره .

وفي : يكره . وإن كان حصية : لم يكره . وفي : يكره . وهي طريقة من

ربما في شرحه .

الطريقة السادسة : مسحها قبل أحدهم . إن غلب على الظن عدم

وصوله . فوجه : الكراهة احتياط القاصي . وهو أشبه بكلام أحمد .

وعندهم : احتياط الشرف أبي حمزة ومن تقيين . وأما ما عد ذلك .

فروا أن الكراهة ظاهر مذهب وعندهم احتياط من حمد . وهي طريقة

الشرح ، وإن عسر .

الطريقة السابعة : مسحها أيضاً قبل . أحدهم : أن لا يحقق وصول

شيء من آخرها . في ذلك ، واحتل غير حصين ، لم يكره . والثاني : إذا كان

حصية فوجه : الكراهة ، احتياط القاصي . وعندهم : احتياط الشرف وإن

ثاني وهي طريقة المصنف في المنع ، وصاحب الخوى الكبير

الطريقة الثامنة : إن لم يتحقق وصف وروايت ، الكراهة وعدمها . وإن تحقق وصفها . محس . وهي طريقته في الخوى الصغير .

الطريقة التاسعة : إن احتمل وصول إليه ، ولم يتحقق ، كره في رواية مقدمة . وفي الأخرى : لا يكره . وإن كانت الحاشية لا تصل إليه عالم ، فوجه . الكراهة وعدمها . وهي طريق المصنف في الكافي .

الطريقة العاشرة : إن كانت لا تصل إليه عالم ، في الكراهة روايت . وهي طريقة المصنف في المهدي . قال في القواعد الفقهية : إذا غلب على الظن وصول الدعوى ، في كراهته وجه . أشهرها لا يكره .

الطريقة الحادية عشر : إن احتمل وصول إليه طهراً كره . وإن كان بعيداً فوجه . وإن احتمل كره . على أصح الروايت ، وبعده لا يكره . تعالى . وهي طريقة ابن تيمية في مختصره .

الطريقة الثانية عشر : الكراهة مطلقة في رواية مقدمة . وعدمها مصدق في أخرى . وقيل إن كان حاشية حصة كره . وبلا كره إن قل . وهي طريقة في الرعاية الصغرى .

الطريقة الثالثة عشر : إن كانت لا تصل إليه كره ، في أصح الروايت . وقيل مع وثاقة الخاتل . وهي طريقته في التذوق .

الطريقة الرابعة عشر : يكره مصدق على لأصح إن رد . وقيل : وإن قل . له ، وحاشية غير حصين كره . وقيل : عالم . وبلا فلا يكره . وإن ثبت وصف إليه . تحس على مذهب . وهي طريقة في الرعاية الكبرى . وفيها ردة على الرعاية الصغرى .

فهذه أربعة عشر طريقة ولا يحسن تكرار بعضها تداحل

قوله

أمرهم : محل اختلاف في السجس بالحسنة إذا لم يحتج إليه . فإن أحسج إليه رأت الكراهة ، وكذا الشمس إذا قيل : سكراته . قاله الشيخ في الدين . وقال أيضاً : للكراهة ما حدان . أحدهم : أحبال وصول الحسنة . والثاني : سب الكراهة . كونه سجن يتقد الحسنة ، واستعمل الحسنة مكروه عدم . والحاصل بالمكروه مكروه .

الثاني ذكر القاصي . أن إند الحس لا يجوز كدهن الميعة . وهو روية عن أحمد . ذكرها ابن تيم ، ولدوع . وصدر كلام أحمد : أنه سكره كراهة بربه . وبه بين من عيبد . وقدمه ابن تيم . قال في الرعية في باب زيارة الحسنة وعور في الأقبس وأصقها في الفروع على الثانية . يعتبر أن لا سجن . وفن . منقاً . وثاني في الآية : هل يجوز مع الحسنة ؟ ويأتي ذلك أيضاً في كلام المصنف في كتب البيع

الثالث : إذا وصل دحل الحسنة إلى شيء . فمن هو كوصول الحس أو طهر أصبى على الاستحبة . على ما رتب في سب . فله الحسنة . ذكره الأصحاب ومذهب لا طهر

قوله (فإن غير أحد وصافه . لونه . أو ضممه . أو رينحه)

فإن سب ظهورته على روتين . وضفيم في الهدية ، وسذهب ، واستنوعب ، والنحيص ، والسمة ، والخلصة ، ومن تيم ، وتخريد العبيدة . إحداهم : يسلط الظهور . فيصير طهراً غير مطهر . وهو مذهب . وعيه جماهير الأصحاب . منهم الحرق ، والقاصي ، ونجده . قال القاصي : هي المنصورة عند أصحاب في كتب اختلاف . قال في مجمع البحرين هو غير ظهور عند أصحاب قال في الفروع وغيره احتاره لأكثر . وجرده في لوحير ، والسور ، ومذهب

الأحمد ، وغيره . وقدمه في الفروع . ورعايتين ، واحدتين ، والنظم ، وغيره .
وصححه في التصحيح ، وغيره

والرواية الثانية . لا يسببه الظهورية . من هو باقي على ظهوره . قال في
الكافي : نقل الأكثر . قال الزركشي : هي الأشهر فلا . واحتاره الأخرى ،
ومصنف ، واحد ، والشيخ في الدين ، وصاحب نقاش ، وقدمه . وعده أنه
ظهور مع عدة ظهور غيره . أحدها أن أن موسى . وعده رواية رامة . ظهورية
ماء الدقلاء . قال عبد الله بن أبي بكر . معروف بكينة . في كنهه أهم في
شرح الخرق : سمعت شيعي محمد بن تميم حرري . قال وقد ذكر صاحب السيرة ،
في شرح الجامع الصغير ، رواية في ظهورية ماء الدقلاء . على . ذكره ابن حبيب
السلامية في تعليقه على الخبر . قال في الرعاة الكبرى . وقيل . ما أصيب في
ما حمله وعسب أحراؤه على أحراء الله . كلهم . وحسن . وما . بفلا . على . ما
بحر التوضيح على أصحاب الروايتين . قال . وأصل الخوا . سهر

تفسر . على المذهب . غير صعب ، أو ثلاثة . مع . في . الرقة والحريان
والأسماء فهو صهر بطريق أولى . وعلى رواية أنه ظهوره . فاصححها :
أنه ظاهر غير مظهر . قال في الرعاة الكبرى فوجه . أظهرها : اسم . وقدمه
في الفروع . وهو مظهر ما حرمه ابن عباس في حديثه . وعنه . العصابة . وعنه
أبو حنيفة . غير الضمير كغير الصفة في الحكم . وغير الصفات الثلاث يسببه
الظهورية عنده ، رواية واحدة . وعند نقاشي غير الضمير والثلاث كغير الصفة
أو حدة في حكم . مع . في . الرقة والحريان . والأسماء . وأن اختلاف حار في ذلك
واحتاره ابن حبيب السلامة في بعضه . وقال . قال بعض مشايخي . هي أقدم
لكلام أحمد من قول أبي الخطاب . وصححه المصنف . قال الشيخ تقي الدين . يجوز
الظاهرة بالتعريف بالظواهرات . وحسن . وحسين في الرعاة الصغرى . والخاويين ،
ومن تميم . وذكر في مسجع وغيره . أن غير جميع الصفات . فيه لا يضره .

فأمره : تغير كثير من الصفة كثير صفة كاملة . وأما تغير يسير من الصفة ،
فالصحيح من المذهب . أنه يعني عنه مطلقاً . اختاره المحقق في شرحه ، وصاحب
مجمع البحرين . وقدمه في الفروع . وقيل : هو كثير صفة كاملة . اختاره أبو الخطاب
وإسحاق . وهو ظاهر ما قدمه في المحرر . وصححه شيخنا في تصحيح المحرر . ونقل
عن القاضي : أنه قال في شرح المحرق : اتفق الأصحاب على السبب باليسير في
العلم واللون . وقاله ابن حامد في الريح أيضاً . انتهى . وقيل : الخلاف روايتان .
وأطلقهما في الرعنتين ، والحدويين ، والنظم ، وابن تيمية ، والفائق ، والركشي .
وقال يعني عن يسير الرأفة دون غيرها . واختاره المحقق . قال في الرعاية
الكبرى : وهو أظهر . وحرم به في الإفادات .

تغيرها

المؤول : ظاهر كلامه . أنه لو كان المتغير الماء تراباً ، أو صاع قصداً : أنه كغيره
وهو ظاهر كلامه في الوحيد وغيره . وهو أحد الوجهين . قال في الحدوي الصغير :
وظاهر كلام أبي الخطاب : أنه يلبس الطهورية . ووجه الثاني : إن وضع ذلك
قصداً لا يضر ، ولا يلبس الطهورية ، ما به يضر حياً . وهو المذهب . حرم به
في إسنه ، والشرح ، والفصول ، والمستوعب ، والكافي ، وإسارر ، والتسهيل
والحدوي الكبير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والحدوي الصغير ، وغيرهم . قال
الركشي : وبه قطع العامة ، قبيحاً على ما إذا تغير بمنح الماء على ما تقدم قرناً .
وأطلقهما في الرعنتين ، وابن تيمية ، والتنعيس ، والنمة . وقال في الرعاية
الكبرى من عنده : إن صد الماء من التراب طهور ، وإلا فظاهر
قلت : أما إذا صد الماء من التراب ، فيسعى أن لا يكون في طهوريته راع
في مذهب .

الثاني : محل الخلاف في أصل المسألة : إذا وضع ما يشق صونه عنه قصداً .

أو كان المحاط بما لا يشق صومه عنه . أما ما يشق صوم الله عنه إذ وضع من غير قصد ، فقد تقدم حكمه أول الباب .

قوله (أو استُفِيلَ في رفع حَدَثٍ) .

فهل يسلط طهوريته ؟ على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والشرح ، وسهية ابن رزين .

إحداهما . بسلب الطهورية . فيصير طاهراً وهو المذهب وعنه جماهير الأصحاب . حرم به الحرق ، وفي الهدية ، واغترر والجمع الصغير ، والحصال للقاسي والمبهيج ، وخصال ابن البناء ، وتذكرة ابن عقيل ، والعمدة ، والهادي ، والمذهب الأحمد وإخلاصة ، والوحي ، وسور ، والتسهيل . وغيرهم . وقدمه في العروع والمحرر ، والتلخيص والردعتين ، وابن تيمية ، والحدويين ، والعائقي ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه الأرحي ، وابن معالي شرحه ، والداظم ، وابن الحوي في المذهب ، وابن عقيل في النصوص ، وغيرهم . قل في الكافي : أشهرها زوال الطهورية . قال في مجمع البحرين : هذا أشهر الروايات . قال في الساعة : يكون طاهراً غير مطهر على الأصح قل في المعنى : طاهر المذهب . قال الركني : هذا أشهر من المذهب ، وعنده عامة الأصحاب قال ابن حطيب السلامة في تكميله : هذه الرواية عليها حادة المذهب ، ونصرها غير واحد من أصحابنا . ثم قال : قلت ولم أحد عن أحد نصاً ظاهراً بهذه الرواية . انتهى .

تخييلات

الأول : يستثنى من هذه الرواية : لو غل رأسه من ماله ، وقد يجري . فإنه يكون طهوراً على الصحيح من المذهب . ذكره في القواعد الفقهية في القعدة الثالثة . قال : لأن الأصل مكروه . فلا يكون واحداً . فيعاني بها والرواية الثانية : أنه طهور . قال في مجمع البحرين : سمعت شيخنا - يعني

صاحب الشرح - يميل إلى ظهوره لانه استعمال . ورحب ان عقيل في مردانه
وصحبه ان رزين . واحتره في الفقه . والشيخ تقي الدين ، وان عسوس في
مدكرته ، وصاحب الدقيق .

فت - وهو أقوى في النطق .

وعنه أنه عس - من عنه في توب المنظر . وفي في اربعة الكرى .
وفيه بعد . فعليه قطع حجة باعقوى بده وانه من من له ، وان حمدان
ولا يستحب عنه على الصحيح من الروايتين . صححه الأرحى والشيخ تقي الدين
وان عبيدان وغيره .

فت - فعلى ٢٠

وعنه يستحب وأطلقها في الفروع . وفي ان تيم . فان شيخ أو الفرج
ظاهر كلام الخرق . انه ظهور في اربعة لحث فقط . فان تركت : ومن شئ .
وهو كما قال وقيل - هو النوصي . في تحديد نوصي . دون استدائه . احذره
أبو الخطاب في انتصاره . في حجة حدث « مسح رأسه سبل لجنته » انه كان في
تحديد انوصي . وفي ان تيم . وحكى شيخ رواية سعدة استعمال في عمل
الميت ، وفي فت صبره في غيره .

ان في . حذرت لأصحاب في إثرت رواية حجة م . . فانتهى أبو الخطاب
في خلافه ، وان عقيل ، وانه الفقه في شرحه ، وصاحب بحر وعمدة المتأخرين .
وليت في المعنى . وهذا الفاصي أو على والشيخ تقي الدين عن كلام أحمد .
وتأولاه . وقد علم ان عمل وغيره .

انما في . مرد نصف وغيره من أضيق الخلاف . ما يد كل الفروع
للحدث دون العيس . فانه كان قسطن قسطن عدداً فهو ظهور ، صرح به في
الهدية ، والذهب ، والمنشوع ، والمحرر ، وتوجيه . والفروع ، والعاشين ،
وعبره . وظهر كلامه ان تيم وغيره . الإصطلاح كأنه نصف . وانما راجع في العالف

و تأتي في عشرة النما : هل يستعمل في غسل حدة الذمية أو حيضها أو عدسها
طاهر أو طهور ؟ وتأتي في باب الوضوء : هل يجزئ غسل الذمية من الحيض ؟
قوله (أو صباه مشروعة)

فهي يستطهر بثبوت طهوريته ؟ على روايتين . معنى إذا استعمل في طهارة مشروعة ،
وقد : إن المستعمل في رفع الحدث تطلب طهوريته . وأطلق في الهداية ،
وتدكرة ابن عقيل ، وحاصل ابن البناء ، والمبهيج ، والمذهب ، والمستوعب ، والمعنى ،
والطهارة ، والشرح ، والتنجيس ، والبلعة ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، وإن
مسح في شرحه وركعتي ، والشافعي ، والفروع ، وغيرهم .

أحدهما : لا يسه الطهورة . وهو المذهب وعنده الجمهور . وصححه في
التصحيح ، واللمع ، وحاوي الكبير ، وسعيد ، وغيرهم . واحتاره ابن
عدوس في ذكره . قال لشرح الطهارة طهوريته . قال في مجمع البحرين
طهور في صحيح الروايتين . قال بر كشي : احتارها أبو البركات . وهو ظاهر ما جرم
به في الإرشاد ، والعقيدة ، والنجاة ، وسور ، واستعجب ، وغيرهم . وحرره في
الإفادات . وقدمه في الكافي ، والغرر ، ورعي ، وحاوي الصغير ، وإن
رأي ، وإن تيمم ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يسه لطهورة . وهي طاهر كلام الحنفية . وحرره في
السميع ، والمحرر . واحتاره ابن عدوس . وقدمه في إدراك العادة ،
والحاوي الكبير ، وإن تيمم .

تعب . طاهر كلامه . أنه لو استعمل في طهارة غير مشروعة أنه طهور
ملا راع . وهو كذلك . وشبه الصفة لراية في الوضوء أو الغسل . صرح به في
الزكاة وغيره . قال في الزكاة : وكذا ما انفصل من غسل اليد على العدد المتغير
في إزالة النجاسة بعد طهارة يحد . وفي لأصح : كل غسلة في وحويها خلاف

كائمة في عمل التلويح ، والزامة في عمل تخامة غيره ، إن قلنا : تجري الثلاث
وعلى مرة واحدة متتالية ، إن قلنا : تجري . انتهى .

قوله (أو خمس فيه يذهب فأنهم من نوم الليل قبل عشرين ثلاثاً ، فهل
ينسب ظهوره ؟ على روايتي) .

وأطلقهم في اختلفة ، ومذهب ، والمتنوع ، والكافي ، والمذهب الأحمدي ،
واللحيص ، والنبعة ، وإحلاصة ، وإن سعد في شرحه ، وإن تيمم ، وإلحاوي
الكبير ، وإن عيذان وغيرهم .

إجماعاً باسم الطهورية . وهو مذهب . قال أبو المعالي في شرح الهداية :
عليه أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : هذا مخصوص . قال في الزعزعة
الكبرى الأولى أن ما عسى به كمنه ظاهر وقدمه في الدعوى ، وبطلان معزلات ،
والعلم ، وإدراك العينة . وهو من المعزلات

وإرواية الثانية : لاسمه الطهورية . حرمه في الوجيز . وقدمه في المحرر ،
والرعيذيين ، والشافعي ، وإلحاوي الصغير وإحصاء المصنف ، والشيخ ، وإن ،
والناظم ، والشيخ تقي الدين . وصححه في التصحيح . وعنه أنه عس . أحبها
الحلال . وهي من معزلات المذهب أحسن .

فعلى المذهب لو كان الله في إله لا تقدر على الصبر منه ، بل على الاعتراف ،
وليس عنده ما اعترف به ، وبدمه عتال ، فإنه يأخذ الله به وبص على دمه
قاله الإمام أحمد . وإن لم يمكنه تيمم وتركه .

قلت : فيجزي ٣ .

تدريبات

الأول : بحث الخلاف إذا كان الله الذي خمس يذهب فيه دون القنيتين أم

إن كان قنيتين فأكثر : فلا يؤثر فيه الخمس شيئاً ، بل هو يوجب على ظهوره .

قاله الأصحاب . وهو واضح

الثاني : يحتمل أن يكون مراده . أن الخلاف هنا مبني على الخلاف في وجوب غسلها إذا قام من نوم الليل ، على ما روي في آخر باب السواك . فإنه أطلق الخلاف هنا وهناك . فإن قلنا بوجوب الغسل : أثر في الماء متعاً . وإن قلنا بالاستحباب : فلا . وقطع بهذا في انفصال ، والسكاك ، وابن معاذ في شرحه

قال الشارح : والذي يقتضيه القياس . أن في غسلها « غسلها » واجب . فهو كالاستعمل في رفع الحدث . وإن قد « استحبابه » : فهو كالاستعمل في طهارة مسوية . وقال في المنى : قد استعمل في تعدد من غير حدث ، كغسل اليدين من نوم الليل ، فإن قد « ليس ذلك واجب » لا يؤثر اسمونه في ذلك . وإن قد « وجوبه » فقال القاضي . هو طاهر ، غير مطهر . وذكر أبو الخطاب فيه روايتين . إحداهما : أنه كالاستعمل في رفع الحدث . والثانية : أنه يشبه الشترادة .

وقال في موضع آخر : فإن غس يد في الإماء قبل غسلها ، فعلى من غسلها . بوجوب غسلها . لا يؤثر غسلها شيئاً . ومن وجوه ، قال : إن كان كثيراً لم يؤثر . وإن كان يسيراً ، فقد أجمعت عليه إلى أن يؤثر . فيحتمل وجوب رافقه . ويحتمل أن لا يترتب ظهوره به . ومن إياه .

وقال ابن الرافعي : إن قد « غسلها مرة » قبل يؤثر الغسل يخرج على روايتين .

وقال من تبعه : وإن غس قدم من نوم لسان يده في ماء قبل غسلها ، قبل غسلها ثلاثاً ، وقد بوجوب غسلها . لأن ظهوره . فوسط الحكم على القول بوجوب غسلها .

وقال ابن رزيق في شرحه : إذا غس يده في الإماء قبل غسلها لم يؤثر شيئاً . وكذا إن قد بوجوبه وإن كان كثيراً . وإن كان يسيراً كرهه الأصوه . لأن النبي عليه السلام . والإمام طهروا به باقية . وقبل : انتهى بعد . فلا يؤثر فيه شيئاً . وقبل : بسبب ظهوره به في إحدى روايتين . ولأصح ما قبل انتهى .

وقيل : الخلاف متى على الخلاف في وجوب غسله . وهو ظاهر ما حرم به في الفروع . وقدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير . ويحتمله كلام المصنف . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : إن وجب غسلهما . فظاهر بإعصاله ، لا بغسله في الأقبس . ولا يحصل غسل يده في المذهب . فإن من غسلهما فطهور . انتهى .

وقل في الحدوى الكبير . أنه المستعمل عن غسل اليد من يوم الليل ، فهو كالمتعمد في رفع الحدث ، إن قبل . هو واجب . وإن قبل هو سنة ، حرج على الروايتين فيما استعمل في طهر مستحب . فظاهر الحكم بأنه المستعمل من غسلهما . الثالث : ظاهر قوله « أو غس يده » أنه لو حصل في يده من غير غسل : أنه لا يؤثر . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وهو إحدى الروايتين عن أحمد قل في الرعاية الكبرى . الأولى أنه طهور . والرواية الثانية أنه كمس يده وهو الصحيح . احتجوا القاصي وحرمه في الفصول ، والإفادات ، والعادة الصغرى . وقدمه في الكبرى ، والحدوى الصغير وأصنفهما في الفروع ، وابن تيمية ، ومجمع البحرين ، والحاوى الكبير ، وابن عيذان .

الرابع : مفهوم قوله « يده » أنه لو غس عصباً غير يده . أنه لا يؤثر فيه . وهو صحيح . حرج به ابن تيمية ، وابن عيذان . وابن حمدان ، ومصاحب المذاق ، وغيرهم ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب [قبل في الرعاية الكبرى وعندهما تعدد ، فلا يؤثر فيه غسل غير كفيه شيئاً]

الخامس : ظاهر قوله « يده » أنه لا يؤثر في غسل جميعه . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في النحر ، وإن حرم وغيره . وصححه في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع ، وابن عيدين ، وابن تيمية ، والحدوى الصغير . وقيل غسل يدها كمسها كلها . احتجوا به ابن حمدان ، وابن تيمية في شرحه وقدمه . وحرمه في الكبرى

والإفادات . وصححه الناطم وأصلقته في الشرح ، والعصم ، والحدوى الكبير ،
والنف ثق .

السادس : طاهر قوله « من يوم الليل » أنه سواء كان قليلاً أو كثيراً ،
قبل نصف الليل أو بعده . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه حميد الأصباح .
لكن شرط أن يكون ناقصاً للوصف . وقبل أن يغيب . هو ما ردد على نصف
الليل . قال في الرعدة وغيرها ، وقيل بل من يوم أكثر من نصف الليل
وقدمه في الحدوى الصغير .

السابع : مفهوم قوله « من يوم الليل » أنه لا يؤثر عسبه إذا كان قائماً من
يوم النهار . وهو مذهب . وعليه الأصحاب وحميد في معنى ، والشرح . ومن
عبدان ، وصاحب المسوع ، وغيره ، وغيره . وقدمه في المروع ، والرعاين ،
ومن تميم ، والنف ثق ، وغيره . وعنه حكم يوم الليل
الثامن : صاهر كلامه . وم كان العسس صغيراً أو محسناً أو كافراً
كغيره في العسس . وهو صاهر كلامه في مقدمته . والمذهب ، ومستوعب ،
وحلاصة ، وغيره . وبوجه ، وبكافة من عدوس ، وغيره . وصححه الناطم .
وقدمه ابن رزيق .

والوجه الثاني . أنه لا تأثير لعسبه . وهو الصحيح . وإليه ما انصرف في
المنى . وحسنه المحمد في شرح هداية . وصححه ابن تيم . قال في مجمع البحرين :
لا يؤثر عسبه . في أصح الوحيين . وقدمه في الرعاين ، والحدوى الصغير .
وأصلقته في المروع ، والمنى ، والشرح ، ومن عبدان ، والحدوى الكبير
التاسع : صاهر كلامه بنصف أيضاً : وم كانت له في حراب أو مكتوفة
وهو المذهب . قطع به نصف ، والشرح ، ومن رضى في شرحه . وهو طاهر
ما حرمه في المروع . ومن تيم قال في إغاثة السكرى : هو كغيره . وقيل .

على دواة الحبوب . وقسمه في الرغاية الصغرى . وقال ابن عقيل : لا يؤثر عسها . وأطلقها في الخاويين ، والدقيق .

العاشر : طاهر قوله « قل عسها ثلاثا » أنه يؤثر عسها بعد عسل مرة . أو مرتين . وهو صحيح . وهو لذهب . وهو طاهر ما قطع به صاحب الفروع ، وابن تيمية ، وابن عيبدان ، وإرشاد الصغرى ، وغيرهم . لا قصرهم عليه . وقدمه في الرغاية الكبرى . وقال وقيل يكفى عسلها مرة واحدة ، فلا يؤثر العسل بعد ذلك .

الحادي عشر : طاهر كلامه أيضاً . أنه سواء كان قبل بنية عسل أو بعده وهو صحيح . وهو مذهب وعنه حميد لأصحابه . وقطع به كثير منهم . قال في الخواص الكبرى . وابن عيبدان . قاله أصحابه . وقال القاسمي ويحتمل أن لا يؤثر إلا بعد البنية . وقال المحمدي شرح الهدية . وعدى أن يؤثر العسل بعد بنية الوضوء فقط .

قوائم

الأولى : على القول بأنه [طاهر] غير مصحح . إذا جحد غيره . استعماله ونيم على الصحيح . قدمه في الفروع . قال في الرغاية الكبرى : وإن استعماله لاحتمال ظهوره ، ونيم لاحتمال نكسه في وجه : فيسوى رفع الحدث . وقيل : والحكمة انتهى . وحسن ابن عقيل أحب : أنه ، فيجزم استعماله . صححه الأرحي . وأطلقهما من تيم

الثانية : يجوز استعماله في شرب وغيره . على الصحيح من مذهب . وقيل : نكبه . وقيل : يجزم . وهو الذي احتاره ابن عقيل . وصححه الأرحي .

الثالثة : لا يؤثر عسها في مانع غير ماء . على الصحيح من مذهب . وعليه الجمهور .

قلت : فيعاني بها .

وقيل : يؤثر . وبقية فروع هذه مسألة . في في آخر باب لسواك عند قوله

« وعسل اليدن » .

المرابعة : قال في الرعية الكرى . وما قيل وعسل به ذكره وأنشبه من

الشيء دونه . وفصل غير متعبر فهو صهور وعنه : صاهر . وقيل : المستعمل في
عسهم . كما يستعمل في عسل اليدن من يوم اللين انتهى .

وحرم بهذا القول في الرعية الصعري ، وإن تميز . ورتق عدد المسلات

في ذلك في باب إمالة الحاسة .

الخامسة : لو نوى حطب بأشياءه كله أو بعضه في ماء قليل راكد رفع

حدثه . يرتفع على الصحيح من المذهب . وحرمه به في المعنى ، والشرح . وقدمه

في الفروع وغيره . قال الزركشي : هذا مدفوف . وقيل : يرتفع . واحياه

الشيخ تقى الدين . فعلى المذهب : يصير له مستعملاً على الصحيح من المذهب

بعض عليه . وقيل : لا . وقيل : إن كان المستعمل عن المصولة على ذلك المصو

عانع ثم صب فيه أثر : أثره . فعلى مخصوص يصير مستعملاً لأول حرمه المصو

على الصحيح من المذهب . حرم به في معنى ، والسكاني ، والشرح . قال في

الرعية الكرى . وهو أظهر وأشهر . قال في الصعري : وهو أظهر . قال

الزركشي . وهو أشهر . وقدمه بن عيبدان . وقيل : يصير مستعملاً لأول حرمه

لأقاه . قدمه في الرعيتين ، والدوين ، والنجاشي . وقيل : على المصو

وحكى الأول احتمالاً وأصعبهما في المدوع ، ومن يميز . وقال في الرعية الكرى .

ويحتمل أن يرتفع حدثه إذا غسل بماء عذبه كله وهو أولى انتهى .

والاحتمال للشيخ رى .

السادسة : وكذا الحكم . بوي عذبه على الصحيح من المذهب .

وعليه الجمهور . قال في الحوى ، قال أصحاب . ربيع الحدث عن أول حر ، ربيع
منه . فيحصل غسل ما سواه منه مستعمل . فلا تحريم . وقيل : ربيع هذا عقيب
فيه . احتاره المحدث . قاله في الحوى الكبير .

السابعة : لا أثر للغسل بلباية نظيرة منه ، على الصحيح من المذهب .
وعنه سكره . قال الركني : وظاهر ما في معنى عن بعض الأصحاب أنه قال
بشئ مما إذا نوى الاعتراف فقط . وفيه نظر . انتهى

الثامنة : لو كان له أكثر من ركعة أو غسل فيه على الصحيح من المذهب .
قال أحمد : لا معنى وعنه لا معنى . فوجدت وفيه ارتفاع حدثه قبل انفصاله
منه ، على الصحيح من المذهب قدمه في الركعتين . وفيه يرتفع بعد انفصاله .
قدمه في الفاتحة ، والحوى لصغير . قال في الرعدة الكبرى وهو أقس .
وأصنفهم في الفروع ، ورسنم .

التاسعة : لو عتق الحب أو العتق أو العتق منه من ما قبله
بينة عنه صدر مستملا ، على الصحيح من المذهب وعنه الجمهور وقدمه
في الفروع . وفيه وحده لا كثر . قال الركني : هذا أصح الرويتين
وأصحهما عند عامة الأصحاب قال ابن عابد . فيه أصحاب . ومن عليه في
موضع وعنه لا يصير مستملا وهو ظاهر كلام الحنف . قاله الركني .
وحده جماعة منهم محد في الفروع وهو أصح ، تصرف ابنة بقصد
استملاكه خارجة .

قلت : وهو لصواب وأصنفهم من نيم

العاشر : من رخص وعنه وعنه كيد في هذا الحكم . أنه يؤثر فيه
وحيث . وأصنفهم في الفروع . قال من نيم . وفيه وصح رخصه في ما لا عتق
وقد نوى . ترجي لأصح ^(١) وفيه رعدة الكبرى . ومن نوى . ثم وصح رخصه
(١) في نسخة الشيخ « على الصحيح »

فيه لا مصلح سية تحصى . فظاهر في لأصح . وإن عسى فيه شيء أحتمل وحين
 الحادية عشرة : لو عترف موسى . يده مد على وجهه ، وبوى رفع الحدث
 عنه . أنزل الطهورية كالحب . وإن لم يوعظ فيه ، فأصحح من المذهب :
 أنه ظهور ، مشقة تكرره . وقيل : حكمه حكم الحب ، على ما يمدد . وأصحح
 الفرق بينهما .

الثانية عشرة : يصير الله . منقوله إلى عموم آخر مستعملاً . على لصحيح من
 المذهب . وعنه لا هي كلها كعصو واحد . وعنه لا يصير مستعملاً في الحب .
 وعنه بكفيتها مسح الأمة بلا غسل ، للخبير . ذكره ابن عقيل وغيره
 قوله (وإن أريئت به النجاسة ، فاقصص متعيراً ، أو قتل زوالها ،
 فهو محسن)

إذا فصل الله عن محل النجاسة متعيراً فلا خلاف في نجاسة مصفاه .
 وإن انفصل قبل روائها غير متعير ، وكان دون النجس . سى على تمحيص التميل
 تتحد ملاقة النجاسة ، على ما سأل في أول الفصل الثالث . وقيل : يطلب منه على
 محل نجس مع عدم تعيره . لأنه ورد . وحت . في خذوى الكبير . ذكره في
 باب إزالة النجاسة ، لأنه لم يكن حياً . فظهر عن أن نجاسته قبل الانفصال
 تمنع . وعقب الانفصال تمتنع . لأنه لا تتجدد ملاقة النجاسة .

قوله (وإن انفصل غير متعير بمذروءه ، فهو ظاهر)
 . . . كان المحل أرضاً . هذا مذهب . وعنه حمير الأصحاب . قل في
 جمع التحريم . ولا خلاف بين الأصحاب في طهارة هذا في الأرض . وحرمة
 في الحرم ، والطمع ، والمجير ، وسيرهم . وقدمه في المروء ، والرعاعين ، وإن غير
 وغيرهم . وذكر تقاضى ، وأب احضاب . وأما الحسين وحده . أن انفصل عن

الأرض . كالمفصل عن غيرها في الطهارة والنجاسة وحكامه ان الب في حصالة
رواية .

قلت : وهو جيد جداً .

وعنه : طهارة مفصلة عن أرض أعيان النجاسة فيه مشهدة .

قوله : ﴿ وإن كان غير الأرض فهو طاهر ﴾ .

في أصح الوجهين وكذا قال ابن تيمية ، وصاحب المنى ، والهداية . وهو
مذهب وعليه جمهير الأصحاب . وحرم به في الوجيز ، والنور ، والمنتهى .
وقدّمه في العروة ، والمستوعب ، والشرح ، والراغبين ، والخواصين وغيرهم . قال
في الكافي : أظهرهما جبره . وصححه في مجمع البحرين ، والشمس ،
وإن عيدين

والوجه الثاني . أنه حسن حذره ابن حامد . وأطلقهما في انطلاقة .

نقيب : محل الخلاف - وهو مراد النصف وغيره من أطلق - إذا كان المراد
به دون الفنتين . أما إذا كان فنتين وأكثر ، فإنه صهور بلا خلاف فله في
الرعاية وهو واضح

نقيب : كثير من الأصحاب يحكي الخلاف وجهين . وحكامهما ابن عقيل ومن
ناهه روايتين . وقدّمه في المستوعب .

فأمره : فعلى القول بحسنه : تكون المحل المفصل عنه طاهراً . صرح به
الآمدي . ومعناه كلام القاضي . وقيل : المحل نجس كالمفصل عنه . جزم به
في الاسصار . وهو طاهر كلام الخواص . قال ابن تيمية : وما انفصل عن محل
النجاسة متغيراً بها : فهو والمحل نجسان ، وإن استوفى السدد . وقال الآمدي :
يحكم طهارة المحل . انتهى . وقال ابن عيدين - ثم بصر أن الماء المفصل بعد طهارة
المحل طاهر - ولنا : أن المفصل بعض المتصل . فيجب أن يعطى حكمه في الطهارة

والنحاسة . كالأوراق ماء من إياه . ولا يلزم المسألة المتغيرة عند طهارة المخل .
لأنها لا سلم قصور ذلك . بل نقول : ما دامت المسألة متغيرة فاعمل في طهر
وقال في المروغ : وفي طهارة المخل مع تحاسة المفضل وجهان .
قوله (وهل يكون طهوراً ؟) على وجهين .

بإيه على الروابطين ، فيما إذا رفع به حدث ، على ما تقدم . وأطلقهما في
الكافي ، والمحرر ، والمستوعب ، والمصنف ، وابن تيمية ، والحدودين
أحدهما : لا يكون طهوراً . وهو المذهب . حرم به في الوجير وغيره . وصححه
في التصحيح وغيره . وقدمه في الفروع ، والراغبين وغيره . قال في مجمع البحرين .
هذا الصحيح .

والوجه الثاني . أنه طهور . قال المحقق : وهو الصحيح . قال الشيخ في الدين :
هذا أقوى .

فانظر : طاهر كلام المصنف : أن الماء في محل التطهير لا يؤثر تغيره وحالته
هذه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحرموا به . وقيل :
فيه قول مؤثر . واحتاره الشيخ في الدين . وقال : الفرع ينسب بوصف غير مؤثر
لغة وشراً . ونقل عنه في الاحتيار أنه قال : احتاره بعض أصحابنا .

قوله (وإن خلت بالطهارة منه امرأة فهو طهور) .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال
المحقق : لا خلاف في ذلك . وعنه أنه طاهر . حكاه غير واحد . قال ابن السكيت
في حصاله ، وابن عدوس في تذكرته . هو طاهر غير مطهر قال الزركشي : ولقد
أبعد السامري ، حيث اقتضى كلامه الحرمة بظهوره ، مع حكايته اختلاف في ذلك
في طهارة الرجل به .

قلت : ليس كما قال الزركشي . وبني قال أولاً : هو طاهر ، ثم قال : وهل

يرفع حدث الرجب على روتيني حكمه طاهر أولاً ثم هل يكون طهوراً
مع كونه طهوراً؟ حكى رويني وهذا في كراهة النصف المتقدم في قوله «فهو
طاهر في أصبح الوحيين، وهل يكون طهوراً؟ على وجهين» وهو كثير في كلام
الأصحاب. ولا يفتن فيه، سكوته ذكره أنه طاهر. ومع ذلك هل يكون
طهوراً؟ حكوا الخلاف. فهو منصف صفة الطهارة فلا راجع. وهل يصح فيه
شيء آخر، وهو لغيره؟ فيه الخلاف.

قوله «ولا يجوز للرجل الطهارة به في طاهر المذهب».

وكذا في الشرح، وإن سجد في شريحه، وغيرها. وهو مذهب معروف.
وعليه حمير الأصحاب. وقطع به كثير، منهم حرق، وصاحب المذهب
الأحمد، والبخاري، وأبو حنيفة، وابن تيمية، وابن أبي موسى، وأبو طاهر الميرزات،
والشو، والشيخ، وغيرهم. وقدمه في الفصول، وندرج، والفتن، وغيرهم.
قال زركني. هي أشهر من الإمام أحمد. وعدد آخر في جمهور الأصحاب:
لا يرفع حدث الرجب في سعي، وابن عبد السلام هي المشهورة. قال ابن
زهر. لا يرفع حدث الرجب في سعي، هي أصعب الروتين. وعنه يرفع الحدث
مطلقاً، كما سجد في أصبح الوحيين فيه. قال في الفروع، أحدهم إن عقل.
وإن عطش، والصوتي في شرح الحرق. وصاحب الفتن، وإليه من الحديث
الشيء، وإن رزق في شريحه. قال في الشرح ومجمع البحرين: وهو أقيس.
وأطلقها في المستوعب، وخلاصة، ودراسة الصمد، وأبو حنيفة، فعليها
لا يكره استعمله على الصحيح وعنه يكره. ومعهما أحيد الأخرى وقدمه
في تيمية

قائمة: مع الرجل من سجد فصل طهور له أنه صدى لا عقل معه. نص
عنه. ولذلك سجد لأمرأة سواه. ولم ينصهر به في طهارة الحدث والحديث وغيرها.
لأن النبي مخصوص بالرجل وهو غير ممنون فيجب قصره على مودعه

حوتها فيه . قال ابن حامد : فيه وجهان . أظهرهما : حوار الوصوء به . واقتصر عليه في الشرح . وقدمه في الفروع . وقطع به ابن عدوس المتقدم وقيل : حكمه حكم الحدث . احتاره القاصي قل المحدث : وهو الصحيح . قال في مجمع البحرين : ولا يخص المصطحف بظاهرة الحدث في الأصح . وقدمه في الحاوي الكبير . وقال : إنه الأصح . وأطلقهما في المعنى ، والعلم ، والرعي ، وابن تيمية ، وابن عبيد ، والشافعي ، والحاوي الصغير . وأطلقهما في الشرح في الاستسقاء . واقتصر على كلام ابن حامد في غيره .

الثاني : مثل قوله « صبرة » الظاهرة بالواحة والمستحقة . وهو ظاهر غرر ، والوحيد ، والحاوي الكبير ، وغيرهم . وحرم به في المصنوع وقدمه ابن رزيق . وقيل : لا تأثير لغيرها في طهارة مستحقة ، كما جدد وعود . وهو الصحيح . قدمه في الفروع . وأصنفهما في المعنى ، والشرح ، وابن تيمية ، وابن عبيد ، وحاوي الصغير ، وابن عبيد ، والشافعي ، وغيرهم .

الثالث : طهر قوله « صبرة » الظاهرة الكاملة فلا تؤثر حجبها في بعض الصبرة . وهو صاهر كلام كثير من الأصحاب وهو المذهب . وقدمه في الفروع . وقيل : حجبها في بعض الصبرة ، كحجبها في جميع أحبار ابن رزيق في شرحه . وقدمه في المصنوع . وعمله كلام المصنف في المعنى ، والشرح ، والرعية الكبرى ، وابن تيمية ، وابن عبيد .

الرابع : مفهوم قوله « صبرة » أنه لو حلت به لأشرب أنه لا يؤثر . وهو صحيح وهو المذهب . وعنه الأصحاب : ولا يكره . على الصحيح من المذهب . احتاره المحدث وغيره . وقدمه في رعية الكبرى ، وشرح ابن عبيد . وهو ظاهر . وقدمه في الفروع . وعنه يكره . وأصنفهما في رعي . وعنه حكم الحديث به .

الخامس : مراده بقوله « بالطهارة » الطهارة الشرعية ، فلا تؤثر حلوتها به في التطييف . قاله ابن تيمية . ولا غسلها ثوب الرجل ونحوه . قاله في الرعاية الكبرى . قال : وم يكره .

السادس . مفهوم قوله « مه » يعنى من الماء : أي إذا حدث بانقرب للنسيم أي لا تؤثر وهو صحيح . وهو ظاهر كلام غيره . وفيه احتمال : أن حكمه حكم الماء . وأطهر في الرعاية الكبرى .

السابع : مفهوم قوله « امرأة » أن الرجل إذا حلا به لا يؤثر حبه معه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه حميد الأصبحت . وقطع به كثير منهم . وفيه اجتهاد عن أحد . وحكمه لقضى وغيره إجماعاً . وذكر ابن راعونى عن الأصحاب وجهاً يمنع النسب من ذلك . قال في الرعاية وهو بعيد وأصعبها ما لم انفردت . وقال في العائق ولا يمنع حبة الرجل من الرجل . وقل : على ذكره بن الزاغونى

قلت : في صحة هذا الوجه مدى ذكره في العائق عنه نظر . وعلى تقدير صحة بقاءه فهو ضعيف جداً ، لا يثبت به . ولا يدرج عليه . ولا على الذى قبله . وهو محال بالإجماع .

الثامن : ظاهر قوله « امرأة » أن حبة الميرة لا تؤثر . وهو صحيح . وهو ظاهر كلامه في الخبر ، والوجه . وابن تيمية . وسيرهم . وهو المذهب . وهو ظاهر ما حرمه في الرعاية الكبرى . وفيه قال « مكلف » وقدمه في المروءة . وفيه : حبة الميرة كالمكفة . وهو ظاهر ما حرمه في الرعاية الصغرى ، والحدوى لصغير . وفيه قال : أو دفعت به مسحة حدثاً .

التاسع . قيل قوله « امرأة » مسحة والكافرة . وهو ظاهر كلامه في المروءة والخبر ، والوجه . والحدوى لكبير . وغيرهم . وفيه قال : « امرأة » وهو أحد

الوحيين . وقدمه من رررر في شرحه . وقيل : لا تثير حوة غير مسلمة . وهو طاهر
الزعاتين ، واحوى الصغير . فإيهما فالأ « مسعة » .

قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في معنى ، والشرح ، ولتركتي . وصفتهما من تيم في حوة الدمية
للحيض . وذكر في العصور ومن بعد . أحياها من الحيض والنفس .
وبين العمل . فوثر حوة الدمية للحيض والنفس ، دون العمل . لأن العمل
أعد بإساحة شيء .

العاشر : مفهوم قوله « امرأة » أنه لا تثير حوة حتى يشكك به . وهو
صحيح . وهو الذهب . وعيه حدهم الأضداد . وقص به أكثرهم ، منهم من عقبل
في العصور ، والمحدث في شرحه . ومن تيم ، ورعية الصغرى . واحوى
الصغير . ومن عدل ، ولتركتي . وقدمه في الموضع ، والرعية الكبرى . وهو
طاهر كلام كثير من الأضداد . وقيل : حتى في حوة كثررة أحده من عقبل
المحدث عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل النظرة به » أنه يجوز للنفس
الطهارة به . وهو صحيح . وهو طاهر كلام أكثر الأضداد . وهو ذهب . قدمه
في الموضع . وقيل : حكمه حكم الرجل . قال في الرعية الكبرى : هل سبق
النفس بالمرأة ، أو بالرجل . يمتل وحسين .

الحادي عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل النظرة به » أنه يجوز الطهارة
به للعننى مشكك . وهو مفهوم كلام كثير من الأضداد . وحده من عقبل .
وحرم به لترككتي . والصحيح من ذهب : أن حتى يشكك كاحل . حرم به
في الرعية الصغرى ، واحوى الصغير ، وسور . وقدمه في الموضع . وقال في رعية
الكبرى : هل سبق العننى مشكك بالرجل . يمتل وحسين .

الثاني عشر : عموم قوله « النظرة » يشمل حدث وحدث . أما المحدث .

فواضح وأما الحديث : فالصحيح من مذهب : أنه ليس كالحديث فيجوز للرجل
عند المحضة به . وهو المذهب . احتارده ابن أبي موسى . والمذهب . قال ابن
عبد . وهو الصحيح . وقدمه في المروء . والمحرر . والرعاية الكبرى ،
واشرح ، وابن رزين في شرحه ، وابن حطيط السلامة في تعديته . وقيل : ينع
به ، كظاهرة الحديث احتارده القاضي ، والمحدث [وابن عبد القوي في مجمع البحرين]
وحكام الشيرازي عن الأصحاب ، غير ابن أبي موسى . قال ابن رزين : هذا القول
أصح . وقدمه في الحوي الكبير . قل في رعاية الكبرى . وهو بعيد . أطلقها
في المستوعب ، وابن تيم ، والرعاية الصغرى ، والحوي الصغير ، وابن عبيدان .

الرابع عشر : مفهوم قوله « ولا يجوز للرجل الطهارة به » أنه حوز المرأة
أخرى الطهارة به . وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب وجوه به في المصنوع
والركشي . وصححه في المروء ، وابن رزين ، وابن عبد . وقدمه ابن ماجة في
شرح . وهو ظاهر كلامه في المحرر ، وأوجيز . وقيل : هي كالحل في ذلك
وقدمه في المتن . قل « صواب » . ولا يستعمل في الحديث « وأصنعه في رعيتين ،
والحوي الصغير ، وابن تيم ، والمستوعب ، وجمهور المفردات .

الخامس عشر : معنى مذهب هذا . وفي كل مسألة قل « حوز الطهارة به » بخلافه
على القول بأنه صهور أو طاهر . أما قل « إنه طاهر » فلا حوز الطهارة به .
واشرح به في الحوي الصغير وغيره . وهذا الذي يسمى أن يقطع به . وقال
في رعاية الصغرى . وابن نوصته الرجل دوس . وقيل : مع ظهوره .
فصهره : أن مقدمه سواء قل « به طهور أو طاهر » وقال في الرعاية الكبرى :
وط الطهارة به . معنى حاية به . ثم قال . قلت : إن بقي طهور . وإلا فلا
وفي حوز طهر . أنه أحى به . وحاصل . وفي حوز طهر الرجل به . إن
رواها . وقيل : بل مضطرب . وقيل : بل قل . هو طهور . وإلا فلا . معنى
تحكي خلافاً في الحوا مع القول بأنه صاهر

والذي يظهر : أن هذا صعب جداً

السادس عشر : مفهوم كلامه : أنه محور للمرأة الحانية به الصدارة به وهو

الصحيح من المذهب قطع به كثير من الأصحاب . وقال في الرعاية الكبرى
وهو التطهر به . ثم قال قلت : إن بقي طهور أو كما تقدم . وقال في إحدى
الصغير : ولما التطهر به في صوم المذهب . فإن في ما به قولاً لا يجوز
له ذلك .

قلت . هو قول سابق قد به يعنى إلى أن مرأه لا تصح لها طهارة ألتة
في نفس الصور . وهو محال لإجماع المسلمين

السابع عشر : كلام المصنف مقيد بما كان الله الحية به دور الفتيين

وهو الواقع في العائ . أما كان فتين فكثر . والصحيح من مذهب . وعنه
جمهور الأصحاب . أن الحوة لا تؤثر فيه ممة . وقطع به كثير منهم . وقال
اس عقل . الكثير كالتفيل في ذلك . قال المحد في شرحه . وعنه في إحدى
الكبير : هذا سيد جداً . قال في رعدة . وهو سيد . وأطعمهم . سلم المبرات .

قوام

مها . لا حصد طهور يستعمل . فإن كان له حصد في الصفة غيره أثر معة
على الصحيح من المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . قال في إحدى الكبير وعنه .
فأله أصحاب . وقدمه في المروع وغيره . وقال المحد عدى أن الحكم لا كثرهما مقدراً
اعتدراً نسبة أحرائه . وحره به في الإلهادات . وعنه اس عقل : أن غيره لو كان
حلاً أثر معة . قال المحد . ولقد نكح من عقيل بقوله : إن كان الواقع بحيث
لو كان حلاً غير منع^(١) . إذ الخلف ليس بأولى من غيره . وأصله من اس تيم . وعنه
أحمد فيمن التصح من وصونه في إنائه لا راس

(١) كذا في الأصول . وفي سطر منه « أثر معة » فتدبر

ومنها : بلغ مدحطه قلبى ، أو كانا مستعملين ، فهو طاهر : على الصحيح من المذهب . وقيل : طهور . واختار ابن عبدوس فى تذكرته طهورية المستعمل إذا نهم وصرقتين . وأطلق فى الشرح ، فيما إذا كان مسحوبين . احتيلين . وابن عبيد بن جهم .

ومنها : لو كان معه ما يكفيه طهارته ، فحلقه بمنع لم يبرء ، وتطهر منه . ونفى قدر المانع أو دونه . صححت صهره على الصحيح من مذهب وعنه الجمهور . وقيل : لا يصح احتارقه القصى فى الجمع . وقال هو قدس مذهب . وقال ابن تيمية ، وجماعة من الأصحاب : إن استعمال الخبيخ حرام . وإلا فهو حلال . وإن كان أصحور لا تكفيه طهارته ، وكفه بمنع لم يبرء . حار استعماله وصحت طهارته . على الصحيح من مذهب قدمه فى الكافي ، وشرح ابن رزين ، قال فى معنى هذا أن . وصححه فى المحوى الكبير ، وابن عبيد . واحتارقه القصى فى المحرد . وعنه لا يصح الطهارة . احتارقه القصى بصره فى الجمع . وجعل من عقيل كلام القصى فى المسحوبين على أن مانع يستهلك . قال ابن عبيد : حكى فى معنى خلاف رومين . وهما لأن كثرة الأصحاب . لا وجهين . وأطلقهما ابن تيمية والراغبين ، والمروء . وأمكن قرص فى رعايبين والفروع خلاف فى المسحوبين . فى قول جمهورنا . وسدده . ورد شعبي فى حوشيه على لفروع رد حسن .

ومنها : متى تغير ماء بصره ، ثم ران غيره . عادت طهورته .

تيمية : قوله « التيمية لثمة ما حش وهو ما غير تحطية التحسية » مراده : إذا كان فى غير محل الطهور ، على ما عده التيمية عليه .

قوله « فإن لم يتغير ، وهو يسير . فمن يتجسس ؟ على روايتين »

وأطلقهما فى المذهب الأحمد . أحدهما . محس . وهو مذهب وعليه حماد . الأصحاب حرمه فى الإرشاد . ولذكورة لأن عين ، واحصا لأن اليد ،

والإنصاح ، والعمدة ، والاحتراز ، والإفادات ، والنبه ، والمستحب ،
وعبره . وهو مفهوم كلام الحق . وقدمه في الدروب ، وهدية ، ومستحب ،
والنصح ، والسمة . وعبره ، ونبه ، وادراك الله ، والفتن .
وعبره ، وصححه في الصحيح . قال في السكاي : أطامه حسنه . قال في المعنى :
هذا مشهور في المذهب . قال الشيخ ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن عيديل :
هي طاهر مذهب . قال ابن سعد . الحكم بالجمعة أصبح قال في المذهب
سحسن في أصبح الروتين . قال ابن تيم : نفس في أصبح الروتين . قال ابن رزين
في شرحه : حسن مذهب في أصبح . قال في الخلاصة : حسن على الأصح .
قال في تحفة المصنف : هد أطامه عنه . قال في شرحه : مشهوره والمجدة
للأصحاب . وهو طاهر مذهب به انقلب قال في تحفة : قال في مذهبهم أو في
روايتهم فهو حسن .

تفسيره

أهمها : عموه هذه رواية ، فمضى سبوا ، ذكره طراف أولا وهو
الصحيح وهو مذهب ومن عبه . وعنه خبره . وضعه أكثره وحكي
أبو . قال في الحواشي عن أحمد : صحة لا يركه المذهب . وحده في عمو
مسائل . وعمومه : فمضى سبوا . مضى من نرى فيه . لا وهو صحيح
وهو المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وقال ابن تيم : من نرى فيه اجتهاد
حسن والإفلا .

ورواه الثانية : لا يحسن . حده من عفا في مذهب وعبره . ومن مذهب
والشيخ في الدين ، وصاحب الفتق . قال في حواشيه وهو صحيح عدى . قال
في مجمع البحرين : وعبره رواية كثير من فقهاء . قال في الزكيات : أهل
أحدهم من الحواشي . قال الشيخ في مذهب . حده . ثم نعم من حواشيه ،

وأبو نصر، وفيه يعرف بين سائر النحاة وسيرها فعلى عن سير النحاة .
ذكره ابن السكيت وشده الركني

قلت نصره ابن رجب في شرح البخاري وأصل أنه اختار الشيخ تقي الدين
وإن القيم، وما هو سعيد .

الثاني : هذا الخلاف في الماء الراكد . أم حار . من أحد أنه كراكد ،

إن لم يجمعه قطين : دفع الحصة بينه نصره ، وإلا فلا . وهي الذهب وهي طاهر
كلام المصنف هو وغيره . وفي رده الكندي هي أنها قول من مذهب -
في أصوله في سنة المفهوم - : هل هو ماء أم لا ، المشهور عن أحمد وأحمد
أن حار كراكد في "الحسن" وقدمه في المروء والفتن . قول من يذهب
أحمد شيخه . قول الركني : حار الماء المرى وسره . وعنه لا يحسن فيه
إلا سحر . فإن لم يحسن قيل أن كراكد حره في حده ، والإحداث . وقدمه
في الركني . وفي الكندي هو نفس وأولى . وفي البخاري المصنف ولا
محسن قيل حار قيل غيره . في أصبح "يوتن" ، وفي حار الكندي . وهو
أصبح حار . واحتار المصنف ، والشرح ، والمحب ، والظاهر . وفي المروء .
احتار جماعة . واحتار الشيخ تقي الدين . وقول هي نص "يوسين" . وعنه
تعتبر كل حرة سمها . أحدها القسي وأحمد . وفيه . هي المذهب . قول
الركني : هي احتار لأكثرين . وفي الكندي وحصل أصحابه من حار
كل حرة كراكد . اشهد . وحارها في مسوع . وفي المروء . وهي أنها
قول في حار الكندي . هذا طاهر ذهب . في الأصحاب فعلى في محسن
- كبر . حصة منه لا كثيرة . عليه ما يحدى الغنية . وده . كراكد في حار
سهر كبر . وشهرة منه في حار . لآخر . كان من حار لا يجمع معين منه . ويحدى
للكتاب ما عدا ذلك . كثيرة . يعني - . ولكن . مصنف والشرح وغيره
ذلك . وسواء بين نفس والكبير كراكد في الحصة منه

فأمره : الرواية الأولى والثانية فوائد ، ذكرهما من رجب في أول فوائده

منها : إذا وقعت فيه حصة ، فعلى الأولى : يعبر بمجموعه فإن كان كثيراً لم يحس بدون غير ، ولا تحس . وعلى الثانية : يعبر كل حصة بغيرها . فإن سبقت لم يحس بدون غير ، ولا تحس . وعلى الثالثة : يعبر كل حصة بغيرها فإن سبقت فليس يحس بدون غير ، ولا تحس

ومنها : لم يحس إلا المحس في ماء حر ، ومث عليه سبع حريرات ، فإن هو عساة واحدة . توسع على وجهين حكاه أبو حسن بن العدي تهديد الأمدى وذكر أن ظاهر كلام الأصحاب أنه عليه واحدة . وفي شرح المذهب للقاضي : أن كلام أحمد بن حنبل عليه وكذلك لو كان ثوباً وحملاً وعصاً عقيب كل حصة

ومنها : لم يحس نخل حدث أحدث أصغر في ماء حر للوصوء ، وعبرت عليه أربع حريرات موائمة . فهل يرتفع بذلك حدثه أم لا ؟ على وجهين . أشهرهما عند الأصحاب : أنه يرتفع . وفي أبو الخطاب في الانتصار مذهب كلام أحمد : أنه لا يرتفع . لأنه لا ينفك بين الزاكنة والحرية . قال ابن رجب قتل من يحس أحمد على النسوة بينهما في رواية محمد بن الحسك . وأنه إذا انصهر في دجلة فإنه لا يرتفع حدثه حتى يخرج مرتباً .

ومنها : لم يجب لأبى في هذا الماء ، وكان حراً : لم يثبت عند أبي الخطاب وغيره . وقال من رجب : وقيل المصوعس . أنه يثبت لاسماً وأهرف يشهد له . والأصل مرجح في العرف ، وقوله القاضي في الجمع الكبير

فوائده

أمرها : « حريرة » ما أحاط بحصة فوقها وتحت وبقية وبسيرة ، على

الصحيح من مذهب وغيره أكثر الأصحاب . وقطعوا به . وإذا انصهر

من تشرت إليه عادة أممها ووراءه وسعة الشرح . لحرم به هو وان ررين .
وقال ابن عقيل في القوس « احرية » ما فيه المحسة . وفيه مساحتها : فوقها
وتحتها ، وتمتد ويسرته . فله الزركشي .

الثانية : لو امتدت المحسة في كل حرة محسة مددة ، على الصحيح من
الذهب احتاره المصنف والشرح وحرم به . وان ررين في شرحه وقيل :
الكل محسة واحدة وأصنافها في المروء ، والعبية الكثرى ، وان تيم .

الثالثة : متى محست حدث ما يدور التعبير . ثم كدت في موضع
فاجمع عس ، إلا أن مصر إليه كثير ظاهر ، لاحق أو سابق قال لإمام أحمد .
ما لم يمدى عبرة اخرى . وقال في موضع آخر : وقيل : إنه عبرة انب .
الحارى . قال المصنف : إن حمته عبرة الله حارى إذا كان مصنف من المخصوص .
وقال الشيخ تقي الدين قال ابن تيم ، وقال مصنف محست . الحارى من النظر على
الأسطحة والمزق ، إن كان قليلا وفيه نحاسة . فهو عس

قوله « وإن كان كثيرا فهو ظاهر إلا أن تكون الحجة بولاً
أو عذرة مائنة ، فقيه روايتان » .

وأظنهم في الإرشاد ، ومعنى ، والشرح ، والنقص ، والمئة ، وان تيم ،
وان ررين في شرحه ، والفتق ، والمروء ، والذهب لأحمد

بأحدهما : لا يحسن . وعنه حمير أم حري . وهو المذهب عدم . وهو
طاهر الإيضاح ، والعمدة ، والوحي ، وأحلاصة ، ويدراك العينة ، وذكره
ابن عبدوس ، والنور ، والنسب ، ومستحب وعبرهم . الله ذكرهم له . وقدمه
في المستوعب ، والمحرر ، والرعيتين ، والحويين قال الشيخ تقي الدين - ونحوه
في المروء - أحاراه أكثر أم حري . قال نظم المفردات : هـ فون المهور .
قاله في المستوعب ، والتعريف عنه . قال في المذهب : في يحسن في أصح

الرويتين قال ابن سعد في شرحه ، عدم الحجة أصح ، واحتاره أبو الخطاب ،
وإن عقل ، والنصف ، ونجد ، والسطح ، وغيرهم

قلت . وهذا المذهب على ما استعمله في الخطة

والأخرى . بعض ، لأن يكون مما لا يمكن رجه لكثرة . فلا يحسن .
وهذا مذهب ، عند أكثر مقدمين . قال في لكائي ، أكثر الروايات أن الدول
والعند يحسن اسم الكثير قول في المعنى أشهرها أنه يحسن قول
من عبادل : أشهرها أنه يحسن أحد هذا الشرع ، وإن الله ، والقاضي وقال
أحد هذا الخري وشيوخه . قال في خريد العدي : هذه الرواية أظهر شيء .
قال البركشي : هي أشهر . وإن عبد أحمد أحد هذا أكثر . قال بطم
مفردات : هي الأشهر . قال الشيخ في الدين : هذا أكثر مقدمين . قال
البركشي : والشويعين أبعد ، كما مضى ، والشرع ، وإن الله ، ومن عدوس ،
وغيرهم وقدمه في المصنوع . وهو من مفردات مذهب . وقد يستثنى في التخصيص
بالأصل الآدمي هذا . وروى صالح عن أحمد بن

نبيه . في قوله « لأن تكون الحجة » لا . من الآدمي لا ريب
بقية ذكر الغير . وبها حصة بالآدمي . وهو المذهب . وقصده به الجهر
مصرحين به . صاحب المذهب ، والمعنى ، والشرح ، والمحرر ، والجامعة ،
ومن سعد في شرحه ، ومن عبادل ، ورواية الحمري ، والمروء ، وغيرهم .
وقدمه في المائق ، ورواه عنه كبرى ، ومن نبيه ، وغيرهم وذكر القاضي .
أن كل من نفس حكمه حكم من الآدمي . فله عنه من نبيه وغيره وحكامه
في . في قول . وقال في المائق . قال ابن أبي موسى : وكل علة - يعني
كأنه والمائة - فدخل غيره وظاهره مشكوك .

نبيه . قطع نصفه من يكون المدة مائة . وهو أحد المحبين ،
قطع الشرح ، وإن سعد في شرحه لأن سعد . ومن نبيه ، وحرفي ، والكافي

والقصور ، والرعاية الصغرى . وسذهب ، والتخلص ، والسعة ، والطم ، وطم
المفردات ، والمذهب الأحمد . وقدمه في الرعاية الكبرى .

والوجه الثاني : يشترط أن تكون مائة أو رطة . وهو المذهب . حرمه
في الإرشاد ، والسبوع ، والخبر ، والحدوس ، والعتيق ، وغيره الصبية ،
والركشي . وقدمه في الموضع .

فتأخر : وكذا الحكم : كانت بأية ودعت على الصحيح من المذهب
نص عليه . وعنه الحكم كذلك ولزمه نص .

قوله : (إلا أن تكون مما لا يتكبر رجة)

احتج أصحاب الأئمة في مقدار مدى لا يتكبر رجة . والصحيح من المذهب .
أنه مقدار مصابيح التي يعبرق مكة . صرح به الخرقى ، وصاحب السوس .
والدروع ، ون رين ، وغيرهم . قال المصنف في المعنى : أنه أحد عشر إمماً
ولاع أحد من أصحاب عدده لا يتكبر رجة : أكثر من تشبيهه بمصابيح
مكة . وقال في مذهب ملا يتكبر رجة في الأرض يسر . قال : ولحققوا من
أصحاب قدره سترضة . وقدمه في الأئمة مصابيح الكبر . كاتى
يعبرق مكة . وحرمه في الرعاية الصغرى ، والحدوس . أنه مدى لا يتكبر رجة
عرف . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : كمصباح طريق مكة .

قوام

إبراهيم : أنه تعبر بعض الأئمة بحدة . وفيه ظهور إن كان كثيراً . على
الصحيح من المذهب . حرمه في السبوع . وقدمه في العائين ، والحدوس
الصغير ، والمعنى ، والشرح . وصححه في الحدوس الكبير ، وإن
عبيد ، وإن نصر الله في حواسيه . وقال : إن عتيل . جميع نحن وقدمه

ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في القروع ، واسم تيم . وقيل : الساق طهور ،
وإن قل ، ذكره في الرعاية .

قلت : اختاره القاضي ، ذكره في المستوعب .

ولو كان التفسير طاهر ، فالأمر غير طهور . وجه واحد ، وللتعبير طاهر .
فإن زال فطهور .

الثاني يجوز وصح استعمال الماء الطهور في كل شيء . ويجوز استعمال
الطاهر من الماء والذئع في كل شيء . لكن لا يصح استعماله في دفع الأحداث
وإزالة الأخس ، ولا في طهارة سدونة . قال في الرعاية . على المذهب . قال ابن
تيم : يسع به في غير التطهير . وقال القاضي : عند الحاجة يذئع والله المستعمل
صالح ، وإن لم يطهر به . قال في القروع . فيما يدعس منه . وقال : إنه طاهر
غير مطهر . يجوز استعماله في شرب وغيره .

وقيل . كره . وقيل بحر . صححه لأحمر . لأنه يذئع به كالأغصان انتهى
والحسن : لا يجوز استعماله . لا صدرة دفع نعمة غصن بها ، وليس
عنده طهور ولا طاهر ، أو غصن معصوم آدمي أو بهيمة ، سواء كانت تؤكل
أولاً . ولكن لأحسن فري . أو خلفه حتى يسف . ويجوز من التراب به ،
وحده حس . حس به فلا يصح عليه . وفيه في الرعاية وسره . وقال في القروع
وحده الحادي سعة إلا صدرة . وذكر جماعة أن سعة للبهائم كحصم
الحسن . وقال لأحمر في سعة لا يجوز فري به بح . بل يراق . وقوله القاضي
في التصديق في تعب . وأنه في حكم عين نخلة ، بخلاف قبس حس لم تعب .

الثالث . قال في القروع . وصار كلامهم . أن حس الماء عينية

قلت . وفيه بعد . وهو كهر يح في كلام أي مكر في التسه . وقد تقدم
أن الحس لا يمكن تعب . وهذا يمكن تبينه

فطاهر كلامهم . إن أنها حكيمة وهو الصواب . قال الشيخ تقي الدين في

شرح العمدة : ليست نجاسة عينية ، لأنه يظهر غيره ، معه أوى ، وأنه كالثوب
النجس . وذكر بعض الأصحاب في كتب الخلاف . أن نجاسته بخورة سريعة
الإزالة لا عينية . ولهذا يجوز بيعه . وذكر الأرحي : أن نجاسة ماء المتغير بالنجاسة
نجاسة بخورة . ذكره عنه في القروع في باب إزالة النجاسة

قوله (وإذا انضم إلى الماء النجس ماء طاهر كثير صهره ، إن لم
يبق فيه تغير)

وهذا ملا برادة إذا كان مسحس بغير اللون والقدرة ، إلا ما قاله أبو بكر على
ما سبق قرينة . فاما إن كان مسحس نجسهما - إذا لم يتغير ، وقد - إجماع النجاسة
كثيرا النجاسات - فالصحيح من ذهب أنه لا يظهر إلا بصفة مالا يمكن
زحاه قطعه في مسوع ، والشرح ، والذوق ، ومن عيدين ، وغيرهم
وقد في القروع ، وأربعين ، وغيرهم وقيل أنه إذا سمع المجموع مالا يمكن
زحاه وأصغره إن تم . وقد : يظهر بصفة نفس طهورتين ، وهو طاهر
كله مصفاه . قال من تبعه . وهو طاهر كالأصناف في موضع [قال شيخنا
في حواشي القروع : الذي عليه أن هذا القول] (١) . وقال أبو بكر في المسألة إذا
مدحت النجاسة في ماء ، فهو عس لا يظهر ولا يهر . قال في المسوع :
وهو محمول على أنه لا يظهر منه إذا كان دون القنينة .

قائمة « الإضافة » ص ١٠٠ على حسب الإمكان عره على الصحيح من
الذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وهو طاهر معنى ، والشرح ، ومن غيره ،
وغيرهم . وجزم به في الكافي ، ومن عيدين ، وغيرهما . وقد في القروع ، وعبادة
السكرى ، وغيرهم واعتد الأرحي ، وصاحب مسوع [لا يهل في صفة .

قوله (وإن كان الماء النجس كثيراً . فزال تغيثه بنفسه ، أو
بمزج ، بقي بعده كثير : طهر)

إذا كان الماء نجس كثيراً فإذ كان يكون مسحاً مولى الأذى أو عذراً
وتاره يكون غيره . فإن كان نجس : فقد عدم مظهره إذ كان غير متغيراً .
وإن كان متغيراً نجس : فإذ كان لا يمكن رجه ، وتارة يكون لا يمكن
رجه . فإن كان لا يمكن رجه فظهره بصفة لا يمكن رجه إليه ، أو بمرج
حتى عدمه لا يمكن رجه حرمه من عيدين وغيره . فإن نصيب إليه ما يمكن
رجه . فظهره على الصحيح من مذهب . وقيل : بغيره . وأصلها في الرعية
الكبرى . فإن زال غيره تمكنه : ظهر على الصحيح من مذهب . حرمه في الرعية
الكبرى ، وهو طهر كالأدوية كثير من الأصناف . وقيل : لا يهر . وأصلها من
عسار . وإن كان لا يمكن رجه فظهره بصفة لا يمكن رجه عفا كصاع
مكة على الصحيح من المذهب . وقيل : كثر نضاعة . وإن زال غيره فهو يمكن
رجه لا يمكن رجه . فظهره على الصحيح من مذهب . وقيل : يظهر .

وإن كان متغيراً نجس غير المولى والعدة ، فالحصحيح من المذهب : أنه
طهر . وإن تعذر منه . وقطع به جمهور الأصحاب . منها صاحب الهداية ،
ومذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والكنز ، والمحرر . والوجه ، ولصم ،
والهائلي ، وغيرهم . قال في الفروع والدرر ، وأحدوين . وظهر الكثير النجس
روايات غيره منه على الأصح . وقال ابن أبي . أظهرها طهر . وقال ابن عياد
الأولى بطهر . وقدمه في الشرح وغيره . وقال ابن عسار . هل يمكن أن يكون
طهر ؟ إن أظهره على وجهين . وصحح أنه يكون نجساً به . وعنه لا يظهر تمكنه
عسار . قال ابن عقيل . يختص أن لا يظهر . إن غيره نجس . به . على أن
النجس لا يظهر بالاستحالة . وأصلها في النجس ، وللمعة .

تفسيرها

أمرهما : قوله « ظهر » على « صار ظهوراً » وهذا المذهب . وعنه الأصحاب
وقال في الرعدة الكبرى : « ظهر من الماء بكثرة » أو نكته ظهور . ويحتمل
أنه صاهر ، نوال الحصة به

الثاني : مفهوم قوله « أو يرحح حتى يذهب كثير » أنه متى بعدد قبل : أنه
لا يظهر . وهو مذهب . وقيل : « ظهر » في جمع البحرين . قلت : « ظهر »
بالترج لا يرد على تحويله . لأن التقيص والتقييل ساقى ما اعتراه الشرع في دفع
الحصة من الكثرة . وفيه شبه على أنه إذا خُرُفَ قول غيره : « ظهر » أو كان به
قائل . فكيف يدل على أنه إذا « انصرف » أو غيره من مرات ونحوه .
« ظهر » حتى الأولى لا يصح أن يفسر بالتفسير . سمي

فائدته

أمرهما : أنه انصرف ظهوراً ، مما يمكن من الحصة فيه ، على الصحيح
من المذهب ، وقيل : « ظهر » نوال الحصة به .

الثاني : قال في المروء ، وفي غل حوسب ثم رُحِت وأُرسب : رواه
وأصدهما في المستوعب ، وشرح ابن عبيد ، ومن تبعه ، ولداق ، والمذهب .
إحدهما . لا يجب غل ذلك . وهو الصحيح . قال المحمدي في شرحه : وهذا
الصحيح ، دفعاً للخرج ومشقة . ومحمده في جمع البحرين : « لدية » : يجب غل
ذلك . وقال في الرعيين ، والحويين : « ويجب غل النزل الحصة الصيقة وحواسها
وحيطائها » وعنه : « وإلا فصلاً » انتهى . قال القاضي في الجامع الكبير :
« الرعيين في النزل الحصة الصيقة » يجب غلها ، روية واحدة

قوله (وإن كَوْنَهُ ماءً يسيراً ، أو بغير الماء ، فإن زال تَغْيِيرُهُ لم يَصْهَرْ)

عم أن الماء المتحس ، مرة يكون كثيراً ، ومرة يكون يسيراً
 فإن كان كثيراً وكوْنُهُ يسيراً ، أو يسيراً . . . فَيُظْهِرُ عَلَى أَصَحِّحٍ مِنْ
 الْمَدَّهِ وَعَسَى حَمْدُهُ الْأَصْحَابِ ، وَحَرَمُهُ فِي اسْتِحْبَابِ ، وَالسَّعَةِ وَالْإِدَادَاتِ ،
 وَالْبُحْرِ ، وَالْمُتَوَسِّطِ ، وَالْمُسْتَحْبِ ، وَالْمَدَّهِ لِأَحَدٍ ، وَسَبِيحِهِ وَقَدَمُهُ فِي الْكَافِي ،
 وَالْفُرُوعِ ، وَالْمُحَرَّرِ ، وَالْمَصْمُوعِ ، وَالْمُتَوَسِّطِ ، وَهُوَ نَقِيٌّ ، وَتَوَاضَعُ الْمَدَّةُ ،
 وَإِدْرَاكُ الْمَدَّةِ ، وَغَيْرُهُمْ وَغَيْرُهُمْ فِي شَرْحِهِ ، وَأَمَّا عَيْنُهُ ، وَغَيْرُهُ ، فَلَا
 مِنْ تَبَيُّنٍ . فَيُظْهِرُ فِي أَصَحِّحٍ وَحَقِّهِ .

وَمُحَرَّرٌ فِي يَطْهَرُ وَهُوَ وَجْهُ مَحْضٍ لِأَصْحَابِ . حَكَاهُ فِي مَعْنَى ، وَشَرَحَ
 وَأَمَّا يَمِينُ ، وَحَرَمُهُ فِي الْمُسَوِّعِ وَغَيْرِهِ وَحَدَّثَهُ فِي تَوْحِيدِ أَحَدٍ مِنْهُ وَعَلَّلَهُ فِي
 الْمُسَوِّعِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَطْهَرُ مَكَثَ صَحْرٍ قَوِيَ أَنَّ يَمِينُ : كَأَنَّ يَمِينُ مَكَثَ صَحْرٍ
 لَمْ يَدُونَ الْقَسِيصَ . قَالَ فِي الْكَفَى : ثُمَّ عَمِيَ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ كَثَرُ الْأَصْحَابِ .
 وَأَصْحَقُ الْوَحْشِيِّ فِي مَعْنَى ، وَلِشَرْحِ وَقِيلَ يَطْهَرُ بِمُكَافَاةٍ لِمَا أَمَرَ ، دُونَ
 غَيْرِهِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَأَصْحَقُ فِي الْإِصْحَاحِ وَبَيْنَ فِي تَرْبِ .

وَبَيْنَ كَأَنَّ الْمَدَّ شَحْصٌ دُونَ الْقَسِيصِ ، وَأَصْحَابُ يَمِينُ ، فَطُورُ دُونَ الْقَسِيصِ ،
 وَسَمِعَ الْمُحْمَدُ قَدِينُ . وَكَثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ حَرَجٍ فِي الصُّورَةِ أُنْقِي قَسَمُ . حَرَمُ
 هَذَا بَعْدَ التَّظْهِيرِ وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَنْصَابِ هَذَا وَحَكِي مَعْصَمُ وَحَقِّ هَذَا ،
 وَمَعْصَمُ تَحَرُّجًا أَنَّهُ يَطْهَرُ ، إِحْدَقَ وَحَقْلًا لِلْكَثِيرِ ، بِالْإِعْصَاءِ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِ
 مَعْصَمُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَهُوَ ضَاهِرٌ بِمُحَرَّرِ الْمَحَرَّرِ .

فَعَلَى هَذَا حَرَجَ مَعْصَمُ طَهْرُهُ قَلَّةُ عَمَةٍ إِذَا أَصْبَحَتْ فِي قَلَّةِ نَحْوَةِ ، وَفِي التَّغْيِيرِ
 وَهُوَ كَمَلُ سَوْنٍ أَوْ نَحْوَةِ .

قَالَ وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفَرَّقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُ . وَبَيْنَ أَحَدٍ لَا يَطْهَرُ ،
 وَحَرَجَ فِي الْكَافِي : طَهْرُهُ قَلَّةُ عَمَةٍ إِذَا أَصْبَحَتْ فِي مِثْلِ . قَالَ لَمْ يَذْكُرْ .

وإذا ذكر اختلاف في القيل نضهر إذا ضيف إلى كثير من حال في لكت .
وكلامه في الكافي فيه نظر .

تفسيره

أمرهما يخرج مصنف غيره من مائة رول النعمر نفسه . قاله الشرح
واس عيذان ، واس محد في شرحه ، ومصنف في الكافي وغيرهم .
الثاني : قوله « أو غير ذلك » مراد غير السكر . وماله رخصة معني رخصة
النحاسة ، كالزعفران ونحوه ، قاله الأصحاب .

قوائمه

أمرها : ه حتم من عس وظهر وظهور قدس لا غير فكه عس
على الصحيح من الذهب . وقيل : صهر ، وقيل : صهر . وهو أصواب .
الثاني : إذا لاقت النحاسة مائة غير ماء نحس ، فيلا كان أو كثيراً
على الصحيح من الذهب . وعليه الأصحاب . وعنه حكمة . وعنه حكمة حكم
« . أحسنه الشيخ في الدين . وعنه حكمة حكم ماء شرط كون ماء أصلا له ،
كما في انتهى ونحوه . لأن العسل فيه ماء . وأصناف من ثمر . واسون ها
كعبد . وقال في الرعائين ، فب ن شد

الثالث : لو وقع في ماء استعمال في مع الحدث [وقد - إنه طاهر]
أو طاهر غيره من ماء نحاسة ، فم نحس إذا كان كثيراً على الصحيح من الذهب
قدمه [في المعنى ، وشرح ابن رزين ، و] من عيذان [ومحمده ابن محمدي مهديه
وعبد] ويحتمل أن نحس . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال عن الأول :
فيه نظر . وهو كما قال . وأصناف في شرح الكبير ، واس غير .

قوله « وَمِنْهُمَا خَمْسَمِائَةُ رَطَلٍ بِالْمِزْقِ »

وهو الذهب . وعليه جماعة الأصحاب . وحرم به الحرق ، والمعدية ،

والإيصاح ، والذهب ، والتنجيس ، والنفقة ، والمخلاصة ، ولوحبر ، وسور ،
 واستحب ، والذهب الأحم ، وإدراك العدة ، وغيرهم . وقدمه في العروج ،
 والمخر ، والرعائين ، والحدوين ، والنظم ، ومجمع البحرين . وقال : به أولى -
 وإن رري - وقال : به أصح - ومسوع - وقال : به أصح - واحترام
 ابن عدوس في تذكرته . قال الزركشي : هذا مشهور ، والمختار للأصحاب
 وعنه أرسمة : قدمه ابن تيم ، وصاحب الدين وأطلق في السكاي .
 وقال في الرعدة الكبرى ، وحكى عنه ما يدل على أن القنين ستارة رطل . انتهى .
 قلت : ويؤخذ من رواية نقب من تيم ، وإن حمد ، وغيرها . أن القنين
 أرسمة رطل وستة وستون رطلا وثلاث رطل . وبها قول القنينة تسع قننين ،
 وعنه ونصف . وعنه وثلاث ، والقنينة سبع مائة رطل عند القننيين . وعلى
 الرواية الثالثة يكون القنن مائة . وهذا أحد من صرح ، وبها يدكر من
 الروايات فيما تسع القنينة . وما قدمه لأيه ذلك

فامرئان

امرئانها : مساحة القننين - إذ قدم بهما خمسة رطل - دراهم أربع مائة
 وعمره ومحمد . فانه في أربعة وسيرة .

الثانية : الصحيح من السبع : أن رطل العرق : مائة درهم وثلاث وعشرون
 درهما وأربعة أسباع درهم . فهو تسع رطل الدمشقي ، ونصف شعبة . وعلى هذا
 جمهور الأصحاب . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون وثلاثة أسباع درهم
 بقه بركشي عن صاحب النجيم فيه . وهذا أحد في السبعة التي عندى
 إلا كأنه ذهب المتقدم . وقيل : هو مائة وثمانية وعشرون درهما . وهو في معنى
 القديم . وقيل : مائة وثلاثون درهما . وفي رواية في صفة الحسن ورطل
 العراق الآن : مائة وثلاثون درهما . وهو أحد وتسعون مثقالا . وكان قبل ذلك

تسعون مثقالا ، رنتها مائة وثمينة وعشرون وأربعة مئسة . فزيد فيها مثقال
ليبرون الكسر . وقال غيره : ذلك على المذهب : تكون القندس بالمشقى
مائة رطل وسبعة أرطال وسبع رطل .

قوله (وهل ذلك تقريب ، أو تحديد ؟ على وجهين) .

وأطلقهما في المذهب ، ولتحقيق ، والعمدة ، واسطخ ، ورس معاني شرحه ،
والحدويين .

أحدهما . أنه تقريب وهو مذهب حرم به في العمدة ، والوجيز ،
والأمور ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيمية ، والزكاة الصغرى ،
وغيرهم . وصححه في المنقى ، والشرح ، وجمع البحرين ، والفتاوى ، ورس عيذان ،
وشرح ابن رزين ، وغيرهم . قل في الكافي أظهرهما أنه تقريب واحتماره
ابن عسوس في تذكرته وغيره .

وثوجه الثاني . أنه تحديد أحده أبو الحسن الأمدى . قل ابن عسوس
وهو احتياط القاصي . قل الشارح وهو صهر قون القاصي . وقدمه في رعاية
السكرى إذا قد هما خمسمائة : يكون تقريبا . وأصق نوحهين إذا قدما :
هما أربعمائة واحد : أن الأربعمائة تحدد ، وخمسمائة تقرب . وقدمه في الحرر .
أن الخمسمائة تقرب

تفسيره

أمرهما في محل خلاف في التقرب والتحديد لا المذهب صري .

أصحهما . أنه جاز ، سواء قد : هم خمسمائة أو أربعمائة ، كما هو ظاهر كلام
المصنف ، والكافي ، وابن تيمية ، والدعوة ، والفتاوى ، وحدويين ، والشرح ،
والطبر وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن محل الخلاف : إذا قلب هم حمالة ، وهي طرقة في
المحرر ، والرعاة الصغرى وهو ظاهر كلامه في المعنى فيه قل . احلف
أحس . هل هم حمالة رطل قن ، أو تحدد قل اس مباح في شرحه .
وهو الأشبه .

الطريقة الثالثة : في الحمالة روايتان . وفي لأمانة وجهاً وهي المقدسة
في الرعاة الكبرى ، ثم قل . وقال : الوجه إذا قلب هم حمالة . وهو
أظهر انتهى .

الثاني . حكى انصف الخلاف هم وجهين ، وكذا في المذهب ، والسكافي ،
والمعنى ، والشرح ، ومن تبع ، ومن سجد ، وان ررين في شرحيهما . وحكى
الخلاف روايتين في السجيس ، والبسة ، والمحد ، والفروع ، والرهابة الصغرى ،
والقن ، والحدويين ، وان عدوس في تذكرته . وقال في الرعاة الكبرى :
اروايتان في الحمالة . ووجهان في الأمانة . وقدم في مجمع البحرين ،
وان عيدان أن الخلاف وجهان
وفائدة الخلاف في أصل المسألة : أن من اعترض التحديد يجب عن نفسه
السير ، والقائلون بالفقرب معون عن ذلك .

فرواها

إبراهيم : له ثلث في نوع الماء قدراً يدفع الحاملة صفيه وجهان . وأطلقهما
في المتن ، والشرح ، وابن عيدان ، والفروع ، وريعتين ، والحدويين .
أحدهما : أنه نحس ، وهو الصحيح . قاله المجد في شرح الهداية . قل في القواعد
الفقهية : هذا مرجح عند صاحب المعنى ، والمحرر والثاني : أنه ظاهر . قال
في القواعد [الفقهية] . وهو أظهر

الثانية : فأنكره عدل سعد بن عبد الله ، قيل قوله ، إن عن السب على الصحيح من مذهب ، ولا فلا . وقيل : نقل مضاف . ومشهور أن . كاعتدل على الصحيح حاله لمصنف والشرح . وصححه في أربعة . وقيل : لا نقل قوله وأظنهما في العروة . ويشترط نوعه . وهو ظاهر المعنى . والشرح . فبهما قيداه بسوء . وقيل : يقتل قول مبر . وأظنهما في العروة . ولا يلزم السؤال عن السب قدمه في اتفاق . وقيل : لم . وأظنهما في العروة .

الثالثة : لم أصبه ما مبر ولا أماره كره مؤنه عنه على الصحيح من مذهب . وقوله صحيح . فلا يلزم الجواب . وقيل : بل . كما يستدل عن الفتنة . وقيل : لأولى السؤال وجوب . وقيل : لم . وأوجب الأرحى إحاشته إن علم حسنه . ولا فلا .

قلت : وهو الصواب . وقال أبو بكر : إن كان عا ومه الجواب وإلا فلا . فله اس عيذان

قوله « وَإِنْ أَشْتَبَهَ الظَّاهِرُ بِالْحَسَنِ لَمْ يَحْرُ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ » .

وكذا قال في الهداية والمذهب . وهو كما قال . وعنه جمهور الأصحاب . وحرم به في السنة . والبرهان . ومذهب الأئمة . والإقادات . واستحب . والتسليم . وغيرهم . وقدمه في مذهب . وسوء . والسكاني . والمعنى . والشرح . والمصنفين . وآخر . والعينين . ولطم . ومع الحرير . والحدويين . وابن رجب . وابن عيذل . وابن تيم . وغيرهم قال الزركشي : وهو المختار للأكثرين . وهو من معرقات المذهب . وعنه يبحر إذا كثرت عدد لظاهر . حذر أو بكر . وابن شاذل . وأبو علي الساجد قال إن ربح في القواعد : وصححه ابن عقي

تغييرها

أمرهما : إذا قلنا نحري إذا كثر عدد الطاهر . فهل يكفي مصنف الزيادة ولو بواحد ، أو لابد من الكثرة عرفاً ، أو لابد أن تكون تسعة طاهرة وواحد نجس ، أو لابد أن تكون عشرة طاهرة وواحد نجس ؟ فيه أربعة أقوال . قدم في الفروع : أنه يكفي مطلق الزيادة وهو الصحيح . وقدم في الرعايا والحاوي الكبير : العرف . واختاره القاضي في التبيين ، فقال : يجب أن يعتبر بم كثر عادة وعرفاً . واختاره البعد . وقال الزركشي . المشهور عند القائل بالنحري : إذا كان النجس عشر الطاهر . نحري . وحرم به في المذهب ، والتنجيس ، وغيره . وقال القاضي في جامعه . طاهر كالأصحاح . اعتبر ذلك عشرة صاهرة وواحد نجس وأظنهم من تميم وأطلق لأوجه الثلاثة لأول : الزركشي ، والهاشمي .

الثاني : قوله « لا يحري بهما على الصحيح من المذهب » يشعر أن له أن نحري في غير الصحيح من مذهب . سواء كثر عدد النجس أو الطاهر ، أو نوي ولا فائز به من الأصحاب ، لكن في جمع البحرين أجراً على طاهره . وقال : أصح نصف ، وطاهر لداود ، وأبي ثور ، وأبوي ، وسحنون من نجس ماله . قلت : والذي يظهر : أن النصف لا يردده ، وأنه لا يرددها الفروع والدليل عليه قوله « في الصحيح من المذهب » فلو أن في المذهب خلافاً لموجوداً قبله غير ذلك ، وبت خلاف فيه إذا كثر عدد الطاهر على ما تقدم أمداً ، تساوى ، أو كان عند النجس أكثر . فلا خلاف في عدم التحري . إلا وجهه لصاحب الفائز ، مع التساوي ، رداً إلى الأصل . محتاج كالمصنف إلى جواب لتصحيحه .

فأجاب ابن مسعود في شرحه ، بأن قول : هذا من باب حلاق اللفظ المتواطىء ،
إذ أريد به معنى محله وهو بحر سائغ .
قلت . ويمكن أن يحذف عنه بأن الإشكال إنما هو في مفهوم كلامه ،
والمفهوم لا يعود له عند نقض ، وإن عقيل ، والشبح نقي الدين ، وغيرهم
من الأصوليين ، وأنه مكفى فيه صورة واحدة ، كما هو مذكور في أصول الفقه .
وهذا مثله ، وإن كان من كلام غير الشيخ .
ثم ظهر لي جواب آخر من الجوابين وهو الصواب وهو أن الإشكال
، يك هو على القول المنكوت عنه . وو صرح به مصنف قيدد . وله في كتابه
مسائل كذلك ، سبقت على ذلك في أول المحصة .

قوائمه

إمراها . طاهر كلامه لأصحاب الفتن . سحري : أنه لا يسمي معه .
وهو صحيح . وحذر في الرعدة السكرى أنه يسمي معه ضد سحري بها
الناية : حيث أحذر له التحري ، سحري فلم يسم شيئا . قول في الرعدة
السكرى . أرفقهم ، أو حطهم بشرطه مذكور . انتهى
قلت : فوفيل بالميم من غير رافة ولا حديد . كان أوجه ، بل هو الصواب .
لأن وجود الـ . مثله هذا كعدمه .

نسيم : محل اختلاف : إذ يمكن عدمه ظهور يفتن أما إذا كان عدمه
صهور يفتن . فإنه لا سحري ، قولاً واحداً .

ومحل اختلاف أيضاً : إذا تمكن تطهير أحدهم بالآخر : فإن أمكن تطهير
أحدهم بالآخر : امتنع من الميم . وله لأصحاب لأنه إذا أحوا التسميها
شرط عدم القدرة على استعجال الظهور . وهو هو قادر على استعماله .

مثله أن يكون ماء الحس دون القنن بسير . والجمهور قس . فكثر
يسير ، أو يكون كل واحد قنن . فكثر . ويشبه .

ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان الحس غير نون . فإن كان بولاً . يسير ،
وغيره واحد . فله في الكافي ، وابن أبي عمير .

الثالثة : أو عدمه وصلي ، ثم علم الحس : . ثمه لإعادة على الصحيح
من مذهب . وقيل : ثمه . أو بوصف من أحدهم من غير تحرير ، فإن نه ظهور
في صحيح وصورة على الصحيح من مذهب . وقيل . نسخ . وأصلها في إحدى
الكبرى والفاق .

الرابعة : أو احتج إلى الشرب . غير من غير تحرير على الصحيح من مذهب .
وعنه يجوز . وأصلها في الدعوى . ومتى شرب ثم وجد ماء صاهر . فإن يجب
على فيه . على وجهي . حرم في الفائق . عدمه أو حرم وصححه في فتح المحررين
وقدمه في إحدى الكبرى . وقدم في الأربعين ، وإحدى الصغير . وحرم الفاس .
وأصلها من تيمم ، والدعوى .

الخامسة : إذا أخرج عليه استعماله . كماء الحس ، على ما قدمه على الصحيح
من مذهب . وقيل : شعري . هذا . ويعتصم أن توصف من كل . وصورة .
وصلي . ما شاء . ذكره في الإعادة .

قوله (وهل يشترط إرفاقهما ، أو حلقهما ؟) على روايتين .

وأصلها في المسوع ، والكافي ، والتحصيل ، واللمعة ، والمحرر ،
وإن صح في شرحه ، ومذهب الأئمة ، والزر كشي ، والفاق . وإن عيдал ،
والعروة .

إحداهما : لا شرط للإعادة . وهي مذهب . قل في المذهب : هذا أقوى
لروايتين . قال الناطق . هذا أولى . وصححه في الصحيح . وهو طاهر كالأمر

عبدوس في التذكيرة ، والتسهيل ، وحرمه في الزحير ، والعمدة [والإفادات ،
وسور ، وسحب ، وغيرهم . وقدمه في إدراك النية . ومن نيم واحتياطه أو بكر
ومن غيل ، ومغصف ، والشرح .

والرواية الثانية : يشترط ، احتراجه الحرق . قال المحم . نعمه في جمع البحرين :
هذا هو الصحيح . وقدمه في الهداية ، وإخلاصة ، وان ررين ، والراعتين ،
والخووس . وغيرهم . وقال في الزكاة الكبرى : ونحسب أن يعد عنهم بحيث
لا يمكن الحساب . وقال في الزكاة لصمري : أراقب ، وعه : أو حطهم . وقال
في الكبرى . حطهم ، أو رهم . وعه تعين الإفاقة . وقصع بركنشي : أن
حكم الخلد حكم الإفاقة ، وهو كذلك .

قوائم

أمرها : و غير أحد المحسن فراد غيره أن يسعه . له : علامة . قدمه في
الزكاة الكبرى في باب المحسنة . وفرصه في إرادة التطم به . وقبل : لا يرمه .
وقبل : يرمه إن قيل إن إزالته شرط في صحة الصلاة . وهو احتمال لصاحب
الزكاة . وأظنهم في الفروع

الثانية : لو توصى بم . ثم علم حسنة . أعد على الصحيح من مذهب . وسيله
لأصحاب . ونقله الجماعة ، خلافاً للزكاة . إن . عن إرادة المحسنة شرط . قال في
الفروع : كذا قال .

الثالثة : له : أنه عليه طاهر . حسن . عوم . ، كذا نكت ونحوها : فقال في
الراعتين ، والراعتين : حرم التحري بلا ضرورة . وقال في الكافي كما تقدم .

تعبيرات

أمرها : طاهر قوله (وإب : أنه عليه طاهر) . فهو توصى من كمال واحد
منهم . أنه بوصى وصواين كامين ، من هد وصواً كاملاً مفرداً ، ومن

الآخر كذلك . وهو أحد الوجهين . وصرح بذلك . وحرم به في معنى ، والكافي ،
والهادي ، والوحي ، وابن رزين ، والحدوي الكبير ، وابن عبدوس في تذكرته ،
والمتحجب ، والموسوي ، والإماماني ، وغيرهم . وقدمه في الرعنين ، والحدوي الصغير ،
والعلم . وهو ظاهر كلامه [في الهدية ، والذهب ، ومستوعب ، والتعريض ،
والشرح ، والذهب الأحمد ، وإدراك العاية ، والحرر ، وإخلاصة . ومن سماها
في شرحه ، والفاثق ، وابن عبدان ، وغيرهم . قد في جميع المحررين : هذا قول
أكثر الأصحاب . ذكره آخر الباب .

والوجه الثاني . أنه سوي وصو واحد ، من هذا عرفة ، ومن هذا عرفة .
وهو ذهب . قال ابن نمير : هذا أصح الوجهين . قد في تحرير العاية : يتوصاً
وصواً واحداً في الأصح . قال في القواعد الأصولية ، في الدفعة السادسة عشر .
مذهب سوي منها وصو واحداً وقدمه في الفروع ، وجميع المحررين وأطلقهما
في القواعد الأصولية في موضع آخر .

ونظير فائدة الخلاف : إذا كان عمده ظهور بيقين فمن يقول « يتوصاً »
وصواً « لا يصحح بوصو » ومن يقول « وصواً واحداً » من هذا عرفة
ومن هذا عرفة « يصحح بوصو » كذلك مع الظهور بنفس
الثاني . ظاهر قوله « توصاً » أنه لا يتجرى وهو صحيح . وهو لذهب .
وعليه لأصحاب . وذكر في الإعادة قولاً لا يتجرى ، إذا شبه لصور بفتح صاهر
غير أنه .

فأمره أن ترك عرفة ووصو من واحد فقد ثبت أنه معصية فعليه
الإعادة على الصحيح من مذهب . وقال القاضي أنه حين لا إعادة عليه
الثالث : قال ابن عبدان . قال ابن عقيل . وصرح في هذا أنه أن سوي
بفتح ش ، على الرواية التي تقول . إنه ظهور . وصرح على الرواية التي تقول
بمعرفته . أنه لا يتجرى انتهى .

قلت : هذا متعين ، وهو مراد الأصحاب .

ومتى حكم سبحانه أو ظهور به . فاشبه طاهر بظهور ، وإنما اشبهه
ظهور محض ، أو ظهور مثله . وست الدالة فلا حاجة إلى التخرج . ومراد
ابن عقيل . إذا كان الطاهر مستعملاً في مع الحدث . ومائة ثم من تلك .
قوله ﴿ وصلّى صلاة واحدة ﴾

وهذا المذهب . سواء قلنا : يتوضأ وضوأي ، أو وضوءاً واحداً . وعليه حماد
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل بصلّى صلاتين ، إذا قد .
يتوضأ وضوأي . قال في الحاوي الكبير ، وابن عيدين ، وغيرهما . وليس شيء .
قل في مجمع البحرين . وهو معص . في ترك الحرم مائة من غير حاجة
فإنه لو احتج . في شرب نحرى ، وشرب ماء الطاهر عبده وتوضأ . ظهور
ثم يرم مع احتياطاً ، إن لم يجد ظهوراً غير مشه

قوله ﴿ وإن اشققت الثياب الظاهرة بالنجسة ، صلى في كل ثوب
صلاة بعدد النجس ، ورأى صلاة ﴾

مى إذا عم عدد الثياب النجسة وهذا المذهب مضاف نص عليه وعليه
حماد الأصحاب . وحده في لمعى ، والشرح ، ومجمع البحرين . وابن سعد ، وابن
عيدين في شروحه ، والمداية ، والمذهب ، والمنوع ، والإحالة ، والعمدة ،
والحاوي الكبير ، والنسبيل ، وغيرهم . وقدمه في الحديث ، وابن تيمية ، ولربما يتبين ،
والحاوي الصغير ، والفتاوى ، ونحو هذه العمدة ، وغيرهم . وهو من القديرات .

وفى . تنحرى مع كثره الثياب النجسة للمثقة . احتار ابن عقيل . قال
في السكاني . وإن كثر عدد النجس . فقال ابن عقيل . صلى في ثوبه بالنجس
اتمى . وفى . ينحرى ، سواء . قلت الثياب أو كثر . فانه ابن عقيل في قوله
ومظهره . واحتار الشيخ تقي الدين . وفى : يصلى في واحد فلا تنحرى . وفى

الإعدة وجهان . قال في الفروع . وتوجه أن هذا إذا كان طاهراً . وقال في
الرمه اللكرى : وقيل . ككرر فعل الصلاة المحاصرة ، كل مرة في ثوب منها
بعدد المحس ، ويريد صلاة ، وفرض لالة في الكافي : فيما إذا أمكنه الصلاة
في عدد المحس .

قوائم

إبراهيم : لو كثر عدد الثوب الدعة ، ولم يعد عددها ، فاصحح من مذهب :
أنه يصلي حتى يبقى أنه صلي في ثوب طاهر . وفي في المعنى وغيره : أن من عقيل
قل . سحرى في أصح الوجهين .

غيب : محل اختلاف . إذا كان عدة ثوب صغر بقيت . فإن كان عدة
ذلك . تصح الصلاة في الثوب منتهية . فله لأصحاب . وكذا لأمكنه .
الثانية . فإن الأصحاب لا تصح جماعة من شئت عنه الثوب الصاهرة
بعدة .

ثالثة : لو شئت أحده تحية . سحر للكاح . على الصحيح من مذهب
وقيل . تحرى في عشرة . وله المكاح من فيه كبيرة وطلدة . وفي روى لتحرى
وجهان . وأطلق في الفروع . وسليم . والرشدين ، وداوى الصغير . وهو أحد
الأصوية . قال في القائق . وا شئت أحده بلاء . يمنع من مكاحين ، ويمنع
في عشر . وفي مائة وجهان . وقال في الرشدين ، والداوين . وقيل . تحرى في
مائة . وهو بعيد . انتهى . وقال في القاعد السادة بعد المائة . إذا شئت أحده
بلاء . أهل مصر حار له الإقدام على الكاح . ولا يحتاج إلى التحرى على أصح
الوجهين . وكذا لم شئت مائة سحر أهل مصر أو قرية . وقال في القعدة
السعة بعد المائة . لم شئت أحده بعد محصور من الأحبيب . منع من التزوج

سكل واحدة منهن . حتى بعد أخيه من غيرها انتهى وقدم في المسوع :
أنه لا يجوز حتى يسخرى .

وباشتهت ميتة تدكاه وحس الكف عنها . وفي حرم من غير ضرورة .
والحرام بطء الميتة في أحد الوحيين . اختاره الشيخ تقي الدين . والوجه الذي :
هم . احراز المصنف . قل في الدعوى . وتوجه من حوار التخرى في اشتباه أخيه
نحسبت مثله في ميتة بالذكاة . قل أحمد . أما لا يجوز السخرى . وفي
إذا كثرت : فهذا غير هذا . وفي الأثر أنه قيل له ثلاثة : قل : لا أدري .

الرافعة : لا مدخل للتخرى في العنق والصلاة فيه من نية وغيره

باب الآية

نفس : يستثنى من قوله (كل) إباحة ظاهر نسخ تحذره واستعماله (عظم
الآدى فيه لا يباح استعماله . ويستثنى المصوب لكن من يورد على المصنف
ولا على غيره . لأن استعماله مدح من حيث أحله . وسكن عرس به ما حرجه
عن أصله ، وهو المصنف .

قوله (يساخ اتحاداً واستعماله) .

هذا مذهب . وعليه جمهور الأصحاب . لأن أصل المدح بعدى كذا الوصوف
من إباحة حسن ودرصا من وضفر والص عدمه قل أرر كنى ولا عبرة بقوله
وأن الوقت الدورى : كذا الوصوف من إباحة نهي كثر . والقوت . ذكره
عنه ابن الصيرى وفي إباحة السكرى : يختص الحديد . وحين

قوله (إلا آية الذهب والفضة والمصنبت بهما) فإنه يجرم
اتحادهما

وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به أكثرهم . منهم : الحنفى ،

وصاحب الهداية ، واحصاء ، واستوعب ، ومعنى ، والوجيز ، والنور ، واس
عبدوس في تذكرته ، واس زين ، واس معج في شرحهما ، وغيرهم

قال المصنف : لا يحلف المذهب - فيما عدا - في تحريم اتخاذ آية الذهب
والفضة . ولقد مر في الفروع ، والحزر ، والظم ، والزعم ، والفاق ، ومجمع
البحرين ، والشرح وان عيبدان ، وغيرهم . وعنه يجوز اتخاذهما . وذكرها بعض
الأصحاب وجهاً في المذهب وأصفتهم في حدوديين . وحكى ابن عقيل في الأصول
عن أبي الحسن النخعي أنه قال : إذا اتخذ منقطاً ، أو مدلاً ، أو سدياً ، أو محرمة ،
أو مدحة ذهباً أو فضة كره ، وإن يجرم ويحرم سرير وكرسى ويكره عمل
حسين من فضة ولا يجرى كاطلين وضع من اشترى وشقة . قال في الفروع ،
كذلك حكاة وهو عرب

قلت : هذا بعد حداً . والمفسر تأتي صحة هذا

قوله (واستعمالها)

معنى ، يجرى استعمالها . وهذا المذهب من سبه . وعنه لأصحاب
وأكثرهم قطع به . وفيه لا يجرى استعمالها ، من كرهه .
قلت : وهو صنف حداً .

قال القاصي في جامع الكبير . صهر كلام حرقى أن المعنى عن استعمال ذلك
هي آية ، لا حرم . وحرم في الوجه صحة الطهارة منهما مع قوله بالكراهة .
قوله (فإن توصاً منهما قبل تصحح طهارته ؟ على وجهين) .

وهما : واس وأصنافهم في الهداية ، ونحوها أن البناء ، والذهب والكاف
ولنجيص ، وابسة ، وإخلاصة ، وأحمر ، والظم ، والمذهب الأحمد ، وسننهم ،
وان عيبدان ، وغيرهم

أحداهم : تصحح الصبر . وهو مذهب قطع به الحرقى . وصاحب الوجيز
والنور ، والمستحب ، والإفادات ، وغيرهم . وصححه في المعنى ، والشرح ، واس

عبد ، ونحو مد العدة ، وإن سجد في شرحه ، وأحرق في ذكره في العصب ،
وعبره . وقدمه في المروء ، والعدة ، والحوين ، وإن درس في شرحه .
وسكن صاحب الوحي حرم بالصحة ، مع القبول . سكره كما تقدم .

والوجه الثاني : لا يصح الطهارة بها . حرم به بطم لمعدت . وهو منها .
وحذره أو نكر ، والدعي أبو الحسين ، والشيخ تقي الدين . فلهذا لم يركب . قال
في محله للحرين : لا تصح الطهارة بها في أصح الوحيين . وصححه ابن عميل
في ذكرته

قائمة : أوصوه فيها كأوصوه بها ، وو حصب . نصت لفصل طهرته . فهو
كأوصوه بها على الصحيح من مذهب واروا . قل في المروء وغيره .
وعنه لا تصح الطهارة

قائمتان

أحداهما : حكم المني وأنه يقطع واسكتف وجوه زحدهم : كالمصمت
على الصحيح من مذهب . وقيل : لا . وقيل : إن بقى لول الذهب أو الفضة .
وقيل : واجتمع منه شيء ، إذ خلط حرم . ولا فلا . قال أحمد : لا تحصى الخلق
وعنه هي من الآية . وعنه : كرهها وعند الدعي وغيره : هي كالصبة .

الثانية : حكم الطهارة من الإماء . انصبوب حكم أوصوه من آية الذهب
والفضة ، خلافاً ومذهباً . وعدم الصحة منه من معزلات مذهب . قال بطم
لمعدت ، وغيره . وكذا وشقوى

قوله : { إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْغُبَّةَ بِسِيرَةٍ مِنَ الْقَصَّةِ }

استثنى للإباحة مسألة واحدة . لكن شروطها . أن تكون صفة ،
وأن تكون بسيرة ، وأن تكون لحاجة . وبه يستنبأ نصف . لكن في كلامه
أوله وأن يكون من القصة . ولا خلاف في حوا ذلك ، من هو جامع

هذه الشروط . ولا يكره على الصحيح من المذهب . وقيل . يكره .
وأما ما ينسج من القصة والمذهب . فيبقى منه في باب ركعة لأكثر
فأمره . في « القصة » أربع مسائل . كتب داخلة في كلام المصنف في المتن
ونستنتج منه :

يسيرة « شروط متقدمة » قدسح . وكثيرة غير حاجة . فلا تنسج مصاد على
الصحيح من المذهب . وعنه الأصحاب . وحرمه . واحد الشرح في الدين
الإباحة إذا كانت في معنى فيه

وكثيرة طاعة . فلا تنسج على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . وهو
ظاهر الخبر . وأوجيز . وأبو . وأصحاب . وغيرهم . فإن تركه كشي هذا
المذهب . وحرمه في مذهب . والمذهب . والسويع . والسكافي . ومعنى .
وهادي . والنصف هذا . وروى أن الحسين . وحصل أن الله . وأن رزين .
وأن مذهب في شرحها . وخلاصة . وأصم . وغيرهم . وقدمه في بعض .
والخو . وأنه ثقب . وجمع السعد . وأن عبد الله . والشيع في مذهب في شرح
المدة . وغيرهم . وقيل لا يجوز . حذر من عقيل . وهو مفسى اختيار
الشرح في الدين طر من الأولى . وأخذه في الدوح . وأن تميز .

ويسيرة حجة . فلا تنسج على الصحيح من المذهب . من عبه . وقمع به
في الهداية وفروع أن الحسين . وحصل أن الله . وخلاصة . وغيرهم . وقدمه
أن رزين . وأن عبد الله . وجمع السعد . والخو . الكبير . والشيع في الدين
في شرح المدة . وغيرهم . وهو مذهب كرامة في مذهب . وإدراك العلية . وأوجيز .
والنحيص . والنسبة . وأمو . وأصحاب . وغيرهم . فإن في النحيص . والنسبة . وأن
كل النصيب « نعمة » وكان يسر على قدر حاجة الكسرة . قدسح . فإن الدائم .
وهو الأقوى . قال في تحريد العاة : لا تنسج الميرة بربة في لأظهر . وقيل
لا يجوز . احتار جملة من الأصحاب . قاله تركه . منهم القاضي . وأن عقيل .

والشيخ بقى الدين . قال فى الفتى : وتصح السيرة غيرها فى المنصوص . وقدمه فى
المتنوع ، وارتعابين ، واخاوى الصغير ، واس معاً فى شرحه . وهو طاهر كلام
مصفى فى المتن . وأطلقها فى الفروع ، واخرى ، ولحقى ، والسكاكى ، وشرح ،
واس نعيم . قال : فى السيرة حجة ، أو لحاجة أوجه . التحريم ، والكراهة ،
والإباحة . وقيل : فرق بين الحقة ونحوها وغير ذلك . فبحر . فى الحقة ونحوها ،
دون غيرها ، واحداً فى الناصى أيضاً فى بعض كتبه . وتقدم النص فى الحقة

نعيمة . فعلى القول بعدم التحريم : ساج على الصحيح من مذهب . حذره
الناصى ، ومن عقيل . وحده به صاحب متنوع ، والشيرازى . ونصف فى
السكاكى ، والرعية الصغرى ، وخطه من . وعنده . وقدمه فى الرعية الكبرى
وقيل . نكره . حده به الناصى فى عتقه .

قائمة حد لكثير ما عرفت كثيراً عرفاً ، على الصحيح من مذهب . وقيل :
ما أسوع أحد جواب الإله . وقيل : ملاح على بعد .

نعيمة : مثل قوله « انصبت منها » العتة من الذهب . فلا ساج مضاعف .
وهو الصحيح من المذهب . ونعيمة حذره الأصحاب . وقدمه به كثير منهم . وقدمه
فى الفروع ، والسكاكى ، والراغبين ، ، حواش ، ولفتن ، وغيرهم . وقيل : ساج
يسير الذهب . قال أبو بكر : ساج يسير الذهب . وقد ذكره نصف فى باب ركة
الأناس . وقيل : ساج حجة . واحداً الشيخ فى الدين ، وصاحب الرعية .
وأطلق ابن تيمى فى الصفة السيرة من الذهب أو حوى . قال الشيخ فى الدين . وقد
عطى طائفة من الأصحاب . حيث حكى قولاً بإباحة يسير الذهب معاً فى الآية
عن أبى بكر . وأبو بكر : بما قال ذلك فى باب اللباس والتحل . وهما أوسع . وقال
الشيخ فى الدين أيضاً : ساج الاكتحال تيل الذهب والعصاة لأنها حجة .
وساج ح . وقاله أبو المعلى من معاً أيضاً .

قوله ﴿ فلا تأمن بها ﴾ إذا لم يُبَيِّنْها بالاستعمال

لمشقة : نكرة تكون لحاجة ، ونكرة تكون لغير حاجة . فإن كانت الحاجة أصبحت ملاحف وإن كانت غير حاجة ، فظاهر كلام المصنف هـ : التحريم وهو ظاهر كلام الإمام أحمد قال في الوحي ، ورعدة الصغرى ، والحدويين ، وإخلاصة ، وغيرهم . ولا تأمن بالاستعمال قال في مجمع البحرين : الحرام في أصح الوجهين واحده من عقيل والمصنف انتهى ولعله أراد في النقص . قال الزركشي احتاره ابن عدوس - يعني المنقذ - وقيل : نكرة . ونحن ان معناه كلام المصنف عليه .

قلت وهو بعد . وهو المذهب حرم به في المفتي ، والشرح ، والمكافي ، ولهداية ، ومذهب ، ومسعود ، والنحوي ، والحاصل لاس الـ وتذكرة ابن عدوس وقدمه في الرعدة الكبرى . وقيل : سح . وأصنف في الفروع ، وابن نعيم ، وابن عباد

فأمره : الحاجة هـ . سح . عرص غير الزمة ، وإن كان غيره يقوم مقدمه على الصحيح من المذهب . جزم به في المفتي ، والشرح ، والزركشي ، وغيرهم . وقدمه ابن عباد ، والمكافي ، وأهداية ، والمذهب ، ومسعود ، والنحوي ، والحاصل لاس الـ ، وتذكرة ابن عدوس . وقدمه في الرعدة الكبرى وقيل : سح . وأصنف في الفروع وقال في ظاهر كلامه . قال الشيخ نقي الدين : مردح أن يحتاج إلى تلك الصورة ، لا يلي كونه من ذهب وقصة فإن هذه ضرورة . وهي سح مفرد . انتهى . وقيل : متى قدر على النصب بعينه أعز أن يصاب به ، وهو أحسن نصاب النهاية . وقيل : الحاجة : محرم عن . أخر . وصفاً له .

قوله ﴿ وثياب الكفار وأوانيهم ظاهرة ﴾ ، مباحة الاستعمال ، ما لم تعلم بجاستها .

هذا المذهب مطلقاً ، وعنه الجمهور . قل في مجمع البحرين هذا أظهر
 الروايتين وصححه في نظمه ، وفي تحريد العدية : هذا الأطهر . قل بطل
 معردات : عنه الأكثر وجوه في الوجيز ، والشمس ، والمنشعب ، وغيرهم .
 وقدمه في الفروع ، والجرد ، والشرح ، والنظم ، والهدية ، والخصلة ، والحوارين
 والالتفات . وقدمه في الزعديتين في الآية . وعنه كراهة استعماله . وأظهره في
 السكافي ، وابن عبدان . وقدمه بطل الآداب فيها بإساحة الباب . وقطع بكراهة
 استعمال الأواني التي قد استعملوها . وعنه منع من استعماله مطلقاً . وعنه ماوى
 عورتهم ، كاسرويل ونحوه لا يصلح فيه . اختاره القاضي . وقدمه ناظم المفردات
 في السكافي . وفي غيره أو ، حرره في الإجازات فيه . وأخفجه في السكافي .
 وعنه أن من لا نحل ديارهم كالحوس ، وعدة لأوس وجوه . لا يستعمل
 ما استعملوه من آسهم إلا بعد غسله . ولا يؤكل من طيبه إلا الفكة ونحوه .
 اختاره القاضي أيضاً . وحرره في المذهب ، ومسوع . وقدمه في السكافي
 وصححه المحقق في شرحه . وعنه في مجمع البحرين ، وابن عيينة . وأخفجه في
 غيره . وعنه .

وأما ثلثهم : فكذب أهل الكذب . صرح به مصنف ، والشارح ،
 وابن عيينة ، وغيرهم . وقدمه المصنف هـ . وأدخل الثيب في البرقة في الجرد ،
 والفروع وغيرهم . وأصدر ثلثهم . ومع أن أنى موسى من استعمال
 ثلثهم قل عليها . وكذا ما سئل من ثلث أهل الكذب في القصص وكذا
 من : كل لحم أخرج من أهل الكذب في موضع يتكلمه أكله ، أو كل
 شئ ، أو يدع بأسه والظفر . قل : أو أيسره نحة . لا يستعمل ما استعملوا إلا
 بعد غسله . في الشرح . وهو ظاهر كلام أحمد . قل حرق في شرحه ، وابن
 أنى موسى : لا يجوز استعمال قنور البصري حتى غسل رءوسه . ولا أواني
 طيبهم ، دون أوعيةه ، ونحوه . انتهى . وقيل : لا يستعمل قنور كذا في قنور غيره .

فوائده

إبراهيم : حكم أوان مدعى الحر وملاقي العجسات عاصاً وناسهم . كمن لا نحل دأغهم . وحكم ما صبه الكفر . حكم نيبهم وأوسهم .

الثاني : بدن الكافر صهر . عند حمنة كنيته . واقصر عليه في الفروع . وقيل : وكذا طعمه ومؤده . قل ابن تيمية . قل أبو الحسين في ثمنه ، والآمدى . أساس الكفر ونسبهم ومبهم في الحكم واحد . وهو نص أحمد . ورواد أبو الحسين : وطعمهم .

الثالث : تصح الصلاة في ثياب امرضة والخائض والصبي ، مع السكرانة قدمه في مجمع البحرين . وعنه لا نكره . وهي تجريج في مجمع البحرين . ومال إليه وأصوبها ابن تيمية ، وألحق من ثياب موسى ثوب الصبي ثوب المحرم في مع الصلاة فيه قل عنه . وحكى في القواعد في ثياب الصبي ثلاثة أوجه : السكرانة وعلمها ، والمنع .

قوله (ولا يظهر جلد الميتة - يعني النحاسة - باللباغ) .

هذا مدعى من عيه أحمد في رواية الجماعة . وعنه جماعة الأئمة . وقصم به كثير منهم . وهو من معرقات المذهب . وعنه يظهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة . ينسب عن أحمد حمنة . واحتار جماعة من الأئمة ، منهم ابن حمدان في برعيتين ، وابن رزيق في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفاقي . وإليه ميل المحدثي مستقي . وصححه في شرحه . واحتار الشيع تنق الدين . وعنه يظهر جلد ما كان ما كولا في حال الحياة . واحتار أيضاً جماعة ، منهم ابن رزيق أيضاً في شرحه . وروحه الشيع تنق الدين في الفتاوى المصرية . قل القاضي في الخلاف . رجع الإمام أحمد عن الرواية لأوى في رواية أحمد من الحسن ، وعند الله الصاعق . ورد ابن عيبدان وغيره . وقول : إنما هو رواية أخرى . قل تركشي :

وعنه المدع مظهر ، فميمها ، من نصيره ليداع كالحية ، وهو احتير ، أى محمد ،
وصاحب النعيص : فظهر حله كل ما حكم بظهوره في الحدة ، أو كالكافة ، وهو
احتير ، أى العركاث . فلا يظهر إلا ما يظهره الكاهن فيه وجهه انتهى

أخيه : إذ قد يظهر حمد مية المدع ، فمن ذلك مخصوص من كان
من كولا في حل الحبة ، أو يشمل جميع ما كان ظاهر في حل الحبة ؟ فيه
الأصناف ووجه وحكمها في الفروع ، وتبين وأصناف من عبيد ، ويركش
وصاحب العائق ، وعنه .

أحدهما : يشمل جميع ما كان مظهر في حل الحدة ، وهو الصحيح احتير
النصب ، وصاحب النعيص ، والشرح ، واس محمد في رعايه ، وشيخ
تقي الدين .

والوجه الثاني : لا يظهر إلا أنه كونه . حذره الحد ، واس رزين . وس
عند أقوى في مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين في القاموس المصنوع وغيره [(١)]
قوله : (وهو يجوز استعمله في الياسات على روايتين) .

أصناف في الفصول ، والمستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والنهيص ، وإن تيم ،
واس عبيد ، واس من في شرحهم ، وخو بين ، وأما الكرى في هذا
الباب ، والزركشي .

هذا هو جو . وهو المذهب قل في مجمع البحرين . أصحاب الحوار .
وصححه في نظره قل في الدعوى ويحوز ستمه في ياس على الأصح . وقدمه
في العائق .

وأرواة الثابتة : لا يجوز استعماله . قل الشيخ تقي الدين هذا أظهر وحرم
به في البحر . وقدمه في رعايتين ، في باب من المجاسات ، واس : من في شرحه .

تفسيرها

أمرهما : قوله : بعد الذبح هي من زوائد الشرح وتفسيرها شرح ابن عبدان وابن مناص ، ونجم البحر . وحريه من ابن عبدان في العنود ، وابن تيم ، وابن عاتق الصدي ، والحدود ، والشرح . قال الشيخ في الدين في شرح العمدة : وسمح استعماله في البسات ، مع القول سمعته في إحدى الروايتين . وفي الأخرى : لا يباح وهو أظهر ، انتهى عن ذلك . فمما قبل الذبح فلا يمتنع به ، قولاً واحداً . انتهى . وهذه هي النسخة التي رركتها .

ولوجه الثاني : أن المسألة قبل الذبح وبعد سواء . وهو صريح كلامه في النسخ ، والطم ، ونجم البحر ، لكن حسه يدل على الأول . قال في الفتاوى : وسمح لا يمتنع بها في البسات . انتهى . والشيخ في الدين انتهى . وقدمه في الرعاية السكرى . في أو الخطأ . يجوز الاستدلال بعود الكلاب في البسات . انتهى . والشيخ في الدين انتهى . وقدمه في الرعاية السكرى . وقال أبو الخطأ : يجوز الاستدلال بعود الكلاب في البسات . وسد الشوق بها ونحوه . انتهى . وأضفها في المروغ . قال وقيل .

الثاني مفهوم كلامه . أنه لا يجوز سعيه في غير البسات ، كما نعت وعوده . وهو كذلك . فذهاب كثير من الأصحاب لا يمتنع بها فيه ، رواية واحدة . قال في عتب . وله . يحسن له . أن كل بيع فاسد . أكثر قال : لأنه حسه العين . أشبهت حله حرر . وقال الشيخ في الدين في دونه . يجوز الاستدلال بها في ذلك ، من . يحسن العين .

فأمره على القول جواً سمعته . سمع دعه . وعي سمع . من سمع دعه . أنه لا فيه وجه . وأضفها من تيم ، وأرجعه السكرى ، والركن . وفي الفتاوى : من صرح بالذبح . ولا حتم الحرير ، واحتسب الإباحة كعسل

بحسبة ثمان مائة مستعمل ، وإن لم يصبر . كذا قال القاضي . وكلام غيره خلافه وهو أشهر . انتهى .

تميم : قوله في ولا يظهر جلد غيره . كقولنا كذا في معنى : إذا دبح ذلك وهو صحيح . قال لا يجوز دمه لأجل ذلك ، خلافاً لأبي حنيفة ، ولا لعمره . وقال الشيخ تقي الدين : وله كل في البرع .

وقد مر كلام مصنف . ولم كان جلد آدمي . وقد سحس ثوته ، وهو صحيح . قاله القاضي وغيره . وأقصره عنه في الفروع . أحاديث من حماد . فإنه في مجمع البحرين والشافعي . وقال الشارح : وحكي ذلك عن ابن حماد [وقال في مكان آخر وغيره استعمال جلد آدمي إحداثاً . قال في التعليق وغيره . ولا يصح بدنه وأطلق بعضهم وجهين انتهى] قال من يسمي . وفي غير كونه ما كولا وغير آدمي وحرر . وقال في العدة الكبرى وفي جلد آدمي وحرر . أنه نفس ثوته

قوام

ما يظهر بدنه استعمله ولا يجوز أكله على صحيح من مذهب وعنه جماهير الأصحاب . ونص عنه [وقال أبو حنيفة ، وقال في مكان آخر . ويعبر استعمال جلد آدمي إحداثاً . قال في التعليق وغيره . ولا يظهر بدنه ، وأطلق بعضهم وجهين انتهى ^(١) وفيه رقة . حماد بن حماد . فإنه في مجمع البحرين . والشافعي . وقال الشارح وحكي عن ابن حماد ^(٢) . ويجوز بيعه على الصحيح من مذهب . وعنه الأصحاب وعنه لا يجوز . وهو قول في رقة ، كذا في يظهر بدنه ، وكذا في غيره قبل الدبح . عنه الخار . وأطلق الروييين في لدوى الكبير في البيوع ، وأطلق أبو حنيفة حوله . مع مع حسنة كقول

(١) كذا في نسخة الأحمدية . ويظهر أن موضعها في نسخة الشيخ أبيق .

تكملة . فمثل . (٢) مؤخر في نسخة الشيخ .

يُحَسَّ قُلُوبُ فِي الْمَرْوَعِ : فَيَتَوَحَّه مَعَهُ بِمَعْنَى جُودِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِهَا وَلَا وَفْقَ . وَلَا
إِجْمَاعٌ كَمَا قِيلَ قُلُوبُ أَيْ الْقَسَمُ مَا لَيْكِي . لَا أَسْ بَعِ الْوَيْلُ . قُلُوبُ اللَّحْمَى : هَذَا
مِنْ قَوْلِهِ نَدَى عَلَى بَيْعِ الْعِدَّةِ . وَقُلُوبُ الْمَحْشُورِ لَا أَسْ بَعِ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ
مِنْ مَدَامِ الْمَسْ

فوائد

الأولى : سَاحَ مِنْ حِلَّةِ الثَّعَالِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ . فِيهِ نَصْرٌ عَلَيْهِ . وَقَدِمَهُ فِي
الْعَدَقِ وَعَنْ بَيْحِ لَمَسِهِ . وَتَصَحَّحَ الصَّلَاةُ فِيهِ . وَاحْتَرَاهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقَدِمَهُ فِي الرِّعَةِ
وَعَنْ بَيْحِهِ الصَّلَاةُ فِيهِ . وَعَنْ بَيْحِهِ لَمَسَهُ أَحَدُهُ حَلَالٌ ذَكَرَهُ فِي التَّحْقِيقِ
وَأَصْلُهُمْ وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ مِنْ تَيْمِيمٍ فِي الرِّعَةِ وَقِيلَ . سَاحَ لَمَسَهُ قَوْلًا
وَحَدَّثَ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَحَبْسٍ . أَيْ وَقُلُوبُ لَمَسِهِ . وَخَارِجٌ .
وَأَنْ عَيْدَانِ وَعَيْرِمَ : الْخِلَافُ فِي هَذَا مَبْنًى عَلَى خِلَافٍ فِي حَلْبٍ . وَقُلُوبُ
الْمَرْوَعِ : وَقُلُوبُ لَمَسِهِ لَمَسَ رَوَاسٍ وَقُلُوبُ حَلْبٍ فِي هَذِهِ الْأَطْعَمَةِ .
وَقُلُوبُ آخٍ سَتَرِ الْعَوْرَةِ وَهَلْ بَكَرَهُ لَمَسَهُ وَافْتَرَاهُ حَدَّثَ مُحْتَمَلٌ فِي حَاسَتِهِ ؟

الثانية : لَا سَاحَ افْتَرَشَ حُجُودَ الْمَدِينَةِ . مَعَ الْحَكْمِ بِحَاسَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ
مِنْ مَذْهَبٍ . أَحَدُهُ الْقَاضِي وَالْمُصَنِّفُ . وَالثَّانِي . وَنَ عَيْدٍ . وَعَيْرِمَ . وَعَنْ
سَاحٍ . أَحَدُهُ أَبُو حَضَبٍ . وَبَعِ حَتَّى قَالَ : يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحُجُودِ الْكَلَامِ فِي
الْيَدِ . وَسَدَ الشُّوْقِ وَنَحْوِهِ . بِمَا يَشْتَرُطُ دَعَاءُ . وَأُصْطِقَهُمَا فِي الْمَرْوَعِ وَالْعَدَقِ
وَالرِّعَةِ الْكَثْرَى وَحَكَاهُمَا وَحَبْسٍ

والثالثة : فِي الْحَرْبِ شَرُّ الْخَبَرِ رَوَايَاتُ الْخَوَرِ . وَعَدَمُهُ . صَحِيحُهُ فِي نَعْمِ
الْحَبْسِ . وَقَدِمَهُ أَيْ رَرَسَ فِي شَرْحِهِ . وَأُصْطِقَهُمَا مِنْ تَيْمِيمٍ . وَمَذْهَبٍ . وَمَسْوُوحٍ
الذَّهَبِ . وَالْكَرَاهَةِ . وَقَدِمَهُ فِي الرِّعَاتَيْنِ . وَصَحِيحُهُ فِي الْخَوَرِيِّينَ . وَحَرَمُهُ فِي
الْمَسُورِ : وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمَرْوَعِ . وَأُطْلِقَ الْكَرَاهَةُ وَالْخَوَرُ فِي الْمَعْنَى وَالشَّرْحِ .

ويجب غسل ما حذر به ربطاً على الصحيح من الذهب . قدمه في الدروع
وإن تيمم ، وإن عيдал . وفي الرعدة : هذا الأقنس . وعنه لا يجب . لإفساد
المسحوق .

والرابعة : من أجد على حوز سحل من شعر نخس . واقتصر عنه من تيمم
وحذر به في المأثق ، وإلا عده الكسرى . ثم قال : وقت ذكره

قواعد

ومها : حسن مصران وترتيب . وكذلك الكش . ذكره أبو حنيفة . وفي
في الدروع . وسوجه لا .

ومها . يشترط فيها سبع به أن تكون مشقة للبطونة ، منقباً للحم ، بحيث
لو وقع أحده بعده في الماء لم يفسد . وإذا كان عقيل : وأن يكون قطعة واحدة
والشهوة . ولا يظهر منه رائحة ، ولا طعم ، ولا لون . حيث . إذا سجع به بعد دعه
في المأثقات .

ومها : يشترط غسل الدروع على الصحيح أحاديث انفس . ويحد في
شرحه . وقدمه ابن يمين في شرحه . وفي مجمع المحدثين : يشترط غسله في
أطهر الوجهين . وصححه في الخواشي والاعتصام . وإن عيдал . اشترط الغسل
أطهر . وقبل لا يشترط : وأطلقهما في الكافي ، والشرح ، والتدقيق ، والدروع ،
والخاوي الكسرى ، وإن تيمم ، والمأثق .

ومها لا يحصل لدم نخس على الصحيح من الذهب ، وعنه
الأصحاب . وفي الرعدة الكسرى . يحصل به . وغسل هذه
وقت تيمم بها .

ومها : الشمس أو ترب من غير دمع . يظهر . قدمه في التدقيق ، ورعاية
الكسرى ، وخواشي المحدثين . وقدمه في الرعدة الكسرى ، والخاوي الكسرى
الشمس . وقيل : يظهر . وأطلقهما من تيمم بها . وأطلقهما في الشمس في

الفاق ، والفروع . وقد : وتوحيه في ترمه ، أو رخ . فكأنه ما اطعم على
الخلاف في الترم

ومما : لا يغفر الذبح في فعل . فهو وقع حله في مدعة فادع طهر .

قوله { وَلَبِئْسَ الْمِيتَةُ وَأَهْلُهَا } في صاهر الذهب {

وهو الذهب وسبه الأصحاب . وعنه أنه طهر مسح . حذره الشيخ
تقي الدين ، وصاحب الفائق وحرمه في مهنة ابن رزيق . وصححه في نظمها .
وأطلقها في الرعي

فأمره . حكم حيدة لأمة حكم الأمانة على الصحيح من مذهب . وقدمه
في البدوع وعمره . وحرم جماعة سجاسة الحدة . وذكره القاضي في خلافه . وقد
وقد في الفائق والدرج في الأمانة دون حله . وفي : فيها .

قوله { وَعَظْمُهَا ، وَفَرْثُهَا ، وَنُفْرُهَا } نخس {

وكذا عصبها وحافرها ، يعني التي نخس نوتها . وهو الذهب ، وعنه
الأصحاب وعنه طهر . ذكره في البدوع وسبه قد في الفائق . وجرح أبو الخطاب
المهيرة . واحذره شيخنا ، من به الشيخ تقي الدين . وهو الخدر . انتهى .
قد من الأصحاب على هذا القول . قد في البدوع . فبين لأنه لا حياة فيه .
وفي : وهو لأصح . لأنه سب السجيس . وهو الرطوبة . انتهى . وفي أصل
المسألة وجه أن ما سجد عادة ، مثل قروب النعول ، طهر . ويعبر عنه نخس .

قوله { وَضَوْفُهَا ، وَشَعْرُهَا ، وَرِيْشُهَا } ظاهر {

وكذلك أوتر . هي الظاهر في حال الحدة . وهذا الذهب . وعليه جمهور
الأصحاب . وقطعه به أكثرهم . بل يسمونه صوف . من ما أعزأ أحدكم كرهه
وعنه أن ذلك كله نخس . احذره الآخري . قد . لأنه ميبه . وفيه ينجس شعر
اله . وما دونه في الحقيقة بأسوت ، يزال عنه الصوف ، ذكره من عفش .

فائدة . في الصوف والشعر والريش منفصل من حيوان الخى الذى لا يؤكل
غير الكلب والحريز والآدمى ، ثلاث روايات . الحاسة ، والطهارة ، والبجاسة
من الحس ، والطهارة من الطاهر . وهى مذهب . قال يصفى بن يعقوب ،
والشيخ ، وابن تيمية ، ويجمع الحريز . وكل حيوان يحكم شعره حكم بقية
أحرائه : ما كان طاهراً فشمه طاهر حياً وميتاً . وما كان نجساً فشمه كذلك لا فرق
بين حالة الحياة وحالة الموت . قال ابن عبيد بن الصامت : كل صوف ، أو شعر
أو ريش أو ريش فإنه نجس لأصله في الطهارة والحاسة ، وما كان أصله نجساً
فيه خرج على خلاف . انتهى . وقال في الحريز ، وربعه الصغرى
وشعرها وصوفها وورثها وريشها طاهر . وعنه عيسى . وكذلك كل حيوان طاهر
لا يؤكل وقال في رعاية الكبرى ، بعد أن حكى خلاف في الصوف ونحوه
ومنفصل في الحياة طاهر . وقيل : لا . وهو جيد . انتهى . وقال في الفروع -
بعد أن حكى الخلاف في الشعر ونحوه ، وقد أنه طاهر - وكذلك من حيوان
حتى لا يؤكل ، وعنه من طاهر : طاهر . انتهى .

مناهل كلامه : أن تلك الأحرار من الحيوان الخى الذى لا يؤكل طاهرة على
المقدم ، سواء كانت من طاهر أو نجس . ومن كذلك وصاهر كلامه : دخل
شعر الكلب والحريز ، وإن تقدم : أنه طاهر الأمر كذلك ، بل هو قدم
في باب إزالة الحاسة : أن شعرها نجس . وقطع به جمهور الأصحاب . والظاهر :
أنه أراد غيرهما . وأطلق الروايات الثلاث ابن تيمية في آخر باب الناس .

وأما شعر الآدمى المنفصل : فاصحح من استدل ، وعليه الأصحاب . طهرته
قطع به كثير منهم . وعنه حاسة ، غير شعر النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه عاصته
من كافر . وهو قول في الرعاية . وحذره بعض الأصحاب . والتصحيح من استدل :
طهره طهره . وعليه الأصحاب . وفيه احتياط لحاسة . ذكره ابن رجب في القاعدة
الثانية وغيره . قال ابن عبيد بن الصامت : وحذره الناصبي . وهو من مذهبنا في باب إزالة

الحكمة من ابراعة والخوفين . و انتهى في ذلك الباب حكم الادبي وأبعاضه .

فانذار

إبراهيم : إذا صلبت فشريفة ميتة من الطرلة كقول ، فباطنها طاهر بلا نزاع
وعن عليه . وإن لم يصب فهو محس على الصحيح من مذهب . وعنه أكثر
الأصناف . حرم به أبو الحسن في دونه وغيره . وقدمه في السكاني ، والحدوي
الكبير ، والحدسي وشرح من رين . وقيل : طاهر . واحتاره ابن عقيل .
وأصغره في الفروع ، والحدسي ، ومن تيم ، والمذهب . والحدوي الصغير .
والثانية : لو سفلت البصة في حمة لم تحرم من عنه . وعنه الأصناف .

باب الاستسجاء

قوله : ولا يدخل شيء فيه ذكر الله تعالى ؛

الصحيح من مذهب كراهة دخوله خلا . شيء فيه ذكر الله تعالى . وقد لم
سكن حاشية . حرم به في الحبر ، ونحو المحررين . والحدوي الكبير . وقدمه المحدث
في شرحه ، وابن تيم ، وابن عبيد ، والحدسي ، والحدسي ، وغيرهم .
وعنه ، لا كره . قال ابن رجب في كتاب حوائج الرواة الدينية : لا يكره .
وهي اختيار علي بن أبي موسى ، والسمري ، وصاحب معنى . انتهى . قال في
الربعة . وفيه : يجوز استصحاب ما فيه ذكر الله من معتق ، وهو بعيد . انتهى .
وقال في النسوع : تركه أولى . قال في السكت : وجه أقرب . انتهى . وقطع
ابن عبيدوس في تذكرته بالتحريم ، وما هو بعيد . قال في الفروع : وجزم بعضهم
شحيته ، كصحف وفي نسخ مصحف .

قلت : أم دحون خلا . تصحف من غير حاشية فلا شك في تحريمه قطعاً
ولا يوقف في هذا عاقل .

نصيب : حيث دخل الخلاء بحكم فيه ذكر الله تعالى ، حصل قصه في سطر كفه ،
وبن كس في بساره أداره إلى نصيب لأجل الاستسحاء .

فأمره : لأنس بحسن الدرهم وحواله فيه . حسن عيبه . وحرم به في
العروء وغيره . قال في العروء ويتوجه في حسن حجر مثل حمل الدرهم . قال
الناظم : بل أولى بالرخصة من حملها .

فنت : وظاهر كلام المصنف هنا ، وكثير من الأصحاب أن حمل الدرهم
في الخلاء كفرها في الكراهة وعدمها . ثم رأيت ابن رجب ذكر في كتاب
الحوادث : أن أحمد بن علي كراهة ذلك في رواية إسحاق بن هادي . وقال في
الدرهم : إذا كان فيه « اسم الله » أو مكتوباً عليه « قل هو الله أحد » كرهه أن
يدخل اسم الله الخلاء انتهى

قوله (ولا يرفع ثوبه حتى يذوق من الأرض) .

إداه سكن حاجة يحمل الكراهة . وهو رواية عن أحمد وهي الصحيحة
من المذهب وحرم به في المذنب وانتهى ، وشرح العمدة للشيخ في الدين ،
وسور ، والمنتهى وحسن التحريم وهي رواية نصيب عن أحمد وأخطفها
في العروء .

نصيب : ظاهر قوله (ولا يمسك) لإحلال . فمثل رد السلام . وتخذ العاطس ،
وإحالة مؤذن ، والقراءة وغير ذلك . قال إمام أحمد . لا يمسك أن يسكن .
وكرهه الأصحاب . قال في العروء

وأما رد السلام . فيكره لإحلال في مذهب . عن عنه الإمام . حكماء
في الرعاة من عدم الكراهة . قال في العروء : وهو سهو

وأما حمد العاطس ، وإحالة مؤذن فيحمد ، وينحب نفسه ، ويكره نفسه على
الصحيح من المذهب . وعنه الأصحاب وعنه لا يكره . قال لشيخ نقي الدين :
يجب مؤذن في الخلاء ، وإن كان ذلك أيضاً في باب الأذان .

وأما القراءة : فحرم صاحب الظن تحريمها فيه . وعلى سطره . قال في
العروغ وهو متعه على حاجته

قلت : الصواب تحريمه في نفس الحلال . وطاهر كلامه الخد وغيره يكره .
وقال في العية . لا تنكح ولا ذكر الله ، ولا يرد على التسمية ولتعود . وقال
ابن عبيد : ومنع صاحب المستوعب من الجميع . قال : ولا تنكح مرد سلام
ولا غيره . وكذلك قال صاحب النهاية . قال ابن عبيد : وطاهر كلامه أنصبا
تحريم الجميع . الحديث أني سعيد^(١) . وبه يقضى سبع مصنف . انتهى . قال في
السكر : دين لأصحاب يقضى التحريم . وعن أحمد بن عبد الله عليه انتهى
وقول ابن عبيد . إن طاهر كلامه الأصحاب يحرم جميع : فيه نظر . إذ قد
صرح أكثر الأصحاب بسكراته فقط في ذلك . ونقد من صاحب العروغ ومن
في كلامه في المستوعب وغيره نصريح في ذلك . من كلامه يحمل كلام غيره

قوله (ولا يلبث فوق حاجته) .

بحسب السكراته . وهو رواية عن أحمد . وخرجه في الفصول ، والكاظمي .
وابن تيم . وابن عبيد . وحواشي ابن مفتح ، وابن نور ، وسعيب . وحاشي القاسمي
وغيره . ويحمل التحريم وهو رواية ثانية . أحدها محمد وغيره . وأطهرها في العروغ
نصير هذه المسألة هي مائة سفرها عن ملائكة وحن . ذكره أبو المعالي .

ومعنى الرعية . ويوافقه كلام المحدث في ذكر ملائكة . قال في العروغ

فائدة . أنه فوق حاجته . مصر عند الأطباء . وهذا . به معنى الكبد .

ويأخذ منه السور . قال في العروغ والسكر : وهو أصح . كشف لغوره في حجة

(١) روى أحمد وأبو داود وابن ماجة عن أبي سعيد الخدري قال سمعت نبي

صلى الله عليه وسلم يقول : لا يخرج الرجلان يصريان . يعانط كاشمين عن عورتهم
يتحدثان . فإن الله يمتحن علي ذلك .

ملاحظة . وفي تحريمه وكراهته روايتان وأطلقهما في القروع ، وانكثت ، وابن تيم
قلت : طاهر كلام ابن عيبدان ، وابن تيم ، وغيرهما أن للث فوق الحاجة
أحب من كشف العورة ابتداء من غير حاجة . فإيهما حرم هنا بالكراهة .
ومصحح ابن عيبدان التحريم في كشف ابتداء من غير حاجة . وأطلق الحلال
فيه ابن تيم . ويأتي ذلك في أول باب ستر العورة .

تيم : حيث قلنا « لا يحرم » في قدم فيكره . وقال ابن تيم : حار . وعنه
بكره . قال في القروع كذا قال .

ملاحظة : يستحب تعطية رأسه حال التحلي . ذكره جماعة من الأصحاب .
قله عنهم في القروع في باب عشرة النساء .

قلت : منهم ابن حنبل في رعايته ، وابن تيم ، وابن عيبدان ، ومصنف .
والشرح وغيره

تيم : قوله « ولا يَتَوَلَّى فِي شِقِّ وَلَا سَرَبٍ »

معنى : يكره ملائحة

وقوله « ولا طريق » يحتمل الكراهة وحرمه في الفصول ، ومسوك
الذهب ، والسكابي ، والشرح . وهو الصحيح . ويحتمل التحريم . حرم به في
المعنى . وابن تيم ، وابن عيبدان في تذكرته ، واسور ، ومنسحب .

تيم مراده « الطريق » هو الطريق المسوك . قال الأصحاب .

وقوله « ولا طريق » يحتمل الكراهة ، وهو الصحيح . حرم به في مسوك
الذهب ، والسكابي ، والشرح . ويحتمل التحريم . وحرم به في معنى ، وابن تيم
وابن عيبدان في تذكرته ، واسور ، والمنسحب .

وقوله « وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ »

وكذا مورد الماء . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح . حرم به في مسوك

الذهب ، والكافي ، والشرح ، وإن عدوس في ذكرته ، والنور ، والمنتهى .
ويحمل التحريم . وحرم به في المعى ، وإن تيم ، وإن رديس . وقال في مجمع
البحرين : إن كانت الثمرة له كره . وإن كانت لغيره : حرم . انتهى .
وهما وجهان في المسائل الأربع . وأطلقها في الفروع . وعارة كثيرة من
الأصحاب كمدارة النصف . وظاهر كلامه النصف فيها : الكراهة . مدليل قوله بعد
ذلك « ولا يجوز أن يتقل القلة » وقوله « فيل ولا سول في شق ولا سرب »
فإنه يكره بلا راء كما تقدم .

تفسيرها

أمرهما . قوله « مثمرة » معى عليها ثمرة . قاله كثير من الأصحاب . وقال
في مجمع البحرين : والذي يقتضيه أصل المذهب - من أن الحاسة لا يظهرها ريح
ولا شمس - أنه إذا عذب على الضن محى . الثمرة قبل مطر أو شتى : مطهراته . كما
لو كان عليها ثمرة ، لاسيما في جمع ثمرته من تحته . كما ربتون انتهى .
قلت وفيه نظر ، إلا إذا كانت رطبة ، بحيث تتحلل منها شئ .

الثاني : مفهوم قوله « مثمرة » أن له أن يول تحت عبر المثمرة . وهو صحيح
وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقطع في تذكرة ابن عقيل ، واستوعب ،
والنهاية : أنه لا سول تحت مثمرة ، ولا عبر مثمرة .

فروايد : نكره بوله في ماء راكد مطلقاً على الصحيح من المذهب ، مع عيه .
وأطلق الآدمي الممدادى في متحه تحريمه فيه . وحرم به في مسوره . وقال في
الفروع ، وفي النهاية : نكره تعوطه في الماء الراكد انتهى . وحرم به في النصول
أيضاً فقال : نكره البول في الماء الدائم . وكذا التعوط فيه .

ونكره بوله في ماء قليل حار ، ولا يكره في الكثير على الصحيح من
المذهب واختار في الحاوى الكبير الكراهة . انتهى .

ويحرم التعوط في الماء الحار على الصحيح . حزم به في النهي ، والشرح .
وعنه بكره . حرم به المحدثي شرحه ، وابن تيمية ، وصاحب الحاوي الكبير ، وجمع
البحرین . وتقدم كلامه في الفصول ، والنهاية . وأطلقهما في الفروع . وقال في
الرعاية الكبرى : ولا يبول في ماء واقف . ولا يعوط في ماء جار .
قلت : إن مجابهما انتهى .

وبكره في إنا . بلا حاجة على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل :
لا بكره . وقدمه ابن تيمية ، وابن عبيدان . وبكره في مستعم غير مستط . ولا
بكره في المبلط على الصحيح من مذهب . وعنه بكره .

ولا يبكره البول في الفترة على الصحيح من المذهب . حرم به المحدثي
شرحه ، وابن عبيدان ، وجمع البحرین ، وعنه بكره . وأطلقهما في الفروع ،
وابن تيمية ، وابن حمدان .

وذكر جماعة ، منهم ابن عقيل في الفصول ، وابن الحوري ، وابن تيمية ، وابن
حمدان ، وغيرهم : كراهة البول في نار . قال ابن عقيل ، والنصف ، والشارح :
يقال يورث السم راد في الفصول : ويؤدى برأئحه . راد في الرعاية : ورماد .
قال القاسمي في الجامع الكبير ، وابن عقيل في الفصول ، والسمري ، وابن
حمدان ، وغيرهم وقترع . وهو الموضع المنعرد عن البع مع نقايته .

ولا يبكره البول فائماً بلا حاجة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . إن
أمن تلوثاً وناظراً . وعنه بكره . قال المحدثي شرحه : وتنه في الحاوي الكبير
وغيره : وهو الأقوى عندی .

ويحرم تعوطه على ما بهي عن الاستحجار به . كروث وعظم ونحوهما ، وعلى
ما اتصل بحيوان كدسه وبذره ورحله . وقال في الرعاية : ولا يتعوط على ماله حرمة ،
كقطوم وعصف هبسة وغيرها . وقال في النهاية : بكره تعوطه على الطعنة ، كمنكف
دانة ، قال في الفروع : وهو سهو .

ونكره البول والنعوط على القصور . قاله في النهاية لأبي المعالي

فت . لو قيل بالتحريم لكان أولى .

قوله (وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ)

الصحيح من المذهب . كراهة ذلك . حرم به في الإيصاح ، والمذهب ،
ومسوك المذهب ، والطلم ، وجمع المحرين ، والحدوى الكبير ، والمور ، واستحب
وعبره . وقدمه في الفروع ، وابن تيمية ، والعاثق . وعبره . وهو طاهر كلام أكثر
الأصحاب ممن لم يصرح بالكراهة

وقيل : لا يكره . واحتاره في العاقل . وعد أي المخرج الشيرازي . حكم
استقبال الشمس والقمر واستدبرهما . حكم استقبال القبلة واستدبارها ، على ما ثبت
قريباً . قال في الفروع وهو سهو . وقال أيضاً : وقيل لا يكره التوجه إليهما .
كنت المقدس في طاهر نقل زهير من إخباره . وهو طاهر ما خلاص القاصي .
وحمل النبي حين كان فيه . ولا يسمى بعد السحابة .

قلت : طاهر كلام أكثر الأصحاب : عدم الكراهة . وذكر ابن عقيل في
المنهاج . حرمة طاهر نقل جميل فيه بكرة

فأمره : كره أن يستقبل الرياح دون حائل يمنع

قوله (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي الْقَضَاءِ) وفي استدبارها

فيه ، واستقبالها في البيان : روايتان

اعلم أن في هذه المسألة : روايات . إحداهن : جواز الاستقبال والاستدبار
في المدن دون النوا . وهي المذهب . وعنه أكثر لأصحاب . قال الشيخ
نفي الدين : هذا منصوص عند الأصحاب . قل في الفروع . احتاره الأكثر . وحرم
به في الإيصاح ، وتذكرة ابن عقيل . والطريق الأقرب ، والعمدة ، والمور ،
والنسيب ، وعبره . وقدمه في المحرر ، والخصلة ، والحدويين ، والعاثق ، والطلم ،

ومجمع البحرين . وقال : هذا تفصيل المذهب . واحتاره ابن عدوس في تذكره .
وصحبه ابن عبيدان وغيره .

والثانية : يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضا واليبس . حرمه في الوجير ،
ولمنصب . وقدمه في الرعينين . واحتاره أبو بكر عبد العزيز ، والشعبي في الدين
وصاحب المذني ، والفائق وغيره .
والثالثة : يجوزان فيها .

والرابعة : يجوز الاستدبار في الفضا واليبس ، ولا يجوز الاستقبال فيها .
والخامسة : يجوز الاستدبار في اليبس فقط . وحكاها ابن الب في كامله
وحها . وهو طاهر ما جزم به المصنف هنا وأطلقه في المروع .

وقال في المسج : يجوز استقبال القبلة إذا كان اريح في غير جهتها . وقال
الشريف أبو جعفر في رموس المسائل : تكره استقبال القبلة في الصحارى .
ولا ينع في اليبس . وقال في الهدية ، والمذهب الأحمد : لا يجوز لمن أراد قضاء
الحاجة استقبال القبلة واستدبارها في الفضا ، وإن كان بين اليبس . حار في
إحدى الروايتين . والأخرى : لا يجوز في الموضعين . وقال في المذهب : يحرم
استقبال القبلة إذا كان في الفضا ، رواية واحدة . وفي الاستدبار رويته . فإن
كان في اليبس : ففي جواز الاستقبال والاستدبار روايتان . وفي التحجير ،
واللغة : لا يستقبل القبلة . وفي الاستدبار روايتان . ويجوز ذلك في البنيان في
أصح الروايتين .

فأمرناه

بهما : يكفى المخافة عن الحجة على الصحيح من المذهب . ونقله أبو داود
ومعه في الخلاف . قال في المروع : وطاهر كلام صاحب الخبر وحقيقه :
لا يكفى . ويكفى الاستدبار مدة وحدار وحسن ومحوه ، على الصحيح من المذهب

وقيل : لا يكتفى . قال في المروع : وظاهر كلامهم لا يعتد بقرنه منها . كما لو كان في بيت . قال : ونحوه وجه ، كسترة صلاة . ومال إليه .

الثانية : نكره استصحابي قضاء باستحوا . واستحوا على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقيل . لا نكره ذكره في أربعة .

قلت : وسوجه التحريم

قوله (فإذا فرغ مسح يديه اليسرى من أصل ذكره إلى رأسه . ثم ينتزعه ثلاثا)

نص على ذلك كله . وظاهره . يستحب ذلك كله ثلاثا . وقاله الأصحاب . قاله في المروع . وقال الشيخ تقي الدين : بكره التلث والتز . قل إن أنى انفتح في مطلقه : قول المصنف « ثلاث » عائد إلى « مسحه ونزعه » أي بمسحه ثلاثا . وينتزه ثلاثا . صرح به أبو الخطاب في الهداية . انتهى . وهو في بعض نسخها « وليس ذلك في بعضها .

وقوله « من أصل ذكره » هو التزاي^(١) من حلقة الدر .

تغيب : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أنه لا يصحح ، ولا ينشئ بعد فرائعه ، وقيل الاستحوا . وهو صحيح . قال الشيخ تقي الدين : كل ذلك بدعة . ولا يجب بقاء الأئمة . وذكر في شرح الصدة قولاً نكره نخصة ومشي ، ولو احتج إليه . لأنه وسوسة .

وقال جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم : صحح رادى الرعايتين ، والحاوي ويمشى خطوات . وعن أحمد بن محمد ذلك . وقال المصنف يستحب أن يمشك بعد بوله قبلا .

فائدة : بكره نصفه على بوله للوسواس قال المصنف والشارح وغيرهما :

يقال : يورث الوسواس

(١) كذا بالأصول .

قوله (وَلَا يَغْسُ قَرْبَهُ يَمِينِهِ . وَلَا يَسْتَجْمِرُ بِهَا)

وكذا قال جماعة . فيحتمل الكراهة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في المستوعب ، والظم ، والوجير ، والحدوى الكبير ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم . وقدمه في المروع ، وأرعائين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم . ويحتمل التحريم . وحرم به في التنجيس . وهما وجهان . وأصلهما أن تيمم

قوله (فَإِنْ قُضِيَ أَجْرَاهُ)

إن قضا الكراهة . أحراه الاستسقاء والاستحمار . وإن قضا بالتحريم أحراه أيضاً على الصحيح من المذهب . وقيل : لا بحرئ . قال في مجمع البحرين ، قلت : قيس قولهم في الصوت في النصة : أنه لا يحرثه هب . انتهى . وقيل : يحرث . الاستسقاء ، دون الاستحمار . وحرم أن تيمم نضعة الاستسقاء . وأطلق الوجهين في الاستحمار .

فائدة : قيل : كراهة من ادج مطلقاً : أى في جميع الحالات . وهو ظاهر نقل صالح . قال في روايته : أكره أن يمين فرجه يمينه . وذكره الجدي . قال في المروع : وهو ظاهر كلام الشيخ ، معى به المصنف . وقيل : الكراهة مخصوصة بحالة التحلى . وحمل من معناه شرحه كلام المصنف عليه . وترجم الخلال رواية صالح كذلك . انتهى في أواخر كتاب الكساح : من يكره النظر إلى عورة من أم لا ؟

تعبير : محل الخلاف . أعني الكراهة والتحريم في من ادج والاستحمار . إذا تسكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة : حار من غير كراهة

فائدة : إذا استحمر من العائط أحد الحجر شماله فصح به . وإن استحمر من البول . فإن كان الحجر كبيراً أحد ذكره شماله فصح به . وقال المحدث : يتوسح

الاستحجار مقدار ، أو موضع نائق من الأرض ، أو حجر ضخم لا يحتاج إلى
إسكاه فإن اضطر إلى الحجرة الصغار حمل الحجر بين عقبه أو بين أخصاه .
وتناول ذكره شماله فمسحه به . فإن لم يتمكن أمسك الحجر بيمينه ، ومسح
شماله ، على الصحيح من المذهب . صححه المحدث في شرحه وابن عيبدان ، وصاحب
الخواص الكبير ، والركشي ، ومجمع البحرين . وقدمه في أربعة الكبرى .
وقيل : يمسك ذكره بيمينه ، ويمسح شماله . وطلقهما ابن تيمية . وعلى كلا الوجهين
يكون المسح شماله . قال ابن عيبدان : فإن كان تقطع اليسرى ، أو بها مرض .
ففي صفة استجاره وجهه . أحدهم : يمسك ذكره بيمينه ويمسح شماله وانثى .
وهو الصحيح . قاله صاحب المغرر . يمسك الحجر بيمينه ، ودكره شماله ،
ويمسحه به . انتهى .

قلت : وفي هذا نظر ظاهر . بل هو - والله أعلم - عادة في النقل ، أو سفة
فلم فإن أقطع اليسرى لا يمكنه مسح شماله ، ولا إسكها ولا يمكن حمله على
أقطع رجليه اليسرى . فإن الحكم في قطع كل منها واحد وقد تقدم الحكم في
ذلك . والحكم الذي ذكره هنا : هو من الحكم الذي ذكره في مسألة التي
قبله . فهنا سقط . والنسخة عند المصنف وأحكم في أقطع اليسرى ومريضها :
حوار الاستحجار باليمين من غير نزاع ، صرح به الأصحاب كما تقدم قريباً .

تعليق . قوله ﴿ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ ﴾

مراده : إذا حوّل الثوب وأما إذا لم يحوّل الثوب : فإنه لا يتحول . قاله
الأصحاب

قوله ﴿ ثُمَّ يَسْتَجِيرُ ثُمَّ يَسْتَجِئُ بِالماءِ ﴾

الصحيح من المذهب : أن جميعه مطهر أخص . وعنه الأصحاب . وظاهر

كلام من أنى موسى . أن الجمع في محل العطف فقط أفضل . والسنة^(١) أن يبدأ
بالحجر . فإن بدأ بطلب . فقد أخذ : بكره . ويجوز أن ينفى في أحدهما
ويستحجر في الآخر . نفس عليه .

قائمة : الصحيح من الذهب . أن الله أفضل من الأحجار عند الأفراد .
وعليه جمهور الأصحاب . وعند الحجر أفضل منه . اختاره ابن حامد والحلال ،
وأبو حمص الفسكزي . وعنه بكره الاقتصار على الله . ذكره في الرعدة .
واختارها ابن حامد أيضاً .

قوله : وَيُخْرِجُهُ أَحَدُهُمَا : إِلَّا أَنْ لَمْ يَقْدُوا خَارِجُ مَوْضِعِ الْعَادَةِ .
فَلَا يُخْرِجُ إِلَّا الْمَاءَ

هذا مذهب مطلق . وعليه جمهور الأصحاب . ووقع به كثير . منهم صاحب
اهدانة ، والذهب ، والمستوعب ، والعمى ، والكنى ، والشرح ، والمحرر ،
والنحيف ، والبلغة ، والجلالة ، والوحي ، والنور ، والمستعب ، وغيرهم . وقدمه
في المروء ، وابن تيم ، وابن عبيد ، وجمع المحررين ، والفاق ، وغيرهم . وقيل :
إذا تعدى الخارج موضع العادة . وجب الله على . حل دون الدابة

قائمة : الصحيح من الذهب : أنه لا يستحرم في غير الخرج . نفس عنه .
وقدمه في المروء ، والريعية . قال ابن عقيل ، والشراري : لا يستحرم في غير
الخرج . قال في المصون . وجد الخرج نفس الثقب انتهى . واعتبر النصف ،
والحد ، وصاحب النحيف ، والسامري ، وجمهور الأصحاب . ما حاوره نحوراً
حررت العادة به .

وقيل : يستحرم في الصمغتين والخضعة . حكاه الشري . واختار الشيخ

(١) لعله يشير إلى حديث فضل أهل ماء ، وأهم كانوا يجمعون بينهما وهو
ضعيف عند أهل الحديث .

تقى الدين . أنه يستحرم في الصفتين والحشقة وغير ذلك للعموم . قاله في الفروع
 وخذ الشيخ تقى الدين في شرح العمدة ما يتحدّر موضع العادة : من ينشر العائط
 إلى نصف باطل الآية في كثير ، والنول إلى نصف الحشقة في كثير فإذن يتعين الماء
 قال الزركشي : وهو ظاهر كلامه أني الخطأ في الهدية . وقال ابن عقيل : إن
 حرجت أحرأ الحقة فهي نعمة ، ولا يجرى فيها الاستحمار . وتارة جماعة ، منهم
 ابن تيمية ، وسعدان ، وابن عبيدان ، والزركشي وغيرهم .
 قلت : فيما يلي .

نسيم : شمل كلامه نصف الله كره : والآتي ، الثلب والسكر أما السكر .
 فهي كالرحا ، لأن غدرتها تبع انتشار النول في العرج . وأما الثلب : فإن حرج
 نول غدة وبه يبشر فكذلك . ويرى عددي إلى مخرج الخبيث من الأنداد :
 يجب عسسه كالمشتر عن المخرج . ويحتمل أن يخفى فيه الحجر . قال المحمدي
 شرح الهداية : وهو الصحيح . فيه معتقد كثيراً ، والعمومات تمصّد ذلك .
 وحجته في مجمع البحرين ، والخواص الكبير . وقال هو وغيره : هذا إن قصد :
 يجب تطهيره من فحشه ، على ما أحده القاصي . والصوم من أحد : أنه لا يجب
 فتكون كالسكر . قولاً واحداً . وأطلق ابن تيمية .

فائفة : لا يجب الماء لغير المتطلى على الصحيح من المذهب . نص عليه .
 وحرمه به ابن تيمية . وقدمه في الفروع ، والردّة الكبرى ، والزركشي . قال
 في القواعد الفقهية : هذا أشهر الوجهين . وهو قول القاصي . وهو ظاهر كلام
 الخرق . ويحتمله كلامه نصفها

وقيل : يجب الماء لبعضه وليس به حرمة في الوحيه ، والردّة الصغرى .
 وقالوا : عسلاً وقطع به أبو علي الصمير . وهو ظاهر كلامه نصفها ، والمحد
 في المحرر ، وتدكرة ابن عدوس وغيرهم . وحكى ابن الزاغوني في وحيه الخلاف

روايتين . وقال في الفروع : ويتوجه الوجوب للمتمدى ولغيره ، مع الاتصال دون غيره .

قائمة : لو تجس الخرج ، أو أحدهما غير الخرج ، وهما باستحجار صحس .
وحب الله عند الأنحاب وفي المعنى احتياجا بإجراء الحجر . قال الزركشي : وهو
وهم وتقدم كلام ابن عقيل في حقه وقال في أربعين : وفي إجراء الاستحجار
عن الفسل الواجب فيها وجهان .

قوائم

مها : بدأ الرجل والسكر بالقل على الصحيح من المذهب . قدمه في
الفروع . وقيل : يسجرون . وقيل : البكر كالتيب . وقدمه جماعة . وأما
التيب فاصحح من المذهب . أنها محيرة . قدمه في الفروع ، وإن تيم ،
وعبرها . وحرم في المعنى ، والشرح ، ومذهب . واحصره ابن عقيل وغيره
وقيل : بدأ بالدر . وقدمه في أربعين ، والحلوى الصغير . وقطع به
الشيرى ، وإن عدوس المتقدم . قال المحمدي شرحه ، وإن عيدان ، ويجمع
البحرين ، والحلوى الكبير ، والزركشي : الأولى بداءة الرجل في الاستحجار
بالقل . وأما المرأة . ففيها وجهان . أحدهما : التصغير . والثاني : البداءة بالدر .
وأطلقوا الخلاف . وصرحوا بالتسوية بين السكر والتيب . وقال ابن تيم . بدأ
الرجل نفسه ، والمرأة نفسها شامت . وفيه وجه تبدأ المرأة بالدر . وقال
في الرعابتين ، والحلوى الصغير : ويبدأ الرجل ضله ، والمرأة بديرها . وقيل
يتحيران بينهما . زاد في الكبرى ، وقيل : البكر تنعير . والتيب تبدأ بالدر .
ومها لو أسد الخرج وانتج غيره . أنه يحرق في الاستحجار على الصحيح
من المذهب . احتاره ابن حامد ، والمصنف ، والشارح ، وإن عيدان [وصححه
في المذهب] وقدمه في النظم ، وإن زرين . ونصره . وفيه وجه آخر : يحرق
الاستحجار فيه . احتاره القاضي ، والشيرازي . وقدمه في الرعابتين ، والحلوى

الكبير وأطلقتهما في الفروع ، وإن تيم ، والرركشي ، وصاحب مجمع البحرين
وقيل : لا يخفى مع بقاء المخرج المعتاد . قال ابن تيم : ظاهر كلام الأصحاب
إخراج الوحيين مع بقاء المخرج أيضاً .

تيم : هذا الحكم سواء كان المخرج فوق المدة أو أسفل منها ، على الصحيح
من المذهب . وصرح به الشيرازي . وقدمه في الفروع ، والراغبين ، والحاوي
الكبير ، وأركشي وغيرهم . وقال ابن عقيل : الحكم موقوف بما إذا افتتح المخرج
تحت المدة . ونعمه المدة واحدة ، منهم صاحب مجمع البحرين . قال في المذهب :
إذا استخرج وافتتح قبل المدة ، فخرج منه البول والمغسل : فخرج به الاستحجار
في أصح الوحيين .

ومنها : إذا خرج من أحد فرجى اعتنى بحاسة ، فخرج الاستحجار . فانه
في لهيئة وجره به ابن عسدي . وقدمه في الفروع . ذكره في باب موافق
الوصف . وقيل : يخرج الاستحجار ، سواء كان مشكلاً أو غيره ، إذا خرج من
ذكره وفرجه . قال في المذوع : ووجه وجهه . يعني بالإخراج .

ومنها : لا يجب غسل ما أمكن من داخل فرج نسب في مدة واحدة
على الصحيح من المذهب . نص عليه . احتج به المحدث وحفيده وغيرهما . وقدمه
ابن تيم ، وابن عسدي ، ومجمع البحرين ، والفايق . وقيل : يجب . احتج به
القاضي وأصقهما في الفروع ، والراعي الكباري . وبقي ذلك أيضاً في آخر
المس . فعلى الأول : لا تدخل يدها وإصبعها ، بل يغسل ما ظهر . نقل
أبو جعفر إذا اغتسل فلا تدخل يده في فرج . قال القاضي في الخلاف :
أراد أحدهما غص في المخرج ، لأن المصلحة محقق به . قال ابن عقيل وغيره .
هو في حكم لدن . وقال أبو المصالي . وصاحب الرعدة وغيرهم : هو في حكم
الدهر . وذكره في المنع عن النساء . واحتلف كلام القاضي . قال في الفروع :
وعلى ذلك يخرج : إذا خرج ما أحسنه سن : هل يغسل أم لا ؟ قال في الرعدة :

لا يخص . لأنه في حكم الطاهر . وقال أبو العالى : إن است وخرج من مكانه ،
فإن كان بين الشفرين نفس ، وإن كان داخلًا في نفس . قال في الفروع :
ويخرج على ذلك أيضًا عند الصوم بدخول عصي أو حصى إليه . والرجل
المتقدم في حشفة لأصبع في وجوب غسله . وذكر بعضهم أن حكم صرف
العلقة كمرأس الذكر . وقيل : حشفة لأصبع مفتوى طاهر . قاله في الرعدة .
ومما : الدر في حكم النفس . لإعداد الصوم نحو الحقة . ولا يجب
عمل تحسته

ومما : الصحيح من المذهب : أن أثر الاستحجار نفس ، بمعنى عن يسيره .
وعليه جمهير الأصحاب . وحرمه في الاستوعب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
قال ابن عياد : هذا أحسن ؛ كثر الأصحاب . وعنه صاهر احتارده حاشية .
مهم ابن حامد [وابن زرير] وثق ذلك في باب : أنه السحرة عند قوله « ولا
يعني عن يسير شيء . من استحجرات إلا الله وما ولد منه من الفيج والصيد ، وأثر
الاستحجار » .

ومما : يستحب من استحجى أن يصح فرجه وسرويه على الصحيح من
المذهب . وعنه لا يستحب كمن استحجر .

قوله (ويجوز الاستحجار بكل طاهر يُنقى ، كالخمر والخشب
والخرق)

وهذا المذهب . وعليه جمهير الأصحاب . وقطعه كثير منهم . وعنه يخص
الاستحجار بالأحجار . وأحارها أو مكر . وهو من المفردات
نعم . طاهر كالأصبع : حوا الاستحجار . بالعصوب ونحوه . وهو قول
في الرعدة ، ورواية بحرمة . وأحار الشيخ تقي الدين في قواعده على الصحيح
من المذهب . وعليه الأصحاب . اشتراط بوجه استحجره . وهو من المفردات .

تغير : حد الإلقاء بالأحجار : نداء أثر لا يزيله إلا الماء . حرم به في التحميم ،
والرعاية ، والزركشي . وقدمه في الفروع . وقال المصنف ، والشارح وابن عبيدان
وعبرهم : هو إزالة عين الحاسة وبلتها ، بحيث يخرج الحجر شيئاً ليس عليه أثر
الإشياء يسيراً . فو يبق مزيل بالخرق لا بالحجر أزيل على طاهر الأول ، لا الثاني .
والإلقاء بالماء : حسنة المثل كما كان . قال الشرح وغيره : هو دهاب لروحة
الحاسة وآثارها ، وهو معنى الأول .

فأمره : لو أتى بامدد المتراكب في رواها بعبدة الطن ذكره
ابن الجوزي في المذهب . وحرم به جماعة من الأصحاب . وقدمه في القواعد
الأصولية . وقال في النهاية : لا بد من العلم في ذلك .

قوله ﴿إِلَّا الرِّوْثَ وَالْمِظَامَ﴾ .

وهذا المذهب . وعيه الأصحاب . واحتر الشيع نفي الدين الإحراء بها .
قال في الفروع : وطاهر كلام الشيخ تقي الدين . ويدهى عنه . قال : لأنه ما يبه
عنه نكوه لا يتي ، بل لإفساده . فإذا قيل برون بضماء مع التحريم ،
فهذا أولى .

قوله ﴿وَالطَّامَ﴾ .

دخل في عمومه : طعم الآدمي وطعم الهيمة أما طعم الآدمي : فصرح بسم
منه الأصحاب . وأما طعم الهيمة : فصرح جماعة أنه كطعام الآدمي . منهم
أبو الفرج ، وابن حبان في رعيته ، والزركشي وغيرهم . واحتر الشيخ تقي الدين
في قواعده الإحراء بالطعمه ونحوه . ذكره الزركشي .

قوله ﴿وَمَالَهُ حُرْمَةٌ﴾ .

كما فيه ذكر الله تعالى . قال جماعة كثرة من الأصحاب : وكتب
حدث وقته .

قلت : وهذا لا شك فيه . ولا سلم ما يخالفه .

قال في الرعية : وكتب مسح . وقال في النهاية : وذهب وفصة . قال في الفروع : ولعله مراد غيره ، لتجريم استعماله . وقال في النهاية أيضاً : وحجارة الحرم . قال في الفروع وهو سهو . انتهى . وعنه أراد حرم المسجد ، وإلا فالإجماع خلافه .

قوله ﴿ وما يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطعوا به . وحوار الأرحم الاستحجار بذلك .

فروا

إمراها : لو استحمر ثم لا يجوز الاستحجار به ، لم يجزه على الصحيح من المذهب . وتقدم الخلاف في المصوب وخومه . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين في غير مسح والروث والمعدة والظمام . صلى هذا المذهب : إن استنجى معه بالماء أجزأ بلا نزاع ، وإن استحمر بعده مسح . فقال في الفروع ، فقيل : لا يجرى . وقيل : يجرى إن أزال شتاً ، وأطلق الإحراء وعدمه إن تيمم ، ومحمية الجرين ، وإن عيذان ، واحتار في الرعدة الكبرى الثالث .

قلت : الصواب عدم الإحراء مطلقاً . وهو ظاهر ما قدمه في الرعدة الكبرى ، وإطلاق الوجهين حكاه طريقة .

وقال الرركشي . إذا استحى تمتع غير الله . تعين الاستحساء بالله الطهور . وإن استحمر غير الطاهر قطع المحدث والمنصف في الكافي تعين الاستحساء بالله وفي معنى . احتياماً بإحراء المحرم وهو وهم

وإن استحمر غير المتيقن . حار الاستحجار بعده تنق . وإن استحمر محترماً أو محترماً . فهل يجرى المحرم أو تعين الله ؟ على وجهين . وتقدم إذا تمسح المحرم أو أحدهما غير الخارج .

الثانية : يحرم الاستحجار بخلاف السلك وحلله الحيوان المذكور مطلقاً ، على الصحيح من المذهب صححه في المروء وغيره ، وقطع به ابن أبي موسى وغيره .
وقيل : يحرم بالمروء منها وقيل : لا يحرم مطلقاً .

ويحرم الاستحجار خشب رطب على الصحيح من المذهب وقيل القاصي في شرح المذهب : هو وأضيق في لعبة في الخشب الوحيد .

الثالثة : قوله (لا يخفى) ، أقل من ثلاث مشعبات (بلا رابع) وكيفما حصل الإلقاء ، في الاستحجار ، حرماً ، وقال القاصي وغيره : يستحب أن يؤخذ الحجر الأول من مقدم صفحته اليمنى إلى مؤخرها ، ثم يدبره على اليسرى حتى يرجع به إلى الموضع الذي بدأ منه . ثم يذهب الثاني من مقدم صفحته اليسرى كذلك . ثم يتر الثالث على الشربة والصمغتين . متنوع الخش في كل مرة . وحرم به في المذهب وغيره .

الرابعة : هو أود كل حبة حجر ، ما حرد على الصحيح من المذهب .
حتاه الشرف أو حجر . وإن تغيب . وحرم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والحدوى الكبير . وقدمه في معنى ، وشرح ، وإن عيدين . وقيل : يخفى . قال مصنف : ويحتمل أن جرته كل حبة مسحة ، صاهر الحجر . وذكره ابن الرافعي رواية عن أحمد . وقال في الرعدة : ويسمى باسم الخش بكل مسحة بحجر مرة . وعنه بل كل جانب منه بحجر مرة ، والوسط بحجر مرة . وقيل : يكفي كل حبة مسحة ثلاثاً بحجر ، والوسط مسحة ثلاثاً بحجر انتهى .

قوله : (إما بحجر ذي شعب)

الصحيح من المذهب . أنه يخفى . في الاستحجار الحجر الواحد إذا كان له ثلاث شعب فصاعداً . وعليه حميد لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يخفى . إلا ثلاثة أحجار احتاره أو نكر ، ولشراي .

قوله « وَيَجِبُ الاسْتِجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ » .

شمل كلامه الملوّث وغيره ، والطاهر والتنجيس . أما النجس الملوّث : فلا راعى وجوب الاستجاء منه . وأما النجس غير الملوّث والطاهر : فانصحیح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب - وجوب الاستجاء منه . وهو ظاهر كلام الخري ، والهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب . واستوعب ، والتنجيس ، والسمعة . قال الزركشى ، ومن عيّن ، وغيرهم : بل هو ظاهر قول أكثر أصحابنا وقدمه فى المصنوع ، والشرح ، والمروء ، والردتين ، والحويين ، والزركشى ، وغيرهم .

قلت : وهو ضعيف .

وقيل : لا يجب الاستجاء للخارج الصاهر . وهو طاهر المحرر ، والنور ، والمتنجس . فيهم قائلوا : وهو واجب لكل نجاسة من السيل [وكذا قيده المحدث فى شرح الهداية . قال ابن عدوس فى تذكره - ونجس أحدهما لسيل] نجس بمخرجه . قال فى السهيل : ومخرجه خارج من سيل سوى طاهر . وقيل : لا يجب للخارج الطاهر . ولا للنجس غير الملوّث . قال المصنف - وسعه الشرح - وابقى الاستجاء من ناشف لا ينجس المحل . وكذلك إذا كان الخارج صاهراً ، كما فى إذا حكنا بطهارته . لأن الاستجاء بما شرع لإزالة النجاسة . ولا نجاسة هنا . قال فى المروء : وهو طاهر . قال فى الردة السكرى : وهو أصح قياس .

قلت : وهو الصواب .

وكيف يستحى أو يستحرم من طاهر " أنه كيف يحصل الإنباء ، بالأحجار فى الخارج غير الملوّث " وهذا هو الإنباء " نعمت " وهذا من أشكال ما يكون . على المذهب يعاقب . وضيق بالوجوب وعدمه من ثم ، والفتاوى

قوله « إِلَّا الرِّيحَ » يعنى لا يجب الاستجاء له . وهذا المذهب . نص عليه الأصحاب . وقيل : يجب الاستجاء له . قال فى الفتاوى . وأوجه حقايلة الشام ،

ذكره ابن الصري . قال في الفروع : وقيل الاستحشاء من يوم ورمح ، وإن
أصحاب الشام قوت . الفرج ترمص كما ترمص العين وأوحشت عمله ، ذكره
أبو الوقت الديوري ، ذكره عنه ابن الصري .

قوت : لم يطلع على كلاء أحد من الأصحاب عليه من سكن الشام
وبلاده قال ذلك .

وقوله في الفروع وقيل « الاستحشاء » صوابه - وقيل بالاستحشاء .

تفيم : عدم وحب الاستحشاء ، مع لمع الشارع منه . قاله في الاختصار وقال
في المبهج : لأنها عرص يجمع الأصوليين . قال في الفروع : كذا قال . وأما حكمها ،
فإنصح : أنها طاهرة ، وقال في النهاية : هي عسة ، فتحس ماء يسيراً . فإن في
الفروع : ومراد على مذهب ، وإن غيرهما . وقال في الاختصار : هي طاهرة
لا تنقص نفسها ، بل تنقص من الحدة ، فتحس ماء يسيراً ويعنى عن جمع
اسراويل لشفة قال في الفروع . كذا قال . فإن في مجمع البحرين : وفي المذهب
وجه بعيد لأعمل عليه تنجيسها .

قوله « فإن توص قبله ، قبل يصح وضوءه ؟ على روايتين »

وأشققها في الهداية ، والفصول ، والإصحاح ، والمذهب ، والمستوعب ،
والكافي ، والتهذيب ، والنعيم ، والبلغة ، وابن سحر في شرحه ، وابن تيمية ،
وتحرير النهاية . وغيرهم . إحداهما : لا يصح . وهو المذهب . وعليه جمهور
الأصحاب . قال المحمدي شرح الهداية . هذا اختيار أصحابنا . قال الشيخ
نبي الدين في شرح المذهب : هذا أشهر . قال البركشي : هذا اختيار المحرق ،
والجمهور . قال في إحدى الصغير - لا يصح في أصح الروايتين وصححه
ابن صري في نظم روضة الكافي . وهو ظاهر ما جرم به الخواري ، وحرمه في
الإقادات ، والتسهيل وقدمه في الفروع ، ولواعيين ، والخواص الكبير ،
ومسنوئ الذهب ، والخلاصة ، وابن رزين في شرحه ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يصح . جرم به في الوجيز ، ونهاية ابن رزين ، والمنود ،
والسحب . وصححه في العلم ، والتصحيح قال في مجمع البحرين : هذا أقوى
الروايتين . واختارها المصنف ، والشارح ، والمحد ، وابن عدوس في تذكرته ،
والقاصي ، وابن عقيل . وقدمها في المحرر .

فأمره : وكانت النعامة على غير السيين ، أو على السيين غير حرجة
منها : صح الوصو . قل رواها على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ،
وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يصح . فله القاصي في بعض كلامه . قال ابن رزين :
ليس بشئ .

قوله : { وإن تيمم قبله خرّج على الروايتين }

وهو الصحيح من المذهب - بمعنى تخرج التيمم قبل الاستسقاء ، على روايتي :
تقديم الوضوء على الاستسقاء - اختاره ابن حامد قال في مسوئ الذهب
ولا فرق بين التيمم والوضوء . في أصح الوحيين . وقدمه في الفروع ، والمحرر ،
واللمعة ، والزرر كشي ، ونحوه العناية . وقيل لا يصح ، وحياً واحداً . اختاره
القاصي ، وابن عدوس في تذكرته ، والمحد . وحرره به في الإصحاح ، والوجيز ،
والإفادات ، والمنصور ، والسحب ، وقدمه ابن رزين في شرحه . وأعلقهما في غداة
والتمحيص ، والمستوعب ، والمهادي ، والعلل ، وابن تيمية ، والمناوين ، ومجمع
البحرين ، وابن عيبدان . وطريقة مصنف في الكافي ، والمحد في شرحه ، وغيرهما
أما إذا قدم الصحة الوضوء : في التيمم روايتان ، وإن قبل باسقاطها ، فهما
أولى . وقال في روضة السكري وفي صحة تيممه قبل الاستسقاء والاستحسان وجهاً .
وقيل : روايتان . أظهرهما : بطلانه . وقيل : بحري . لوضوء قبله ، لا التيمم .
وقيل : لا يحري . التيمم قبله ، وحياً واحداً . انتهى . وقال في الصغرى - سداً
قدمه عدم الصحة في الوضوء - وفي صحة تيممه وحياً . وقال في الكافي ، وشرح

المخد ، والشرح ، والنظم : قبل القول بصحة الوصوه قبل الاستئجار : هل يصح التيمم ؟ على وجهين . انتهى .

على القول بعدم الصحة في التيمم : لو كانت الحاسة في غير السيلين : صح تقديم التيمم على غسلها على الصحيح من المذهب . احتاره ابن عقيل في الفصول . قال المصنف في المعنى ، وتسهل ابن معينا في شرحه : والأشبه الجوار . وصححه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا يصح . احتاره القاضي . ونقل المصنف في المعنى ، والشارح عن ابن عقيل : أنه قال : إن حكم الحاسة على غير الفرج حكمها على الفرج . وقدمه في الشرح ، وابن منبج في شرحه ، والركشي . قال في المذهب : لم يصح التيمم على قوس أصح . واقتصر عليه [والذي رأته في المصنوع : القلع عدم في هذه المسألة ، مع حكايته لمخلاف . وأظنه في مسألة صحة التيمم قبل الاستئجار] وأطلقها في الفروع ، والحدوى الكبير ، وابن تيمية ، والكافي ، والمحاشي ، ومجمع البحرين ، وابن عباد ، والركشي .

قائمة إذا قبل صحيح الوصوه قبل الاستئجار فإنه يستعيد في الحال من المصحف ، ومن الخفين عند مجزئ عما يستنحي به وغير ذلك وتستمر الصحة إلى ما بعد الاستئجار ما لم ينس فرجه . ثم يصحبر بمجره ، أو حرقة ، أو يستنحي ماء . وعلى هذه حرقة . فإن من فرجه حرج على الروايتين في بعض الوصوه به . على ما رآني . شاء الله تعالى .

باب السواك

وسنة الوضوء

قوله ﴿ السواك مسنون في جميع الأوقات ، إلا للصائم بعد الزوال ﴾
 شرح باستحباب السواك في جميع الأوقات إلا للصائم بعد الزوال . ثم غير
 الصائم : فلا ريب في استحباب السواك له في جميع الأوقات في الجملة .
 وأما الصائم قبل الزوال . فإن كان سواك غير رطب استحبه له . قال ابن
 صر الله في حواشي الموع : يتوجه هذا في غير المواصل . أما المواصل : فتوجه
 كراهته له مطلقاً . انتهى . الذي يعتبر : أنه مرادهم وتعليقهم له عليه .
 قلت : فيه نظر . إذا تواصل إما مكروه أو محرم . فلا يرفع الاستحباب .
 وإن كان رطباً فيباح على إحدى الروايتين أو الروايات . واحترها المحدث ،
 وابن عبيد ، وابن أبي عمير . قال في المهذبة الصحيح أنه لا يكره .
 وهو ظاهر كلام ابن عدوس في تذكره . وعنه كره . قطع به الحواشي وغيره .
 وحرم به في السور . واحتره القاسمي وغيره . وقدمه في الأربعين ، والنظم ، وابن
 رزين في شرحه ، والمنشوع . ذكره في كتاب الصيام . وصححه في الحواشي
 الصغير ، وأطلقها في المهذبة ، والمذهب ، والإخلاصة ، والمنع ، والشرح في
 الصيام ، وابن أبي عمير ، والنعمان ، والحواشي الكبير ، والفائق ، والبركشي ،
 وابن عبيد . وعنه لا يجوز . فلها سليم الرأي . قاله ابن أبي عمير في مصنفه .
 وقال في رواية الأثرم : لا يباح في السواك الرطب . وقيل : يباح في صوم النعل
 قلت : وظاهر كلام المصنف هنا - بل هو كالصريح - استحبابه . وهو ظاهر
 كلام جماعة . ولم أر من صرح به .

قوله ﴿ إلا للصائم بعد الزوال . فلا يستحب ﴾

وكذا قال في المنع : يحتمل أن يكون مراده الكراهة . وهو إحدى

الروايات عن أحمد . وهو المذهب . قال في التحميم والحاوي الصغير : نكره في
أصح الروايتين . قال ابن مسحا في شرحه : هذا أصح . قال في مجمع البحرين :
يكره في أظهر الروايتين . ونصره الخد في شرحه ، وابن عبيد ، وغيرهما .
واحتاره ابن عدوس في نكرته ، وغيره . وحرره في السنة ، وسور . وقدمه
في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والفروع ، والنظم ، والفتاوى . ويحتمل
إحباؤه وهي رواية عن أحمد . وقدمه ابن نمير .

وقوله في مجمع البحرين « لا فائده » غير مسلم . إذ الخلاف في إباحته
مشهور . انكر عدده : أنه . مطلق عليه .

وأطلق الكراهة وعدمها في الفصول ، والمستوع ، والكاوي ، والسعي ،
والشرح . والمحرر ، وابن دريم في شرحه ، والركشي . وفيل : سح في العمل .
وعنه يستحب . أحارره لشيخه في الدين . قال في الفروع ، والركشي : وهي
أظهر . واحتارها في الفتاوى . وإيها ميله في مجمع البحرين . وقدمه في مهية ابن
رزين ، ونظمه . وعنه يستحب سير غود رطب . قال في الحاوي : وإذا أحبب
للصائم السواك : فهل نكره غود رطب ؟ على روايتين . وفيل حصل : لا يلزم
أن يستاك بالعيش .

قائمة : من سقطت أسنانه استند على شئته ولسانه ذكره في الرعدة
الكبرى ، والإفادات . وقال في أوله : يس كل وقت على أسنانه ولثته ولسانه .
قوله « ويتأكد استحبابه في ثلاثة مواضع » : عند الصلاة ،
والإتياء من النوم . وتغير رائحة الفم .

وكذا قال في المذهب الأحمد ، والعمدة . . . وادى الحر ، والمور ، والمنع
وعند الوصوه . وراد على ذلك في الفروع ، والفتاوى ، والرعاية الصغرى ، والحاوي ،
والنظم ، وتذكره ابن عدوس ، وغيره : وعند القراءة . وراد في التسهيل على ذلك ،

وعند دخول المرن . واحتره المحدث في شرح الهداية . وراد في الرعدة الكبرى على ذلك . وعند العس . وقيل : وعند دخول المسعد . وحرم به الركني . وقال ابن نجيم . وثبت كد عد الصلاة ، ودخول المرن ، والقيام من النوم ، وأكل ما عبر رائحة الفم . قال الركني : ثبت كد استجابه عد الصلاة ، والقيام من يوم الليل ، ودخول المرن ، والمسعد ، وقراءة القرآن ، وإطالة السكوت ، وجوعدة من الطعام ، واصفرر الأسنان ، ومبر رائحة الفم . وقال في خلاصة : ويستحب عد قيمة من يومه ، وعند تعبر رائحة فمه ، وهو معنى ما في الهداية .

تعبر : طاهر قوله ﴿ وَيَسْأَلُ يُغَوِّدُ تَتِينَ ﴾ التسوي بين جميع ما يسئلك به . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : وتنوحه احتسب أن الأركش أوى انتهى

فت . وتنوحه . أن أركش أركش .

ودكر الأركش . أنه لا مدح عن الأركش ، ومرتون ، والمجوح ، إلا لتعده . قال في الرعايه الكبرى : من أركش ، ومرتون ، أو عرجوح . وقيل : أوفاد . واقصر كثير من الأصحاب على هذه الثلاثة .

قوله ﴿ وَلَا يَخْرُجُ وَلَا يَصْرُءُ ﴾

كالربعين وارمن ، والعود لركي الرائحة ، والصرقا ، والأس ، والقصب ونحوه والصحيح من المذهب : كراهة تسوك بذلك . وعنه الجمهور كاستحل به . وقيل : يحرم بالقصب . دون غيره . ذكره في الرعدة ، والنفق .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَأْذَنَ يَأْذِنُهُ أَوْ يَخْرُجُ فَيُصِيبُ الشَّيْءَ عَلَى وَجْهِهِ ﴾

وأطلقهما في المستوعب ، والمحرر ، والمجرب ، وأمن عيذان . وأطلقهما في

المذهب ، ومسبوك المذهب في الإصم

أحدهما : لا يصيب الشئ بذلك . وهو المذهب . قطع به أبو بكر في الشافعي .

واختاره القاصي قال في الخلاصة، واللغة: لما يصب السة في أصح الوجهين، وقدمه في الهداية، والسكافي، والتلخيص، وابن تيمية، والرباعين، والفروع، وغيرهم. والوجه الثاني: يصب السة. اختاره ابن عدوس في تذكرته. وصححه في التصحيح، وتصحيح الخرد، والنظم قال في تحريد العاية: السواك سة سراك لا حرقة وإصع في وجه. وحرره به في المنور، والمسحب.

وقيل: يصب بقدر إيلائه. اختاره المصنف، والشرح، وصاحب المعنى.

وقيل: يصب السة عند عدم السواك. وما هو بعيد.

وقيل لا يصب بالإصع، مع وجود الحرقة. ولا يصب بالحرقة مع وجود

السواك

وقيل يصب السة بالإصع في موضع مصممة في الإصع خاصة. حذره

المحدث في شرحه. وصححه في مجمع البحرين، والنظم قال في مجمع البحرين: أصح

الوجهين. إصابة السة بالحرقة. وعند الإصع، وإراد وجهاً. وهو إصابة

اسة بالحرقة مصنف، دون الإصع في غير وصوره. لأن تكون الواو ردة.

وظاهر الوجهين: إصابة السة بالإصع فقط. فإنه قل: يصب أو عود ابن، وقال

ابن السكيت في المفرد، ولا يجري بالإصع. وقال: حرقة وسواك سواء في الفصل.

ثم الإصع.

قوله: وَيَسْتَاكُ عَرَضًا

يعني: سة إلى الأسنان. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به

أكثرهم. وقدمه في الفروع، وابن تيمية، والرباعين، والخواري، وابن عباد،

وتحريد العاية، وغيرهم. وقيل: ضللاً. وحرره به في الإصع، والشيخ قدس

ابن عباد، فيحصل أنه يريد بذلك سة إلى الفم فيكون موافقاً لقول الجدية،

سكن إذا كثرت على السرة. وفي المعنى: ضللاً. وقال الشيخ، والشريري:

عرضاً. ومراده بالشيخ المصنف. وفي هذا القول نظر.

قوله (وَيَذْهَبُ غَيًّا)

يعنى يوماً و يوماً . وهذا المذهب . وعليه لأصحاب . وقيد في الرعدة . فقال :
ما لم يجد الأول . واحتار الشيخ تقي الدين : فعل الأصح بالمد ، كالغسل ،
حار بلد رطب .

فانظر : قال في الفروع : وسماه لحقة ، للحرق . وقال احتجوا على أن
الأذهال تكون عتاً منه عليه أقص الصلاة والسلام « هي عن الترخيل إلا عتاً .
وهي أن يمشط أحدهم كل يوم « قد أنه كره غير عت .
نبيه . في صفة قوله (يكتحل ويقرأ) ثلاثة أوجه .

أهمها . - وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور - يكون في كل عت
ثلاثة . قاله في الرعيين ، والفروع ، والفتاوى وغيرهم . وقال ابن عباد : وصفته :
أن يجهل في كل عت وتراً ، كواحد ، وثلاث ، وخمس انتهى .
والثاني في النبي ثلاثة ، وفي اليسرى اثنان . وروى عن أحمد . وقال
السامري : روى نفسه الخمس في العتتين .

فوائد محمد

يستحب التحد الشعر على الصحيح من المذهب . وسماه الأصحاب . ووجه في
الفروع احتمالاً . أنه لا يستحب إن شق . كرامه . وليس أن يعده . ويُسَرَّجه
وبعرقه ، ويكون إلى أذنيه . وينتهي إلى منكبيه ، وحده ذؤابة
ونعني لحينه . وقال ابن الجوزي في المذهب : ماء يستهجن طوله . ويحرم
حلقه . ذكره الشيخ تقي الدين . ولا تكه أحد ما راد على القصة . ونصه :
لأن أحد ذلك . وأحد ماتحت حلقه . وقال في المستوعب : وتركه أولى .
وقيل تكه . وضمهم ابن عباد . وأحد أحد من حاحه وعارصه .
ويحذف شربه ، أو يقص صرعه ، وحقه أولى . نص عنه . وقيل : لا . قد

في المستوعب : وبين حقه . وهو طرف الشعر المستدير على الشفة واختار ابن
أبي موسى وغيره إحقاقه من أصله انتهى

وَيَقَعُ أَطْعَمَهُ مَحْتَدًا ، على الصحيح من لذهب فيه . بدأ محصر اليمنى ،
ثم الوسطى ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السبابة ، ثم إبهام اليسرى ، ثم
الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السبابة ، ثم البنصر . اختاره ابن طه وغيره . وقدمه
ابن نعيم وغيره . وحرم به في المستوعب ، والخلاصة ، والتنقيص ، وغيرهم .

وقيل : بدأ فيها - وسطى ، ثم الخنصر ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم
السبابة . وقال الآمدي : يبدأ بإبهام اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم
السبابة ، ثم البنصر ، ثم كذلك اليسرى .

وقيل : بدأ بـسنة يده ملامحة إلى حصره ، ثم محصر اليسرى ويختم
إبهام اليمنى . وبدأ محصر رجليه اليمنى ، ويختم محصر اليسرى
ويستحب عليها سد قصها تكميلاً للصافه قال في مجمع البحرين ، وإن
عبدان . وقيل إن حلت الحسد بها قل العمل صر .

ويكون ذلك يوم الجمعة قبل الزوال

قلت : قبل الصلاة . وهو مراده . والله أعلم .

وهذا الصحيح قلعه في الفروع ، والرعايتين ، وغيرهم . وجزم به في التنقيص
وغيره . وقيل : يوم الخميس . وقيل : بخير . وجزم به ابن نعيم ، والحاويين . وقدمه
ابن عبدان . قال في المستوعب ، والرعايتين ، والحاويين : إذا قل بعمل يوم
الخميس ، فيكون بعد العصر .

وبس أن لا يحجب عنها في القص . من عليه

ويكتب إخطه . وتحقيق عاقته . وله قصه وإزالة كاشه . والتشوير في العانة
وغيرها فعله أحمد . وقال في التنية : يحوز حلقه . لأنه يستحب إزالته كالنورة .
وكره الآمدي كثرة التشوير .

ويدفن ذلك كله . نهي عليه . ومعه كل أسوع . ولا يتركه فوق أربعين يوماً . نهي عليه . فإن فعل كره . مخرج به في المستوعب والنظم ، وغيره . وقيل للإمام أحمد . حلق الدنة ، وتقليم الأظفار : كره يتركه . قال : أربعين عاماً الشارب : في كل خمسة . وقيل عشرين . وقيل : للمقيم قال في الرعدة : وقيل : نهي أربعين . والمقيم عشرين . وقيل : فيها عكسه . قال : وهو أظفر وأشهر . وليس كذلك .

ونكره نهي الشيب . ووجه في الفروع احتمالاً بتحريم ، للهوى عنه . ويحتجب . ويستحب نداء وكنتم . قال القاضي في المحرد ، ومصنف في المنى ، والفحري التنجيس ، وغيره . ولا بأس بوزن وعفراء . وقال المحرد وغيره : حصاه غير سواد من صفرة أو حمرة : سنة . نهي عليه . ونكره سواد نهي عليه . وقال في المستوعب ، والاصية ، والتنجيس : يكره سواد في غير حرب ولا يحرم . فصار كلامه أبي المعالي : محرمة . قوله في الفروع : وقد : وهو منعه . وسطر في المرأة : وهو ما ورد

ويستحب . ويستحب للرجل أن يطهر رجليه وحلق لونه . وعكسه للمرأة ولا يكره حلق الرأس على الصحيح من المذهب . وعنه يكره غير حج أو عمرة أو حجة . وقدمه في الرعيتين ، والحوايين ، وحرمه به من رزين في سبته ، وأطلقهما في المحرر . والشرح ، ومن عيذان ، وغيره .

ويكره حلق رأس امرأة من غير عذر على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . وفي الرعدة الكبرى : يكره الحلق والقص لمن بلا عذر . وقيل : يحرم . وقيل : يحرم حلقه إلا لضرورة ودني حكم حلق الفقاع عند الكلام على الفرع

قوله { وَيَجِبُ الْخِتَانُ }

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وحرم به في الهدانة . والمذهب .

ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والبحر ، والمتوز ، والمنتخب ، وغيرهم ، وقدمه
في الفروع ، والمحرم ، والمستوعب ، والرعائين ، والحاويين ، وجمع البحرين ،
والفائق ، وغيرهم . قال في السلم هذا أولى ونصره لمحمد في شرح الهداية وغيره .
وعنه يجب على الرجال دون النساء . قال ابن مسعود في شرحه : ويحتمل كلام
انصف هنا . واحتره انصف ، والشاح ، وابن عدوس في تكرهه . وقدمه
ابن عيذان . وعنه لا يجب مطلقاً . احتره ابن أبي موسى . قال ابن تيمية : قال
ابن أبي موسى : هوسه المذكور .

قوله « ما لم يَحْتَمِهْ عَلَى نَفْسِهِ »

هذا المذهب . قال أحمد : إن حاف على نفسه لا بأس أن لا يحمي . وقاله
الأصحاب . قال في الفروع كذا في أحد وغيره ، مع أن الأصحاب اعتبروه
معرض طهارة وصلاة وصوم ، من طريق الأولى . وفيه في الفصول يجب إذا لم
يحم على النفس . بل يجب ، فقل حصل يحمي . فطهره . يجب . لأنه قال من
يتلف به . قال أبو بكر . والعمل على ما نقله الجماعة ، وأنه متى حشى عليه لم
يحمي . ومنه صاحب المحرم .

قوائمه

منها . محل وجوه : عند الدعاء قال الشيخ في الدين يجب الحسد إذا
وحت الطهارة والعلافة وقال في امور ، ومنسحب . ويجب حش بالآيس
ومنها يجوز له أن يحمي نفسه ، إن قوى عنه وأحسه . نص عليه . ذكره
في الدعاء في باب استيفاء القود

ومنها : أن الختان من الصغير فصل على الصحيح من المذهب راد جمعة
كثيرة من الأصحاب . إلى التيميم . وقال الشيخ في الدين هذا مشهور . وقال في
الرعائين ، والحاويين . يس ما بين سبع إلى عشر قال في التلخيص : ويستحب
أن يحمي قبل محاورة عشر سنين . إذا بلغ سن ثمان فيه حرره . قال في المستوعب

في العقيقة : والأفصل : أن يُختن يوم حادى عشرين . فإن فات ترك حتى يشتد
وبقوى وعن أحمد : لم أسمع به شيئاً . وقال : الذخير أفضل . واحداً من المحدثين
في شرحه

ومنها : تكره الختان يوم السابع على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكرهه .
قال إمامنا : أصل عليه . وأطلقهما في مجمع البحرين . وشرح ابن عبيد ،
والعائق . وكذا الحكم من ولادته إلى يوم السابع . قاله في المروغ . قال : ولم
يذكر كراهية الأكثر .

ومنها : يؤخذ في حلق الرضخ : حلقة الحشمة . ذكره جماعة من الأصحاب .
وقدمه في المروغ . وحرمه في الرعاية السكرى ، وعبره . وغل ليموى : أو
أكثرها . وجزم به المحدث وغيره . قال في مجمع البحرين ، وشرح ابن عبيد ، والعائق ،
وعبره . فإن اقتصر على أكثرها حار . ويؤخذ في حلق الأنثى حلقة فوق محل
الإبلاج تشبه عُرف الدب . ويستحب أن لا يؤخذ كلها للعبر . نص عليه .
ومنها : أن الحشمة المشكل في الختان كالأرجل . فيجوز ذكره . وإن لم يكن
حلق فرجه أيضاً . قاله في الرعاية ، ومجمع البحرين .

فرائد

منها : لا تقطع الإصبع رنذة . نقله عبد الله عن أحمد . وكره ثقب أد
النسي ، إلا الحارثية ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وجزم به في الرعاية
السكرى وغيرها . وقيل : يحرم في حلق . احتاره ابن الخوري
قلت : وهو بعيد في حق الحارثية .

وقال ابن عقيل هو كالتوشة وقيل يحرم على الذكر . وقال في الفصول :
نص في الذكر . وفي النساء . يحتل مع . ولم يذكر غيره .
ويحرم نسي ، ووشة ، ووشم على الصحيح من المذهب . وقال : لا يحرم .
ويحرم وصل شعر شعر على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز مع

الكرهية . حرم به في المسوح ، والتلخيص ، والخو بين ، والرعاية الصغرى ،
وعبره . وقدمه في الرعائين قبل : يجوز يادن الزوج .

وفي تحريم طر شعر أخصية ، رادى التلخيص : ولو كان شيئاً - وجهه .
وأصلهما في رعدة الكرى ، والفروع ، وإن نيم ، والتلخيص . وطاهر كلام
أبى الخطاب في الانتصار الخوار ذكره عنه ابن رجب . وقيل : لا يحرم مطلقاً .
ويحرم وصله شعر بهمة . وقيل : بكراهة . وهو طاهر كلامه في المسوح ،
والتلخيص ، والملة ، والخو بين ، وعبره ، وصار ما قدمه في الرعاية . وأطلقهما
في الفروع .

فصل الفروع تحريم وصل الشعر . في صحة الصلاة معه وجهه . الأول :
الصحة . وحرم به في الفصول فيما إذا وصلت شعر دمية . ولو قد ينحس الأذى
بالموت . وقيل : تصح . ويو كان محلاً . حكاه في رعدة . ونسبه في الفروع .
قلت : وفيه بطلان ظاهر .

ولا بأس بالقراميل ، وتركه أفضل . وعنه في كالأصل بالشعر ، إن أشبهه
كصوف . وقيل : بكراهة .

ولا بأس بما نتج إليه شد الشعر . وأباح ابن الخورى المنع وحده .
وحد المنع على التدليس ، أو أنه شعر الدخرات ، وفي الصفة وجه يجوز المنع
طلب الزوج . ولها حقه وحقه من عيبها ، ونحبها سحيم ومحوه . وكراهة ابن
عقيل حقه كالأرجل فإن أجد كراهة له ، والتف بمناقش . وبكره التحدث
وهو إرسال الشعر الذي بين الدار والزعرة .

قلت : ويتوجه التحريم للشمه بالنسب . ولا بكراهة للمرأة .
ويكره القش والتعريف . ذكره لأصحاب . قال أحمد . لتعفن يده
عنه . قال في الرعاية في باب ما يحرم استعماله أو كراهة . قلت : ويكره التكيف

ومحوه . ووجه في العروء وجهاً بالباحة تمخير ونقش ونطريف ياذن روح فقط . انتهى . وعمل الناس على ذلك من غير تكبير .

ويكره كسب المشقة . قال في العروء : ذكره جماعة من الأصحاب وذكره مصمم عن أحمد . قال والمنقول عنه : أن مشقة فالت : إلى أصل رأس المرأة قمريل وأمشطها . أفأصح منه " قال : لا . وكره كسب . وقال ابن عقيل : يحرم التدليس ، والنش بالرداء . وكذا عند يحرم تخيير الوجه ومحوه . وقال في القنون : يكره كسبها .

فائدة : كره الإمام أحمد الحدة يوم السبت والأربعاء . فقله حرب ، وأبو طالب . وعنه أوقف في الجمعة . وذكر جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعية : كره يوم الجمعة حال في العروء . ولما دلا حاجة . قال حبل : كان أبو عبد الله يمتحن أي وقت هج به الدم . وأي ساعة كانت . ذكره الخلال . والعقد في معنى الحدة . والحامة أبلغ منه في مدحار ، وما في معنى ذلك . والقصد بالمكس . قال في العروء : ويؤخره احتجاب كره يوم الثلاثاء فظهر أي نكرة . وفيه ضعف . قال . وله اختيار أي دود . لاقتصاره على روايته ، قال : ويؤخره : تركها فيه أولى . ويحتمل مثله في يوم لأحد

قوله (ويكره القزع بلا نزاع)

وهو أحد من الرأس ، وترث منه . على الصحيح من المذهب . وقاله الإمام أحمد وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : بل هو حلق وسط الرأس . وقيل : بل هو حلق فقع منه

فائدة : يكره حلق الفم مطلقاً على الصحيح من المذهب . راد فيه جماعة ، منهم أنصف ، وأثر رخ . من لم يخلق رأسه ، ولا يجمع إليه حذامه أو غيرها . نص عليه . وقال أيضاً : هو من فعل الجحوس . ومن تشبه قومه فهو منهم .

قوله ﴿وَيَتَيَّمَنُ فِي سَوَاكِهِ﴾

أما الهداة فيحدث الأئمة من المم : فتحت ملائحة أعلمه وهو مراد
المصنف . وأما أحد السواك مايد . فقال المحدث في شرحه : السنة إرصاد النبي للوصوة
والسواك ، والأكل وهو ذلك . وقدمه في تحريد الصلاة . وهو ظاهر كلام كثير
من الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البخاري : وهو ظاهر كلام ابن مطه من
متقدمين . وصرح به طائفة من المتأخرين . ومال إليه . والصحيح من المذهب :
أنه يستاك بيساره . نقله حرب . وجزم به في الفائت . وقدمه في الفروع ، وابن
عبدال . وصححه ، وقال : نص عليه . وقال الشيخ في الدين : ما علمت بشياً
خالف فيه ، كما نشره . ورد ابن رجب في شرح البحارى الرواية المنسوبة إلى
حرب . وقال . هي تصحيف من الاستسار بالاستسار .

قوله ﴿ وَثَنِي الْوُصُوءَ عَشْرًا السَّوَاكُ بِلَا زِرَاعٍ ، وَالتَّسْمِيَةُ ﴾

وهذا إحدى الروايات . قال المصنف ، والشرح : هذا طاهر المذهب قال
الخلال : الذي استقرت عليه الروايات عنه أنه . لأنس إذا ترك التسمية . قال ابن
ربيع في شرحه : هذا المذهب الذي استقر عليه قول أحمد . واحتقره الخرق ،
وإن أنى موسى ، والمصنف ، والشرح ، وابن عبدوس في تركه ، وابن ربيع
وعبده . وقدمه في . عيسى . والنعم . وخرجه في مسحب . وعنه أمه واجبة
وهي المذهب في صاحب الهداية ، والمصنف ، ومذهب ، والهيبة ، والعلامة ،
ومجمع البحري . ولقد في شرحه التسمية واجبة في أصح روايتين ، في ضهرة
الحدث كلف . بنسوة ، والمصنف . والتسمي أحدها خلال ، وأبو بكر عبد العزيز ،
وأبو اسحق بن شاذان ، والقاضي ، والشراف أبو جعفر ، وداودي أبو الحسين ،
وإن لم ، وأبو الخطاب قال الشرح في الذين حاربه القاضي وأحمد ، وكثير
من أصحابنا . أكثرهم وخرجه في التذكرة لأن شاذان ، والمقود لأن الس ،
ومسوء الذهب ، ومسوء ، وبطلان مبردت ، وعبيد . وقدمه في الفروع ، والخمر ،

والنعيص ، والملة ، والفائق ، وغيرهم . وهو من معرّيات الذهب . وأطلقها
في المتنوع ، والكافي ، وشرح ابن عبيدان .
على المذهب : هل هي فرض لا تسقط سهواً ؟ اختاره أبو الخطاب ، والمجد ،
وإسعد بن المقدّم ، وصاحب مجمع البحرين ، وإسعد بن عبيدان . وحرم به في
النور . وقدمه في المحرر . أو واحدة تسقط سهواً ؟ اختاره القاضي في التعليق ، وإن
عقيل ، والمصنف ، والشارح . وحرم به في المذهب ، ومسؤول الذهب ،
والمتنوع ، والإقادات ، وغيرهم . وقدمه في النعيص ، وإسعد بن عبيد ،
والخواري ، وإسعد بن عبيد ، وغيرهم . وهو المذهب . فيه روايتان . وأطلقها في
المروع ، والركشي .

على الشبهة : لو ذكرها في أثناء الوضوء . فالصحيح من المذهب أنه يسدي .
الوضوء . قدمه في القروع . وقيل : يسى ويسى . اختاره القاضي ، والمصنف ،
والشارح ، وإسعد بن عبيدان . وقطعوا به . وإن تركها عمداً حتى غسل وضوءاً . لم يعتد
بعبه على الصحيح من المذهب . وعنه حماد بن الأحباب . وقال أبو الفرج المقدسي
إن تركه التسمية عمداً حتى غسل بعض أعضائه . فإنه يسى ويسى . لأنه قد ذكر
اسم الله على وضوئه . وقاله ابن عبيدوس المتقدم .

قائمة : صفة التسمية أن يقول « بسم الله » ثم يقول « بسم الرحمن » أو
« بسم الله » أو نحوه فوجهه ذكره صاحب التحريد . وجهه ابن عبيد ،
وإسعد بن عبيد في رعايه كبرى . قال الركني . لا يخرج على الأشهر . وحرم به
القاضي ، وإسعد بن عبيد في السدكة ، وابن النجاشي في العمود ، وإسعد بن عبيد .
قلت . الأولى : الإحرام ، ونسكت الإشارة من الأحكام ونحوه .

قوله ﴿ وَغَسَّلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا ، لَا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ ﴾
غسل اليدين عند التمدد . الوضوء . لا يجوز . إما أن يكون عن نومه ، أو عن
غير نومه . فإن كان عن غير نومه : فالصحيح من المذهب . وعليه الأحباب . ومن

عليه أحد - استحباب غسلهما مطلقاً . وقيل : لا غسلهما إذا تيقن طهارتهما ،
بل نكراه ، ذكره في الزكاة . وقال القاضي إن شئت فيهما شئ غسلهما ، وإن
تحقق طهارتهما خير .

وإن كان عن يوم ، فلا يجوز ، إما أن يكون عن يوم الليل ، أو عن يوم النهار
فإن كان عن يوم النهار ، فالصحيح من المذهب - وعليه جمهور الأصحاب ، وقطع به
كثير منهم - استحباب غسلهما - وعنه : يجب غسلهما . واختاره بعض الأصحاب
وهو من المفردات ، وحكاها في الفروع هذا قولاً .

وإن كان عن يوم الليل - فأنطبق المصنف في وجوب غسلهما روايتين ،
وأطلقهما في الهداة ، والذهب ، والمستوع ، والكافي ، والتلخيص ، واللبقة ،
والقائى ، وابن تيمية ، وابن رزيق ، وابن عيدين ، والزركشى في شروحه .

إحداهما : يجب غسلهما ، وهو المذهب . حرره في مسوئ الذهب ،
والإفادات ، وظلم المفردات ، وغيرهم . قال في الفروع والخلاصة . وجب على الأصح
واحد أو نكر ، وأكثر الأصحاب . قال ابن عيدين قال الزركشى : أحده
أو نكر ، والقاضى ، وعنه أحمد ، بن وأكثر الأصحاب . واحده أيضاً إن
حامد ، وأحمد بن محمد السدي . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية لأحب غسلهما ، بل يغسل واحده حرره الحرقى ، والعمدة ،
والوجيز ، والسيوطى ، والمستحب ، وغيرهم . وقدمه في التلخيص ، وخبويز ،
وغيرهم . واختاره المصنف ، ولشرح ، وابن عديم في تذكرته . وصححه
المحدث في شرحه ، وجميع المحققين ، والعلامة . وصححه في التصحيح . قال الشيخ
نقى الدين : أحده حررقى ، وجماعة اتفقوا على المذهب : قال ابن تيمية ، قال
صاحب الكتب . وجب وحسب العمل فيه شرط بصلائه .

قف . وقوله إن غسلسه لم يدر . واقتصر عليه الزركشى

وقدم في الرعاية سقوط غلها بالنسيان مطلقاً. لأنها طهارة مفردة على ما شئت
وهو الصحيح .

قواعد

إبراهيم : يتعنى الزحوب بالنوم الناقص للوصو ، على الصحيح من المذهب
وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يتعنى بالنوم الرائد على النصف . أحسنه إن
عقل ، كما تقدم .

الثانية : غسلها تعدل لا عقل معناه ، على الصحيح من المذهب ، كعقل
أيت . فعلى هذا : تعتبر البية والتسمية في أصح الأوجه . والوجه الثاني : لا يعتبران
والوجه الثالث : يعتبران إن وجب غسلها ، وإلا فلا . والوجه الرابع : تعتبر التنية
دون التسمية . ذكره الزركشي .

وعلى الصحيح : لا تحرى بية الوضوء عن بية غسلها على المذهب المشهور .
وأما طهارة مفردة . لامن الوضوء . وقيل : بحرى . وقيل : غسلها معطل يوم
الحاجة ، كعمل الغدة في اليوم استطلاق الوكاه بالحدث ، وهو مشكوك فيه . وقيل :
عندئذ معطل تمت بية ملاسة للشيطان .

الثالثة : إن غسل من فيها على الصحيح من المذهب . قدمه في العروغ .
فلا استعمال الماء ، ولم يدخل يده في الإناء : لم يصح وضوءه . وفرد الماء . وذكر
القاضي وجهاً إن غسل لأجل إدخال الإناء : ذكره أبو الحسن رواية . فيصح
وضوءه . ولم يفسد الماء إذا استعمله من غير إدخال .

قوله (والبداية بالمضمضة والاستنشاق)

الصحيح من المذهب . أن البداية بها قبل الوجه سنة . وعليه الأصحاب .
وقطعه أكثرهم . وقيل : يجب وهو احتمال في الرعاية وعدمه . وثق في
باب الوضوء : هل يسمم من ويستشق اسمه ؟

فائزانه

إبراهيم : بحسب الترتيب والمواالة بين المصصة والاستشاق ، وبين سائر الأعضاء ، على الصحيح من المذهب . وهو إحدى الروايات . وقدمه في الفروع ، وابن تيم . وهو ظاهر كلام الخرق . قال في مجمع البحرين ، وابن عبيدان : تبعاً للمحدث : والأقيس وحبوب ترتيبهما ، كسائر أجزاء الوحة . وعنه : لا يجب أن يبين بينهم اختاره المحدث . وقال في مجمع البحرين : لا يجب ذلك في أصح الروايتين . من عليه تصريحاً . وفي رواية كثير من أصحابه .

فعلى هذا لو تركهما حتى صلى . أتى بهما وأعاد الصلاة دون الوصوء . من عليه أحمد . ومنه على أن وجودهما بالسنة . والترتيب : إنما يجب بدلالة القرآن معتصداً بالسنة . ولا يوجد ذلك فيهما . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والزركشي . وعنه تحب المواالة وحدها .

الثانية : يستحب تقديم المصصة على الاستشاق ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال في مجمع البحرين : والواو في قوله « والاستشاق » للترتيب ، كقوله . ووجه في الفروع ووجهه على قول : أنه يدل القرآن عليه . قوله { والمبالغة فيهما أصح }

الصحيح من المذهب ، أن السنة في المصصة ، والاستشاق . سنة . إلا ما استثنى وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشي وعنه عامة المتأخرين وهو المشهور وحده في المخرج ، والوجيز ، والمهدية ، وغيرهم . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . وظهر كلام الخرق : سحاح المبالغة في الاستشاق وحده . واختاره ابن الرامحوني . وعنه تحب المبالغة . وقيل تحب المبالغة في الاستشاق وحده . أحسنه من شذلا . ويعكس رواية ذكره الزركشي . واختاره أبو حفص العكبري أيضاً . فله الشرح . قال ابن تيم ،

قال بعض أصحاب : حب المسحة فيهما في الطهارة الكبرى ، وعنه : تحب المسحة
فيها في الوضوء . ذكره ابن عقيل في فوائده .

فأمر ثاني

إمامهما : المسحة في المصحة : إدارة الماء في الغم على الصحيح من المذهب
وعنه الأصحاب . وقال في الرعاية : إدارة الماء في الغم كله أو أكثره . فراد
أكثره ولا يحمله وحواً

والمسحة في الاستساق : حذب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ، على الصحيح
من المذهب . وعنه الأصحاب . وقال في الرعاية : أو أكثره ، كما قال في المصحة .
ولا يحمله سقوطاً . قال المصنف ومن تبعه : لا تحب الإدارة في جمع الغم ،
ولا الاتصال إلى جمع باطن الأنف .

والثانية : لا يكتفى وضع الماء في فمه من غير إدارته . فله في المذهب واقصر
عليه ابن تيمية ، وصاحب الفتاوى . وحرم به في الرعاية ، وشرح ابن عبيدان ،
وعبرهما . وقدمه الركني وقيل . نكح . قال في المصحة : المسحة في الشرع :
وضع الماء في فيه ، وإن لم يحركه . قال الركني . وليس شيء . وأطلقهما
في الفروع

قوله (إلا أن يكون صائماً)

على فلا يكون المسحة سنة ، بل كره على الصحيح من المذهب . وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال أبو الفرج : يحرم . قال الركني :
وسعى أن يفيد قوله بصوم الفرض .

قوله (وتحليل اللحية)

إن كانت حذيفة وحدها ، وإن كانت كشفة . وهو مراد المصنف .
فالصحيح من المذهب ، وعنه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم استحباب

تجسلها وقيل : لا يستحب كالتيتم قاله في لزعة . وهو بعيد للأثر^(١) . وهو كما قال وقيل يحب التحليل ذكره ابن عبدوس المتقدم .

فأمرنا

إبراهيم : شعر غير اللحية كالخارجين ، والذرب ، والمنشفة ، ولحية المرأة وغير ذلك . مثل اللحية في الحكم على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور . وحرمه في الرعدة في لحية المرأة . وقيل : يحب غسل ياطن ذلك كله مطلقاً .

والثانية : صفة تحليل اللحية . أن يأخذ كفاً من ماء فيصمه من تحتها ، أو من جانبها بآصبعه . نص عليه مشكك فيها . قاله جماعة من الأصحاب وقدمه في الرعاية ، وابن تيم ، والزرکشی ، زاد في الشرح ، وغيره . ويركها . وقيل : يحللها من ماء البوحة ، ولا يرد ذلك ماء . قاله القاسمي وأطلقه في الفائق . ويكون ذلك عند غسلها . وإن شاء إذا مسح رأسه . نص عليه .

قوله (وتحليل الأصابع) .

يستحب تحليل أصابع الرحين بلا رزع ، والصحيح من المذهب : استحباب تحليل أصابع البدن أصلاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا يستحب . وأطلقه في الحاويين .

فأمرنا

إبراهيم : قال جماعة من الأصحاب ، منهم القاسمي ، والنصف ، والشرح ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم : يحلل رجله بحصره وبدأ من الرجل اليمنى بحصره . واليسرى «عكس» . زاد القاسمي . وصاحب التلخيص يحلل بحصر يده اليسرى زاد في التلخيص ، وابن تيم ، والزرکشی . من أسفل الرجل . قال الأرحي في سهاه : يحلل بحصر يده اليمنى .

(١) روى ابن ماجة والترمذي . وصححه . عن عثمان « أن نبي صلى الله عليه وسلم كان يحلل لحيته » وروى نحوه أبو داود عن أس

والثانية يستحب المسألة في عمل مائر الأعصاب . وذلك المواضع التي يدنو
عنها الماء وعزتها .

قوله « والثيامس »

الصحيح من المذهب : استحباب الثيامس . وعليه الأصحاب . وحكى الفهر
الرازي رواية عن أحمد بن حنبل . وشدده الزركشي . وقيل : يكره تركه . قال ابن
عدوس المتقدم هنا في حكم اليد الواحدة : حتى إنه يجوز عمل إحدهما بماء
الأخرى .

قوله « وأخذ ما جديدا للأذنين »

إن قلت . هما من الرأس . وهو مذهب . فاصحح : استحباب أخذ ماء
جديد لهما . احتساره الخرق . ومن أنى موسى ، ولقصى في الجمع الصغير ،
والثبراني ، ومن الب . وحذره أحمد النصف ، والشارح ، وابن عدوس في
تذكره . قال في الخلاصة : يستحب على الأصح . وحرم به في النذكرة لأن
عقيل ، وانذهب ، ومسوك المذهب ، والمذهب الأحمد ، والكافي ، والنجاشي ،
والسلعة في موضع ، والرحير ، والمسحب ، والإفادات ، وابن سحاف في شرحه .
وعنه لا يستحب . بل يستحب ماء الرأس . أحذره القاصي في تنقيته ، وأبو الخطاب
في حلقه الصغير ، وأخذ في شرح الهداية ، والشيخ في الدين ، وصاحب الفائق ،
ومن عيدين . وأصغهما في الهداية ، والمسوع ، والتحصيل ، والسنعة في السنن ،
والنحر ، والراغبين ، وأبو بين ، والمروغ ، وجمع البحرين . قال ابن رجب في
الطهقات : ذكر الشيخ في الدين في شرح العمدة أن أبا الفتح بن حية - قاضي
حرس - كان يحضر مسج الأذنين بماء جديد ، بعد مسحهما بماء الرأس . قال ابن
رجب . وهو غريب جداً .

والذي رأته في شرح العمدة ، أنه قال : ذكر القاصي عبد الوهاب وابن حامد :

أهمها يصحح بماء حديد ، بعد أن يمسح بماء الرأس . قال : وليس بشيء . فرد :
 ابن حامد . والطاهر : أن القاصي عند الوهاب هو من حدة قاصي حرا

قائمة : يستحب مسحها بعد مسح الرأس ، على الصحيح من المذهب .
 وقاله القاصي وغيره . وقدمه في الفروع ، وقال : وسوجه مخربج واحتمال . وذكر
 الأرحي يصححها معاً . وهه صرح الأصحاب بخلاف ذلك .

قلت : صرح الركني «استحب مسح الأذن اليمنى قبل اليسرى

تغييرات

المؤول : هذه الأحكام إذا قبل . هي من الرأس . فأما إذا قلنا : هما عصوان
 مستقلان . وهو رواية عن أحمد ، ذكرها ابن عثيمين . فيجب لها ماء حديد في
 وجهه . قاله في الفروع . وهو من المفردات . قال في الفروع : وسوجه منه : يجب
 الترتيب .

الثاني : تقدم أن الأدب من الرأس على الصحيح من المذهب . وتقدم
 رواية أهم عصوان مستقلان . وذكر من عبدان في باب الوضوء . أن ابن
 عبد البر قال : روى عن أحمد أنه قال : ما أقبل منهما من الوجه يغسل معه
 وما أدر من الرأس كذهب الشئ ، والخس من صلح . وما إن له إسحق بن
 ربه

الثالث . قوله «والمسنة الذية والذئبة لا ترفع» قال القاصي في الخلاف
 حتى لطهرة المستحضة

قوائم

إبراهيم : يعمل في عدد الفصالات بالآفل على الصحيح من المذهب . وقال
 في النهاية : يعمل بالأكثر

الثاني : تكره الزيادة على الصحيح من المذهب . وقبل تحرره . قال ابن

رحب في شرح البخاري : واستحب بعض أممنا للوجه عدة رامة ، نصب من أعلاه . وعن أحمد : أنه يراد في الرجلين دون غيرها . ويحور الاختصار على العسلة الواحدة . والنتنأ أفضل ، والثلاثة أفضل منهما . قاله الخد وغيره . وقال لقاصي وغيره : الأولى مربعة . والثانية مربعة . والثالثة سة . وقدمه من عيذان . قال في المستوعب : وهذا قيل لك . أي موضع قدم فيه الفصيلة على الله ^١ فقل : ها

الثاني : نوع من بعض أعمد الموصوف أكثر من بعض : يكره على الصحيح من المذهب ، وعنه يكره .

الرابعة : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يسح مسح العنق . وهو الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلامه في نوحه وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وحرم به في المسور وغيره . قال في مجمع البحرين : لا يسحب مسح العنق في أقوى الروايتين . قال الرركشي : هو الصحيح من الروايتين . قال في العنق : لا يسح في أصح الروايتين . وعنه يستحب . احتاره في العنية ، وإن أحوى في أسباب الهداية ، وأبو القاء ، وإن الصيرفي ، وإن رري في شرحه . قال في الخلاصة : ومسح العنق مستحب على الأصح . وحرم به إن عقيل في تذكره ، وإن الب في لقود ، وإن حمدان في الإفادات ، والناظم . وقدمه في الهداية ، ومسبوته الذهب . وطبقه في المذهب . ومستوعب . ومعنى ، والسجنس ، والسعة ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والاعمال ، والحدويين ، وإن نيم ، وإن عيذان

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يسح الكلام على الموصوف . وهو الصحيح من المذهب ، بل كره . قاله جماعة من الأصحاب . قال في الفروع : والثرد يعيد ذكر الله . كما صرح به جماعة . منهم صاحب الرعدة . والمراد بكراهة . ترى الأولى ، وقد كره جماعة كثيره من الأصحاب ، منهم صاحب المستوعب ، والرعدة ، والإفادات : يقول عند كل عضو موصوف . والأول أصح ،

لصعته جداً . قال ابن القيم : أما لأدكار التي يقولها العامة على الوضوء عند كل
عصو : فلا أصل لها عنه عليه أفضل الصلاة والسلام ، ولا عن أحد من الصحابة
والسنيين والأئمة الأربعة ، وفيه حديث كذب عليه . عليه الصلاة والسلام انتهى .
قال أبو الفرج : يكره السلام على المتوضي . وفي الرعدة ورد السلام أيضاً
قال في الفروع : وطهر كلام الأكره : لا يكره السلام ولا الرد ، وإن كان الرد
على طهر أكل .

الخامسة : قال في الفروع : وطهر ما نقله عنهم . يستقبل القبلة : قال :

ولا تصرح بخلافه . وهو متجه لكل طاعة إلا لدليل انتهى

باب فرض الوضوء وصفته

قوله (ترتبته على ما ذكر الله تعالى)

الصحيح من مذهب أن الترتيب فرض وعليه ذهب الأصحاب . وقطع به
أكثرهم متقدمهم ومتأخرهم . وعن أحد رواية عدم وجوب الترتيب بين المصنعة
والاستنشاق ، ومن قبله أعضاء الوضوء ، كما تقدم قرئاً . فاحد منها أبو الخطاب
في الانصراف . وابن عسلى في الفصول . رواية عدم وجوب الترتيب رأساً . ونعمهما
بعض المتأخرين ، منهم صاحب التلخيص ، والمحرر ، والفروع فيه وغيرهم . قال
الركشي : وأنى ذلك عامة الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم . منهم أبو محمد . على به
المصنف . والمحدثي شرحه . قال المصنف في نفس : لا أرعته فيه اختلافاً ، قال في
الحوى الكبير . لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا أنها خطابات حكى رواية أحمد .
أما غير واحد انتهى واحتار أو الخطأ في الانصراف عدم وجوب الترتيب في
عمل الوضوء ، ومعناه القاصي في الخلاف .

قائمة : اعلم أن الواجب عند الإمام أحمد والأصحاب : الترتيب ، لا عدم

التسكيس . فهو وضوء أربعة في حاة واحدة . يحرثه . ولم يمس في ماء حار يوى

رفع الحدث ، فمرت عليه أربع حريرات أحراء ، إن مسح رأسه ، أو قبل بأحراه
 غسل عن المسح على ما يأتي . وله - يتر عليه إلا حريرة واحدة لا يجرد . وهذا
 الصحيح من المذهب . قال المصنف ، ومن معه : ومن أحد في رجل أراد
 الموصوء فاعمس في الماء . ثم خرج فعليه مسح رأسه وعمل قدميه . قال : وهذا
 من على أن الماء إذا كان حاراً ، فمرت عليه حريرة واحدة : أنه يجزئ مسح
 رأسه وعمل رجليه . انتهى . وإن كان البسه في ماء كثير راكد . فإن أخرج
 وجهه ، ثم يديه ، ثم مسح رأسه ، ثم خرج من الماء مراعيًا للتزيم أحراه . على
 الصحيح من المذهب . من عنه ، وحرم به أن يتقبل . وقدمه في المعنى ، وأشرح
 ويجمع الحريين ، والعروغ ، وإن تجر وانركشي ، وإن رين ، وإن عيس ،
 وغيرهم . وقدمت الرواية التي ذكرها المصنف ، وقيل : مكث فيه قدرًا يسع
 للتزيم ، وقد : يجزئ غسل الرأس عن مسحه ، أو مسحه ، ثم مكث رجليه
 قدرًا يسع عنهما - أحراه . قال المحدثي شرحه : وهو الأقوى عندى . وقال
 في الانتصار : لم يعرف أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل ، وإن تحوكة في براكد صير
 كالحاري فلا بد من التزيم .

قوله (والمؤالة على إحدى الروايتين) .

وطبقهما في الهداية ، واستوعب ، ولكافي ، والنجي ، والنبعة ، وإن قيم
 أحداها . هي عرض وهو المذهب . من عليه في رواية الخبث . وعليه
 الأصحاب . قاله الركني وغيره . وهو طاهر كلام الحرقى . لقوله في مسح الحمين
 فإن جمع قبل ذلك أعداد موصوء . وهو من معذات المذهب .

والثنية : يستعرض ، بل هي ستة ، وقيل : إنها طاهر كلام الحرقى . لأنه
 لم يذكره في عروض الموصوء . قال المصنف في المعنى : ولم يذكر الحرقى المؤالة .
 تحية : الروايتان في كلام المصنف تعودان إلى المؤالة فقط . لما تقدم عنه في

المعنى أنه لا يرعاه فيه اختلاف . وقال ابن معاذ في شرحه - الخلاف راجع إلى الترتيب والمولاة . ويحتمل كلام المصنف .

قلت : صرح به في الهدى فقال . وفي المصنعة والاستشفاء والترتيب والمولاة . روايتان : وقال في الكافي : وحكى عنه أن الترتيب ليس بواجب .

قائمة : لا يسقط الترتيب والمولاة بالمسكين ، على الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم به دسم المفردات وغيره . وهو مذهب وقدمه ابن عبيد بن عبيد . وفيه يسقط . وقيل : يسقط الترتيب وحده . قال ابن تيمية : قال بعض أصحابنا يسقط مولاة المسكين . والخيل كذلك في الحكم . قاله في القواعد الأصولية . قال الشيخ نبي الدين : يسقط مولاة المسكين ، وقال : هو أشبه بأصوب الشريعة وقواعد أحمد . وقوى ذلك وطرده في الترتيب . وقال لو قيل يسقطه للمسكين كالأول غسل وجهه فقط برأسه ونحوه ثم قال من انقضض وصوته صلاه - لتوجه . انتهى

قوله (وهو أن لا يؤخر غسل عضو حتى يشف الذي قبله)

مراده : في إيمان المصل . وقدره في غيره . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب قال الركني : هذا المشهور عند الأصحاب . ونصره في مجمع البحرين ، وغيره . قال ابن رزين ، وابن عبيد . هذا الأصح . وحرم به في التمتع ، والبيعة ، وابن معاذ في شرحه ، والفائق ، والمذهب الأحمد ، وغيرهم . وقدمه في معنى ، والشرح ، والفروع ، وأربعة الكبرى ، والحاوي الكبير ، وابن عبيد ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى يشف الكل ، وأصنفه في المذهب . وقيل : هو أن لا يؤخر غسل عضو حتى يشف أي عضو كان . حكاه ابن عقيل . وعنه يترتب طوبى المكث عرفا . قال الخلاص هو الأصل بقوله ، والعمل عليه . قل في الوحي ، والموت ، والتمتع ، وذكره ابن عدوس : ويؤلى عرفا . قال ابن رزين : وهذا أقس .

قلت : يحتمل أن هذه الرواية مراد من حذوها محد ، ويكونون مفسرين للعرف بذلك ثم رأيت الرركشي قال معناه
قال في الرعدة الصمري ، والحدوى الصمير في زمن معبدل أو طلال عرو .
قال في القاعدة الثالثة بعد المائة : وهل الاعتناء بالعرف ، أو نهدف الأعضاء ؟
على روايتين .

قوائم

مها : لا يبصر اشتغاله في العصور الأخر سنة كتحصيل ، أو إيساع ، أو إالة
شك . ويبصر إسرائف ، وإالة وسع ونحوه . حرم به في الفروع ، والحدوى
الكبير ، وأطلقه . وتعلمها أراد ما حرم به الرركشي . إذا كان إالة الوسخ لغير
الطهارة . وجزم في الكافي ، والرعديين ، والحدوى الصمير . وهو ظاهر ما حرم به
في المنقذ ، والشرح ، وإن عيبدل : أنه لا يبصر إالة الوسخ . وأطلقوا . ولعنهم
أردوا إذا أراها لأجل الطهارة . ولا تنصر الإطالة لوسوسة . صححه في إرعاية
الكبرى . وقدمه ابن عيبدل . وانصوب في المنقذ ، والشرح . وإن رديس
في شرحه . وقيل تنصر . حرم به في الحدوى الكبير ، وجمع المعري . وقدمه
في الرعدة لصمري . والحدوى الصمير . وأطلقهم في الفروع ، وإن تميم ،
والرركشي . وتنصر إالة الحاسة إذا طالت . قدمه في الرعدة الكبرى . وقيل :
لا تنصر . وأطلقهم في الفروع ، وإن تميم . والرركشي . وتنصر الإطالة في تحصيل
مها . قدمه الرركشي ، والرعدة . وهو ظاهر كلام ابن رديس في شرحه . وعنه
لا تنصر ، وأطلقهم في الفروع ، وإن تميم .

ومها . لا يشترط للصل موالاة ، على الصحيح من مذهب وعليه الأصحاب
وحكي بعض الأصحاب : لا يشترط كاهن صوم ، وإن كان ذلك في العسل .
ومها إذا قبل الموالاة سنة وفات ، أو فرق الصل ، فلا مد لإتمام الصوم .
والعسل من سنة مستتعة . قاله ابن عقيل ، والمجد ، وصاحب الفروع ، وغيرهم

ماء على أن شرط النية الحكيمة : قرب الفعل منها ، كحالة الانتداء . قال في القروع :
عد على الخلاف ، كما يأتي في بية الحج في دخول مكة ، ونية الصلاة . ويأتي
ذلك في الفصل .

قوله « والنية شرط لطهارة الحدث كلها » .

وهذا المذهب المحزوم به عند جماهير الأصحاب . وقيل : النية فرض . قال
ابن تيمية ، والدقيق ، وقد اُخْرِقَ : والنية من فروضها . وأولوا كلامه . وقيل :
ركن . ذكرهما في رعدة .

فت : لا يظهر الساق بين القول بفرصتها وركبتها . فعلمه حكم عبارات
الأصحاب .

وذكر من أرسى وجهه في المذهب أن النية لا تشترط في طهارة الحدث .
قال في القواعد الأصولية : وهو شدد . وقال في القروع : ذكر بعض أصحابنا
عن أصحابنا ومالك والشافعية : أنه ليس من شرط النية .

وقال أبو حنيفة الصمير : وسوجه على المذهب صحة توصوه والمعدل من غير
نية قال وقد سبق القضي هذه المسألة على أن التحديد . هل يرفع الحدث أم لا ؟
ويأتي في آخر أحكام النية . هل يحتاج على النية إلى النية ، أم لا ؟

فأمره : لا يسحب النسيئة على أحد لوجهين . وهو مخصوص عن أحمد
قاله الشيخ في الدين وقد هو الصور

الوجه الثاني - يسحب النسيئة سراً ، وهو المذهب قدمه في القروع .
وحرمه ابن عباد ، والشافعية ، وابن تيمية ، وابن رجب . قال ابن رجب :
هو الأول عند أكثر من المذاهب

نفي - مفهوم قوله « والنية شرط لطهارة الحدث » أنها لا اشتراط لطهارة
الحدث . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقصم به كثير
منهم . وقيل شرط كطهارة الحدث وحكي أن معناه في النية . أن الأصحاب

قالوه في كتب الخلاف . وقيل : إن كانت العمامة على البدن ، فهي شرط ، وإلا فلا . وقيل أبو الخطاب في الانتصار : في طهارة البدن بصبو عمام ، أو غسل بحوض ، أو طيل ، احتمالان .

قوله : « وهو أن يقصد رفع الحدث ، أو الطهارة لما لا يباح إلا بها » هذا المذهب قاله الأصحاب وقال في المنوع ، وشرح ابن عيذان ، وغيرهم : الية هي قصد السوى . وقيل : العزم على السوى . وقيل : إن يوى مع الحدث العمامة لا يحرثه . حنابلة الشريفة أو حنابلة . قال في الفروع : ويحتمل إن يوى مع الحدث التظلم أو التبريد لا حرته .

قائمة : يوى من حدثه دشم ، الاستباحة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تيمية : ويرفع حدثه . وعلمه سهو . وقيل : أو سوى رفع الحدث [قال الجدي : هي كالصحيح في الية ، قال في الرعية وقيل : بينم كسبة الصحيح ، ويوى رفعه . انتهى . وقيل : أو يوى رفع الحدث] وقيل : هم ، قال في رعيين . والحدويين : وجهه ، أو : فعلى المذهب لا يباح في حين بة البصر ، قطع به ابن حنبل ، وابن حنبل ، قال المحدث في شرحه : هذا ظاهر قول الأصحاب . انتهى . ويرفع حدثه أيضاً على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيمية ، وابن حنبل . وهو ظاهر ما قطع به في شرحه . فإنه قال : هذه الطهارة ترفع الحدث أو حسنها . وقيل : هو جمع : طهارة المستحاضة لا ترفع الحدث ، والنفس تميز به ، وهو ظاهر كلامه في المعنى والشرح [

قائمة : لم يذكر المصنف رحمه الله عن هذا من شروط الوضوء ، إلا الية ، وللوضوء شروط أخرى

منها ما ذكره المصنف في آخر باب الاستحاضة ، وهو : أنه على من حين من أدى سماء ، أو بالأحرى على الصحيح من المذهب ، كما تقدم .

ومنها : إزالته ما على غير السبيلين من نجاسة ، على قول تقدم هناك .
ومنها : دخول الوقت على من حدثه دائم ، كالستحاضة ، ومن به سلس البول والغائط ومحوهم ، على ما يأتي في آخر باب الحيض .
ومنها : التيميم . فلا وضوء لمن لا تيميم له ، كمن له دوس سمع ، وقيل : ست ، أو من لا يعهم المغطى ولا يرد الخواب ، على ما يأتي في كتاب الصلاة .
ومنها : إزالة ما يمنع وضوء النساء إلى العصور .
ومنها : العقل ، فلا وضوء لمن لا عقل له ، كالجهنم ومحوه .
ومنها : الطهارة من الحيض والنفس . حرم به ابن عبدان . قل في الرعاية : ولا يصح وضوء الحائض ، على ما رتب أول الحيض مستوفى .
قلت : ومنها الطهارة من البول والغائط . أعني انقضاءهما ، والفروع من حروجهما .
ومنها : منوية الماء . خلافاً لأبي الخطاب في الأصغر في تحويره الطهارة بالماء المستعمل في مثل الوضوء ، كما تقدم عنه ذلك في كتاب العهدة .
ومنها : إباحة الماء على الصحيح من المذهب ، على ما تقدم في كتاب الطهارة وهو من المفردات .

ومنها : الإسلام . قاله ابن عبدان وغيره
فهذه اثنا عشر شرطاً للوضوء . في بعضها خلاف قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى مَا سَنَّ لَهُ الطَّهَارَةَ ، أَوْ التَّخْدِيدَ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾

يدوى ما نفس له عهده ، كالجنون في السجود ونحوه ، فمن يرتفع حدته ؟ أطلق المصنف فيه خلاف . وأطلقهما في الكافي ، والتمحيص ، واللمعة ، واربعةين ، وحدودين ، والفروع . وأما ما في المتن من معاني شرحه ، ومن عيدين

إبراهيمهما يرتفع ، وهو المذهب . اختاره أبو حفص الشكري ،
 وابن عبدوس في تذكرته ، وصححه في التصحيح ، والمصنف في المعنى ،
 والشرح . قل اتخذ ، وتدعه في مجمع البحرين . هذا أقوى . وحرم به
 في الوجيز ، والمبور . وقدمه ابن رزيق في شرحه .

والثاني : لا يرتفع . اختاره ابن حامد ، والقاضي ، والشيرازي ،
 وأبو الخطاب . قل ابن عقيل ، وصاحب المستوعب . هذا أصح الوجهين وصححه
 الناطق . وقدمه في المحرر .

فأمره ما تيسر له الطهارة : المصطب ، والأذان ، ورفع الشك ، والنوم ،
 وقراءة القرآن ، والتذكر ، وحلوسه بالسجد ، وعونه . وقيل : ودخوله . قدمه
 في الرعدة . وقيل : وحديث ، وندرس علم . وقدمه في ابراعة أيضاً . وقيل :
 وكتابه . وقيل في النهاية . ورمارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم^(١) . وقيل في
 المعنى وغيره : وأكل . قل الأصحاب : ومن كل كلام محرم ، كالمية وعجوها ،
 وقيل : لا . وكل ما منه السر ، والقهمة . وأطلع ابن تيمية ، وابن حمدان .
 وابن عيدين ، ولرر كشي ، والمروغ ، وكذا في مجمع البحرين في النهاية .
 وأما هذا : وي النجس ، وهو من حديثه فيه ثلاث طرق

أمرها : أن حكمه حكم ما يذوي ما تيسر له الطهارة ، وهي الصحيحة .
 حرم به المصطب هذا ، وفي المعنى ، وصاحب الهدية . والمعصوم ، ومستوعب ،
 والخلاصة ، والشرح ، وابن عيدين ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن معاذ
 في شرحه ، وغيرهم . فيه الخلاف المتقدم . وأطلقهما في المذهب ، ومسوك
 (١) صح عن الإمام مالك إمام دار الهجرة رضي الله عنه أنه قال « أكره
 أن أقول : روت قبر النبي صلى الله عليه وسلم » ويأتي الكلام على هذا . وأن لسف
 الصالح إنما كانوا يشهدون الرجال ، ويقصدون إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، لا إلى قبره . في الحج إن شاء الله .

الذهب ، والمسوع ، والكافي ، وان متحا ، وان هيدان في شرحيهما ، وان
نمير ، والخويين ، وغيرهم

إحداها : يرتفع حديثه . وهو المسهب . أحضره أبو حفص العسكري ، وان
عدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح . وصححه في المعنى ، والشرح ، فيما
إذا بوى ما تنس له الطهارة . وحسب هذه المسألة منه . وحرم به في الوجيز ،
والمبور . وقدمه في الرعدة الصغرى ، وان ررس في شرحه . وغيرهم .

والثاني : لا يرتفع . أحضره القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما . وحرم به في
الإفادات . وقدمه في الرعدة الكبرى . وقال : على الأقوى والأشهر . وقال في
الصغرى هذا أصح . وكذا قال بن سعد في النهاية . وصححه في العلم
ومحل الخلاف على القول باستصحاب التحديد على ما سبق .

الطريقة الثانية : لا يرتفع هذا . وإن ارتفع فيما تنس له الطهارة . وقد تقدم
أن من حدث أصلق الخلاف فيما تنس له الطهارة . وصحح في هذه المسألة ، وقال :
إن الأشهر لا يرتفع

الطريقة الثالثة : إن يرتفع في حصول التجدد احتلالاً . فانه من حدث
في الرعدة الكبرى وأخطأ في المروء

ثمة : قال ابن عبيد : وكلام المصنف يوم أن الروايتين فيما إذا بوى
ما تنس له الطهارة . وليس الأمر كذلك . وإنما الروايتان في التحديد . وأما ما تنس
له الطهارة . فله وجهان محققان على الروايتين في التحديد . صرح بذلك المصنف
في المعنى . وكذلك غيره من الأصحاب انتهى . وقال في مجمع البحرين : في الكل
روايتان . وقيل . وجهان .

قلت . ومن ذكر الروايتين ، فيما إذا بوى ما تنس له الطهارة : صاحب المذهب ،
والكافي ، والمحزر ، والخويين ، والدقيق ، والشرح . والمروء ، وغيرهم .

وعمر ذكر الوحيين : القاصي في الجامع ، وصاحب المستوعب ، والمعنى ،
والتلخيص ، واللمعة ، والرعائتين ، وابن تيمية ، وابن عيذان ، وغيرهم

فأمراته

أمرها : لو نوى رفع الحدث وإزالة النجاسة ، أو النريد ، أو تعليم غيره .
ارتفع حدثه على الصحيح من المذهب . وقال الشرف أبو حنيفة : إذا نوى
النجاسة مع الحدث لم يجره . وتقدم ذلك .

الثانية : الصحيح من المذهب أنه يس تعديد الوضوء لكل صلاة . وعنه
لا يس . كما لو لم يصل بينهما . قاله في الفروع . وسوجه احتياط ، كما لو لم يفعل
ما يستحب له الوضوء ، وكتيم وكامل ، خلافاً للشيخ نفى الدين في شرح العمدة
في العمل . وحكى عنه يكره الوضوء . وقيل : لا يداوم عليه .

قوله : وإذا نوى غسلاً مستنواً ، فهل يجزئ عن الواجب ؟ على

وجهين :

وقيل : روايتان . وأطلقهما في المذهب . والفروع ، والحاويين ، وأربعة
الصغرى ، وابن منبج في شرحه ، وغيرهم .

واعلم أن الحكم هنا كالحكم في إذا نوى ما نس له الضهرة ، خلافاً ومذهباً
عدداً كثر الأصحاب . وطاهر كلامه في المستوعب بخلاف لذلك . وعند المحدثين
شرحه : لا يرتفع بالعمل المسنون . ويرتفع بالوضوء المسنون . ونسبه في مجمع البحرين .
واختاره أبو حنيفة . وسوى بينهما في المحرر كما لا كثر .

فوائده

منها : إذا قصد لا يحصل الواجب فالصحيح من المذهب : حصول المسنون
وقيل : لا يحصل أيضاً .

ومنها : وكذا الخلاف والحكم والمذهب . لو تطهر عن واجب . هل يجزئ

عن المسنون ؟ على ما تقدم . وهذا هو الصحيح . وقيل يحرمه هاء ، وإن معناه
هالك لأنه أعلى . ولو بواحا حصلنا على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل
يحتمل وجهين .

ومنها : لو بوى طهارة مطلقة ، أو وضوءاً مطلقاً عليه . . . يصح على الصحيح .
وحرم به في الكافي . وقدمه في أربعين ، والنخعي . ورجحه في الفصول . وقال
إن عقيل أيضاً : إن كان . هذا العمل لطهارة . . . يصرف إلى إزالة ما عليه
من الحدث . وإن أطلق : وقعت الطهارة نافذة ، ودعوى الطهارة كتحديد الوضوء .
وفيه روايتان . وكذا يخرج وجهان في رفع الحدث . وقد أبو اسحاق في النهاية :
ولا خلاف أن الحب إذا بوى العمل وحده لم يحرم . لأنه مرة يكون عبادة ،
ومرة غير عبادة . فلا يرتفع حكم العبادة . انتهى

وقيل : يصح . حرم به في الوجيز وصححه في المعنى . ويجمع المحررين .
وأطلقهما في الفروع ، والشرح ، وحاو بين ، وأبو عبيد الله ، وأبو تميم
ومنها : لو بوى الحب العمل وحده ، أو مروره في المسجد : لم يرفع
على الصحيح من المذهب فيها . وقدم كلامه في المعنى . وقيل : يرتفع . وقيل
يرتفع في الثانية وحدها وقد أبو تميم إن بوى الحب معه القراءة . يرتفع حدثه
الأكثر . وفي الأصغر وجهان . وإن بوى الحدث في المسجد ارتفع الأصغر . وفي
الأكثر وجهان . وقيل . يرتفع الأكثر في الثانية ذكره القاسمي . واحتمل أن يرفع
ومنها : لو بوى طهارته صلاة معينة لا غيرها . رفع مطلقاً ، على الصحيح
من المذهب . وعنه لأصحاب . وذكر أبو اسحاق وجهين ، كتيم بوى إقامة
فرضين في وقتين

قوله { وإن احتممت أخذت ثوباً للوضوء أو غسلت } فبوى
طهارته أحدهما . فهل يرتفع سائرهما : على وجهين .

وأطلقها في المذهب والتصحيح ، والشرح ، وابن مسعود ، وابن عبيدان
في شرحيهما ، والحاويين .

أحدهما : يرتفع سائرهما . وهو المذهب . قال في القواعد الفقهية : هذا
المشهور . وقال ابن عبيدان : هذا الصحيح . قال في التلخيص : هذا أصح لوحيين .
وصححه في التصحيح . واحداً القاسي . وجره به في الوحيين . والمستحب . وقدمه
في الفروع والمخرجات ، وابن تيمية ، والراغبين في أحداث أوصوه .

والثاني : لا يرجع إلا ما رواه . أحده أو نكر . وجره به في الإفادات .
وصححه في النظم . وقدمه في الرغائب في موجبات الفضل . ورجحه الجدل في غسل
الجمعة والخمس . وقيل : لا تحرى . به الخمس عن واحدة . ولا به واحدة عن
الخمس . وتحرى . في غيرها به أحده عن الآخر . وقيل : تحرى به الخمس عن
الجمعة . ولا تحرى . به إحداه عن الخمس . وما سوى ذلك يستدل . وقيل :
إن سبب برأيه أحدهما عن الآخر .

تغييرات

الأول : طهر قوله : فيسوى نظيره أحده . لو سوي . مع ذلك . أن
لا يرجع غير ما رواه : أنه لا يرجع . وهو الصحيح . وطهر كلام لأصحاب . وقدمه
في الفروع . وقيل : فيه إسهال الدال في إدنوى نظيره أحده فقط .

الثاني : طهر قوله : وإن اختلفت أحداث . أنه سواء . كل اجتماعهما
أو متفرقة إذا كانت متنوعة . وهو طهر كلام كثير من الأصحاب . منهم
المصنف ، والشرح ، وابن تيمية ، وابن عبيدان . وابن مسعود ، وصاحب التلخيص ،
والمؤيد وغيرهم . وهو الصواب . وقيل : يشترط أن يحددهما معاً . قال في
الراغبين : وإن سوي رفع بعض أحداثه التي نقصت وصحوة معاً . راد في
السكندرية . إن أمكن اجتماعهما . رفعت كلها . وقيل : بل ما رواه وحده . وقيل :

وعبره إن سبق أحدهما ، وراه . وقيل : إن تكررت من جس أو أكثر ، فأطلق الية . اربع الكل . وإن عين في الحس أولها ، أو آخرها ، أو أحد الأنواع . فوحى اسمى .

الثالث : تظهر فائدة قول أى نكر أنه يروى بعد ذلك رفع الحدث عن باقى الأسباب . اربع حدثه على الوجهين . قاله ابن منجد في شرحه وعبره . وأيضاً من موانده : لو انقضت الخائض - إذا كانت جنباً - للميض : حل وطهر دون غيره ، بقائه الحديثة . قال ابن تيمية : ولا يمنع الحيض صحة العمل للجنابة في أصح الوجهين . وهو للنصوص . قال في الحاوى الصغير : وهو الأقوى عندى . وقدمه في الرعايتين . وحكماهما رواه ابن . وقد لا لاسع الجنابة غسل الحيض ، مثل إن أجنبت في أثناء عملها . انتهى . وبنى ذلك ثم من هذا في الفصل بعد قوله « والخامس الحيض »

الرابع : قوله « وَيَحِبُّ تَقْدِيمُ الِیَةِ عَلَى أَوَّلِ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ » هذا صحيح . وأول واجباتها : المضمضة والتسمية ، على ما تقدم من الخلاف . ذكره الشارح وعبره . ويحور تقديمه من يسير بلا راء . ولا يحور من طویل على الصحيح من اسحب . وعنه الأصحاب . وقيل : يحور مع ذكرها وقائه حکمها ، شرط أن لا يقطعه . قال ابن تيمية : وحور الأمدى تقديم به الصلاة بالمرس الطویل ، لم يفسح . وكذا يخرجها . وحرم به في الجامع الكبير . وقال القاسى في شرحه الصغير : إذا قدم الية واستصحاب ذكرها حتى يشرع في الطهارة حار . وإن سبها أعدد . وقال أبو الحسين : يحور تقديم الية ما تعرض ما يقطعها من اشتغال بعمل ونحوه . انتهى .

فأمره : لا يطلها عمل يسير في أصح الوجهين .

قوله « وَإِنْ اشْتَعَبَ حَكْمَهَا أُجْزَأَ »

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في إرغاية . ولا يطل الية سبها في
الأشهر ، ولا عملة عنها مطلقاً . وقيل من حد شروعه فيه .

فوائده

منها : لو أطل الوضوء صدق رعه منه ، لم يطل على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل . يطل . وأطلقه ابن تيمية .

ومنها : لو شئت في الصلوة ، صدق راعه منها ، لا يؤثر على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل . يطل . وقيل . إن شئت غيب راعه استأنف .
وإن طال الفصل فلا .

ومنها : لو أطل الية في أثناء طهره ، طهره ، طهر ما مضى منها على الصحيح من
المذهب . احتج به ابن عقيل ، والمجد في شرحه . وقدمه في الرعايتين ، واحدوين .
وقيل : لا يطل ما مضى منها . حرم به المصنف في المعنى ، سكن إن عدل ان في
سنة أخرى قبل طول الفصل صحت طهارته . وإن طالت السجدة على وجوب
الموالاتة . قال في التلخيص : وهما الأقبس . وأحلقه الشرح ، وابن عيدين . وقال
ابن تيمية : لو أطل الية في أثناء طهارته يطل ما مضى منها في أحد الوجوه .
والثاني : لا يطل . والثالث : إن قلنا باعتبار الموالاتة طهره ، وإلا فلا . انتهى .

قلت . صاهر القول الثاني : مشكل جداً . إذ هو معصي إلى صحته . ولو قلنا
بإشترط الموالاتة وفاته . لم أطل أحد بقول ذلك . ولا بد في القول الثالث
من صمد . وتقديره . والثالث إن قلنا باعتبار الموالاتة فحل سبها يطل وإلا فلا .

ومنها : لو فرق الية على أعضاء الوضوء صح . حرم به في التلخيص وغيره .
وقدمه ابن تيمية . وقال : وحكي شيخنا أبو الفرج رحمه الله في ماء الوضوء هل يصير
مستعملاً إذا انفصل عن المصوء ، أو يكون موقوفاً . إن أكمل طهارته صار
مستعملاً ، وإن لم يكتم فلا حصره ؟ وفيه وجهان أحدهما : يصير مستعملاً بمجرد

امعصاته . والثاني هو موقوف قال . صلى هذا : لا يصح تعريق الية على أعضائه انتهى .

ومنها . على الدمية من الخيول لا يحتاج إلى ية . قدمه في القواعد الأصوبية ، وإن تيم . وقال . واعتد الديوري في كغير الكافر ، معق والإطعم . الية . وكذلك يخرج هذه انتهى . قال في القواعد ويحسن سؤد على أمه مكاهون باعروغ أم لا ؟

نبيه : قوله « نَمِ بِتَمَصُّصٍ وَبِشَنْشِقٍ ثَلَاثَةً » لا يراد . ويكون ذلك يمينه على الصحيح من المذهب . وعليه حمير الأصحاب . وقيل . بساره . ذكره القاصي في الجمع الكبير . وذكره ابن أحمد في روضة حرب : الاستشاق بأشياء .

قوله « من عرفة » . وإن شاء من ثلاث . وإن شاء من سب

هذه الصفات كلها جائزة . والأفضل جمعها . . واحد على الصحيح من المذهب . من عبه . تمصص . ثم يشق من العرفة . قدمه في الرعاية ، والفائق وإن تيم ، وجمع الحبرين ، وإن عبادل ، وعمره . وعنه معرفتين ، لسكل عصفو عرفة . حكاه الآمدي . وعنه ثلاث لها مع . وعنه سب . ذكره ابن الرافعي قال إن تيم . بعد ذلك . وهل سكل المصصة ، أو فصل بينهما ؟ فيه وجهان . قال في مجمع البحرين . والأصح أنه تمصص ، ثم يشق من العرفة ، ثم نداء كذلك منها ، أو من عرفة ثالثة . وكذلك جعل ثلث . وصححه المحقق في شرح الهداية .

قوله « وهما واجبان في الطهارة »

يعني المصصة والاستشاق . وهذا المذهب مطلق . وعليه الأصحاب . ونصروه وهو من مقدمات المذهب . وعنه أن الاستشاق وحده واجب . وعنه أنها واحد في السكري دون الصغرى . وعنه أنها واحد في الصغرى دون الكبرى ،

عكس التي قلنا . نقلها الميوني . وعنه يجب الاستشاق في الوصو . وحده ذكرها صاحب الهداية والمحرر وغيرها . وعنه عكسها ذكرها ابن شوري . وعنه هما سنة مطلقاً .

قائمة : هل يسمي فرصاً أم لا ؟ وهل يسقط سهواً أم لا ؟ على . وانين وأطلقها في الفروع فيها . وأطلقها في الفتح ، وان تيم في تسينها فرصاً وأطلقها في الحد بين في سقوطها سهواً .

وقال المصنف ، وعنه الشارح . هذا اختلاف متى على اختلاف الرواين في الواجب ، هل يسمي فرصاً أم لا ؟ والمصحح : أنه يسمي فرصاً فيسمي فرصاً انتهى

وقال ابن عقي في الفصول . هما واحد لا فرصان . وقال البركشي . حيث قيل ما جوب ، فتركها أو أحدها ، وبسهواً فيصح وصوؤه . قال الجمهور . قال في رعاية الكبري ولا يسقط سهواً على لأشهر وقدمه في الصغرى وقال ابن الراعوي : إن قيل إن وجوبه بالنسبة صح مع السهو . وحكى عن أحمد في ذلك روايتان . إحداهما : وجوبها بالكتاب . والثانية : بالنسبة

تغير : أحسن الأصحاب : هل هذا اختلاف فائدة أم لا ؟ فإن جمعة من الأصحاب : لا فائدة له . ومتى قلنا وجوبها صح الوصو . تركها عمداً ، ولا سهواً . وقت مائة : إن قلنا موجب في الكتاب . فيصح الوصو . تركها عمداً ولا سهواً . وإن قلنا موجب في السنة . صح وصوؤه مع السهو . وهذا اختيار ابن الرعوي كما تقدم عنه .

قائمة : يستحب الانتشار على الصحيح من المذهب والروتين وعنه الأصحاب . ويكون يسره . وعنه يجب .

نفسه : دخل في قوله ﴿ ثُمَّ تَقْبَلُ وَخْفَهُ ثَلَاثَ مَسَابِغَ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا اخْتَارَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ ﴾ العذار

وهو الشعر النات على العظم الذي اسامت لصماخ الأذن إلى الصدع .
ودخل أيضاً العارض . وهو ما تحت العذار إلى الذقن . ودخل أيضاً
المفصلان الفاصلان بين اللحية والأذنين . وهما بين العذار من تحتها . وقيل :
وهما شعر اللحيين . ولا يدخل المبرعتان في الوجه ، بل هما من الرأس على الصحيح
من المذهب . قال ابن عياد : والصحيح عند أصحابنا : أنهما من الرأس . قال
في الدعوى : من رأس في الأصح . وقدمه ابن كشي ، وابن رزيق في شرحه .
قال في إربعة الكبرى : أظهر الوجهين أنهما من الرأس . وصححه الشرح
وغيره . وقيل هما من الوجه . اختاره لقصى ، وابن عقال ، والشيخاني وقطع
به القصى في الجمع . وأظنهما من أبيه . و عليه الصعري ، وأبو بين .

قائمة : المبرعتان ما انحسر عنه الشعر في قودى الرأس ، وهما حاد مقدمه .
وحرم به في الفروع ، والمضى . والشرح وغيره . وقيل : هما بيض مقدم الرأس
من حاشي رأسه . قدمه في إربعة الكبرى . وهو قريب من الأول .
ولا يدخل الصدع والتخفيف أيضاً في الوجه ، بل هما من الرأس ، على
الصحيح من مذهب . اختاره المصنف في الكافي ، والمحدث . وقال : هو ظاهر
كلام أحمد . قال في إربعة الكبرى : الأظهر أنهما من الرأس . قال في مجمع
البحرين : هذا أصح الوجهين . وقدمه ابن رزيق في الصدع . وصححه الشرح .
وقيل : هما من الوجه . اختاره ابن حامد . قاله لقصى وغيره . وأظنهما في
الفروع ، والحيص ، والذقة ، وإربعة الصعري . والحويين ، والهداة ،
والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، وإخلاصة ، وابن عياد . وحكى
أبو الحسين في الصلغ روايتين .

وقيل التحديف من الوجه ، دون الصدع . اختاره ابن حامد . قاله جماعة .

واحتاره المصنف في المعنى . وأطلقتهما اس نعيم ، والركشي . وأطلقتهما ابن رزس
في التحذيف . وهو صاهر كلام الشرح وقال ابن عقيل : الصدع من الوجه .
فأثره : « الصدع » هو الشعر لدى بعد انتهاء العذار يحدى رأس الأذن ،
ويصل عن رأسه قبلاً . حرم به في المعنى ، والشرح ، وابن رزس . وقيل : هو
ما يحدى رأس الأذن فقط . وهو صاهر ما حرم به في الحدوى الكبير ، وجمع
البحرين ، وابن عبيدان . ولهم تأييدوا الجدل في شرحه . وأطلقتهما في القروع في
باب محظورات الإحرام .

وأما « التحذيف » فهو الشعر الخارج إلى طرفي الخمين في حبي لوجه .
ومنتهى العارض . [فله الرركشي وقال في المعنى وغيره : « الشعر لداحل في
الوجه ما . . . »] انتهى العذار والعزقة . وفي القروع هو شعر خارج إلى طرف
الخمين في حبي لوجه بين البرقة ومنتهى العذار . وكذا في غيره ، وعمل ما في
الركشي « ومنتهى العارض » سفة قد . وإد هو « منتهى العذار » كما قال
غيره . والحسن يصدق .

نعيم : طاهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل الميئين . وهو رواه عن
أحمد ، بشرط أمن الضرر . واحده في الهبة . وهو من المفردات . والصحيح
من الذهب . وعنه حميد الأصحاب وقطع به كثير منهم . أنه لا يجب غسل
داخلها مطلقاً . وله للحائض . وعنه يجب للصهارة الكبرى . وهو من المفردات .
فمن الذهب : لا يستحب غسل دهنها ، وله أمن الضرر على الصحيح من
الذهب بل يكره . قال المصنف في المعنى ، وابن عبيدان : الصحيح أنه غير
مسنون . وصححه في مجمع البحرين . وحرمه به في لكافي . وقدمه في الشرح ،
والحر ، وابن نعيم ، وحوادثي السمع ، والفائق ، والركشي وقال : احتاره المصنف
في تدمقه ، والشيوخ . وقطع في فداة ، والغصون . وتذكاة ابن عثيمين ، وعقود

اس الساب والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبقة ، والنظم ، وغيرهم :
بالاستحباب إذا أمن الضرر وقدمه في الرغبتين ، والحويين ، وأطلقهما في
الفروع . وقيل : يستحب في اخذة دون لوصوه .

فائدة : لو كان فيها حسنة . يجب غسلها على الصحيح من المذهب .

قلت : فيما بيني بها ، وعنه يجب .

وأما ما في الوجه من الشعر : فقد تقدم الكلام عليه في آخر باب السواك في
سبب الوضوء .

تمت : قوله : من مَنَابِ شَعْرِ الرَّأْسِ : معنى المعتد في الغالب . فلا عبرة
بالأفروع - ١٥٧ - الذي نبت شعره في بعض جهته ، ولا راجح ، الذي نبت
شعره عن مقدم رأسه . قلنا لأصحاب .

قوله : (مع ما استترس من اللحية)

هذا الصحيح من المذهب . وعنه جملة لأصحاب . وحرمه في الوجير ،
والخمر ، وغيرهما وصححه في الفروع ، وغيره . قال تركشي هي مذهب عبد
الأصحاب بلا ريب . قال : عيبدان هي طاهر مذهب أحمد . وعنه أصحابه
وعنه لا يجب . قال : رجب في القواعد الصحيح لا يجب غسل ما استترس
من اللحية . وهو مقتضى ما نصه مصنف في المعنى من عدم وجوب غسل الشعر
الاستترس في غسل الحدة ، وأصنفهما في الحويين والرعيتين .

فائدة : يجب غسل اللحية ما في حد لوجه ، وما خرج عنه عرساً على الصحيح
من المذهب . وعليه جملة لأصحاب . وعنه لا يجب غسل اللحية تحل . نقل
نكر عن أبيه أنه سأل أحمد : أيما أحب إليك : غسل اللحية أو التحصيل ؟ فقال :
غسلها من من السنة . وإن لم يحل آخرها . فقدم ذلك الحلال . منها لا تفصل
مطقة . قال : الذي ثبت عن أبي عبد الله : أنه لا يغسلها . ويثبت من الوجه .

ورد ذلك القاصي وعبره من الأصحاب . وقولنا : معنى قوله « ليس من السنة »
أى غسل باطنها . ورد أبو سعيد على القاصي .

تفسيرها

أمرهما : قوله « وَيُسْتَحَبُّ تَحْنِيسُهُ » تقدم ذلك وصعته في باب السواك
مستوفى .

الثاني : مفهوم قوله « وَإِنْ كَانَ يَسْتَقِرُّ أَحْرَأَهُ عَنِ ظَاهِرِهِ » أنه لا يجب
غسل باطن اللحية الكثيفة . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب
وقيل : يجب . وقيل في وجوب غسل باطن اللحية روايتان . وقيل : يجب غسل
ما تحت شعر عير خية الرجل . ذكره ابن تيمية . فعلى المذهب : نكراه غسل باطنها
على الصحيح . قال في الرعاية : ونكراه غسل باطنها في الأشهر . وقيل لا نكراه .

قوله « وَيُدْجَلُ الْمَرْفِقَيْنِ فِي الْعَمَلِ »

هذا المذهب : وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعنه لا يجب إدخالها
في العمل . فعلى المذهب من لا مرقق له ينسل إلى قدر المرقق في غالب الناس .
قاله الزركشي وغيره .

قوائمه

وكان له يد زائدة أو أصبح أصلها في محل العرس وحسب غسلها . وإن
كانت مائة في غير محل العرس . كما قصد والمكس . وتبهرت أنه يجب غسلها
سواء كانت قصيرة أو طويلة . على الصحيح من المذهب . أحدهم من حميد . وإن
عقيل . قال المصنف والشرح . وصاحب مجمع البحرين . ومن عبيدان وغيرهم .
هذا أصح . وقدمه ابن ريس في شرحه واحتره المحقق في شرحه وقال المصنف .
والشيرازي : يجب غسل ما حاذى محل العرس منها . وإن في الرعاية غسل
منها ما حاذى محل العرس في الأصح . وأظنهما ابن تيمية

وأما إذا تم تبريد أحدهما من الأخرى : فإنه يجب غسلهما بلا نزاع بين
الأصحاب . وقطعوا به . قال في العروغ في باب ديات الأعصم ، ومذهبها . ومن له
يدان على كوعيه ، أو يدان ودراعان على مرفقيه ، وتساوى يدهما ، انتهى .

ولو كان له يدان لا مرفق هما : غسل إلى قدر المرفق في غالب عادات الناس .
وتفنده كما قلنا في الرجوع إلى حد الوضوء المصادق في حق الأفرع والأصابع .

فإن اندلعت حلقة من العصب حتى نزلت من المرافق وحس عليها كالإصبع
الرائدة . وإن تقلعت من المرافق حتى نزلت من العصب : لم يجب غسلها ، وإن
طالت . وإن تقبعت من تحت المرفق ، والنجم رأسها الآخر : غسل ما حاذى محل
الفرص من طهره ، ولم يتعدى منه من ما طهر وما تحته . لأنها كانت في المرفق .
قطع بذلك المصنف ، والشارح ، وابن عبيدان ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . وقال
في الرعاية الكبرى : ولو نزلت حلقة من محل الفرص أو أبعد : غسدت في الأصبع
فيها . وقيل : إن نزلت من محل الفرص غسدت وإلا فلا . وقيل : عكسه .
وإن التعم رأسها في محل الفرص : غسل ما فيه منها . وقيل : كيد رائدة . انتهى
وإذا انكشطت حلقة من اليد وقامت وحس عليها ، وإن كانت عبر
حسنة ، من نزلت وأتت رطوبة الحياة منها .

فائدة : لو كان تحت طهره يسير وسع ، يمنع وصول الماء إلى ما تحته . صح
طهرته . قاله ابن عقييل . وقدمه في القواعد الأصوب ، والتلخيص ، وابن رزين
في شرحه . وقيل : تصح . وهو الصحيح . صححه في الرعاية الكبرى ، ومصاحب
حواشي المقنع . وحرره في الإفاضة . وقدمه في الرعاية الصغرى . وبإله ميل
المصنف . واحترمه الشيخ تقي الدين . قال في مجمع البحرين : احترمه شيخ الإسلام -
يعني به المصنف - وحرره . وأظنهما في الحديث . وقيل : صحح من يشق
تحريره ، كآيات الصائغ والأعمال التي من الزراعة وغيرها . واحترمه في

التلخيص وأطلقهم في العروق وألحق الشيخ في الدين كل يسير مع ، حيث كان من البدن ، كدم ومجبن ومحوها . واحتره .

قوله (ثم يمسح رأسه)

الصحيح من مذهب : أنه يشترط في الرأس مسح . أو ما يقوم مقامه . وعليه حاهير الأصحاب . وقيل : يجرى . بل الرأس من غير مسح .

فائدتان

إحداهما : لو غلبه عوصاً عن مسحه ، أحرأ على الصحيح من مذهب ، إن أمره بدم صححه في العروق وقدمه إن نيم ، وجمع البحرين . قال الزركشي : هذا المعروف المشهور . واحتره ابن حامد ، والمصنف ، والمحدث ، وغيرهم . وقيل : لا يجرى . أحازه ابن شاقلا ، قال في المذهب ، والراغبين ، والخواصين : ولا يجرى . عنه في أصح الوحيين . رد في الكبرى ، والقواعد الفقهية : بل يكره . وأطلقهما في معنى ، والشرح ، وس عيدان . وعنه يجرى . ، وإن ما يمر يده أطلق الروايتين فيما إذا يجر يده : المحدث في شرحه ، وابن نيم .

الثانية : لو أحب ، رأسه : أحرأ ، إن أمر بدم ، على الصحيح من المذهب . من غلبه . وقدمه في العروق . واحتره . وعد . وقدمه ابن عيدان ، وصححه وعنه لا يجرى . حتى يمر بدمه ونقص وقوع الماء عليه . قال في الرعدة . ولا يجرى . وقوع الماء فلا قصد . وقيل : يجرى . إن أمر بدمه تنوي به مسح البصم . وقضى بعدم الإحراء في التلخيص ، وإن عقيل . ورغم أنه تحقيق المذهب . فإن يمرها ولا قصد . فكذلك على ما تقدم .

تبع قوله (فيبدأ بيديه) هذا الأول والكامل . والصحيح من مذهب أنه يجرى المسح ببعض يده . وعنه يجرى . إذا مسح بأكثر يده . قال في العروق لا يجرى . مسحه بإصبع واحدة في الأصح فيه . وقيل : على الأصح .

وقيل : إن وجهه مسحة كله وإلا أحرأه . انتهى . والصحيح من المذهب : أن المسح بمائل يجرى مطلقاً . فيدخل في ذلك المسح بحشة وحرقة مبولتين ونحوهما . وقيل : لا يجرى . . وقال في الرعاية : ولا يجرى . مسحه بغير يد ، كحشية وخرقة مبولتين ونحوهما . وقيل : يجرى . . وأطلق الوجهين في المعنى ، والشرح في المسح بالخرقة المذولة والحشية

ولو وضع يده مذبولة على رأسه ولم يجره عليه ، أو وضع عليه خرقة مذبولة ، أو نثر وهي عليه ، لم يجره في الأصح . وقطع به المخد وغيره . ويحتمل أن يصح . قاله المصنف .

قوله (من مُقَدِّم رأسه ، ثم يُعْرِضُ إِيَّاهُ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ) هذا المذهب مطلقاً . وعنه الأصحاب . وعنه : لا يردّها من انتشر شعره . ويردّها من لا شعر له ، أو كال مصموراً . وعنه تبدأ المرأة بمؤخره ، ونحوه . وقيل : ما لم تسكتفه . وعنه : لا يردّها إليه . وعنه : تنح المرأة كل ناحية لمسك الشعر . وهو قول في الرعاية .

تعبير : طاهر كلامه : أن ذلك يكون تداً واحداً . وهو صحيح . وهو المذهب وعنه الأصحاب . وعنه . يردّها إلى مقدمه به جديد .

قائده . كبير مسحه أحرأه . وانتحب عبد الأصحاب : كما قال المصنف . قال في الرعاية الكبرى : ولأولى أن يرفق بين مسحه . وصعب على مقدم رأسه ، ويجعل يهامه في صدغه . ثم يذ يديه إلى مؤخر رأسه . ثم يردّها إلى حيث بدأ . ويدخل مسحته في صدغي أذنيه . وعمل يهامه لظاهرهما وقيل : بل لمس يديه في الذن ثم يرسب حتى يقطر الماء . ثم يترك طرف سبائه اليمنى على طرف سبائه اليسرى . انتهى .

والتركيب : وصفه المسح : أن يصع أحد طرفي سبائه على طرف

الأخرى . ويضعهما على مقدم رأسه . ويضع الإلهامين على الصدعين . ثم يمرهما
بى ففاه . ثم يردهما إلى مقدمه . يص عليه وهو مشهور والمحمد .

قوله ﴿ وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ ﴾

هذا المذهب لا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . متقدمهم ومتأخرهم ،
وعنى فى المسح ، والمترحم ، عن يسيره بمسقة .
قلت وهو أصواب .

فان الرركشى : وطاهر كلامه : أن كثيرين تخلاه . وعنه : يجرى مسح
أكثره . أحده فى مجمع البحرين . وقال القاصى فى الملق ، وأما لقطات فى
حلاله الصغير . أكثره الثلث فصعد . والسير الثالث قد دونه . وأطلق أن أكثر
الأكثر . فشم أن أكثر من نصف ولو يسير . وعنه : يجرى مسح قدر الدابة .
وأطلق لأوس . وهذا قول ابن سبى فى المذكرة ، والقاصى فى جامع . فمسح
لا تسحب الدابة مسح على الصحيح . بل لو مسح قدرها من وسطه ، أو من أى
حاش منه آخر . ذكره القاصى . ومن غفل عن أحمد وقدمه فى المسح ،
والشرح . وأربعين ، والحدوي ، وابن عيسى ، وابن رزين ، وغيرهم . قال
الرركشى : قال القاصى ، وعمامة من بعدهم : لا تسحب الدابة على المعروف . قال
فى مجمع البحرين ، والحدوي ، ومن بعدهم : هذا أصح وأوحى . وقال ابن عقيل
يحمل أن مسح الدابة المسح واحتره القاصى فى موضع من كلامه . وأصلها
فى المعروف ، وابن تيم .

تعب : « الدابة » مقدم الرأس . قاله القاصى وقدمه فى المعروف وحرمه
فى الرعية . وقيل . هى قصاص الشعر . قدمه ابن تيم . وقال : ذكره شيخه وعنه
يجرى مسح بعض الرأس من غير عدد [قال الرركشى : وصرح ابن أبى موسى
بعد تحديد الرواية ، فقال : وعنه يجب مسح بعض الرأس من غير تحديد] وذكر
فى الانتصار احتجاً : يجرى مسح حصه فى التحديد ، دون غيره . وقال القاضى

في التعليق : يجرى مسح مصه للصدر . واحترق الشيخ نفي الدين : أنه يمسح معه
العامة للصدر ، كالبرية ونحوه . وتكون كالخيرة . فلا توقيت . وعنه يجرى
مسح مصه للمرأة دون غيرها . قال الحلال ، والمص : هذه الرواية هي الظاهرة
عن أحمد . قال الحلال : العمل في مذهب أبي عبد الله رحمه الله : أنها
إن مسحت مقدمه رأسها أحرأها .

فأمرناه

إبراهيم إذا فليجرى مسح بعض الرأس : يكف مسح الأدين عنه
على أشهر من المذهب . قال في المروء ولا تكفى أدينه في الأشهر .
قال الركني : وفق الجمهور أنه لا يجرى مسح الأدين عن ذلك البعض .
وللقاضي في شرحه الصغير وجه بالإحراء . قال في الرعاية : وهو بعيد . قال
ابن تيم : وقطع غيره بدم الإحراء . وقال الشيخ نفي الدين : يجوز الاقتصار
على البص الذي فوق الأدين دون الشعر ، إذا فليجرى مسح بعض الرأس .
والثانية : لو مسح رأسه كله دفعة واحدة . وقدا العريض منه قدر الناصية -
فهل الكل فرض ، أو قدر الناصية فيه وجه . والصحيح منها : أن لو احب
قدر الناصية .

[قلت - وفي مختار الزكاة والهدى في إذا وحت عليه شاة في حسن
من الإبل ، أو دة في الهدى . فأخرج سيرا]
قوله : وَيَحْتَ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأَدِينِ .

إذا فلي . يجب مسح جميعه ، وأنها من الرأس : مسحها وحوا على الصحيح
من مذهب . نص عليه . قال الركني : أحده الأكثر . وقدمه في الشرح
وعيره . وقال هو ولظم وعيره . الأولى مسحها . وحزم بالوجوب في
التخصص وعيره . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يجب مسحها . قال

الركشي : هي الأشهر خلافاً للشارح : هذا ظاهر المذهب . قال في الفائق .
هذا أصح الروايتين . قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . واحتارها
الخلال ، والمصنف . وحرره في المصدة وأطلقها في الرعيين . والحاويين ،
والقروء ، وابن عيذان ، وابن تيمية . وحكى في الرعاية المدي . والحدويين :
الخلاص وحسين . وقدمه في الرعاية الكري . وحكاه روتين في القروء ، ومجمع
البحرين ، والفائق ، وابن تيمية ، والركشي . وهو أصواب .

قائمة : البيضاء الذي فوق الأذنين دون الشعر من الرأس على الصحيح
من المذهب . احتاره القاضي ، وابن عقيل ، وجماعة . وجزم به في القروء في باب
الوصوء . وقدمه في باب محظورات الإحرام .

قلت وذكر جماعة : أنه ليس من الرأس . جماعاً . وقدمه بعض قروء هذه
المسألة في آخر باب السواك ، عند قوله « وأحد ماء حديد للأذنين »

قائمة : الوجه . مسح ظاهر الشعر . هو مسح الشرة . حرره ، كما له أصل
بعض النحاة . وله خلق العصب من عليه شعر ما لم ينحط . أحرم المسح عليه . قاله
الركشي وغيره . قال في الرعاية : فإن فقد شعره . مسح شرفته . وإن فقد عصبه
مسحها . وإن اعطف عصبه على ما علامه أحرم مسح شعره فقط . انتهى
قلت . ويحتمل عدم الإحرام .

قوله « ولا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ »

هذا المذهب . وعليه الجمهور . قال الشارح : هذا الصحيح من المذهب . قال
في مجمع البحرين ، والفائق : هذا أصح الروايتين . وصححه في النظم . واحتاره
ر عبدوس في تذكرته . وحرره في أسود وغيره . وقدمه في القروء ، والكاوي ،
والستوع ، والمخلاصة ، وابن وزير في شرحه . وغيره . وعنه استحباب ماء
حديد احتاره أبو الخطاب ، وابن الخوري في مسود المذهب . وأطلقها

في الهداية ، والتلخيص ، واللمعة ، والمحرم ، والزعاتين ، والحاويين .

قوله ﴿ وَيُدْجِيَهُمَا فِي الْعَسَلِ ﴾ .

يعني الكمين . وهذا المذهب لا ريب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجب إدخالهما فيه

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ : غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْصِ . فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ ﴾ .

شمل كلامه ثلاث مسائل

الأولى أن يبقى من محل الفرص شيء ، فيجب غسله بلا نزاع .

الثانية : أن يكون أقطع من فوق محل الفرص . فلا يجب غسله بلا نزاع لكن يستحب أن ينح محله القطع منه ، فلا يجوز انصافه عن طهارة .

الثالثة : أن يكون النقص من مفصل الفرص ، أو الكمين : فيجب غسل طرف الساق والعقد . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب : منهم القاضي . ومن عليه في رواية عبد الله ، وصالح . وجزم به في الإضافات ، والمتوابع وصححه المحقق في شرحه ، وابن عسقلان ، ومجمع البحرين . قال في القواعد : أشهر البحوث عند الأصحاب : الجواب . وقدمه ابن تيمية .

وظاهر ما قطع به في الهداية : أنه ينفذ . فيه قال : فإن كان القطع من المرفقين سقط غسل اليدين . واحتاره القاضي في كتاب الخلع من خلافه . وحمل كلام الإمام على الاستصحاب . ويحتمل كلامه للنصف هنا . وصححه في الأربعين ، والحاويين . لكن يستحب أن يمس رأس العصورها ، كما قد فيس قطع منه من فوق مرفق . وأطلقها في التلخيص .

قائمة . وكذا حكم السم إذا قطعت اليد من الكف . على الصحيح من المذهب . نص عنه . واحتاره ابن تقي وغيره . وقدمه في مجمع البحرين ،

واس تميم . وقال الفصيح : يسقط التيمم . وقدمه ابن عياد . واحتاره الأمدى .
ويأتي ذلك في التيمم عند قوله هـ فيصح وجهه ساطع أصابه هـ .

فائدة لو وجد الأقطع من يوصيه نأحره المثل وفسر عليه من غير إصرار :
لزمه ذلك . على الصحيح من المذهب نص عليه ابن عقيل وغيره ، وقدمه . وعليه
الجمهور وقيل : لا يلزمه تكرار الصلوات . وقال في المذهب : يلزمه نأحره مثله
وريادة لا تحجب في أحد الوجهين . وإن وجد من ييممه ولم يجد من يوصيه :
لزمه ذلك . فإن لم يجد صلى على حسب حاله . وفي الإعادة وجهان ، كعدم الماء
والتراب قاله المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع . وأطلقهما هو وصاحب
التلخيص ، والرعاشين قال في مجمع البحرين صلى وه يمد في أقوى الوجهين
قال ابن تيمم ، وابن رزيق ، وغيرهم صلى على حسب حاله وه يدكروا إعادة
المذهب : أنه لا يجد من يعمد إليه والتراب كما يأتي فكداها . قال في
الفروع : وتوجه في استعداده مثله .

قلت صرح به في مجمع البحرين فقال : إذا عجز الأقطع عن أعمال
الطهارة ، ووجد من يوصيه نأحره المثل - وذكر بقية الأحكام . انتهى .
فإن صرح أحد بغيره لزمه ذلك قال في الدعاء : وتوجه لا يلزمه ويتيمم .
قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴾

قال في الفائق قلت : وكذا بقوله بعد العمل . انتهى . قال في استوعب :
يستحب أن يقرأ هذه سورة القدر ثلاثاً . وأما ما يقوله على كل عضو ، ورد السلام
وغيره . فتقدم في باب السجدة .

قوله ﴿ وَتُبَاحُ مَوْتِهِ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ ﴾ .

هذا المذهب قال في الرعاة الكبرى : وتباح بعاقبه على الأصح قال

في تجريد العناية : وتباع معونته على الأطهر . وحزم به في الهداية ، والمستوعب ،
والكافي ، والخلاصة ، والإفادات ، والرعدة الصغرى ، والوجيز ، والحوار ،
والنور ، والمتعجب ، وإن يرين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمحرر ،
وإن تميم ، ومجمع البحرين . وعنه نكره قدمه في الرعدة ، والحوار ، وأطلقهما
في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، واللمعة ، وسهية أبي المعلى ،
والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

قوله : ويباح تشييف أعصابه ولا يُتَّعَبُ

وهو مذهب . قاله في الرعدة الكبرى ، وعنه سح تشييفها وهي أصح . قال
في تجريد العناية : ويسح مسحه على الأطهر . ومجمعه نصف ، والشرح ، وإن
عبدال ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . وحزم به في الوجيز ، والنور ،
والمتعجب ، وإن وزن ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمحرر ، وإن
تميم ، ومجمع البحرين . وعنه نكره قدمه في الرعدة ، والحوار ، وأطلقهما في
الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، واللمعة ، وسهية أبي المعلى ،
والخلاصة ، والفائق وغيرهم .

قوائمه

مها : السنة أن غف المعبين عن يسر الموصى . على الصحيح من مذهب
وجزم به في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع ، وشرح ابن عبيدان ، وفي
غف عن يمينه : أحده لآمدى . قاله في الفائق : وغف المعبين عن يمينه في أصح
الروايتين . وقدمه ابن تميم ، وإن خذلان في رعدة الكبرى
ومها : يصح من يصب على نفسه يسوء عن يده ، إن كان صبيق الرأس .
وإن كان واسعاً ، يعترف منه تأييد ، وضعه عن يمينه . قاله في مجمع البحرين ،
ومن عبيدان وغيرهم .

ومها : لو وضعت غيره ياديه وبواه المتوصى . فقط . صح على الصحيح

من المذهب . وقيل : يشترط أيضاً من يوصيه إن كان مسلماً . وعنه لا يصح مطلقاً من غير عدل . وهو من مفردات .

ومنها : لو يعممه مسلم بإذنه صح . ومع القدرة عليه أيضاً . وقيل في الرعية في التيمم : إن عمر عنه صح . ولا فلا .

غيره : طاهر كلامه في المروع وغيره : أنه سواء كان من يوصيه مسلماً أو كفاً . وقيل : بل مسلم . قدمه في الرعايتين .

ومنها : لو أكره من يصب عليه ماء ، أو يوصيه ، على وضوئه ، لا يصح . قدمه في الرعية . وقيل : يصح في صب الماء . فقد . وقال في المروع . بعد أن ذكر حكم من يوصيه . وإن أكرهه عنه ، صح في الأصح .

فهم صاحب القواعد لأصوية . أن مكروه . ففتح زاء . هو الموصى . فقال . بعد أن حكى ذلك . كذا ذكر بعض المشايخ . قال : ومحل الترع مشكل على ما ذكره . فإنه إذا أكره على الوضوء ونوى وتوضأ لنفسه صح بلا تردد . قال الشيخ أبو محمد وغيره : إذا أكره على العادة ومنها لداعي الشرع ، لا لداعي الإكراه : صح . وإن توضأ وسوءاً يصح . إلا على وجه شديد . أنه لا يصير لصلاة حدثية . وقد يقال : لا يصح . ولا يسوى . لأن الفعل ينسب إلى الغير . فثبتت أنية مجردة عن فعل فلا يصح . وقد ذكرنا أن الصحيح من الروايتين في الأيمان . أن المكروه بالتهديد إذا فعل المخوف على تركه لا ينجس . لأن الفعل ينسب إلى الغير . انتهى .

والذي ظهر أن مراد صاحب الفروع بالإكراه : إكراه من يصب الماء ، أو يوصيه . سبيل السياق والسباق ، وموافقة صاحب الرعية وغيره . فتقدير كلامه . وإن أكره المتوصى له من يوصيه . فعلى هذا يزول الإشكال الذي أورده .

ومنها : مكروه غسل الماء على الصحيح من المذهب . أحده من عقلي في جمع البحرين . هذا قول أكثر أصحابنا . قال الشيخ تقي الدين في شرح العدة : كرهه

القاصي وأصحابه . قال ابن عبيد - قاله بعض الأصحاب . قال في الرعايتين ،
والخواشي هذا أشهر . وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ،
والمستوعب ، وإخلاصة . والخاويين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقيل لا نكره .
احترمه المصنف ، والمجد وغيرهما قال في الفروع . وهو أظهر . قال ابن عبيد :
والأقوى أنه لا نكره . وكذا قال في مجمع البحرين . وأصلهما ابن تيمية
ومنها . بسحب الزيادة على الفرض كإزالة الفرة والتحمل على الصحيح من
المذهب . وحرم به في مكي ، والشرح ، وابن رزين وغيرهم . وقدمه في الفروع .
والرعاة ، وابن تيمية ، وغيرهم .

وعنه لا يستحب . قال إمام أحمد . لا يمس ما فوق الرق . قال في الفائق .
ولا يستحب الزيادة على محل الفرض في نفس الروايتين . احترمه شعبان .

ومنها : يباح الوضوء والمسل في المسجد ، إن لم يؤد به أحداً على الصحيح
من المذهب . وحكاه ابن اسد رحمه الله . وعنه نكره . وأصنفهما في الرعية . وعنه
لا يكره التحديد . وإن فسدت سجدة حره ، كاستحاده أو نحر . ونكره إراقة ماء
الوضوء والمسل في المسجد . ونكره أيضاً إراقة في مكان يداس فيه ، كاهريق
ومحوه . احترمه في الإيجاز . وقدمه في رعاة وابن تيمية . وهما تذكر القاصي في
الجمع خلافه . وعنه لا نكره . وأصنفهما في الفروع ، وابن عبيد ، ومذهب ابن
الحوي ، وفصول ابن عقيل .

فعلى المذهب : الكراهة برهناً لعدم حره به في رعاة . وقال ابن تيمية وغيره :
وهل ذلك برهناً ؟ أو للطريق ؟ على وجهين . وأصنفهما ابن عقيل في الفصول .
قال الشرح تنقي الدين . ولا بأس في مسجد ميت . ولا يجوز عمل مكان فيه
للوضوء لمصيبين^(١) . ولا محذور ، وبأن في الاعتكاف ، هل يحرم البول في المسجد
في إيه أم لا .

(١) في الصورة « للمصلحة » .

باب مسح الخفين

فوائده

ومنها : المسح عليهما وعلى شبههما برفع الحدث . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل لا يرفعهما .

ومنها : المسح أفضل من الغسل على الصحيح من المذهب . نص عليه . وهو
من المفردات . قال القاضي : يرد المدونة على مسح . وعنه الغسل أفضل . وقيل :
إليه آخر أقواله . وقدمه في الرعايتين . وعنه هما سواء في العسلة . وأصلقهن في
الحاويين ، والعائق . وقيل : إن مدوه المسح وهو أفضل . احتاره القاضي . قال
الشيخ تقي الدين : وفصل لخصه : أن الأفضل في حق كل واحد ما هو الموافق
لحال قدمه . فالأفضل لمن قدماه مكشوفتان غسلهما ولا شحى لئلا يمسح لمسح
عليه . كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يغسل قدمه إذا كانت مكشوفتين .
ويمسح قدميه إذا كان لا يمسح لخصه . انتهى .

ومنها : لا يستحب له أن يمسح لخصه . كما سطر لخصه .

ومنها : المسح رحمة على الصحيح من المذهب . وعنه عريضة . قال في
المروغ ، والظاهر : أن من فوائده مسح في سفر العسلة . وتعيين مسح على
لأيه . قال في القواعد الأصولية : وفي قدمه صر

ومنها : ليس الخلف مع مدافعة أحد الأحنين مكروه على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل لا يكره .

ومنها : يجوز للمسح المستحضة وحده كغيرها على الصحيح من المذهب
نص عليه . وقيل : لا يجوز . وقيل : توقف المسح وقت كل صلاة وصحة في
الرعايتين ، والحاويين . واحتاره القاضي في الجمع . ومتى قطع الدم استتمت
الموصوف ، وحدها واحداً .

ومنها : لو غسل جميعاً ، وبهم الحرج . فهل مسح على الخف ؟ قال غير واحد :
هو كالمتحاصة . قاله في العروغ .

ومنها : يجوز المسح للرئيس . وفي حل واحدة ، إذا بقي من عرض الأخرى
شيء . قاله في العروغ وغيره .

نفسه : قوله (لا يجوز المسح على الخفين والحُرْمُوقَيْنِ) وهو خنفتان
قصيرتان ، والجوز نبتان .

ولا ترعى ، بل كان منقوشين أو مخدشين . وكذا كان كاهن من حريف على الصحيح
من المذهب ، والرواسي . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يجوز المسح . حرم به
في التجميع . وبحث قبل بأصحة فشرط أن يكون صيفاً على مارتق . وحوار
المسح على الخوف من ثمرات . وحرم به بجمعه . وفي في العروغ : يجوز
المسح على خوف صبيح ، خلاف ذلك .

قوله (وفي المسح على القلايس وحُرْمُ النساءِ المُدارات تحت
خُلُوقِهِنَّ روايتان)

وأطلق الخلاف في حوار المسح على القلايس . وأصلقهما في الهداية ، والمذهب
ومسبوذ الذهب ، والمتنوع ، والكافي ، والتجميع ، واللمعة ، وإخلاصة ،
والشرح ، وابن ميم ، وابن عبيد ، والراعيين ، والخوانساريين ، والعتيق
إجماعاً . إلا أنه . وهو المذهب . أخرجه أبو إسماعيل في النهاية . وقدمه في
العروغ . وابن رزمي في شرحه .

والرواية الثانية : مسح صحبه في التصحيح . قال في مجمع البحرين : يجوز
المسح عليه في أطهر الرواسي . قال في بقمه : هذا المصوب . وأخبره إجماعاً ،
وابن عديس في تذكره . وحرم به في الوحي ، والإفادات ، وسطم المفردات .
وهو منها . وقال صاحب التنصير : يساح إذا كانت محصورة تحت حلقه شيء .

قال في المائق - ولا يشترط للفلاس بحثك - واشترطه الشيرازي .

قائمة : « الفلاس » [جمع فسوة - صبح الفاف واللام وسكون النون وصير المهمة وفتح الواو . وقد بدل مشاء من تحت . وقد تبدل أعاء وصبح اليين . فقال فلساة . وقد تحذف النون من هذه بعده هذه] مصبات تتحد للموم و« الدييات » فلاس كـ . أيف كانت لقصة بلستها فديا . قال في جمع البحرين هي على هيئة ما يستعمله الصوفية الآن [وقد اخذوا من حجر : القسوة عشاء مطعن تستر به الرأس . فله القراء في شرح التصحيح . وقال ابن هشام : هي لتي تقوم العمة الشفة وفي تحكيم هي من ملاس الروس معروفة . وقال أبو هلال العسكري : هي التي تعطي بها العمى ، وتستتر من الشمس والمطر . كأنها عده رأس يرس سبي]

وحوار المسح على دسات القصة من مفردات .

وأما حجر الماء المدارة تحت حوقل . فأطلق المصنف في حوار المسح عيب الخلاف . وأصنفها في المدة . ولذهب . ومسوك ذهب . واستوعب والكوي . والهادي . والتعويض . والسعة . والشرح . والإخلاصة . وغيره . وأرغائتين . والحلاويين . والمائق . وابن تيم . وابن عبيد

جداها . نحو المسح عيب . وهو ذهب . صححه في التصحيح . والمحد في شرح الهداية . وجميع البحرين . وخوى الكبير في الأساطير : هذا المصور وحرمه في الوجيز . والإفادات . وسط مفردات وهو مبه . وقدمه في العروغ . وابن رزيق .

والرواية الثانية : لا يجوز مسح عيب . وهو ظاهر مقدمه في تحريد العيبة . وهو ظاهر المدة

قوله : « ومن شرطه : أن يلبس الجميع بقصد كمال الصبارة . إلا الجيرة على إحدى الروايتين »

إن كان المسوح عليه غير حبرة : فالصحيح من المذهب . أنه يشترط لحوار المسح عليه كمال الطهارة قبل لسه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يشترط كمالها . احتاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب المناقب . وقال : وعنه لا يشترط الطهارة لمسح العمامة ذكره ابن هبيرة . فعلى كلا الروايتين الأوتن : يشترط قدم الطهارة على الصحيح من المذهب . وهو المنقطع به عند الأصحاب . وحكى أبو الفرج رواية بعدم اشتراط قدم الطهارة رأساً . فإن لسن محدثة ثم توصاً وعمل رحليه في الحف جاز له المسح . قال تركنى : وهو عرسب بعيد .

قلت : احده لشيخ تقي الدين . وقال أيضاً . وسوجه أن العمامة لا يشترط لها استءاء اللس على طهارة . ونكفيه فيها الطهارة لمقدمة . لأن العادة أن من توصاً مسح رأسه ، ورفع العمامة ثم أعاده . ولا يبقى مكشوف الرأس إلى آخر البصور . انتهى . وما قاله رواية عن أحمد . حكاه غير واحد .

ثم من فوائد الروايتين : أن عمل رحلا ثم أدهبها لحف . حلع . ثم س بعد عمل الأحدى . ولم لسن الأولى طاهرة ، ثم لسن الثانية طاهرة : حلع الأولى فقط . وظاهر كلامه أنى تكر : ويحلع الثانية . وهذا مراع على المذهب . وعلى الثانية : لا خلص .

ولو س الحف محدثة وعملهم فيه . حلع على الأولى . ثم لسه قبل الحدث . وإن لم يلس حتى أحدث . يجوز له مسح . وعلى الثانية . لا يحميه ويمسح . قال في الدعوى : وجرم الأكثر رواية الأولى في هذه المسألة . وهي الطهارة لاستءاء اللس ، بخلاف مسألة فلها . وهي كمال الطهارة . فذكروا فيها الرواية الثانية . قلت . وقد تقدمت الرواية التي نقلها أبو الفرج . وأنه يجوز له المسح عليها في هذه مسألة .

ولو بوى حسب رفع حدثه وعمل رحليه ، وأدهبها في حف ، ثم تم طهرته . أو فعله محدث . ولم يصبر القريب . . . مسح على الأولى . ومسح على الثانية .

وكذا الحكم لو لم يس عمدة قبل طهر كامل . فهو مسح رأسه ثم لبسها ، ثم عمل رجليه : طلع على الأولى ثم لمس ، وعلى . الثانية . يحور مسح . ولو لبسها محدثاً ثم توضأ ومسح رأسه ، ورمعه رفعاً فاحشاً فكذلك .

قال الشيخ تقي الدين : كما لو لمس الحف محدثاً ، فلما عمل رجليه رفعه إلى الساق ، ثم أعاده . ويرى . رمعه رفعاً فاحشاً : أحتمل أنه كما لو عمل رجليه في الحف . لأن الرفع اليسير لا يخرج عن حكم اللبس . وهذا لا يغل الصلابة به . ويحتمل أنه كابتداء اللبس . لأنه إنما عني عنه هناك المشقة . انتهى .

وقد علم أن لشيخ تقي الدين أحد : أن العمامة لا يشترط لها اتداء اللبس على طهارة . ويمكن فيها الطهارة مسددة . وقال أيضاً : يتوجه أن لا يجعلها بعد وضوئه . ثم لبسها بخلاف الحف . وهذا مراد من هبة في الإفصاح في العمامة . هل يشترط أن يكون لبسها على طهارة : أع . رواه .

أما ما لا يعرف عن أحمد وأحمد : فمفيد جداً . فلا ينبغي حمل الكلام المحتمل عليه . قاله في الفروع .

وأما : لو أحدث قبل وصول القدم بحسب . : يمسح على الصحيح من المذهب . وهذا هو ظاهر في هذا مكان ، ثم أدعينا بحسب . مسح . وعنه يمسح ، قدمه في البرعة الصغرى .

وأما إذا كان المسوح عليه حبرة : فالصحيح من المذهب : اشتراط تقديم الطهارة لحوار المسح عليه . قال في المذهب . ومسوك المذهب : يشترط الطهارة لما في أصح الروايتين . قال في الخلاصة . يشترط على الأصح وقطعه بالحرق ، وصاحب الإيضاح ، والإفادات . واحتاره المصنف في كتب الروايتين ، والشرع أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلاصيه ، وابن عبدوس ، وابن المدا . وقدمه في الخدمة ، والبرعة الكبرى ، والفروع .

والرواية الثانية . لا يشترط لها الطهارة . قال في مجمع البحرين : هذا أقوى

الروائين . وقواه أيضاً في نظمه واحترامه الحلال ، وصاحبه أبو بكر ، وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب التلخيص ، واللغة فيهما ، وابن عدوس في تذكرة وإليه ميل المصنف ، والشارح ، والمحد . وحرمه في الوجيز ، وابن دريس في شرحه . وقدمه في الرعاية المصري ، والخواص ، وابن تيمية .
فت : وهو الصواب .

وأطبقهما في المتنوع ، والمحرر ، والفتق ، وابن عبيدان ، والزر كشي .
على المذهب إن شئ على غير طهارة من . ابن حاف تيم فقد ، على الصحيح من مذهب . وقال القاصي : يمتنع فقد . وفي الإعادة ، وابن نحر ع .
وقيل : يمتنع ونسبه .

وحيث فت : تيم . لو عمت الخيرة محل فرض التيم ضرورة ، كفي مسعها باله . ولا بعد ما على لا تيم في أصح الوجهين . قاله في الرعاس .
ونقية فروع هذه المسألة في آخر أسانيد عد قوله « ويمتنع على جميع الخيرة إذا » .

تيم . الخلاف في كلام المصنف يحتمل أن يعود إلى ما عدا الخيرة ، ويحتمل أن يعود إلى الخيرة ، فقط . قال ابن سعد في شرحه . سعد أن يعود إلى الخيرة . وإن قرب منها ، بوجهين . أحدهما أن الخلاف فيها ليس محتصاً بالسكان . الثاني : أن الخلاف فيها عداها أشهر من خلاف فيها . قال في مجمع البحرين : الخلاف هو في غير الخيرة ، وقال ابن عبيد ، قيل : يحتمل أن يعود إلى ما عدا الخيرة من الممنوع . لأن الخلاف في الخيرة ليس محتصاً . سكال . وما هو في تقدم أصل الطهارة من حيث الحلة . ويحتمل أن يعود الخلاف إلى الخيرة قريباها ولأن الخلاف فيها أشهر . وهذا هو الذي أشار إليه صاحب المحرر في شرح الهداية ، وكلام الشيخ ، وكلام أبي الخطاب سواء في معنى . قال صاحب المحرر ولا بد من

بيان موضع الروايتين فإنه في الحيرة بخلاف غيره . وكذا ذكره في شرح
المنقح انتهى كلام ابن عبيدان .

قائمة : وليس حقا على طهارة مسح فيها على عمامة ، أو عكسه . فهل يجوز
المسح على المنكوس الذي ؟ فيه وجهان . وأحفظهما في الفروع . وابن تيمية .
والرعديين ، والحاويين ، والركشي . قال ابن عبيدان : قال أصحابنا : ظاهر
كلام الإمام أحمد : لا يجوز المسح . قال في الفصول ، والمضى ، والشرح : قال بعض
أصحابنا : ظاهر كلام أحمد : لا يجوز المسح . قال القاسمي : يحتمل حوار المسح .
قال الركشي : أحببت عند أبي لذكرات الحوار حرما ، على فاعلته من أن المسح
يرفع الحدث . انتهى .

قلت : مذهب الزمعي ، كما تقدم أول الباب ، وبأبي آخره .
وكذا الحكم لو شدد حبرة على طهارة مسح فيها عمامة وحدا ، أو أحدهما .
وقد : يشترط لها الصبورة . فله في الفروع ، وابن تيمية . وأصلق الخلاف في هذه
المسألة صاحب المنى ، والشرح . وابن عبيدان . وصح في إرادة الكبرى
حوار المسح في هذه المسألة .

وقيل : يجوز المسح هـ ، وإن مسح في الأولى لأن مسحهما عزيمة ،
وحرم الحوار في الرعدة الصغرى ، والحاويين ، والمندبة . واحدهم لمحدثا

ولو شدد حبرة على طهارة مسح فيها حبرة : حر مسح عيب . حرمة به في
المعنى ، والشرح ، وابن عبيدان ، والفروع

وولس حقا أو عمامة على طهارة مسح فيها على حبرة : حر المسح عليه
على الصحيح من المذهب مطلقا . حرمة به في المعنى ، والشرح ، وابن عبيدان ،
والحاويين ، والرعدة الصغرى . وصححه في إرادة الكبرى . وقدمه في الفروع ،
وابن تيمية . وقال ابن حامد : إن كانت الحبرة في رجليه . وقد مسح عيبه ، ثم لمس
الخط . ، يمسح عليه

فأمره لا يمسح على حشف لسه على طهارة بيوم على الصحيح من المذهب .
 نص عليه في رواية عبد الله . وحرم به في المعنى ، والشرح . وقدمه ابن عيذان .
 وقال : هو أولى . وقال في رواية من قال لا يقص طهرته إلا وحوود الماء : أنه أن
 يمسح . وتقدم في أول الباب : إذا تيمم لحاح وبحود .

قوله « وَيَتَسَحَّ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَنِيلَةً وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِأَيَّتِهِنَّ »

وهذا المذهب بلا ريب . وعنده حماد بن الأصحاب وقطع به كثير منهم .
 وقيل يمسح كاخيرة . واحده الشيخ في الدين . فله في الفروع . وقال في
 الاختيارات : ولا تتوقف مدة المسح في حق المسافر مدى يشق اشتغاله بالجمع
 والانس . كما ورد في صحيحه في مصدقة المصنفين .

تفسير : مراده بقوله « والمسلم ثلاثة أيام » الآية « غير العاصي سعة » . وما
 العاصي سعة . لحكمه حكم التيمم على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
 وقال في الفروع : ويحتمل أن يمسح عاصي سعة كغيره . ذكره ابن منتهى .
 وقيل لا يمسح مطلقا ، عقوبة له .

فأمره . أمر وهو عاصي بتمامه ، لكن أمره سعة سعة ، وقوله . الله
 مسح ميم على الصحيح من المذهب . وذكر أبو ميم . هل هو كعاصي سعة
 في مسح الترخص فيه وجهان .
 قلت : معنى مسح ميم .

تفسير قوله « إِلَّا خَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَتَسَحَّ غَيْرَهُ فِي حَتْبٍ »

بلا ريب ولا تفيد وقت الصلاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
 وقصم به كثير منهم . وعنه أن مسح اخيرة كالميم تقدم بوقت الصلاة . فلا يجوز
 قبله . وعطل بحروجه . ذكره ابن تيمية وغيره . وذكره ابن حامد . وأبو الخطاب وجهان .

قائمة : قال في الرعنتين : يمسح المقيم عن الجبهة . وقيل : اللصوق ، يوماً
وليلة . وقال في الحويين : و يمسح انتم عن اللصوق والخيرة يوماً وليلة .
قلت : وهذا هو الصواب . وأن اللصوق حيث تصرر فقله يمسح عليه إلى
حده كاخيرة . وسعى أن لا يكون فيها خلاف .

قوله ﴿ وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس ﴾

هذا المذهب بلا ريب . والمشهور من الرواين . وعنه الأصحاب . قال في
الفروع أي من وقت حوز مسحه بعد حدثه . فهو معنى من الحدث يوم وليلة ،
أو ثلاثة ، إن كان مسافراً ، ولم يمسح : انقضت المدة ، وما لم يحدث لا يحتسب
من المدة . فهو بقي بعد ذلك يوماً على طهارة اللبس ، ثم أحدث . استسح بعد
الحدث المدة . وانقضاء المدة : وقت جواز مسحه بعد حدثه . انتهى . وعنه ابتداء
المدة من المسح بعد الحدث . وهي من المفردات ، وانتهى وقت المسح . وأصلقهما
من تيم .

قائمة : يصور أن يصلي المقيم مسح سبع أصوات ، مثل أن يؤجر صلاة
لظهر إلى وقت العصر أمدر مسح الجمع من مريض ونحوه ، ويمسح من وقت صلاة
العصر . ثم يمسح إلى منتهى من المدة ، ويصلي العصر قبل فراغ المدة . فتم له مسح
صوات . ويتصور أن يصلي المسافر بالمسح سبع عشرة صلاة . كما قلنا في المقيم .

قوله ﴿ وإن مسح مسافراً ، ثم أقام : أتم مسح مقيم ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في الشرح : أتم
مسح مسافر ، إن كان مسح مسافراً فوق يوم وليلة . وشده الركني . قال ابن
رجب في الطبقات : وهو غريب . ونقله في الإيضاح رواية . وذأرها فيه .

والصحيح من الرواين . وعنه جماهير الأصحاب . قال لشح تقي الدين :
هي اختيار أكثر أصحابنا . قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قلت : منهم ابن أبي موسى ، والفصيح ، وأكثَر أصحابه ، كَأبي الخطاب في حلاله الصغير وغيره . واحتاره المصنف ، والشرح . وقطع به الحرق ، وصاحب الإيضاح ، والكافي ، والعمدة ، والإقادات ، والوجيز ، والسير ، والمتعب ، وتحرير العدة ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والتلخيص ، والسعة ، وابن تيمية ، والفروع ، والخلاصة ، والزيادات . والحوادث ، وغيرهم . وصححه في النعم وغيره . وعنه بنو مسعر . احتاره الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو الخطاب في الانتصار ، وصاحب الفائق . وفيه هو النص المشهور . وهو المختار انتهى . قال الخلال . نقله عنه أحد عشر نقلاً . قال الزركشي : ولقد عانى الخلال ، حيث حصل المسألة رواية واحدة ، فقال نقل عنه أحد عشر نقلاً : أنه بمسح مسح مسعر ، ورجع عن قوله « بنو مسعر » وأصله في المذهب ، ومسحوك الذهب ، والحجر ، وجمع الحرس ، وابن عسقلان .

قائمة : قال الزركشي : وظاهر كلام الحرق : أنه لا فرق بين أن يكون صلى في الحصر أولاً . وقال أبو بكر : ونحوه أن يقال : إن صلى بصورة المسح في الحصر عقب حائه ، رواية واحدة .

قوله : « أو شك في ابتدائه : أتم مسح مقيم »

وهو المذهب . وعنه بنو مسعر .

واعلم أن الحكمين هما كالحكم في التي فيها حلاً ومذهباً . وسواء كان الشك حصراً أو سراً ، فإنه في الرعدة .

قلت : ومسح مسعر مع الشك في أوله غير سبب

قائمة : لو شك في نقاء النية ، يجوز المسح . فهو خلاف وفصل ، بيان بقاؤها ؛

صح وصوره على الصحيح من المذهب . وقيل : لا صح ، كما يعيد ما صلى به مع شك بعد يوم وليلة .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْدَثَ ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ : أَتَمَّ مَسْحَ مَسَافِرٍ ﴾

هذا المذهب ، وعليه لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يتم مسح مقبى . ذكرها القاضى فى الخلاف وغيره . وهى من المفردات أيضاً . قال فى الرعية : وهو غريب . وقيل : إن معنى وقت صلاة ، ثم سافر أتم مسح مقبى . وهو من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَلَا يَخْتَوِزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ تَحْتَ الْفَرْصِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحزم به أكثرهم . واحتار الشيخ تقي الدين حواري المسح على الحف المحرق إلا إن تحرق أكثره . قال فى الاختيارات : ويحوز المسح على الحف المحرق ، مادام اسمه باقياً ، والمشي فيه ممكن . احتاره أيضاً حذو الخد وغيره من الأعضاء . لكن من شرط الحرق : أن لا يجمع متعة المشى . واحتار الشيخ تقي الدين أيضاً جواز المسح على اللبوس ولو كان دون الكعب .

تنبيه : مذهب فونة ﴿ وَتُنْتَفَعُ ﴾ أنه إذا كان لا شئ إلا شدته لا يجوز مسح عليه . وهو المذهب من حيث الأصل . وعنه عليه . وعنه الجمهور . وقيل : يجوز للمسح عليه . فعلى للمذهب : لو ثبت الحوز بالعين حاز المسح عليهما . مذهب الجمع الثمين . وهذا المذهب . وعنه الأصحاب . وقطعوا به . قال الركنى وقد يتخرج المصنف منه . انتهى .

ويجب أن يمسح على الجواربين وصور التملين قدر الواجب . قاله القاضى ، وقدمه فى الرعية الكبرى . قال فى الصغرى والجواربين : مسحهم . وقيل : بحرى ، مسح الجوارب وحده . وقيل : أو النعل . قال فى الفروع : يعلى . يجب مسحهم . وعنه أو أحدهم . قال المحدث فى شرحه ، وابن عيدين ، وصاحب مجمع البحرين : ظاهر كلام أحد : إجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب . قلت : ينبغي أن يكون هذا هو المذهب .

وأطلقهما في الفروع، والركنيتي، وابن عبيدان. وعلى المذهب: يجوز المسح على الذي يثبت سعة، ولكن يبدو سعة أو لا شدة أو شرجه، كالزبول الذي له ساق ونحوه، على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. منهم المصنف والشارح، والمجد، وابن عبيدان، وصاحب مجمع البحرين، وابن عبدوس المتقدم وحرمه في السور، والمتنح. وقدمه في الفروع، وغيره، وقيل: لا يجوز المسح عليه. احتاره أبو الحسين الآمدي وأطلقهما الركنيتي، وابن تيم.

تعب: ذكر المصنف هذا لحوار المسح شرطين مترجح العرض، وثبوت سعة، ونم شروط آخر.

مها: تقدم الطهارة كاملة، على الصحيح من المذهب كما تقدم في كلام المصنف.

ومها بإباحته. فوكل معصية، أو حريراً، أو نحوه. لا ينعى المسح عليه على الصحيح من المذهب وروايتين. وقال في الفروع: مسح على الأصح قال في لمعي، والشرح: هذا الصحيح من المذهب قال في مجمع البحرين. بشرط إباحته في الأصح قال ابن عبيدان: هذا الأصح وقدمه في التحميم وغيره. وعنه يجوز مسح عليه. حكاه غير واحد. قال الركنيتي: وحرج القاصي، وابن عبدوس، والشيرازي، والسمري: الصلحة على الصلاة. وأنى ذلك الشيخان، وصاحب التحميم. وقال: إنه وهم. فإن المسح رحمة تسمع بالمعصية. انتهى وأصلقهما في الرعايتين، والحدويين، وابن تيم. وقال في الفصول، والنهاية، والمستوعب: لا يجوز مسح عليه إلا لضرورة، كمن هو في بلد نبيح، وحادث سقوط أصابعه. فعلى المذهب الأصلي: أعاد الطهارة والصلاة لزوماً على الصحيح. قال ابن عقيل: إن مسح على ذلك، فهل يصح. على الوجهين في الطهارة بالماء المصوب، والطهارة من أواني الذهب والفضة: نعمهم: لا يصح. قال: فإن مسح ثم يدم فخلع، وأراد أن يعمل رحليه قبل أن يتناول الزمان أسي على

الروائين في حلق الخمد ، هل تطل طهارة القدمين ؟ أنحسها : سطل من أصلها .
ومنها : إمكان المشي فيه مطلقاً على الصحيح من المذهب . احتاره القاضي ،
وأبو الخطاب ، والمجد . وجزم به الرركشي وغيره . وقدمه في القروع ، وابن عبيدان
ومحمد البحرين . فدخل في ذلك : الخيود ، واللثود ، والخشب ، والزجاج ، ومحوها
قاله في مجمع البحرين وغيره من الأصحاب . وقيل بشرط مع إمكان المشي فيه
كونه معتاداً . واحتاره الشيرازي . وقيل : بشرط مع ذلك كله كونه بمنع نفوذ
الماء . وأطلقهما في غير المعتد في الرعائين ، والحدويين ، والهداية ، والرركشي .

تميم : قولي « إمكان المشي فيه » قال في الرعدة الكبرى : يمكن المشي فيه
قدر ما يتردد إليه الممر في حاجته في وجهه . وقيل : ثلاثة أيام أو أقل

ومنها طهارة عينه ، إن ، نكر ضرورة للأعراع . فإن كان ثم ضرورة بشرط
طهارة عينه ، على الصحيح من المذهب . فلا يصح مسح على جلد الكلب والخرير
والهيئة قبل الدخ في بلاد الثلوج . إذا حتى سقوط أصابعه بحلمه ومحو ذلك . من
يتيمم للرجلين . قال المجد ، وتبعه ابن عبيدان : هذا الأظهر . واحتاره ابن عقيل ،
وإن عبدوس المتقنم . وصححه في حواشي القروع . وقيل : لا يشترط إباحتها والحالة
هذه . فيحريه المسح عليه . قال الرركشي : وهو ظاهر كلام أبي محمد . إلا أن فيه
إذن ، ونعاسة . من مسح لا يمر . قال في مجمع البحرين : ومفهوم كلام
الشيخ - يعني به المصنف - احتير عدم اشتراط إباحتها . وأطلقها في المصنوع ،
والمستوعب ، والنهاية ، والقروع ، ومجمع البحرين ، وابن تيميم ، والرعائين ،
والحدويين . قال في الرعدة الكبرى : وفي المسح العين . وقيل لضرورة ترد
أو غيره ، ووجه .

ومنها : أن لا يصف القدم بصفاة . فلو وصفه ، يصح على الصحيح من
المذهب كإخراج رقيق ومحوه . وقيل : يحوز المسح عليه .

قوله « فإن كان فيه خرق يندومه بقض القدم : لم يحز المسح عليه »

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز المسح عليه واحتاره
الشيخ تقي الدين . وتقدم عنه قوله : ولا يجوز للمسح إلا على ما يستمر محل
القرص

قوائم

منها : موضع الحرر وغيره سواء . صرح به في أوردية .
ومنها : لو كان فيه حرق يبصر بلسه جاز المسح عليه على الصحيح من المذهب
نص عليه . وقيل : لا يجوز .
ومنها : لو كان لا يبصر بلسه لم يجر المسح عليه على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل : يجوز . اختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .
فائزته : لو مسح على حب طاهر العين ، وسكن بطله ، أو قدمه ، نحسة
لا يمكن إزالتها إلا بترعه . جاز المسح عليه . ويسبيح بذلك من المصحف والصلاة
إدا لم يجد ما يزيل النحسة وغير ذلك . صححه المحدث ، وابن عبيد ، وقدمه في
مجمع البحرين ، وابن تيم . وقيل : فيه وجهان . أصلهما الروايتان في صحة الوضوء
قل الاستنجاء لكونهما طهارة لا يمكن الصلاة بعباد بدون نقصها . لم تحل
كالعدم . قاله في المستوعب وغيره . قال الركني . قال كثيرون : يخرج على
روايتي الوضوء قل الاستنجاء . وقرئ المحدث بينهما بأن نحسة المحل هناك لما
أوحشت الطهارتين حدث إحداهما نحسة للأخرى . وهذا معدوم هـ . وأطلقهما في
الرعاية الكبرى .

نفسه : قوله (أو الممزق حبيبة نصف القدم ، أو ينقط منه إذا مشى) .

م بحر المسح على هذا بلا راع .

قوله (فوكد أو شد لفائف لم يجز المسح عليه) .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال

الركشي : هو المصوم المحروم به عند الأصحاب ، حتى حله أو البركات إجماعاً انتهى . وفيه وجه يحور المسح عليه . ذكره ابن تيمية ، وغيره . واحتاره الشيخ تقي الدين قال ارركشي : وحكى ابن عبدوس رواية بالخوار ، بشرط قوتها وشدها انتهى . وقيل : يحور المسح عليها مع المشقة . وهو مخرج لبعض الأصحاب .

قائمة : احتار الشيخ تقي الدين - مع ما تقدم من المسائل - مسيح القدم وطله التي يشق نزعها إلا بيد ورجل ، كما جاءت به الآثار . قال : والاكتفاء بها أكثر القدم بمسها ، أو اظهار مسها غسل أو مسح أو من مسح بعض الخف . ولهذا لا يتوقف . وكسح عمدة . وقال : يحور المسح على الخف المحرق ، إلا المحرق أكثره . فكامل .

ويحور المسح أصلاً على مدوس دور المل . انتهى . وتقدم بعض ذلك عنه .
تيمية : شمل قوله (وإن من حقا قد يحدث حتى تس عنه آخر : حار المسح عليه) :

مسائل

مسا : لو كان صحيحاً حار المسح على القوقى ، بلا راع ، شرطه .
ومسا : لو كان القوقى صحيحاً والتحتى محرقاً ، أو مده حار المسح أصلاً عليه
ومسا : لو كان القوقى محرقاً ، والتحتى صحيحاً من حارب أو حاف ، أو جرموق . حار المسح على القوقى على الصحيح من المذهب نص عليه . وقدمه في المروع ، والمعنى ، والشرح ، ورعيين ، وابن تيمية ، وغيرهم . وقيل : لا يحور المسح إلا على التحتى . احتاره القاضى ، وأصحابه . وقدمه في الخاويين . وقيل .
هم كعمل مع حارب . وقيل : يحير بسهم في المسح

ومسا : لو كان تحت المحرق محرق وسقر : لم يحرم المسح على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : يحور . قدمه في الرعائتين . وصححه في الخاويين . وحزم به في المستوعب . وقيل : يحور . قدمه ابن رزيق في شرحه . وهم احتمالان مطلقان في

امسى ، والكافى ، والشرح وأطلق الوجهين ابن تيم ، وابن عبيدان ، وصاحب
الفروع .

ومنها : لو كان تحت المحرق لعدة . لم يجر المسح على الصحيح من المذهب .
لكن لم يدخل في كلام المصنف ونص عليه . وفي : يجوز . ورأى آخر الناب
هل الحف العوقى والتحتى كل منهما من مسهل عن المسح أم لا ؟

قائمة : قال في الرعاة : لو لمس عمدة فوق عمدة لحدة - كبرودة وغيرها -
قبل حدثه ، وقبل مسح السلى به : مسح العليا التى بصفة السلى ، وإلا فلا . كما
لو ترك فوقه مسدلاً أو نحوه .

نفسه : قد يقال : طاهر قول **﴿ وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخَفِّ ﴾** أنه يمسح جميع أعلاه
وهو شط القدم إلى المرفوف . وهو وجه لبعض الأصحاب : اختاره الشيرازى .
وقدمه الرركشى . والصحيح من المذهب : أن الواجب مسح أكثر أعلى الحف .
وعليه الجمهور . وحرم به في النعيص ، ونحوه السحرين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه
في الفروع ، وابن تيم ، والرعبين ، والخبوبين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وهو
من المفردات : ويحتمله كلام المصنف أيضاً .

وقيل : يمسح على قدر الناصية من الرأس . اختاره ابن السكيت .
وقيل : إن هذا القول هو المذهب . وقال في الرعاة ، وفي : يجرى مسح
قدر أربع أصابع ، وأكثر . وقال الشرف أبو جعفر في رموس مسائله : العدد
الذى يجرى في المسح على الحفين ثلاث أصابع ، على طاهر كلام أحمد . ورأيت
شيحاً مثلاً إلى هذا لأن أحمد رجع في هذا الموضع ، وفي مسح الرأس ، إلى
الأحاديث انتهى . قال ابن رجب في الطبقات : وهو عريب جداً

نبيه : قوله **﴿ ذُونُ أَصْفَلِهِ وَعَقْبِهِ ﴾**

يعنى لا يمسحهما . بل ولا يستحب ذلك على الصحيح من المذهب . نص

عليه وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن أبي موسى : يستحب ذلك .

قائمة لو اقتصر على مسح الأيمن والقب : لا يجرى ، فولا واحداً .
ولا يس استيعابه ، ولا تكرار مسحه . ويكره غسله . ويجزى على الصحيح
من المذهب . واختاره ابن حماد وغيره . قال الزركشي : يمنع القسي ، فقال :
بعدم الإجراء مع الفصل ، لعدمه عن المأمور . وتوقف الإمام أحمد في ذلك

قائمة

أما هما : صفة المسح لمسور أن يصنع لده مفرختي الأصابع على أطراف
أصابع رجليه ، ثم يجرهما إلى ساقه مرة واحدة اليمنى واليسرى : وقال في التلخيص ،
والنقطة : ويسر تقديم اليمنى . وروى السهقي : أنه عليه أفضل الصلاة والسلام
« مسح على جبهته مسحة واحدة كأنه يطير إلى أصابعه على الخفين » وظاهر
هذا : أنه لا يقدم إحدهما على الأخرى . وكيف مسح أحدهما .

والثانية حكم مسح الخف بإصبع أو حائل - كالسرة ونحوه - وغسله .
حكم مسح الرأس في ذلك ، على ما تقدم هناك .
ويكره غسل الخف وتكرار مسحه وتقدم .

قوله « ويجوز المسح على العمامة المحسكة » ، إذا كانت سائرة
بجميع الرأس ، إلا ما جرت العادة بكشفه .

وهذا المذهب بشرطه . لا أعرفه خلافاً . وهو من معربات المذهب .
ودكر الطولي في شرح الخري وجهاً بشروط الدواة ، مع التحييت على ما أتى
قوله « ولا يجوز على غير المحسكة » ، إلا أن تكون ذات دواة
فيحوز .

في أحد الوجهين ، وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، والتنوع ، وشرح
أبي القاء ، والمعنى ، والكافي ، والمهادي ، والتحصيل ، واللمعة ، والإخلاصة ،
والحرر ، والنظم [ومجمع البحرين ، وشرح الهداية للمعد ، وشرح الخرق للعلوي ،
وشرح ابن مسعود ، وشرح العمدة للشيخ تقي الدين] والراغبين ، والخواصين ،
والعروق ، والعائق ، وابن عيذان ، وابن تيمية .

أحدهما : يحرم المسح عليها . وهو المذهب . حرم به في العمدة ، والصور ،
ومستحب ، والتسهيل . وقدمه ابن رزيق في شرحه . واختاره ابن حامد ،
وابن الزاغوي ، والنصف . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق الأول .
فيه إجماع حوار المسح على العمامة الصماء . فبدأت الدوامة أولى بالحوار

والوجه الثاني : لا يجوز مسح عليها . حرم به في الإيضاح ، والوحي . وهو
ظاهر كلامه في مسوك الذهب ، والمنهج ، وابن عبدوس في تذكرته ، وتجرید
الصباة . فإبهم قالوا : بحكمة . وصححه في تصحيح الحرر . قال في الشرح : وهو
أظهر . وقدمه في إدراك العدة . وقال في الدائق : وفي اشتراط التحريك وجهان .
أشترطه ابن حامد . وأما ابن عجيل ، وابن الزاغوي ، وشيخنا . وخرج
من القلاص . وقيل : الدوامة كافية . وقيل بمدحه . واحتاره الشيخ . انتهى

فائدة : ذكر الضوق في شرح الخرق : أن العمامة إذا كانت بحسكة
وليس لها دوامة كدمات الدوامة فلا حلت في الخلاف . ورجح حوار المسح عليها
فت . الخلاف في اشتراط الدوامة مع التحريك صعب . قل من ذكره
والمذهب حوار المسح على الحسكة . وإن سكت الدوامة . وعليه الأصحاب . كما تقدم .
وأما العمامة الصماء ، وهي التي لا حلت لها ولا دوامة : حرم النصف ها بأنه
لا يجوز مسح عليها . وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
ودكر ابن شهاب وجماعة أن فيها وجهين . كدمات الدوامة . وقيل : لم يعرف

أحمد . قال ابن عقيل في المفردات : وهو مدحه . واختار الشيخ تقي الدين وغيره
جوار المسح . وقال : هي القلائس

قوله ﴿ وَيُحْزِيهِ مَسْحُ أَكْثَرِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وحرم به كثير منهم . وقيل : لا يجوز إلا مسح
جميعه . وهو رواية . واحداه أبو حمزة الرمي . وقال بعض الأصحاب : الخلاف
هنا مبني على الخلاف في مسح الرأس . قال في مجمع البحرين . وإن قسما يجرى
أكثر الرأس وقدر الناصية . أخرأ منه في العروة وحدها واحداً . بل أولى . انتهى .
وقال في الرعاية الكبرى : وفي يجرى مسح وسط العروة وحده . وعنه يجب
أيضاً مسح ما حوت العادة تكتمه مع مسح العروة ، وعنه والأدين أيضاً .

قائمة : لا يجوز للمرأة المسح على العروة ، ولو لمستها للضرورة على الصحيح
من المذهب . حرم به في المعنى ، والشرح ، ومجمع البحرين . وقدمه ابن تيميم ،
وابن حمدان ، وابن عبيدان . وقيل : يمسح عليها مع الضرورة . وأطلقهما
في المروء . وقال : وإن قيل سكره الله ، توجه خلاف ، كما . قال : ومثل
الحاجة : لو لبس مخمراً خفيفاً لحاجة ، هل يمسح ؟ انتهى .

قوله ﴿ وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيَةِ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب أنه يجرى مسح على الخبيرة من غير تيميم
شرطه . ويصلى من غير إعادة . وعليه الأصحاب . قال في المنوع ، وغيره :
لا يجمع في الخبيرة بين المسح والتيميم ، قولاً واحداً . وقال ابن حامد : يمسح
على خبيرة الكسر . ولا يمسح على الصوف ، بل يتيمم إن حاف رتبه . وعنه
يلزمه أن يعد كل صلاة صلاة . حكاه في المسح قال الزركشي : وحكى
أن أبي موسى ، وابن عبدوس ، وغيرهما : رواية بوجوب الإعادة . فكيف سواها
على ما إذا لم ينظروا ، وقلنا بالاشتراط . قال : والذي يظهر في عدد التحقيق :

أن هذا ليس بخلاف ، كما سيأتي . انتهى . قال في الرعدة . وقيل : إن قسا
الطهارة فيها شرط أعداد وإلا فلا . انتهى . وعنه يلزمه التيمم مع المسح . فعليها
لا تسمع الخيرة بانقرب . فهو عت الخيرة محل التيمم سقط على الصحيح
من المذهب . حرم به الزركشي وغيره . وقدمه في الرعاية ، والعروع ، وغيرهما .
وقيل : بعيد إذ . وقيل : هل تقع التيمم على حائل في محله كسجده بالهـ .
أم لا . لمصنف الزاب : فيه وجهان . وتقدم نظيره فيما إذا اشترط الطهارة ، وحيث
من رعه . وتقدم أنه يسمع على الخيرة إلى حنفا ، وإن المسح عليه لا يتقيد
بإوقت على الصحيح من المذهب .

قوله (إذا لم يتجاوز قدر الحاجة)

هذا المذهب ، وعنه الجمهور . وقطع به كثير منهم . قال المحقق في شرحه :
وقد يتجاوزها إلى حرج ، أو ورم ، أو شيء . برحى به السر ، أو سرعته . وقد
يصل إلى الحيز بعظم يكفيه أصغر منه . لكن لا يجد سواه ، ولا ما يغير به
الشيء . ونقل لمصنف ومن تبعه عن الخليل ، أنه قال لا شيء يسمع على
المصائب كعما شدة . قال الزركشي : وليس شيء .

قائمة : مراد الخلق بقوله « وإذا شد المكسر الحائر وكان مدهراً ولم
تقدّم موضع الكسر » أن يتجاوزها يتجاوزها ثمرة العادة به ، فإن الخيرة إنما
توضع على طرفي الصحيح بين الكسر . قاله شرحه .

قوله

مها : إذا تجاوز قدر الحاجة وحب رعه إن لم يخف التلف . فإن خاف التلف
سقط عنه بلا تراخ . وكذا إن خاف الضرر على الصحيح من المذهب . وعليه
الأنصاف . وخرج من قول أبي بكر « فيمن حذر كسره بعظم يحسن » عدم
السقوط هنا .

وحيث قلنا يسقط النزاع فإنه يباح على قدر الحاجة على الصحيح من المذهب [وعنه حماد الأصبهانى . وقطونا . وحكى القاسمى وحده لا يباح زيادة على موضع الكسر . وإن كان حجة . قال ابن تيم : وهو سيد عليها تيمم لم رائد ، ولا يجرى مسحه على الصحيح من المذهب [والشهور من الوجهين . وقيل : يجرى المسح أيضاً احتراة لخلال ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين . وقيل : يجمع فيه بين المسح واليمم . وقدم عليه في إذا قلب بشرائط الطهارة للحيرة وحده

ومنها : لو كانت إصمعة فتمها مرة ، حار المسح عيب . قاله المجد وغيره . ومما : لو جعل في شق قرا أو نحوه وتضرر بقلعه . جاز له المسح عليه على الصحيح من المذهب . حرم به في الكفاي . وصححه في الرعدتين ، والحدادين ، والطلم . واحتراة المجد وغيره . وقدمه ابن تيم ، وحواشى المقنع . وعنه ليس له مسح . بل تيمم احتراة أو سكر . وأصفه في المستوعب ، والفروع ، وزركشى ، وابن عسلى . وقال ابن عقيل . نعمه ، ولا يجرى مسح . وقال القاسمى : نعمه ، إلا أن يحذف نداء . فصل في تعبد .

ومما : لو انقطع طهره ، أو كان بإصمعة جرح ، أو فساد . وحاف ابن أصبه أن سدق في الجرح ، أو وضع دواء على جرح ، أو وجع ونحوه . حار مسح عليه نص عليه . وقال القاسمى في اللصوق على جروح : إن يكن في رعه ضرر غسل الصحيح وتيمم للجرح . ويمسح على موضع الجرح . وإن كان في رعه ضرر تحكه حكم الحيرة يمسح عيب . وقال ابن حامد : يمسح على حيرة الكسر ، ولا يمسح على لصوق ، بل تيمم إلا أن حاف رعه ، كما تقدم عنه

ومما : الحيرة النجسة كحل الميتة ، والخرق النجسة . يحرم الجير بها . والمسح عيب بطل ، والصلاة فيها باطلة . كالحلف المحس . قاله ابن عقيل وغيره . واقتصر عليه من عبادان ، وغيره . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : النجسة كالطاهرة .

وإن كانت الحيرة من تحرير أو عصب في حوار المسح عليها احتمالات .
أحدهما . لا يصح المسح عليها ، كعصب المنصوب والحريز . وهو الصحيح
قال في الرعاية الصغرى : وإن شد حيرة حلالا مسح وقدمه في الرعاية الكبرى
والاحتمال الثاني : يصح المسح عليها . وأصنفهم ابن تيم . وابن عبيد
قلت : الأولى أن تكون على الخلاف هما إذا معاً من حوار المسح على العصب
الحريز والعصب . على ما تقدم . وإلا حيث أحربا هناك معاً بطريق أولى .
قوله (ومتى طهر قدم المساح ورأسه ، أو انقضت مدة المسح
استأنف الطهارة) .

هذا الصحيح من المذهب . قال في الكافي : بطلت الطهارة في أشهر
الروايتين . قال الشرح : هذا المشهور عن أحمد . قال في تجريد العناية : هذا
الأشهر . ونصره المحمد في شرحه ، ومجمع البحرين وغيرها . وجزم به
في الإقادات ، والوحي ، والصور ، والمنصب ، وفنالم المفردات ، وعقود ابن البناء ،
والعمدة . واحتاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في المحرر ، والتلخيص ،
والنسخة ، والملاحة ، والرعاشين ، والعلم ، والحوين ، والفروع ، وابن تيم ،
وابن عبيد ، والفايق ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وعنه يحربه مسح
رأسه وغسل قدميه . وأصنفهم في الهداية ، والمسعود . واحذر الشيخ نقي الدين :
أن العهدة لا سطل كإزالة الشعر المصوح عنه .

تنبيه : اختلف الأصحاب في معنى هاتين الروايتين على طرق . فقيل :
هما مسائل على التوالاة . أحدهما ابن الزاغوى . وقطع به المصنف في المعنى ،
والشرح ، وابن زريق في شرحه وقدمه في الرعاية الكبرى . فعلى هذا لو حصل
ذلك قبل قوت التوالاة ، أحرقه مسح رأسه وغسل قدميه ، قولاً واحداً ، بعدم
الإحلال بالتوالاة .

وقيل : الخلاف هنا متى على أن المسح : هل يرفع الحدث ، أم لا ؟ وقطع

يهدد الطريقة القاصي أبو الحسين . واحتراره وصحة الحديث في شرحه ، وإن عبيد ،
وصاحب مجمع البحرين ، والحاوي الكبير . وقدمه الشيخ تقي الدين في شرح
المعدة . وقال : هو وأبو المعالي وحققه . وهو الصحيح من المذهب عند المحققين
واعلم أن المسح يرفع الحدث على الصحيح من المذهب ، من عليه . وحرم به
في النجس ، والسعة . وقدمه في الفروع ، وإن تيمم ، والرعاية ، وإن عبيد ،
وعبره .

وقيل : لا يرضه . وتقدم ذلك أول الباب . وأصق الطريقة ابن تيمم .
وقيل : الخلاف مبنى على غسل كل عضو سنة . وقدمه ذلك في باب الوضوء
في أسماء النية .

وقيل : الخلاف مبنى على أن الطهارة لا تنعكس في النفس ، وإن سمعت في
الثبوت ، كالصلاة ، والعيام . جزمه في الكافي . وقاله القاصي في الخلاف .
واحتاره أبو الخطاب في الانتصار . ويأتي في آخر بواقص الوضوء . هل يرفع
الحدث عن العضو الذي غسل قبل تمام الوضوء أم لا ؟ وأطلق في الفروع .

فوائد

منها : إذا حدث المطلق في الصلاة ، شككه حكم التيمم إذا قدر على الماء على
الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وأربعين . والحاويين ، والسويع .
وعبره . واحتراره ابن عقيل ، وعبره . وقيل : حكمه حكم من سبقه الحدث .
احتاره السامري . قال في الرعاية : وقت : إن أرفع حديثه سوا ، وإلا استأنفوا
الوضوء . وحرجه ابن تيمم وعبره على ما إذا خرج الوقت على التيمم وهو في
الصلاة . على ما يأتي بعد قوله « ويبطل التيمم بخروج الوقت » .

وقال الزركشي : مظهر كلام الخرق ، وكثير من الأصحاب : أنه كما لو كان
حارج الصلاة ، صراً لإطلاقهم

ومنها : لو زالت الحبرة وهي كالحب مطلقاً على ما تقدم ، حلاقاً ومذهباً .

وقيل : ظهرته نافية قل البرء . واختار الشيخ تقي الدين نقاهها قل البرء
وبعد كإزالة الشعر .

ومنها : خروج القدم أو بعضه إلى ساق الحف كحفه ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا . وعنه لا ، إن خرج بعضه . فله في الفروع . وقال ابن تيميم ، نعماً
المعد : وإن أخرج قدمه أو بعضه إلى ساق الحف بحيث لا يمكن المشي عليه ،
فهو كالخلع . نص عليه . وعنه إن حاور الحف خذ موضع الفصل : أثر ، ودونه
لا يؤثر . وعنه إن خرج القدم إلى ساق الحفن لا يؤثر . قال : وحكي بعضهم في
خروج بعض القدم إلى ساق الحف روايتين من غير تقييد

ومنها : لو رفع العمامة بغير أن يصر . ذكره المصنف قال أحد : إذا رأت
عن رأسه فلا رأس إذا لم يحش . قال ابن عقيل ، وغيره : إذا لم يرفعها بالسكينة
لأنه ممدد . وظهر المنوع : تطل بظهور شيء من رأسه . فإنه قال : وإذا ظهر
بالسكينة بعض رأسه أو قدمه طلت . وقال في مكان آخر : فإن أدخل يده تحت
الحائل ليحك رأسه ، ولم يظهر شيء من الرأس لم تطل الطهارة .

ومنها : لو نقص جميع العمامة بطل وضوءه . وإن نقص منها كوراً أو كورين -
وقيل - أو حكهما - فيه روايات . وأظهرهم في الفروع ، وابن عبيدان ، والمنوع
ومجم البحرين ، وابن تيميم إحداهم بطل وهو الصحيح . أحسنه الخدي
شرحه ، وابن عبد القوي ، ومجم البحرين . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .
قال في الكبرى : ولو انقص بعض عمامته وحش . وقيل : ولو كوراً تطل .
والثانية : لا تطل

قلت وهو أولى . وقدمها ابن رزيق في شرحه ، وقال القاسمي : لو انقص
مها كور واحد طلت

فائدتان

أحدهما : لو برع حد فوقاً بياً - كان قد مسح - فالصحيح من المذهب ،

وعليه الأصحاب : بلومه برج التختاني . فتوصاً كاملاً ، أو بعمل قدمه ، على الخلاف السابق . وعنه لا يلزمه نزعه ، فتوصاً أو يمسح التختاني معيداً على الخلاف [احتضاره المحدث في شرحه ، وابن عبيدان . وقدمه في الرعاية الصفري . لكن قال : الأولى] وأطلق الروايتين في الفروع منه ، وعنه . وأظهرهما ابن تيمية ، وصاحب الخوايين الثانية : اعلم أن كلام من الحلف العوقاني والتختاني يدل مستقل عن العمل ، على الصحيح من المذهب . وقيل : العوقاني يدل عن العمل . والتختاني كلفافة وقيل : العوقاني يدل عن التختاني ، والتختاني يدل عن القدم . وقيل : هما كهيئة ووطانة . فامره : قوله : « ولا تذحل الحائض في الطهارة الكبرى إلا بالخيرة »

اعلم أن الخيرة تخالف الحلف في مسائل عديدة

مها : أنها لا تشترط بقدم الطهارة بخلاف مسح عليها ، على رواية . احتضارها انصاف وغيره . وهي المختار على ما تقدم . بخلاف حوار المسح على الحلف ومنها : عدم التوقيت بمدة كما تقدم . ومنها : وجوب المسح على جميعها . ومنها : دخولها في طهارة الكبرى ، كما تقدم ذلك كله في كلام انصاف . ومنها : أن شدتها مخصوص بحال الضرورة . ومنها : أن المسح عليها عريضة ، بخلاف الحلف على الصحيح من المذهب كما تقدم .

ومنها : أنه لو لمس حلقاً على طهارة مسح فيها على الخيرة جاز له أن يمسح عليه على طريقته ، ولو لمس الحلف على طهارة مسح فيها على عمامة ، أو لمس عمامة على طهارة مسح فيها على حلق : لم يخر المسح على أحد الوجهين على ما تقدم عند كلام انصاف على اشتراط حوار المسح على الخيرة مستوفى . فمما عود ومنها : أنه يجوز المسح فيها على الجفون ونحوها بخلاف الحلف . قلت : وفي هذا نظر طاهر .

ومنها : أنه لا يشترط في جوار المسح على الخيرة متر من المص يد ، يمكن
ثم حاجة ، بخلاف الحف

[ومما : أنه يعين على صاحب الخيرة المسح بخلاف الخلف] .

ومما : أنه يجوز المسح على الخيرة إذا كانت من حرير ونحوه على رواية صحيحة
الصلاة في ذلك ، بخلاف الحف على الصحيح فإنه الزركشي
ومما : أنه يجوز المسح على الخيرة في سفر النعشة ، ولا يجوز مسح على
الحف فيه ، على قول وغده ذكره

فهذه اثنتا عشرة مسألة قد حوت الخيرة فيها الحف في الأحكام ، إلا أن
بعضها فيه خلاف ، بعضه ضعيف ، ومرجع ذلك كله - أو معطيه - إلى أن مسح
الخيرة عريضة ، ومسح الحف ونحوه رخصة .

باب نواقض الوضوء

فانظرنا

إبراهيمهما : الحديث نقل جميع المصنفين ، على الصحيح من المذهب ، ذكره القاصي
وأبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وأبو علي الصغير ، وغيرهم وحرره في الفروع .
كالخبرة ، وقال في الدعاء : ويتوجه وجهه : لا ينحل إلا أعضاء الوضوء فقط .
والثانية : يجب له وضوء بالحدث ، على الصحيح من المذهب ، قدمه في الفروع .
وقال من ضمن وغيره وقال أبو الخطاب في الانصراف : يجب إعادة الصلاة بعده
قال ابن الحوري لا يجب النظرة عن حدث وعين قبل إعادة الصلاة ، بل
بمسح قال في الدعاء : ويتوجه قياس المذهب أنه يجب بدخول الوقت
كوجوب الصلاة إذن . ووجوب الشرط بوجوب الشرط . قال ويتوجه مثله
في العمل قال الشيخ في الدين . وبخلاف عطى .

قوله : وهي ثمانية : الخارج من السبيلين : قليلاً كان أو كثيراً ،
نادر أو معتاداً .

هذا المذهب مصنف ، وعليه جمهور أصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل
لا ينقض خروج الریح من القل . وقيل . لا ينقض خروج الریح من الذكر
فقط قال من عقيل يحمل أن يكون لأشبه مذهب في الریح يخرج من الذكر :
أن لا ينقض . قال القدسي أبو الحسين : هو قياس مذهب . وأطلق في الخارج من
القل في رعايتين الوحيين .

قواعد

مها : لو قطر في إحياله ذهب ثم خرج : نقص على الصحيح من مذهب
حرم به في معنى ، وإن رري . وصححه في الشرح ، ونجح التحريم وقدمه ابن
عبدان . وقاؤا : إنه لا يجوز من ثم صححه . وقال القدسي في المحرد لا ينقض .
قال في حدود الصغير . وإن خرج ما قطعه في إحياله ، ينقص وأصلهما في
الرعايتين وإن تميز - فيها إذا يخرج منه شيء - وقال . في تحاشته وحيين . وأضيفهما
في تحاشته في الرعاة السكبرى ، وأحذر إن خرج مثلاً بل عس وإلا فلا .

ومها : لو احتش في قله أو درهم قصاً أو ميلاً ، ثم خرج وعليه بلل : نقص
على الصحيح من المذهب . وقيل : لا ينقص . وإن خرج بشيء ، فقيل : لا ينقص .
وهو ظاهر من عند الله عن أحمد . ذكره القدسي في المحرد . ورححه من حمدان
وقدمه ابن رري في شرحه . وقيل : ينقص راحته في جمع الحرس . وأضيفهما
في رعاة لصغرى ، ولرركش ، والمحد في شرحه ، وإن عبيدان ، وأضيفهما في
المعنى والشرح عما إذا احتش قصاً . وقيل : ينقص إذا خرجت من المدر راحة
ذكره القدسي . وأضيفهما في الفروع وإن تميز .

ومها : إذا خرجت الحقيقة من الفرج نقصت قال ابن تيمية نقصت وحب وحدا
قال صاحب المسألة : لا ينقص في ذلك مذهب وهكذا هو وطى . مراتبه دون الفرج

قد مأثورة . فدخل العرج ، ثم خرج منه نقص . وه يحب عليها العسل على الصحيح من المذهب . وقيل : حصل منه . وإن لم يخرج من الخفة أو المني شيء . فقيل : ينقص . وقيل لا ينقص ، لكن إن كان المختص قد أدخل رأس الزرافة نقص . وقدمه ابن رزيق في منى . والخصه مثله .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، والحرقى ، وغيرهم وأطلقتهما في المنى ، والشرح ، والركشي ، والرعاشين ، والحاوي الصغير ، ومن عيذان . وقيل : ينقص إذا كانت الخفة في الدر ، دون القل ، وأطلقها في العروغ ، وإن تميم ، وحواشي المنقح ، والرغبة الكبرى .

ومنها : لو طهرت مقدمه . فعم أن عليها سلا . لا ينقص على الصحيح من المذهب . من عيه . وقيل : لا ينقص . وأطلقهما في جمع البحرين ، وشرح ابن عيذان . وإن جهل أن عيه سلا . ينقص على الصحيح من المذهب . وقيل : ينقص . وحرم الرركشي أنه لا ينقص إذا حررت مقدمته ومعها سلة لا تفصل عنها ثم عدت .

ومنها : لو طهر طرف مصرين ، أو رأس دودة : نقص على الصحيح من المذهب . وقيل : لا ينقص .

ومنها : لو صب دهن في أدنه فوصل إلى دماغه ، ثم خرج منها : لم ينقص . وكذلك لو خرج من فيه في طاهر كلام الأصحاب . قاله في العروغ . وقال أبو المعالي : ينقص .

ومنها : إذا حررت الخصة من الدر ، فهي نعمة على الصحيح من المذهب . وعيه الأصحاب . وقال القاضي في الخلاف : في مثله منى - الخصة الخارجة من الدر طاهرة . قال في العروغ وهو غريب بعيد

نعم : قوله (قليلاً كان أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً)

قال صاحب الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والتلخيص ، والرعاة وغيرهم :
طاهراً كان أو نجساً .

قائمة : لو خرج من أحد فرجى الخنى شكل غير بول وعائط ، وكان
يسيراً : سقط على المذهب . قاله الرركشى وغيره . قال في اربعة : لا ينقص
في الأثر .

قوله (الثاني : خروج الأجاسات من سائر البدن)

وهي كانت عائناً أو بولاً نقص فليها . وهذا المذهب مطلقاً ، أعنى سواء كان
البيان مفتوحين أو مسدودين ، وسواء كان الخارج من فوق المعدة أو من
تحتها . وقدم في باب الاستحاضة أن من عقيل وغيره قال : الحكم متوسط بما
نحت المعدة .

قائمة : برأسه الخارج وفتح يده . فحكمه الخارج باقية مضرة . على الصحيح
من المذهب . وقال في البينة ، لا أن يكون كد خليفة . فبيل الحدث المنفتح
والمسدود كمصورائد من اجنى انتهى . ولا ثبت للمصحيح أحكام المصاد مطلقاً
على الصحيح من مذهب وجل . نفس خروج الخ منة ، وهو يخرج للمجد .
قال في الفروع : وتوجه عليه قية لأحكام . وقدم حكم الاستحاضة فيه في .

قوله (وبين كانت غيرها : لم ينقص ، إلا كثيرها)

هذا المذهب . وعينه الأصحاب وحكى أن قسم ينقص . وهي رواية ذكرها
عن أبي موسى وغيره . وأطلقها في التلخيص والعدة ، والخبر . وإن تيم واحد
الشح في الدرس ، وصاحب الفتى لا ينقص الكثير مطلقاً واحد الآخرى :
لا ينقص الكثير من غير القى . وعنه : لا ينقص التخي والصمد وعدة . إذا خرج
من غير السس ولم يكثر ذكرها . إن تيم وغيره . وتعه الرركشى وعنه : ينقص كثير
القى ويسيرد . صمماً كان ، أو دماً ، أو فيحاً ، أو دوداً ، أو بحود . وقيل : إن

قاه دماً أو قيحاً ألحق بدم الخروج . ذكره القمى في مقعده . وفيه لا يقتص الفصح
والصدئ والمدة إذا خرج من غير السيل ولو كثر . ذكره ابن تيمية وغيره . وفي
هذه الرواية المحدث . والنقص بخروج الدم والده لكثير من السنين من المحدث ،
قوله (وهو ما فحش في النفس)

وكذا قال في التنوع . هذا مفسر حد الكثير وظاهر عدته أن كل
أحد بحسه وهو إحدى الروايات عن أحمد وفيها الجمعة

قال مصنف ، والشارح ، والشح نهي الدين : هي صفة مذهب . قال
الخلاص : الذي استمرت عليه . وأما عن أحمد : أن حد الفحش ما استعشبه
كل نفس في نفسه . وفيه ابن دريم في شرحه وغيره . قال الزركشي هو المشهور
المعقول فيه . واحتداه المصنف والشارح . قال أحمد في شرحه ، طهر المذهب :
أنه ما فحش في القلب . وقدمه ابن تيمية ، وأما كثر . وهو مذهب ابن عسك .
وعنه ما فحش في نفس أو ساطع النفس . قال ابن عدوس في تذكرته . وكثير نحس
عرفاً . واحد القاصي ، وابن عقيل ، وغيرهما . قال في الفروع : أحده القاصي ،
وجمعة كثيرة . وصححه بسطام . قال في تحريم الصلاة : هذا الأظهر . وحرمه في
مسوك الذهب ، والنحيص ، والسعة ، والحجر ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في
الرعاين والخواصين والفاق

فت والنفس تيل إلى ذلك

وأظنهم في لغوع . وعنه الكثير قدر لكث . وعنه قدر عشر أصابع .
وعنه هو ما لو اسط حامده ، أو أصغر متفرقة كان شراً في شر . وعنه هو ما إذا
استبد حامده ، أو أصغر مفرقة . كان أكثر من شر في شر . وعنه هو ما لا يعي
عنه في الصلاة . حكاهن في الرعية . قال ابن كثر : ولا عبرة بما قطع به من
عدوس ، وحكاهن ش شحه . في اليسير . فصرح . ويأتي بطير ذلك في باب إزالة
الجماعة .

قوائم

إهدائها : هو مص العلق أو القراد دماً كثيراً نقص الوضوء ولو مص
الذهب أو النعوص . لا ينقص عقله ، ومثقة الاحقر منه . ذكره أبو معى
الثانية : لو شرب ماء وقعه في الخنك من وعض ، كالمبي . على الصحيح من
المذهب . ذكره الأصحاب منهم القسبي . وحرره ابن عيم ، وإبراهيم وغيرهم .
وقد مر في الفروع . ووجه تحريمه واحتماله كالمبي . بشرط أن يتغير .
الثالثة : لا ينقص نعم الرأس . وهو ظاهر على المذهب . والصحيح من
المذهب أنه لا ينقص نعم الصدر أيضاً . وهو ظاهر . ونصره أبو الحسين وغيره .
قال في الفروع : ولأشبه طهارة نعم الرأس والصدر ذكره في باب إهانة الجسد .
وقد مر ابن عيذل . وعنه نقص . وهو حسن . وحرره ابن الخوري وأصنهما
ابن عيم وابن حمدان في رأيه . قال أبو الحسين : لا ينقص نعم كثير في إحدى
الرواسين . وعنه بلى فظهره : إذا لم ينقص نعم الرأس في خلاف . قال في الفروع
وقيل : الرواسان إنما في نعم الرأس إذا تعدوا في . . . قال ابن عيم . ولا ينقص
نعم الرأس . وهو ظاهر . وفي نعم الصدر رأس . وحدهم : لا ينقص وفي
نحوه وجه

والثانية . هي كالمبي . وفي الرعيبة قرب من ذلك .
وإنى حكمه صريحه ونحوه في إهانة الجسد ثم من هذا .
قوله : الثالث : رؤا نقل إلا النوم لنفس حياً وأقائمة }
وإن العمل مع النوم لا ينقص إجماعاً . ونقص النوم في الجملة . نص عنه
وعنه الأصحاب ونقل السمعوني . لا ينقص النوم تعالى واحتاره الشيخ في الدين
إن من نقه طهارة . وصاحب العلق قال بخلاف هذه الرواية حملاً بين
إذا علم ذلك : فأصحح من المذهب . أن نوم الخنك لا ينقص بحيره ،

ويقتص كثيره . وعليه الأصحاب . وعنه يقتص . وعنه لا يقتص يوم الخلس ، ولو كان كثيرا . واختاره الشيخ تقي الدين . وصاحب الفائق . قال الزركشي . وحكي عنه لا يقتص غير يوم المصططع .

ملحوظة : يستثنى من القصر باليوم يوم الذي صلى الله عليه وسلم . فإنه لا يقتص ولو كان كثيرا . على أي حال كان . وحرمه في الفروع وغيره . ذكره في حواشيه ، فيما بين ما . والصحيح من المذهب أن يوم القدر يوم الخلس . فلا يقتص البشير منه . نعم عنه . قال في معنى ، والشرح . الصهر عن أحمد التستوي بين الخلس والقدر . وعليه جمهور الأصحاب . منهم الحلال . والقاضي . والشريف ، وأبو الخطاب في حواشيه ، والشيرازي . وابن علقم . وابن عبدوس في تذكره . قال الشيخ تقي الدين : اختاره المصنف ، وأحمد . وكثير من أصحابنا . قال المصنف في الكافي ، الأولى : إحدى القدرين بالخلس . وقصده به الحرق ، وصاحب السبعة ، والحر ، ومذهب الأئمة ، واسور ، والشيخ ، والإمام ، وغيرهم . وقدمه في مقدمة ، والخلاصة ، والنجيب . والنعم ، وغيره . وابن نجيم ، والراغب . والحاويين . وعنه يقتص منه ، وإن لم يقتص من الخلس . قدمه في المستوعب ، والفائق ، وابن رزيق في شرحه . وأضيق في المذهب ، ومسوك الذهب ، والشرح ، والمجمع .

وأما يوم التراكم والمأخذ ، إذا كان يسيرا : فقد نص المصنف أنه يقتص وهو المذهب على ما تضمنه اختاره الحلال ، والمصنف قال في الكافي ، الأولى : إحدى التراكم . والمأخذ . وهو ظاهر الحرق ، والمقدمة ، والتسهيل ، والشيخ ، وغيرهم . وحرمه في الخبر . وقدمه في الفائق ، وابن رزيق في شرحه ، والمستوعب . وعنه يوم التراكم والمأخذ لا يقتص بسيرة . وعنه جمهور الأصحاب . منهم القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في حواشيه ، وابن علقم ، والشيرازي ، وابن عبدوس في تذكره ، وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وكثير من أصحاب .
وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والمختصر ، واللمعة ، والمحزر ، والنظم ، والمذهب
الأحمد ، وابن تيمية ، والرعايين ، والحدويين ، وإدراك العدة ، ومجمع البحرين .
وقدم اختيار الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفتق . وأتلفهما في المذهب ،
ومسوك الذهب ، والنهي ، والشرح ، والمفروق ، وابن عيدين . وعنه لا ينقص
يوم القائم والراكم . وينقص يوم الأحد

نسيم : دخل في كلام المصنف . أن يوم السبت والمنوكي ، ونحو البيس
ينقص وهو صحيح وهو المذهب . وعنه جمهير الأصحاب وقطع به كثير
منهم . وعنه لا ينقص . وأتلفهما في الحدويين

فواير

إبراهيم : الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقص عليه : أن اليوم
ينقص بشرطه . وعنه لا ينقص اليوم مطلقاً . واختاره الشيخ تقي الدين بن ص
نقاء طهره . واختاره في الفتق . قال الجلال عن هذه الواقعة وهذا حديثين .
وقد تقدم ذلك .

الثانية . مقدار اليوم السير . ما غدير في الفوف على الصحيح . اختاره
القاضي ، والمصنف ، والمجد ، وابن عيدين ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم .
وقدمه في المفروق ، وابن تيمية ، والراكشي . وقيل هو ما لا يتغير عن هيئته
كقفوه ونحوه . وحرره في المسووش ، والمذهب ، ومسووش الذهب ،
والرعية الصغرى ، والحدويين . وقدمه في الرعية الكبرى . وقيل : هو ذلك
مع شدة يومه . وقال أبو نك . قدر صلاته ركعتين سير . وعنه : رأي يؤيا
فهو يسير . قال في المدوع . وهي أصغر .

الثالثة : حيث ينقص اليوم . هو مضرة خروج الحدث ، وإن كان الأصل

عدم حروجه وبقاء الطهارة . وحكى ابن أبي موسى في شرح لمرقى وجهان :
النوم نفسه حدث . لكن يعنى عن يمينه ، كاللحم ونحوه .

قوله (الرابع من الذكر)

الصحيح من مذهب أن من الذكر ينقص مطلقاً . وعليه جماهير
الأصحاب . وقصده حجة مهم . وعنه لا ينقص من مطلقاً . بل يستحب
الوصو . من احضاره لشح في الدين في قدومه . وعنه لا ينقص من مذهباً
وعنه لا ينقص من غير شهوة . وعنه لا ينقص من غير الخشعة . قال الرزكشى :
وهو بعيد . قال في المذهب . والربيع : واقعه كاحتفه . وحكى ابن تيمية وجهاً
لا ينقص من المذهب . وعنه لا ينقص من غير من لثقب . قال الرزكشى أيضاً : وهو
بعيد . وعنه لا ينقص من ذكر الميت ، والعمير ، وروح الميت . وعنه لا ينقص
من ذكر النفس . ذكره لآسى . وفيه . لا ينقص إن كان محرم دون سبع .
وقال ابن أبي موسى : من الذكر لمدة ينقص الوصو ، قولاً واحداً . وهل ينقص
منه لمدة ؟ على روحين .

تفسيرات

أمرها طاهر قوله « من الذكر بيده » أن المدة تكون من غير حائل .
وهو الصحيح ، وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقال : ينقص
إذا مته شهوة من وراء حائل .

الثاني . معهود قوله « من الذكر » عدم النقص من غير من فلا ينقص
ناقصه . سطر ، أو فكر من غير من وهو صحيح . وهو مذهب . وعليه جماهير
الأصحاب . وقال : ينقص بذلك . وأصنافه في الدقيق . وقيل : ينقص تكرار
العمل دون دوام الفكر .

الثالث . شمل قوله « من الذكر » ذكر نفسه ، وذكر غيره . وهو الصحيح .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وحكى ابن الراغوى رواية باحتمال
النقص عن ذكر نفسه .

الرابع : وشمل قوله أيضاً : المذكر الصحيح والأش . وهو صحيح . وهو
المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل من المذكر الأش كمن ذكر رشد
فلا ينقص في لأصح .

الخامس : مراده بالذكاء ذكر الأدي والالف واللام للمهد . فلا ينقص
من ذكر غيره . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وفي
من خرج بهمة ختم . بعض ذكره أم أم ج أو أي أهم . شيخ ابن تيم
الدارس : ظاهر قوله « يده » أنه سواء كان المس بأصل أو رائد ، كالإصح
واليد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا ينقص من زائد .

السادس : مراده بقوله « يده » غير غير . فإن منه ما جاز . بعض ، على
الصحيح من المذهب . قال في القواعد معية هو في حكم متصل . هذا
المذهب . قال في المروء . وقال بعضهم : المس « صغر كلكه » . معنى من المرق
على ما في . قال وهو منعه . وقيل : بعض بعض . وهو صغر كلام
المصنف .

السابع : مفهوم قوله « يده » أنه لو منه ميراثه لا ينقص وفيه متصل
قوله « يده » يده غير ذكر . ويره يده غيره . فإن منه مخرج غير ذكر :
ينقص على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال محمد : أحده
أصحاب . وهو من مبدعات . قال في المروء . وحده لا أكثر . بعض من مخرج .
والله لا ذكره بذكر غيره . وصرح به أبو الحسن . وقيل لا ينقص .
أحد . بعض الأصحاب . وهو احتمال محدد في شرحه . وهو مفهوم كلام المصنف
هذا . وإن من غير ذلك . ينقص قولاً واحداً . وإن في لو مست امرأة مخرج
الرجل أو عكسه . قال هو من قبل من المخرج . ومن الباء ؟

التاسع : ظاهره أنه لا ينقص غير من الذكر ، فلا ينقص من ما امتنع فوق
المدة ، أو نعتها مع ثناء المخرج وعلمه . على الصحيح من المذهب . وقيل إن
انسد المخرج المتاد واغتنح غيره نقص في الأصناف . قاله في الرعاية .

قوله (يَبْطُنُ كَفَّهُ أَوْ يَظْهَرُ)

وهذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وانقص بظاهر الكف
من ممرات المذهب . وعنه لا نقص إلا إذا ماله بكفه فقط . أحدها من عدوس
في تدكره . وقدمه في الرعاية الصغرى ، وخواص . وأصنافها في الرعاية الكبرى ،
وإن نيم . ففي القول بعدد النقص صمد . وفي نفسه بحرف كفه وجهان .
وأصنافها في لدروع ، وإن نيم . ووركني .

قلت : الأولى النقص ، وهو ظاهر النص .

قوله (وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ بِدِرَاعِهِ)

وهو مذهب . وعليه لأصحاب . وعنه نقص . وأصنافها في المستوع ،
والنحيف ، والسفة . ومن نيم ، والرعاية الكبرى ، والحدوي الكبير ، وحكامها
في النحيف ، والسفة وجهان .

قوله (وَفِي مَنْ أَلْذَكِرِ الْمُقْطُوعِ وَجْهَانِ)

وأطلقهما في الهدى ، ومذهب ، ومسبوث الذهب ، والمستوع ، وخلاصة ،
وامهدي ، والمعنى ، والسكافي ، والشرح ، والنحيف ، وحرر ، والطم ، وإن نيم ،
وإن عدوس ، وإن سدد ، وإن مجد ، ووركني في شروجهما ، والرعايتين ،
واخوابين ، والمائق ، والمروغ ، وتجر يد العا .

أمرهما . لا نقص ، وهو الصحيح . قال في جمع البحرين : عدمه انقص أقوى .

وصححه في الصحيح . قال في إدرائ العانة : نقص منه ولو مفصلا في وجه .

وحرم به في الوجيز ، والمورد ، وسهية ابن رزين ، واستحب . فقالوا : نفص من
الذكر المتصل . وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثاني : نفص . وحرم به الشيرازي .

تنبيه : حكم الخلاف وجهين كما حكاه المصنف جماعة . منهم : صاحب
الهداية ، والمذهب ، ومسوق الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ،
والهادي ، والكاظمي ، والمخير ، وابن تيمية ، والشرح ، ومجمع البحرين ، والزركني ،
وابن عبيدان ، وغيرهم . وحكاه رواه في التحصيل ، والفروع ، وزيادتين ،
والخوئين ، وانه في غيرهم . وهو الأصح .

قوام

الأول : مراده بنقص : الدش . واعلم أن حكم الدش من أصل مقطوع ،
حكم الدش على ما تقدم من خلاف على الصحيح من مذهب . وذكر الأرحي ،
وأبو معالي . بنقص محل الذكر . قال الأرحي في مهينه : بوخت الذكر نفس محل
الحب انتقص وصوه . وبقي منه شيء شاحص واكسني بالخلد لأنه قام
بقائه الذكر وقدمه ابن عبيد .

الثاني : لا ينقص من الصفة إذا قطعت ، لزول الاسم والحرمه . ولا من عضو
مقطوع من امرأة . فانه في عدة ثم قال قلت عرو حها .

الثالث : حيث قلت . بنقص من الذكر : لا ينقص وصوه الموصوف رواية واحدة .
حكاه القاضي وغيره . قال المحد في شرحه . لا تظلمه خلافا وقدمه في الفروع ،
وابن تيمية ، ومجمع البحرين وغيرهم . قال المحد وغيره . وحمله بنقص الشحريين على
روايتين ، على ذكر أن الخطاب له في أصول من الحثي . وادعى أنه لا فائدة
في حمله من أصول هذه المسألة ، إلا أن يكون الروايات في الموصوف ذكره ، كما
هي في ملامة النساء . وزده المحد وبين فاده .

ويأتي ذلك منهم من هذا بعد نقص وصوه الموصوف .

قوله ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْقُلُوبَ الْحُشَى الْمَشْكِلُ وَذَكَرَهُ . انْتَقَصَ وَصُوهُ ﴾

فإن مَسَّ أحدهما لم ينتقص إلا أن يمس الرجل ذكره لشهوة .

قال أبو الخطاب في خدانة : إذا مس قلب الحشَى . انتهى لد على أربعة أصول

أحدها . من الذكر . والثاني من النساء . والثالث من المرأة ورجلها .

والرابع . هل ينتقص وصوه الموصوف أم لا ؟

قلت . ونحو ذلك أنه متى وحدى حقه ما يحتمل النقص وعنده . تمسكتنا

بقبح الظهرة ، وه نزلها شلت .

واسأل المس يختص . هل هو له رجلين أو لأحدهما ؟ وهل هو من الحشَى

نفسه ، أو من غيره ، أو منهما . وهل أمير ذكر ، أو أنثى ، أو حشَى والمس

منها هل هو لشهوة ، أو حياء ؟ منها ، أو من أحدهما ؟

فتنقص هذا انتس وسعوس صورة . لأنه نارة تمس رجل ذكره . وامرأة

قبله أو عكسه ، شهوة منها ، أو من أحدهما ، أو غير شهوة منها .

ونارة تمس امرأة قبله ، أو حشَى آخر ذكره ، أو عكسه ، شهوة منها ، أو من

أحدهما ، أو غير شهوة منها

ونارة تمس رجل ذكره . وحشَى آخر قبله ، أو عكسه ، شهوة منها ، أو من

أحدهما ، أو غير شهوة منها .

ونارة تمس حشَى ذكر عكسه . وتمس الذكر أيضا رجل أو امرأة ، أو حشَى

آخر ، شهوة أو غيرها

ونارة تمس الحشَى قبل عكسه . وتمس القلب أيضا رجل أو امرأة . أو حشَى

آخر شهوة أو غيرها

ونارة يس احشئ ذكر معه . ويس رجل أو امرأة أو حتى قلبه ، شهوة
أو غيره .

ومرة يس احشئ قبل معه . ويس رجل أو امرأة أو حتى آخر ذكره .
لشهوة أو غيره .

ومرة يس احشئ قلب معه أو ذكر معه . ويس رجل أو امرأة أو حتى
فرجيه حمداً ، لشهوة أو غيره .

ومرة يس رجل فرجه ، ومرة أحدهما ، أو حكمه . ويس رجل فرجه
وحتى آخر أحدهما أو عكسه ، أو نفس امرأة فرجه ، وحتى آخر أحدهما أو عكسه
فهذه أمثال وسبعون صورة يحصل النفس في مثل منها .

فمنها : إذا يس فرجه ، سواء كان اللامس رجلاً ، أو امرأة ، أو حتى آخر ،
أو هو معه .

ومنها : إذا لمس الرجل ذكره لشهوة كما فرج ، انصف هذا .

ومنها : إذا لمست امرأة قلبه لشهوة على الصحيح من الذهب . وعينه
الجمهور ومعلوم كلام انصف هذا عند النفس . وهو وجه .

فهذه ست مثل

وأما حتى معه : فيصور نفس وصونه إذا قلب بنفس وصونه ، وهو في
صور .

فمنها : إذا لمس رجل ذكره ومرة قلبه ، أو عكسه لشهوة منها .

ومنها : لو لمس الرجل ذكره لشهوة ، ومعه الحشئ معه أصلاً

ومنها : لو لمس احشئ ذكر معه ، ويس حتى قلبه شهوة

ومنها : لو لمس احشئ قبل معه . ومست امرأة قلبه أصلاً لشهوة

ومنها : لو لمس احشئ قلب معه ، ونست امرأة ذكره لشهوة .

ومنها : لو لمس الحشئ ذكر معه ، ويس رجل فرجه جميعاً شهوة

ومنها : لو لمس الحثي قبل منه ، ولمست امرأة فرجه جميعاً لشهوة
فهذه ثمان مسائل . ويتصور نقص وضوء أحدهما لا يغيث في مسائل .

مهما : لو لمس رجل ذكره وامرأة قبله غير شهوة مباح .

ومهما : لو لمس رجل قبله وامرأة ذكره غير شهوة ، أو شهوة مباح ، أو من
أحدهما . لأنه قد لمس فرجاً واحداً .

ومهما : لو لمست امرأة ذكره وحتى آخر قبله . فقد لمس أحدهما فرجه
الأصلي بغيره .

ومهما : لو لمس رجل قبله ، وحتى آخر ذكره . لأنه قد واحد من أحدهما
مس فرجاً أصلياً .

ومهما : لو لمس الحثي ذكره ، وامرأة قبله غير شهوة . لأنه إما رجل لمس
ذكره ، أو امرأة لمست امرأة فرجها .

ومهما : لو لمس الحثي قبل منه ، ورجل ذكره غير شهوة . لأنه إما رجل
لمس رجل ذكره ، أو امرأة لمست فرجها .

ومنها : لو لمس الحثي قبل منه ، وامرأة ذكره غير شهوة

ومهما : لو لمس الحثي قبل منه ، وحتى آخر شهوة أو غيرها . وما أشبه ذلك .

والحكم في ذلك . أنه لا يصح أن يقتدى أحدهما بالآخر ، تيقن زوال طهر

أحدهما لا يغيث . هذا ظاهر المذهب . وعنه ما يدل على وجوب وضوء عليهما .

نعيم : هذا كله إذا وجد اللبس من اثنين . أما إن وجد من واحد ، فمن

مس أحدهما ، لا ينقص إلا أن يمس ماله منه شهوة ، وإن مسهما جميعاً انتقص ،

سواء كان اللبس ذكرًا ، أو أنثى ، أو حثي ، أو هو لشهوة أو غيرها . فهذه اثنت

عشر مسألة .

ثالثة : لو لمس رجل ذكره حتى ، ولبس الحثي ذكر الرجل انتقص وضوء

الحثي . وينتقص وضوء الرجل ، إن وجد مسها أو من أحدهما شهوة ، وإلا فلا .

ولو لس الخش فرج امرأة ، ولست امرأة قلته انتقص وصومهم ، إن كان لشهوة
مهما أو من أحدهما ولو لس كل واحد من الخشيين ذكر الآخر أو قبله
فلا نقص في حقها . فإن من أحدهما ذكر الآخر والآخر قبل الأول . انتقص
وصوم أحدهما لا بعبه . إن كان لشهوة وإلا فلا . فيحق حكمه . قلته .

وإذا توص الخش ولمس أحد فرجه وصل الظهر ، ثم أحدث ونظف ، ولمس
الآخر وصل العصر ، أو غاتته زمره بغاتتهما دون الوصوم .

قلت : في باب ٣٠ .

قوله (وفي مس الذبير ومس المرأة فرجها روايتان)

يعنى . على القول ينقص من الذكر أم من حنقه الدر : فخلق المصنف
الروايتين فيه . وأطلقهما في المعنى . والسكاني ، والسحبيص ، والسعة ، والشرح ،
والعلم ، واربعاين ، والحدوين ، وابن عسدي ، والركشي .

أحدهما ينقص . وهي الذهب . قال في العروة : ينقص على الأصح . قال
في النهاية . وهي أصبح . قال الركشي : وهي طهر كلامه الحاق . واحيد
الأكثرين . الشرف ، وأنى الحجاب . والشيرازي ، وابن عقيل ، وابن الب ،
وابن عسديس . وحرم ، في الذهب ، ومسبوك الذهب ، والغلاصة ، والمذهب
الأحد ، والهداية . وقدمه في المستوعب ، والمحرر . وابن تيم ، والهاشمي

ورواية الثانية . لا ينقص . قال احلاس : لعامل عليه . وهو الأشبه في قوله
وحجته . قال في مجمع البحرين : لا ينقص في قوى الروايتين . قال في العروة
وهي أظهر . واحتج بها جماعة ، منهم . الحد في شرحه . وحرم ، في اوجيز . وقدمه
ابن رزيق في شرحه . ومجحه في الصحيح . وهو طاهر كلامه في المنور ،
والمنتجب . فلهما ذكر إلا الذكر

وأن من امرأة فرجها : فأطلق المصنف في الروايتين . وأطلقهما في المعنى ،

والكافي ، والتلخيص ، واللمعة ، والشرح ، والطلم ، والزرائين ، والخواص ، واس
عيديان ، والزر كشي .

إحداها : نقص ، وهو المذهب . قال في الدعوى : ينقص على الأصح . قال
المحدث في شرحه هذه الرواية هي الصحيحة وصحة في الصحيح . وقطع به في
الهيئة وقدمه في المستوعب ، والمحرر ، واس تيم .

والثانية : لا نقص كإشكاليته . قال ابن عبيد : وطاهر كلام الشيخ في
المنع عدم النقص .

فان وهو طاهر كلامه في المنع ، ومسحوب .

ثمة . طاهر كلام المصنف وغيره : أنه سواء كان المذهب فرجه ، أو فرج
غيره . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو في النقص ، واللمعة : ينقص من فرج
المرأة ، وفي مذهب فرج مسحوب . قال زر كشي : وفيه غير . انتهى
فت وقيل بالعكس كان نحوه ، فبما على الرواية التي ذكرها
ابن الزاغوني في من ذكر غيره

فأمرتاه

ومرهما . قال زر كشي : طاهر كلام الأصحاب : أنه لا يشترط للنقص بذلك
الشبهة . وهو معبر على المذهب ، واشترطه ابن أبي موسى . وهو جار على الرواية
الصحيحة

الثانية : هل من الرجل فرج المرأة ، أو من المرأة فرج الرجل : من قبيل
من الب . أو من قبيل من لفرج ؟ فيه وجهان . حكاه القاضي في شرحه
وأصلقهما ابن تيم ، واس عبيد ، والزراعي ، وغيرهم . والصحيح من المذهب : أنه
من قبيل من العرج . فلا يشترط بذلك الشهوة . قال في النكت . وهو الأطهر .
وإن قلنا : هو من قبيل من النساء : اشترط الشهوة على الصحيح على ما أتى .

قوله { الخامس : أن تمس بشرته بشرة أخرى } شهوة

هو المذهب وعليه جمهير الأصحاب . وعنه لا ينقص مضافاً . اختاره الآخري
والشيخ تقي الدين في فتاويه ، وصاحب الدقيق ، ولو بشر مضافة فاحشة .
وقيل . إن أشعر مفسر ، وإلا فلا . وعنه ينقص مضافاً وحكى عن الإمام
أحمد . أنه رجع عنه . وأطلقهم في الاستوعاب

فائدتان

أما الأولى : حيث قبل لا ينقص من الشيء . استحب الوضوء مطلقاً على
الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين : يستحب إن مسح شهوة ، وإلا فلا .

الثانية : حكم من المرأة بشرة الرجل : حكم من الرجل بشرة المرأة ، على
الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثرون . وعنه لا ينقص من امرأة للرجل ،
وإن قسماً : ينقص منه لها . وهي طاهر المعنى . وأطلقهم في الكفاي . وإن عيبدل .
ومن نهي .

تجربتان

أما الأولى : مفهوم كلامه أن من الرجل للرجل ، ومن المرأة للمرأة لا ينقص .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه جمهير الأصحاب . وقيل : ينقص . اختاره
القاضي في المحرر . فينقص من أحدهما للآخر ، ومنه لها . وأصنفهم من نهي .
وخرج في الاستوعاب النقص من المرأة المرأة شهوة السجاف

الثاني : دخل في عموم كلامه استة : والصغيرة ، والسجور ، وذات المحرم .
فهي كشأنه إية الأحذية

أما استة : فهي كالخية على الصحيح من المذهب . حرمه في الاستوعاب ،

والتلخيص، والإفادات، وابن رزين في شرحه واحتار القاصي، وابن عدوس المتقدم، وابن السكيت. وقدمه في الزعامة الكبرى وهو طاهر الخرق، والسكافي، والخمر، والوحير، وغيرهم. وقبل لا ينقص لمسا، احضره المحدث، والشريف أبو حمزة، وابن عقيل وقدمه في الزعامة الصغرى وأطلقها في المذهب، والمسي، والشرح، وابن تيمية، والحاويين، والفروع، والفاائق.

وأما الصغرة فهي كالسكيرة على الصحيح من المذهب. وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب وحرمه في المستوعب، والتلخيص، والإفادات، والمسي، والسكافي، والشرح، وابن رزين في شرحه، وابن تيمية، والشرح، والحاويين، والفاائق، وابن عبيدس، وغيرهم. وقدمه في الزعامة الكبرى. وقبل لا ينقص. وقدمه في الزعامة الصغرى وهو طاهر الوحير وأطلقها في الفروع. وصرح المحدث أنه لا ينقص من الطهارة، وإنما ينقص من التي تُشبه

قت: لعله مراد من أطلق.

وأما المحذور فهي كاشاة على الصحيح من المذهب. وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب. وحرمه في المستوعب، والمسي، والسكافي، والتلخيص، والشرح، وابن رزين في شرحه، والإفادات، وابن تيمية، والزرکشي، وصححه الناظم. وقدمه ابن عبيدان، وزعامة الكبرى. وقبل لا ينقص. وأطلقها في الفروع، وحكاها رواين ابن عبيدان وغيره.

قائمة: قال في زعامة الكبرى، قت: لو من شيع كبير لا شهوة له من

لها شهوة: احتسب وحسين انتهى.

قلت: الصواب نقص وصونها إن حصل لها شهوة، لا نقص وصونها مطلقاً.

وأما ذات الحرم فهي كالأحبة على الصحيح من المذهب. وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب وحرمه في المستوعب، والتلخيص، والمسي، والسكافي وابن رزين في شرحه، وابن تيمية، ومجمع البحرين، والحاويين، والفاائق،

والزركشى ، وغيرهم . وصححه الناطم . وقلمه ابن عيبدان ، والرعاية الكبرى .
وقيل : لا يتقص . وقدمه فى الرعاية الصغرى . وأطلقهما فى الدروع وحكاها
ابن عيبدان وغيره روايتين .

قائمة : قدم فى الرعاية الكبرى بلفظ الأربعة يعبرهن على رواية النص
شهوة . وقدمه على رواية النص مطلقاً عدم الإلحاق . وهو ظاهر الرعاية الصغرى
فى الثانى .

قائمة : من المرأة من وراء حائل لشهوة لا يتقص على الصحيح من المذهب
بعضه . وعنه الأصحاب . وعنه بلى . قال انصافى فى مقصده : قياس مذهب
النقص . إذا كان شهوة . قال فى الرعاية عن هذه الرواية : وهو جيد

تعب : شمل فوق النصف . أن تسمى بشرته شرة أى : المس محقة رائدة
من اللامس أو الممس . كأيده والرجل ، والإصبع . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه لأصحاب . وقيل : لا ينقص المس رائد ، ولا المس الرائد . قال ابن عقيل :
ويحتمل أن لا ينقص على ما وقع لى . لأن الرائد لا تنفق به حكم الأصل . سبيل
ما لو من الذكر الرائد . فإنه لا ينقص . كذاهما . قال صاحب النهاية : وهذا
ببعض شئ . وقيل : لا ينقص من أصلى زائد ، بخلاف العكس .

وشمل كلامه أيضاً : اللامس يد שלא . وهو صحيح . وهو المذهب وعنه
الجمهور وقدمه فى الدروع ، والرعايتين ، وابن عيبدان ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام
كثير من الأصحاب . وقيل : لا ينقص . قال ابن عقيل : يحتمل أن يكون
كالشعر . لأنها لا روح فيها وأطلقهما ابن تيمية ، والحدويين . وقيل : لا ينقص
من أصلى . شل ، بخلاف العكس .

قوله : **وَلَا يَنْقُصُ لَمْسُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ** :

وهذا المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : ينقص .

قوله (والأمرد)

بمعنى أنه لا ينقص له ، ولو كان شهوة . وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد . وقطع به أكثر اسعديين . وخرج أبو الخطاب رواية بالنقص إذا كان شهوة . وحكاها ابن تيمية وحكما . وحرمه في التوحيد . وحكاها في الإيضاح رواية . قال ابن رجب في الطبقات : وهو عرس . قال ابن عيدين : وهذا قول موحه ، وبصره .

قلت . ومن بعيد . ونقد قول القاضي في المرد أنه ينقص من الرجل الرجل ، ومن المرأة امرأة شهوة . فيها طريق أولى .

قوله (وفي نقص وضوء الملموس رواية)

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسئول الذهب ، والمستوجب ، والكافي ، والمذهب الأحمد ، والتنجيس ، واللغة ، وخلاصة ، ونحر ، ولزعين ، والحويين ، ومن معاني شرحه ، ومن تيم ، والركشي ، ونحو ذلك الصلة .

إمداهما . لا ينقص وإن انتقص وضوء اللامس . وهو المذهب . قال في الفروع : لا ينقص على الأصح . وصححه المجد ، والأرحى في الهيئة ، ومن هبة ، وابن عيدين ، وصاحب مجمع البحرين ، والتصحيح .

والرواية الثانية : ينقص وضوءه أيضاً . صححه ابن عقيل . قال الرركشي : احتارها ابن عدوس . وحرمه في الإفادات وقدمه في المنى ، وابن ررين في شرحه . وحكى القاضي في شرح المذهب إن كان الملموس رجلاً ، انتقص طهره رواية واحدة . وقال في لائحة ، وقيل ينقص وضوء امرأة وحده . وقيل : مع الشهوة منها .

تنبيه . محل الخلاف في الملموس ، إذا قلنا : ينتقص وضوء اللامس . ولم إذا قلنا : لا ينقص الملموس طريق أولى .

قائمة : قال ابن تيمية : لم يثبت أصحاب الشهوة في المأموس . قال في السكت
عن قوله : يجب أن يكون اكتفاء منهم من حكم اللامس ، وأن الشهوة معدومة
فيه . قال الرركشي : محل الخلاف ، وفقاً للشيخين - معنيهما المصنف والمحدث -
فيما إذا وجدت الشهوة من المأموس . قال المحدث : يجب أن تحمل رواية القصة عنه
على ما إذا التذ المأموس

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : إذا قلنا لا ينقص في المأموس : اعتبرنا
الشهوة في المشهور ، كما يثبت من اللامس . حتى ينقص وصموه إذا وجدت
الشهوة منه دون اللامس ، ولا ينقص إذا لم توجد منه ، وإنت وجدت عند
اللامس . انتهى .

قائمة : لا ينقص وصو المأموس فرجه ، ذكرأ كان أو أنى ، رواية واحدة
قاله القاضي رحمه . قال المحدث في شرحه : لا أعلم فيه خلافاً . قال في السكت :
وصرح به غير واحد . وذكر بعض المتأخرين رواية المصنف وحكي الخلاف في
الرعاية الكبرى وحسين . وأطلقهما ، ثم قال : وقيل روايتان . وفيه لا ينقص
وصو المأموس ذكره . بخلاف لمس قبل المرأة انتهى .

قال ابن عبيد - بعد ذكره - واختين في المأموس - وحكى عنه القصة إذا
لمس الرجل فرج المرأة . ينقص طهرها بخلاف . قال وعلى رواية القصة - إن كان
لشهوة ينقص وصموه ، وإلا فلا . قال في السكت : لا ينقص وصو المأموس
فرجه في طاهر المذهب . لأن يكون شهوة فيه روايتان . انتهى .

وتقدم بعض ذلك في الباب في آخر الكلام على من الذكر .

قوله (التدين) : غلب ميتة

الصحيح من المذهب : أن غلب ميتة ينقص الوصو . نص عليه . وعليه
جماهير الأصحاب ، مسلماً كان أو كافراً ، صعباً كان أو كبيراً ، ذكرأ أو أنى وهو

من مفردات المذهب . وعنه لا نقض . اختاره أبو الحسن النيسابوري ، والمصنف ،
وصاحب مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . ولعمري الأصحاب احتجوا بعدم النقض
إذا عكس في قبض . قال في الرعاة الكبرى : وهي أظهر .

تعليق : قيد في الرعية مسألة نقض الصور . مثله : ما إذا قد نقض من
المرج : وهو طاهر تحليل كثير من الأصحاب . وطاهر كلام كثير من الأصحاب :
الإطلاق . وقد يكون بعدد .

فانظرنا

إبراهيم : غسل سبع ميت كامل جميعه ، على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا نقض على العصف . قال في الرعية : وهو أظهر .

الثانية : لو تم الميت - لعدم المد - لا نقض على الصحيح من المذهب
نص عليه ، وعليه الأصحاب . وفيه احتياط . أنه كامل .

قول (السابغ : أكل لحيم الجرور)

هذا المذهب مطلقاً بلا ريب . ونص عليه . وعليه عامة الأصحاب . وهو
من المفردات . ويجزم به في المذهب الأحد وغيره . وعنه إن عم الهوى نقض وإلا
فلا . أحدهم الحلل وغيره . قال أحسن على هذا استقر قول أبي عبد الله وأطلقهما
في المذهب ، ومذهب المذهب . وعنه لا نقض مطلقاً . اختاره يوسف الخوري
والشيخ تقي الدين . وعنه نقض بيته فقط . ذكره ابن حامد . وعنه لا بعد إذا
طاب لده وخشت . قال الزركشي . كعشر سنين . وقيل : لا بعد مدول . وقيل
فيه مطلق . رواه ابن أبي الرواية الثانية ، عنه العزمي : هو عنه المذهب بالحدث
قاله الشيخ تقي الدين وغيره . فمن عم لا بعد . وعنه - بل - مع التأويل . وعنه
مع طول المد .

قوله (فإن شرب من لبنها . ففي روايتين) .

يعنى إذا قلنا بنقص اللحم . وأضعفهما في الإرشاد ، والمجرد ، والهداية ،
ومسوك الذهب ، والمسوك ، وإحلاصة ، والكافي ، والهادى ، والمفنى ،
والتلخيص ، واللمعة ، والمجرد ، والشرح ، وابن مطا في شرحه ، وابن تيمية ،
وابن عيبدان ، والفروع ، والمذاق ، والرعاة الكبرى .

إبراهيم : لا ينقص . وهى لذهب . ونسبه أكثر الأصناف . قال الشيخ
تقي الدين : احتارها الكثير من أصحاب . قال الزركشى : هو أحسن لأكثرين .
وهو مفهوم كالأخرى ، والشرح ، واستحب . وتذكر أن عبدوس . وغيرهم .
وصححه ابن عقيل في الأصول ، وصاحب التصحيح . قال الناطق : هذا المنصور
قال في مجمع البحرين : هذا أقوى الروايات . وحرمه في الوحي .

والرواية الثانية : هو كاللحم . حرمه في الرعاة الصغرى والحدوس .

تنبه : حكى الأصناف اختلاف روين . وحكمها في الإرشاد وحيث

قوله (وَإِنْ أَكَلْتَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ ضُعَالِهَا ، فَفِي وَجْهَيْنِ)

وأطلقهما في المجرد ، والهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوع ،
والكافي ، والهادى ، والتميز ، والسفة ، والشرح ، والمحرر ، وابن
مطا في شرحه ، وابن تيمية ، والراغبين ، والحدوس ، والفروع ، وابن
عيبدان ، والمذاق .

أحمد : لا ينقص . وهو ذهب . ونسبه أكثر الأصناف . وقال الزركشى :

هو أحسن لأكثرين . وهو طاهر كالأخرى ، والإفادت ، وتذكر
أن عبدوس ، وسور ، واستحب . وغيرهم . لا يقتصر على اللحم . وصححه
في التصحيح ، وشرح اعد . والسطر ، ومجمع البحرين ، وتصحيح المحرر ، وابن
عيبدان . وقال : والتصحيح أنه لا ينقص . وإن قلب بنقص اللحم ولابن
وحرمه في الوحي

والثالث : ينقص

تجربات

أمرها حكم الخلاف رواه في المحرد، والمذهب، ومسبوك الذهب،
والعروغ، والعتاق، وغيرهم وقسمه في المستوعب. وحكى أكثرهم الخلاف
وحسن. وقسمه في الرعدة الكبرى.

الثاني. صدر كلام المصنف: أنه لا يتقضى أكل ما عدا ما ذكره.

وأمر أن الخلاف جار في بقية أحرانه غير اللحم. ويحمل كلام المصنف. قال
في العروغ: وفي بقية أحرانه، والذيق، واللبن، رواه ابن. وقال المصنف، والشارح:
وحكم بتر أحرانه غير اللحم - كالسنة - والكروش، واللبن، وخرق، ولحمصر،
والخلد - حكم لصح. والنكيد. وقال في الرعدة الكبرى: وفي سمنه وذممه
ومرقه وكركشه ومضرائه - وفيه وحلده وعطيه - وجهان. وقيل رواه ابن
وقال في المستوعب في شحومها وجهان. وحكى الخلاف في ذلك ابن تيم،
ورعدة الصغرى، والحوين، والعتاق، وغيرهم.

الثالث. صدر كلام المصنف: أن أكل الأصنام المحرمة لا يتقضى

الوضوء. وهو صحيح. وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وعنه ينقض الصماء المحرم.
وعنه ينقض اللحم المحرم مطلقا. وعنه ينقض لحم الخنزير فقط. قال أبو بكر: وعليه
النجاسات نمرج عليه، حكماء عنه ابن عقيل. وقال الشيخ نفي الدين: وأما لحم
الحيث مباح للصوفة، كلهم السماع فيسبى الخلاف فيه على أن ينقض لحم الإبل
تعدى؟ فلا يعدى إلى غيره أو معقول النسي؟ فسئل حكاه ابن هو أسع منه. انتهى
فت. الصحيح من المذهب، أن الأصواء من لحم الإبل تعدى. وعليه
الأصحاب قال الزركشي هو المشهور. وقيل: هو معص. فقد قيل إنها
من الشياطين. كما جاء في الحديث الصحيح. واد أحمد وأودود^(١). وفي حديث

(١) وهو حديث لبراء بن عازب قال: «سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن امرأة

في صدر الإبل فقال: «لا تصلاها». وبها من الشياطين»

آخر « على دروة كل معير شيطان » فإن أكل منها أورث ذلك قوة شيطانية ،
فشرع وصووه بها ليذهب صورة الشيطان .

قوله (الثامن : الردة عن الإسلام) .

الصحيح من المذهب أن الردة عن الإسلام ينقص الوصو ، رواية واحدة .
واحد الجمهور . وهو من مفردات المذهب . وقال جماعة من الأصحاب :
لا ينقص . وذكر أن الرعوى رواه في النقص بها . قال في الفروع :
ولا نص فيها

فائدة : ما يذكر القاصي في الخامع ، والمحرر ، والحاصل ، وأبو الخطاب
في المقدمة ، وابن الب في العقود ، وابن عقيل في النكحة ، والسامري
في المستوعب ، والمحرر ابن بركة في النجيص ، واللمعة ، وغيرهم : الردة
من بواقص الوصو . فقال لأهل لا تنقص عنهم وقيل : إنما تركوها لعدم
فائدتها . لأنه إن ما عد إلى الإسلام فظاهر . وإن عاد إلى الإسلام وحسب عليه
المس . ويدخل فيه الوصو . وقد أشار إلى ذلك القاصي في الجامع الكبير .
فقال : لا معنى لحملها من المواقص . مع وجوب الظهارة الكبرى

وقال الشيخ في الدين : فائدة عنه هي : إذا عاد إلى الإسلام ، فإن وجب
عليه الوصو والمس . فإن بواها بأصل أحرأ . وإن فسادا تنقص وصووه : إذ
يجب عليه العمل انتهى . قال الزركشي . قلت : ومن هذا لا ينبغي على القاصي
وإن أراد القاصي أن وجوب العمل ملازم لوجوب الظهارة الصغرى

ومن صرح أن موحدات العمل تنقص الوصو . السامري وحكي من
حمدان وحماد أن الوصو لا يجب بالاعتق . محتمل ، ولا بالإسلام . وإن ينبغي
الخلاف بين الأصحاب في المسألة . انتهى

فائدة : اقتصر المصنف على هذه الفادة ظاهراً على أنه لا ينقص غير ذلك .
والصحيح من المذهب . أن كل ما وجب العمل بوجوب الوصو ، وإن لم يكن

خارجاً من السبل ، كالتقاء الختايين وإن لم يرس . وانتقال النبي وإن لم يظهر ،
والردة ، والاسلام ، والإبلاخ محض ، وإن قد يوجب الصل ، على ما يأتي في أول
باب الصل . حرم به في المستوعب ، كما تقدم . وقدمه في الفروع ، وغيره . قال
ابن عبيد : ذكره غير واحد من أصحاب

قلت : منهم المحدث .

قال ابن كشي : ومن صرح بذلك الحرق ، والسمري ، وابن حمدان .
وقيل ، لا ، ولو تمت . وقال ابن تيمية : وما أوجب الصل - غير الموت - بحسب
منه الوضوء ، إلا انتقال النبي ، والإبلاخ مع العدل ، وإسلام الكافر على أحد
الوجهين

والثاني : بحسب الوضوء بذلك أيضاً .

وقال في الرعدة المكبرى . ومنه : ما أوجب عدلاً ، كالتقاء الختايين مع
حادث مع الماشرة بلا إزال في الأصح فيه . وانتقال النبي بلا إزال على الأصح
فيه ، وإسلام الكافر في وجه ، وإن وجب عليه في الأنهر انتهى . وأطلق في
الرعدتين الوجهين في وجوب الوضوء . على القول بوجوب الصل بإسلام الكافر
في باب الصل .

وصاهر كلامه نصف أيضاً . أنه لا يقع غير ذلك . وقدمه في المستوعب ،
والرعدة ، وغيرهما من الواقف . روي حكم استحالة ونحوها . بشرطه مطلقاً .
وخروج وقت صلاة وهي فيها في وجه . وهلال المسح بدافع مدته . وجمع
حائبه ، وغيرهما مطلقاً . ورواه محل الخيرة ونحوها مطلقاً كقلمها . وانتفاض
كوز أو كوز من العمامة في رواية ، وخضها . وطلال التسم الذي كتمل
به الوضوء وعنده بخروج وقت الصلاة . ورواية . وغيرهما ، وإن ما أحبه وغير
ذلك . انتهى .

قلت كل ذلك مذكور في كلامه نصف وغيره في ما كره . ولم يذكره

المصنف هنا اعتماداً على ذكره في أنواره ، وإياه ذكرها ما هو مشترك .
فأما الخصوص : فيذكر عند حكم ما احصى به .

وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يفتى بالغيه ومحوه من الكلام المحرم .
وهو مذهب . وعليه لأصحاب . وحكى عن أحمد رواية سققت بذلك .

وظاهر كلامه أيضاً : أنه لا يقص إلا ما شرعه وطهره ، ومحوه . وهو
صحيح . وهو مذهب وعليه لأصحاب . ونص عليه . وقيل : يقص . قال
في الرعدة . وهو بعيد عن . قال ابن تيم : لا يبطل بذلك في الأصح .

فائدة : اقتصر وصف الخواري في كتابه « الطريق لأقرب » على القصر
بالخسة الأول . نصهره أنه لا يقص سواه .

تيم : دخل في قول المصنف (ومن يفتي الظهيرة وشك في الحدث
أو يفتي الحدث وشك في الظهيرة) ما يش

منها : ما ذكره . وهو قوله (ومن يفتي) وشك في الحديث فيها ، يطر
في حاله قسماً . ومن كان متظهن أنها محدث . ومن كان محدثاً فهو مسلم .
وهذا هو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ووضعه كثير منهم . وقيل : ينصير
مصله ، كما لو جهل ما كان فيها في هذه المسألة .

وقال لأرحى في النهاية : لو قيل : تنظير ، لكأن له وجه . لأن فيه
الظهيرة قد عارضه يقين الحدث . وإذا تعارضت الجهل وقيل عليه أو صوء
احتياطاً للصلاة ، فإنه يكون مؤدباً فصره معين .

ومنها : لو يفتي فعل ظهيرة رافداً بها حدث ، ومثل حدث ناقصاً به جهيرة :
فإنه يكون على مثل حاله فيها قطعاً

ومنها : لو جهل حاله . وأستعمل في هذه المسألة ، أو عين وقد لا يعلمها ،
فإن هو كحال قسماً ، أو سدد ؟ فيه وجهان . وقيل . روي . وأطلق
في الرعدتين ، والعدوين . وتعه في المروغ والمواشي .

قلت : وجوب الغنم مرة أقوى ووثق .

واحتاره المحدث في شرح الهداية وغيره فيما إذا حمل حاله : ^(١) أنه يكون على صد حاله قبلها وقدمه في النكت . وظاهر كلامه في الخبر : أنه يكون كحال قبلها واحتار أبو الهيثم في شرح الهداية . فيما إذا عين وقتاً لاسمها . أنه يكون كحال قبلها . وحرم في المستوعب في مسألة الخدين : أنه لو تيقن فسبهم في وقت لا يقع فيه : تعرض هذا الفقيه وسبهم . وكان على حاله قبل ذلك ، من حدث أو طهارة . قال في النكت : وأما أن وجبه الدين من مسجداً أحد اختياره من هذا . وروى كلام من أطلق من الأصحاب عنه .

ومسألة : أنه يسن أن يطهره عن حدث ، ولا يدرى الحدث عن طهر أو لا ؟ فهو متعذر مطلقاً .

ومسألة : لو تيقن حدثاً وقبل طهارة ففقد . فهو على صد حاله قبلها . ومسألة : لو سئل أن الحدث عن طهارة . ولا يدرى الطهارة عن حدث أم لا . عكس التي قبلها . فهو يحدث مطلقاً .

قوله (ومن أخذت : حرّم عليه الصلاة ، والطواف ، ومسّ المصحف) .

أم تحريم الصلاة . فالإجماع .

وأما الطواف : فنشترط به الطهارة على الصحيح من انذهب عنه الأصحاب . فيحرم عليه فعله بلا طهارة ولا يجزئ به . وعنه يجزئ به . وعنه : وكذا الحائض . وهو ظاهر كلام القاسمي . واحتاره الشيخ نبي الدين . وقال لا دم

(١) يامش نسخة الشيخ . قوله : لو حمل حالهما وأستقبح . يعني حالة الطهارة التي أوجبها بعد برون مثل الحدث . يعني هل للطهارة عن حدث . أو عن تحديد . وهل الحدث عن طهارة . أو عن حدث آخر . وحمل أيضاً الأسبق مهم انتهى من حفظ المؤلف مع الله به .

عليه بعدد ، وقال : هن هي واحدة ، أو ستة ، فيه قولان في مذهب أحد وغيره .
وقال أبو طاب^(١) : التصريح أيسر ، ونأتي ذلك أيضاً في أول الفصل ، وفي باب
دخول مكة عند قوله « وإل طاب محمداً » عرته .

وأما من المصنف : فالصحيح من مذهب : أنه يحرم من كتبه وحلده
وحواشه ، شمول اسم المصنف له بذليل السمع . وله كان اسم مصنفه . وعينه
جميع الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجر إلا من كتبه فقط .
واحتاره ابن عقيل في العيون . قال : شمول اسم المصنف . لحوار حوته على
سائط على حواشه كتبه . قال في المروغ : كذا قال . وقال القاسي في شرحه
الصغير : للجنب من ماله قراءته . وظاهر ما قلناه في أربعة : هو من المخلد .
فإنه قال لا يمس الحديث مصحفاً . وقيل : ولا حلده .

تسمية : ظاهر كلام المصنف . أنه لا يجوز للمصنف منه وهو تارة من مصنف
فلا يجوز على مذهب وعنه لأصحاب . وذكر القاسي في موسع رواية بالحوار
وهو وجه في أربعة وغيره .

وتارة يمس المنكوب في الألواح فلا يجوز أيضاً على الصحيح من مذهب
وعنه يجوز وأصنفه في التحميم .

ودرة يمس اللوح ، أو يعمته . فيجوز على الصحيح من المذهب . صححه النظم
وقدمه ابن رزيق في شرحه وهو ظاهر ما حرمه في سلبه فيه قال . وفي من
الصبيان كتبه لقرآن رواه . وانصر عليه وعنه لا يجوز ، وهو وجه . ذكره
في الرعية وخواص وغيره [قال في المروغ . ويجوز في رواية من صلى لوحاً
كتب فيه . قال ابن رزيق . وهو أصح] وأصنفه في السوء ، وأبى ، واليكاف ،
والشرح وابن تيمر ، والربيعين ، وأخوين ، وألركشي ، ولداق ، ومجمع البحرين ،
وابن عبيدس . وقال القاسي في مستدركه الصغير : لأشبهه بعض القرآن . ويجمع

من حذته : وقال في جمع البحرين : ويحتمل أن يقع من له عشر فصاعدا ، ساء
على وجوب الصلاة عليه

قوائم

مها . لا يجرم حمله علاقته ، ولا في علاقته ، أو كنهه ، أو يصفحه بكنهه ، أو
يعودأ ، ومنه من رواه حائل . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقدمه في
الفروع ، والشرح ، وابن عبيدان ، وغيرهم . وصححه لمصنف وغيره . قال الزركشي :
هو المشهور . وقطعه أبو الخطاب ، وابن عبدوس ، وصاحب التخصيص . واحتاره
القاضي ، وأبو محمد قال القاضي : وعنه يجره . وقيل : يجرم إلا لورأق لحذته .
وعنه أجمع من صححه بكنهه . وجره القاضي ، وأحمد ، وغيرهما إلى بنية
أحوال . وفي ذلك صانعة من الاختلاف . منهم منصف في معنى . وروى من كنهه
وعنه . مصلاً به . أشبهت أعضاءه . وصنف الروايتين في حمله علاقته ، أو في
علاقته ، ونصفه بكنهه ، أو عود وعود ، في استوعب ، والمحرر ، ومن تميم .
وارعيتين ، والحاويين ، وجمع البحرين ، والناظر .

ومها . هل يجوز من ثوب رُمم ، قرآن ، أو قصة نشت به ؟ فيه وجهان
أوراء . إيتن . روى ابن عبدان ، في الثوب منظره بقرآن . رواه . وقيل وجهان .
وأطلقهما في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وابن تيم ، والزيديين ، والحدويين ،
وجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وأبو ركشي . وأطلقهما في المنوع ، والتخصيص
في القصة المنقوشة . قال في الفروع . وعور في رواية من ثوب رُمم به ، وقصة
نشت به . قال الزركشي : طهر كلامه الحوار . قال في النظم ، عن لدرهم المنقوش :
هذا المنصور وعنه لأحور . وهو وجه في معنى وغيره . وقدمه مدرسين في شرحه .
وقال : لأنه أجمع من الكاكد . وقال القاضي في التمهيد : ما لا يتعامل به عاك
لا يجوز منه ، وإلا فهو جهل . وقال في النهاية . وقطع أحمد بالحوار في من
الخانم لرقوم فيه قرآن . وأحار في النهاية أنه لا يجوز يحدث من ثوب كسب
فيه قرآن .

ومنها : يجوز حمل حرج فيه متبع وفيه مصحف ، على الصحيح من المذهب
وعليه الأصحاب ، وسواء كان فوق الشئ أو تحته . وقيل : لا يجوز حمل وهو فيه .
ومنها : يجوز من كتب التفسير وعجوه ، على الصحيح من المذهب . وعنه
الأصحاب . وحكى القاضى رواية بالمنع ، وأصنفها فى الرعدة . وقيل : فيه وجهان .
وقيل : روايتان أيضاً فى حمل كتب التفسير . وقيل : فى من القرآن يسكب
فيه . وذكر القاضى فى اختلاف من ذلك : ما عده أو طالت فى الرجل يكتب
الحديث أو الكتب لأحاجة . فيكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال : بعضهم
يكرهه ، وكأنه كرهه . وقيل : الصحيح المنع من حمل ذلك ومنه انتهى .

ومنها : يجوز من المنسوخ تلاوته ، والمأثور عن الله تعالى ، واسورة والإنجيل
على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجوز ذلك

قلت : ومع من قرأ سورة الإنجيل والإنجيل أقوى وأولى

ومنها : ورفع الحديث عن عصو من أعتد الوصو . ثم من به مصحف :
لا يحرم على الصحيح من المذهب . ولو قلنا : يرفع الحديث عنه . وقيل : لا يحرم
إذا قلنا يرتفع عنه .

واعلم أن فى رفع الحديث عن المصروف ، تمام الوصو . وجهان . وأطلقهما فى
الفروع .

قلت : الذى يظهر أن يكون ذلك مراعى فإن كنهه ارتفع وإلا فلا .
قال مصنف فى المنى ، والشرح : لأنه لا يكون متطهراً إلا بحمل الجميع .
قال الزركشى لأن ما غير ظاهر على المذهب [وقال فى الرعدة . ولو رفع الحديث
عن عصو ، يسهه ، قل : كمال الطهارة فى الأصح . قل : من نيم : ولو رفع الحديث
عن عصو لم يسه به المصنف ، حتى يكل طهرته] .

ومنها : يحرم من المصنف عصو شخص ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
لا يحرم .

قال هذا خطأ قطعاً .

ومس : لا يحرم منه معصو ظاهر ، إذا كان على غيره نجاسة على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . قال في الفروع ، عن هذين المثلين : قاله بعضهم . قلت : صرح ابن نجيم بالكيفية ، والتركيب بالأولى . وذكر المثلين في أربعة . وقال في المنصورة : لا يصير المظهر من النجاسة غير الصلاة والطواف ومنها : يحرم من المصنف تطهارة التيم مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يحرم إلا عند الحاجة . أحده المصنف . فإن علم الماء لتكثير الوضوء تيم للفق ، نعمه على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : له منه قل كميها بالناسم ، بخلاف المذهب . قال ابن تيم : وابن حمد : وهو سهو .

ومس : يحرم كونه من غير مس على الصحيح من المذهب . جرم به المصنف . وهو مقصود كلامه الخرق . وقاله القاضي وغيره . وعنه يحرم . وأصقهما في أنه وع : وقيل : هو كالنقيب بأحد . وقيل : لا يحرم . وابن حار التقيب بأحد . وللمحدث احتمال : يجوز للمحدث دون الخب . وأصقهما في الرعية . ويحرم خلاف : إذا ، يجعله . على مقصود في المصنف ، وأربعة ، وغيره .

تيم : حرج من كلام المصنف الذي ، لاسم الطهارة منه وعنده مذهبها وهو صحيح . لكن له نسجه على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : سوان حمل ومس . قاله القاضي في التعميق وغيره . قال ابن عقيل في المذكرة : يجوز استنحار الكافر على كناية المصنف . إذا لم يحرمه . قال أبو بكر : لا يحتج قول أحمد : أن المصنف يجوز أن يكتب الصلوات في الجامع : يحتج قول أبي بكر كتبه [مكتب] بين يديه ولا يحرمه . وهو قيس المذهب : أنه يجوز . لأن من القلم للحرف كس العود للحرف . وقيل لأحمد : يصحك أن يكتب للصلي المصنف ؟ قال : لا يصح . قال أبو بكر : فخذ من ذلك رواية تمنع من القاضي في خلافة . فكأن حمل على أنهم حملوا مصنف في حال كونه . وقال في الجامع .

ظاهرة كراهة ذلك . وكرهه للحلاف . وقل في الشهادة . يمنع منه . وأطلق في
المواز وعدمه الروايتين في الفروع ، وإن تيم ، والرعاية . ويمنع من قراءته على
الصحيح من المذهب . نص عنه .

قال القاضى : التحريم لا يمنع ، لكن لا يمتنع من شيء . انتهى . ويمنع
من تمسكه ، فإن ملكه يارث أو غيره أرم بإزالة ملكه عنه .

فائدتان

أما الأولى : كره الإمام أحمد نوسده . وفي تحريمه وجهان . وأصلهما
في الفروع . واحترق الرعاية التحريم . وقطعه في المصنف ، ونهى ، والشرح .
قال في الآداب . وقدم هو عنه التحريم . وهو الذى ذكره ابن تيمية وجهها .
وكذا كتب الله تعالى فيها قرآن . وإلا كره . قال أحمد ، في كتب الحديث :
إن خاف سرقته ، فلا بأس . قال في الفروع . ولم يذكر أصحابنا مدَّ أرحمين إلى
جهة ذلك وتركه أولى ، أو كره .

الثانية : يحرم السفر به إلى دار الحرب . نص عنه . وقيل : يحرم إلا مع عنة
السلامة . وقال في المسوع : يكره بدون علة السلامة .
ونفى نية أحكامه في البيع ، وأرهى . والإجارة .

باب الغسل

نظير : قوله (خُرُوحُ الْعَيْنِ الذَّاقِقُ لِلدَّهْرِ)

مراده : إذا خرج من محرجه ، ولو خرج دماً ، وهو صحيح .

قوله (فَإِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ)

وهو للذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطعه به كثير منهم . وعنه يوجب
الغسل ويحتسبه كلامه الخرفي . وأثبت هذه الرواية جماعة من لأصحاب منهم

ان عدوس المتقدم ، وغيره . وعصمهم تحريماً . منهم المحدثين رواية وجوب
العسل إذا خرج لمشي بعد البول ، دون ما فعله على ما دلت قرينة .
قال ابن تيمية : فإن خرج لعبر شهوة فروقش . أصحهما : لا يجب وقال
في الزعابة ، وقيل : إن خرج لعبر شهوة فروقش مطلقاً . أصحهما : عدم وجوبه .
ثم قال : وإن صار به سس المني ، أو لندى ، أو البول : أحرأ الوضوء . سكل
صلاة . وقاله القاضي في مسألة المني ذكره ابن تيمية .
قلت : فيعين في مسألة المني . لكونه لا يجب عليه إلا الوضوء بلا رابع .
تعبير مرده بقوله « فإن خرج بفقر ذلك » ، بوجوبه لفحص .
وما لم يتم إذ رأى شيئاً في ثوبه . ولا يذكر احتلاماً ولا لدة ، فإنه يجب
عليه الغسل . لا أعلم فيه خلافاً ، لكن قال الأرحي . وأبو المعلى . لمسألة : إذا
رآه يبطلن ثوبه .

قلت : وهو صحيح . وهو مراد الأصحاب فيما يظهر .
وحيث وجب عليه الغسل فيلزمه إعادة ما صلى قبل ذلك ، حتى يفيض . فيعمل
باليقين في ذلك على الصحيح من مذهب . وقيل : طهارة طه .
تعبير : المراد بالوجوب إذا أمكن أن يكون المني منه . كان عشر على
الصحيح من مذهب . وقال القاضي ، وإن غطى : إن أثبت عشرة سنة . قاله
ابن تيمية . وفيه وجه : إن تسع سنين حرم به في عيون المسائل ، وبأق ذلك في
كلام النصف في كتاب اللعان .

قوائم

إبراهيم : لما أشبه بالغ أو من يختص بوجهه . فوجد سلاً ، جعل أنه من : وجب
الغسل مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعنه يجب مع الخمر . وعنه لا يجب مطلقاً .
ذكرها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع . وفيه نظر . قال الزركشي : فهل يحكم

بأنه متى؟ وهو المشهور، أو متى. وإليه ميل أي محمد فيه روايتان. فعلى المذهب يصل بدمه وثوبه احتياطاً. قال في الفروع: ولعل طهره لا يجب. ولهذا قالوا: وإن وحده بمقصة وشك، فيه توصاً. ولا يلزمه غسل ثوبه وبذنه. وقيل: يلزمه حكم غير النبي. قال في الفروع: ونحوه احتمال يلزمه حكمهما. انتهى.

وعلى القول بأنه لا يلزمه الغسل. لا يلزمه أيضاً غسل ثوبه. ذكره في العيون عن الشريف أبي حمزة. واقتصر عليه في القاعدة الخامسة عشر. وقال: ينبغي على هذا التقدير: أن لا يجوز له الصلاة قبل الاعتناء في ذلك الثوب قبل غسله، لأننا نتيقن وجود المنفذ للصلاة لا محالة.

ثانية: محل الخلاف في أصل المسألة: إذا لم يسبق يومه لملاعة، أو رد، أو طهر، أو فطر، أو نحو ذلك. فإن سبق يومه ذلك. لا يجب الغسل على الصحيح من المذهب. وعنه يجب. وعنه يجب مع الحلم. قال في السكت: وقطع المحدثي شرحه بأنه يلزمه الغسل إن ذكر احتلاماً، سواء تقدم يومه فطر أو ملاعة أو لا. قال: وهو قول عامة العلماء.

الثالثة: إذا احتمل ولم يتجدد للأمر: لا يجب الغسل على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وحكاية ابن المنذر وغيره مجمعة. وعنه يجب. قال الركني وأغرب ابن أبي موسى في حكاية رواية بالبحر. وعنه يجب إن وجد لدنة الإبرال والإعلا.

الرابعة: لا يجب الغسل إذا رأى ميا في ثوب سم فيه هو وغيره، وكان من أهل الاحتلام على الصحيح من المذهب. وعنه يجب. وأطلقهم في القواعد الفقهية. فعلى المذهب: لا يجوز أن صافى، ولا أنتم أحدهما بالآخر. وتقدم نظيره في المختار ومثله لو سحار تحت من أحدهما. ولا يبر من أسهما. هي وكذا كل اثنين يتيقن موجب الطهارة من أحدهما لا صبه.

قوله (فإن أحسن بانتقاله ، فأنت ذكرك ، فلم يخرج . فعلى روايتين)

وأطلقهما في الإصح ، والظم ، والمهادي ، والكافي ، وابن نمير ، وأرعاسين وتخرج به العدة

إبراهيم : يحب العمل . وهو المذهب . وعنه حماد بن الأنصاب . ومن عنه في رواية أحمد : إن أي عيلة ، وحرب قال في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، وسوسع ، والشرح ، ومحم الحري ، وابن عبيدان ، والحاوي الكبير وغيرهم . هذا المشهور عن أحمد . قال زر كشي : هي المنصوصة عن أحمد الحاضرة العامة أصحها ، حتى إن جمهور حرموا به . وأحداه الناصي ، وإن يعقل . ولم يدكروا خلافا . قال في التلخيص . وهذا أصح الروتين . قال في الخلاصة : يحب على الأصح وصرفها المحدث في شرحه . قال في الرعاة : المن وجوبه . وأمسك الإمام أحمد أن يكون له يرجح . وصححه في التصحيح ، وحرم به في الوجيز ، والإفادات ، وسور ، والمنسحب ، وغيرهم [وقدمه في الفروع ، والبلغة ، والمحرر ، وشرح ابن رزي ، والدائق ، والحدوي الصغير ، وغيرهم] وهو من معرقات المذهب .

والثانية : لا يحب العمل حتى يخرج ، ولو غير شهوة . اختارها المصنف ، والشرح ، وصاحب العائق ، والشرف في حكاية عنه لثياري . وهو ظاهر كلام الخواري في الفروع . اختارها جماعة قال في الرعاة : ضيق بعد ما صلي لنا انتقل انتهى وما رأيت له غيره . فهذا خرج أغفل بلا راع .

فعلى المذهب . لا نفت حكم السوع . وانظر ومهاد السك ، ووجوب الكفارة وغير ذلك على أحد الوجهين . وهو ظاهر اختياره في الرعاة الكبرى .

وفيه وجه آخر ثقت بذلك جميع الأحكام . وقاله القاضي في تعليقه التزاماً .
وقدمه الركني .

فت وهو أون . قال في الرعية : وهو بعد
وهذه الرعية ذكرها القاضي . قال من تيم : وأطلقها في الفروع ، وإن
تيم ، وإن عبيد . والدقيق . وقال في الرعية ، قلت : وإن لم يجب بحروجه بعد
الصل لم يجب . مثله ، بل أولى .

تيم : قال في الفروع ، في الدقيق : لو خرج المني إلى قعدة الأقب أو فرج
المرأة وجب المن رونة واحدة . وحرمة في الرعية . وحكاية من تيم عن
بعض الأصحاب

قوله (فإن خرج بعد العسل ، أو خرجت بقية المني : لم يجب
العسل)

أي : على القول بوجوب العسل بالانقضاء من غير خروج . وهذا مذهب وعليه
الجمهور . وقال الخليل : تواترت الروايات عن أبي عبد الله : أنه ليس عليه إلا الوضوء .
قال أبو لم يزل على هذا . مستقر قوله قال المصنف ، والشايخ ، وإن عبيد :
هذا المشهور عن أحمد . قال في الحاوي الكبير ، ومجمع البحرين : هذا المذهب
رأى في مجمع البحرين ، والأقوى وهو ظاهر كلام الخرافي . واحداً الخلال ، وإن
أبي موسى ، والمخدوعين . وحرمة في وحير ، والإفادات ، وموسر ، والمتعب ،
وعيرم . وقدمه في لدوع ، والكافي ، وإن ررين في شرحه وعيرم . وأطلقها
في المحرر ، وحوى الصغير . وعنه يجب . أحده مصنف . وقدمه في الرعائين .
وعنه يجب إذا خرج قبل الول ، دون ما بعده . أحده القاضي في التعليق .
وأطلقها في الهدية . ومذهب ، ومسبوذ الذهب ، والمسوع ، والمنعيص ،
والبلعة . والخلاصة ، والحاوي الكبير ، وعيرم . وعنه عكسها . فيجب الصل
لحروجه بعد العسل ، دون ما قبله . ذكرها القاضي في المحرر .

ومنها : حَرَجَ المحدث العسل بمخرج النى من غير شهوة ، كما تقدم عنه . وأصقهن
اس نعيم ، والزر كنش . وفيه وجه : لأعسل عليه ، إلا أن نزل الشهوة .

قوائمه

من أن الحكم إذا جامع فلم يزل واعتزل ثم خرج بمجر شهوة كذلك ، على
الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وخرجه جمعه بوجوب العسل هو . منهم
اس نعيم ، فقال : وإن جامع وأكمل ، فاستل ثم أزل . فله العسل . نص عليه
وفي وجه : لأعسل إلا أن نزل شهوة . وقال في الرعدة : والعسل حسن ثباً .
ومنها قياس انتقال النى : انتقال الخيصر . قاله الشيخ في الدرر .

ومنها : له حرج من امرأة من رجل بعد العسل . فلا عسل عليها . وتكفيها
الوصو . نص عليه . ولو وطئ . دون المرح ودف مأوى فدخل الفرج ثم خرج
فلا عسل عليها أيضاً على الصحيح من المذهب . وقدم ذلك . وحكى عن اس
عقيل : أن عليها النسل . وهو وجه حكاه في الرعيتين وغيره . وأطعنهم فيها
وفيها إذا دخل فرجها من منى امرأة سحاق ، ثم قال : والعسل عدمه في ذلك كله .
قال الزركشي . وهو المنصوص المقتطوع به . وتقدم الوصو ، من ذلك في أول الباب
الذي قبله .

تفسيرات

أمرها - معنى قوله (الثاني : النفاة الحياتين) .

وهو تعيين الخشعة في الدج ، أو قدرها . قاله الأصحاب . وصرح به المصنف
في باب الرحمة . وذكر القصص أبو يعلى الصغير . يجب بوجوب العسل مسبوقة
بعض الخشعة . انتهى . ومراده : إذا وجد ذلك ملاحظاً . فإن وجد حائل - مثل
أن ماءً عليه حرقه ، أو أدخله في كيس - لم يجب النسل على الصحيح من المذهب
قدمه في الفروع . وفي : يجب أيضاً . وهو ظاهر كلام المصنف . وأطلقهما في

المشوعب ، والصم ، واس تيم ، ولرعاشين ، والخبويين ، والغائق ، ومحم
البحرين ، وابن عيذان .

على الوجه الثاني : هل يجب عليه الوضوء ؟ فيه وجهان . حكاه في الرعاشين
وأطلقهما . والصحيح من المذهب : وجوب الوضوء أيضاً . وعليه الأصحاب .
منهم المجد ، وغيره . وجزم به في المشوعب وغيره . وقدمه في القروع وغيره .
وتقدم ذلك مستوفى في توافيق الوضوء ، بعد قوله « إردة » في العائدة .

الثاني دخل في كلامه : لو كان نائمًا ، أو محمولًا ، أو استدحت امرأة الحشفة
وهو كذلك . وهو المذهب . فله في القروع وغيره ، فيجب غسله عن النائم
والمحمول

قلت . فيعني بها

وقيل : لأغسل عليها . قدمه في الرعشة ، وابن عيذان . فدل : وهو استدحت
امرأة حشفة نائم أو محمول أو ميت أو سبية : اغسلت . وقيل . وغسل النائم
إذا أسه ، والمحمول إذا أفاق .

قلت . يعني بها أيضاً .

الثالث : وقد دخل في كلامه أيضاً . لو استدحت حشفة ميت . أنه يجب
عليه الغسل وهو وجه . فيعني غله . فيعني بها . والصحيح من المذهب . أنه
لا يجب ذلك على الميت . فقدمه في القروع .

قلت . فيعني بها أيضاً

وأما امرأة : فيجب عليها الغسل في الساق الثلاث . وهو استدحت ذكر
سبية ، فكوط السبية ، على ما تقي بعد ذلك قريباً .

الرابع : ثم قوله (تعيبت الحشفة في الفرج) الدع وغيره

أب الدع . فلا ترع فيه . وأما غيره . فذهب استوص عن أحمد . أنه

كالناخ من حيث الجملة . قاله في القروع وغيره . وفيه : لا يحب على غير النافع
عسل . احذر القاضي وأطلقهما في الرعيتين ، والخبوين . وقال ابن الزعواني في
فتاويه . لا يسميه حباً ، لأنه لا ماء له . ثم إن وحد شهوة لزمه . وإلا أمر به ليعتاده
فعل مذهب يشترط كونه بجمع مثله . نص عنه . وحرم به في النجيص
وعينه . وقال ابن عقيل وغيره . وقدمه ابن عبيدان ، وابن تيم ، وجمع البحرين ،
وعينه . قال الركني . وهو طاهر . طلاق الأكرمين . وفيه في المستوعب ،
والخبوي الكبير ، وقدمه في الرعيتين وعينه . يشترط كون الذكر ابن عشر
سنتين ، والأنثى تسع . قال في القروع : ما زاد مائة مائة . متى كونه الذكر ابن
عشر سنين ، والأنثى تسع ، وهو الذي يجمع مثله . قال : وهو طاهر كالأمر أحد .
وليس عنه خلافه انتهى .

ويزعم حديثه بسنده قبل القروع . وعلى مذهب المصومين أيضاً . يلزمه العمل
على الصحيح عند زيادة ما سوقت عنه العمل أو الوصو ، أو مات شهيداً قبل
صله . وعند في الرعاية ، وغيره : هدا قولاً واحداً . ذكره في كتاب الطهارة .
وفي : باب ميه . قال في الدعوى : والأولى أن هدا مراد مصوص ، أو نقل
لومات وأما مراد الإمام انتهى .

قائمة . يجب على الصبي الوصو . توجده . وحمل الشيخ في الدين مثل
مئة الفيل . إلزامه باستعج . ونحوه .

قائمة . قال السخمي . يتفق اتفاقاً بين ستة عشر حكماً . فقال

وتقصي ملاقة الحنن مدة أو	حبه وعسل مع ثبوت فقه
وتحرير مهر ، واستسحة أو	وإحقاق أسب ، وإحصاء مفسد
وفتنة مؤن مع رواج بعثه	وتقرير تكبير الطهر بعدد
وإفصاده كدرة في طهره	وكون الإمام حديثاً راشداً لحد
وتحريم إصهار وقطع تناسخ	صيام وحش الخائف المتشدد

انتهى . والذي يظهر : أن الأحكام المتبعة بالثقة . اختلفت كالأحكام المتبعة بالوطء الكامل . لا فارق بينهما .

وقد رأيت بعض الشافعية عدد الأحكام المتبعة بالثقة بالدين . وعددها سبعين حكماً . أكثرها موافق لمذهبنا . وعدد الباطل من بعضها .

نفس : مراده بقوله « قللاً » الباطل الأصلي . ولا غسل بوطء . قلل غير أصلي على الصحيح من مذهبنا وعليه الأصحاب . وقيل يجب قال المصنف أو على الصغير . لو أوج حل في من حتى مشكل . هل يجب عليه الغسل ؟ يحصل وجهين . قال من عيب . لو جامع كل واحد من العتبتين الآخر بالذكر في القبل زناه الغسل . قال المحقق في شرحه ، ونحوه في جمع البحرين ، والمحاربين ، ومن عيبين هذا وجه فاحش . ذكره نفسه بعد سقوط قال ابن تيمية وهو سهو

قوله « أو ذُرّاً »

هذا المذهب من عليه . فيجب على الواضئ . وموطوء . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يجب وأظنهم الظلم وقيل : يجب على الواضئ . دون الموطوء .

قوله « من أدى أو سبى »

هذا المذهب وعليه الأصحاب . حتى لو كان سمكة . حكمه القاصي في الطلق وقال ابن شهاب : لا يجب بمجرد الإجماع في السبى غسل ، ولا فطر ، ولا كفارة . قال في التروع : كذا قال . ذكره عنه في باب ما بعد الصوم وباب حد الزنى

قوله « حي أو ميت »

الصحيح من مذهبنا وجوب الغسل بوطء الميت . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يجب الغسل بوطء الميت . وإنما الميت : فلا يغسل غسله هذا وظل على أحد الوجهين . وقيل : بعد عنه .

قال في الخوى الكبير : ومن وطئ ميت بعد غسله : أعيد غسله في أصبح
أبو حمزة ، واحترمه في الرعاية الكبرى .

قال في المعنى ، والشرح : وجب الغسل على كل واطئ وموطوء ، إذا كان
من أهل الغسل ، سواء كان العرج قسلاً أو ذراعاً ، من كل أدى أو سبيمة حياً
أو ميتاً انتهى .

وقال ابن نجيم : هل يجب غسل الميت بالإبلاج في وجهه ؟ يحتمل وجهين . وبناؤه
من مبدآن على ذلك . وقد قرئنا ما استدحت حشفة ميت ، هل يغاد غسله ؟
فأئمة : وقالت امرأة : لي حتى يعمى كراجل . فقال أبو المعنى : لا غسل
عليه مدم الإبلاج والأحلام . قال في الفروع : وفيه نظر . وقد قرئ من الخوى
في قوله تعالى (٥٥ : ٧٤) يطئهن بس قلوبهم ولا حال) فيه دليل على أن الخوى
يعني امرأة كالإس انتهى

قلت الصواب وجوب الغسل .

قوله في الثالث : إسلام الكافر ، أصيب كآ أو مراداً

هذا المذهب . من عليه . وعليه حمزة الأصحاب . منهم . أبو بكر في
التبعية ، وسواء وجد منه ما يوجب الغسل أو لا . وسواء غسل له قبل إسلامه
أو لا . وحسنه لا يجب بالإسلام غسل ، بل يستحب .

قلت : وهو أولى . وهو قول في الرعاية .

قال الزركشي : وهو قول أبي بكر في غير التبعية . وقال أبو بكر : لا غسل
عليه إلا إذا وجد منه في حال كفره ما يوجب الغسل من الحدة ونحوها . احترمه
المصنف . وحكاية المذهب في الكافي رواية . وبس كذلك . قال الزركشي :
وأعرب أبو محمد في الكافي ، شكى ذلك رواية وهو كافي . وقيل : يجب
للكافر والإسلام بشرطه .

على المذهب : هو وجد منه من الأسباب الموجبة للغسل في حال كفره : ثم

يلزمه له غسل إذا أسلم ، على الصحيح من اذهب . بل اكتفى بعمل الإسلام ،
على الصحيح من المذهب . وقدمه في العروء وغيره . وحرم به أن تيمم وغيره .
وقال أن عقيل وغيره . أسأله الموحدة له في الكفر كثيره . وسأله أبو المعالي على
مخاطبتهم قبل قس . ثم يحطون . برمه العمل . وإلا فلا .

وعلى الرواية الثانية : يلزمه العمل . احتارده أبو بكر . ومن . سأل . كما تقدم
لوجود السبب الموجب للغسل كالوضوء . قال أن تيمم ، وأن جلدان ، وصاحب
القواعد الأصولية . روى . الثانية . لا يوجب الإسلام غسلاً ، إلا أن يكون وحده
سببه قبله . فلزمه بذلك في أظهر الوحيين . انتهى . وقال : لا يلزمه غسله عمل
مطهر . ذكره الأصحاب . فواعمال في حال كفره أعاد على قولهم جميعاً على
الصحيح . قال في الرعاية لم يخرجه عمله حال كفره في الأتسار . وقدمه في العروء
وقال القاضي في شرحه هذا إذا نوحب العمل . وفيه . لا يعبده . وفيه
الشيخ نفي الدين لا إعادة عليه ، بل اعتقه وحوه . قال : سأل على أنه شاب
على الطاعة في حال كفره إذا أسلم ، وأنه كمن تروج مطهره ثلاثاً معتمداً حلها ،
وفيه روايتان . انتهى .

تعب : هذا الحكم في غير الخاص أم الخاص إذا غسلت لروحها ، أو
سيدده المسلم : فإنه يصح ، ولا يبرمها إعادة على الصحيح من اذهب . قال في
العروء : في الأصح . وفي . هي كالسكر إذا غسل في حال كفره ، على
ما تقدم . قال أبو العرج أن الفهم إذا غسلت الدمية من الحيض لأجل لزوم
ثم أسمت : يحتمل أن لا يلزمها إعادة العمل ، ويحتمل أن يبرمها . وقال في
الرعاية لو اعتسنت كرامة عن حيض ، أو ندس . وطهر روح مسلم ، أو سيد
مسلم . صح وما يجب . وقيل : يجب على الأصح . وفي غسل من حدة وجه .
وقيل . روايتان . هذا أسمت قبل وطئه سقط . وقيل . لا . وقيل : إن وحب
حال الكفر بطنها فالوجهان . ولا يصح عمل كافر غيرهما . انتهى .

نفيه : الحق المصنف المرتد الكافر الأصبي . وهو الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقيل . لا عمل على المرتد إن أوحده على الأصح .

قوله (الرابع : الموت)

الصحيح من المذهب . وعنه الأصحاب . وحوب العمل بالموت مطلقاً .
وقيل لا يجب مع حيض وعس .
قلت : وهو بعيد جداً

قل في أربعة بعد ذلك . قلت إن قد : يجب العمل بالحيض ، لانقطاعه
شرط لصحته ، وأنه صحيح عسى للعدة قبل الانقطاع : وحب عمل الحائض
الميتة . وإلا فلا انتهى .

قوله (الخامس : الحيض . والسادس : النفاس)

الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحوب العمل بخروج دم
الحيض والنفس . حرمة في وجير وغيره . قدمه في الفروع ، والمنسوع ،
وأربعة السكرى . وغيرهم وصحته في الشرح ، وشرح عدد . والعائق ، وجمع
الحرين ، ومن عيدين . وغيرهم . قل إن عقيل ، وغيره ، عن كلام الحارثي « وانظر
بين الحيض والنفس » هذا بخور من أني القسم . فإن الموحى للعمل في النفاس :
هو الحيض والنفس . ونقضه شرط وحوب العمل وصحته . فمما موحى .
انتهى . واقتصر على هذا القول في المعنى . وقيل : هذا يجب ، مضاعفة . وهو
ظاهر كلام الحارثي . قل في أربعة الصغرى ، والحدوى الكبير ومنه الحيض
والنفس بإدراة وانقطاع . قل في أربعة السكرى . وهو أشهر . وقيل إن عقيل
في التذكرة كقول الحارثي ، وفان إن الله ، قل للناس في الجرد ، وانقطاع
دم الحيض والنفس . وأصنفها إن نيم .

نيم تظهر فائدة خلاف . إذ سئلت الخنثى قبل الظهر فإن قد :

يحب العسل بخروج الدم - وحسب علم الحبيب - وإن قنسا : لا يحب إلا
بالإقطاع : لا يحب العسل . لأن الشبهة لأصل . ولو لم ينقطع الدم الموحب
للعسل . قاله الخلد ، وابن عبيد ، والركشي ، وصاحب مجمع البحرين ، والفروع ،
وارعانة ، وغيرهم .

قال الطولي في شرح الحرق : وتظهر فائدة الخلاف : فيما إذا استشهدت الحائض
قبل الظهر . هل حل للحبيب ؟ فيه وجهان . إن قلنا : يحب العسل عليها بخروج
الدم : عسلت حسب الوحوب . وإن قنسا : لا يحب إلا بانقطاع الدم . لا يحب . انتهى
وقطع حجة أنه لا يحب العسل على القولين منه . لم يصح . لأن الظاهر
شرط في صحة العسل ، أو في السبب الموحب له . أنه يوجد .

قال الطولي في شرحه - بعد ما ذكر ما تقدم - وعلى هذا التفرع . شك . وهو
أن موت إما أن يزل مرة انقضاء الدم أولاً . فإن زال مرة لم يزل . وهو
لعسل لتحقق سبب وحيوه وشرطه على القولين . وإن زال مرة ينقطع الدم
فهو في حكم الحائض على القولين فلا يحب عسل . لأن في قنسا : الموحب هو
الانقضاء . فليس بوحوب مستف . وإن قنسا : الموحب بخروج الدم فشرط
الوحوب - وهو الانقطاع - مستف . والحكم متى لا ينفذ شرطه . انتهى .
وذكر أو المضاف على القول الأول - وهو وحب العسل بخروج الدم - أحسن ،
لتحقق الشرط بالموت ، وهو غير موحب . انتهى .

قال الركشي : وقد سئى أصاً على قول الحرق : إنه لا يحب ، بل لا يصح
عسل ميتة مع قيام حبيب والدم ، وإن لم تكن شهيدة وهو قور في المذهب ،
لكن لا بد أن لمحمد فيه أن عسل الحدة قبل انقطاع دمها لا يصح ، لقيام
الحدث كما هو . في أن عسل في التذكيرة ، وإذا لا يصح عسل موت لقيام الحدث
كالحدة . وإذا صح لم يحب حذاراً من تكليف ما لا يطاق . والله سبحانه
سبب الحدة قبل ذلك . فيبقى هذا السبب . انتهى .

قلت : هذا القول الذي حكاه بعدم صحة غسل الميتة . لا تمتد إليه ، والذي يظهر : أنه مخالف للإجماع . ويقدم قرينة
وقال الطوفي في شرح الخرق :

فرع : لو أسقط أحدنا أو الغسل قبل انقطاع الدم . فإن قضا : يجب
الغسل على من أسقط مطلقاً لزمه الغسل إذا طهرت بالإسلام . فيتداخل الصلابة .
وإن قضا : لا يجب ، حرج وجوب الغسل عليها عند تقطيع الدم على القولين
في موطنه . إن قضا : يجب خروج الدم . فلا غسل عليها لأنه وجب حال
الكفر . وقد سقط بالإسلام . لأن الإسلام يفتي بقتله والتعديرات أن لا غسل
على من أسقط . وعلى هذا غسل عند الصبر بطلاقة لا عمدة ، حتى لو لم تنو أحرأها ،
وإن قضا : يجب بالانقطاع ربما الغسل . لأن سبب وجوبه وجد حال الإسلام
فصارت كأنسمة الأضحية

قال : وهذا الفرع بما استخرجته به أنه لأحد . ولا سمحته منه ولا عنه إلى هذا
الحيز . وإنا أقول هذا حيث قضا تغييراً للمقول عن المقول ، أداء للأمانة . انتهى
قائمة . لا يجب على المذنب غسل في حال حصصها من الحدة ونحوها ،
وكفى مسح على الصحيح من الذهب فيها . ومن عليه . وحرم به في المعنى ،
والشرح ، وإن تميز . واحداً في الخوى الصغير وقدمه في الفروع . والعائق في
هذا الباب . وعنه لا يصح . حرم به أن يغسل في المذكرة ، والمستوعب .
وأطلقهما في رخصة الكبرى في موضع ، والعائق في باب الحصى . وعنه يجب .
وحرم في رخصة الكبرى : أنه لا يصح وضوءه . قال في المسكت : صرح غير
واحد من طهارتها لا تصح .

على الذهب يستحب غسله كذلك . قدمه ابن تيمية قال في مجمع البحرين :
يستحب غسلها عند الجمهور . واختاره المحدث . انتهى .

وعنه لا يستحب . قدمه في المستوعب ، وأطلقهما في الفروع . ويصح غسل

الحیص . قال ابن نمیر ، وابن حبان وعیرم : ولد لاتباع الخمة غسل الحیص ، مع وجود الخمة ، مثل إن أحست في أثناء غسلها من الحیص .
ونقدم ذلك فيما إذا أصبحت أحداث .

قوله (وفي الولادة العريّة عن الدّم وجهان) .

وأطلقهما في الفروع ، والمداينة ، والفصول ، والمذهب ، والنسب ، والسعة ، والمذهب الأحمد ، والمخالصة ، ونحوه ، والعزم ، وابن نمیر ، والربيعيين ، والحويين ، ومجمع البحرين ، وابن عيينة ، والشافعية ، ونحوه ، الخمة ، ونحوه ، قال ابن رزین في شرحه ، في باب الحیص : وأما غسله ، وفي الولادة الخفية عن الدّم ، فقبل لأعمال عيينة ، وقيل : فيها وجهان . انتهى .

أحمد . لا يجب . وهو المذهب . وهو ظاهر الفرق ، والوحيز ، والنور ، والمنصب . وانظر في الأقرب ، وعیرم . عدم ذكره بذلك . قاله الطوفي في شرح الحرق ، والمجد ، والشارح ، وابن سعد في شرحه . وقدمه في الفروع ، والكافي ، وابن رزین في شرحه في باب الحیص .

والوجه الثاني يجب . وهو رواية في الكافي أحمد بن أبي موسى ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن السكيت ، وحرم به الدمي في جامع الكبير ، ومسنوئ الذهب ، وإفادات وقدمه في مسنوع . والرعاية الكبرى في باب الحیص .

تفسيره

أمرهما . قوله : العريّة عن الدّم ، من رواية الشارح .

الثاني . حكمي الخلاف وجهين ، كما حكاه انصاف ، وصاحب المداينة ، والمسئوب ، والمعنى ، والشرح ، والتلخيص ، والبلغة ، والمجد ، والعلم ، وابن نمیر ، والربيعيين ، والحويين ، ومجمع البحرين ، والشافعية ، وابن رزین ، والطوفي في شرحه وعیرم . قال ابن عقيل في الفصول : بين عرت المرأة عن

عاس - وهذا لا يتصور إلا في السقط - فهل يجب غسل ^٩ يحمّل وحين .
وحكى اختلاف روايتين في الكافي ، والفروع

قائمة احتلت الأصحاب في العلة الموحدة للغسل في الولادة العربية عن
الدم . قيل - وهو الصحيح عندهم - إن الولادة مظنة لدم النفاس غالباً . وأقيمت
مقامه ، كأوطء مع الإبرال ، والنوء مع الحدث ، وعليه الجمهور . وقيل لأنه من
متعقد . وبه علة ابن متعالي شرحه . فقال : لأن الولد يحق أخيه أمي . أشبه
الأمي ، ويستبرأ به الرحم . أشبه الحميم . انتهى .

ورد ذلك بخروج السعة والمنصة . فيب لا توجب الغسل بلا راع . وأطلقها
ابن نجيم .

على الأول : يحرم أوطء قبل الغسل ، وغسل الصوم .
وعلى الثاني لا يحرم أوطء ، ولا يبطل الصوم . قال ابن نجيم . قال وقيل
القاضي متى قبل بالغسل ، حصل بها انقطاع . انتهى . وكذا نرى صاحب العتق
وركني هذه الأحكام على التعيين . وأطلق في الرعية الكبرى والحاوي
الكبير ، في تحريم أوطء وظلال الصوم به قبل الغسل ، اختلاف على القول بوجوبه
قائمة : الصحيح من ذهب أن نولد طاهر . قال في الفروع . والولد
على الأصح . وحرم به في الرعية الكبرى في باب المحسنت . وعنه ليس يظهر
فيجب غسله . وما وجهان مطلقاً . وفي مختصر ابن نجيم ذكره في كتاب الطهارة .
على المذهب ، في وجوب غسل الولد مع الدم : وحين . وأطلقهما في الفروع
والرعية الكبرى ، والحاوي الكبير .

فت : الأولى والأقوى : الوجوب ، لملاسته للدم ومخالطته .

تعب . ظهر كلام المصنف : أنه لا يوجب الغسل سوى هذه السعة التي ذكرها
وهو صحيح . ويتفق بعض مسائل في وجوب الغسل ، فيها خلاف في الأعمار
المنحة .

قوله (ومن لزمه العسل ، حرم عليه قراءة آية فصاعداً) .

وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقصع به كثير منهم . وعنه يجوز قراءة آية . ونقل أبو طاب عن أحمد : يجوز قراءة آية ونحوها . قال في التلخيص . وقيل : يخرج من تصحيح حصة الحب : حواقر قراءة آية ، مع اشتراطها . وقال ابن عقيل في واصله ، في مسألة الإعجاز : لا يحصل التحدي بآية أو آيتين . ولهذا حوز الشرع للحب والخاص تلاوته لأنه لا إعجاز فيه ، بخلاف ما إذا طاب . وقال أبو المعلى : لو قرأ آية لا تنقل عمنى أو تحكم ، كقوله (٧٤ - ٢١ ثم طر) أو مدها مدتي لم يحرم ، ولا حرم .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : لا تنع الخائض من قراءة القرآن مطلقاً احتاره الشيخ بقى الدين . ونقل الشافعى كراهة القراءة للخاص والحب . وعنه لا يقرآن ، والخاص أشد ويأتى ذلك أول باب الحيف .

قوله (وفي بقض آية روايتان) .

وأطلقهما في اهدية ، واستوعب والكاى ، والمنع ، والحلاصة ، والتلخيص والبالغة ، والنظم ، وان نيم ، ومن سعد في شرحه ، ومن عبيدان . وغيرهم . إحداهما : الجواز . وهو المذهب . قال ابن عدوس في بد كره : ونحو قراءة آية على جنب ونحوه . قال في الإفادات : لا يقرأ آية . وقال في الفروع . ونحوه بعض آية على الأصح ، ولو كره ، عالم تحيل على قراءة تحرم عليه . وقدمه في المحرر ، والرايتين ، والحاويين ، والعائق . قال في المسور ، واستحب : وله قراءة بعض آية تبركا .

قلت : الأولى الحوار ، إن . سكن طويلة ، كآية الدين .

والكبة : لا يجوز . وهو طاهر كلام الحرقى . ومنحه في التصحيح ، والنظم ، ومجمع البحرين . قال في الشرح أظهرهما لا يجوز . واحتاره المحدث في شرحه . وحرم به في الوحي .

فائدة يجوز للحب قراءة لا تحرى. في الصلاة لإسرارها في طاهر كلام
 نهاية أنى تعالى . قاله في الفروع . وقال غيره . له تحريك شعثه إذا لم يبين
 الحروف . وجزم به في الرعاية الكبرى . والصحيح من المذهب . له تهجيّه ،
 قال في الرعاية ، والفروع : وله تهجيّه في الأصح . وقيل : لا يجوز . قال في
 الفروع : وبفتحها في بطلان صلاة تهجيّه هذا ، خلاف . وقال في الفصول :
 تطل الحروف عن طبعه وإيجاده .

فائدة : قال في الرعاية الكبرى : له قراءة السمة تبركا ودكرا . وقيل
 أو تهودا أو استرحا في مصصة ، لا قراءة . نص عليه . وعن الوصوه . وأصل ،
 والنسيم . ولصيد ، والندح ، وله قول « الحمد لله رب العالمين » عند تحدد بعة ،
 إذا لم يرد القراءة . وله لتعكك في الله أن انتهى .
 وقال في الفروع : وله قول ما وافق قرآنا . وله معده . نص عليه ، والذكر
 وعنه ما أجب أن يؤد . لأنه من القرآن . قال القاسمي : في هذا التعليل نظر .
 وعظه في رواية السموي . أنه كلام مخوف . اسمي . وكراه الشح تنفي الدين للحب .
 الذكر ، لا للحنان .

فائدة : قال أبو سفيان في النهاية . وله أن سطر في الصحف من غير تلاوة
 ويُقرأ عليه القرآن ، وهو ساكت . لأنه في هذه الحالة لا يجب أن يقرأه
 قوله { يَخُوزُ لَهُ الْعَبُورُ فِي الْمَسْجِدِ }

يجوز للحب عبور المسجد مصفيا . على الصحيح من المذهب وهو طاهر
 ماحره به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والنقص ، والمستوعب ،
 والهداية ، وإخلاصة ، والدائق ، وغيرهم . لإطلاقهم بإباحة العبور له . وقدمه في
 الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : لا يجوز إلا الحاجة . وهو صاهر ما قطع به في
 المعنى ، والشرح ، والمحدثي شرحه ، ومن عبيد ، وابن تيم ، وصاحب مجمع
 البحرين ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . لاقتصاصهم على الإباحة لأجل الحاجة ،

وشرح جماعة منهم بذلك . وحمل من معناه في شرحه كلام المصنف على ذلك .
فائدة : كون المسجد طريقاً قريباً . حاجة . قوله المحدث في شرحه . وتبعه في
الردية ، ومجمع البحرين ، وابن عبيدان ، وغيرهم . قال ابن تيمية : وكون الطريق
أحصر . نوع حاجة . ذكره بعض أصحابنا . انتهى .
قال في الفروع ، في آخر الوقت : كراهة أخذ التحاذة طريقاً . ومع شيعتنا من
التحاذة طريقاً . انتهى .

وأما مرور الحائض والمبوء : فيأتي حكمه في أول باب الحيض وإن شمله
كلام المصنف هذا ، ورأى قياً إذا انقطع دمها .

فائدة : حيث أئتمن للكافر دحون مسجداً في ماله . وهو حبس . وحسن
قال في الردية ، والآداب السكرية ، ووعايد الأنصوية ، والحدوى الصغير ،
 وابن تيمية : ذكره في باب مواضع الصلاة ، والفروع . ذكره في باب أحكام الدمة
 قنت . طاهر كلام من حور لم يدحون : الإطلاق . وأكثرهم يحصل له
 الحاشية . ولم يعم أحد أقل باستفراهم . وهو الأول . ورأى ذلك في أحكام الدمة .
 وبنى اختلاف بعض الأصحاب على محطته بالمعروف وعدمها .

فائدة : يمنع السكران من العور في مسجد على الصحيح من المذهب .
 وللقاضي في خلاف جواب أنه لا يمنع . ويمنع أيضاً من غيبه نخاسة من المثلث
 فيه . قال في الفروع . والمراد وتضمني ، كظاهر كلام القاضي . قال مصنفهم :
 ويسمى هذا العذر . قال في الفروع . وهو ضعيف .

قنت . أو قيل باسم مطلق من غير عذر . لكن له وجه ، صيانة له عن دحون
 المحسة إليه من غير عذر .

ويمنع أيضاً المحضون ، على الصحيح من المذهب . وفيه مكره ، كصغير على
 الصحيح من المذهب فيه . وأطلق القاضي في خلاف مع الصغير والمحضون ونقل

مها : يسعى أن يُحْتَبَ الصَّيِّدُ الْمُسَحَّدُ . وقال في الصَّيْحَةِ : يَمْنَعُ الصَّغِيرَ مِنَ اللَّعِبِ فِيهِ ، لَا لِصَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ . وهو معنى كلام ابن بطّة وغيره .

قوله ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِ اللَّيْلُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ ﴾

هذا المذهب في غير الخائض والنساء . وعنه جدهير الأصحاب . وجرم به كثير منهم . وهو من مبررات المذهب . وعنه لا يجوز ، وإن توضأ . نقلها أبو الفرج الشيرازي . واحاربه ابن عقيل . قال في العائش . وأطلقهما ابن تيم . وعنه يجوز ، وإن لم يتوضأ . ذكرها في الرعاية . ونقلها الخطابي عن أحمد . وقيل في جوده فيه بلا عمل ولا وضوء .

وتقدم حكم الكافر إذا حال له دخول المسجد

فوائده

منها : لو تضرع الرضوء على الجانب ، واحتج بالليث . حرله من غير تيم ، على الصحيح من المذهب . من عيه . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والحاوي ، وغيره . وقال المصنف ، والشارح ، وأبو إسحاق . تيم . قال في المعنى القوي عدم التيم غير صحيح ، قال في الحاوي الكبير : وهو الأقوى عندى .

وأما أنه فيه لأجل الصلاة . فالصحيح من المذهب : أنه يتيم . وقال ابن شهاب وغيره . وقدمه في الفروع ، قال ابن تيم : وجهه بُعد ، مع اقتضائه عليه ، وقيل . لا يتيم .

ومنها . نُصِّلَ العيد : مسجداً على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : هذا هو الصحيح . ومع في المتنوع الخائض منه . ولم يعمها في الصَّيْحَةِ منه . وأما مصلى الجنائز : فليس بمسجد قولاً واحداً .

ومنها : حكم الخائض والنساء بعد انقطاع الدم : حكم أصح فيها تقرر على الصحيح من المذهب . وهو من المفردات . وقيل : لا يباح لهما ما يباح للجنب

كما قبل طهرها . نص عليه . ويأتى ذلك فى باب الخيصر .

قوله : **(وَالْأَعْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ ثَلَاثَةٌ عَشْرُ غَسَلًا : لِلْجُمُعَةِ)**

بمعنى أحدها . غسل للجمعة . وهذا المذهب مطلقاً . وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وعنه يجب على من يلزمه الجمعة . احتاره أبو بكر . وهو من المفردات ، لكن يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً . وأوجه الشيخ تقي الدين من عرق أو ريح ، أدى به السبس . وهو من معدرات المذهب أيضاً .

تعليق : محل الاستحباب ، أو الوجوب . حيث قد به . أن يكون فى يومها لحاضرها إن صلى .

قائمة : الصحيح من المذهب : أن المرأة لا يسحب هذا الأعسال للجمعة .

نص عليه وقيل يستحب له قبل الدخول وغيره . ومن لا يكون له الحضور من النساء يسبب له غسل قبل الشرح . فإن أتاها من لا تجب عليه : سن له المس . وقدمه ابن نمير ، والرعاة . وحرم به فى العائق . وقيل : لا يستحب للصبي والمسلم .

ويأتى فى الجمعة وقت الغسل ، ووقت قصيته ، وهل وهو أكد الأعسال ؟

قوله : **(وَالْمَيْدَنُ)**

هذا الصحيح من مذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل يجب .

تعليق : محل الاستحباب ، أو الوجوب . أن يكون حاضراً وبصلى ، سواء صلى وحده أو فى جماعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يستحب إلا إذا صلى فى الجماعة . فإن فى التعيين يسبب من حصره وإن لم يصل .

قوله : **(وَالِإِسْتِغْفَاءُ وَالْكُفُوفُ)**

هذا المذهب وعنه حماد بن الأصحاب قطع به كثير منهم وقيل :
لا يستحب الغسل لهم ذكره في "النصرة" ، وأصحبها ابن تيم .

قائمة وقت مسوية الغسل من طلوع شرب يوم العيد ، على الصحيح من
المذهب . وهو ظهر كلامه آخره وهو قول القصاصي ، والآمدني . وقدمه في
الفروع ، والرعاة ، وجمع الحرين ، وابن تيم ، وابن عيدين ، وغيرهم . وعنه له
الغسل بعد نصف ليلته . قال ابن عقيل وغيره : ومقصود أنه صلب السنة
قبل الفجر بعده . وقال أبو الحسن : في جميع ليلته ، أو بعد نصفها كالأذان فإنه
أقرب . قال في الفروع . صحى . من قوله وجه ثالث يخص بالسنة كالأذان .
فمن لو قيل يكون وقت الغسل سنة إلى الإدراك وعدمه لكان له وجه .
ووقت الغسل للاستقاء . عند إرادة الخروج للصلاة . والكسوف . عند
وقوعه . وفي الخ : عند إرادة من النكاح الذي يقتل له قريباً منه .

قوله (ومن غسل الميت)

الصحيح من مذهب : استحباب الغسل من غسل الميت . وعنه حماد بن
الأصحاب ومن عنه . وعنه لا يستحب وهو وجه ذكره القاسمي ، وابن عقيل .
قال ابن عقيل : لا يجب ولا يستحب . قال : وهو ظهر كلامه أحمد . وعنه يجب
من لكان . وقيل : يجب من غسل أي أحد . وقيل : يجب مطلق .

قوله (والمجنون ، والمغمى عليه ، إذا أقام من غير احتلام)

هذا مذهب هذا القيد . وعنه حماد بن الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وعنه لا يجب وإحالة هذه . وأصحبها في مذهب ، ومسبوكة الذهب ، ومتنوع
والسحيص ، والسبعة . وقيل : يجب مع وجود السنة . قال أبو الخطاب . وقال
ابن تيم : ولا يجب بالطمون والإلحاح ، بل ، وإن وجد سنة إلا أن نعم أنه متى .
وعنه يجب بها وفيه وجه يجب إن كان ثمالة محتملة وإلا فلا . وفي كلامه

في الهداية وغيرها قال ابن السكيت : إن المحبون نيران : وجب عليه الفصل
قال الطوق في شرح الحرق ، بعد كلام ابن السكيت - وهذا إشارة إلى ترسب الخلاف
على أن المحبون نيران أو لا نيران . وقال بعض أصحابنا : إن يتيقن الخلق وجب
والإفلا لأن الأصل عدمه . وقال بعضهم : إن سئل وجب والإفروانت .

قلت : ما جده . إن الترسب على احتمال الإيران وعدمه ، أو النصر إلى أن
الأصل عدم الإيران ، وإلى الاحتياط ، لأنه مصفة الإيران ، به أخرى

قلت : التحقيق أن يقال : إن يتيقن الإيران وجب الفصل ، أو عدمه
فلا يجب وإن تردد فيه ، فهو محل اختلاف . وإن صرح به : فهل يتيقن إذا
يتيقن ، أو لا إذا شك فيه ، أو يرجح على ما يصح لأصل واضطرر إذا الصاهر
الإيران ، والأصل عدمه

ويجوز أن يقال : إن تحقق الإيران وجب ، ولا يرجح على فعله سببه
الصلاة والسلام . هل هو للوجوب ، أو للندب ، على ما عرف في الأصول
والمشهور عند أصحابنا أنه للوجوب

وهذا المقرر يقتضي - أنه واجب مصدق ، يتيقن الإيران أولا . وسكن مشهور
عدمه : أنه لا يجب بدون يتيقن الإيران . أصح ذلك ، واستصحابا لليقين
وحكي ذلك من لسان إجماعا . وهو مع احتماله والاختلاف فيه من أحد وأصحابه
عجيب . انتهى كلام الصوفي

غيب . مفهوم قوله « إذا أفاق من غير احتلام » أنهم إذا احتلموا من ذلك
يجب الفصل وهو الصحيح . وهو انه ذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعاية
الصغرى : وفي وجوب الفصل بالإجماع ، والمحبون مصنف روايتان . وقيل : إن أفرأ
وجب ، وإلا فلا . وقال في السكرى وفي الإجماع ، والحبون مصنف . وقيل :
بلا احتلام . روايتان . وقيل : إن أفرأ مش . وقيل : أنه محتلمه : وجب الفصل ،
والأش . وقال في الحوى الصغير : وفي الإجماع ، والحبون بلا حلم روايتان . وقال

أبو الخطاب : إن لم يتحقق منهما الإبرال فلا عمل عليهما انتهى .
وقد يجهل من الرعايتين : أن لنا رواية بعدم الوضوء ، وإن أبرأ ولم أحد
أحداً صرح بذلك وهو بعيد جداً مع تحقق الإبرال .
قوله ﴿ وعُشِلَ المستحاضة لكل صلاة ﴾

هذا المذهب . وعليه حميد لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يوجب .
حكماء في النفرة ومن سده . قال في عانة : يس عملها بكل صلاة . ثم
لوقت كل صلاة ، ثم لكل صلاة جمع في وقت الثانية وقيل في الصغر ،
ثم في كل يوم مرة مع الوضوء لوقت كل صلاة . وعنه يوجب عمل لكل صلاة .
وقيل : إذا جمع بين صلاتين فلا . انتهى .

نعم : ظاهر قوله ﴿ وأُشِلَّ لإجاءه ﴾ دخول الذكر والاشئ ، والظاهر
والخنس والنف . وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

قوله ﴿ ودخول مكة ، والوقوف برفة ، والمبيت برذيفة ، وري
الجار ، والطواف ﴾

هذا المذهب . وعنه لأصحاب . وأحار الشيخ نقى الدين . عدم استحباب
العسل للوقوف برفة ، وطواف البداء ، والمبيت برذيفة ، وري الجار . وقال :
ولو قبل استحباب العمل لدخول مكة . كل العمل للطواف بعد ذلك فيه نوع
عش لا معنى له

قائمة قال في المستوعب وغيره : يسحب العمل لدخول مكة . ولو كانت
حائصة ، أو نسب . وقال الشيخ نقى الدين : لا يستحب لها ذلك قال في المروع :
ومثله أعمال الحج .

نعم : ظاهر حصره لأعمال المنحة في الثلاثة عشر المائة أنه لا يسحب
العسل لغير ذلك . وبقي مسائل لا يذكرها .

ومنها : ما نقله صالح . أنه يستحب لدخول الحرم .
ومنها : ما ذكره ابن الزعواني في منسكه : أنه يستحب للحي .
ومنها : ما ذكره ابن الزعواني في منسكه أيضاً ، وصاحب الإشارة ، المذهب :
أنه يستحب ليالي من .

ومنها : استحبابه دخول المذبة المشرفة . على ما كتبنا أفضل الصلاة والسلام
في أحد الموهبين . قال الشيخ في الدين : من أخذ على استحبابه . والصحيح
من المذهب . أنه لا يستحب . قدمه في الفروع .

ومنها : استحبابه لكل احتياج يستحب على أحد الموهبين . قال ابن عيدين :
هذا قياس المذهب . والصحيح من المذهب . أنه لا يستحب . قدمه في الفروع .
ومنها : ما أحسنه صاحب الرعاية : أنه يستحب للصبي إذا بلغ خمس والإناث .
وهو أنه يعيره .

ومنها : الفصل للخدمة ، على إحدى الروايتين . احتاره القاصي في المحدث ،
والمحدث في شرح الهداية ، وصاحب مجمع المعربين . وصحاحه . وقدمه في الرعاية
الكبرى . وعنه لا يستحب . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .
وأطلقهما ابن تيمية ، وابن عيدين .

فوائده

الأولى : الصحيح من المذهب : أن العمل من غسل الميت . أكد
الأغال . ثم بعده غسل الجمعة أكد الأغال . وقيل : غسل الجمعة أكد مصفا
قدمه في الفروع . وصححه في الرعاية الكبرى . وقيل : غسل الميت أكد
مطلق . وأطلقهما ابن تيمية .

والثانية : يجوز أن ينضم لها . يستحب الفصل له للخدمة ، على الصحيح
من المذهب . وقوله صالح في الإحرام . وقيل . لا ينضم . واحتاره جماعة

من الأصحاب في الإحرام على ما يأتي وأصنفهم ابن عيديل وقيل : ينقسم
بغير الإحرام .

والثالث : نتم ما يستحب الوضوء له لعدم ، على الصحيح من المذهب .
وطاهر ما قدمه في أربعة : أنه لا يسلم لمبرعر . قال في الفروع . ويمم عليه
أفضل الصلاة والسلام يحتمل عدم اللاء . قال : ويتوجه احتمال في رده السلام
عليه أفضل الصلاة والسلام ، ثلاثاً مقصود ، وهو رده على الفروع^(١) . وحور
المحد وغيره السهم لم يستحب له وضوء مصنف لأنهم مستحقة . تحف أمره .
وقدم ما نسب له الفقرة في باب الوضوء ، عند قوله « فإن بوي ما نسب له
الظاهر » .

قوله في صفة الغسل (وهو ضربان كامل يأتي فيه بمشرة أشياء :
النية ، والتسمية ، وعسل يديه ثلاثاً قبل الغسل ، وعسل ما به من
أذى ، والوضوء)

الصحيح من المذهب : أنه نوح وضوء ، كمالاً قبل الغسل ، وعليه لأصحاب
وهو ضم كماله المصنف هـ . وعنه لأصل . أن نوح غسل رجليه حتى يغسل .
وعنه غسل رجليه مع الوضوء ، وأخير غسله حتى يغسل سوره في الأفضلية ،
وأطلق من نيم . وعنه الوضوء بعد الغسل فصل وعنه الوضوء قبله وبهذه سواء
نيم : يحتمل قوله (ويغني على رأسه ثلاثاً يروى بها أصول الشعر) :
أنه يروى مجموع العرفات وهو طاهر كلامه هـ . وصاهر كلامه الخرق ، وإن
نيم ، وإن حمدان ، وغيره . ويحسن أن يروى بكل مرة . وهو الصحيح
من المذهب . قال في المستوعب كل مرة . قال في الفروع . ويروى رأسه .
والأصح ثلاثاً وحده في العائق

(١) عن أبي جهم بن الحرث قال « قيل سئى صلى الله عليه وسلم من نحو من
حسن فضله رحن ، قدم عليه . ولم يرد عليه حتى أقبل على الخدار ، فصح توجهه
وبه ثم رده عليه السلام » متفق عليه .

و مستحب المصنف وغيره تحييل أصول شعر رأسه و لحيته في إفاضة الب.

قوله ﴿ وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ﴾

وهو الذهب . وعليه الجمهور . وقطع به في الهدية ، والإيصاح ، والفصول ،
والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستويات ، والكافي ، والمحزر ، والعلوم ، وابن
نسيم ، والرازي ، والخويعين ، والجوهر . والعنق ، وإدراك العبدية ، وغيرهم . قال
الركشي : وعليه عمدة الأئمة . وقيل مرة . وهو ظاهر كلام الخرفي ،
والعمدة ، والتبيين ، والإخلاص ، وجماعة . وحاربه الشيخ فني الدين . قال
الركشي : وهو صهر الأحماد . وأصعب في الدواع .

فأمره قوله **وَيَتَّبِعْهُ** لا يتركه **بِلا رَأْيٍ** بغير رأي **بَصَافًا** كالأنصاف **يَعْدُدُ** يعد **مَعَاطِفَ** معاطف **بَدَنِهِ** بدنه **وَمَنَازِلَهُ** ومنزله **وَحَتَّى** وحتى **إِطْلَافِهِ** وإطلافه **وَمَا سِوَاهُ** وما سواه **أَمَّا** أما **وَقَالَ** وقال **الرَّكْشَى** : كلاء أحمد قد يحسن وجوب ذلك

قوله ﴿وَيُنْقَلِبْ مِنْ مَوْجِهِ﴾ .

هذا المذهب وعنه الأصحاب. وقصده أكثرهم فإن في السهمين وغيره
وعن رجليه ناحية، لأنهم جاءوا وخووه. وفان في لدنق: ثم نقل عن موضعه
وعنه. لأن وعنه: إلى حرف النون.

قوله ﴿فَيَسْئَلُ عَذَابِيهِ﴾

هذا المذهب مطلقا . وعليه جمهير الأصحاب . وقيل : لا عيب عليها
الإطمين ومحوه ، كـ صـ .

تفسير : يحمل أن يريد قوله **وَنَحْرِي** وهو أن يمس ماله من ذي
يضمه من زوج امرأة فإن كان مراده ، فهو على القول بحاسته على ما يأتي ، وإلا
فلا فائدة فيه . ويحمل أن يريد به ثم من ذلك ، فيكون مراده الحصة
مضط ، وهو أولى . وحسن من عيّن كلامه على ما إذا كان عليه حصة

أو أدى ، ثم قال وكذلك إن كانت على ما نريد ، أو على شيء من أعضائه
الحدث . وقال ابن منجد في شرحه والمراد به ما على فرجه من نجاسة أو منى ،
أو نحو ذلك . وقال في مجمع البحرين والمراد به عليه من نجاسة . قال : وهو
أحد من قول أبي الخطاب . أن يغسل فرجه . انتهى . قال الزركشي :
مراده النجاسة .

واعلم أن النجاسة إذا كانت على موضع من البدن ، فتارة تمتع ووصول الماء
إلى الشرة ، وبرة لا تمتع . فإن تمت وصول الماء إلى البدن : فلا إشكال
في توقف صحة الغسل على رواف . وإن كانت لا تمتع فقدم المحدث في شرحه ،
واسماعيل ، وصاحب مجمع البحرين . وأخروي الكبير - وصححه - أن الحدث
لا يرفع إلا مع آخر غلة طهر عدها . قال الزركشي : وهو المصوح عن أحمد .
وقال في العلم : هو الأقوى ، والصحيح من مذهب : أن الغسل يصح قبل رواف
النجاسة ، كالمطهرات . وهو ظاهر كلام الخرق . قال الزركشي وهو ظاهر كلام
طائفة من الأصحاب . وأحد من غفيل وقدمه في الدعوى ، والرعاية الكبرى
وأصنفهما ابن تيم . وقيل : لا يرتفع الحدث إلا بغسل معدة سد طهارته . ذكره
ابن تيم . حكاه عنه ابن عياد

فعلى القول الأول : توقف صحة الغسل على الحكم برواى النجاسة . قال
الزركشي وهو صدر كلام أبي محمد في التمتع . ثم قال : لكن لفظة يومه رواف
ما به من أدى أولا . وهذا الإيهام صدره في أسبوع . فإنه قال في الخبر :
يرسل ما به من أدى ، ثم يسوى . وما في ذلك - والله أعلم - أنه انحصار في الهداية
لكن لفظة في ذلك أين من لفظة وأخرى على المذهب . فإنه قال : يغسل
فرجه ثم يسوى . وكذلك قال ابن عياد في الخبر : يسوى بعد كمال الاستنجاء ،
ورواف نجسته إن كانت . ثم قال الزركشي : وقد يحمل كلام أبي محمد والسامري
على ما قال أبو الخطاب . ويكون المراد بذلك : الاستنجاء بشرط تقدمه على
الغسل ، كما ذهب في الوصول .

لكن هذا قد يشكل على أبي محمد، فإن مختاره في الوضوء، أنه لا يجب تقديم الاستنجاء عليه. قال: ويتلخص لي: أنه يشترط لصحة العمل تقديم الاستنجاء عليه، إن قلنا يشترط تقدمه على الوضوء، وإن قلنا لا. وكانت الحصة على غير السبيلين، أو عبيها غير حارضة مهمم. يشترط التقديم، ثم هل يرتفع الحدث مع بقائه الحصة، أو لا يرتفع إلا مع الحكم برواها؟ فيه قولان انتهى كلام الزركشي.

ودكر صاحب الحاوي موافق عليه اتخذ كما تقدم. وهو أن الحدث لا يرتفع إلا مع آخر غسله طهر غسله، وبذلك في الحرجة غسل ما به من ذي. فظاهره: أنه لا يشترط. فظاهره التناقض.

نعم: حكى أكثر الأصحاب الخلاف في أصل المسألة وجهين، أو ثلاثاً، وحكاه في العروة روايتين.

قوله (وَبِمُؤَدَّتِهِ بِالْفُضْلِ).

مثل الشعر وما تحته من البشرة وغيره، وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب. قال في المعنى. وهو طاهر قول الأصحاب.

قلت: وصرح به كثير منهم.

وقيل لا يجب غسل الشعر، ذكره في العروة وأضفه في القواعد.

فصهره: إذا حال الضر في الخلاف. ونصر في المعنى. أنه لا يجب غسل الشعر المستتر. وقد هو وصاحب الحاوي الكبير. وبجمله كلام الحرجي، سكن قال الزركشي: لا يظهر لي وجه احتمال كلام الحرجي لذلك، وقيل: لا يجب غسل باطن شعر اللحية الكثيفة. احتج به الدسوقي. فقال: باطن شعر اللحية الكثيفة في الجدة كوضوء. وقيل: يجب غسل الشعر في الخيص دون الحدة.

فرواها

مها: لا يجب غسل ما لم يكن غسلاً من باطن فرج امرأة من حدة،

ولا بحسة، على الصحيح من المذهب. نص عليه قال المحدث: هذا أصح. وقدمه ابن تيمية، وابن عبيدس، ومجمع البحرين، والفتاوى، وقال القاضى: يجب عليها معها إذا كانت ثياباً، لا مكانه من غير ضرر. كشعة الألف، وأطلقهما في المروء، والزراعة الكبرى. وقال في الحوى الكبير: ومحمّل أن يجب إيصال الماء إلى باطن الفرج إلى حيث يصل الذكر. إن كانت ثياباً، وإن كانت نكراً فلا. قال: فعلى هذا لا يعطى يدهن الإصبع. وبالله وقيل: إن كان في عسل الخبيص وحب إيصال الماء إلى باطن الفرج. ولا يجب في عسل الحدة. وتقدم ذلك في باب الاستسقاء. انتهى من هذا.

ومنها: يجب على المرأة إيصال ماء إلى منقبي الشعرين. وما يظهر عند القعود على رجليها، الحدة. فإنه في الحوى وغيره.

ومنها: يجب على كشعة الألف نفوق. حرره به ابن تيمية. وقيل: لا يجب وأطلقهما في لزومه الكبرى.

ومنها: يجب نفس شعر رأس المرأة عسل الخبيص. على الصحيح من المذهب وعنه جمهور الأصحاب. ومن عليه. وهو من مفردات المذهب. قال زرركشى: هو محذور كثير من الأصحاب. وقدمه في المروء وغيره. وقيل: لا يجب. وحكاها ابن الزاغوى رواية. واحتاره من عقبى التدكرة. ومن عدوس، والمصنف، والشارح، والمحدث، وصاحب مجمع البحرين. وابن عبيدس. وقدمه في الفتاوى. قال زرركشى: وأدوى حمل الحديثين^(١) على الاستصحاب. وأطلقهما في المخرار.

تخبر: كثير من الأصحاب حكى اختلافهما نصاً وروحاً. وبعضهم حكاه وحين وحكاها في لكائي، وابن تيمية، وغيرها روايتين. وتقدم على ابن الزاغوى.

ومنها: لا يجب نفس شعر رأس الحسنة معقلاً على الصحيح

(١) حديث عائشة رضي الله عنها أن صلى الله عليه وسلم قال لها: وكانت حائضاً «امسحى شعرك وأمسحى» رواه ابن ماجة تاسد صحيح.

من الذهب . من عليه ، وعليه جمهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل :
يجب . وقيل : يجب إن طالت المدة ، وإلا فلا . احتاره ابن الراعوي .
قلت : الأولى أن تكون كالحائض والحلة هذه العلة الجامعة .

ثالثة - قوله ﴿ وَيَتِمُّ نَدَاهُ بِالْعَلِّ ﴾ بلا واو ، لكن يكتفى في الإصباح
بعدة الطل . على الصحيح من الذهب . قال بعض الأصحاب : يجرى حائضه
في العسل ليتبين وصول الماء .

تعبير : طهر كلام المصنف : أنه لا يشترط المولاة في العسل . وهو
صحيح . وهو اندھب . وعليه أكثر الأصحاب كاترنت . وعنه نشترط المولاة .
حكاه ابن حديد . وحكاه أبو الخطاب وغيره وحو . وقدمه في الإصباح في آخر
الباب . وحرم به في أول الباب . وتقدم ذلك في الوصو . عند الكلام على المولاة .
وقال في الرعاية : وعنه تحب الداء بمصصة والاستشف في العسل . معنيها يجب
الترتيب بينهما وبين بقية البدن . وتقدم نظيرها في سنن الوصو .

ثالثة : إذا كانت المولاة في العسل أو الوصو . - وقد سدم الوجوب - فلا بد
للاتمام من بية مستنعة . وتقدم ذلك أيضا في المولاة في الوصو . نتم من هذا .

تعبيراته

الأول : طهر كلام المصنف : وجوب غسل داخل العينين . وهو رواية عن
أحمد . واحداها صاحب الهية . والصحيح من الذهب لا يجب . وعليه الجمهور
بل لا يستحب . وتقدم ذلك مستوفى في الكلام على غسل الوجه في الوصو .

والثاني : لا بد كالمصنف من التسمية . وهو ما شاع في حديثه في عدم وجوبها
في الوصو . كما تقدم ذلك

واعلم أن حكم التسمية على العسل كسب على الوصو . خلافا ومذهبنا وحسرا
وقيل : لا يجب التسمية لعسل الدمية من الحيض . قال في القواعد الأصولية

وبحسب الخلاف في أنهم هل هم محطون بفروع لإسلام أم لا ؟
فأما : يستحب السدر في عل الخصى . على الصحيح من المذهب . وصاهر
نقل السوى ، وكلاء ابن عجل : وجوب ذلك ، وقاله ابن أبي موسى .
ويستحب ما أيضاً أن يأخذ بسنك فتعطله في قطعة أو شيء . وتعمله في
فرجها مد عصب ، فيه غدة قطيب تنفع الرثغة ، ويذكر المصنف الطيب .
وقال في استوعب ، والرعاية وغيرها . فيه تعدد الطيب فيه ظهور . وقال أحمد
أيضاً في عل الخصى والسفوف كبت . قال القاضي في حاشيته : معناه يجب
مرة ، ويستحب ثلاثاً . ويكون السدر والقطيب كعسل لميت .
ويستحب في عل الكافر إذا تم : السدر على الصحيح من المذهب ،
كإزالة شعره . وأوجه في نفسه وإرشاد .

نعم : قوله ﴿ وَتَوَصَّيْنَا مَنذُورًا وَمَنَظِيلًا مِّنَ الصَّحَابِ ﴾ الصحيح من المذهب :
أن الصاع هذا حمصة أرض ونسب رطل ، كصاع القطرة ، والسكرة والقديرة .
وعليه صاهر الأصحاب وقطع به كثير منهم . ونحو الجماعة عن الإمام أحمد . وأما
في رواية ابن ميثم : أنه ثمانية أرض في لده خاصة واحصاه القاضي في الخلاف ،
والحد في شرحه . وقال : هو الأقوى . ونقد قدر الرطل في آخر كتاب الطهارة
والخلاف فيه . والله . ربح الصاع

قوله ﴿ فَإِنْ أَشْبَحَ بِذَنبَيْهَا أَحْزَاهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعنه جمهور الأصحاب . وحرم به كثير منهم .
قال الرركشي : هو المعروف من الروايتين . وقيل : لا يجرى . ذكره ابن الرافعي
في معناه . وقد أوردناه إليه أحمد .

فصل المذهب : هل يكون مكروه بذنوبه ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في
الفروع أحدهما : نكراه . وجره به في أربعة الكثر . والثاني : لا نكراه

قلت : وهو لصواب عمل الصحابة ومن بعدهم لذلك
قوله (وإن اعتسل ينوي الطهارة أخرأء عهنا)

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم وعنه لا يتصور
حتى يتوضأ ، إما قبل الغسل أو بعده . وهو من المفردات . وسواء وجد منه
الحدث الأصغر أولاً ، نحو أن يكون قد فكر أو نظر ، فانتقل إلى . ذكره المحدث
في شرحه . وتقدم ذلك في آخر الباب قبله . واحتار أو نكر . أنه نكره عهنا
إذا أتى بمحض نص الوضوء ، من التزيب والمولاة ومسح رأسه ، وإلا فلا . وقطع
به في المسح . قال في الرعاية . وقبل أو غسل رأسه ثم رجليه أحيراً انتهى .
وقيل لا يلزم . يجب مع الغسل وضوء بدون حدث يوجب . فله أو بعده . احتاره
ابن حامد ، وذكره الدينوري وجهاً : أنه إن أحدث ثم أحب فلا تداعل . وقيل :
من أحدث ثم أحب ، وأحب ثم أحدث : تكفيه الغسل على الأصح . ويتق
كلام الشيخ تقي الدين قريباً . وقال في الرعاية . ولو غسل يديه بواحدة ، ثم
أحدث : غسل أعضاء الوضوء . ولا ترتب . وقيل : بوجاهة الحديث عن أعضاء
الوضوء . ثم غسل لها . تداعلا ، وإن غسل يديه إلا أعضاء الوضوء تداعلا
وقيل : لو غسل الحب كل يديه إلا رجليه ، ثم أحدث وعسلهما ، ثم غسل بقية
أعضاء الوضوء أخرأء . انتهى .

قال الفاضل ، في الجمع الكبير . ودعه ابن عجيل ، والامسئ : لو أحب
فعل جميع يديه إلا رجليه ثم أحدث وغسل رجليه ، ثم غسل وجهه ويديه ،
ثم مسح رأسه . قال . وليس في الأصول وضوء يوجب التزيب في ثلاثة أعضاء ،
ولا يجب في رجليه . إلا هذا . وعظه . فيعين .

وقال . إن أحب فعل أعضاء وضوء . ثم أحدث قبل أن يغسل بقية
يديه غسل ما بقي من يديه عن الخدمة . وغسل أعضاء وضوءه عن الحدث على

الترتيب . وبين غسل يديه إلا أعصاه وصومه . ثم أحدث غسل أعصاه وصومه .
مما . وقد ثبت ترتيب انتهى .

على المذهب لو بوي رفع الحدث وأصق . ارتفع على الصحيح من المذهب
وظال في الغرور : وظاهر كلام جماعة عكسه ، كالأرواة الثانية . وقيل : يجب
الوصوء فقط .

غيب : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا بوي الطهارة السكرى فقط لا يغري . عن
الصغرى . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعنه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقال الشيخ تقي الدين . يرتفع الأصغر أيضاً معه . وقاله الأرحي أيضاً .
وحكاه أبو حفص الرمكى رواية . ذكره من رجب في القعدة الخامسة عشر

فانظرنا

إمرأتهما : مثلية الوضوء والغسل : لو بوي به استحابة الصلاة ، أو أمر لا سباح
إلا بالوضوء . والغسل ، كس المصحف ومحوه . لأقراة القرآن ومحوه .

والثانية : لو بوي من أقطع حبها صلح . جان الوطء . صح على الصحيح
من المذهب . وقيل : لا صح . لأنها إتمامات ما يوجب الفل . وهو الوطء .
ذكره أبو النخعي .

قوله (ويستحب للجُب إذا أراد النوم ، أو الأكل ، أو الوطء ،
ثانياً : أن يغسل فرجه . ويتوضأ)

إذا أراد الحب النوم . استحبه له غسل فرجه ووضوءه مطلقاً ، على الصحيح
من المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه يستحب ذلك للرجل فقط . قل ابن رجب
في شرح البخاري : هذا منصوص عن أحمد . وقال الشيخ تقي الدين . في كلام
أحمد ما ظهره وحواه . فعلى القول بالاستحباب . يكره تركه على الصحيح من
المذهب . من عليه . وقيل . لا يكره . واحتاره القاصي

وإذا أراد الأكل ، وكذا الشرب : استحَب له غسل فرجه ووضوء قلبه على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط وعنه يفضل يده وينصصن فقط . وعلى كل قول : لا يكره تركه على الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه . قاله ابن عيدين ، وصاحب الفروع ، وغيرهما . وقدمه في الرعاية . وقيل : يكره . صححه ابن تيمية .

وإذا أراد معاودة الوطء استحَب له غسل فرجه ووضوءه على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه يستحب للرجل فقط . ذكره ابن تيمية . وعنه لا يكره تركه على الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في الفروع . لا يكره في المصوم . وقدمه في الرعاية . وقيل يكره . وصححه ابن تيمية .

تسمية : الخنص والغف . بعد انقطاع الدم . كالحنص ، وقيل انقطاعه لا يسحب لها الوضوء . لأجل الأكل والشرب . وله لأصحاب . وقال في مجمع البحرين . قلت : واستحب غسل حنصه . وهي حائض عند الجمهور : يشتر باستحباب وضوءه للنوم .

قوائم

مسألة : لو أحدث بعد الوضوء : لم يسه في ظاهر كلامهم ، لتعليقهم بحصة الحدث ، أو بالنشاط . قاله في المروء . وقال : وصهر كلام الشيخ تقي الدين : أنه يبيد ، حتى يبيت على إحدى الطهاريين . وقال : لا يدخل الملائكة بيته فيه حب . وهو حديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني . وقال في الفائق .

بعد أن ذكر الاستحباب في الثلاثة . والوضوء . لا يخل بالنوم

ومسألة : عدله عند كل مرة أفضل . قلت : يعني بها

ومسألة : يكره ماء الحنم ، وبيعه ، وإسدرته . وحرمة الفاسي . وحمله الشيخ

تقي الدين على الملاداة .

وقال في رواية ابن الحكم . لا تخور شهادة من ساء القلب .

وقال جماعة من الأصحاب : يكره كسب الخما . وفي نهاية الأرحى : الصحيح لا يكره . وله دخوله . نص عليه . وقال ابن التيمية : يكره . وحرم به في العينة . ومن علم وقوعه في محرم حرم . وفي التلخيص ، والرعاية : له دخوله مع طي السلامة عاتاً . ونفراً دخوله لعدو ، وإلا حرم . نص عليه . وكرهه بدون عدو من عقيل . وابن الخوري . قال في الفتاوى : وفيه يخور لصيرر سحقه بترك اعتدال فيه لطافة بينها . اختاره ابن الخوري ، وشيخه . انتهى

وقال في عيوب المسائل لا يخور لاساء دخوله ، إلا من غلة يصلحها الحمام . واعتبر القاضي وانصف مع العدو : بعد غسله في يمين . ثم صره ، أو خوف صيرر ونحوه . وطاهر كلام أحمد . لا يكره وهو طاهر المسوغ ، والرعاية . وقيل : واعتيد دخوله عدو لمشفة .

وقيل : لا يكره . فتدحبه بنفسه حيف . قاله ابن أبي موسى . وأومأ إليه . ولا يكره قرب العروب . ومن العتدين . حلاقاً لمهاج . لا تشر الشيطان . ونكره فيه القراءة ، نص عليه . ومن صالغ . لا يكره . وقيل . لا يكره . والصحيح من المذهب : يكره السلام . وقيل . لا .

ولا يكره التذكر على الصحيح من المذهب . وقيل يكره . وهو من المفردات وسطحه ونحوه كقبه . ذكره مصنفهم قال في الفروع : وتوجه فيه كصلاة على ما أتى

وروي : هل نكح المرأة على الزوج أو عيبه . في كذب السفقات . ويكره الاعتدال في مستحم وماء عريانة . قال الشيخ في الدين : عيباً أكثر بصوره . وعنه لا يكره . اختاره جماعة . وأصنفهم في الفتاوى : وعنه لا يكره ، إن شاء الله تعالى .

باب التيمم

فأمره : قوله (وَهُوَ بَدَلٌ) .

يعني لكل ما عجز عنه الماء . من الصلاة ، والطواف ، وسجود التلاوة والركر ،
والثلاث في السجود ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف . وعلى المصنف فيه . إن
احتاج ، وكوطه حائض انقطع عنه . نقله الحاشية وهو اسهل . وقيل : يحرم
الوطء والحالة هذه . ذكره الشيخ تقي الدين . وذكره ابن عقيل روية . وصحها
ابن الصبري عنه

فأمره لا كره هذه المذاهب . وعدة روجه ، على الصحيح من المذهب . قدمه ابن
تيمم . واحداً للشيخ تقي الدين والمصنف ، والشيخ ، وابن رزيق . وعنه كره
إليه بحج القلت احترام المحدث . وصححه أو المصنف . وقدمه في الرعدة الكبرى
وشرح ابن رزيق . وأصله في المصنف ، والشرح ، والبرهان ، وجمع البحرين ،
والمذهب

قوله (وَهُوَ بَدَلٌ) لا يجوز إلا بشرطين . أحدهما : دخول الوقت .
فلا يجوز لفرض قبل وقته ، ولا لنذر في وقت النهي عنه .

هذا الصحيح من المذهب معتقده . من عباده . وعنه جدير الأصحاب . وفي
المحرر وغيره تخريج بالحوار . وقال في الرعدة الكبرى : ولا نيمم لفرض ولا قبل
معين قبل وقتها . من عباده . وخرج : ولا قبل . وقيل : مطلق بلا سب
وقت سهي . وقيل : بلى . وعنه يجوز التيمم لفرض قبل وقته ، فالنيمم المعين أولى .
انتهى . واحترامه الشيخ تقي الدين . قال ابن رزيق في شرحه : وهو أصح .

تعبير محل هذا الخلاف : على القول بأن التيمم مبيح لأربع . وهو المذهب .
فأما على القول بأنه رابع : فهو ذلك كما في كل وقت على ما ذكره في بيانه .

قوله ﴿وَسَطِلَ النَّيْمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ﴾ .

قائمه - الدر ، وفرص الكفنه - كالغرض ، والحسره ، والاسفة ،
والكسوف وسجود التلاوة والشكر ، ومن المصحف ، والقراءة ، واللبث في
المسجد كالعمل قال ذلك في الرعية .

وفي قوله « الحفة كمن » بطر ، مع قوله « وفرص الكفنه كالمعرض »
إلا أن يراد - الصلاة عيم ثب . وثاني بيان وقت ذلك عه .
قوله « ومن النعم بخروج الوقت » .

غيب : ظاهر قوله ﴿الَّذِي : الْمُخَرَّجُ عَنْ اِسْتِغْنَاءِ الْمَاءِ لِنَفْسِهِ﴾ أن العدم سواء
كان حصر أو سراً ، وسواء كان العدم مطلقاً أو محصوراً . وهو صحيح . وهو
اندهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لاساح النيم
للعدم ، لا في السر . احتاره اخلال . وثاني في كلامه انصف آخر ايات « من
حسن في انصر » فعلى اندهب لانه لا يرد لاعداء إذا وجد له على الصحيح من
المذهب . وعنه بعد . وحرم في الإفادات من العاصي بغيره بعيد .
وثاني هناك في كلام انصف

قائمه

إبراهيم : يجوز النيم في السر والنجس ، والحرم ، والطول ، والقصير على
الصحيح من اندهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال القاضي : ولو خرج إلى صيغة
له تقارب النبل والدر ، ولو تحسب خطوة حذر له النعم والعلاقة على الزاحلة ،
وأكل ائمة للصروة . وقيل . لاساح النيم إلا في السر انصح الطوبى
فعلى هذا القول : يعلى وبعيد فلا ربح . وعلى اندهب . لا يعيد على
الصحيح . وقدمه في الرعية الكبرى . وقيل بعد . وأظنهم ان نيم .
وثاني إذا خرج إلى أرض مله حافة كالأحطاب وعوه .

والثانية : لو عمر المريض عن الحركة ونش يوصيه : لحكه حكم القدم .

وإن حاف فوت الوقت إن انقطع من يوصيه : تيم وصل ولا يبعد . على الصحيح من المذهب . ذكره ابن أبي موسى . وصححه المحدث ، وصاحب الفروع . وقيل : ينظر من يوصيه ولا يتيم . لأنه مقيم ينظر الله ، قرناً . فأشبه اشتغال بالاستقاء .

قوله (أو لصر في استعماله من حُرْج)

يخبر له التيم إذا حصل له صرر باستعماله في يده ، أو قدمه ، أو طأزه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وصل ولا يبعد . وعنه لا يخبر له التيم إلا إذا حاف التلف . اختاره بعضهم . وهو من المفردات .

قوله (أو رُد)

يخبر التيم خوف الرد بعد على ما يمكن على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب سواء كان في الحصر أو العبر . وعنه لا يبيح لخوف الرد في الحصر . وأما الإعادة فتش في كلام المصنف .

قائمة : قوله « من حرج » ، أو ترؤد شديد . أو مرض ينجني ريدده ، أو

تطاوله » وكذا لو حاف حدوث نزلة ونحوها

قوله (أو عطش يخافه على نفسه)

إذا حاف على نفسه العطش : حسن . أو ، وتيم بلا راء . وحكام ابن
السدر رحمه الله

قوله (أو رعيته)

يعني المحترم . قاله الأصحاب . إذا وجد عطشاً يخاف نفسه لزمه شقه وتيم . على الصحيح من المذهب . فإن من تيم : يجب الدفع إلى العطش في أصح الوجهين . وقلمه في المفتي ، والشرح ، والزيادة ، والفروع ، والفتاوى ، وابن عبيد بن النخعي ، وغيرهم . وجزم به في مجمع البحرين ، والشيخ تقي الدين . وقال

أو بكر في مفعله ، والقاصي : لا يلزمه تدله ، بل يستحب . فعلى المذهب . هل
يجب غسل الماء للعطش الغير مسوق فيه وجهاً . وأطلقهما في الفروع ،
وشرح الهداية للعبد ، وابن عبيدان ، وابن تيمية ، والزرکشي .
أحدهما : لا يجب بل يستحب . قال المحمد : وهو ظاهر كلام أحمد . وقدمه
في مجمع البحرين ، والرداة الكبرى .

والوجه الثاني : يجب . وهو ظاهر كلام السبكي . وظاهر ما حرم به الترح
قال في الفروع ، والوحدان أيضاً في حقه . عطش منه بعد دخول الوقت . وقال في
الرداة : ولو حاف أن يعطش بعد ذلك هو أو أهله ، أو عبده أو أمته . لا يجب
دفعه به . وقيل : بل شمه ، إن وجب الدفع عن نفس العطشان ، وإلا فلا .
ولا يجب دفعه لطهارة غيره بحال . انتهى

فوائده

منها : إذ وجد الحاف من العطش ماءً طاهراً ، أو ماءً نجساً ، يكفيه كل
منهما لشربه : غسل الطاهر لشربه ، وأراق النجس إن استعمله عن شربه .
فإن حاف ، خشيها على الصحيح من الذهب . قدمه في الفروع ، وانعق ، وشرح
و ابن عبيدان .

وقال القاصي : تنوع الطاهر ، وبخس النجس لشربه . قال المحمد في شرح
الهداية : وهو الصحيح . وأطلقهما ابن تيمية . قال في الفروع : وذكر الأرحي :
يشرب الماء النجس . وأطلقهما ابن تيمية .

ومنها : لو أمكنه أن يتوضأ بالطاهر ، وبخس النجس لشربه . فقال في الفروع : إطلاق
كلامهم لا يلزمه . لأن النفس بغيره . قال : ويتوجه لإحتمال ، يصح بالاروم .
ومنها : لو مات رب الماء . ثم رقيقه العطشان . وعزم منه في مكانه وقت
إتلافه لورثته . على الصحيح من المذهب . وظاهر كلامه في النهاية . وإن عزمه

مكاه فسمته . وقيل : الميت أولى به . قال أبو بكر في القمع ، والتبیه ، وقيل :
رفيقه أولى إن حلف الموت ، ولا ظلمت أوى
ويأتي حكم قصه الله من ميت آخر الباب .

قائمة : لو حلف موت رفيقك ساع له التسم . قال في الفروع ، وطهر كلامه :
ولو لم يحلف صراً بموت الرفقة ، بموت الإلف والأس قال : ويتوجه احتمال .

تفسيرها

أمرهم : معهود قوله « أو هيئته » أنه لا يسم ، ويدعي الله خوفه على هيئة
غيره ، وهو وجه بعض الأئمة . والصحيح منذهب أنه يسم خوفه على
هيئة غيره كهيئته . وعليه جمهور الأئمة . وحرمه ابن تيمية ، وابن عبيد ،
وقدّمه في الفروع .

قلت ويحتمل كلام المصنف . فإن قوله « أو رفيقه أو هيئته » يحتمل
عود الصبر إلى « هيئته » إلى « رفيقه » فتقديره : أو هيئة رفيقه . فيكون
كلامه موافقاً لمذهب . وهو أولى . وأطلقهم في مذهب .

وانشأ منه « نهيبة » النهيبة عترة كاشفة ، والحارة ، واليسور ،
وكلب الصيد ، ونحوه ، احترازاً من الكلب الأسود السهم ، والحريز وحومهم .

نهي : مثل قوله « أو خشيتي على نفسي » ، أو ماله في طئه .

لو حلف امرأة على نفسها فحلف في طهرها ، وهو صحيح . من عليه . قال
المصنف ، والذرح ، وابن تيمية وغيرهم : بل يحرم على الخروج إليه . وتسم وتضلل ،
ولا نهيد . وهو مذهب . قال المصنف : والصحيح أنه تسم . ولا تعد ، وحياً
واحداً قال ابن أبي موسى : تسم ، ولا إعادة عليها في أصح الوجهين . وقسمه
في الفروع ، والبركشي . وقيل : عيد . وقدّمه في الرعدة الكبرى . قال البركشي :
أنه من قاله . وأطلقهم في المستوعب وعنه . لأدري .

تغييرات

أمرها : قوله ﴿ أو خشية على نفسه ، أو ماله في طلعه ﴾

لا بد أن يكون خوفه محققا على الصحيح من مذهب ، غير أن خوفه حتما ،
لا عن سب يحوف من مثله : لما أخرجه الصلاة بالنيم نص عليه ، وعليه الجمهور .
وقال المصنف في معنى ويحتمل أن ساح له النيم ويبعد ، إذا كان من يشتد خوفه .

الثاني لو كان خوفه لسب طه . حتى عدم السب ، مثل من رأى سواداً
بالليل طه عدواً . فتبين أنه يسعدو . بعد أن يقيم ويصل ، ففي الإعادة وحدها .
وأطلقهما ابن عبيدان ، واللفظ ، والشرح .

أحدهم لا بعيد . وهو الصحيح . قال أحمد في شرحه . والصحيح لا بعيد
لكثرة الجوى في الأسفار ، بخلاف صلاة الخوف . فيها نادرة في نصها .
وهي كذلك أيضاً . وقدمه ابن رزيق في شرحه . والثاني بعد .

الثالث : ظاهر كلام المصنف أنه لا يقيم تغير الأعداء المقدمة . وهو صحيح ،
وهو المذهب . وقدمه في الرعية ، وغيره . وهو طه ماقدمه في الفروع . وظاهر
كلام كثير من الأصحاب . وقد أن الجوى في المذهب ، ومسوك الذهب :
إن احتاج لم . للمع والضح ونحوه . يسم وتركه . وظهر كلامه أيضاً . أن
الخوف على نفسه لا يجوز . تحير الصلاة إلى الأمن ، بل يقيم ويصل . وهو
صحيح وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه في غاية قربة المساء يحاف إن
ذهب على نفسه : لا يقيم ، ويؤخر . وأصحب ابن تيم .

قوله ﴿ إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله ﴾

يعني ساح له النيم إذا وجد له ، ساء زيادة كثيرة على ثمن مثله . وهذا
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال أحمد في شرحه : هذا أصح . وحرم به في
الوجيز ، والنظم ، والمداية ، والسترعي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وجمع

المعرجين ، وابن عبيدان ، وابن تيمية . وعنه إن كل ذامال كثير لا تحجب به
زيادة لزمه الشراء . جزم به في الاقادات . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين ،
والفائق ، والمعي ، والشرح ، والتلخيص

تنبيه : معناه قوله « إلا ريدة كثيرة » أن الريدة لو كانت يسيرة . يلزمه
شراؤه . وهو صحيح . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الهبة .
وهو الصحيح . قال في المروء ، والريعية الكبرى : يلزمه على الأصح . وحرره به
في الشرح ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، والمداينة ، والمستوعب ، والتلخيص ،
وعبرهم . وهو ظاهر الوجيز ، وابن تيمية . وعنه لا يلزمه . ذكرهما أبو الحسنين فمن
بعده . واختصاره في الفائق . وهو محتمل . وأصعبها وجهين في المعنى ، وقال :
أحمد توقف .

فانظرنا

إبراهيم . ثم التلخيص مصدر تاجرت لمدته به في شراء المسوق له في تلك
البقعة . أو مثلهما عاليا . على الصحيح . وقبل مصدر أحرة القفل . قدمه في الفائق .
وهو احتمالان مصدران في التلخيص .

مناينة : لو بكر معه آمن . وهو يقدح عليه في طهه ، ووجوده يباع بشمن في
الدية . لا يلزمه شراؤه على الصحيح من المذهب أحده الآمدي ، وأبو الحسن
التميمي . قاله الشارح في باب الظهور وصححه المحمد في شرحه ، والشارح ، وصاحب
الحاوي الكبير ، وجمع المعرجين . وقبل : يلزمه شراؤه احتداده القاصي قال في
الرعية الصغرى ، والحاوي الصغير أو شمن مثله ، وبه في دمنه وحرره به في
التلخيص . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقها في المعنى ، وابن تيمية ، والرعية
الكبرى ، وابن عسدا ، والفائق .

تنبيه : قوله « أو تعدد » إلا ريدة كثيرة

قال في المطلع : تقديره : ساح التيمم للعمر عن استعمال الماء ككدا وكدا ، أو
لعدده إلا زيادة كثيرة قال في المنع : تقديره : ساح التيمم للعمر عن استعمال
الماء ككدا أو كدا ، لعدده إلا زيادة كثيرة ، هو مستثنى من منتهى والاستثناء
من الأنتى بى . فظهره . أن عدده في كل صورة مسح لليمم ، إلا في صورة
الاستثناء ، وهي حصوله زيادة كثيرة على ثمن مثله ، وحصوله زيادة كثيرة مسح
أبعد لليمم ، وصورة الاستثناء موافقة للمستثنى منه في الحكم .

قال في الخواب عن هذا : الأشكال في اللفظ . وتصحيحه . أنه مستثنى من
مضى معنى . فإن قوله « أو تعدده » في معنى قوله « ويكون له لا يحصل الماء إلا زيادة
كثيرة » فيصير الاستثناء معر . لأن « برده كثيرة » متعلق بـ « ما لم يحصل »
والاستثناء معر ما قبل « إلا » وما بعده فيه كلام واحد فيصير معنى هذا
الكلام : ساح التيمم بأشبه ، مع حصول الماء برده كثيرة على ثمن مثله ،
أو ثمن يعجز عن أدائه .

ثم قال : وإذا سكنت على عراب هذا ، لأن بعض مشايخ ذكر أن هذه
العددة فاسدة . انتهى

قلت : ويمكن الخواب عن ذلك ما هو أوضح مما قال ، أن من استثناء
انصاف من المعلوم . وتقدير الكلام . قال ما يعجز ، وسكن واحد ، وما ساح
إلا زيادة كثيرة ، أو ثمن يعجز عن أدائه . وهو كثير في كلامهم .

فانظر

إبراهيم : يلزم قول ابنه قرص ، وكذا ثمة ، وله ما يرويه . قاله الشيخ
تتلى الدين قال في الفروع : وهو المراد .

ويلزم قوله مطلق على الصحيح من المذهب . وقال ابن الزاغوني .
ويحصل أن لا يلزم قوله إذا كان عربياً وهو ظاهر كلام ابن حامد . وقيل :
لا يلزم قوله مطلق . ولا يلزم قول ثمن الماء . هـ على الصحيح من المذهب .

وعنه يلزمه . ولا يلزمه اقتراض ثمة على الصحيح من المذهب . وقيل : يلزمه .
الثانية : حكم الحبل والدلو : حكم الماء فيما تقدم من الأحكام . ويلزمه قبوله
 عارية .

قوله : **فَإِنْ كَانَ نَفْسٌ بِذَنِّهِ جَرَّ حَاجَتَيْهِمْ لَهُ وَغَسَلَ الْبَاقِي**

الصحيح من المذهب : أنه ككفة التيمم للحرص إن لم يتمكن مسح الخرج
 بالماء . وعليه جمهور الأصحاب . وقدمه في الفروع ، واستوعب ، وابن تيمية ،
 والقاتق ، وابن عبيدان . وقيل : يمسح الجرح بالتراب أيضا . قاله القاضى في مقتضى .
 قال ابن تيمية ، وابن عبيدان ، وقيل : يمسح الجرح وفيه نظر . وقال ابن حامد . ولو
 سافر الحصى ، فأصابه جرح ، وحادث التلف بمسحه . يمسح له التيمم . وأما إذا أمكنه
 مسحه بالماء ، فظاهر كإزالة المصنف : أنه ككفة التيمم وحده . وهو ظاهر كإزالة جملة
 كثيرة . وهو إحدى الروايات واحتاره القاضى . وقدمه في المذهب ، واستوعب ،
 والمراعاتين ، والشرح . وقال : هو اختيار حذفي . وعنه بحر . مسح مطلق . وهو
 الصحيح من المذهب . نص عليه . قال الشيخ تقي الدين : لو كان به جرح
 ويحذف من غسله ، فمسحه . أولى من مسح الحبرة . وهو خير من التيمم . وعنه
 الميموني وأحداه هو ابن عسل . وقدمه في التنقيص ، والقاتق وقيل : يمسح .
 قدمه ابن تيمية . وأطلقه في الحدوى الكبير ، وابن عبيدان ، وأرر كشي . وعنه
 يمسح أصابع المسح . قدمه ابن تيمية . وأطلقه في الحدوى الكبير ، وابن عبيدان ،
 وأرر كشي ، والفروع ، وأطلق الأولى والأخيرة في التنقيص .

ومحل الخلاف عند : إذا كان الجرح طهرا أم لم يكن . فلا يمسح
 عليه فولا واحدا . وفي في الفروع : وظاهر نص ابن حذفي : مسح الشرة بعد
 كحرج . واحتاره شيخنا . وهو أولى

قوام

مها : لو كان على الجرح عصاة ، أو لصوف ، أو جعده كحبرة الكبر

أحرأ الملح عليها على الصحيح من المذهب . وعنه وبشيم معه وتقدم ذلك في حكم الخيرة في آخر باب مسح على الخفين مستوفى فيعادود .

ومنها : أنه كان الخرج في بعض أعضاء الوصوة : لزمه مراعاة الترتيب وموالاته على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب . فإن في مجمع البحرين ، والحاوي الكبير ، وإن عدل : يلزمه مراعاة الترتيب والموالاته ، عند أصحابنا . قال الرزكشي : أما الخرج المتوصى ، فعدامة الأصحاب يلزمه أن لا ينقل إلى ماله ، حتى يتيمم للخرج ، صرا للترتيب ، وأن يعمل الصحيح مع التيمم بكل صلاة ، إن اعتبرت الموالاته . وقال في المنعص هذا المشهور . قال في الرعية الكبرى : ويرتبه غير الحب ونحوه . ويؤاياه على مذهب فيها ، إن خرج في أعضاء الوصوة . وقدمه ابن رزين . واحتد القاصي وغيره . وحزم به في المستوعب وغيره . وقال : لا يجب ترتيب ولا موالاته . أصدره المحمدي شرحه ، وصاحب الطحاوي الكبير . قال ابن رزين في شرحه : وهو الأصح . قال المنعص ويحتمل أن لا يجب هذا الترتيب . وعنه ومن إياه . قال الشيخ في الدين : يسعى أن لا يترتب . وقال أيضا : لا يلزمه مراعاة الترتيب . وهو الصحيح من مذهب أحمد وسيره . وقال : الفصل بين أيها في أعضاء الوصوة ، يتيمم ووجه وأصلهما في الفروع ، والدنس ، وإن تيمم .

فعلى مذهب : يحصل محل التيمم في مكان العصى أي ييمم بدلا عنه . فلو كان الخرج في وجهه ، لزمه التيمم . ثم يعمل صحيح وجهه ، ثم بكل الوصوة . وإن كان الخرج في عصى آخر : لزمه غسل ما قبله . ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه . وإن كان في وجهه وذنبه ورجليه : احتج في كل عصى إلى تيمم في محل غسله ، ليحصل الترتيب .

وعلى مذهب أيضا : يلزمه أن يعمل الصحيح مع التيمم لكل صلاة . ويطلق تيممه مع وصوته إذا خرج الوقت ، إن اعتبرت موالاته . صرح به الأصحاب .

وأما إن كان الحب حريجا : فهو محير ، إن شاء الله تعالى . ثم للحرج قبل عمل
الصحيح وإن شاء عمل الصحيح ونسبه بعد
قوله : (وإن وجد ماء يكتفى بمقتضى بدنه . لرمه استعماله . ويتيمم
للباق ، إن كان جسا) .

وهو الصحيح من المذهب ، وعليه لأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال القاضى
في روايته : لا خلاف فيه في المذهب . قال في التلخيص : لرمه في الخنابة رواية
واحدة . وعنه لا لرمه استعماله . ويجزئه التيمم . حكاه ابن الراعونى من بعده .
تيمم : في قوله : لرمه استعماله للفقهاء . يشعر أن تيممه يكون بعد استعمال
الماء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه لأصحاب . وقال ابن الخورى في
المذهب : فإن تيمم قبل استعمال ماء في الحدة حر . وقال هو وغيره : يستعمله
في أعضاء الوضوء . وسوى به رفع الحدثين .

قوله : (وإن كان محدثا قبل يلمسه استعماله) على وجهين .
وأطلق في الهداية ، والمذهب ، والسكاي ، والتلخيص ، والنسبة ، والظم ،
والخوابين ، وخلاصة ، والمواعيد الفقهية ، وابن عيدين ، وابن منجد في شرحه
وعبرهم . وحكى الجمهور اختلاف وجهين . كالصحيح . وفي النوازل ، والرعاة : روين
إحداها . لرمه استعماله . وهو مذهب . وعليه الجمهور . وحرره في الوجيز ،
والعمدة ، والإفادات ، والشور ، وسحب ، وغيرهم . واحترز من عدوس في
مذكرته . وصححه في التصحيح ، وانقى ، والشرح ، والفروع ، وشرح المخذ ،
والمستوعب ، وابن تيمية ، وابن رزين ، ومجمع البحرين ، والهاق ، وخريد القضاة
وعبرهم . وقدمه في محرر ، والرعاة الكبرى ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم . قال
الزرركشى : هذا أشهر الوجهين . واحتزاه القاضى وغيره .
والوجه الثانى : لا لرمه استعماله . احترز أبو بكر ، وابن آوى موسى . وقدمه
في الرعاة الصغرى .

تفسير قال بعضهم : أصل الوضوء : اختلاف الروايتين في الموالاة . نقله
 ابن نعيم وعبره . وقال الخد يلزمه استعماله ، وإن قلنا : يجب الموالاة ، فهو كالخشب .
 وصححه ابن نعيم ، وصاحب مجمع البحرين . وردوا الأول بأصول كثيرة .
 وقيل : هذا يبنى على جواز تفرق اليد على أعضاء الوضوء ، وإحباره في
 الرعاية الكبرى . فهذه ثلاث طرق .
 وقال في القاعدة الثالثة والأربعين من المذلة : على القول بأن مسح على
 الخشب ثم غسله : بمحضره غسل قدميه ، لو وجد الماء في هذه المذلة بعد نيمته : لم
 يلزمه إلا غسل باقي الأعضاء .

فوائد

إبراهيم : إن قلنا : لا يلزمه استعماله ، فلا يلزمه إراقته على الصحيح من
 المذهب .

قلت : فبعضي . وسواء كان في الحدث لا كبر أو لأصغر . وحكى ابن
 الراعوي في المصباح في إراقته قبل نيمته روايتين .

الثانية : لو كان على يده نجاسة وهو يحدث ، والله أعلم بأحداه : غسل
 النجاسة ونيمته للحديث من عليه . والله الأصحاب . وإن الخد إلا أن يكون
 النجاسة في محل مسح تطهره من الحدث فيستعمل فيه غيرها . ولا يصح نيمته
 إلا بعد غسل النجاسة بالله . تخفيفاً لشروطه . ولو كانت النجاسة في ثوبه فكذلك
 في أصح الروايتين . ويأتي ذلك في آخر الباب .

الثالثة : قال في الرعايتين : لو وجد ثوباً لا تكفيه للنيم ، فقتل : يستعمله من
 يرمه استعمالاً ، القليل ، ثم يصلي ، ثم يجد الصلاة إلى واحد ما تكفيه من ماء ، أو
 تراب . وإن نيم في وجهه ، ثم وجد ماءً ظهراً يكفي بعض يده بظل نيمته .
 قلت : إن وجب استعماله بطل ، وإلا فلا . انتهى .

قوله (وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ لَرِمَهُ طَلَبَهُ فِي رَحْلِهِ وَمَا قُرْبُ مِنْهُ) .

هذا المذهب شروطه . وعليه جماهير الأصحاب . وقنع به كثير منهم . وعنه لا يلزم الطلب . احتاره أبو بكر عبد العزيز ، وأبو الحسن التميمي . قاله ابن رجب في شرح البخاري .

تيميم : محل الخلاف في لزوم الطلب : إذا احتمل وجود الماء وعدمه . أما إن تحقق عدم الماء : فلا يلزم الطلب ، رواية واحدة . قاله غير واحد . منهم . ابن تيميم وإن غل وحوده . إما في رحله ، أو رأى حصرة ونحوها : وجب الطلب ، رواية واحدة . قاله ابن تيميم . قال الزركشي : إجماعاً وإن غل عن عدم وحوده . قال الصحيح من المذهب : يلزمه الطلب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يلزمه الطلب والحالة هذه . ذكرها في التبصرة .

على المذهب - وهو لزوم الطلب حيث قدسه - لو رأى ما يشك معه في الماء : نطل تيميمه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يبطل ، كما لو كان في صلاة . قال في الفروع : جزم به لأصحاب ، خلافاً لظاهر كلام مصنفهم .

فائدتان

أحدهما : يلزمه طلعه من رقيقه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يلزمه . احتاره ابن حامد . وقيل : يلزمه إن دل عليه احتاره المصنف .

الثانية : وقت الطلب : بعد دخول الوقت فلا أثر لطلعه قبل ذلك . ويلزمه الطلب بوقت كل صلاة بشرطه

فائدة : قوله « يلزمه طلعه في رحله » ، وما قرب منه « صفة الطلب » : أن يغسل في رحله ما يمكن أن يكون فيه . ويبذل رفقته عن موارد ماء ، أو عن ماء معهم ليبيعوه له ، أو سدوه . كما تقدم .

ومن صعبته : أن يسعى عن يمينه وشماله ، وأمامه ووراءه ، إلى ما قرب منه . مما عدا القوافل التي إليه ، يطلب الماء والمرعى . وإن رأى حصرة ، أو شيئاً

يُثْبِتُ عَلَى الْمَاءِ : قَصْدُهُ قَاسِتْرَاءُ . وَإِنْ رَأَى تَشْرَبًا ، أَوْ حَانِطًا . قَصْدُهُ ، وَاسْتِئْثَانٌ
مَا عِنْدَهُ . فَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ لَهُ . وَإِنْ كَانَ سَائِرًا طَلَبَهُ أَمَامَهُ . قَالَ فِي الرِّعَايَةِ :
وَإِنْ ظَنَّهُ مُوقِفًا حَلَّ فَرَبَهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ ظَنَّهُ وَرَاءَهُ فَوَحَّشَ ، مَعَ أُمِّهِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا
قَوْلُهُ « فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ قَرِيبًا لَزِمَهُ قَصْدُهُ » .

يَعْنِي إِذَا دَلَّهُ تَقَى . وَهَذَا صَحِيحٌ ، لَكِنْ لَوْ حَادِثَ فَوَاتِ الْوَقْتُ لَمْ يَلْزِمَهُ عَلَى
الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ . وَعَبِى الْأَصْحَابِ . وَكَلَامُهُ مُصَفًى مَقِيدٌ بِذَلِكَ . وَعَنْهُ يَلْزِمُهُ
ثَانِيَةً : الْقَرِيبُ : مَا عَدَّ قَرَبًا عَرَفًا . عَلَى الصَّحِيحِ . حَرَمَ بِهِ فِي الْفُرُوعِ ،
وَمَذْكَرَةُ ابْنِ رُبَيْعٍ . وَقِيلَ : مِيلٌ . وَقِيلَ : فَرَسَخٌ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ أَحْمَدَ .
وَقِيلَ : مَا يَتَرَدَّدُ الْقَوَائِلُ إِلَيْهِ فِي الْمَرْعَى وَنَحْوِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَنَحْوُهُ مِنْ عِبِيدَانَ ،
وَصَاحِبِ بَيْتِ الْحَرَمِ . وَهُوَ أَطْلَحُ . وَفُسِّرَ بِمَعْنَى الْعَرَفِ ، وَقِيلَ : مَا يَلْحَقُهُ الْقَوْتُ
ذَكَرَ الْأَخِيرِينَ فِي التَّلْحِيصِ ، وَذَكَرَ الْأَوَّلِينَ فِيهِ . وَقِيلَ : مَدَّ بَصَرَهُ . ذَكَرَهُ
فِي الرِّعَايَةِ .

ثَلَاثَةٌ : مَعْنُومُ قَوْلِهِ « قَرِيبًا » أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ قَصْدُهُ إِذَا كَانَ عَبِيدًا . وَهُوَ صَحِيحٌ .
وَهُوَ مَذْهَبٌ مُطْلَقٌ . وَعَنْهُ يَلْزِمُهُ إِنْ لَمْ يَحْدِثْ فَوَاتِ الْوَقْتُ . قَالَ فِي التَّلْحِيصِ :
وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ اعْتَبَرَ اشْتِرَاطَ الْقَرَبِ . قَالَ . وَكَلَامُهُ مَحْمُودٌ عِنْدِي عَلَى الْقَرَبِ .
وَقِيلَ وَأَخْلَفَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ

قَوَامِرُ

إِهْرَاقُهَا : لَوْ حَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِهِ مَخْصِيَةً . كَالْحَرْثَةِ وَالْإِخْتِصَابِ ،
وَالْإِحْتِشَاشِ ، وَالصَّيْدِ وَمَحْوِ ذَلِكَ : حَلَّ الْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ . بَصْنِ عَلَيْهِ .
وَقِيلَ لَا يَحْتَمِلُهُ . عَلَى الْمُتَصَوِّصِ : تَتِمُّمُ إِسْقَاطِ حَاجَتِهِ رَحْوَتَهُ عَلَى الصَّحِيحِ .
وَقِيلَ : لَا يَتَوَخَّاهُ الْبَيْمُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ « تَتِمُّمُ » لَا يَتَوَخَّاهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ
بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ كَالْمَقِيَّةِ .

ومحل هذا: إذا أمكنه حله ، أما إذا لم يتمكنه حله ، ولا انرجوع للوصوء إلا تنعوت حاجته : فله اليميم . ولا إعادة عليه على الصحيح من المذهب . وقيل : بلى ، ولو كانت حاجته في أرض قرية أخرى فلا إعادة عليه . ولو كانت قرية . قاله الزركشي وغيره .

الثانية : لو مر ثناء قبل الوقت ، أو كان معه فراقه ، ثم دخل الوقت وعدم الماء : صلى باليميم . ولا إعادة عليه . وإن مر به في الوقت وأمكنه الوضوء . قال المحمد وغيره : ويعلم أنه لا يبعد غيره ، أو كان معه فراقه في الوقت ، أو بعده في الوقت ، أو وهه فيه : حرم عليه ذلك بلا راج . ولا يصح البيع والهبة على الصحيح من المذهب . حرم به القاصي ، وإن الخوري ، وأبو المغيرة ، والمحمد ، وغيرهم واحتاره القاصي ، والنصف ، والشرح . قال في الفروع . أشهرها لا يصح . قال ابن تيمية : صح في أظهر الوجهين . وذلك لتعلق حق الله به . فهو عاجز عن تسليمه سرعاً .

[قلت : فيعدي بها] .

وقيل : يصح البيع ، والهبة . وهو احتمال لاس حصل وأطلقهما في الفائق فيهما . وأصلهما في الهبة ، والتخييص . وإنى إذا أثر ثوبه منه آخر الباب .

الثالثة : لو يميم وصلى بعد عدم الماء . في مسألة الإراقة ، والبرور ، والبيع ، والهبة . أو وهب له ماء فلم يقبله ، وتيمم وصلى بعد ما عطف . في الإعادة وجهان . وأطلقهما في الفروع ، وإن عيدين ، وإن رزين ، والنسفي ، والشرح . وأطلقهما في الإراقة والهبة : في النجف ، والزعية الصغرى ، والحبوى الصغير . وأصلهما في الإراقة ، والبرور : في الفائق ، والنسفي ، والشرح .

حرم في الإفادات بالإعادة في إراقة ، وهبة . وصححه في استوعب . وقدمه في اربعية الكبرى ، في البرور ، والإراقة ، وفي اربعية الصغرى في البرور به ،

قال المصنف ، والشرح : فإن تيمم مع بقاء الماء : : يصح . وإن كان بعد تصرفه
فهو كالإرافة . ومن في جمع البحرين على عدم الإعادة في الكل . وقيل : بعيد
إن أراقه . ولا بعيد إن سربه . وأطلقه من تيمم .

قوله (وَإِنْ نَسِيَ الْمَاءَ يَمُوضِعُ نَحْسَهُ اسْتِغْنَاءً لَهُ وَتَيْمُّمٌ ، لَمْ يُخْزِهِ)
هذا المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ومن عليه
في رواية عبد الله ، والأثرم . ومنها ، وصالح ، وابن القاسم . كما في سبب الإرافة
فكفر بالصحيح . وعنه غيره . ذكرها القاسم في شرحه ، والحردي صلاة الخوف
والآمدي ، والمجد ، وغيرهم . وعنه التوقف . حكاه ابن تيمم .
فأمره : المجهل به كالسبب .

تيمم : محل كلام المصنف : فيما إذا ظهر الماء بموضع يظهر به تصرفه وتيممه
في طهارة . بأن نعله في رحله وهو في يده . أو ستر يديه أعلامها طهارة . فما
إن وصل عن رحله ، وفيه الماء ، وقد ضل ، أو كانت أعلامها حقة ، ولم يكن
يعرفه : فالصحيح من المذهب : أنه بحرته التيمم . ولا إعادة عليه ، عدم تصرفه
وعنه الجمهور . وقيل : بعيد . واحتاره القاسم في التيمم موضع من كلامه .
وأصقهما ابن تيمم ، فيما إذا وصل عن رحله .

وأما إذا أدرج الماء في رحله ، ولم ييممه ، أو صل موضع التيمم التي كان
يعرفه . فقيل : لا يند . أحده أو الملقى في النهاية في المذلة الأولى . فقال
الصحيح الذي يقطع به : أنه لا إعادة عليه . لأنه لا يعد في هذه الحالة معرضاً .
وصححه في نزعة الكبرى في الثانية . وكذلك المصنف ، والشرح . وقيل :
بعيد . واحتاره وصححه المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، والحدوي الكبير في الأولى .
وهو ظهر كلام أحمد فيه . وقدم ابن رزين في الثانية أنه كالسبب وأطلقهما في
الفروع . وابن عبدان ، وابن تيمم . وأطلقهما في الثانية في مجمع البحرين .
وأطلقهما في الأولى في الرعاية

وأما إذا كان الماء مع عدمه ، ولم يعلم به السد ، وسى المعد أن يعله حتى صلى
 بالتيمم . صلي : لا يبيد . لأن التفريق من غيره . وقيل : هو كسياه . قال في
 العائق : يبيد إذا حوّل الماء ، في أصبح الوحيين . وأصنفهما في الفروع ، والرعاية
 السكرى ، وإبراهيم ، وإس عيذان ، وإسعى ، والشرح ، وإن روي .
 قوله ﴿ وَيَجُوزُ التَّيَمُّ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ، وَالْحَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ
 إِزَالَتُهَا 》 .

يجوز التيمم لجميع الأحداث بلا راع ، ويجوز التيمم للحاسة على جرح
 نصره ! أي ، وأحده الماء على الصحيح من المذهب فيها . والله أعلم . وعليه
 جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه لا يجوز التيمم
 لها قال في العائق : وفيه وجه لا يجب لتيمم الحاسة البدن مطلقاً . وعنه شيخنا .
 وهو المختار . انتهى . وقال ابن أبي موسى لا يشرع التيمم للحاسة البدن لعدم الماء .
 قال ابن تيمم : قال بعضه : لا يبيم الحاسة أصلاً ، بل يحلى على حسب حاله .
 قوله ﴿ وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْحَاسَةِ لَعْدِمِ الْمَاءِ ، وَصَلَّى : فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ،
 إِلَّا عِنْدَ أَبِي الْحُطَّابِ 》 .
 معنى : إذا كانت على يده .

واعلم أن الصحيح من المذهب . أنه لا يلزم من سعة الحاسة على يده إعادة
 لعدم الماء ، سواء كانت على جرح أو غيره . وعنه جمهور الأصحاب ومن
 عليه . قال في الفروع : اختاره الأكثر . قال الخارج : قاله أصحابنا وكذا قال
 في الهداية ، وغيره . قال ابن عيذان : وهو الصحيح والمخصوص عن أحمد .
 قال في مجمع البحرين : هذا أصح الروايتين . قال في النظم : هذا أشهر الروايتين .
 قال في تحريد العناية : لا يبيد على الأظهر . قال ابن تيمم : لا إعادة . ومن عليه .
 اختاره ابن عيونس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين . وحرم به في الوحيين ،

وعيره . وقدمه في الفروع ، والمستوعب ، والخلصة ، والراغبين ، والخواصين ،
وعيرهم . وجزم به في الهداية ، فيما إذا كان على جرحه بحاسة تصرف إرثها .
وعد أبي الخطاب : عيه الإعادة . يعنى : إذا سمع للحاسة لعدم إسماء . وهو رواية
عن أحمد . وذكر في الكافي قول أبي الخطاب ، ثم قال : وقيل . في الإعادة
روايتان . وعنه يعيد في المسنين . وعنه يعيد في الخضر . وأصلق الإعادة مطعاً ،
وعندها مطلقاً في الفائق .

تفسير : قال في المحرر . وقد أخذ من سنده نسخة م . يسميها . في عدم
التراب صلى . وفي الإعادة . واس . في قد : يعيد ، فهل يعيد إذا تيمم لها ؟
على وجهين [انتهى] والصحيح عدم الإعادة . قال المحرر : نص عليه ، وشهره
الطلم وصححه في تصحيح المحرر ، ويؤخذ عدمه . والتراب] .

قال ابن تيمية : اختلف في الإعادة هل هي على القول بوجوب الإعادة
إذا صلى بنجاسة لا يقدر على إزالتها من غير تيمم ، ذكره بعض أصحابنا . وقال
بعضهم : لا ييمم للحاسة أصلاً ، بل غسل على حسب حاله . وفي الإعادة
روايتان . وقال ابن عبدان - بعد أن حكى خلاف في الإعادة إذا سمع للحاسة
عدم إسماء صلى - هذا الوجه فرع على رواية جاب الإعادة على من صلى
بالحاسة عاجزاً عن إزالتها ، وعن التيمم لها . وقد دأبت . لا إعادة هذه ،
فلا إعادة مع التيمم وجه واحد . انتهى

تفسير : مفهوم قوله في راجع التيمم لجميع الأحداث ، واستحسانه على جرح
أنه لا يجوز التيمم للحاسة على ثوبه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه
الأصحاب . وفي ابن عيينة : متى قد - ينحصر ذلك في الجف والحذاء من
الحاسة الأرض . فقد دحل الحامد في غير الدن . قال في الإعادة ، وقيل : يجوز
ذلك وهو بعد قال ابن عبدان . أراد بذلك قول ابن عقيل . قال في الفروع
وحكى قوله . انتهى

وأما المكان . فلا يسم له ، قولاً واحداً . ويرى إذا كان محدثاً وعيه
نفسه . هل جرى . يسم واحداً لا ؟ وهل تحب الية للتيمم للحاجة أم لا ؟
قوله (**يَجِبُ تَعْيِينُ الْيَةِ لِمَا تَيَمَّمُ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ**) .
فائدة . يرمه قبل التيمم أن يحذف من الحاجة ما أمكه مسحه ، أو حثه
بالتراب ، أو غيره . قاله الأصحاب . قال في المستوعب : يسجد بالتراب حتى
لا يبقى له أثر .

قوله (**وَمَنْ يَتِيمٌ فِي الْخَصْرِ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ وَصَلَّى فَقِي وَخُوبٍ**
الإعادة روايتان)

يعنى : دافئ : عور السمع على ما تقدم وأظنته في الهدية ، والذهب ،
والسكاي ، والإخلاصة ، والشرح ، وإن تيمم ، وشرح ابن سعد ، وإن
عبدان . وغيره .

إعراهم : لا إعادة عليه . وهو مذهب صحبه في التصحيح . والمعنى ، وإن
ررب . قال في المصنوع : هذا أشهر القوي . قال في إدره لدية . وعريده الصلة .
له مد على لأظهر . واحتاره ابن عدوس في ذكره . وحرره في فحير وغيره .
وقدمه في العروء ، والمحرر ، والمستوعب ، وأربعين ، والفتاوى . وحذره الشيخ
تقي الدين

والنبيه عليه الإعادة ، كالتقدمه على تسجيته . قال في الخواص : أعاد
في أصح الروايتين .

تيمم : مفهومه كلامه نصف : أنه لو يمر خوف من البرد في السفر أنه لا إعادة
عنه وهو صحيح . وهو مذهب وعيه الأصحاب . وحرره في السكاي ،
والمحرر ، والوحيد ، والمستوعب ، والهداية ، وغيره . وقدمه في العروء وغيره .
وعنه الإعادة . وأظنه إن تم

نفسه : حيث قضا - بعدها . هل الأولى فرضه ، أو الثانية ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى .
أحدهما : الأولى فرضه . والثاني : الثانية فرضه .

قلت : هذا الأولى ، وإلا لم يكن في إعادة كثير فائدة . [ثم وحدته
بحرمه في النصوص . ونقله عن القاصي] ولو قرأ إذا عدم الماء ، والشراب .
وقت : بعيد ، هل الأولى ، أو الثانية فرضه ؟

قوله : ﴿ ولو عدم الماء ، والشراب صلى على حسب حاله ﴾

لصحح من المذهب وجوب الصلاة عليه وإحالة هذه ، فيها وجوباً
في هذه الحالة وعليه الأصحاب وعنه يسحب وعنه تحريم الصلاة حينئذ
فيقتضيها . فعلى المذهب : لا يرد على ما جرى في الصلاة وهو المذهب . وعليه
الأصحاب . وقال الشيخ في الدين : سوجه في فعل ما نسب . لأنه لا تحريم مع
العجز ، ولأن له أن يرد على ما يجري في طهر قومه . قل في القدي في الضرورة
له من ذلك على أصح القولين . قل في المروء . كذا قل . ثم قل : وقد حرم
حده وجماعة خلافه .

قلت : قل في الرعاس ، والمخوفين : اقرأ حسب فيها ما جرى . فقد
وقل في الرعاية الكبرى أيضاً ولا يسأل ثم قل : قلت : ولا يرد
على ما جرى في طهارة ركوع وسجود ، وقية وقعود ، وأصبح وتشهد ، ونحو
ذلك . وقيل : ولا تقرأ حسب في غير صلاة فرض شيئاً مع عدمها . انتهى قل
ان نيم ولاية في غير صلاة . كل حسب

قوله : ﴿ وفي الإعادة روايات ﴾ .

وأطلقهما في الجمع الصغير ، وخداة ، ومذهب ، ومسوك المذهب ،
والكافي ، والمحرر ، وان نيم ، وغيرهم .

إحداهما : لا يعيد . وهو المذهب صحيحهما في التصحيح ، والنصف ، والشارح ،
والحد ، وصاحب مجمع البحرين ، والفائق . قال الناطق : هذا المشهور . واحتاره
ابن عبدوس في تذكره ، والشح تقي الدين ونصره ابن عياد وغيره . وحرم
به باطن المفردات ، وهو منها . وقدمها في الفروع
والرواية الثانية : يعيد . قال في الفروع : فقه واحتاره الأكثر . قال في الرعاية
السكرى أعداد ، على الأقس . وقال في الرعاية الصغرى : وأعاد في روية
وجزم به في الإفادات .

فعلى القول بالإعادة : لم يحد زماناً سم . وعدد على الصحيح . نص عليه .
إذ بعض الأصحاب يسقط به الموضع . وقيل لا يعيد بوحدة التراب . فعلى
مخصوص : إن قدر فيها عنه حرج ، وإن . قدر فهو كتيمة بعد . على ما تقي .

فروا

منها : على القول بالإعادة . الثانية ورصه على الصحيح . حرم به ابن تيم . وإن
حد . وقدمه في الفروع . وقال أبو المعلى : وقيل لأولى ورصه . وقيل :
ها ورصه . واحداً الشح تقي الدين في شرح العمدة . وقيل إحداها
ورصه لا فيها .

ومنها : لم يحدث من بعد ماء ولا تراب . سواء أو غيره في الصلاة . نصت
صلاة . حرم به في الفروع . وقال ابن تيم : ذكره بعض أصحابنا . واقصر عليه .
وقال في الرعاية : وقيل : لم يحد مصلى م . وترايب . وقت تعدد مع دوام
المجر . حرج منها ، وبالإتقان إن شاء .

وقال أيضاً : وهل تحل صلاة عروج الوقت وهو فيها ؟ فيه روايات

قلت الأولى : عدم الصلاة بخروج الوقت وهو فيها

قال في الفتاوى : ومن صلى على حسب حاله اختص بمطلها بحالة الصلاة .
وقال في الفروع : وتصل الصلاة على الميت إذا لم يعمل . ولا يسلم عليه مطلقاً ،

وتعد الصلاة عليه هـ . والأصح - والثيم ، ويحور منه لأحدهما مع أمن تعينه
ومها : لو كان هـ قروح لا يستطيع معها من الشرة بوصوه ولا نعيم . فإنها
يقطعان عنه ، ويصل على حسب حاله . وفي الإعادة روايتان لأنه عدد مائة غير
متصل ذكره المحدث في شرحه .

وهذه المسألة في الإعادة : كمن عدم الماء والتراب ذكره في الشرح ،
والقروح ، وإن تيم ، وغيره . فاحكم ها كالحكم هناك

قوله (ولا يحور الثيم إلا بتراب طاهر ، أنه عبارة يعلق باليد)
هذا المذهب . وعنه حمير لأصحاب . وضع به كثير منهم . وعنه يحور
باسحة أيضاً . وعنه من أيضاً . واحداً الشيخ في الدين . وقيد التقاضي وغيره
حوال الثيم بالرمل والسحة . من يكون هـ غير ، وبلا فلا يحور . رواية
واحدة . وقال صاحب النهاية : يحور الثيم بالرمل مطلقاً . منها عنه أكثر
الأصحاب ذكره بن عياد . وعنه حو اسم هـ عند القدم . واحداً من
عدوس في تذكرته . وعنه يحور لثيم أيضاً بالبصرة والخص . بقية من عقيل .
وقيل يحور ما تصاعد على الأرض لا بعد على لأصح . قال ابن أبي موسى . نيم
عدد التراب لكل طاهر تصاعد على وجه الأرض ، مثل الرمل ، والسحة ،
والبصرة ، والكحل ، وما في معنى ذلك . ويعدلى . وهل ميد على روايتين .
واختار الشيخ في الدين . حوال الثيم بغير تراب من أحرار الأرض . يد باليد
تراباً وهو رواية عن أحمد .

نفسه . مراده بقوله « تراب طاهر » التراب الظهور ، ومردده غير التراب
المختار . فإن كان مختاراً يصح الثيم هـ . حتى الصحيح من المذهب . وقيل يحور
نيم . شمال قوله « تراب » هـ صرف على يد أو على ثوب ، أو ساطع ،
أو حصير ، أو حائط ، أو صخرة ، أو حيوان ، أو ردة حمار ، أو شعر ، أو خشب ،

أو عَذْل ، أو شعور ، ونحوه : مما عليه عذر ظهور على يده . وهو صحيح .
قوله الأصحاب .

فوائد

مس : أحب الإمام أحمد حمل التراب لأجل التيمم . وعند الشيخ نفي الدين
وعبره : لا يحميه ، قال في الفروع . وهو أظهر .
قلت : وهو الصواب . إذ لا يفتل عن العجدة ولا غيره من الصفات
ذلك مع كثرة أسرارهم .

ومما لا يجوز التيمم بالطين . قال القسبي : ملا حلاف . انتهى . ذكر
في أمكه حقيقته والتيمم به قبل خروج الوقت لزمه ذلك . ولا يلزمه من خرج
الوقت على الصحيح من المذهب . وقيل . يلزمه . ومن حج الوقت ، وهو
احتمال في المعنى .

ومس . لو وجد ثوبا . يمكن تدوينه ، ربه مسح . انتهى به على الصحيح
من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يلزمه . قال القسبي . مسح الأعصاب بالشيخ
مستحب غير واجب . وقدمه في الإعادة الكبرى . وإن كان يجري إذا مسح
بده . وجب ، ولا إعادة . ونقل المروذي . لا يتم بالشيخ .

على المذهب . في الإعادة روي . وأضيق في الفروع .
إحداها يلزمه . قدمه ابن عبيد الله في الإعادة الكبرى ، وإن تيمم .
والثانية . لا يلزمه .

ومس : لو تحت الحجارة كاللكن ، والمرس ونحوهما ، حتى صار ترابا : لم يجز
التيمم ، وإن دق الطين الصلب . كالأرمي . حار التيمم به . لأنه تراب . وقال
في رعية الكبرى : وبصبح في الأشهر تراب طين بوس حرابى ، أو أرمى ،
ونحوهما . وقيل : ما كثر قل طبعه . وقيل : وعلقه . وفيه بعد . انتهى

قوله ﴿ وَإِنْ خَالَطَهُ ذُو عِبَارٍ ، لَا يَجُوزُ التَّيْمُ بِهِ ، كَالْجُصِّ وَنَحْوِهِ ،
فَهُوَ كَالْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الظَّاهِرَاتُ ﴾

هذا المذهب . وعليه الجمهور ، منهم القاسي ، وأبو الخطاب ، وغيرهم .
وجرم به في النهاية ، والمسعودي ، وإخلاصة ، والتلخيص ، والوحيد ، والرعاة
الصغرى ، والحدوى الصغير وغيرهم . وقدم في العروة ، والرعاة الكبرى ، وجمع
الحرين . وقيل : لا يجوز التيمم به إذا خالطه غيره مطلقاً . احتساره ابن عقيل ،
واخذ في شرحه . قال من تيمم ، وإن حمد الله وهو أقيس . وصححه في جمع
الحرين . وأصفه لركنك . والمذهب . وقيل : يجوز ، ولو خالطه غيره مطلقاً .
ذكره في الرعدة .

قائمة : لا يجوز التيمم من تراب مقبرة تكرّر تشبه . قال لا تكرّر حد على
الصحيح من المذهب . قطع به النصف ، واخذ ، والشرح ، وغيرهم . وقيل : لا يصح .
وقيل : يجوز ولو خالطه غيره مطلقاً .

تيمم : قوله ﴿ فَمَنْ كَانَتْ أَعْيُنُ النَّاسِ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ كَذَّبَ بِهِ وَمَنْ يَمُودُ بِهِ ﴾
منها : ما تقدم .

ومنها : لا يجوز التيمم بتراب معصوم . قاله الأنصاري . قال في العروة :
وضايفه ولو بتراب مسجد ، ثم قال : وعنه غير مراد .

[وقال في باب صفة أحيم والعبرة في فصل ، ثم يدفع بعد العروة إلى
مُرَدِّفَةٍ وفي العروة إلى ربي عصى لمسي كره وأخرى . لأن الشرع سبى
عن إخراج ترابه . قد أنه لو لم يصح أخرى ، وأنه يرد من منعه التيمم] .

ومنها : لا يجوز التيمم بتراب قد تيمم به . لأنه صار مستعملاً كالماء . وهذا
الصحيح في المذهب . وقيل : يجوز التيمم به مرة ثانية ، كما لو تيمم منه على أصحاب
الوحوش فيه .

قائمة . لا تكره التيمم بتراب دمره مع أنه مسجد . قاله في العروة والرعدة

تغييرها

أهدرها : ظاهر قوله وهو غرضه أن مسح جميع وجهه أنه يجب مسح ما تحت الشعر الخفيف . وهو أحد الوجهين . قال في المذهب : محل التيمم جميع ما يجب غسله من الوجه ، ما خلا الأنف والقم .

والوجه الثاني : لا يجب مسح ذلك وهو الصحيح من المذهب . قطع به في المعنى ، والشرح ، وجمع البحرين . وابن رزيق . وقدمه ابن عبيدان . وهو المصواب . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيمية . قال في إردعية الكبرى : ومسح ما أمكن مسحه من ظاهر وجهه ولحيته . قيل : وما من عن دقه .
والثاني : مراده بقوله «مسح جميع وجهه» سوى المصصة والاستشفاف قطعاً ، بل يكره .

قوله (والترتيب والمواالات على إحدى الروايتين)

الصحيح من المذهب أن حكم الترتيب والمواالاتها . حكمها في الوضوء . على ما تقدم . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل . هما هنا سنة ، وإن قل : هما في الوضوء فرض . وقيل : الترتيب هـ سنة فقط ، وهو ظاهر كلام عراقي . لأنه ذكر الترتيب في الوضوء ، وما يذكره هـ . قال المحقق في شرحه : فليس مذهب عندي : أن الترتيب لا يجب في التيمم ، وإن وجب في الوضوء . لأن بطون الأصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في التيمم بالعمرة الواحدة ، بل بعد مسحها . واحساره في الفائق . قال ابن تيمية : وهو أولى . قال في الحاوي الكبير : ثم مصررتين وجب الترتيب ، وإن يتم بغسرة هـ .

قال ابن عقيل : رأيت التيمم بعمرة واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقاً في الوضوء ، وهو أنه يستند بمسح بعض يده قبل مسح وجهه .

في نبرة : قدر المواالات هـ : بعد رمها في الوضوء عرفاً فإنه في المعنى ، والإردعية

تعريف : محل الخلاف في الترتيب والمواالات في غير الحدث الأكبر . وفي الحدث
الأكبر فلا يخاف له على الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . وقدمه في
المروء ، وابن عبيدان . وقيل : يخاف فيه أيضاً . ويحمله كلام المصنف عليه وقدمه
في الرعية . واحده أو اثنين . وأطلقه المحقق في شرحه . وقيل : تحب المواالات
فيه فقط قال ابن تيمية هذا القول أولى .

تعريف : ظاهر كلامه هذا أن التسمية ليست من فرائض التيمم . وهو ماشي
على ما أحده في أنها لا تحب في الوضوء . وكذلك غيره في التيمم .
وعنه أن الصحيح من المذهب . أن حكم التسمية بها حكمها على الوضوء .
على ما تقدم . وعليه جمهور الأصحاب . وعنه أنها سنة . وإن قلنا : يوحى في
الوضوء والعين . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقدمه في إدراك الفاية ، مع
تقديمه في الوضوء . أنها فرض

قوائم

الأولى : ويثبت غيره لحكمه حكم ما هو واحد غيره ، على ما تقدم في آخر
باب الوضوء . على الصحيح من المذهب وعنه أكثر الأصحاب . وحذر الآخري
وعنه : لا يصح هذا ، مدة قصده

الثانية : ويرى ويصدق وجهه في ربح فقام القرب جميع وجهه . لا يصح على
الصحيح من المذهب . أحده المصنف ، ومن عقيل . وقدمه في السكاني وهو
ظاهر كلامه الخرق . وقيل : صحيح . أحده لقصى ، وأشراف أبو حنيفة ،
وصاحب المستوعب ، والنجيب والمحدث . والخواص الكبير ، ومجمع البحرين .
وقدمه في الرعية الكبرى . وأطلقها في الشرح ، ورر كشي ، والمذهب . وقيل :
إن مسح أجزأ ، وإلا فلا . وحزم به في الدائق [وقدمه في الرعية الكبرى
واحده ابن عقيل ، والشارح] .

قلت وهذا الصحيح قدساً على مسح الرأس .

ومصح في المعنى عدم الإحراء إذا مسح ، ومع المسح حكى قتالين . وأطلقهن في الفروع ، وإن تيم ، وإن عيذان

سائلة : لو سقطت الرياح عداً ، فمسح وجهه يد عليه : لم يصح . وإن فصله ثم رده إليه ، أو مسح بغيره عليه : صح . وذكر الأرحى : إن نقله من اليد إلى الوجه ، أو عكسه بية : فيه تردد . ورأى إذا سم سد واحدة ، أو مسح يد أو محرقة ونحوه ، صد قوله « والسنة في التيم أن سوى » .

قوله (ويجب تعيين النية لما يتيم له : من خذت أو غيره)

اشتمل التيم للمحسة . فوجب النية له على الصحيح من الوجهين . صححه أحمد ، وإن جمع التحريم ، وقدمه من عيذان ، وإن انتهى ، والشرح في موضع . وهذا احتمال المصنف . وقيل : لا تجب النية لها كبذله . وهو النقل . خلاف تيم الحدث . وهو احتمال لاس ثقل [في الفروع] ومع أحاديث ابن حامد ، وإن عقيل ، ولما ظهر : أنه أراد منع الصلوة [وأطلقهما الفروع ، والبراعة ، وإن تيم ، والفائق ، وفي المعنى ، والشرح ، في موضع .

على الأول . بكيفية تيم واحد . وإن تعددت موضعهم إن لم تكن محدثة ، وإن كان محدثة وعنه خاصة في رأي مذهب .

قوله (فإن سوى جيمها جاز) .

هذا المذهب مطلقاً وعنه حماد لا يوجب . وقطع به كثير منهم وقال إن عقل . إن كان عليه حدث ونحوه هل يكفي تيم واحد ؟ سأل على داخل النعم ، من في الأصل من قبل : لا بداحلان ، فيها أوى . لكوسهما من حسين . وإن قبل : يتداحلان هناك . فالأشبه عدى : لا يتداحلان هذا ، كالكفارات والخلود إذا كانت من حسين . وضمنهم من تيم .

قوله ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَضَلُّوا سُبُلَهُمْ لِيُبْخَرُوا عَنْ الْآخِرِ ﴾

اعلم أنه إذا كانت عليه أحداث . فترة تكون متنوعة عن أسباب أحد
الحدثين ، وفترة لا تنوع . فإن تنوعت أسباب أحدهم ، ووري بعضهم التيمم . فإن
قد في الوضوء ، لا يخرجه عما سواه . فما يطرأ في الأولى . وإن قد . يخرى . هناك
أحرأها على الصحيح . صححه الخ في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . وقدم
في العائق ، والرعدة الكرى في الحدث الأكبر . وقيل : لا يخرى . ها فلا
يحصل له إلا ما نواه . ووقفت يرجع جميعها في الوضوء . لأن التيمم مسح ، ولو وضوء
راجع . وهو ظاهر كلام المصنف . وخرجه في الحدث الأكبر في الرعدة
الصغرى . وأصقها في الفروع ، وإن تيمم ، وإن غسل . وقيل : إن كان حدثاً
وحيثاً أو بعداً . يخرجه ، وصححه بعضهم .

فأمرنا

أمرنا : بيمين للحدث دون الحدث . أيح له ما يباح للمحدث : من قراءة
القرآن ، والالتفات في السجدة . وه تباح له الصلاة ، والوضوء ، ومن المصنف .
وإن أحدث . فوثر ذلك في يمينه . وإن يمين للحدث وأحدث ، ثم أحدث
بطل يمينه للحدث ، وبقي يمينه للحياة تحاله . وله سمعت بعد طهرها من حيضها
أحدث الخ ، ثم أحست . يخرجه وضوءه . على الصحيح من المذهب . وصححه
المصنف وغيره وقال من عيى : إن قد كل صلاة تحتاج إلى يمين . احتج كل
وطء إلى يمين بحصة .

الثاني : صحة التيمم : أن تنوي استباحة ما يقيم له على الصحيح من المذهب
وعليه جمهور الأصحاب . وفي صحيحه رفع الحدث . على المذهب : غير معه
تعيين ما يمين له قبل الحدث . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن طل فائنة ،

لم تكن ، أو بان غيرها : لا يصح قال في الفروع : وطاهر كلام ابن الحواري .
إن نوى التيمم فقط صلى عملاً . وقال أبو المعالي : إن نوى فرض التيمم ، أو فرض
الطهارة : فوجهه .

قوله (وإن نوى نقلاً ، أو أطلق النيّة للصلاة . لم يُصلِّ إلا نقلاً)
وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن
حامد : إن نوى استباحة الصلاة وأطلق : حاز له قبل الفرض والنفل . وخبره
الحمد وغيره . وعنه من نوى شيئاً له صل أهل منه .

قوله (وإن نوى قرئاً فله فعله واجتمع بين الصلاتين وقضاء
الفوائت) .

به على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقيل . لا يجمع في وقت الأولى .
قال ابن تيمية : له الجمع في وقت واحدة . وفي الجمع في وقت الأولى وجهان . أحدهما :
الحوار . وعنه لا يجمع به بين فرضين . ولا يصلّي به قائمتين . نص عنه في رواية
ابن القاسم ، وبكر بن محمد . ذكره ابن عسakan وأحداه الأحدى . قال في الرعاية
وعبرها . وعنه بحسب التيمم لكل صلاة فرض . فصحيح . له فعل غير مبدئ حتى
يخرج الوقت . وفي الفروع : يخرج الوقت - وهو نظر - من الوضوء
والطواف ، ومن المصحف والقراءة ، والثلث في المسح ، إن كان حساً ، والوطء
إن كانت حائضاً على الصحيح . صححه الحمد وغيره . وقدمه في الفروع . وإن
عبد . وجمع المعبرين عنه . وذكر في الاستسار وجهاً . أن كل دفعة تعمّر إلى
تيمم . وقال هو طاهر بن القاسم ، وبكر بن محمد . ذكره في الفروع . وقال
ابن عسakan . لا بأس لو طء تيمم الصلاة على هذه الرواية ، إلا أن حقه . ثم
لا يصح به ، وتسمي لكل وطء . وتقدم بعض ذلك عنه في .

وقال ابن الحواري في المذهب . فصحيح . لو تيمم صلاة واحدة فهل صلى به

أخرى ؟ على وجهين : قال في الفروع : وظاهر كلام غير واحد : إن نيتهم يصل ، وإلا صلى . انتهى .

وعليها أيضاً ، لو كان عنه صلاة من يوم لا يعلم عيبها ، لزمه خمس صوات ، نيمم لكل صلاة ، حرم به ابن عيم ، وابن عيذان ، وقيل : بخرته نيمم واحد . وأطلقهما في الفروع : قال في الرعاة - بعد أن حكى الرواية - قس : فعيبها من نسي صلاة فرض من يوم ، كفاه إخلاله الخمس نيم واحد . وإن نسي صلاة من صلاتين ، وحمل عيب أحدهما نيم واحد . وإن كان متفتن من يومين ، وحمل حسبهما : صلى خمس مر من نيمم . وكذلك إن كانت مختلفتين من يوم وحدهما . وقيل : كفى صلاة يوم ستمس . وإن كانت مختلفتين من يوم ، فكل صلاة نيمم . وقيل في المختلفين من يوم أو يومين . صلى الفجر ، والظهر ، والعصر ، والمغرب نيمم . والظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعتمة نيمم آخر انتهى .

وعلى الوجه الذي ذكره في الاستصار : لو نسي صلاة من يوم صلى الخمس نيمم لكل صلاة . قوله في الرعاة .

وإن حوز فعل النسي ، كما يرى نيمم الفرض . فهو المذهب مطلقاً . وعليه جدهم الأصحاب . وقص به كثير منهم . وقيل : لا يجوز له النسي به إلا إذا عين الفرض الذي نسيه له . وعنه لا يصل قبل الفريضة غير الرتبة . ونفذ الوجه الذي ذكره في الاستصار . أن كل رتبة تحتاج إلى نيمم .

نيمم : صدر قوله « والتفتن إلى آخر الوقت » أن النيمم عطل بخروج الوقت . وهو صحيح . وهو مذهب . وقيل . لا يطل إلا بدخول الوقت . ويأتي الكلام على ذلك رثم من هذا عند قوله « ويطل النيمم بخروج الوقت » .

نيمم : أفادوا انفسهم رحمه الله تعالى بقوله « وإن نوى فرضاً فيه عيبه . والجمع بين الصلاتين ، وقص . المرات والمواقيل » أن من نوى شيئاً استباح فيه . واستباح ما هو مثله أو دونه . وه يستبح ما هو أعلى منه . وهو صحيح . وهو المذهب .

وعليه جمهور الأصحاب. هذا هو الصافي في ذلك وقيل : من بوى الصلاة لم يباح له فعل غيرها قال في الرعية وقيل : من بوى الصلاة لم يباح له غيرها ، والقراءة فيها ، وأن من بوى شيئاً لم يباح له غيره . قال : وفيها بعد . وعنه يسألونه أيضاً فعل ما هو أعلى مما هو . وقيل : إن أطلق الية : على قرصاً . وتقدم هو والذي قدمه قريباً . على المذهب : النذر دون ماوجب بالشرع على الصحيح .

وقال الشيخ تقي الدين ظاهر كلامهم : لا فرق بين ماوجب بالشرع وماوجب بالنذر . انتهى ، وفرض الكتابة دون فرض العين . وفرض حارة أعلى من الدالة على الصحيح . وقيل : بتيمم واحدة . أحدها من حامد . وقال الشيخ تقي الدين : يتخرج أن لا يصلى بأداة يتيمم حارة . ويباع الطواف بتيمم النافلة على المشهور في المذهب ، كس المصحف . قال الشيخ تقي الدين : ولو كان الطواف قرصاً .

وقال أبو المعنى : ولا تنح بأداة يتيمم من مصحف ، وطواف ونحوهما ، على الصحيح من المذهب . وقيل : بلى . وإن يتيمم حسب القراءة ، أو لمس مصحف ، هذه اللفظ في المسند . وقال القاسمي له فعل جميع النواص . لأنها في درجة واحدة وعلى الأول . يتيمم لمس مصحف . هذه القراءة ، لا العكس . ولا يستباح من المصحف . والقراءة بتيمم للث . وقيل : في القراءة وجهان . وسبح للث ومس المصحف والقراءة بتيمم للطواف ، لا العكس على الصحيح . وقيل : العكس بلى ، على الصحيح .

وإن سمى لمس المصحف . في حوار من بين الطواف : وحسن . وطلقهما في الفروع ، وإن تيمم ، وأربعة ، وإن عيذان قلت : الصواب عدم الخوار . لأن حسن الطواف أعلى من لمس المصحف كذا تقدم من عيذان .

وقر مصنف في المعنى ، وسعه الشرح ، وإن عيذان : إن تيمم حسب

لقراءة . أو لث . أو من مصحف : لم يستبح غيره . قال في العروع كذا قال
 ابن تيم . وفيه نظر . قال ابن حنبل في الرعية : وفيه حد
تنبه . هذا كله متى على أن التيمم مسبح . أما على القول أنه رافع : فسبح
 الرعية سبعة مطلق الدقة . وقال ابن حنبل : مسح الرعية سبعة مصنفاً ، لاسية
 الدقة ، كما تقدم [

قائمة . قال المصنف في المعنى ، والشرح ، ومن رزى في شرحه : لو تيمم
 صبي لصلاة فرض ، ثم بلغ ، لم يحرك له أن يصلي بيمينه فرضاً . لأن ماواه كال
 مالا . وحرم به أن عيذان ، وتجمع البحرين . وقال في الرعية : لو تيمم صبي لصلاة
 الوقت ، ثم بلغ فيه - وهو فيه ، أو بعده - فلا ينقل به . وفي الفرض وحمل
 [والوجه بالخوار ذكره أبو الخطاب] .

قوله : وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ

هذا المذهب مصنفٌ وعليه الجمهور . وحرم به في الوجهين وغيره . وقدمه في
 العروع وغيره . وفيه لا يبطل إلا بدخول الوقت . أحده أحد . والله في الفائق .
 وهو ظاهر كلام أحمق . وجهه مصنف على الأول . وقال ابن تيم : وهو ظاهر
 كلام أحمد . وأظنهم في آخره ، فقال : وهل سئل التيمم للمحر بطول الشمس
 أو زواجره ؟ على وجهين . وأظنهم ابن تيم ، ورر كنى . وفيه : لا سئل التيمم عن
 الحدث الأكبر والسجدة بخروج الوقت . تتحدد الحدث الأصغر بتحدد الوقت في
 طهارة الماء عند بعض العلماء .

تفسيرات

منه : أن التيمم على القويين سئل به مطلقاً على الصحيح من المذهب . نص
 عليه . وعليه حمير الأصحاب . فلا سأل له فعل شيء من العبادات المشترطة
 التيمم . وفيه : سئل بيمينه بالنسبة إلى الصلاة التي دخل وقتها . فيسأل له فضاء التي

تيمم في وقتها ، إل - تكن صلاها . وفعل الفرائض ، والنفل ، ومن تصحف ، والطواف ، وقراءة القرآن ، والثلاث في المسجد ، ونحو ذلك . احتاره المحدث في شرح الهدية . وصاحب الهدى ، وصاحب مجمع البحرين [وقال : وعكسه هو تيمم للحاصرة ، ثم بدر في الوقت صلاة . لا يخرج فعل المندورة به عدى لأنه سبق وجوبها . وظاهر قول لأصحاب الحوار . انتهى كلام المحدث ومن تابعه .

ومنها : دخل في كلام نصف : أنه إذا تيمم الجنب لقراءة القرآن ، والثلاث في المسجد ، أو سمعت الطائفة للوطء ، أو استباحا ذلك فالتيمم للصلاة . ثم خرج الوقت . تطل تيممه على الصحيح من مذهب وغيره الأصحاب . وقال المحدث في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين : لا تطل كالأصل بالحدث . ورد ما عدل به الأصحاب . واحتار في العائق في أحسن . استمرار تيممها إلى الحبس الآتي . وأطلقهما من تيمم .

ومنها : طاهر كلام النصف : أنه لو حرج الوقت - وهو في الصلاة - أنها تطل قبل الركعة : طاهر كلام لأصحاب تطل بخروج الوقت ، وهو كان في الصلاة . وصرح به في المعنى ، والشرح ، والكافي . وقدمه ابن عبيدان ، والرعاة ، ومن تيمم . وقيل : لا تطل ، وإن كانت الوقت شرطاً . ووجه ابن عقيل في التذكرة . وقيل : حكمه حكم من وجد الماء وهو في الصلاة . وخرجه في المستوعب على رواية وجود . . في الصلاة وأصفه في الفروع قبل ابن تيمم . وكذا يخرج في مستحاصة إذا حرج الوقت وهي في الصلاة ، أو انقضت مدة لمسح . قوله في الرعاية . وكذا الخلاف عن المستحاصة إذا حرج الوقت ، وهي صلى . وقطع دم الاستحاصة فيها منوط بشرطه ، وفروع مدة لمسح فيها . ورواها أسوس عن محله عدداً قبل السلام فيها .

نصيب محل خلاف في هذه المسألة إذا كان في غير صلاة الجمعة . أما إذا

حرج وقت الجمعة ، وهو فيه : سلطان . ذكره الأصحاب وحرمه في العروء ،
والركشي ، وغيرها .
قلت : فيعاني بها .

ومنها : يبطل التيمم لطواف . وحسرة ، وسوءه مخروج الوقت ، كالمريضة على
الصحيح من المذهب . وعنه إن تيمم الحسرة ، ثم جئ ، ثم جئ ، فإن كان بينهما
وقت يمكنه التيمم فيه : ما يصل عليها حتى يسيما لها . قال القاضي : هذا للاستصحاب
وقال ابن عقيل : للاختصاص . لأن السمع إذا قدر للوقت ، فوقت كل صلاة جنارة ؛
قدر فعلها ، وكذا قال الشيخ في الدين . لأن الفعل المتواصل هنا كمتواصل الوقت
المكتوبة . فإن وعى قياسه ما ليس له وقت محدود . كمن مضى ، والطواف
قال في العروء : فعلى هذا : المتواصل مؤقته ، كالوتر والسن راتمة . والكسوف
سعد التيمم ما مخروج وقت تلك الدفلة ، والمتواصل نصفه يحتمل أن يضر فيها
تواصل الفعل كالحسرة . ويحتمل أن تمتد وقتها إلى وقت النهي عن تلك الدفلة
والمتواصل نصفه يحتمل أن يضر فيه تواصل الفعل كالحسرة . وتقدم كلامه إن
اخواري في مذهب

نفسه : صهر قوله (وَنَسْتَلِ التَّيْمَةَ مَخْرُوجَ الْوَقْتِ) أن التيمم مسح لأربع
وهو صحيح . وهو المذهب من عليه . وعنه لأصحاب قال الركني : وهو المختار
للإمام والأصحاب . وقال أبو الخصيب في الاستصار : يرفعه دفع مؤقته على رواية
ابن عوف . وعنه أنه أربع فيصل به إلى حديثه . أحسنه أبو محمد بن الخواري ، وأشجع
تقي الدين . وابن رزين ، وصاحب الفتاوى . فيرفع الحديث إلى القدرة على السجدة
ويستعمله عرض وعن قبل وقته ، وأصل غير معين . لا سب له وقت مهين .
وقال الشيخ تقي الدين : في الفتاوى المصرية : التيمم لوقت كل صلاة
إلى أن تدخل وقت صلاة أخرى أعدل لأقوال .
وعلى المذهب : لا يصبح ذلك . كما عدمه أبو السب . وعلى المذهب : يتيمم

للفائنة إذا أراد فعلها . ذكره أبو المعالي ، والأرحى . وقال في الفروع : وظهر كلام جماعة : إذا ذكرها . قال : وهو أولى .

ويتميم للكسوف عند وجوده وللإستسقاء إذا اجتمعوا وللحجارة إذا غسل الميت أو يعمم عليه الماء . فيعزى بها فيقال : شخص لا يصح تيممه حتى يتمم غيره . وقال في الرعاية : ووقت التيمم لصلاة واحدة إذا ظهر الميت ، وقيل : بل إنحدر عليه .

ووقته لصلاة العيد : ارتفاع الشمس . وقال الرركشي : وقت سدورة كل وقت على المذهب . ووقت جمع الصلوات . وقت حواله . وقال في الرعاية : وعنه يضي به ما يحدث . وقيل : أو بعد ما .

قلت : ظاهر هذا مشكل . فيه نقص . أنه على المص يضي ، وليس وحد الماء . وهو خلاف الإجماع .

قائمة وقال في الرعاية الكبرى : لو نوى الجمع في وقت النية ، ثم تيمم هذا ، أو الثانية في وقت الأولى : لم يطل بمحروج وقت الأوبة في الأشهر . وحرره ابن تيمم ، والرركشي . ومجمعه الحسن ، وابن عبد البر . وقيل : يضي وقت : ويحتلها كلام المصنف .

قوله (وَيُضِلُّ التَّيْمَمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَوُجُودِ الْمَاءِ ، وَتَبْطُلُ الْوُصُوءُ)

أما خروج الوقت : فقد قدم الكلام عليه .

وأما وجود الماء : فقد قدمه في باب حكمه قرأ .

وأما مبطلات الوضوء : فمطل السوء عن الحدث الأصغر . ومطل الوضوء

للا راع . ومطل التيمم عن الحدث الأكبر . ثم وجب الفصل . وعن أبي

والعس يحدو شهما . فونيمت مد ظهره من الخيص له ، ثم أحست حار وطوفا
لقد حكى يميم الخيص . والوط . إنما يوجب حدث الجباة على ما تقدم . ويقوم
الرجل إذا وطى . ثم عن بحسة الذكر إن تحت رطوبة فرجها .
قوله ﴿ فَإِنْ تِمَمَ وَعَلَيْهِ مَا يَحْثُورُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ حَمَمَهُ : يَبْضُلُ
تِيَمُّهُ 》 .

هذا اختيار النصف ، والشرح ، وصاحب الفتاوى ، والشيخ تقي الدين قاله
في الفتاوى . وقدمه الضم . قل في الرعية : قل إلا أن يكون الخائف في محل
التيمة ، أو يسهل غسل نفسه وقال أصحاب يضل . وهو مذهب المصنفين
عن أحمد في رواية عبد الله عن الحسن . وفي رواية غسل عليهما وعلى العامة
ورد المحدث وغيره الأول وهذا من المحدثات

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَجَبُّ إِعَادَتِهَا 》 .

بلا راع . وه سنبأ أصا على الصحيح من المذهب . وعنه يسحب . وهما
وحيث مطلق في شرح الركن

تيسر : قيل كلاء المذهب . صلى على حدة ، ثم وحده قرأ . وهو صحيح .
فلا يفرقه بإعادته على الصحيح من مذهب . وعنه يوقف . وإن ييم أعد غسله
في أحد الوجهين قاله في له وقع .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا نَطَتْ 》

هذا المذهب بلا ريب . وعنه جماهير الأصحاب . وعنه لا طين ، ويمضي في
صلاته احتارهما لا حري . وأظنهما في مجمع البحرين .

فعل هذه الرواية . تحب المضي على الصحيح قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين
صلى هذه الرواية : قال الشرح : وهو أولى . وهو ظاهر كلام أحمد . وقيل
لا يجب المضي ، لكن هو أفضل . وقيل : الخروج من أفضل ، للخروج من

الاختلاف واختاره الشريف أبو جعفر . قال في التلخيص : وعنه ينص . قيل :
وحواً . وقيل : حواراً . وأطلقهم في معنى . وقال في الرعدة : قلت الأولى منها معلماً
فائدة : روى المروذي عن أحمد : أنه رجع عن الرواية الثانية . فذلك أسقط
أكثر الأصحاب ، وأثبت أن حامداً وجمعة . منه المنصف هو . بصراً إلى أن
الروايتين عن أحمد بن محمد بن وقين . لم ينقص أحدهما بالآخر ، وإن علم التريح .
مخلاف نسخ الشارع . وهكذا اختلاف الأصحاب في كل رواية علم رجوعه عنها .
ذكر ذلك المحدث في شرحه وغيره .

غريبه

أحدهم - على الرواية الثانية - يوجب تلاوته ، وإن لم يكن على أقل الصلاة ،
وعنه متى وقع من الصلاة بطلان نيمته . قاله ابن عقيل وغيره . وسماه من مذهبه .
واقصر عليه في الفروع هكذا الحكم عليه لم يفتل الله . وهو في الصلاة . يبطل
نيمته بفروعها . قاله القاسمي ، وإن عقيل ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . وقال
أبو الهيثم : إن علم منه فيها بطلان نيمته بعد فروعها . وقاله القاسمي ، وإن عقيل ،
والمنصف ، وإن لم يعلم به لكن بفرع شرعي في طهارة طهارة

وعلى مذهب بعض اصحاب التيميم مجرد رؤية الم . وبه المذهب ، قولاً
واحداً . وعنه : هو وحده وهو يصل على ميت بتيميم بطلت الصلاة . وبطلان
تيميم الميت أحسن . على الصحيح فيه . فيصل الميت ويصلي عليه . وقيل : لا يصل ،
ولا يصل . فهذا الفرع منسوخ من الرواية على المقدم .

الثاني : طاهر كلام المنصف : أنه يصبر . ويستأنف الصلاة من قوله
« بطلت » وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جمهير الأصحاب وقيل . يتطهر
وسق . ووجه القاسمي على من سعه حدث . ورده المحدث من مذهبه .

فائدتان

أما الأولى : فأنه من يقيم القراءة أو وطأ ، أو است و نحوه : ليرى بوجود الله

على الصحيح من مذهب . قوله المحدث ، وان عيبدان ، وغيرهما . رواية واحدة . قال
في الفروع ، وحكى وجها - لا لمره .

الثانية الضوابط كصالحه ، وحت مولاة

قوله (وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيْمِيمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِمَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَدَّةِ)

هذا مذهب . وعنه الجمهور بهذا الشرط . قال الركني : هي المدة
للجمهور . وجزم به في الهداية ، والحرر ، والتأخير ، واسم ، والمستحب ، وغيره .
وقدمه في الكافي ، والفروع ، وللعبدان . وان تيم ، وأخوين ، ومجمع البحرين ،
والعائق ، وغيره . وبصره المحدث في شرحه وغيره . واحدا من عدوس في مكرته .
وقدمه بوقت الاحتيال . وهو قيد حسن . وعنه التأخير مطلقا أفضل . حرم به في
المور . واحدا من المرفق ، وان عدوس المتقدم ، والنقص . وقيل التأخير أفضل
إلا غير وجوده فقط . واحدا من الشيخ تقي الدين . وعنه يجب التأخير حتى يصيق
الوقت ذكره أبو الحسن . قال الركني . ولا عبرة بهذه الرواية . وهي من المفردات

تفسيرها

أمرهما : ظاهر كلام المصنف : أنه نوع عدمه . آخر الوقت أن التقديم
أفضل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه
التأخير أفضل . وهو من المفردات . وظاهر كلامه أيضا أنه لا طين عدمه : أن
التقديم أفضل . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه التأخير أفضل
وهو من المفردات . فظاهر كلامه . أنه ومستوى الأمر عدمه . أن التقديم
أفضل . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

فت : وهو أولى . وعنه التأخير أفضل . وهو المذهب . قدمه ابن تيم ، وفي
الفروع ، والعائق ، وأصقعه في الراجحين ، وأخوين ، والركني .

الثاني : أقادنا المصنف رحمه الله بطريق أولى : أنه إذا علم وجوده ، في آخر

الوقت . أن التأخير أفضل . وهو صحيح . لأنهم فيه خلافا . ولا يجب التأخير على الصحيح من المذهب ، والحالة هذه . وقيل : يجب طار في الرعية قلت : إلى مكان الله لقرنه منه ، إن وجب الصل ، وبقي الوقت . انتهى

قوله ﴿ فَإِنْ تِمَمَّ وَصَلِي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَجْرَاهُ ﴾

هذا المذهب مصنف . وعليه جمهور الأصحاب . وعنه يس له التيمم حتى يصيب الوقت . ذكره أبو الحسين . كما تقدم . وقيل : يجب التأخير إذا علم وجوده كما تقدم .

قوله ﴿ وَالسَّيِّئَةُ فِي التَّيْمِ : أَنْ يَسُوءَ وَيُسَيِّئَ ، وَيَضْرِبَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّقَتَيْنِ الْأَسَابِعَ عَلَى التُّرَابِ . صَرْفَةً وَاحِدَةً ﴾

الصحيح من المذهب . أن المسوئ والوحب صرفة واحدة . من تليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من معربات المذهب . وفي القاصي . المسوئ صر من ، فعل بهما كما قال مصنفه . واحداً الشري ، وإن الرعوى ، والحد . وحرم به في مسوئ المذهب . قاله في المروء : وحكي رواية . قلت : حكاه ابن تيمم ، ومن حمدان ، وغيرهم رواية

وأصح الوجهين في التلخيص . والسنة . وقيل : الأولى صرفة للوجه وصرفة لليدين إلى الكوعين . ذكره في الرعدة . وقال ولو مسح وجهه يمينه ، وبقية يساره ، أو عكس . وحسن أصعبهم فيها . صح . وقيل : لا وعلى الأول ثلاثة : يجري صرفة واحدة فلا تراعى . وفي المصنف ، وغيره . وفي يسره أكثر من صر من حر . وفي في الرعدة . وعنه يس صرتين . وقيل : أو أكثر من صرفة

نصير قوله ﴿ فَبِمَنْحَ وَجْهِهِ ﴾ على تصانيفه وكثيره من تحبيره

يصح طاهر الوجه من لا يش . فلا ينصح ناض الغم والأنف ، ولا ناض

الشعور الخفية . وتظاهر كلامه في المستوعب استثناء باطل القم والألف فقط .
وتقدم كلامه في المذهب وغيره .

قائمة : لو نيم بيد واحدة ، أو بعض يده : أجزاء على الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : هو كالوصو . - انتهى في مسح الرأس - وقدم هناك الإجزاء .
قال في الرعاية : وهو جيد . وقيل : لا يخرجه . وقدمه في الرعاية .
قال أوصل التراب إلى محل الفريص بحرقه ، أو حشته . صح على الصحيح .
قال في الفروع : وهو كالوصو . وصح هذه الصفة واحترده القاصي . قال ابن
عقيل : فيه وجهان . انتهى على مسح الرأس محل . انتهى . وقيل لا يصح .
وأطلقه في الفتاوى ، والرعاية .

وإن أمره بده على التراب صح ، على لصحيح من المذهب . وقدمه في
الفروع . وقيل لا يصح وهو ظاهر آخر . قال في الفروع . وقيل : إن نيم
بيد أو أمره بده على التراب ، - يصح وأطلقه في الرعاية ، والشرح ، وابن
عبدان . والله تعالى . وقدمه إذا نيمه غيره ، أو نيمه وجهه للريح ، نعم ليراب وجهه
وإذا سفت الريح غداً ، مسح وجهه عليه .

قوله (والترتيب والمواولة)

قائمة : لو قطعت يده من الكوع . وجب مسح موضع القطع ، على الصحيح
من المذهب . انتهى عليه . واحترده ابن عقيل ، وصحح السحيص . وقدمه
في مجمع البحرين ، وابن تيمية ، والرعاية . وقال : من عليه . وقيل : لا يجب ،
بل يستحب . احترده القاصي ، والآمدي . وقدمه ابن عبدان . وتقدم التنبيه
على ذلك في آخر باب الوضوء .

وأما إن انقطعت من فوق الكوع : لم يجب موطاً واحداً ، لكن يستحب .
نحوه .

قوله ﴿ وَمَنْ خَسِرَ فِي الْمَضَرِّ عَلَى التَّيْمِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ﴾

إذا عدم المحسوس ونحوه الماء ، فأصحح من المذهب - تيمم - وعنه حماد
الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه لا يصلح بالنسبة في الحصر حتى ينفذ ، أو
يقدر على الماء . اختارها الخلال . وتقدم ذلك في أول الباب .

فعل المذهب : لا بعيد على الصحيح من المذهب ، وعنه الأصحاب . وعنه
بعيده وهي تخرج في الحجر وغيره . وأطلقها في المذهب ، والسويع .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لَوَاحِدٍ أَمَّا التَّيْمُ حَوْلاً مِنْ قَوْلِ الْمَكْتُوبَةِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعنه حماد الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ويشمل
بالشرط . وعنه تقديم الوقت على الشرط . فيصلي متيمماً فإنه في الدفق

واختاره الشيخ تقي الدين ، فيمن استيقظ آخر الوقت وهو حبس ، وحاف
أن يغسل حرج الوقت ، أو يسيب ودكرها آخر الوقت ، وحاف أن يغسل
أو يشوش ويصلي خارج الوقت . كالمذهب

وحادراً أيضاً : إن استيقظ أول الوقت . وحاف أن يغسل تحصيل الماء .
بعوت الوقت . أن سيم . ويصلي ، ولا بعوت وقت الصلاة .

واحداً أيضاً فيمن يتركه مذهب إلى الجم ، سكن لا يتركه خروج حتى
بعوت الوقت ، كالحلاء والمأة التي معها أولادها ، ولا يتركها خروج حتى يغسلهم
ونحو ذلك . أن يتيمم ويصلي خارج الجم . لأن الصلاة في الجم وحارج الوقت
مهي عنها ، كمن استقم وصووه وهو في المسجد

وحادراً أيضاً : حوار التيمم حوقاً من قوت الجمعة ، وأنه أولى من الحدة
لأنها لا تعاد .

قوت . وهو قوى في الضر . وحرجه في الدفق معه من لزوية التي في
العيد . وحسن القاصي وغيره الجمعة أصلاً للمنع ، وأنها لا يجتمعون فيها .

فائدة . تستثنى من كلامه المصنف وغيره . الحائض قوت عدود . فإنه لا يجوز

له التيمم لذلك . على الصحيح منذهب قدمه في الفروع في صلاة الخوف
وارعانة الكبري . واحتراره أو نكر .

قلت : فيما بينهما .

وعنه لا يجوز . وهو ظاهر كلام المصنف ، وأكثر الأصحاب . قال في الفروع
هما : وفي فوت مطلوبه روايتان . وأطلقهما ابن تيمية . وبأن ذلك أيضاً في آخر
صلاة أهل الأعداء

قوله « ولا الجنابة »

حتى أنه لا يجوز واحد من التيمم خوفاً من فوات الجنابة . وهو المذهب
وعنه ذهب الأصحاب . قال في الفروع قال الأصحاب وكذا أصحابنا . يعني
أنها كالكسوة . في عدم جواز التيمم خوفاً من فواتها . وعنه يجوز للجنابة .
أحد الشيوخ نقل الدين . ومال إليه المحدث في شرحه . وصاحب مجمع البحرين .
وأطلقهما في مسوعة . المحرر . والرازيين . ورحمهم . ومن تيمم ومن غيبدل
ومجمع البحرين .

تغييرها

أمرها : مراد مصنف وغيره فوات الجنابة فواتها مع الإمام فإله التقصير
وغيره . قال جماعة . وممكنه الصلاة على قبره . وكثرة وقوعه . وعظم مشقة فيه
الثاني . ظاهر كلام المصنف . أن صلاة بعد لا يصح « تيمم مع وجوده » .
خوفاً من فواتها . قولاً واحداً . وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب . قال ابن
تيمية : وأحق عند الفريقين صلاة بعد صلاة الجنابة . وقيل : والعبد . إذا خاف الموت :
روايت . وحكى في لسان وغيره رواية كالخبرة . وأحد الشيوخ نقل الدين أيضاً
وقال في الفروع . وعنه وعند وسجود تلاوة . قال من حامد . يخرج سجود التلاوة
على الجنابة . وقال ابن تيمية . وهو حسن .

الثالث : طاهر كلام لمصنف . أنه إذا وصل المسافر إلى الماء . وقد صاق الوقت أنه لا يسم . وهو طاهر كلام جمعة . وحرمه به في المعنى ، والشرح وقدمه في لطم ورد غيره . وقيل : نيم . وإن كان رجب في قواعده : وهو طاهر كلام أحمد في رواية صالح . وحرمه به في الحرر والحدويين . وقدمه في الرعاسين ، والهاثق وإن نيم . ومصره . وحرمه بخلافه في شرحه . وإن عيدين . وقال : ما أدق هذا المنظر . ولو طرده في الخضر كان قد أهدأ وأصاب . قلت : وهو المذهب . وهو مخالف لما أسلفناه من القعدة في الحصة . وأسلفتهما في الدعوى .

وكذا الحكم والخلاف إذا علم أن المونة لا تصل إليه إلا بعد الوقت ، أو علم الماء قريباً ، أو حاق موت الوقت ، أو دخول وقت الضرورة ، إن حرم التحير إليه ، أو دلة ثقة . قال في الدعوى . ومذهب في خوف دخول وقت للضرورة ، يخوف موت الوقت بالسكنة . وحرمه إن نيم بالنيم في الأولى . وأطلق إن حمدان به الوجهين .

قوله (وإن اجتمع جنب وميت ومن عندها عسل حيض ، فبذل ما يكتفي أحدهم لأولاهم به . فهو لا ميت)

هذا المذهب . وعليه حميد لأصحاب . وحرم به في السكاني ، والإهدات وإن حبر ، والمور ، والسحب ، وغيرهم . ومصره لمحمد في شرحه . وإن عيدين ، ومجمع البحرين ، وغيرهم . قال في تحريد الضاية : هذا الأظهر . وقدمه في الحرر ، والفرع ، والهادي ، والرعاسين ، والحدويين ، والمنطق ، وإن . وإن في شرحه ، وإحلاصة ، وغيرهم .

﴿ وعن أنه للحق ﴾ حتى هو مؤيد به من الميت واحداً أو نكر الخلال ، وأبو بكر سيد الحرير . وأطلق في الهداية ، والذهب والمستوعب . والمعنى ، والتجسس ، والسعة ، والشرح ، وإن نيم . ومجمع البحرين . وإن عيدين وغيرهم .

قوله ﴿وَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ﴾

يعنى على رواية . أن الخى أولى وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ،
والمسوعب ، والمقى ، والنحيص ، والسنة . والشرح ، والحدوى الكبير ، ومجمع
البحرين ، وابن عبيدان .

أمرهما : الخائن أولى . وهو الصحيح قال المحدث فى شرحه . والصحيح
تقديم الخائن بكل حال . وحرم به فى الكافى . وقدمه فى المروء ، والخمر ،
والعلم ، والعتق ، وابن رزين فى شرحه .

والثاني : أحب مصداً أولى . قدمه فى الخلاصة ، والرعايتين ، والحدوى الصغير .
وقيل : الرجل الحب خاصة أولى من المرأة الحب والخائن وأطلقهن ابن تيميم .
وقيل : نفس بينهما . وقيل : نفع . وحرم به فى المذهب .

قواعد

أمرها . من عليه عاسة أحق من الميت ، والخائن ، وأحب . على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به فى الخمر ، والمفق ،
والشرح ، وغيره . وقدمه فى المروء وغيره . وقيل : ميت أولى أيضاً اختاره
المحدث حميد . قال فى مجمع البحرين : هذا أظهر . وحرم به فى المور ، والمستحب .
وأطلقهما ابن تيميم ، والنحيص . قال فى الرعاية الكبرى : وتجنس الدب غير
قيل ودثر . وقيل : وغير ثوب سترة . : أولى منهم ، ومن ميت إبن ، والإفالميت
أولى . وقيل : الميت أولى منه مطلقاً . ومن غيره .

الثانية : قال فى المروء : تقدم حب على محبت . وقيل : المحدث إلا أن يكفى
من تعذر به منهما ، وإن كفه فقط قدم .

وقيل الحب . وقال ابن تيميم : فإن اجتمع محبت وحسب ، ووجد ماء
يكفى أحدهما وبفصل منه لا يكفى الآخر ، فأحب أولى فى وجه . وقدمه

من عيذان . وفي آخر المحدث أولى . قدمه في المذهب . وفي ثالث . هما سواء .
يقرب بينهما ، أو يعطيه الدال لمن شاء منهما . وأطلقهن في المعنى . والشرح ،
والقواعد العقوبة . وإن كان نكح الحب ، وبمصل عن المحدث : فالحب أولى .
وإن كان نكح المحدث وحده : فهو أولى .

وقال في الرعية : ومن كفاه وحده ممن يقدم ، ومن المحدث حدثاً أصغر :
فهو أولى . وإن نكح أحدهما فالحب ومحوه أولى من المحدث . وقيل : عكسه .
وقيل : هما سواء ، فالتقربة . وقيل : أو بالتخير من ماله . وإن نكح الحب أو
محوه ، وبمصل من المحدث من . فمحوه . وإن كان بمصل من وحدهما لا يكره
الآخر : قدم المحدث . وقيل : الحب ومحوه . وقيل : من من قرع . وقيل : من
بالتخير من ماله .

الثالثة : لو باذر عن غيره أولى منه ، فتظهر به : أساء ، وصحت صلته . حرم
به في المعنى ، والشرح ، والرعية . ولعروع ، وغيرهم . وقال ابن نعيم : قاله بعض
أصحاب ، واقتصر عليه .

الرابعة : قال في التخصيص : واعلم أن هذه المسألة لا تتصور إذا كان الله
لصنعم . لأنه أحق به . وصورها جماعة من أصحابنا في ماء مساح أو تميرك ، أراد
مالكه سله لأحدهم . وفيه نظر . فإن اباح قبل وضع الأيدي عليه لا ملك فيه .
وبعد وضع الأيدي : للحصيص . وذلك له ولأمة صرفه إلى من شاء ، إلا أن يريدوا
به لصيته . وعط « الأحقية » و « الأولوية » لا يشر بذلك . وعدى لذلك صورة
معصومة من ذلك ، وهي أن يوصى ثمانية لأولاهم به . انتهى .

قال في القاعدة الأخيرة - بعد حكاية كلامه في التخصيص - و تصور أصلاً
في الدر لأولاهم به ، والوقف عليه ، وفيما إذا طلب المالك معرفة أولاهم به يؤثر
به . وفيما إذا ماوردوا على مساح وادرجوا وتشاحوا في التناول أولاً .

الخامسة : قال الشيخ بقى الذين . وأتى هذه المسألة أيضاً في ماء المشترك .
وقال : هو ظاهر ما نقل عن أحمد . وهو أولى من التخصيص .

السادسة : لو اجتمع حسان ، أو نحوهما ، أو محدثان حدثنا أصغر ، ولماء يكنى أحدهم ، ولا يخص به أحدهما : اقتربا . وقبل يقسم بينهما . قال ذلك في الرعاية ، وأطلقتهما في القواعد الفقهية .

السابعة : لو اجتمع على شخص واحد حدث وحاسة في يده ، ومعه ما يكنى أحدهم . قدم غسل الحاسة . ومن عليه . وكذا إن كانت على ثوبه على الصحيح . قدمه في الرعاية ، ويختصم ابن تيمية ، والمعنى ، والشرح . وعنه تقدم الحديث . وهي قول في الرعاية . وهو اجتمع عليه نحاسة في ثوبه . يده : قدم الثوب . حرم به ابن تيمية ، والمعنى ، والشرح . وقال في الرعاية . وقيل تقدم نحاسة ثوبه على نحاسة يده ، ونحاسة اليد على نحاسة السبيلين ، ويستحب وتيسر للحديث .

الثامنة : لو كان ماء لأحدهم لزم استعماله ، وإن كس له يده تغير بالدين على الصحيح من المذهب . وعنه الأصحاب . لكن إن فصل منه عن حاجته ، استحبه له بذلك .

ودكر العلامة ابن القيم في الهدى : أنه لا ينبغي أن يؤثر الماء من شوصه به ، ونسجه هو . وأما إذا كان ماء للولد . فهل له أن يؤثر أحد أبويه به . ونسيم ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في التخصيص ، والرعاية ، وابن تيمية ، والفروع ، والاعتق . وقدم ابن عبيد عن عدة الخوارج . قال في المعنى ، والشرح : إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به . ولا يجوز بذلك غيره . وقال في مجمع البحرين : وإن كان ماء مسكاً لأحدهم تعين . وقال في الكافي : ولا يجوز أن يؤثر به أحد وأصق . وقال : فإن أثر به ونسيم . بفتح نيمه مع وجوده لذلك . وإن استعمله لآخر لحكم يؤثر به حكم من أرق الماء على ما تقدم بعد قوله « فإن دسسه قريباً » .

وأما إذا كان الماء للميت . غسل به . فإن فصل منه فصل . فهو ميتة . فإن لم يكن ميتة حاصراً فللحي أحده للظهور في شمله في موضعه على الصحيح . قدمه

في أمي ، والشرح ، والرعية ، والحواشي . وغيرهم . وقيل : ليس له ذلك .
وأطلقها ابن نعيم . وتقدم إذا كان رفيع الميت عظم وله ماء أو لبن

التاسعة : لو اجتمع حي وميت لأثوب لها ، وحصر وقت الصلاة فدل
ثوب لأولاهم . صلى فيه الحي ، ثم كس فيه الميت في وجهه وهو الصواب .
وقدمه في الرعية الكبرى ، والفروع . ذكره في باب ستر العورة .
وفي وجه آخر : يقدم الميت على صلاة الحي فيه . وأطلقها ابن نعيم . وقال .
ويحتمل أن يكون الحي أو به مصنف . قال في الرعية وهو سيد . وثني في
الحائري فصل الكس لو وحد كس واحد ووحد جماعة من الأموات : هل
يجمعون فيه . أو يقسم بينهم ؟

اعشارفة : لو احتج حي لكس ميت نرد ونحوه . راد المحدث وغيره .
حاشي التنب . فالصحيح من المذهب أنه يقدم على ميت . قال في الفروع :
تقدم في الأصح من احتج كس ميت نرد ونحوه . وقيل : لا يقدم . وقال ابن
عميل ، وابن الخوي : يصلي عليه عدة السيرة في إحدى لدفنه . قال في
الفروع : والأشهر عريانا كلفافة واحدة يقدم الميت بها . ذكره في الكس

باب إزالة النجاسة

قوله ﴿ لَا يَجُوزُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ الْمَاءِ ﴾

على لغة الظهور . وهذا المذهب معتق . وعنه معبر الأصحاب . وقصع به
كثير منهم . قال القاضي . قال أحمد . لا يجوز إزالة النجاسة عما عدا الماء أو ما
إليه في رواية صحيح وعبد الله . وعنه ما يدل على أنها تزال بكل مانع صاهر مراب ،
كاللبن ونحوه . احتج به ابن عقيل ، والشيخ في الدين ، وصاحب الفائق . ذكره
في آخر الباب . وقيل : تزال بغیر الماء للنجاسة . أحاراه المحدث . قال حنيفة : وهو
أشبه بخصوص أحمد . فله ان خطيب السامية في حقيقه . واحتج به الشيخ في الدين

وقيل : ترال بناء طاهر غير مطهر وهو رواية عبد الرزكى وغيره . وقيل لا ترال إلا بناء طهور مباح . وهو من المفردات

قوله ﴿ وَتُعْصِئُ نَحَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْجَنَازِ بِرَبِّهِ ﴾

والصحيح من المذهب : أنها واشتولد منها أو من أحدها وجميع أحدهما . محس . وعليه جمهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل . فعل ولوعه فقط بعداً ، وفيه فاعل . فطهر القوم : أي طهرهم ، وسكن غسل الولع بعداً . وعنه صهبة لشعر أحده أو بكر عبد العزيز . والشح تقى الدين ، وصاحب القائق . قال ابن تيمية : فخرج دنت في كل حيوان محس ، وهو كما قال . وعنه سورها طهر . ذكره القاسمي في شرحه الصغير . فقه ابن تيمية ، وابن حبان

قوله ﴿ وَتُعْصِئُ نَحَاسَةُ الْكَلْبِ سَبْعًا ﴾

فعل عاصاة الكلب سبعا . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعنه الأصحاب . وهذه ثمانية ، فظاهر ما يقه ابن أبي موسى : اختصاص العدد بالوع . قاله ابن تيمية . وقطع المصنف : أن نحاسة الحبر كنجاسة الكلب وهو الصحيح من المذهب . وعنه لأصحاب . قال الإمام أحمد : هو شر من الكلب . وقيل : نمت نحاسة الحبر كنجاسة الكلب . فلم يذكر أحد فيه عددا . وقيل : لا يقترن في عاصيتها عدد . قال ابن شهاب في عيون المسائل : قال بعض أصحابنا لا يشترط العدد ، وإنما فعل ما فعل على الظن . وذكره القاسمي في شرح المذهب . رواية قال ابن تيمية : قال شيخنا : طهر كلام أحمد في رواية عبد الله أن العدد لا يجب في غير الآية .

ونقله في أوصوه . هل تشترط الية في غسل النجاسة أم لا ؟

قوله ﴿ إِذَا هُنَّ بِالْأَرَابِ ﴾

الصحيح من المذهب : اشتراط التراب في غسل نجسهما مطلقا . وعليه جماهير

الأصحاب . وعنه استحباب التراب . ذكره ابن الرانوني . ههنا في الفروع ،
والفائق . وقال . وهو صعب . وقال ابن تيمية وغيره . وعنه استعمال التراب في
البلوغ مسح غير واحد حكاه ابن الرانوني . وقيل إن تضرر المحل
سقط التراب . قال أحمد ، ونسبه في مجمع البحرين . وابن عبيد : وهو الأطهر
وقيل ربح في إياه ونحوه فقط . وحكي رواية

نعم : قوله « إحداهن بالتراب » لاختلاف أنه وحصل التراب في أي عساة
شاه : أنه بحري ، واما الخلاف في الأولوية فمصدر كلامه استسحب : أنه
لا أولوية فيه . وهو رواية عن أحمد . وهو طاهر كلامه الحرق ، وصاحب الهداية ،
والمسوع ، والنحس ، والمحرر ، ورواية القدي . واحوى الكبير ، والوجيه ،
ومجمع البحرين ، وإدراك العامة ، وغيرهم . قال في القواعد الأصولية : وهو
الصواب . وسه على قاعدة أصولية . وعنه الأولى أن تكون في المسألة الأولى
وهو الصحيح . حرمه في النسي ، والكافي ، والشرح ، والنعم ، والحدوى الصغير ،
وغيرهم . وقدمه في الفائق ، والرعاة الكبرى ، وأمر كشي . قال ابن تيمية : لأولى
جعلها في الأولى إن غسل سبعا . قال في الإقادات . لا يكون بلا في الأخيرة . وعنه
الأخيرة أولى ، وأطرف في الفروع ، وأطلق الأخيرتين في المذهب . وعنه إن
عسب ثياب في التهمة أولى . حرمه ابن تيمية . وقال بعض عليه . قال في الفروع :
ودكر جماعة إن عسب ثياب ، في التهمة أولى .

مؤامر

إحداهما لا يكتفى بالتراب على المحل . من لاند من منع بوضعه إليه .
ذكره أبو مهدي ، وصاحب النجاشي . وقدمه في الفروع . وقال في الفروع :
ويحتمل أن يكتفى بده ، ونسبه الله . وهو صاهر كلام جماعة . وهو أطهر .
قلت : وهو الصواب .

الثانية : يعتبر اسبغ محل النوع بالتراب . قوله أبو الخطاب . وقيل يكنى
مسمى التراب مطلقا . قاله ابن ابراهيم . وقيل . يكنى مسماه فيما يتكرر دون غيره .
قلت . وهو الصواب

وقيل : يكنى منه ما غير الله . قوله ابن عقيل . وأصقته في لغوي
الثالثة : يشترط في التراب . أن يكون ظهورا على لصحيح من المذهب .
وقيل . بحري . بالصهر أصا . وهو ظاهر ما في الملخص .

قوله (فان جعل مكانه أشياء أو نحوه ، فعلي وجهين)
أطلقته في الهداية ، ونسوعه ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والكافي ،
والنهي ، والشرح ، والحدود ، وابن تيمية ، ومجمع المحدثين ، والهاثق ، والبركشي ،
وعزير العدة ، وابن عياد ، والمروعي

أما بحري . ذلك . وهو المذهب . أحده ابن عبدوس في ذكره .
قال الشيخ في الدين في شرح المصنف : هذا أقوى الوجوه . وصححه في التصحيح
ونصحيح المحرر . والمجد في شرحه . وحرره في البحر . وقدمه في المطر ،
وإدراك العدة

والرغم الثاني لا يقوم غير التراب مقامه . وهو ظاهر الخرق ، والفصول ،
والعمدة ، وسور ، وسهين . وغيرهم لاقتضاه عن التراب قال في المذهب .
هذا أصح الوجهين وقدمه في الإحسان . وابن تيمية في شرحه . وقال ابن حامد
إما يجوز القول عن التراب عند عدمه ، أو يعد معمول به . وصححه في المستوعب .
وحرره في إيفادته . وقدمه أحمد المحمدي وغيره في إسقاط التراب في عاسة
السكب والمحرم ، إذا صرر المحل . وعنه تقدم لعمدة الشمة عن التراب ،
وأطلقته في مسوئ الذهب ، وإحلاصة ، والتلخيص ، والسمعة ، والمحرر في إقامة

العلة الثامنة عن القرب . ويل . تقوم العلة الثامنة مقام القرب فيما يخاف تلفه .
وحرره به في الإفادات .

قوله { وفي سائر النحاسات ثلاث روايات }

وأطلق في الحرر ، واسكافي ، وأخرج ، وإن صح في شرحه .
إحداً . يحب عصب سعة . وهي الذهب . وعينها حمير الأصحاب .
قال في الدعوى . نقله . واحداً . لاكثر . قال الركني : هي حمير الحرق ،
وحمير الأصحاب . قال ابن هيرة هو مشهور . وصححه في التصحيح ، وتصحيح
الحرر . وقال . احده . لاكثر . قال في المذهب ، والبلغة : هذا المشهور . وجزم
به في الإفادات ، وطمع المفردات . وهو مذهب . وقدمه في الدعوى . والقطب ،
والرعاين ، والحاويين ، وإن روي في شرحه وغيره .

ورواية الثانية . يحب عصب ثلاث . أحداً . مصنف في العمدة ، وإن
عدوس في تذكرته . وحرره به في التوجيه ، والمو . وانتخب في غير محل
الاستدعاء . وقدمه مصنف ابن تيمية ، والشافعي ، ومجمع البحرين . وقدمه في الاستدعاء
في الإعياء الكبرى في .

وثالثة . سكاتر بأداء من غير عدد . أحداً . مصنف في المعنى . والشيخ
تقي الدين . وقطع به في لغة الأقرب . وعنه لا يشترط مددي من . ويجب
في السنين ، وفي غير المدن سبع . وإن أحل . وهي . وعنه يحب العدد إلا
في الخارج من السنين . قال الركني . واحد أو محمد في المعنى . لا يحب العدد
إلا في الاستدعاء . وعنه فصل محل الاستدعاء ثلاث ، وعنه سبع . ذكرها
الشراح ، وإن تيمية ، وإن حمدان وغيره . ومراد فصل الاستدعاء . الخارج من
السنين . قال في الإعياء وقيل . ومن غير عصبها . وعنه لا يحب في ثوب
ومسألة عدد . ذكرها الأمدى . واحد . الشيخ تقي الدين أنه يحرم
المسح في مسح أسى بصره المعنى ، ككتاب الحرر . وروي وعنده . قال :

وأهمه اختلاف في إله النجاسة بغير الم. وأطلق الثلاثة الأول . والخامسة
والسادسة : في المذهب . والمتنوع . والتنجيس .

قوله : **(وهو يشترط التراب ؛ على وجهين)**

وهو في المروغ وغيره رواس . وقوله إن أي موسى . يعنى على الرواية الأولى
ذكره أبو بكر ومن تبعه ، أعنى الوجهين . وأطلقهما في الهداية ، ومذهب .
والمسوع ، والخلاصة ، والسكاكي ، والمعنى . والتنجيس ، والسعة ، ومحرر ،
والعلم ، ومن تبعهم ، والرازيين ، والحدادين ، والذائق ، وابن شدان ، والبركشي ،
وشريح بن سعد ، والمروغ .

أحدهما يشترط تراب وهو المذهب . أحدهما آخره ، ومصنف ،
والشيخ . وقوله إن راس في شرحه

وأوجه لكى لا يشترط أحدهما نجد في شرحه . قال في مجمع البحرين :
لا يشترط التراب في أصبح الوجهين . وصححه في تصحيح المحرر .
قال الشيخ نفى المذهب : هذا المشهور .

تفسيره

أهمهما : ظاهر كلام المصنف : عدم اشتراط التراب . قولاً واحداً ، على
الرواية الثانية . وهي وجوب أصل ثلاث . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه
الجمهور . وفيه وجه آخر . أن حكم التراب في أصل ثلاث حكمه في العمل سعة
وأطلقها في بعض واسعة ، وابن قيم . والردة الكبرى . وصرح أن
الخلافاً حيث قلنا بالمدد

الثاني : محل الخلاف في التراب . إما هو في غير محل السدين . فاما محل
السدين : فلا يشترط فيه تراب ، قولاً واحداً عند الجمهور . ومن عليه ، وحكى عن
الحنافى . أنه أوجب التراب في محل الاستحاضة أيضاً . وصرح لوجه في
الماتن عنه

قوائم

مما : حيث قلنا : يغسل ثلاثاً ، وغسل سماً . - ترس طهورية ما بعد الغسلة
الثالثة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن عقيل : وحدها واحداً . وقيل : ترول
طهورته . ذكره القاضي .

قلت : فيجوز بها على هذا القول .

ومما : قال في الفروع : يجب العدد في إزالة النجاسة العينية قبل روائها في
ظاهر كلامهم . وفي ظاهر كلام صاحب التحرير ، لا يجب إلا عد روائها .

ومما : يغسل ما تحس بعض المصلات بعد ما بقي بعد تلك الغسلة على
الصحيح من المذهب . وقيل : بعد ما بقي مع تلك الغسلة . وقيل : يغسل سماً
إن اشتراط السمع في أصله . وحده ابن حزم . وهو ظاهر كلام العراقي وطلق
الأول والأخير ابن عيسى . وعلى القويين الأولين : يغسل تراب إن لم يكن غسل
به وشرطه . وعلى الثالث : يغسل تراب أصلاً إن شرطه في أصله .

قوله (كالتحسسات كلها ، إذا كانت على الأرض) .

الصحيح من المذهب أن النجاسة إذا كانت على الأرض نهيها عن كثرة ،
سواء كانت من كلب ، أو حبر ، أو غيره . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم
به كثير منهم . وعنه لا يظهر الأرض ونحوها حتى يغسل بها . وقيل : يجب
العدد من نجاسة الكلب والتحرير . مع ما ذكره القاضي في مقدمه ، والنهي
حلاله . وعنه يجب العدد في غير البول . نهي ابن حزم . وحكي الآمدي روية
في الأرض : يجب لكل بولة دُوب . وعنه في ركعة وقع فيها نور تبرج ، ويقنع
الصبي . ثم تغسل

قوائم

الأولى الصخر ، والأحربة من الجماد ، والأحواص ونحو ذلك . حكاه حكم

الأرض على الصحيح من الذهب . مع عليه . وقيل : لا .

الثانية : يعتبر العصر في كل علة . مع إمكانه فيما يتشرب النجاسة ، أو دفعه ، أو تغليه إن كان ثقيلًا . على الصحيح من مذهب مطلقاً قال ابن عبيد الله الأصبهاني . وقيل : لا يعتبر مطلقاً . وقيل : يعتبر ذلك في غير العسلة الأخيرة . واحمد بن اعني في شرحه . وقال : الصحيح لا يخفى . تخفيف الثوب عن عصره ، وصحبه في جمع البحرين . وقيل : يخفى . هو في الزعائن ، والحناوين ، وحفاته كعصره في أصح المعاني . وأصنفها في بحر . التخفيف عن العصر في الفروع ، والتلخيص ، واس عيسى ، واس عيسى ، والفتى .

وإن أصابت النجاسة عللاً لا تشرب بها ، كالألة ونحوها ، طهر بمرور الماء عليه ، وبغسله عنه . وإن سقطت به النجاسة وجب مع ذلك إزالتها . ويجب اغتسل والقرص . قال في التلخيص وعنه ابن . تنصير الغسل بها . وقال في الرعاية : إن عدت الإزالة بدوياً ، أو أجزأه مرادهم .

الثالثة : وه كثر ما يحس في إياه ماء ، كثير . ظهر الإياه بدون إرافته ، على الصحيح من المذهب مع عليه . وقيل بغيره . وإن نرى . ولو طهر ما ، كثير نحس في إياه تمكنه . لا عنه الإياه معه على الصحيح من المذهب فإن اعتدل الماء عنه حسب علة واحدة ، ثم كحل . وقيل بغير الإياه بعد . كاحتج من الأرض . وقيل : إن مكث بقدر العدد ظهر وإلا فلا . وكذا الحكم في الثوب إذا لم يعتبر عصره . والإياه إذا عس في ماء كثير . وأما اعتبار تكرار عسه . فمضى على اعتبار العدد . ولا يكفي تحريكه وحصصه في ماء ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يكفي . وقال بعض في معنى . إن مر عليه ثراء ثلاثة قبل كفى ، وإلا فلا انتهى .

فقد وصح ثوباً في الماء ثم عمده بماء وعصره ، فغسله واحدة بيني عليها ، وظهر

على الصحيح من ذهب نص عنه لأنه وارد كنهه في غير إياه، وعنه لا يظهر .
لأن ما يفصل بينهما لا يعرفه عنه، وعنه ظهر في تقدير مدونه .

وبعصر الثوب في إياه، وأنه يرفعه منه . لم يظهر حتى يخرج ثم بعده قدمه
ان عيدان، ونعم البحرين، وقيل ظهر سلك وأطلقهما في الفروع، ومن تيم
الرافعة : لو غسل بعض الثوب الحسن طهر ما غسل منه قال المصنف
ويكون المفضل نكاً لظلاله غير الممول . قال ابن حنبل، وابن تيم : وفيه
نظر . انتهى . فإن أراد غسل بقيته غسل ما لا فاء .

الخامسة : لا يبرئ من لون أو ريح أو ما . على الصحيح من المذهب قال جماعة
من الأصحاب أو يشق وذكر المصنف وغيره أو ينصرف المحل، وقيل : لا يكتفى
باعداد، وقيل : بصر فأنهما أو أحدهما . وقال بعض الأصحاب : هي عن اللون
دون الريح . لأن قطع أثره أعسر .

على المذهب : يظهر مع نقابته، أو نقاء أحدهما، على الصحيح من المذهب
وقال جماعة : هي عنه . منهم القضي في شرحه، وقيل في وإن لم يصب منه
وجهاً وبصره . انعم على الصحيح من المذهب، وقيل : لا يبرئ

السادسة : وه تزل الحبة إلا تنج وتغير مع ماء : . يجب في ماهر
كلامهم قاله في الفروع قال ونحوه حتمال يجب . ونحوه كلام أحمد .
ودكره ابن الرعي في القراء بقوة .

قوله ﴿ وَلَا تَطْهِّرُ الْأَرْضَ لِحَبَّةٍ يُشْمِنُ، وَلَا رِيحٍ، وَلَا يَجْهَرُ
أَيْضاً ﴾ .

وعنه مذهب . وعنه جماعة الأصحاب وهو المعمول به في المذهب . وقطعه
كثير من الأصحاب وقيل : تظهر في الكل . احتاره الخدي في شرحه، وصاحب
الحوى الكبير، والدقق، والشيخ في الميز وغيرهم قال في الرقابة وخرج

ل فيها الظهرة إن راى لونها وأثرها ، وقيل : ورعها . وقيل : على الأرض .
وقال ابن نعيم : وخرج بعض أصحابنا : الطهارة بذلك على التطهير بالاستحالة .

نفية : طاهر كلاء المصنف : أن غير الأرض لا تطهر شمس ، ولا ريح ،
وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الجمهور . وقيل : يطهر . وعن عبد الإمام أحمد
في حل الصل . واحترز هذا القول الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : وإزالة التراب ونحوه للحاسة : كاشمس
وقال أيضاً : إذا أُرِفَ التراب عن العسل ، من معه إذ حالطها ، وقال في الفروع
كذا قال .

قوله ﴿ ولا يطهر شي ﴾ : من النجاسات بالاستحالة ، ولا بارئ أيضاً
بلا آفة .

هذا المذهب للأرباب . وعنه جمهور الأصحاب . وعنه من تطهر
وهي محرقة من الخمر إذا اقلبت نفسها . حرجها المحدث . واحترز الشيخ تقي الدين
وصاحب الفائق . فلو أن متولداً من نجاسة - كدود الخروع والقروح وصراصير
الكبش - طاهر . من عليه ، وأصلق جماعة رواة في نجاسة وجه نور سحر
سحابة . ونقل الأكثر بصل . ونقل حرب لا بأس . قال في الفروع : وعينها
يخرج عمل ريت بحس صديوناً ونحوه ، وتراب حل روث حمار . فإن لم يستحل
على عن بيده في رواية . ذكرها الشيخ تقي الدين . وذكر الأرحى : إن تحسن
النور بذلك طهر تسعة بياض . فإن مسح برأت عين الصل ، وحمل القاصي
قول أحمد « يسحر النور مرة أخرى » على ذلك .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن رواية صريخة في التطهير بالاستحالة ، وأن
هذا من القاصي يقتضي أن مكى مانع إذا - ينق للحاسة أثر . وذكر الأرحى :
أن نجاسة الجلالة وإناء المتبر بالنجاسة : نجاسة محصورة . وقال : فيه من ذلك . فإنه

وابن نمير ، والرعاية الصغرى . وأظهرهم في الفل والنخيل في العائق وهما روايتان
في الرعاية الكبرى وهي طرفة موحدة في الرعاية الصغرى . إحداهما : لا يظهر .
وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام ابن عدوس في تذكرته . والمصنف ، وصاحب
الوحيير وغيره . وقدمه في المحرر ، وجميع المحررين ، وابن عبيدان ، والزر كشي .
وبل : ظهر . كالألقاب غير قصد التحليل وتخلت . وقال في الرعاية ، وقيل :
تظهر بأقل فقد . وهو أصح . ثم قال قد . وكذا إن كشف الرق فتخلل
شمس أو ظل .

مؤامرات

إبراهيم : في حوار إمساك حمر ليحلل سبعة ثلاثة أوجه : حوار ، وعدمه .
ولثالث : يحور في حمر الحلال دون غيره . وهو الصحيح قال في المروغ : وهو
أشهر . قال في رعدة . وهو أصح . وحرم من نمير بدافعة حمر الحلال وأطلق
في حمر الحلال له جهين .

فعلى القول بعدم حوار : لم تحلل سبعة مهر على الصحيح قال في المروغ :
وعلى أصح مهر على الأصح . وعنه لا يظهر . وقال في الآية الكبرى لو ائخذ
للحن فتحمير . وقد يرى ، فممسك يصير حلالاً ، فصار حلالاً . وفي مهراته
وحيين . وفي حوار إمساك حمر لصغير حلالاً وحيين . فإن جاز فصار حلالاً طاهر ،
وإن جاز مهر سعى . ومما وحيين أصفهم من نمير
وإن تحمير صغير للحن . وهو تحمير ، ونحن سبعة : في حله . روي
الدين فيه .

الثانية : حل مسح أن نصب على الممسك أو العتير حل فس عبيده حتى
لا حل . نعم عليه في رواية الجماعة .

الثالثة : أخيشة مسكرة تحمة على الصحيح . احتار الشيع تقي الدين .

وقيل : طاهرة قدمه في الرعية ، والخوشى . وقيل : حمة إن أُمِيت ، وإلا فلا
أصله في الفروع ، والشافى . وروى حكم : كذا في باب حد مسكر .
قوله ﴿ وَلَا تَطْهَرُ الْأَذْهَانُ الْحَسَنَةُ ﴾ .

هذا المذهب مطلق . وعنه جماعة الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال
أبو الخصاب : يطهر بعمل منه ما شئت منه . مثل أن تصب في ماء كثير
وعرث ، ثم تترك حتى يطفو مزجده ، وعو ذلك . وهو محرم الكفاي ذكره
في كتاب البيع . وحرم به في الإهدات . وقيل : يطهر بنق بعمل . لأنه لقوته
وتنسيكه يجرى مجرى الحمد . قاله ابن عقيل في الفصول . وانصر عليه جماعة .
وقطع به في مذهب ، واستوعب . فبعدى . فعلى المذهب لا يجوز تصهيره
ذكره في الترتيب وغيره . وروى في كتاب البيع ما يتعلق ببعده .

قوام

منه : تقدم في كتاب الشهادة خلاف في تحيis المائعات بملاقاة النعاسة .
فوق كل جملة أحدث منه النعاسة وما حوط ، والشافى طاهر . وحد الحمد
ماء سر النعاسة فيه على الصحيح حرم به في المعنى ، وأشرح ، وابن رزم ،
وسيره . وصححه ابن تيم وغيره . وقال ابن عقيل : حله ما لم يكر وعوؤه شاق
أخرؤه . ورده الأصحاب . قال في المائعات : قلت . ويجعل ماء قوؤه شاقاً
ولا يصهر ما عدا . والأذهان من المائعات بعمل ، سوى الرقيق على ما تقدم .
فلا يطهر ما طهر جبت يقع في حمة مسكر أعنه وتخصه كل مرة على الصحيح
من المذهب . كأنه حين . وعنه الأصحاب . وعنه يظهر . قال في الشافى . واحذره
صاحب المحرر . وهو المحرر .

ومثل ذلك خلاف : ومذهبا : الإباء إذا شرب نعاسة ، والسكين إذا شربت
ماء نعسا ، وكذلك اللحم إذا طبخ فيه نعسا على الصحيح من المذهب .

وقال المحدث في شرحه : الأقوى عند طهرته ، واعتبر العسل والضعيف .
وقال : ذلك في معنى عصر النوب .

وذكر جماعة في مسألة الخلالة طهارة اللحم . وقيل : لا يعتبر في ذلك كله
عدد . قال ابن تيمية - بعد أن قال : على اللحم ماء طاهر ، وتحتف الحصة - .
ثم تامل بعد ذلك مراراً إن اعتبرنا العدد . والأولى إن شاء الله تعالى على هذه
الرواية . عدم اعتبار العدد انتهى .

ولا طهر أحسن الصقيل ممسحه على الصحيح من الذهب . وعنه طهر .
واحتراره أو الخطأ في الاعتبار ، والشيخ تقي الدين وأصحابه في الفائت
وأطلق الخدائي وحبش . وذكر الشيخ تقي الدين هل طهر ، أو معنى عم تقي
على وحبش . وعنه هم سكن من دم دبيعة تسحب فقط ، وطهر اللبن والآخر
والقرب المتعسر سول ونحوه ، على الصحيح من الذهب . وقيل : لا طهر .
وقيل : بغير طهره . كما لو كانت الحدة أعيد وطبخ ، ثم غسل طهره . فإنه بغير
وكذا طهر في أصح ما جهز إن سحق ، له صول الماء إليه . وقيل : بغير ر .
نفسه . قوله (وإذا حني موضع الحاسة ، لزمه غسل ما تيقن به إرثها)
نطق الصرة كما كثر لأصحاب . ومراهم : غير الصغراء وعوه . قاله
في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وابن تيمية في إردية ، وسكت . والركشي وغيرهم .
قوله (لزمه غسل ما تيقن به إرثها)

هذا الذهب . من عليه . وعنه الأصحاب . وعنه كفى الطل في غسل المدي
[وعند الشيخ تقي الدين : يكفي الطل في غسل المدي] وغيره من الجعسات . قال
في القواعد الأصولية : يحصل أن يخرج رواية في نية الجعسات من الروايات التي
في المدي . وذكره أبو الخطاب في الخلالة . ويحتمل أن يخص ذلك بالمدي . لأنه
يعني عن يسير على رواه . لكن لازم ذلك : أن يعنى إلى كل بحسة يعنى عن
يسيره . وهو منزه . انتهى

قلت : قال في السكت . وعنه ما يدل على حوار البحري في غير صحراء .

تفسيره

أمرهم قوله (وَيُخْرِى فِي تَوَالِي أَعْلَامِهِ الَّذِي تُمَارِسُ كُلَّ الطَّعَامِ النَّصْحُ) وهذا بلا ريب . وظاهر كلامه . أنه نصح ، وهو صحيح وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع ابن رزين في شرحه . أن بوله طاهر . ويعتمد كلام الحرفي . من هو ظاهره . فإنه قال : وما خرج من الإنسان من بول وغيره . فإنه نصح إلا بول الملاة الذي يمارس كل الطعام . فإنه يرش عليه الماء . واحداً أبو إسحاق ابن شاذان . لكن قال : بعد الصلاة . كما روى عن أبي عبد الله . إذا صلى في ثوب فيه مني ، ولم يمسح ولم يفرغه . عيذ ، وإن كان صهراً . قال الأرحي في النهاية : وهذا عيذ . قال في الرعدة : وهو عرس عيذ . قال في الفروع : كذا قال قال القاضي عن هذا القول . ولمس شيء . قلت : فيه يرد على قول أبي إسحاق .

الثاني : مراده بقوله « الَّذِي تُمَارِسُ كُلَّ الطَّعَامِ » يعني شهوة . والنصح . عمره . والم . وإن لم يقتر منه شيء .

قوله (وَأِذَا تَحَسَّنَ أَقْفَلُ أَحَبَّ أَوْ الْجِدَاءُ وَحَبَّ عَسَلُهُ) .

هذا مذهب وعنده الجمهور قال في الفروع نقله واحداً الأكثر . وقدمه في الهداية ، والمحرم ، والطلم . وأبرعاسين ، والخويين ، والدروع ، وجمع البحرين وعنه يجرى . دسكه بالأرض . قال في الفروع : وهي أطهر . وقال احداً جماعة .

قلت : منهم المصنف . وأحمد ، وابن عبدوس في تذكيرته ، والشيخ نقي الدين . وحرمه في الوحيير ، والشور ، والمستحب ، والتسهيل . وقدمه في مسبوئ الذهب ، والشرح ، وابن تيمية ، والفتق ، وابن رزين . وعنه بعض من النول والمناظ . وبذلك من غيرها . وأطلقين في المذهب ، والمسوع ، والكافي . والتنجيس ، والملمعة ، وابن عبيدان ، ونحو مد العانة . وقيل : يجرى .

ذلك من الياسه لا الرطبة . وحمل القاضي الروايات على ما إذا كانت النجاسة
يأسه . وقال : إذا دسكها وهي رطبة - يخرده - رواية واحدة . ورده الأصحاب
وأطلق ابن تيمية في إلحاق الرطبة بالياسه الوجهين . وظاهر كلام ابن عقيل : إلحاق
طرف الحب بأسفه . قال في المروء : وهو منجبه .

قلت : تنوجه فيه وجهان من نقص الوضوء . من يحرف السكف على القول
أنه لا ينقص إلا ما نكفه على القول أنه يخرى . الدلك : لا يطهره ، بل هو
معفو عنه ، على التصحيح من المذهب . قال المحمدي شرحه . وهذا هو الصحيح
قال في مجمع البحرين : ولا يطهرها - بحيث لا ينعسان - المانع في أصح الوجهين .
قال في المذهب : فإن وقع في ماء يسير تنحس على التصحيح . قال المصنف
والشرح . قال أصحاب المتأخرون : لا يطهر الخلل . قال ابن منبج في شرحه
حكمه حكم أثر الاستسقاء . وقدمه في المروء ، وانحر . وعنه يطهر . قال في
الرعية : وفيه بعد . قال في المروء : احتاره جماعة

قلت : منهم من حامد . وخرجه في النور ، والمذهب . وقدمه في انداق
وإليه من ابن عيصال ، وهو من المفردات . وأضيق في الشرح ، والسلم ،
والكافي ، وابن تيمية

فائده : حكم حكمه شيء حكم ذلك

نظير مفهوم كلام المصنف : أنه قد يحس عبر الحب واحدا . أنه لاخرى .
الدلك : رواية واحدة . وهو صاهر كلام أكثر من الأصحاب ، وأحد الوجهين
في دين حرة . قدمه في الفتاوى ، وابن تيمية .

واوجه الثاني : أنه - كما نقل اسماعيل بن سعد - يظهر ترواره على صاهر
بدمه . احتاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب انداق . وخرجه في التسهيل . وقدمه
في اربعة الكبرى . وقال : من ثوب آدمي أو إزاره . وأطلقه في المروء

ودحر في معبوه كلامه . أرخا إذا محب ، لا يحري ، دكبي . لأض . وهو الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . وقيل : هي كاحف واحد . حكاه الشيخ عن الدين واحتره . قر في الفائق : فست . ويحتمل في رجل احاق عدة وحسين . قوله : **ولا يُعقَى عن يسير من النجاسات إلا الدم** . وما تولد منه من القيح والصديد .

اعلم أن الدم وما تولد منه يتقسم أقساماً .

أولها : دم لآدمي . وما تولد منه من القيح والصديد ، سواء كان منه أو من غيره . غير دم الحنص والنعس . وما خرج من لسنتين .

الثاني : دم الحيوان استكون لحمه وطاهر كلامه نصف : العفو عنه ، والصحيح من المذهب في هذين القسمين : العفو عن يسيره . وعنه جمهور الأصحاب . وعنه لا يعق عنه فيهما . وقيل : لا يعق عنه إلا إذا كان من دم بهيمة . وهو احتياط في التلخيص . وقال الشيخ في الدس : ولا يجب غسل الثوب والحسد من اندة والقيح والصديد . وإنما تم دليل على حسنه . حكى حله عن بعض أهل العلم طهرته . وعنه لا يعق عن يسير شيء من النجاسات في الصلاة حكاه ابن رعونى .

الثالث : دم خيص والنعس وطاهر كلامه نصف : أنه يعق عن يسيره . وهو صحيح . وهو مذهب حرمه في معنى ، والشرح ، وابن راس ، واشور . وهو طاهر لو حيز . وقدمه في التلخيص . وحسنه القدسي . وهو طاهر كلام جماعة . لإصلاحهم العفو عن الدم . وقيل : لا يعق عن يسيره . حارده المحدث ، وابن عيبدان ، وصاحب مجمع البحرين . وقسمه في التلخيص وأصغفها في الفروع ، وابن تيمية ، وابن عيبدان ، والزركنشي ، ومجمع البحرين ، والعاثق ، ومخدوى الكبير .

الرابع : الدم الخارج من السنين . وطاهر كلامه النصف : العفو عن

يسيره . وهو أحد الوحيين . وهو ظاهر كلام ابن رزيق في شرحه . وجماعة
والوجه الثاني : لا يفي عن ذلك . احتاره ابن عدوس في تذكرته ،
وصاحب التلخيص . وحرره به في السور . وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع ،
والرر كشي

الخامس : دم الحيوان الصاهر الذي لا يؤكل ، غير الآدمي والقمل ونحوه .
فظاهر كلام المصنف : أنه سمي عن يسيره . وهو ظاهر ما قطع به في يسوع ،
والسكافي ، والحرير ، والإفادت ، والعتق ، وغيره . وقطع به في المذهب ،
والوحي ، ولطم ، والحدوى الكبير ، وابن عدوس في تذكرته . والنسبيل ، وابن
رزيق ، وابن سعد في شرحه . وقدمه في الزعامة الكبرى . وقيل : لا يفي عن
يسيره . وحرره به في جميع الحرير ، وابن عياد . وفيه قال : وما لا يؤكل
لحمه ، وله نفس سائلة ، لا يفي عن يسيره . ويحمله كلام الخرق . وهو ظاهر
ما قطع به في التلخيص ، والبلغة . فإنه قال في المفو عنه : من حيوان ما كحل .
وقصع بر كشي أنه مذكور بدم آدمي . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم

السادس : دم الحيوان النحس . كالسكلب والحرير ونحوه . فاصحح من
المذهب : أنه لا يفي عن يسيره . وعليه الأصحاب . وفي الفروع احتار بالمعرو عنه
كعبيره . وقال في العتق : في الفروع عن دم الحرير وحيوان .

قواعد

الأولى : حيث قد يالعمو عن اليسير : فحله في باب الطهارة دون النجاسات
على ما يأتي بيانه .

الثانية : حيث قد يالعمو عن يسيره : فمضمرة في ثوب واحد على الصحيح
من المذهب . وحرره به ابن تيم وغيره . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يفي عن
لكل دم حكم ، وإن كان في ثوبين . يعنى على الصحيح من المذهب : بل

سكل دم حكم . وقيل : بصر . قدمه في الرعاية وأطلقهم من تيم . ذكره في باب
احساب الحسة . ونأني إذ أنس نادى كل ثوب قدم من خير يرمى عنه :
هل ساح أو نكره أي آخر ستر العورة .

الفاصلة . في الدماء الطهارة المختلف فيها . ومنه : دم عروق
لأنه كونه طاهر على الصحيح من مذهب . وله طهرت حرته من عليه . وهو
الصحيح من مذهب . وهو من مرداث . لأن العروق لا يعلث عنه . فسقط
حكمه لأنه ضرورة . وصار كلامه لقاصي في اختلاف . قال ابن حوري :
بعضه هو الدم مسفوح . ثم قال بعض . فاما الدم الذي سقى في حين اللحم بعد
الدمخ ، وما سقى في العروق فصح . قال في العروق . وقد يذكر جملة لا دم العروق .
وقال الشيخ تقي الدين فيه : لا نعلم خلافا في الموضع . وأنه لا يحسن الترق . بل
بأن كل معه . انتهى .

قلت . وعن قال طهارة بقية الدم الذي في اللحم غير ده العروق . وفي
طهرت حرته المحدث شرحة . والباطل . ومن عيذان . وصاحب المائق .
وزعائين . وسهية من رزين . وعنده . وغيره .
ومنه : دم السمك . وهو طاهر على الصحيح من مذهب . وعنده لأصحاب .
ويؤكل . وقيل : يحسن .

ومنها : دم البق والقمل والبراغيث . وذباب . ونحوها . وهو طاهر على
الصحيح من مذهب . وقدمه في العروق . والمائق . ومن رزين وغيره . قال
النصف . وأشرح وغيره . هذا طاهر المذهب . وصححه في صحيح الخبر . وقال
قال بعض شراح الخبر . صححه ابن عجل . وخرجه في الانصار في موضع . وحكام
عن الأصحاب . ورجحه المحدث عنه بحسن . وأطلقهم في الخبر . والكاظم .
والخوئين . والزعائين . وابن تيم . والموسوي . والهداية . ومجمع البحرين .
والدهب . وابن عيذان .

ومنها : دم الشهيد ، وهو طاهر مطلقاً على الصحيح ، صححه ابن تيم . وقدمه
في الرقعة وقيل : نكس وعينهما تستحب لقؤد . فمدى بها ذكره ابن عقيل
في الشور . وقيل : طاهر مداه عنه . قدمه الخدي شرحه ، وابن عبيدان . وحرم
به في مجمع البحرين . وأما المذهب . وأصفين في الدوع
ومنها : السكند والطحس . ومما دمال . ولا خلاف في طهرتهما .

ومنها : الميت . واحتج بمم هو : فالصحيح أنه سرة العران . وقيل : هو
من دابة في البحر لها نسب . قال في التمهيد : فيكون مما ذكر . وقال ابن عقيل
في السون : هو دم العرلان . وهو طاهر . وقوله : بقاء طاهرة على الصحيح . وقال
الأزهي : فأرته نخسة . قال في الدوع : ويحتمل نخسة الميت . لأنه جزء من
حيوان لكنه مفصل طاهر

ومنها : العنقة أي يحق منها الأذى ، أو حيوان طاهر . وهي طاهرة على
أحد الوجهين . صححه في الصحيح ، وابن تيم . وقدمه ابن رزيق في شرحه
والصحيح من المذهب . أنها نخسة . لأنها دم خرج من الفرج . قال في المعنى :
والصحيح تحسنت ، وقدمه في السكاني . والشرح . قال في مجمع البحرين : نخسة
في أطهر الرومين . وأظفهما في الفروع ، وابن عبيد ، ولرشتين ، والخوايين ،
والذهب . وحكمهما من عقيل رشتين . قال في الرقعة للسكاني : فتت وأصحة
كأنفة . ومنها البقعة إذا صدرت دما . فهي طاهرة على الصحيح . قال ابن تيم .
وقيل : نخسة قال الخدي . حكمها حكم العنقة . وأظفهما في الفروع . وذكر أبو الهيثم
وصاحب التمهيد : نخسة بغير بد^(١) . واقصر فيه في الفروع .

نعيم : أقاد منصف رحمه الله أن الفرح والصيد والمدة نكس وهو
صحيح . وهو مذهب وعينه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه طهارة ذلك
أخبره الشيخ في الذين قل . لا يجب غسل الثوب والخد من المدة بالقيح
واصيد . ومما تم دليل على تحسنه . انتهى .

وأما هذه القرووح فقال في المروغ هو حس في ظاهر قوله . وقدمه في الرعاية
الكبرى ، واسم نيم . وحشره المحدث وذكر جماعته . إن غير محس وإلا فلا .
فنت . منهم صاحب جمع البحر وهو أقرب إلى الصبغة من القمح والصديد ،
ولادة . وأما ما يبين من العلم وقت النوم فظاهر في ظاهر كلامهم . قاله في القرووح .
نيم : مراده بقوله « وتر الأسحب » . تر الاستحيا . يعنى أنه يعنى عن
بسيرو . وهو صحيح وهو مذهب وعليه جمهور لأصحاب وقطع به أكثر منهم .
وقيل لا يعنى عن سره . ذكره ابن عربى في شرحه . وقد لو قدم في ماء يسير
حسه ، أو عرق فهو محس . لأن السحب لا يربى الحصة . كناية

نيم أقاد المصنف أنه محس وهو صحيح . وهو مذهب وعليه الجمهور
قال ابن عربى . احتاره أكثر أصحاب . وقدمه في المروغ ، والزعميين .
والنجيين ، وغيرهم . وعنه أنه ظهر احدا جماعة من لأصحاب منهم ابن
حامد ، وأبو حفص بن السدة الكبرى . وأصفيها ابن نيم في باب احداث
الحصة . قال في الزعميين . والحويين . وغيرهم . يعنى عن عرق المسحور في
سراويله نص عليه . واستدل في المعنى ومن معه بالحق على أن أثر الاستحار
صاهر . لأنه محس ومعنى عنه . وظهر كلامه في المعنى ومن معه . أنه لا يعنى
عنه إلا في محله ، ولا يعنى عنه في سراويله .

قوله (وعنه في المدي ، وأتقى ، وريق المغل ، واحجار ، وسبع
الهائم ، غير الكلب والحريز ، وأظير ، وعرقها ، ونول الخفاش
ولتيد ، والمي . أنه كاذم)

يعنى عن بسيرو كاذم . على هذه الرواية فقد ضعف . أنه لا يعنى عن يسير
شئ من ذلك

وأما المدي : فلا يعنى عن سره عن الصحيح من المذهب . وقدمه في المروغ ،

والزراعة الصغرى . والحوارين . وقال ابن منجد في شرحه : وهو المذهب . وعنه
يعنى عن سيرة . حرره به في العملة ، والنور ، والسحب وغيرهم . وقدمه ابن
رزين . وصححه الدطر . واحضره ابن تيم . قال في مجمع البحرين : يعنى عن
سيرة في أقوى روايت .

قلت : وهو القواب خصوصاً في حق الاش
وأصنفه في المطرأة ، والذهب ، والسوء ، والسكافى ، والمحرر ، والشرح
وان تيم ، والزراعة الكبرى ، والنجيب ، والبعة ، وان عياد .

نبيه : أفاده مصنف رحمه الله تعالى أن ائدى نفس . وهو صحيح . فبطل
كفنة النجاسات ، على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . وعنه في معنى : أنه
يحرى . فيه الصحيح ، فبغير ظاهر أنه ، كقول علاء الدين : كل الظلم حرره به
في الإفادات ، والنور . والمتنخب ، والعملة . وقدمه في الفائق ، وإدراك الغاية ،
وان رزين في شرحه . وحضره الشيخ تقي الدين . وصححه الدطر ، وصاحب
صحيح المحرر . وقال بعض شرح محرر سمعهم ابن تيم في إشارته . وأظهرهما
في المحرر . وقال في الزعم ، وقيل : إن قد محرره بخرج البول . فمجلس وإن قلنا
محرره بخرج لئى فله حكمه انتهى . وعنه ما يدل على طهرته . أحضره أبو الحبيب
في الأسرار . وقدمه ابن رزين في شرحه . وحرره به في سبيله ، ونظمه .

على القول بالنجاسة فصل الذكر ولأشيين إخراج ، على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وحرره به دطر المفردات . وهو منها . وقدمه ابن تيم ،
والدش ، والخواشي . وأحضره أبو بكر ، والقصي . وعنه من جميع الأكر فقط ،
ما أصابه المذنى وما لا يصبه .

قلت : فيعنى بها على هذين التروائين
وعنه لا يعمل إلا ما أصابه ائدى فقط . أحضره الخلال . قال في مجمع
البحرين ، وان عيادان : وهى طهر . أصنفه في المروء .

على الرواية الأولى - تحريم علة واحدة - فانه المصنف - وحرم به ان تبيع ،
والعائق ، والرعاية الكبرى . ذكره في كتب الصهاره . و : ان لم يؤتئها
المذنب . نص عليه .

وأما الثاني : فلا معنى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب . قال ابن مسعود :
هذا المذهب . وقدمه في الفروع ، والمصنف هنا . وهو ظاهر ما حرم به في الهداية ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والكافي ، والمحرر ، وغيرهم . وعنه
معنى عن يسيره حرم به في الوحي ، وسور ، والإقادات . قال القاضي . معنى
عن يسيره أي ، وما لا يخص حروجه . كمنسب اللود والخصي ونحوهما ، إذا خرج
من غير السبيلين . وحذر ان غشوس في ذكرته . وأطلقه في النظم ، وجمع
البحرين ، والرعاتين ، والحدوين ، والعائق ، وابن عبيد

وأما ابن العسل والحار وعرقه - على القول بحسبهما - : فلا معنى عن
يسيره على الصحيح من المذهب . قال ابن مسعود : هذا المذهب . وقدمه في
الفروع ، والمصنف هنا . وهو ظاهر كلام جماعة . ومعنى عن يسيره . قال الحلان :
وعليه مذهب أبي عبد الله . قال المصنف ، والشارح : هو العاهر عن أحمد .
واحذر ان تبيع وحرم به في الوحي وغيره . وقدمه ابن زرير وغيره .
قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والكافي ، والمحرر ، والنظم ،
وجمع البحرين ، والرعاتين ، والحدوين ، وابن تيمية ، وابن عبيد .

وأما ابن سماع الهيثم - عن الكتب واحذر - والعير وعرقه ، على القول
بحسبها : فلا معنى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب . مع على رقي العسل
والحار وعرقه ، وأولى . وهو الذي قدمه المصنف هب . وظهر ما حرم به في
العائق . قال ابن مسعود في شرحه . هذا المذهب . وعنه معنى عن يسيره . حرم به
في الوحي ، وسور . وصححه في تصحيح المحرر . وقال . حرم به في المعنى في موضع

وقدمه ابن رزين في شرحه . قال القاضي - هذا ذكر النسخ المعقوف عن يسير
ريق النحل والحرير :- وكذلك ما كان في معاصمها من نسخ النسخ وكذلك الحكم
في أرواتها . وكذلك حكم في نسخ النسخ . وأصنفها في الهداية ، والمذهب ،
والستوعب ، واللكاني ، واعمر ، والظم ، وجميع البحرين ، والبرعيتين ،
والخوئين ، ومن تميم ، وابن عياد

وأما ابن الحاشي ، وكذا الحاشي فآله في الإعادة . وكذا الحاشي . قبه في
الفتاوى - فلا معنى عنه على الصحيح من مذهب . قال ابن سعد في شرحه هذا
المذهب . وقدمه في الفروع ، والنصف ها . وعنه يعني عن يسيره . حرمه في
الوجيز وقدمه الشرح ، ومن رزين . واحترق ابن تميم ، ومن عدوس في تذكرته
وصححه في تصحيح النسخ . وأصنفها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، واللكاني ،
والحرير ، والظم ، والبرعيتين ، والخوئين ، والفتاوى ، وابن عياد .

وأما السيد الحسن فلا معنى عن يسيره ، على الصحيح من المذهب . قال
ابن سعد في شرحه : هذا المذهب . قال في مجمع البحرين : لا معنى عن يسيره
في لأشهر وقدمه في الفروع ، والنصف ها . وعنه يعني عن يسيره . احترق
في شرحه ، ومن عدوس في تذكرته . وحرمه في الوجيز ، وسيرة ابن رزين ،
وطالب . وصححه في تصحيح الفروع . وقدمه الشرح ، وابن . وأصنفها في
الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، واللكاني ، والحرير ، والظم ، والعدوس ،
والخوئين ، والفتاوى ، ومن تميم ، وابن عياد

وأما ابن رزين فقد حاشته فلا معنى عن يسيره ، على الصحيح من مذهب
وقدمه في الفروع ، والنصف ها ، والإعادة لصوري ، وحويين . قال ابن سعد
في شرحه . هذا المذهب . وعنه يعني عن يسيره قطع به حرجي واحترق ابن تميم ،
والشيخ في الدين في شرح العمدة . قال في مجمع البحرين يعني عن يسيره في
تظهر الروايتين . قال لركشي : هذا ظاهر النسخ وأصنفها في الهداية ،

والمستوع ، والكافي ، والمحزر ، والظم ، والرعدة الكبرى ، ومن ثم ،
وان عبيدان ، والزركشي . وبني قريب . إذا قلب هو نفس . هن بحري . فرك
ياسه مطلقا ، أو من الرخل .

تيم : طاهر كلام المصنف . أنه لا حق عن يسير شي . من المحسنة غير
ما تقدم . وثم ماثل :

وم : دم البق والقمل . والبزاعيث . والذهب ونحوه . يعنى عن ذلك على
القول . محسنة بلا رابع . قوله لأصحاب

وم : تقيده للعلم أنه كقول من غير العروق . يعنى عنه على القول . محسنة
على ما تقدم .

وم : يسير المحسنة ، إذ كانت على أصل احب وخدا . بعد الدلائل ،
يعنى عنه على القول . محسنة . وقسم به لأصحاب .

وم : يسير ساس النوب . مع كمال التحفظ يعنى عنه . قل . لم . قلت
وطاهر كلام . لا أكثر . عدم العوق . وعلى قياسه يسرده المستدصة .

وم : يسير دحل المحسنة ، وعنده . ونحوه . يعنى عنه . منه يظهر به صفة
على الصحيح من مذهب . حرم به في الكافي ، ومن تيم . ولظم . قل في
الرءيتين ، واحدا من . ونجم المحررين ، ومن عبيدان ، ونحوه : يعنى عن ذلك
منه يسكتف . ردتى الرعدة الكبرى . وقيل منه . جنم منه شيء . ويظهر به صفة .
وقيل : أو تعدر أو تعدر المحررين منه . وأطبق أبو يعنى المعنى عن سائر المحسنة

وه . منه يسير . لأن سحر لاسين به . قل في لغز . وهذا متوجه . وقيل .
لا حق عن يسير ذلك . وأصعب في العروق . ومن . ويهتد ربح . وأصب
عند حسن من هرق أو غيره . فهو دحل في أمسه . وذكر الأحي المحسنة به .
وم : يسير نون أنه كقول وروده . على القول . محسنة . يعنى عنه في

رواية . وهو الصحيح من مذهب . حرم به الخد في شرحه . ومن عبيدان

وقدمه في المعنى ، والشرح ، واختاره ابن تيم . وهو طاهر ما قدمه في الفروع . وعنه
لا يعنى عنه . وهو طاهر كلام المصنف هـ . وأصنفهما في الحاويين ، والراعتين .
وراد : ومثله وقيل . وذكر الشيخ قتي الدين الرواية الأولى في العائق

ومنها : يسير نول الحذر ، والعل ، وروثها . وكذا يسير نور كل سيم نخس
أو طاهر لا يوكل ، ويخص نموه ، لا يعنى عنه ، على الصحيح من المذهب . فإله
المحد . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه يعنى عنه . وحرره في الإضافات في روث
النس والحذر ، وأصنفها في الرعايين . وأخوين ، وابن عيذان .

ومنها : يسير عنه الحلافة قبل حسن . لا يعنى عنه على الصحيح من المذهب .
وقيل يعنى عنه وهو رواية في الرعية . وأصنفها في الرعايين ، والحاويين ،
وجمع النحس .

ومنها : يسير النوى لا يعنى عنه على الصحيح من المذهب . وقيل يعنى
عنه . رواية في الرعية . وأصنفها هـ . وابن تيم .

ومنها : ما قاله في الرعية يعنى عن يسير نول الحذر . يعنى عنه من دم
ونحوه في الأصح . وحذر الصعو عن يسير ما لا يذكره الفوف . ثم قال وقيل : إن
مقدد دسب على عاسة رطة ، ثم وقع في مانع وأرجع نخس ، والأفلا . يعنى
رمن جف فيه وقيل يعنى عن يثق التعرزمه غالباً . واختار الشيخ قتي الدين :
الصعو عن يسير جميع العجسات مطلقاً ، في الأطعمة وغيرها . حتى نزل العار قال
في الفروع : ومعه احتير صاحب العلم .

فب قال في جمع المعرس قست . الأولى الصعو عنه في الثياب ، والأطعمة ،
لحم اشقة ولا يثبت دوغل في عموم النوى هـ . خصوصاً في الطواحين ،
ومعاصر السكر ، والربث . وهو أشق صيانة من مؤر النار ، ومن دم الدسب
ونحوه ورجيعه . وقد احتار طهرته كثير من الأصحاب انتهى .

قال الشيخ تقي الدين ، إذ قلت ، معنى عن يسير السيد المختلف فيه لأجل
اختلاف فيه . فأحلاف في السلك أطهر وأقوى انتهى .

وأما طين الشوارع . فها طلت نخسته من ذلك : فهو طاهر على الصحيح من
الذهب قدمه في الفروع . وقال ابن تيمية هو طاهر ما لم تعد نخسته . قال في
القاعدة النسخة والتجسين مدونة : طاهر نص عليه أحمد في مواضع . وجعله
المحدث في شرحه : المذهب ، ترجيح للأصل ، وهو الطهارة في الأعيان كلها . قال
في الرعايتين ، والحدويين ، وجمع الحرير . وطين الشوارع طاهر إن جهل حاله .
وحرم به في سور ، والمنحجب ، والنعم . وعنه أنه حسن قال ابن تيمية . احتراها
بعض الأصحاب . فعليه بمعنى عن يسيره على الصحيح . قال في الرعايتين ،
والحدويين : بمعنى عن يسيره في الأصح . وصححه في المطع . وحرره في الإقادات
وابنه من صاحب التنجيص . وهو حتم من عنده فيه . احتارده الشيخ تقي الدين
وقيل لا معنى له . قال في التنجيص . ولا تعرف لأصحابه فيه فولا سريحا .
وطاهر كلامهم أنه لا معنى له . وأطلقهما في الفروع . وذكر صاحب المهم :
أن ابن تيمية قال : إذا كان الشيء في نخسة لأرض روات . فإذا حله الصيف :
حكم بغيره روية واحدة . قال عنه نخسته معنى خسة . ومعنى عن يسيره على
الصحيح من أوجهين . قال في جمع الحرير : معنى عن يسيره في صحيح أوجهين
وصححه في المطع . قال الشيخ تقي الدين : لو تحققت نخسة بين الشوارع على
عن يسيره ، لمثقة التحريم عنه . ذكره بعض أصحاب . واحتارده . انتهى . وقيل :
لا معنى له . وقيل : معنى عن يسيره إن شق . وإلا فلا . وقصع ابن تيمية ،
وإن حمال : أن تراب الشارع طاهر . واحتارده الشيخ تقي الدين ، وقال : هو
أصح لقوين .

تفسير . حيث قد بالعقوبية تقدم . فحجه في الجمادات دون المائت ، إلا
عند الشيخ تقي الدين . فإن عنده معنى عن يسير المحاسن في الأضمة أهد ،
كما تقدم في .

فأمران

أمران : ما معنى عن سيره معنى عن أثر كثيره على جسم صليل بعد مسحه
قائه نصف ومن هذه .

الثاني : حد السيرها ماء بعض الوصوه . وحد الكثير : ما نقص على
ما تقدم في باب واقع الوصوه من الأقوال والروايات . فما ، بعض هناك فهو
سيرها ، وما نقص هناك فهو كثيرها . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وهو ظاهر ما حرمه في الفروع ، لكن صاهر عارته منكل ، بقي مائه وقطع ،
انصف ، والشرح ، وابن سعد في ترجمته ، وغيره . ولكن قدم في الفائقها
ما استحدث كل إنسان بحسه . وقدم هناك : ما خشي في أمس أو ساطع الس
وقدم في استوعب هناك : ما خشي في أمس وقدم في السير ما دون شير في
شير . وقال في الرعاة الكبرى . وبعده من عيدين - بعد أن ذكر بعض الأقوال
حتى في شاة هاء وفي . كثير ما بعض الوصوه . وقال في واقع الوصوه
وعنه الكثير ما لا يعنى عنه في صلاة فصره عدم أداء . وقدم في رعايتين
هنا . أن كثير ما خشي في نفوس أو ساطع الس ، كما قدمه هنا . وقدم أن تيم في
موضعين ما خشي في نفس كل إنسان بحسه . وعنه المصير ما دون شير في شير ،
وقدمه في المستوعب كما قدمه . وعنه ما دون قدر كعب . وعنه ما دون فقر في
فقر وهو قول في موعب . وعنه هو انصره وقصره . ومرد سببه ما فكثير
وعنه اسم ما دون درع في ذراع . حكاه أبو حنبل . وعنه ما دون قدم ، وعنه
ما يرميه الإنسان . ثم جاءه خشي . وعنه هو قد . عشر أصابع . حكاه ابن عبيد
وقال ابن أبي موسى : ما خشي في نفس النبي . لأصح الصلاة معه ، ومعه ما خشي
إن سمع اعتره جميع ، ولا سمحت

قلت : هذه الأقوال السبعة السقيمة : لا دليل عليها . ويذهب إلى الكثير

ما شئت في النفس . والبسر مد . فحش في النفس . لكن هل كل إنسان محص
أو الاعتبار : « وسط الناس » على ما تقدم في باب بواقص المصوب .

تغييرات

أمرها : قال في العروة : والبسر : قدر ما نقص . وطاهره . مثل . لأن البسر
قدر ما ينقص . فيما أن يكون « والكثير قدر ما نقص » وحصل سبق فم .
فكتب « والبسر » وإما أن يكون « قدر ما ينقص » وسقط لفظ « د » قال
شيخنا . ويحتمل أن يكون عط « قدر » موبة . و « د » ديه . فيتغير الكلام
وهو بعيد .

التالي : محل الخلاف هو في البسر عند ابن تيمية . وإن جدد في الرعاية
الكبرى : في الدم ونحوه لا غير . قال ابن تيمية - بعد أن حكى اختلاف اسقدم -
كثير التي . بل : الفم . وعنه بضعه . وعنه ما زاد على النواة . وعنه هو كالماء سواء .
ذكره أبو الحسين . وملء الفم : ما يمتنع الكلام منه في وجهه . وفي آخره : ما لم
يمكن إساكه . ذكرها القاضي في مقننه . سهل . وطاهر كلام غيره : شمول
غير الدم بما يمكن وجوده . كالفم . ونحوه . وقدمه في التامق

قوله (ولا ينحس آدمي بالموت)

هو يذهب . وعنه جمهور الأصحاب . مسلماً كان أو كافراً . وسواء . حمه
وأطرافه وأعضائه . وقاله الركني في بعض كتبه . وقاله القاسمي في بعض كتبه
قال المصنف في المعنى : ما يعرف بحد من المسلم والكافر . لاستوائهما في الآدمية
وفي الخية . وعنه حسن مصنف . فميب . قال شارح المحرر . لا ينحس الشهيد باعتقال
ذكره القاسمي . والشرع أبو جعفر . والمجد وصاحب المعنى . وغيرهم . وضمنها
في المحرر وقيل : ينحس الكافر . دون المسلم . وهو احتج . في المعنى . قال المجد في
شرحه . و « د » في مجمع البحرين : ينحس الكافر بموته على كلاً من المذمومين في المسلم

ولا يظهر ما عمل أداً كالشاة . وحسن الشيع نقي الدين في شرح العدة الخلاف
بالسليم . وأطلقهم من تيم في الكافر . وعنه يحسن طرف الأدنى مسماً كان أو
كافراً . صحيحهما القاصي وغيره . وأصل قياس الخلة على الطرف في العدة بالشهد
فيه يحسن طرفه قطعه ، وبوقت كان طاهراً . لأن للعدة من الحرمة ما ليس
للطرف ، بدليل العمل والصلاة ، ورواه المصنف في المعنى وغيره . وأصلقهما في
الحرمة ، فعلى القول بأنه لا يحسن بالثبوت . لو وقع في ماء فمقترده يحسن الله . ذكره
في الأصول وغيره . وقدمه في الفروع خلافاً للمستوعب . واقصر عليه ابن تيم .
قدت : فيعني . على قول صاحب المستوعب .

وقال ابن عقيل ، قال أصحابنا : رواية النجاشي - حدثنا كثرة الله الخارج -
يخرج منه ، لا لعدة في نفسه . قال : ولا يصح ، كما لا فرق بينه وبين بقية
الحيوان ، والتي إذا سقطت منه أعادها عبر رتب .

تيم : محل الخلاف في غير أبي علي الله عنه وسلم . فيه لأحلاف فيه . قاله
الزرعكي .

قدت : وعلى قدمه سائر الأصحاب . عليهم الصلاة والسلام . وهذا لا شك فيه
قوله : ﴿ وَمَا لَاقَسَ لَهُ سَائِلَةٌ ﴾

يعني : لا ينجس بالثبوت إذا . بتولد من النجاسة . وهذا مذهب . وعليه
جمهور الأصحاب . وعنه يحسن . احترامه مع الأصحاب ، أو لما يكن مؤكل .
على المذهب أصح : لا تكره ما مات فيه . ووجه في الفروع احتمالاً بالكرهية .
وعلى المذهب أصح : لا يحسن ما مات فيه على الصحيح . وقيل : لا يحسن
إن شق التحرر منه ، ولا يحسن وجوبه ابن تيم . وقال بحمل بعض أصحاب
الدين والفق بم لا يمكن التحرر منه

وعلى الرواية الثانية : يحسن ما مات فيه على الصحيح . قدمه الزركشي وابن
تيم ، والفروع . وقيل : لا يحسنه

فت - فيعاني - ٤ .

وقيل ، لا يحسنه إن شق التحرر منه ، وإلا يحسن قال في الرعاية . وعنه
 يحسن إن لم يؤكل . فيحسن الله القليل في الأصح إن أمكن التحرر منه .
 تغيير : قوله « كالدواب ونحوه » فبحو الدواب : لبق ، وأحسن ، والتقرب ،
 والربير ، والسرط ، والفمل ، والبرغيث ، والنحل ، واطن ، والدود ،
 والنصار ، وأحسن . وبحو ذلك والصحيح من المذهب أن المخرج من نفس
 سائله . نفس عيه كالحكة . وقدمه في المروء ، ونجم الحرير . واختاره القاصي
 وقيل : من نفس سائله . وأصنفها ابن تيمية ، والمذهب ، والباحين ، ومعنى ،
 والشرح ، وابن عباد ، والحويش . وقال في الرعاية : وفي سجن المورج ودود
 القر و بره ، وحب .

قائمة : إذا مات في السنة اسير حيوان لا سلم ، هل يحسن موت لم لا ؟
 لم يحسن . على الصحيح من المذهب حرمة في معنى ، والشرح . قال محمد
 في شرحه : لم يحسن في أشهر الوجوه . وصححه في جميع الحديث . قال في
 القواعد : وهو المرحح عند الأكثرين . وقيل : يحسن وأصنفها ابن تيمية .
 وابن حمدان ، وابن عباد . وكذا الحكم لو وجد فيه رونة حلال ومذهب . قاله
 في القواعد وغيره . وأصنفها في المروء في كتاب الصبرة .

قوله « ونول ما يؤكل لعنة وروثه وميته . ظاهر »

وعنه مذهب بلا ريب . وعليه لأصحاب . وعنه يحسن . وأصنفها في
 الروث وأبول في الهداية .

قائمة : قال في الرعاية ، وابن تيمية : ويجوز التداوى بيول الإبل للأثر (١) .

(١) عن أنس « أن رجلاً من نكل - أو قال : عرنة - قدموا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم . فاحتوا اللدنية . فأمر لهم رسول الله بقلح . وأمرهم أن
 يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألأنها » متفق عليه

وإن قلنا هو حسن وقال في الآداب: يحور شرب أنوار الإبل للضرورة حسن عليه في رواية صالح، وعد الله، والميموني، وحجاعة. وأما شربها لغير ضرورة، فقال في رواية أنى داود: أما من علة نعم، وأما رحل صحيح: فلا معنى. قال القاضي في كتاب الطب: يحب حمله على أحد وجهين: إما على طريق السكره أو على رواية حسه. وأما على رواية طهرته: فيحور شربه لغير ضرورة كذا أثر الأثرية انتهى. وقطع بعض أصحابنا بتحريم مطلقاً لغير الدواي. قال في الآداب: وهو أشهر. وثاني هذا وغيره في أول كتب الخائز مسوقاً بحراً.

تفسيراته

أمرهما: مثل كلام النصف من لست وبحوره. مما لا يحسن بموته. وهو صحيح، لكن جمهور الأصحاب يثبت في طهرته خلالة. وذكر في الرعاية حتمالاً بحسنه. وفي مسوغ وغيره رواية بحسنه.

الثاني: مفهوم كلامه. أن قول مالا يؤكل منه وروثه، إذا كان طاهراً حسن. وهو صحيح، وهو سدهب. وعليه الأصحاب. ومفهوم كلامه: أن مني مالا يؤكل لحمه، إذا كان طاهراً حسن وهو صحيح وهو المذهب حرمه في المني، والشرج وإن عيдал. وقيل: طاهر، وأظنهما في الفروع، وإن تيمم، وإرغاية، والشافعي، ويحس هذا. في غير مالا من له سائلة. فإن كان مالا نص له سائلة قبوله وروثه طاهراً في قول. قاله ابن عيдал. وقال بعض لأصحاب: وحماً واحداً ذكره ابن تيمم وقال: وطاهر كلام أحمد حسه، إذا كان مأكلاً.

قوله: (ومني لأدمي طاهر)

هذا المذهب مصنف. وعليه جماهير الأصحاب. وبضرورة، سواء كان من احتلام أو جماع، من جن أو امرأة. لا يجب فيه قرض ولا غسل. وقال أبو إسحاق: يجب أحدهما. فإن لم يمس أحد ماضى فيه قبل ذلك. وعنه أنه يحسن، يحرى

فرك يسه، ومسح رطبه . واحتره بعض الأصحاب . وعنه أنه محس بحرى .
فرك يسه من الرجل دون المرأة . قدم في العرك في الخاوى . وعنه أنه كالسول
فلا يحرى . فرك يسه وقطع به من شقيل في منى خصي . لاحتلاطه بحرى بوله .
وقيل من الخرج نفس . دون من الاحتلام . ذكره القاصي وقيل من المرأة
نفس . دون من الرجل . حكاه بعض الأصحاب . وقد من المنحصر نفس
دون غيره .

قائمة : الصحيح من المذهب : أن الوذى عن وعنه أنه كالسول . حرم به
باطل الهداية . وتقدم حكم سدى قرناً ، وحكم سفعو عنه وعن الوذى
قوله (وفي رطوبة فرج المرأة روايتان)

أصلهما في المذهب ، ومسوء المذهب ، والسكاني ، والنعم ، ومن نيم .
ذكره في باب الاستسقاء ، والبرغاثين ، والخوايين ، والفتق وغيرهم .

إبراهيم : هو طاهر . وهو الصحيح من مذهب مطلق . صححه في الصحيح .
والنصف ، والشارح ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين ، ومن مجد ، ومن
عبدل في شروحه وغيرهم . وحرم به في البحر ، ومسوء ، والنسب . وقدمه
في المروء والمجور .

والرواية الثانية : هي عنة احتراه أبو إسحق من شافلا . وحرم به في
الإفادات وقدمه من رزين في شرحه . وقال القاصي : ما أصاب به في من الخرج
عن لأنه لا يسلم من السدى . وردد النصف وغيره .

قائمة : ثم بعدة طاهر على الصحيح من مذهب . احتراه القاصي وغيره .
وقدمه في المروء ، والبرغاثين ، وبحر ، والخوايين ، والفتق ، والنعم ، والشرح
وهواه . وعنه أنه نفس . احتراه أبو الخطب . وقيل : كاتفي .

وأما سم الرأس إذا سقد وأرق ، ولم يصد : فأنصح من المذهب

طهارتهما . قال في العروة . والأشهر طهارتهما . وحرم به في إرغاية الصغرى ،
والخاوية . وهو طاهر ما حرم به لاعتق . وقدمه في إرغاية الكبرى ، ومعنى ،
واشرح . وبصره . وقيل . فيها الزوان اللسان في لغة النعدي .

قلت : ذكر الزوايين فيهما في رعيين . وخاوية
وقيل : نعم الصدر بحس . حرم به ابن الخوري في مُدَقَّب . وقيل : بلعم
الصدر إن يعقد وارقي كافي . ويقدمه في أول واقع الصور : هل ينقص
حروج الدم أم لا ؟

قوله : وسبأع اسما ثم والطير والنمل والحمار الأهل بحسة

هذا مذهب في جميع وعيه حمده الأصحاب قال الزركشي : هي مشهورة
عند الأصحاب قال في المذهب هذا الصحيح من مذهب قال في مجمع البحرين :
هذا أشهر رؤوس . وحذره ابن عديس في تذكره . وقطع به الطرقي ، وصاحب
الوجيز ، وقدمه في اندواع وعنه . وعنه طهارة غير الكلب والخنزير . وحذره
الآخرى . وقدمه ابن بن في سرحه . وطههما في الكافي ، وابن تيم ،
والمنوع ، وعنه طهارة النمل والحمار أحده المصنف .

قلت : وهو الصحيح ، والأقوى دليلاً

وعنه في الطهر : لا يعصى عرقه إن أكل الحبوب . قال أنه كرهه لأكله
الحسة فقط . ذكره الشيخ في اللسان . وما إن . وعنه مؤيد النمل والخمر .
مشكوك فيه ، فتبين معه للحدث بعد سبعة وللحس فهو توص به ثم ليس حدث ثم
أحدث ، ثم توصه صحيح . صلى به وهو نكس على طهارة لأصلها بها فعلى
بها . وقال ابن عقيل : يحسن أن نرمة الدابة بأنتم ، وإن صلى بكل واحد منهما
صلاة ، يؤدي فرضه بنفس . لأنه إن كان حصة أدى فرضه بتيمم . وإن كان
طاهراً كانت الشاة فرضه . وبصره فعد الأولى أما إذا توص به يومه ، ثم
صلى . ينقص الصلوة ، لاحتمال أنه صلى حاملاً للحسة . قال في الخاوية : وهذا

أصبح عدى . ومتى يمع معه ، ثم خرج الوقت نزل تيمه دون وصونه فانه
 من تيم ، وان حذوا .

تفسيره

أمرهما . قوله (وسيع الهنم) مراد غير السكب والخير . فبهما
 حذوا ، قولاً واحداً عده ، بسبيل ما ذكره أول الكتب ، ومراد : غير المر
 وما دونها في الحقيقة ، بسبيل ما أتى بعده .

الثاني : ظاهر كلامه . دخول شعر سيع الهنم في ذلك ، وأنه نفس وهو
 اندهب . قدمه في الخمر ، والزعائن ، وغيره . قد انقصب ، والشارح ، وان
 رين ، وان تيم ، وبحجم المعبر ، وان عبيد ، وغيره . كل حيوان حكم
 شعره حكمه في الظاهر والحقيقة . وعنه أنه ظاهر قدمه في المروع في باب الآفة .
 وتقدم ذلك مستوى في آخر باب الآفة .

ثالثة : بين الأدنى والحيوان أن يكون طاهر بلا رعي . وبين الحيوان المحسن
 محسن . وان الحيوان الطاهر غير أنه يكون ، قد . عس . وقته أو طاب في ابن
 حجر . قال القاضي : هو قياس قوله في ابن السور . وحرره في مجمع البحرين .
 وصره لحد ، وان عبيد . وقدمه في عدة الصغرى . وقيل : ظاهر قدمه
 في رعاية الكرى . وأطلقها في المروع ، وان تيم ، والدائق ، والمستوعب ،
 والحيوان . وحكم يصح حكمه على انقول يظهر فيها لا يؤكل . صرح به
 في رعاية ، وخواص

قوله (وسؤر الجمر وما دونها في الحقيقة صاهر)

وهو بقية طعام الحيوان وشراة . وهو مهمور . حتى أنها وما دونها طاهر .
 وهذا مذهب مطلق لا ريب . وعينه جواهر الأحكام . وقطع به كثير منهم .
 وقيل فيما دون ظهر من الضير . وقيل وغيره . ووجه ، وأطلقها في الضير ان تيم .

قال الزركشي ، ألوحه سبحانه صعب . قال الآمدي سؤر مادون المهر طاهر
في طاهر المذهب ، وحكى القاضي وجهه سبحانه شعر المهر المتفضل في حبسها .

قوائم

أمرها : لا تكره سؤر المهر ومادونها في الخلقة . على الصحيح من المذهب .
ومن عليه في المهر والدار . وقدمه في مختصر من تميم . وحرمه في المذهب ،
والعق ، والشرح ، والنسوح . وقدمه في الفروع . وقال : وحرمه في الأكثر . لأنها
تطوف ، وعدم إمكان التحريم منها ، كحرمات الأرض ، كالحبة . قال في الفروع :
قد على أن مثل المهر كالمهر . وقال في المسوع : تكره سؤر الدار . لأنه أنسي .
وحكى رواية . قال في الخواص : وسؤر الدار مكروه في طاهر المذهب . قال في
الرعنتين : تكره في الأشهر . وأطلق الزركشي في كراهة سؤر مادون المهر روايتين .
الثانية : لو وقعت مرة ، أو مرة ، أو نحوها . عند صغير دونه إذ وقع في مائة .
فخرجت حبة . فهو طاهر على الصحيح من المذهب . من عليه . وقيل . لا
وأطلق في المذهب ، والحدود . وكذا الحكم . وقعت في حديد . وإن وقعت
ومنها رطوبة في دقيق ونحوه أغتت وما حوفا . وإن احتطوه . نصسط حرم
نقله صانع وغيره . وقدمه ما خذ حديد من المائع عند قوله « ولا تطهر الأدهان
النحسة » وقدمه احتياط الشيخ في الدين ، وصاحب مجمع البحرين في آخر
ما يفي عنه .

الثالثة : لو أكلت الحبة نحسة ، ثم وقعت في ماء يسير . فلا يحرم : إن
يكون ذلك بعد غسلها أو قبلها . فإن كان بعد . طاهر على الصحيح من
المذهب . جرمه في المذهب ، والنسوح ، والكافي ، والعق . والشرح .
وشرح ابن رزين ، وغيره . وقدمه من تميم . واحتدق في مجمع البحرين . وقيل
حسن . وأطلق في رعنتين ، والخواص ، والفروع ، والفتاوى ، والزركشي .

وعبره . وقال الخدي شرحه والأفوى عندي . أنها إن وقعت عقب الأكل
نحو ، وإن كان بعده زمن يزول فيه أثر الحماسة بالريق . لا يحسن . قال :
وكذلك يقوى عندي جعل الرزق مطهراً أفواه الأطفال وبهية الأعداء وكل
بهية طاهرة كذلك انتهى . وحده في الحوى الكبير وحده في الفائق أن
أفواه الأطفال والبهائم طاهرة . واحده في جمع البحرين . وقال أن أمة موثق
قلت أن أباهما سئل عن أفواه الأطفال فقال الشيخ : قال النبي صلى الله عليه وسلم
في آية « إنما من الطوائف عليكم والطوفات » قال الشيخ هم النور واللبث
قال فشمه المهرهم في الشفة . انتهى . وقال : طاهر إن كانت عتبة يمكن ورودها
على ما يظهر فيها ، وإلا فحس . وقال طاهر إن كانت العتبة قد ما صور فيها
وإلا فحس . ذكره في العتبة الكثرى . وإن كان ثوب قد عتبت . فحس . صهر .
قدمه من تيم . وحده في جمع البحرين . قال لأمدى : هذا صهر مذهب أصحاب
قلت . وهو الصواب .

وقال . نحو . احذره المصطفى . وإن غفل . وحده . من الحوى في
مذهب وقدمه من ردي في شرحه . ونهه كلاً . الخد وأضفه في المسوع ،
والعروغ ، والسكبي ، ولحمي . والشرح ، والرسبي ، والحويين ، وجمع
البحرين ، ومن عيذان ، والدينق ، ولركشي ، وعبره .

الرافعة : سؤر لأمدى صهر مذهب وعنه سؤر الكبر حسن ونهه المصطفى .
وهما وجهان مضافان في الحويين ، ودرعية الكثرى . وقال : إن لائن
الحماسة عام ، أو تدببها ، أو كل وثيق ، أو محوسب ، أو كل حبة الحماسة :
فؤره حس . قال الرركشي : وهي رواية مشهورة بحده كثير من الأصحاب .

الخامسة . يكره سؤر الدسحة إذا لم يكن مصبوحة . نص عليه . قاله ابن تيم ،
وعبره . وقدم قول الباب رواية من سؤر الكلب وأخبر طاهر . ويخرج من
ذلك في كل حيوان حس .

باب الحيض

فأمرنا

إبراهيم : قوله ﴿ هو ذو طبيعة وجيلة ﴾

الحيض ذو صبغة وحلة يرحيه الرحم ، فيخرج من قعره عند السبع وبعده في أوقات خاصة ، على صفة خاصة ، مع الصحة والسلامة ، لحكمة ونية التولد إن كانت حاملا . وبذلك لا ينجس . وعند الموضع يخرج ما فصل عن عشاء الولد ، ثم يقبض الله ما تبقى به الولد . ولذلك قيل أن الحيض ما صنع فردا حسنا من حمل ووضعت في ذلك الله لا مصرف له . فيخرج على حسب العادة .

والحيض خروج الدم من الرحم للولادة

ولا يستحصى ذو يخرج من عرق . ثم ذلك العرق في أدى الرحم دون قعره . يسمى لعدله - سهلة ونعومة - وانذاره لفة فيه . حكاهما ابن سيده .
والاستحصى من عرقها أكثر خيض والدم الفاسد أهم من ذلك .

النية الحيض موضع الخيض على الصحيح . وعنه الجمهور [وقطع به أكثرهم] وقيل رسمه قاله في العدة وقال قوم يحصى الحيض فهو مصدر وقال من عفت : وفائدة كون خيض الحنفى ، أو موضع . إن قبح هو مكانه .
الحسن الحريم به ، وإن قبح . هو رسمه حرم مصرف إلى ما عداه [

قوله ﴿ ويمنع عشره أشياء فعل الصلاة ، ووجوبها ﴾ .

وعدا لا تراعى ولا تقصص إجماعا . قيل لأحمد في رواية لأثره . فإن تحت أن تقصصه ؟ قال . لا . هذا خلاف السنة ، وإنما في أول كتب الصلاة : هل قصى النساء إذا طرحت نفسها . قال في ردوع . فطهر العلى : التحريم وشوحيه احتمال تكون . كنه مدته . قال . وأهل المراد إلا ركعتي الطوف لأنها لك لا آخر لوقتة فيمنع بها . انتهى

قلت : وفي هذه المداينة ظهر طاهر .

قال في النكت : ويتبع صحة الظهارة به صريح به شعر واحد . قلت . صريح به
بمصرف في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وإن حمداً في رعايته الكبرى ، وصاحب
الاعتق ، والفروع ، والحدوى الكبير ، وغيرهم . وبأني قرأت وجه : أنها إذا
توصت لأمع من اللث في المسجد وهو دليل على أن الوصوه معها ، بعيد حكماً
ونقد : هل يصح العمل مع قبلة الخبير ، في باب العمل .

قوله : ﴿ وقرأوا القرآن ﴾

تمتع الحائض من قراءة القرآن مصداً على الصحيح من الذهب . وعليه جمهور
الأصحاب وقطع به كثير منهم وقيل لا تمتع منه ، وحكي رواية . قال في
الرعاية وهو بعيد لأثر واحتراره الشرح على الدين وسع من قراءة الحب .
وقال : إن طلت نسبه وحسب القراءة واحتراره أيضاً في الاعتق ومن
استحى : كراهة القراءة لها وللجنب . وعنه لا يقرأ ، وهي أشد معنى ذهب
تقدم بمصيب ما عرف من لزمه العمل ، وهي منه ، في ثمة ، فانه ، فبعدود .

قوله : ﴿ والأنت في مسجد ﴾

تمتع الحائض من اللث في المسجد مصداً ، على الصحيح من ذهب . وعليه
جمهور الأصحاب . وقيل لا تمتع إذا توصت وأمت التوث . وهو طاهر كالم
مصرف في باب العمل ، حيث قال « ومن ربه العمل حرم عليه قراءة آية ويجوز
له العمود في المسجد ويجوز عنه اللث فيه ، إلا أن موصداً « يصاهر » دحون
الحائض في هذه العداة ، سكن بقول : عمود دعت للفظ مخصوص بها .
وأصلقهما في رعايتين ، والحدوى الصغير

غير طاهر كلاء بمصرف أنها لا تمتع من المرور منه وهو الذهب
مطلق إذا أمت لتوث . وقيل . تمتع من المرور . وحكي رواية . وأصلقهما
في الرعاية . وقيل لظهور تأخره ، كماء وحصير ونحوهما لا تنتز فيه

شبهاً ، كعبش وعوه . وقدم ابن تيم حوا . وحول المسجد لها لحقة . وأما إذا
حدثت بعثته : لم يجر لها السور على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : تجمع
في الأضحية . وقيل : لا تجمع . وبني أحمد . في رواية ابن إبراهيم . : نذر ، ولا تقدم .
وتقدم في باب الفحل ما يسمى مسجداً وما ليس بمسجد . وتقدم أيضاً هناك : إذا
انقطع دم ، وتوضأت ما حكمه ؟

قوله { والطواف } .

في الصحيح من المذهب : أن الحائض تجمع من الطواف مطلقاً . ولا يصح
منها . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه : يصح ، وتخبره بدم .
وهو ظاهر كلام القس . واحتج الشيع تقي الدين حوا . لها عند الضرورة .
ولادته عن . وتقدم ذلك برودة في آخر باب موافق البصير ، عند قوله « ومن
أحدث حرم عليه الصلاة والصواب »

وأتى باب شاء الله تعالى ذلك أيضاً في باب دخول مكة . ثم من هذا

قوله { وسنة الصلّاق } .

الصحيح من المذهب أن منعت منع منه الصلّاق مطلقاً . وعليه الجمهور .
وقيل لا ينعى بدسائه الصلّاق بغير عوض . وقال في الفائق : وسوجه ، بحته
حال الشقاق .

قائمة : لو سألته الخلع أو الصلّاق بعوض لم يمنع منه على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يمنع . وإليه من الركني وحكي في الموضح
في ختم روايتين . وقال في الزعنية : لا يحرم المصح .

وأصل ذلك : أن الصلّاق في الحصر ، هل هو بحره لحق الله ، فلا يلحق وإن
سألته . أو حقه ، فصح سؤاها فيه وجهان . قال الركني : والأول طهر إصلاق
الكذب والسنة . واتفق تفصيل ذلك في باب سنة الصلّاق وبدنته . وتقدم هن
يصح عنهما من الخدمة في حال حيدهما . في باب الفحل بعد قوله « والخامس الحيض »

قوله ﴿ والناس مثله إلا في الاعتداد ﴾

ويستثنى أيضاً كون النفس لا يوجب البلوغ ، لأنه يحصل قبل النفاس بمجرد الحمل ، على ما أتى بيانه في كلام المصنف في باب الحبر . وهذا المذهب مطابق في ذلك ، وعليه حميد الأصحاب . وقيل : لا يمنع من قراءة القرآن وإن سبب الحائض . وقدمه في الدقيق . ونقل ابن تواب : تقرأ النساء إذا انقطع دمها دون الحائض . واختاره الخلال . وقال في النكحت : قد يؤخذ من كلام بعض الأصحاب إيذاء إلى أن الكفارة تمت بوطء النساء رواية واحدة ، بخلاف الحيض . وذلك لأن دعوى الجدة في النفس تقوى طول مدته عاماً . فحاسب الكيد الزاخر بخلاف الحيض . قال : وهو ظاهر كلامه في الحبر . والذي أصح عليه الإمام أحمد والأصحاب : أن وطء النساء كوطء الحائض في وجوب الكفارة . لأن الحيض هو الأصل في الوجوب . قال : وأصل صاحب الحبر قرأ على ظاهر المذهب في الحائض .

قوله ﴿ وإذا انقطع الدم أبيح فعل الصيام والطلاق ﴾

وعد المذهب . وعليه جمهور الفقهاء . لا يحل حتى غسل . وأصلهما في الصلوات في الرغيبين ، والحدويين ، وابن تيم . وقال في الهداية ، والمستوعب ، والمخلاة : أبيح الصوم ، وأبيح سائر المحرمات .

قوله ﴿ ولم يُحَ عَيْرُهُمَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ﴾

هذا المذهب مطبق . وعليه حميد الأصحاب ، وقصحه به كثير منهم . وعليه تنسخ القرأة من الاعتدال . حارها القاضي . وقال : هو ظاهر كلامه وهي من معربات . ومن قوم : تقرأ الحائض والنساء حال حرين الدم ، صواب . وقيل : يباح للنساء دون الحائض حارها خلال . وعدم روية من ثواب وأصحب ابن تيم . تيم . شمل كلامه مع النوط . من الفصل وهو صحيح ، سكن إن عذمت

الماء تيممت وجار له وضؤها ، فلو وجد الماء حرم وطؤها حتى تغسل . وتقدم ذلك في باب التيمم . فهو استعاضة من العمل عنت المسئلة قهراً ، ولا تشترط النية هنا للصدر كما يستمع من الركاة .

قلت : فيما بين

والصحيح . أنها لا تصلح لهذا العمل . ذكره أبو المعلى في النهاية . وبمسألة المحسنة . قال في الفروع : ونحوه . وقال ابن عقيل : ويحتمل أن يمسك لفظها . وسوى عندها تحريجاً على الكافرة ، وينتفى عن الكافرة في باب عشرة الماء . وقال أبو المعلى فيها : لا ية هذه تعديها مآلاً ، بخلاف أنت ، وأنها تعيده إذا تألف وأنت . وكذا في الفاضل في الكافرة .

فأمره : بوأ اد وضعتها فادعت أنها حائض وأمكن قلبه . نحن عليه فيما حرجه من محسنة . لأنها مؤتمنة . قال في الفروع : وموجه تحريج من الطلاق وأنه يحتمل أن تعمل بغيره وأمره .

قلت : مراده : تحريج من الطلاق ، له قالت قد حصص وكدمها في إذا عتق طلاقها على الحصة من هاء روية : لا تغش قوها واحترده أبو بكر . وفيه ميل للشرح . وهو الصواب . فخرج صاحب الفروع من هناك رواية في هذه المسألة . وبه هو سعيد .

قوله (ويحور أن يستمتع من الخائض بما دون الفرج) .

هذا المذهب مطلق . وعنه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه لا يجوز الاستمتاع بما بين الصرة والركبة . وحرم به في النهاية

فأمرناه

بما هما : قال في السكك : وطهر كلامهما بأصحاب : لا فرق بين أن . من على أنه موافقة المحذور أو يحرف . وقصم الأرحى في حديثه . أنه إذا

لم يأت من عن نفسه من ذلك حرم عليه ، فلا يكون طريقاً إلى موافقة المخطور .
وقد قال يحمل كلام غيره على هذا ، انتهى .
قلت : وهو الصواب .

الثانية يستحب ستر الفرج عند المشرفة . ولا تحب على الصحيح
من المذهب . وقيل : يجب . وهو قول ابن حامد .

قوله « فَإِنْ وَجَّهَتْهُ فِي الْقَرَّاحِ فَعَمِيَتْ نَصْفُ دِينَارٍ كَقَمَارَةٍ »

الصحيح من مذهب أن عنه « وطء في الخفس والنفس كقمار » وعنه
جمهور الأصحاب . وعنه من غيره « لا التوبة فقط » وهو قول الأئمة الثلاثة .
وحذره أبو بكر في النسب . وإن عدوس في تذكره ، وإياه ميثاق المصنف .
والشارح ، وحزم به في الأخير . وقدمه ابن تيم . وحققه في جامع الصغير ،
والهداية ، والتلخيص . فعلى المذهب : حرم المصنف هـ . أن عنه نصف دينار .
وهو إحدى الروايتين ، حرم به في الإودات ، ونحرر . وقدمه في رغبة الصغرى .
والخوئين ، والشافعي . وعنه عنه دينار ونصف دينار . وهو المذهب من
عنه . وحرم به في المصنوع ، ومذهب ، وخلاصة ، والتممة ، ومهجة ابن رزين .
وقال الشارح : طاهر المذهب في الكفر هـ : دينار أو نصف دينار ، على وجه
التحيز وصحة في المعنى قال المحدث في شرح الهداية : يخري نصف دينار .
والكمال دينار قال في مجمع البحرين هذا أصح الروايتين وقدمه في مسوع ،
وإن تيمم ، ورغبة الكفرى ، والنظر ، وإن عياد ، وتحرير العدة ، والعروغ
وقال نقله الجماعة عن أحمد .

قلت ويحمله كلام المصنف هـ فصيهاً في كبر دينار كل الكل واحد .
وخرج ابن رجب في قواعده وحج : أن نصفه غير واحد . انتهى . وقال
الشيخ في الدين : عنه دينار كقمار . وعنه عنه نصف دينار في الإبداء . ودينار
في إقباله . وعنه عليه نصف دينار في وضئ في ده أصغر ، ودينار في وضئ

في دم أسود قال في الرأفة والأحمر والأسود سواء . وعنه عليه نصف دينار
في آخره أو أوسطه ، ودينار في أوله . ذكرها في الرعاية . وذكر أبو العرج عليه
نصف دينار عذر . وقيل : إن حجر عن دينار آخر نصف دينار ووجوب
الكفارة من مفردات

قوائم

الأولى : لو وطئ بعد انقطاع الدم وقبل غسله : فلا كفارة عليه على
الصحيح من مذهب وعليه الجمهور . وقيل : هو كالوطء في حال حرمان الدم
ويأتي آخر الباب : إذا وطئ المتخاصمة من عمر خوف العت . ونأتي في عشرة
الدم : إذا امسعت الدمية من عمل الخبيث هل يباح وضوؤه أم لا ؟

الثانية : يلزم إثم كفارة كالزحل إن طوعه . على الصحيح من المذهب .
وهو من مفردات . وعنه : لا كفارة عليه وأطلقهما في المسوع ،
والتنجيس ، وأخاوى وقيل : عليهما كفارة واحدة يشتركان فيها . قال ابن
عبدين ذكره شحيد في شرح العمدة وأما إذا أكرهت : فبها لا كفارة عليهما
الثالثة : الصحيح من مذهب : أن الخهل بالجنس أو بالتحريم أو بهما
والناسي : كما عذر . من عليه . وكذا أكره إرجاء . وعنه لا كفارة عليه .
وحذر ابن أبي موسى أنه لا كفارة مع إفسار . وقدمه في المستوعب . وأطلقهما
في معنى والتنجيس . وفي القواعد لأصوليه : إذا أوجبا الكفارة على العاء ،
في وجوبها على الخهل رواه . وقيل : وجه . قال القاضي ، وإن عقيل
عن هذه الرواية . سه على الصوم والإحرام . قال في المروع : وإن شهد أن
من كرر إبداء في حصة أو حبصين أنه في تكرار الكفارة كالصوم .

الرابعة : يلزم الصبي كفارة بوطئه فيه ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في
المعنى ، وأشرح ، وإن عيذان . قال في مجمع البحرين : انتهى على وطء الجاهل .

واحتراره ابن حامد . وقيل : لا يلزم . وهو احتمال المصنف في المعنى . وقدمه ابن
زريق في شرحه .

قلت : وهو الصواب .

وصححه ابن نصر الله في حواشي المروغ . وأطلقهما في المروغ ، ومن تميم ،
والرعاية الكبرى ، والقواعد الأصولية ، والفتاوى . وحكماها روايتين .

الخامسة : لا يلزمه كفاية . بل في الدر على الصحيح من المذهب وعليه
الأصحاب . وعنه يلزمه ، ذكره ابن حوزي . واحتراره ابن عقيل .

السادسة : لو وُضِّحَ وهي طاهرة خاصة في أثناء وطئه . فإن استداده : يلزمه
الكفارة ، وإن برع في الحال . انتهى على أن البرع هل هو جازع أم لا ؟
فيه وجهان . انتهى . انتهى في أثناء وطئه بعد الصوم محرراً .

وعلى القول بأنه جازع : يلزمه الكفارة ، بل على القول بأنها في العذر ، والمجهل
والدسي ، ونحوهما . كما تقدم . وعلى القول بأنها إحدى أحدهما ابن في موسى . لا كفارة
عليه . لأنه معدوم .

وعلى القول بأن البرع جازع أيضاً . لو كان بروحه . أنت متى ثلاثاً . إن
جامعت : لا يخرجه أن جامعاً أبداً في إحدى روايتين . حاشية أن مع البرع في
غير روحه . ذكره ابن عبدان .

قلت : معدي .

وعلى القول بأن البرع ليس جازعاً . لا كفارة عليه مذهباً .

السابعة : لو لم يعل ذلك حقة . فهو كالموت . لا حقة . حرم
به في المروغ ، والرعاية ، ومن تميم . وغيرهم .

الثامنة : ظاهر قوله « فليبه نصف دينار كفارة » أن يخرج كفارة . فتصرف
مصرف . أثر الكفارات . وهو صحيح . قال في المروغ . وهو كفارة . قال

أكثر الأصحاب : يجوز دفعه إلى مكين واحد كقدر مطلق . وذكر الشيخ
نفي الدين وحما : أنه يجوز صرفه أيضاً إلى من له أحد الركعة للحاجة . قال في شرح
العبد : وكذا الصدقة المطلقة .

الثامنة : لو عجز عن التكفير لم تسقط عنه ، على الصحيح من المذهب .

وقدّمه ابن تيمية . وفي الرعيتين ، واحد بين . وهو طاهر ما قدمه في الفروع في باب
ما بعد الصوم . فانه قال : وتسقط كفارة الوطء في رمضان بالعمر ، ولا تسقط
غيره بالعمر . مثل كفارة الصبر واليمين ، وكفارات الحرج ونحو ذلك . نص عليه .
قال المحمّد وغيره : وعليه أصحابنا انتهى . وبقي ذلك هناك أيضاً وعنه تسقط .
أخبره ابن حامد وصححه في التلخيص ، والمحمّد في شرحه ، وصاحب مجمع
البحرين . وقدّمه ابن تيمية . قال في الفروع هـ : وذكر غير واحد تسقط كفارة
وحده الخنثى «محجر على الأصح» وأصحبهما في الفروع هـ . ومن عيذان ،
والدقيق . وعنه تسقط «محجر على كل» لا عن مصنف . لأنه لا يدرى فيه . وبقي
ذلك أيضاً في باب ما بعد الصوم .

الثامنة : يخبره أن يخرج الكفارة من أي ذهب كان ، إذا كان صافي حلياً

من العش ، تبرأ كل أو مصروب ، على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . منهم
المصنف ، والمحمّد ، والشارح ، وغيرهم . وقد نص الأصحاب : ونحوه أنه لا يخبره
إلا بالمصروب . لأن كذا يدرى من المصروب خاصة . وأخبره الشيخ نفي الدين . قال
في الدعوى : وهو أطهر .

الحادية عشر : لا يخبر . إخراج القيمة على الصحيح من المذهب قال

ابن تيمية ، وصاحب مجمع البحرين : هو في إخراج القيمة كالركعة . وقدّمه في
الرمعة الكبرى . قال ابن عمر الله . الأطهر لا يخبر . كركعة . وقيل : يخبر .
كإخراج الحجر . صححه في الدقيق . وقدّمه ابن ريس في شرحه وأطلقهما في

المعنى ، والشرح ، وإن عبيدان ، والقروع . فقل الأولى بحرى . لإخراج الفضة
عن الذهب ، على الصحيح من المذهب . صححه في المعنى ، والشرح ، والله تعالى .
وقدمه ابن رزين في شرحه . وقطع به القاضي بحسب الدين بن نصر الله في حواشيه .
وقال . محل اختلاف في غيرها . وسنذكرها . وقيل : لا يحجرى . حكاه في المتن
وعبره . وقال في الرعية : هل الدرهم عشرة دراهم ، أو اثنا عشر ؟ يحمل
وجهمين . قال في القروع : ومراده إذا أخرج درهم : كم يخرج ، وإلا فهو أخرج
دراهم ، تصير قيمته بلا شك . انتهى .

قوله ﴿ وَأَقْلَ سِنَّ تَحْيِضَ لَهَا الْمَرْأَةُ : تِسْعُ سِنِينَ ﴾

هذا المذهب . وعليه حميد لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه أنه
عشر سنين . وهو احتمال في مختصر ابن عيم . وعنه أنه اثنا عشرة سنة . واحذر
الشيخ تقي الدين : أنه لا أقل لسن الحيض

فأمره . حيث قلنا . أقل سن تحيض له كذا . فهو محمد . فلا بد من ثمة نعم
سنين ، أو عشرة ، أو ثنتي عشرة سنة . إن قلنا به . وهذا هو الصحيح . حرم به في
المستوعب ، والفصول ، والنجيب ، والسعة ، والرعايتين . والحوايين . وابن تيمية ،
والإمامية ، والركشي ، والشافعي ، وتخريد المسألة . وإن عبيدان . [في الإرشاد
والمنهج ، والهداية ، والمقصود ، ومسوئ الذهب ، والملاحة ، وسكافي ، والمعنى ،
والمقتض ، والمهادي ، والمحرم ، والمطم ، والوحير ، والحوايين ، والشور ، والمستحب ،
واللهية ، والشافعي ، وإدراك المسألة] . وحمل عليه كلام مصنف عليه . وغيرهم .
قال في الهداية ، والوحير ، وتذكيرة من عبدوس ، وغيرهم . تحيض قبل ثمة نعم
سنين ، وفيه تقريب [وشرح به في المستوعب ، والرعايتين . ومختصر ابن تيمية ،
والسعة ، ومجمع المحرمين ، وتخريد المسألة ، والركشي . وغيرهم . وفيه نقد] .
قلت . والنفس تميل إليه . وأصلهم في القروع . وفيه .

قوله ﴿وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً﴾

هذا المذهب حرمه في الهداية ، والمداهب ، ومسوك الذهب ، والمذهب
الأحد ، والطريق الأقرب ، والمهادي ، والمخالصة ، والترغيب ، ونظم مهنة ابن
ربيع ، والإطادات ، ونظم المفردات . وهو منها ، قال ابن الراعوي : هو اختيار
عمدة الشيخ قال في نسخة : هذا أصح الروايتين . وصححه في صحيح المحرر .
قال ابن سبغ في شرحه هذا المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا أشهر
الروايات قال في مهنة ابن ربيع أكثره خمسون في الأطهر . وقدمه في
المنهج ، و . نجيب ، ونسوع ، وشرح الهداية للبعد ، واسطم ، وأربعين ،
واحدون ، ونحوه العدة ، وإدراك العدة . قال الركني . اختاره الشيرازي ،
وعنه أكثره ستون سنة . حرمه في الإرشاد . والإصحاح ، وتذكرة ابن عفيف .
وعدة المصنف ، وأبو حنيفة ، وسور ، واستحب ، والنسبيل . وقدمه أبو حنيفة
في رموس مسائل ، وابن تيمية . واحداه ابن عدوس في تذكرة . قال في النهاية :
وهي أحسن أحاديث ، والقاصي ، وأمنهم في معنى ، وأشرح ، وأحمر ، والفروع ،
وشرح ابن عباد . وعنه ستون في سنة عرب . قال في إرعاة : وعنه الخمسون
للصحة والسند ، وغيرهم . واحتوى للعرب ونحوهم . وأمنهم الركني . وعنه بعد
الحسين حصرا في كبر ذكرهم بمعنى وسيره وصحيف في السكاي .

قلت : وهو الصواب

قال في المعنى في العدد ، والصحيح أنه منى بمات حسين سنة فاقطع
حبيبها عن عذبتها مات أمير سبب فقد صارت آية . وإن رأيت الدم بعد
الحسين على العدة التي كانت تراد فيها ، فهو حسن في صحيح وعنه للمصنف
في هذه المسألة اختيار . وعنه بعد الحسين مشكوك فيه فصوص ونظري اختاره
الطريق ورطمة . قال القاصي في الجمع الصغير : هذا صحيح الروايات . واختاره
أبو بكر الخلال . وحرمه في الإطادات صعبا صوم وجود على الصحيح قدمه

ابن تيمية، والرعاة. وعنه استحباب ذكرها ابن الخوري. واحمد الشيخ تقي الدين :
انه لا حد لأكثر من الخيص

قوله (وَالْحَامِلُ لَا تَحْيِضُ)

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه أنها
تحيض . ذكرها أبو القاسم ، والبيهقي . واحتج بها الشيخ تقي الدين ، وصاحب
الفتاوى . قال في الفروع . وهي أشهر .

قلت . وهو الصواب . وقد وحد في رسم عشرة : أنها تحيض مقدار حصصها
قبل ذلك . وسكر في كل شهر على صفة حبسها . وقد روي أن إسحاق بن طاهر
أحمد في هذه مسألة ، وأنه رجح على قول سعد بن . رواه الحاكم .

في مذهب : تقتل عند انقطاع ما تراه استحباباً . نعم عليه . وقيل :
رحم . وذكر أبو بكر وجهين .

قائمة لو رأت الدم قبل ولادتها بيومين أو ثلاثة - وقيل بيومين فقط - فهو
نفس وسكن لا يحبس من لأر من . وهو من مفردات المذهب . ويظهر ذلك
بثبوت من المحض ونحوه . أما مجرد رؤية الدم من غير علامة : فلا تترك له العادة .
ثم إن بين قوله من الموضع مدة مذكورة : أعدت ما صدمه من الموضع فيه .
وهو مع العلامة ، فتركت العادة ، ثم حين بعده عن الموضع . أعدت ما تركته
فيه من وجب قبل شهر بعض لو بد عند حاج معه من مده في الصحيح
من مذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقدمه المحقق في شرحه . وس عيسى .
قال البرككتي : ومن خرج بعض نولد فإلده الحرج معه قبل انفصاله نفس ،
بحسب من مدة . وخرج أنه كدم الضيق . انتهى . قال في الرعاة : ومن خرج
بعض مده فإلده الحرج معه نفس . وعنه من قصد . وأصقها ابن تيمية ،
وصاحب الفتاوى . قال في الفروع وغيره : وأول مده من الموضع . ويأتي هذا
نحو في القاسم

قوله ﴿وَأَقْلُ الْحَيْضِ : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : أبو بكر في التنبه . وعنه يوم . اختاره أبو بكر . قاله في جمع البحرين وغيره . قال الحلال : مذهب أبي عبد الله . الذي لا اختلاف فيه . : أن أقل الحيض : يوم . قال في العصور وقد في جماعة من أئمتنا . إن إضلاقه اليوم يكون مع ليلته . فلا يختلف المذهب على هذا القول في أنه يوم وليلة انتهى

قلت : منهم القاضي في كتاب الروايتين . واختيار الشيخ تقي الدين أنه لا ينقصر أقل الحيض ولا أكثره . بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض ، وإن نقص عن يوم ، أو ، أو ، أو ، أو ، أو السبعة عشر ، ما نصرت مستحاصة . قوله ﴿وأكثره خمسة عشر يوماً﴾ .

هذا مذهب . وعليه جمهور الأصحاب قال الحلال . مذهب أبي عبد الله : أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ، لا اختلاف فيه عنده . وقبل : خمسة عشر ليلة ، وعنه سبعة عشر يوماً . وفي رواية . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين .

قوله ﴿وَأَقْلُ الطَّهْرِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا﴾

هذا مذهب . وعليه جمهور الأصحاب قال أبو بكر في هو المحار في المذهب وهو من المفردات . وفيه : خمسة عشر وهو رواية عن أحمد . قال أبو بكر في روايته . هاتان الروايتان مبيتان على الخلاف في أكثر الحيض . فإذا قيل : أكثره خمسة عشر . وفق الطهر يسهما . خمسة عشر وإن قيل أكثره سبعة عشر . وفق الطهر يسهما : ثلاثة عشر . وقطع به القاضي في التعميق . وقال قاله أبو بكر في كتاب القوانين ، واستنبه : وقوله من عيين في العصور . وردده المحدث وغيره ، ومشهور والمحار عند أكثر الأصحاب ، ما قبل أولاً : أن أكثر الحيض خمسة عشر وأقل الطهر من الحيضتين . ثلاثة عشر . وإنما يرم ما قبله وكانت المرأة تحيض في كل شهر حيضة ، لا تريد على ذلك ولا تنقص . و . أقم . قطعاً .

مخلاف ذلك . وقيل . أقل الطهر بين الخيشتين : حصة عشر ولاية ، وعه لاحد
 لأقل الطهر . رواه جماعة عن أحمد . قاله أبو البركات . واختاره بعض الأصحاب .
 قلت . واختاره الشيخ تقي الدين . وهو الصواب .
 قال الركني : لأجرة محكاة ابن حمدان ذلك قولاً ثم نخطئته . وعه
 لا يوقت فيه إلا في العلة . يعني إذا ادعت داء عندتها في شهر . فيها تكلف
 البينة بذلك على الأصح .

قائمة : غالب الطهر بقية الشهر

قوله « ابتداءه » أي المبتدأ بها الدم « تحلّيس »

يعني أن أسدأه إذا ابتدأت بدم أسود حلته . وإن ابتدأت بدم أحمر
 فأصبح من مذهب : أنه كالأسود وهو طاهر كالكلام المصنف و أكثر الأصحاب .
 وصححه المحدث في شرحه ، وإن تيمم ، وصحح الدائق . قال في المروغ : وأصح
 أن الأحمر إذا رآته عذسه كالأسود وقيل : لا تحلّس الدم لأحد إذا ما قدر وإن
 أحسنه الأسود . اختاره ابن حامد ، وإن عقيل . وقدمه في الرعاية . قال ابن
 عقيل لا يحكم سوتها إذا رأت لدم لأحمر .

وإن بدأت صبرة أو كدرة . فقيل : إنها لا تحلّس . وهو طاهر كالكلام أحمد .
 وصححه المحدث في شرحه . وقدمه ابن تيمم ، والرعاية الكبرى ، والدائق ، وجمع
 الحرير ، وإن عباد . وصححه عند الكلام على الصبرة والكدرة . وقيل :
 حكمه حكم الدم الأسود . وهو المذهب . اختاره القسبي . ونجمه كلام المصنف
 هنا وحرره في المعنى ، وأشرح ، وإن زين ، عند الكلام على الصبرة
 والكدرة . وصححه في الرعاية الكبرى . عند أحكام الصبرة والكدرة .
 فاقص . وأطلقهما في المروغ والركن .

غيره : طاهر قوله « والابتداء تحس » أيها تحس بمجرد ما نراه . وهو صحيح

وهو المذهب . على الجماعة عن أحد . وعليه الأصحاب قاطبة . ووجه في المروغ
أخيراً : أنها لا تجلس إلا بعد مضي أقل الخبز .

قوله (تجلس يومًا وليلة)

هذا المذهب بالأرب . من عنه في رواية عند الله ، وصالح ، والمودى .
وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشي وهو المختار للأصحاب . قال في المروغ ،
والشرح ، والنقى ، وغيرهم : هذا ظاهر للمذهب . صفيه تفعل كما قال المصنف . ثم
تجلس وتصل . قال انقطع دمها لأكثره في دون : اعتسفت عند انقطاعه وذكر
أنه احتسب في مسأله أو ما ترى الدم الرويات لأربع .

إحداها : خمس يومًا ويلة . وهي المذهب . كما تقدم . والثانية : خمس على
الخبز والثالثة : خمس عادة بثلث . والرابعة : خمس إلى أكثره . احتسبه
المصنف ، وصاحب العائق .

تيمم : أنست طريقة أبي الخطاب في هذه المسألة - أعني . أن فيه الرويات
الأربع - أكثر الأصحاب منهم ثوبكر ، وابن أبي موسى ، وابن الرعوى ،
والمصنف في معنى ، والكاظمي ، والمحدث في شرحه ، والشرح ، وابن تيمم . وصاحب
المروغ ، والعائق ، والبراعة للصدي ، والزركشي ، وصاحب مجمع البحرين . قال
المحدث في شرحه . ومن تيمم : وهي أصح . وحمل القاضي ، وابن عقيل في المسألة ،
والمحدث في المحرر ، وصاحب إرشاد الكبري ، والمحدثين ، وغيرهم . وهو الذي
قدمه المصنف . ومن روي في شرحه - أن مسندة خمس يومًا ويلة ، رواية واحدة
وأظهرهم في النجس ، والسعة .

وحسب يومًا ويلة قبل انقطاعه من معرقات مذهب

قوله (وتفضل ذلك ثلاثًا) فإن كان في الثلاث على قدر واحد . صار
عادة وانتفتت إليه .

الصحيح من المذهب : أنها لا تحبس ما جاور اليوم والليله ، ولا بعد تكراره
ثلاثاً . وعليه حماد الأصبهان . وهو من المحدثات . فتحبس في الرابعة على الصحيح
وقيل تحبس في الثالثة . قاله القاضي في الجامع الكبير . وعنه بصير عدة تبيين .
قدمه في تحريد العدة . فتحبس في الثالث على الصحيح عنها . وقيل : في الثاني .
واحداه الشيخ بن الدين . وقال : إن كلام أحمد يقتضيه . قال القاضي في الجامع
الكبير : إن قبل ثلث العدة تبيين . حدث في الثاني . وإن قبل ثلاث
حلت في الثالث

قوله (وأعادت ما صامته من الفرض فيه)

هذا المذهب من عليه . وعليه الأصحاب . واحتار الشيخ بن الدين :
لا نحب الإعادة

فأمرنا

إبراهيم وقت الإعادة . بعد أن تمت العدة . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأئمة . وقيل : قل ثوبها ، أحبطها . وهو رواية في المروء .

الثابت : يحرم وطؤها في مدة الدم . وإن دعي أحسنه فيه قل تكراره ،
على الصحيح من المذهب . ومن عليه حماد . وعليه الأصحاب . وعنه يكره .
ذكره في الرعيين . وقدمه في رعدة الصغرى . وأطلق ابن الجوزي في المذهب
في إباحته رواه ابن . وقال في المسوع وغيره : هي كسبحة تنحى .

وسمح وطؤها في طهرها يوماً . أكثر قل تكراره ، على الصحيح من المذهب .
وقدمه اشرح ، وإن زرين في شرحه ، وإعادة الكبرى ، واحتار أحمد . وعنه
يكره بن أمن القمّ ، وإلا فلا . وحرره في الإبدات . وقدمه في الرعية
الصغرى ، وإن تيمم في موضع . وأصقوه ، إن تيمم في موضع . ومن عيذان ،
والنهي ، وأخاوين ، والفروع . قال عبد الله خشكه حكم بإدائه يقطع على
م تقدم . وعنه لا بأس به . قال في الرعية . وعنه يكره .

نفسه . ظاهر قوله (وإن تجاوز دمه أ كثر الخبث فهي مستحصة) فإن
كان دمها متنجساً ، نقصه نجس منقود منبئ ، ونقصه رقيق أحمر . فخصها من الدم
الأسود) أنها تحبس الدم المتغير الأسود إذا صلح أن يكون حيضاً من غير تكرار .
وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو المذهب . قال الشرح : هو
ظاهر كلام شيخنا . وهو ظاهر كلام أحمد ، والخرقي ، واختيار ابن عقيل . قال
في الفروع : ولا يصير تكراره في الأصح . قال ابن سبويه : لا يعتبر لتغييره إلى تكراره
في أصح الوجهين . واحداً من نصف . والثاني ، وإن رر في شرحه . وحرم به في
البحر ، وجمع البحر . وقال القاضي ، وأبو الحسن الأمدى : ما حلت من التغيير
إذا تكرر ثلاثاً أو مرتين ، على اختلاف الروايتين ، في ثلثه العادة . وقدمه في
المنهاج . والراجح ، وإن عسداً ، وإن رر . وأصنفها أحمد في شرحه ،
والتركشي . قال في الفروع : وثبت العدة بالتغيير ، لثبوتها بمصداق الدم . ويعبر
التكرار في عدة ، كما سبق في اعتبارها في تغيير خلاف ذلك . قال : يعتبر فيها
عدة وقت هذه العدة على التغير بعدها ؟ فيه وجهان . وهل يعتبر في إعادة التوالى ؟
فيه وجهان . قال بعضهم : وعنده شهر انتهى . وقال في الرعدة السكرى .
ولا يصح في العدة التوالى في الأشهر . وإن ظهر ذلك في المستحصة معتادة .
ففيها سواء في الحكم . قال المصنف ، والشرح ، وصح حب الفروع ، وغيره . ورائق
قرب : هل يعتبر في حدس من لا تكن دمها متنجساً تكرار المستحصة ، أم لا ؟

فائدتان

أما الأولى . تحبس مبرة من الدم الأسود ، أو الدم النجس ، أو الدم منقود ،
شروط أن يقع قبل الحيض ، ولم يجز أكثره . على الصحيح في ذلك ، وذكر
أبو المعنى : أنه يعتبر نفوس فقط . وقال : ولم يخص غيره عن قول الطاهر . وحرم
به ابن سبويه ، والداهم ، وغيرهما . ولو تجاوز أكثر الحيض طالت دلالة التغيير

على الصحيح من المذهب . وعنه لا تطلق دلالاته معجورته أكثر الحصى .
فتخلص أكثر الحصى . وتوطأ القاصي وأطلقها ابن تيمية .

على المذهب : لو رأت دمًا أحمر ثم أسود . وحاور الأسود أكثر الحصى
حسب من الدم الأحمر على الصحيح . قدمه في الفروع ، وغيره . وصححه المحدث
وعيره . وقيل تخلص من الأسود . لأنه شبه بدم الحصى حرمه في المعنى ،
والشرح ، وشرح ابن رزق ، واستوعب ، وغيرهم . وأصفه ابن تيمية . هي
اعتبر التكرار الوجهان المتقدمين . وورأت دمًا أحمر ستة عشر يومًا . ثم رأت
دمًا أسود بقية الشهر : جلست الأسود فقط على الصحيح . وقيل : ونحس من
الأحمر أقل الحصى . لإمكان جيفة أخرى ذكره القاصي . وغيره

الثانية : لا يعتبر عدم زيادة الدمس على شهر ، على الصحيح من المذهب .
وصححه الركني . واعتبره القاصي ، وابن عثيمين . فنه في الدقيق ، وغيره . وقيل
في الفروع . ولا تطلق دلالة تمييز زيادة الدمس على شهر في الأصح .

قوله (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا قَدِمَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ غَالِبُ الْحَيْضِ)
هذا المذهب . وعليه حميد الأصحاب . قال في الفروع ، وغيره . هذا ظاهر
المذهب . قال المحدث في شرحه ، وتبعه ابن عباد . وصاحب مجمع البحرين .
هذا الصحيح من الروايات . واحتاره الحرق ، وابن أبي موسى ، والقاصي ،
وأكثر الأصحاب ، والصف ، والشارح . واعتد ، وابن عدوس في ذكره ،
وعيره . وحرمه في العمدة ، والرحير ، واسو ، واستحب ، والإفادات ، وغيرهم
وعنه أقبح احتاره أبو بكر ، وابن عثيمين في التذكرة . وغيرهما . وقدمه في
الراغبين ، والخواصين ، وعنه أكثره . وعنه عدة سائها . كأنها وأحبها وعمتها
وحالتها . وأصدها في السوس ، والسحيص . والنسبة . والمهانة ، والمذهب .

غيره

أمرهما : صهر قوله « وعنه عدة سائها » إضلاقي الأظارب . وهو ظاهر

كلام أكثر الأصحاب ، قال بعض الأصحاب : القُرَى قال قرى . منهم من تيم ،
وإن حذر

قلت : وهو أولى . ويكون تيم لمطلق من كلامهم . فهو أحسن عدتهن
حلت الأقل . قاله القاصي . وقدمه في الإضافة . وقيل : الأقل والأكثر سواء
بقية من تيم . وقال في المروء ، بعد لأن حذر . وقيل نخلس الأكثر . وأطلقهما
في المروء ، وإن تيم ، وإن عيذان . وقال أبو إسحاق : تتحرى . أي : فإن لم
تكن لم أقرب ردت إلى غالب عادة ساء العلم . وهي الت أو السع على
الصحيح . وقال بعض الأصحاب : من ساء ظاهرا منهم إن حذر
قلت وهو أولى

الثاني : ما يعر المصنف في الكافي على الروايات الأربع في الشدة استحسانه
غير مبينة إلا إلى أي الخطاب .

والحاصل أن الروايات فيها من غير رأي بين الأصحاب عند أي الخطاب
وعبره : لم يختلف فيه اثنين . وإنما الخلاف في إثبات الروايات في السدأة أو
ما ترى الله كما عده . قال الزركشي وهو سهو من المصنف .
قلت : يس في ذلك كبر أمر . غايته : أن الأصحاب قلوا الخلاف عن أحمد
في المصنف . فعرف القاصي إلى أي الخطاب . واعتمد على نقله . ولا يلزم من ذلك
أن لا يكون غيره عنه

فانظرنا

إمراهما : غالب خمس ست أو سبع ، لكن لا نخلس أحدهما إلا بحسري
على الصحيح من مذهب . وقيل : احترة في ذلك إس . فتعجز أيهما شاءت .
ذكره القاصي في موضع من كلامه حرمه في القصور . وقال : كوحوب ديسر
أو بصفة في الوطاء في الحيض

قلت - وهو صعب جداً - وهو معص إلى أن لا الخيرة في وجوب العادة الشرعية وعدمه

الثاني - معبر في حوس من : يكن دمعها مميّراً تكرار الاستحاضة ، على الصحيح من المذهب ، مع عليه ، واحتراره القاصي ، وقدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين - ومصححه في الفروع - قال في الزكاة الكبرى هذا أشهر . فحس قبل تكرره قوله ، ولا ترد إلى غالب الخيع أو غيره ، ولا في الشهر الرابع وعنه لا يصر التكرار ، احترره المحدث في شرحه . قال الشرح وهو أصبح إن شاء الله من . قال في مجمع البحرين : تثبت بدون تكرار في أصح الوجهين . قال في الفروع . احتراره جماعة وقدمه في الزكاة الصغرى فسبق نخس في الشهر الذي وأصنفه ابن تيمية ، وابن عسك ، وابن كشي .

تيمية : مثل ذلك الحكم للمستحاضة لعدة ، غير متعبرة . قاله في الفروع وقال ابن تيمية في مستحاضة المعتادة . ويثبت ذلك بدون تكرار الاستحاضة . وفيه وجه معتبر إلى التكرار ، كالمسئلة . وأن حكم تكرار الاستحاضة في المستحاضة المتغيرة .

قوله (وإن استحيضت لمعتادة رجعت إلى عادتها وإن كانت مميّرة) .

اعلم أنه إذا كانت المستحاضة عادة مميّرة ، وه يكن هذا تيمية ، فإنها حس العادة بلا راع . وإن كان هذا تيمية صحيح أن يكون حيصاً ، وه يكن له عادة أو كان له عادة وسببها . عمت التيمية بلا راع على ما قدمه ونى . وإن كان له عادة وتيمية ، فطرة نفس ابتداء وتيمية . فحسبها بلا راع . ويرة يتحدى ، إما بتداحة معص أحدهما في الآخر ، أو مصفاً . فانصحيح من مذهب : أنها حس العادة وعده جاهيز لأصحاب . قال مصنف ، والشرح . وابن عياد - هو

ظهر كلام الإمام أحمد . وقول أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هو اختيار الجمهور . وحرم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وصححه المحدث وغيره . وعنه يقدم التميمي . وهو اختيار الحرفي . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع : واحار في المسحح إن احتتم عملهما إن أمكن ، وإن لم يمكن سقطا . وقال ابن تيميم : واحتر شيخنا ، أو الفرج - يعني به ابن أبي الفهم - العمل بهما عند الاحتياج إذا أمكن

قائمة : لاتكون معتادة حتى تعرف شهرها ، ووقت حيضها وطهرها وشهرها عددة عن المدة التي لها فيه حيض وطهر صحيحان . [ولو نقصت عاداتها ثم استحيضت في الشهر الآخر جلست مقدار الحيض الأخير ، ولا غير قطع به المحدث وغيره]

قوله : وإن سببت المادة عملت بالتميز .

لا راء كما عده . لكن شرط أن لا تنقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ، على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . وحرم به في الوجيز ، والإفادات وغير ذلك . وعنه . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، والفاق ، وغيره [ودل على ذلك كلامه في معنى ، وشرح الهدية للمحدث] وقال ابن تيميم ، وابن عسك ، والزركشي ، وصاحب مجمع البحرين : وأن لا تنقص الآخر عن أقل الشهر ، حتى يمكن أن يكون ظهراً فاصلاً بين حيضتين . فإذ رأت حمرة أسود ، ثم منها أحر ، ثم الأصفر بعدها . فالأسود هو الحيض . والأحمر مع الأصفر استحاضة . وإن رأت حمرة أحر ، ثم بعدها الأصفر . فالأحمر حيض . لأن حيضها أقوى متأزماً من دمها بالنسبة إلى قيته . وذكر أبو معالي أنه يميز في التمييز للون فقط . وعنه لا مطلق دلالة تمييز متحورة الأكثر . فتعسس الأكثر . وتزود القاصي . وتقدم ذلك في مسندة المستحاضة . وتقدمت الأمثلة على المذهب . والسنداء ومساعدة المستحاضين في تلك الأمثلة هو . فليدود

تميز : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يعتبر للتمييز تكرار . بل متى عرفت التمييز حسنه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الجمهور . وهو ظاهر كلام أحد وعرف . قال في المروء . ولا يعتبر تكراره في الأصح . قل إن تميز : ولا يعتبر التمييز تكراره في أصح الوجهين . وحرم به في الوحي وغيره . وإحاراه إن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وإن رز ، وغيرهم . وقال القاسي ، وأبو الحسن الآمدي : يعتبر التكرار مرتين ، أو ثلاثة . على اختلاف الروايتين . وقدمه في لمي ، والرعاشين ، وإن عبيد . وأطلقهما أعد في شرحه ، والركشي . وقدم ذلك في المبتدأة المستعاضة الممبزة

قوله (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمِيزٌ جَلَسَتْ عَالِيَةِ الْخَيْضِ)

بمعنى إذا سبت العادة ولم يكن لها تميز . وهذه تسمى التخيبة عند الفقهاء . وهي ثلاثة أحوال . وفي هذه لأحوال الثلاثة لا تنقصر استحسانها إلى تكرار ، على أصح الوجهين ، بخلاف غير التخيبة على الصحيح . على ما تقدم .

أمرها : أن تسمى الوقت والعدد . وهو مراد المصنف . فالصحيح من المذهب : أنها تجلس عالٍ الخيض . وعليه جملة الأصحاب . قل المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال الركشي : هو المختار للأصحاب . قل إن عبيد ، وإن رحب : وهو الصحيح . قل في جمع الحريين : هذا أقوى الروايتين . وحرم به في الوحي وغيره . وقدمه في المروء ، وغيره . وعنه آفته . قدمه في الرعاشين ، والحدادين . وجمعها المصنف في الكافي مخرجاً . وحكى القاسي في شرحه الصغير فيها وجهاً : لا تجلس شيئاً ، بل تجلس لكل صلاة ، وتصلّي وصوم ، ويصوم وضوءها . وتقضى الصوم الواجب .

وحرج القاسي رواية تامة من المبتدأة . تحس عدة لسانه . وأثبت في الكافي رواية بذلك قال الركشي . ما حكى في الكافي الرواية التي به تحريجاً .

وتحريج القاصي رواية، وهو سهو. من الثانية رواية ثالثة عن أحمد والثالثة محرحة وقيل: فيها الروايات لأربع - يعنى التى فى السداة المستحصاة إذا كانت غير حميرة - وهى طريقة القاصي. وخرج فيها روايتى استدئة، وقدمها فى الحاويين. وحرم فى نهاية ابن رزم، ونظمها. وهى حرم صعيقة عن الأصحاب. وقد فوا سب وبين السداة مرفوق حميدة. وقدم فى الفروع هذه الطريقة. لكن قر. المشهور استد، رواية الأكثر وعادة سب، وحيث أحسنه عدداً، فى محله اختلاف الآتى

[تعبير: محل حبسها غلب الخبيث: إن اسم شهرها لأن الشهر وكان الذى سب الخبيث فأكثر، وإن لم يقسم لذلك أجلتها الزائد عن أقل الظهر فقط، كأن يكون شهرها حبسها. وطهرها ثمانية عشر يوماً، فإنها لا تحبس إلا حصة أيام. وهو الذى عن أقل العهد بين الخبيثين، ولا يقص الشهر عن أقله. وإن. يعرف شهرها حدث من الشهر لعدد غلب الخبيث]

قوله (وإن علمت عدد أيامها، وبسبب موضعها، حبستها من أول كل شهر فى أحد الوجحين وهذا الحال ثمانى من أحوال النسيئة وهو موطن ٤).

أمرهما هذا. وهو انذهب. صححه فى التصحيح، والنظم. قال فى الفروع: أحده الأكثر فى الرركشي وهو المشهور قال فى الحاويين هو قول غير أى تكر. وكذا فى الهداية، وغيره. وحده فى الوجحين، والمنور، والنسب، وغيره. وقدمه فى حرر، والعاشقين، والفروع، والفاثق، وتحريد العدة، وغيره. وفى الآخر: خمسة سحري.

قلت وهو الصواب وحده فى الإفادات واحده أو تكر، وإن أى موسى وقدمه فى نهاية ابن رزم، ونظمها، وأضفها فى الشرح، وشرح ابن

مسحاً ، والشرح ، والحدوين . وقيل . نحس من تخيير لاعتدائه إن كان لأنه أشبه بدم الخبيص .

قلت . وهو قوي . وذكر أحمد في شرحه . وصح صاحب مجمع البحرين ، وغيرهما : إن ذكرت أول الدم كمعدة انقطع حيضها أشهراً ، ثم جاء الدم حامس يوم من الشهر مثلاً ، أو استمرت وقد نسيته العادة . فيها الإحسان الأخيران ووجه ثالث : نحس من حامس كل شهر . قال أحمد . وهو ظاهر كلام أحمد واحتاره . قال في مجمع البحرين . وهو أصح . احسار الحمد ، وصاحب مجمع البحرين أيضاً : أنه إن طأ عهدها من افتتاح الدم ونسيته : أنها تنحري وقت حامسها . وقال ابن حامد ، والذهبي في شرحيهما ، فيمن علمت قدر العادة ، وحملت موضعها : إنها لأجلس شيئاً . وسهل كل معنى قدرها . ونقص من رمضان قدرها . والصواب . ولا نوطاً . وذكر أبو بكر رواية لأجلس شيئاً .

نفس . كل موضع أحلصها ، نحري ، أو لأوبة . فيها نحس في كل شهر

حيضة

فائز : إذا صدر أحد الأمرين . من الأولية أو النحري . عملت بالآخر .

قيل به عند في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهما . وقدمه في الفروع . قال ولما ذكر أبو المعالي الأوصيين في أول كل شهر والنحري ، قال وهذا بدء عرف استاء الدم . فإن عرفت فهو أول دورها . وحسنه ثلاثين يوماً . لأنه العاصم . قال : وإن لم تذكر ابتداء الدم ، لسكن تذكرت أنها طاهرة في وقت ، حسب ابتداء حيضها عقب ذلك الطهر . انتهى .

وإن تصدر النحري . من يسوي عهدها . أو هل شيئاً . وتعدت الأولية أيضاً ، من طأت . حيض في كل عشرين يوماً خمسة أيام ، وأنسيئاً من افتتاح الدم . والأوقات كلها في نهي سوية . ولا أعلم . هل أن الآن طاهر أو حائض ؟ فقال أحمد . ونسعه في مجمع البحرين : لا أعرف لأحد في هذه

كلاماً . وقيل المذهب . لا يلزمها سوك طريق اليقين . بل يحزمها البناء على أصل
لا يتحقق معه فساد في صومها وصلاتها . وإن كان محتملاً . فتصوّر رمضان كله ،
وتقصي منه خمسة أيام . وهو قدر حيضها . وهو الذي يتحقق فساد . ومزاد
عليه لا يتحقق فيه ذلك . فلا تقدره . وتوجب قضاءه بالشك . وأما الصلاة :
فمنصبيها أبدأ ، لكنها تقتل في الحائض عملاً . ثم عتبت انقضاء قدر حيضها عملاً
ثانياً . وتتوضأ لكل صلاة فيما بينهما ، وفيما بعدهم ، بقدر مدة طهرها . وبث
انقصت لزمها إعلان سبهما قدر الحيضة . وكذلك أبدأ كما مضى قدر الطهر عتبت
عسلي بينهما قدر الحيضة . انتهى قال في العروغ كذا قال والمرفوف . خلافه .
فائز : متى صاعب أيامها في مدة معينة في عدة لمدة طهر . ثم إن كانت
أيامها نصف المدة أو قدر حيضها بالبحر أو من أولها . وإن راد ضم الزائد إلى مثله
مما فيه . فهو حيض يقين . والشك فيها يني .

فائز : ما حسنت إليه من الحيض المشكوك فيه . فهو كاحسن اليقين في
الأحكام . وما ادعى ما تحسه إلى الأكثر ، فحين . هي فيه كالمستحالة في
الأحكام الآتية بها . وقيل : هو كاحسن المشكوك فيه . قاله القاصي واقصر عليه
من تيمم . وحرمة في الرعية . قال في المستوعب . هو طهر مشكوك فيه . وحكمه
حكم الطهر يفي في جميع الأحكام ، إلا في حوار وضئها . فإنها مستحالة .
وأضيق في العروغ .

نسيب : قولنا في التوجه الثاني (هو طهر مشكوك فيه) .

اعلم أن الطهر المشكوك فيه : حكمه حكم الطهر اليقين ، على الصحيح . قدمه
في العروغ . وحرمة به في جمع الحريم ، وغيره من لأصحاب . وتقدم كلامه في
المستوعب . وحرمة الأرحى في النهاية عنهما مما لا يتحقق تركه إثم ، كس المصعب ،
ودحول المسجد ، والبراءة حارج الصلاة . وهل لصلاة والصوم ، ونحوه . قال
ويحتمل أن تمنع عن سة راتة . انتهى . وقيل : نقض ما صامته فيه . وقيل : يحرم

وظؤها فيه وقلة في متدأه استحيت وظا لا تحلس إلا كثر .

نمبر قوله ﴿ وكذا الحكم في كل موضع حيض من لعدة لها ولا تنبير ﴾
مثل المتدأ إذا تعرف ابتداء دمه ولا تنبير لها

قوله ﴿ وإن علمت أيامها في وقت من الشهر ، كتصفه الأول :
جنسها فيه . إما من أوله ، أو بالتحري ﴾

على اختلاف الروايتين المتقدمين في إذا علمت عدد أيامها ونسبت موضعها ،
وهي المأنة معها . لأنها هناك علمت عدد أيامها ونسبت موضعها . وهذا كذلك ،
إلا أن هذه محصورة في جزء من الشهر . وفيها من الخلاف ما تقدم .
وهذا النوع الثاني من الحال الثاني .

قوله ﴿ وإن علمت موضع حيضها ، ونسبت عدده ، حسنت فيه
عالب الحيض ، أو أقله ﴾

على اختلاف الروايتين المتقدمتين في إذا تمكن المستحصة المعتدة عادة
ولا تنبير ، كما تقدم . واحكم ها كالحكم هناك ، خلافاً ومدها . وقد علم ذلك
هناك . وهذا الحال الثالث .

وتقدم أن الاستحصة تعتبر تكرارها إذا كان دمه متبيراً على الصحيح ،
وإن كان غير متبير فهل يعتبر تكرار التبير أم لا ؟

قوله ﴿ وإن تغيرت المادة بزيادة ، أو تقدم ، أو تأخر ، أو انتقال
المذهب : أنها لا تلتفت إلى ما خرج عن المادة ، حتى يتكرر ثلاثاً
أو مرتين ﴾ .

على اختلاف الروايتين المتقدمتين في المتدأ إذا رأت الدم أكثر من
يوم وبيلة . وتقدم المذهب من الروايتين . وهذا هو المذهب كما قال . نص
عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، بل كل المتقدمين ، وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف هـ « وعدى أنها نصير إليه من غير تكرار » .

قلت . وهو الصواب . وعليه العمل . ولا يبع النساء العمل بغيره . قال ابن تيمية : وهو أشبه . قال ابن عبيد : وهو الصحيح . قال في الفتاوى : وهو المختار . واحده الشيخ نفي الدين . وإليه عمل ائمة . وأومأ إليه في رواية منصور . قال المحمدي . وروى عن أحمد مثله . ورواه ابن دريس في شرحه . وقال الشيخ أبو الفرج : إن كانت الزيادة مضمرة لم تحتج إلى تكرار .

فصل للمذهب : لا تلتفت إلى الخارج عن العادة من تكراره . فتصوم وتصل في المدة المحرجة عن العادة ، ولا يقربها زوجها فيها . وتغتسل عقب العادة ، وعند انقضاء الدم ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يجب غسل عقب الخارج عن العادة . وهو قول في الفتاوى . وعنه لا يحرم الوطء ولا غسل عند انقطاعه . وإذا تكرر ذلك مرتين أو ثلاثا صار عادة . وأعدت ما فعلته من واجب الصوم ، والطواف . والاعتكاف . وعنه يحتاج الزند عن العادة إلى التكرار ، ولا يحتاج إلى التكرار في التقدم والتأخر . وقال أبو الفرج النيراري : إن كانت الزيادة متممة لم تحتج إلى تكرار .

فائدة : لو ارتفع حبصه ولم يعد . أو نزلت قبل التكرار . نقص عن الصحيح من المذهب . وقيل : تقضى . وقال في الفروع : ويحتمل لزوم القضاء . كصوم الناس المشكوك فيه . لقلة مشغته ، بخلاف صوم المستحاضة في طهر مشكوك . وهو قول في الفتاوى .

قوله « وإن ظهرت في أثناء عاداتها اعتنت وصالته »

هذا المذهب ، حكمها حكم الصهارات في جمع أحكامها . على الصحيح من المذهب . وعنه كره الوطء . واحده المحمدي في شرحه . ذكره عنه ابن عبيد بن النعاس . وقدمه ابن تيمية هناك . وشرحه القاضي وابن عقيل على روايتين من أسدادة على مقدمه . وقال في الانتصار : هو كبقاء مدة العس في روية . و

آخرى : النفس أكد لأنه لا يكرر فلا مشقة . وعنه يجب قضاء واحب صوم ونحوه إذا عاودها الدم عادت بها . قال الزركشي : ولا يعتبر أن أنى موسى النقاء ابو حود بين الدمين . وأوجب عليها فيه قضاء ما صامته فيه من واجب ونحوه . قال لأن الطهر الكامل لا يكون أقل من ثلاثة عشر يوماً .

نعم : طاهر قوله « وإن طهرت في أثناء عادتني اعنت وصنت » أنه سواء كان الطهر قبل أو كثيراً . وهو صحيح . قال المصنف في المعنى : ولا يفرق أحدنا بين قبيل الطهر وكثيره . انتهى . قال حصص الأصحاب : إذا رأت علامة الطهر مع ذلك . قال في الفروع : وأقل الطهر رمس الخيصر . أن يكون فاه حاصلاً لا تتغير منه نقطة إذا احتشت به في طاهر الذهب . ذكره صاحب الحزر . وحرم به القاصي وغيره . وعن بكر . هي طاهر إذا رأت الباص . قال شعث : إنه قول أكثر أصحابنا إن كان ساعة . وعنه ثمة ساعة . انتهى .

واحتذر مصنف : أنها لا تمتد بتدوير اليوم . إلا أن يدرك ما بدل عليه . وحرجه من رواية التي في النفس . قال ابن تيم . وهو أصح .

قوله « فإن عاودها الدم في العادة ، فهل تنقضت إليه ؟ على روايتين » وأصنفهما ابن عبدان ، والزركشي ، والهاشمي ، والشرح ، والسكاكي ، والمعنى إحداهما : تنقضت إليه عند العادة فحمله ، وهو مذهب . قال في السكاكي : وهو الأول . قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . واحتمل القاصي في رونه . وحرجه به في الوجيز ، وأمور ، ومسحط ، ونحوه العادة ، والإفادات ، وطلم به في رزين ، وغيرهم . وصححه في التصحيح ، ولطيم . وقدمه في الفروع والخر . والبرهانين ، والحدوس ، وإن روين في شرحه .

والرواية الثانية : لا تنقضت إليه حتى يكرر . وهو طاهر كلامه الحرق . واحتمل ر أنى موسى قال أو بكر . وهو المذهب عن أنى عند الله في الرواية . وعنه مشكوك فيه . فتصوه وحلى . ونقصي الضوء للمرض على سبيل الاحتياط ، كدم النفس . اعتمد في مدة النفس .

تيميم . محل الخلاف : إذا عاد في العادة ، ولم يتجاوزها ، فأما إن جاور العادة فلا نحو : إما أن يجاور أكثر الحيض أولاً . فإن جاور أكثر الحيض فليس بحيض وإن انقطع لأكثر الحيض فمأذون . فمن قال في المأذنة الأولى : ليس العائد بحيض ، فيها أولى أن لا يكون حيضاً . ومن قال : هو حيض هناك - وهو المذهب - فيها ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الجميع ليس بحيض إذا تكرر . وهو الصحيح . حرم به في الكافي . وقضيه في جمع البحرين .

والوجه الثاني : حية حيض ، سواء على الوجه الذي ذكره : أنه اختبار المصنف في أن تزايد على العادة حيض ، ماله سراً أكثر الحيض وأصلتهما في أربعين ، والظاهر .

والوجه الثالث : ما وافق العدة فهو حيض . وما رد عليه فليس بحيض . وأطلقه ابن عبد الله ، والركشي ، والشرح ، والمعنى ، وابن زريق في شرحه ، وابن تيميم .

وأما إذا سوده بعد العدة ، فلا نحو . إذ أن يتمكن جعله حيضاً أولاً . فإن أمكن جعله حيضاً ، أن يكون صفة إلى الداء لأول لا يكون بين طيهما أكثر من حصة عشر يوماً . فنفي إحداها إلى الأخرى . وبإحلال حصة واحدة إذا تكرر ، أو تكون بينهما أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً على المذهب وكل من الدمين يصبح أن تكون حيضاً متعده . فيكون حيضاً إذا تكرر . وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض : فهو دم فاسد ، إذا . يتمكن صفة في ما بعده .

وإن . يتمكن جعله حيضاً متعده أكثر الحيض وليس بينه وبين الداء الأول أقل الطهر . فهو استعانة ، سواء تكرر أولاً .

وطهر ذلك عشر . فقول : إذا كانت العدة عشرة أيام مثلاً فرأت منها خمسة دمًا . وطهرت الحصة السابقة . نعم رأت حصة دمًا ، وتكرر ذلك فالحصة

الأولى والثالثة حيصة واحدة ، تلفق الدم الثاني إلى الأول ، وإن رأت الثانية ستة أو سبعة ، لم يتمكن أن تكون حيصة . ولو كانت رأت يوماً وثلاثة عشر يوماً طهر . ثم رأت يوماً دماً وتكرر هذا ، كان حيصتين لوجود طهر صحيح بينهما . ولو كانت رأت وميض دم ، ثم انفتحت عشر طهر ، ثم يومين دم ، فهذا لا يمكن جعلها حيصة واحدة . لزيادة الدمين ، مع ما بينهما من الطهر على أكثر الحيصين ، ولا جعلها حيصتين على المذهب ، لانقضاء طهر صحيح . فيكون حيضها منهما : ما وافق العادة والآخر استعاضة .

فائدتان

أما الأولى . اختلف الأصحاب في مداد الخرق بقوله « فإن عودها الدم فلا يعتد بإيه حتى تنقي » أي « فإن عودها الدم لم ينقي » ، والقاضي ، وابن عسقلان مراده إذا عودها بعد العادة ، وعبراً أكثر الحيصين دليل أنه مع ما أن تمت إليه مصفاً . ولو أرد غير ذلك قال : حتى يتكرر . وقدمه ابن رزيق في شرحه . قال القاضي : ويحتمل أنه إذا عودها بعد العادة ولم ينقي . فإنها لا تعتد بإيه قبل التكرار . وقال أبو حفص المكنزي : أراد معودة الدم في كل حال ، سواء كان في العادة أو بعده . لأن عطلة مطلق . فيتناول بإصلاحه الزمن . قال المصنف في المعنى : وهذا أظهر . قال الركني : وهو العذر ، اعتماداً على الإطلاق . وسكت عن التكرار تقدمه له فيما دارأت العادة أو قدمت . وعلى هذا إذا عبر أكثر الحيص لا يكون حيصة انتهى . واحده الأصحاب في شرحه . وصححه ابن رزيق في شرحه .

الثانية : إذا عودها الدم في أثناء العادة . وقت لا تحتج به تكرار . وحسب قضاء مصنفه في الطهر وطاعه فيه . ذكره من أبي موسى . وقال ابن نجيم : وقيل قول أحمد في مسألة النفس : لا يجب قضاء ذلك . قال : وهو أصح .

قوله ﴿ وَالصُّفْرَةَ وَالْكُذْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ : مِنْ الْحَيْضِ ﴾ .

يعنى في أيام العادة . وهذا اسمها . وعليه الأصحاب . وحكى الشيخ تقي الدين وجها : أن الصفرة والكذرة ليست بحَيْض مطلقاً .

فائدة لو وجدت الصفرة والكذرة بعد من الحيض ، وسكرت . فست يحبس ، على الصحيح من المذهب صححة الدم ، وإن نيم ، وإن حمدان وغيرهم وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وصاحب الوجيز ، وتذكيرة ابن عدوس . واحتاره الشيخ تقي الدين وغيره . وحرم به ابن زرين ، وناظم المفردات . وقدمه في الفروع والعائق ، وشرح المحذ ، وجمع البحرين ، وإن عيдал . ومصره . وقول الزركشي . وهو مخصوص . وهو من المفردات . وزاد صاحب المفردات . أنها لا تعدل بعده . فبق . يس يحبس إذا ورد تكرر وعنده ليس بذلك تقرأ . وعنه إن تكرر فهو حيض . احتاره جماعة منهم القاضى ، وإن غفيل ، وصاحب التلخيص . قلت وهو الصواب .

وأطلقها ابن نعيم ، والراغبين ، وشرحه جماعة من الأصحاب اتصالها بالعادة . وقطع في النوى ، والشرح : أن حكمها مع اتصال العادة حكم الدم الأسود . قال ابن نعيم : فعلى رواية أنه حيض ، بد تكرير : لو رآه بعد الظهر ، وتكرره لم تنفت عنه في أصح الوجهين . ومحمه في الرعدة . وذكر الشيخ تقي الدين في الصفرة والكذرة وجهين هما حيض مطلقاً ، أو لا يكونان حيضاً مصداقاً ؟
نفي : محل الخلاف في ذلك كله . إذ ما حو أحدهما أكثر الحيض . قاله ابن نعيم ، وإن حمدان ، وصاحب الهدى ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَتْ تَرَى يَوْمًا دَمًا ، وَيَوْمًا ضُفْرًا . فَبِهَا تَصُمُّ الدَّمَ إِلَى الدَّمِ . فَيَكُونُ حَيْضًا وَالْبَاقِي ضُفْرًا ﴾ .

هذا فانه على سبيل ضرب المثال . وإلا فتنى رأت دمًا متفرقاً بطلع مجموعته أقل

الحَيْضَ ، وَقَاءَ . فالقاء طهر ، والله حيض . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب وقطع به أكثرهم . قال أحد في شرحه هذا قول أصحابنا .
وعنه أيام القاء والده حيض . احتارده الشيخ نفق الدين ، وصاحب المذهب . وقيل :
إن تقدم دم ينفع الأقل على ما نقص عن الأقل فهو حيض تناله ، وإلا فلا .
فعل الأول والثالث تغسل وتصل وتغسل في الطهر . ولا يغسل ويغتسل .
روحه . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وفيه وجه لا يحتاج إلى
عمل ، حتى ترى من الدم ما يبلغ أقل الحيض . وقال في المروء : ومتى انقطع من
نوع الأقل في وجوب غسل أيضاً وجهان انتهى . وكذا قال المحدث في شرحه
وتنه في جمع الحريين ، وابن عبيدان ، والحويين . وقيل : تغسل بعد عدم
الحيض في أنصاف الأيام وقيل . قال في الرعدة الكبرى : وهو أولى . وقيل : بل
بعد تمام الحيض من الدم في استداة . وقيل : إن نقص القاء عن يومه لم يكن مهراً
تغسل عنه ، ولا تجلس غير الدم الأول .

على المذهب : يكره وضوءه من طهره ورغاً . قدمه في الرعدة وعنه مسح .
قوله : (إلا أن يجاوز أكثر الحيض فتكون مستحاضة)

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به كثير منهم . وعند القاضى
كل ملققة غير معصدة . غسل دمها نحو الأكثر منه الأكثر . فالقاء بينهما
فاصل بين الحيض والاستحاضة . وأصق بعض الأصحاب : أن يرتد استحاضة .

غيرها

أمرهم طهر قوله : (والمستحاضة تغسل فرجها ونفسه ، ونحو ذلك وقت كل صلاة)
أنه لا يلزم إعادة شدة غسل الدم لكل صلاة إذا لم تغسل . وهو صحيح
وهو مذهب وعليه جمهور الأصحاب . وقسمه في الدروع وغيره . وحرمه
المصنف ، والشارح ، وغيرهم . وصححه المحدث في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب

مع الحرين ، والعائق . وغيرهم . وقيل : يلزم ذلك . وأطلقهما ابن تيمية ،
واسم حداد . وقيل : يلزمها ، إن خرج شيء . وإلا فلا .

الثاني . مراده بقوله ﴿ وتوصاً لوقت كل صلاة ﴾ إذا خرج شيء ، بعد الوضوء
فإنه إذا خرج شيء ، فلا توصاً على الصحيح من المذهب . حرم به في المعنى ،
والشرح ، وغيرهما . وقدمه في المروء وغيره . ونص عليه فيمن به سلس البول
وقيل : يجب .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب فيعالي بها .

قوله ﴿ وتوصاً لوقت كل صلاة ﴾

وكذا قال في المعنى . والآخر ، والشرح ، والرعيين ، والحدويين ، والفروع
والعائق ، وغيرهم . فلا يجوز الدخول قبل وقته على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب . وقيل : يجوز حكاية في الرعية .

ودعت ذلك ، فيحتمل أن يقال : ظاهر كلامهم أنه لا يسلط ظهرها
إلا بدخول الوقت ولا يسلط بخروجه وهذا أحد الوجهين . قال المحدث في
شرحه : وهو ظاهر كلام أحمد قال . وهو أولى . وكذا قال في مجمع البحرين .
وحرره به طم مدركات . فقال :

ودخول وقت ظهر يسلط من بها استحاضة ، قد قسوا
لا بدخول منه وحدثت للمعركة تطل شمس طهرت
وهي شبهة في اسم . والصحيح فيه : أنه يصل بخروج الوقت كما تقدم .
وقال المصنف : يصل بدخول الوقت ، وبخروجه أيضاً قال في الرعية الكبرى
قال أوصات قبل الوقت خير فرض الوقت ، وقبل أوله صل بدخوله وصل
قبله فلا . ثم قال : وإن وصات فيه له أو غيره ، يطل بخروجه في الأصح . كما
لو وصات صلاة المعمر بعد طلوعه ، ثم طلعت الشمس . انتهى . وهو ظاهر ما حرم
به في المعنى ، والشرح في مكابن وقدمه في مستوعب ، واسم تيمية وهو ظاهر

كلام المصنف على مقدمه في الفروع . وأطلقهما ابن تيمية ، وابن عبيدان والزر كنس .
قوله ﴿ وَتُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنْ الصَّلَوَاتِ ﴾ .

هذا هو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا تجمع بين فرضين . قال
في الفروع أطلقها غير واحد . وهي طاهر كلامه في المستوعب وغيره . وفيها
مع الأصحاب . فقال : لا تجمع بين فرضين بوضوء ، الأمر بوضوء لكل
صلاة . ولحمة عنده . فيها لا يصلي فائتة خلاف المربع . وقال ابن تيمية . وطاهر
كلامه . لا يرى أن الاستعصاة لا تنبيح الجمع انتهى .

قلت قال في المستوعب ، ولم يح عليم : أن موصلاً لمقت كل صلاة . وطاهر
أن صلى سلك الصلوة ما شئت من صلاة . نوقت والموث ، والسواقي . ونجمع
بين الصلايين في وقت إحداها . ذكره القس في المحرر . وقال : من وصفت ودخل
عقب وقت صلاة ، أو خرج وقت صلاة . عدت طهرتها . وذكر الحرق في
أبي موسى . أنها تنوصاً لكل صلاة .

وطاهر قولها : أنه لا يجوز لها أن عدلي صلايين في وقت واحد ، لا أراه .
ولا قص . وقد حمل القاصي قول حرق في « لكل صلاة » على أن موصلاً لمقت
كل صلاة . وعندى أنه محمول على طهره . فيكون في المسألة روايتان ، كما في
تيمية انتهى . قال في المصنف ، والزر كنس ، وسيدهم طاهر كلامه الحرق . تنوصاً
لكل فرضة . قال القاصي في الخلاف وغيره . تجمع « من » . لا تختلف الرواية
فيه . فله المحدث شرحه ، وابن تيمية وغيرهم . وقال في إجماع الكبير . وإجماع
جميع في وقت الصلاة . وقدمه في البراءة الكبرى .

قوائد

إجماعها : لها أن صوف مطلق على الصحيح من المذهب نص عليه وقدمه
ابن تيمية . ومن حذر . ونقل صالح لا خوف ، إلا أن صوف استحدثتها . قال
أبو حفص البرمكي في مجموعه : عنه عليه

الثانية الأولى لها: أن تصلي غيب طهرتها . فإن أحرقت لحافة من استمر جماعة ، أو استرق أو نوحه ، أو تبدل ومحوه ، أو ما لا يدمنه : جاز . وإن كان لغير ذلك جاز أيضا . على الصحيح من المذهب . صححه المحدث في شرحه ، وإن نيم ، وفي مجمع البحرين . وقدمه في الدعوى . وقيل : لا يجوز . وعلقهما في الرعايتين والعائق **الثالثة:** لو كان لها عادة بانقطاعه في وقت يقسم لفعل الصلاة . فدانعين من الصلاة فيه على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا عبرة بانقطاعه . أحده جماعة ، منهم المحدث ، وصاحب الفتاوى .

الرابعة: لم تعرض هذا الانقطاع من عادات الاتصال . أظن صحتها . فإن وحده قبل الدخول في الصلاة . بحر الشروع . فإن حاجت وشرعت واستمر الانقطاع . مما ينسج للوضوء والصلاة منه ، فصلاتها باطل . وإن عاد قبل ذلك طهرتها بحجة ، وفي إعادة الصلاة وحول . وأصلها في المعنى ، والشرح قال في الفروع : وإن عرض هذا الانقطاع من عادات الاتصال ، ففي بقا طهرها وحدها . أحدها . يجب إعادتها . وهو الصحيح . صححه المحدث . وقدمه ابن نعيم ، والركشي . وفي مجمع البحرين . وقدمه ابن رزيق . والنوحة الثاني . لا تحب الإعادة .

الخامسة: لو عرض هذا الانقطاع سطل للوضوء في أثناء الصلاة . أظن مع الوضوء . وربما استشهدهم . على الصحيح من المذهب . صححه المحدث . وقدمه ابن نعيم ، وابن عسدي ، والركشي . وفيه وجه آخر : تخرج تقوسا ونسي . وذكر ابن حامد وجه ثالث : لا سطل للوضوء ، ولا الصلاة من ثوبهم . قال الشارح : انتهى على تسليم يحل الله في الصلاة . ذكره ابن حامد . وقصر عليه الشارح . وقرئ المحدث بينهما . من أحدثها متحدث ، ولم يوجد عنه مد . وتقدم ذلك وتطيرد في التيمم عند قوله « وسطل التيمم بخروج الوقت » .

السادسة: بمجرد الانقطاع يوجب الإصراف . على الصحيح من المذهب .

اختاره الأصحاب ، إلا أن تكون لها عدة ما قطع يسير . وقيل : لا تصرف بمجرد
الانقطاع . اختاره المجدى شرحه . قل : وعدى لا تصرف ، ما لم تنص مدة
الاتساع . واختاره في مجمع البحرين . وأطلقهما ابن تيمية ، والراغبين ، والخواصين ،
على المذهب : لو حالفت ولم تصرف ، بل مصت بعد الدم قبل مدة الاتساع ،
بعد الأصحاب : فيه الوجهان في الانقطاع قبل الشروع على ما تقدم .

السابعة : لو توصات من لها عدة بانقطاع يسير ، فاصل الانقطاع حتى اتسع
أو رأت بطلان الوضوء ، إن وجد معها أو بعده ، وإلا فلا .

الثامنة : وكثير الانقطاع واختلاف شفعه . وآخر ، وقلة وكثرة ، ووحدة
وعدم أخرى ، وذلك لثلاثة عادة مستقيمة ، فاصل ولا ينقطع : فهذا كس عدتها
الانقطاع عند الأصحاب في بطلان الوضوء ، بالانقطاع اتسع للوضوء والصلاة دون
مادونه وفي سائر ما تقدم ، إلا في فصل واحد . وهو أنها لا تنع من الدخول في
الصلاة ، وانص في غير انقطاع قبل حين اتساعه . وقال المجدى شرحه
والصحيح عدى هذا أنه لا عبرة بهذا الانقطاع . بل يكفي وجود الدم في شيء من
الوقت . قال وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أحمد بن القاسم . واختاره الشارح
واختاره في مجمع البحرين . قال ابن تيمية : وهو أصح . والله تعالى

الثانية : لا تكفي فيه رفع الحدث ، لأنه دشم . وكفى فيه الاستسحاف . وما
يعين لية للعرض . فلا يعتبر على ظاهر كلام أصحاب . فإنه ابن عبيد بن الصاهر
أنه كلام محمد .

قوله (وكذلك من به سلس البول والمذي والريح . والخبر الذي
لا يرق ، والبرص الدائم)

بلا ريب ، لكن عنه أن يحشى بقية المسوى ، وعنده . ونقل ابن هادي :
لا يبرمه .

قائمة . لو قدر على حسه حال القيام لأجل الركوع ، والسجود : لزمه أن يركع ويسجد كما كان المحسن . وهو المذهب . وعنه الأصحاب . قال في الفروع : ويتخرج أنه يؤمر . وجزم به أبو المعالي لأن قوات الشرط لا بدل له . وقال أبو المعالي أيضاً ولو امتنع القراءة ، أو لحقه السلس إن صلى قائماً : صلى قائماً . وقال أيضاً : لو كان لو قدم وقعد لم يحسه ، ولو استلقى حسه : صلى قائماً أو قعداً . لأن المستلقي لا يطير له احتياطاً . وثق قرأ من ذلك متر العورة بمد قوله « وإن وجد الشرة قرأه منه »

قوله (وهل يسأح وطء المتحاصة في الفرج من غير خوف العت ؟ على روايتين) .

وأظنها في فدية ، وذهب ، ومسوك الذهب ، وأشرح ، وإن معناه في شرحه .

أمرهما : لا سح . وهو المذهب . وعنه الأصحاب ، مع عدم العت . في لكائي ، والفروع : أحدهما أصح . وحرم به طم للمردات وغيره . وهو منها الثانية : سح . قال في الحاويين : وسأح وطء المتحاصة من غير خوف العت على أصح الروايتين . وعنه يكره . فقل المذهب : لو فعل فلا كفارة عليه على الصحيح من المذهب . وقيل هو كالوطء في الحيض . وعلى الثانية والثالثة : لا كفارة عليه قولاً واحداً . وفي الرعاية : احتبئ بوجوه الكفارة . وإن قس : إنه غير حرام .

تفسيره

أمرهما : شمل قوله « خوف العت » الروح . أو الروحنة . أوها . وهو صحيح صرح به الأصحاب .

الثاني : ظاهر كلام المصنف . أنه إذا خاف العت سأح له وطؤها مطلقاً وهو

صحيح . وهو المذهب . وعليه حماد الأصباط . وقيل : لا بأس إلا إذا عدم الطول لسكاح غيره . قاله ابن عقيل في روايته . وقدمه في الرعية الكرى . وقال : الشيق الشديد يحوف المست .

فائدته

هـ هـ : يجوز شرب دواء مباح لقطع الحبيس مطلقاً . مع أمن الضرر . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وفي القصص : لا بأس إلا بدخول الروح كاسرل قلت : وهو الصواب . قل في العروق : يؤمد . قول أحمد في بعض حواشي « والروحة تستأذن روحها » . وقيل : وتوجه تكريده . وقيل : وهل الرحمن ذلك بها من غير علم فتوجه بحريته . لا سيما حفيها مطلقاً من النسي المقصود . وقال : ويتوجه في الكافور ونحوه له قطع الحبيس .

قلت : وهو الصواب الذي لا شك فيه .

قال في العائق : ولا يجوز ما يقطع الحن . ذكره مصمم .

الذنب : يجوز شرب دواء لحصول الحبيس . ذكره الشيخ تقي الدين ، وانحصر عليه في العروق ، إلا قرب بمصل لتقطره . ذكره أبو علي الصمير .

قلت : وليس له محلف . والظاهر أنه مراد من ذكر مسنة ، وإن في أشد الناس إذا شربت شيئاً لتفتي ما في مصلها

قوله « وأكثر الناس : أربعمائة يوماً » .

هـ هـ : المذهب . وعليه حماد الأصباط . وعنه ستون . حكاه ابن عقيل في نسخة . وقال الشيخ تقي الدين : لا أحد لأكثر الناس . وله راد على الأرسين أو الستين ، أو السعين وانقطع . فهو ناس . لكن إن اتصل فهو دم فساد . وحديث فالأربعون منتهى العالج . ونقد إذا رآته قبل ولايتها يومين أو ثلاثة وأمداء مدة من أي وقت عند قوله « والخامس لا تجب » فيعبود .

فعل المذهب لو حاور الأرمين . فارتد استعصا ، إن لم يصادف عادة
ولم يحاورها . فإن صادف عادة ولم يحاورها فهو حيص . وإن حاورها فاستعصا ،
إن تكرر ، وإذا لم يجاوز أكثر الخيض .

قلت : وكذا يسمى أن يكون الحكم بعد السنين على القول به ولا فرق ،
وإنما اقتصر الأصحاب على ذلك بناء على المذهب .

قوله (ولا حد لأقله)

يعني : لا حد زمن . وهو المذهب وعنده الأصحاب . وعنه أقله يوم ذكرها
أبو الحسين : وعنه أقله ثلاثة أيام . ذكرها أبو يعلى الصغير لقوله في رواية أبي داود -
وقد قيل له : إذا ظهرت مد يوم - قال « مد يوم » لا تكور ، ولكن بعد أيام »
فعل مذهب أو وحد دفعه فطرة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، وللسويع ،
والخلاصة ، وسنن ، وغيرهم . وقله في الرعيين . وقيل : ثمة . قدمه في
الحاويين وصححه . وقيل : قدر لحظة . وقال في الرعاة الكبرى - مد أن حكى
هذه الأقوال . ورواية : أن أقله يوم - وقيل : لا حد لأقله . وإذا ذكر في الرعية
الصبي ، وحاويين ، وغيرهم . أنه لا حد لأقله

قوله (ويستحب أن لا يقربها زوجها في الفرج حتى تستم
الأربعين) .

يعني : إذا ظهرت في أثناء الأربعين . فهو حرام وفعل : كره له على الصحيح
من المذهب ، مطلقاً . وعنده الجمهور [وبعض عيه] وهو من المفردات أيضاً .
وقيل : يحرم مع عدم خوف العت . وقيل : كرهه إن أس العت ، وإلا فلا
وعنه لا يكره وسؤده . ذكره الركني وغيره .

قوله (وإذا انقطع دمها في مدة الأربعين ، ثم عاد فيها ، فهو نفاس)
على إحدى الروايتين . اختارها المصنف ، والمجدد ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال في الفائق : فهو عباس في أصح روايتين . وحرره به في لهجيز ، وسور ،
والمستحب ، والإفادات . وقدمه في مذهب الأحمد ، وأبو حنيفة ، وأبو ثوبان ،
والخواريق ، وأبو زرارة في شرحه ، والكافي ، والتهذيب . وعنه : أنه مشكوك
فيه . تصوم وتصل ، وتقضى الصوم مفروض . وهو المذهب . نعم عليه . وعليه
جمهور الأصحاب . قال في الفروع : قد وجدته واحداً أكثر . وحرره به في الفصول ،
وأبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر في رؤوس مسائلهم وغيرهم . وقدمه في الهداية ،
والمستوعب ، والفروع ، ودرر العدة . وغيرهم وصححه في الخلاصة وغيره .
قال المصنف ، والشرح ، وأبو عبيد الله وغيرهم : هذا أشهر . وأطلقه في المذهب
ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والنسبة ، والشرح ، والطلم ، وأبو عبيد الله ، ومجمع
المحررين . وقال القاسمي في المحرر : إن كان الذي يؤيد ولاية فهو مشكوك فيه .
وإن كان أقل من ذلك ، فهو دم فساد ، تصوم وتصل معه ، ولا تقضى . قال المحمد في
شرحه وهذا لا وجه له . وقال القاسمي أيضاً : إن كان العائد يوماً أو يومين فيها
نقص ما وجب فيها ، من صوم ، وطواف ، وسعى ، واعتكاف احتياطاً . فقد استقيم

فأمرناه

بما هما : لو ولدت من من غير دم ، ، ثم رأت الدم في أثناء العدة ، فأصحح
من المذهب : أنه مشكوك فيه . قال في الفروع : مشكوك فيه في الأصح وقدمه
في الرعدة . وقيل : هو عباس . قال أبو ثوبان : يخرج هذا الدم على روايتين . هل
هو مشكوك فيه ، أو عباس ؟ ثم قل : فإن صحح العائد أن يكون حيضاً ، وصادف
العدة : يبقى مشكوكاً فيه ، سواء كان من الانقضاء طهرأ كاملاً أولاً . ذكره
بعض أصحابنا . وسائرهم أطلق انتهى .

الثانية : الظاهر الذي بين القميين : طهر صحيح ، على الصحيح من المذهب .
وعليه جمهور الأصحاب . وعنه مشكوك فيه . صوم ، وتصل ، وتقضى الصوم

الواجب ونحوه . وحكى عن ابن أبي موسى . وعنه تقصى الصوم مع عوده . ولا تقصى الطواف . اختارها الحلال .

تعليق : ظاهر قوله « وإذا انقطع دمها في مدة الأربعين ثم عاد فيها » أن الطهر الذي يسببها ، سواء كان قليلاً أو كثيراً . طهر صحيح . وهو صحيح . وهو النذهب . وعنه إن رأت الدماء أقل من يوم : لا تثبت لها أحكام الطاهرات . ومنه خرج النصف في انقضاء الشغل بين الحيض فيما إذا انقطع في أثناء العادة ثم عاد فيها .

فانها

إبراهيم : يجوز شرب دواء لا يسقط بعمته . ذكره في الوخير ، وقدمه في المروع . وقال ابن الحوري في أحكام النساء : بحره . وقال في المروع : وظاهر كلامه إن عقل في الصوم . أنه يجوز إسقاطه قبل أن يقع فيه الروح . قال : وله وجه . انتهى . وقال الشح في الدين : والأحوط أن المرأة لا تستعمل دواء يجمع يعود إلى في محرمي الحبل .

الثاني من استمر دمها يخرج من ثمنه بقدر العادة في وقتها ، وولدت لمخرجه المشيمة . ودمه النقي من ثمنها . فماتته : بقص الوصوة . لأنها لا سقطه حيضاً ، كرائد على العادة ، أو كمن خرج من غير محرمه . ذكره في الصوم .

قوله (وَإِنْ وَلَدَتْ تَوَأْمَيْنِ فَأُولُ الْقَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ . وَآخِرُهُ مِنْهُ) وهذا المذهب . وعنه الأصحاب . فعليه لو كان بين الولدين أرعون يوماً فلا قاس للثاني . نص عليه ، بل هو ذه فساد . وقيل : تبدأ للثاني قاس احتراجه أم العالي والأرجح . وقال : لا يحلف المذهب فيه . وعنه أنه من الأخير ، حتى أول القاس من الأول ، وآخره من الأخير . فعليه تبدأ للثاني قاس من ولادته . فلو كان بينهما أرعون يوماً أو أكثر . هما نفاسان . قاله في الرعاية السكبري ، والنحيف . وعنه قاس واحد . وهو الصحيح على هذه الرواية . قال

ابن تيميم . وقال غير صاحب التلخيص . الكل نفاس .

قلت : معاني .

وقيل إن كان بينهما طهر . والثاني دون أقل الحيض : نفاس نفاس .
قوله في الرعاية السكرى . وعه أوله وآخره : من الثاني . في قوله كدم الحمل . إن
كان ثلاثة أيام فأقل : نفاس ، وإن زاد : عهده . وقيل : بل نفاس لا بعد من
غير مدة الأول .

فأمرناه

إهدأها : أول مدة النفاس . من المصنع ، إلا أن نراه قبل ولادتها يومين ،
أو ثلاثة ثمرة من المحض ونحوه . فخرج بعد الولد : اعتد بالخارج معه من
المدة على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور . وخرج المحدث في شرحه : أنه كدم
الطلق . وأطلقهما ابن تيميم ، وفي القائق .

وتقدم ذلك محرراً عند قوله « والحامل لا تحيض » مسعود .

الثانية : ثبت حكم النفاس بجمع شيء . فيه حلق الإبر ، على الصحيح من
المذهب . ومن عليه قال ابن تيميم ، وابن عجلان ، وغيرهم : ومده يبين حلق
الإبر عداً : ثلاثة أشهر . وقد قال المصنف في هـ الكتاب في باب العدد .
وأقل ما بين به الولد : واحد وثلاثون يوماً . فو وضعت علقه أو مصعة لا تحيط
فيها ، ما ثبت له ذلك حكم النفاس . من عليه وقدمه في الفروع ، والمحدث في
شرحه . وصححه ، وابن تيميم ، والفاثق . وعنه ثبت بوضع مصعة . وما وجهان
مختلفان في المعنى ، والشرح ، وابن عجلان ، وسيرهم . وعنه علقه . وهو وجه
في مختصر ابن تيميم وغيره . وقيل ثبت له حكم النفاس إذا وضعت لأربعة أشهر
قدمه في الرعاية السكرى . قال في الفروع : وشوحيته رواية محرقة من المدة
قال في الرءاء الصغرى « ودم السقط : نفاس دون دونه في الأصح » أي دمه السقط
نفاس دون من وضع لدون أربعة أشهر . صرح به في الرعاية السكرى وصححه
أيضاً . وقال في الحاويين : ودم السقط نفاس .

كتاب الصلاة

فائدتان

إبراهيم : الصلاة مُقْبِلٌ - معنى في اللغة ، ومعنى في الشرع . فمعناه في اللغة : الدعاء . وهي في الشرع : عبارة عن الأفعال المطلوبة : من القيام ، والقعود ، والركوع والسجود ، وما يتعلق به من القراءة ، والتكبير ، معصية التكبير ، محتمة بالتسليم . قال الزركشي : هي عبارة عن هيئة مخصوصة ، مشتملة على ركوع وسجود . وذكره . انتهى . وسميت « صلاة » لاشتغالها على الدعاء . وهذا هو الصحيح الذي عليه جمهور المصنف من الفقهاء ، وأهل البرية وغيرهم .

وقال بعض العلماء : إنما سميت « صلاة » لأنها شبيهة لشهادة التوحيد . كما فصل من السابق في الخليل . وقيل : سميت صلاة ، لما يعود على صاحبها من البركة . وتسمى البركة صلاة في اللغة . وقيل : لأنها تعني إلى المعرفة التي هي مقصودة بالصلاة . وقيل : سميت صلاة ، ما تضمن من اشروع واخشية لله . مأخوذ من صليت العود إذا صليت ، والمصل يلبس ويحشع . وقيل سميت صلاة . لأن المصلي يرفع من تقدمه . فخر من أول من تقدم به ، والذي صلى الله عليه وسلم تعالى له ومصليا ، ثم المصلون بعده . وقيل : سميت صلاة لأن رأس المؤمن عند صلاته إمامه ، و « الصلوات » عطوف عن عيب الذنب وبساره في موضع الردف ، ذكر ذلك في النهاية . إلا القول الثاني . فإنه ذكره في المروع .

الثانية : فرضت الصلاة ليلة الإسماء . وهو قبل الهجرة نحو خمس سنين .

وقيل : سنة . وقيل : بعد العنة نحو سنة .

نصيب : دخل في عموم قوله ﴿ وَهُوَ وَاحِدَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ﴾ من أصل قبل بلوغ الشرع له ، كمن أسير في دار الحرب ومحجوه . وهو المذهب . وعليه جماهير

الأصحاب وقطع به الأكثر . قال في الفروع . ويقصها مسلم قبل نوع الشرع .
وقيل . لا يقصها . ذكره القاسي . واحتار الشيخ في الدين ، س . على أن الشرائع
لا تلزم إلا بعد العلم . قال في الفتاوى : وخرج روايتان في ثبوت حكم الخطأ قبل
المعرفة انتهى وقيل . لا يقص حري . قال الشيخ في الدين : والوجهان في
كل من ترك واحد قبل نوع الشرع ، كمن لم يقسم لعدم إيمانه ، بطله عدم الصحة
به . أو لم يرك ، أو أكل حتى نبي له الخط الأبيض من الخط الأسود ، بطله
ذلك أو حصل مستحضة وبحوه ، قال : والأصح لا فرق . قال في الفروع .
ومراده ولم تقصر ، وإلا أنتم . وكذا لو عمل برن ، أو سكع فاسداً . ثم تبين
له التحريم

قوله ﴿ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » بلغ قائل إلا الحائض والنفساء
يعنى : لا تحب الصلاة عليهما . وهو الصحيح من المذهب مطلق . وعليه
الأصحاب . ولو وجه : أن النساء إذا طهرت غسلن لا سقطت الصلاة عليهما .
وأحق الخلاف جمعة ، منهم من تيمم

قوله ﴿ وَتَجِبُ عَلَى النَّاسِ » ومن رآه عقله سكر ، أو إغماء ،
أو شرب دواء

أما التيمم : فحب الصلاة عليه إجماع . ويجب إعلامه إذا صاف الوقت ،
على الصحيح حرم به أو الخطأ في التيمم . وقيل : لا يجب إعلامه . وقيل
يجب وهو لم يصف الوقت ، بل تجرد دخوله . وهذه احتمالات مطلقات في الرخصة
والفروع .

وأما من رآه عقله سكر : فالصحيح من المذهب : وجوب الصلاة مطلق عليه .
وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وكذا من رآه عقله محرم . واحتار الشيخ
في الدين : عدم الوجوب في ذلك كله . وقال في التذوي المصرية : تدرمه بلا راع

وقيل : لا تحب إذا سكر مكرها . وذكره القاصي في الخلاف قياس المذهب
وتحجب على من رآه عقله ترضى بلا ربح . فعلى المذهب : لم يحسن متصلاً بمكرها
في وجوبها عنه من حنونه احتمالاً وأصلها في الدروع . وهي لأن المأثري
في النهاية .

قلت : الذي يظهر : الوجوب تعييطاً عليه ، كالمرء على ما يفتي قريباً . وقال
ابن تيمية : وساح من السموم بدويها ما انقلب عنه السلامة في أصبح الوحيين .
الثاني : لا ساح ، كما لو كان العال من أهلات . وهو احتمال في المعنى ، والذي قدمه
ومحتمل فيه : ما صححه ابن تيمية وغيره .

وأما المعنى عليه : فالصحيح من مذهب : وجوبها عليه مطلقاً . نص عنه في
رواية صالح . وابن منصور ، وأبي طالب ، ونكر بن محمد . كالناسم . وعليه جماهير
الأحناف وهو من نمرات . وقيل : لا تحب عنه ، كغشوس . واحتار في الفائق
وأما إذا رآه غفلة شرب دواء ، معي مساحاً . فالصحيح من المذهب : وجوب
الصلاة عنه . وعليه جماهير لأصحاب . وهي من نمرات . وقيل : لا تحب عليه .
وذكر القاصي وجهاً : أن الإلزام ينشأ من إسقاط الوجوب ، والإلزام يلزم
لا يسقطه لأنه ربما امتنع من شرب الدواء خوفاً من مشقة انقضاء فتعوت
مصلحته . وقال المصنف في المعنى ، ومن تمه : من شرب دواء فإل عنه . فإن
كان دواء لا ينفع كثيراً ، فهو كالإلزام . وإن عدول فهو كالخسوف .

قوله (ولا تحب على كافر) .

الكافر لا يجوز إما أن يكون أصيباً ، أو مرتدداً . فإن كان أصيباً لا تحب
عليه ، معنى أنه إذا سكر لم يقص . وهذا جامع . وما وجوبها ، معنى أنه يحاطب
بها . فالصحيح من المذهب : أنها محاطبون بدروع الإسلام . وعليه الجمهور . وعنه
ليسوا محاطبين بها . وعنه محاطبون بسواها دون الأول . قال في الرعاية : ولا لم
كافراً أصيباً . وعنه تيمية ، وهي أصح انتهى . وبحل ذلك أصول العقده .

وإن كان مرتدّاً ، فالصحيح من المذهب : أنه بقضى ما تركه قبل رده .
ولا يقضى ما فاتته زمن رده . قال القسبي ، وصاحب الفروع ، وغيرهم : هذا
المذهب . واحتاره ابن حامد ، والشارح . وقدمه المحمدي شرحه ، وابن عيدين .
وبصره . وقدمه ابن تيم ، وابن حمدان في رعايته الصغرى ، مع أن كلامه محتمل .
قال في الفائدة السادسة عشر : والصحيح عدم وجوب المصادة عنه في حال الردة^(١)
وعدم إلزامه بقضائها بعد عودته إلى الإسلام . انتهى . وعنه يقضى ما تركه قبل
دته ، وبعده . وحرم به في الإفادات في الصلاة ، وتركاة ، والصوم ، والنجس .
وقدمه في الفروع . سكن قال : المذهب الأول . كما تقدم . وقدمه في رعاية
الكبرى ، وابن عيدين ، وبصره . وعنه لا يقضى ما تركه قبل دته ولا بعده .
وهو حذر كلام الحرق . قال من سجد في شرحه هذا المذهب . قال في النجس
والنسة : هذا أصح الروايتين ، واحداً وأصحب في معنى ، والشرح ، والتعلق .
واحتار الأخيرة . وقدمه في الحديث : أنه لا قضاء عليه في تركه حاة رده
وأطلق الوحيين في وجوب ما تركه قبل الردة . وقال في التسرع : ونفى
ما تركه قبل رده ، رواية واحدة . وقد قال بمصاف في هذا الكذب ، في باب حكم
المرتد . وهذا أسلم ، فهل يلزمه قضاء ما تركه من المصافات في رده ؟ على روايتين
قال في القواعد الأصولية : إذا أسلم المرتد . فهل يلزمه قضاء ما تركه من المصافات
من الردة ؟ على روايتين . المذهب عدم لزومه . هم من الصيرفي والصوفي على أن
الكفر . هل يحاطون بمروءة الإسلام ثم لا يقال وفيه نص من وجهين ودكرهما
فائز : في سلطان استطاعة قادر على الحج بوجه ووجهه ، استطاعته في رده
فقط . هذا الروايتان متلاً ومذهباً . على القول بالقضاء في أصل المنة : لو طرأ
(١) الأولى أن يصر بأنه ليس أهلاً له . لا يقول عليه من اللغة ولعبه ميثاق
مع شرف المصادة فيه ، ولقول بين يديه سبحانه .

عنه حوون في رده ، فالصحيح من المذهب . أنه يقضى ما فاته في حال حوونه
لأن عدمه رحصة تخفيف . فدمه في الفروع . ومختصر ابن تيمية ، وابن عيدين ،
وعبرهم . واحده أو العالي من مباح وغيره
قلت : معدي بها . وقيل : لا يعصى كالخائض .

تنبه : الخلاف انعمه في قضاء الصلاة . جاز في الركاة إن بقي مسكه على
ما يأتي . وكذا هو حار في الصوم . فإن لزمته الركاة أحده الإمام . ويؤى بها
للتعذر . وإن . نكل قرينة كسائر لطوف . وانشع من الركاة : كاستنع من أداء
الحقوق . ذكره الأصحاب . وإن أسلم بعد أحد الإمام . أجر أنه طاهر . وفيه باطلا
وحسان . وأصناف في الفروع .
فتت القصور الإجراء .

وقيل . إن أسلم قضاء على الأصح . ولا يجزئ به إجماعه حال كفره . راد
عبر واحد من الأصحاب : وقيل ولا فيه . فانه في الفروع .

وه أمهم معناه . إلا إن يرد أن أخرج قبل الردة مرشعي . فإن استمر على
الإسلام أحرأت . وإن رده . تحرم كالخج . ويحتل أن يرد . داعها قبل أن
يرتد ثم ارد وحال تحول عليه . وهو وه خضع حوله رده فيه . وإلا يقطع .

وأما إعادة الخج . داعها قبل رده . فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه
إعادته . من عبه . فإن لحد في شرحه : هذا هو الصحيح . قال في تحريد العباية :
ولا سئل عادته في إسلامه إذا عاد . ولو الخج على الأطهر . وحرم به انصف
في هذا الكتاب في باب حكم المرتد . وصححه القاضي . وأوفق . في شرح مناسك
المقبح . وقدمه ابن تيمية ، وابن عيدين ، والحدوى الكبير . واحده ابن عيدين
في تذكرته . ذكره في باب الخج . ومن على ذلك الإمام أحمد . وعنه يلزمه .
جزم به ابن عقيل في القصول . ذكره في كتاب الخج . وجزم به في الجامع
الصغير ، والإفادات . قال أبو الحسن الحدوى ومحنة سئل الخج بالردة . واحتر

الإعادة أصل القمى . وصححه في الرعايتين ، وأخاوين ، في كتاب الحج . وأطلقهم في الحجر ، والفروع . والرعاة الكبرى ، والدقيق .
ويزنى ذلك في كلام المنصف في باب حكم المرتد .

على القول بثبوت الإعادة - قبل انحطاط العمل . وتقدم كلامه على غيره . وقيل : كونه . فيه لا محل . ولم يرد . وأوجه في كلام القمى وغيره .
قال الشيخ في الحديث : أحسن أن أكثر أن يرد إلى العمل إلا بالموت عيب . قال جماعة . الإحسان إنما ينصرف إلى الثواب دون حقيقة العمل ، لبقاء صحة صلاة من صلى خلفه ، وحل ما كان ذنبه ، وعدم نقص تعمره .

فأمرنا

أمرنا . لو أسلم بعد الصلاة في وقت . وكان قد صلاه قبل ذلك . لحكمها حكم الحج ، على ما تقدم من خلاف في المذهب . على الصحيح من مذهب وقال القاضي : لا يلزم هنا إعادة الصلاة . وإن لم يرد إعادة الحج . نعم في إسلامه الثاني . وقدمه في الرعية الكبرى .

الثاني . قال الأصحاب : لا يصل إعادة صوم في إسلامه إلى إذا عاد إلى الإسلام . إلا ما تقدم من الحج والصلاة . وهذا مذهب . وقال في الرعية إن صام قبل الردة في الفقه . وحب .

قوله (ولا تجب) .

يعنى أنه لا تجب على المخنوع . وهو مذهب . وعنه الأصحاب . وعنه نعم عليه فيقتضيها . وهي من المفردات . وأطلقهم في أخاوين . وقال في الموسوع : لا تجب على الأبله الذي لا يتقن . وقال في الصوم . لا تجب على المخنوع ، ولا على الأبله للذين لا يفيقان . وقال في الرعية : يقتضى الأبله ، مع قوته في الصوم . الأبله كالمخنوع . ذكره عنه في الفروع ، ثم قال كذا ذكر .

قلت : من المراد - والله أعلم - ، قاله صاحب الفروع . وإنما قال : نقصى على قول . وهذا لفظة « ويقصيها مع زوال عقله بنوم كذا ، وكذا » ثم قال « أو شرب دواء ، ثم قال وقيل محرم ، أو أله . وعنه أو مجنون » فهو إنما حكى القصة في ذلك قولاً . فهو موثق . قاله في الصوم . فما بين كلامه في الموصفين تدبر . بل كلامه متفق فيهما . وحزم بعض الأصحاب : إن زال عقله بغير حبوب لم يسقط . وقدمه بعضهم . وقال في القاعدة الثانية بعد أدلة . بوضوح رآه من لم يحب عليه القصة على الصحيح .

قوله (وإذا صلى الكافر حُكِّمَ بإسلامه) .

هذا مذهب مطلق . من عليه . وعليه الأصحاب . وحرم به كثير منهم . وهو من مفردات مذهب . وذكر أبو محمد النيسابوري في شرح الإرشاد إن صلى خمسة حكم بإسلامه ، لا إن صلى مفرداً . وفيه في الدقيق . وهل الحكم للصلاة . أو بعضها الشهادة ، فيه وجهان . ذكرهما من الراعي

فائدة في صحة صلاته في الطاهر وجهان . وذكر ابن الراعي رويين وأطنفهم في الفروع . وحرم في المستوعب . والراعيين ، وتذكره من عدوس وغيرهم . بعبارة الصلاة . في القاصي صلاته . ذكره في السكت قال الشرح تقي الدين : شرط الصلاة تفدية الشهادة لسوقه بالإسلام . وإذا قرب بالصلاة يكون بها مسداً . وإن كان محدثاً . ولا يصح الائتم به ، بعد شرعه ، لا بعد الإسلام . وعلى هذا عنه أن يفسد

والوجه الثاني : يصح في الطاهر . احتراؤه أو الخطأ . فعليه تصح إيمانه على الصحيح . من عليه . وقيل صح . قال أبو الخطاب : الأصوب أنه إن أقال بعد الفراغ . بما فعلها وقد اعتقدت الإسلام . قلنا صلاته صحيحة ، وصلاة من صلى حنعه . وإن قل . فعلتها تبرؤاً قبل منه في عليه من إلزام الفرائض . ولم يقل

منه فيما يؤثر من دينه . قال في المنى . إن علم أنه كان قد أسلم ثم توباً وصلى
بنيّة صحيحة . فصلاته صحيحة ، وإلا فعليه الإعادة .

تعليق : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يسلم بغير فعل الصلاة من العبادات .
والذهب : أنه يسلم إذا أدّى في وقته ومحلّه . لا أعمر فيه راعاً . وبحكم بإسلامه
أيضاً إذا أدّى في غير وقته ومحلّه . على الصحيح من المذهب . وهو طاهر ما حرم
به في الرعاة الصغرى . والحدوى الكبير في باب الأدان . وقدمه في الفروع
وقيل لا يحكم بإسلامه وأصنافهم في الرعاة الكبرى ، وإن تيمم . فعلى
المذهب : لا يستد ذلك . والصحيح من المذهب : أنه لا يحكم بإسلامه
بصومه قاصداً رمضان . وكاه ماله ، وحجّه . وهو طاهر كالأكثر لأصحاب .
وحرمه في المنى في باب المرد . ولترمه الحد ، وإن عيّدان في غير الحج .
وهو طاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يحكم بإسلامه مع ذلك . أحده
أو الخطاب وأصنافهم في الفروع ، والرعاة ، وإن تيمم . وأحدهم القدسي . يحكم
بإسلامه بالحج فقط . ولترمه الحد ، وإن عيّدان . وقيل : يحكم بإسلامه بنية
الشرع والأقوال المختصة . كحجة وسجدة بلاؤه . قال في الفروع . ويدخل
فيه كل ما يكثر المسلم بذكره إذ يؤمره الكافر . قال : وهذا متعمد

قوله (ولا تجب على صبي)

لا يجزئ الصبي . إما أن يكون يشه دون التمييز ، ويكون ميمر .
فإن كان دون التمييز . لم تحب عنه السادة . فوفاً واحداً ولم تصح منه . على
الصحيح وذكر المصنف وغيره : أن ابن سبع تصح ظهريه . وذكر المصنف
أيضاً : أن ظاهر الحنفى صحة صلاة العقل . من غير تقدير سن . وذكر المصنف
أيضاً : أن ظاهر الحنفى أن ثلاث سنين أيضاً وعوه . يصح بإسلامه بد عقله .
وإن كان ميمراً . أو هو ابن سبع سنين سد الجمهور . واحترق في الرعاة
إن ست . وقال في القواعد الأصولية . وفي كالأداء معصية ما يقتضي : أنه إن عشر

وقال ابن أبي العنبر في المطلع : هو الذي مهم الخطاب ويرد الجواب ، ولا يصح
 س . بل يخفف باختلاف الألفاظ . وقاله الضوئي في مختصره في لأصوب .
 قلت . وهو الصواب والاشتقاق يدل عليه . وبعد مراد الأول ، وأن ابن
 سبت أو سبع يفهم ذلك غالباً . وضبطوه بالن .

بد غلت ذلك ، فالذهب . أن الصلاة وغيرها من العبادات الدينية لا تحب
 عليه إلا أن يسمع ، وعليه حميد الأصحاب . وعنه تحب على من سمع عشرأ . قال في
 الله تعالى ، واقعد : احذر أو بكر . وصرح كلامه في الحرة إذا سمعت نداء :
 تحب عيباً . وعنه تحب على المراهق . احذر أو احسن التيمم ، وإن عقيل
 أيضاً ذكره في لأصوب . قال أبو النضر . ومن عن أحمد في أن أربع عشرة .
 إذا ترك الصلاة قبل . وعنه تحب على المبر . ذكره النصف وغيره . وأنه مكلف
 وذكره في المذهب وغيره في الجمعة . قال في الجمعة ، قال في القواعد الأصولية :
 وإذا أوجب الصلاة عليه ، فهل يؤجوب بحسن عاذا الجمعة ، أم يوم الجمعة وغيره ؟
 فيه وجهان لأصحاب أصحابهما : لأنهم الجمعة ، وإن قلنا بتكليفه في الصلاة . قال
 المحمد . هو كالأحاديث لغيره^(١) .

قلت : طاهر كلام أكثر من الأصحاب : السويرة بين الجمعة وغيره . وهو
 الصحيح من المذهب . قدمه في المروء في باب الجمعة ، ويأتي أيضاً هناك .

على القول بمدد المرحوب على المبر : لو فعلها صحت منه ، فلا راع . ويكون
 ثواب عمله نفسه . ذكره النصف في غير موضع من كلامه . وذكره الشيخ
 تقي الدين . واحذر أن عقيل في المجلد التاسع عشر من القنون . وقاله ابن هبيرة
 وقال ابن عقيل أيضاً في بعض كتبه . الصبي ليس من أهل الثواب والعقاب ،

(١) روى أحمد وأبو داود والحاكم و ترمذي والدارقطني عن عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن حماد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مروا أبناءكم بالصلاة لسبع
 سنين واصرروهم عليها بغير سنين . ووقروا بينهم في المصالح »

ورده في العروء . وقال بعض الأصحاب في طرقة في مسألة بصره : نوانه لو الدية

قوله (وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسِنِّهِ)

اعلم أنه يجب على الولي أداءها ، وتعليقه إليها ، والطهارة . نص عليه في
رواية أبي داود ، خلافا لما قاله ابن عقيل في مناظراته . وقال ابن الجوزي : لا يجب
على ولي صغير ومحمول أن يبرهنها عن الحسنة . ولا أن يبرهنها عليها بل
يستحب . ودكر وجه . أن الطهارة تدر المبر .

قوله (وَيَضْرِبُ عَلَى تَرْكِهَا الْقَتْلُ)

اعلم أن ضرب ابن عشر على تركها . واجب على القول بعدم وجوبها عليه .
قوله القاضي وغيره .

قائمة : حيث قضا « تصح من الصغير » فيشترط له ما يشترط لصحة صلاة
الكبير مطلقا ، على الصحيح من المذهب . قال المنصب ، ونعمه الشارح . إلا
في النية . لأن قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا يقبل الله صلاة حائض إلا
محر » دل على صحتها بدون الحائض من ما نفى .

قوله (فَإِنْ نَفَى فِي اثْنَانِهَا ، أَوْ بَعْدَهَا فِي وَفْتِهَا : لَزِمَهُ بَاعْدَتُهَا)

يعني إذا قضا إمام لا تحب عليه إلا بالنوع . وهذا المذهب . نص عليه .
وسيد الجمهور . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يلزمه الإعادة فيها . وهو يخرج
لأنه اعطاه . واحتره الشيخ تقي الدين ، وصاحب العائق . واحتره القاضي :
أنه لا يجب قصاؤها إذا سمع صدقائها . احتره في شرح المذهب . وقيل : إن
زمنه وأنها كعتة ، ولم يجب قصاؤها إذا بلغ . قاله في الإعادة .

قائمة : حيث وحشت - وهو فيه - برمه إتمامها على القبول باعديتها .

قلت : فيعالي بها .

وحيث قضا « لا تحب » فهل يرمه إتمامها ؟ متى على الخلاف فيمن دخل

في من : هل يرمه بتممه ^٩ على ما يأتي في صوم التطوع . وقد أوردنا في
المنهاج ، ونسب من عيدان . أنه تنها . وذكر الثاني احتمالا .

فعلى منسحب في أصل المسألة : لم يوصف قبل بوعه ، ثم منع وهو على ملك
الطهارة . لم يلزمه إعادتها ، كوضوء البالغ قبل الوقت . وهو غير مقصود في نفسه .
وقصدا : أن يكون كوضوء الساجد للخدمة . خلاف التيمم ، على ما تقدم محررا في
التيمم قبل قوله « وسطل التيمم بخروج الوقت »

قائمة : لو أسيد كافر . يرمه بإعادة الإسلام بعد إسلامه . لأن أصل الدين
لا يصح بطلا . وهذا واحد فهو على وجه الوجوب . ولأنه يصح بعمل غيره وهو الأثم
وذكر أبو المعالي خلافا . وقال أبو القاء : الإسلام أصل العبادات ، وأعمالها
فلا يصح القياس عليه . ومع التسليم ، فمن سعى أصحابنا : يجب عليه إعادته .

قوله « ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها ، إلا
أن ينوي الجمع ، أو لمشتغلا بشرضا » .

إد غير واحد « إذ كان ذا كراهة . فادرا على منها » وهو مراد من
يدكر ذلك .

وجوز تأخير الصلاة عن وقتها من سوى جمع ، على ما يأتي في «هـ» . لأن
الوفيق كالوقت لم يحد . لأجل ذلك .

وقطع المصنفها عوار التأخير إذ كان مشتغلا بشرطها . وكذا قال في
الوجيز ، وابن تيمية ، والرمشتين ، والخواصين ، والشرح ، وغيرهم . ولم يذكر الاشتغال
بشرط في الفدية ، والمستوعب ، والحلاصة ، والتهامة له ، وغيرهم .

واعلم أن اشتغاله بشرطها على قسمين . قسم لا يحصل إلا بعد زمن طوي .
فهذا لا يجوز تأخيرها لأجل تخصيصه . حرمه في المفروع .

وقسم يحصل بعد زمن قريب . فكثر الأصحاب : بجوروه . وقسمه في المفروع

وعيره . وحرمه المصنف وعيره . وه يد كرم في المستوعب ، والمداية ، والخلصة ،
والتهبة كما تقدم .

وقال الشيخ تقي الدين : وأما قول بعض الأصحاب « لا يجوز التحجير عن وقتها
إلا لئلا يجمعها ، أو لمشتغل بشرطها » فهذا ما نقله أحد قدامى الأصحاب ، بل
من سائر طوائف المسلمين ، إلا أن يكون بعض أحدنا والتمس في هذا لا شك فيه
ولا ريب أنه ليس على عمومه . وإن أراد صورا معروفة . كما إذا أمكن الوصول
إلى المنزلة أن يصح حلا يسقي ، ولا يفرح إلا بعد الوقت . أو أمكن العريان أن
يخط ثوبا ، ولا يفرح إلا بعد الوقت ، ونحو هذه الصور ومع هذا فالذي قاله هو
خلاف المذهب المعروف عن أحمد وأصحابه وصحبه الصغار . وما أطلق بواضحة إلا
بعض أصحاب الشافعي . قال : « يؤيد ما ذكرناه أيضا أن العريان لا يمكنه أن
يذهب إلى قرية يشتري منها ثوبا ، ولا يصل إلا بعد الوقت : لا يجوز له التحجير
بلا ربح . وكذلك العاجر عن نعم التكبير والشهد الأخير ، إذا صاق الوقت صلى
حسب حاله . وكذلك المستحاضة إذا كان دمها ينقطع بعد الوقت : لا يجوز لها
التحجير ، بل تعصى في الوقت تحسب حدها انتهى .

وقد أحياه إن استيقظ أو الوقت .

واحتار أيضا تقديم الشرع إذا استيقظ آخر الوقت وهو حب وحرف إن
اشغل حرج الوقت . اعسل وعلى ، وفي حرج الوقت وكذلك نوسبها تقدم
ذلك كله عند قوله « ولا يجوز لواحد من البيم حرق من قوت المكنونة » .
وقال ابن سبكي في شرحه : في حرج التحجير لأجل الاشتغال بالشروط : نص
وذلك من وجهين .

أحدهما : أنه ما نقله أحد من الأصحاب عن نقده المصنف رحمه الله عن يده ،
بل بعد عدم الحور . واستثنوا : من يرى الجمع لغيره . وذكر ذلك أبو خضاب
في هدايته ، وصاحب النهاية فيها ، وفي خلاصته .

وثانيهما : أن ذلك يدخل فيه من آخر الصلاة عمداً حتى نفي من الوقت مقدار الصلاة ، ولا وجه لحوار التأخير له . انتهى . وقال ذلك أيضاً ابن عبيدان في شرحه . وتقدم في آخر النيم : إذا حاف فوت الصلاة المكتوبة ، أو الحاضرة ومحوها : هل يشعشع بالشرط ، أو تنعم ؟ وإلى آخر صلاة الخوف : هل يؤخر الصلاة عن وقتها إذا اشتد الخوف أم لا ؟ .

ثالثه : مفهوم قوله (ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها) أنه يجوز تأخيرها إلى أثناء وقتها . وهو صحيح . إذ لآنك أن أوقات الصلوات الخمس أوقات موسعة . لكن قيد ذلك الأصحاب بما إذا لم يظن مانعاً من الصلاة ، كوقت وقيل وحيس ، ولكن أعير ستره أو وقت ضيق ، أو متوصي . عديم لما في العصر ، وظهرته لائقى إلى آخر الوقت . ولا يرحو وحوده . وتقدم إذا كانت للمنعصة عدة بالقضاع دمج في وقت تنعم عمل الصلاة أنه تنعم .

فإذا انتفت هذه مواعيد ما يؤخرها إلى أن ينفي قدر مضى ، سكن شرط عزمه على الفعل . على الصحيح من المذهب . وعنده أكثر الأصحاب . وقيل : يجوز التأخير بدون العزم واحتاره أو عطف في التهديد . وذكره المحدث ذكره القاضي في بعض المواضع . قاله ابن عبيدان قال في القواعد لأصولية : وما إن إليه القاضي في الكيفية . وينسب على القولين . هل يتم التردد حتى يصيب وقتها عن مضى أم لا ؟ .

قائمة

أما الجمعا : يحرم التأخير بلا عذر إلى وقت الضرورة . على الصحيح من المذهب . وقاله أبو المعالي وغيره في العصر . وقيل : لا يحرم مطلقاً . قال في العروغ : ولعل مراده لا يكره أدائها . وإلى في باب شروط الصلاة

الثانية : ثورات من حار له التأخير قبل الفعل ، ثم على الصحيح من

المذهب وقيل بأنهم . فعلى المذهب . يسقط إذن عمومه . قال القاضي وغيره :
لأنها لا تدحها النيابة . فلا فائدة في نقضها في الدعة . بخلاف تركاة والخط .
قوله (وإن تركها تهوناً ، لأخوذاً ، دعى إلى فعلها . فإن أئى حتى
تصابق وقتاً التي بعدها : وحسب قتله) .

هذا المذهب وعلمه جمهور الأصحاب . قال في الدعوى . أحارده الأكثر .
قال الركنى . وهو المشهور . انتهى . وأحارده ابن عبدوس في تذكره . وحرمه
في المحرر ، والنور ، ومستحب ، وغيرهم . وقدمه في الدعوى ، وزرعين ،
والخوئين ، ويدرأه ، وأحمد الصنع ، وغيرهم . وعنه يجب قتله إن أئى
حتى تصابق وقت أول صلاة . أحارده المحدث ، وصاحب مجمع البحرين ، والخوئين
الكبير وغيرهم . قال في المربع : وهو أظهر . وهو ظاهر السكاكي وقدمه ابن
عبدان ، وصاحب العائق ، وابن تيمية . وإنى قصه . وقال أبو اسحاق بن شاذان
أفتل صلاة واحدة ، إلا الأولى من المجموعتين لا يجب قتله بها ، حتى ينجح وقت
الثانية . قال المصنف : وهذا قول حسن . وعنه لا يجب قتله حتى ترك ثلاثاً
وصيق وقت الرابعة . قدمه في السجيع ، والسعة ، ومسيح . وحرمه في الطريق
الأول . وعنه يجب قتله إن ترك ثلاثاً . وذكر ابن رعونى في الجمع ،
والشبراى في المسجع ، والخوئين في المسجرة . روى : يجب قتله إن ترك صلاة
ثلاثة أيام . وقال ابن تيمية : فإن أئى عد الدعاء حتى خرج وقتها . وحسب قتله ، وإن
لم يصق وقت الثانية . من عبه . وعنه يجب قتله إن ترك ثلاثين . وعنه إن ترك
ثلاثاً . قال وحكى الأصحاب اعتبار صيق وقت الثانية . على رواية لأولى . وصيق
وقت الرابعة ، على الرواية الثانية . وقال الركنى . ومن بعض الأصحاب . حال .
يقتل لترك الأولى ، وترك كل فائته إن أمكنه من غير عذر . إذا قصده على العود .
نسيب قوله في الرواية لأولى « حتى تصابق وقتاً التي بعدها » وفي الرواية

الثالثة « و يصيق وقت الصلاة » قيل في الأولى : يصيق الوقت عن فعل الصلايين .
وفي الرواية الكثرة - عن فعل الصلوات المتركزة . وقدمه في الخاويين وقيل : حتى
يصيق وقت التي دحل وقتها عن فعلهم فقط . فقدمه في الرعيين .

فأمرناه

إبراهيم : الداعي له : هو الإمام أو نائبه . فهو ترك صلات كثيرة قبل
الدعاء . لم يصب قننه ولا تكفر على الصحيح من مذهب وعنده جماهير الأصحاب
وقطع به كثير منهم . وكذا لو ترك كعدة أو ندراً . وذكر الآخري : أنه تكفر
بترك الصلاة ، ولو لم تدع إليه . قال في المروغ : وهو طهر كلام جماعة . واتي
كلامه في استوعب في باب ما بعد الصوم ، عند قوله « أو غسل » يعني بعد
أن أصبح .

الثانية : احلف العلماء . ثم كفر بسبب « فذكر أبو إسحاق ر شافلا : أنه
كفر بترك السجود لأحدود . وقيل : كفر بخالفة الأمر الشفاهي من الله تعالى .
فيه سجدته ومعنى حاصه بذلك . قال الشيخ برهان الدين : قاله صاحب المروغ
في الاستعادة له . وقال جمهور العلماء : إنما كفر لأنه أبى واستكبر ، وعاد ، وطلعي
وأصر ، واعتقد أنه محق في تمده . واستدل بأنه (خير منه) فكان تركه للسجود
تسميها لأمر الله تعالى وحكمه قال الإمام أحمد : إنما أمر بالسجود فاستكبر . وكان
من الكافرين . والاستكبر كفر . وقالت الخوارج : كفر بمعصية الله وكل
معصية كفر وهذا خلاف الإجماع .

قوله « وَلَا يُقَاتَلُ حَتَّى يُسْتَأْذِنَ »

حكم استدته هـ : حكم استدته يرتد ، من الوحوب وعنده من عليه على
ما يأتي إلى شاء الله تعالى في ماله

فأمره : يصير هذا الذي كفر بترك الصلاة مسماً بفعل الصلاة . على الصحيح
من المذهب . قال حنبل : لو أنه صلى ول الشيخ تقى الدين : الأصوب :

أنه يصير مسمياً بالصلاة . لأن كرهه بالامتناع منها . وبتقصي ما في الصور : أنه يصير مسمياً بنفس الشهادتين . وقيل : يصير مسمياً بالصلاة والإتيان بها . ذكر ذلك في السكت .

تسب : ظاهر قوله { فإن مات وإلا قتل } أنه لا يزداد على القتل . وهو صحيح . وهو المذهب . وقال القاضي : يضرب ثم يقتل .

وظاهر قوله « أنه لا يكفر بترك شيء من الصدقات نهائياً » غيره . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال في الفروع : أكثره قال إن سبها وعيره : وهو ظاهر المذهب . فلا يكفر بترك ركعة محلاً . ولا بترك صوم وحج بحره نهائياً . وعنه . كره . اختارها أبو بكر . وقده في العلم أن حكمت حكم الصلاة . وعنه : يكفر بترك الركاة إذا قاتل عليها . وعنه : يكفر بها . ولو لم يقل عليها . ونافى ذلك في باب إخراج الركاة .

وحيث قلنا لا يكفر بالترك في غير الصلاة فإنه نفس على الصحيح من المذهب . وعنه لا يقتل . وعنه يقتل بترك ركعة صط . وقال المحقق في شرحه : وقول في صحيح : يحرم تحريم كرهه على تركه . أو ظله الموت من عامه باعتقاده الفورية : يخرج على خلاف في الحد بوطء في سكاخ محتف فيه . وحمل كلام الأصحاب عليه . قال في الفروع وهذا واضح . ذكره في الرعاية قولاً . ولا وجه له . ثم اختار في الرعاية : إن نسب بالعمومية قتل . وهو ظاهر كلام القاضي في الخلاف فإنه قال : قياس قوله : يقتل كل ركاة قال القاضي . وقد ذكره أبو بكر في الخلاف . فقال : الحج والركاة والصلاة والصيام حواء ، يستتاب . فإن مات وإلا قتل . قال في الفروع : ولعل المراد فيمن لا اعتقاده له ، وإلا فالعمل باعتقاده أولى . ورتى من أتى فرعاً محتملاً فيه . هل يمسق به أم لا ؟ ويأتي معنى ذلك في باب تردد .

فائدتان

إحداهما : قال الأصحاب : لا تقتل صلاة فائتة ، للخلاف في العمومية . قال

في الفروع . فيتوجه فيه ما سبق . وقيل . لأن القصص يجب على الفور .
فعلى هذا لا يعتبر أن يصيق وقت الدية وعدم ذلك .

الثانية . ترك شرعا أو ترك محمد عليه ، كطهارة ونحوها فحكمه حكم تارك الصلاة . وكذا على الصحيح من المذهب . لم ترك شرعا أو تركا محتد فيه يعتقد وجوبه . ذكره ابن عتيق وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعند بعض من ناهه . الخلف فيه ليس هو كالجمع عليه في الحكم . وقال ابن عتيق في القصور أحد لا تنس بوجوب فيه ، كما تحده بفعل ما يوجب الحد على مذهبه . قال في الفروع وهذا صحيح . وفي الأصل نص مع أن الفرق واضح

الذهب، وإن رزق، والعلم، والتصحيح، ومجمع البحرين، وحريمه في التوحيد،
واسور، والمستحب، وقدمه في الخبر، وإن تم، والعائق، وقال في الزيادة:
وعنه يقتل حداً، وقيل: نصفه، وقال الشيخ تقي الدين: قد فرض من حرم
منه، مثله يتبع وقوعه، وهو أن يرحل إذا كان مقرأً بوجوب الصلاة، فدعى
بهم ثلاثاً، وامتنع مع تهديده بقتل، ودخل، حتى قتل، هل يموت كافراً
أو فاسقاً؟ على قولين: فإن: وهذا الفرض باطل، إذ يتبع أن يقع أن لله فرضها
ولا ينفكها، ويصير عن القتل هذا لا يقع أحد فقط، انتهى.

قلت والعقل يشهد بذلك وقطع به وهو عين الصواب الذي لا شك
فيه، وأنه لا يقتل إلا كواً.

فعل المذهب حكمه حكم الكفر، فلا هل ولا هل عليه، ولا هل
في مكر المذنبين، ولا يرث منه، ولا يرث منه، فهو كمنه، وذكر القاصي
يدون مكره، وذكر الأخرى أن من قتل من هذا ترث تركته ولا هل
ولا إمامة، وغيره لا يرث ولا شيء له أهل ولا ولد من عليه، وعلى الثانية:
حكمه كمن الكفر.

قائمة: بحكم كرهه حيث تنكر نفسه ذكره له من الأشياء، وغيرها
وهو مقتضى من أحمد.

باب الأذان

قوائم

إبراهيم: الأذان أفضل من الإقامة على الصحيح من مذهب، وقيل:
الإقامة أفضل، وهو رواية في الحديث، وقيل: هو في بعضه سواء.

ثالث: الأذان أفضل من الإقامة، على الصحيح من مذهب، قال الشيخ
تقي الدين: هذا أصح، وإثنين وحشاً، أكثر الأصحاب، قال في معنى: احتاره.

ان أنى موسى ، والقاضى ، وجماعة . وعنه الإمامة أفضل : وهو وجه فى العائق ،
وعبره . واحتاره ان حامد ، وابن الحورى . وقيل : هما سواء فى الفضيلة . وقيل :
ان علم من هذه القيم يحقّق الإمامة وجميع حصصها ، ففى أفضل ، وإلا فلا .
الثالثة : له الجمع بينهما . وذكر أبو المعالى : أنه أفضل . وقال : ما صلح له
فهو أفضل

تغييرات

الأول : ظهر قوله (وَهَما مُشْرَعَانِ لِلصَّوْتِ الْخَفِيِّ) — سواء كانت
حاضرة أو غائبة . ويحتمل أن يريد غير الدئنة . وبنى الخلاف فى ذلك قريبا .
ونبنى أيضا إذا جمع بين صلاتين ، أو قضاء هوائت .

الثاني : مفهوم قوله « الصوت الخفى » أنه لا يشرع بغيره من الصوات .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : يشرع للمسورة .
وأطافهم ابن عسدى ، والزرى كنى ، ورعدة السكرى . وبنى آخر الباب مدينون
صلاة العيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، والحذرة ، والنرويج

الثالث : ظهر قوله (لِلرَّحَابِ) أنه يشرع لكل مصل منهم ، سواء صلى فى
جمعة أو مفردا ، سمرأ أو حصرا . وهو صحيح . قال المصنف : والأفضل لكل
مصل أن يؤذن وتقيم ، إلا أن يكون على قصد . أو فى غير وقت الأذان . قال
فى المروغ : وهما أفضل لكل مصل . إلا لكل واحد منى استسجد ، فلا يشرع .
بل حصل له العساة كقراءة الإمام للمأموم . وقال المحدث فى شرحه : ومن اقتصر
المسجد أو مفرد على الإقامة خارج من غير كراهة . نص عليه . وجمعها أفضل .
انتهى . ونبنى فى : — هل يكون فرض كعدة للمفرد والمفرد أم لا ؟

الرابع : مفهوم قوله « مخرج » أنه لا يشرع للحديث ، ولا للسنة . وهو
صحيح . بل يكرد . وهو المذهب . وعليه الجمهور . قال الزركشى : هو المشهور من

الروايات قال المحدث في شرحه . لا يستحب لمن في أظهر الروايتين . وقدمه
 من نيم ، والرعايين ، والحاويين . وعنه سبحانه لما مع حفص الصوت . ذكرها
 في الرعاية . وقال في الفصول : تنع من المحرم بالأذن . وعنه يستحب للنساء . ذكرها
 في الفائق . وعنه يس من الإقامة . لا الأذان . ذكرها في المروء وغيره . فقال
 في المروء وفي كراهتهما للنساء ، لا رفع صوت . وفيه مطلقاً . رواه . وعنه
 يس الإقامة فقط . ويروى في التحريم جهراً : الخلاف في قراءة وحشة . انتهى .
 وسمن في الموضح من الأذان . ذكره عنه في الفروع في آخر الأحكام .

قوله (وهما فرض كفاية)

اعلم أيها تارة فعلا في الخضر ، وادة في السر . فإن قسمها في الخضر
 فاصحح من المذهب : أي فرض كفاية في القدي والأمر وغيرهما . وعنه
 الجمهور . وهو من مفردات المذهب . وعنه فرض كفاية في الأمر . سنة في
 غيرها . وعنه سنة مطلقاً . قال مصنف وغيره : وهو طاهر كالأمر . وقال في
 الروضة . الأذن فرض ، والإقامة سنة . وعنه . وحسن للجمعة فقط . احتار
 من أن موسى ، والمحدث في شرحه ، وغيرهم . وأما لأدلة على ذلك قال الركني :
 لا راع فيها ، وفي وجوبها للجمعة ، لا شرط الجماعة .

قلت قد تقدم الخلاف في ذلك . ذكره من نيم ، وصاحب المروء ، وغيرهما ،
 لكن عدله أنه لا يعلق على ذلك . وقال من الأصحاب : يسقط الفرض للجمعة
 بول أذان

وإن فعلا في السر : فاصحح من المذهب . أي سنة . وعنه جمهور
 الأصحاب . منهم أبو بكر ، والفاقي في الخبر . قال الركني : هي شهيرة وعليها
 أكثر الأصحاب . وقدمه في المروء ، والرعاية للسكري ، والفائق ، وغيرهم . وحرم
 في الرعاية الصغرى . وغيره . وعنه حكم الله حكم الخضر فيها

قلت وهو طاهر كالأمر المصنف . وصاحب كالأمر جماعة . قال الركني :

وهو طاهر بخلاف طائفة من الأنصاب . وحرمة ما طعم بمعدرات . واحبار صاحب
المتنوع ، والحدويين ، والاندلسي . وهو من معدرات الذهب .

فائدة : على القول بأنهم فرض كعبية في أصل المسألة : ينشئ من ذلك
المسئلي وحده ، والعلافة للدورة ، والقصد على الصحيح من المذهب . فليس هو
في حقهم فرض كعبية . قدمه في الفروع . وقيل : فرضيهما فيهن . وهي رواية
في المعدرات واحبار في معاني المسوع ، والحدويين ، والاندلسي ، وأطلسهما
في الزينة . والزر كشي ، وابن عبيد .

تفسير : طاهر قوله (إن من أهل بدر على تركهما قد نهى الإمام)

أن يتركهما . ومعنى قوله على تركهما ، فلا يترك . وهو صحيح . وهو
المذهب . وعليه جواهر الأنصاب وقيل : فليس يقع على القول بأنهم سنة .
واحده الشرح في من .

فائدة : كفي مؤذن واحد في مصر . من عنه قال في الفروع . وأصله
جماعة . وقال جماعة من الأنصاب : كفي مؤذن واحد بحث بسمعه . قال محمد .
ومن تبعه وغيرهم . حيث حصل لأهله العلم . وقال في مسوع : متى كان واحد
سقط عن من معه . لا عن من يصل معه . ومن سمعه ، سواء كان واحداً أو جماعة
في مسجد منى صلى فيه ثلث أو غيره . وقيل : يستحب أن يؤذن الناس وحرمة
به في الحرم . قال في المذهب : وتوجه في المعرف كدليل وأن لم يكن .
ولا يستحب زيادة عليهم على الصحيح . حرمة ما يضاف في المعنى . والشرح ،
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، ومن تبعه . وغيرهم . وقال القاصي : لا يستحب الزيادة
على أربعة من غلات . إلا من حاجة . وقدمه في مسوع . ورعيين . حدويين
والأدبي أن يؤذن واحد بعد واحد . وقيل من ثلث ولا

وإن حصل لإتلاءه أحد يريد تقديم الحاجة كل واحد من حاجات ، ودعوة

واحدة ممكن واحد ويقوم أحدهم قال في الدروع . ومما زاد ملاحجه . وهو كما قال . في تشخو أفرع بسهم .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ اخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِمَا فِي أَطْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب والرواية الأخرى يجوز . وعنه بكراهة .
وغنى حسن . وقيل : يجوز أن كان فقراً ولا يجوز مع غيره . واحداً الشيخ
تقى الدين قال وكذا كل قرية ذكره عنه في تحصيله . وفي أثناء
باب الإحابة : هل يصح الإحابة على عمل يختص فاعبه أن يكون من أهل القرية .
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مُتَضَوِّعٌ مِمَّا رَرَقِ الْإِمَامَةُ مِنْ بَيْتِ الْعَالِ مَنْ
يَقُومُ بِهَا ﴾

كر في الفقه وعوهم . على ما تقي في منه وصاهر كلامه المصنف أنه إذا
وجد متضوع ميم . لا يجوز أن يرق الإمام غيره . عنه حجة فيه . وهو صحيح
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال في الدروع . وسوجه أحد لا يجوز إلا مع
امية نفس صوت

نصه : قوله ﴿ وَهِيَ أَنْ كَوْنُ الْمُؤَدَّنِ حَسْبَ أَمْرٍ عَدَّ لَا وَفَاتِ ﴾
أنه لا وفي ذلك من حد والمعد . ونصب ولا معنى . وهو صحيح . وهو ظاهر
كلام غيره من الأصحاب في العهد . وصرح به في نفس . وقال : يستأنس منه .
وقال ابن هبيرة في الإفصاح . وأجمعوا على أنه لا يجب أن يكون المؤدَّن حراً
صراً . قال في الدروع . وظهر كلام غيره لا وفي .

قلت . قال في المذهب . لا يجب أن يكون حراً . وفي الأعمى . فصرح
بأنه لا يجب . وأنه لا يكره أن يكون مملوكاً . وفي غيره .

فامرئان

امرئانها : قوله لا معنى له عاده . يجب . فلا يكثر من الأصحاب .

الثانية : يشترط في المؤن ذكره ، وعقله ، وإسلامه . ولا يشترط علمه بالوقت ، على الصحيح من المذهب . وقال أبو المعالي : يشترط ذلك . وثاني ذكر بقية الشروط عند قوله « ولا يصح الأدل إلا مرة » .

قوله « فإن تشاح فيه نفسان قدم أفضلهما في ذلك »

يعني في الصوت والأمانة والعلم بالوقت . وهذا المذهب . وعليه الجمهور

قوله « ثم أفضلهما في دينه وعقله »

هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقيل يقدم الأدين على الأفضل . قلناه في

الرعيين .

قوله « ثم من يختاره الخيران ، أو أكثرهم » وهو المذهب

قوله « فإن استويا قرع بينهما »

وهو المذهب . وقدر في الكافي القرعة بعد لأفضلية في الصوت ، والأمانة ، وأما وعنه تقدم القرعة على من يختاره الخيران . فذهب الحنابلة . قاله القاسمي ، قدمه في التلخيص واللمعة ، والرازيين ، وخواري . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمسعودي . وقال أبو الحصب وغيره : إذا استويا في الأفضلية في الحصول للمعبرة ، ولأفضلية في الدين ولعلم قدم أعمهم بمسعد . وأنتم لهم مراعاة ، وأقدمهم تأديب . وخرج به في التلخيص ، واللمعة . وقال أبو حسن لأمدي تقدم الأقدم تأديباً . أو نحوه . وقال : السنة أن يكون المؤن من أولاد من حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأدل فيه ، وإن كان من غيرهم حار .

وأما أن عذرت النصفين مخففة في ذلك . بعضها مدين لعسن . فإن أذكر عظم كل مصف كميلاً للخدمة .

فقد في الكافي « فإن تشاح فيه نفسان قدم أكثرهم في هذه الخصال وهي

الصوت ، والأمانة ، والظلم بالوقت ، والبصر . فإن استويا في ذلك أوعى بينهما .
وعنه يقدم من يرصاه الجيران » .

وقال في الوخير « فإن تشاح الناس قدم الأديب الأفضل فيه . ثم من قرع »
وقال في مذكرة ابن عدوس « ويقدم الأفضل فيه ، ثم الأديب ، ثم مختار
حارمصل ، ثم من قرع » وهي طريقة انصف بها سكر شرط في الحار :
أن يكون مصليا ، وهو كذلك .

وقال في المتن « ويقدم عند التشاح أفضلهما في ذلك ، ثم في الدين ،
ثم من يختاره الجيران . فإن استويا فالإقراع » .

وقال في المور ، ولمسحب « ويقدم الأفضل فيه ، ثم في دمه ، ثم من رضى
الجيران ، ثم القراع » .

وقال في تحريم العدية « ويقدم أعم ، ثم أدين ، ثم محرم ، ثم قارع »
فهؤلاء الأربعة طرقهم كطريقة انصف

وقال الناظم « يقدم متقن عند التنازع ، ثم أدين ، ثم أعقل ، ثم من يحدده
الجيران ، ثم الإقراع » يقدم الأدين على الأعقل ، ولا يبقى كلام انصف .

وقال في رتبة السكرى « فإن تشاح فيه اثنان ، قدم من له التقديم ، ثم
الأفضل ، ثم الأديب . ثم الأفضل فيه ، ثم الأخير بالوقت ، ثم الأخير بالمسجد
المرعى له ، ثم الأقدم بالوقت . وقبل أن يؤدبه ، ثم من فرح مع السوى . وعنه :
بل من رصيه الجيران . وقبل : يقدم أفضلهما في صوته ، وأمانته ، وعنه بالوقت ،
ثم في دمه وعنه » .

وهذا القول الأخير طريقة انصف ومن رصه . وهي المذهب ، كما تقدم .

وقال في الرخصة الشعرى « فإن تشاح ثلث ، قدم الأديب ، ثم الأفضل فيه ،
ثم الأخير بالوقت ، ثم الأخير بالمسجد له اعلى له . ثم الأقدم بالوقت فيه ، ثم من قرع
وعنه من رصيه الجيران » .

وقال في الإفادات « فإن تشاح فيه نفس . قدم أدسها ، ثم أفصلها ، ثم
أعمرهم للمجد ، وأكثروا مراعاة له ، ثم أسكنهم رديفًا فيه ، ثم من رضىه الجيران
ثم من قرع »

وقال في الحدويين « وإن تشاح فيه نفس ، قدم لأفصل فيه ، والأذين
الأعقل ، الآخر وقت ، الأعمر للمجد مراعى له ، الأقدم رديف ، ثم من قرع ،
وعنه من رضىه الجيران »

وقال في إدراك الشهادة « وأحفظهم به أفصلهم ، ثم نصحبهم للمجد ، ثم يحدرو
الجيران ، ثم القرع ، وسه القارح ، ثم يختار الجيران » .

وقال في التخييص واسعة « فإن تشاحوا قدم أكلهم في دمه وعنه وفصله .
فإن تشاحوا وقع منهم ، لأن يكون لأحدهم مرة في عرفة المسعد ، أو لتقديم
الأذن ، وعنه يقوم من برضىه الجيران »

وكذلك في خديده ، ومذهب . ومسوعب ، والمخالصة

وقال في المقبول « وإن تشاحوا قدم من رضىه الجيران في إحدى الروايتين
ولأخرى قدم من نحوه الفرقة » وه تردد عليه

وقال في المنهج « . إن تشاح نفس في لأذن أو أحدهم بعد الآخر »
وه تردد عليه

وقال في المروء « ومع التناحر قدم لأفصل في ذلك ، ثم الأذن ، وقيل .
يقدم هو ، ثم اختير جيران ، ثم المدعة . وعنه هي قبهم . مد المدعة قوله
القاضي وسه قدم بينهما مرة واحدة وقيل أو صفه « لأن » تنهى
وهي أحسن المدعى ونحوها ، وه يذكر المسألة من نيم ، وصاحب نحره .
والمقود . وسه مع الصعير .

قوله « ولأذن خمس عشرة كلمة ، لا ترجيع فيه »

الصحيح من مذهب أن نحر من لأذن ثلاث ثلاث ، وليس فيه ترجيع

وعليه الإمام والأصحاب . وعنه الترجيع أحسن إلى . ونسبه أهل مكة إلى اليوم
نفسه حصل . ذكره القاسمي في التعيين .

فائز قال أو المعنى في النهاية . ذكره أن قول فيل الأذان (١٧ . ١١١)

وقل الحمد لله الذي . سعد ولداً . وم يكن له شرك في ملك . وم يكن له من
الله . وكره كبيراً) . وفي في الفصول . لا يوصل الأذان . ذكره . خلاف
ما عليه أكثر العلماء اليوم . ومن موضح قرآن . وم يعط عن السيف فهو يحدث
نهي . وفي في لتعريف . قول في آخر دعاء القنوت (وفي الحمد لله . الآلة)
فصل في الفروع : فيسوحه عليه قوله قال لأذن .

قوله { وإقامة إحدى عشرة كلمة }

هو المذهب . وعليه الإمام والأصحاب . وعنه . هو بخير من هذه الصفة . وشبه

فائز لا يشرع لأذن غير العربية مصداقاً على الصحيح من المذهب .
وفي : لا يجوز الأذان بعد لمعية . إلا مقصود مع غيره . قد تم . ذكره
عنه في الفروع في آخر باب الإجراء .

قوله { فإن رجع في الأذان ، أو نسي في الإقامة ، فلا بأس }

وهذا المذهب . وعليه الإمام والأصحاب . وعنه لا يحسن ترجيع الأذان .
وعنه الترجيع وعدمه سواء .

فائز : « الترجيع » . قول أشهد من سرأ بعد التكبير ثم عهره .

قوله { ويقول في أذان الصبح : الصلاة خير من النوم . مرتين }

لا راع في أصحاب قول ذلك . ولا يجب على صحيح من المذهب . وعليه
جمهور أصحاب . وعنه يجب ذلك . حرم به في البرقة . وحده أن عدوس
في تذكرته . وهو من المفردات .

فأمرناه

إمراً فهما : يكره استنوس في غير أدن المكره بعد الأدان أصاً
 وكره الذاء ، صلاة حد الأدان . والأشهر في المذهب . كراهة نداء الأمرء بعد
 الأدان ، وهو قوله « الصلاة يا أمير المؤمنين » ونحوه . قال في الفصول : يكره
 ذلك ، لأنه بدعة . ويحمل أن يخرج عن البدعة بفعله من معصوية . انتهى .

الثانية : قوله (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَدَانِ وَيَحْذَرُ الْإِقَامَةَ)
 وهذا بلا راع . السكس قبل أن يطق ، وأبو حمص ، وغيرهم من الأصحاب :
 إنه يكون في حال ترسله وحذره . لا يصل الكلام معه بعض فقرات ، بل حرماً
 وإسكاً . وحكاة من يطق عن أن الأت ي عن أهل اللغة . قال : وروى عن ربيع
 السبي أنه قال « ثبت بحروم ، كانوا لا يعرفونهم الأدان ، والإقامة »
 قال ، وقال أصاً « أدان حرم » في المحدثي شرحه . معناه : استحباب تقطيع
 الكلمات بالوقف على كل جملة . فيحصل الجزم والسكون بالوقف ، لأنه مع عدم
 الوقف على الجملة ترك الإعراب . كما قال . انتهى .

وقال ابن تيمية : ويستحب أن ترسل في الأدان ، ويحذر الإقامة ، وأن
 يفت على كل كلمة . وقال ابن طقة : يستحب ترك الإعراب فيها . قال في
 المروغ : ويحرمها ، ولا يحرمها . وكذا في غيره .

قوله (وَيُؤَدَّنُ قَائِماً) .

يعنى : يستحب أن يؤدن قائماً . هو أدن أو أقدم قعداً ، أو راكعاً غير عذر ،
 أو ماشياً : حرم ، وكره . على الصحيح من المذهب قال المصنف ، والشارح ،
 وغيرهم : فإن أدن قعداً غير عذر : فقد كرهه أهل العلم . ويصح . وهو طاهر
 ما حرم به في الحيز الحيز . وقدمه ابن تيمية في الجمع . وقال أحمد : إن أدن
 قعداً لا يحس . وحرم في الملحق بالكرهية به شيء . وعدمها للركب المسافر

قال في الرعية الصغرى : وساحل للمسافر مشياً وراكباً في العسرة والمريض جالساً
وقال في الحلوبين : وقال في الرعية الكبرى : وساحل للمسافر حال مشيه
وركوبه في رواية . وقال في مكان آخر : ولا يمشي فيها ، ولا يركب . نص عليه
في ركركم . وقال في العلق : وساحل للمسافر مشياً وراكباً . انتهى . وعنه
لا يكره ذلك في الكل . وعنه كره . وعنه بكراهية المحضرون السفر . قال
القاضي : إن أدن راکب أو مشياً ، حصراً كره . وعنه كره ذلك في الإقامة
في الحضر . وقال ابن حامد : إن أدن قعداً ، أو مشياً فيه كثيراً مطلق وهو من
مفردات . وهو رواية في الكنية . وقال في الرعية : وعنه إن مشى في الأدان كثيراً
عرفاً مطلق . ومال الشيخ تقي الدين إلى تحريم أدان القاعد وأصنافهم في
المروع بعنه وعنه . حكى أبو البقاء في شرحه رواية : أنه مريد إن أدن قعداً
قال القاضي : هذا محمول على نفي الاستحباب وحده بعنه على نفي الاعتدال به .
قوله (متصهراً) .

معنى أنه تستحب الظهيرة له وهذا ملائع من حيث الخلطة . ولا تحب
الظهيرة الصغرى له ملائع . ويصح الأدان والإقامة ، سكن سكره له الإقامة
ملائع حرمه في المروع ، والمستوعب ، والمحبس ، والرعية ، وإن نعيم
ورركشي ، وغيرهم . ولم يكره لأدان . نص عليه . وقدمه في الرعية ، وإن نعيم ،
والرركشي ، والمروع . وقيل : كره الأدان أيضاً . وهي في الإقامة أشد .
وحرمه في المستوعب ، والمحبس . وصح من الحبس ، على الصحيح من
المذهب وعنه حاهير الأصحاب . ومن عبه في رواية حرب . وعنه يعيد .
احتج الخرق ، وإن عدوس التقدم وأصنافهم في الإصحاح على المذهب : قال
في المروع : تنويعه في إعادته احتمالان . فعلى المذهب إن كان أدانه في مسجد فإن
كان مع حوار للث ، إما يوصوه على الشبه ، أو يحس ونحو ذلك . صحيح . ومع
تحريره للث ، فهو كالأدان ، وركعة في مكان نص وفي ذلك قولان . المذهب

عند المجد وغيره الصحة والمذهب عند ابن عقيل في المذكرة . الطلاق . وهو مفتحي قول ابن عدوس متقدم . وقطع باسقاط الطهارة كمكان الصلاة قوله « فإذا لم يجد الخيطة التفت يمينا وشمالا . ولم يستدر »

هذا المذهب مطلق . وعليه الجمهور . وقال في تحريم العدة : هذا لأظهر . وحرمه في الوحر ، والمسحب ، وسيرهم . وحده ابن عدوس في تذكره . وقدمه في الفروع . وأما في . والحدويين ، والطعم ، وابن تيمية ، والحرر . وعنه يراد قدمه في مسأله وحوه . مصره القضي في الخلاف وغيره . واحترمه المجد وحرمه في اربعة . والمذهب الأحمد ، والإفادات ، والنور .

فت . وهو صواب لأنه تبع في الإجماع . وهو مصوب به
 ادنو معنى بعض ثالث مع كبر العدد . وتصحيح المستوعب ، والمجيبين ،
 واسعة ، والذين ، ومن عيدين . قال في الإجماع . يشرح برأيه قدمه في مسأله ،
 فعلى المذهب قال لدواع . وصره يراد صدره . انتهى .
 فله : قال في صحيح . ولا يكون صدره عن القصة

تعبير ظاهر قوله « التفت يمينا وشمالا » أنه سواء كان على مسأله ، أو غيرها ،
 أو على لأص . وهو صحيح . وهو مذهب . وعنه الأصحاب . وحرمه أكثرهم ،
 وقال لقضي في المجد . إن أدن في صومعة التفت يمينا وشمالا . وهذا يحول قدمه
 وإن أدن على الأرض : فهو يفتي ، على رؤس . ذكره ابن عيدين . وهي
 طرفة عرفة

فأمرنا

إبراهيم . يقول « حتى على الصلاة » في اثنين متوأمين عن تيمية . وقول
 « حتى على الصلاة » كذلك عن يدره ، على الصحيح من مذهب . وعنه
 الأصحاب ، وفي قول « حتى على الصلاة » يمين . ثم عيده يمارأ . ثم يقول

الصمى ، وعجز به العتبة . وقدمه في الرتبة الكبرى . وقيل : رفع وجهه إلى السماء عند كلمة الإخلاص ، والشهدين

قوله (وَيَتَوَلَّاهُمَا مَعًا)

يعنى يسحبهم معه إلى حولى الإمامة وهو مذهب . وعيه الخهور . وقطع به أكثرهم . وعه المؤذن وغيره في الإمامة سو . ذكره أبو الحسين . وقيل : سكره الإمامة بعد المدي أد . وعند أبي العرج . سكره فلا أن يؤذن المغرب منيرة . فلا سكره الإمامة حيرة . وتقدم . إذ اتشح فيه الناس في ذلك . وهما تستحب الزودة على الواحد . ف .

قوله (وَيُقِيمُ فِي مَوْجِعِ أَدَانِهِ . لِأَنَّ يَشُقَّ عَلَيْهِ)

وهو المذهب . وعيه الأنسب . وهو من المحدثات . وقال في الصبيحة : السنة أن يؤذن بمساره ، ويقوم أسفل

فان : وهو الصواب . وعاهيه العمل في جميع الأمصار والأعصر . وقيل : حضر من محمد . يسحب ذلك لمحقق . آمين . مع الإمام .

قوله (وَلَا يَصِحُّ الْأَدَانُ إِلَّا مُرْتَبًا مُتَوَالِيًا)

بلا نزاع ولا يصح أيضاً إلا بيعة . ويشترط فيه أيضاً : أن يكون من واحد . هو أدن واحد سمعه وكفه آخ . لا يصح بلا خلاف أعلاه .

قائمة رفع الصوت فيه ركن . قال في الفتاوى وغيره : إذا كان لغير حاضر . قال في النعمة : إذا كان غير سمعه . قال ابن تيمية : إن أدن لسمعه أو خاتمة حاضر من . فإن شاء رفع صوته . وهو فصل . وإن شاء خافت بأشكل أو بالعصر .

فت : والظاهر أن هذا مراد من أطلق . من هو كالمقطوع به . وهو واضح . وقال في الرتبة الكبرى : يرفع صوته إن أدن في الوقت للعائين . أو في

الصحراء . فراد « في الصحراء » وهي زيادة حسنة . وقال أبو العباس : رفع الصوت بحيث يُسمع من يقوم به الجماعة : ركن . انتهى

قائمة يستحب رفع صوته قدر صوته ، مع ثبوت لسانه ، وكره إرادة وعنه يستحب التوسط [ولا بأس بزيادة فيهما . عن عليه] .

قائمة : يشترط في المؤذن دكوره وعقل ، وبسلامة . وبعدم ذلك في اشتراط بلوغه وعدالته ، بخلاف ما نافي .

قوله { فإن نكسه ، أو فرق بينه بشكوت ضويل ، أو كلام كثير ، أو محرم : لم يعتد به } .

أي لو فرق بين الأدب بكلام محرم : ما يعتد به . واعلم أن الكلام المحرم نكرة يكون كثير ، ونكرة تكون بغيراً . فإن كان كثيراً أضل الأدب على الصحيح من المذهب . وعنه لأصحاب . وهو من المفردات . وفي الرعدة وجه يعتد به . ففي مذهب لو كان بغيراً ، . يعتد بالأدب . وأما على الصحيح من المذهب وعنه أكثر لأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف ، وصاحب مسبوغ الذهب ، والحاوي لسكبر ، وغيرهم . وحرم به في الفصول ، والسجود ، والبيعة ، والمحرر ، والإفادات ، والنجار ، والسهل ، ونحو ذلك لعدة ، وسورة . والمتنحى وصححه ابن تيمية وأخبره في الفائق . وقدمه المحقق في شرحه . والرعدة الصغرى . [وقال في الحادي عشر . ولا يقطعها بفصل كثير ولا كلام محرم . وإن كان بغيراً] وهو من المفردات . وقيل : لا يقطعها ، ويعتد بالأدب . وأما في الفروع ، والرعدة الكبرى ، والمثاق .

قائمة

إمدهما : « انتهى الأدب » ، أنه على الصحيح من مذهب . وقيل : لا يقطعها إن عد في الحد ، ككونه . وبما فيه من مذهب . وبما فيه من الأدب .

قائمة . الصحيح من المذهب . أن يكره الأدان قبل الفجر في رمضان نص
عليه . وعليه جمهور الأصحاب . حرمه في الخدانة . ومسبوث الذهب
ومستوعب . وإحلاصة . والتنجيس . والتمتع . والضم . والاحتير . وسور . وغيرهم
وقدمه في الفروع . والشرح . والنهي . والرعاية الكبرى . وابن عباد . وابن رزين
في شرحه . قال في رعاية الكبرى . يكره على الأظهر . وعنه لا يكره . وهو
ظاهر كلامه في المحرر . ومصنفها . وأخر يد العبادة . وإفادات . وغيرهم .
وأصنفهم في العائق . وابن تيم . وعنه يكره في رمضان وغيره إذا لم يسهل عليه
حسن . وقيل . يكره إذا لم يكن عذره . فإن كان عذره . يكره . حرمه في
الأربعين . ومنه الشرح . وغيره . واحمد . احمد .

قلت . وهو الصواب . وعليه من حسن من غير كبير .

وعنه لا يجوز دكاها لأمدى . وهي صفة يدر في العدة . دكاها . وهو
فيه محذور غير رمضان من صف اللبس . وسه بحر منه في رمضان وغيره . إلا أن
احمد دكاها أنه الحسن .

قوله «ويستحب أن يجلس بعد أدان المغرب جلسة حفيضة ثم يقيم»
هذا مذهب . انتهى أن جلسة تكون حفيضة . حرمه في حدة . ومذهب .
ومسبوث مذهب . وإحلاصة . والتنجيس . والتمتع . والنهي . والاحتير . والضم .
والاحتير . والاحتير . وابن تيم . والأربعين . ونجم بحر من . وابن عباد في شرحه .
وغيرهم . وقدمه في الأربعين . وابن عباد . حسن مذهب صلاة . كعبين . حرمه في
مسبوع . ونحو . ونحو . وقد كره من عذره من قال أحمد . أحمد .
مذهب . كعبين . قال في إفادات . حسن من أدان . وإقامة مذهب . صواب .
وأصنفهم في مذهب . وكذا حكم في كل صلاة يسهل عليه . لا يسهل .
وقد كره في . حسن مذهب . وصورة . وصلاة . كعبين في صلاة يسع .
وفي مذهب . وقال في التقدير . حسن في مذهب . ومذهب .

حاحته ووضوئه . وقال في الإفادات : ويفصل بين كل أذان وإقامة بقدر وضوء
وركعتين . وقال في المذهب ، ومسوك المذهب . يفعل بين الأذان والإقامة بقدر
الوضوء ، وصلاة ركعتين إلا المغرب . فيه يحسن حلة خفيفة . واستحب الحنوس
بين أذان المغرب ، وكرهه تركه من المفردات .

قائمة : ما في صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب . على الصحيح من المذهب .
عن عليه . وعنه جمهور الأصحاب . وحرمه في النفي ، والشرح ذكره في
صلاة التطوع . وهو من المفردات . وفيه بركه . قال ابن عثيمين : لا يركع قبل
المغرب شيئاً . وعنه بعض أصحابنا . حرم به سلم المفردات . وهي من المفردات أيضاً .
وقال في مجمع البحرين ، ومن ثم لا يركع . رواية واحدة . وهو يسيح :
على رواين وعنه « بين كل أذان صلاة » . وقال ابن عثيمين : غير للمغرب .

قوله (ومن جمع بين صلاتين . أو قضاء فوائت أذان وأقام
للأولى ثم قام لكل صلاة بعدها)

وهي المذهب . صححه نسيف في النفي ، والشرح . وابن عثيمين ، وغيرهم .
وحرمه في المدة ، والمذهب ، والخلاصة . والخبر ، والطبر ، والبحر ، والإفادات ،
والمسور ، والمنسحب ، وغيرهم . وقدمه في الدعاء ، واستحب ، والسنة ، ومن ثم ،
والنفي ، وإلغاه الصدي ، والحدويين ، وغيرهم . من لا يشرع لأذن صريح (١)
به أن عقول ، والله ربي ، وغيرهم . وعنه نفي . الإقامة لكل صلاة من غير
أذان . أحدهم لنسخ في الأذن . وعنه نفي . إقامة واحدة من كلهن . وقال في
الصبيحة . يقيم لكل صلاة ، إلا أن يجمع في وقت الأولى أو الثانية ، فتؤذن لها
أيضاً . وقال في أربعة ، أكثرى : ومن جمع في وقت الأولى أو الثانية ، أو قصى
فرائض : أذن لكل صلاة ، وثمة . قال في المسكت في الجمع : إذا جمع في وقت

(١) في نسخة شيخ « حرم »

النسبة . وورق بينهما ، صلاتهما ، وأقسامهما ، كالتفصيل في فرقتهما . قطع به
جماعة ، وجماعة به قوا . وقال في المستوعب : ومن فيه عذبات . وجمع بين
صلاتين في شيء ، كل صلاة وأقله . وبين شيء أدنى لأولى خاصة ، وأقدم
كل صلاة . وقال ابن أبي موسى : إذا قصي فوائت أو جمع ، في شيء أدنى
لكل صلاة وأقدم . وقال المصنف ومن تمة : به دخل مسجداً ، قد ضل فيه .
خير ، في شيء أدنى وأقدم ، وإن شاء تركهما من غير كراهة

قوله (وهل يخزي ، أدان المصير للبايعين) على روايتين

وأحفظهما في النكاح ، والحلاصة ، والمردوع ، ونقواعد الأصولية ، وابن عبيدان
بهرشما : بحري ، وهو المذهب . وعنده الجمهور . وصححه في الفصول ،
ومذهب ، ومسوق للمذهب ، والتلخيص ، واللمعة ، والمصنف ، والشافعي ، وحواشي
المرشد ، حب الردوع ، وغيرهم . واحداً القاسي ، والمصنف ، والشرح ، وابن
عمدوس في ذكره ، وسيرهم . قال الشيخ تقي الدين : أحسنه أكثر الأصحاب .
وقدme في آخره ، وإن تبي ، وإدراكاً . وحرم به في الإصباح ، ولوجير .
وارواة الثانية : لا يخزي . حرم به في الإودت وقدمه في العتقين ،
وخولين ، ومن يرين في شرحه . قال في مجمع البحار : لا يخزي ، أدان
مصر للدين في أقوى الأدلة . وبصره . وإليه ميل المحدث في شرحه . واحداً
الشيخ تقي الدين . وقال حسن : بحري ، أدان المصنف . وقال القاسي : صح
أدنى مذهب ، رواية وحده . وقدمه في إساءة الكفرى أيضاً في المذهب

فهره : على بعض الأصول عدم الصحة أنه موص كدية . وفعل الصبي
من وثقه مصنف والمحدث وغيرهما أنه لا نقل حرمه . قال في الردوع : كذا قال .
وقال الشيخ تقي الدين : سخرج في أدنى روايات . كشبهه وولاه . وقال : أما
صحة أدنى في نسخة ، وكونه حثراً ، أدنى غيره . فلا خلاف في حواره . ومن

الأصحاب من أطلق الخلاف . قال والأشبه أن الأذان الذي سقطت نبرسه عن أهل القرية ، ويعتمد في وقت الصلاة والصيام لا يجوز أن يشره صبي ، فلو كان واحداً ولا يسقط النبرس ، ولا يعتد به في موافقة العادات . وأما الأذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل مسجد النبي في مصر وعو ذلك : فهذا فيه إرواس والصحيح حواء . انتهى .

قوله (وهل يُعتد بأذان الفاسق والأذان المختص ؟ على وجهين)

أما أذن الفاسق : فأطلق المختص في الاعتداد به وجهين ، وأصناف في الهداية . والفصول ، وخلاصة ، ومعنى . وكذا ، والصفة ، والشرح ، وغيره . وابن سببر ، والمناقش .

أما ههنا : لا يقدح . وهو المذهب . قال محمد بن شرحه لا يقدح في أصل الوجهين . قال الشيخ أبي الدين : هذه بروية قوية وصححه في المذهب . ومسوق المذهب ، والمختص ، ويجمع المذهب . وقدمه في الفروع ، والمطويين . قال في المسبح . يجب أن يكون مؤثراً نقياً .

والمراد الثاني : بعده أخبار من عدوس في ذكره وصححه في التصحيح . وحرمه في الخبر ، وإضافات وشو ، ونسب وقال في تحريم العادة ، ويصح من صبي مع وفاسق على لأظهر .

نخب حكى الخلاف وجهين صاحب الهداية ، وسننوع ، والمذهب والنسب ، ومحمد وعبد وحكمه روسي في خلاصة ، وإرغابيين ، وروين والهداية . شيخ أبي الدين ، وسيرهم وهو صواب .

وأما أذان المختص ، فإنه محل المعنى فخص المصنف فيه وجهين ، وأصنافهما في الهداية ، والمذهب ، ومعنى . وكذا ، ووقعه ، وشرح . وخلاصة والحد ، وروين ، والخويع ، وروين . والشم ، والمناقش ، ويجمع حد من ، وابن سببر .

أمرهما : تقدمه مع الكراهة وقوله المعنى . وهو المذهب الصحيح في التصحيح ، والشرح . وشهد في تصحيح الحرر . وحده في الوجيز ، والإفادات وسور . ومسحب . وقدمه في لدوع .

والوجه الثاني : لا بعده . قدمه ابن .

فائدة : الصحيح من المذهب . حكم لأذن السحون حكم لأذن المنح حره في الدوع وغيره . وقال في رعدة الكندي : وفي بحر ، لأذن سحون وفي السحون . وحرر .

فائدة : لا صدأ . أمره وحفي . قال حنة من الأصحاب ولا يصح لأنه من عنده . قال في الدوع . وظهر كانه حنة صفة لأن الكراهة لا تمنع الصحة . قال . فيسوجه على هذا . ومن الكدنة لأنه . معه من هو ومن عنه .

قوله : ويستحب إمّن سمع المؤذن أن يقول كما يقول . إلا في أخيه فإنه يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله المعنى العظيم .

الصحيح من مذهب : أنه يصح أن يقول سمع في جميعه لا حول ولا قوة إلا بالله فقط . وعنه حمده لأصحاب وحده في هذه . ومذهب . خلاصة ، وش . والرح . والشم . والإفادت . وحرر . في صدق . وحسن . وسور . واستحب . وحرر مدعيه . ووجدت أعية . وغيره . قال في الكتب هو قول أكثر لأصحاب وقدمه في الدوع . ابن تيم . ومن عند . والحق . وسه . وفي جمع بينهما حكمه محذ في شرحه عن من لأصحاب . قال في شرح محذ . وهم ضعف وأصلها في عامه الكندي . ومنه بعد المعية . قال حقي . وصحب مستحب . وغيره . قول كقول . وقوله قاضي . قال من رحب : شرح محذ . كان من مذهب

هو : إذا كان في مسجد خنقل . وإن كان حارحه خوقل . وقيل : بحر
احداه أو بكر لأكرم . فله في شرح البحري . وقال في الفروع : وسوجه احتيا
نحب إحسنه

تجربات

أمرها : يدعى في قوله « وسحب من سمع المؤذن أن يقول كما يقول »
المؤذن نفسه وهو المذهب المستوطن عن أحمد . فيجب نفسه حقية . وعنه
الجمهور . فإن في قوله « وسحب من سمع مؤذن » من أعطى العموم وقيل
لا يجب نفسه . ونحوه كلامه نصف وغيره . وحكي رواية عن أحمد . قل من
رحب في إعادة السمع : هذا الأرجح .

الثاني : صغر كلامه أصلاً . إعادة مؤذن من وثائق ، وهو صحيح . فإن في
المواعيد لأصوبه . ظاهر كلامه أصح . بسحب ذلك . قل في الفروع ومردده
حيث بسحب . يعني لأذان . قل الشيخ تقي الدين . نحن ذلك إذا كان الأذن
مشرعاً .

الثالث : ظاهر كلامه أيضاً أن الق ي ، ، والصف ، والله . يخبرونه
وهو صحيح . شرح به لأصح . وقد مضى إذ سمع المؤذن فلا يسحب أن
حب . ثم كانت الصلاة خلافاً من نفسه بدو . وقد لشيخ في دين . بسحب
أن يحبه . وقول من ما قول ، وفي الصلاة انتهى . فإن أحسنه هم بسحب
ماخيه . فقد مضى على الصحيح من مذهب وقد أم . من ما يعم أمر .
دعا . إلى الصلاة فيه روي . أيضاً وقد . وتفضل الصلاة عبر الحجة أيضاً .
بوي الأذن ، لا إن بوي المذكور .

وأما المتعلق : فلا يحبه على الصحيح من مذهب ، لكن إذا خرج أحسنه
وقد الشيخ تقي الدين : يحبه في خلا . وتقدم ذلك في باب الاستعداد .

الرابع : شمل كلام مصنف الأذان والإقامة . وهو صحيح ، لكن يقول
عند قوله « قد قمت الصلاة » « أقمها لله وأقمها » ، راد في ذهب ، ومسبو
الذهب ، والنحن ، والسعة ، والبرعي ، وحوس ، وسيرهم « ما دامت
السموات والأرض » وقيل : يجمع بين قوله « أقمها لله » وبين « قد قمت
الصلاة » .

الخامس : أن يقول عند الشوب « صدقت وبرت » فقد على الصحيح
من ذهب . وقد يجمع بينهما . وأظنهم في القواعد الفقهية وقع في
شرحه أنه قول « صدقت » « حق طقت »

السادس : قول المصنف « اعلي العظم » ، يرد في حديث فلا يعمد .
وقد حكى في بعض طبعة المصنف . أنه مر في مسند الإمام أحمد رواية هي « اعلي
العظم »

ثانية : أنه دخل المسجد وتؤذن قد شرب في الأذان . أنت متبعة مسند
ولا يرد حتى مخرج . جزم به في التلخيص ، واللغة ، وابن نعيم . وقال : من
عنه . ورواه في المروج عنه : لأنس في له وقع ومن لم يرد غير أن
خصه ، لأن سمع خصه ثم أحده في جمع الجمع . وفي القائل ومن دخل
المسجد ، وهو يسمع الأذان فهل يقرأ ، فإنه يقرأ على رواية .

ثالث : قوله « أو فقهه بعدة محمود » ، لأن رواية حكما وروى عطارد
أنه في « من حسن » ، وإن « بنية في صحيحه » . « مع مصنف على هذه الصورة
صاحب الزعم الكري ، وحوى الكبير . وجمعة » ، وصحيح من ذهب
أنه لا يقوها إلا منك من يقول . « وأما بعدة محمود » ، فمفقه القرائن وهو
الرواية الصحيحة وغيرها . وروى ابن القيم الأوز في مذاهب الفوائد من حصة أوجه

قواعد

الأولى لا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان ، بلا تدبر وببته الرجوع

على الصحيح من المذهب . وكرهه أن يقرأه . وأنواعه في وقت من الحسنة
أحب إلى أن لا يخرج . وفي صحيح لا يخرج . ومن أن يقرأه : لا شيء . وفي
ابن تيمية : ويحرم للمؤذن أن يخرج بعد أن يقرأ . من عليه . وفي الشيخ
تقي الدين : إلا أن يكون المؤذن لله . قبل الوقت . فلا يكره الخروج من عبه .
وقت : الظاهر أن هذا مرد من خلق

الثالثة : لا يؤذن قبل المؤذن . بل لا بد منه . إلا أن يحذف وقت المؤذن
كإيماء . وكره أن يقرأه . وفي حقه . مؤذن . لا شيء . وقد أذن قبله :
استحب . بعده . من شيء .

الثالثة : لا يجب المؤذن للصلاة . لا بد من إيماء . لأن وقت لإيماء إليه
وتقدم . و . إذا دخل المسجد من الأذن

الرابعة : الصحيح من المذهب أنه سدى للكسوف والاستسقاء . والمعيد
بقوله « الصلاة جامعة » و « الصلاة » وفي « لا سدى » وفي « لا سدى »
للعيد . وفي الشيخ في الدين : لا سدى للمعيد والاستسقاء . و « صلاة » من
أصحابنا . وفي هذا المذهب : لا سدى . وفي كفاية في الصلاة
إذا تمت ذلك فعبث « الصلاة » على الإمام . ونصب « جامعة » على
الحل . وفي إعادة كسرى . ومعه .

والصحيح من المذهب أنه لا سدى على أحد . ولا يقرأه . من عبه في
الوجوه . وفي « لا سدى » وفي « لا سدى » وفي « لا سدى » وفي ذلك
مد في أو

باب شروط الصلاة

قوله: ﴿أَوْفُوا ذُحُولَ أَوْتِ﴾

غير أن الأصحاب ذكروا من شروط الصلاة دخول الوقت، وهو في الغروب؛
وسبب حجب الصلاة الوقت، لأنها تصاف به، وهي تنس على السببية وسبب
سكده، وهي سبب نفس الوقت، لأن سبب وجوب الأداء، الحجب، وكذا
في الأصحاب، ينسب من السبب وقتي كإزالة الظلم، وهو في الغروب، في سبب
النية، عن النية: هي الشريط الذي لا يكون شرطاً مادام لا يكون دخول
الوقت شرط، فلهذا دونه سببه سبب، وحالاً دونه سببه.

قلت: حسب قد عتق مع الشرط، وهو أن سبب عنه، فهو سبب
للوجوب وشهد للوجوب والأداء، بخلاف غيره من شروط، فهو شرط
للأداء فقط، قال في الحاشية الكبير: جميعه شروط الأداء مع القدرة، دون
الوجوب إلا الوقت، فإن دخوله شرط للوجوب والأداء جميعاً، إلا ما استثنى من
الجميع انتهى.

واعلم أن الصلاة إما تحب بدخول وقت، وإما بدخول وقت وحسب.
وإذا وحسب وحسب شروطها متقدمة عيب، كالحجب وغيرها.

قوله: ﴿وَالصَّلَوَاتُ الَّتِي هُرُوسَاتُ حَمْسٍ نَظَرُ﴾. (وهي الأولى)

الصحيح من مذهب: أن الظاهر هي الأولى، لأنها أول خمس فرائض
وهي بدخول حين، ثم التي صلى الله عليه وسلم عند النبوة، وبدأت بالصحة
حين شئوا عن الأوقات، وعليه حميد لأصحاب، وبدأت في الإشاد والشيء في
الإيضاح، والمنهج، وأما الحجب في الهداية، وبعده في المذهب، ومسوك
المذهب، ومستوعب، وخلاصة، والحويين، ورعاية الصغرى، وإدراك العادة
وعبرهم، قاله القاضي في الجامع الصغير، واحتاره الشيخ في الدين، فقال:
بدأ جماعة من أصحابنا، كالحرق والقاضي في بعض كتبه وغيرها، بظهور، ومنهم من

بدأ بنمحر كان أنى موسى ، وأنى الخطاب ، والفصحى فى موضع . قال : وهذا
أحد . لأن الصلاة بوسطى هى حصر ، وإنما يكون الوسطى إذا كانت الفصحى
الأولى انتهى . وإنما بدأ بنمحر بدونه عليه أفضل الصلاة والسلام . لأن
وهو متأخر عن الأول . وسبح لعنه . وبدأ فى رعدة الكبرى ، وان تم
بنمحر . ثم شئ . فله . وقاله .

قوله : **(وَالْأَفْضَلُ مَعْلِيْلًا لَأَنَّى شِدَّةُ الْخَرِّ وَالْعِمَمِ لِمَنْ يُصَلِّيْ جَمَاعَةً)**
اعلم أنه إذا سبى العير وشدة خر سحب معيل لا خلاف أعنه . وأما
فى شدة الخر خره نصف هذا أبى فخر بن يضى حجة فخر . وهو أحد
الوجهين . وخره به فى الهدى ، ومذهب . ومتنوع ، والنفقة ، وخر ، وارتدية
الصغرى ، وخرى الصغير ، وأوجير ، ودرائ العنة ، وخر بد العنة وقدمه فى
الفصول ، والنظم .

والوجه الثانى أبى فخر شدة خر مصنف ، وهو مذهب خر به فى
الحدوى لكبير . واحتره المصنف ، والشرح ورجحه القرمذى . وهو ظاهر
كلاء الإمام أحمد ، والخرقى ، وأن أنى موسى فى الإشاد ، والفاصى فى الجامع
الكبير ، وأن عقلى فى الدكة . ونصف فى الكافى ، والفخر فى التلخيص
وعبرهم لإحلافه . وقدمه فى الدعوى وأضيقهم أن تيم ورعدة الكبرى ،
والعنى . وشرط لقصى فى العبر - مع الخروج فى الجمعة - كونه فى اللحدار .
قال أن رجب فى شرح البحرى ، شرط ذلك طائفة من أصحابه ، وفل ومنهم
من شرط مسح الجمعة فقط . انتهى وشرط ابن الرعونى كونه فى مسح الدروب

فأمره . قال أن رجب فى شرح البحرى . أصحاب فى معنى الذى من أحده
أمر بالإيراد . منهم من قال هو حصول العشر فيها . فلا فرق بين من يصلى
وحده أو فى جماعة . ومنهم من قال : هو حشبه لشقه على من تقد من المسجد
نشبه فى الخر . ويختص بصلاة مسح الجمعة حتى يقصد من لأمكنة للتعاونه

ومنها من قال : هو وقت سفر حبيب . فلا فرق بين من يصلي وحده أو في جماعة انتهى

تعليم : صلى القول : شحير إمام مصنف ، وربما من صلى جماعة قال جماعة من الأئمة . يؤخر لينى في نبي . منهم صاحب التلخيص ، وقال المصنف ، ومن تبعه : يؤخر حتى يسكنر آخر . وقال ابن الزاغوني : حتى يسكنر القوم ، وعاودوه . وقال جماعة . منهم صاحب الحاوي الكبير في وسط الوقت . وقال القاضي . تحسب تكون بين الأعماع من الصلاتين آخر وقت صلاة فصل . وقصر عليه ابن رجب في شرح الحديث .

وأما شحير مع أمير . فصحيح من ذهب : أنه يسحب شحيره عن عيه . وحرمة في الهدية ، وذهب . وسوء . وإحلامه ، وخرير ، ولطم ، واجر ، وإدر شامة ، وخر يد العدة . والنور ، وسحب ، وجرى لصغير ، والإفاد . وصححه في الحاوي الكبير ، وأحده لقضى وقدمه في الرعاين ، وابن عبيدان ، وجمع البحرين ، وشرح المحدث . ونصروه . وعنه لا يؤخر مع الميم . وهو ظاهر كلامه . وصاحب الكافي ، والتلخيص ، والنسب ، وجماعة ، عدم ذكره لذلك . وفيه ميل مصنف ، والشيخ وأظنهما في الفروع . وابن تيمية . والشافعي .

تعليم : قوله ﴿ في القيم لمن نضلى جماعة ﴾ هو لصحيح من ذهب . وحرمة في الهدية . وذهب ، والسوء ، والخرير ، واجر ، وإدر شامة ، وصغير ، وأحاديث الصغير ، وغيرهم . وظاه القضي وغيره . وقبل . يسحب شحيرها سواء صلى في جماعة ، أو وحده . قال المحدث في شرحه : هو كلام أحمد . أن بعد ذلك صلى جماعة . وهو صريح في أن ربي

فصل وهذا صنف وأظنهما في الفروع . وفيه الكفر .

صلى القول : شحير إمام مصنف . ومن يصلي جماعة قال ابن الرضوي يؤخر

إلى وقت من وسط الوقت . وفان في إحدى توجز ثقب وقت الثانية .
 نفس يستثنى من كلام المصنف في مسألة الحر الشديد والعب ، الجمعة ، فيها
 لا توجز لذلك ، ويستحب تعجيله مصنف . قاله لأصحاب .

ثقب . طهر كلام مصنف : به لا يستحب تأخير المغرب مع النجم ، وهو طهر
 كلام في أصحاب وصاحب اه خير ، وجماعة

فت : وهو الأول يخرج من اختلاف وهو طهر كلام أحمد في رواية
 يروى ، والأمر ، الصحيح من مذهب . أن حكم خير لمغرب في النجم حكم
 خير ظهر في النجم على ما تقدم . ومن عليه . وعنه جمهور . وجم به في البحر .
 وربعة يصدى ، وحدثى الصمير ، وغيره . وقدمه في خروج ، وإن لم يوردة
 الكبرى ، وحدثى الكبير .

ثائرة . قوله (عَنْ لَعْنَةِ وَهْبٍ لَوْ تَضَى) هو المذهب . ومن عليه الإمام
 أحمد ، وقطع به الأصحاب ولا أعمر عنه . ولا أعلم به خلافاً

فت : وذكر الحافظ الشيخ شهاب الدين بن حجر في شرح البحارى في
 تفسير سورة البقرة ، فيها عشر قولاً . وذكر القائل لكل قول من الصحابة
 وغيرهم ودعيه . فحسب أن أذكرها منحصرة

فقول هي صلاة العصر ، المغرب ، العشاء ، الفجر ، الظهر جميعاً ، واحدة
 غير معينة ، التوقف ، الجمعة ، الصبر في الأيام ، والجمعة في غيرها ، الصبح ، أو
 العشاء ، الصبح ، أو العصر ، الصبح ، والعصر على الترتيب . وهو غير لذي فله .
 صلاة الجمعة ، صلاة الخوف . صلاة عيد الفجر ، صلاة عيد الفطر ، لوتر ، صلاة
 الصبح ، صلاة الليل .

قوله (وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ)

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . سوى أن وقت

العصر إلى وقت الظهر ليس سهلاً وقت وقيل لا يدخل وقت العصر إلا بعد زيادة بيرة عن خروج وقت ظهر ويحصل كلام الخرق، والله كره لاس عقيل والتحيص وقال ابن تيم، وصاحب العروغ وغيرهما، ومن أحمد آخر وقت الظهر أول وقت العصر قال في العروغ فيها وقت مشترك قدر أربع ركعات.

قوله ﴿إلى اصفرار الشمس﴾

هذا إحدى روايتين عن أحمد، أحدهما المصنف، والثاني شرحه، والمحدث في شرحه وابن تيم، وابن عديس في ذكره، وابن ريس في شرحه. قال في العروغ: وهي ظهر وحرمها في الأخير، والمنحجب، وعنه إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، وهو المذهب وعنه الجمهور منهم الخرق، وأبو بكر، والقاضي، وأكثر أصحابه. وخرجه في ذكره من عقيل، والتلخيص، واللمعة، والإفادات، ويطم السهية، والصور، والتسهيل وغيرهم وقدمه في الإرشاد، والهداية، والفصول، والمتنوع، والمحرر، والزعائن، والخواص، وابن تيم، وابن ريس في شرحه، والشافعي، والعروغ، وإدراك العدة، وخرجه أصابة. وصححه في المذهب، والعلامة. وأصنفها في المتنوع، ومسوك المذهب، والمذهب الأحمد.

قوله ﴿وبقي وقت الصلوة إلى غروب الشمس﴾

يعني إن قلنا: وقت الأخير: إلى اصفرار الشمس، فإنه بعد وقت ضرورة إلى الغروب. وإن قلنا: إلى مصير ظل كل شيء مثليه. فكذلك. عليها وقتا فقط. على الصحيح من المذهب وعنه جمهور الأصحاب. وقطعه به كثير منهم. وقال في التلخيص، واللمعة وقت الأخير إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه. وبعده وقت حوز الأصفرار وبعده وقت الكراهة إلى الغروب. وقال في الكافي: بقي وقت الخوار إلى غروب الشمس قال ابن تيم، قلنا في حوزي العروغ: هو غروب. وقال في البدوع. والله زاد أن لأول بقى

قلت. لا يقين به أراد الخوار مع الكراهة لكن له وجه. فإن ما وحها

بحوار تأخير الصلاة إلى وقت الضرورة ، مع الكراهة . فيكون كلامه موافقاً لذلك القول واحتراماً من جلدان وغيره ، على ما في مع أن النصف من سعة سعة الصلاة . بل قاضى الهداية ، والذهب ، ومسوق الذهب ، وسيرهم وقال في استوعب : وسقى وقت الضرورة والحوار انتهى . وهو وقت حوار في صلاة لأجل المصور . قال ابن تيم : وطاهر كلام صاحب : « أن وقت العصر يخرج كلكية يخرج وقت الاحتياط . وهو قول حكاه في خروج وغيره .

قوله ﴿ وَتَجِيبُهَا أَقْسَلُ كَلِّ حَالٍ ﴾

هذا المذهب مضطرب . وعليه الأختاب . وعنه سحب تعجيب مع العبر ، دون الصحو . تقدم صاح . قاله حتى وعطرية صريح لا يوافق العصر أحياناً إلى . آخر وقت العصر عندى : « ما بعد الشمس » بظاهره مطلقاً . قاله في الفروع . وقال في رتبة الكرى . وعنه بس تعجيب ، لا مع الصحو إلى آخر وقت الأخير . وقال . عنه يستحب ، خبره مع الصحو .

قوله عن المغرب ﴿ وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ ﴾

الأخير

هذا المذهب . وعليه حميد الأختاب . ووقع به كثير منهم . وعنه إلى مغيب الشمس الأيسر في حضر ، والأخير في غيره . أخبار أخرى . قال مصنف : « خبر تيمية الشفق لأيسر ، لئلا يلام على غيبوبة لأحد لا نفسه . وحكى ابن عقيل : « إن غاب قوس الشمس ، فهل . حين وقت المغرب مع بقا الخلة ، أو حتى ذهب ذلك كله . »

فأمره مغرب . قال . على الصحيح من ذهب . وعليه حميد الأختاب .

وقال لأحد في صحبة ه وقت . حذره خبرين . وهو . أخر حتى مدو .

به في العدة . وقدمه في المسح . وابن نعيم ، والعاثق . واختارها القاضي في
الروايات ، وابن عثيمين في التذكرة ، والمصنف ، والمجد ، وصاحب مجمع البحرين
وصححه في نظمه . قال في الفروع : وهي أظهر وأضيق في مذهب ، ومسوك
الذهب ، والمذهب الأحمد .

قوله (ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِحْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الصَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ
الصُّبْحِ الثَّانِي)

هذا مذهب وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقد في
الكافي : ثم يذهب وقت الاحسر ، وسمى وقت الخوار إلى طلوع الفجر الثاني كما
قال في المصنف . قال في الفروع : ولعل مردد . أن الأدب . في . وتقديم ما قل في
كلامه . ووافق الكافي صاحب الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والنخعي ،
والشمس . فقلنا : وقت الجوار إلى طلوع الفجر . انتهى . وقيل : يخرج الوقت
مطلعة محروج وقت الاحتيار . وهو ظاهر كلام الحنفية ، وأحد الاختين لاس
عبدوس المتقدم .

ثانئنا

إبراهيمهما لم يذكر في الأخير للفت . وقت ضرورة . قال في الفروع : وبالله
اكتفى بذكره في المصنف ، وإلا فلا وجه لذلك

الثانية : لا يجوز تأخير الصلاة ولا معصا إلى وقت ضرورة ما لم تكن عذر على
الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ويحرم التأخير بلا عذر إلى وقت ضرورة
في الأصح . وقاله أبو المصنف وغيره في المصنف . وحزم به المصنف في بعض ،
والشرح ، وابن رزين في شرحه ، وابن عثيمين ، وابن تيمية ، والزرکشي . ومجمع
البحرين . وغيرهم . وقدمه في الدائق . وقيل : بذكره قدمه في الرعايتين . وحرم
به في الإفادات . وأضيق في الجوابين . وتقديم التسمية على ذلك في كتاب الصلاة

بعد قوله « ولا يجوز أن وحى عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها » .

قوله « وتأخيرها أفضل ما لم يشق »

انتم أنه إن شق التأخير على جميع المومنين كره التأخير . وإن شق على بعضهم كره أيضاً ، على الصحيح من مذهب . وعنه لا يكره . وهي طريقة المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . وقال كثير من الأصحاب : هل ينسحب التأخير مطلقاً ، أو يرأى حال المومنين عند الأشق عليهم ؟ فيه روايتان . فحكوا الخلاف مطلقاً . وقال في الرعية السكرى ، وإن نسي ، والعاثق : يس تأخيرها . وعنه لأخص من علة المومنين وطاهر كلاء احرى . وأنى لحطاب ، وغيرهم : استحباب التأخير مطلقاً .

نسي : يشق من كلام المصنف وغيره . إذا أخر المغرب لأجل نسي أو جمع ، فإنه حينئذ يستحب تعجيل العشاء . قاله في الفروع وغيره . وقال في الرعية ، وقبل : يس تعجيل مع النسي . نص عنه . وقال : مع تأخير المغرب معه ، والمخرج : فيها

فوائده

نكره نومه قلبه مطلقاً على الصحيح من مذهب . وعنه لا يكره إذا كان له من يوقظه واحداً . انقضى . وحرره في الجامع وما هو سعيد .

وكره الحديث بعده . ولا في أمر المسلمين أو شعب أو نبي . يسير ، والأصح أو مع الأهل وقت . كره مع الأهل وقدمه في العاقل قبل في برعة . وإن نسي . ولا يكره ما ذكره ونقص بعده .

ولا كره تسميتها بالعتمة على الصحيح من مذهب . ولانسية الفجر صلاة العشاء . وقبل : يكره فيها . وقبل : يكره في الأخيرة . واحده صاحب المصنف . وقبل : يكره في الأولى . قال الركني : وطاهر كلاء ابن عدوس : الميع من ذلك . وقال الشيخ في الناس ، في اقتضاء الصراط المستقيم : لا ينهي عنه : إنما يكره الإكثار . حتى يعب عليها لاسيما . وأن مثب في الخلاف تسمية المغرب بالعشاء .

قوله عن الفجر (وتحليلها فاضل)

وهو المذهب مطلقاً، وعليه الجمهور. قال ابن منعم في شرحه: هذا المذهب،
وجرمه الخرق، والنجس، والشور، والشح، وعرض العانة، وغيرهم. وقدمه
في الهدية، والسويع، والكافي، ومعنى، والشرح، والرعاشين، والخواصين،
والنظم، والفتن، وابن تيم، والخلاصة، وغيرهم. ومحمده في مجمع البحرين،
وإدريس بن عيسى. فعلى هذا كرهه الأئمة في الإسفار بلا عذر. وعنه ابن شهر
الأمومون فالأفضل. الإسفار. والمزيد أكثر المؤمنين. واحده اشيرارى في
المنهاج. وبصره أم خطاب في الأصناف. وأضافهما في المذهب، والنجس،
والسعة، وعنه. ودواع. وعنه الإسفار مضمناً لفصل. فن في الدواع. أصلها
معهم. وقيل في حوى السكبر، وغيره. وعنه الإسفار أفضل لكل حال إلا
الحج مرداه. فقل في له وبع وكلاء لقضى وغيره. فمضى أنه وفق.
قلت. وهو عن أصوب. وهو ما اذن فحق الرواية.

تفسير: قال ابن كشي - بعد أن حكى خلاف المتقدم - ومحل الخلاف فيما إذا
كان لا فرق على المؤمنين لأسافر مع خصمه، أو حضور بنفسه. أما ما ذكره
الحبرين كرهه. فالأولى هذا. والأخبر لا خلاف، على مقتضى ما قاله المتقدم في
الذهب. وقال: من عتبه في وفاة حجة سبى.

فأما المصالح من المذهب أنه من هذا وقت ضروري، من وقت فضيلة
وحج. كما في معرب وأصح قدمه في مدوع، وابن تيم. قال ابن كشي: هو
المذهب. قال في رعاية الصغرى. ونكره. أخير بعد الإسفار بلا عذر. وقيل.
نكره. وحسن مدعي في محرد، وابن عقال في المدكره، وابن عدوس متقدم.
هذا وقتين، وقت حبر. وهو في الإسفار، ووقت ضروري. وهو في ضوع
الشمس. قال في حويرين، ويجرم. أخير بعد الإسفار بلا عذر. وقيل. كرهه.
قال في رجب في شرح حبر. لأولى في أحسن. أملاً، الأعلى. وقد وثقه أحمد.

وقال هذه صلاة معرط . إلى الإسناد . أن بشرط صوم على الأصح .

قائمة : حيث قد يستحب تعجيل الصلاة ، فحصل له فصيلة ذلك ، أن يشعشع بأسبب الصلاة ، إذا دخل الوقت قال في اللحيص . وثبت منه قول المحدث : قدر الطهارة والسعي إلى الجماعة ، وهو ذلك . وذكر الأرحي قولاً يتصهر قبل الوقت

قوله (ومن أدرك تكبيرة الإحرام من صلاة في وقتها فقد أدركها)

وهذا المذهب . ونسبه حماد بن الأصم . وقطع به كثير من مذهب . وعليه العمل في المذهب . ولو كان آخر وقت الأربعة من الخمسين من أورد جمعهم . ونسبه لا يدرك إلا تركعة . وهو ظاهر كلامه . حتى ، وإن أي موسى ، ومن عدوس عند انقضاء وقته في السفر . ونسبه في المعنى ، والشرح ، ومن عدوس .

قائمة

إبراهيم . منقضى قوله لا بعد أدرك ح من الوقت على تحريمه . في الوقت . وقوله موقفة في المسح والآخر . قاله المحدث في شرحه ، وتامه في مجمع البحرين ، ومن غيره . قال في لهج . وظهر كلامه في المعنى أنها منتهى المسح والآخر . لانية عدوس .

الثانية : جميع الصلاة على قد أدرك مصداق في وقت أد . مصداق . على الصحيح من مذهب . ونسبه جمهور . قال بحر في شرحه . وصاحب المروغ وغيرهم . هذا ظاهر مذهب . قال في كشي : هذا مذهب . وقبل تكون جميع أداه في العدوس ، دون غيره . وقطع به أبو حنيفة . وهو ظاهر كلامه . حتى ، ومن أي موسى وأحد حماد بن عدوس لمقدم . قال في كشي : وهو مشوخه . وقبل قصاص . وفيه . خارج عن الوقت قص . وتامه في الوقت أداه .

تعب . يستثنى من كلام المصنف في أصل المسألة . الحجة . فإنها لا تترك تأقل
من زكاة ، على الصحيح من المذهب ، على ما أتى في ما به . وعنه تدرج تكبيرة
الإحرام كغيرها . وهو ظاهر كلام المصنف هـ ، لكن عموم كلامه هـ مخصوص
بما قاله هناك وهو أولى .

قوله (ومن شئت في الوقت لم يصل حتى ينسب على طه دخوله)
قد عتب على طه دخوله صلى على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . ووقع به كثير منهم . وعنه لا يصل حتى ينتهي دخول الوقت .
احتج به ابن حامد وسيره على المذهب . يستحب التأخير حتى ينتهي دخول
الوقت . قال ابن تيمر وسيره . قال المصنف : وأشرح ، وغيرهما . الأولى : خبرها
احصا ، إلا أن عتني خروج الوقت ، أو يكون صلاة العصر في وقت العيم .
فإنه يستحب التكرار للحبر الصحيح (١) . وهل الآمدي يستحب به حين لمعرب
إذا تيسر غروب الشمس ، أو عتب على طه غروبها .

تعب : محل الخلاف : إذا وجد من يغدو عن عين ، أو يتكلم مشاهدة
الوقت يقين .

قوله (فإن أخبره بذلك أخبر عن يقين : قل قوله)

عن هذا كل شئ هـ وهذا ملا تراخ . وكذا لو سمع من ثقة عرف
بثق هـ . قال في المصنوع ، وأن المعاصي في سبيله ، ومن تيمر ، ومن جدد في
رعاه هـ . ليس ، لأن في دار الإسلام . ولا يعمل هـ في دار حرب ، حتى يعلم
إسلام المؤذن . قال الشيخ بقى اندس لا يعمل بقول المؤذن في دخول الوقت هـ .

(١) روى البخاري في باب من ترك العصر عن ربه ، لأسلمى قال : « ك مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر : تكروا بالصلاة في يوم نعم . فرب من
فاته صلاة العصر فقد حبط عمله » ورواه أحمد وابن ماجه .

مع إمكان العلم بالوقت ، وهو مذهب أحمد ، وشرائط المعصية ، كما شهدت به المصنوع ، خلافاً لبعض أصحابنا . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ عَنْ حَسٍّ مَّا يُقْبَلُ ﴾ .

مراده : إذا علمه بعد علمه الاحتياط ، فإن علمه لا يوجب الاحتياط عن قوله وفي كتاب أبي علي العسكري . وأن المانع ، وإن حدث ، وعنده لا يقبل أدل في غير الآفة عن الاحتياط ، فيحتمل هو ظاهر في الدعوى . فمن على أنه وعرف أنه يعرف الوقت ، أو قصدت في عمل به وحرمة هذا المذهب في شرحه . وتعمد في جمع المعنيين ، ومن عيدين . وفان الشيخ في الذين . فان بعض أصحابنا . لا يمانع قول مؤيد ، مع إمكان العلم بالوقت . وهو خلاف مذهب أحمد ، وشرائط المعصية . وخلاف ما شهدت به المصنوع . وفي الدعوى كذا قول . فإنه الأعني المحرر قوله . فإن عدمه من بعده وصلى بعد الصلاة . على الصحيح من المذهب . وقيل لا يبعد لا بد من حصوله وحرمة به في المصنوع وغيره .

قوله ﴿ وَمَنْ أَذْرَتْ مِنَ الْوَقْفِ فَذَرْتُ كَبِيرَةً ﴾

اعلم أن الصحيح من مذهبنا لأحكام الترتيب الثاني . من الوقف ولا قدر كبرية وأصغره لإمام أحمد . وهو قيل : يجوز وتبني حقه لأصحابه ولفظه به كثير منهم . وهو من مبادئ وعنه لا بد أن يكونه لأداء أحداه جماعة منهم من طاعة . وإن في موسى ، وشيخ في الذين . وحين الشيخ على الذين أيضاً . أنه لا ترتب لأحكام لا بد من تصديق الوقت عن فعل الصلاة . ثم وجد .

قوله ﴿ ثُمَّ يَجْنِ أَوْ تَحَاطَبَ لِمَرَادِ لَزِمَهُ الْقَصْدُ ﴾

يعني : إذا صرأ عدم التكليف .

واعلم أن الصلاة التي أدرككم نذرة تجمع إلى غيرها ، ونذرة لا تجمع فيها
 كانت لا تجمع إلى غيرها . وحب قصوده شرحة قولاً واحداً . وإن كانت تجمع
 فاصحح من المذهب . أنه لا يجب إلا قصده ، حتى دخل وقته فقط . وو حلا
 جميع وقت الأولى من جامع ، وسواء صلي أو . يعقب . وعنه جمهور الأصحاب ،
 منهم من حرمه . وصححه المحدث في شرحة ، وصاحبت جمع المحدثين فيه ، وفي
 المصنف . وحرمه في نوحه . غيره . وقدمه في مروي وغيره . وعنه نعمة الله .
 المجموعة . يهب . وهي من مبررات . وأصلها في المعنى ، والشرح ، والشرح .
 ونحوه . وفيه . ومن غدر . وغيره .

قوله (وإن بلغ صبي . أو شه كافر ، أو ألق مخنوق . أو صهرت
 حائض . قبل طلوع الشمس عذر كبرى : لزمه اشتراط . وإن
 كان ذلك قبل غروب الشمس لزمه العذر . وأما وإن كان
 قبل طلوع فجر . لزمه المغرب وعشاء)

معنى ذلك أن التكليف . واعلم أن الأحكام مفرقة بين . فذكر كبرى من
 الوقت . على صحيح من مذهب . وعنه كذا الأصحاب . وفيه .
 فإن في المروي . وطهر ما ذكره . فمعنى حكمة قول . يمكن لأد . فإن :
 وقد يؤخذ منه قول تركه . فكأن فائدة مسأله . وهو مسأله . وذكر شيخ
 نقى الدين خلاف عند . وفيه . مع . تكليف هل من تكبيرة أو كلمة
 واحدة تركه في تكليف . انتهى .

إذا تمت ذلك . وفيه . باصر . المكلف في وقت صلاة لا جمع . لزمه فقط .
 وإن كان في وقت صلاة جمع مع . فمقسمة . في مذهب . فمقسمة .
 قوله (ومن فائتة صلوات لزمه قصوده على غور)

هو . مذهب . من عنه . وعنه حميد . لأصحاب . ويقع به كثير منهم .

واختاره الشيخ تقي الدين وقيل : لا يجب انصافه على الفور مطلقاً وقيل :
يجب على الفور في خمس صلوات فقط . واختاره القاضي في موضع من كلامه .
ومع الشيخ تقي الدين : أن صلاة الصلوة عمداً إذا لم لا يشرح له قصودها
ولا يصح منه ، بل أكثر من التصريح . وكذا يصح قول من حسب في شرح
لصالحين : ووقع في كلامه ضلعة من أصحاب المتقدمين أنه لا يجري ، فعلم بذلك
ترك عمداً منهم جوارحه ، وأنه لم يذكر في

تقديم . قوله : ثم في قصودها على الفور (معناه إذا لم يصح في يده أو في
معيته بخلافه . فإن حضر - بـ حيث سقطت العمارة - من عليه

قوله : فمررت ، فقلت : وكثرت)

هذا مصنف مصنفاً ومنه جمهور الأصحاب وهو من مبررات . ومنه
لا يجب الترتيب . قال في التلخيص : ترتيب مسجده وحجته في المأوى من
من حسب في شرح الجدي . حرمه من الأصحاب ومن ذلك : قال
كل أحمد - رحمه الله - . حرم من هذه - بل تخلف فيه - لا
فأجاب شيخنا رحمه الله : علاه ، حرمه فانه في الذمة : لا يكاد يقوم عليه دليل
قوي قال : وقد حرم من هذا -
منه وحرم في اليوم ، ومنه عمدة قوله الشافعي وأحمد في هذا -
قال فقهرت منه أنه لم يأت في حرمه قوله :
الترتيب في خمس صلوات فقط . وحديث القاضي :
وتوجه حتى يجب الترتيب . ولا يصح بطلانها .

قائمة : . كثرت لغرض عوانة ، فالدون ترك سبها فانه مخدق
شرحه ، وصاحب المروء . ويعبرها . وسننى الإمام أحمد سه للحر . وقال :
لا يهتد . وقال في :

الفجر والوتر . قال المحدث : لأنه عند دوسها . وأطلق القاصي وغيره . أنه يقضى
 السن . قال - بعد رواية مهمل المدكوة وغيره - مذهب : أنه يقضى الوتر كما يقضى
 غيره من الرواس . نص عليه . قال في الدعوى : وظاهر هذا من القاصي أنه
 لا يقضى الوتر في رواية خاصة . ونقل ابن هادي : لا تطوع وعليه صلاة متقدمة
 إلا الوتر . فإنه يوتر . وقال في الفصول : يقضى ستة لفجر . رواية واحدة . وفي
 بقية الرواس من السور : روى عن . عن علي الوتر لا يقضى . وعنه يقضى انتهى .
 وأما إبعاد العمل المطلق : كالتسعة فوائت : فاصحح من المذهب
 وروايتين أنه لا يستند . بحجته إن . كوفت انتهى . قاله المحدث وغيره . وذكر
 غيره خلاف في الحوز . وأن على سبع لا صحح . قال المحدث . وكذا يخرج في
 العمل المتأخر بعد الإقامة ، أو عند صيق وقت اعوات . مع أنه بذلك وتخرجه . انتهى
 وعنه يستند العمل لنفس . ولما وجدنا مصنفات في أن تسعة وغيره . وفي قرينة
 من ذلك في صلاة الجمعة عند قوله لا يجد أقمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
 قوله (فيب حثي فوائت الحاضرة) .

سقط وجوبه . حتى وجوب الترتيب . فيصلي الحاضرة بدئي من الوقت بقدر
 ما يعين فيه . ثم يقضى هذا مذهب . وعنه أكثر لأحزاب . وعنه لا يستند
 مصنف آخره أحسن . وصاحبه وأكبر القاصي هذه الزوجة . وحكي عن أحمد
 ما دل على رجوعه عنها . وكذا قال أبو جعفر . قال . إما أن يكون قولاً قديماً
 أو سطلاً . وعنه رجوعه بدائي وقت الحاضرة عن قضاء كل اعوات . فيصلي
 الحاضرة في أول الوقت . أحدهما أنه حصر المكدي . وعنه سقط تخشية فوت
 الحجة . وجره في الحوزين . ويصح في الصلاة الصغرى . وعنه يستند الترتيب
 بكونها حجة . جزمه في الحوزين . ويصح في الصلاة الصغرى . وقاله القاصي
 قلت . وهو الصواب . وقدمه من غير . وقال نص عليه . سكن عنه من
 الحجة . وإلّا قلت . بعد السقوط . ثم قصيها صحتها . وفيه وجه من عنه فعل

الحمة إذا قل لا يسقط الترتيب قبل في العروج . في أول الحمة : وسدا بالحمة
لحرف قوتها وترك حرافته . من عنه

قوام

مراها : لو بدأ سير الحصرة . مع صيق الوقت صبح على الصحيح من
لذهب . من عنه . وقيل : لا يصح

الثانية : لا تسقط الدلالة مع صيق الوقت عن الحصرة ، إذا فعلها عدة على
الصحيح من المذهب . وقيل : تسقط . وعند تخرج المحل . وهو أعني .

الثالثة : حشة خروج وقت الاحبار كحشة خروج الوقت . سكية .
فيما حشى الأصوار على الحصرة . قاله الزركشي . وانحد . وان عيبدان . ومن
نيم وعبرم .

قوله { أو يسي الترتيب : سقط وجوبه }

وهذا المذهب . من عنه في رواية الجماعة . وفيه الأصحاب . وقطع به
أكثرهم حتى قال القاصي : إذا سى الترتيب سقط وجوبه رواية واحدة . وعنه
لا يسقط الترتيب بالنسب . حكاه ابن عيبدان . قال أبو حنيفة : هذه الرواية تعالف
مانعة الجماعة عنه . فيما تكون عتفاً أو قولاً قديماً .

نبي . ظاهر كلامه : أنه لو جعل وجوب الترتيب . أنه لا يسقط وجوبه
وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . قال في القواعد الأصولية :
هذا المذهب . حرم به غير واحد . وقيل : يسقط . أحاديث الأمدى . قال . هو
كالحشي للترتيب . فعلى المذهب ' لو ذكر طائفة . وقد حرم تحصرة . فندرة تكون
إسماً . وبرة تكون غيره . فإن كان غير إمام . صحيح من مذهب . وعنه
جمهور الأصحاب . لا يسقط الترتيب . وسما . فلا . بما ركعتين . وإما .
وعنه سما . انشوم دون المفرد . وسما . حكاه نصف . وعنه سما . فرضاً

اختاره المجد في شجرة . وعنه مظل . فتم حسن . وبهذه الخلال . وعنه ذكر
الغاية في الحاصرة . يسقط الترتيب من ذموه حاسة . وإن كان إماماً فالصحيح
عن أحمد : أنه يقصّب . وتلّه بأنهم مقترعون خلف متفل . فلي هذا : إذا قسا
يقصّب الله من حذف من . أنها كالمفرد والمأموم . واختار المجد سقوط الترتيب
وحاشه هذه . فبقي الإجماع وذموه وحاً . وعنه مظل

صلى القول بالتحريم أو الكراعة : لا وفي بين أن تكون في طرفة ، أو حرم
أو بحصره ملك ، أو حتى ، أو حيوان سبي أولاً . ذكره في العدة وغيره

اشارة : يجب ستر العورة في الصلاة عن نفسه وعن غيره . فهو صلى في قميص
واسع الخيط ، وه برزة ولا شد وسفه ، وكان بحيث يرى عورته في قيامه أو ركوعه
فهو كزوجة غيره في منع الإحراء نص عليه ، ولا يعتبر سترها من أسفل على
الصحيح من المذهب واعتبره أبو المعالي في ستر الخطر وقال في الرعاية الكبرى
قت . فهو صلى على حائه ، ورأى عورته من تحت بطنت صلاته انتهى .

وكنى في سترها ست وعورة ، كالخيش ودرى على الصحيح من المذهب .
وقيل . لا كنى الخيش مع وجود ثوب وكنى متصل به ، كده وخشه ، على
الصحيح من المذهب . وعن عنه وعن لا كنى وهي وجه في من ثوب وقد
تردد القاضى في شرح المذهب في سترها بحبه . فحرم ترة من الستر بالمثل
ليس ستر في الصلاة . ثم ذكر عن أحمد ورجع إلى أنه ستر في الصلاة انتهى .
ولا يلزمه ليس ترة وحصير وخوهاى حصره . ولا صغيرة .

ولا يلزم سترها باطن ولا يلبس الكدر حرم به في الكفاي ، والإفادات ،
والدقيق ، والرعدة الصبرى ، والحدوى الصغير وحرم به ابن الخورى ، والشرح ،
واسررين في المء . وقدمه في الصئين . وقيل : يلزمه الترتيب . وأصنافهم في
الفروع ، والرعاية الكبرى واحترام عفيف . يجب باطن لا لبس الكدر .
وقال أحمد في شرحه ، واسر عبيدان ، وصاحب الحدوى : أظهر أبو جهين لا يلزمه أن
يطن به عوره . قال الشيخ تقي الدين : حرم الأمدى وغيره عدم زوجه لاستقرار
باطن قال : وهو الصواب المنقطع به . وقيل : إنه مخصوص عن أحمد انتهى
وحرم في التنجس أنه لا يلزمه الترتيب . وأطلق في الصين الوحيين صلى
القول بوجوب سترها باطن : لو طلى به ، ثم ستر ثوبه لم يلزمه إعادته على
الصحيح . وقال ابن أبى الفهم : يلزمه . وأطلق الوحيين في الرعدة الكبرى .

غير : مفهوم قوله « لا يصف الشره » أنه إذا كان يصف الشره لا يصح
الشره وهو صحيح . وهو مذهب وعنه الأصحاب ، مثل أن يكون حقيقاً
يبين من ورثته الخلد وحرته . فما إن كان يستر اللون ، ويصف الحلقة ، يضر .
قال الأصحاب : لا يضر إذا وصف التقاطيع ، ولا رأس بذلك . نص عليه ،
لشقة الاحتراز . ونقل مما تملى حمداً لأنه يصف قدمه ، واحتج بالقاضي
على أن القدم عورة .

قوله « وعورته الرخص والأمة » ما بين السرة والركبة)

الصحيح من المذهب أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة . وعنه حمداً
الأصحاب . نص عليه في رواية الجماعة . وحره به في الإصباح ، والتذكرة لأن
عقيل ، والإفادات ، وأوجير ، وأبوس ، ومسحب ، ومذهب الأحمد ، والطريق
الأقرب ، وغيرهم . وقدمه في الهدية ، ومذهب ، ومسحوت مذهب ، والمسحوب ،
والخلاصة ، والحدى ، ولكافي ، والتلخيص ، واللمعة ، والمحرر ، والراغبين ،
والخاويين ، وابن تيم ، والفروع ، والفاثق ، والنظم ، وإدراك الهدية ، وعريد
العامة وغيرهم . وحذر ابن عبدوس في ذكره . وعنه أنها الدخول حذر
المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفاثق قد في الفروع . وهي
أظهر . وقدمه ابن رزين في شرحه . وهي أظهر ، وإياها ميل صاحب النعم
أيضاً فيه .

وأما عورة الأمة ، فمذهب مذهب أنها ما بين السرة والركبة كالرجل وهو
المذهب . حره به ابن عقيل في التذكرة ، ومذهب الأحمد ، والطريق لأدب .
وقدمه في الهدية ، ومذهب ، ومسحوت المذهب ، والمسحوب ، والفروع ،
والخلاصة ، والتلخيص ، واللمعة ، والحدى ، وابن تيم ، وإدراك الهدية . ومجمع
البحرين . واحتج به ابن حامد والشيرازي ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرهم .
وعنه سورتها : ما لا يظهر عاناً . حره به في الوجيز ، وأبوس ، والمسحوب . وحذر

ان عدوس في تذكرته . قال في تحرير العدة : وأمة ما لا يظهر عالماً ، على
الأظهر . وقدمه في السكبي ، والمحرر ، والبعائين ، والضم ، والمخاويين . وختاره
القاضي والآمدي ، وابن عبيد . قال القاضي في الجمع : معاد رأسها وبديها إلى
مرفقيها ورجليها إلى ركبتيها فهو عورة . قال الآمدي : عورة الأمة ما حلا نوحه ،
ورأس ، والقدمين إلى أصف الساقين ، والقدمين إلى المرفقين . انتهى . وقيل :
الأمة ابنة كراجل ، بخلاف الحفيرة . قال في الإفاضة . والأمة ابنة كراجل .
والحفيرة ما لا يظهر عتاً . انتهى . وقيل : معاد رأسها عورة . اختاره ابن حاد
ذكره عن ابن تيمية وهو طاهر كلامه الخرق . وقول الزركشي : أن طاهر كلام
الخرق لا فائده ، غير مسلم له . وعنه عورة الأمة : المرحاض كراجل . ذكرها
جمهور الأصحاب . منهم أبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيخاني ، وابن النبا ،
والطحاوي ، وابن الجوزي ، والسمري ، والصف ، وصاحب المستحسن ، والسمي ،
وابن تيمية ، والراغبين ، والمروعي ، وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : لا يحنف المذهب أن ما بين السرة والركبة من
الأمة عورة . قال : وقد حكى جماعة من أئمتنا : أن عورتها السواتن فقط ، كالرواية
في عورة الرجل . قال : وهذا خطأ فيح فاحش على المذهب خصوصاً وعلى
الشريعة عموماً . وكلام أحمد شيء . عن هذا القول . انتهى

قلت قد حكى حده . ووجه في مجمع البحرين ، وابن عبيد . أن ما بين
السرة والركبة من الأمة عورة . وهذا ، ورد هذه الرواية في الشرح وغيره . واتفق
حكم ما إذا عتقت في الصلاة قرناً

قائمة قيل : لا يستحب للأمة ستر رأسها في الصلاة . وقيل : يستحب .
قدمه في الرعايه ، وأطلقه ابن تيمية . قال الزركشي : ولقد بانع بعض الأصحاب
فقال : لو صلت معطاء الرأس ما يصح . وقيل : يستحب ستر رأس أم الولد .
إن قد هي كراجل . ذكره في الرعايتين .

تعريفات

المؤول : طاهر قوله « مدين السرّة والركّة » عدم دخولهم في العورة وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه من العورة . نقله ابن عقيل وغيره . وعنه الركّة فقط من العورة

الثاني : مفهوم قوله « وعورة الرجل » أن عورة من هو ذوّ النّوع من الذكور ، محلّ لعورة الرجل . وهو طاهر كلام غيره . وه أر من صرح بذلك إلا أنّها المعدّلة من المذهب . فإنه قال : الصغير - بعد العشر - كتب نزع ومن لمع إلى العشر عورته المرحان فقط . وقد تقدم في كتب الصلاة - مذ قوله « وبصر على تركها لعشر » - أن المصنف والشارح . قالوا : يشترط لصحة صلاة الصغير - يشترط لصحة صلاة الكبير ، إلا في ستر العورة . وعلاؤه .

الثالث : مفهوم قوله « وعورة الرجل » أن عورة الخلق مخالفة لعورته في الحكم ومفهوم قوله « والمرة كلها عورة » أن الخنثى محلّ لما في الحكم ، وفيه روايتان .

إحداها : أن عورته كهورة الرجل . وهو المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . قال في المذهب . هذا قول أكثر أصحابنا . وصححه في النّظام ، والحدوى الكبير ، والمجد في شرحه ، وعمع البحرين . قال في نزهة العساة : هذا لأظهر . وحرم به في الإفادات ، والوحيير ، وسور ، والشعب . وقدمه في الفروع ، والراغبين ، وابن نجيم ، وانشرح ، والمحرر ، والحدوى الصغير .

والرواية الثانية - عورته كهورة المرأة . احدها القاصي وأحكام الخنثى قال في الرّعة : وهو أولى . واختاره ابن عقيل . قاله في المذهب . وقدمه في المستوعب فت . وهو الأولى والأحوط

فعل المذهب : إذا قلت « العورة المرحان » ستر الخنثى فرجه ، وذكره ودره . وعلى المذهب أيضاً : يحتاط فيستر كالمراة .

قوله { وَالْحَرَّةُ كُتِبَ عَلَيْهَا عَوْرَةٌ ، حَتَّى طُفِرَها وَشَقِرَها ، إِلَّا الْوَجْهَ }

الصحيح من مذهب : أن الوجه ليس سورة . وعليه الأصحاب . وحكاية
القاضي إجماعاً . وعنه الوجه عورة أيضاً . قال الركني أطلق الإمام أحمد
القول من جميع عورة . وهو محمول على ما عدا الوجه ، أو على غير الصلاة . انتهى .
وقد مضى : الوجه عورة . وإنما كشف في الصلاة للحاجة . قال الشيخ
تقي الدين : والتحقيق أنه ليس سورة في الصلاة وهو عورة في باب النظر ، إذا
يخر النظر إليه . انتهى .

قوله { وفي أنسكفتي روايتان } .

وأما في جامع الصغير ، وأمدية ، ومهيج ، والصول ، والتذكرة له .
ومذهب ، ومسبوكة الذهب ، ومسعود ، والسكني ، والمهدي ، والحلاصة ،
والنخب ، والسفة ، والمحرر ، والشرح ، ومن غير ، والفتاوى ، وابن عبيد ،
وركني ، ومذهب الأحمدي ، والحدوي الصغير .

إبراهيم : هي عورة . وهي مذهب عليه جمهور . قال في المروغ الحديث
الأكثر قال الركني : هي اختيار القاضي في التعليق قال وهو صاحب كلام
أحمد . وحرم به الحرق ، وفي المسور ، والمستحب ، وانظر في الأقرب . وقدمه
في الإيضاح ، والرعية ، والنظم ، ونحوه احداً ، ويدرأه الحية ، ونحوه
ورواية الشافعية مستسورة . حرم به في العمدة ، وإقادات ، والوحي ،
وأمدية ، والنظم ، ونحوه في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وابن
مسعود ، وابن عبيد ، وابن عبدوس في تذكيرته ، وشرح تقي الدين .
قلت : وهو أصواب . وقدمه في الحدوي الكبير . وابن رزيق في شرحه
ومحله شمس في تصحيح محرم .

تغييره

أمرهما : صرح المصنف : أن ماعد الوجه والكفين عورة . وهو صحيح .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكام ابن المنذر إجماعاً في الخبر . واحتار
الشيخ تقي الدين : أن القدمين ليسا عورة أصلاً .
قلت : وهو الصواب .

الثاني : قد نفى : شمل قوله « والخمرة كلها عورة » مبرة والمراقة . وهو
قول بعض الأصحاب في المراقة . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب فيها . قال
في النكت . وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالسعة في عورة الصلاة .
وحرم المصنف في المعنى في كتب النكاح ، والمخد في شرحه ، وسنن تيم ، والباطل
ومصاحب الحوى الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن عيبر . أن المراقة كالأمة .
وقدمه الزركشي . قال في الفروع . قال مصنف : ومراقة . وقال مصنف ومبرة
كأمة . قال أبو صاب ، في شم . وساق وساعد : لا لعب ستره حتى ينجس . قال
في الرعايتين ، والحسوى الصغير ، وقيل أميرة كالأمة . وقال أبو المعلى : هي
ممنوع كعب . ثم ذكر عن الأصحاب . لا في كشف رأس ، وقيل السبع :
وقيل السبع - الفرج ، وأنه يجوز غير ما سواه . انتهى

قوله (وأثم الولد والمفتق بمضها كالأمة)

ثم أم ولد : فالصحيح من المذهب أنها كالأمة في حكم العورة . وعنه
أكثر الأصحاب . قال زركشي . هي أحسن الأجزاء . قال في مجمع البحرين :
هذا أقوى الروايات ، وصححه ابن تيم ، والباطل ، وأحمد بن حنبل ، وسنن
أبي موسى ، والهاشمي ، وسنن عبدوس في تذكره . وقدمه في النكاح ، والفروع ،
والهاتف ، ومجرب العتبة ، والخبر ، والنهاية . وضبطه وحرمه في المصنف ،
والرجح ، والشمس ، ومنسحب وعنه كالأمة . أحسنه في ذكر . وحرمه في

الإفادات . وقدمه في الهداية ، وذهب ، ومسوك الذهب ، وإخلاصة ، ورسن تيم ،
والرعائين ، والحويين ، واسررس في شرحه ، والتدجين ، ولبعة وهو من
المعدات . وأطلقها في المسوع ، وذهب الأحد . والهادي ، واسر عيدين .
وتمت العنق مصب . فاصحح من المذهب : أنهم كالأمة أيضاً كما قدمه
المصنف هنا . قال ان تيم . هي كالأمة على الأصح . وحرره به في المدة . وقدمه
في العنق ، والعنق . وعنه كالخبرة . جزم به في الإفادات ، والوجيز ، والنور ،
والمتنح . وقدمه في الهداية . والذهب ، والرعائين ، والحويين ، ورسن تيم ،
واسررس في شرحه . قال في الخبر ، ومسوك الذهب ، وجمع البحرين :
والمتنق مصب كالخبرة على الأصح . قال المحدث في شرح الهداية : اصحح أن
المصنف مصب كالخبرة قال المصنف : هذا أولى . قال المحدث : هذا الصحيح من
المذهب . قال في تحرير النهاية : هذا الأصح .

قلت : وهو أصول . وهذه رواية من المحدث . وأطلقها في المسوع ،
والذهب الأحد ، والهادي ، والتدجين ، ولبعة ، ورسن عيدين .

قائمة : المسكنة ، والمدة . ومصنف علق على صفة : كالأمة على الصحيح
من المذهب . وعنه كالخبرة . وعنه المدة كما في المذهب . وقال من المذهب : هي كالأمة

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ ﴾

بلا ترجع من ذكره مصنفهم إجماعاً . سكن قال جماعة من الأصحاب مع
ستر رأسه ، والإمام .

قوله ﴿ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَخْرَأَهُ . إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ
مِنَ اللَّبَاسِ ﴾

الصحيح من المذهب . أن ستر المسكين في الجماعة شرط في صحة صلاة
الفرص . وعنه جازع لأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال القاصي . عليه

نعم . قال المصنف ، والشرح ، وصاحب العروة ، وغيرهم . هـ طاهر المذهب
وهو من مفردات وعه سترها وح لا شرط . وهو من مفردات أصا . وعه
سنة وقدمه لاصم قال تركشي : وحريح القدسي ، ومن وافقه : صحة الصلاة
مع كثرة مسكنين ، وفي ذلك اشيعان .

وأتا في النقل : تقدم المصنف أنه لا تجزئه إذ . لم يكن على عاقفه شيء من
اللباس ، فهو كانه من وهو حدى روتين وحرم به الحرقى . قال في
الإفادات : وعلى الرجل القدر من عورته ومسكبه . وضيق وكذا قال في المذهب
الأحد . وقال القدسي : يجزئه ستر أمورة في الليل ، دون الفرج . وهو الرواية
الأخرى . نص عنه في رواية حسن وهو المذهب . قال أحمد في شرحه ،
ومجم البحرين ، والحدوى الكبير ، وتركشي ، وابن عبيدان وغيرهم هذه
المشورة . وحرم به في عداة ، ومتنوع ، والبحير ، وغيرهم . وهو طاهر
محرم به في السجود ، واللثة ، وإدراك الفضة ، وأموار ، وسننح وغيرهم .
لاقتضاهم على وجوبه في بعض واحترامه من عدوس في ذكره . وقدمه في
المعى ، والظلم ، وابن تيمية ، وبعدين . وصححه في حدوى الصغير ، وشيخ في
صحيح آخر . ووظفهما في المروغ ، والمحرر ، والفاق ، وحدوى الكبير ،
والتركشي ، وابن عبيدان

تغييره

أمرهما : طاهر قوله : إذ كان على عاقفه شيء من اللباس . أنه يجرى .
اليسير الذي يصح للستر وهو طاهر حدى . وحسب المصنف ، والمحدث في شرحه ،
وصاحب مجمع البحرين ، وابن عبيدان . وصحيح من المذهب ، أنه يجب ستر
الجميع . أحده القدسي ، وأبو الخطاب ، وسننح . وقدمه في العروة ، والفاق ،
وسننح ، واربعة الكبرى . وقال بعض الأصحاب : يجرى . ولو لم يمس أو
حيط وهو روية في الواضح وسه أم الحجاب في عداة ، وسننح في

المذهب ، ومسود الذهب ، وصاحب الحاوي الكبير : إلى أكثر الأصحاب .
وقدمه في المستوعب .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه يكتفي بستر أحد المكين . وهو إحدى
الروايتين . نص عليها في رواية من جامع ، وهو المذهب . احتاره المصنف ،
والحمد لله شرحه ، وان عيدين . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والمائق ،
وعمع البحرين ، واس نعيم ، والإقناع . وحرمه في الوجيز ، والمسحب ، والمبور .
وهو ظاهر كلام الحرقى . وعنه لا بد من ستر المكين . وهما عاتقاه أحده
القاصي . وجماعته ، وصححه الضوق في شرح الحرقى . وحرمه في التخصيص ،
والسعة ، والإفادات . ويحتمل كلام المصنف هـ . لأن عاتقه مفرد مصاب بغير .
وأطلقهما في المروع .

الثالث : قوله (وَبَشَحَتْ امْرَأَةٌ أَنْ تُقَالُ فِي دِرْعٍ وَحَدَرٍ وَمِنْحَةٍ)
بمعنى الحرة . وأما الأمة فتقدم ما يستحب له في الصلاة .

قوله { وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ الْقَوْرِ يَسِيرُ لَا يَخْشَى فِي الْمَطَرِ . لَمْ
تُبْطِلْ صَلَاتَهُ } .

وهو المذهب . وعليه جمهير الأصحاب . وقصع به كثير . منهم صاحب الهدية
والمستوعب ، والوجيز ، وإدراك السعة ، والإفادات ، والمبور ، واستعجب وقدمه
في المروع ، والمعنى ، والشرح . وحرمه ، والمحرر . وس نعيم . قال ابن ركشي .
هو مشهور . والمحرر للأصحاب . وعنه بطل . أحارها الآخري . وبمناسبة
كلام الحرقى . وصحبه في الرايتين ، والمائق ، والحاويين . وعنه بطل في نسخة
فقط . وقوله اس عفين . وحرمه في الراية الكبرى أيضاً . وقد راس أي موسى
العمو بظهور القورة في الركوع فقط . وغيره ضيق .

تفسير : ظاهر قوله « إذا انكشف » أنه إذا انكشف من غير قصد وهو

محل الخلاف . أما لو كشف يسير من العورة قصداً فإنه مطبق على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقاله القاضي . وقدمه في الرعايا . وقيل : لا يطل . وقدمه ابن تيمية في مختصره .

فانظرنا

أما أما قدر السير مائة يسيراً عرفاً ، على الصحيح من المذهب . وفي بعض الأصحاب : يسير من العورة ما كان قدر رأس الحصر . وحرمة في الشبه قبل ابن تيمية . ولا وجه له . وهو كما قل .

الثاني : كشف الكثير من العورة في الرمن المستبر . كما كشف يسير في الرمن أصول ، على ما تقدمه على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح هذا . وفي صحيحه هناك . وقيل : إن احتج عملاً كثيراً في أحده ، فوجهين . وأطلق في الراعيين ، واحد من : خلاف في كشف يسير من العورة . وجرى في الرعدة الصغرى ، والحوين . وقدمه في الكرى : وهو من الكشف الكثير في الرمن المستبر .

قوله (ومن صلى في ثوب حرير ، أو مضطرب ، لم تصح صلاته) هذا المذهب لأرباب ، مطبق وعنه جماعة لأصحاب . وهو من المبررات وعنه يصح مع التحريم . أحارها إجماع ، وإن سفل في القول . قال ابن تيمية في شرحه : وهو أصح . وقيل : يصح مع الكراهة . وقيل : إن تيمية وعنه لا يصح من غده . يعني ، وتصح من غيره . وقيل : لا يصح إن كان شعراً . يعني ، بلى حسنة . وأحارها ابن أخوي في المذهب . ومسوك الذهب . وجرى في الحبر . وقيل : إن كان قدر مترعوره ، كسر أو لم . وقيل : يصح صلاة أهل دون غيره . وذكر أبو الخطاب في بحثه : إن سفل لا يصح بالأندي . قال الأمدى : لا يصح صلاة أهل بولا واحداً

فهذه ثلاث طرق في الصلاة ذكرها في سكت ، ورأى عليها في موضع
المقصود .

وقال في العناش والمخدر وقف الصلحة على تحصيل مالك في العصب . وقد نص
على مثله في الركاة والأنحية قال في المروغ : وعنه يقف على إحادة مالك
وثنى الكلام في المارق . تتم من هذا .

قائمة . لو من عمامة مذهبهم ، أو سكة ، وصلى فيها ، صححت صلاته على
الصحيح من المذهب وسببه جدير لأصحاب وحرره كثير منهم . وفيه :
لا يصح وحرره في مسووث مذهب ، والمذهب واحد ، ولو تكر . قاله في
القواعد . وعنه تنويع في سكة . وه صلى وفي مذهب حاتم ذهب ، أو وسج ، أو
في حذو ح ر . مثل صلاته على الصحيح من مذهب ود كر من عقين
في الشهادة احتياقي لأصحاب جميع ذلك ، إن كان رجلا . وفيه . يصح مع
السكة . قال في المروغ وهو ظاهر كلامه في تنوع . وفيه نص . وقال
أبو بكر . إذا صلى وفي مذهب حاتم حذو أو صد : أعاد صلاته .

قائمة حذو لا ثوب ح ر ، صلى فيه . وه بعد . على الصحيح من
المذهب . وفيه صلى وسجد . قال المخد ، وسببه في الخوى لكثير . وما
المخبر إذا لم يدعوه فيصلي فيه ولا بعد . وخرج بعض أصحاب الإعادة على
أروتن في اثوب لحسن . قال وهو وهم . لأن علة الفساد فيه لتعريم . وقد
رأت في هذه الحل . حذو . وثمة رواه . عجل والمص . انتهى .

ولو حذو إلا ثوبا معصوماً صلى فيه . فولا حذو . وصلى عريان . قاله
أصحاب . فو حذو صلى لم يصح صلاته على الصحيح من مذهب لا تكاب
الغنى . وقد نصح .

قائمة : حكم النفل فيما تقدم حكم القرض ، على الصحيح من المذهب . وعنه
جامع الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وفيه : يصح في العجل ، وإن لم

صحيح في العرص ، لأنه أحب . قال في الفروع : وعنه كفره كثوث بحس .
وقيل : صحيح لأنه أحب . وذكر القاصي وجماعه : لا . وقال في رعدة وقيل :
من صلى صلاة في ثوب معصوب ونحوه ، أو في موضع معصوب ونحوه : محبت
صلاته . ثم قال : قلت فإن كان معه ثوب ، عس واحد تر ، ولا يجد غيرها
فاخر رأولى .

فوائد

وم : لو جهل أو سى كونه عصباً أو حريراً ، أو حس في مكان عصب :
محبت صلاته على الصحيح من المذهب . وذكره المحدث بجملة ، وعنه لا يصح
وأصحق القاصي في حبه عصب ، وروى في نه حره : تصح في ثوب يجهل عصبه
عنه بئنه . قال في الفروع : كذا قال

ومس : لا يصح على لائق . وتصحيح وعنه . ذكره في عقيل ، وإن الرأوى
وعيره . وقدمه في الفروع وعيره . لأن من فرسه مستحق شرت ، فم عصبه .
وقال الشيخ تقي الدين : صلاته فرسه قوى ومطهر كالأه ان هيرة صحة صلاته
مطلقاً ، وإنه يستعمل الإتيان .

ومس : تصح صلاته من طوب رد ودبقة ، أو عصب . قل دفعها في . مس ،
على الصحيح من المذهب . وذكر أن الرسول عن ضائفة من لأصوب : أنها
لا تصح . وقال في الفروع : وتوجه مثل لسنة من أمره سيده أن يذهب إلى
مكان الخنعة وفاء .

ومس : لو غير هيئة مسعد ، فكثيره من المصوب . وإن معه غيره وقيل .
أو رحمه وصلى مكانه . في الصحة وحس . وأصقبه في الفروع . وإن ييم
قال في الفروع : وعنه تصح في ثوب يجزيم الصلاة فيها . وقده في رغبة
النصحة مع الكراهة . قال في العنق : محبت في أصبح نوحين وصحة المحدث
شرحه ، وصاحب الحوى الكبير . وقال الشيخ في الدين : دشوى مطلق .

ومنها يصح الوضوء ، والأذان ، وإخراج الزكاة ، والصوم ، والعقد في مكان غصب . على الصحيح من مذهب . وقيل : هو كصلاة . ونقله المروزي وغيره في الشراء .

ومنها لو تقوى على أداء عبادة ما كل بحره : سحت . وقال أحمد : في مثل حشرت ما غصب : لا يوصف . وعنه إن لم يخذ غيرها : لا أدري . وبأنى إذا صلى على أرض غيره أو مصلاته في الدار الآن بعد قوله : ولا تصح الصلاة في الموضع المصوب .

قوله (ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه)

هذا المذهب . وعنه حميد الأحمدي . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا تصح فيه مطلقاً . بل يصلي عريان . وهو يخرج محدث في ثيابه . واحداً في الخاوي الكبير . وعنه إن صلى ثوباً صلى فيه وإلا فلا . وقيل : لا تصح الصلاة فيه مطلقاً مع نجاسة عينية . كحدائثه . فيصلح عريان . قاله ابن حامد .

فائدة : حيث قال « يصلي عريان » فإنه لا يجد على الصحيح . وقيل : يبيد .

قوله (وأعاد على المنصوص)

هذا المذهب . عن غيره . وعنه الجمهور . وحرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في القرون وغيره . وشرح أن لا يجد وحرم به في النقرة ، والصدقة . واحتاره جماعة منهم المصنف . ومحمد ، وصاحب الخاوي الكبير ، ومجمع البحرين ، وابن سعد في شرحه . وغيرهم . وذكره في مذهب . وابن عديم ، وغيرهما . ورواه وأصنفه في مذهب . وابن عديم .

نصب : قوله (ويخرج أن لا يجد) . على من صلى في موضع حس لا يملكه الخروج منه . فإنه قال : لا يعد منه . فمن خرج عدم الإعادة أبو احتساب . والقدة ، وصاحب النجاشي . والمنة ، والمحرر . والشافعي . والرافعي . وغيرهم .

قال ابن مذهب في أصوله ، سوى بعض أبحاث بين المسائلين . وقد يخرج طائفة من الأصحاب . قال في الفروع . وهو أظهر ظهور الفرق بينهم . وكذا قال في أصوله . وأكثر من خرج حرجها من صلى في موضع حسن ، كما حرجه النصف هـ . وحرجها القاصي في التعشق من مسألة من عدم له . والتركيب . وأما من صلى في موضع حسن لا يمكنه الخروج منه فإنه لا إعادة عليه على الصحيح من المذهب ومن عليه . وحرج لإعادة من سألته إلى نفسه . وقد يخرج بعضهم . قال في الفروع والأصول : وهو أظهر

واعلم أن مذهب الإمام أحمد . هو ما قاله أو جرى منه بحرى القول من عليه أو غيره . وفي حوار . منه به من جهة لقيس . أو من جهة . أو من مفهوم كلامه ووجه الأصحاب . صلى القول أن ما قل على كلامه مذهبه . وأفتى في مسائل متشابهة بمحكمين محققين في وقته . من قبله ولحق من كل واحدة منهم إلى الأخرى كقول الشارح ذكره أم حفظ في تمهيد وغيره . وقدمه من مذهب في أصوله . والطوبى في أصوله وشرحه . وصاحب الحديث الكبير وحرم به نصف في الأدلة . وذلك أن حامدا عن بعض الأصحاب : أحوا قل الطوبى في أصوله : والآخر هو ذلك . المذهب والبحث من أنه . وحرم به في النص . وقدمه في الأدلة

فت . كثير من الأصحاب . من مذهبهم وما حرمهم على حوا . أسفل وأخرج . وهو كثير في كلامهم في المحصرات ومطلوبات . وفيه دليل على أحوا . وأصلها في الفروع في حصة الكتاب .

على الأول : يكون هذا القول المخرج ووجه من حرجه .

وعلى الثاني . يكون رواية بحجة ، على ما أتى به . وبمحرره آخر الكتاب في الدعدة . وقد نوى على حكم في مسألة وسكت عن غيرها . ثم نص على حكم فيها لا يجوز قل حكم مخصوص عنه إلى سكوت عنه ، من هذا عدم لقل أول .

قاله الطوفي في مختصره وغيره . وقال في شرحه : وقياس الحوار في التي قسها :
فصل حكم المعوص عليه إلى المنكوت عنه ، إذا عدم الفرق المؤثر بينهما بعد النظر
البلغ من أهله انتهى .

قلت : وهو القنات فيها ، وعليه لعل عدد أكثر الأصحاب .

قائمة الأولى لا تكون إلا في صين محضين في مسألتين متشابهتين وأما
الشرح وحدد : فهو أي لأنه من القواعد السكينة التي تكون من الإمام
أو أشرف ، لأن حاشه أنه في فرع على أصل ندمع مشترك .

فأمره . إذ صلى في موضع يحس لا يتكلم حروجه عنه . فإن كانت الحصة
رحلة : أو مدة ما يمكنه . وحس على قدميه ، قولاً واحداً . قوله إن تيمم وحرم
به في الكافي . وإن كانت يسة : فكذلك في الوحيير ومن يحس على
بضرورة أو ما ، وه يمد . وقدمه في مستوعب . فقال : يوجب ما ركوع والسجود
من عليه . وقدمه في الرعاية الكبرى . قال إن صر الله في حواشي الدعاء :
أصح الروايتين أنه كرس صلى في ماء وطين . قال القاضي : يقر أعصوه من
السجود . بحث ورد شيئاً منه السجدة . ويجلس على رجليه ، ولا يصع على
الأرض غيرها . وعه يحس ويسجد بالأرض قال المحقق في شرحه ، وصاحب
الخواص الكبير : هي الصحيحة . وهي طاهر ما حرم به في الكافي . وأطلقها في
الفروع ، وابن تيمم ، وللذهب .

قوله (ومن لم يجزئ) لا ما يستتر عورته سترها {

إن كانت السرة لا تكفي إلا العورة فقط ، أو منكبه فقط . فالصحيح من
المذهب : أنه يستر عورته ، ويصلي قائماً . وعليه الجمهور . وهو طاهر كلام المصنف
هذا . وقال القاضي . يستر منكبه ويصلي قائماً . قال ابن تيمم : وهو جيد . قال
ابن عقيل : هذا محمول على سرة تنزع أن تركها على كفيه وبشدها من ورائه

فستر دُرّه ، وأقل مستور عن خديبه عليه . فيحصل ستر الجميع . انتهى . وهذا القول من المفردات . وأطلقهم في السعة . وإن كانت السترة تكفي عن به فقط ، أو تكفي مكبيه وعجزه فقط . فظاهر كلام النصف هـ " هـ " أنه يستر سورّه ، ويصلى قنّا ، وهو أحد المولدين . وظاهر كلامه في الوجيز ، واختاره المحدث في شرحه - وصاحب الحدوى الكبير . قس . وهو انصوب . والصحيح من مذهب - أنه يستر مكبيه وعجزه ، ويصلى هـ . من عيه . وحرمة في السوء ، والحجر ، والإفادات ، وأربعة لصغرى ، وحدوى الصغر واسمه في المروع ، والدائق ، والرعاة الكبرى ، وإن عبدان وغيره

قوله (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سِتْرٌ مَرَحِيْبٌ) .

هذا مذهب . وعليه الجمهور . وعلى قول القاصي : يستر مكبيه ويصلى حالاً .

قوله (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سِتْرٌ أَيْهَا شَاءَ)

بلا نزاع أعنه ، والخلاف إنه هو في الأولوية

قوله (وَالْأَوَّلَى سِتْرُ الدُّرِّ ، عَلَى صَاحِبِ كَلَامِهِ)

وهو المذهب . صححه المحدث في شرحه ، وصاحب الحدوى الكبير . قل في تحريم العناية : ستره على الأظهر . وحرمة في الوجيز ، والحدوى ، والإفادات ، والمروع ، والمنصب . واحده من عبدوس في ذكره . وقدمه في الحجر ، وأربعين ، وإن تيم ، والدائق ، والحدوى الصغير ، وإدراك القاصي ، والشرح . وقيل : الأقل أولى ، وهو رواية حكاهما غير واحد .

قلت : وأعنى تميل إلى ذلك .

وأطلقهم في المستوعب ، والكافي . وقيل : بالنسوى . قل في العمدة ، والمذهب الأحمد : فإن لم يكن ستر أحدهما ، واقصر عيه . وقدمه من ردين

في شرحه وأعلقهم في النحيص ، واسعة ، وقيل : سترأكثرهما أولى . واختاره
في الرعية لكبرى

قوله (وإن بُدِلَتْ لَهُ سُرَّةٌ لِرِمِّهِ قَبُولُهَا ، إِذَا كَانَتْ عَارِيَّةً)
وهو المذهب . وعنه الجمهور . وقطع به أكثرهم . وقيل : لا يلزمه .

فأمرنا

بمذهبهما : لو وجدت له سرة لم يلزمه قبولها ، على الصحيح من المذهب .
وعنه جمهور لأصحاب وهو ظاهر كلام المصنف هـ . وقيل : يلزمه . وهو ظاهر
كلامه أي عصب

الثانية : منه يحصل السرة بقعة مثل . . . زيادة هنا على قبة مثل مثل
زيادة في ماء الوضوء . على ما تقدم في باب بيعة .

قوله (فَأَبَى عَدِمَ كُلَّ حَالٍ سَلَى جَالِسًا ، يُؤْمَى ، إِنَّمَا ، فَأَبَى صَلَّى
فَأَعَا حَار)

صرح أن له لصلاة حائض وقائه . وهو مذهب . وهذا صلى فائده فيه
يركع ويسجد . وهو مذهب وقوله كلامه . أن الصلاة حائض أو ، وهو
المذهب . وعنه أكثر لأصحاب . قال تركي . عليه عامة لأصحاب . وهو ظاهر
كلام الإمام أحمد في رواية الأثرم . ومنه في الفروع ، والمحرر ، وسننهم ،
وعبرهم . وحرمه في النحيص وغيره

وقيل : نعم للصلاة حائض والحائض هذه . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في
رواية أبي حنيفة . فيه قال : لا يصح قيامه . إذ يكفوا وسجدوا بدت عوراتهم .
وهو ظاهر كلامه الأخرى . وعنه أنه يصل قائمًا وسجد بالأرض . يعني يلزمه ذلك .
احذرهم الآخري ، وصاحب الحنوي الكبر وغيرهما . وقدمه ابن الخوري .
قاله في الفروع .

وعنه الجمهور . وعنه يترجم حرمه في الإفادات ، والرعاية الصغرى والحدويين .
وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال بعض عليه .

قلت : وهو بعيد وأصعب من تيم

الثانية : حيث صلى عرياناً ، فإنه لا بعيد إذا قدر على السترة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لأصحاب وأخلفه الدسوقي بعدمه . والثرات على ما تقدم

قوله (وإن وجد الثثرة فريضة منه في أثناء الصلاة)

يعنى رية عرق (ستر ونس) . وبكأن تبعية عرفاً ستر وتنداء
وهذا المذهب وعنه جمهور . وفيه بين مطلق . وقيل : لاسي مطلق . وقيل :
إن استمر من بدوله بهاء لم يضر . لأنه سطر واحد ، كأنه سطر المسوى . وقد إن
حامد : إذا قدر على السترة في الصلاة ، فهل يستر أو يسي ؟ يخرج على ما يميم بعد
الله في الصلاة . وهو لأئمة إذا عتقت في الصلاة : الله مع القرب وحده واحداً
فائز : بوق لأئمة : إن صلب ركعتين مكشوفة الرأس فبنت حرة . فصلت
كذلك عاهرة عن ستره عتقت . وصحت الصلاة . ومع القدرة عليه نصح الصلاة ،
دون العتق . فله في الرعاية الكبرى .

فائز

إبراهيم : حكم النعمة في الصلاة حكم وجد السترة في الصلاة ، حلال ومذهباً
ومصلاً على الصحيح . وقدم كلام ابن حامد . وقد إن تيم ولو عتقت الأئمة
في الصلاة ، فهي كالحريين بعد السترة . سكر حكمها في الله مع العمل الكثير
كمن سقه حدث . وكذا إن طهرت الزيج سترأله واحتاج إلى عمل كثير .
بخلاف العرى . إذا الصحيح فيه عدم تجريحه على من سقه الحدث . انتهى .
ولو جهلت العتق ، أو وجوب السترة ، أو القدرة عليه لزمها الإعادة . كغير معتقة
نحت عند . ذكره القسبي وغيره . واقصر عليه في القروع . وحرمه إن تيم .

الثانية : لو طعن في دبره ، فصارت أريح تتحرك في حال جلوسه . فإن
سجد حرحت منه ، لزمه السجود بالأرض . نص عليه ، ترجيحاً للركن على الشرط
لكونه مقصوداً في نفسه . وخرج الخد في شرحه ، ومن معه . أنه يوصى به ، سواء
على العريان . وهو هو وصاحب الخوى . ونقدم ما يشهد ذلك في الجيعس ، بعد
قوله « وكذلك من به سلس البول » .

قوله ﴿ وَيُصَلِّيُ الْغُرَّةَ جَمَاعَةً ﴾

قال في الفروع : وحواً .

قلت : وهو ظاهر كلام الأصحاب .

﴿ وَإِمَامُهُمْ فِي وَسْطِهِمْ ﴾ .

الصحيح من مذهب أن إمام الغرّة يجب أن يقف بينهم . وعليه جمهور
الأصحاب . وقيل : يجوز أن يؤمهم متقدماً عليهم . على الأول : لو حالف وقيل
نضت . وعلى الثاني : لا حيل . ولو كان المكان يضيق فنهض صفّاً واحداً : على
الكل جماعة واحدة ، وإن كثرت صفوفهم في أحد الوجهين . صححه الخد ،
وصاحب الخوى الكبير . وقيل : يصون جماعتين في كثير . كالماء والرحا .
وهذا المذهب . حرم به في الرعاية الصغرى ، والخاوى . وقدمه ابن تيمية . والرعاية
الكبرى . وقال في المعنى : والشرح ، وابن رجب : فإن لم يسمهم صف واحد
وقفوا صفوفاً ، وعصوا أئمة . وإن صلى كل صف جماعة فهو أحسن .

فأمرنا

إمامهما : لو كانت السرة لأحد لزمه أن يصلي بها . هو أعزها وصلى عرياناً
لم تصح صلاته . ويستحب إعرانها بعد صلاته وصلى بها واحد بعد واحد . فإن
سافروا خرج الوقت دفعت السرة إلى من يصلي فيها إماماً على الصحيح من
المذهب . ويصلي باقي غرّة . وقيل : لا يقدم الإمام بالسرة ، بل يصلي فيها

واحد بعد واحد ، ولو خرج الوقت . وهل يلزم اسطار السترة ، ولو خرج الوقت في غير مسألة الإمام المتقدمة أم لا يلزم اسطارها ، كالمقدرة على القيام بعده ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يلزم قدمه ان تحب ، والشرح ، وان عيذان ، وان رريس ، وهو الصحيح الصواب . وحرم به في الكافي .

والوجه الثاني : يرمه بصره ليصلي فيها ، ولو خرج الوقت . قال المصنف في المعنى : وهذا أقبس . وقدمه في الرعدة ، وقال : وإن صافى الوقت صلى مـ واحد . قلت : إن عيه رسا ، وإلا افرعوا إن تشاحوا . انتهى .

قال مصنف ، والشرح : وإن صلى صاحب الثوب . وقد بقي وقت صلاة واحدة . سحب أن يمر به من يصح لإمامتهم . وإن أعاده لغيره حر . وصار حكمه حكم صاحب الثوب . فإن استنواؤه نكس اثوب لواحد منهم . أقرع بهم . فيكون من تقع له القرعة أحق به ، وإلا قدم من يستحب ابداءه بغيره . وحصل المصنف واحدا ، أصلا للروم . قال في الفروع : كذا في . ولا فرق . وأطلق أحمد في مسألة القدرة على القيام بعد خروج الوقت : الانتظار . وحمله من غلب على اتسع الوقت .

الثانية : امرأة أولى بالسترة للصلاة من الرجل . وتقدم آخر التيم : إذا بدأت سترة الأول من الخى والميت . أن صلى الخى ثم يكمن الميت . على الصحيح من المذهب . وتقدم بعده إذا احتج إلى لعافة الميت . وهل صلى عليه عزائبا . أو يباح له ؟

قوله (وَيُسَكَّرُهُ فِي الصَّلَاةِ الشَّدْلُ)

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه إن كان تحت ثوب لم يكره . وإلا كره . وعنه إن كان تحت ثوب وإزار لم يكره . وإلا كره . وعنه لا يكره .

مطلقاً . حكاه الترمذى عن الإمام أحمد . وعنه يحرم بعيد ، وهى من المفردات .
وأصق الروايتين فى الإعادة فى المستوعب ، وإن تيم . وقال أبو بكر : إن لم تند
عورة . بعد اتفاق .

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى كَتِفَيْهِ ثَوْبًا ، وَلَا يَرُدُّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ
عَنِ الْكَتِفِ الْأُخْرَى ﴾ .

وهذا التفسير هو الصحيح . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم به فى الهداية ،
ومذهب ، وإخلاصة ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه فى التبيين . والفروع ،
وارعاية الصغرى . والخواص ، والمستوعب . ذكره فى أول باب ما يكره فى
الصلاة فى اللبس ، وغيرهم . وقال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة : هذا الصحيح
المخصوص عنه .

وقدم فى الرعية الكبرى . هو أن يضع على كتفيه ثوباً مشوراً ولا يرد أحد
طرفيه على أحد كتفيه . ونقل صاحب : هو أن يطرح الثوب على أحدهما ، ولا يرد
أحد طرفيه على الأخرى . وقدمه فى الدائق . وقال : نص عليه . وعنه أن يتحلل
بالثوب ويرحى طرفيه ، ولا يرد واحداً منهما على الكتف الأخرى ، ولا يضم
طرفيه بيده . وهو قول فى الرعية . ونقل ابن هبلى : هو أن يرعى ثوبه على
عاتقه لا يمس . وقيل : هو إسناد الثوب على الأرض احتذاء الأمدى ، وإن
عقل . وقال فى : وضع آخر . مع طرحه على أحد كتفيه . وقيل : هو وضع وسط
الرداء على أمه ، وإرساله من وراءه على ظهره . وهى سنة اليهود . وقيل : هو
وضعه على عنقه ولم يرد على كتفيه احتذاء القاصى .

قوله ﴿ وَأَشْتِمَالُ الصَّامِ ﴾

الصحيح من المذهب : كراهة أشمال الصائم فى الصلاة . وعليه الأصحاب .
وعنه يحرم بعيد . وهى من المفردات . قال ابن تيم : وحكى ابن حنبل وجهاً فى

بطلان الصلاة به مطلقاً . وقال بن أبي موسى : إذا لم يكن تحته ثوب أعاد .
وأطلق الخلاف في الإعادة في الرعاشين .

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يَخْطُبَ ثَوْبَ لِبْسٍ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ﴾ .

هذا مذهب . حرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلصة ، وغيرهم . وقدمه في
العروغ ، والمستوعب ، والعاثق ، والشرح ، والنعم ، وغيرهم . وعنه كرهه . وإن كان
عنه غيره . وأطلقها بن تيمية . وقيل : كرهه . إذا كان فوق الإبراهيم .
وقال صاحب المستصرية : هو أن يضع إرداء على رأسه ، ثم سدل طرفيه في رجليه .
وقال ابن تيمية : وقال السمرقاني : هو أن يخلع ثوباً ويرفع طرفه في أحد
حاشيه ولا يلقى عليه ما يحجب منه . وهذا في المستوعب . قال في العروغ وهو
المعروف عند العرب . والأول قول الفقهاء . قال أبو عبيد : وهو على رأسه .

قوله ﴿ وَنَسْكَرُهُ تَغْطِيَةُ الْوُجْهِ ، وَالنَّثْمُ عَلَى الْقَمِّ وَالْأَنْفِ ، وَلَفٌّ
النَّكْمِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن تغطيه الوجه والنثم على القم وف الكم مكروه .
وعنه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يكرهه . وأما النثم على الأنف .
فالصحيح من المذهب . أنه كرهه أيضاً . قال في القصور : كرهه النثم على الأنف
على أصح الروايتين . وحرره به في النجيم ، والنعم ، والهدى ، والمعنى ، وابن رزيق
في شرحه . واحتاره المصنف ، والمحدث في شرحه . وصححه . وقدمه في الشرح .
والرواية الثانية . لا يكرهه . وأضمتها في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلصة ، والنجيم ، والسعة ، وابن تيمية ، والرعايش ، وخديون ،
والعروغ ، والعاثق .

قوله ﴿ وَشَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبَهُ شَدَّ الرِّبَّازِ ﴾ .

يعني أنه يكرهه . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وبعض عليه . وعنه

لا يكره إلا أن يشده حمل الدنيا . فيكره . نقله ابن تيمية . وحرم بعضهم
تكرأة شدة على هذه الصفة حمل الدنيا . منها ابن تيمية . وصاحب التلوي .
وناق كلامه في المسوع .

تغييرات

المؤول : تكرأة شدة وسطه ثم شدة روبر لا يختص بالصلاة ، كالأدى
قله ذكره غير واحد . وقصر عنه في الفروع . لأنه تكرأة الشدة بالصلاة
في كل وقت . وقيل : يشده الشدة به .

الثاني : معبود قوله « يا شدة شدة روبر » أنه قد كان لا يشبهه لا تكره .
وهو صحيح . بل في المحدثي شرحه . بسحب . من عنه « حجر » . وأنه أكثر
للعمرة . وحرمه ابن تيمية . بدل ، أو مسطحة وحوه . وفي ابن عيين . تكرأة الشدة
بالحيضة . يعني للأجل . قال في المسوع . فإن شدة وسطه في سنة الروبر .
كالحضرة وحوه . كره . وعن أحمد أنه كره مسطحة في الصلاة ، إذا بعضهم :
وفي غير الصلاة . وفي حجب . كره شدة وسطه على الفميص لأنه من روى
اليهود . ولا رأس به على الفم . قال القاصي لأنه من عادة المسلمين . وحرمه به
في الحوى . وقدمه في الرعاية السكدي . قال ابن تيمية : لا رأس شدة الفم . في
السنة على غيره . من عنه ، واقصر عنه .

الثالث : قال المحدثي شرحه . محسن لا احتجاب في حق الرجل . فما
مرأة فيكره الشدة فوق ثيابها ، فلا يتكفي حجبها . انتهى . قال
ابن تيمية وغيره . وتكره المرأة في الصلاة شدة وسطها . بدل . ومسطحة وحوه .
قوله « و« شتان شتى » من ثيابها حيلاء » .

(١) ذكر المحدثي المسقي (رقم ٦٧٨) من أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « سبي
أن يصل الرجل حتى يعزم » رواه أحمد وأبو داود وأبو بكر . م . ووجه في مسند أحمد
ولا في سنن أبي داود . وعما وحده في سنن سبي . ونصر تعليق عليه في التلوي .

يعنى مكروه . وهو أحد الوحيين . وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمذهب الأحمد ، والمستوعب ، وأوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك العاية ، وتحميد الصانة ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى . قلت : وهذا ضعيف جداً ، إن أردوا كراهة تنزيهه . ولكن قل المصنف في المعنى ، وأخذ في شرحه : المراد كراهة تحريم . وهو الأليق . وحكى في المروع ، والرعاية الكبرى . الخلاف في كراهته وتحريمه .

والوجه الذي يحرمه بلا في حد ، أو يكون ثم حاجة قلت : هذا عين الصواب الذي لا يبدل عنه . وهو المذهب . وهو ظاهر من أحمد . من في المروع . ويحرم في لأصح . من فيه حيلة في غير حرب . ملاحظة . قال الشيخ تقي الدين : المذهب هو حرام . قال في الرعاية : وهو أظهر . وحرمه من تحريم ، والشارح ، والناظم ، والإعدادات . تعليق : قوله (غرر ، أو مكروه بلا حاجة) .

قلنا في الحجة كونه تحتش الساقين . قاله في المروع ، والمراد : أنه يرد النديس على الماء . انتهى . فظاهر كلامهم : حوار إسماعيل الشاب عند الحجة . قلت : وفيه طريق . بل نقول : يخور الإنسان من غير حيلة . حجة . وقال في المروع : ووجه هذا في قصيرة أحدث رحاب من حشبت فم حرف .

فوائد

مما : يخور الأحسن . على الصحيح من المذهب . وعنه مكروه . وعنه يحرم . وأما مع كشف المعورة : فيحرم قولاً واحداً . ومما : مكروه أن يكون ثوب الرجل إلى فوق نصف ساقه . من عنده . ومكروه . رده إلى تحت كفيه بلا حاجة . على الصحيح من روايتين . وعنه « ما تحتها في امر » وذكر سطر من تحت حيلته . مكروه . والأولى تركه . هذا في حق الرجل .

وأما المرأة : فمحور ريانة ثوبها إلى ذراع مطلق ، على الصحيح من المذهب .
وقال جماعة من الأصحاب : ذيل نساء المدن في البيت كالرجل ، مهم السامري
في المستوعب ، وابن تيمية ، والرعائين .

ومنها : قال جماعة من الأصحاب : يسن تطويل كثر الرجل إلى رؤوس
أصابعه ، أو أكثر يسير ، ويوسع قصداً ، ويس قصير كثر المرأة . قال في
العروة : وختلف كلامهم في سعة قصداً . قال في التبيين : ويستحب لها
توسيع الكم من غير إفراد بخلاف الرجل .

ومنها : تكره لس ما يصف الشرة لرجل ويرأه لحي والمب ، ولو لامرأة
في بيتها . من عبه . وقال أبو القاسم : لا يجوز لسه وذكر جماعة لا تكره من ذ
بره إلا روج أو سيد . وذكره أبو القاسم ، وصاحب المستوعب ، والبطي في آدبه .
قال في الرعية ، وهو الأصح . وأما سب ما عصب اللين واحتشوة ولحم فكره .
ومنها : كره الإمام أحمد الدين العري من الرجل واختلف قوله فيه للمرأة .
قال القاسم : يتكره لأصابعه إلى الشبهة . وقال مصنفه : كره الإفراط
حما بين قوله . وقال أحمد في المزج للمرأة من بين يديها قد سمعت . و
أسمع من حنف ، إلا أن فيه سعة عند الركوب وسعة .

ومنها : كره الإمام أحمد والأصحاب من ي لأعرج ، كرامة صحت ،
وكسعل سريرة نرسة لا يوصو ، ونحوه .

ومنها : تكره لس ما فيه شهرة ، أو خلاف روى عنه من الناس على الصحيح
من المذهب . وقيل : يحرم . ومنه لا . وقال الشيخ عى الدين : يحرم شهرة . وهو
ما قصده الأربعة ، وإظهار التوسع الكراهة السنف بذلك . وأما لإسراف
في السج فالأشبه لا يحرم . قال في العروة : وحرمه الشيخ عى الدين .

قوله (ولا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان في أحد الوجهين)
وهو المذهب صححه في التصحيح ، وانظر . وحرمه في هدية ، والمذهب ،

ومسوك الذهب ، والمتنوع ، ومذهب الأحمد ، والتلخيص ، واللمعة ،
والإفادات ، والآداب المطبوعة لاس عند القوى ، والواجز ، والخوابين ، والصور ،
ومستحب . وقسمه في المدوع ، واخره . قال الإمام أحمد . لا سمي .

والنوع الثاني : لا يحرم . بل تكره . وذكره ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين
رويه . وقسمه ابن تيم . وأطعمهما في الرعايتين ، والفتاوى .

فوائد

الأولى : أن من أصوره ما لا على معه خيبة : زلت السكره ، على
الصحيح من مذهب . نص عليه . وقيل : السكره باقة . ومن ذلك صور
الشجر وعوده ، ونحوه .

الثانية : يحرم تصوير ما فيه روح . ولا يحرم تصوير الشجر وعوده . وتحت
مد لا يثبت فيه روح ، على الصحيح من مذهب . وأصل من يحرم تصوير
وهو من المحدث . وقال في آخره : ويحرم تصوير ، واسمائه . وذكره لأخرى
وعنه : الصلاة على ما فيه صورة . وقال في القصور : تكره في الصلاة صورة ،
ولو على ما داس .

الثالثة : تحرم تصوير ما فيه صورة حيوان ، وسائر الخدائره ، وتصويره ، على
الصحيح من مذهب . وقيل : لا يحرم وحكي وانه . وهو طاهر من حرمه في
معنى ، والشرح في باب الأولية . ولا يحرم اقتراشه ، ولا جمعه بحدة . بل ولا يكره
فيها ، لأنه على أفضل الصلاة والسلام . سكت على بحدة فيها صورة . روى الإمام
أحمد . وأتى ذلك في كلام النصف في باب الأولية .

الرابعة : تكره الصبغ في الثوب ونحوه ، على الصحيح من مذهب . وعليه
الأصحاب . ويحتمل تحريمه . وهو طاهر نقل صحيح .

فت : وهو الصواب

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبُّ ثِيَابٍ الْحَرِيرِ ﴾

بلا راع من حيث الجملة . فحرم ثيكة الحرير ولشربة الثريدة . نص عليه
ويجوز افتراشه ، والاستناد إليه . ومحرم ستر الجفون به ، على الصحيح من مذهب
وعليه الأصحاب . وقيل لا يردى بكماله . قل في الدعوى . وهو صاهر كلام من
ذكر تحريمه فقد . ومثله مذهب . وذكر الأرحم وغيره . لا يجوز لاستحرام
بما لا يبقى ، كالحرير الناعم . وحرم لأكثر اسميه مذهب . قل في الدعوى .
فدل أن في مشددة وجبة ولهجة وكدالة ونحوه خلاف

قوله ﴿ وَمَا غَالِيَهُ الْحَرِيرُ ﴾

أى لا يجوز اسمه والصحيح من مذهب . أن الثياب تكون باعتبار
وهو طاهر كلام الإمام أحمد . وحرم به في وجيز وغيره . وقدمه في لبعض
غيره . وقيل : لا تعتبر الثياب في ثمن . وقدمه في الدعوى للكبرى . وأصلها
في الدعوى ، والآداب ، والعائق . وأن ثمنه ، وأحوالي

ثمنه . طاهر كلام المصنف . أنه لا يجوز للسكاك من ثياب الحرير .

قل في القواعد الأصولية : وهو طاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب . قاله
بعض المحررين . ووجه مذهب على القاعدة . وحسن الشرح على الدين : الخوار .
قال وهل قياسه : بيع آية الذهب والفضة للكفار . ويدل على صحته حرصها
ببعضها لم . وعملها لم بالأجرة . انتهى

قاعدة . احتج بشكل في الحرير ونحوه كالكبر . حرم به في الخويين ،
والرعاة الصغرى . وقال في الكبرى : واحتج في حرير ونحوه في الصلاة . وعنه
وعنده . كدكر

قوله ﴿ فَمَنْ اسْتَوَى هُوَ وَمَا لُحَّ مَعَهُ فَقَدْ وَجَّهَ ﴾

وأصلها في الهداية ، ومذهب . ومذهب . ومذهب الأئمة ،

والمستوعب، والمعنى، والكافي، والمهدي، والتلخيص، وابن تيمية، والمحرم،
والخاويين، وابن سعد في شرحه، والعلم، والشرح، والفائق، وشرح ابن رزين،
والهروغ، والردعبيين، لكن إن أطلق في الرعاية الكبرى: اختلاف فيما إذا
استويًا ورثًا، به على ما قدمه.

أمرهما: بخبر وهو المذهب صححه في التصحيح وحرم به في الوحي.
وصححه في تصحيح المحرم. وقال: صححه المصنف - يعني المحدث - وهو طاهر
محرره به في السنة، وتذكيرة ابن عبدوس، والإفادات، والمور، والمتحجب،
والنهي لأمرهم قولاً في التحريم: أو ما عابه المحرم. وإليه أشار ابن البنا.

والوجه الثاني يحرم. قال ابن عقيل في الفصول، والشيخ تقي الدين في
شرح العمدة: الأشبه أنه يحرم. لعموم خبر^(١). قال في الفصول: لأن المصنف
كثير، وليس تطلب التحليل، أولى من التحريم. ولا يحل خلافه. قال في
المستوعب، وإليه أشار أبو بكر في التنبية: أنه لا يباح لبس القسطنطيني والملعتم.

تعميم: ظاهر كلام المصنف دخول آخر في اختلاف، إذا قلنا إنه من
إبراهيم وصوف، أو ورث. وهو احتياط ابن تيمية، وصاحب المذهب، ومسوك
المذهب، والمستوعب، وأدعية، وغيرهم. وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب،
والصحيح من مذهب إمامنا الآخر. نص عليه وقرئ الإمام أحمد أنه قدسه
الصحة، وأنه لا سرف فيه ولا خلاف. وحرم به في الكافي، والمعنى، والشرح،
والرعاية الكبرى، وقلعه في الآداب وغيره.

فأمره. «آخر» ما عمن من صوف وبربر. وأنه في المصنف في كتاب
العقائد قال في المذهب، والمستوعب. هو ممنوع من إبراهيم وورث طاهر كور

(١) روى محمد بن ثور دود عن ابن عباس قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من لبس ثوباً من ثيابهم، لم يدر ما عليه». وأما سدي وأما
فلا يرى به بأس.

الأرب وغيرها . واقتصر على هداى الرعية ولأدب . فإن وما عمل من سقَط
حرير وث قته ، وما نفعه الصبح من لله ^(١) من تقطع الطواف إذا دق وعزل
وسج . فهو كحرير حالص فى ذلك . وإن سُمى الآن حريراً قبل فى المظلم والحر
الآن المعمول من الاريسم . وقل المحدثى شرحه ، وغيره . آخر : ما سُئِلَ
بالاريسم وألم يور أو صوف ، لفلة اللحية على الحرير . اسعى

قوله (وَيَحْرُمُ لُبْسُ الْمُسْجُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمَوَّهِ بِهِ)

هذا المذهب مطلق . وعليه جماعة الأصحاب . وطلع به كثير منهم . وقيل .
نكره . وقيل حكم المسجوج بالذهب حكم الحرير المسجوج مع غيره على ما سبق .
فأمره . الصحيح من المذهب : أن المسجوج ، عصاة والموه - كالمسجوج
بالذهب والموه به . فيما تقدم . وقل فى الرعاة - وما سج ذهب - وقل : أو
عصاة - حرم .

قوله (فإن استحالة لونه على وخيش)

وأصنافها فى الهدية ، ومذهب . ومسبوق الذهب ، والمسجوع ، وإحلاصة ،
والنخيش ، والصفة ، وأهادى ، وإرعاة لصغرى ، وأحواش ، والنعم . هؤلاء
أطلقوا الخلاف فيما استحالة لونه مطلقاً . وقل إن تغير فى استحالة لون موه
فوحش . فإن كان بعد استحالة لا يحصل عنه شيء . فهو مسح وجه واحد .
وكذا قل فى العائق . وقل فى الوجير ، والنور ، وامتنع : وبجزم استعمال
المسجوج والموه مذهب قبل استحالة . وقل إن غسوس فى تكرهه . يحرم
ما سج . أو موه مذهب باق . وقل فى المروع : فإن استحالة لونه ، وما يحصل
منه شيء . وقيل : مطلقاً - أسج فى الأصح . وقال فى الرعاة الكرى : وفيما
استحالة لونه من الموه ونحوه مذهب - وقيل : لا يجتمع منه شيء . إذا حث -

وحيث : وقيل : يكره . ولا يجره . وقيل : ما سجدل ، ولا يجتمع منه شيء إذا
حلت : حل واحد ، اسعى .

وحاصل ذلك ، أنه إذا حصل منه شيء ، سح على الصحيح من مذهب
وقطع به جماعة . وإن كان يحصل منه شيء ، لم يحد حكمة . سح على الصحيح من
المذهب . وفي المسحوق لونه ثلاثة أقوال : الإباحة ، وعدمها ، ولعرق . وهو مذهب
قوله : ﴿ فَإِنْ لَيْسَ الْخُرِيرُ بِمَرْضٍ أَوْ حِكْمَةٍ ﴾

في روايتين ، وأصنف في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والهدى
والنخعي ، واس تيم ، واسطر ، والرعابيين ، والحدويين ، والشافعي ، والمذهب
الأحمد ، وغيرهم .

إبراهيم سح هـ . وهو مذهب جره هـ في الوحي ، والإفاد ،
والمور ، والمنصب . قال مصنف ، والشرح وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال
في الفروع ، وإحلامه ، وحسنه . سح هـ على الأصح . قال في تجريد الصاية :
سح على الأصح . وصححه في النصحيح . وحسنه من عبدوس في مذكرة . وحرم
هـ في إدراك العبد في الحكمة . وقدمه في الكافي ، ونحوه .

والرواية الثانية : لا يسح هـ . قدمه في المسوع .

نفسه : ظاهر قوله « أو حكمة » أنه سواء أثر منه في رواه أم لا . وهو
ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وهو المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : لا يسح
إلا إذا أثر في رواه . حرم هـ اس تيم . وقدمه في الرعاية الكثرى .
قلت : وهو الصواب .

قوله : ﴿ أَوْ فِي الْحَرْبِ ، عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقه في الهدية . والمذهب ، ومسوك الذهب ، والهدى ، والنخعي ،
والشرح ، والكافي ، والنخعي ، واسنة ، واس تيم ، واسطر ، والفروع ،
والشافعي ، والرعابيين ، والحدويين ، وغيرهم .

إحداها : ساح . وهو مصدق . قال مصنف والشارح . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في تعريف العدة : يباح على الأطيب . قال في الخلاصة : يباح على الأصح . قال الشيخ في الدين في شرح العدة : هذه رواية أقوى . قال في الآداب الكبرى ، والمصنف : يباح في الحرب من غير حاجة في أرحح الروايتين في المذهب . وصححه في تصحيح . وحرمه في المجير ، والإفادات ، والمصنف ، وإدائه العدة ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يحل حتره من عدوس في تذكره وهي صريح كلامه في سور . فإنه لا يسن لأحد أن يرضى وحكمة وقدمه في استوعب ، والمحرر . وعنه ساح مع مكاداة العدو . وقيل : ساح عند مدحاة العدو ضرورة . وحرمه في التخصيص وغيره . وقيل : ساح عند القتال فقط من غير حاجة . قال ابن عقيل في المصنوع ، إن ذكر له به حاجة في الحرب حرم قولاً واحداً . وإن كان به حاجة به كالحاجة للقتل ، فلا بأس به . انتهى . وقد ساق في د الحرب فقط وقيل : يجوز حال شدة الحرب ضرورة . وفيه ياه الحرب بلا ضرورة روايتان . وهذه طريقة في التخصيص . وحمل الشرح وغيره محل الخلاف في غير الحاجة . وقدمه ابن منجد في شرحه . وقال وقيل : روايتان في الحاجة وعدمها وهو ظاهر كلام المصنف . قال في معنى الحاجة : ما هو محتاج إليه . ويرى قام غيره مقامه . وقاله مصنف ، والشارح ، وغيرهما . وقال في استوعب ، في آخر باب فيه وبكره لس الحرري في الحرب

تسمية : محل الخلاف : إذا كان القتال مباحاً من غير حاجة . وقيل : الروايتان ولو احتج به في معه ووجد غيره . وعدمه في كلام ابن عقيل وغيره ما يدل على ذلك

قوله (أو البسة الصبي فقل روايتان) .

وأطلقهم في الهداة ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والهدى
والتلخيص ، واللمعة ، والرعايتين ، والخاليتين ، والفاق .

إبراهيم : يحرم على الولي إمساك الحرير . وهو المذهب . نقله الجماعة عن
الإمام أحمد . وصححه في التصحيح ، واسلم . قال الشارح : التحريم أولى . وحرم
به في لوحيه . وهو ظاهر ما حرم به في الإفادات ، والمور ، والمستحب . لتقسيم
التحريم بالرجل . وقدمه في الفروع ، والسكاني ، والمحرر .

والرواية الثانية : لا يحرم ، لعدم تكيفه . فعلى المذهب : لو صلى فيه لم تصح
صلاته ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يصح . وقال في المستوعب ، في آخر
بابه : وذكره من الحرير والذهب لا يصيب في إحدى الروايتين . والأخرى :
لا تكره .

قائمة : حكم إمساك الذهب حكم إمساك الحرير . خلافاً ومذهباً .

قوله « وَيُباحُ حَشْوُ الخُبَابِ والقُرْشِ به »

وهو المذهب . وعنه حماد بن أبي حمزة ، ويحمل أن يحرم . وهو وجه بعض
الأنصوب . وذكره من عقيل رواية . وأطلقهم في المذهب ، والرعايتين ،
والخويين ، والفاق .

قائمة : كره كساة المهر في الحرير ، على الصحيح من المذهب . قدمه في
الرعاية الكبرى ، وتمه في الآداب . وقيل : يحرم في الأقبس . ولا بطلان
المهر بذلك [واختاره الشيخ تقي الدين وابن عقيل] وأطلقهم في الفروع
فت : وقيل بالإباحة لكان له وجه

قوله « وَيُباحُ العلم الحرير في الثوب ، إذا كان أربع أصابع فداؤون »

معنى مصبومة . وهذا المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، وابن تيمية .
وحرم به في المعنى . والشرح ، والهداة ، والمستوعب ، والتلخيص ، وإدرائش

الغاية ، والفائق ، وغيرهم . وقيل : ساح قصر الكعب فقط . حرم به في الحرم ،
والرعية الصغرى ، واسطم ، والخبوين ، وسور . وقدمه في الرعية الكبرى .
والآداب ، وقال : ليس بالأول بحذف هذا ، بل هو سواء . انتهى . وعابر بين
القولين في الفروع . وحرم في نوادر . أنه لا يسبح إلا دون أربع أصابع .
وما رأيت من واقعه على ذلك . وقال من أنى موسى : لا تسبح بأكثر من الأصابع ، دون
المرعى . وقال أبو بكر : يسبح ، ولا كان مذهباً . وهو رواية عن أحمد احتارها
الحمد ، والشح حتى ليس . وأضغف في مائق . ونذهب . يحرم . من عليه .

فانظر لو ليس تسبح في كل ثوب قصر حتى عنه ، ولو جمع صدر ثوباً : ذكره
من يسبح في أصبح بوجهين . حرم به في مسوئ ، والفائق ، وابن تيم . وقيل
ذكره حرم به في السنة . وأضغف في مائق . إذا كان عليه عسفة يعني عنها
هل يسم مفرق في باب برة السجدة

قوله (وفي ذكره للرحل ليس أخر غير والمقصود)

هذا مذهب . وعنه جمهور لا أحد . وحرم به في انتهى ، والشرح .
والأحر ، وغيرهم . وقدمه في مائق . وقيل لا أحد . قال محمد في شرحه ،
وتبعه في مائق . وقوله لا أكثر في مرقد . وحرم به في انعم وحارده احلال ،
واحد في شرحه في المرعى . وذكر لأحدى واقصى وغيرهم . أخرجه المرعى
وفي مرعى وجه . ذكره في اتصال . وهو ظاهر ما في الشخص قوله في آداب
قائمة . على القول بالشرح . لا يبعد من صلى في ذلك ، على الصحيح من
المذهب . وكذا لو كان لا يسبح بأكثر من الأصابع . وعنه جمهور . وقيل :
يعد واحداً أو أكثر .

قوام

الأولى : ذكره للرحل ليس لأخر عصمت على الصحيح من المذهب .

من عليه . وعنه الجمهور . وهو من المفردات . وقيل . لا يكره . احترره المصنف
ولشرح ، وصاحب الفائق . وحرمه في الهدية ونصها . قال في الفروع وهو
أظهر . ونقل المرودي : يكره للمرأة كراهة شديدة لعبارية . وعنه يكره للرجل
شديد الحرمة . وهو وحده في ابن نجيم . وفي الإمام أحمد . يقال : أول من له
آل فاروق وآل فرعون . قال في الرعية الكبرى : وكذا الخلاف في العدة
الثانية : يس لس الثبات اليس والطاعة في نومه وندمه . قال في الرعية
قلت . وخمسة . قال في الفروع وغيرها : وهي أفضل اتفاقاً .

الثالث : سح لس السود مصنفاً على الصحيح من المذهب . وعنه يكره
للحد وقيل لا يكره لم في الحد وقيل يكره . لا لمصنف . ونقل المرودي
بحرقه لوصي . قال في الفروع وهو بعيد . يرد الإمام أحمد سلاماً لآبيه .

الرابعة : يسح الكحل إجماعاً . وسح أيضاً الصوف . ويس رداه . على
الصحيح من مذهب . وقيل سح كعتل طرفة . من عليه . وظاهر نقل اليموني
فيه : كره . قاله القاسمي . ويكره الطبيب . في أحد الوجهين . قال ابن تيمية :
وكره أسلف الطبيب ، واقصدرو عنه . راد في النجيس : وهو الثور .

والوجه الثاني . لا يكره ، بل سح . وقدمه في أربعة ، والآداب . وأصغتهما
في الفروع . قال في الآداب وقيل : كره الثور وسور . وقيل . وغيرهما غير مرجح
الخامسة : يسن إرخاء دوايين حلقه . من عبه . قال الشيخ في الدين :
وطائها كثير من الإسهال . وقال الآخري . وإن أرحى صرفه بين كفيه
حسن . قال غير واحد من الأصحاب . يس أيضاً . كره العامة بحسنة

السادسة : يس من السراويل . وفي في النجيس : لأرأس . قال لاضر
وفي معناه التسل . وحرم مصنفه بهاجه . وفي الفروع : لأول أظهر . قال
الإمام أحمد السراويل مسترى الإزار . ويس القوم كال إزار . قال في

المروءة . فدل أنه لا يجمع بينهما . وهو أظهر ، خلافاً للرسالة . قال الشيخ في الدين .
الأفضل مع القميص السراويل ، من غير حاجة إلى الإزار والرداء . وقال القاضي :
يستحب من القميص .

السادسة : مسح نكس الصلوة . قال الناطم : ولو للصلوة . قال في مروءة : والمراد
بلايته .

النامرة : مسح محل حبس . وعمل فيه حرف لا رأس لصورة

الناصرة : ما حرم استعماله حرم بيعه وحياطته وأحرتها . يعني عليه .

العشرة : يكره لسه وقرائه عند الاحتياط في تحسنه . على الصحيح من المذهب
وقيل . لا يكره . وعنه يجره . وفي الزكاة وعنده . إن ظهر بدعيه من عدد ،
والأخر . يجر ويخوله إسهادة وقيل مطلقاً كشيء نعمة .

باب اجتناب النجاسة

قوله (وَهِيَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ . فَمَنْ لَاقَ بَهْدَهُ . أَوْ نَوَّهَ نَجَسَةً ،
غَيْرَ مُعَقِّفٍ عَنْهَا ، أَوْ خَلَبَ : يَمْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ)

الصحيح من المذهب : أن احداث النجاسة في بدن المصلي وسفوفه ونجسه .
وهي محل بدنه وثيابه . على ما عني عنه : شرط لصحة الصلاة . وعنه جمهور الأصحاب
وقطع به كثير منهم . وقيل : صفة محل ثيابه ست شرط . وهو احتمال لا من
عقل . وعنه : أن احداث النجاسة واجب لا شرط . وقدمه في هذا . وأصنفهما
في المستوعب ، وإن تيمم أو ذكر من عقل فيمن لاوها ثوبه . فاحتمل احتمالين .
قال المحقق والصحيح الطلاق في ذلك شروط الصلاة . وفي قوله : لا بد من
قدرة فيها نجاسة ، أو آدم ، أو عود ، أو من قمار ، أو حائط عت ، أو وسب
وهو الاقبح

قلت : ويتخرج محتج . رادى الكبرى . وقيل : تصح في الذب فقط . انتهى .
قلت : الذى يظهر إنما يكون هذا القول فى المسألة الأولى . وهى ما إذا سقط
طهر أو على أرض عصب . وفى الفروع هنا بعض نقص .

قوله : « وإن صلى على مكان طاهر من يساط طرفه نجس : صحَّت
صلاته ، إلا أن يكون متعلقاً به ، بحيث يتحرُّ معه إذا مشى » .

اعلم أنه إذا صلى على مكان طاهر ، من يساط وحده ، وطرفه نجس ، فصلاته
صحيحة . وكذا لو كان تحت قدمه حين مشدود فى نجاسة ، وما يصل عليه طاهر .
والصحيح من المذهب : ولو تحرك النجس بحركته ، ما لم يكن متعلقاً به . وقال
بعض الأصحاب : إذا كان النجس يحترق حركته . تصح صلاته . وأصنفنا من
تيمم ، والركعتين ، واحدوى الصمير قبل فى الفروع : والأول المذهب . وإن كان
متعلقاً به . بحيث يحترق معه إذا مشى . لا تصح صلاته ، مثل أن يكون بيده
أو وسطه شئ مشدود فى نجس ، أو سقية صغيرة فيها عساة ، أو شئ يحل منق
على حصة وحده . وإن كان لا يحترق معه إذا مشى . كالحصبة الكبيرة ، والحيوان
الكبير الذى لا يقد على حرقه إذا استعصى عنه . تحت صلاته مطلقاً ، على الصحيح
من المذهب . وهو مفهوم كلامه انصف هنا . واحتج به انصف ، والشارح
وحده فى المصنوع . والركعتين ، واحدوى الصمير . وقدمه فى الفروع . وذكر
القاضى وغيره : إن كان الشئ فى موضع نجس ، لا يمكن حرقه معه . كالميل . لم
يصح . حكمه ما لا يفي . وحده به صاحب النجس ، والآخر ، وغيره .

فأما : قال فى الفروع : وظاهر كلامهم : أن ما لا يحترق نصح الصلاة معه
أو غيره . قال : ولعل المراد صلاته ، وهو أولى .

قوله : « ومتى وجد عليه نجاسة لا يعلم : هل كانت فى الصلاة ،
أو لا ؟ فصلاته صحيحة » .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جهير الأصحاب وقطع به أكثرهم . وذكر
في التنصرة وحياً : أنها تطل .

قوله { فإن علم أنها كانت في الصلاة . لكن جهدها أو نسيها .

فلي روايتين }

وأصقها في الهداية ، وإخلاصة في النسي . وأطلقها فيهما في المستوعب ،
والمحرر ، والشرح . والاعتق ، ونحوه لعمامة .

إحداً : نصح وهي الصحيحة عند أكثر المشايخين . أحدها المصنف ،
والمحد ، وإن عدوس في تذكره ، والشيخ تقي الدين . وصححه في التصحيح ،
والعلم ، وشرح ابن مجد ، وتصحيح المحرر . وحرره في المدة ، والوحي ،
ولبور . والمستحب ، والتسهيل ، وغيرهم . وقدمه ابن تيمية وغيره

والرواية الثانية . لا نصح ، يعيد وهو مذهب قال في الفروع وأشهر
الإعادة . قال في الخواص ، أعد في أصح الروايتين . وحرره في الإجازات . وقدمه
في أربعين . وحرره في القامعي ، وإن عليل ، وغيرهم في النسي . وقيل : إن كانت
إراتها شرطاً أعد . وإن كانت واحدة فلا . ذكره في الزعامة . وقال الآمدي :
يعيد ، إن كان قد تولى ، رواية واحدة . وقطع في استعص : أن لم يطر في الإعادة
- وقيل في الصلاة - لا يعيد بمسار .

تبعها

الأول : قال القامعي في المحرر ، والآمدي ، وغيرهما : محل روايتين في
الحال . فمما النسي : يعيد رواية واحدة . قال الشيخ تقي الدين : ليس عنه نص
في النسي انتهى . وأصحح أن الخلاف حر في الحال والنسي قاله المحد .
وحكي الخلاف فيهما أكثر المشايخين . وأصق العريفي في الكافي

الثاني محل الخلاف في أصل المسألة : على القول بأن احداث المحاسة شرط

أما على القول بأن أحدهما واجب . فصحيح قولاً واحداً عند الجمهور . وتقدم أن صاحب الرعاية حكى قولاً واحداً : أنه لا يعيد ، إن قد واجب ، وإن قد شرط : أعاد . يدل أن المقدم خلافه .

الثالث . مراد المصنف بقوله « أو جهده » جهن عيب . هل هي عسرة أم لا ؟ حتى دفع عنها ، أو جهن بها كانت عسرة . ثم يحقق أنها كانت عسرة عرائن . فذاً من عسرة عسرة وجهن حكماً : فعليه الإعادة عند الجمهور . وقطعوا به . وقال في الرعاية السكيتي . حكم المجهول بحكمها . حكم جهن بها عسرة أم لا . وحرم به في نه يد المصنف . وأما رد جهن كونه في الصلاة أم لا . فتقدم في كلامه المصنف وهو قوله « ومتى وجد عسرة لا يحرم » هل كانت في الصلاة أم لا ؟ »

قوائم

المؤولي . حكم المأخوذ من برائتها عنه حكم الذي في الصلاة . فانه جمعة من الأصحاب منهم ابن حمدان ، وابن تيمية . وابن أبي عمير . وكذا أبو دمرضة . لكنه أبو عمير . وابن أبي عمير . وابن أبي عمير : أو حذاه لحرب الثانية . له عسرة في الصلاة . طعن صلاته . على الصحيح من المذهب . وفيه طعن مضاف . على المذهب . يستأنس برائتها من غير عمل كثير . ولا مضي من طول . ولحكم كحكم فيها . إذ لا يفسد الصلاة . وإن قلب : لا إعادة عليه . فلهما ومن ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل . تنص رواية واحدة ، وأما رد . من لا يعمل كثير . وفي من طول . فذهب بعض الصلاة . وفيه . حرماً . وفي .

قلت . وهو ضعيف

الثالثة . لو من ثوبه ثوباً نجساً . أو فاعله راكعاً . أو سجداً . ولم يلاحظ . أو سقطت عليه أو إلى مريضاً . أو رأت هي سرياً . أو من حائضاً نجساً . يسند

إليه : صحت صلاته ، على الصحيح من المذهب والجميع . وقيل : لا يصح .
ولو استند إليه : لم يصح .

الرابطة : لو حل فإرورة فيها نجاسة أو آخرة باطلها نجس لم تصح صلاته .
ولو حل حيواناً طاهراً صحت صلاته بلا ريب . وكذا لو حل آدمياً مستحراً على
الصحيح من المذهب . وقيل : لا تصح إذا حل مستحراً وأطلقه في النجس
وإرعاشين ، والحدويين . وإن تيمم . ولو حل بيضة مديرة ، أو عقود عجب حياته
مستحبة حراً : لم تصح صلاته . حرم به الموطأ . وإليه من المحدث في شرحه . ومن
البيضة المدرة قاسم على الضرورة . وقال : بل أولى منع . وقيل : تصح صلاته .
وجرم به في الموطأ . وأصنفه في الفروع . وقال المحدث في شرحه . وإن تيمم ،
وصاحب إرعاشين ، والحدويين : ولو حل بيضة فيها فرج ميت فوجها .

الحائض قال المحدث في شرحه في هذا الباب : باطل الحيوان مقلد له ولا يهون
السعة ، بحيث لا يجوز فيه . فحرم بذلك حكم الطهارة ما دام فيه نية . وقال في
باب إرادة النجاسة - عند قوله « ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة » - وأما
الماء واللبن والفروع فسميت مستحالة عن نجاسة . لأن ما كان في الباطن مستتراً
يستتر حقيقة ليس نجس ، بدليل أن الصلاة لا تنطل بحمله . وتابعه في جمع
البحرين ، وإن عبد .

فظاهر كلام المحدث في المكائين نجس . لأنه في الأول حكم نجاسة ما في
المطهر ، وإن كان أحدهما حكم الطهارة تماماً وضروره . وفي الثاني قطعاً أنه
ليس نجس . وهذا الذي صنف . قال في الفروع في باب إرادة النجاسة ، قال
معنى النجاسة ما استتر في المطهر استتر حقيقة ليس نجس . بدليل أن الصلاة
لا تنطل بحمله كذا قال . انتهى .

قوله « وإذا حذر ساقه بطنه نجس فحذر » لم يلزمه قنعه إذا حاف

وهو المذهب . وعنه الأصحاب ، كما لو حذف السب . وعنه يرمه صلى
المذهب إن عطاه اللحم تحت صلاته من غير جرم . وإزاء بعض اللحم ، فذهب
أنه يبيح له . وعنه جمهور وقيل : لا لرمه التسم . ولو مات من يرمه قومه فنع
على الصحيح من مذهب وقال أبو المعالي : إن عطاه اللحم . فنع لعنة . وإلا
فنع . وقال جماعة : فنع ، سواء لرمه قومه أم لا .

قوله (فإن سقطت سبته فاعادها بجرارتها ، فثبتت قري ظاهرة)
هذا المذهب . وعنه الجمهور . وقطعه به أكثرهم . وعنه أبي حنيفة ، حكاه
حكمه المحسن إذا خبر به منه ، كما تقدم في أبي حنيفة . وقال ابن أبي موسى :
ثبتت . وهو غير أبو حنيفة . ومن غير فهو حسن . ومن يرمه . وميد . صلى
منه . وكذا الحكم لو قطع أدبه فاعاد في الخ . قاله في الموعود

قائمة : يوشرب حراماً . وهو أن يقطع من يرمه صلى . وهو يرمه فيؤد بعض
عنه . وحرمه به أكثر من لأصحاب . قال في الفروع : وتوجه يرمه ،
لإمكان .

قوله (ولا تصيح الصلاة في المقبرة والحمام والخش وأنصان الإبل)
هذا المذهب . وعنه لأصحاب . قال في الفروع : هو أشهر وأصح في
المذهب . وفي المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وهو من المفردات . وحسنه
ما عرفت في تصحيحه . وبالإصحاح . وعنه حرم الصلاة فيها . وتصح . وفي
الحديث : أن أحد عن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد . وعنه نكرو الصلاة فيها .
وقيل : إن حذف صوت الوقت . صححت . وقيل : إن أسكنه خروج ، يصل فيه
الحسن إن فات الوقت ذكرهم في إعادة . قال في القعدة التاسعة : لا تصح
صلاة في مواضع يصلح على القوم . من المصنف للتحريم . وتصح على القوم . من
المصنف للتحريم . هذا خرقه المحققين . ومن كان من لأصحاب من تحكى اختلاف
في صحة . مع القوم . تحريم .

تتميم : عموم قوله « ولا تصح الصلاة في المقبرة » يدل أن صلاة الجنازة لا تصح فيها . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والوجيز ، والنور ، وغيرهم ^(١) . وهو إحدى الروايات عن أحمد وصححه السليم . وقدمه في الرعاية ، والحدوى الصغير . قال في المصنوع في آخر المختار : « تصح الروايتين لا تخور » . وعنه تصح مع الكراهة احتراجه عن عليل ، وأصقهما في مذهب ، وإحدى ، وإن تميم ، والشافعي . وعنه تصح من غير كراهة وهو مذهب . قال من عدوس في تذكره : « صح في مسجد ومقبرة » . قال في المحرر : « لا كراهة في المقبرة » . قال في السكاني : « ويجوز في المقبرة » . قال في الهداية ، والشيخين ، والسنعة ، والحدوى الكبير ، وغيرهم : « لا بأس بصلاته الجنازة في المقبرة » . قال في الخلاصة ، والإهداء ، وإبراهيم حاية : « لا تصح صلاة في مقبرة غير حرة » . وقدمه المحمدي في شرحه وأصحهم في الدعوى

قوائم

الأولى : لا حصر قبر ولا قبران على المصحح من المذهب ، إذا وصل إليه ، حرم به ابن تيم . وقاله المصنف وغيره . وقدمه في المروغ ، والشرح ، والرعاية ، والشافعي . وفي بعض أحاديث الشيخ في الدين ، والشافعي . قال في المروغ وهو أظهر ، « على أنه هل يسمى مقبرة أم لا » . وفي في المروغ ويوضح أن الأظهر : « أن الحشاشة فيها جمعة قبر واحد ، وأنه طاهر كلامه » .

الثانية : لو دفن بداره موقفي في حرم مقبرة . فإنه ابن الجوى في المذهب ، وغيره

الثالثة : قوله عن أئمة الإمام « اتقى قبر فيها ونوى فيها » هو المصحح من

المذهب نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وفي هو ممكن حتى عهد إذا صدرت

(١) ثبت في صحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الجنازة على قبر الذي

مات ودعى . للين

عن أنس بن مالك : أن صاحب الرعدة وغيره : وما وقف فيه ليرد ما ، راد المصنف في
الغنى - بعد كلام الإمام أحمد - قال وقيل ، هو ما وقف فيه ليرد الله - قال :
والأول أحود - وقال جماعة من الأصحاب : أو وقف لعلقها .

الرافعة : الحش ، ما عند غصه الحاجة ، فيسبح من لصلاة داخل بها .
ويسوى في ذلك موضع الكتيب وغيره .

الخامسة : مع من الصلاة في هذه لأمكنة تعد ، على التصحيح من المذهب .
وعنه الجمهور . قال الركني : تعد عند لا كثيرين ، واحد أو اثنين وغيره .
وقدمه في الشرح ، والرعاية الكبرى . قال ابن رجب في شرحه الأشهر أنه
بعد وقيل مع من ، وبه من المصنف ، فهو مثل محطة النعاسة ، ويخص به
هو معاملة من هذه لأمكنة ، وتصفه في أدوية ، ومن ثم فعل الأولى : حكم
مسبح الحمد وقوله كذا حقه وكذا ما سمعه في البيع من سببه وكذا غيره قال
صاحب المذهب قال في رعاية الكبرى : والأصل الصلاة في حمد وأتونه
ويؤونه ويحمد وقوده ، وكل ما سمعه في اسم من الأمكنة ، كل وعونه حدوده .
وسنن أصح كل ما يقع عليه الاسم فلا فرق في مقدره من القديرة والخدمة ،
ومشوشة وغير مشوشة ^(١) . وعنى في . صح في نسخة هذه النواضع

قوله (والموضع المنصوب)

من التصحيح الصلاة فيه وهو مذهب وعنه جملة الأصحاب ووقع به
كثير منهم في المختصرات وهو من مذاهب . وعنه تصحيح مع التحريم . أحده
حلال ، وإن غفل في قوته ، والصوفي في محصره في الأصول ، وغيره . وقيل :
تصح في جهن أهلي وقيل : تصح مع السكرانة ، حكاه ابن مسبح في أصوله
وهو وغيره . وقال : إن حلف بوقت صحت صلاته ، وإلا فلا . وقيل :
إن تمكنه خروج منه ، تصح فيه حاله ، وإن فاتت بوقت . وقيل يصح للمسلم .
وذكر أبو حنبل في بحث من أنه أن الله لا تصح الصلاة .

(١) هو في مقدره مع من عظم للجمهور ودع في دعائه وتعدته .

فهذه ثلاث طرق في العمل تقدم . يظهرها في الثوب المصبوب . وحيث قد
 لا تصح في الموضع المصبوب فهو من المذبات .

قائمة : لا تسب الصلاة في أرض غيره أو مصلاه . بلا عصب . بغير إرادة

على الصحيح من المذهب . وقد . لا تصح . وأصلها في الرعايتين ، والحدوي
 وقد ابن حامد : ويحتمل أن لا يصلى في كل أرض إلا بإذن صاحبها . ويعمل
 أن يكون مراده عدم الصحة . ويحتمل أن يكون مراده الكراهة . فلهذا قال في
 المروغ : ولو صلى على أرض غيره أو مصلاه بلا عصب صح في الأصح . وقد
 حمها على الكراهة . وقد في الرعايتين فت : وحمل الوجهين على إرادة
 الكراهة وعدمه . وقد في المروغ ، وظهر من أن الصلاة هنا أولى من
 الطريق وأن الأرض المراد به : كغيره . قد . والمراد ولا صرر ، ولو كانت
 لكافر . قد : وتوجه احتمال عدم رصده صلاة مسلم بأرضه

قوله (وقد نفض أصحابنا : حكمكم المجررة والمرنية وقارعة
 الطريق وأسطحيتها . كذلك)

على كونه ونحوه . وهو المذهب . قد الك ح . أكثر أصحابنا على هذا .
 قد في المروغ : اجاب . لا كثر . قد بر كشي : وألحق عامة الأصحاب بهذه
 المواضع المجررة . ونحوه الصرق وحرمه في الحجير ، والإفادات . وسور .
 ومثحب . وقدمه في المروغ ، والسطح ، والفاق . وهو من المفردات . وعنه تصح
 الصلاة في هذه الأماكن . وإن . مصحبه في غيره ، ويعمله كلام الحرفي
 واحتره المصنف . وعنه تصح على أسطحها . وإن لم تصحبه في دحسب .
 واحتره المصنف ، والشرح . وقد أضاف : سطح السب لا يصح الصلاة عليه ،
 لأن السب لا يصلى عليه . وهو رواية حكاه محمد في شرحه . وقد غيره هو
 كطريق . قد محمد . ومشهور عنه إسماعيل . وعنه لا تصح الصلاة على
 أسطحها . وكه في رواية عبد الله وجعفر علي بن محمد باط . وقد لقاصي

- في تحييه فيه سعيه - كاظريق وعلاه نان الهواه تبع للقرار وحدر
أبو الأعلى وغيره : الصحة كسعيه . قلب أبو العالي . وهو حمد الله فكاظريق .
ودكر مصوره فيه الصحة .

قلب وحرم به أي شيء . قلب : أو حمد ما . الله فصل عليه : صح
نميم مفهوم كلامه المنصف : أن الصلاة تصح في السعة وهو صحيح
وهو ظاهر كلامه : أكثر الأنحاء وقدمه في الدعاء . وإن شيء . والله تعالى . وقيل
هي كالحجره واحدا في الروضة . وحرم به في الإحداث . وقدمه في الرعيتين .

قوائم

بصراهما : « شجرة » ما عند المدح والسمح و « الزبلة » ما أعد للحاجة
والسكة ورده . وإن كانت طاعة و « لا حرة صديق » ما كثر سبوح
الله فيها . سواء كان فيها حديث أو لا . دون ما علا من حده مدد يمنة
وحيرة من سببه . وقد صح فيه من ولا . حق في حق . لا عرصه .
ولا أن . صلاة في طاق لا ياب سعيه .

الثامن : أي مسجد معة : وصلاة فيه كصلاة في غيره . وإن حدثت
القبول منه حوله . أو في قلبه . وصلاة فيه كصلاة في غيره . على ما يرى
في هذا هو صحيح من ذهب . قال في الدعاء : وسوجه تصح . هي
معه . وهو مدد كلام حجة

قلب وهو أصوب . وفي لاند . لا يرق بين مسجد مديم والحديث
وفي في هدي له وضع الفهر وندم معة حر . به صحيح . قلب ولا اتصاله .
وقال : نعيم في المصوب . وإن نبي فيها مسجد . حدث . عصب . أرمي . الله تعالى :
« صلاة فيه لأنه في حين ظاهره سببه »^(١) . كائنه لوجه . وإن
(١) ثبت في صحيحين أن الرسول صلى الله عليه وسلم في مسجده مكان مقفود
للمشركين . حدث . ثبت في صحيحين . ليس على ذلك . وإنما سببه في شره

بني في ساحة طاهرة ، وحضت الساحة معمره جريت . لأنه في حوار مقبرة
ولم يحدث طريق مدب . مسعد على سباط . صحت الصلاة فيه . على الصحيح
من مذهب قدمه ابن تيم ، وغيره . وقل لا يصلي فيه ذكره في النصرة
وأطلقوه في الرعاية الكبرى ، والفروع . وفي القاصي قد تنوحه الكراهة فيه

الثالثة : يستثنى من كلاء النصف وغيره ، من أضيق صلاة الجمعة ونحوها في
الطريق وحافتها . فيها صح للضرورة نص عليه . وكذا تصح على الراحة في
الطريق . وقطع به المصنف في معنى ، والشرح . والمحدث في شرحه ، وصاحب
الحاوي الكبير ، والفروع ، وغيرهم : تصح صلاة الجمعة والجنائز والأعياد ونحوها
حيث يضطرون إلى الصلاة في الفترات . وفي رعاية الكبرى . تصح صلاة
الجمعة وفي صلاة المد والحدز والكسوفين وفي الاستسقاء في كل
طريق وفي الصغرى تصح صلاة الجمعة . وفي العيد والخبرة . في
طريق . وموضع نصب . وقال ابن سبأ في شرحه . من أهدى على صلاة الجمعة
في الموضع المنسوب . ونص كلام المصنف به وهو ظاهر ما قدمه في الفروع في
باب الإمامة بعد إمامة الفاسق . ويأتي هذا أيضاً ثم من هذا .

الرابعة : من تعدر عليه من الصلاة في غير هذه الأماكن . صلى فيها وفي
الأعداء . واثبت وأطلقهم في الفروع . ومختصر ابن تيم

قلت : الصواب عدم الأعداء . وحرمه في أحوى الصغرى . وقد تقدم بغير
ذلك مسعود ، كما صلى في موضع حسن لا يمكنه الخروج منه ونحوه .

قلت : فواعد مذهب تسمى أنه يجب أن يهيئ لها لا يقبل معه
وقال بعض الأصحاب . إن عمر عن مدركة أنصهر صلى ، ولأبنة رواية واحدة .

قوله ﴿ وتصح الصلاة إليها ﴾

هو مذهب مذهب مع كراهة . نص عنه في رواية ابن حبان وغيره . وعليه

الجمهور . وحرمه في الوجيز ، وإفادات . وفدنه في الهداية ، واستوعب ،
والخلاصة ، والتجيب ، والفروع ، وسنن . وحذوئين ، والفتاوى ، وإدارة
العدة ، وغيرهم . وقبل : لا تصح . بها . مصداق . وقيل : لا تصح الصلاة إلا المقربة
فقط . وحذوئين ، واحد ، وصاحب الظم ، والفتاوى . وقال في الفروع :
وهو أشهر . وعنه لا يصح إلا المقربة والحش . أحسنه ابن حامد ، والشيخ تقي الدين .
وحرمه في المنور . وقيل : لا تصح إلا المقربة ، والحش ، والحمام . وعنه لا يصل إلى
قدر أو حش أو حرم أو طهر . قاله سني . قال أبو بكر : من قال في الإعادة
قولان : قال لقصى . ومنه عن ذلك سائر مواضع . انتهى إذا صلى بها . إلا الكعبة
تسب : نحن خلاف . يد . كان حاش . من كان بين المصلي وبين ذلك
حائل ، ولو كقوة راحل . صحت الصلاة على المصحح من المذهب (١) . فدنه في
الدين . وغيره . وحرمه في الفتاوى . وفي الفتاوى . وحذوئين . أنه ليس
بكثرة صلاة ، حتى تكفي خط . كقوة سحلي . في . وشوفا . أن مراده
لا يصح بعد كثير . في . كالأثر له في مرأته المصلي . وعنه لا يكفي حائط
المسجد من عتبة . وحرمه في الهداية ، وسنن ، والضم ، وغيرهم . وفدنه في
برغين ، والحذوئين ، وغيرهم . كقوة . سبب الصلاة في مسجد في قبة حش
و . من عقيل . انتهى على سبب الصلاة تحت مذهب المصلي . واستحبته صاحب
التجيب . وعن أحمد نحوه . في . أن عقيل . بين صحة روي . أنه كان الحاش
كقوة راحل . في . نص الصلاة تنزول السكك . وفي . كانت المدة في سنة كهي
تحت قدمه . لأن . سنة السكك . آخذ من سنة خلا . منه . تنزول
قال في الفروع . فلهذا أن قوله . في . ولا وجه له . وعدمه . من على عرف .
(١) واضح من خصوص الصحيحة في كتاب . وسنة . أن الغلة في معنى عن . د
ساجد على تمود وليس . ومحمد . أن . من سبب . في . والأحسن في
الدين . وعنه . وأنه . أحد . من . من . أو . لا يصح الصلاة

قائمة : لو عبرت مواضع النهى عن يمين اسمها ، كحل الحمام داراً ، وش
المقبرة ، ونحو ذلك . صحت الصلاة فيها ، على الصحيح من المذهب . وحكى قولاً :
لا تصح الصلاة .

قلت : وهو بعيد جداً .

قوائم : تصح الصلاة في أرض السباح ، على الصحيح من المذهب . نص
عليه قال في الرعية مع الكراهة . وعنه لا تصح . قال في الرعية إن كانت
رطبة . ثم قال : قلت مع طس حستب . وعنه لو صب .

وتكره في أرض الحصب . نص عنه ، وتكره في مقصورة تحمي نص عليه
وقيل . أولاً ، إن فقت المصوف . وأطلقها في الرعاة .

وتكره في الرعي . وعليها ذكره الأمدى ، وس حمد ، وابن عيم ، وصاحب
الحدوى وغيرهم . وسن لإمام أحمد . هذا . ما صحت في الرعي شيئاً .

وله دخول بيعة وكسبه وإحالة فيها ، من غير تراعة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه تكره . وعنه : مع صور وصدر كلاء جماعة . يحرم دخوله معهم
وقال شيخ في الحديث . وبها كأنه جحد على غير . وقف . ويست بسكا لأحد
وإن هم مع من عند الله . لأن صاحبهم عنه . فنه في الفروع في الويلمة

قوله : ولا تصح الفريضة في الكعبة . ولا على طهرها .

هذا مذهب وعنه جمهور لأصحاب . وقصم به كثير منهم . وهو من
المفردات . وعنه صح . وحترها الآخري ، وصاحب نقدق

قائمة

بمراقبتها : لو سب إحالة فيها . صحت من غير تراعة . إلا توجب لأصحاب
الفروع هذه الفضة من قول ذكره . نصي فيمن يذر الصلاة على الراحة : لا صح
ثانية : ووقف على منتهى البيت . تحت يده حتى يراهه منه شيء . أو

صلى حارجه لكن سجد فيه : تحت صلاة القربى والحالة هذه ، على الصحيح
من المذهب . نص عليه . وحرم به في المحرر . وقدمه في الفروع ، والمحدثي شرحه ،
والحاوي . وقيل : لا تصح . وهو ظاهر كلام المصنف ها . وإليه ميل المحدثي
شرحه ، وصاحب الحاوي ، وأطلقها في المختصر ، وإن نعم ، والرعية

قوله ﴿ وَتَصْحُحُ النَّافِلَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا ﴾

الصحيح من المذهب : صحة صلاة النافلة فيها وعليها ، شرطه مطلقاً .
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه لاتصح مطلقاً .

قلت : وهو بعيد . وعنه إن حمل النهي صحت ، وإلا لم ينصح . وقال : لا تنصح فيها إن نقص الماء . وحمل على موضع . وقال : لا يصح المد فوقها . ويصح فيها . وهو ظاهر كلام ابن حامد . وصححه في الزعائن .

ولأصح مل فوقها في الأصح و يصح فيها في الأصح . وهو ظاهر كلامه
في الخلاصة . فإياه قال : ويصل النافذة في الكعبة ، وكذا في النور .

نفسِ حاضرِ قولہ : « ادا کاں میں مدہ شیء منہ » اُنہ وہو۔ لیکن میں مدہ
شخص منہ۔ اُنہا تصحیح واعلم اُنہ ادا کاں میں مدہ شخص منہ : صحتِ صلاتہ
والشخص کائنا ، والذات المنق ، أو المفتوح ، أو غسته المرتفعة . وقال أبو الحسن
الآمدي : لا يجوز أن يصلي في الذات ادا کاں مفصوحاً .

وإن كس بين يديه شخص فارة حتى بين يديه شيء من البت إذا
سجد ، وسيرة لا يبقى شيء ، بل يكون سجوده على مته . فإن كان سجوده
على منتهى البت ، بحيث إنه لم يق منه شيء . فهذا لا تصح صلاته قولاً واحداً .
بل هو إحدى .

وإن كان بين هذه شيء مما إذا سجد، ولكن ثم شاحص. فظاهر كلام
المصنف في الصحة. وهو أحد الروايتين في المروءة، والوجهين لأكثرهم. وعمرته

في الهداية، والكافي، وغيرهما كذلك وهو طاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى .
واختاره المصنف في المعنى . واخذ في شرحه ، وسنن ، وصاحب الخاوي الكبير ،
والدائق وهو المذهب على ما أسلفناه في الخطه

والرواية الثانية : لا تصح الصلاة إذا لم تكن بين يديه شاحص وعليه
جواهر الأصحاب . قال في المعنى ، والشرح : فإن لم تكن بين يديه شاحص ،
أو كان بين يديه آخر مع غير منى ، أو حشيت غير مسمور فيها . فقال أصحابنا .
لا تصح صلاته . قال المحدث في شرحه ، وصاحب الخاوي : احتاره القاصي وهو
طاهر كلامه في تذكرة ابن عديس ، ولسور . فإنه قال « ويصح التعل في الكعبة
إلى شاحص من » وهو طاهر كلامه في التوجيه . فإنه قال « ويصح الدفلة باستقبال
متصل به » وأطلقها في الفروع ، واخذ ، والنجاشي ، ورعاية السكري ،
وإن تميز .

قواعد

الأولى : لا اعتبار بالآخر بعد من غير منى ، ولا لحشيت غير المسمور ،
ونحو ذلك . ولا يكون ذلك ستره فله الأصحاب قال الشيخ في الدين : ونحوه
أن يكفي بذلك ما يكون ستره في الصلاة . لأنه شيء شاحص

الثانية : إذا قلنا « صح الصلاة في الكعبة » فالصحيح من المذهب : أنه
يستحب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه لا يستحب . وقال القاصي : تنكره
الصلاة في الكعبة وعليه . وعنه إن تميز . ونقل الأثرم : يصلي فيه إذا دخله
وحده كداهل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصلي حيث شاء . ونقل أبو طالب
يقوم كما قام النبي صلى الله عليه وسلم بين لاسطواس .

الثالثة : يقتضيه الكعبة . وأجرت من العباد لله تعالى - صلى إلى موضعها

دون أنقاصه . و تقدم في العمل وحه بعدم الصحة فيها لكان قصها . و إن صحها ،
ولو كان الساء باقياً . وأما التوجه إلى الحجر : فيأتي في أثناء الباب الذي سد هذا .

و إلى هـ نقف بالحرة الأولى . وقد تم طبعه مطبعة السطة الحميدية في عرة
دى الحقة الحرام آخر شهر سنة ١٣٧٤ من هجرة حاتم المرسين صلى الله عليه
وعلى آله وسلم

وقد صحح على أقصى ما تيسر طاعة الحرص
والله المستول ، أن يوفق ويعين على طبع الحر . الذي الذي سيكون أوله
« باب استقبال القلعة » إن شاء الله تعالى .

والحمد لله أولاً وآخراً . وأفضل صواته ونحياته السراكات على خير خلقه ،
وصعوة رسله إمام المهديين محمد وعلى آله أجمعين .

وكه طبعه عمو الله ورحمته

محمد بن



فهرست

جزء الثاني من الإصناف

- | | | | |
|---------------------------|-----|------------------------------|----|
| لو كان صبي محمداً لأخذ من | ١ | باب استعمال الفوز | ٢ |
| جده | | الشرط الخامس لصحة الصلاة الخ | ٣ |
| ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ |
| وفي الإجماع وجهان | | ١٥ | ١٥ |
| ١٧ ومن صبي لأخذ من | ١٧ | ١٥ | ١٥ |
| أخيه | | ١٥ | ١٥ |
| ١٨ | ١٨ | ١٥ | ١٥ |
| باب القيمة | ١٩ | ١٥ | ١٥ |
| ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٠ | ٢٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٢١ | ٢١ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٢ | ٢٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٣ | ٢٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٤ | ٢٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٥ | ٢٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٦ | ٢٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٧ | ٢٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٨ | ٢٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٢٩ | ٢٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٠ | ٣٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٣١ | ٣١ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٢ | ٣٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٣ | ٣٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٤ | ٣٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٥ | ٣٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٦ | ٣٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٧ | ٣٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٨ | ٣٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٣٩ | ٣٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٠ | ٤٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٤١ | ٤١ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٢ | ٤٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٣ | ٤٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٤ | ٤٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٥ | ٤٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٦ | ٤٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٧ | ٤٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٨ | ٤٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٤٩ | ٤٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٠ | ٥٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٥١ | ٥١ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٢ | ٥٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٣ | ٥٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٤ | ٥٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٥ | ٥٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٦ | ٥٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٧ | ٥٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٨ | ٥٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٥٩ | ٥٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٠ | ٦٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٦١ | ٦١ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٢ | ٦٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٣ | ٦٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٤ | ٦٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٥ | ٦٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٦ | ٦٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٧ | ٦٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٨ | ٦٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٦٩ | ٦٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٠ | ٧٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٧١ | ٧١ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٢ | ٧٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٣ | ٧٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٤ | ٧٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٥ | ٧٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٦ | ٧٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٧ | ٧٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٨ | ٧٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٧٩ | ٧٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٠ | ٨٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٨١ | ٨١ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٢ | ٨٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٣ | ٨٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٤ | ٨٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٥ | ٨٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٦ | ٨٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٧ | ٨٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٨ | ٨٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٨٩ | ٨٩ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٠ | ٩٠ | ١٥ | ١٥ |
| ٩١ | ٩١ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٢ | ٩٢ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٣ | ٩٣ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٤ | ٩٤ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٥ | ٩٥ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٦ | ٩٦ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٧ | ٩٧ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٨ | ٩٨ | ١٥ | ١٥ |
| ٩٩ | ٩٩ | ١٥ | ١٥ |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٥ | ١٥ |

- ٢٦ إن أحرم في وقته . ثم فيه
علا حار
- ٢٧ إذا بطل الفرض الذي اعتقد به الحج
من شرط الجمعة أن يئوى الإمام
والمأموم حاضرا
- ٢٨ لو اعتقد كل واحد منهم أنه إمام
الآخر أو مأثوم
- » بوشق كونه إماماً أو مأثوماً الحج
- ٢٩ فإن أحرم مفرداً ثم نوى الائتام الحج
» وإن نوى الإمامة مع في حق مع
- ٣٠ لو نوى الإمامة مع حضور مأثوم
» إذا بطلت صلاة المأموم الحج
- ٣١ العذر مثل تطويل إمامه الحج
- ٣٢ من زال عذر فله التحول مع الإمام
» إن نوى الإمامة لاستحلاف الإمام له
- ٣٣ ذهب مصوص له أن لا يحلف
مصوص مع
- ٣٤ في الخلعة على صلاة الإمام حج
» من استحلف فيه لا يجزئ به
- » لو نوى الإمام حراً من صلاته بعد حدثه
» يوم استحلف لإمام وصلوا وحدها
- ٣٦ من حصل له مرض أو خوف الحج
» بفسق اثنين ولم أحدهم صاحبه
في قضاء ما فاتهما
- » لو أم مقيم مثله إذا سلم إمام مسافر
» لا يجوز الائتام بمسوق مسوق في الجمعة
- ٣٧ إن أحرم به ما حبه إمام الحق الحج
- ٣٨ ما حقه المصرفة
- ٣٨ متى نوى إلى الصلاة ؟
- ٣٩ تسوية الصفوف ورمها الحج
- ٤٠ إذا شق إلى الصف الأول وعانته
ركعة الحج
- » نصف الأول ويبقى كل صف
- ٤١ تأخير الفضول
- » النصف الأول الحج
- » ينس بعد الإمامة دعه مسبوق
- » معصيته « الله أكبر »
- ٤٢ شرف الإيثار بقول « الله أكبر » الحج
- » لو راد على مسكر
- » فإن عجز مسكر ربه بعده
- » فإن عجز عن أداء كبره بعده
- ٤٣ لو كان أحرس وعجز كبره بعده
- » من عجز عن أداء كبره في كل
ذكر مفروض الحج
- ٤٤ الحذر والإسراع في التكبير وعجزه
- » رفع يدين مع الشدة التكبير
- » وكيفية مد يدين
- ٤٥ رفع يدين بإشارة في رفع الحجاب
بينه وبين ربه
- ٤٦ صح كف يده انتهى على ركوع
يسرى الحج
- ٤٧ الاستسباح والتمود وبسمله
- ٤٨ خ في ع صلاة في الظهر ٢
- » ثم قرأ فاتحة الحج
- ٥ » آتين « عجز الإمام والمأموم ٢
- ٥١ من عجز عن صلاة وصلى أوفى حج

- ٨٠ مسح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة وتأكيد كثره عدد ذكره
- ٨١ استحباب أن يعود من عذاب جهنم الحج » بإدعاء غير ما ورد في الأحاديث
- ٨٢ حوار الله في صلاة لشخص معين » عن الخلفاء إذا لم تأب في السماء بكاف الخطأ
- » لم يسم عن شيء
- ٨٣ الحجر والسير والسلام
- ٨٤ ثواب عمدة في قوله «ورحمته الله»
- ٨٥ تكبير السلام وتكبيره والكلام عليه » الخروج من صلاة بمرنة
- ٨٨ إذا فرغ من تشهد الأول سجد مكرراً
- » في صلاة بعد في الصلاة والبراعة
- ٨٩ السور والجلوس في تشهد الحج
- ٩٠ امرأة تخرج في ركوع وسجود وخمس مرتبة حج » الخلق لشكل كراهة
- ٩١ الأغصان في صلاة ورفع يديه في السماء والإقامة في الجلوس
- ٩٣ دفع المار من يده
- ٩٤ يحرم المرور بين المصلي وسننه » ولو كان بعيداً عنها الحج
- ٩٥ عند آي والتسليم بأصابعه
- ٩٨ من الحية والقرب وتعملة الحج
- ٩٧ قصة ذي الدين : في حديث النبي صلى الله عليه وسلم » متى وتكلم ودخل منزله »
- » إبطال الفعل للصلاة إذا لم تكن ضرورة
- ٩٨ إشارة الأخرى كاللعل
- ٩٩ اجمع بين سور في الفرض الحج
- ١٠٢ يحدث شيء من القرآن » لصلى في المسجد وعاء المسجد
- ١٠٦ ثلاث صلاة تروى في كل أسبوع
- ١٠٩ حرر طر المصلي في الصلاة
- ١١١ أركان الصلاة الثمانية
- ١١٢ هل الفاعلة ركن في كل ركعة ؟ الحج
- ١١٣ التشهد الأخير والجلوس له وفيه قو
- ١١٤ جمهور الأصحاب عند التبريد من الأركان
- ١١٥ استحباب ما إلى آخره من الواجب الأخير من التشهد الأخير
- ١١٦ صلاة على رسول الله وأهله في تشهد الأخير
- ١١٧ تنبيه ثمانية وفيها روايات
- ١٢٣ ما سمعوا السهو
- » لتسرع لاسمه في زيادته ومعه الحج
- ١٢٩ عمل لكثير من غير حسن صلاة يطلبها
- ١٣٤ تكلم في صلب صلاة سجدتها

- ١٨٧ صلاة القاعد على النصف من صلاة التيمم
١٨٨ القيام بدائنة بعد صلاة جالساً ومكياً
١٨٩ صلاة تطوع سرراً
١٩٠ صلاة الصبح
١٩١ استحباب الدائمة على فعلها
١٩٢ تحية صلاة التطوع بركعة
١٩٣ سجود ثلاثاً سنة
١٩٥ السجود في صلاة لقراءه غير إمامه
١٩٦ عدد سجود في هرآن
١٩٨ ب. سجد في صلاة رفع يديه
١٩٩ هل الإمام يسجد في صلاة لأخيه فيها ؟
٢٠٠ سجود مذكر
٢٠٢ صلاة سدر
٢٠٧ تطوع بركعة في أوقات الخمسة الخ
٢٠٩ صلاة عقب يومين
٢١٠ صلاة الجماعة
" الجماعة في صفوف الخس واحدة على الرحاب
٢١١ يؤمن من سجد تحب صلاة
٢١٢ للفت. صلاة ٣ رعة
٢١٣ بعد الجمعة تسليماً
٢١٦ حكمه جمع أفضل من صلاة أول الوقت
٢١٧ يحرم أن يؤمن من إمامه
٢١٨ يحرم قصد سجد لإعاده الجماعة

- ١٩١ صلاة التطوع
١٦٢ لتسقة في الجهاد أفضل من التسقة في غيرها
" الرحلة لساج الحديث أفضل من السجود
١٦٢ آكدتها : صلاة الكسوف والاستسقاء
١٦٦ يؤمن على الرحلة
١٦٩ ب. أو ب. خمس . خمس . لا في آخرهم
١٧٠ أدى نور ثلاث تسليماً
١٧١ القبول
" الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء
١٧٣ مسح وجهه بيده بركعة
١٧٤ لا تقبلي ع. ب.
" قبول الإمام بركعة ب. تسليماً
١٧٦ سحب تحف سه عجر
١٧٧ هل يؤمن من أبي أفضل
١٧٨ ق. ب. بركعة
١٧٩ كره الله التسليماً بركعة
١٨ بركعة بركعة
١٨١ البية في أو بركعة تسليماً
١٨٢ الدعاء بعد بركعة
١٨٣ بركعة تطوع بين بركعة
١٨٤ يحرم من كل بركعتين
١٨٥ صلاة الليل أفضل

٢٣٩ للإمام تخفيف الصلاة مع إقامتها

٢٤٠ تطويل الركعة الأولى

» انتظار داخل وهو في الركوع

٢٤٢ كراهة مع امرأة من لمسحها

استدسب . ويصحب حرها حشبة

عشة .

٢٤٣ كراهة نطق امرأة إذا أرادت

حضور مسجدها

٢٤٤ إمامة أن يؤم بقوم أمروهم ثم

أفهمهم له

٢٥٠ إذا تم الإمام المنذور صلاة

محت صلاة المأموم القيم

٢٥٢ كراهة إمامة المأموم بدون إذن

لخاص

٢٥٤ محبة إمامة العدل إذا كان له تفاسق

٢٥٥ حكم من على الجمعة ونحوها في

ثقة عصب

٢٥٧ إمامة أقطع يده

٢٥٨ حكم معتنق أو رجلين أو أحدهما

أو أحد يده .

» لا تصح الصلاة خلف كافر

٢٥٩ حكم من قال بعد سلامه من

أصلاه هو كافر

٢٥٩ محبة إمامة لأخرس

٢٦١ هل يصلي المأموم خلف وراء

الإمام لقاعد

٢٦٢ إذا ترك الإمام ركعة أو شرط

خبره . لم يشأه الإعادة

٢٦٩ لو أدرك ركعتين من الرابعة لمادة

٢٢٠ إذا أقبلت صلاة ولا صلاة إلا

لمكونة

٢٢١ شروع في صلاة مسح أو

خارجة .

٢٢٢ يوم يسوق قبل سلام إمامه

من الله

٢٢٣ من أمر الركوع أدرك الركعة

٢٢٤ الخلاف في بنية كسبه الإحرام

٢٢٥ إذا أدرك الإمام في غير الركوع

أصله التحول

» يعود في كل ركعة

» الجهر والإحسان في القراءة له

٢٢٦ قراءة سورة في كل ركعة

٢٢٧ تطويل الركعة الأولى ورسم

السور بيني في ركعتين

٢٢٨ قراءة شوم . والخلاف بين

لرس والخبرة

٢٢٩ نيابة الإمام عن المأموم في قراءة

بأخاه وسجود سهو وغير ذلك

٢٣٠ للمأموم أن يقرأ في مكان الإمام

٢٣١ للمأموم إذا لم يسمع الإمام أن

يقرأ بعده

٢٣٢ هل يسمع المأموم ويستند في

مخبره الإمام

٢٣٣ قراءة شوم وقت محذرة إمامه

٢٣٤ حرم ركوع المأموم أو سجوده

من يده عمد

٢٦٣ لا تصح إقامة المرأة للرجال
 ٢٦٥ لا يصح إقامة الخلق للرجال ولا
 بمجان .
 ٢٦٦ يكره صلاة خلف من بعده
 حتى يتم من بعد الصلاة . خلا .
 ولا يمسك الصبي صاحبه ولا يمسك
 ٢٧٠ من لا يحسن الحاجة أو يدبر حرفة
 لا يفتح
 ٢٧٢ إقامة للرجل والنساء والصبيان
 لا يصح بعض الحروف
 ٢٧٣ يكره للإمام أن يؤم وراء حجاب
 لا رجل معين
 ٢٧٤ لأبأس بإقامة ولد الزنى والجندی
 ٢٧٦ لا يؤم عادم الماء ولا ثياب متطهر
 شاذها . وإنما هو صريح في ما صح
 » أنهم يقرضون المسلمين
 ٢٨٠ الوقت في حلق الإمام
 ٢٨١ وقوف الواحد عن تنال الإمام
 ٢٨٢ فإن وافق من بعده صح
 ٢٨٣ وكان الإمام عربياً أو شامياً
 وراءه عقب حقه
 » لو أم رجل حتى صح
 ٢٨٣ يكره الرجل أن يتم الصلاة ثم
 الخلق . ثم الصلاة في صلاة
 ٢٨٧ لأبأس للإمام أن يمسك
 » لو صدق الإمام بعض المؤمنين
 ٢٩٨ يكره للإمام أن يصلي في حق القلة
 » يصح أخذ المهراب

٢٩٩ ويكره للإمام إطالة القنود بعد
 الصلاة وسفل القلة
 » لو صب امرأة ماء فاستوسطها
 » لو أمم امرأة واحدة صح
 وقوف واحد من خلفها مفردة
 ٣٠٠ عذر مريض في ركعة واحدة
 ٣٠٣ ص من قدر أن يذهب في نظر
 ٣٠٥ ما صلاة أهل الأعداء
 » للرجل أن يصلي قائداً أو قائداً
 ٣٠٦ الصلاة على حصة الأيمن
 ٣٠٧ إن صلى على طهره . ورجله إلى
 الصلاة . بحيث الصلاة
 ٣٠٨ لو سجد قدر ما تمكنه على شيء
 رحمه .
 ٣٠٩ لو سجد على الصلاة قائماً مفرداً
 وحده في الجماعة حرم
 ٣١١ شرط لقول قول الخطيب أن
 يكون عن غير
 » الصلاة في لفة فاعسداً للقادر
 على القيام
 » صلاة المريض على راحله
 ٣١٤ قصر الصلاة في سفر
 ٣١٥ يجوز له حبس للراي ولقد اصح
 الطريق بد غروب وتبرد
 ٣١٥ حوايز تقصر وإن حبس للمسافر
 مكره
 ٣١٦ قصر الزوجة وأبعد بعد فروع
 وسيد في بيته وسفره

٢٧٨ من شرطها حرية يوطي
أرسون الخ

٢٨٠ من أدرك مع الإمام ركعة أعني
جمعة

٣٨٦ من شرطها أن يقدمه خطيب
٣٨٧ شروط الخطبة

» صلاة والسلام على رسول الله
(من) وقراءة آية عند الخطبة

٣٨٨ حوار ما عيّد مقصود الخطبة من
قراءة آية الخ

٣٨٩ وجوب صلاة على الله تعالى

٣٩٠ تقدر الواجب من الخطبة وحضور
العدد المشرط

٣٩٢ شرطها أن يكون في يوم
الجمعة

٣٩٣ حكم سر عورته وحرمة السجدة مع
٣٩٥ ومن صفاتها أن يختص على من

أو موضع عال

» وسئل على ما مومن إذا نسي عزم

٣٩٦ الخوض في فروع الأدان

٣٩٧ الخوض من الخطبتين

» غطت قائم

٤٠٣ إذا وقع نسيه يوم الجمعة فاحذر أن يعد

٤٠٥ قل لسة بعد الجمعة

٤٠٧ يستحب أن يعقل للجمعة

٤٠٨ الدنو من الإمام والاشتغال بهراء

وأنكر والدعاء

٣٩٦ يقصر من حسن ظنا أو حصة
مرض أو مظهر ونحوه

٣٩٧ لا يبرح من قصد مشهد أو
محدد غير المساحد الثلاثة أو
قصد قبرا

٣٩٩ يجوز مكان لقصد الاجتماع ثم
بعد اجتماعهم ينتشرون اسفر من
ذلك المكان ولا يصح حتى يركبوه

٣٩٢ إذا دخل وقت صلاة على من
ثم سافر إليها

٣٩٣ لا يستعد صلاة من نسي في
حجب مدين

٣٩٧ فصل في صلاة الخوف

٣٩٨ إذا كان مدوي غير جهة لقوله
جعل صائفة حدا

٣٩٤ باب صلاة الخوف

» الجمعة فصل من ظهر

٣٩٥ صلاة الجمعة واحدة على كل مد
مكاف

» ولا يجب على غير مسوي

٣٩٧ الخلاف في التقدير المرفوع

٣٩٨ ولا يجب على مسافر

٣٩٩ وجب على من يد يد سببه

٣٧٠ هل يجب على امرأة

٣٧٢ من لا يجب عليه الجمعة يصلي

لظهر بعد صلاة الإمام

٣٧٥ شروط صحة الجمعة

٢٢٠ باب صلاة العيدين

» هي فرض على الكفاية

٢٢٢ دعيه في عري ورجوعه في أخرى

٢٢٤ اشترط في عيدين الاستيطان

وذلك الإمام وجمعه بشرط الجماعة

» وجوب صلاة بعد دخول العدر

شروط الجماعة

٢٢٦ ويس في صحرا

» وكره في الجمع إلا من عذر

٢٢٧ يح للامة حقه

» كقيمة صلاة

٢٢٨ مكره عند سدة الأمانة

٢٢٩ خطبة عيد من خطبة الجمعة

٢٣٠ الخوف عند صعوده ليس بوج

٢٣١ سبوا في الخطبة

» مكره - اړوئ في صلاة

وإن لم يجهل منه

» خطب من شرط صلاة عيد

٢٣٦ كراهة سبوا في صلاة عيد

وعنده في موضعين

٢٣٢ صلاة عنه لمجد

» ومن كره في صلاة الإمام صو

مادة على نفسه

٢٣٣ يسحب أن يصلي بغيره صلاة

٢٣٤ من مكره في عيدين

٢٣٥ ليس مكره عقب المكتوبات

سلا في لغة من مظهر

٢٣٥ الجهر بالكبر في الخروج إلى

الناس في عيد لغير

» رفع صوت بالكبر

» مكره في لغة اشترط آكد من

مكره في لغة الأصح

٢٣٦ كبر في الأصح عقب كل فريضة

» عذر مكر من صلاة الظهر يوم

يحر

٢٣٧ بإعادة الإمام من صلاة كبر وهو

مسفل فله

» يؤمنو صلاة مكبوة في ثوب

اسكنه . ومقصة من عر أمام

مكره . كبرها

٢٣٨ كبر مرأه كبر من

» قصا - كبره منه

٢٣٩ حدث أو خرج من المسجد

» كبر

» يكمل ما قومه بإعادة الإمام

وكبر سبوا . اكبره

٢٤٠ كبر عقب صلاة عيد

٢٤١ سنة سبوا بعد سج

» باب صلاة الكسوف

٢٤٢ خرج من صلاة جماعة

وفرادى ركعتين أو ثلث

» مدا - « صلاة جماعة »

٢٤٣ صلاة كسوف سنة

» الجهر بقراءة فيها

» نظري في أركانها وتعددتها

- ٤٤٤ لا يطيل القيام من رفته الذي يستند عليه
 » سجود سجدتين طويلتين
 ٨٤٥ تقدم في صلاة
 » فإن على مكسوف يثبته حبيبة
 ٤٤٦ ولا على قلب أو عات الشمس
 كاستة أو طالع أو تمر حاسف
 » يس
 » إذا طلع القمر وتمر حاسف
 لم تقع من صلاة
 » لا تصح صلاة الكسوف كصلاة
 الاستسقاء ، وحجة الجحد
 وسجود الشكر
 ٤٤٧ لأناس من أي في كل ركعة ثلاث
 ركوعات أو أربع
 » حوار قلب بكل صفة وردت
 ٤٤٨ الركوع ثلثي ومعه سنة
 » لاحطة في الاستسقاء
 ٤٤٩ لا يصل لثني من الآيات إلا الزلزلة
 الدائمة
 » تقدم الحائز على الكسوف
 ٤٥٠ تقدم النور ، ولو اجمع كسوف
 وتراوع
 » تقدم الحائز على حر وعصر فقط
 ٤٥١ هل يجمع صوف القمر وكسوف
 لشمس
 » استحباب لتق في كسوف شمس
- ٤٥١ باب صلاة الاستسقاء
 » قحط لطر
 ٤٥٢ هل يصلي إذا غار ماء العيون
 أو النهار وصبر ذلك ؟
 » صحتها في موضعها وأحكامها صفة
 صلاة أبيه
 » لا يصل الاستسقاء وفي سبي
 ٤٥٣ وقت صلاة وقت صلاة بعد
 » الأمر بالتوبة من عصي والخروج
 من مكة
 » للإمام أن يأمر بالصيام والصدقة
 » يحجب الخروج صلاة
 ٤٥٤ ويطلب لها
 » حوار خروج صبي ومعدن
 ٤٥٥ وإن خرج أهل مكة من سواها
 ولم يخلطوا بالمسلمين
 ٤٥٦ كراهة إخراج أهل الذمة
 » لتوسل منه ، ارجح تصح
 ٤٥٧ حطة الاستسقاء
 ٤٥٨ يستحب التكبير
 » ترفع يديه يدعو
 » استقبل قبلته أو الخطة
 » نحو رداء بعد استسقاء
 » إن سقوا قبل خروجهم شكروا
 الله تعالى
 ٤٥٩ بدء لها « الصلاة جامعة »
 ٤٦٠ هل يشترط دن الإمام ؟
 » صرور الاستسقاء

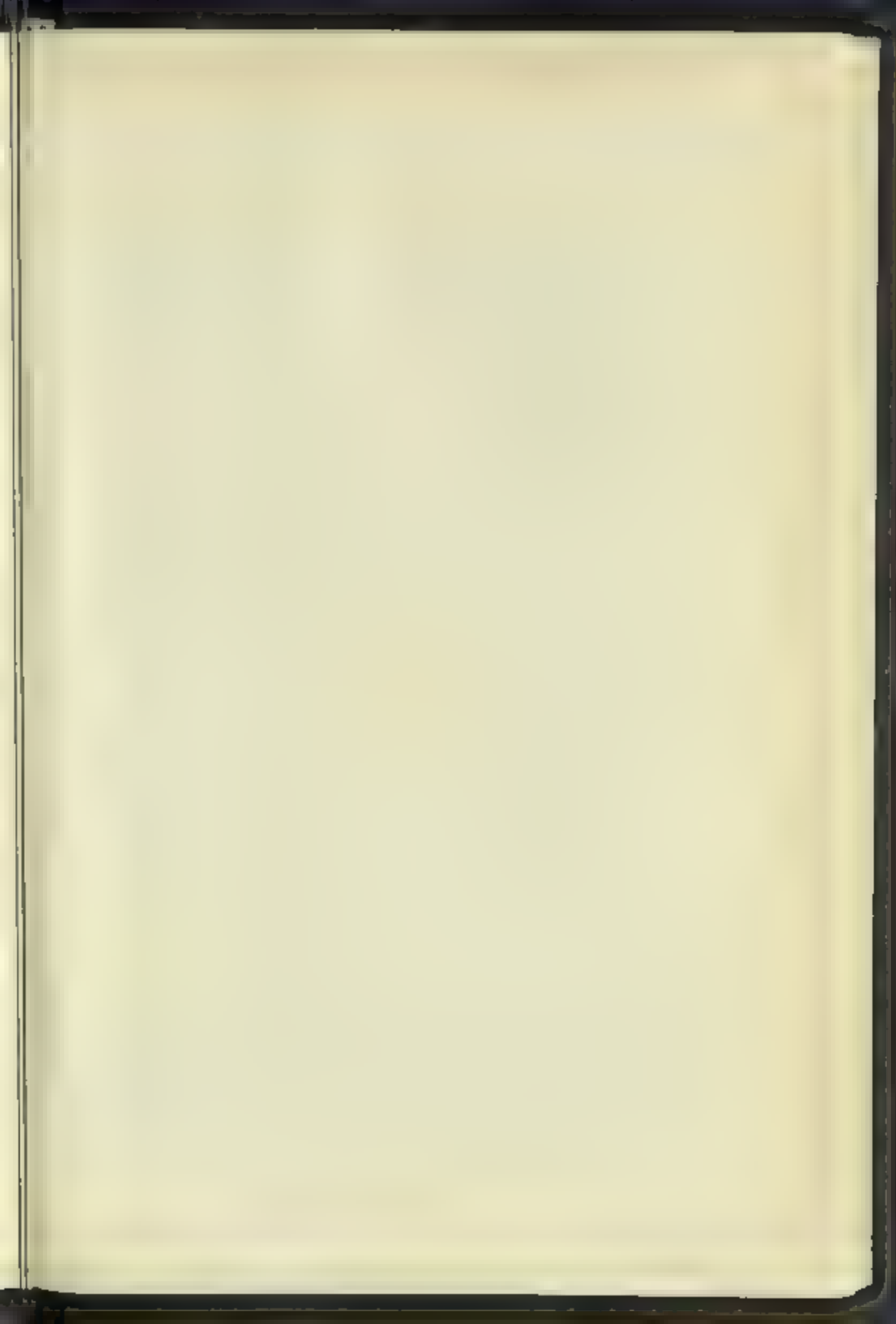
- ٤٦٠ يسحب أن يقف في أول النظر
وخرج رحله وثابه لصفها
- ٤٦١ ما يعالج بآيات ما غفرت
٤٦٢ كتاب الحائز
- » يسحب عرقه من
٤٦٣ يرضى لدى حد
» لا يتبين الجيوش حد يرضى
» بعد الرضى بركة وعشا
٤٦٤ كرهه حده لدى
» حسن لقص الله تعالى
٤٦٥ بركة بركة واثوره
» ما بهم المقتصر
» ما به الله « لا به الله » مره
ولا رد على ثلاث اح
٤٦٥ كرهه حده لدى واثوره
» بعد
» ما به الله مره من
» بوجبه في عده على حده الاثنى
٤٦٦ شهر ثابه على موه
٤٦٦ به حده عمن عيبه
» حده مره وحده على عده
» به ربح في حده واثوره
٤٦٧ آت وبعث ابوت
٤٦٨ بركة بركة في باب وحده
» ما به عيشه
» لا ربح بركة واثوره
» به حده بركة
- ٤٦٩ غسل لب فرس كفاة
» شروعه غسله
٤٧٠ بكنيه والصلوة عليه ودفنه فرس
كفيه
٤٧١ هل شئ دا في قل غسله
٤٧٢ أول ما غسله وحده
» شروعه غسله أن يكون عددا
» ثم ثوبه ثم حده ثم الأقراب
والأقراب من حده
٤٧٣ ثم دونه أرجمه
» الأمر حق بالصلوة عليه مذوميه
» حكا اوجيه إليه كحكها بالكنكاح
٤٧٤ الخلاف في صحة وصيته في فاسق
» ووصى بالصلوة عليه إلى اثني
» دا اجمع لسلطان وغيره فدم
أحدان
٤٧٥ سيد حق بالصلوة على دفعه من
السلطان
» به تشاح وبيا ست واسو في
الصلوة عليه أقرع بهما
» نقدر اخرج عده على بعد لقرب
٤٧٦ من في غسل المرأة
٤٧٨ لكل واحد من الروحين غسل
الأخر
٤٨٠ أم تولد مع لبده وهو معها كسيد
مع أمه وهي معه
» حوار برك كل من الروحين في
الأخر عر عوده

- ٤٨٠ لذة الأحية تقدم على الروح
والسند
- ٤٨١ لا يجوز له غسل أمته بزوجته ولا
لعدة من زوج
- » للرجل ورائه غسل من له دون
سبع سنين
- ٤٨٢ غسل من له سبع سنين
- ٤٨٣ إن من رجل بين ساء أو امرؤه
بين رجال أو حتى مشكل
- » ولا غسل من كافر ولا بدوه
- ٤٨٤ دعه يدع من رآه سره
- ٤٨٥ يدعى أبداً في غسل
الأقرب، ثم الأقرب
- ٤٨٦ من غسل من كان
» لا يغسل من غسله
- » لا يغسل وحده
- » يغسل حبه في حكة حبه
للذمة
- » وقع رأسه في حفرة فغسله
بغير أدوية
- » نكح على بطنه حرة وسجيه
- ٤٨٧ لا غسل عورته ولا عورة أبيه
- » لا غسل سائر بدنه إلا حرة
- » ثم سوى غسله
- ٤٨٨ وحشي ويدخل بمعية غيره
- ناماء بين شعبه فيمسخ أسنانه
- وفي معبره فيسقطها
- ٤٨٩ ونوصيه
- ٤٨٩ ضرب صدره فيمسخ رغوته
رأسه وخيته وسائر بدنه
- ٤٩٠ غسل شقه الأيمن ثم الأيسر
- ٤٩١ يغسله على حبه مع غسل شبيهه
وغيره في كل مرة بدنه
- ٤٩٢ نوحه أبي شهوة وأمه من يظهر
بمفوس
- ٤٩٣ يغسل ثمة لأحد من
- » لا يغسل في غسله الأخير
- » يغسل من الحرة والخلال
- وذلك من أبيه أصبح به
- » لا يغسل بدنه في الحرة
- ٤٩٤ حرم من نكح به وغسله فغسله
- » لا يغسل في أحد شعره بطنه
- ٤٩٥ يحرم من حلق رأسه
- » يغسل شعره من ولا يغسله
- ٤٩٦ من شعره وسدله من ورأسه
ثم يغسله ثوب
- » من حرق منه من بعد لصع
- حبه يغسل من له ثوب
- ويعطى الحرة وقته ثم قال
- ٤٩٦ غسل الحرة وثوباً
- ٤٩٧ غسل المحرم من وسدنه
- ٤٩٨ لا غسل شهيد
- ٤٩٩ لا أن يكون حياً
- ٥٠٠ ولا يغسله خديه
- ٥٠١ لا يغسل في شهيد الذي لا يغسل
- » لا يغسل في شهيد
- » لا يغسل من دسه أو وجد ميتاً

- ٥٠٢ أو حمل أو كل أو طية أو طية
 ٥٠٣ من قتل مطلوما
 » إذا قتل الناعي المادل
 ٥٠٤ سقط يمينه وتعدى عليه لأكثر
 من أربعة أشهر
 ٥٥ سمية أولود
 » إذا بعدر غسله ثم وكس وصلى عنه
 ٥٠٦ العادل بعد ما رآه لم يكن
 حـ
 » وحرب كمن استأجر في قتله ممددا
 على الناس
 ٥٠٧ وحرب ثوب واحد للحق
 ٥٠٨ حوار تكفين بحر
 » لا كره بعبية
 ٥٠٩ يرم من يرمه بعبية
 له من
 ٥١٠ يمدد لكفن على من الزهني
 وأرش الحقة
 » الزوج لا يرمه كمن أسرته
 » تكفين الرجل في ثلاث متبعضين
 ٥١١ وصمة مستند
 » سجد الحبوب وحب
 » حرم قطن بين أيديه
 » ومن حبب جميع ربه كل حب
 » لا يوسع في سمة كافور
 ٥١٢ رد طرف لفافة عليه على شدة
 لأمن وحرب لا حرقه
 » نخل بعدد في لقم ولا يحرق
 لكفن
 ٥١٣ تكفين في ثياب ومثزر ومثارة
 ٥١٤ تكفين للرأه في خمسة أثواب
 ٥١٥ تكفين الصغير في ثوب واحد
 وحواره في ثلاثة
 » وحرب منه جمعة
 ٥١٥ الصلاة على من
 » لا تنقص الصوف عن ثلاثة
 ٥١٦ سنة أو يوم الإمام عند رأس
 الرجل ووسط المرأة
 ٥١٧ قدم من الأمام الرجل الحر
 ٥١٨ تقدم برأه على تصور الصد على الحر
 » حمل ووسط المرأة حذاء أح
 ٥١٩ يوم برأه عند صدر الرجل
 أو أسفله فلاش
 » إذا اجتمع موى من الأولياء
 للصلاة عليهم مع
 ٥٢٠ كره أربع مكبرات
 » شعور قبل قراءة فاتحة
 ٥٢٠ حذاء على سبي على الله عليه وسلم
 في شاة
 ٥٢١ ودعوى في شاة
 » الدعاء لولد نصي
 ٥٢٢ أوفوف بعد قراءة وليلا
 ٥٢٣ لا يشهد بعد قراءة ولا حج
 » سمة سليمة واحدة عن بكية
 ٥٢٤ وجوب تقديم والتكبرات والمدحة
 وعلاء على سبي على الله عليه وسلم
 ٥٢٥ سلام

- ٥٢٥ شروط صلاة الجماره
 ٥٢٦ إن كرر حركه واكثره
 ٥٢٧ لا يابع الإمام إذا اراد على أربع
 ٥٢٨ الدعاء عقب كل تكبيرة
 لا يطل بعد ركعة صبح ككرب
 عمداً
 ٥٢٩ للمسوق أن يدخل في التكريبين
 من فاته شيء من التكريبات فصاه
 ٥٣٠ إن صوم يومه
 ٥٣١ تكره من صلى غداً بعد صلاة
 ٥٣٢ الصلاة حتى تغرب من فاته صلاة
 ٥٣٣ يؤاخره الصلاة مع الجماعة أصح
 له أن يصلي عقبها
 ٥٣٤ لا يجوز بمصلاه على أنف من
 وراءه حتى يفلح الدعاء
 ٥٣٥ صلاة على جانب ناسه
 ٥٣٦ لا يصلي عليه بالنساء ما كان في أحد
 جانبى المسجد وبه أوجه
 ٥٣٧ لا يصلي على يفرس أو كوكب في
 بطن سم
 ٥٣٨ لا يصلي الإمام على ميت ولا من
 قبله ولا بعده وبه خلاف
 ٥٣٩ إن وجد بعض أسنانه على ميت
 ٥٤٠ إذا احتلط من يصلي عليه عن
 لا يصلي عليه سوى من يصلي عليه
 ٥٤١ لا بأس بالصلاة على ميت في مسجد
 ٥٤٢ إن لم يحضره غير النساء صلن عليه
 ٥٣٩ حمل لب ودفنه
 ٥٤٠ كراهة أحد الأخرى للحم والجمع
 وتسل ونحوه وبه أقوال
 ٥٤١ الأربع في حمله
 ٥٤٢ وضع قائعة سرور بيسرى مقدمة
 على كفها اليمنى واليسرى
 ٥٤٣ إن حمل بين العمودين لحسن
 من بعض مرأه
 ٥٤٤ الإِسْوَاعُ ، وَشَيْءٌ نَمَاحٌ ،
 والزكك حنك
 ٥٤٥ لا يخلس من سقم حتى يوضع
 وإن حدث وهو جالس ، ثم لها
 ٥٤٦ لا بأس بقيامه على القبر حتى تدفن
 ٥٤٧ استحب يومها منكر ما حر عن معناه
 ٥٤٨ ليلته لا تمشي في حماره
 ٥٤٩ يدخل قبره من صدره حتى تقبر
 ٥٥٠ إن كان أسهل عنهم
 ٥٥١ تقديم المحدث على الزوج في دفن
 ٥٥٢ إمرأه
 ٥٥٣ الروح أحق من الأولياء
 ٥٥٤ تقدم الأقرب للأقرب
 ٥٥٥ تعميق قبره وتوسعه
 ٥٥٦ محمله الحد
 ٥٥٧ صب عليه ثلاث صب
 ٥٥٨ كراهة لدفن في ثوب
 ٥٥٩ وضعه في حده عن حبه الأيمن
 ٥٦٠ مستند القفا
 ٥٦١ مع تحت رأسه لئلا كاعده للحن

- ٥٤٧ عثو لثرب في لغو ثلاث حبات : ٥٦٠ منحب أن تصحب لأهل بيت عديم
٥٤٨ تعلية حجر أو حشة
» رش عليه له
» بغير لست بعد دقة
٥٤٩ لأشس مطمة
» كراهة عيشه واساءة وكساة
٥٥٠ كراهة الخلوس والوسد عليه
» ولاسكا به
٥٥١ كراهة الحداث عند القصور
» لا يدعى به أحد إلا عرواره
» عدم الأكل في قفله
٥٥٢ جعل بين كل ثين حاجر من اثرب
» جمع لأثرب في قفله واحد
٥٥٣ وثب وقع في القفله حله بجمعة بش
» وأحد
٥٥٤ بكن شوب عصبه عيشه
٥٥٤ لو سمع من غيره عزم دلال من
» ركه
٥٥٥ دمن لشهيد تصبره سنة
٥٥٦ ب مانت حامله بشق نظم إلا
» إذا غلب على الظن أنه يحيى
٥٥٧ ب مانت دمية حامل من مسد
» دقت وحده
» جعل ظهرها إلى القفلة
» تقراءه على
٥٥٨ يهدى عرب للعت سدر
- ٥٦٠ منحب أن تصحب لأهل بيت عديم
يبحث به إليهم
٥٦١ ولا يصحبون في حفرة للباس
» للرحل زهرة قصور
» وسكره : : : : :
٥٦٢ حوار راية اسمهم في سكر
» تحب أراؤهم لهم
» كبر : : : : :
» من القفله من ع كراهة
٥٦٣ مرقوب د : : : : :
» مرقوبه أهل بيت
٥٦٤ كراهة تكرار مرقوبه
٥٦٥ كراهة خلوس له
» خلوس عرب دار بيت
» مرقوب في مرقوبه سنة
» مرقوب في مرقوبه سنة
٥٦٦ مايقول في مرقوبه سكر
» وفي مرقوبه عن كافر
» ماذا يدعى لأهل السنة ؟
٥٦٧ سكره على لب
» عاد صوب ما عرق به
» كراهة صير حله
٥٦٨ لا حور سكر ولا الساحة
٥٦٩ لا حور شق الثياب ولتطم الحدود
» وما شبه ذلك
٥٧٠ يخرج صدقه مع الحارة بدنة
» مكر وعة



الانصاف

ومعرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أبي جعفر محمد بن حسن

تأليف شيخ الإسلام العلامة لعنه الحق

علاء الدين محمد بن أبي بكر بن سليمان المشدوي

الحسين حمده الله رحمه

تأليفه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

حق لطع محفوظ

ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - أكتوبر ١٩٥٥ م

مطبعة السليمة المحمدية

١٧ شارع شريف بابا الكبير - القاهرة
٧٩ ١٧ ٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

باب استقبال القبلة

قوله (وهو الشرط الخامس لصحة الصلاة إلا في حال الفجر عنه)
الصحيح من المذهب سقوط سفار الفتنة في حال الفجر مضيقاً . كالعدم
الحرب ، وأهرب من السيل والسبع ونحوه ، على ما يفي . وعمر لم ير عنه وعن
يذره ، وأمر بوجد ونحو ذلك . وعنه لأصحاب . وحرره ابن شهاب أن الوجه لا يسقط
حال كسر السجدة ، مع أنها حالة عدم . لأن التوجه بها يسقط حال السجدة مع
تمدد إلى غير النصلي . وهو الحداد عند ظهور الكفر . وهذا صريح جداً .

قوله (والافقة على لراحلة في السفر الصويل والتقصير) .

هذا المذهب مضيق . من عنه . وعنه لأصحاب . وعنه لأبطل سنة الفجر
عنها . وعنه لأبطل أنه تركها . والذي قلناه في القروع : جواز صلاة ، ترك رك
ولو قد إنه واجب .

قال ابن تيمية وكلام ابن سبيل يعمل وحسين . يدور به واجب .

تغييرات

أحمد طاهر قوله « ادانة » إلى الرحلة في السفر الصويل والتقصير . أي
لأصح في الحضر من غير استقبال الفتنة . وهو صحيح ، وهو مذهب . وعنه
الأصحاب . وعنه يسقط الاستسكان أيضاً . يدور في الحضر ، كترك رك المأثري
مصره . وقد فقه أس^(١) . وطلقها في العائق والإشاد .

(١) قال ابن حزم وقد روي عن وكيع بن صفوان عن منصور بن يسع عن

اشأى . كلام المصنف : غيره - ممن خُلق - مفيد أن يكون العمل مباحاً .

هو كالبحر وعوده - يستعمل الاستفصال فله في العروج وغيره

الثالث لو شك أنه بدو في السجدة والخفة إلى القعدة في كل الصلاة لزمه

ذلك على الصحيح من المذهب من عديه . وقدمه من تميم ، ومن معه في شرحه

والرعاية ورد : العترة والخمل وعوهم

قال في الكافي : فإن أمكنه الاستفصال ويركع واستحود - كالله في

العمية - لزمه ذلك لأنه كما كرك السجدة . وفي معنى والشرح نحو ذلك

وقيل لا يدرى أحده الأمدى . ويحتمل كلام المصنف في الخفة وعوهم .

قال في العروج : لا يجب في أحد الوجهين وقال : وأصق في رواية أبي عبد

وعنه أن يدور قال : والله أدبر الملاح لمخذه

الرابع يدور في ذلك في المذهب . على الصحيح من المذهب . وقيل :

لا يجب عليه ذلك . وهو احتمال لأن حمداً وروى في صلاة أهل الأعمار [

قوله : « وهل يجوز ترك الاستفصال في التثنية للماشي » على روايتين

وأصحهما في الكافي والشرح ، وأن معه في شرحه ، والركعتين .

إحدهما : يجوز . وهو المذهب . حرمه في الهداية والمذهب ، والخلاصة ،

والنجاش ، والسنة ، والربعيتين ، ونظمه في رزين . وصححه في التصحيح ،

والخمد في شرحه ، وابن تميم ، والناظم . قال في العروج . وعلى الأصح : وماشياً

وقدمه في المحرر ، والعاثق . واختاره القاضي .

والرواية الثانية : لا يجوز وهو ظاهر كلام خرق . وحرمه في الوجيز ،

والإفادات . وبصها للمصنف في المعنى للحلاف .

= إراهم نحى قال : « كانوا يصلون على رجالهم ودوابهم حيث توجهت » فإن

وهذا حكاية عن لصحابة وتابعين عمود في الحصر وسفرهم . فإن استوى في شرح

مسلم . وهو يحكى عن أنس .

ففي المذهب - تصح الصلاة إلى القبلة بلا خلاف أعنفه - ويأتي الجواب عن قول المصنف « فإن أمكنه افتتاح الصلاة إلى القبلة »

ويركع ويحمد فقط إلى القبلة ، و جعل الدقي إلى جهة مبردة على الصحيح من المذهب في ذلك كله ، قدمه في معنى والشرح ، والدعوة ، وشرح الهداية ، واخذ ، والرعية ، ومن سجد وشرحه ، واحداه الفصي وغيره .

وقيل : يومى ، ركوع والسجود إلى جهة سيرة ، كركب . حذر الأملدى . واخذ في شرحه . وقيل : نشئ حال قدمه إلى جهته ، وما سواه يفعله إلى القبلة غير مش ، بل يقف ، وعمله وأصابعه من غير .

فائدة

لا يجوز العمل إلى جهة ركب التمسك وهو كركب الصلاة وقدمه على غير صوت ^(١) . ذكره صاحب النجاشي . ورواه ، والدعوة ، ومن غير ، وغيره . قلت : فيصير في - وهو مستثنى من كلام من أصح .

قوله « فإن أمكنه - أى الرأكب - افتتاح الصلاة إلى القبلة فهل يلزمه ذلك ؟ على روايتين »

وأظهر في الشرح ، والافتق وحكام في الكافي وغيره

أمرهما : يلزمه . وهو المذهب . حرم في الهداية والمذهب ، واستوعب .

والخلاصة ، وأما ، والرجح ، وأما وغيره . وصححه لزم قال أبو علي وغيره . وهو المذهب . قال محمد في شرحه : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع .

ولزم الرأكب الإجماع إلى القبلة بلا مشقة . فقه واحده الأكثر حال أن يتم يلزمه في أظهر الروايتين . قال في تحرير العروة : يلزمه . على لأظهر . وهو ظاهر

كلام الحنفى . وقدمه الزركشى

(١) أى على غير عدى .

والرواية الثانية: لألزمه . واحداً أو نكراً وحرره في الإرشاد وقدمه في الرعايتين . وهذه الرواية حرجها أبو المعالي ومصنف من الرواية التي في صلاة الحبوب . وقد نقل أبو داود وصالح « يعنى ذلك » .

قواعد

الأولى : إذا تمكن لإراك فعلها ، اكتب واحداً بلا مشقة ربه ذلك ، على الصحيح منذهب عن عيه ، وقيل : لألزمه . فإن في العروع : وذكره في الرعية رواية ، للدوى في الرحمن العامة . المعنى . وهـ أحده في الرعية إلا قولاً . واحتره الآمدى واتخذ في شرحه وأضافهما في المعانيق . وتقدم بغيره في دورانه .
الثانية : إذا عدلت به دانه عن حجة سيره ، فعمره عنها ، أو جرحه ونحوه ، أو عدل هو إلى غير القلة غفلة ، أو نوماً ، أو جهلاً ، أو لظنه أنها حجة سيره وطعن : سقطت ، على الصحيح من المذهب وقيل لا تسقط . فيسجد للسجود . لأنه معيوب كبر . وأضافهما ابن خزيمة ، ومن جرحه في الرعية . وقيل : يسجد معذولة هو . وإن قصره سقط . ويسجد للسجود .

قلت : وحيث قد يسجد مع الدابة ، فيصير بها

وإن كان غير معذور في ذلك فإن عدلت به وأمكنه رده ، أو عدل إلى غير القلة مع علمه . سقطت . وإن انحرف عن حجة سيره ، فصار معه إلى القلة عدداً : سقطت ، إلا أن يكون انحرفه إلى حجة لقلة ذكره القاضي . وهي مسألة الالتفات المنطل .

الثالثة : متى . لم يسجد ، فوقف لتعب دانه ، أو مستظراً للرفقة ، أو يسر كبيرهم ، أو سوى البرون مله دحله . استعمل القصة .

الرابعة : يشترط في الراكب طهارة محله . نحو سرج وركاب

الخامسة : لو ركب السافر النال . وهو نصلي في محل . بطلت على الصحيح من المذهب . وقيل . يسه كركوب ماش فيه . وبين رول الراكب في أثناء رول مستقبلا وأتمها . نص عليه

تفسيره

أمرهما . الصبر في قوله « بين أمكه » عند إتي الراكب فقط . ولا يجوز عوده إلى الماشي ولا إلى الماشي والراكب قطع . لأن الماشي إذا قد ساه له التطوع فإنه يرمه افتتاح الصلاة إلى الغلة ، قولاً واحداً ، كما تقدم . وأيضاً فإن قوله « بين أمكه » فيه إشعار بأنه لا يمكنه وتيرة لا يمكنه وهذا لا يكون إلا في الراكب . إذ الماشي لا تصور أنه لا يمكنه ولا يصح عوده إليها لعدم صحة الكلام

فيتبين أنه عائد إلى « ركب » وهو صحيح . سكن قال من معني في شرحه : في عوده إلى الراكب أيضاً بطر . لأن الرويتين مذكورتين إنما هي في حال المصلحة قال . وقد أمنت في المصلحة والمصلحة من أجل تصحيح كلامه انصفها .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإن جملة من الأصحاب صرحوا بالرويتين . منهم الشرح ، وابن تيمية ، وصاحب الفروع ، والعلاني ، ونحو مد العدة ، وغيرهم . وقد تقدم أن أنا المعلى والمصنف حرجا رواية هذه الروتين . قد ذكر المصنف الرويتين هه اعتمد على الرواية المحرجة . فلا بطر في كلامه . وإطلاق الرواية المحرجة من غير ذكر التحريج كثير في كلام الأصحاب .

وأيضاً فقد قال في الدعوى : بل صالح وأبو داود « يعينني لراكب الإجماع إلى القصة » وجمهور الأصحاب أن ذلك تندب فلا يرمه ، فهذه رواية أنه لا يرمه . الثاني : مفهوم كلامه انصف أنه إذا ما يمكنه الافتتاح إلى الغلة لا يرمه

قولاً واحداً وهو صحيح . وهو مذهب . وعنه الأصحاب . وقال القاضي يعمل
أول نيزمه . ذكره عنه في الشرح .

قوله (والقرض في القبلة : إصالة العن لمن قُرب منها) .

بلا رابع . وأحق لأصحاب ذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وما قرب
منه . قال الشيخ : وفي معناه كل موضع نسب أنه صلى الله عليه . صدقات الله وسلامه
عليه إذا صبغت جهته . وألحق الناظم بذلك أيضاً مسجد الكوفة . فإن لا يلقى
الصحة عليه . ولم يذكره الجمهور . وقال في المكتبة : وفي قوله السلام طر .
لأنهم لم يجمعوا عليه . وإنما أجمع عليه صانعة مسجد . وصاهر كآلة ابن سعد في
شرحه وجمعه : عدم الإلحاق في ذلك كله . وفيه بين بعض مشايخه وكان
سهره وقال الشيخ : وفيما قاله الأصحاب طر . ونصر غيره .

فوائده

الزوائد نيزمه استقلال القبلة بدينه كله ، على الصحيح من المذهب . نص عليه

وقيل : وبخبره يصح أيضاً . اختاره ابن عقيل

الثانية . إن قوله « من قرب منه » متعدي . ومن كل مكان يمكن من أهلها
أو نشأ من ور . حائل محدث . كالحسين ونحوه . فهو غير إصالة العن
للقريب ، لكن هو حلف جبل ونحوه . والصحيح من مذهب : أنه يجهل إلى
غيره . وعنه أو إلى جهته . وذكر حاشية من الأصحاب : إن مدعى إصالة العن
للقريب يحكمه حكم العبد . وقال في صحيح : قدر على رؤية ، إلا أنه مستتر
تبر أو غيره ، فهو كنه . وفي رواية : كعب .

الثالثة . نص الإمام أحمد . أن « اجتمع » من السب . وقد روي عدة أدريع
وشي . قاله في الصحيحين وغيره . وقال ابن أبي السراج : سبعة . وعدم من تميم
وصاحب التثنية حور النوحه فيه . وصححه في إرتابة . وهو طاهر ما قدمه في
الفروع قال الشيخ في الدرر هذا قياس مذهب

والداخل في حدود ليست ستة أذرع وثني . قال القاصي في التعسيق . يجوز
التوجه إليه في الصلاة . وقال ابن حاتم لا يصح توجه إليه . وحرم به من
تقبل في السج . وحرم به توسل في مسكن . وثنا صلاه الله في الصلاة فيه
وأما الغرض . قال ابن نصر الله في حواشي الدعوى . أنه في الصلاة . والحمد لله .
حكمها حكم الصلاة في الكلمة نهى

قلت : توجه الصحة فيه ، وإن مع الصحة فيه

قوله : (وإصابة الجهة لمن يبدؤها)

وهذا المذهب من سببه وتبعه جمهور الأصحاب وهو ممنون به في
المذهب . قال في الدعوى على هذا كلام أحمد والأصوات . ويصح في الدعوى
فصل . انتهى عن الأحرار قبل . قال المحقق في شرحه . ويرد عليهم لا قصر
للمس واليسر ما يخرج عنها . ومنه فرصة الاحتكام إلى عليم . والحالة هذه
قدومه في الهداية ، وخلاصة ، وأربعين ، والخوارج . من توسل . هذا هو
مشهور . فعلم . يصر المس واليسر عن الجهة التي احتكام إليها

وقال في أربعة على هذه رواية . إن رفع وجهه نحو السماء ، لم يخرج به عن

الهداية . مع

قال أبو الحسين ابن عدوس في كتاب المذهب . إن فائدة خلاف في أن
الغرض في استعمال الآية . هل هو العين أو الجهة . إن قوله . انتهى . فتنى مع
رأسه ووجهه إلى السماء حتى خرج وجهه من مسافة الهداية فعدت صلاؤه

قال ابن رجب في الصفات : كذا قال . ومنه نظر سفي

وقيل . مع وغيره . إذ حشاً وهو في الصلاة ، يسعى أن يرفع وجهه إلى فوق
شلا يؤدي من حوله بآثره . وقال ابن خوي في المذهب . يستدير الصف
الطول . وقال ابن الرامحلي في هدوه : في استدراك الصف الضوئين روايتاً

إحداهما لا يستدير لحدته وعسر اعتداده .

الذرية : بحرف طرف الصف يسيراً ، يجمع به توجه الكل إلى العين

قائمه

المعده . هو حيث لا يقدر على المساعدة ، ولا على من يحتره عن علم . قاله
عن واحد من الأصحاب . وليس المراد بأبعد مسافة القصر ، ولا بالقرب دوسها .
قال في الفروع : وه أحدهم ذكروها ذلك .

قوله : **فإن أمتكته ذلك يحتر ثقة عن يقين** ، أو استدلال بحاربه
المسمى : **أزمة الحن** به .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في الخبر . أن يكون عدلاً طاهراً وبطلاً ،
وأن يكون «عاقراً» حرماً به في شرعه . وهو ظاهر كلام الشرح وغيره . وقدمه في
الفروع ، والرعاية الكبرى ، وصححه

وقيل : ويكفي مستور أحد نصف . صححه ابن تيمية . وحرّم به في الرعاية
الصغرى ، والحويين .

وقال كفى نصفاً حرّ منبر . وأطلقهما ابن تيمية فيه .

غير مذهب كلام المصنف : أنه لا يقبل حرّ الفاسق في الثقة . وهو
صحيح ، لكن قال ابن تيمية : يصح التوجه إلى قلبه في بيته . ذكره في الإشارات
وقال في الرعاية الكبرى : قلت : وإن كان هو عملاً فهو كبحرته .

قوله : **عن يقين** .

الصحيح من المذهب : أنه لا يفرقه العلم بقوله إلا إذا أحتره عن يقين . هو
أحتره عن احتياط ، لا يحتر تقليده . وعليه الجمهور . قال في الفروع : يحتر تقليده
في الأصح . قال ابن تيمية : لا تقليده . واحتياط في الأطهر . وهو طاهر ما حرّم به في
الوحيث وغيره . وقدمه في الرعاية وغيرها

وقيل : يجوز تقليده . وقيل : يجوز تقليده إن صاق الوقت ولا فلا . وذكره

القاصي ظاهر كلام الإمام أحمد ، واختاره جمعة من الأصحاب منهم الشيخ
تقي الدين ، ذكره في الفائق .

وقيل : يجوز تيممه إن صاف الوقت ، وكان أعظم منه
وقال أبو الخطاب في آخر التمهيد : يصيب حسب حاله ثم بعيد ، إذا قدر
فلا ضرورة في التقيد ، لكن عدم الماء والتراب يعلل وعدم

قوله : ﴿ لزومه العمل به ﴾

الصحيح من المذهب أنه يلزمه العمل بقول الثقة إذا كان عن يمين
وعنه حميد لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال في التلخيص ليس للعدو
تقيده . قال ابن تيم : وهو بعيد . وفي - لا يلزمه تيممه مصحفاً .

قوله : ﴿ أو استدلالاً بمحارب يرب المسلمين : لزومه العمل به ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يلزمه العمل بمحارب المسلمين فيستحب على
القتل ، وسواء كانوا عدواً أو فداً . وعنه الأصحاب . وعنه يفتند إلا إذا كان
مُدَّة النبي صلى الله عليه وسلم . وعنه يفتند ولو بالمدنة ، على ما كتبنا أفضل
الصلاة والسلام ذكره ابن الزعوني في الإقناع والاحتج
فت : وهما صحيحان جداً وقطع ابن كشي بعدم الاحتج في مكة والمدنة .
وحكي الخلاف في غيرهما .

تيمم : مفهوم قوله : ﴿ أو استدلالاً بمحارب المسلمين ﴾ أنه لا يجوز الاستدلال

بغير محارب المسلمين . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الجمهور . وحرم به في
الحج وغيره . وقدمه في الفروع ، وأردعه . وقال المصنف - ونسبه الشرح -
لا يجوز الاستدلال بمحارب الكفار لأن يعلم قتلهم ، كالتصدي . وحرم به
ابن تيم . وقال أبو المعالي : لا يفتند في محراب لا يعرف تطمس بقربة مطروقة
قال : وأصح الوجهين : ولا يحرف لأن دواء النوحه إليه كقطع ، كالطريقين .

قوله ﴿ فَإِنْ اشْتَهَتْ عَلَيْهِ الْقِتْلَةُ فِي السَّعْرِ احْتَمِدْ فِي طَبْعِهَا بِالْذَّلَالِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه إذا اشتهد عليه القتل في السعير : احتمد في طبعها حتى عتب على طبعه جهة القتل صلى الله عليه وسلم . وعليه الجمهور ومعه وجه : لا يحتمد . ويجب عليه أن يصلي في أربع حركات . وحرجه أو المذهب في الاعتدال وغيره ، من مصوصه في ذلك اشتهد . وهو دالة في البصرة .

قوله ﴿ وَأَثْبَتْنَاهَا : انْقِطَبُ إِذَا حَمَلَهُ وَرَأَى صُورَهُ . كَانَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ ﴾

وهذا المذهب ، عليه جمهور . وقصده كثير من المذهب . وقيل : يحرف في دعوى وما قرأه في الشرق قليلا . وكذا قرب إلى المغرب كان يعرفه أكثر . ويحرف في ما قرأه في الشرق قليلا . وكل قرب إلى الشرق كان يعرفه أكثر .

تعب : مراده بقوله « إذا حمله » أي ظهره كان مستقبلا القبله « في كتاب المعبرين » وأنشأ وحسن وسب في الحريرة وما جرى ذلك . طاع في الحادي وغيره فلا تكادوت هذه السلاسل في ذلك بلا عدول نصير معمو عنه

قوله ﴿ وَالزِّيَاخ ﴾

الصحيح من المذهب : أن الزياخ مما يستقبل به على القبلة ، على صفة ما قاله المصنف ، وعليه لأصحاب . وقال أبو النعمان : لا سلاسل في الزياخ صعب .

قوله

الأولى : « الجنوب » تهب بين القبلة والشرق و « الشمال » تهب و « الجنوب » تهب بين القبلة والمغرب ، و « المجد » تهب ، وتسمى « قنوس » لأن باب الكهنة يفتح له . وعدة أمام المغرب إلى مصعب الشمس ففهم . ومعه سميت القبلة .

قال ابن سعد في شرحه . و « يوحى » التي ذكرها المصنف دلالة أهل العراق

فما قلته . . . هي مشرفة عن قمة انداق فكيف يجب الحبوب لأهل الشم
 قلة . وهو من مطبخ سهل إلى مصبع الشمس في الشد ، و « اشبال » مفاصلها
 تهب من ظهر مصلي . لأن مهب من غصن إلى مغرب الشمس في الضيف .
 و « العبد » تهب عن سره متوجه إلى قمة الشد . لأن مهب من مصبع الشمس
 في الضيف إلى مطبخ « لغتوي » طاله أمراء و « لدور » مفسم .

الثاني : يستدل به على صحة الظاهر الحكر غير المحدودة . فكيف بحقة
 الأصل عري من مهب الشمال من تته مصل إلى يسره على اعراف قبيل ، إلا
 هراً محراس و « اشبال » عكس ذلك . فهذا سمي « أول » المقلوب « والثاني
 » العاصي »

ومن قال يستدل بالظاهر الحكر صاحب نظرية ، واندفع ، وامدوع
 والمجد في شرحه ، والرعاين ، والحويين ، و « من » وغيرهم
 وما يستدل به أيضاً على القلة : احسن . وكل حمل له وجه متوجه إلى
 القلة به أهله ومن مر به . قال في الدرع . وذلك صيف . ولهذا يذكره
 حجة .

وما يستدل به أيضاً على القلة : حجة في السماء ، ذكره لأصحاب . فكيف
 عمدة على كعب مصل الأيسر إلى القلة [في أول الليل] . وفي آخره على الكعب
 الأيمن في الضيف . وفي الشد . فكيف أول الليل عمدة شرقاً وغرباً على الكعب
 الأيسر إلى نحو جهة المشرق . وفي آخره على الكعب الأيمن . فإنه غير واحد .
 وقال في الدرع : وهذا إما هو في بعض الضيف

الثالث : يستدل أن يتعلم أنه القلة والموت . وقال أبو المعلى : شوحه وحجوه
 وأنه يحتمل عكسه ندرته . قال أبو المعلى وعمره : من دخل الموت وحجبت القلة
 عليه لزمه ، قولاً واحداً ، أقصر منه . وقال الزركشي وغيره . وقد لصق الموت
 لأن القلة يجوز تركها للضرورة . قال في الحوى الصغير . ولم يمه التمه مع معة

الوقت ، ومع صيغة يعلى أربع صوات إلى أربع جهات . قال في الرعاية الصغرى
 فإن أمكن التعلم في الوقت زمة . وقد : أن يعلى أربع صوات إلى أربع جهات .
 قوله (وإذا اختلف الختباء رخص لم يفتق أحدهما صاحبه) .
 إذا اختلف المحدثان : يفتق أحدهما الآخر قطعاً ، بحيث إنه يحرف إلى جهة
 وأما اقتداء أحدهما بالآخر فمكره يكون اختلافهما في جهة ، لأن يبين أحدهما
 يميناً والآخر شمالاً ، وبارة يكون في جهتين .

فإن كان اختلافهما في جهة واحدة ، فالصحيح من المذهب : أنه يصح تيمم
 أحدهما بالآخر . وعليه جمهور الأصحاب حتى قال الشارح وغيره لا يختلف المذهب
 في ذلك . وفيه وجه لا يجوز أن يتم أحدهما بالآخر والحالة هذه . ذكره القاصي .
 وإن كان اختلافهما في جهتين . فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح اقتداء
 أحدهما بالآخر . نص عنه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال
 المصنف : قياس المذهب هو الاقتداء . قال الشارح : وهو الصحيح . وذكره
 في الثاني قولاً . وقال : كراهة لاس جود الثعلب ولأمس ذكره . وقد نص
 فيه على الصحيح .

قلت : في خلاف في ذلك - أعني : إذا ترك الإمام ركعاً أو شرطاً معتقداً
 أنه غير شرط ، وادّعى أنه شرط - في باب الإمامة .

وقال الآمدي : إذا ادّعى أنه تحت صلاة الإمام دون أن يموه ثم قال : والصحيح
 إعلان صلاتهما جميعاً وقال في اندروع : وهو كالمذهب بصح اثنائه ، إذا لم يعلم حاله .

فأمرناه

الأولى : توافق الجهادين وثمة أحدهما بالآخر فمن باب الخطأ انحراف
 وآثم . ويبقى أنموه اندرقة للصبر وثمة . ونفعه من قبله في أصبح انه جهين .

الثانية : لو جهنم أحدهما ولم يجهنم الآخر . نفعه ، عند الإمام أحمد وأكثر

الأصحاب . وقيل : ينعم إلى صائق الوقت وإلا فلا حرمه في الخوى وأصلقهما
برر كشي .

قوله ﴿ وَيَنْتَعِ الْخَاهِلُ وَالْأَعْمَى أَوْ تَقِيَهُمَا فِي ضَيْقِهِ ﴾

الصحيح من المذهب : وجوب نقد لأوتق من المتخدين في أدلة القسمة
للجهل بآفة القسمة والأعمى وعيه أكثر الأصحاب . قال المحمدي وغيره : هذا
مذهب المذهب . وقيل في النصرة لا يجب . واحتارده اشرح وسيره ، فخير . وهو
تخرج في العروع كدعي في التبع ، على أصح الروايات فيه . وقيل في الرخصة : متى
كان أحدهما غيباً والآخر أدنى فبهم أوفى فيه وجوب

فانظرنا

امداهم : متى أمكن الأعمى الاجتهاد ، كمنه منه مهتد زرع ، أو شمس
وعو ذلك : لزمه الاجتهاد . ولا يجوز له أن يقلد .

الثانية : لا تسوى عدده أن لا يلزم إذا لم يكن اختلافهما في جهة واحدة
أو في جهتين . فإن كان في جهة واحدة خير في أصح المذهب . وإن كان في
جهتين فالصحيح من المذهب ، أنه خير أصح . وعيه الجمهور . وقيل من عقيل
صلى إلى الجهتين .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَصْرٍ فَاحْطَأْ ، أَوْ صَلَّى الْأَعْمَى بِلَا
دَلِيلٍ ، أَعَادَ ۚ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن البصير إذا صلى في الحصر فحطأ عليه الإعادة
معد . وعنه الأصحاب . وعنه لا يحيد . كان من اجتهاد . أصح أحمد بقضية
هنا قد . (١) وقيل أن من الراعي حكى رواية : أنه يجهدوه في حصر .

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « بينهما تساءل في صلاة يصحح ، يد

تجربات

الأول : مفهوم كلامه " أن التعبير قد صي في الحصر ولا يحظى ، أنه لا يعد .
 وهو صحيح ، وهو اندهب . ومن - عيب - لأنه ترك وصه ، وهو السؤال .
 الثاني : ظاهر كلامه . أن مكة وندسة - على ما كتبها أقوال - علاقة وإسلام -
 كغيرهما في ذلك . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وصرح به
 ابن تيم ، وغيره . قال ابن أبي شيبة : " ومثلي كغيره ، على ظاهر كلامه لأنه
 في رواية صالح " قد تمخرى " شخص لينة في لآخر ، وجود النجوى وهذا
 موجود في سكي ، وعلى أن السكي إن علم سقط فهو . إجماع من احتجوا إلى يقين .
 فينقص خبره . كما ذكرنا احتجنا ثم وجد لص
 وفي الأضواء لا . . . وإلا صح إسناده .

الثالث : لو كان التعبير محمولا لا يعد من بخره تخرى وصى ولا عدة .
 والله أبو الحسن لمسى . وحده في الترخ . وفي كلامه أني ذكر ق .
 قوله (باب لم يخذ الأعمى من يقلده صلى . وفي الإعادة وحدها)
 وهذه الظنفة هي الصحيحة . وعينها جدهم الأصوات . وصنفها في الهداية ،
 واندب ، و . . . والصحة ، والسكافي ، والسجيس ، والنبعة ، وابن تيم ، والراغبين ،
 وأخوه .

أمرهما لا يعيد . سكر بلرمه النجوى . وهو اندهب . حرم به في الوجيز
 وأما . وصححه في الصحيح ، والمحدث في شرحه ، وصاحب العلم ، والحدوى الكبير
 وقدمه في المروء ، والمحرر ، ومتنوع ، والعاشق ، وإبراهيم العاية .

ص . هـ . آت . ص . بن أبي شيبة عليه وسلم قد أرسل عليه ليلة قرآن . وقد أمر
 أن يتنقل القله فاسفلوها وكاتب وحوهم إلى شام فاسداروا إلى الكعبة
 متفق عليه .

والثاني : بعيد لكل حال . وهو ظهر كلامه الخرفي . وحرره في الإفادات .
وقال من حميد بن أحط ، وعد ، وبن أصاب لمي وحسين ، وضيق الأوجه
الثلاثة في تحريد العدة ، وإبركشي

فأمرناه

أمرناهما قد مره أن يد قن لا بعيد : لا من البحرى فهو بحر
وصى أنه دى أحط ، فوذا واحد ، وكذا بن أصاب ، على الصحيح من المذهب
وفيه وجه لا بعيد بن أصاب ذكره المصنف في شرحه الصغير .

الثاني : لا تحرى عهد أو قنله ، في حقه له حجة ، أو قدر التحرى عليه
سكونه في صفة ، أو كان به مبيع الاحتماد ، أو عرفت عدده لأمرت ، أو
لصيق الوقت عن من حقه له على ولا يعدة عنه ، سواء كانت أنعم أو
صغيراً ، حصراً أو سراً . وهذا المذهب وعنه ميد وهو وجه في من تبعه في
المعهد وقد أو نكر . لمخوس بن عوف حجة على إيهام على حسب
حاله ولا ميد ، إن كان في دار الحرب . وإن كان في دار الإسلام فرواس .
وتقدم كلام النعماني والشيخ في المحسوس قرأ .

قوله (ومن تلى بالاجتهاد ثم عد أنه أحطاً القسلة فلا إعادته عليه)
هذا مذهب . وعنه الأصحاب ، سواء كان حضوره يقيناً أو عن اجتهاد .
وخرج من الراوى رواية بعيد من صلاة لا من الفغير عياً ، وخرج بينهما التمسى
وعبد ود كر أبو الفرج الشيرازى وغيره : أن عليه الإعادة إن كان حضوره يقيناً ،
ولا إعادة إن كان عن اجتهاد . وحكى عن أحمد نقله من تبعه .

وفى الأصحاب بن القسلة وبين انفقت وبين أحد الركعة أنه يتكلم اليقين
في الصلاة والصوم من مؤخر وفى الركعة من يدفع إلى الإمام .

قوله ﴿ فَإِنْ تَعَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَنِ الْثَانِي ، وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ ﴾ .

اعلم أنه إذا تعيّر اجتهاده ، ففترة تكون بعد أن فرغ من الصلاة . وفترة تكون وهو فيها . فإن كان قد تعيّر جهده بعد فرائعه من الصلاة احتجبه للصلاة قطعاً وهي مسألة المصنف . وإن كان إنما تعيّر اجتهاده وهو فيها . فالصحيح من المذهب أن يعمل بالشئ وسى . نص عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة . وعنه جمهور الأصحاب . وعنه بطل . وقيل بترمه جهة الأول . حمده من أنى موسى ولامدى لئلا ينقص الاجتهاد بالاجتهاد .

فوائده

أهمها : لو دخل في الصلاة واجتهاد ، ثم شك ما سمعت به وسى وكذا إن طهّره من له خطأ ، ولا ظهر له جهة أخرى . ولو عتب على طهّره خطأ الجهة التي يصلي فيها . وهه على جهة غيرها . سقطت صلاته . على الصحيح من المذهب مصنفاً . وعنه جمهور الأصحاب . وهذا أو المعنى : إن ما له صحة ما كان عنه ، وهه ظل ربه مستمعاً . وسكت . وإن كان له خطأ فيها سى .

وقيل : إن تعيّر من كان في صفة ، أو كان أعنى فصر ، ووجه الاجتهاد ، وهه من ما يدل على صوابه سقطت . وتقدم في كلام المصنف : إذا تعيّر اجتهاده . فإن عتب على طهّره خطأ الجهة التي يصلي فيها ، وصن الفسحة في جهة أخرى ، فإن ما له يقين الخطأ . وهو في الصلاة : استدراك إلى جهة السكينة وبقي . وإن كانوا جماعة قدموا أحدهم ، ثم بان فخر الخطأ في حال واحدة : استدراكوا وأثبوا صلاتهم . وإن بان للإمام وحده ، وثبّه مؤمنين أو مصنفين استدراك من بان له الصواب . وروى مصنفه مدققة حص لا على توجه الذي قد يجوز الاتهام مع اختلاف الجهة

وإن كان فيهم مقلد تبع من قلده وأخرف بأخرفه .

الثانية : « أخر وهو في الصلاة ناحطاً يقيد لزم قوله ، وإلا ، عر . وقال جماعة : إلا إن كان الذي يرمه عبده ، فمكون كمن غير اجتهد . وقدمه في الحدوى الكبير وغيره .

الثالثة : لم صلى من فرصة لاجتهاد غير اجتهد ، ثم من مصيد يرمه الإعادة على الصحيح من مذهب . وبين ، لا يرمه .

باب النية

قوله « وهي الشرط السادس »

الصحيح من مذهب ، وعليه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم أن النية شرط صحة الصلاة . وعنه ومن وهو قول في الدروع ، ووجه في المذهب وغيره وأطلقها في المذهب ، ومسبوكة مذهب . قال في المسبوك : « والنية هي وعزم من أفعال شرائط خمسة . فقصوا ما لمسة وعدوها ركعة .
وقال الشيخ عند القدر وهي قبل الصلاة شرط . وفيه ركن . قال في مجمع البحرين : « يرميه مثله في نية اشروط . ذكره في أركان الصلاة .

قوله « ويجب أن يؤتى الصلاة بعينها . إن كانت مُتَيَّنَةً ، وإلا أخزأته نية الصلاة »

الصحيح من المذهب . أنه يجب تعمس النية صلاة العزم واسم المعين . وهو مشهور والمعوم به عند الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . قال تركشي : هذا متصوص أحمد وعامة الأصحاب في صلاة العزم . وعنه لا يجب التعمين هما ، ويحمله كلامه الخري . وأصله المحدث لم كانت عليه صوت فصلي أربعاً متوابعاً . فإنه لا يخرجه إجماع . فلو اشترط التعمين أخره ، كما في ركعة . فإنه

لو كان عنه شيء من أو غير ، أو أصح طعمه من عشر ور كاه قطر ، فخرج
شاة أو صاع سويته عنه أحرأه ، ما يمكن التعيين شرطاً . انتهى
قال في الفروع كما قال . قال : وظهر كلامه غيره لا فرق وهو مسووح
إن تصح بينهما فرق . انتهى

وقال في الترتيب : يجب التمسك للفرص : ولا يجب في من معين انتهى
وقيل : متى دوى وص وحب ، كالت عنه صلاة لا يبرهن من صهر أو
عصر ، فصلى أربع حوى . أحده منه من غير تعيين أحرأه . وقد أورد إليه
ذكره ابن تيمية ويحده كلامه أحق في أنه قاله تركشي ، وحسنه القاضي .
قوله (وإلا أجزأته الصلاة)

بعض روايت : تسكن الصلاة معينة ، مثل أمن مطلق . فإنه جرى بية
الصلاة ، ولا يجب معين . وهذا لا يراجع انتهى

قوله (وهل يشترط بية القضاء في العائنة ، ونية الفرصية في
الفرص) على وجهين

عند الأكثر وهو : وس في الفروع . وقال ابن تيمية : وجهان . وقيل :
روايتان

أما شرط بية القضاء في العائنة . وأطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما
في الهدية ، والمسوع ، والهادي ، والتحصن ، والسعة ، وشرح الحد ، والطم ،
وإن تيمر ، وشرح ، وشرح ابن صبح ، ولا تركشي ، وحدوي السكر .

أحدهم : يشترط وهو ذهب احتاره ابن حامد . قاله في المحرر وغيره .
قال في الفروع : ونحو بية القضاء في العائنة على الأصح . وجزم به في مسبوكه
الذهب ، والإفادات . قال ابن نصر الله في حواشيه : ما قاله في الفروع خلاف
المذهب في المثل الثلاثة . وإد الذهب عدم الوجوب .

والوجه الثاني : لا يشترط صحته في المسحيج ، والبرعة الكبرى ، والعائق
 وإن تم واحدا في السكبي ، والشرح ، وتذكير من عدوس ، وحرمه في
 الوجه [وسو] وقدمه في الحجر ، والبرعة لصغى ، ويحوى الصغير ، ويدراك
 العبة ، وتحر مدالمة .

وعلى المذهب : كان عليه طهر حاضرة وفائة فصلاها ، ثم ذكر أنه ترك
 شرطاً في إحداها لا يعم غيرها ، لزمه طهر ، حاضرة ومقصية ، كما كان عليه استداه
 وعلى الوجه الذي حزنه صهر وحدة ، سوى ما عليه .

قوائم

الأولى : لم يأت من عنه طهر فائس صم . يفره عن إحداها حتى
 يمين سبعة لأجل القرب وقت لا حله ، كحالاته ، أنه يحجره في
 القريب ، كإحدى صمد عن أحد هذين ، وتذكير عن إحدى آثار
 حدث فم قال في له مع ، ووجه حرج واحيل عن الله

الثانية : لم ط أن عليه طهر فائة ففصها في وقت طهر اليوم . ثم سأل أنه
 لأفصاء عنه ، لما حره من حاضرة في أصبح . حينئذ توجه من تم ، وقدمه في
 المروع وحرمه في الحوى الكبير وقت . يذنه قدمه من رين في شرجه
 وأطفاهما في اشرح

اشأته له نوى طهر اليوم في وفها . وسنة فائة . حده غير على الصحيح
 من المذهب . حرمه في معنى ، والشرح ، وسر رين وقدمه في المروع وحرج
 انصف ومن تعه فيه كاتى قسم . وحكم من تم كاتى قسم .
 وقدمه في آخر شروطه خلافة . إذ هي خلافة من هم . وحين علم .
 أو هي صم وتصر من هم .

البراعة : أصبح القضاء له لأد ، وعكس إدار خلافي ضه . قاله الأصحاب

قوله في الفروع . قال المصنف وغيره : لا يختلف المذهب في ذلك . وقال ابن تيمية
علا إعادة ، وحتم واحداً . قاله بعض الأصحاب ، وذكر ابن أبي موسى : أن القصاص
لا يصبح بنية الأداء . ولا بالعكس . انتهى .

وقال لأصحاب . لا يصبح القصاص بنية الأداء . وعكسه مع العلم
وأما اشتراط بنية العرصة في الغرض . فأطلق المصنف فيه الوجهين .
وأما قوله . في المذهب ، والنحن ، والعمه ، والنعم ، وابن تيمية . والشرح والذكر
بحداهما : يشترط . وهو المذهب . احتاره ابن حامد . قال في الله وبع . وتجب بنية
العرصة للغرض على الأصح . قال في الخلاصة : وسوى الصلاة أحصاة فريضة
ولوجه الثاني : لا يشترط . وعليه الجمهور . قال في الكافي : وقال غير ابن حامد
لأبيه . قال أحمد في شرحه ، وصاحب مدوى الكبير : وأما بنية الغرض للمكتوبة
علا يشترط أداء إلا بنية التعيين عند أكثر أصحاب . وقال هو أولى . وصححه
في التصحيح ، والرعاية الكبرى ، والفتاوى ، وابن تيمية ، وغيرهم . واحتاره
ابن عبدوس في تذكره [وحرمه في البحر ، وسور . وقدمه في الهداية ،
والمستوعب ، والمحرم ، والرعاية الصغرى ، والمحارر الصغير ، وإدراك الغاية ،
ومحرر الصاية ، وابن رزين في شرحه وغيرهم .
فت . الأولى أن يكون هذا هو المذهب .

فأمرناه

إبراهيم : اشتراط بنية الأداء . للحاصرة كاشتراط بنية الأداء لقصاص المائة وبية
العرصة للغرض حلاً ومذهباً .

الثانية : لا يشترط في البية إصافة الفعل إلى الله تعالى في العبادات كلها ، على
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال ابن تيمية . ولم يشترط أصحاب في البية
إصافة الفعل إلى الله تعالى في سائر العبادات . وقال أبو المرحس ر أني الفهم
الأشبه اشتراطه .

قلت : وحرم به في الفائق .

وقيل : يشترط في الصلاة والصوم ونحوهما ، دون الصبغة واللبس

قوله « فإن تقدمت قبل ذلك بالزمن اليسير جاز »

هذا المذهب ، وعنه حميد الأنصاري ، وقطع به كثير منهم . وحمل القاصي كلام الحرق عليه . وقال في التمهيد : يجوز ، منه شك . وقيل : يجوز زمن طويل أيضاً ، ما لم يمسح به . نقل أبو طالب وعبد الله « إذا خرج من سنة يوم الصلاة فهو ينفذ كغيره وهو لا سوى الصلاة » وهذا مقتضى كلام الحرق واحداً من الآمدي والشيخ في الدين في شرح العمدة . وقال الآخري : لا يجوز تعددتها مطلقاً قلت : وفيه حرج وشبهة

فعلى القول بتقديم لو سلمك معه ، وفي الكثير من نحل على الصحيح من المذهب . وقيل : نحل كما ذكر .

نعم ، اشترط الحاق في التقديم أن يكون بعد دخول الوقت . وعنه شرح ابن الرعوني وغيره . وقاله القاصي أبو يعلى وولده أبو الحسن ، وصاحب المذهب ، والمستوعب ، وأربعين ، وأحدوين ، وغيرهم . وحرم به في الوجيز وغيره . وأكثر الأنصاري لا يشترطون ذلك . وهو طاهر كلام مصنفه وغيره . قال الزركشي : إما لإهمالهم له ، أو اعتماداً على العاصي .

وطاهر مقدمه في الصروع لا يشترط ذلك . قاله في الفائق مدح حكاية الخلاف . قال القاصي : وقبل الوقت لا يجوز . انتهى

قلت : المسألة تعمم وحسين . اختيار القاصي وغيره عدم الحوار ، وطاهر كلام غيره الحوار ، لكن لا يجوز تصريحاً

فأمرنا

أمرهم : يشترط لصحة تقديمه عدم مسح وقراءة إسلامه . قال القاصي

في التعليق ، والوسيلة ، والمحد ، وصاحب الخوى ، وغيره . أو يشتمل بعض كثير
مثال عمل من سئم عن نقص ، أو حتى سحود السهو . على ما ينبغي . فانه القاصي
في الرضا ، أو أعرض عنها ، وبها ، وقطع جماعة . أو نعلم حدث . وقدم كلام
صاحب النصرة .

الثانية : صالحة له من من انه عد على الصحيح من اندهب . وعليه جماعة
لأنجاب . وقال في النسخ : هو بوى قرصاً وهو قاعد ، مع القدرة على القدم .
لم يتقدم فرصاً ولا تفلأ . وقال في الرعاية الكبرى : قلت : وحسن أن صبر ملا .
قوله (باب قطب في أمثائها طلت العسللة)

وهو مذهب وتبعه جماعة الأنجب وتبعه به كثيرهم وفيه من
بوى في نسخة تطل في الرعاية الكبرى وهو بعد
قوله (وإن تردد في مصعباً فعل وجب)

وأطلقه في هداية ، ومذهب ، ومسود الذهب ، ومستوعب ، والسكاي
ومعي ، وفردى ، والسحيص ، والسمة ، والحر ، وبعين ، واسطر ، وحواس ،
وسنن ، والشرح ، ولدن ، ووركني ، وإدالة العدة ، وتحريد العاية ،
والفروع ، وشرح العدة للشرح في ليد وغيره .

أما هـ : سبع . وهو مذهب جماعة القاصي . وبصره اثر من أبو جعفر ،
والمحد في شرحه . وصححه في التصحيح . ومن بصر لله في حواشي الفروع .
وحرمه في المحرر ، والإفادات ، واستحب .

وبصره الثاني لا تطل . وهو ظاهر كلام الطفي وحده من حمده .
وحرمه في اسور . وقدمه ابن زرين في شرحه

قائمة : عزم على مسح فهو كما لم تردد في قطب . خلافاً ومذهب . عني
الصحيح وفيه تطل بالحرم وإن لم تطل بالتردد . وحرمه في اللغة

الصغرى ، والحدوى ، وفي في السكرى . إن عزم على قطع أو تردد فوجه
الاشتغال يصل مع آخره دون التردد . وفي في باب صفة الصلاة : وإن
قطع أو عزم على قطع سجدة عت . وإن تردد فيه ، أو توقف ، أو جوى أنه
سقطها ، أو من قطع على شرط فوجهن
وإن جوى أنه : إن شك هل هي فصل معه . في مع الاشتغال سجدة كبر .
فإن من جوى أنه : لأن الاشتغال لا يربط سجدة لية . في أنه : كماله .
يحدث سجدة

وفي في القس : فصل ، بعد من به معتبرة . وهو ظاهر ما قدمه شرح
وفي في سجدة أخرى : إن كان العمل قولاً . فصل ، بعد يأنه ، ولا يبعد
وإن كان عملاً . فصل ، بعد جوى ، كسند في غير موضعه
وفي في جمع الجوى : إن قول لأصوب « سجدة » . وأما في سجدة أخرى
أصل . ولما لو جوى قطع الله ، أو ، أو قطع قولاً ، أو
قول الآمدي . وإن قطع حدث مضمرة لا يلبس . لأن آخره لا يخرج
في .

وفي في جمع الجوى : وإن كان سجدة لأصاحت في به كثر أعاد الله . وفي
قول صاحب المدعي . وقد ذكره الساجد خلاف كماله لأصوب وأنه . عداة
تعتبره أمانة . وإن لأصوب . وأما شك هل أحرم بها . أو قصر ، وذكر فيه ،
في هل فصل أولاً ؟

وفي في سجدة أخرى : أخره بمرص . وفي في وقته ، وهو أحسن في معنى
والشرح . كسكه هل أحرم به من ؟ . وفي الإلهام أحمد مثل من إمام صلى
عليه وسلم . طاهر فصول القراءة ، ثم ذكره ، فصل : بعد ، أو ، أو على
أقصد . معترض تسعين .

في مصعب ، ووجه ، والشرح . وإن شك هل هي فردة . أو سجدة . أمي

علا ، لأن ذكر أنه بوي العريض قبل أن يحدث عملاً فيتمها فرضاً . وإن
ذكره بعد أن أحدث عملاً حرج فيه الوجه انتهى .

قال أحمد : والصحيح صلات فرضه .

قال في الفروع : إن أحرم بمرض رابعة ، ثم سلم من كفتين نظف حمة
أو شراً أو أترويح . ثم ذكر : بطل فرضه وم من مرض عليه ، كالأكل عملاً .
قال : وسوجه حمل وعرج يسي . كصه تيم ما أحرم به .

وقال الشيخ في الناس : يحرم جروحه شكه في لية ، لعدم أنه مدخل
إلا سنة . وكشكه من أحدث أم لا .

قوله : فإن أحرم بفرض . قبل قبل وقته : انقلب نقلاً .

هذا مذهب وعليه الأصحاب ، لقوله أصل الية . وعنه لا ينفقد . لأنه لا يسهو

[قال ابن تيم : وحج الأمدي رواية أنها لا ينفقد أصلاً . واحتج به بعض

أصحابه] كأنه أحرم به قبل وقته على ذلك ، على الصحيح من الوجهين .

وأما : مثل هذه وأحرم ما فقهه من سكن عليه [أو أحرم قبل وقته مع عدمه

فلا يشبه أنها لا ينفقد . فله ابن تيم] .

قوله (وإن أحرم به في وقته ، ثم قبله نقلاً حار) .

إذا أحرم بمرض في وقته ثم قبله نقلاً . فتارة يكون لعرض صحيح ، وتارة

يكون لعرض ذلك . فإن كان لعرض صحيح ، فاصحح من المذهب : أنه صح

مع الكراهة . حرم به في الوجيز . وقدمه في الهداية والمستوعب . وإخلاصة ،

والشرح ، والمظن ، والراغبين ، وإدراك العامة ، والحلوين . ويحتمل أن لا يجوز .

ولا يصح . وهو رواية ذكرها في الفروع .

قال القاضي في موضع : لا تصح رواية واحدة . وقال في الخاتم : يخرج على

روايتين . وأضفهما ابن تيم ، والفروع .

وأما إذا قلنا فلا حرص صحيح - مثل أن يحرم مقدماً ثم يرد الصلاة في جماعة فلا يصح من المذهب أنه حور ونصح ، وعليه الأئمة ، وأكثرهم حرمه ، ولو صلى ثلاثة من أئمة ، أو كعبين من المذهب ، وعنه لا يصح . ذكره انقاضي ومن بعده ، لكن قول المخد في سرجه على المذهب : إن كانت خيراً أئمة فريضة لأنه وقت سبى عن العدل على المذهب : هل فعله أفضل أم تركه فيه رواه . وأما في المردوع ، وإن تيممت : القبول أن الأفضل منه ، ووقيل بوجوبه : إذا قبل وجوب الجماعة . لكن أولى . وقدم في أربعة السكري الحوار من غير ضرورة .

تعبيرات

أمرهما : في قول المصنف (وإن استقل من فرض إلى فرض طلت الصلاة) .
تساوى : إذا التفتة - مدخل فيها حتى يغفل ، بل - فقد - سلبية .

التالي : قل في المردوع : وإن سفل من فرض إلى فرض طلت فرضه وأمره
وهو الثاني من أوله متكررة الإحالة ، والأصح الذي

فائز : إذا سفل المصنف الذي استقل منه ، ففي صحة نقله الخلاف المتقدم
فبين أحرم به في وقته ثم قلنا على ما تقدم . وكذا حكمه عند العرض
فقط ، إذا وجد به ، كترك القلب ، وإصلا في كفة ، والالتزام بمنفصل ، إذا
قلنا : لأصح العرض ، والالتزام بمنفصل ، عقد حوار ، صح فلا في الصحيح من
المذهب ، وإلا فالخلاف . وهي فائدة حسنة .

قوله (ومن شرط الجماعة . أن يتوحي الإمام والمأموم خالهما) .
أما المأموم : فيشترط أن سوى حاله بلا راع . وكذا الإمام على الصحيح
من المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من

مددت وعه لا يشترط به الإمامة في الإمام في سوى الجمعة . وعه يشترط
في سوى الإمام . حاله في الدعوى من النفس .

وقيل : إن كل مأموم أدته . يصح اتباعها به حتى سوية . لأن صلاته
مستدرة على نفسه . وعنه : أنه لا يوجب له مأموم منه . ولا يوجب كونه مأموم
في حقه . فلا غيره مدق . وعلى هذا لو بوي لإمامة رجل صحيح ثمة . ثم أنه
وإن لم يوهب كما مكس

وعنه : أنه عدم اشتراط الإمامة . على ممدد وضفي حقه . وروي من
ضفي حقه . لأنهم . صحيح وحساب فصيلة حقه . فيه في
ومقدي به حصلت فصيلة حقه . على المقدي . لأن المقدي به بوي
ممدد . وهو الإمام . والمقدي بوي لاقتد . وقد صحح
وعنه أي الحج . بوي الممدد حله

فانظرنا

أمرانها . و عند كل واحد منهما . ثم أنه . الآخر . ثم مأموم . صحيح مصلته

على الصحيح من مذهب . من

وقيل : تصح في وهو من مفردات .

وقيل : تصح في وكل واحد منهما أنه مأموم الآخر . حرم
به في القبول . وقال من وفي وجه
فصلاتها صححة
وحدسها . ثم أنه الآخر . وكذا
ثم لا تصح صلاة الإمام في الأظهر . وهو من مددات . وقيل : صحيح .
وكذا الحكم . إن أمي فأن

الثانية : في كونه إمام . ثم مأموم . تصح وقال
العاصي في المجدد . لا يصح بخصاً

قوله { فإن أحرّم مُتَعَرِّدًا ثُمَّ نَوَى الْإِتِمَامَ } يصح في أصح الروايتين
وكذا في الهداة . وهو مذهب . وعنه حماد بن عمار . وحرم به في
أبو حنيفة ، وعنه . وقدمه في المروءة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة .
لشرح وسيره .

والثانية : وضع وكذا على الصحيح . وفيه في مكافي . ورأى
أحمد بن محمد بن . وقال بن أبي . وعنه صحيح . وفي الكراهة رواه . وفي
هذه رواية متى وع قل لإمامه فارقته وسلم . نص عليه . وإن لم يسمعه جاز
قوله { وإن نوى الإمامة صح في المتن ^(١) }

من : إن أحرّم منه ذ . ثم نوى الإمامة ، فإنه صحيح في المتن . وهذا
إحدى الروايتين . من عنه . واحمد بن محمد . والشيخ بن الحسن . والمحدث
شرحه . وحرم به في الشرح ، وأبو حنيفة ، والإمام . وشرح ابن . قال في
المروءة . وهو المنصوص . وعنه لا يصح . وهو مذهب . وعنه الجمهور . قال في
المروءة . حذره الأكثر . قال المحدث أحده القاصي . وأكثر نحو . وقدمه
في المروءة والهداة ، وأحمد بن شرحه . وهو من أفراد . وفيه في المتن .
وأحمد بن . وابن .

قوله { ولم تصح في المروءة } .

وهو المذهب . وعنه الجمهور . قال في المروءة . والمحدث . احتارده الأكثر .

(١) هكذا في النسخ التي رأيت . ونص بن علي في أصح الروايتين . ويحتمل
أن يصح . وهو أصح عندى . فإن أحرّم ما يؤمن به نوى الإتمام لا يضر جاز . وإن
كان غير عذر . غير في إحدى الروايتين . وإن نوى الإمامة لاستحلاف الإمام له إذا
سقه أح .

وحرمه في أوجيز وغيره . وقسمه في الفروع . والنسج ، والمجد في شرحه وغيره .
وهو من المفردات

قال المصنف : ويحتمل أن صح ، وهو أصح عندى .

وهو رواية عن أحمد . وحشره مصف ، واشح تبي الدين . وأطلقه في
الزعتين ، وخدوين ، والكافي ، وابن نعيم . وقال ابن عقيل في موضع
يصح في حق من له عدة الإمامة . قال في الزكاة الكبرى : وإن روى المفرد
المقتصر بمدة من خلفه قبل ركوعه ، فوجه في الصحة . وقيل : وإن روى
يصح في الدين فقط . عن عبيد . وعنه ابن رضى المقتصر بحج . من يصلي معه
أول ركعة ، ثم ركع معه صح . نص عنه ، وإلا فلا صح . وقيل : إن صلى
وحده ركعة ، صح . وإن أدركه أحد قبل ركوعه . فروى عن . وقيل : إن لم
يركع معه أحد ، وإلا صلى وحده . وفي : صح ذلك من عادات الإمامة .

قوائم

الأولى : روى الإمامة طائفاً بحضور مأمووم : صح ، وإن شك لم يصح . فهو
من حضوره فلم يحضر ، أو أخره حصر فأنصرف قبل إجماعه ، أو عين مأمووماً أو
مأمووماً . وقيل : إن شهد . وقد لا يحتمل في لأصح فأخطأ . فالصحيح
من المذهب أنه لا يصح . وفي : يصح مفرداً ، كحصراف الحصر بعد دخوله
معه . قال بعض الأصحاب : وإن عين حرة فأخطأ فوجهان .
قال الشيخ تقي الدين : إن عين وقصدته خلف من حضر ، وعلى من حصر :
صح ، وإلا فلا .

الثانية : إذا نيت صلاة المأمووم أنتم بمده مفرداً . لأنها لا هي بها ولا
مصحقة بها ، تدلّل النهو . وعنه تحذره . وعنه تنزل
ودكره نصف في معنى قياس مذهب .

الثالثة : تنزل صلاة مأمووم بطلان صلاة مده لغيره أو غيره على الصحيح

من المذهب . وعنه الجمهور . قال في الفروع ، والمحدثي شرحه : احتاره لأكثر
وعنه لا تطلق ، صححه ابن تيمية . فسيبها شوب وراى . وقدمه في الفروع . وقال
والأشهر أو حمدة . وكذا حمدين .

وقال القاضي : تطلق مترى من الإمام ، وفي معنى عنه ، كحدث : عنه رواه
وقال مصنف : تطلق مترى شرط من الإمام أو يكن . أو بعد قصد ، وبلا
علا على أصح الروايتين .

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْرَمَ مَأْمُومًا ثُمَّ نَوَى الْأَمْرَ لِغَيْرِ جَارٍ ﴾

بلا راء ، لكن استثنى ابن عقيل في الفصول مائة وصورها : ما إذا كان
الإمام بمحل في الصلاة ، ولا يتميز بفراده عنه سوا محيل . فإنه لا يجوز الفراد
المأموم والحاجة هذه ، وإنما يملك الأفراد إذا استعد به محيل لحوقه حاشه .

قال في الفروع : وإذا أحد خلافه ، فعلى سب
قلت : الذي ظهر أن هذه المسألة ليست راجعة في كلامهم ، لأنها قاله
لا مدره وهب ليس هذا مدر . فلا يجوز لأفراد

فأمره : الأمر مثل عموم به . أو مرض أو خوفه من ، أو شيء . بعد
صلاة ، أو على ما ، أو أهل ، أو فوات فقة ونحوه
قال في الفروع وغيره من الأصحاب : الأمر ما سيج ترث الجماعة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ غَيْرٍ لَمْ يُخْرِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب صححه في التصحيح قال في هداية ابن تيمية : لما يخفى
أصح الروايتين . وحده في البحير وقدمه في الفروع ، ولكفى ، والمحدثي
شرحه ، وانصره .

ورواية الثانية : يجوز ، وبها بين الشرح ، وأهمل في ابن تيمية ، وحويين ،
والعلم ، وإن معناه في شرحه .

قواعد

منه : متى ركن العذر . وهو في الصلاة . فيه الدخول مع الإمام .
ومنها : لو كان في قبة في الغيرة أن سقاة القارة . وإن كان قد قرأ العنقة فله
أن يركع في العذر . وإن طعن في صلاة السر في الإمام قرأ على الصحيح
من المذهب . واحتد وقسمه في الدعوى لأنه .
مركب

وسم وقد صلي معه ركعة في الجمعة ركعة
أخرى وفي ركعة الأولى شرحه
في حكم المرحوم في الجمعة حتى يمونه الركعتين
. لا يصح الظاهر من جمعة أتم
موجوب والى
وهو يستلزم أو على

وعلى قول في ترك
في الأولى أو هذه انتهى .
وقد في
تتم جمعة

قوله : { وإن بوى الإمامه لاستخلاف الإمام له إذا سبقه الحدث
صحيح في ظاهر المذهب }

اتلم أن الإمام إذا سبقه الحدث تطل صلاية ، على الصحيح من المذهب
كسعمده
من غيرهم
الخطوري وغيره رواية أنه يحبر بين السوء والاستئذ .

وأما المنعوم : فبطلان صلاته ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا تنظر
 احتاره من تيمم . وقدره ذلك .
 حيث قد نال الصحة فيه أن يستحب . على الصحيح من المذهب . وعنه الجمهور .
 وهو مذهب المذهب كما قال المصنف . وعنه لا يصح الاستحلاف . وأظنهما في
 الخواص .

وحيث قد نال صلاته صحة مما لا ريب فيه شكه في الاستحلاف حكم مسألة
 التي قدب على الصحيح من المذهب . قال في المذهب . وفي مذهبنا والأشهر ،
 والمذهب . بعد صحيح . وأن مضمون . ومن هو . وقاله القاضى وغيره ، وذكره
 في الكافي والمذهب . واحتار المحدث : أنه أن يستحب على الأصح . قال في مختصر
 ابن تيمم : هذا الأشهر .
 قلت : وهو ظاهر كلام المصنف .

وقيل : ليس له أن يستحب . وفي هذا الاستحلاف في التي قدب . وهي
 ما إذا قد لا تنحل صلاته واحتاره الأمدى وغيره .

وحيث قد يستحب ، فلا يستحب ثم يرد . ثم صار يماناً . وعنه
 يصح . وعنه لا يصح . وعنه يستحب . وأظن في المذهب في باب صلاة الجماعة .
 قلت : الصواب الصحة ، قياساً على ما إذا أحرم صيغة إله أخرى ثم حصر ،
 على ما في قرآن . قال ابن تيمم : وإن ظهر - معنى الإمامة - قرآن . ثم عد قائم
 بهم حار . ولم يثبت خلافاً . قال في الرعدة الكبرى صحيح في المذهب .

قوائم

الأولى . المذهب المخصوص عن أحد : أن له أن يستخلف مبعوثاً ، وبمحتمله
 كلام المصنف . وقيل : لا يصح استخلاف الموق . احتاره المصنف .
 على المذهب : الأولى له أن يستحب من يلو عليه ، ثم يقوم ، ويرى ما عليه
 فتكون هذه الصلاة ثلاثه أئمة .

قال المحدث ، وإن تيم وعبرهما : فإن لم يستحب وسلما معهما أو انصرفوا
حتى سلم بهم . حار . نص عليه كله .

وقال القاضي في موضع من المحدث : يستحب انفراد حتى يسلم بهم . وقيل :
لا يجوز سلامهم قبله .

والذهب لمصوص أحد عن محمد : أن له أن يستحب من لم يكن دحل
معه أيضاً ، سواء كان في ركعة الأولى أو غيرها .

قال في الفروع : وطاهر الانفراد وسيره : يستحب أمياً في تشهد الأخير .
وقيل لا يجوز أن يستحب هذا .

إذا علمت ذلك ففي المصوص في المسائين : سئل عن معنى من صلاة
الإمام مرة ، على الصحيح من المذهب فإن أدركه في الكنية واستعجبه فبهم حتى
عقبه . قدمه في الفروع ، والبعثة ، والفتى ، ومن تيم . وعنه : يجوز بين ترتيب
إمامه وبين أن سئل على ترتيب نفسه ، فيجلس عقب ركعتين من صلاة ، وهي
ثلاثة لاهل المؤمنين ويسمونه في ذلك . وأطلقها المحدث في شرحه . وحرره المحدث في
الثانية ، وهي استعلاف من لم يكن دحل معه .

قلت : معاني بها .

وأطلقها المحدث في شرحه في المسوق الذي دحل معه . وقال في الذي ،
يدخل معه . لأظهر فيه الخير لأنه لم يقرأ السجدة السداسية .

الثانية : سئل حصة في السنة الأولى سئل صلاة الإمام قبله من حيث سمع .
وأجاب حصة في مائة لكنية . يد . قد سئل على ترتيب الأول . فيه يأخذ
في القراءة من حيث سمع لأول ، على الصحيح من المذهب . نص عليه وقدمه المحدث
في شرحه ، ومن تيم . وإن حدث في ركعة .

وقال بعض الأصحاب : لا بد من قراءة صافيه من الصلاة مرة . وحرره في
الفروع . وهي محبب منه .

قال المحقق في شرح الهداية : والصحيح عندي أنه يقرأ سرّاً ما فاتته من فرض القراءة ، ثلاثاً نحوه الركعة ، ثم يني على قراءته الأول جهراً إن كانت صلاة جهراً .
وقال عن المصوحين : لا وجه له عندي ، إلا أن يقول معه من هذه الركعة لا بعد له . لأنه لم يأت فيه من ص القراءة ، ولم يوجد ما يستقله عنه . لأنه لا يصير مأموماً محضاً . أو يقول : إن الدعاة لا تتعين . فيسقط فرض القراءة ثم يقرأ انتهى .

وقال الشرح : وسعى أن تحب عليه قراءته الدعاة . ولا سعى على قراءة الإمام لأن الإمام لا يتحمل القراءة هو .

الثالثة . من استحب فيما لا بعد له . استند به بمقوم ذكره بعض الأصحاب ، وهو طهر ماقدمه في المروء . وقدمه في الركعة .

وقال ابن تيمية لو استحب مسوق في الركوع مت لك ركعة . وقوله جماعة كثيرة . وقدمه في الركعة أيضاً .

وقال ابن حامد : إن استحب في الركوع أو بعده . فقرأه واسطره بمقوم ثم ركب وحقق المقوم .

الرابعة . لو أدى الإمام جزءاً من صلاة بعد حذو ، مثل أن يحدث ركعة فرفع رأسه وقال « سمع الله من حمده » أو حدث سجداً فرفع وقال « الله أكبر » لم يحل صلاته . إن قبل سجد . طهر كلامهم بطل ، وبوجه رد أداء ركعتين في المروء . واشتهت المسألة على بعضها فراد وتقس

الخامسة . لو استحب الإمام وحده أو حدثاً صحيحاً . وأصحح الإمام أحمد أن معاوية لما طعن على الناس وحدثاً . وإن استحبوا أنفسهم صحيحاً ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعنه لا صحح . وإن استحب كل طائفة وحده ، أو استحب بعضها وصلى الموقوف فإدى فلا بأس .

الساوئة : حكم من حصل له مرض أو خوف ، أو حصر عن القراءة الواحدة أو قصر ونحوه . قال في الفروع : وطأه ، وحسب ، وإغماء . وصرح به القاضي وغيره في الإغماء والموت والتميم . رأى الله . وول في التعريب وغيره : أو بلا عدل . حكم من سقته الحدث في الاستحلاف ، على ما تقدم .

قوله (وإن سُقَ أثناء بعض الصلاة فأنتم أخذهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما ، قُلتى وجهين)

وحكى بعضهم اختلاف روئين . منهم من نيم . وأصغتهما في المسوع ، والذهب ، والسكبي ، والمحرر ، والفروع ، والفتاوى ، وإن صح في شرحه .

أمرهما : حوز ذلك . وهو مذهب قول المصنف والشرح ، وصاحب الفروع

وغيره . - حكوا الخلاف هو . - على الاستحلاف . وفيه حوار لاستحلاف على الصحيح من المذهب . وحرر حوار هو في . خير ، والإفادات ، والسيور ، وغيره . وصححه في الصحيح . واسم . وصحيح المحرر . وقدمه في الهدية ، والنجيب ، وارتداء ، وإن نيم . قال المحدث في شرحه : هذا ظاهر رواية منها .

والوجه الثاني لا يجوز . قال المحدث في شرحه : هذا مخصوص بأحد في رواية

صالح . وعنه لا يجوزها . وإن حوز الاستحلاف . احتاره المحدث في شرحه . وقرئ بين وبين مسألة الاستحلاف من وجهين .

قائمة : وكذا الحكم والخلاف والمذهب : أو أم مقيم مثله . إذا سلم مسافر ذكره في الفروع وغيره .

تبيير : - شئ من كلام المصنف وغيره من أطلق : المسوق في الجمعة . فيه لا يجوز اتهم مسوق مسوق فيها قطع به الجمهور . لأنها إذ أقمت بمحد مرة . - تقم فيه ثبوتية . وذكر أن الساقى شرح المحدث : أن الخلاف حار في الجمعة أصلاً . ويحمله كلام المصنف وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لَغَيْرُ عَذْرِ لَمْ يَصِح ﴾

قال في الدعوى . ولا عذر السق كاستحلاف الإمام بلا عذر . قال في
النكت : صرح في معنى أن هذه المسألة تخرج على مسألة الاستحلاف . قال :
وعلى هذا يكون كلامه في جميع غيب هذه المسألة . وإن كان غير عذر ، لم يصح
في هذه المسألة ، ومادة الاستحلاف . لأن المأثنتين في المفق واحد . ذكره المحد
في شرحه ، وذكر بعضه في استحلاف غير عذر روايتين . انتهى .

وقال الشارح . وإن كان غير عذر ، لم يصح إذا سئل عن إمامه إلى إمام
آخر قائم به . أو صار إماماً . مما لغيره من غير عذر .

قوله ﴿ وَإِنْ أُخْرِمَ إِمَامًا لِعِيَةِ إِمَامٍ الْحَيِّ ﴾ ، ثم حضر في أثناء الصلاة
فأحرم بهم ، ونهى على صلاة حليته . فصار الإمام مأموماً وهل يصح ؟
على وجهين ﴿

وأطلق في المذهب ، والكافي ، والشرح ، وشرح المحد ، وشرح ابن ماجة ،
والعائق

أحمدهما : يصح . وهو المذهب . نص عليه في روايه أني أحدث خبره .
في الوحي ، والإفادات ، والسير . وصححه في التصحيح . واحتج ابن عبدوس في
تدركه . وقدمه في العائق . قال ابن ماجة في شرحه وهو أصح .

والثاني : لا يصح . قال في المصون : هو لأصح عند شيخنا في علي . قال
المحد . وهو مذهب أكثر العلماء . وعنه يصح من الإماء . الأعظم دون غيره . وأطلقه
في المعنى ، والشرح ، والدعوى . وإن ثبت . وزعمه ابن ماجة ، والخطوب ، والنظم .
نعم : حكى نصف الخلاف هذا أوجه . وكذا حكاه في الشرح ، والكافي ،
وشرح المحد ، وابن ماجة . والزعماء الصغرى ، والحدوى الصغير . وقدمه في الزعماء

السكبرى . وحكام روايات في المعنى والشرح في باب صلاة الجماعة ، ومجمع البحرين ،
والخوى الكبير ، وابن تيمية . وقدمه في الفروع . وقال : في ذلك روايات متصوفة .
وتقدم « بإساقه الحديث فاستخلف ثم صار إماماً » .

فانظرنا

إمامهما : الخلاف في الحوار كخلاف في الصفة .

الثانية . قال المحقق في شرحه ، وابن تيمية ، وصاحب مجمع البحرين : لا يختلف
الروايات عن الإمام أحمد أنه أن أسى صلى الله عليه وسلم ما خرج من مرصه — بعد
دخول أبي بكر في الصلاة — أنه كان إماماً لأنى بكر ، وأبو بكر كان إماماً للناس «
وفي حوا ذلك ثلاث روايات . فكانت الصلاة بهمذين . وصرح ابن رجب في
شرح البحارى بذلك .

قال في مجمع البحرين : أصح الروايات أن ذلك حصل به ، عليه فصل الصلاة
والسلام . واحتج أبو بكر وغيره .

وقد في الرعدة السكبرى : وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إماماً أبي بكر
وأبو بكر إمامه الناس . وقيل : كان أبو بكر إماماً ، والنبي صلى الله عليه وسلم عن
بسر أن بكر ، لأن وراءهما صدق . وفي حوا . وجه . انتهى . وبني الخلاف
إذا كان عن بسر الإمام وحلعه صف في الموقف .

باب صفة الصلاة

نعم : ظاهر . قوله (السنة : أن يقوم إلى الصلاة إذا قال المؤذن :

قد قامت الصلاة)

أنه يقوم عند كل الإقامة ، سواء رأى إماماً أو لم يره . وسواء كان الإمام
في المسجد ، أو قريباً منه أو لا ، وهو طاهر كلامه في إيجاب وغيره . وهو رواية
عن الإمام أحمد .

قل في العروغ حرم به مصعب وقدمه في الناس .
والصحيح من مذهب . أن يقوم لا يقوم حتى يرى الإمام إذا كان عائداً .
وقدمه غيره إذا كان الإمام في المسجد ، سواء رآه أو لم يره ، وعليه جمهور
الأصحاب . وقدمه في العروغ وغيره . وصححه المحدث وغيره .
وقال مصعب إن قيمته وهو في المسجد أو في غيره ، قاموا عدد ذكر
الإمامة . وإن كان في غيره ، ولم يسموا قرينه ، لم يقوموا حتى يروه .
وقال لا يقومون إذا كان الإمام في المسجد ، حتى يروه . وذكره الآخري
عن أحمد .

وقام يقوم عند قوله قد قامت الصلاة « من فردت .

قوله ﴿ ثُمَّ يُسَوِّيُ الْإِمَامُ الصُّفُوفَ ﴾

هكذا عدة كثير من الأصحاب في كتبهم وقال في الإحداث والنسبيل :
ويسوي الإمام صفه

إدعت ذلك ، فأصحيح من مذهب . وعليه الأصحاب . أن تسوية
الصفوف سنة . ومظهر كلامه الشيخ فقي الدين وحيوه . وقال مراد من حكماء
إجماعاً منحه ، لا فني وحيوه .

وذكر في السكت لأحدث ثم رده في ذلك . وقال : هذا ظاهر في الوجوب
وعلى هذا . جعل الصلاة به محل نصر . انتهى .

وقال في النوع : ويعمل أن مع الصحة . ويحتمل لا .
قلت : وهو الصواب .

قوائم

الأولى : التسوية المسوية في الصفوف هي بحذاء الكعب والأكم
دون أطراف الأصابع .

الثانية : يستحب تراص الصفوف ، وسد الخلل الذي فيها ، وتسكين الصف الأول فالأول . فيرتب الأول كره على الصحيح من المذهب . وهو المشهور . قال في المكت : هذا مشهور ، وهو أولى وسد اس ثقلين : لا يكره ، لأنه احتراز أنه لا يكره تطوع الإمام في موضع المكثورة . وقاسه على ترص الصف الأول في مومنين وأطلق الوحيين في الكفاية في المروء

الثالثة : قال في المكت : يدخل في إصلاح كلامهم : لو علم أنه في مشي إلى الصف الأول فأنه ركعة ، ويرى على في الصف مؤخره عنه . قال : لكن هي في صورة دبرة . ولا بعد الفول بأربعة على ركعة لأخيرة . وإن كان غيرها مشي إلى الصف الأول . وقد علم . يحفظ على ركعة الأولى وأخيرة . وهذا كما قلنا : لا يسمى بداً أي الصلاة ، لا خبر مشهور (١) .

قال الإمام أحمد في أدلة التكملة : أولى فلا بأس أن يسرع . . . لكن

قال : وقد ظهر في تقدمه : أنه محض لإدراك ركعة الأخيرة لكن من بعد التسلسل بتدريج واحدة لا فيه تردد انتهى .

قال في المروء : وطاهر كلامهم . يحفظ على الصف الأول ، ويرى فأنه ركعة قال : ويتوجه المحافظة على الركعة من جهة « يسرع إلى التكملة الأولى » قال : والمراد من إصلاحهم . . . عنه الجماعة معصية ، ولا يحفظ عنها ، يسرع في السعي الرابعة الصف الأول وبين كل صف للرجال أفصل . قال الأصحاب وكذا قرب من الإمام فهو أفصل . وكذا قرب الأفصل وأصف منه .

وقال في القروع : ويتوجه احتراز أن سديته من أفصل من قرب منه . قال وأعله مرادهم .

(١) عن أبي مائة عن أبي بصير عن أبيه وسر قال : « بدأ أييم لصلاة فعيكم الكية . فما أدركهم فصلوا . وما شئكم فأموا » متفق عليه .

الخامسة قال بعض الأصحاب : لأقصى تأخير الفصول وانصلافة مكانه . قال

ابن رزين في شرحه : يؤخر الفصول . نص عليه [وحرره في المعنى والشرح]
قال في الدعوى . وحاشا لثلامهم في إظهار مكانه . وفيه سبق في مكان من له
ذلك وصرح به غير واحد منهم . محد في شرحه

قلت : وهو الصواب . وثاني ذلك يقع في باب حاشا في الموقف .

السادسة : نصف الأول . هو فقهه منه على الصحيح من المذهب وعليه

الأصحاب قال في رواية أبي حنيفة : وهو ردي . وسماه من غير لافض المذهب .
وعنه المذهب الأول . هو الذي يلى المذهب عظمه . حكى هذا خلاف كثير من
الأصحاب

وقال ابن حبان في شرح المعري : مخصوص عن أحمد أن المذهب الأول

هو الذي يلى المقصورة وما نقصه المصنوعه من الأول . فقه المروزي . وأوصاف
ومن القسم وغيره . ثم قال : ورجح كثير من الأصحاب أنه الذي يلى الإمام . بكل
حال . قال : وه أقف على نص لأحمد به . انتهى مع أنه أحسنه

السابعة : ليس بعد الإقامة وقبل التكبير دعاء يسأل . عن عليه . وعنه

أنه كل يدعو بينهم ويرفع يده .

قوله : ثم يقول : الله أكبر . لا يخرجه غيره .

عن لا يخرجه غير هذا للفظ . ويكون م . س . وهذا المذهب ملا .

وعنه حميد بن الأصحاب . وفتح به كثير منهم . وقيل : يخرجه الله لا أكبر . والله
الأعظم . حزم به في أراعيه لكبرى . وحرره في الحديث الكبير . لإجرا . في

الله الأكبر . وقيل : يخرجه لا أكبر الله . أو السكر الله . أو الله الكبير .

ذكره في الرعاية . وقال في المعيق : أكبر . كأكبر . لأنه يـ يكون . بلغ إذا

بين : أكبر من كذا . وهذا لا يخرجه على الله . قال في الدعوى كذا قال

تغیہ : من شرط الإیمان قولہ «لله أكبر» أن یأتی بہ قائمہ ، ہاں کاست
الصلاۃ فرضاً ، وکان قد اُعلی الصیام . فواتی سجدہ رکعاً ، أو اتی بہ کلہ رکعاً ،
أو کفر وعداً . أو اتیہ قائمہ . سجدہ فرضاً . وتعتقد بفلا ، علی الصحیح من
المذہب . وفیل لا تعتقد ایضاً وفیل : لا تعتقد من کثیر رکعہ فقط . وأصحابہ
اس تہر وان حمدہ .

معنى الأول: قد اكتفى بذكر الإمام في نفس ذكره الخاص. وقصر عليه في المروءة.

وَأَن يَحْكُمَ مَا كَرِهَ لَكُمْ ۖ وَتَوَلَّوْا أَوَّلَ بَرْقٍ يَهْبِطُ فِي سَعْدِ أُولَٰئِكَ ۚ

وَأَمَّا رَدُّ عَنِ الْكِبَرِ، فَكَقَوْلُهُ «لَنْ أَكُونَ كَبِيرًا»، أَوْ اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَعْلَمُ،
أَوْ وَجْهُهُ وَغَوْهُ كَرِهَ. حَبْرُهُ فِي الرِّعَاسِ، وَحَدَوَى الصَّامِرِ.

قال المصنف في المعنى والشرح : وان درس وعلم : - يستحب ص
عنه . وكذا قال ابن تيم . وقال في الفروع : والريادة على الكثير ، قيل : يجوز
وقيل كره .

قوله ﴿عِبَادَ لَمْ يَخُشَ لِرَبِّهِ تَعَالَى﴾ .

بلا تراخ من حيث الحجة والصحيح من مذهب أنه يدرمه بعد ما ياتي مكة
أو ما قرب منه فقط حرمه في الزعمه لكبرى وقيل : يدرمه ولو كان بعد
بعد في قصد البلد له فيه وأصلها في الدعاء .

قوله : **إِنْ خَشِيَ مَوْتَ الْوَقْتِ كَثُرَ بَلَّتُهُ** :

وكذا يـ عمر وهذا مذهب ، وعبد الجهور وقطع به أكثره . وعنه
لا يكثر بعته . ذكرها القصي في التعليق . واجتارته الشرع أبو جعفر نقله
عنه القصي أم الحبيب

وكذا حكم السجود في الركوع والسجود وسؤال المعصية والندم . قاله في

القاعدة العاشرة وذكره في المحرر قولاً وذكره الأملد، واسم نيم وحده .
 فعلية بحرم سبعة على الصحيح وقيل : حب تحريك له . وعلى مذهب
 لو كان حرف لغت ، فقل في سور عنه السرياني ، ثم الفارسي ، ثم التركي .
 وهذا الصحيح عند من ذكر اختلاف في ذلك . وبحر بين التركي والهندي . قل
 في البراءتين ، والحاوي الصغير . في عرف - فارسي وسرياني فوجه .
 الثالث . بحر بينهما ، قسم على التركي . وقيل : شعير بين الثلاثة . وبحر
 بين التركي والهندي . قل في البراءتين ، السكيري ، قلت : بل ، قدما عليه ، وأطلقهن
 ابن نيم . وقال : ذكر ذلك كله معن أحسن .
 قلت : وأكثر لأصحابنا ذكر ذلك ، بل أصفوا فيحرره السكيري في
 لغة أراد

قاعدة ثالثة

بمراهما لو كان أحسن أو مفيداً نفس كبر نفسه ، ولا حرك له .
 قل الشيخ تقي الدين : ووقيل سطلال لفظة من كمال أقوى . وقيل : يحب
 تحريك له ، قدراً ثم حب ذكره تقاصي ، وحرره في التلخيص ، والإفادات .
 في بحر أشر قلته . وكذا حكم القامة والسبع ووجه
 وقيل : لا يحرك له إلا في السكيري فقط . قل : نيم : وهو ظاهر كلام
 الشيخ ، معن به النصف

الثانية الحكم فيمن عجز عن التعليل به في كل ذكر معروض . كالتشديد
 الأخير والسلام ونحوه . كالحكم فيمن عجز عن سكينة الإحرام بالحرمة . فإنه
 يأتي به سبعة .

وأما نسخ فلا يرحم عنه . في فعل نضت محلاته . معن عليه وقيل :
 بل لا يحسن بآخرية أتى به سبعة .

قوله : ﴿ وَيُجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ، وَيُسِرُّ غَيْرُهُ ﴾

يعنى يستحب للإمام الجهر بالتكبير كله . ونكره لغيره الخبر به من غير حاجة . فإن كان تحت حاجة نكره . بل يستحب يادى الإمام وغيره إياه
وبحمد

قوله : ﴿ وَالْقِرَاءَةُ بِقَدْرِ مَا تَسْمَعُ نَفْسُهُ ﴾

يعنى أنه يجب على المصلى أن يجهر بالقراءة في صلاة السجود في التكبير وفي غيره من غير ما يسمع به . وهذا مذهب . وسببه الأصحاب . وقطعه به أكثرهم واحتج الشيخ تقي الدين الأصبهاني بالخوف . وإلا لم يسمعه . وذكره
وحكم في مذهب .

قلت : وأما قيل به .

واعتبر بعض الأصحاب سمع من غيره . قوله في القروى : وتوجه مثله في كل ما سبق . فطلق ككتابي وغيره .
قلت : وهو الصواب .

تفسير : مراده بقوله « بقدر ما يسمع به » أن كل من سمع به ، كعشر أو أصوات يسمعه سمعه من سمع به . فإن كان ثم مانع أقر به . بحث يحصل السمع مع عدم التعرض .

قوله : ﴿ وَيَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يرفعه قبل ابتداء التكبير ويحفظها بعده . وقيل . تجزئ عنها قال في القروى : وهو أظهر .

قوله : ﴿ مَذْذُودَةُ الْأَصَابِعِ ، مَضْمُومَةٌ مَقْبُورَةٌ إِلَى نَفْسِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه مفرقة .

فأمره يستحب أن يتقل مضمون أصابع يده القليلة حول التكبير ، على

الصحيح من الذهب وعليه الأصوب وقيل : فائنة حال الرفع واحط وذكر في
الفروع . قال بعضهم : ولست لأأخذ بوجهه بخود .

قوله (أي حذف مسكينة وإي فروع أذنيه) .

هذا إحدى روايات . على أنه يحذف . واحده إحدى وحده في العدة .
والسكاني ، والجمع الصغير ، والشرح ، ونحو ذلك العداية ، والبلغة ، والظلم ،
والإفادات ، وإن رزس . وفي اختلاف فيه . وغيرهم . قال في الفروع : وهو
أشهر . وقسمه في التخصيص

وعنه : يرفعهما إلى حذف مسكينة فقط . وهو ذهب . قال الزركشي : هو
المشهور . وحرم به في محير ، واسهيل ، والذهب لأحمد ، واسور ، ومسحب ،
وصم الهبة ، وغيرهم . وقسمه في هداية ، ومستوعب ، خلاصة ، وغرر ،
وإدرت الهبة ، وإن تحير ، والفروع ، ونوع من ، وحواش ، وموسر ، ذهب .
واختاره ابن عبدوس في مذكرة .

وعنه في فروع أذنيه اختارها أحناف وأصفهين في ذهب .

وعنه في صدره . وقيل أبو حنيفة . حور به أذنيه . وقيل أبو حنيفة :
يخص به حذف مسكينة ، ويذهب به سد شحة أذنيه . وقاله بعض في التبيين
وقيل : ومذهب أحمد

وقال في الحواش : وأدلى أن محاذي مسكينة كوعيه ، ويذهب به شعبي
أذنيه ، وأطراف أصابعه فروع أذنيه .

فانظر

إحداهما : قال في الفروع ، ولعل مراده . أن تكون في حال الرفع مكشوفة
فإنه أفضلهما وفي الدعاء .

الثانية : قال ابن شهاب . رفع اليدين إشارة إلى دفع الحجاب بينه وبين ربه
كما أن السجدة إشارة إلى التوحيده

قوله (ثم يضع كفه يده اليمنى على كوع اليسرى) .

هذا المذهب . نص عنه وسماه جمهور الأصحاب . وقف في التحجيس ،
والسجدة . ثم يرسلهما . ثم يضع كفه على اليسرى .

وقيل أو طالت . يضع بعض يده على الكف وبعضه على الدراع .
وحرره مثله القاسمي في الجمع . واد . ويرسم والسجدة . قال : وقصص الأصابع
على الرسغ . وقوله الإمام أحمد

قائمه . معنى ذلك . أن يدي غير . فله أحدس يحيى ارقى عن
الإمام أحمد

قوله (ويخضعهما تحت شترته) .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه جمعها تحت صدره . وعنه
يحيى . أحمره صاحب الإرشاد ، وأخر . وسماه يرسلهما مصنف إلى حاسبه . وعنه
يرسلهما في النفل دون الفرض

وإد في الرعية في الرواية . الحقة مع الفرض . وقيل عن إجماع أنه أرسل
يده في صلاة الحبرة .

قوله (وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ) .

الصحيح من مذهب . أن النظر إلى موضع سجوده مستحب في جميع
حالات الصلاة . وعنه " كثر الأصحاب .

وقال القاسمي - وعنه جماعة من الأصحاب - سطر إلى موضع سجوده ،
إلا حين إشارته في التشهد فيه ينظر إلى ربه

ثامنة

الذي صبر أن مراد من طوف في هذا الباب غير صلاة الخوف، كان
المعنى في قصة قومه لا يظفرون إلى موضع سجودهم، وإنما يظفرون إلى العود
وكذلك يفتد طوف، أو كل حدث من بين، أو سبع، أو قوت يرفوف
حرفة، أو صبيح حاله وشبه ذلك مما يحصل له، وصرر يظفرون إلى موضع
سجودهم، قومه لا يظفرون في هذه الحالات إلى موضع سجودهم، بل لا يستحب
ووفين تحريم ذلك الكفر قوفاً، بل فيه مرادهم

وهذا في الضر هو لصواب الذي لا يفسد عنه، فإن فعل ذلك وحب في
بعض العود، والظفر إلى موضع سجودهم مستحب، فلا يبرئ من حب لأمر
مستحب، وهو واضح

قوله (ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ أَسْمُكَ، وَتَعَالَى
حَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ).

هذا الاستسبح هو المستحب عند الإمام أحمد وجمهور أئمة به، وقيل به
أكثرهم وجمهور الأئمة الاستسبح بحمد علي رضي الله عنه كله، وهو «وحيث
وحيث - في حقه» واحد من هجرة والشيخ في الذين حممهم وجمهور
الشيخ بقى الذين أحصوا: أنه قول هذه الآية وهذا أحسن.

من وهو الصواب، حماتين الأدلة

قوله (ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ).

ويكي عود من ورد خمس، لكن كثير الأصحاب على أنه يستعبد، كما
قال مصنف، وعنه يقول مع ذلك «إن الله هو السميع العليم» احتاره أو بكر
في نفسه، والقص في الحد، وس من.

وعنه يقول «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» حرمه في

السمعة ، واغتر . وقسمه في السجس . وريضة القمري ، والعتاق .
وعنه يرد معه « يا الله هو السمع العظيم » حرم به في الهداية ، والتوسع ،
والخلاصة ، وحده من أبي موسى .

قوله « ثُمَّ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ »
وهو مذهب . وعنه حمزة لأصحاب . ومن عنه هـ المصنف ،
والشيخ . هي استورة عند أصحاب
وعنه ثها من المذهب . حده هو عبد الله بن بطة ، وأبو حمزة العسكري .
وقد ثبت في النسوة ، والكتاب

فعل المذهب . هي فآت ، وهي آية فاضلة بين كل سورتين سوى توبة .
وهذا المذهب . وعنه جمهور لأصحاب . وفي كتاب المصنف إنكار ذلك ، بقوله :
« ثُمَّ تَمَّ بِأَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » .
وعنه ليست فريضة مضافة ، بل هي ذكر قال ابن رجب في تفسير الفاتحة
وفي ثبوت هذه رواية عن أحمد طر .

فائدة

ليست السمعة آية من أول كل سورة سوى الفاتحة بالأحرى . قال الزركشي
وعبره . ولا خلاف عنه بسم الله . ليست آية من أول كل سورة إلا في الفاتحة
وحده به في المدوح ، وريضة ، وابن تيمية ، وغيرهم .

تفسير : صاهر قوله « ولا ينحصر شيء من ذلك في أنه لا ينحصر » .
فقد هي من الفاتحة أولاً . وهو صحيح ، وصرح به المجلد في شرحه . وقال : الرواية
لا تختلف في ترك المظهر ، وإن قبل هي من الفاتحة . وصرح به ابن حمد ، وابن
تيمية ، وابن الجوزي ، وصاحب النجاشي ، والزركشي ، وغيرهم . وقدموه . وشبه
الجمهور . فبأنها .

قال في السكاي : وإن حلف الشدة صح ، لأنه كالنطق به ، مع المعجزة وهو قول في الفروع غير قول ترك التشديد .

تعبيرات

أمرهما : مهبوء قوته (أو قطعها بذكر كثير ، أو سكوت طويل ، رمة استندته) أنه إذا كان سبياً لا يرمه استندته وهو صحيح . وهو مذهب . وعليه الجمهور وقيل : رمة أيضاً أحسنه الفاضل في العدد .

الناسي . محل قوله « أو قطعها بذكر كثير أو سكوت طويل » إذا كان عمداً فهو كالسبوة على غيره ، على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع وغيره وحرمه في السكاي وغيره .

قال ابن تيمية : سكوت كثيراً سبياً أو موباً ، أو سبلاً في غيره عتقاً قطناً متى على ما قرأ منها . وقيل : لا معنى عن شيء من ذلك .

نفس : وهو طاهر كالألف مصفها . وحرمه من مذهب في شرحه فيما إذا كان عن عتق ، أو أخرج عنه .

ومحل ذلك أيضاً : أن يكون غير مشروع فهو كالقطع أو السكوت مشروعاً ، كما في ، وسجود السلاوة ، والتسبيح لنفسه ومحمود ، أو لاستماع وفاة الإمام : لا يبرئ ذلك ، وإن طلق .

وإنما أتى على هذا لأخبر عند قوله « و يسحب أن يقرأ في سكنت الإمام » ولا يغلط بنية قطعها مطلقاً . على الصحيح من المذهب وقيل : تنص إلى سكنت وحسنه العاصي

قوله (فإذا قال « ولا الصائين » قال : آمين)

في محل قول : آمين « آمين » وحسنه

أحمد . بقوله الإمام : آمين معاً ، قاله المصنف في معنى ، والسكاي ، وعند

في شرحه ، والشارح ، وابن تيمية ، والزرکشی . وهو مذهب علي بن أبي طالب في
الحقيقة

وأوجه الثاني بقوله عند الإمام . وقدمه في أربعين ، والخواص ،
والخواص ، وحرر في العبدية .

قلت : وهو لأشهر . وأصوب في الفروع .

قوله (يَنْهَضُ بِهِ الْإِمَامُ وَالْمُؤْمِنُ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المبررات . وعنه ترك الخبر .

قوله . لو ترك الإمام الذي في به المذهب جهراً ليدكره . وكذا لو أسرّه

الإمام حرم به المذهب

قوله (فَإِنْ لَمْ يَنْجُسِ الْمُنَاجَاةَ وَصَاقِ الْوَقْتُ عَنْ تَعْقِبِهَا فَأَقْدَرَهَا

في عدد الحروف)

هذا أحد أوجه قدمه في الخدمة . والخدمة ، والمغدي ، والتلخيص ،

والزعم ، والخواص ، ودرث امة ، وحرر في العبدية . وأسكر مصعب هذا

الوجه . وعلى تقدير صحته صفة

وقيل : قد مر في عدد الحروف والآيات ، وهو المذهب حرم به في

الوجه ، ودور ، ومستحب . قال الشارح : وهو أظهر . وصححه ، بخلاف شرحه

والمصحيح الحار . وإحصاءه القاصي ، ومن عقول . وقدمه في الفروع ، ولعل

في قيل . يقرأ قدره في عدد الآيات من غيرها في قدمه في مسوئ المذهب .

وأظنه هو الأول في المذهب . وأضيق هذا والذي في المتنوع ، والكافي ،

ومعنى ، والمحرر ، وابن تيمية ، والعاشق . وفي بعض نسخ لم تقع . فقرأ قدره في عدد

الآيات من غيرها . وفي عدد الحروف وحده

وقيل : فقرأ عدد حروفها وآياتها . حرم به في الإفادات . واحترقه بعض
الساحرين . وقيل : يعزى آية .

نعم : صدر قوله « فقرأ قدره » إذا صاق الوقت من نفسه . أنه يسقط تعبه
في حذف فوات الوقت . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه الجمهور .
وقال الشيرازي : لا يستلزم حذف خوف فوات الوقت . ولا يصلح حرقه .
إلا أن طول زمن ذلك

قوله « فإن لم يتحسن إلا آية كثرها بقدرها »

على خلاف تقدمه . وهذا المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . سواء كانت
لآية من الدعة أو من غيره . وعنه كلام المصنف . وعنه يعزى . وذهب
من يكره تكرار أحد هاتين آيتي موسى . وقيل : فقرأ لآية ، أو أي قدرية
الدعة من تكرار . وقال ابن سعد في شرحه : يحسن قوله « فإن لم يتحسن إلا آية »
أن تكون من الدعة . وعدم أن أرد من غيره . وما قسمه من الأحكام
الأول . أعرفه .

فأعرف أنه كان يحسن آية من الدعة وشأنه من غيره . فالصحيح من
المذهب . أنه تكرار الآلة التي من الدعة بقدره . وقيل : فقرأ الآلة والشئ الذي
من غيره من غير تكرار . فإن كل قدر الدعة ، وإلا كثر بقدره . يمكن أن
في إعادة إن كان الذي يحسنه من آخر الدعة ، فيجعل قرأه أجزأ . وأصلقه
المحدث في شرحه . وإن نيم .

نعم : صدر كلام المصنف وكلام غيره . أنه لو كان يحسن بعض آية أنه
لا يكرهه . وهو صحيح . جزم به المصنف في المعنى . وأشار . وإن نيم . وعنه
وقيل : هو كالأية . وفي العربية : وقيل . إن عرف بعض آية لا يلزم تكرار
بطلانها : أن تقدم خلاف ذلك

قوله ﴿فَإِنْ لَمْ يَنْجُسْ شَيْئًا مِّنَ الْقُرْآنِ﴾ لَمْ يَنْجُسْ أَنْ يُتَرَجَّم عَنْهُ مُلَفَّةً أُخْرَى

وهو المذهب من عبه ، وعبه الأصحاب وقصع به أكثره .
وقيل : يجوز الترجمة عنه غير العب به ، إذا لم ينجس شيئاً من القرآن
قوله ﴿وَلَرَّمَهُ شَاقِقٌ﴾ يَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ ﴿

وكذا في الكافي ومهدي وفق المصنف هـ على بدء « ولا حول
ولا قوة إلا لله » صاحب الهدى ، ومذهب . ومسوك الذهب ، ومذهب
الأحمد والشيخ ، وإخلاصة . وظهر . وفحير . ورعايتين ، والحواس ، وابن
نسيم . وادى المسووع ، وإسعة « العلى المطير » .

والذى قدمه في الموضع أنه لا قول « ولا حول ولا قوة إلا لله » وقدمه
في عدة أماكن ، وحرره في المح . والماتق ، والمنور . وهذا المذهب على
ما اصطلح به في الخطبة

وعنه كبر هذا قدر الصيغة ، أو تراد على ذلك شيئاً من الأشياء والذكر بقدر
الصيغة ، وذكره في دعوى الكبير عن بعض الأصحاب . وقصع به الصرصري
في وائد الكافي في المذهب لزمه أن يقول « سبحان الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا لله » ويكره ، أو يصيب
فيه ذكر آخر حتى يصير بقدر الصيغة [قال في مسووك الذهب : ويكره
بقدر الصيغة] وما ذكره في المذهب ، هو قول من علق

وقال القصي : ينبغي ذكر المذكر . ويرى كلين من أى ذكر شاء
الكون سم

وقال الحوى . رحمه ويكره . وقال أنه في بعضه « يسبح » ونقله صاحب وغيره

وقال ابن منصور « يسبح ويكبر » ونقل الميموني « يسبح ويكبر ويهمل »
وقال عبد الله « يحمّد ويكبر ويهمل » .

قال في الصروع : واحتج أحمد غير رفاعه^(١) .

فمن أنه لا يكثر الكل رواية واحدة ، ولا شيء معين .

قوله « فإن لم يُحَسَّنْ إِلَّا تَعَضُّ ذلك كرهه بقدره »

يعني قدر لا ذكر . وهو المذهب . وقيل : يكرره بقدر الفائحة . ذكره في
إرشاد الكفري

وقال ابن تيمية قال لم يحسن إلا بعض ذلك كرهه بقدره . وجهه وجهه تحريم
التحميد والتهديل والتكبير .

قوله « فإن لم يُحَسَّنْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ »

كالأحرس ، وهذا بلا راع في المذهب أصله ، لكن يرم من لا يحسن
الفائحة ، والأحرس . الصلاة حسب قري . فإن لم يفعل مع القدرة . أصبح صلاتها
في وجه . وحرم به الماطم

قلت : فيعاني بها .

والصحيح من المذهب : خلاف ذلك ، على ما ذكر في الإمامة

وقال في الصروع ونحوه - على الأشهر - بغير غير حافظ أن يقرأ في
المصحف .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجب عليه نحو بيت سبعة . وهو صحيح ،

وهو المذهب . وعنه حميد الأصحاب ، وأوجه القاصي .

(١) وهو ما رواه أبو داود والترمذي - وجهه - والسائي عن رفاعه في رابع

« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يصلاه . فقال إن كان معك قرآن
فاقرأ ، وإلا فاحمد الله وكرمه وهاله . ثم أركع »

قال ابن رجب في القعدة الثامنة : وهو بعيد جداً . وهو كما قال . من
توقن بطلان الصلاة بذلك إذا كثرت مكان متحياً . فإن هذا كالعبد .
وتقدم بطريق ذلك للشيخ في الدين في تسكيرة لإجرام . وتقدم حكم الأحرار
ومقطوع الألبان هناك .

قوله (ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في الصلح من طوال
المفصل وفي المغرب من قصاره)

الاربع . وفي حكم السورة في ذكر الس .
وأول المفصل : من سورة « في » على الصحيح من مذهب . وعنه الجمهور .
ومنه في المروج وغيره . وصححه الزركشي وغيره .

وقال ابن عثيمين في المصنف : وأول « المبررات » وقال ابن أبي الفتح في المصنف :
للمصنف في المفصل أربعة أقوال . وذكر هذين القويين . والثالث من أول « الفتح »
والرابع من أول « الفتح » وصححه والده صاحب التحصيل . وذكره الزركشي .
ورد في الأدب القويين . وهذا . وقيل من « هل أتى على الإنسان » وقيل من
« والصحي »

قوله (وفي الباقي من وساطته)

وهو مذهب وعنه جمهور لأصحاب . وفيه حرب في « العصر » نصف
« الظهر » واحتاره الحرق . وجماعة من لأصحاب . وحرم به في المذهب .
ومذهب المذهب . ونسوخه . وغيره . وقال في « عاتين » والحويين ، والشافعية .
وغيره . فقد في الظهر أكثر من العصر . وذكر في الزكاة الكبرى ما احتاره
حرق قولاً غير هذا . فيجوز أن يكون ما ذكره في الزعانيين والحويين وغيره
مراد القول الأول . وتكون بآله

تعب : مراد المصنف وغيره . من أضيق . إذا كان يكنى عمر . فإن كان ثم عمر :

لما تكره الصلاة بقصر من ذلك . وكذلك من نص والماء ونحوهما ، من استحبه
القاضي في الجمع .

قائمة : لو خالف ذلك فلا عذر كره بقصر المفضل في العذر . وما كره
بطواله في المغرب ، على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل : تكره مطلقاً .
قال في الخواشي : وهو طاهر كلام غير واحد . وصرح به في الوصح في المغرب
وقيل لا تكره مطلقاً . والشرح : لا بأس بذلك . وروى في كلاله المصنف
في باب صلاة الجمعة شذوذ نظير الركعة الأولى أكثر من شذوذه .

غيب مفهوم قوله في وجوب الإمام بالقراءة في النسخة وذو يمين من المغرب
والعشاء ، في أن الأمو . لأحب القراءة وهو صحيح . وهو المذهب . وسببه الاحتياط
وحكي قول الحنفية .

قلت : وهو ضعف جداً . لا يعتد به ، ولا مول عليه .

قوائم

مب . التردد والقائم لقضاء ما فات مع الإمام . بحري من الظهر والإحرام . على
الصحيح من المذهب . ومن الأثر وغيره : بحري . وتركه نقص . في الأصل . هذا
أقوى . وكذا قال الزركشي . هذا المذهب . وقيل : يحري في غير الجمعة ذكره
في الحاوي وغيره . وعنه من الظهر وقيل : كره . وقوله القاضي في موضع

قلت : الذي يظهر من محل هذا الخلاف في قضاء ما فات ، على القول بأن
مأذركه مع الإمام آخر صلاة . وبما يقضيه أو لا . وما على القول بأن ما يقضيه
آخرها ، فإنه يسر . قولاً واحداً ، على ما تقي به في القوائم هذه

ومها . لا تخبر المرأة ، ولم يسمع صوتها أحس ، من تحريم قول الإمام أحد
« لا يرفع صوتها » في القاضي : أضيق الإمام أحد مع قول في الحاوي . وتسرى

بالتقارنة في أصح النسخين . وقدمه في الرعايتين وغيره . وفي السكرى ، في
أواخر صلاة الجمعة . وتخير المرأة في الجهر مع الخمر ، والهي
وفي نحر ياد . سمع صوتها حتى . وقدمه من ثوب . وأطلق السجود
وعنده في الفروع . واعتاق .

وفي أشح في لندن . تخير إن صاب . ولا تخير إن صاب وحده .
وسمى حكمه حتى في ذلك حكمه . فانه في رتبة السكرى
وسمى . يكره جهده . في صلاة أهل في أصح النسخين . ويخير ملا .
قدمه في رتبة . وأخوه . وأخوه . من لاس له الجماعة .
وحده من حمدان . وفان في الهوى ، في صلاة النجوم . وكرهه . رأي
لأصح . فان أحمد : لا يرفع يدا ، برعى المصحة .

ومسمى . وقضى صلاة سر : يخبره . سواء . فصار لأخوه . لا أنعم
فيه خلاف . وفي قصى صلاة جه في حدة ليلاه . لا أنعم فيه خلاف . وإن
قدمه . رأي : يخبره . على الصحيح من المذهب . حره به في الكافي ، والمجد
ويصحح الحاكم إذا صلاها جماعة .

وفي : جهر . وأضاه . في الفروع . وقيل : يخبر . فان مصنف والشرح :
وهو صمد . كالم الإمام أحمد . وأصنف في الشرح . وان ثوب . ورعايتين ،
ويحدون .

وفي أحمد دى : أقصى : اختلاف . فانه في الفروع وغيره .

وسمى . وسعى الجهر في الصلاة الحمدية وسر ، ثم ذكر جه . وسعى على
ما أسره . على الصحيح من المذهب . وعنه بشدى . الفراء . سواء كان قد وع
مسؤولا . ومما دسى . لإسرا في صلاة السر شهر ثم ذكر ، فانه على
د . قولاً وحده . ووفق بينهما الشرح وغيره .

ومما : قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الأظهر أن المراد بها بابها
من طلوع الشمس ، لا من طلوع الفجر ، والناس : من غروب الشمس إلى طلوع
قوله : وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته ،
وتحرم لعدم تواتره وهذا المذهب ، وعنه حميد الأصبغ ، وحرم به في
المحرم ، والإفادت ، وسور ، ولشعب ، وغيرهم . وقدمه في الهداة ، والإصلاح
والعاشق ، واحد بين . وعنه بكره . ونصح إذا صح منه . لصلاة الصلوة
بعضه حذف بعض واختاره ابن الحواري ، ولشعب في الذين وقف على
أحد روايتي وقف وقول ثمة السام وغيرهم : مصحف عثمان أحد الذين
السعة . وقدمه في العاشق ، وابن تيمية .

فمن : وهو الصواب .

وأصنفها في المذهب ، والمتوابع ، والنفى ، والشرح ، والنظم ، والفروع .
وحسن المحدث أنه لا يجرى ، عن ركن القراءة ، ولا تطل الصلاة به ، واختاره
في الحديث الكبير .

نبيه : طهر كلام المصنف صحة الصلاة بما في مصحف عثمان ، سواء كان
من العشرة أو من غيره . وهو صحيح وهو المذهب المنصوص عنه . وقدمه ،
الأكثر . وعنه لا يصح ما يواتر ، حكاه في العربية .

فانظر : اختار الإمام أحمد قراءة دفع من رواية اسماعيل بن جعفر . وعنه
قراءة أهل المدينة سواء ، قيل : إنها ليس فيها مد ولا هجر ، كأي جعفر يريد
القصص ، وشيبة ، ومسلم . وقرأ دفع عليه ثم قراءة عاصم . بقية الجماعة لا
قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي . وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان ، وعنه . و
وأبي س كعب ، وابن مسعود .

وطاهر كلام أحمد . أنه حذرنا من رواية أي تكبر من عياش عنه . لأنه أصط منه ، مع علم وعمل ورشد .

وعن أحمد : أنه احتج بقراءة أهل الجبل . قال : وهذا من أهل المدينة ومكة . وقال له إسماعيل : أي القراءة تجد في قولك ؟ قال : قراءة أي عمرو ابن العلاء لغة قريش والعصبة من الصحابة سعى في هذا كفاة قوله (ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُزَكِّيهِ ، فَكَبَّرًا) .

فيكون رفع يديه مع استاء الركوع عند قراءته من التذلل ، على الصحيح من المذهب ، عنه الجمهور . وعنه يرفع مكبراً بعد سكتة يسيرة .

فأما في قوله : قال أحمد في شرحه . وصاحب جمع البحرين ، والحاوي الكبير ، وغيرهم سعى أن يكون تكبير حصص وضع والسهو من استاء مع استاء الأنس . واستاء مع استاءه . فإن كنه في حرمه من آخره . لأنه لما يخرج به عن محله لا حرم . وإن شرب فيه قبله . أو كنه بعده ، فوقع بعده خارجاً عنه ، فهو كثره . لأنه كنه في محله فأنه من ثم قد رآه ، أو أحد في المشهد قل فعوده وقوله هذا قياس المذهب وحرمه في المذهب كالأنس سكتة ركوع أو سجود فيه ذكره القاصي وغيره وفاة . ويعمل أن سعى عن ذلك . لأن التحريم منه يسير ، والسهو به كثر . في الإعراب أو السجود منه مشقة . قل إن نعيم : فيه وجهان ، أحدهم . الصحة . و سعى أن مفتح في العوائق قلت : وهو الصواب .

وأصيب في الإعراب ذكره في وحاش الصلاة .

وحكم تسبيح ولحميد حكم التكبير . ذكره في الغرر وغيره . وتقدم أو .

الكتاب . أن بعض سكتة لإحرام ركعة .

قوله (وقد رآه الإجراء الأجنبي ، بحيث يشككه من ركنيته) .

مراده : إن كان . كنه من أوسع لسان وقدره من غيره . وهذا المذهب .

وحريم به الجمهور . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوفى ، والخلاصة
والخوى ، وإدراك العبدية ، والدقيق ، والعجز ، وغيرهم
ومصرح جماعة من يمس ركنه بكفيه . منهم الأمدى ، وابن النبا ، وصاحب
النجاش . قال في التوسيلة : من عبه

قال في مجمع البحرين : واحذف كلام النجاش في قدر الإحراء .
كلام الشيخ - معى به المصنف - في النقع ، وأنى خطاب ، وابن راعوى ،
 وابن الخوى . أنه بحيث يتمكن من ركنه بيده . فيصدق به من أصابعه
قال . والصحيح ما مصرح به لأمدى ، وابن النبا في العقود . أنه قدره يتمكن من
أحد ركنه بكفيه في حق أوسط الناس ، أو قدره من غيرهم

وقال في التبعة : في قول من ذهب احتمالاً . وقول المحدث : وصنف الإحراء ،
الذى لا يحذف أن يكون المحذور إلى الركوع نصب أقرب منه إلى القيام .
قوله { وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ } .

الصحيح من المذهب : أن لأفضل قول « سبحان ربي العظيم » فقط ، كما
قال المصنف وقطع به الجمهور . وعنه الأفضل قول « سبحان ربي العظيم
وبحمده » اختاره المحدث في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . قال في الدائق وغيره
ولا يخفى ، غير هذا اللفظ .

قوله { ثَلَاثًا وَهُوَ أَذَى الْكَمَالِ }

هذا بلا رابع أعنه في تسبيح الركوع والسجود
وأما أعلى الكمال : فتارة يكون في حق الإمام ، وتارة يكون في حق سائر
من كان في حق الإمام : فالصحيح من المذهب : أن الكمال في حقه يكون في
عشر . قال المحدث ، وتارة صاحب مجمع البحرين : الأصح من الحسن إلى
العشر . قال : وهو ظاهر كلامه وقدمه في المبرور

وفين ثلاث : ماضية تر (١) مضمومة فن في السجدة والنعمة . ولا يرد
الإمام عن ثلاث .

وفين ماضية شق . ووجه ماضى وفين . لا يرد عن ثلاث . لا يرد ماضية مضمومة .
أو بعد ما حصل الثلاث له

وفين سبع قدمه في الخوض ، وجو شى من ماضى
فن صاحب الفنى . ومن ثم هو صرح كذا لم يرد أحد . وصرح كلام
من : سوى في الماضى . أن سكت في حقه قد و . وفين لأخرى .
سكت حسن . ماضية مضمومة . وفين ماضية مضمومة . وفين ماضية مضمومة .
غيره وفين أوسطه سبع . وكثير قد و .

أو سكت في حق ماضية . وفين ماضية . ماضية مضمومة . وفين ماضية مضمومة .
حده ماضى . وفين ماضية . وفين ماضية . وفين ماضية .

وفين ماضية ماضية . وفين ماضية ماضية . وفين ماضية ماضية . وفين ماضية ماضية .
الفنى . وفين ماضية . وفين ماضية . وفين ماضية . وفين ماضية .

وفين سبع . وفين ماضية . وفين ماضية . وفين ماضية .
وفين عشر . وفين ماضية . وفين ماضية . وفين ماضية .
حق لم .

قوله : ثم يرفع رأسه ، وإلا : سمع لله لمن حمده . ويرفع يديه .
وعلى أن يكون مرده . أن يرفع يده مع رفع رأسه . وهو جدى
المرء من حق الإمام . وهو مذهب . وهو صرح كلام جمهور لأصحاب
فن محد . وهى أصح . ويحده في جميع الماضى . وفين ماضية . وفين ماضية .
والفنى . ويأيه ميل نصف والشاح

وعنه محل رفع يده : بعد عتده . ويحتمل كلامه انصب أيضاً . وفين ماضية

(١) كذا . ولعله « ما لم يشق » أو « يؤد » أو نحوها .

ان ربي في شرحه . وأطلقها في الفروع ، ومن تميم ، والخواشي .
وقيل القصي . يرفع دمه مع رفع رأسه . كقولهم : روى رواية واحدة .
وكذا المفرد ، بل قد . لا تقول بعد الرفع شيئاً . وحرم به من مع في
شرحهم . قال : أما قوله فيثبته عند رفع رأسه ، رواية واحدة . وكذلك المفرد
بل لا يشرع له قول « ربنا ولك الحمد » وقد قطع المصنف ، والشارح ، وغيرهما :
أن رفع اليدين في حق هؤلاء يكون مع رفع رأسه .

قوله « وإذا قام قال : ربنا ولك الحمد »

الصحيح من المذهب . أن « ربنا ولك الحمد » في قوله « ربنا ولك الحمد »
من عليه . وعنه لأصحاب ، وعنه الإمام بلا وأفضل . بخلاف في الأفضلية ،
على الصحيح من المذهب . وعنه لا يتخير في تركه ، بل رتب . قال في رتبة
وتعريف حذف الواو على الأصح .

قوله . نه قول « اللهم ربنا ولك الحمد » وبلا وأفضل . نص عليه . وعنه
يقول « ربنا ولك الحمد » ولا يتخير فيه وبين « اللهم ربنا ولك الحمد » بالواو
وحذف الواو على الأصح . بخلاف في الموضع مع عدم الواو . وحكاية في الرفع مع
الواو . وهي نون .

قوله « ملء السماء وملء الأرض » .

هكذا قاله إمام أحمد وكثير من الأصحاب . معنى « ملء السماء » على
الأفراد . مع أن تثنية في الفصور ، والتذكير ، وأن تميم في الهداية ، والإيضاح ،
والوحي . وتذكير أن عدوس ، والإفادت ، والحق ، والخرق ، والسكبي ،
والعمدة ، والمذهب ، والمسوع ، والخص ، والبعة ، والشرح ، والمجر ،
والمور ، والتسبيح ، والحدو بين ، وغيرهم . وقيل في الفروع : وسعوى في الأحبار

« من السموات »^(١) « طمع

قلت : وحرره في أربعين .

قائمان

إبراهيم : لو رفع رأسه من الركوع فغطس ، فقال « رب ولك الحمد »
سوى ثلاث عن الغطس وذكر الرفع : أخرجه . على الصحيح من مذهب . من
فيه في وفاة غسل وقدمه في الرعدة ، والمائتين ، وابن تيمية ، والشرح .
وقال مذهب : يخرجه . وحمل كلام الإمام أحمد على الاستحباب .
فعلى مذهب . لا غسل صلاته على الصحيح . وعنه سئل

ومثل ذلك . برأرد الشروع في الفتحة فغطس . فقال « الحمد لله » سوى
ذلك عن الغطس والقراءة ، قال في العروغ : في باب صفة الحج والعمرة . وفي
الإحرام عن فرض القراءة وحمل . وأصنفه ابن تيمية ذكره في باب ما عطل الصلاة
فصاهر كلامهم . ثم لا سئل . وفيه اختلاف في الإحرام عن فرض القراءة .
الثاني : قال الإمام أحمد : إذا رفع رأسه من الركوع . ثم شاء أرسل يده .
أو شاء وضع يديه على شمالك .

وقال في علة . وقد قدم أحدهما أو أتوه جميعاً . وفي « رب ولك الحمد »
ووضع كل يده على شمالك تحت سترته . وقيل : من فوقه تحت صدره ،
أو أرسلهما . من عليه كما سبق . وعنه إذا قدم يدهما . ثم جهر فحمد .
« من في مذهب ، والإفادات ، والتمحيص ، وغيرهم . إذا انتصب قائماً
أرسل يده . وفيه اختلاف في التسليم في الفرائض في التشهد . قال في العروغ :
وهو بعد .

(١) رواه أحمد ومسلم وترمذي . وصححه . من حديث أبي بن أوفى في
باب الاستسقاء الطويل . ورواه مسلم في حديث أبي عيسى .

قوله «فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَرُدَّ عَلَى «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»

وهو اندھب . وعنه حميد الاصحاب قال أبو الخطاب هو قول أصحابنا
وعنه يرد «ما من السماء» بن أحمد «احذروه» أبو الخطاب ، وصاحب الصيحة ،
والمحدث في شرحه ، وصاحب الدعوى الكبير ، والشيخ تقي الدين
وعنه يرد على ذلك «ص» «سمع الله من حمده» قال في انه نقى احذره
أبو الخطاب «ص» قال في ركشي كلامه أو حسب محتمل .

نفسه . «ص» قوله «فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا» يرد على «وليك الحمد» أن يسرد
كلامه . وهو صحيح ، وهو مذهب . وعنه لأصحاب . وعنه يسمع ويحمد
لفظ . وعنه يسمع فقط . قال في ركشي : وفيه ضعف . وعنه يحمد فقط .

فانذاره

الأولى : بسحب أن يرد على «ما نلت من شيء» «ص» «فهل «أهل السماء»
والمحدث «حق ما في القدر» . وكل ذلك عند «ص» «لأنهم ما أعطيت ، ولا معلن
ما سمعت ، ولا سمعوا أحد ملك الحمد» وسبق ذلك في صحيح .
وهذه إحدى التوسيع . وهي الصحيحة . صححه المصنف ، والشرح
واحد في الفتن . «أو حصص» .

و رواية أخرى : لأحد «من شيء» «ص» «قدمه في الفتن» . ورواية
الكبرى . وقال المحدث في شرحه «الصحيح أن الأول تركه زيادة من كفى في
ركونه وسجوده ، ذكر السكك ، وفوق إذا أضما ، وقال في الزعامة قمت
بحور ، الأثر . وفي مجمع البحرين : لا تأخذ بذلك .

اشتباه . محل قول «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» في حق الإمام وسعد : بعد القيام من
«ركوع» لأنها في حال قيامها يقولان «سمع الله من حمده» ويحمله في حق
المأموم : حال ركعه .

قوله (ثُمَّ يُسَكِّرُ وَيَخْرِجُ سَاجِدًا ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ) .

وهذا المذهب وعنه الأصحاب . وعنه يرفعهما . وعنه يرفع في كل جفص ورفع .

فائدة

حيث استحب رفع اليدين . قال الإمام أحمد : هو من تمام الصلاة فمن رفع يديه فتم صلاة من - يرفع . وعنه لا أدرى

قال القسبي : إنما وقف على نحو ما قاله ابن سيرين « إن الرفع من تمام صلاتهم » وقد وقف عن التمام الذي هو عنه فقصبة وسنة . قال الإمام أحمد « من تركه فقد ترك السنة » وقال نروذي « من ترك الرفع يكون « ركعا للسهة » قال : لا فقول حكاه ، ويمكن القول : رغب عن فعل الذي صلى الله عليه وسلم .

قوله (يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ)

هذا المذهب وعنه الأصحاب . وهو المشهور عن أحمد . وعنه يضع يديه ثم ركبتيه .

قوله (وَيُسَكِّنُ عَلَى أَصْرَافِ أَصَابِعِهِ)

الصحيح من المذهب : أن هذه الصفة هي المستحبة . وتسكنون أصابعه معرفة موجهة إلى القلة . وقبل : يعمل يدهما على الأرض . وقال : يخبر في ذلك . وفي في التخييص : وهل يجب أن يعمل باطن أطراف أصابع اليدين إلى القلة في السجود ؟ فظهر بإطلاق الأصحاب . وجوب ذلك ، إلا أن يكون في رجليه من أو خلف . وفي في الرعدة ، وفي يجب فتح أصابع رجليه إن أمكن

فوائد

الأولى - لو سجد على ظهر القدم ، حرم . وله أن يلبس غيره .

الثانية - يستحب ضم أصابع يديه في السجود . قال الإمام أحمد « ووجهها

نحو القلة »

الثالثة : لو سقط إلى الأرض من قدام أو ركوع ، ولم يطمئن عاد قائماً به ،
وإن اطمئن عاد فانتصب قائماً ثم سجد ، فإن اعتدل حتى سجد سقط .
وقد المحدث في شرحه . إن سقط من قيامه ساجداً على جبهته أجزأه
بانتصاب البية الأولى ، لأنه لم يخرج عن هيئة الصلاة .

قال أبو المعلى . إن سقط من قيامه لأرد الانحناء قام ركعاً ، فهو أكمل
قيمه ثم ركع لم يخرج عن ركوعين .

قوله (**وَالسُّجُودَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْصَاءِ**) واجب أي رُكُنٌ (**إِلَّا الْأَنْفَ**)
عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومبولك الذهب ، والخلاصة ، والمفاتيح ،
والسكافي ، والهادي ، والمستوعب ، والتلخيص ، واللمعة ، والمحرر ، والشرح ،
والنظم ، وشرح المحدث ، والزر كنز .

إحداهما : يجب السجود عليه . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب قال
القاضي : احتار أبو بكر وحجامة . قال في الفروع : احتاره الأكثر . وصححه
ابن عفا في الفصول ، وصاحب التصحيح المحرر . واحتاره من عدوس في
تذكره . وحرمه في الإهدات ، ومنتهى ، وطلم لمعدت . وهو منها . وقدمه
في الخلاصة ، والعاينين ، والحاويين ، والفروع ، وابن تيمية ، والهاق ، وابن
رزين في شرحه .

والرواية الثانية : لا يجب . احتار القاضي . وصححه في التصحيح . وحرمه
في الوجيز . وقدمه في إدرات العديّة .

وروى الآمدي عن الإمام أحمد أنه لا يجب السجود على غير أحبة
قال القاضي في الجمع : هو صريح كلام الإمام أحمد . وحرره النظم أن
السجود على هذه لأعصاء ومشره لصلّى بها واجب لا كس . وقال : يجوز
إذا تركه ساجداً أن يسجد أسهو

قال في المروع . ولعله أحد من إطلاق بعضهم الوحوب عليه . وليس يمنع
وهو كما قال . يد . ترأخداً وافقه على ذلك من يحد

فائدته

الذوق : بحرى ، السجود على بعض الصور ، على الصحيح من المذهب
وقيل . ولو كان يصعب فوق بعض ، كما يصعب يديه على تحذره حالة السجود .
ونقل الشيخ : إذا وضع من يديه قدر الخشبة أحرأه
قال من يديه : ويجوز السجود ببعض الكعب ، ولو على ظهره أو أطراف
أصابعه . وكذا على بعض أطراف أصابع قدميه ، وبعض الخشبة .
ودكر في التعيين : أنه يجب على بعض الكعب .
وقال ابن حامد : لا يخرجه أن يسجد على أطراف أصابع يديه . وعليه أن
يسجد على يديه بالسجود . ويجزى السجود على ظهر القدم . انتهى .
الذبح : لو عجز عن السجود بالخشبة أو ما أمكنه ، سقط السجود عما يقدر عليه
من غيره ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يسقط ، فيلزمه السجود بالألف .
ولا يجزى على الألف مع القدرة على السجود بالخشبة ، قولاً واحداً . ولو قدر على
السجود بالخشبة تيمم عليه الألف . ولو عجز عن السجود به ، فبدرمه غيره ، خلافاً
لشيخ القاضى . لأنه لا يمكنه وضعه بدون بعض . ويمكن رصه بدون شيء .
قوله : ولا يجب عليه مباشرة المصلى شيء منها إلا الخشبة ، على
إحدى الروايتين :

وأصلها في الهداية ، والمذهب ، وسبوك الذهب . والتنوع ، والمخالفة ،
والسكاني ، وحوى

إمامهما . لأعم للضرورة . على أنها ليست ركن . وهذا مذهب ،
وعليه جمهور الأصحاب منهم أبو بكر ، والقاضى .

قال في الفروع : هــ صاهر مذهب وصححه الشارح ، والمحدث في شرحه ،
وصاحب مجمع البحرين ، والصحيح ، وغيرهم . واحتره ابن عدوس في تذكرته .
وحرمه في البحر ، والإفادات ، ولتنوير ، والمتنخب . وقدمه في الفروع ، والمحرر
والنقى ، والرعابيين ، والدائق . وإدراك العادة . قال القاسم في المغرد ، وابن رزق
في شرحه : لم يسجد على كؤز العمرة أو كمة أو ذيله ، سمحت الصلاة ، رواية واحدة
والرواية الثانية : نخب مباشرة مذهب صححه في النظم وقدمه في الحارثيين ،
وابن تيمية . وقال قطع به بعض أصحابنا . وقال ابن أبي موسى . إن سجد على
قندسونه لم يجزه قولاً واحداً . وابن سعد على كور العمرة لتوق حتر أو رد حار
قولاً واحداً .

وقال صاحب الروضة . إن سجد على كور العمرة ، وكانت بحكمة . حار .
وإلا فلا

فعل المذهب : في كراهة فعل ذلك رواه . وأطلقهما في النقى ، والشرح ،
والفروع ، ويختص ابن تيمية ، والزعة الكبرى وحكماهما وحمين
فت : الأولى الكراهة

تيمية : صرح المصنف أنه لا يجب عليه مباشرة فعل غير الحية . وهو صحيح
أما ما قدمه والركس . فلا يجب مباشرة مذهب جماعت . قال المحدث في شرحه ، إن
نكره كتب ركنه على الصحيح من مذهب . وعنه لا نكره .
وأما ما يدينه صحيح عن مذهب : كما قال المصنف . وعنه الأصحاب
وقطع به أكثرهم . وعنه نخب . قال القاسم في موضع من كلامه : اليد كالخيمة
في عذر مباشرة .

وهذا صالح : لا يسجد ويذام في قوله إلا من عذر . وقال ابن عقيل لا يسجد
على ذيله أو كفه . قال : ويحتمل أن يكون مثل كور العمرة .

وقال صاحب الروضة : إذا سجد وبدد في كفه من غير عذر كره ، وفي الإجزاء رواه . فعلى المذهب بكره سترها وعنه لا كره .

تعليق : محل الخلاف فيما تقدمه إذا لم يكن عذر . فإن كان ثم عذر من حر أو برد أو نحوه ، أو سجد على ما ليس جائز له ، فلا كراهة . وصلاؤه صحيحة . رواية واحدة . قلنا إن تعيب .

قال في الفروع : ولا يكره العذر . نقله صاحب وغيره . وفي المتنوع . ظاهر ما نقله أكثر أصحابنا . لا فرق بين وجود العذر وعدمه .

قال في الفروع : كذا قال . وليس به اد

وقد قل جماعة : كره الصلاة ثم كان شدة الحر والبرد . قال ابن شهاب : لقرئ الحشون ، كدائمة الأحشين

قائمة

قوله (ونحوها) عسدية عن حميد ، وخطئه عن حميد .

قال الأصحاب « ونحوه عن سابقه » وذلك مفيد إذا يؤذ حاره . فإن أدى حاره شيء من ذلك . فعليه . وله أن يمسك برأسه على قدميه إن كان على الصحيح من المذهب . ولا يفيد جماعة . خطون ، بل أسبقوا . وفيه . محمد بن الحسن بن الحسن . وعنه يكره .

قائمة

٣٤ - يستحب أن يقرأ بين رجليه حال قيامه ، وإراوح بينهما في السجود والركوع . وروى ذلك عند قوله « كذا التراويح » . ثم من هذا . وفي المتنوع كذا . أن يعق كفيه .

ومنها لو سجد على مكان أعلى من موضع قدميه - كستر وجود - حر ، وإن لم يكن حاجة قدميه إن تعيب . وفيه . قلنا بعض أصحابنا

قال ابن عقيل : تكون موضع سجوده أعلى من موضع قدميه . وقيل :
بطل بذلك .

وقال في النجوى : استعلاء الأسفل واجب . وقيل : تطال إن كثر .

قال أبو الخطاب وغيره : إن حرج عن صفة السجود لم يخرجه .

وقال ابن تيمية : الصحيح أن السير من ذلك لا بأس به دون الكثرة . قاله
شيخنا أبو الفرج بن أبي الفهم . وقدمه في الرعيص . قال في الحاويين : لم يكره
في أحد الوجهين . واتفقوا في الفروع .

ومما قرأ الأصحاب لو سجد على حبش ، أو قص ، أو شح ، أو تردد
ومحوه ، وه يحد حجه ، أو يصح ، هذه الشكوك المستمرة .

قوله (وَيَضَعُ يَدَيْهِ خَدْوً مُسَكَبَةً) .

قال في النكت وفيه نظر ، أو يكون مراده . يعمل يده خدو مسكبة
أو أذنيه ، يعني على ما تقدم من الخلاف .

قوله (وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى - ثلاثاً) .

واعلم أن الخلاف هنا في أدنى الكمال وأعلاه وأوسطه كالخلاف في « سبحان
ربي العظيم » في الركوع على ما مر .

قوله (يَقْرَأُ رَجُلَهُ الْبُسْرَى ، وَيُخَسُّ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيَمْنَى) .

هذا المذهب في صفة الافتراش لا غير . وعليه جمهور الجمهور . وجمهوره قطع به .

وقال ابن راعون في الواضح : يعمل ذلك ، أو يصعقهما تحت يسراه .

قوله (ثُمَّ يَقُولُ : رَبِّ اغْبِرِّي ، ثلاثاً ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى)

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن السجدة ثلاث لا غير . قال المحد

في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين : هذا أصل المذهب . وقدمه في الفروع ، والمحد

في شرحه . وصاحب مجمع البحرين ، والربعيتين ، والحاوي الصغير وقال ابن

أبي موسى : السة أن لا يريد على مريين . وهو طاهر كلام آخر
وقال المصنف والشارح ، وإن الراعوى في التصحيح ، وإن تيمم ، وإن
رريس في شرحه أدنى الكبار ثلاث . والكبار فيه مثل الكمال في تسيح
ركوع والحدود ، على مامضى
قال زر كشي . هذا مشهور . وقدمه ابن تيمم . وقيل في دعوى الكبير ،
والكمال هه سبعة . وقيل : غير الإمام . ولا يرد على ذلك . وقيل إن عدوس
في يد كنه : ويسر مسهل وزراً .

قائمة : لا سكره الزيادة على قوله « رب عرلى » ولا على « سبح ربي
العظيم » وسبح ربي الأعلى « في ركوع والحدود . ثم ورد في الأخبار ، على
الصحيح من المذهب . وقيل : ذكره . وعنه يستحب في العمل . وفيه . والقرض
أصلاً . احتاره المصنف ، وصاحب الدقيق

وتقدم من تسحب زريده على « مسنت من شيء » بعد « في رفع من الركوع ؟
قوله (وَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْنَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ
عَلَيْهِ ، فَيَعْتَمِدَ بِالْأَرْضِ)

الصحيح من مذهب أنه إذا قام من السجدة الثانية لأحسن حيلة لاستراحة
على يقوم على صدور قدميه ، معتمداً على ركنيه . نص عليه ، إلا أن يشق عليه .
كما قدمه المصنف ، وعليه أكثر الأصحاب

قال زر كشي . هو الخبر من رواين عدس أبي موسى ، والقاصي .
وأي الحسين .

قال ابن الراعوى : هو المختار عند جماعة شايخ .
وحرمه في إحق ، والعدة ، والجبر ، وسور ، والمستحب ، والمذهب الأحمد
وقدمه في الفروع ، والمحرر ، والسوء ، وخلاصة ، وخزى الكبير ، والعائق ،
وإدراك السنة ، ومجمع البحرين .

وعنه أنه يجلس حلة الاستراحة . اختاره أبو بكر عبد العزيز ، والخلال ،
وقال : إن أحمد رجع عن الأول ، وجزم به في الإفادات وقدمه في الرعاين ،
والخاوي الصغير . وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والتأخيص
والسعة ، وشرح الحمد .

وقيل : يجلس حلة الاستراحة من كان صعيداً . واحتاره القاضي والمصنف
وعيرها

نصب

قوله في حلة الاستراحة « يجلس على قدميه ، وأليتيه »

في صفة حلة الاستراحة روايات

إمدادها : ما قاله المصنف هـ . وحرم به في الهداية ، ومستوعب ، والمحرر ،
والعائق ، وعيرهم . وقدمه محمد في شرحه ، وجمع المحررين ، والركشي قال في
المذهب : هذا طاهر المذهب .

والرواية الثانية : أن صفة حلة الاستراحة كالخضة بين السجدين . وهي

الصحيحة من المذهب قدمه في المروغ ، والخواص ، والشرح ، وأبو عبيد
وهو اختار القاضي .

والرواية الثالثة : يجلس على قدميه ، ولا ينطق أليتيه بالأرض . حثاه لأحى

ولأمدي . وقال : لا ينجس الأصحاب في ذلك .

فعليه إذا قام لا يمسد بالأرض على الصحيح ، بل يمس على صدور قدميه ،
معتمداً على ركنيه . واحتار الآخري . أنه يمس بالأرض إذا قام .

فائدتاه

إمدادها . إذ جلس للاستراحة فيقوم بلا كبير على الصحيح من المذهب ،

وكيفية تكثيره حين رفعه من السجود . وقبل : يسهن مكبراً . وقوله أو : حطاب وهو من المفردات ، ورد في الشرح وغيره . وحكاية لمحمد إجماعاً .

الثانية : مست حلقة الاستراحة من الركعة الأولى . وهل هي فصل بين الركعتين ، أو من الثانية ؟ على وجهين . ذكرهما ابن السكيت في شرحه . وأصعبهما أن تيمم ، وأن حذال في رعايته .

قلت . الذي يظهر : أنها فصل بينهما . لأنه لم يشرع في الثانية . وقد فرغ من الأولى .

قوله (ثُمَّ يُصَلِّيُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، إِلَّا فِي تَكْثِيرِهِ الْإِحْرَامُ)
« روع » (والاستسبح) لا خلاف أنه يأتي في الأولى . وكذا ما لم يأت به فيها ، على الصحيح من المذهب . وسواء قد يوحو به أولاً . وعنه حميد الأصحاب . وقطاع به كثير منهم .

وقال الآمدي : متى قد يوحو الاستسبح فيه في الأولى ، أتى به في الثانية . إن لم يقل يوحو به ، فهل يأتي به في الثانية ؟ فيه خلاف في المذهب . قال وطاهر المذهب لا يأتي به .

قوله (وفي الاستعاذتين روايان) .

وأصعب في الهداية ، ومذهب الأئمة ، ومستوعب ، والهدى ، والكافي ،
والخلاصة ، والشرح ، والنسب ، وشرح المحدث ، وابن عيم ، ودرعية الصغرى ،
والخوارزمي ، والفاشي ، والركشي ، ومجمع البحرين

بهماهما لا تسود . وهو مذهب . نص عليه في روضة الجماعة . وصححه في
التصحيح . وحرم به في المذهب . وصوت الذهب ، والإمامية . والسيوطي ،
والمنتخب . وقدمه في الدعوى ، والمحرر ، ودرعية الكبرى ، ودراسة العامة .
ومن روي في شرحه قال في السكت : هي الرجح مذهباً ودليلاً .

والرواية الثانية : بتعدد احتضاره الناطق . ونعذالواية الأولى ، واحتضاره الشيخ
الشيخ تقي الدين . وحرره في الجيز .

قلت : وهو لأصح دليلاً .

نصير - محل اختلاف : إذا كان قد استعد في الأولى فما إذا لم يستعد في الأولى
فيه . في هي الآية قاله الأصحاب . قال ابن الخوري وغيره . رواية واحدة .
قلت : ونؤخذ ذلك من غوى كلام مصنف من قوله « ثم يصلي الثانية
كالأولى » ثم استثنى « لاستعدة » فدل أنه أي هي الأولى

قائمة

استثنى أبو الخطاب أيضاً الآية ، أي تعددها . وكذا صاحب مسوع ،
والخلاصة والفروع ، وإربعة ، والوحد ، وإدراك الآية ، وابن تيم ، وغيرهم
وهو مراد من أضيق وهذا لا تراخ فيه . لكن قال المحقق في شرحه - وسعه في
الحاوي الكبير - لو ترك أبو الخطاب استثناءها لكان أحسن . لأنها من الشرائط
دون الأركان ، ولا يشترط مفارقتها عندما الجزء من الأولى ، بل هو أن يقدمها
أكبرها بالدوام الحكي وقد نسوت الركنين في

قال في مجمع البحرين : قلت إن أراد أبو الخطاب « استثنى » أنه لا نس
ذكره . فليس كذلك . فإن استصحبها ذكر مسوع في جميع الصلاة وإن
أراد حكماً فباطل ، لأن التكرار عبارة عن إعادة شيء فرع منه ونقصي . ولو حكم
بنقصه لسه حكم بطلت الصلاة فلا حاجة إلى الاستثناء إذن . انتهى .

قلت : بما أراد أبو الخطاب أنه لا تعددها بية ، كما حددها للركعة الأولى
وهذا بما لا ريب فيه . لكن ترك استثنائها أولى ، بما قاله المحقق . وكذلك
تركها خلق كثير من الأصحاب ، مع اتفاقهم على أنه لا يعدد بية للركعة الثانية .

قوله ﴿ ثُمَّ يَخْلُسُ مُقْتَرِنًا ﴾

هذا المذهب ، وعينه ، الأصحاب ، وعنه إن تورك حار . والأفضل تركه . حكاية
إن تميم وعيره .

قوله ﴿ وَيَضَعُ يَدَهُ الِئْتِنَى عَلَى فَخْذِهِ الِئْتِنَى ، وَيَقْبِضُ مِنْهَا الْخَنْصَرُ
وَالنَّصْرُ ، وَيُخَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى ﴾

هذا مذهب وعينه حماد الأصحاب ، وهو المصنوع به . وحرمه في
الهداية ، والذهب . ومسوك الذهب ، واستوعب ، وخلاصة ، والعمدة والبلغة ،
والحرر ، والوحيير ، والقائى ، وإدراك العدة ، والشور ، والمستحب ، والمذهب لأحمد
وعيره . وقدمه في الكافي ، والتجيب ، والفروع . والراعاتين . والحدوى الكبير
وعيره . وعنه نفس الخنصر والنصر والوسطى . ومقد إبهامه كحسين . حذرهما
محمد . وقدمه ابن تيمر .

وعنه مسماها كاتيري . وعنه يحن الإبهام بالوسطى . وسط ما سواها ، وهو
طاهر كلام حرق . فيه قال : وسط كفة اليسرى على فخذ اليسرى . وهذه
لبنى على فخذ اليمى ، وينطق الإبهام مع الوسطى .

قوله ﴿ وَيُشِيرُ بِالسَّانَةِ فِي تَشْهِيدِهِ مَرَارًا ﴾

وكذا قال في الهداية ، وسه ، ومسوك الذهب ، ومستوعب ، والخلاصة
والحرر ، وشرح محمد ، وإدراك العدة ، وتجريد العدة ، والشور ، وجمع المعرس ،
وعيره . وقدمه في الفروع . وقال في الرعدة الصغرى ، وخويز بشير واسعة
ثلاثة . وحرمه في الوحيير ، وذكره ابن عديموس .

قلت : محصل أنه مراد الأول .

وقال في التاجيب ، والسعة ، والرعدة الكبرى مرتين أو ثلاثة . وذكر
جماعة بشير . وه يقولون لا مارة منهم لحرق ، والمصنف في العمدة قال

في العروء وظاهره مرة . وهو ظاهر كلام أحمد والأحبار . وقال : وعله أظهر .
تفسير : الإشارة تكون عدد ذكر الله صلى الله عليه وسلم . على الصحيح من المذهب .
 وحرم به في الكافي ، والمعي ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، وغيرهم . وقدمه في
 العروء وغيره .

وقيل : عدد ذكر الله وذكر رسوله قدمه في الشرح ، وأما تيمم ، والعاقل .
 وذكر بعضهم : أن هذا أصح الروايتين . وعنه يشير بها في جميع تشهد .
 وقيل : هل يشير بها عدد ذكر الله وذكر رسوله فقط ، أو عدد كل تشهد ؟
 فيه روايتان .

في شرائه

الأدب لا يحرث بصلته حنة لإشارة ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
 بحركته . ذكره القاصي .

الثانية : قوله « ويشترط صفة » هذا المذهب . وعنه لأصحاب . قال في
 العروء : وظاهره لا يغيرها ، ولو عدمت . ووجه احتمال أنه يشير بغيره . إذا
 عدمت . وما هو بعد .

وقال في الرعدة الكبرى : وعنه يشير بإسقاط قول الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم . وقصره .

قوله « ويستتطئ اليسرى على الفخذ اليسرى »

هكذا قال أكثر أصحاب . وقدمه في العروء وغيره . وقال في الكافي .
 ويستحب أن يفعل ذلك ، أو يقيم ركعته . وفي المكت . وهو متوجه صحة
 الرواية واحدا صاحب الظم .

تفسير : ظهر قوله في هذا التشهد الأول ، أنه لا يرد عليه . وهو صحيح .
 وهو مذهب . وعنه الجمهور . ومن أحمد أنه إن ركب . ذكره القاصي في

الجامع ، واختار ابن هبيرة زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . واختاره
الآخري وراد « وعلى آله »

قائمة

لا يكره التسمية في أول التشهد ، على الصحيح من المذهب ، بل تركه أولى
وقد مر في المروء ، وإن تميم ، وكرهها القاضي . وأطلقهما في الرعية
ودكر جماعة من الأصحاب أنه لا بأس بزيادة « وحده لا شريك له »
وقيل : قوله أولى وأطلقهما ابن تميم . والأولى تحقيقه بلا ترايع
قوله « هَذَا الشَّهَادَةُ الْأُولَى »

يعني تشهد ابن مسعود ، وهو فصل الشهادات الواردة عن الإمام أحمد
والأصحاب وذكر في المسببة رواية : تشهد ابن مسعود وتشهد ابن عباس سواء ،
وتشهد ابن عباس « الْحَيَّاتِ اسْمَكَاتِ الصَّوْتِ انْطَدَتْ لَه - إِلَى آخِرِهِ » وعط
ميم « وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ » وتشهد عمر « التَّحْتَ لَه - الرَّاكِبَاتِ انْطَدَتْ ،
الصَّوَاتِ لَه - سَلَامٌ عَلَيْكَ - إِلَى آخِرِهِ » وروى خلاف في قدر الواجب منه
في له حدث .

تتميم عليه قوله : وإن شاء . قال « كما صلب على إبراهيم ، وآل إبراهيم ،
وكذلك كنت على إبراهيم ، وآل إبراهيم »

أن صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الأولى وهذه في القصيدة سواء .
فيحير ، وهي رواية عن الإمام أحمد . ذكرها في رعاية الكبرى .
والصحيح من المذهب أن الصفة التي ذكرها المصنف أولاً أولى وفصل .
وعليه الجمهور . ويحتمل كلام المصنف . قال المحمدي شرحه : هذا اختيار أكثر
أصحابنا .

قال الزركشي : هذا هو أشهر من الروايتين ، والمختار لأكثر الأصحاب .
وحده في المروء ، والمخير ، والمثاق ، وغيرهم . وقلمه في الفروع ، وإن تميم ،

والرعيين ، والحلوين ، والناحيص ، واخذاية ، وشهب ، ومسوك الذهب ،
والمسحوب ، والملاصة ، وغيرهم .

وعنه الأئمة « كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، وكأبركت على
إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم » ، وعنه بخير . ذكرها في العروج . وعنه الأئمة « كما
صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكأبركت على إبراهيم وآل إبراهيم » يأسقط
« على » كما ذكره المصنف ثانياً . وحذره ابن عقيل .

وأكثر هاتين الصفتين الشيع في الدين . وقد . - أحد في شيء من الصحيح
« كما صليت على إبراهيم ، وآل إبراهيم » بل مشهور في أكثر الأحاديث والعرف
لفظ « آل إبراهيم » وفي مصنف لفظ « إبراهيم » وروى الشيخين الجمع بين لفظ
« إبراهيم ، وآل إبراهيم » بسند ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً . ورواه من صحابة
موقوفاً انتهى .

قال جامع الاحاديث ، قلت : قد روى الجمع بينهما البخاري في صحيحه ،
وأحدوا ذلك من كلام شيخه في فوائده في القاعدة الثامنة عشرة ، وفي : أخرجه
أصلاً الأساني . وهو كما قال .

تقديم : يأتي مقدار الواجب من التشهد الأول ، والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في التشهد ، والخلاف في ذلك في آخر السجدة ، في الأركان والواجبات .

قواعد

الأولى : الأفضل ترتيب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد على

ماورد . فيقدم التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
في قدم . وأخر في الإجراء وحدها . وحققها في المعنى ، والشرح ، وإتمام
لأبي الحسين ، والزركني ، وابن تيم .

قال في الردية : ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير قبله ،
أو تركه مع تقدم المعنى ، يحرقه . وقيل : بلى . ذكره القاصي

الثاني: لو أبدل «آل» ب«هل في الصلاة» فهل يحرقه؟ فيه وجهان وطلقهما
المحدث في شرحه، وابن تيمية، وصاحب المصنف، والرباعي، والفروع، ومجمع البحرين،
والقاضي، وابن عبيد، والرد المحتار، وهو ظاهر ما في المعنى والشرح
أحدهما، يجوز ويحرقه، أحسنه القاضي. وقال: معناها واحد. وكذلك
لو صغر. فقال «أهل» وقدمه ابن رزيق في شرحه. وهو ظاهر ما قدمه ابن
معدج في حواشيه.

ولو حقه كذا، لا يحرقه، أحسنه ابن حامد وأبو حمص. لأن «الأهل»
القرابة، و«الآل» الأنسب في الدين.

الثالث: «آله» ثبته على دية صوت الله وسلامه عليه، على الصحيح من
الذهب. أحسنه القاضي وغيره من الأصحاب. قوله المحدث، وقدمه في معنى،
والشرح، وشرح المحدث، ومجمع البحرين، وابن تيمية، وابن رزيق في شرحه،
والرباعي الكبري، والمصنف، وابن عبيد، وابن معدج في شرحهما.

وقيل «آله» أزواجه وعشيرته ممن آمن به. فيده به ابن تيمية.

وقيل: سواه من المؤمنين، وأصنف في الفروع.

وقيل «آله» سواه من المؤمنين، وسوا مصنف. ذكره في المصنف. وقيل: آله.

وقال الشيخ تقي الدين «آله» أهل بيته، ومن: هو من أحمد، وأخيه
الشريف أبي جعفر وغيرهم. فهم سواه من المؤمنين، وفي مصنف رواية الزكاة. فإن
في الفائق «آله» أهل بيته في المذهب. أحسنه أبو حمص. وهل أزواجه من
آله؟^(١) على روايتين. انتهى.

قال الشيخ تقي الدين: وأخيه، دحون أو حقه في أهل بيته.

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً، فصل أهل بيته: علي، وفاصة، وحسن،
وحسين الذين أدار عنهم الكساء وحصلهم بالدماء.

(١) أنه لا حرب وأردده في أزواجه.

قال في الاختيارات : وظاهر كلام الشيخ تقي الدين في موضع آخر أن حرمة فصل من حسن وحسن . واختاره بعضهم .

الرائع : يجوز الصلاة على غير الأنبياء صلى الله عليهم وسلم منعزلاً ، على الصحيح من المذهب . نعم عليه في رواه أبي داود وغيره . قال الأصمعي في شرح حطبة الخدي : ولا تخص الصلاة بالأنبياء ، لقول علي بن عمر « صلى الله عبيث » وقدمه في المروء . وحكى من غفيل عن القاضي : أنه لا نس به مطلقاً . وقيل : لا يصلي على غيرهم إلا تعالاه . حرم به الخدي في شرحه ، وبجمع البحرس ، والمطهر . وقدمه ابن تيمر ، والرعاية الكبرى ، والآداب الكبرى . قال في المروء : وذكرها جماعة .

وقال في إربعة : وقيل : ين الصلاة على غيره مطلقاً . فيحتمل أن يكون موقفاً للمذهب .

وقيل : يحرم أحده أو المصالي . واحتار الشيخ تقي الدين مع الشعر وبحل الخلاف في غيره صحت الله وسلامه عليه . ما هو : فإنه قد صح عنه الصلاة على آل أبي أوفى وغيرهم . وقوله من (١٠٤٠٩ وصل عنهم) .
الخاتمة : تسحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة وتترك كثيراً عند ذكره .

قلت : وفي نوحة الجمعة ونسب الأحرار في ذلك .

وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه حمزة لأصحاب . وقيل : نعم كل ذكر . احتاره ابن طفة . ذكره عنه ولد صاحب المروء في شرح النقيع . وقال : ذهب إليه المتقدمون من أصحاب . واحتاره أيضاً الحنفي من الثمانية . ذكره ابن رجب وغيره عنه . والطحاوي من الحنفية . ذكره الخدي في شرحه عنه وغيره . وكذا البردوي منهم . ذكره ولد صاحب المروء عنه . وأظهر أن الحنفي من مسكية أحده . وقال الطحاوي أيضاً : نعم في العمر مرة . وحكى ذلك عن أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والنووي ، والأوراعي .

وقال ابن عبد البر والقاضي عاض هو قول جمهور الأمة
وقال في آداب الزعة الكبرى - معدن قال : نفس الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة - وهي فرض كفاية . انتهى . ونسب في الآداب
الكبرى

قوله (وَيُسْتَنْخَبُ أَنْ يَتَوَدَّ فِيَقُولُ : أَسُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ -
إلى آخره)

وهذا المذهب وعنه حميد لأحمد . وعنه المعتمد وأحمد . حكاه الله تعالى .
وقال أبو عبد الله بن بطة : من قرأ من الدعاء استروح شيئاً ، فبعد به الشيء على
الله تعالى أعاد . وعن أحمد من قرأ شيئاً من الدعاء عمداً بعيد .

قوله (وَبِنْ دَعَا مَا وَرَدَ فِي الْأَحْصَارِ فَلَا نَاسَ)

وهذا لا ريب . قال الشيخ شمس الدين بن مصلح في حواشيه مراد بالأحبار
أحبار النبي صلى الله عليه وسلم . قال في المذهب . لا بدعوى من في القرآن والسنة
ومثل قال في المستحسن وسحير من لأدعية ما رده في الحديث ما أحب ،
ولا بدعوى في الصلاة غيرها . انتهى . رد غيرهم . وأحبار صحابة أيضاً . قال
الشيخ وغيره : مراد بالأحبار أحبار النبي صلى الله عليه وسلم وأحبار ما رده .
نحو : ما هو كلام المصنف أنه إن دعا غير ما ورد في الأحبار . أن به ناس
وهو قسماً .

أحمد . أن يكون الدعاء من أمر الآخرة ، كالدعاء برفق الخلال ، والرحمة
والعصمة من الموحش ونحوه ، وله لم يكن للدعوى به يشبه ما ورد . فهذا محور الدعاء
به في الصلاة . على التصحيح من المذهب نص عنه وعليه الجمهور . مهم القاضي
والمصنف ، والمحدث في شرحه ، والشيخ ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وإن نعم ،
والزركشي وحده في العائق .

وعنه لا يجوز . وسئل الصلاة به في وجهه في مختصر ابن تيم . قال الشرح .
قوله جماعة من الأصحاب ، ويحمله كلام أحمد . وهو طاهر كلام حنفي . وحرمه
في مسوع ، والنحوي . وقدّم أنه لا يدعو بذلك في الرعايتين ، والحويين .
القسم الثاني الدعاء بغير ما ورد ، ومن من أمر الآخرة . فاصحح من
المذهب : أنه لا يجوز الدعاء بذلك في الصلاة . وسئل الصلاة به . وعنه أكثر
الأصحاب . وعنه نحو الدعاء بخواتم ديب . وعنه يجوز الدعاء بخواتم ديبه
وملاذها . كقوله : اللهم رزقني حارية حسنة ، وحلة حمراء ، ودرية ملاحية ،
ونحو ذلك .

فأمرناه

المورد : يجوز الدعاء في الصلاة شحص معين ، على الصحيح من المذهب .
كما كان الإمام أحمد يدعو جماعة في الصلاة ، منهم الإمام الشافعي رضي الله عنهم
وعنه لا يجوز . وأصحهم في المعنى ، والشرح ، والفاق . وعنه يجوز في ليل دون
البرص . واحتره أم الحسن .

قلت وهو أولى . وعنه كما قدمه في الرعدة .

الثانية : يحل الخلاف فيما تقدم . ذكر في الدعاء بكاف الأصحاب . ومن
أقرب ما نطقت قولاً واحداً . ذكره جماعة من لأصحاب . قاله في الدعاء . وقال
أيضاً . طاهر كلامهم لا سطل بقوله : مع الله عند ذكر الشيطان ، على الأصح
ولا سطل صلاة من عود به قرآن لحق . ولا من لدغته عقرب . ومن لا سم
الله ولا خوفه في أمر الدين . وبنى ذلك . ثم من هذا عند قوله : قوله لا يصح
على الإمام . ذكر أربع عنه .

قوله : ﴿ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ بُيُوتِهِ ﴾

صحيح من المذهب : أن يدعو السلام يكون من بيته . قدمه في

الفروع . وان تيمم . وان رزق . وهو طهر ماحره به في معنى ، والشرح .
وشرح المجد ، وجمع البحرين .

ودكر جماعة يستقل الفتنة . « لسلام عليكم » و« لعت » « رحة » منهم
صاحب التحريض ، واسعة ، واندھب ، ومسوك الذهب ، والمنوع ،
والرعايب ، والحوايين . واحده اس عليل . وان عندوس في تدكرته .
ويأتي إذا سلم المأموم قبل سلام الإمام ، هل تطل الصلاة ، عند قوله في
صلاة جماعة « وان ركن ورفع قل ركوعه » .

قوام

الأولى : بغيره إذا سلم عن يمينه ، ويسره إذا سلم عن يساره ، على
الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه جمهور الأصحاب .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى واحده خلال ، وأثر بكر عبد العزيز ،
وأبو جعفر المكنى . وقدمه في الفروع ، وشرح المجد ، وجمع البحرين . وان
تيمم ، وان رزق في شرحه .

وقيل : يسره عن يمينه ، ويحيره عن يساره ، عكس الأول احذره
ان حامد . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وحوى الكبير ، ثلاثه مأموم في
السلام . وقال في الفروع وحاضر كلام جماعة يحيرهم ، وتكون الطهر في الأولى
أكثر . وقيل بغيره .

غير : محل اخلاف في ذلك . بد كان إما أو معدداً . فمن كان مأموماً
أمرها ملائحة أعده .

وقيل الممدد كالممدد . حرمه في الذهب ، ومسوك الذهب

الثانية : سمح أن يكون لفته عن يساره أكثر من لفته عن يمينه
فعله عليه فصل الصلاة والسلام . وحده لفته بحيث يرى حذاءه . قاله في التحريض

والسعة ، والمستوعب ، والرعة ، وغيرهم . ^(١) **الأحاديث في ذلك** .
 الثالثة : حذف الـلامسة وروى عن الإمام أحمد أنه أحمر بالتسببة الأولى
 وإحمر الثانية .

قال في اللحيص : **واسنة** أن تكون التسببة الثانية أحمر وهو حذف
 السلام في أظهر الروايتين . وروى عنه : أنه لا يصبوه ويتدد في الصلاة ، وعلى
 الناس ، وحرم به في المعنى ، والشرح ، وابن رين في شرحه ، وغيرهم . قال في
 الدعوى وشوكة إردنهم وأصق الروايتين في الدعوى ، وابن تيم .

الرابعة : يسحب حرمة وعده إياه

قوله ﴿ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ : وَرَحِمَهُ اللَّهُ ﴾ لم يحزه

يعنى أن قوله « وَرَحِمَهُ اللَّهُ » في سلامه ركبن وهو المذهب . صححه في
 المذهب . قال الدلم وهو الأقوى . واحدا أو احصا ، وابن عقيل ، وابن العما
 في عقوده . قال ابن سعد في شرحه : هذا المذهب وحرم به في أوخير . وقدمه
 في الهداية ، ومسبو المذهب ، ومسوعب ، وإخلاصة ، والهادي ، والراغبين .
 ولخاوين . وهو ظاهر كلامه لأن كثير تذكرهم وهو من مفردات المذهب .
 وقال القاسي حرمة . يعنى أن قولهم سنة وهو رواية عن أحمد . احتارها
 المحاذي شرحه وقدمه في المذيق . وأضفهم في الدعوى ، والمعنى ، والسكافي ،
 والتنجيص والسعة ، والمحرر ، والشرح ، وابن تيم ، والزر كشي ، وغيرهم .

وقيل هي من حاجت احدا لا مدى . وحرم به في امور .
 وأما قول « وَرَحِمَهُ اللَّهُ » في الخدة ، فمن أحمد : أنه لا يجب وهو المذهب
 وعنه حمزة الأصحاب . وقطع به كثير منهم وفيه وجه : لا يخفى ، بدون ذكر

(١) روى أحمد ومسلم والنسائي وابن عابجة عن ابن مسعود رضي الله عنه « أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يسم عن الله وعن يساره - السلام عليكم ورحمة الله ،
 والسلام عليكم ورحمة الله - حتى يرى بياض حبه »

« الرحمة » وقال المحدث في شرحه : إزاء توجه في الصلاة المكتوبة فيها أولى ،
وإن أوحى هالك احتمال في الجدة وجهين .

فأمرنا

أمرنا لو سكر السلام . فقال « عليكم السلام » أو سكر السلام في
الشهادتين « سبيلك السلام أيها النبي ، أو علينا السلام ، وعلى عباد الله » لم يجره
على الصحيح من مذهب .

وقيل : يجره ، ذكره القاضي . وهما وجهان . ذكرهما القاضي في الجمع
الكبير . وأطلقهما ابن تيمية .

القائبة لو سكر السلام . فقال « سلام عليكم » أو سكر السلام . في
الشهادتين . فقال « عليك السلام أيها النبي » أو « عليك السلام . وعلى عباد الله »
لم يجره على الصحيح من مذهب . قال المحدث في شرحه : هذا الصحيح عندنا .
وصدحه في الدعاء وغيره .

وقيل : يجره . قدمه في الدعاء ، وشرح ابن رزين . وأطلقهما في المتن ،
والشرح ، والدقيق . وقيل : سكره أولى . قال في الدعاء . وفيه ضعف . وقال ابن
تيمية وغيره . وفيه وجه . ثبت يجره مع سوس . ولا يجره مع عدمه . ذكره الآمدي
تبعه : صحه كلامه بصف وغيره . أنه لا يزد عدد ذكر الرحمة « وتركاه »

وهو الأولى . قال الأصحاب . وفيه في المعنى ، والشرح ، وسن تيمية ، وغيرهم : إن
« تركاه » خمس . قال المصنف ، والشرح ، والأول أحسن . قال في الرحمة
قال راد « وتركاه » ح .

قوله « ويسمى بسلامه الخروج من الصلاة » . فإن لم ينو جازاً .
يسمى ذلك مسح . وهو مذهب . نص عليه . وعنه أكثر
الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البحري : أحده الأكثر . قال الركني .

هو المصنوع المشهور ، إذ هو بعض الصلاة ، فشملة بيها . وحرم به في البحر وغيره . وقدمه في الفروع ، والنمى ، والحدوى ، وابن تيم ، والفتاوى وغيرهم واختاره المحمد وغيره .

وقال ابن حامد : سئل صلاته . يعني أنها ركبي وهو رواية عن أحمد ولم يذكر ابن هبة عن أحمد غيره . وصححه ابن الخوري ، وأصلها في الهدية ، والتلخيص ، والسعة ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقيل : إن سأل عنها . سجد للسهو . يعني أنها واحدة . وحرم به في الإفادات ، وإدراك الصلاة .

قال في مذهب : واحدة في أصح الوجهين . وقدمه في الرعيين . والحدوى الصمير قال الآمدي : إن قلنا وجوبها . فتركها عمداً . سقطت صلاته ، وإن كان سهواً صححت ، ويسجد للسهو .

قوائم

الأولى . لو نوى سلامة الخروج من الصلاة وعلى الحفظة ، والإمام والمأموم حار . وممنعه ، على الصحيح من مذهب من عنه واحتره الآمدي . وقدمه في الفروع ، والتركبي ، والفتاوى . قال في التلخيص : متصل على لأشهر . وقيل : سئل للشرع . وقيل : بمنع . وقيل : بمنع . انتهى .

الثانية . لو نوى سلامة على الحفظة ، والإمام والمأموم ، وممنعه الخروج . فالصحيح من مذهب : بخلاف . ومن عنه : قال في الفروع ، والأشهر الخوار . وقدمه في البحر ، ومذهب ، والمستوعب ، والفتاوى ، والرعايتين ، والحدوى ، وشرح المحمد .

وقيل : تنطلي لتمتعه كالأدبي . حاربه ابن حامد . وعنه سوى المأموم . سلامه الرد على إمامه . قال ابن رجب في شرح النجدي : ومن عنه أحمد في رواية جماعة . قال : وهل هو مسنون ، أو منقطع ، أو حائر ؟ فيه روايات

امراهما من وهو احتير أني حمص المكبرى .

والثانية : الحوار . وهو احتير التمسى أني صلى ، وغيره

وقال في رواه من هنيء : إذا جرى تنبيهه رد على الإمام أحراه . قال ، وظاهر هذا : أنه واحب لأنه رد سلام فيكون فرض كعبية ، إلا أن يقال إن مسلم في الصلاة لا يجيب الرد عليه ، أو يقال : إنه يجوز تأخير رد إلى بعد السلام . انتهى . قال في المروغ ، والبردية . وقد سئل عن ترك السلام على إمامه . قال ابن تيمية : وعنه لا يترك السلام على الإمام في الصلاة .

وقال أبو حمص لمكبرى : السنة أن يسوي بأدولى . الخروج من الصلاة والثالثة : إذا دعى الإمام والخمسة من صلى معه ، إن كان في جماعة وقيل ، شكه . قال في المروغ

قال ابن تيمية - بعد قول أبي حمص - وفيه وجه ، سوى كذلك ، إن قد الثانية : سنة ، وإن قد واحدة سوى بأدولى الحقة ، وبثانية الخروج وقال الآمدى . لا يختص بحد أنه سوى بأدولى الخروج فقد وفي الثانية : وحدها . أحدهما . كذلك ولثاني . يستحب أن يصعب في ذلك أية الحقة ومن معه .

وقال صاحب الإنصاف : أية الخروج في لأولى إن قد الثانية : سنة . وفي الثانية إن قد . هي واحدة . وكذا قال في مسهب وقد يستحب أن يسوي الخروج في الثانية ، وقد حمص أحمد . من في لأوله

الثالثة : قال ابن تيمية . لو رد سلامه احصرون وه يسو الخروج فقال ابن حامد . سئل صلاة ، وحدها واحداً وقد عير فيه وحدها .

الرابعة : قال في المروغ . إن وحده الثانية اعتبرت أية الخروج فيها ، واقتصر عنه . وعدم ما يشهد لذلك .

وقال ابن رجب في شرح البحري : والصحيح - أنه سوى الخروج بالأولى
سراً إن قلنا يخرج - من الصلاة ، أو قد لا يخرج إلا الثانية . ومن الأصحاب
من قال : إن قلنا الثانية سنة سوى بالأولى الخروج ، وإن قلنا الثانية فرض سوى
الخروج بالثانية خاصة

تنبه طاهر قوله (وإن كان في معرب ، أو رابعة ، مهض مكرراً إذا وقع من
الشهاد الأولى) أنه لا يرفع يديه إذا مهض مكرراً . وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه يرفعهما أحدهما المحدث ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفتاوى ، وابن
عدوس في تركه . قال في الفروع : وهو أظهر .

قلت . وهو الصواب . فإنه قد صح عنه عليه أفضل الصلاة والسلام « أنه كان
يرفع يديه إذا قام من الشهاد الأولى » . رواه البحري وغيره . وهو من المفردات .
قوله (إلا أنه لا يحجر ، ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة)

لا يحجر في الثالثة والرابعة لا ترعى . ولا يستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة
شيئاً من القرآن ، على الصحيح من المذهب . وعليه لأصحاب . وعنه يس .
ذكرها القاسمي في شرحه الصغير ، والقاسمي أبي الحسين في فروعه .

وعلى المذهب : لا يكرر الفاتحة بعد الفاتحة ، بل تسامح ، على الصحيح من
المذهب . قدمه في الفروع وغيره وصححه .

خاتمة : المعنى في الثالثة والرابعة كالمعرض في صهر كلام الأصحاب . قاله
في الفروع . وقال أيضاً : في رابعة لمعرب رابعة في إحدى عشر مرة بالحمد وسورة
كتشقوع . قاله أبو دود . وقطع به [أحمد في شرحه وغيره . قال في مجمع البحرين :
هذا أقوى الروايتين . وعنه نكره . وحله أولى .

قوله (ثم يجلس في الشهد الثاني متوركاً، يفرش رجليه اليسرى ويصيب رجليه اليمنى، ويخرجهما عن يمينه ويجعل يمينه على الأرض) يتورك في الشهد الثاني واحتجب لأصحاب في صفة فالصحيح من المذهب : ما قاله المصنف هنا . حرمة في الفروع ، والمحرر ، ومذهب وغيرهم . واختاره أبو الخطاب وغيره . وقدمه من غير ، وصاحب [الشرح] والرياسة ، والحاوي ، وغيرهم . وقال الخرق : إذا جلس للشهد الأخير نورت ، مصب رجليه اليمنى ، وجعل باطن رجليه اليسرى تحت خده اليمنى ، وجعل يمينه على الأرض . واختاره القاضي ، والمحدث في شرحه ، وصاحب الحاوي .

قال مصنف : فيهما فعل خمس . وفي الرياسة الكبرى : وقيل يخرج قدمه اليسرى من تحت ساقه الأيمن ، ويقعد على أسنانه ، ويجعل رجليه اليمنى على باطن قدمه اليسرى ، ويقعد على أسنانه . وفي : ويؤخر رجليه اليسرى ، ويجلس متوركاً على شقه الأيسر ، أو يجعل قدمه اليسرى تحت خده وساقه

تبيين طاهر قوله (ثم يجلس في الشهد الثاني متوركاً) أنه سواء كان من ربيعة ، أو ثلانية ، وهو صحيح وهو مذهب . وسماه الأصحاب . وقصده كثير منهم . وعنه لا يتورك في المغرب .

فأمره : لو سجد للرب بعد السلام من ثلانية أو ربيعة ، تورك بلا خلاف أعنه . ومن عنه . ومن كان من ثلانية . قيل يتورك أو يفرش ، فيه وجهان . وأصلها في الفروع ، ومن تيمم ، وأربعة ، والحدود .

أمرهما : يفرش وهو الصحيح . قال المحدث في شرحه : هو طاهر كلام الإمام أحمد قال : وهو أصح . قال في مجمع البحرين . يفرش في الأصح وقدمه في التيمم ، والشرح ، وشرح من ربي .

ونحوه الثاني . يتورك ، اختاره المصنف . وفي ذلك أصح في الحرمان

سجود السهو . وثاني أحسن تورك بالسوف في باب صلاة الجماعة عند قوله « وما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته » .

قوله « والمزاة كالرجل في ذلك ، إلا أنها تجتمع نفسها في الركوع والسجود . وكذا في بقية الصلاة بلا نزاع . وتجلس مترمة أو تسدل رجليهما فتجتمعا في جانب يمينها »

فقد مر كلام المصنف وأكثر الأصحاب : أنهم بحيرة بين السدل والتربع ، وقده في الحديث ، وروايتين . نكس حالا : خمس مترمة ، أو موركة . ومقصود من الإمام محمد أن السدل أفضل . وحريمه من تيم ، والمحدثي شرحه ويجمع الحرس . وحكاه رواية في الروايتين ، واحاديثين . واحريمه خلال . واقصر عنه الركشي . وحريمه في الواحيد ، والصور ، والسحب ، وغيرهم : أمم خمس مترمة .

وأما إسراها فتدانة فتقدمه عند قوله « ويخير الإمام بالقراءة في الصبح » .

قوله « وهل يسألها رفع أيديتي ؟ على روايتين » .

وأضاهما في الشرح ، والحدوثين ، ومذهب . ومما فيه وجهان

أما الأولى يسألها رفع اليدين وهو المذهب قدمه في له وء ، والله تعالى

واس تيم

الثانية لا يسأل . حريمه في الواحيد ، والإفادات ، والتسجيل . وحريمه

القاصي ، وهو صاهر حرق ، والعدانة ، وإحدى العدة . لعدم استئذنه .

وعنه رفعهما قليلا . أحمره أو نكر . وفيه مثل المحدثي شرحه . وفيه قال .

هو أو وسط لأقوال . وعنه يجوز . وعنه نكره . قال في المستوعب : وهل يسأل

رفع يدين ؟ فهو أحد .

فأمره : الحنفى الشكل كالمترمة . قاله ابن تيم ، واس حمدان في رعايته

نهي . قوله ﴿ وَنُكِرُهُ الْأَلْبَعَاتُ فِي الصَّلَاةِ ﴾ .

مقيد بما إذا لم تكن ثم حاجة . فإن كان ثم حاجة ، كما إذا اشتد الحر أو البرد ، لم يكن . ومقيد أيضاً بما إذا كان بغيراً . فمما ينكر كثيراً ، مثل أن يستدبر بحمته أو استدبره . فإن صلاته تسفل بلا راع .

قلت : ويستثنى من عموم ذلك مسألة . وهي ما إذا استدار بحمته ، وكان داخل البيت الحرام . فإنه إذا فعل ذلك لم تسفل صلاته بلا راع . فمعنى ما وقد يستثنى أيضاً : ما إذا احتجب احتجابه وهو في الصلاة ، فإنه يستدبر إلى جهة ما أدام احتجابه ، لم ينكر . لكن أن يقبل . عند احتجابه بقيت نفسه فيما إذا استدار عن القبلة .

نهي : صدر قوله « وَيُكْرَهُ الْأَلْبَعَاتُ فِي الصَّلَاةِ » أنه لا يفت بصدقه مع وجهه . لا يصل . وهو مذموم . وشبهه أكثر لأصحاب . منهم من عقيل ، والمصنف ، وغيرهما . وقدمه في العروغ . وذكر جماعة أنه محل . وحرم به أن ينهي

قوله ﴿ وَزَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ﴾

يعني نكره . وهو مذموم . وعنه لأصحاب .

وقيل : تسفل به وحده . ذكر في الحاوي وغيره .

نهي : يستثنى من ذلك حالة الخشوع فإنه يرفع رأسه إلى السماء . نص عنه في رواية مهمل وغيره . إذا خشع وهو في الصلاة يسمى أن يرفع وجهه إلى فوق . فلا يؤدى من حوله راحة . ويقال له طاب إذا خشع وهو في الصلاة فيرفع رأسه إلى السماء ، حتى يذهب الريح ، ويد . يرفع يديه من حوله من راحته .

قلت : معاني ما

قوله ﴿ وَالْإِقْنَاءُ فِي الْجُلُوسِ ﴾

يعني نكره . وهو مذموم . وعنه جماهير الأصحاب . وعنه سنة . احتقاره للحلال وعنه حائر .

غيب : الصحيح من مذهب أن صفة الإحسان ماثلة المصنف (وهو أن
يعرض قدميه ، وتجلس على عقبيه) وحرم به في الفروع وغيره .
وقال في المستوعب وغيره : هو أن يقيم قدميه ، ويجلس على عقبيه ، ويجلس
على أبيه ويقيم قدميه .

وقال في المحرر وغيره : هو أن يجلس على عقبيه أو بينهما ، ناصباً قدميه .

قوله (وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَافِي)

هذا المذهب . وعنه جماعة الأصحاب . وعنه بعدد مع مذاهب أحد لأحذثين ،
وعنه بعدد من أئمة . وذكر ابن أبي موسى أنه أظهر من قوله . وحكاها في
أربعة قولاً

قال في المسكت : وإن أحد أحداً صرح بتركه صلاة من طرأ عليه ذلك ،
ولا من طرأ عليه التوقد إلى الأكل في أثناء الصلاة . واستدل لذلك بمسند فيه
حلاف ، فخرج منها وجهاً بتركه .

فائدة تركه أن يصلي مع ربح محتسبة ، على الصحيح من مذهب .

وقال في المضاعف : هي في معنى مذاهب أحد الأحنثين ، فتحمل الروايات التي
في مذاهبها .

وذكر أبو لمالي كلاء ابن أبي موسى في مذاهب أن الصلاة لا تصح قال .
وكذا حكم الخوف لمطر ، والمضطر والمضطرب واحتج بالأخبار^(١) . قال في الفروع .
فتحمل الروايات . قال . وهذا صحيح . وكذا قال في المصنف : تركه مباحة من
إتمام الصلاة بخشوعها ، كبر وركوع . وحرم به في الفروع في مكان . وقال في
الروضة . بعد ذكر أعداد الجمعة والجمعة . لأن من شرط صحة الصلاة أن يصلي

(١) روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول « لا صلاة بحضره طعام » ولا وهو مذاهب الأحنثين »

أعطاهم وعقبها . وهذه الأشياء ، تمنع ذلك . فإني أطلب على كمال خشوعها
وصحب على كمال خشوعها بعد موت الجماعة أولى من صحبت مع الجماعة بدون كمال
خشوعها .

قوله ﴿ أَوْ بِمَحْضَرَةٍ طَعِيمٍ تَتَوَقَّعُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ ﴾

هكذا قال كثير من الأصحاب . قال بزرگوش : منع على سبيل الكراهة
عند الأصحاب . وقال في المروغ . ويكره مدؤها تأثراً إلى طعم ، وهو أولى .
قال ابن عسقلان : وإن كان تأثراً من شرب أو جمع ما الحكمة ١٢٠ أحده ،
والظاهر : الكراهة انتهى .

قلت : بل هما أولى بالكراهة

تفسير : مدھر كلاء . منصف وغيره أنه بدأ به . ولا كل ، وإن فاته
الجمعة وهو كذلك .

قوله ﴿ وَالتَّوَرُّوحِ ﴾

يعني بكرة . وهو مفيد إذا كان حجة . بل كل ثم حاجة ، كم
شدد ونحوه ، حار من غير كراهة من عبه . وحرمة في المروغ . ويرد .
وهو من المفردات . وفي في العدة : ويكره تروجه . وقيل : يبرأ ثم أو
حر . ووجه معنى لا بكرة .

تفسير : مرده هاء ترويح . أن يروح على نفسه تروحة أو حرقة أو غير ذلك .
وأما مراوحته بين رجليه مستحبة . إذا تعصب . إذا حصل فيه ، ويكره كثرتها .
لأنه من فعل اليهود .

قوله ﴿ وَلَهُ رَدُّ الْمَرْتَبَيْنِ يَذِيهِ ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يستحب له رد المرتبين يذيه ، سواء كان آدمياً
أو غيره ، وعليه لأصحاب . وتنعص صلاته إن لم يرد . من عليه وجهه

القاصي - وبما أنه في العائق وغيره - على تركه قدرأ - وعنه يجب رده ، والمراد إذا لم يسه . وعنه يرد في العرق .

تفصيل : طه كلام المصنف . أن له رده ، سواء كان لسر محتجاً إلى المرور أولاً ، وهو أحد الوجهين ، وحرره به ابن الخوري في المذهب والصحيح من المذهب : أنه لا يرد . قطع به جماعة منهم المحقق شرحه ، وابن حمدان في رعيته الكبرى ، والعائق وقدمه في العروق .

شواهد

ومنها : يحرم مرور بين المصلي وسائرته ، ولو كان بعيداً عنهم ، على الصحيح من المذهب قال في المكتف قطع به جماعة ، منهم ابن زرين في شرحه ، والكافي قال في تحريد العبدية : ويحرم على الأصح ، وقدمه في العروق . وقال القاصي ، وابن عقال في المفصول ، وصاحب الترتيب وغيرهم : بكره ، وحرره به في المستوعب ، والرعية الكبرى .

ومنها : يحرم عليه أيضاً المرور بين يدي المصلي في سب من غير سترة ، على الصحيح من المذهب حرره به في الكافي وغيره . وقدمه في العروق وغيره . وقيل بكره . قدمه في رعية الكبرى .

ومنها : العرباء ثلاثة أدرع . على الصحيح من المذهب وعنه أكثر الأصحاب .

قال المحقق شرحه : هذا أقوى عندي . وقدمه في العروق ، والرعية الكبرى ، وتحريم العبدية ، والعائق وقيل - العرب وقيل : أنه لا شيء إليه قبل الحية ، على ما بين وبين ، حتى المصنف وغيره . وقال في الرسالة الصغرى ، والخوابين - وبكره به عن ثلاثة أدرع ، أو مثله شيء إليه .

نعم : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : أن مكة كغيرها في السترة
والبرور ، وهو إحدى الروايتين . قال في المبك : قدمه غير واحد . وقدمه هو
في حواشيه . وقدمه في الرعاية الكبرى في موضع .

والرواية الثانية : حوار البرور بين مكة في مكة من غير سترة ولا كراهة وهو
الصحيح من المذهب . نص عليه . وحرره به المحدث في شرحه ، والشرح ،
وصاحب التنقيص ، واللمعة ، والإفادات ، والرعاية الصغرى ، والخواص ، ومجمع
البحرين ، والنظم ، وابن رزين . واحتارده المصنف وغيره . وقدمه من نعيم ، وصاحب
الفائق ، وأطلس في المربع .

قال في الرعاية الكبرى : ومن مرت بقربه دون ثلاثة أذرع ولا سترة له .
أو من دون سترة ، في غير المسجد الحرام ، ومكة . وقيل : والحرم . وقال في
موضع آخر . وله رد من أمته دون سترة . وقيل : يرد في غير المسجد الحرام
ومكة . وقيل : والحرم . وقيل : وفيها . انتهى

وقال المصنف ، وتقدمه الشرح ، وصاحب الفائق ، وغيره الحرم مكة .
قال في المبك : وه أعلم أحد من الأصحاب قال به .

مسألة

حيث قدم به رد من ، وزد في . فله دفعه في غير فله قتله على
الصحيح من المذهب ، والروايتين . وعنه من له قتله .

ومنى حوافر الصلاة لا تكرر دفعه ، ونصه في كرده ، على الصحيح من
المذهب . والروايتين فيها . وعنه له تكرر دفعه . ولا يصح

قوله (وَعَذَّ آلَيْ ، وانسحب)

له عذ الآي خاصة . على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب
وقطعه كثير منهم . وقيل كرده . ذكره لفظه .

وله عند المسيح من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب . قال أبو بكر .
هو في معنى عند الآي . قال ابن أبي موسى . لا يكره . في أصح الوجهين . قال
في أربعة الصغرى : له عند المسيح في لأصح

قال المحدث شرحه - ونسبه في مجمع البحرين - لا يكره عند أصحابنا .
واحتاره ابن عديس في ذكره . وجزم به في المداينة ، والخلاصة ، والكافي ،
والحرر ، والتلخيص ، والبلغة ، والإفادات ، والطاويين ، واسور ، واستعجب ،
وعبره . وقدمه في مستوعب ، والعلل ، والزعية الكبرى .

والرواية الأخرى : يكره . قول النعم : هو الأخود . وهو ظاهر كلامه في
الموجيز ، اهـ . ذكره في شرح . وقدمه في الفائق . وابن نجيم ، وقالوا . نص عليه .
وصححه ابن عمر في حاشيته . وهو ظاهر كلامه في المعنى . وأصقم . في
العروء ، ومذهب

قول الشارح قد توقف أحمد في ذلك . قال ابن عبدل : لا يكره عند الآي .
وحيث واحداً . وفي كراهة عند المسيح وجهان .

قوله (وله قتل الحية والعقرب والفضة)

بلا خلاف أصح شرحه ، وله قيل القصة من غير كراهة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه يكره . وعند القاصي : التقاض عنه أولى . وعنه يصره في نومه .
وقيل القاصي : إن رأى بها حراً .

فائدة

إذا قتل القملة في المسجد جاز دمه من غير كراهة في أحد الوجهين ،
كالصاق . اختاره القاصي . وقيل : يكره . وقيل لا يجوز . وأصلق الحوار
وعنه صاحب العروء ، وابن نجيم ، وابن حمدان في الكبرى .

قلت : ويحتمل أن لا يجوز دمه ، إن قيل سحبه دمه . ولهذا من ثقل

في الفصول وغيره : أعماق المسجد كظله في وجوب صياحه عن المسجد ، وعنه مراد القول بدم الجوار .

قوله ﴿ فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَنْطَبَهَا ، نَحْمَدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا ﴾ . وهذا المذهب وعنه حماد بن أحمد . وقطع به كثير منهم . وعنه لا يبطأ إلا إذا كان عمداً . احتجوا بالحد . قصة ذي الدين . فإنه عليه أفضل الصلاة والسلام « متى وتكلم ودخل مرة » في الآية « ودخل الجمعة » ومع ذلك سئى على صلاته . وفيه . لا يبطأ بأعمال الكثير من هذه « محريم . قل إن تنبأ : ومع الجهل سحرية لا يصل قوله معنى أصح . والأولى جعله كاسي .

قوله ﴿ لَا أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَمَرِّقًا ﴾

يعنى أنه لو فعل الصلاة متدقة . وكانت حيث لم تحت متوالية لكات كثيرة . فاعمل الصلاة بذلك . وهو الصحيح من المذهب حرم به في الجهر ، وغيره . وقدمه في المذهب وغيره . وفيه . يصل . وأما فيهم . من يمين ، والفاق .

تفسيره

البرول مراده قوله « فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَنْطَبَهَا » إذا لم يكن ضرورة . فإن كان ثم ضرورة ، كحالة الخوف ، والحرب من عدو ، أو سيل ، أو سم ، ونحو ذلك لم يصل بأعمال الكثير قبح الأصحاب . وعنه في المذهب وسوء الذهب من الضرورة : إذا كان به حكمة لا بصرعته . وبقى ذلك في كلام المصنف في صلاة الجوف

الثاني : يرجع في قول الفاعل وفصره في الصلاة إلى العرف . فما عدى العرف كثيراً فهو كثير . وما عدى في العرف يسيراً فهو سیر . وهذا المذهب احتجوا بقصص وغيره . وحرم به في الجهر ، والمذهب ، والمظن ، وأنصف في هذا الكتاب في باب سجود السهو وقدمه في الفروع ، والفاق .

وقال في الفروع : وسوَّحه أن يكون العرف عند الفاعل .
 وقيل : قدر الكثير ما حُثِّل للظاهر أنه ليس في صلاة .
 وقال ابن عقيل : الثلاث في حد الكثير . قال في الفتاوى : وهو ضعيف لعمد
 أحمد فيس رأى عقرباً في الصلاة : إنه يحطو إليها ويحذ العمل ويقتصر ويرد
 العمل إلى موضعها . وهي أكثر من ثلاثة أفعال . وطففت من نيم .
 وقيل : اليسير كعمل أي ترزله حين مشى إلى الدابة ، وقد اختلفت^(١)
 وما موقه كثير .

فوائد

الأولى . إشارة الأحرار كالمسلم ، سواء فهمت أو لا . ذكره ابن الزاغوني
 وذكر أبو الخطاب معناه . وقال أبو الوفاء : إشارته المفهومة كالكلام تنقل
 الصلاة إلا رد السلام .

الثانية . عمل القلب لا يبطل الصلاة ، وإن طُل . على الصحيح من المذهب
 نص عليه . وقيل - سقط إن طُل - أحضره ابن حامد ، وابن الخوري ، وله الشيخ
 تقي الدين . قال . وعلى الأول لا يثبت إلا على ما عمل به .

الثالثة . لا تنقل الصلاة بخاصة النظر في كتاب إن قرأ فقامه وه يصق مسامحة
 على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره .

(١) روى البخاري عن الأوزاعي في فقه قال : « كما بالأنهار تغلب الحروقة ،
 مع أنها في أي صفة . في أنا على حرف يه إذا رجل يصلي ، وإذا قام دانت
 يده . غشت الدابة ثارته ، وحصل يسمي - قال شعبة . هو أنو ررة الأسمي -
 قال . وحصل رجل من الخوارج يقول اللهم اعمل هذا شيخ . هذا مصروف الشيخ
 قال إن سمعت قولك ، وروى عروث مع رسول الله صلى الله عليه وسلم است عروث ،
 أو سمع عروث ، أو ثمان عروث . وشهدت تبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولأن كنت أراجع مع ثابتي أحب إلى من أن أدعها تذهب إلى ما فيها . فيشق على »

قال المصنف وغيره : هذا المذهب . وقد روى عن الإمام أحمد . أنه عليه .
وقيل : تنطل . قاله جماعة من الأصحاب . منهم ابن حامد . وأطلقهما ابن تيمية .
الرابعة . قال في الفروع . لا أثر لعمل غيره . في طاهر كلامهم ، كقبي مص
ندى أمه ثلاثاً قبل نسأ .

قوله (وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ) .

هذا المذهب . وعليه جماعة الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تنطل
وهو رواية في الدائق وغيره . وأطلقهما في رعدة لكبرى .

قوله (وَاجْتَمَعَ يَتَى سُورٍ فِي الْقَرْضِ) .

يعنى يكره . وهذا إحدى الروايات عن أحمد . نقلت من مسطور . وحرم
به في المذهب . وقدمه في الهداية ، والتلخيص .

وعنه لا يكره . وهو مذهب رواه الجماعة عن أحمد

قال أبو حمزة . العمل على ما رواه الجماعة لا بأس . وصححه القاضي وغيره .

وحرم به في الوجيز . وغيره . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والطب ، وغيره .

قال المصنف عن الأول : وهو بعيد ، كتكرار سورة في ركعتين ، وتكرار
سورة في ركعتين . نص عليه ، مع أنه لا يستحب الزيادة على سورة في ركعة .
ذكره غير واحد . واقتصر عليه في الفروع وأصحبهما في الهدى ، والشارح ،
والدائق . وعنه تكره المداومة .

قوله (وَلَا يُكْرَهُ فِي النَّفْلِ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقيل : يكره . وهو عريب جداً .

قوله (وَلَا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوَسَاطِهَا) .

هذا مذهب . نقله الجماعة . وعنه الأصحاب . وعنه كره مضيقاً . وعنه تكره

المداومة . وعنه كره أوسط السور دون أواخرها .

قوام

منها لا يكره قراءة أوّل السور وقد أواخره أولى
ومنها يكره قراءه كل القرآن في ورع ، لعدم فقهه ، والإحالة . على الصحيح
من المذهب وعنه لا يكره
ومنها . قال في المروغ : وضايف كآلهم لا يكره تلاوة سورة ، مع اعتقاد
جواز غيرها . قال : وسوجه احتمال وتخرج ، من : كراهة ، عدم فقهه .
قلت وهو الصواب

قوله (وله أن يفتح على الإمام إذا رُتج عليه) .

هذا مذهب . وسية جمهور لأصحاب . وعنه يفتح عليه من طل وإلا فلا .
وعنه يفتح عليه في التعل فقط . وقال ابن عثيم : إذا كان في العمل حر ، وإن
كان في الفرض جاز في الفاتحة ، وإن جرى غيرها . قال في المروغ : وطاهر المصلحة
لا تبطل ، ولو فتح بعد أخذها في قراءة غيرها

تفسيرها

الأول : عموم قوله « وله أن يفتح على الإمام » يشمل الفاتحة وغيرها ، وأنه
لا يجب أن يقرأ غير الفاتحة فلا عب الإحلاف أنه . وأما في الفاتحة : فالصحيح
من المذهب - وعنه جمهور لأصحاب - وجوب لفتح عنه وقيل لا يجب .
وهو طاهر كلام المصنف

الثاني : لأب واللام في قوله « وله أن يفتح على الإمام » للعهد ، أي إمامه
ولا يفتح على غير إمامه . نص عنه . سواء كان مصلحاً أو فاسقاً ، لكن لو فتح
عليه - على صلاته ، على الصحيح من المذهب . ويكره . وعنه تبطل . وصححه
في المذهب وقيل : تبطل لشدة التسميم اختاره القاصي . وكذا إذا عطس
حمد الله ، أو ما في قرب ، لا يصل . وهو من المفردات .

قائمة: لو أرتج على مصلّى في الدخلة، وعمر عن إمام، فهو كالمحرر عن إمام
في أثناء الصلاة، يثني، تغدير عليه، ولا يصد، ذكره ابن عقيل في المصنوع،
قال في المروغ: ويؤخّده وله كل إمام والمذهب: أنه يستحب
وعليه جهير الأصحاب، وفي ذلك صلاة الخعة في إمام أبي العاصم عن الإمام.

تفسيره

الأول: قوله (أو يدسه شيء) - مثل سبوره يده، أو استندن إمام عليه -
منح إن كان رجلاً.

بلا راء، ولا يصره كثير، ويكره له التصفيق، ونظال الصلاة به إن كثير.

الثاني: صاهر قوله (أو يدسه شيء) كانت أمه صحت من كعبه على ظهر

الأخرى (أو) أن ذلك مستحب في حق، وهو منح كل محله لا كثير.

لأن كثير صحت الصلاة، فلو صحت كالرجل كره من عنه، وقيل لا كره

قال من عنه: قاله بعض أصحابه، قال في المروغ: وظاهر ذلك لا يطل نصيبه

على جهة اللبس، قال: وعنه غير مراد، ونظال به صلاة.

قوائم

منها قول في المروغ: وفي كراهة التسهة سمحة وابن وأصناف هو

والنصف في معنى، والثاني.

قلت: الصواب الكراهة، ثم وجدت من عصره في حاشي المروغ قول:

أظهرها بكرة

والثانية لا يكره، وعنه من قول: وهو أظهر.

ومنها لا يكره بسببه مداه وكثير وتبين وتبيح، وعنه في المروغ،

وإن تم: وقول: وعنه من ذلك، إلا في حقه لإمامه وأما بين يده قول في

المروغ: إلا أنها لا تطل تنبيهه من يده.

ومها . لو عطس ، فقال « الحمد لله » أو تسع شي . . فقال « نسبح الله » أو
سمع ، أو رأى ما يسبحه ، فقال « يا الله ويا إليه راجعون » أو رأى ما يصحبه فقال
« سبحان الله » ونحوه : كره ذلك ، على الصحيح من المذهب . وقيل : ترك الحمد
للناس سوى من أتى داود : يحمدي معه ولا يترك أسبحة . ونقل صحيح .
لا يحمدي رفع صوته بها . انتهى .

ولا سطل صلاه ، على الصحيح من المذهب . نهي عليه في رواية الجماعة
فيمس عطس الحمد لله . ونقل هب . فممن قيل له في الصلاة « ولعلك علام » فقال :
« الحمد لله » أو « حترق دكانك » فقال « لا يله إلا الله » أو « ذهب كيسك »
فقال « لا حول ولا قوة إلا بالله » فقد مضت صلاه . وقدمه في معنى ، والشرح ،
والرفع ، وإن نيم وصحبه . وعنه نصل

وكذا لو حصب شي . من القرآن ، مثل أن يسأله عليه . فيقول « ادعوهما
سلام » أو يقول من اسمه يحيى « يا يحيى خذ الكتاب » ونحو ذلك ، حلقاً
ومدها . وصحح الصحة من نيم وغيره .

وقال القاضي : إن قصد ما تقدم من ذلك كله الذكر فقط : لا تطل . وإن
قصد خطاب آدمي مضى . وإن قصد موحده .

وقال القاضي في المتيق وغيره . وفي الخلاف نص في غير صريح من
وقوعه في شروعه ، ونقدم إناسه غير الإمام .

قوله ﴿ وَإِنْ نَدَرَهُ الْمَصَاقُ حَقٌّ فِي تَوْبِهِ ﴾

يعني إذا كان في السعد وندم الصديق فلا يسقط إلا في توبه . وهذا
المذهب . وعنه جماعة الأصحاب ويطعن كثير منهم . واحتقر الحمد حواراه
في السعد وندمه فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمُسْتَعِدِّ نَجَارٌ أَنْ يَتَضَقَّ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ

تَحْتَ قَدَمِهِ ﴾

وكذا قال في الهداية ، والذهب ، والإحلاصة ، والرعدة الصغرى ، والحدوى الصغير ، والفائق ، وغيرهم ، بل أكثر الأصحاب .

مطاهره : سواء كان قدمه اليمى أو اليسرى . وهو الصحيح وقدمه فى الفروع . وقال جماعة من الأصحاب : يمسح عن يساره ، أو تحت قدمه اليسرى وحرم به فى المسوعب ، والرعدة الكبرى ، والحدوى الكبير .

تفسيره

الأول : قوله « وإن كان فى غير المسجد حراً » مسق عن يساره أو تحت قدمه « فى » فى رعدة الكبرى ، والحدوى الكبير . وغيرهما . حكى إن كان يصلى فى ثوبه أوى . وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع .

وقال المحمدى شرحه . إن كان خارج المسجد . لأمران . وفى النعمة الأولى . لأن طهارة البدن والشباب من المستغسلات أظهرت مسح . و « رصه حرمة النعمة .

وفى التوحيد . ومسح فى الصلاة ومسح فى ثوبه ، وفى غيرهما عن يساره . مطاهره : أنه لا يمسح عن يساره إذا كان على خارج مسجد . ولعله أراد أنه كالأولى . كما قال فى الرعاية والحدوى ، وإلا فلا أعلم له متنبأ .

الثانى : معناه قوله « حراً » مسق عن يساره ، أو تحت قدمه « أنه لا يمسح عن يمينه ولا ثوبه . وهو صحيح . فإن مسح لا يحسب أن ذلك مكروه .

قوله « ويستحب أن يمسح إلى شتره ، مثل آخره الرجل »

هذا المذهب . وعنه جماعة الأصحاب . وفتح به أكثرهم . وأصلق فى التواضع

لوجوب

قوله « مثل آخره الرجل »

قال الإمام أحمد والأصحاب . تكون طوله درجتاً ، وعرضه لأحداه . قال

ان تميم وعيره : وعنه مثل عظم الدرع . وقيل في الرعيتين . وقيل غلوشير ،
راد في الرعية الكبرى . وقيل : ثلاثة أصابع . قل في الحوى الصغر وهو
عوض شعر .

فأمرنا

الأولى - كفي السترة ، سواء كانت من حمار قريب ، أو سارية ، أو حمار
عيره ، أو حرة ، أو شجرة ، نص عنه . أو عصا ، أو إرس ، أو حيوان سيم
ظاهر ، غير وجهيهما . وبكره إلى وجه آدمي . نص عليه في الرعدة . أو حيوان
عيره . قل في اللهوع . والأول اسذهب ، أو يسه ونحوه ، أو محدة ، أو شئ .
شاحص عبر ذلك في العصب ، كعبر أو رجب . فإن تعدد ذلك فصص مائة عصب .
نص عنه ، أو سوط . أو سهم ، أو مصلاة الذي محته ، أو حبط ، أو اعتقده
سترة . فإن مدر غرز العصى ونصم .

الثانية عرس السترة أنحب إلى الإبهام أحد في شية وعيره
يسحب ذلك ويستحب أيضاً أن يحرف عبا يسيراً . وسحب أيضاً اليد
من حتره ، أن يكون يسه وسب ثلاثة أدرع من قدميه نص عليهم .

قوله (فَإِنْ لَمْ يَحْذَ حَطَّ خَطًّا)

هد مذهب وعنه الأصحاب . وعنه كره الحصر .

على المذهب . يكون مثل طلال . نص عنه وعنه الأصحاب . وقيل
غير واحد من الأصحاب : كفي ضولا .

فأمرنا

الأولى السترة المعصومة والحسة في ذلك كعيره . قدمه في الرعدة الكبرى
وقيل لا تعيد شيئاً . وجره ابن رزم في شرحه في المعصومة .
قلت : الصواب أن الحسة يست كالمعصومة .

وأطلقهم في معصومة في الرعدة الصغرى ، ومعنى ، وأشرح ، وأخو بين ،
والفروع . وفي : فالصلاة ، أيها كافر . قال صاحب النظم : وعلى قياسه ستره
الذهب

قال في الفروع : وشوحيه معها : ووضع يده ستره وسر ، أو ستر بدانة حر
قال الشيخ - أصل ، حين إذ صلى في ثوب معصوم على ما تقدم . قال
في السكوت : الوجهان هـ . هـ ، على الصلاة في ثوب معصوم
قلت : معنى هـ لا يكون ذلك ستره .

الثانية : ستره الإمام ستره من حمله . وستره - مؤن - لا سكر أحده ، بل
لا يستحب له ستره . ولست ستره له . وذكر الأصحاب أن معنى ذلك : إذ مر
ما به . قال في الفروع ، فظاهره : أن هـ في معصوم حصة ، وأن كلامه في
سبي الآدمي عن مرور على صاهد .

وقال صاحب النعم : هـ أحد أحد مرض حو - مرور لإسار بين يدي
مأمومين . ويحتمل جوابه ، عباداً ستره الإمام لهم حكم . ويحتمل اختصاص
ذلك بهذه الإحصاء . فانه من مشقة على الخبيث .

قال في الفروع : وما رآه : عدم التصريح به ، وفي : حيث جعله مصيبة من
عس وإهانة التي أرادت أن تمر بين يديه - عنه فصل الصلاة والسلام -
فداره . حتى التفتت بأخبار ثمرت من وانه ^(١) ، بحسب معنى وجهين . ولأول
أظهر . قال من نصر الله في حوشى الفروع : صوابه التي صله لأنه محل وفاق
الشبهة . أعني عموم ستره الإمام ستره من مصطفاً وميزه ، كمرور الآدمي ، ومع

(١) روى البخاري ومسلم وأحمد والبيهقي عن ابن عباس قال : « قلت رآك
على أذن ، وأنا يومئذ عند ما هرب الاحلام ، فمرسوم فله مني الله عنه ومضى على
بالناس على إلى عمر حمزة . فمررت بين يدي بعض الصف فمررت وأرسلت الأذن
يرجع فحسب في الخلف . فمكر ذلك على أحد »

المصلي المزمع . انتهى . وقال ابن تيمية : من وجد فرجة في الصف فام فيها إذا كانت
معداته على مشى إليها عرصاً كرم . وعنه لا .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُرَّةَ فَمَرْيَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ أَنْبِئِمُ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ﴾

لا أثر فيه خلاص من حيث الخلطة . وهو من المفردات . وتقدم قرأ الخلطة من
أحكام . ور ، سد قوله « وله رد المزمع »

فائرنانه

الأولى « الأسود المزمع » هو الذي لا لون فيه سوى السود . على الصحيح
من المذهب . وعنه « كثير الأصحاب » . وقال في الفروع ، في باب الصيد ، هو
ما لا يبيض فيه . انتهى عليه . وقال : لا لون فيه غير السود . انتهى
وعنه إن كان بين عيينه بياض « يخرج بذلك عن كونه مزمعاً ، وتقبل الصلاة
تدوره . أحسنه المحدث في شرحه وصححه ابن تيمية

قال في معنى والشرح : لو كان بين عيينه مسكتان بحدس « به » ، لم يخرج بهما
عن اسم « المزمع » وأطلقهما في « المذيق » . وفي ذلك في باب الصيد أيضاً .
اشابه « المزمع » في اللغة هو الذي لا يخطط له به من آخر . ولا يخص ذلك
بالسواد . قاله الخوهدي وغيره .

قوله ﴿ وَفِي الْمَرْأَةِ وَخَارٍ رَوَاتَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، وحصل أن أسا ، وسدس ، ومسوك المذهب ،
والخلاصة . والتشخيص . والسمة ، والحرر ، والشرح ، والنعم ، وخارين .
والرعيدين ، والفتن ، والفروع ، وسهبة ابن تيمية .

إهداهما : لا حصل . وهي المذهب . نقب الجماعة عن الإمام أحمد . وجره به
في الحرفي . والسهج ، والوجير ، والإفادات ، وموزر ، والسحب . قال في المعنى :

هي مشهورة . قال في الكافي . هذا مشهور . قال الركني : هي أشهرها . واحتمل
ان عدوس في تذكرته ، وصححه في التصحيح ، ونظم بهية اس ريس . قال في
الفصول : لا تنطق ، في أصح الروايتين . وقدمه في المعنى ، والكافي ، وإدراكه لعدة .
والرواية الثانية : حمل . حذرنا محمد ، ورحمه الشرح . وقدمه في المسوع
ومن تميم ، وحواشي اس معلق . وجزم به ناظم المفردات . وهو منها ، واحتار
الشيخ على الدين . وقال : هو مذهب أحمد .

تيميم مراده بالخمر الخمر الأهل . وهو الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب .
وفي حذرنا وحش وجه أنه كالحذر لأهل . ذكره أم الفقه في شرح الهداية ،
وقدمه في البنية الكبرى

وقال في السكت . اسم الخمر إذا أطلق ، إنما ينصرف إلى المهور المرفوع في
الاسماء ، وهو الأهل . عما هو الصهر . ومن صرح به من الأصحاب فاعده
أنه صرح بمردعه . فسكت المسألة على فوائن ، كما هو كلامه في الرعدة انتهى .
قلت : ومن الأم كما قال . فقد ذكر أبو الفقه في شرحه وجه ذلك ، كما
تقدم . وذكره العلامة ان رجب في قاعدة تخصيص المصوم بالعرف . قال :
ومسألة بطائر كثيرة ، مثل ما لم حبل لا كل خير بقدر . فهل بحث في كل
لحم في الوحش ؟ على وجهين . ذكرهما في الترمذي . وكذا لو حبل لا يرك
حذراً ، فكذلك حذراً وحشياً ، هل بحث في لا ؟ على وجهين . وكذا وحش
الزكاة في نحر الوحش وما تشبه . انتهى . فابوجه له وجه حسن

فوائد

الأولى : في السكت : ظهر كلاء الأصحاب . أن الصغيرة التي لا يصدق
عليها أنها امرأة لا تنطق الصلاة . وهو ظاهر الأحبار . قال : وقد يقس :
تسه حصة الصغيرة بالذات ، هل تحقق بحصة المرأة ؟ على وجهين . انتهى .

قلت : المذهب أنه لا تأثير للحلوتها على ما مر .

وقال في الفروع - كلامهم في الصغيرة يحمل وجهين .

الثانية : حكم مرور الشيطان بين يدي من صلى حكم مرور امرأة والخمر . قاله

أكثر الأصحاب . وحكى ابن حامد فيه وجهين .

الثالثة : طاهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب . أن الصلاة لا تصل بمرور

غير من قدم ذكره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه لأصحاب وحكى القاضى

في شرح المذهب رواية . أن السوء الأسود قطع الصلاة كالسكب الأسود

الرافعة : حيث قل . بطل الصلاة بمرور ، فلا يصل بالوقوف فدأمة

ولا يجوز . على الصحيح من المذهب . قل في الفروع ، واعتق : وليس وقوفه

مكرره . على الأصح . كما لا يكره إلى غير وجه . ورحل ونحوه . ذكره المحمـد .

واحداه الشرح في الدين . ومحمداً بعد في شرحه .

وعنه نص . وهو وجهان عند الأكثر . وأصعبهما في المعنى . والكافى ،

والشرح ، والسمع ، والبعة ، وابن تيمية ، وابن عسكـر ، والحدويين ، والبركـشـى

الخامسة : لا فرق في الدور بين الليل والنهار . على الصحيح من

المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه لا يبصر الدور إذا كان في الليل . ذكرها في المذهب

ومن بعده . وعنه لا يبصر إذا كان في نهار أو حجرة

السادسة : يجب رد الكافر معصوم دمه عن شر إذا كان يصلّى ، على

أصح وجهين . ذكره من ذلك فيقطع الصلاة ثم يستأنفها ، على الصحيح من

المذهب . وفيه : نعم [وفيه : لا يجب رد الكافر . أحسنه من أبي موسى]

وقدم ما قبله في التعسف من حكمه الخلاف في ندم بطلان صلاته من حذر

صريحاً قيل قوله لا يؤمن بدمه الصفاق . وكذا يجوز له قطع الصلاة إذا هرب منه

عزبه . قل حبش . يحج في ضلّته . وكذا يذبح في يمينه ونحوه . على الصحيح من

الذهب . وقيل : فلا معنى في قطعها صحت ، ذكره الأصحاب في الدار المنصوبة
 السابعة : لو دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وحج عليه بإجابته في الفرض
 والعن بلا رافع ، لكن هل تطلق ؟ الأظهر الطلآن . قاله ابن نصر الله . ولا
 يحجب ويذهب في أنه من قولاً وحداً ، ولا في العن من رده ، شروع . وابن - لم
 « شروع - كما هو المذهب - أحسنه .

ومن مرودي : أحب مك ، ولا أحب أمك . وهل ذلك وجوباً أو استحباباً ؟
 ذكره الأصحاب . قال ابن عرفة في حاشية الفروع : الأظهر الوجوب .
 قلت : لصواب عدمه وجوب .

وسط إلى قسمة العن ، وهو طهر كلاء الأصحاب في الجهد ، حيث قالوا :
 لامتعة هي في تركه فريضة . وكذا حكم الصوم . دعوه أو أحذروا من الضر .

قوله ﴿ وَيَحْجُورُ لَهُ لِنَصْرِ فِي الْمُضْحَبِ ﴾

معنى لفظة فيه . وهذا مذهب وعنه أكثر الأصحاب . ووقع به كثير منهم .
 وعنه يجوز له ذلك في العن . وعنه يجوز مبرحاً فقط . وعنه فعل ذلك
 يفتل الفرض . وقيل : لا فعل . ومنه إذا عثر في كسب وأطال ، بعد قوله « إلا
 أن يفعله متفرقاً » .

قوله ﴿ وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ أَنْ يَنْهَاهَا ، أَوْ آيَةُ عَذَابٍ أَنْ

يَسْتَعِيدَ مِنْهَا ﴾

هذا مذهب معي يجوز له ذلك [وعنه الأصحاب . ومنه عليه . وعنه
 يستحب . قال في المروغ : وطهر لكل مصلح . وقيل : السؤال والاستعانة
 هما عدة قراءتها] حذره أبو بكر الديوري ، وابن الحوري
 قال في نزع الكبري ، والحسري : وفيه ضعف . قال ابن تيم . وليس
 بشئ . . وسواء في ذلك لمخذي شرحه . فإنه قال : هذا وهم من فقيه .

وعنه يكره في الفرض . وذكر ابن عقيل في حواره في الفرض روايتين . وعنه
يعمله وحده .

وقيل : يكره فيما يحجر فيه من الفرض ، دون غيره .
وقيل الفصل : لا بأس أن يحجره من غيره ، ويخصص صوته . وقال أحمد : إذا
قرأ (أليس ذلك بقدر على أن يحجر موتى ؟) في صلاة وغيرها . قال « سجدتك
قبل » في فرض ومن

وقال ابن عقيل : لا يقوله فيه . وقال أحمد : لا يجب المؤد في من . قال :
وكذا إن قرأ في من (أليس لله حكم الحاكمين) فصل « بل » لا يعمل .
وقيل لأحمد : إذا قرأ (أليس ذلك بقدر على أن يحجر موتى ؟) هل يجوز
« سجد ربي الأعلى » ؟ قال : لا . بل في من . ولا يحجر به

قوام

بمعناها : له قرأ آية من ذكر التي صلى الله عليه وسلم . فإن كان في من فقط
صلى عليه . من عبه . وهذا المذهب حرمه من أبيه . وقدمه في الفروع . وقال
وأطلقه معهم .

قال ابن القيم في كراهة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص أنه
صلى عليه في الفعل فقط

وقال في الرعدة الكبرى ، والحدوى : وإن قرأ آية في ذكره - صوت الله
وسلامه عليه . - حاربه الصلاة عليه . وه قيداه سافهة . قال ابن القيم هو قول أصحاب
الثانية : له رد السلام من إشارة ، من غير كراهة . على الصحيح من المذهب .
وعنه يكره في الفرض . وعنه يجب . ولا يرد في نفسه ، بل يستحب الرد بعد
فراغه من .

الثالثة : له أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، على الصحيح من المذهب .
وعنه يكره .

قلت : وهو الصواب .

وقاسه ابن عقيل على المشغول بمعاش أو حب . قال في المروء : كذا قال
وقال ويتوجه أنه إن تدى به كره ، وإلا به كره . وعنه يكره في المبرص .
وقيل : لا يكره . إن عوف لمصل كيفية الرد به ، وإلا كره .

قوله : **إِنْ كَانَ الصَّلَاةُ اثْنًا عَشَرَ الْقِيَامُ** .

محس ذلك : إذا كانت الصلاة فرضاً ، وكان قدراً عنه . ويقدم المحكم بوجوب
عريانه ، ولم يجد إلا ما يستر عورته أو مسكبه فهو كأنه لا . يحب لقيام مطلقاً
وقيل : يحب في الوتر .

قال في رعدة ، قلت : إن وجب وإلا فلا . وأطلقها ابن نجيم
نصيب : **عَدُّ الْأَصْحَابِ الْقِيَامُ مِنَ الْأَرْكَانِ** . وقال ابن عمر الله في حواشي
المروء : في عدد القيام من الأركان نظر لأنه يشترط تقدمه على التكبير فهو أول
من الية تكونه شرط . انتهى

قلت . الذي يظهر قول الأصحاب . لأن الشروط هي التي يؤتى بها قبل
الدخول في الصلاة ، وتستصحب إلى آخرها ، وأركان بدع منه وينقل إلى
غيره والقيام كذلك .

فوائد

إبراهيم : قال أبو المعالي وغيره : حد القيام منه عشر ركعات . قال القاصي
في الخلاف ، وأبو الخطاب في الاختصار : حده لاستصحاب قدر التعريضة ، فقد أدرك
المسبوق فرض القيام . ولا يصره من رأسه .

الثانية : يوقه على رجل واحدة ، فظاهر كلام أكثر الأصحاب : الإجراء .
قاله في المروء . وهو ظاهر كلام النصف . ونقل خطاب من بشر عن أحمد :
لا أدري . وقال ابن الخوي . لا يجره . قال في التكت : قطع به ابن الخوي

وعيره . وتقدم « واتي تكبيره الإحرام أو سجد » كذا « عند قوله » ثم
يقول : الله أكبر لا يحرثه سيره .

الثالثة : قوله « وسكيرة الإحرام » بلا راء . ويست شرط ، بل هي
من الصلاة بمن سبه . وهذا يصير لها شروط

قوله « وقراءة الفاتحة »

الصحيح من المذهب : أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة . وعليه جمهور
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه ركن في لأولين . وعنه يست ركعة
مطلقة . ويحرثه آية من سيره . وفي الدعاء وطهره ولو قصره ، ولو كانت
كلية ، وأن الفاتحة سنة

وأطلق في المستوعب برويين في هيئ الفاتحة .

وحذر الشيخ في الدين أن لا تحب في الحدة ، بل تسحب
ودكر الخواص روة : لا تكفي إلا سبع آيات من غيره .

وعنه ما يبرر . وعنه لا تحب قراءة في لأولين والمعر . وعنه ب سبب
فيها قراءة في الثالثة والرابعة من بين وسجد للمسهو . راد عبد الله في هذه الرواية :
وإن ترك القراءة في ثلاث . ثم ذكر في ركة ، فسدت صلاته واستأنف .
ودكر ابن عقيل أن اسم في ركعة أتى بها فيها بعده من وسجد
ويستجد للمسهو . قل في الفصول : وقد أشرك به أحمد .

فأمرنا

إمامهما : تحب الفاتحة على الإمام والمؤيد وكذا على المأموم ، لكن الإمام
يتحملها عنه . هذا انتهى في كلام القاصي وعيره . وانصبر عليه في الدعاء .

وقيل : تحب القراءة على المأموم في الطلوع والمغرب ، حيث تجب فيهما على
الإمام والمستعد . ذكره في إرشاده

الثانية : قوله ﴿ وَالطَّائِفَةُ فِي هَذِهِ الْأَعْمَالِ ﴾

بلا راعٍ وحده : حصول الكون وإن قل على الصحيح من المذهب .
حرم به في الطم . وقدمه في لزوم ، واس تيم ، والرعية ، والدقيق ، وجمع المحرين .
قال في الرعية : فإن نقص عنه فاحتالان .

وقيل : هي بقدر الذكر الواجب . قال المحدث في شرحه ، وتسه في الحاوى
الكبير : وهو الأقوى . وجزم به في المذهب ، والحاوى الصغير .

وفائدة الوحيين إذا نسي التسبيح في ركوعه ، أو سجوده ، أو التعبد في
اعتداله ، أو سؤال المنفرة في جلوسه ، أو عجز عنه لمعجزة أو خرس ، أو عمد تركه .
وقد : هو سنة . وأطش قدرأ لا نسيم له - فصلاته صححة على الوجه الأول -
ولا تصح على الثاني .

وقيل . هي بقدر أنه أن يؤممه أي في الحرم .

قوله ﴿ وَالنَّشِيدُ الْأَخِيرُ ، وَالْحُلُوسُ لَهُ ﴾

هذا المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه أنها واحد . قال في الرعية . وهو
عرب بعيد . وقال أيضاً : النشيد الأخير واحد ، والحلوس له ركن . وهو
عرب - بعيد .

وقال أبو الحسين : لا يثبت قوله أن الحلوس فرض واحتجب قوله في الذكر
فيه . وعنه أنها سنة . وعنه النشيد الأخير فقط سنة .

فاندرناه

أما هما : حيث قدمناه جواب ، فيجزي . بعد النشيد الأول قوله « اللهم صل
على محمد » فقط ، على الصحيح من المذهب . احتدره المصنف ، والمحدث ، والخاصي
وعبرهم . قال في العروع . ونجزي . الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأصح
قال ابن تيم : هذا أصح الوجهين . قال الزركشي : واحتدره القدسي . وحرم
به في الوجيز .

وقيل : الواجب الجمع إلى قوله « إنك حميد مجيد » الأخير . احتاره
 ابن حامد . قل أبو الخطاب ، في الهداية ، وصاحب المستوعب ، وجمع المحرين :
 والمجزي . التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلى « حميد مجيد » على
 الصحيح من المذهب وهو ظاهر كلامه في مذهب ، والنحويين .

قل في الكافي ، وقال بعض أصحابنا : ونحب الصلاة على هذه الصفة - يعني
 حدثتكم من غيرة^(١) - واتفق قريبا مقدار الواجب من التشهد الأول .

الثانية . قال ابن عقيل في الفتون : كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول
 في التشهد « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما
 صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم . إنك حميد مجيد » والشهادتان في الأدان .
 وقال ابن حماد في الرعدة : يحنل لروم ذلك . وحين .

قوله « والتسليمة الأولى »

هذا المذهب وعليه الأصحاب وعندها واحدة ذكرها في العادة
 الكبرى .

قوله « والترتيب »

اعلم أن جمهور الأصحاب عدّ الترتيب من الأركان .

وقيل المحدث في شرحه ، وتامه في مجمع المحرين ، والمحدثي الكبير : الترتيب
 صفة معتبرة للأركان لا تقوم إلا به . ولا بد من ذلك أن يكون ركناً ثابتاً ،
 كما أن الدعاء ركن وترتيبها معتبر ، ولا بعد ركناً آخر . والتشهد كذلك . وكذا

(١) روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن كعب بن عجرة قال « قسنا .
 نارسون الله ، عهد كيف سلام عليك فكيف صلاة عليك ؟ قال قولوا
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد
 اللهم بورك على محمد وعلى آل محمد كما بورك على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد » .

السجود ركناً . واعتبر أن يكون على الأعضاء السعة ، ولا تعمل ذلك ركناً ، إلى
بما ذكر ذلك السعي

قال الزركشي : بعضهم بعد الترتيب ركناً ، وبعضهم يقول : هو مقوم
للأركان لا يقوم إلا به . انتهى

قال في جمع البحرين : لكن يرد أن لا تعد الطمينة ركناً لأنها أيضاً
صفة الركن وهيئة فيه . انتهى .

قلت : حل الخلاف عطف . يدل عليه دلتة .

قوله : ﴿ وَاجْتَنِبْ نَسْعَةً : التكبير غير تكبيرة الإحرام ، والتسليم
والتحميد في الرفع من الركوع ، والتسليم في الركوع والسجود مرة
مرة ﴾

هذا المذهب . وعنه لأصحاب وعنه أن ذلك ركناً . وعنه سنة . وعنه
التكبير ركناً إلا في حق المأموم فواحد ذكره الزركشي وغيره .

قوله : ﴿ وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ نِيَّةُ الشَّحْدَتَيْنِ مَرَّةً ﴾

يعني أنه واجب . وهو المذهب وعليه لأصحاب وعنه ركناً . وعنه سنة .
وإن قلت : التسميع والتحميد وعونهما واجب . ذكره في الدعاء : وبه عليه أن
نصر الله في حوائج العوالم . وقال جماعة : بحري . اللهم اعظم لي .

قوله : ﴿ وَالشَّهَادَةُ الْأُولَى ، وَالْجُلُوسُ لَهُ ﴾

هذا المذهب وعليه لأصحاب . وعنه ركناً . وعنه سنة .

وامرأة : لصحيح من المذهب : أن الواجب بحري . من الشهادتين الأولى

« اتحدت لله سلاة شابت ثياب النى ورحمة الله ، سلاة علي ، وعلى عبد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » حرمه في لوحيه ،
وقدمه ابن تيمية . قال الزركشي : احتاره المعصى والشعاع .

وراد بعض الأصحاب « والصلوات » وراد ابن تيم ، وحواشي صاحب
 الفروع « وركاته » وزاد بعضهم « والطبقت » ودكر المصنف ، والشارح
 « السلام » معرقاً ، وهو قول في العناية . ودكر ابن سعد في الأول . وأطلقهما في
 المعنى .

وقال في الرعاية الكبرى . إن أسقط « أشهد » الناية في الأجزاء وجهان .
 والمخصوص الإجزاء .

وقال الناصبي أبو الحسين في التمام : إذا حذف الترتيب في ألفاظ التشهد .
 فهو بحرية ؟ على وجهين . وقيل : لو أحب جمع ما ذكره المصنف في التشهد الأول
 وهو تشهد ابن مسعود . وهو الذي في الصحيح وغيره .

قال ابن حامد . رأيت جماعة من أصحابنا يقولون لو ترك واواً أو حرفاً .
 أعاد الصلاة . قال تركش . هذا قول جماعة . منهم ابن حامد ، وغيره .

قال في الفروع - بعد حكاية تشهد ابن مسعود - وقيل : لا يجرى . غيره .
 وقيل : متى أحل بقعة ساقطة في غيره أجزأ . انتهى .

وفيه وجه لا يجرى . من التشهد ما يرفع يدي صلى الله عليه وسلم ذكره
 ابن تيم .

ونقدم قريباً قدر الواجب من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
 الأخير . وما تقدم من الواجب من مفردات المذهب .

قوله « وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْضِعِهَا »

يعني أنها واحدة في التشهد الأخير . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد .
 حرم به في المدة ، والمداي ، والوحيير . واحداً في الحرق ، واحداً في شرحه ،
 وإن عدوس في تذكره . وصحبه في الطم ، والحواي الكبير .

قال في المعنى : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الدقيق .

وعنه أنها ركن . وهي المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب ركن في أصح الروتين . قال في النعمة
هي ركن في أصح الروتين

قال في إدراك العانة : ركن في الأصح . قال في جمع البحرين : هذه أظهر
الروايات . قال في لفروع ركن ، على لأنها عنه . احتدره لأكثر . وجزمه
في الهداية ، وبذهب الأحمد ، وخلاصة ، وسور . وقدمه في الفروع ، والمحرم ،
والرعايتين ، والمخويين . واحتدره من الزاعوني ، والآمدى وسيرهم .

وعنه أنها سنة . احتدره أبو بكر عبد العزيز ، كجارج الصلاة . ونقل أبو زرعة :
رجوعه عن هذه الرواية . وظنهم في مسوئ ، والتعجب

وقدم هل تعب الصلاة عنه - صحت الله وسلامه عليه - أو تستحب جارج
الصلاة عند قوله « ويس ش . ف » : كما صحت على برهم .

قوله « والتسليمة الثانية في رواية »

وكذلك في الآمدى ، وبذهب الأحمد ، وهذه إحدى الروايات مطلقاً

حرمها في الإفادات ، والنسب . قال القاضى : وهي أصح .

وقال في الجمع الصغير : وهما واحد ، لا يخرج من الصلاة بغيرهما . وصححها
باصرف المفردات . وهو مذهب . وقدمها في العائق

والرواية الثانية : أنها ركن مطلق كالأول . حرمه في السور ، والهداية في
عد لأركان . وقدمه في النجوى ، والنعمة ، والرعيتين ، والمخويين ، واسطم ،
والركنيتى ، ويدرث العفة . قال في المذهب : ركن في أصح روايتين . وصححها
في الخواشي . واحتدره أبو بكر ، وقاضى ، ولأكثر . كدلالة الركعتين . مع
أن ما قاله في الجمع الصغير يختمه ، وهي من المفردات .

وعنه أنها سنة . حرمه في العمدة ، والوحيد . واحتدره النصف ، والشرح ،
واسعدوس . وقدمه من روين في شرحه .

قلت . وهو قول أكثر أهل العلم وحكامنا إجماعاً . فقال أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم . على أن صلاة من انقصر على تسليمة واحدة حاشية . ونسبه ابن رزين في شرحه .

قلت : هدامسة منه . وليس بجديد

قال العلامة بن القيم وهذه عدده إذ روي قول أكثر أهل العلم حكاه إجماعاً وعنه هي ستة في البعض ، دون البعض . وحرة في الحر ، والكشي : أنها لا تحب في العمل . وقدم أبو خطاب في . ومن مسائله : أنها واحدة في المكتوبة . وقال القاصي : التسليمة الثامنة ستة في حدة والدقة ، رواية واحدة . وأطلقهن في الدعاء ، وأطلق الروايتين : هل هي ستة أم لا ؟ في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة

قال في الحر : وفي وجوه في العرض روايات .

قال في مسبوك نذهب : وفي التسليمة الثامنة روايات .

فوائده

الأولى : السلام من بين الصلاة . قاله الأصحاب ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال في الدعاء وطهره التسليمة لثمة .

وقال القاصي في التعليل فيها روست : إحداهما : هي منها . والثانية : لا

لأنها لا تصادف حرماً منها . قال في الدعاء كذا قال

الثانية : الصحيح من نذهب أن الحشوية في الصلاة ستة . قاله المصنف

وغيره . وقدمه في الدعاء وغيره . ومعه في التعليل وغيره

وقال الشيخ في الدين : إذا نسي البسوس على أكثر الصلاة لا سطلها .

ويسقط العرض .

وقال أبو نفي وغيره هو واحد . قال في الدعاء ومراده . والله أعلم .

في بعضه . وقال ابن حامد ، وابن الخوري : تبطل صلاة من غلب الوسواس على
كثير صلاته . وتقدم بطريق ذلك قيل قوله « ونكده سكرار العائنة » .

الثاني : الحق في العائنين ، والخوابين : « هون » - وهو في ترك الأركان
والواجبات وليس في الكافي ما يدل عليه . فيه قال في الفصل الثالث ،
من باب شرط الصلاة ، في إذا علم بسجدة ثم أسبغ فيه روي أن كمالاً لم يجزها
لأن ما بعد ربه « هون » بعد فيه « نسيان » كواجبات الصلاة

الرابع : يستثنى من قوله « من ترك منها شيئاً بطلت صلاته » كبيرة
الركوع من ترك الإمام ركعة فإن كبيرة لإحاده حرمة ولا يصح ترك
كثيرة الركوع كما حرمة في النصف في صلاة الجمعة وهو المخصوص عن
الإمام أحمد في موضع وسبق في حديث .

قلت فيما مضى -

ولو قيل إنهم عبروا بوجاهة هذه لكان سديداً ، كوجوب العائنة على
الأمم ، وسقوطها عنه تحمل الإمام له عنه أو نقلها سقطت من غير تحمل
وله مراده والله أعلم .

قوله « وسنن الأقوال اثنا عشر : الاستفتاح ، والتعوذ »

هذا مذهب . وعنه حميد الأصحاب وضع به كثير منهم . وعنه أمهات
وحدان ، احتار من طه . وعنه : التعمود وحده واجب . وعنه يجب لتعود في
كل ركعة

قوله « وقرأة سَمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

تقدم الخلاف فيها . هل هي من الدعاء : لا « مستوفى في أول الباب .

قوله « وقول : آمين »

على أن قولاً سنة وهو المذهب وعنه الأصحاب وعنه واجب فإن في

رواية إسحاق بن إبراهيم : آمين . أمر من النبي صلى الله عليه وسلم وهو آكد من الفعل . ويحور فيه القصر والمدة ، وهو أولى . ويحرمه تشديد الميم .

قوله ﴿ وَفِرَاءُ السُّورَةِ ﴾

الصحيح من المذهب أن قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأولىين سنة وعليه الأصحاب . وعنه يجب قراءة شيء بعدها وهي من مفردات قال في المروء : وظهره ولو بعض آية ، لظاهر الخبر . فعلى المذهب . تكره الاقتصر على الفاتحة .

قائمة

تسمى السورة التي يقرأها بعد الفاتحة باسمه . نص عليه . زاد بعض الأصحاب . سراً . قل الشرح . الخلاف في الخبر هذا كالحلاف في أول الفاتحة .

قوله ﴿ وَالْخُفَرُ وَالْإِحْدَاتِ ﴾

هذا المذهب لعموم عليه . وعنه حميد الأصحاب . وفيه وجه واحد . وقيل : الإحدات وحده واجب .

وقال أبو ذؤود إذا حلفت في بحر فيه حتى فرع من الفاتحة ثم ذكر ، تسمى الفاتحة ، فيحرم وسجد للسجود

وتقدم ذلك عند قوله « ويحرم الإمارة بالقراءة » وتقدم هناك من يشرع له الحظر والإحدات مستوفى .

تحريم . في عدم نصب « الحظر والإحدات » من سنن الأقوال بطر . وبهم فيها نظير من سنن الأقوال . لأنهم هيئة للقول لأنهم قول ، مع أنه عدل أيضاً من سنن الأقوال في السكوت

تحريم : وقوله ﴿ ملء السماء بعد التمجيد ﴾ .

يعني في حق من شرع له قول ذلك . على ما تقدم . وهذا المذهب وعليه الأصحاب . وعنه واجب إلى آخره .

قوله ﴿وَالشُّعُودُ فِي الشَّهَادَةِ الْأَحْيَرِ﴾

هذا المذهب . وعنه حميد لأصحاب . وعنه واحد ذكره القاضي
وقال إن سطة : من ترك من الدعاء مشروع شيئاً من قصد التمسك على الله تعالى
أعاد . وعنه من ترك شيئاً من الدعاء ، عدلاً أعاد .

وتقدم ذلك عند قوله « ويستحب أن يعود »

قوله ﴿وَالْفُتُوتُ فِي الْوُتْرِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع أكثرهم به . وقال إن شئت سنة
في طاهر المذهب .

قائمة

قوله ﴿فَهَذِهِ سُنَنُ الْأَمْطَلِ الصَّلَاةِ يَتَرَكِبُ﴾ ، وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لَهَا

لا يختلف المذهب في ذلك لأنه يدل على . قاله محمد وغيره .

قوله ﴿وَهَلْ يُشْرَعُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وطائفة في الهداية ، والمذهب ، والشروع ، والحاوي ، والسكافي ،
والتحصيل ، واللمعة ، ونحوه ، وشرح المحدث ، والتلخيص ، وشرح ابن سعد ،
والفروع ، والهاقي ، والمذهب الأحمد ، والحاوي في حدود السهو

إبراهيم : يشترع به السجود وهو مذهب . وصححه في الصحيح وحرم به
في الأمور ، واستحب ، وقدمه ابن تيمية ، ووافقه ابن عاتق . ورويه ميه في مجمع البحرين

والرواية الثانية : لا يشترع قال في الإفادات لا يسجد لسبوه . وهو طاهر

ماقدمه في النظم ، وإدراك الهدية ، وآخره العدة . فیهما قالوا . سُئِلَ في رواية
وقدمه ابن رزيق في شرحه ، والحاوي الكبير في آخر صفة الصلاة قال الزركشي :
الأولى تركه .

قوله ﴿وَمَا يَسْئُرُ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَ
بَلَا يُزَاعَ وَلَا يُشْرَعُ الشُّجُودُ لَهُ﴾

وهذه طريقة منصف وحرم بها في معنى ، والكافي .

قال الشرح والظم : ترك السجود هاتولي . وقدمه في العنق . وقاله القاضي
في شرح منذهب . وهو الصحيح من مذهب .

والمدى عليه أكثر الأصحاب : أن الروايتين في سنن الأفعال أيضاً ، وأنهما
في سنن الأقوال والأفعال يخرجان من كلام الإمام أحمد . وصرح بذلك
أبو الخطاب في الهداية وغيره .

قال المحقق في شرحه : وقد نص الإمام أحمد في رواية ابن منصور : أنه قال
« إن سجد فلا بأس ، وإن لم يسجد فليس عليه شيء » . وقال في رواية صاحب
« يسجد بذلك وما ضره إن سجد » .

فائدتان

إحداهما : حيث قد لا يسجد في سنن الأفعال والأقوال - لو جازع وفعل
فلا بأس نص عليه قوله في المروءة وحرمه في شرح محمد ، وجمع المحررين
وقال ابن تيمية ، وإن أحمد بن حنبل تفضل صلاته . نص عليه
فست قد ذكر الأصحاب أنه لا يسجد بتلاوة غير يمامه . فليس فعله كروا
في طلال صلاته وجهين .

وقالوا : إذ قد سجد « من » سجد شكر لا يسجد في الصلاة . فليس حنف
وفعل - منذهب تفضل . وقيل لا تفضل . فليس بعد أن يخرج من مثل ذلك .
الثانية : عند المنصف في الكافي سنن لأفعال اثنين وعشرين سنة . وذكر
في الهداية : أن الميقات خمسة وعشرون . وذكره في المستوعب خمسة وأربعين
هيئة . وقال في رعية السكري : هي حمة وأرمون في الأشهر . وقالوا : سميت
هيئة ، لأنها صفة في غيرها .

قال في رعدة - فكل سورة ، أو صفة فعل أو قول - هي هيئة .
قال في الخلاصة : وأهتت هي صور الأفعال وحالاتها . فمراهم بذلك من
الأفعال .

[وقد عدها في المسوع ، والمذهب ، وغيرهما وهي تشمل من الأفعال
وعبرها ، وقد تكون ركب كطائفة . ذكره في سنة وعدها فيها . أن من
الهيئات المعبر والإحداث . وعدها مصنف في من الأقوال . كما تقدم]

باب سجود السهو

قوله ﴿ وَلَا يُشْرَعُ فِي الْعَمَدِ ﴾

هذا المذهب . وعنه الأصحاب . وبني على أن سجوده يترك سنة على كراهة
قتل العمد . قال في رعدة : وقيل يسجد لعمد ، مع صحة صلاته .

تعبيرات

أمرها . يستثنى من قوله ﴿ وَلَا يُشْرَعُ فِي السُّهُوِّ ﴾ ، دية ونقص وشك للنية ،
وأنحرص في سوي صلاة حادثة وسجود التلاوة . فلا يسجد للسهو فيهما . قاله
الأصحاب . إذا من تيمم ، أو من حمد ، وغيرهما . وسجود الشكر وكذا
لا يسجد إذا سها في سجدة السهو . نص عنه . وكذا إذا سها بعد . وقيل .
سلامة في السجود بعد السلام ، لأنه في جائر

فإنما سهو في سجود السهو قبل السلام : فلا يسجد له أيضاً في أقوى
الجهين . قاله في مجمع البحرين ، والسكت . قال في أمي والشرح : ولو سها بعد
سجود السهو لم يسجد لذلك ، وقطعه .

والله اعلم . يسجد له . وأطلقها لحد في شرحه ، وأن تيمم ، والعروض ،

والرغبتين

وكذا لا يسجد لحديث النفس ، ولا للطر إلى شيء . على الصحيح من
الذهب . وعنه أنه يسجد . وقال : لحقت ذلك في الكتاب .

الثاني طاهر قوله : **قَالَ الزَّيَّادَةُ** : **فَمَنْ رَأَى فِعْلًا مِنْ جَنْسِ صَلَاةٍ -**
قِيَمًا أَوْ قُفُودًا ، أَوْ زُكُوعًا أَوْ سُجُودًا ، غَدَاً - نَفَثَ صَلَاتَهُ وَهِيَ كَانَتْ
سَهْوًا سَجْدَةً .

أنه وحس سهو أي محل حصة الاستراحة تقديراً . أنه يسجد للسهو .
وهو أحد الوجهين . والصحيح منهما . صححه في المصنف وهو طاهر كلامه في .
واختاره القاصي وقدمه في ترغيب ، وابن رجب في شرحه . وحرره في المعنى ،
والشرح في موضع . وفي آخر : طاهر : **بِمَخْلَقِ الْخُلَافِ** . وصححه المحدث في شرحه .
وقال . هو طاهر كلامه في الخطب .

والوجه الذي لا يلزم السجود . وهو احتمال في المعنى . قال في المحاورين
وهو أصح عندى . قال الزركشي . إن كان حوسه يسيراً فلا يسجد عليه . قال في
التلخيص هذا قياس لذهب . ولا وجه ما ذكره القاصي ، إلا أنه قد تخرأه في
بالسجود انتهى . وأصقهما في الدعوى ، وابن تيم

الثالث : طاهر كلامه بصف وغيره . أنه يسجد للسهو في صلاة الخوف
وبغيره . في شدة الخوف وغيره . وقال في المثلق . ولا يسجد للسهو في الخوف
قاله بعضهم ، وانصر فيه .

قلت : فعلى

لكن لا أرأى أحد من الأصحاب ذكر ذلك في شدة الخوف . وهو موافق
لقواعد الذهب .

وإن أحكام سجود السهو في صلاة الخوف إذا . يشد في الوجه الثاني .
وتعذر سجود السهو للعل إذا صلى على أراحلة في استعجال القلة .

[الرابع] قال بن أبي موسى ومن معه : من كثر منه السهو ، حق صدر
 كادوس فيه سهو عنه . لأنه يخرج به إلى نوع مكارفة . فيعصى إلى الزيادة في
 الصلاة مع يقين ، ثمها وعوه . فوجب طرحه . وكذا في البصوء والعسل ويزالة
 النجاسة عوه .

قوله ﴿ وَإِنْ سَبَّحْ بِهِ أَشَانِ لَزِمَهُ الرَّجُوعُ ﴾

يعنى بد كائناتين هذا مذهب وعنه الأصحاب ، سواء قبل : بعمل
 عدة طه أو لا . وعنه بسحب الرجوع . فعمل بيقينه أو بالتحرى . وذكرى
 جمع المجرى في المسمى حتى لا يرجع إلى قوله ، إن قد صح أدائه . قل في الرجوع .
 وفيه نظر . وقيل : إن قد سى على عدة طه رجوع ، وإلا فلا . أحباره من عقين .
 ذكره في المعدة التي قل الأخيرة .

تعبيرات

الذلول طاهر كلام مصنف وغيره من لأصابت : أنه يرجع إلى تقين ،
 ونو طل خطاها . وهو صحيح . حرم به مصنف . وابن تيمية ، والمدقق . وفي
 نص عليه . قال في المربع : وهو طاهر كلامهم . قل . وسوجه تحريج واحتمال
 من الحكم مع الرتبة ، يعنى أنه لا يبرمه الرجوع إذا ص خطاها .

الثاني . مفهوم كلام المصنف . أنه لا يبرمه رجوع إذا سببه به واحد . وهو
 صحيح . وهو المذهب . وأطلق الإمام . أحمد أنه لا يرجع لقوله
 وقيل : يرجع إلى ثقة في زيادة فقد . واحتار أو محمد الخورى : يغور رجوعه
 إلى واحد طل صدقه . وحرم به في المدقق .

قال في المربع : ومن أراد ما ذكره الشيخ . يعنى به المصنف . إن طل
 صدقه عمل يظنه لا بتسبيحه .

الثالث : محل قبول لتقنين ولو احدث إذا فعل إذا . يقين صواب منه .

فإن تنق صواب نفسه لم يرجع إلى قولهم ، ولو كثروا هذا جادة المذهب وعليه
مذهب الأصحاب .

وقال أبو الخطاب : يرجع إلى قولهم ، ولا يفتن صواب نفسه . قال المصنف :
وليس بصحيح . قال في الدائق : وهو ضعيف ، وذكره الخواص رواية ، حكاه
شاهدين وتركه يفتن منه .

قال في المروغ : وعد سهو . وهو خلاف ما حرم به الأصحاب ، إلا أن يكون
المرد ما قاله القاصي ترك الإمام الباقي ومراده لأصل . قال : كالحكم يرجع إلى
الشهود وترك الأصل والباقي ، وهو راءه بدم . وكذا شهدهم رؤية الخلفاء
يرجع إليهم وترك الباقي ولأصل . وهو لغة أشهر .

الرابع : قد علم : ثلث كلامه نصف فعلى وحده ، وأنه كالإمام في نفسه ،
وهو صحيح . وهو المذهب حيث فسأ . يرجع الإمام إلى نفسه يرجع المرد
إذا سه .

والقاصي : هو لأنه كلام الإمام أحمد وقدمه في المروغ .
وقيل لا يرجع المرد ، ويرجع الإمام لأن من في الصلاة أشد عتفاً .
وأصعبهم إن تيم .

الخامس : قال في المروغ : طهر كلامهم أن لثمة كازحل في هد ، وبلا
ه يكن في نفسه فائدة ، وما كرهه تليق ، تسبيح ونحوه . وقد ذكره في مجمع
البحرين احتمالاً ، وقواه ونصره . وقال في المروغ : ووجه في أمير خلافه
وكلامهم ظاهر فيه .

السادس : لو احتج عليه من نفسه سقط قولهم . ويرجع إلى أحد منهم
على الصحيح من المذهب . ونقله المروغ عن الإمام أحمد واحتج به ابن حامد .
وقدمه في المروغ ، والدائق .

وقيل : يعمل بقول موافقه . قال في الوسيلة : هو شبه المذهب وهو اختيار
أبي حمزة

وقيل : يعمل بقول مخالفه . اختاره ابن حامد . قاله ابن ميمون .

[الشيخ : بل هو المأمومين عليه الإمام إذا سب . فيه المصنف وغيره . فهو تركوه
فالقيس فسد صلاتهم] .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ بَصَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ اتَّبَعَهُ عَالِمًا ﴾

على الصحيح من المذهب . أن صلاة من اتبعه عداً سطل . وعنه لأصحاب .
وعنه لا سطل . وعنه يجب متاعه في الركعة . لا حتى ترك ركعتين . فلا
يترك متعين الصلاة ثالث . وعنه يخبر في متاعه . وعنه يسحب مناعته .

وقيل : لا سطل إلا إذا قس . سب على العيب . وهـ إن سب على علة
طله لم سطل . ذكره في الرعدة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَارَعَهُ ، أَوْ كُنَّ جَاهِلًا ، لَمْ يُبْطَلْ ﴾ .

يعني صلاة . وكذا إن سب . وهذا المذهب . وعنه الأصحاب . وعنه
تبطل وأصق في الفلق فيما إذا جهلوا وحوب مفارقة الروتين .

فوائده

الأولى . تحب المفارقة على المأموم ، على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر

الأصحاب . وعنه يجب انتظاره . فقلب المأوى . وحدثه ابن حامد . وعنه
يسحب انتظاره . وعنه يخبر في انتظاره ، كما نقده النخير في مقامته .

الثانية . تعتمد صلاة المسوق معه فيها . على الصحيح من المذهب . وهو
ظاهر ما حرمه في المروع .

والى في الرعدة السكرى : وإن أدرك المأموم ركعة من رابعة ، وقدم الإمام
إلى حامة سهواً ، فسعه يطلها رابعة : أعدت صلاته في الأصح انتهى .

وقيل : لا تعتد . فعلى المذهب لا يعتد بهذه الركعة ، على الصحيح من المذهب . يحرم عليه . حرمة به في أعزها وغيره . وقدمه في الرعية وغيره .

وقال القاضي والنصف : يعتد بها . وثقف الإمام أحمد في رواية أبي الخثر

وقال في الخبر الكبير وغيره . ويحتسب أن يعتد بها المنسوق إن صح اقتداء

المعتصم به . واحتار القاصي أيضاً . وقدمه ابن شيم

الثالث : ظهر كلام الأصحاب : أن الإمام لا يرجع إلى فعل مسنوء ، من

قيم وهوود وغير ذلك ، لأمره عليه . وصرح به معهم . قل في جمع المعري :

قاله شعب ، راجعه على ذلك . قل في البروع . وسوجه تخريج واحسان . وفيه نص .

قل فعل ذلك معهم بما يستأنس به ، أبو قحوى طه (١) .

وقل أبو طالب : إذا صلى بقوة أخرى ، ونظر إلى من حمله . فإن قوماً أخرى

وقد . وإن سجدوا به أخرى وفعل ما يصور .

قل القاصي في اختلاف . ويجب حمل هذا على أن للإمام رأياً . فإن لم يكن

له رأى من على اليقين .

الرباع : يرى صلاة ركعتين معاً وفي ثنية . فالأصل له أن يتمها

أربعاً ولا يسجد للسجود ، لإساحة ذلك . وله أن يرجع ويسجد للسجود . هذا إذا

كان بهراً . وإن كان يلا فرجوعه فصل . ويرجع ويسجد للسجود . من عليه

فيه ما يرجع في مطالعها وحدها . وأطلقهما ابن شيم ، والعاقل

والمصنوع عن الإمام أحمد . أن حكمه قيمة إلى ثالثة يلا كقيمته إلى ثنية في

صلاة الفجر . وحرمة به في المعنى والشرح . وقدمه ابن مطيع في حواشيه . وهو

المذهب . ويأتي ما يتعلق بذلك عند قوله « وإن طلع في النهار نزع فلا نس »

في الباب الذي بعده .

قوله ﴿وَالْعَمَلُ الْمُسْتَكْتَرُ فِي الْمَادَّةِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ يُبْطِلُهَا
عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ﴾

اعلم أن الصلاة تبطل بالعمل الكثير عمداً ، بلا راعٍ عليه . وتبطل به أيضاً
سهواً . على الصحيح من المذهب ، كما حرم به المصنف هـ . وعنه جمهور
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وحكاها الشارح وغيره إجماعاً . وحكى عن
الأئمة في سهو روايتين . واحدة لمجد في شرحه . لا يطل بالعمل الكثير سهواً
لقصة ذي اليمر^(١) فإنه مشى وتكلم ، ودخل منزله . ونسى على صلاته ، على
ما تقدم .

نصيب : مراده بطلان الصلاة بالعمل المستكثر . إذ لا تسكن حادثة في ذلك
على ما تقدم في الباب قبله عند قوله « في حال العمل في الصلاة أطلب » وقدم
هناك حد الكثير واليسير ، واختلاف فيه . فيعود . وعدم حكم عمل الدهر في
الصلاة هناك نصاً .

قوله ﴿وَلَا تَنْطَلُ الْبَيْسِيرُ وَلَا يَشْرَعُ لَهُ سُجُودٌ﴾ .

هذا المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . ولعمري كثير منهم . منه صاحب
الوحيير وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : يشرع له السجود . قال في إدامة
وقيل : يحمل وجهين .

فأمره : لأنس بعمل السير لحاجة . وكراه لغيره .

قوله ﴿وَأِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَلِنْ أَتَى كَثْرًا﴾ .
إذا أكل عمداً . فمرة يكون في نيل ، ومرة يكون في وضوء . فإن كان

(١) في حديث ابن سيرين عن أبي هريرة في سلام النبي صلى الله عليه وسلم من
ركعتين في إحدى صلاتي العشي . فقال له ذو الندى . واسمه الخرقاء . أنصرت
الصلاة الخ ؟ رواه البخاري ومسلم وغيرهما . وانظر فتح الباري (ج ٣ ص ٦٥)
٩ - إصناف - ٢٠

في فرض . نطقت الصلاة بغيره ، وكثيره ، على الصحيح من ذهب . وعليه الأصحاب وقطعوا به . وحكاه ابن اندرجماء . وحكى في الرعدة قولاً منها لا نطق شرب يسير .

وإن كان في حق : فمارة تكون كثيراً ، وثارة يكون يسيراً . وإن كان كثيراً نطقت الصلاة . وإن كان يسيراً ، فظاهر كلاء النصف : أنها نطق أيضاً . وهو إحدى الروايات . وفي معنى والتسريح : هذا الصحيح من ذهب . قال في الكافي - بعد أن قدمه - هذا أولى . قال ابن رزين . وقدمه من نبي ، والرعيثي ، وحويين ، وإدراة العامة . قال في الخواشي : قدمه جماعة والرواية الثانية : لا نطق . قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، وبصره . وهو إن ذهب . وأصحب في الهدية ، والذهب ، والمستوع ، والمجدي ، والتنجيس وشرح المحمّد ، وأخبر ، وإخلاصة ، والفتق . والرواية الثالثة : نطق بالأكل فقط . قال ابن هبيرة . هي مشهورة عنه . قال في المروغ : هي الأشهر عنه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا لَمْ تَنْصُلْ إِذَا كَانَ يَسِيرًا ﴾ .

وهذا ذهب ، فرضاً كان أو ملاً . وعنه أكثر الأصحاب . وعنه نطق . قدمه في الكافي . وفي نطق بالأكل فقط .

تعليق . مفهوم كلاء النصف أن الأكل والشرب سهواً نطق الصلاة إذا كان كثيراً . وهو صحيح ، فرضاً كان أو ملاً . وهو ذهب . وعنه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه لا نطق . وهو ظاهر مستوع ، والتنجيس . وأطلقهم ابن نبي . وقيل : ينطق العرض صعد .

قوائم

منها أحمل بذلك كاسهوا ، على الصحيح من ذهب . قدمه في الفروع .

وقال وه مذكر حمادة الخيل في الأكل والشرب منهم النصف ، والشرح وصاحب العائق .

ومنها : لو كان في شبه سكر أو نحو ذلك وسفه ، فاصحح من المذهب : أنه كالأكل . قدمه في المروء ، ورعاية ، وخرجه في المعنى ، والشرح .
وقيل : لا ينطل وهم وحده في النجاسة ، وإن تيم وأخلفهما . وذكر في المذهب في المعنى رويين . قال : وكذا لم يفتح فيه من ماء المطر فاشتمه . وذكر في الرعاية : إن بلغ ماء وقع عليه من ماء مهره سفل .

ومنها : لو بلغ ما بين أسنانه من يحرق فيه ريق من غير مصغ ، لم ينطل صلاته من علته ، وهو المذهب ، وعنه جمهور الأصحاب وخرجه النصف ، والشرح وغيرهم . وقدمه في المروء ، وإن تيم ، والأمانة ، وغيرهم .

وقيل : ينطل . وقال في البروضة : ما يتمكن برأيه من ذلك يعد اسلاعه قوله ﴿ وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه - كالقراءة في السجود والقعود ، والتشهد في القيام ، وقراءة التوراة في الأخيرتين - لم ينطل الصلاة به ﴾

هذا مذهب ، سواء كان عمداً أو سهواً . وعنه أكثر الأصحاب ومن عيه .
وقيل : يصل قراءته ركعاً وسجدةً عمداً احتاره ابن حامد ، وأبو العرج .
وقيل : يصل به عمداً مطلقاً ذكره في المذهب ، ومسبوكة المذهب على القول بانطلاقه بعمدية يجب السجود سهواً .

تيم : مراد النصف بذلك : غير لسلام ، على ما ذكرنا من ذلك من التفصيل في كلامه انصف فيما إذا سجد عمداً أو سهواً .

قوله ﴿ ولا يجب السجود لسهوة ﴾

يعني إذا قعد لا ينطل بالعمدية ، على ما تقدم .

قوله ﴿وهَلْ يُشْرَعُ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأحفظها في الهداية، والذهب، والمستوعب، والنجيب، واللمعة، والمحرر
والعلم، والشرح، والحاويز، والكافي.

بهما؛ يشرع. وهو الذهب. قل في الدعوى، والرعية ويستحب
لهوه، على الأصح. قل في طرقات: شرع في الأصح.

قل المحدث في شرحه: هذه أقوى حجة به في التوجيه، واستور وقدمه
أو الحين في فروعه، والخلاصة، وإن تيم، وأربعة الصغرى وبصره
أو الخطاب، ومن الحوى في التحقيق. وهو من مبررات الذهب.

السرواية الثانية: لا شرح. قال الزركشي: الأولى تركه

قوله ﴿وإن سلم قيل، تمام صلاته عنداً أبطلها﴾

بلا راع. بل كان سهواً ثم ذكر في... أنهم وسعد، لا خلاف أعده
ولو خرج من سعد. نص عليه في رواية ابن منصور. وهذا إن كان شرع في
صلاة أخرى، أو تكلم، على... في ذلك مفصلاً.

وشروط المصنف في النفي، والكافي، والشرح، وإن تيم، وغيره أيضاً:
عده الحدث. بل أحدث طلت. وهو كان الفصل يسيراً. قال الزركشي: والذي
يسمى أن يكون حكم الحدث هنا حكم الحدث في الصلاة. هل يبطل معه أو
يستأنف، أو يفرق بين حدث البول والغائط وغيره؟ على خلاف.

تنبيه: كلامه كان صريحاً أنه لا يطل وهو صحيح إن كان سلامه طلاً أو
صلاته قد انقضت. أما لو كان السلام من العشاء يطله التراويح، أو من الظهر
يطلها الجمعة، أو العصر. فهو يطل. ولا ينافي عليه لا بشرط دواء البتة ذكره
أو حكاه وقد رت اعتقد صلاة أخرى. قاله الزركشي وغيره.

قلت : تنوحه عدم الطلاق

قوله ﴿ فَإِنْ طَلَّ الْفَصْلُ بَطُلَتْ ﴾

هذا المذهب . حزم به في النفي ، والشرح ، واس تيم ، وركشي ، وغيرهم .
 وسنة : لو لم يطل الفصل ، ولكن شرع في صلاة أخرى ، فأصحح من
 المذهب : أنه يعود إلى الأولى حد قطع ما شرع فيها . وهو ظاهر كلام المصنف
 هنا ، والحق وغيرهم . قال تركشي : هذا المشهور . وقدمه في المعنى ، والمحد في
 شرحه ، والشرح ، واس تيم ، والركشي وغيرهم .

وقال في المسح : يحسن ما يشرع فيه من الصلاة الثانية ما لا للصلاة الأولى .
 فيسبب إحداثها على الأخرى ، ونصير وجود الصلاة كعدمه . لأنه سهو معدوم فيه ،
 وسو . كان ما شرع فيه فرضاً أو فعلاً . ورد له للصنف ، والشارح ، وغيرهما .
 وعنه تبطل الأولى . إن كان ما شرع فيه نقلاً وإلا فلا .

وعنه طعن الأولى مطلقاً . بقوله أو أحدث ومثله . وهو لدى في الكافي
 وبأنني ذلك فيما إذا ترتب تركه . ولا بعد سلامه

قوله ﴿ أَوْ تَكَلَّمَ لغير مصلحة الصلاة بطلت ﴾

معنى إذا طلع أن صلاة قد تمت وكلمة بعداً غير مصلحة الصلاة ، كقوله
 يا غلام ، اسقي ماء . ونحوه . فأصحح من مذهب طلاق الصلاة . نص عليه ،
 وعليه الأصحاب . وعنه لا تنطل ولحظة هذه ، وأضيف جملة

قوله ﴿ وَإِنْ تَكَلَّمَ لِمَصْلَحَتِهَا ، ففيه ثلاث روايات . إحداهن
 لا تبطل ﴾

نص عيب في رواه جملة من بعده . وحذرهما المصنف ، والشارح ، لقصة
 ذي اليمين . وهي طاهر كلام الحرفي . وحذر به في الإقادات . وقدمه اس تيم
 واس مفتح في حواشيه

وأحاط القاصي وغيره عن القصة . ذهب كانت حالة إباحة الكلام . وضعفه
المحد وغيره . لأن الكلام حرم قبل الهجرة عند ابن حبان وغيره ، أو بعدها ييسر
عند الخطابي وغيره .

فعلى هذه الرواية لو أمكنه إصلاح الصلاة بإشارة ونحوه فمكمل . فقال
في المذهب وغيره . نطّل

﴿ والرواية لثنية نطّل ﴾

وهي المذهب . وعليه أكثر أصحاب فقه المحدث وغيره . منهم أبو بكر
الحلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، والدمي ، وأبو الحسن .

قال غيره : هي نطّل الرويات . وصححه السطري . وحرمه في الإيصاح . وقدمه
في الدعوى ، والمحرر ، والعاثق .

﴿ والثالثة نطّل صلاة . فهو ، ذوق ، إمام . احتج به الحرق ﴾

فعلى هذه : المذهب . فهو فقه في سنة . وهو ظاهر كلامه في المحرر وغيره
وعنه رواية رامة لا نطّل . إذا كنتم مصححتها سهواً . أحسنه المحدث في
شرحه ، وفي المحرر ، وصاحب مجمع البحرين والعاثق . ونصره ابن خوري .

قوله ﴿ وإن كنتم في شك من الصلاة بطلت ﴾

بن كان علياً محمد بن أبي العباس . وابن كان صاحباً بغير الصلاة . فقدم
المصنف أن صلاة نطّل أيضاً . وهو المذهب . وقدمه في الدعوى ، والمحرر ،
والخوري ، والقاصي ، وأبو الحسن ، والعاثق وغيره .

قال الركني : إذا كنتم سهواً فروايت أشبه . وهو الحبير ابن أبي موسى
والقاصي ، وغيره . المظالم . ونصره ابن خوري في التحفيق .

وعنه لا يصل إذا كان سهواً . أحسنه ابن خوري ، وصاحب مجمع البحرين
والسطري ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفتاوى . وقدمه ابن تيمية .

[ويتضمن كلامه في الدعوى إطلاق الخلاف ، وإليه ذهب من نصر الله في

حواشيه [وأحفظها في اهدنة ، وأذهب ، والخالصة ، والكافي ، وشرح المحرر
والشرح ، وشرح ابن مسعود ، والتحصيل ، والرعيين .

وتقدم قريباً رواية ثالثة : لا تطلق بكلمة سهواً مطلقاً ، ومن احتدتها .
وإن كان جاهلاً بتحريم الكلام ، أو الإبطاء به : فهل هو كاسي ، أم
لا تفعل صلاته ؟ فإن نفلت صلاة النسي . فيه روايتان .

فأذهب جعل لجهل كاسي . وقدم أنه ككلام العمد .

إحداهم : أنه كاسي ، فيه من خلاف وغيره ما في النسي . وهو الصحيح
من المذهب . قدمه ابن مقفع في حواشيه المنقح . قال في الكافي والرعيين :
وفي كلام النسي والجهل روايتان . قال في المعنى : ولأولى أن يحسب فيه رواية
النسي . انتهى .

والرواية ثالثة : أن كلام الجاهل لا يفعله ، وإن أخطأ كلام النسي . وحرم
ابن شهاب هذه الطلاق في الجاهل .

قال في مجمع البحار : ولا يطلب كلام الجاهل في أقوى الوجوه . وإن قسماً
يطلبه كلام النسي . أحدهم القاصي ، والمجد . وأصق خلاف المجد في شرحه .
وإن تيمم ، وصاحب المروءة . وحكي المجد ، ومن تيمم الخلاف وجهين . وحكاهما
في الفروع روايتان .

وقال القاصي في الجامع : لا أثر في عن أحمد في ذلك .

قوام

إبراهيم : قسم نصف رحمه الله عليكم في قسمين .

أحدهما : من بطل بناء صلاته فاسطاً ، ثم سكت ، بما نصحتها أو غيرها .

الثاني : من يتكلم في صلب الصلاة .

وحكى في الأول إذا سكت نصحتها ثلاث روايات . وحكى في الثاني روايتين

وهذه إحدى الطريقين للأصحاب ، واحتار للصنف والشرح ، وحرم به في الإفادات ، وقدمه في النظم .

والطريقة الثانية : اختلاف حر في الجميع ، لأن الحاجة إلى الكلام قد تكون أشد ، كيمه نسي القراءة ونحوه ، فإنه يحتاج أن تأتي ركعة ، فلا بد له من إعلام المؤمنين .

وهذه الطريقة هي الصحيحة في المذهب ، حزم بها في الحرر ، والاعتق ، وقدمها في الدعاء ، ورغبة ، واحتارها القاصي ، واخذ في شرحه ، وصحب مجمع البحرين ، وابن تيم .

الثانية احتار نصف ، وابن شهاب العكري في عيون الناس - بطلان صلاة مكروه على الكلام - وهو إحدى الروايتين ، قال المحدث في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - وإذا قس : نطق بكلام النسي ، فكذلك كلام المكروه وأولى لأن عدله أتد . وقال القاصي لا يطق بخلاف النسي . قال في الفروع والنسي كالمكروه . وكذا جهل ومكروه في رواية . وعنه لا

مضاهره : أن الله عده النفل . وقال في الرغبة الكبرى : ومن قد لا يندر النسي ، في مكروه ، عود - وقيل مطلقاً - وجه .

وقال في الاستحسان - ولا يطق بكلام النسي ، ولا بكلام الجهل بحريم الكلام إذا كان قرب العهد بالإسلام في إحدى روايتين . وعينه - ح - سبق اللسان . وكلام المكروه انتهى .

قال في القواعد لأصونة أحق بعض أصحاب المكروه بالنسي . وقال القاصي - بل أولى به من النسي . وكذا قال ابن تيم .

ومصر من الحوري في المنع من صفة القاصي ، واحتار من يشرح في شرحه الثانية : لو وجب عليه الكلام ، كما لو حلف على صبر ونحوه ، فكذلك محذوراً له بطلت الصلاة ، على الصحيح من المذهب . وعنه جمهير الأصحاب

قال في القائق ، وحوادث ابن مفلح : هو قول أصحابه وقدمه في الترمذ وغيره .

وقيل : لا ينص . قال المصنف : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، لأنه على صحة صلاة من أحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوجب لكلامه . وورق بينهما أن الكلام هما يجب تبييناً

وقال القاصي وغيره : روى الإحابة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تتبع انفراداً لأنه لم يأت من نقل رجاله معه . وقد فعل حدث

قال في إرواة الكبرى ، وإن وجب الكلام للحديث معصوم صريحاً أو صريحاً لا تكلفه الإثبات عن وقوعه في ثبوته ونحوه . فوجهان . أحدهما : القبول والآخر : وقدمه في القائق . وأصحهما من تبيين ، ومعجم البحرين

الرافعة : لو لم يمتد فيكم ، أو سبق على لسانه حاله ، أو عنه مقال أو عطاس ، أو تشاؤم ونحوه . قال حرمان : لا ينقل الصلاة عنه ، على الصحيح من المذهب . وعنه الأكثر . وقيل : حكمه حكم الناسي . وإن لم يعلل ذلك بطلت ، على الصحيح من المذهب . وقال الشيخ في الدين هو كالمعجم وقوى . والخامس : حيث قد لا ينقل الكلام ، فمعه في الكلام المنسب . وأما الكلام الكثير فمطلوبه مصنف عند الجمهور . ورفض به جماعة . قال القاصي في المحرر : هو رواية واحدة .

وعنه لا فرق بين نفس الكلام وكثيره . أحدهما القاصي حصاً وغيره .

قال في الجامع الكبير لا فرق بين الكلام القليل والكثير في حق الناسي ، في ظاهر كلام الإمام أحمد

وقال في المحرر : ينظر من الناسي أقصد . رواية واحدة . وهم وجهان في ابن تيمية وغيره . وأصحهما ، هو والزر كنش .

تعب : مفهوم قوله ﴿ وَإِنْ قَهَرْتَهُ مِنْ حُرْفٍ فَهُوَ كَالْكَلَامِ ﴾ أنه إذا به بين حرفان فإنه لا ينصر ، وأن صلاته صحيحة . وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين ، أو البروتين . حرمه في الهداية ، وشرحه للمجد ، واحتوى الكبير ، والقاصي في الحرد ، ومسعود . وقدمه في الوعدة الكبرى . ومن نيم وغيرهم .

وعنه أنه كالكلام ، وله من حرفان . احتار الشيخ في الدين . وقال : به الظاهر . وحرمه في الكافي ، والنقي . وقال : لا نعم فيه خلافاً . وقدمه في الشرح . وحكام من حمزة ، حماد ، وأصفهه في العروق ، والعتاق .

قوله ﴿ أَوْ هَجَّ مِنْ حُرْفَيْنِ فَهُوَ كَالْكَلَامِ ﴾

وهذا المذهب وسماه الأصحاب . واحتار الشيخ في الدين . أن يفتح يس كالالكلام ، ويو من حرفان . فكثر فلا تنقل الصلاة به . وهو رواية عن الإمام أحمد .

تعب : مفهوم كلامه : أنه إذا به من حرفان أن صلاته صحيحة . وهو المذهب . وسماه أكثر الأصحاب . وحمزه . وقدمه في العروق . وعنه أنه كالخفين . وأصفهه من نيم ، وصاحب العتاق .

قوله ﴿ أَوْ اتَّحَبَّ ، فَبِأَن حُرْفَيْنِ ﴾ .

فهو كالكلام ، إلا ما كان من حشة لله تعالى . فاعيد صحيح من المذهب . أن صلاته لا تنقل . وعنه جماهير الأصحاب . وحرمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، ومسعود ، وخلاصة ، ومحرر ، والمجد في شرحه ، وجميع البحرين ، والحاوي الكبير ، وإدراك الهداية ، والوحيد ، ومسور ، وغيرهم . وقدمه في العروق ، والبروتين ، والحاوي الصغير . وقيل : بين عنه لم ينقل ، ولا نصت قول المصنف : وهو لأنه أصول أحمد . وأطلقه في العتاق ، ومن نيم

فإنه لو استدعى سكاه كره كصحت ، وإلا فلا .

وأما يدخر في الصلاة : فيثني عنه كلام المصنف في باب صلاة الجمعة
« وتكره صلاة الجمعة » .

قوله : « وقال أصحابنا استخفنا مثل ذلك »

وهو مذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وخرجه به كثير منهم . وقدمه في
البروج وغيره . وقد روي عن أبي عبد الله أنه كان يستخف في صلاته . ولا يراها
مصلحة للصلاة . وهي والله عن الإمام أحمد . وخرجه المصنف . وأظنهما في
الخرج . وفي غيرهما ، والمحقق .

نعم : محل الخلاف إذا سكن حافة . فإن كان ثم حافة فسدت كالسلام
رواية واحدة ، عند جمهور الأصحاب . وفيها ككلامنا . وقدم
قوله : « فمضى ترك ركعتا قد كرهه منذ شروعه في قراءة ركعة
أخرى ، طلت أنى تركه منها »

وهذا المذهب مذهبنا ، وعليه أكثر الأصحاب . وهو من مبدعات .
وهو وجه لا يسلط . ركعة شروعه في صلاة ركعة أخرى . فمضى ذكر فعل
سجود الثانية رجع فسجد الأولى . وفي ذكر بعد أن سجد كل سجود عن
الأولى ، ثم عود إلى الثانية . ذكره ابن تيمية وغيره .
وقال في المنهاج . من ترك كذا سبباً ، وذكره حين شرح في ركن آخر ،
طلت تركه . في البروج ، حكى ذلك .

وقد تقدم في كمال الصلاة رواية أنه إذا سجد في الأولى والثانية
قرأها في الثالثة والرابعة هربين . وراد عنه أنه في هذه رواية . وإن ترك
القراءة في الثالث ، ثم ذكر في الرابعة فسدت صلاته واستأنف . وذكر أن

عقيل ، إن أصبح في ركعة فلي منها فيما بعده مرتين يعتد بها ، ويسجد للسجود ،
قل في صوته وقد أشر إليه أحمد .

وعلى المذهب لم يرجع إلى الركعة التي قد طلت عند عهدها ، عدلت صلاته .
قوله في الدعاء وغيره

تحريره

أحمد هما : مراده بقوله « فلي ترك ركعة » ذكره بعد شروعه في قراءة ركعة
أخرى « عبر الية ، بل قبل أن يركع ، وسر تكثرة لإحاطة . وهو واضح
الثاني : معناه قوله « فلي ترك ركعة » ذكره بعد شروعه في قراءة ركعة
أخرى طلت التي تركه منها « أنه لا يبطل ما قبل تلك الركعة أمروا من أركان
ولا تبطل قبل الشروع في القراءة . وهو صحيح . وهو المذهب . وسية حميد
الأصم . ونص تنه . وحكاية أحمد في شرحه جهة . وقيل لا يبطل أصلاً
ما قبلها . احتاره ابن الرغوي . قال ابن تيم ، وابن حبان : وهو بعيد .
قوله « وإن ذكر قبل ذلك » .

يعني قبل شروعه في القراءة (عدد في ٢ ، و ٣ ، و ٤)
مثل إن قام وشرع في القراءة ، نص عليه لأن القام غير مقصود في صفة .
لأنه يلزم منه قدر القراءة واحدة ، وهي مقصودة . ولم يكن قد من السجدة
وكان قد جلس للفصل ، « حسن له إذا أراد أن يقرأ بالسجدة الثانية ، على
الصحيح من المذهب وإمام حميد

والمرم الثاني : حسن للفصل بينهما أيضاً قال في الحوى الصغير : عدى
بحسن يأتي « سجدة الثانية من خمسين وهو احتمال في حوى الكبير . وأما
إذا قام وركع حسن للفصل « حسن له ، على الصحيح من المذهب . وقار
ابن عقيل في القول . يحمل خمسه وسجوده للاحقة

قلت في معنى بها .

ولو سعد سجدة ، ثم جلس للاستراحة . وقام قبل السجدة الثانية ، ثم تحرره

حسنة لاستراحة عن حصة النفل ، على الصحيح من المذهب .

وقال في إحدى الصمير : وعدى تحرره . وعالله .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَمُكِدْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ﴾

يعني إذا ذكره قبل شروعه في القراءة ، ولم يمكداً ، بطلت صلاته بلا خلاف

أعني وإن لم يمكدها طالت الركعة فقد . على الصحيح من المذهب . قدمه

في الدعاء ، وغيره . وحرمه في تحرر وغيره . وهو ظاهر ما حرمه في المعنى ،

والشرح .

وقيل : بـ . عدمه . مثلاً . معه بعد القنوت حرمه في الهداية ، والمذهب ،

ومستوعب ، وإعلاحة .

قال المحمدي شرحه : أي من تمام ركعة فقد

وقال ابن عقيل في المعصوم : فإن ترك ركعة أو سجدة ، فلم يذكر حتى قام

إلى الثانية حسب أوامره . وإن لم ينصب قنوتاً بعد فتم ركعة . كالأول ترك القراءة

بأنى سب ، إلا أن يذكر بعد لأعصاه من فيه تلك الركعة . فيها تمعرو ويحسن

الثانية أوته . قال في الدعاء : كذا قال

قوله ﴿ وَإِنْ عَمِدَ إِلَى السَّلَامِ فَهُوَ كَتَرْتِكِ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ ﴾

الصحيح من المذهب . أنه إذا علم بترك ركعة ، فلا بعد سلامه : فإن سلامه

صحيحة ، وأنه كترك ركعة . وحرمه في الإفادات ، والنجير ، والمنور . وقدمه

في الدعاء ، والحرر ، وسنن ، وبراعة ، والعائق

وقيل . أي ترك ركعة بعدة قال ابن تيمية ، وسنن حمدان : وهو أحسن إن

شاء الله تعالى

وبص أحمد في رواية الجماعة : أنه لا يفلح ، لا يطوف النفل . وقيل الأثر

وعنه عن أحمد : نفل صلاته . وحرمه في السجود ، والنصرة ، والنحيص ،
والسعة . واحترده أبو حنبل .

فعلى القول بالصحة . إذا نفل بذلك سجد لا سهو قبل السلام ، على الصحيح
من المذهب . نص عليه في رواية حرب . لأن السجود تركه الركن ، والسلام مع .
وقيل : يسجد بعد السلام . لأنه سلم عن بعض

تفسير : قوله « هو كثر ركعة كاملة » يعني في ٣ - . وهو مفيد تقرب
الفصل عرطا ، وبو تحريف عن القصة أو خرج من مسند نص عليه .

وقيل : بدوامة في مسند قدمه في السنة . فكل الفصل قرأ . وسكن
شرع في صلاة أخرى ، عاد ونه الأوبة ، على الصحيح من المذهب ، بعد قطع ما شرع
فيه ، وعنه جمهور الأصحاب . وسه يستأنف تنصت عنه قطع بها . وعنه
يستأنف إن كان ما شرع فيه مالا .

وقال أبو الفرج الشيرازي في التمهيد : أنه الأوبة من صلاة الثانية . وتقدم
لفظه في الباب عند قوله « وإن طل الفصل صحت » .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن كان صلاي جمع ثم سجد عقبه للسجود
عن الأولى . لأنها كصلاة واحدة . وبخرج من المسند ، وما يخرج منه يسجد
عنده للسجود انتهى .

فما عرفه لو ترك ركعة من آخر ركعة سهواً ، ثم ذكره في المجلس ، فإن كان سلاماً
أتى به فقط . وإن كان تشهداً أتى به وسجد ثم سلم . وإن كان غيره أتى ركعة
كاملة . نص عليه . قال ابن تيمية ، وابن حمدان : ونحوه أن يأتي بركن وعنه
بعده . وهو أحسن إن شاء الله تعالى على ما تقدم .

قوله « وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، وذكر في
التشهد ، سجد سجدة فصحت له ركعة » ، ويأتي ثلاث .

هذا المذهب . نص عليه في رواه الجماعة وعليه أكثر الأصحاب . وعنه

تتطل صلاته وأصنفهما الخرق . وعنه يبنى على تكبيرة لإحرام ذكره
الأمدي وعلمه يسوي . وعنه يصح له ركعتان ذكره ابن تيمية ، وصاحب
الفتاوى ، وغيرهم وحم . وهو يخرج في السطر وغيره .

قال المصنف . ويعني أن يكون هو الصحيح ، وأن يكون قولاً لأحمد .
لأنه رضي الله عنه يله عن الشافعي . وقيل : هو أنه من قول أصحاب الرأي
نصيب . طاهر كلام المصنف . أنه يرد ذكره بسلاسه ، أنه ليس ممن ذكره وهو
في التشهد ، وأن صلته سطر . وهو المذهب . من عيه حذره من عقين ،
والمصنف وغيرهم .

قال البركشي ، قلت : قيس المذهب قول ابن عقين لأن من أصاب من
ترك ركعة من ركعة ، فلم يصر حتى سلم أنه ممن ترك ركعة . وهذا الموضع أنه .
بذكر إلا بعد السلام . وإذا كان ممن ترك ركعة ، والحاصل له من الصلاة ركعة .
تتطل الصلاة ركعة . وحرره في الشرح ، والرياءة القسوى ، والحدوى الصغير ،
والناحيص . وقيل . ابتدأ الصلاة بركعة واحدة . وقدمه في الرياءة الكبرى ،
والفتاوى ، وابن تيمية .

وقيل . حكمها حكم ما يود ذكر وهو في التشهد . قال الحدوى شرحه . بما
يسقي قول ابن عقين على قول أبي الخطاب فيمن ترك ركعة ، فلم يذكره حتى
سلم : أن صلته سطر . فقام على مخصوص أحد في الدعاء . إذا ذكر قبل طول
الركعة . فإنه يصح كما يصح إذا ذكر في التشهد انتهى وأظنهما في الدعاء .

قواعد

الأولى : لو ذكر أنه سعى أربع سجودات من أربع ركعات ، بعد أن قام
بلى خمسة وشرع في القراءة ، وكان ذلك سهواً أو جهلاً . لم تتطل صلته .
وكانت هذه الخدمة أولاه ، وما قبلها ، ولا بعد الافتتاح فيها . حرره في
القرووع وغيره .

الثانية : تشهد قبل سجدة الأجرية بإذاعة قصة ، وقبل السجدة الثانية زيادة قولية .

الثالثة : وترك سجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهداً ، صلى ركعتين ، وإن ترك ثلاثاً أو أربعاً من ثلاث : صلى ثلاثاً . وإن ترك من الأولى سجدة ، ومن الثانية سجدين ومن الرابعة سجدة ، وذكر في التشهد : سعد سجدة وصلى ركعتين ، وإن ترك خمس سجعات من ثلاث ركعات ، أو من أربع : أتى سجدين . فصحت له ركعة كاملة .

قوله : « وإن سئى التشهد الأول وهن ، أرمه الرجوع ، مام يتصب قاعاً . فإن استتم قاعاً لم يرحع . وإن رجع حاراً »

اعلم أنه إذا ترك التشهد الأول ، وسأى فيه ، لم يحن من ثلاثة أحوال أحدها أن يذكر قبل أن يمدد ونمناً ، فهذا يرمه الرجوع للتشهد كما حرم به المصنف . ولا أعلم فيه خلافاً . ويذكر الأئمة مسامحة ، وهو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة .

الحال الثاني . ذكره بعد أن استتم قاعاً وقبل شروعه في القراءة . حرم المصنف أنه لا يرجع ، وإن رجع جار قصاره أن الرجوع مكروه ، وهو إحدى الروايات . وهو الصحيح من المذهب . قل في الفروع : ولأشهر نكته الرجوع . وصححه في العلم . قل الشرح الأول أن لا يرجع ، وإن رجع حار . قل في الخردى الكبير : والأولى له أن لا يرجع . وهو أصح . قل في الخردى الصغير : أولى . وجره به في البعض ، واطل المفردات وهو مذهب . وقدمه في مجمع البحرين . وعنه يخير بين الرجوع وعدمه . وعنه يقتضى في صلا . ولا يرجع وحواً . احتار المصنف ، وصاحب الفتاوى . وعنه يجب الرجوع ، وأصقبه في الفروع .

ومرف . وكان إماماً ، فلم يذكره في هذه ، فاحتار المصنف أو شرع في
 القراءة . لم يأموم متبعه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يشهد المأموم
 وجوباً . قال ابن عقيل في المذكرة . يشهد مأموم ولا تبعه في القيمة . ومن
 تبعه ولم يشهد بطلت صلاته

الحل لثلاثة . ذكره بعد أن شرع في القراءة . فهو لا يرجع فوذاً وحداً
 كما قطع به المصنف بقوله « ومن شرع في القراءة . يتركه الرجوع » .
 قوله « وعنه السجود لذلك كنه »

أما في الحل الذي والثالث : فيسجد للسجود فيهم بلا خلاف أعده . وأما في
 الحل الأول ، وهو ما ذكره من نص في الرجوع : فقطع المصنف به أنه يسجد
 له أيضاً . وهو الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقيل لا يجب
 السجود لذلك . وعنه من أكثر جهوده يسجد له . ولا فلا . وهو وجه بعض
 الأصحاب وقدمه ابن تيمية .

وقيل في استحيص يسجد إن كان انتهى إلى حد الكعبين . وإلا فلا
 وقيل في القراءة . وقيل في يجزئ سجدتين .

قائمة . أو هي الشهادتان المأمور به ، فحكمه في الرجوع إليه حكم ما يوسيه
 مع الخوض لأنه المقصود

قائمة حكم مسبح في ركوع والسجود ، وقول « رب اغفر لي » بين
 السجدين ، وكل واحد إذا تركه سهواً ثم ذكره : حكم الشهادتين ، ويرجع إلى
 تسبيح الركوع قبل اعتدله ، على الصحيح من المذهب . فقدمه في الدعاء وغيره .
 وحده به في شرحه في صفة الصلاة . فعلى من سجد في تسبيح الركوع ثم
 ذكر قبل أن ينصب قائماً . جمع واحتره المصنف . وقيل : لا يرجع وسقط
 لعدم . وحده به في معنى في باب صفة الصلاة ، والشرح . وقدمه في الحدود
 السكندر

وإن ذكره بعد اعتداله لومه المصنوع . ولم يجر الرجوع . على الصحيح من
الذهب . حرم به في النعي ، والسكاني ، والشرح ، وسور ، وإن في
شرحه . وقدمه في الفائق ، والحاوي الكبير .

وقيل : يجوز رجوع ، كما في الشهد لأخيه . احتاره القاضي . واقتصر عليه
في المحرر . وقدمه المحدث في شرحه . فقال : وإذا انتصب فالأولى أن لا يرجع .
فإن رجع حار ذكره القاضي كالشهد الأول .
وقيل : لا يجوز أن يرجع انتهى . وأطلقهم في الرجوع .

فعلى القول بتعدد الرجوع فيهما . فو رجع فذكره مسوق ، وهو راجع فقد
أدرك . إكامة ذلك ، على الصحيح من الذهب . حرم به المحدث في شرحه ،
والحاوي الكبير . وقدمه في الفروع . وقيل : لا بدركه بذلك . لأنه من
كرحوته إلى الركوع سهواً .

قوله ﴿ وَأَمَّا الشَّكُّ ، فَمَتَى شَكَّ : فِي عَدَدِ الرَّكْعَاتِ بَيِّنَ عَلَى الْيَقِينِ ﴾
هذا المذهب مطلقاً . وعابه ج . هـ . هـ . أصحاب ، منهم أبو بكر ، والقاضي ،
وأبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر ، والمجدد ، وصاحب مجمع البحرين فيه .
قال في الفروع : احتاره الأكثر . وجزم به في المنور . وقدمه في المحرر ،
والفروع ، والرعائين ، والحاويين ، وابن تيمية ، وفروع القاضي أبي الحسن .
والمستوعب ، وإدراك النابغة .

وعنه يبنى على غالب ظنه . قدمه في الفائق . واحتاره الشيخ تقي الدين .
وقال : على هذه عامة أمور الشرع . وأن مثله نفي في حروف وسعي ورمي حار
وغير ذلك .

قال الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب هذا أخيه الحرق

قوله (وظاهر المذهب : أن المقرّر ينبغي على اليقين ، والإمام على غالب طئه)

وكذا قال في الكافي ، والمذهب الأحمد ، والحنوبين . يقول ظاهر المذهب عدم . قال في القواعد الفعّية . هذه المشهورة في المذهب . واختاره النصف والشارح ، وقال : هي مشهورة عن أحمد ، وأحسب الحق قال في الفروع . واحتج في احتياط الحرق قال في تحرير العتبة . وأحمد مسرود يقيه ، وإمام طئه ، على الأشهر فيها . واختاره ابن عدوس في تذكره . وصححه المصنف . وحرمه في العدة ، وأوجب ، والإفادات وقدمه في الخلاصة وقطع في الناحيص والسعة من مسرود سبي على اليقين . وأطلق في الإمام والمعتمد الروايتين . وقال في المذهب : سبي مسرود على اليقين . رواية واحدة . وكذا الإمام في أصحاب الروايتين ، وكذا في مسرود المذهب .

فعلى القول من الإمام سبي على غالب طئه ، من الأصحاب : لأن له من بينهم . قال في الفروع : ومراهم ما لم يكن المأموم واحداً . فإن كان المأموم واحداً أحد الإمامين . لأنه لا يرجع إليه . وبديل المأموم الواحد لا يرجع إلى فعل إمامه ، ويبني على اليقين ، المعنى المذكور . فيصير بها انتهى . وبديل المأموم الواحد لا يرجع .

قلت قد صرح بذلك من نتم . فقال . إن كان المأموم واحداً لا يقلد إمامه ويبني على اليقين .

وكذا لا يرجع الإمام إلى تسريح المأموم لو أحد . لكن متى كان من مسح على يمين من حقه إمامه لم يسمع ولا يعلم منه انتهى

قال المصنف في شرحه لو كان المأموم واحداً ، فشك المأموم . فم أحد فيه نصاً عن أصحابنا . وقيس المذهب : لا يقلد إمامه ، ويبني على اليقين كسمرقند ، لكن لا يرفع قبل السلام . وقد سلمت في الركعة الشكوك فيه وسجد للسجود

فانذاره

القول : أحد الموم بفعل إسمه . وفي فعل معه بنى على اليقين ، على الصحيح من المذهب . وقيل : أحد بمعنى طه

الثابت : حيث قد بنى على اليقين أو التحري ، ففعل ثم بنى أنه مصيب فيها فعله . فلا سجود عنه . على الصحيح من المذهب . قوله بن تيم . قال المحدث في شرحه : لا يسجد إلا أن يزول شكه بعد أن فعل معه ما يجوز أن يكون رائداً فإنه يسجد مثله . وكرر في سجود . كفة من الباعثة . وشك هل هي أولاد أو ذئبة . بنى على اليقين وصلى إحدى ركعتين ، ثم إن شكه . يسجد . لأنه فعل إلا ما هو مأثور به على كل مدير

قال في مجمع البحرين : قلت من قد دللنا على الأول في غير موضعه ، وتركه في موضعه ، على قدر أن علم بها ثبته . انتهى

قال المحدث : ولو صلى مع الشك ثلاثاً . أو أربع في صلاة ، ثم تحقق أنها رابعة . يسجد . لأنه فعل ما عليه متردد في كونه زيادة . وذلك نفس من حيث معنى . وبشك وهو ما جدل هو في السجدة الأولى أو الثانية ، ثم إن شك لما رفع رأسه من سجوده . فلا سهو فيه . وله . بنى شكه حتى يسجد ثانياً ، لأنه سجود السهو . لأنه أدى فرجه تكرر في كونه رائداً . قال هدد هو الصحيح من مذهبه . وفيما وجه لا يسجد في القسمين جميعاً . وهو ظاهر ما ذكره القاصي في المحرر . فقال : وإذا سجد فقد كرر في صلاته . يسجد . انتهى كلام المحدث . وثابه في مجمع البحرين . وفيه وجه آخر يسجد . قلبه في التحصيل . وقدمه في القواعد الأصولية .

قلت : يعني بها على هذا الوجه . وصدقهم في العروع .

قوله ﴿وَمَنْ شَكَّ فِي تَرْكِ دُكْنٍ فَهُوَ كَثَرُ رُكْعَةٍ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل هو كثرة ركعة قياساً ، فعلى ويعدل سنة الضل . وقوله أبو العرج في قول وصل . فائنة : قل إن تيم وعيره : لو جهل عين تركب المتروكة على الأخطوط فإن شك في القراءة والركوع حصه قراءة ، وإن شك في ركوع والسجود حصه ركوعاً . وإن ترك آيتين متواليتين من الفاتحة جعلهما من ركعة . وإن علم تواليهما جعلهما من ركعتين .

وفيه وجه آخر : أنه تعالى ، وعمل سنة الضل في ترك تركب كل ركعة . وقيل أبو العرج : العجى سأل في ذقوان والأضاح كما تقدم . تنهى قوله ﴿وإن شك في ترك واجب ، فهل ينزله السجود ؟ على

وجهم﴾

وأطلقهم في المروع ، والتعويض ، والبيعة ، والرعدة العجى ، والحدوبين ، والسكافى ، والقواعد العجى

﴿إحداهما : لا لزمه وهو المذهب﴾

وعليه أكثر الأصحاب . قل في مذهب . هو قول أكثر الأصحاب . قل في مجمع البحرين . . يسجد في أصح الوجهين . وحسنه من حماد ، ونصف ، واحمد . وحرمه في لوحه . وقدمه في مسوعب . والرعدة الكبرى وشرح س س

ولوحه الثاني : بدمه . صححه في التصحيح ، والمطر ، والشرح واحاده القاصى . وإن عدوس في تركته . وقدمه في العجر ، والفاق . وحرمه في الإفادات ، والمنور

خاتمة : وشك ، هل دخل معه في الركعة الأولى أو الثانية ؟ جلد في الثالثة ولو أدرك الإمام راكعاً ، ثم شك بعد تكبيره هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً أم لا ؟ هل يعتد بتلك الركعة ، على الصحيح من المذهب ، وقيل ، عند بعضها . ذكره في التحصيل .

قوله (وإن شك في زيادة لم يسجد)

هذا مذهب من عليه وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يسجد . احتاره القاضي ، كشكه في الزيادة وقت صلاه . وظنهم أن تيمم .

قوائمه

إبراهيم : لو سجد شك ثم تبين أنه ، سجد عليه سجود - وهي مسألة السكت في مع أن يوسف قاله في مجمع البحرين والبيات - : في وجوب السجود عليه وحده . وأصلها في الفروع ، وإن تيمم ، ونحوه في شرحه ، والرعاشين والحدادين . أحدها يسجد . حرره في التحصيل . والثاني : لا يسجد . وهو ظاهر ما احتاره في مجمع البحرين .

وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل يسجد للهوى النفس لاني زيادة وهو أظهر انتهى .

الثانية : لا أثر شك من سم ، على الصحيح من المذهب . نص عنه . وقيل بلى . مع قصر الزمن .

الثالثة : إذا عم أنه سجد في صلاه أو غيره . هل هو عما يسجد له أم لا ؟ لم يسجد ، على الصحيح من المذهب وقيل يسجد .

الرابعة : لو شك في محل سجوده سجد قبل السلام . قاله ابن تيمم ، وإن جدد .

الخامسة : لو شك هل سجد سهو أم لا ؟ سجد مرة . وقيل . مرتين قبل السلام . وقيل . يفعل ما تركه ولا يسجد له . وقيل . إن شك هل سجد له :

سجد له سجدتين ، وسجد لهما سجدتين بعد فعل ما تركه كل ذلك في رعية الكبرى وغيره .

قوله ﴿ ولْيَسْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سُبُوحٌ سَهْوٌ ﴾

ردى الرعية الكبرى : ولم يأتى بما تركه بعد سلامه بمانه . وحاله للسجد وغيره في ذلك ، على ما تقدم إذ شك في عدد ركعات .

قوله ﴿ لَا أَنْ يَسْ بِمَانِهِ فَيَسْجُدَ مِنْهُ ﴾

يعنى ولو أنه لم يمشد مع سجدته ثم تنه على التصحيح من المذهب . وقبل تنه ثم بعد السجود ثانياً . وأخطئها ابن عيسى .

قوله ﴿ فَإِنْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ قَبْلَ يَسْجُدِ الْمُؤْمِنُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والكافي ، والتمحيص ، والحلاصة ، وابن نمير ونسبى .
إمامهما : يسجد . وهو المذهب . قال في الفروع : يسجد هو على الأصح .
قال في له نق : لأصح منه . احتاره ابن عجل ، ونصف ، ولقدسى في التبيين ،
وزرواين . قال في الخواري : يسجد الإمام في أصح الروايتين . قال في رعيته :
يسجد الإمام على الأصح . وبصره الشريف ، وأبو خطاب . وحرم به في
الإفادات ، وسور . وقدمه أبو الحسن في روعه . وهو من الفردت .

والرواية الثانية : لأخبره السجود . وهو مقتضى كلامه الحقيق . واحتاره
أبو بكر ، ومحمد في شرحه . قال في مجمع البحرين : يسجد في أظهر الروايتين .
قال في انه حرر : ولا يسجد على مؤمونه . لا تنكلاً به . وقدمه في الحرر ، والشم .

قوام

مها : قال محمد ، ومن تنه . محل الروايتين في إذا تركه الإمام سهواً . قال
في مجمع البحرين ، قس : وزاد ابن الخواري قيدا آخر ، وهو ما إذا لم يسهو الإمام

بين سهواً معاً . وسجد الإمام بسجد المأموم ، رواية واحدة . ثلاثاً تخلو الصلاة عن جابر في حقّه ، مع نقصها منه حقاً ، بخلاف ما قبله .

وأما المسوق . فإن سجوده لا يحل بتسعة إمامه . فلذا قيل : يسجد بالاخلاف كما تقدم . انتهى .

قال المحقق ومن ناسه . وأما من تركه لإمام عمداً . وهو من بشرع قبل السلام . طلب صلاته في طهر الذهب . ومن نظر صلاة من جمعه ؟ على رؤسهم . أصح . انتهى .

قال ابن ركني . نعم إن تركه عمداً لا تنفذه عنه وجوبه فهو كتركه سهواً عند أبي محمد . ثم قال . واضاهر أنه يرجح على ترك الإمام ما سجد المأموم وجوبه . ومنه . حيث قد يسجد المأموم إذا لم يسجد إمامه : فحمله بعد سلام إمامه ، وألا ينس من سجوده ضاعراً . لأنه ربما ذكر فسجد . وقد يكون ممن يرى السجود بعد السلام ، فلا يعرف أنه ترك إلا سلك .

قال في مجمع البحرين : قلت ويحتمل أن نقول « سجد به » فإن « به » المراد أشارته إلى السجود ، على ما معنى من التفصيل . وه أفق عني من صرح به غير أنه يدخل في عموم كلام الأئمة . انتهى .

ومنها المسوق يسجد بعد الإمام في سبب الإمام في تركه معه . وكذا إن سجد فيما بعده تركه معه ، على الصحيح منذهب . وعنه يسجد معه . يسجد قبل السلام ، وإلا ففي بعد صلاة إمامه ثم يسجد . وعنه يقتضي ثم يسجد . سواء يسجد إمامه قبل السلام أو بعده . وعنه يحجز في مناعته . وعنه يسجد معه ثم يجده وهو من المفردات . وأصنافها في التخصيص . وقال . أصنافها هل يسجد مأموم سهواً إمامه ، أو لدفعته فيه رؤس . فلذا قيل : يسجد المسوق مع إمامه ، فلم يسجد إمامه سجده هو ، رواية واحدة . وحكاية غير واحد إجماعاً . لأنه ، لو وجد حارس إمامه . قال في السكت : وفي معناه إذا تردد المأموم بعد تركه يسجد

وإن لم يسجد إمامه ، قطع به غير واحد ، منها : صاحب الرعدة ، ووثق في صلاة الخوف في لوحه الثاني أحكام السهو إذا فارقته إحدى الثمانين .

ومنها ، لو قام مسوق بعد سلام إمامه جهلاً بما عليه من سجود بعد السلام أوقفه ، وقد نسيه وه بشرع في القراءة : رجع يسجد معه ويصلي ، يص عليه . وقيل : لا رجع ، وقيل : إن لم يتم فيه رجع ولا فلا . بل يسجد هو قبل سلام إمامه قبل في الخويين ، وعدى إلى ما يستمر قائماً رجع ولا فلا . وإن شرع في القراءة لم يرجع قولاً واحداً

ومنها ، لو أدرك مسوق الإمام في إحدى سجدتي السهو وسجد معه ، فإذا سلم أتى بالسجدة الثانية ثم قضى صلاته يص عليه وقيل لا أتى بالسجدة الأخرى . بل يقضى صلاته بعد سلام إمامه ثم يسجد . ومنها ، لو أدركه بعد أن سجد للسهو وقبل السلام لم يسجد . ذكره في المذهب واقتصر عليه في النوع .

ومنها : لو سها سلم معه أو معها ، أو قبل الفرد به : سجد .

قوله : ﴿ وشجُوزُ السَّهْوِ لَمَّا يُتَّصِلْ عَمْدَةُ الصَّلَاةِ : وَاجِبٌ ﴾

وهو المذهب . وعنه الأصحاب وعنه شترم السجود لصحة الصلاة قال ابن هبة : وهو المشهور عن أحمد . وعنه مسنون قال ابن نمير : وهو بعض الأصحاب

قيل : هو مصنف في المنع

تبيد : انتهى من عموم كلام المصنف هنا : سجود السهو نفسه ، فإن الصلاة تصح مع سهوه ، على الصحيح من المذهب ، على ما بين ، دون عمدته الذي قبل السلام ، وكذا الذي بعده ، على قول أبي . ولا يجب سهوه مسجود آخر ، على ما تقدم قول المصنف

ويستثنى أيضاً ، إذا كان خائفاً من المعنى سهواً أو جهلاً ، ونسب لا يخل

صلاته ، كما هو احتيار أكثر الأصحاب . فإن المحدث قطع في شرحه : أنه لا يسجد
لشبهه . قال في البكت : وقه بطر . لأن عمده مطلق . فوجب السجود لشبهه .
وهذا ظاهر ما قطع به في الفروع .

قوله ﴿ وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، إِلَّا فِي السَّلَامِ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ ، وَفِيمَا
إِذَا نَشَى الْإِمَامُ عَلَى غَالِبِ طَهٍّ ﴾ .

وهذا المذهب في ذلك كله . وهو مشهور ومشهور عند الأصحاب . قال
الركشي ، وإن حذاه ، وغيره : هو المذهب . قال ابن تيمية : احتارها مشايخ
الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره . وحرمه في التحجير ، وغيره . وهو من تفردات .
وأما إذا قس ، على الإمام ، على ليفين فإنه يسجد قبل السلام ، ويكون
السجود بعده في صورة واحدة .

تعبير : أطلق أكثر الأصحاب قولهم « السلام قبل إتمام صلاة » وهو بمعنى
قولهم « السلام عن نقص » وقدمه في الفروع وغيره . وقال القاضي ، والمحدث
ومن تهمته : والأفضل قبله إلا إذا سمع من نقص ركعة فأكثر ، وإلا يسجد قبل
السلام . نص عليه في رواية حرب . وحرمه في التحجير . والخواري . قال
الركشي وهو موثق بالدلائل .

وعنه أن الجميع يسجد له قبل السلام . احتارها أبو محمد الجبوري ، وأباه أبو الفرج
قال القاضي في الخلاف وغيره : وهو القياس . قال السطحي : وهو أولى . وقدمه ابن
تيمية ، والراغبين ، والشافعي . وعنه أن الجميع بعد السلام .

وعنه ما كان من زيادة فهو بعد السلام ، وما كان من نقص كان قبله . ويسجد
من أحد ، يقين قبل السلام . ومن أحد طهه بعده . احتارها الشيخ في الدين .
وعنه ما كان من نقص فهو بعد السلام ، وما كان من زيادة كان قبله ، عكس
التي قلنا .

فائقة . محل الخلاف في سجود السهو . هل هو قبل السلام ، أو بعده ، أو قبله إلا في صورتين ، أو ما كان من زيادة أو نقص ، على سبيل الاستصحاب والأفضة . فمحور السجود بعد السلام إذا كان محله قبل السلام وعكسه . وهذا هو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب وذكره القاضى ، وأما الخطأ وغيره . وحرم به المحدث وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قال القاضى : لا خلاف في جواز الأمرين . وإنما الكلام في الأولى والأفضل وذكره بعض مسكتة واشتاقية مدعياً .

وقيل : محله وجوباً . أحدهما الشيخ تقي الدين . وقال عليه يدى كلام الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام صاحب المتنوع ، والشيخين ، والمصنف ، وغيرهم .

قال الزركشى : وظهر كلامه أنى محمد . وأكثر الأصحاب : أنه على سبيل الوجوب وقدمه في زعامة وأطلقه في الله تقي ، ومن تيمم .

قوله : **« وَإِنْ نَسِيتَ قَبْلَ السَّلَامِ فَمَاذَا عَلَيْهِ يَنْظُرُ الْقَضَى ، أَوْ يُخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ »** .

اشتراط المصنف لقضاء السجود شرطين . أحدهما : أن يكون في مسجد . والثانى : أن لا يطول الفصل . وهو المذهب . قال في الفروع : وعليه أشهر . قال الزركشى ، وإن صح في شرحه هذا المذهب . قال في تحريد العنية : على الأصل . وحرم به في الإقادات ، وشور . وقدمه في الهداية ، وإخلاصة ، وانقى ، والشرح . ونصراه . والشيخين ، والخبر ، ومن تيمم ، وإربعة الصغرى ، والحدويين ، ومجمع البحرين ، وإدراك العانة .

قال في الزعامة الكبرى : من سهى قبله سجدة بعدة إن قرب الزمن . وقيل : أو طال . وهو في المسجد . وعنه يشترط أيضاً أن لا تنكس . ذكرها الشرح في مذهب . وقيل : سجدة إن تكلم بصلوة الصلاة ، وإلا فلا . وعنه يسجد مع قصر

الفصل ، ولو خرج من المسجد . أحدهما المحدث في شرحه . وقال : نص عليه في
رواية ابن منصور . وهو ظاهر كلامه في الوحي . فإنه قال : وإن سبه وسلم مسجد
إن قرب منه . قال الشارح : احتارها القاضي .

قال ابن تيمية : ولو خرج من المسجد ولم يطل ، سجد في أصح الوجهين .
وقدمه الزركشي . وهو ظاهر مقدمه في السكاني . فإنه قال : وإن سجد السجود
قد كره قبل طول الفصل سجد .

وعنه لا يسجد ، سواء قصر الفصل أو صرح ، خرج من المسجد ولا
وعنه يسجد وإن سجد . اختارها الشيخ تقي الدين . وحزبه ابن رزق في
سأله . وقبل يسجد مع طول الفصل ما دام في المسجد . وهو ظاهر كلامه آخرى .
وأطلقهما ابن تيمية . وأطلق اختلاف في المروءة

مواضع

الأولى : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو سجد السجود وهو مشروع بعد
السلام في الفصل . وغيره . قال في المروءة : وإن سجد السجود ، وأطلق

الثانية : حيث قد يسجد بعد أحدث حد صلاه . قال لا يسجد إذا توضأ .
وهو الصحيح . أحدهما المصنف . وقبل يسجد إذا توضأ . وأطلقهما في المروءة ،
وإن تيمية ، والرعاية ، والمواشي

قدت ظاهر كلام كثير من الأصحاب أن حكمه حكم من . يحدث
للإطلاق . وتقدم إذا سمع عن نقص سهواً ، وخرج من المسجد ، أو شرع في
صلاة أخرى ، أو صل الفصل . هل يصل صلاته أم لا ؟ في كلام المصنف وغيره
أول الباب

الثالثة : حيث قد يسجد قبل ركعة لا وهو في صلاة أخرى ، سجد إذا سلم
نصفه بعض الأصحاب . قال في المروءة . وقدمه هو صاحب الرعاية ، ومواشي ،

وامر رر في شرحه . وقد . يسجد مع قصر الفصل ، فيخففها مع قصر الفصل
 ليسجد . وحرم به الخمد في شرحه . قل في المعنى : والشرح . يسجد بعد قوله
 في ظاهر كلام الحرفي ، مادام في السجد . وعلى قول غيره . إن حال الفصل في
 يسجد ، وإلا يسجد انتهى .

وقل في العناية : وقيل يسجد في قصر رر من بينهما ، أو كانت صلاتي جمع ،
 وإلا فلا . وأطلقهما من تنبيه .

الرافعة : طول الفصل وقصره مباح في الحرف ، على الصحيح من مذهب .
 وقيل طول الفصل وسركته طوية . قوله القاصي في الجمع وقيل : من قدر
 الصلاة التي هو فيها ثباً

قوله (ويكفيه لجميع السهو سجدة واحدة) ، إلا أن يختلف محامها فيه
 وحالها

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمتوع ، والخلاصة ، والكافي ،
 ولتخص

أحدهما : يكفيه سجدة واحدة . وهو المذهب . من عيه . وصحة في التصحيح ،
 والرعاية لصعبي . قل في مجمع البحرين : هذا أقوى لوجهين . واحده مذهب ،
 والشرح . وله من الخمد في شرحه . قل من رر في شرحه . وهو أظهر
 وقدمه في الفروع ، والربعين ، واحسوس ، والنظم . وغيرهم . وحرم به في
 الوجيز ، وغيره .

وأوجه الثبوت : لكل سهو سجدة واحدة في المذهب . وحرم به في إفرادات
 والنور . وقدمه في المحرر واحده أو تكر

قل القاصي وغيره : لا يجوز في سهو سجود . بل بداهة .
 فعلى المذهب في أصل المسألة - وهو القول بأنه يجزئ سجدة واحدة -
 ما قبل السلام ، على الصحيح من المذهب . قل في مجمع البحرين : هذا أقوى

الوجهين . وحرم به في الكافي ، والمعنى . والشرح . وقدمه في الرعايتين ،
والفائق ، والحاوي الصغير ، وشرح ابن مبيد ، وغيرهم
وقيل : يجب أسننهم وقوتاً . وأصقهم المحدث في شرحه وبحرره ، والحاوي
الكبير .

وقيل : ما يحله بعد السلام . قلته في الفروع ، وحكام هذه ^(١) ، وأطلقته في
الفروع ، وتجريد الصاية ، والحاوي الكبير .

فأمرنا

إمرائهما : معنى اختلاف محكم هو أن يكون أحدهما قبل السلام ،
والآخر بعده ، لاختلاف سننهم وأحكامهم . على الصحيح من المذهب . حرم
به المحدث في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين فيه . وقدمه ابن نجيم ، والرعابيين .
واحتاره المصنف والشارح . وقال بعض الأصحاب : معناه أن يكون أحدهما عن
نقص ، والآخر عن زيادة . منهم صاحب التلخيص فيه . وقدمه ابن رزين
في شرحه .

الثانية : قال المصنف والشرح ، وغيرهما : هو آخره مفرداً . فصل ركعة . ثم هي
صاحبه الإمام . وقت حوار ذلك - فهي هي إذا انفرد به وسه إمامه فيما بعده
فيه . فإن صلاته تنتهي قبل صلاة الإمام .

فعلى قولهم هم من جنس واحد إن كان محكما وحذ . وعلى قول من فر
الجنس زيادة والنقص : يحمل كونهما من حسين .

قالوا . وهكذا له صلى من أربعة ركعة ، ودخل مع مسافر سوى متبعته ،
فما سمع إمامه ثم عليه ، فقد حصل ما يؤم في وسط صلاته ، مفرداً في صحتها .
وإذا سها في الوسط والعشرين جميعاً ، فعلى قول : إن كان محل مسجودهما

(١) كذا في الأصول .

واحد ، فهي حس واحد . وإن احتسب محل السجود فهي حسان . وقال بعض أصحابنا هي حسان . انتهى .

وقال في السجدة عن المثال الأول : خرج عن السهو من حسان . لتعديدهما إحدى والمتابعة

وقيل : لا يوجب ذلك جمعها حسان .

وقال في العروغ ونكفها سجود في الأصح نسويين . أحدهما : جماعة . والآخر : مفرداً . وأطلقها في الرعدة في هذه الصورة .

قوله : ﴿ ومنى سجد بعد السلا . جلس فنشهد ثم سلم ﴾ .

هذا مذهب وعنه جمهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يتشهد . واحتاره الشيخ تقي الدين . قال في الرعدة : لا يتشهد ، وله فيه وقعه بعده . وإليه ميل المصنف والشارح

على المذهب : تشهد التشهد الأخير . قاله في المتنوع ، واحداً والكبير ، والعروغ ، وغيرهم . وقال في الرعدة الكبرى : وحشد فيها معه . وقيل : يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم . كما يصلي عليه في الصلاة

وعلى المذهب أيضاً : بحس مفترقاً إذا كانت الصلاة ركعتين على الصحيح صححه في جمع البحرين ، والمحدث في شرحه . وقال : هو طاهر كلام أحمد . وقدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رازين ذكره في صفة الصلاة

وقيل : تنورك . احتاره القاضى وأصنفها في العروغ ، وابن نجيم ، والراغبين ، واحداً . وتقدم ذلك في صفة الصلاة عند قوله : ﴿ ثم يعس في التشهد الثاني منوراً ﴾ .

وأما إن كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية . فيه تنوير بلا ريب أعده في نسخة : سجود السهو وما يقوله فيه ومعد رافع من كسجود الصلاة . فوجاه

أعادته نيته حريمه في الفروع وقدمه في العدة . وقال . وقيل . إن سعد بعد
السلام كثير مرة واحدة وسعد سعدين ثم رفع

قوله ﴿ وَمَنْ تَرَكَ السُّجُودَ الْوَاجِبَ قَبْلَ السَّلَامِ نَعْمًا بَطَلَتْ
الصَّلَاةُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال في
الفروع : بطلت عن الأصح . قال المحقق في شرحه . وبجمع البحرين : هذا أصح
وهو ظاهر المذهب . وحرره في الحبر وغيره . وقدمه في الحبر وغيره . وعنه
لا تطلق . وهو وجه حكاه أحمد وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ الْمُشْرُوعَ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ تَطُلْ ﴾

وهو مذهب . وعليه لأصحاب . قال في الأصول : وإن ترك ما بعد السلام .
وإن لم تطل لأنه مفرد عنها . وأحب لها كالأول .
وعنه يصل . وهو وجه . ذكره أحمد وغيره .

قائمه : قال في الفروع : وفي صلاة صلاة الأتموم الروايات . قال المحقق في
شرحها : بدلت صلاة الإمام في صلاة صلاة الأتموم روايات . وقال في
الردة الكبرى : ومن بعد ترك السجود أو حب قبل السلام بطلت صلاته .
وعنه لا تطلق . كمدى إمامه في الأصح منه . وقيل : بطلت صلاة المفرد والإمام
دون الأتموم . وقيل : بدلت صلاة الإمام بتركه في صلاة الأتموم روايات .
وقيل : وجه . انتهى . ويقدم أول الروايات : الذي لا يسجد له

باب صلاة التطوع

تفسير: يحتمل قوله (وهي فصل طوع البدن) أن يكون مراده: أصل فصل من جميع التطوعات فيدخل في ذلك التطوع بالجهاد وغيره وهو أحد الوجوه. وقدمه في أربعة الكثرى، وحواشي ابن مفلح. وهو ظاهر تعيين ابن معاني شرحه.

ويحتمل أن يكون مراده: أصل فصل التطوعات - سوى الجهاد - لقوله في كتاب الجهاد «وأصل ما طوع به الجهاد» ويكون عموم كلامه هذا مخصوصاً. أو يقرب: أنه يدخل الجهاد في كلامه لأنه في الأصل لا يحصل بالبدن فقط. ويحتمل أن يكون مراده: أصل فصل التطوعات مقصورة على البدن، كاعصم والوصو، والحج ونحوه، بخلاف المتعدى معه، كزيادة البرص، وقصاصة الحاجة المبر، والإصلاح بين الناس، والجهاد، وصلة الرحم، وطبب العمد ونحوه وهو وجه احتج به كثير من الأصحاب على ما نأتي.

قال في مجمع البحرين: وقول الشيخ - هي به المصنف - «طوع البدن» أي غير متعدى معه، لمقصود على فاعله فإن المتعدى معه، فهو آكد من نقل الصلاة فإن الجهد في شرحه عن كلامه في الهداية - وهو كلام المصنف - وهذه السنة محمولة على من البدن غير المتعدى، انتهى.

وعلم أن تحرير المذهب في ذلك أن فصل التطوعات مطلقاً لجهاد، على الصحيح من مذهب، بعض عليه وعليه حمزة الأصحاب، متقدمهم ومتأخرهم. قال في الفروع: الجهاد فصل تطوعات البدن. أطلقه الإمام أحمد، والأصحاب. والصحيح من مذهب أيضاً أنه فصل من الرباط وقبل الرباط أصل وحكي روية.

وقال الشيخ تقي الدين، أصل بالهموس والريح أصل في الشعر، وفي غيره نظيره.

فعلى المذهب العفة فى الجهاد أفضل من العفة فى غيرها ، على الصحيح من المذهب . ومن جماعة عن الإمام أحمد : الصدقة على قريبه المحتاج أفضل مع عدم حاجته إليه . ذكره حلال وغيره . ومن ابن هب : أن أحمد قال رحل أراد النحر « أقم على أختك حب إلى » أرأت إن حدث بها حدث ؟ من بينها ؟ » ونقل حرب : أنه قال : رحل له مال كثير « ثم على ولدت وتعهدهم أحب إلى » ولم يرحم له . يعنى فى عبور غير محض إليه .
قال ابن الخوى فى كتاب صفوة الصفوة : الصدقة أفضل من الحج ، ومن الجهاد .

ويأتى فى آخر باب ذكر أهل الزكاة عند قوله « والصدقة على دى برحم صدقة وصلة أهل » « هل الصدقة أفضل من الفق أم لا . أم هى أفضل من الجماعة ، أو على الأقارب ؟ وهل هى أفضل من الحج أم لا ؟ »
وقال الشيخ تقي الدين : استجاب عشر فى الجمعة بالعبادة ليلاً ومراً أفضل من الجهاد لئلا يذهب فيه نفسه وماله . وهى فى غير العشر منس الجهاد قال فى الفروع : ومن هذا مراده . انتهى .
وعنه العلم نعمه وعليه أفضل من الجهاد وغيره .

ونقل منها : طلب امر أفضل الأعم من صحت سنة . قيل . نى شىء تصحى انية : قال : سوى تنوع فيه . ومعنى عنه الجهل . واحداً فى مجمع الجرس . واحتر بعد الجهاد ، ثم بعد الجهاد إصلاح ذات لبين ، ثم صلح رحم ، وانكسب على العيال من ذلك . من عليه الأصحاب انتهى .

وقال فى نفسه : الصلاة أفضل ، بعد امر والجهاد ، والسكاح المؤكد .
واحتر الحافظ عند معنى أن الرحلة إلى مدع الحدث أفضل من الفزوة ، ومن سائر النوقل .

ودكر الشيخ تقي الدين : أن نعم العلم ونعمته مدخل بعضه فى جهاد ، وأنه

نوع من الجهد من جهة أنه من فروض الكفايات قال : والمتحرون من أصحابنا
أطلقوا القول أن أفضل ما تنصوع به الجهاد ، وذلك من أراد أن يشته تطوعاً ،
باعتبار أنه ليس بمرض عين عسه ، باعتدال أن العرض قد سقط عنه ، وإذا باشره ،
وقد سقط عنه العرض فهل يقع فرضاً أو فعلاً ؟ على وجهين . كالوجهين في صلاة
اختارة إذا أعادها بعد أن صلاها غيره .

واسى على الوجهين حوزة فصب بعد العصر والعصر مرة ثنية ، والصحيح : أن
ذلك يقع فرضاً ، وأنه يجوز معها بعد العصر والعصر . وإن كان ابتداء الدحول
فيه تطوعاً ، كما في التنصوع الذي ينزه بالشروع . فإنه كان فعلاً ، ثم يصير إتيانها
واجباً . انتهى .

وقال في آداب عس النضال : الأمر أفضل الأعمال . وتغرب العبد إلى الله ،
وأولاهم به : أكثرهم له خشية . انتهى .

وعلم أن الصلاة - بعد الجهاد والجهاد - أفضل التطوعات ، على الصحيح من
الذهب . وعليه الجمهور . قال في الفرع : ذكره أكثر الأصحاب وقدمه في
الفروع ، واحداً من الأصغر ، والنية الصغرى ، وغيرهم

وقيل : الصوم أفضل من الصلاة . قال الإمام أحمد لا يدخله رياء . قال
مصنفهم : وهذا يدل على قصيلته على غيره . قال ابن تيمية : أفضل ما تنصع به
المتعد الصوم . وقيل : ما عدى معه أفضل . أخرجه المحدث . وصاحب الحاوي
الكبير ، ومجمع البحرين . وقال : أخرجه عنه ، وغيره من الأصحاب . وقال صرح
به الشيخ - بمعنى أنه نصف - في كسبه ، وحين المحدث كلامه في الهداية على هذا ،
وكذا صاحب مجمع البحرين ، حمل كلامه نصف على هذا ، كما تقدم

وهو المرودي : إذا صلى وقراً واعتزل نفسه . وإذا قرأه ونعيره بقراءة
أعجب . في وظائفه من تيم .

وقيل حصل - سبع خيرة أفضل من صلاة .

وفي كلام القاضي : النكسب للإحسان أفضل من التعم ، لتعديبه .
 قال في الفروع : وظاهر كلام ابن الخوري وغيره : أن الطواف أفضل من
 الصلاة في المسجد الحرام ، واختاره الشيخ تقي الدين وذكره عن جمهور العلماء للبحر .
 ونقل حبل أن الإمام أحمد قال : يرى لمن قدم مكة أن يطوف ، لأنه
 صلاة ، والطواف أفضل من الصلاة ، وصلاة بعد ذلك . وعن ابن عباس
 : الطواف لأهل المدينة ، والصلاة لأهل مكة ، وكذا عطاء هذا كلام أحمد .
 وذكر في روية أبي داود عن عطاء ، والحسن ، ويحده : الصلاة لأهل مكة
 أفضل ، والطواف للعرب . أفضل قال في الفروع : قد ماسق أن الطواف أفضل
 من الوقوف بمكة ، لاسيما وهو عادة بمكة . حتى له ، يعتبر للصلاة ، انتهى .
قلت : وفي هذا نظر .

وقيل : الحج أفضل ، لأنه جهاد . وذكر في الفروع الأحاديث في ذلك .
 وقال : فظهر أن عمل الحج أفضل من صدقة التطوع ، ومن الضيق ومن الأصعب .
 وعلى هذا إن مات في الحج فكأن مات في الجهاد ، يكون شهيداً . وذكر
 الوارد في ذلك . وقال على هذا فانوت في طلب العلم أولى بالشهادة على ما سبق .
 ونقل أبو طيب : ليس بشه الحج شيء ، للتعصب الذي فيه ، ولتلك المشاعر ،
 وفيه مشهد ليس في الإسلام مثله ، عشية عرفة . وفيه بهلال من والدين ، وإن
 مات بعرفة فقد طهر من دونه .

ونقل منها : المنكر أفضل من الصلاة والصوم . قال في الفروع : فقد يتوجه
 أن عمل التمسب أفضل من عمل الخوارج . ويكون مراد الأصحاب : عمل الجوارح .
 وهذا ذكر في الفروع روية منها ، فقد يحس التفكير في آلاء الله ، ودلائل صفته ،
 والوعد والوعيد . لأنه الأصل الذي يسبح أفضل الخير . وما أثمر الشيء فهو خير من
 ثمره . وهذا ظاهر منهج ، لاس الخوري . فإنه قال فيه : من أصبح له طريق
 عمل فقه مدوام ذكر أو فكر . فذلك الذي لا يحل به البية

قال في العروة - وظاهره أن العلم بالله وبعلمه أفضل من العلم بالأحكام الشرعية . لأن العلم يشرف شرف معلومه وشماته .

وقد اس عقي في حصة كرامته : إما تشرف العلوم بحسب مؤدياتها ، ولا أعظم من الناري . فيكون العلم المؤدى إلى معرفته وما يحب له وما يحور : أحل العلوم . واحتر الشيع نقي الدين . أن كل أحد محبه ، وأن الله كبر بالقلب أفضل من القراءة بلا قلب . وهو معنى كلام ابن الجوى فيه قل . أصوب الأمور أن ينظر إلى ما عليه السب ويصفيه للذكر ولأس فيلارمه .

وقال الشيخ تقي الدين في إرد على رقصي - بعد أن ذكر تفصيل أحد للجهاد ، والشاخص للصلاة ، وأبي حيفة وذلك للذكر - ولحقني . أنه لا بد لكل واحد من الآخرين . وقد يكون كل واحد أفضل في حال نسبي .

قال في العروة : والأشهر عن الإمام أحمد الأعم ، الحديث والفقه والتحرير على ذلك . وعجب من أحج - عصيل - وقال : لعل العصيل قد اكتفى . وقال لا ينشط عن طلب العلم إلا جاهل . وقال : من قوه خير من أهل الحديث . وعاب على محدث لا يفقه . وقال : محسب أن يكون الرجل فقيها في الفقه قال الشيخ في إردس قال أحمد : مدقة الحديث ، ولققة فيه أعجب إلى من حطه

وقال ابن الجوى في حطية مذهب بصاعة الفقه أرنع الصانع واعتقه . معهمون مراد الشارع . ومعهمون الحكمة في كل وقع . وتوابعهم تميز العصبي من الطائع .

وقال في كتاب العلم له : الفقه عمدة العلوم .

وقال في صيد الخاطر : الفقه عليه مدار العلوم . فإن اسع رومن للترد من العلم فيمكن في التفقه فيه الأتمع . وفيه - المنه من كل علم هو منهم .

قوله ﴿وَأَكْثَرُ صَلَاةِ الْكُفُوفِ وَالْإِسْتِثْقَاءِ﴾ .

يعنى آكد صلاة التطوع . وهذا المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وحرمة
به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقيل : أن أكثر آكد مذهبها .
وأصغرها من غير . وقيل حصل : بين بعد المكتوبة أفضل من قيام الليل
فانظر : صلاة الكسوف آكد من صلاة الاستسقاء . فانه من سجد فى شريحه
وقال . صرح فى النهاية - هى حده أبداً - فى - أن التراويح أفضل من صلاة
الكسوف .

نفسه : طاهر قوله ﴿ثم إنهم﴾ ثم إنهم ارادة .

ثم إنهم أفضل من صلاة التراويح وهو كالتصريح على ما روى من كلامه وهو
وجه له بعض الأصحاب وقدمه من روين فى شريحه وحده لمصنف وهو طاهر
كلامه فى المصنف ، والوجيز والتسهيل ، وغيره .

والصحيح من المذهب . أن التراويح أفضل من التزويج ، وأنها فى الفصيلة مثل
ما نس له جمعة ، من الكسوف والاستسقاء وغيره ، وأفضل مذهبها . فيها ما
نس له الجمعة . فانه فى الفروع وغيره . وحرمة به المحدث فى شريحه وغيره . وقدمه
فى الاعتين ، وخو بين ، والعتيق . وأصغرها من غير .

وطاهر كلامه أيضاً . أن التزويج أفضل من سنة المعز وغيره من الرواتب
وهو صحيح وهو المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وحرمة به فى الوجيز وغيره .
وقدمه فى الفروع وغيره . وعنه سنة المعز آكد مذهبها . احتياطه القاصي ، لا يختصصها
بعدد مخصوص . وهما وجهان معتق فى من غير . والعتيق . وثانى : هل سنة
المعز آكد من سنة المغرب أم هى آكد ؟ .

قوله ﴿وليس يوجب﴾ .

هذا المذهب وعنه جمهور الأصحاب . وليس عليه . وعنه أنه واجب .

اختاره أبو بكر ، واحتر الشيخ تقي الدين وجوبه على من يتعبد بالليل .

قوله (ووقته : ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر)

هذا مذهب ، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه آخره

إلى صلاة الفجر . وحريمه في الكافي

فإنه أفضل وقت لأكثر آخر الليل من وثق سعه . على الصحيح من

المذهب . حريمه في نهي ، والشرح ، والمحدثي شرحه ، وغيرهم . وقدمه في

الدروع ، وابن تيم وغيرهم . وقيل : وقته عند كسالة العشاء . اختاره بعض

وقدمه في أربعة أسكرى ، وأحدى الكبير . وقيل : الكل سواء .

قوله (وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة)

هذا مذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحريمه في المعتبر ، وغيره . وقدمه

في الدعوى وسيره .

وقيل . أكثره ثلاث عشرة ركعة ذكره في النسخة . وقيل : لأكثر ركعة ،

وما قبله من منه . نقل من تيم . أن أحمد قال : أنه ذهب إلى أن أكثر ركعة ،

وسكن يكون قبل صلاة . قال في أحدى الكبير وغيره . وهو ظاهر كلام الحنفى .

تيم : محل المهر - وهو أن أكثر ركعة - إذا كانت معصولة . فما إذا

انصبت غيرها ، كما ذكر خمس أو سبع أو تسع ، فالجميع ونز . قاله الركنى .

كما ثبت في الأحاديث . ومن عليه أحمد

قال شيخنا الشيخ تقي الدين العلي . نعمه الله برحمته . والذي ظهر أن على

هذا القول ، لا يصلى حملا ولا سفا ولا نسا . بل لابد من الواحدة معصولة .

كما هو ظاهر كلام حنفى . وما قاله الركنى . يذكر من قاله من أشياخ مذهب ،

وغيره . قال : الأحاديث الصحيحة انتهى .

قلت : قد صرح أن أحمد نص عليه .

فائدة : الصحيح من المذهب : أنه لا يكره أن يوتر ركعة ، وعنه يكره حتى في حق السمر ومن فاته الوتر . ونسبى النبراء . وأطلقهما المحدث في شرحه ، وإن عيم ، والعائق ، والركشي . وعنه يكره بلا عذر . وقال أبو بكر لأبي الوتر ركعة حذر ، من مرض أو سفر أو نحو .

وتقدم حكمه في الرخصة في أول استقبال القبلة ، وتقدم هل يجوز معه قاعداً في أول أركان الصلاة .

قوله (وأكثره إحدى عشرة ركعة . يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ)
هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقيل كاتبع . وحرمه أبو الفداء في شرحه وقال في الصلاة الكبرى : وإن سجد عشرًا وحلّ للشهد ، ثم أوتر بالأحيرة ، وحتى وسدّ صح نص عليه . وقيل له سجد إحدى عشرة وقيل تشهد واحد وسلا .

قال الرركشي : إنه سجد إحدى عشرة . وحكى من قيل وحسن ذلك أقص . ونسب شئ انتهى . وقال القاسمي في المجلد : إن صلى إحدى عشرة ركعة أو ثلث ، ممن سلا واحد أحراه .

قوله (وإن أوتر بتسعة سجد ثمانية ، وحلّ . ولم يُسَلِّمْ ثُمَّ صَلَّى التَّاسِعَةَ ، وَتَشَهُدَ وَسَلَّمَ)

وهذا المذهب وعليه الجمهور . وحرمه في الوحي ، وغيره . وقدمه في المخر والفروع ، ومن تيمم ، وغيره . وهو من المبررات .
وقيل كإحدى عشرة . فسلم من كل ركعتين .

قوله (وَكَذَلِكَ السَّبْعُ)

هذا أحد الوجوه . اختاره المصنف هنا . وجزمه في السكّاني وقدمه في

الشرح .

والصحيح من المذهب . أنه يسرد لسع كالحس . من عليه الجمهور .
 وحرم به في الخمر ، والوجير ، واسور ، وغيرهم . وقدمه في الدعوى ، ومن تيم ،
 ورعايتين ، واحدتين ، وغيرهم . وهو من مفردات . وقيل : كجدي عشرة
 قوله (وإن أوتر خمسين لم يخمس إلا في آخرهن)

وهو المذهب . من عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم به في الخمر ،
 والوجير ، واسور ، وغيرهم . وقدمه في الدعوى ، ومن تيم ، ورعايتين ، واحدتين ،
 وغيرهم . وهو من مفردات . وقيل : كنتم . وقيل : كجدي عشرة .
 وقال ابن عقيل في الفصول : إن أوترنا أكثر من ثلاث ، فهل يسرد من كل
 ركعتين كسائر الصلوات ؟ قال : وهذا أصح - أو يخمس بقيت السبع . وشهد
 ثم يخمس أوتر . ويسد ؟ فيه وجهان انتهى .

وهذه الصفات من مفردات المذهب

فائدة ذكر القاصي في خلاف : أن هذه الصفات الواردة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم إنما هي على صفات الجواز ، وإن كان الأفضل بغيره . وقد مر أحد
 على جواز هذا . فحمل نصوص أحمد على الجواز .

قلت : وهو ظاهر كلامه في المذهب . فإنه قال : وغور أن يحسب دور
 سائمة وحده . ويعده كلامه في الوجير . فإنه قال : وله يسرد خمس أو سبع .
 وقال من عدوس في تذكره : ويجوز خمسين ، وسبع ، وتسع أسلا .
 والصحيح من المذهب : أن فعل هذه الصفات مستحب ، وإن فصل من صلاته
 منى قدمه لخدي شرعه ، وإن تيم ، ويجمع لغيره . وقابوا من عليه . وهو
 صاهر ما قدمه في الدعوى . فإنه حكى وجه أن أوتر خمسين أو سبع . كجدي عشرة
 قلت : وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب ، لاقتصارهم على هذه الصفات . وهذه
 كلام من عقيل في الفصول .

قوله : ودق الكمال ثلاث ركعات بتسليتين

أي سلامين وهذا ملاحلاف أعظم وصهر كلام انصف . أنه يجوز تسليم واحد أو وهو اذهب قال إمام أحمد : وإن أوتر ثلاث ، يسر فيه من لم يصيق عليه تعالى . قال في الغرر : وتصيغة يجوز . وحرم به بخلاف شرحه . وقال . من عبه . وقال من تسبى . وصاحب الدائق : ووحدة لانس . قال في الرعايتين ، واحدتين ، وعبرهم سلامين ، أو سردا سلام . وصهر مقدمة في الغرر : إذا قلنا سلام واحد أي تكون سردي .

قال الفاضل في شرحه الصغير إذا صلى الثلاث سلام واحد ، ولم تكن خمس عقب الثانية . وإن كان خمس فوجب أن يحذف الأخير لأنكون ور تسبى . وفي : فعل الثلاث كالمرب . قال في مسوع . وإن صلى ثلاثة سلام واحد حرم . وخمس عقب الثانية كسلام مغرب . وحيز الشرح في الدرس بين الفصل وأوص

تسبى : ظاهر قوله : وبقيت فيه : أنه بقيت في جميع السنة وهو نذهب وعنه لأصحاب ، وقطع به كثير منهم

وعنه لاقت ، لا في نصف رمضان الأخير بقوله الجماعة . وهو وجه في مختصر ابن تيم وعبره . واحدا لأزم . ونقل صحيح أحمد ، القنوت في النصف الأخير من رمضان . وإن بقيت في السنة كلها فلا نس

قال في الخواص ، والردعية رجع الإمام أحمد عن ترك القنوت في غير النصف الأخير من رمضان . قال القاضي : عندى أن أحمد رجع عن القول بأن لاقت في الترتيب إلا في نصف الأخير لأنه صرح في رواية خطابه ، فقال كتب أذهب إليه ثم رأيت السنة كلها .

وحيز الشيخ في الدرس في دعاء القنوت بين صبه وتركه . وأنه إن صلى سهو قيام رمضان ، فإن هت جميع الشهر ، أو صبه لأخير ، أو لم يفت بحر ضد أحسن

قوله ﴿بِمِذْرَ كُورِ﴾

يعني على سبيل الاسحاب . فو كبر ومع مذهب ثم قست قبل ان كور حار .
وذا من على الصحيح من مذهب . وعنه لأصحاب . وقطع به كثير منهم وعنه
يس ذلك . وقال : لا يجوز ذلك . فمعه في بعض

تفسير قور « فو كبر ومع مذهب ثم قست قبل ان كور حار » وذا من على
الصحيح من المذهب . وعنه أن كور لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه يس
ذلك « هكذا قوله في شرحه . ومذهب المذهب ، وأن يجر . وقال : عن
عنه . وقال كثير من الأصحاب : وإن قست قبل ان كور حار .

قوله ﴿فَيَقُولُ : لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لِي شَيْءٌ مِنْكَ - إِنْ قَوْلُهُ - أَنْتَ كَمَا أَثْبِتَ عَلَى

نَفْسِكَ﴾

اعلم أن الصحيح من مذهب . أنه يدعو في الموت بذلك كله . قال الإمام
أحمد : يدعو بدعائه « لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لِي شَيْءٌ مِنْكَ - إِنْ قَوْلُهُ - أَنْتَ كَمَا أَثْبِتَ عَلَى
نَفْسِكَ هَذِهِ - الْحُجَّةُ » وقال في التخصيص : ويقول عد قوله « إِنْ عَدَاكَ الْحَدُّ
بِالْكَفِّ مَدْحَقٌ » - « ونحوه ونحوه من مذهب » وقال في الصبغة : ودعوه
تدعى القرآن ونقل أو أحدث : « شاء » أحده بعض لأصحاب . قال أبو بكر
في التبيين : يس في الدعاء شيء مؤقت ، ومبني دعائه حار

واقصر بعض لأصحاب على دعائه « لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لِي شَيْءٌ مِنْكَ هَذِهِ - الْحُجَّةُ » وقال في
المروءة : ومن : « يستحب هذا ويرى » اثنين . وقال في المعصوم : أحترره
أحمد . ونقل : « ودي » نسحب « سونين » .

قوله

الأولى يصح على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء . عن عليه وهو
مذهب . وقال في التفسير : « صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله » وراى

(١٧ : ١١١) وقل الحمد لله الذي لم يتعد ولداً أو كسراً له شريكاً في الملك - الآية)
قال في الفروع : يسوجه عليه قولاً قيل الأذن وفي مهبة أبي العلي : يكره .
قال في الفصول : لا يرسل الأذان بذكر قبله ، خلاف ما عليه أكثر العوام اليوم .
ومن موطن قرآن - ولم يحفظ عن السلف - فهو محدث . انتهى .
وقال ابن تيمية : يحسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . أو الدعاء ،
ووسطه وآخره .

الثانية : يفرد المفرد الصغير . على الصحيح من المذهب . وعند الشيخ تقي الدين
لا يفرد ، بل يجمعه ، لأنه يدعو لنفسه والمسلمين .

الثالثة : يؤمن الذموم ولا يفت . على الصحيح من المذهب . من عليه .
وعنه نفت قدمه في مستوعب . وعنه نفت في الله . حرمه في خلاصة .
وعنه يحجر بين القنوت وعدمه . وعنه إن ، يسمع الإمام دعاء وحرمه في
الكافي ، وإن تيمم ، والشرح . وإن عاتين ، وهدوى الكبير .

وحيث قد نفت . فيه لأجم ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يحجر بها
الإمام قال في الكت : ثم الخلاف في أصل المسألة . قيل : في لأخصية . وقيل
بل في الكراهة .

الرابعة : يفرد بالموت كالإمام . على الصحيح من المذهب . وطاهر
كلام جماعة من الأصحاب . لا يفرد إلا الإمام فقط . وقال القاضي في الخلاف ،
قال في الفروع : وهو أظهر .

الخامسة : يرفع يده في القنوت إلى صدره ومسحها ، ويكون نظوهم نحو
السماء من عنده .

قوله (وهو يمسح وجهه بيديه) على روايتين .

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومسح الذهب ، ومستوعب ، وإخلاصة ،
واهدى ، والتنجيس ، وإن تيمم ، والطم ، والمذهب الأجمد .

إبراهيم : يسبح وهو لمذهب طائفة الإمام أحمد . قال المحدث في شرحه .
 وصاحب مجمع البحرين . هذا أقوى الروايتين . قال في السكاني : هذا أولى
 وحرمه في النحر ، والإفادات ، ومور ، وسنن ، وصححه المصنف ، والشرح ،
 وصاحب التصحيح ، وغيرهم . واحتاره ابن عدوس في ذكره . وقدمه في
 الفروع ، والسكاني ، والمحرر ، والزياعين ، والمخاربي ، والفتاوى ، وإدراك
 العلية وغيرهم .

والرواية الثامنة : لا يسبح . قال القاضي : فيها الخعة . واحتاره الآخرون .
 فعملهم . روى عنه . لأنس . وعنه ذكره . يسبح صححه في النسبة ، وأصلها في
 الفروع . وقال الشيخ عبد القادر في العلية : يسبح به وجهه في إحدى روايتين .
 والآخري تضعها على صدره . قال في الفروع : كذا قال

فوامر

الأولى : يسبح وجهه بيده خارج الصلاة إذا د . عند الإمام أحمد ذكره
 الآخرون وغيره . ونقل ابن هادي عن أحمد رفع يده ، ولا يسبح . وذكر أبو حمزة
 أنه رخص فيه .

الثانية : إذا أراد أن يسجد . هدوا عنه من القنوت . رفع يده . على الصحيح
 من المذهب . ومن عبه . لأنه مقصود في القدم . فهو كالمداة . ذكره القاضي
 وغيره . قال في السكت : قطع به القاضي وغيره . وكان الإمام أحمد رحمه الله
 يعبه . وقطع به في التنخيص . وقدمه في الفروع ، والزيعة ، وابن تيمية ، والفتاوى
 وغيرهم .

قلت . فيعاب بها .

وقيل : لا يرفع يده . قال في الفروع . وهو أظهر . وقال في التنخيص . في
 صفة الصلاة في الركع السبع . وهل يرفعها لرفع الركوع ، أو لمصححهما وجهه ؟

على روايتين . وكذا الحكم بإد سجد للتلاوة وهو في الصلاة ، على ما رتق قريب
في كلام المصنف .

الثالثة . يستحب أن يقول إذا سلم « سجد الملك لقدوس - ثلاث » ويرفع
صوته في الثالثة . زاد ابن تيم وغيره « رب الملائكة والروح »

قوله (وَلَا يَقُتُّ فِي غَيْرِ الْوُزْرِ)

الصحيح منذهب : أنه نكرة لقوت في المعر كغيرها وعيه الجهر .
وقال في الوجيز : لا يجوز القوت في المعر .

قلت : النص لا يرد عن الإمام أحمد « لاقت في الفجر » محتمل الكراهة
والتحريم . وقال إمام أحمد أيضاً « لا سحبي » وفي هذا اللفظ بالاشتراك وجهان ،
على ما يأتي بمرآة آخر الكتاب في القعدة .

وقال أيضاً « لا أعف من نقت » وعنه رخصة في المعر . ومذهب
إليه . قاله في رعدة الكبرى ، والحاوي ، وابن تيم . وقيل : هو بدعة . قال
ابن تيم : القوت في غير الوتر من غير حاجة بدعة .

قائمة : الوتر : خمس نقت في المعر بدعة ، فتمس أو دعه . حرم به في المحرر ،
والرعدة الصمدى ، والحاويين . وجره في الفصول السبعة . وقال الشرف
أبو جعفر ، في ردوس المسائل : بدعة في القعدة . قال ابن تيم : أمس على دعائه
وقال في رعدة الكبرى : بدعة فتمس ودعه . وقيل : أو قست . وقال في الفروع .
في سكوت مؤتم ومتمتته كما يترى رواش . وفي فتوى ابن رعيون : يستحب
عند أحمد متمتته في القعدة . انتهى رواه الحسب على . فإن زاد كرم متمتته . وإن
فارقه إلى تمام الصلاة كان أولى . وإن صغر وتبعه حرر . وعنه لاسبعة . قال
القاضي أبو الحسين . وهي الصحيحة عندى .

قوله (إِلَّا أَنْ يَتَرَلَّ بِالْمُسْلِمِينَ نَارُهُ) ، فدلإمام خاصة لقوت

هذا المذهب . قدمه في الفروع . ورعايتين . والحاوي الصغير ، والدقيق .

واحترده ابن عدوس في تذكره . وعنه وقعت أنه أضاع . حرمه في المذهب
والحر ، والمبور . وقدمه في الحدوى الكبير . واحترده في مجمع البحرين . وقال
الركشي . ويخص القنوت بالإمام لأعظم . ويبرأ جيش لا بكل يده . على
المشهور . وعنه نقت أنه يديه . احتاره الضمى ، وأما الحسين . وعنه نقت
به جماعة . وسه وكل مصل . حترده الشيخ تقي الدين . قال في المحرر ، وهو
يشترع السائر الدس ؟ على روستين

قوله ﴿ في صلاة الفجر ﴾

هذا إحدى الروايات . اختارها المصنف ، والشارح ، ومن سجد في شرحه .
وحرمه في السهيل . وقدمه في الحدوى الكبير . ومن إياه في مجمع البحرين .
وعنه نقت في الفجر ، والنور والعشاء ، في صلاة الظهر . وفي بعض نسخ
المفنع : وللإمام خاصة قنوت في صلاة الظهر . قال في الحدوى الكبير . ومن ييم .
وقال صاحب المكنى : يفت في الجهريات فقط . ولعله أخذ من المفنع وحرم
به في المنح ، وسور . وعنه نقت في الفجر والنور فقط . احتاره أوالخصاب .
قال في المكنى : ولا يصح هذا ولا الذي قبله .

وقال في المذهب : يفت في صلاة الصبح في سور ، رواية واحدة . وهو
نقت مع الصبح في المغرب ؟ على روستين انتهى .

وعنه يفت في جميع الأصوات المنكوبات خلاصتها . وهو الصبح من
مذهب . نص عليه . احتاره الحمد في شرحه ، ومن عدوس في تذكره ، والشيخ
تقي الدين . وحرمه في الوجيز . وقدمه في الدعوى ، والمحرر ، والعتيق ،
والحدوى الصغير ، والفتاوى . وقيل : نقت في الجمعة أضاع . حترده لقاصي ، لكن
المصنوع خلافه .

نقد قد يدل : ظاهر كلامه نصف وغيره . أنه نقت رفع أوبه . لأنه شبه
بسرته . وهو صاهر مقدمه في الدعوى . وقال : وتوجه أنه لا يقب رفعه في لأظهر

لأنه لما ثبتت القنوت في طاعتين غفران ولا في غيره ، ولأنه شهادة لأحبار ، فلا يستلزم رفعه . انتهى .

فائدة : قال الإمام أحمد : رفع صوته بالقنوت قال في الفروع : ومراده - والله أعلم - في صلاة جهرية وطاهرة وطاهر كلامهم : مصلاة

قوله (ثم السُّنُّ الزَّائِنَةُ وهي عشر ركعات)

هذا المذهب ، وعنه حميد الأصحاب ، وذكر القاصي في موضع : أن السُّنُّ الزَّائِنَةُ قال في المستوعب : ثم ذكره ، هل الظاهر سنة ، وقال في النجاشي : الرواق إحدى عشرة ركعة . بعد ركعة الوتر ، وذكره كثير من الأصحاب . قلت وهو مراد من ذكره ، لكن له أحكام كثيرة وفردة .

قوله (ركعتان قبل الظهر)

هذا المذهب ، وعنه حميد الأصحاب ، وعند الشيخ في المذهب : مع نفسها ، وهو قول في الأربعة ، وقيل - سلام أو سلامين ، وحكى - لاسعة فيها ، وحكى - ست فيها ، قال بن تيمية : وجعل القاصي قبل الظهر سنة ، وبقية كلامه في المستوعب ، وروى في باب الجمعة سنة الجمعة قبلها وبسببها .

قوله (ورَكْعَتان قبل المغرب ، وهما آكدُها)

هذا المذهب ، وعنه الأصحاب ، قال بن تيمية ، وحدها وحداً ، وحكى أن سنة المغرب آكد ، وحكاها في رعدة وغيرها قولاً .

فوائد

يستحب تحفيف سنة الفجر ، وقراءته بسط القنوت في الأولى « قل يا أيها الكافرون » وفي الثانية بعده « قل هو الله أحد » وفي لأولى هذه ٢ : ١٢٦ قولوا آمنا بالله - الآية « وفي الثانية ٣ : ٦٤ قل يا أهل الكتاب تعالوا - الآية » ويحوز اعتبار كذا ، على الصحيح من المذهب ، وعنه الأصحاب .

وقال القاضي في الجامع الكبير : توقف أحد في موضع في سنة الفجر راکاً .
فقال أبو الحارث : ما سمعت فيه شيئاً . ما أحترى عليه . ورأه صالح عن ذلك ،
فقال : قد أوتر إلى صلى الله عليه وسلم على غيره . وركعت الفجر ما سمعت فيها
شيئاً . ولا أحترى عليه . وعلة القاضي من القياس منع من السن راکاً ، منعاً
للغرائس . حويف في الوتر للحجر . ففي غيره على الأصل . قال في المروع
كذا .

فقد منع - معى القاضي - من الوتر من السن . وقد ورد في مسلم غير أنه
لا يجلى عليهم مكتوبة « وللحري « إلا أنه نص » انتهى .

ويستحب الاصطماع بعدها ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وتكون على الحد الأدنى . وعنه لا يوجب . وأصعب في العائق . وقيل
صالح ، وإن موصو ، وأبو طاب ومعه : كراهة الكلام بعدها . وقال المصنف
كما سطر في مسائل ، أن وأبو عبد الله ، قبل صلاة الفجر . وقيل صالح أنه
أحذر في نصه الحاجة ، لا الكلام الكثير .

وقال في المروع : ويؤخره حتى يذهب الكراهة

قوله (وقال أبو الخطاب : وأربع قبل العصر)

وحذر الآخري . وقال : احتذر أحمد قل في العائق وغيره صلاة

أو سلامين . وفي في المذهب ، وإحلاصة ، واستنوع : سلامين

ودكر ابن رجب في الطبقات : أن أبا الخطاب يرد هذا القول . وأطلق

في الخبر فيه وجهين .

خاتمة - فعل أروست في البيت أفضل ، على الصحيح من المذهب . وعنه

الفجر والمغرب فقط . حرمه في العمدة . وقدمه في العائق . وقال في المعنى : الفجر

والمغرب والمشاء . وعنه السورة . وعنه لا تسقط سنة المغرب بسلام . في السعد

ذكره الرمكى . فقهه في الفتن . وفي آداب عيون المسائل . صلاة التواضع في
النبوت أفضل منها في المساجد إلا أرواب

قال عبد الله لأبيه : إن محمد بن عبد الرحمن قال في سنة المغرب لأخيه
إلا في بيته ، لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام قال « هي من صلاة النبوت » قال :
ما أحسن ما قال

قوله « ومن فاتته شيء من هذه السنن سن له فضاؤها »

هذا المذهب والمشهور عند الأصحاب . قال في الفروع ، والرعية ، وابن تيمية ،
وإمام الحرمين ، ومجمع البحرين : من على الأصح ، وصره المحدث في شرحه . واحتاره
الشيخ تقي الدين . وجزم به في الوحي ، والهداية ، والخلاصة ، وغيرهم . وقدمه
في المسوعة وغيره . وعنه لا يستحب قضاؤها . وعنه يقضى سنة الفجر إلى الصبح
وقيل : لا يقضى إلا سنة الفجر إلى وقت الصبح وركعتي الظهر . وقال في الرعية
وقيل : يتم تركها مراً ويرد قوله . قال أحد : من ترك الوتر فهو رجل سوء
وأما قضاء الوتر . فالصحيح من المذهب : أنه يقضى وعليه جمهور الأصحاب
مهم المحدث في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، والفروع ، وغيرهم . وهو داخل
في كلاء المصنف لأنه من السنن

فعلى هذا : يقضى مع شفعه على الصحيح . صححه المحدث في شرحه . وهو ظاهر
كلام من يقول : إن الوتر المجموع . وعنه يقضيه متفرداً وحده . قدمه ابن تيمية .
وأطلقهما في الفروع [ومجمع البحرين] وعنه لا يقضى . احتاره الشيخ تقي الدين
وعنه لا يقضى بعد صلاة الفجر . وقد أنكر : يقضى ماء تطعم الشمس .
وتعتمد حكم قضاء رواتب الفرائض الخمسة في آخر شروط الصلاة ، عند قوله
« ومن فاتته صلات لزمه قضاؤها » مع أنها داخل في كلاء المصنف ها .

قوائم

إبراهيم : يكره ترك السن الرواتب ، ومضى دوماً على تركه سقطت عدلته .
قاله س نعيم . قال القاضي : ويأثم . وذكر ابن عثيمين في الفصول : أن الإدمان على
ترك السن الرواتب غير حائز . وقال في الفروع : ولا يأنم ترك سنة ، على ما أتى في
العدالة . وقال عن كلام القاضي : مراده إذا كان سداً لترك فرض .

وبأنى يريد بيان على ذلك في باب شروط من نقل شهادته .
الثانية : تحريم السنة عن تحية المسجد ولا عكس .

الثالثة : يستحب الفصل بين الفرض وسنة نعيم أو كلام ،

الرابعة : للروحة والأخير وأبولد والمد فعل السن الرواتب مع الفرض .
ولا يجوز معهم .

الخامسة : لو صلى سنة الفجر بعد الفرض ، وقبل خروج وقتها ، أو سنة
الظهر التي قبلها بعدها ، وقبل خروج وقتها : كانت قضاء ، على الصحيح من الذهب
وعليه الجمهور . وقيل : أداء [أو صلى] بعد خروج وقت قضاء ، فلا راع فعل
كلا الوحيين قال ابن نعيم : قضى بعدها وبدأ بها .

قال شيخنا الشيخ تقي الدين بن قنيس اسفل : ولم أجد من صرح بهذا غيره .
وقد قال في المتقى : باب ما ح . في قضاء سنتي الظهر ، عن عائشة رضي الله عنها
قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاهن
بعد الركعتين بعد الظهر » رواه ابن ماجة . فهذا محتمل ما قاله ابن نعيم .

قلت : الحكم كما قاله ابن نعيم . وقد صرح به المجد في شرحه ، وعمم
البحرين . وقال : بدأ بها بعدها ، ونصراه على دليل الخلاف وقساه على
المكسوة . واظهر : أنه قول جميع الأصحاب قولها « عندنا » .

السابعة: يستحب أن يصلي غير الرواتب: أرباعاً قبل الظهر، وأرباعاً بعده،
وأرباعاً قبل العصر، وأرباعاً بعد المغرب. وقال المصنف: مثلاً وقيل: أو أكثر،
وأرباعاً بعد العشاء. وأما الركعتان بعد الوتر حائضاً، فقيل: هما سنة. قدمه
ابن تيمية، وصحب العائق. وهو من المفردات. وعندها الأمدى من السن
الرواتب. قال في الرعاية: وهو عرب. قال المجد في شرحه: عندهما بعض
الأنحاء من السن الرواتب والصحيح من المذهب: أنه ليس سنة. ولا شكره
فصلهما. نص عنه احتج به المصنف. وقدمه في الفروع، والرعاية، وحواشي
ابن مفتح. وقال: قدمه غير واحد. وهو ظاهر كلامه. وإليه ميل المحدث في شرحه
وقال في الهدى: هما سنة الوتر.

وقدمه الكلام على الركعتين بعد أدب المغرب في باب أدب.

قوله (ثم التراويح)

يعني أنها سنة وهذا المذهب وعليه الأئمة. وقطع به أكثرهم.
وقيل: يروونها بحكم أن يعمل عن أي شكر

تنبه. طهر قوله: ثم التراويح: أن الوتر والسن الرواتب أفضل منها.
وهو وجه احتج به المصنف وجماعة. وقدمه ابن ريس في شرحه. والصحيح من
المذهب: أن التراويح فصل منها. وعليه الجمهور. وقدمه ذلك قول الله أيضاً

قوله (وهي عشرون ركعة)

هكذا قل أكثر الأصحاب. وقال في الرعاية: عشرون، وقيل: أو أربعة
قال في الفروع، والعائق. ولا بأس بالزيادة. نص عنه. وقال: روى في هذا
أنواع. وما نقص فيها شيء.

وقال الشيخ تقي الدين: كل ذلك أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة.
حسن. كما نص عنه أحمد، لعدم الوقت. فيكون تسكين الركعات ومبيلها
بحسب طول القيام وقصره.

قوام

منها . لاند من اليه في أول كل نسمة ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
يكفيها بية واحدة . وهو احتمال في الرعاية .

ومنها . أول وقت بعد صلاة العشاء وسببها ، على الصحيح من مذهب .
وعليه الجمهور . وعنه العمل . وعنه بل قبل السنة . بعد الفرض . بقيا حرب
وحرمه في السنة . ويحتمل كلامه في الإيجاز . فإنه قال : وتسن التراخي
في جماعة بعد العشاء . انتهى .

وأفتى بعض المتأخرين من الأصحاب بمحوها قبل العشاء . وقال الشيخ
تقي الدين : من صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل السدعة الخافين للسنة

ومنها . معها أول للمس أفصل : أصفه في المروء . فقال معها أول الليل
أحب إلى أحمد . وقال ابن تيمية : إلا تمكنا . فلا تسن تحجيرها . وقال في العادة .
ولا يكره تحجيرها تمكنا . وابن ذلك ما في المروء .

ومنها . معها في المسجد أفصل . حرره في المستوعب وغيره

فدت . وعنه العمل في كل عصر ومصر

وعنه في استأفصل . ذكره هاتين الرويتين الشيخ تقي الدين ، وطائفة
في المروء .

قلت : وصرح الأصحاب أن صلاتها جماعة أفصل . ومن عيه في رواية
يوسف بن موسى

ومنها . يستريح بعد كل أربع ركعات حصة يسيرة . فعنه السلف . ولا تسن

تركها . ولا يدعو إذا استراح . على الصحيح من المذهب . وقيل . يحرق إلى

المصلين و يدعو . وكره ابن عقيل الدعاء

قوله (وَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ جَمَلَ الْوُتْرِ بِقَدْرِهِ فَإِنْ أَحَبُّ مُتَأَمَّةِ
الإمام فَأَوْتَرَ مَعَهُ قَامَ إِذَا سَلَّمَ الإمام فشقها بأخرى) .
هذا مذهب المشهور في ذلك كله . وعنه جمهور الأصحاب .
وعنه بعض من أوتر معه . اختاره الأخرى .

[و ذكر أبو جعفر العسكري في شرح لمسوط : أن الوتر مع الإمام في قيام
رمضان أفضل ، لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « من قام مع الإمام حتى
يصرف » ذكره عنه ابن رجب] .

وقال القاضي : إن أوتر معه لم يدخل في وتره ، فلا يريد على ما اقتضته
تحرمة الإمام . وحمل من أحمد على رواية إعادة المغرب وشققها .
وقال في الرعاية : وإن سلم معه حار ، بل هو أفضل .

قواعد

إبراهيم : لا يكره الدعاء بعد التراويح ، على الصحيح من المذهب . وقيل
سكره . اختاره ابن عقيل .

الثانية : إذا أوتر ثم أراد الصلاة بعده ، فالصحيح من المذهب : أنه لا ينقص
وتره ويصلي . وعنه جمهور الأصحاب . منهم النصف ، واحد ، وصاحب
مجمع البحرين . قال في المذهب : فإن كان قد أوتر قبل التهجيد لم ينقصه في أصح
الوجهين . وقدمه في الفروع . ومختصر من تميم

على هذا : لا يوتر إذا فرغ . وقد في الفروع : ويتوجه احتمال يوتر
وعنه ينقصه استحباً تركته صليها فتصير شعباً ، ثم يصلي مشي مشي ثم يوتر
قدمه في الحاشية الكبير

وعنه ينقصه وحواً على الصفة المتقدمة . وعنه يحبر بين نفسه وتركه وأطلقه
في الفتق . وقال في الرعايتين ، والحواي الصغير : وله أن يصلي بعد الوتر مشي

منى . ادى الكرى ، وقيل : نكره . ولوا : وإن نقصه ركعة صلى ماشا .
وأوتر . وعه نكره نفسه . وعه يحب . اسهى . وقيل فى الكبير : إن قرب
رمه شععه أخرى ، وإن مد فلا . بل يصى منى ، ولا يوتر بعده .

الثالثة : قوله (وَيُكْرَهُ التَطَوُّعُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ) .

بلا مرج أعنه ، ومن عليه . والتصحيح من مذهب : أنه لا نكره التطوف
بين التراويح مضى . نص عليه . وقيل . لا نكره . إذا طاف مع اسمه وإلا كره .
حرم به ابن تيمية

قوله (وفى التَّقْيِيبِ رِوَايَتَانِ) .

وأطلقهما فى المروء ، وأشرح ، وإن تيمية . واعتنق .

إمداهما : لا نكره . وهو المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وصحهما فى
المعى ، وأشرح ، وس ملى فى شرحه ، وصاحب التصحيح فى كذبه . وقدمه
فى الكاى . وشرح ابن ريس . وحرره به فى لوجير ، والسحب . قال النصف
وعيره : استكرهه قول قديم . نقله محمد بن الحكم .
قلت : ليس هذا بقدر .

والرواية الثانية : نكره . نقله محمد بن الحكم . فى ليل . نكره فى الأظهر
قال فى مجمع البحرين : نكره لتقريب . فى أصح الرويتين . وحرره به فى الهداية ،
والمذهب ، وسبوت مذهب ، والمسوعب ، واختصاصه ، ولتنجيص ، والعدة ،
واحرر ، وشرح الهداية لمحمد ، وأور ، والإفادات ، وإدراك العادة ، والحاوى
الكبرى . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير

قوله (وَهُوَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ وَالْوُتْرِ فِي جَمَاعَةٍ) .

هذا المذهب . نص عليه ، سواء طاف ما سبب أو قصر . قدمه فى المروء .
وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمسوعب ، والحلاصة ، وغيرهم .

وقال أبو بكر ، والمحدثي محرمه : إذا أخر الصلاة إلى نصف الليل ، يكره ، رواية واحدة . وإنما الخلاف إذا رجمو قبل الإمام .

قال المحدثي شرحه : لو تمعوا جماعة بعد رعدة ، أو من آخر الليل ، لم يكره ، نص عليه . واحده القاسي . وحرم به ابن تيمية ، والربعية الصغرى ، والخويين ، والعتيق ، وابن سعد في شرحه . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : إذا أخره بعد أكل ونحوه لم يكره . وحرم به ابن تيمية أيضاً . واستحسنه ابن أبي موسى لمن نقص وتره .

وقال ابن تيمية : من حرج ثم عد فوجهن .

قوله { في جماعة }

هذا الصحيح . وقسم به الأكثر . ولم يقل في التعريب وغيره « في جماعة » بل أطلقوا ، واحتره في النهاية

قوام

أما هذا يستحب أن يسلم من كل ركعتين فإن رد ، ففي العروء : وطاهر كلامهم : أنها كغيرها . وقد قال الإمام أحمد . فيمن رد من التروايح إلى الثالثة . يرجع وإن قرأ ، لأن عبه تسليمية ولا بد ، ويأتي ذلك أيضاً قرينة .

الثانية : يستحب أن يستدب سورة الفم^(١) بعد الدخلة . لأنها أول من

نص عليه . وقد مسحت قرأ من الفقرة هذا المذهب . ونقل إبراهيم بن محمد بن الحرث . أنه قرأها في عهد الأجرة . قال الشيخ في الدين : وهو أحسن

الثالثة : يستحب أن لا يزيد الإمام على حتمة . إلا أن يؤخر من مؤخر ولا ينقص

عن نص عليه . وهذا الصحيح من المذهب . وقدمه في العروء وغيره . وحرم به المحدث ، وابن تيمية وغيرهما .

(١) هي سورة اقرأ باسم ربك .

قال في الرعدة يكره النفس عن حتمه . نص عليه . وقيل : يصير حال
الأمومين قدمه في الشرح ، وشرح من ررين . واحتمره المصنف ، وقال التقدير
بحال المؤمنين أولى

وقال الشيخ عبد الدار في اسمه : لا يرد على حتمه ، ثلاثا يشق حملها ،
فيتركوا اسمه فيعظم إثمه

و يدعوا حتمه قبل الركوع آخر ركعة من التراويح ، ويرفع يده ويحبل .
نص عليه في رواية الفصل من زياد . قال في الفائق : وبس حتمه آخر ركعة من
التراويح قبل الركوع ، وموعظته بعد الختم ، وقرأة دعاء القرآن ، مع رفع الأيدي .
نص عليه . انتهى . وقيل للإمام أحمد يحتم في ليلته ويدعو " فسمي فيه .

قوله ﴿ وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ ﴾ بلا راع أعلمه .

﴿ وَأَقْصَبُ : وَسَطُ اللَّيْلِ ، وَالصَّفُّ الْأَخِيرُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَوَّلِ ﴾

هكذا قال كثير من الأصحاب . وقطعوا به . حتى أن أفضل الأثلاث الثلث
الوسط ، وأفضل المصعبين المصعب الأخير . حرمه في الهداية ، وشرحه للمحدث ،
والتحريض ، والبلغة ، ومجمع البحرين ، وشرح ابن سعد ، وإخلاصة ، وأحوى
السكري ، وابن تيمية ، والفائق ، وتحريد الفتاوى ، وتذكرة من سندوس ، وغيرهم .
وقال في السكاني ولصعب الأخير أفضل ، واقتصر عليه . وحده به في
مذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح .

وحده في الطه ، وهداية الهداية . أن أفضل الثلث بعد المصعب ، كصلاة
داود عليه الصلاة والسلام . نص عليه في روينه أحمد بن الحسن نقله القاسمي
أبو الحسين .

وقال في الإفادات : وسفله أفضل ، ثم آخره .

وقال في الأحوى الصغير . ولا أفضل عذى : أن يسهل يصعب الأول . أو ثلثه

الأول ، أو سدسه الأخير ، ويقوم سهم . وقيل في الرعيتين : آخره خير من أوله ، ثم وسطه .

وقيل : خير : أن ينام نصفه الأول . وقيل : بل ثلثه الأول ، ثم سدسه الأخير ، ويقوم ما بينهما . انتهى .

وقيل في الفروع : أفضل نصفه الأخير ، وأفضل ثلثه الأول من غيره . وقيل : آخره . وقيل : ثلث الليل الوسط . انتهى .

فإن أراد بقوله : ثلثه الأول : الثلث الأول من الليل ، فلا أعلم به قتلاً . وإن أراد الثلث الأول من النصف الأخير - وهو طاهر كلامه - فلا أعلم به قتلاً . فعنه أراد ثلث الليل من أول النصف الثاني . وفيه بعد . ثم بعد ذلك رأيت القاسمي أن الحسين ذكر في فروعه . أن له ودي غل عن الإمام أحمد : أفضل القيم قيم داود . وكان عام نصف الليل . ثم يقوم سدسه ، أو - به - بقوله : ثم يقوم سدسه . موافق نصه في الفروع .

قائمة : الصحيح من المذهب : أن النصف الأخير أفضل من الثلث الوسط ومن غيره . وقدمه في الفروع ، والرعيتين . وقيل : ثلثه الأوسط أفضل . وقيل : الأفضل الثلث بعد النصف . حرم به في المظن ، وإدراك العتبة . وقدمه القاسمي أبو الحسين في فروعه . وقيل : أفضل النصف بعد الثلث الأول حكاه في الرعيتين كما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ يَارْتَبِعْ فَلَا بَأْسَ ﴾ .

اعلم أن الأفضل في صلاة التطوع في الليل والنهار : أن يكون مني كما قال المصنف هـ . وإن زاد على ذلك صح ، ولو حوّر ثانياً ليلاً ، أو أرباعاً . وهذا المذهب . قال المحمدي في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين . وغيرهم . هذا طاهر المذهب . وهو أصح . وقدمه في الفروع . وقال : وطاهره علم العدد أو سبه واحتاره القاسمي ، وأبو الخطاب ، والمحمدي وغيرهم . قال زركشي : وهو مشهور

وقيل . لا يصح إلا مثنى فيهما . ذكره في المستحب .

وقيل : لا يصح إلا مثنى في الليل فقط . وهو ظاهر كلام المصنف هنا واحتاره هو وسر شهاب ، والشرح . وقدمه في الرعدة الكبرى . قال الإمام أحمد . فمن قام في التراويح إلى ثلثة . يرجع ، وإن قرأ لأن عليه تسبيح ولا بد . فعلى القول بصحة التطوع بزيادة على مثنى ليلاً . لو فعله كره ، على الصحيح من مذهب . حرم به في بخار ، والعاثق ، والركشي . وقدمه في العروغ . وعنه لا يكره . حرم به في اسفرة .

وعلى القول بصحة التطوع في النهار أربع . فعمله كره ، كما هو ظاهر كلام المصنف هنا . وهو الصحيح من مذهب . وعنه يكره . وأخفهما في المذهب ولو رد عنه كره . حرم به ابن نجيم . وقال في المذهب : فإن رد على أربع مبرأً بتسبيحة واحدة كره ، رواية واحدة . وفي الصحة وابن .

فائدتان

أما الأولى : لو رد على ركعتين . وقد صحح . وهو يحسن إلا في آخره . فقد ترك الأولى ونحوه ، سليمان البدر ، وكأنه كسرة على رواية . قال في العروغ : وظاهر كلام جماعة . لا يجوز . وقال في الفصول : إن طوع ست ركعات سلام واحد في بطلانه وجهن . أحدهم . يعني لأنه لا يصير له في الفرض .

الثانية : هو أحرم عدد . فهل يجوز الرعدة عليه ؟ قال في العروغ : ظاهر كلامه . فمن قام إلى ثلثة في التراويح . : لا يجوز . وفيه في الانتصار خلاف . ذكره في الحوق زيادة بالعدد . وعدمه في أول سجود السجود لو سوى ركعتين فلا وقام إلى ثلثة يلاً أو مبرأً .

قوله ﴿ وَصَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ ﴾

هذا مذهب . وعنه جدهير لأصحاب . وقطموه . وقال صاحب الإرشاد

في آخر باب جامع الصلاة والسهو ، وصاحب السنويع هي على الصف من صلاة القائم إلا المترع^(١) . انتهى

قلت : قد روى الإمام أحمد في مسنده حديثاً بهذه الزائدة .

قوله ﴿ وَيَكُونُ فِي خَالِ الْقِيَامِ مُتَرَبَّعًا ﴾

يعنى بسحب ذلك . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يعترش . وذكر في الوسيلة رواية : إن أكثر ركوعه وسجوده مترع ، وإلا ترع .

فعلى المذهب يبنى رجليه في سجوده ، لا تراعى وكذا في ركوعه ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : احتار الأكتوف وقطع به في الطرق ، والسنويع ، والخبر . والحاوي الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية ، ولزركشي ، والشرح . وعنه لا يذهب في ركوعه .

قال المصنف : هذا أقبح وأصح في النظر ، إلا أن أحمد ذهب إلى فعل أس ، وأخذ به . قال في حوائش ابن معص : هذا أقبح وقدمه في مجمع البحرين وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، وابن تيمية . وقال في الرعاية الصغرى : ومتربعاً أفضل . وقيل : حال قيامه . ويبنى رجليه في ركع أو سجد .

تنبيه : يحل الخلاف في كون صلاة القاعد على الصف من صلاة القيام إذا كان غير معذور . فمما إن كان معذوراً مرض أو نحوه . فيها كصلاة القيام في الآخر . قال في الفروع : في نحوه فيه فرقان وملا .

فأمره : يجوز له القيام إذا ابتدأ الصلاة حياً وعكسه

تعليق . ظاهر كلام المصنف : أن صلاة مصدع لا يصح وهو الصحيح من

(١) روى البخاري وأصحاب السنن عن عمران بن حصين رضي الله عنه « أنه سأل رسول الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً » فقال : « صلى قاعداً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » ومن صلى قائماً فله نصف أجر القائم » .

المذهب . قال المحمدي شرحه - ونسبه في مجمع البحرين ، والركشي - : طاهر قول
أصحابنا : المنع . وقدمه في الفروع ، والردغة .

قال الشيخ تقي الدين : حوره طائفة قليلة . وقال ابن هادي : يصح . فيكون
على المذهب من صلاة القاعد . واحترره بعض الأصحاب .

قال الشيخ تقي الدين : وهو قول شاذ لا يعرف له أصل في السلف
قال المحمدي : وهو مذهب حسن . وحرمه في نظم حياة من رزق . وأطلقها
ابن نجيم والعاقل

وقال الشيخ في الدين : لا يجوز التطوع مصطحماً لغير عذر . وحرمه في
الرعائين والإفادات . وحمل محل خلاف في الرعية الكبرى في سير معدود .
وعاب من ذكر اسمه أضيق .

فعل الأول باسطة : هل يوي ، أو يسجد ؟ على وجهين . وأطلقهما في
الرعاية الكبرى ، والعاقل ، والفروع ، وابن تيمية ، والخواشي ، والنسكت .

فأمرنا

بمراهم . التطوع سراً أفضل ، على الصحيح من المذهب . قال في الفروع :
و من بينه . وعنه هو وسجد سواء . انتهى .

ولأن الجماعة فيه . قال في الفروع : ويجوز جماعة . فطلبه بعضهم
قلت : منهم الشيخ في معنى ، والكافي . والشرح ، وشرح ابن رزيق ،
والرعائين ، والحدوي الصغير

وقيل : منه متعدد عدة وسنة . فصح به المحمدي شرحه ، ومجمع البحرين .
وقيل : يسحب . احتاره الأمدى . وقيل : نكره . قال الإمام أحمد . ما سمعته .
وتقدم هل نكره المحمدي سراً ، وهل يجزئ إلا في صفة الصلاة ، عند قوله « ويحرم
الإمام بالجماعة » .

الثانية : اعم أن الصلاة قائماً أفضل منها قاعداً . والصحيح من المذهب : أن كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام . قال في القعدة الـ سعة عشرة المشهور أن الكثرة أفضل . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنحيف ، والمحرر ، وابن تيم ، والفروع ، ومجمع البحرين ، ومصره . وقال : هذا أقوى الروايتين . وحرمه في الفائق ، والإفادات . وقال الشيخ عبد القادر في الصية ، وابن الخوري في المذهب ، ومسوك الذهب ، وصاحب الخاويين : كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام في النهار . وطول القيام في الليل أفضل . قال في مجمع البحرين : احتاره جماعة من أئمتنا .

وعنه طول القيام أفضل مطلقاً . وقدمه في الزعاتين ، وسهابة ابن درين وطمه . وعنه التسوي . احتاره الخد ، والشيخ تقي الدين . وقال : التحفيق أن ذكر القيام - وهو القراءة - أفضل من ذكر الركوع والسجود ، وهو الذكر والدعاء . وأما من الركوع والسجود فأفضل من من القيام ، فاعتدلاً . ولهذا كانت صلاته - عليه أفضل الصلاة والسلام - معتدلة . فكان إذا أحل القيام أطال ركوعه والسجود بحسب ذلك حتى ينقر .

قوله ﴿ وَأَذِّنْ صَلاَةَ الصُّحْرِ رَكْعَتَيْنِ . وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٌ ﴾

وهذا مذهب . وعليه جمهير الأصحاب . وعنه أكثرها اثنا عشر . وحرمه في الصية ، وطمه بهية ابن درين .

قوله ﴿ وَوَقْتُهَا . إِذَا غَلَبَ الشَّمْسُ ﴾

يعنى إذا خرج وقت الكراهة . وهكذا قال أكثر الأصحاب . وهو المذهب وقال في الهداية ، والكافي ، والنحيف . إذا غلبت الشمس واشتد حرها ومن عليه الإمام أحمد . وقال في المستوعب ، والحدوى الكبير : حين تبيض الشمس .

وقال في الرعاية الكبرى : من عود الشمس . وقيل : ويصحب . وقيل : وشدة حره . وقيل : بل روال وقت الهى انتهى .

وقال المحدث عن كلامه في الهداية ، والنص : وهو محمول على وقت الفصيلة . قال في مجمع البحرين : وهو محمول عند الأصحاب على وقت الفصيلة

فأمره : آخر وقتها . إلى الزوال ، على الصحيح من المذهب . وعليه ، لأصحاب . وقطع به أكثرهم . قال في القروع : والمراد - والله أعلم - قيل الزوال . انتهى

قلت : هو كالصريح في كلامهم . غير قوله « إلى الزوال » لا يدخل الزوال في ذلك ، لكن ينتهي إليه . وله بطلان . وقال الشيخ عبد القادر : له مصداق عند الزوال . وإن أحره حتى صلى الظهر قصده بدياً .

فأمرناه

إمرأهما : الصحيح من المذهب : أنه لا يستحب المداومة على فعلها ، من تعمل عبداً . نص عليه في رواية المروفي . وعليه جمهور الأصحاب .

قال في الهداية : لا يستحب المداومة عليها عند أصحابنا .

قال في مجمع البحرين : أكثر الأصحاب قالوا : لا تستحب المداومة عليها . ونص عليه . وقدمه في القروع وغيره . واختار الآجري ، ومن سقى استحباب المداومة عليها . ونقله موسى بن هارون عن أحمد .

قال في الهداية : وعدى تستحب مداومة عبها . قال في المذهب ، ومسوك الذهب ، ومجمع البحرين : ويستحب المداومة عليها في أصح الوجهين .

قال المحدث في شرحه ، وصاحب الخواص الكبير . وهو الصحيح عندى .

قال ابن تيميم : واستحب المداومة عليها أولى .

قال في الإفادات : ولا تنكره مدومتها .

فتلخص أن الآجري ، وابن عقيل ، وأبى الطيب ، وابن الخواص ، والمحدث ،

وإن حمداً ، وإن نبي ، وصاحب مجمع البحرين ، والحدوي الكبير : أحدوا
استحبوا مداومة عيها ، وأطلقوا الحديث في التخصيص . وأحاديث الشرح في الدين
لمداومة عيها من . قم من الليل ، وله فاعده في ذلك . وهي : مايس مراتب
لا مداوم عليه كالزائفة

الثانية - فصل وقها : إذا اشتد الحر ، للعديث الصحيح "وارد في ذلك" (١) .

قوله { وهل يصح التطوع بركعة } على روايتين

وأصلها في مذهب ، والسنة ، وإن نبي ، والنظم ، ومسبوكة الذهب ،
والمستوعب ، والحدوي الصغير ، والزركني .

إمضاءها : يصح وهو مذهب صحيح في التصحيح ، وابن منبج في شرحه .

قال في خلاصة : يصح أن يتطوع بركعة على الأصح . قال في التلخيص : يصح
التطوع بركعة في أصح الروايتين . وحسنه في مجمع البحرين ، وأخذ في شرحه
وقدمه في المروء ، وبحر ، وأخذ في شرحه ، وأخذ في شرحه ، وأخذ في شرحه
وعبره . وحسنه في الإقادات ، وسنة ابن رزم ، وبطله . وصححه أبو الخطاب
في رموس مسائل .

الرواية الثانية : لا يصح حرمه في الجبر . وهي طاهر كلامه الحرق وبصرها

المنصف في لمع ، والشرح وقال فيه إن نبي ، والشرح : أقل "صلاة ركعتين
على صدر المذهب .

قائمة : قال المحقق في شرحه ، وإن نبي ، والزركني ، وإن حمداً في رعايته

(١) روى أحمد ومسلم عن زيد بن أرم ، أنه رأى يوماً يصلون من الصبح .

فقال أما بعد عمو أن صلاة في غير هذه الساعة أفضل . إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين رمض اتصال ، قال أبو ذؤيب : أي حين يحترق
من شدة حر الزمان حفاف لفصان وهي صغار أولاد الإبل .

وصاحب الحوى ، ومجمع البحرين ، وغيرهم : حكم النفل بالثلاث والخمس حكم النفل ركعة ، فيه رويين ، ولا يرد فيه محمداً ، وفي الفرع : ويصح التطوع بمرد ركعة .

قوله ﴿ وَسُجُودُ تِلَاوَةِ صَلَاةٍ ﴾

فيشترط له ما شرط للساقط وهذا ذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعند الشيخ في الدين سجود السلاوة وسجود الشكر خارج الصلاة ، لا يقتضي وضوءاً ، وبالنسبة لأصل وقد حكى النووي : لإجماع على اشتراط الطهارة لسجود التلاوة والشكر

قوله ﴿ وَهُوَ سُنَّةٌ ﴾

هذا المذهب وعليه الأصحاب . وعنه واجب مذهباً . احتجوا بالشع في الدين . [فليس هو حديث] وفي الفرع : وفي السنة لا يترتب خوف فوته . وقيل : لا ، ومذهب حريح على التيمم للحدوث . واستحسنه من تيمم . وقال الخليل : لا يسجد وهو حديث . ولا يصح . رد وصح . انتهى . وعنه واجب في الصلاة . وعلى المذهب في حديث : للشافعي روايتان . وأطلقهما في الفرع ، والشافعي ، والحنابلة ، وابن تيمم ، والذهب . قلت : أظهر من الوجهين أنه يسجد ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وفي ابن عمر أنه ، فامسك على قطع مولاه به وعدمه وعلى كل قول . بشرط لسجوده قصر الفصل ، على التصحيح من المذهب ، فيسجد موحى ، وتيمم من سجد له التيمم مع قصر الفصل قال في القرون سهوه عنه كسجود سهو ، يسجد مع قصر الفصل . وعنه ومظهر أيضاً حديث ويسجد . وهو قول في السنة

قوله ﴿ وَهُوَ سُنَّةٌ لِلْعَرِيِّ وَالْمُسْتَمْعِ ، دُونَ السَّامِعِ ﴾

وهو المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وحزبه في الخبر ، والوحيد ،

والكافي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وغيرهم . وصححه في الحاويين وغيره . وهو من المفردات .

وقيل : بعد السمع أيضاً . وأطلقها في الفائق ، وإن تميم .
قوله (وَيُسْتَبْرَأُ أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ يَضَعُ إِمَاماً لَهُ . فَلَا يَسْجُدُ قُدَّامَ إِمَامِهِ ، وَلَا عَنْ يَمَانِهِ)

على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع . والرعايتين ، والفائق . وقيل يسجد . وهو ظاهر ما جزم به الناظم . فيه قول : وليس شرط موقف متعين ، وقطع به في مجمع البحرين ، كسجوده لتلاوة أي : ورأس . لأن القراءة والقيام ليسا من فروعه . لا أعرف فهما خلافاً .

ولا يسجد رجل لتلاوة امرأة وحتى . وفي سجوده لتلاوة صبي وحمل وأطلقها في الفائق .

قلت : الصحيح من المذهب : سجوده لتلاوة الصبي . لأنه كإساقفة ومذهب : صحة إمامة لصبي في النافذة ، على ما يأتي . قال في الفروع ، والمحرم ، وغيرهما : وبس للقرئ . ولم يسمه الجائر اقتداءً به . وقيل : يصح إن صححت إمامته . وأسقطها في الرعية . وحرم في المذهب أنه لا يسجد لتلاوة صبي .

قائمة : قال في مجمع البحرين : لما أُرْسِلَ الأصحاب من تعرض للرفع قبل القارئ . فيحتل السمع ، كالصلاة . ويحتل الحوار . لأنه سجدة واحدة ، فلا يذهب إلى كثير بحجة وتخييد . وقالوا : لا يسجد قلبه ، لعدم الأدلة . ولأنه لا يدري : هل يسجد أم لا ؟ بخلاف رصع قلبه انتهى .

قلت : الثاني : هو الصواب .

قوله (فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِئُ لَمْ يَسْجُدْ)

هذا المذهب نص عليه . وعنه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وقيل يسجد غير متصل ، وقدمه في الوسيلة

فوائد

الأولى : لا يسجد في صلاة لقراءة غير إمامه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، كقراءة مأثوم . وعنه يسجد . وعنه يسجد في النفل ، دون الفرض . وهو قول في الرعاية ، والعتق ، وغيرهما . وحسن القاصي في موضع من كلامه اختلاف بالنفل . قاله في مجمع البحرين ، والمجد . وقصم به في المذهب . وقيل : يسجد إذا فرغ . احتاره القاصي .

فعلى القول بعدم السجود : لو حالف وفعل في طلال الصلاة به وجهان . حكاهما القاصي في التبريح . وأضيقهما في المروء . وأمر عانة ، وإن نيم . وقدم في العتق الطلال .

الثانية : لا تقوم ركوع ولا سجود عن سجدة التلاوة في الصلاة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المروء ، وحسن ، والشرح ، وغيرهم . وعنه بلى ، وقيل : يجرى . الركوع مطلقاً ، أعنى سوا . كل في الصلاة أو لا . قاله في المروء وغيره . وحكى عن القاصي .

وقال في رعاية : وعنه يجرى . ركوع لصلاة وحده انتهى . قلت : احتارها أبو الحسين

وقال في العتق لا تقوم الركوع مقامه . وتقوم سجدة الصلاة عنه . نص عليه . وحرم به في مجمع البحرين ، وقدمه ابن نعيم .

الثالثة : لو سجد ثم قرأ . ففي إعادته وجهان . وأضيقهما في المروء . وقيل : وكذا توحه في تحية المسجد إن تكرر دعوته . وأضيقهما في العتق ، والتنجيس . وقال ابن نعيم : ويرى أن سجدة مسجدة ، ثم قرأها في الحائض مرة أخرى ، لا لأجل السجود . قبل بعد السجود على وجهين . وقيل القاصي في تحريمه : إن سجد في غير الصلاة ، ثم صلى فقرأ فيها ، أعاد سجود . وإن سجد في

صلاة، ثم قأه في غير صلاة، يسجد وقيل: إذا قأ سجدة في ركعة فسجد،
ثم قأه في الثالثة، فصل بعد السجود، وقيل: لا.

وهو كركر سجدة، وهو: أك في الصلاة كركر السجود، وإن كان في
غير صلاة كركر السجود كذا وجد في النسخ. وفي في البعدة وكما قرأ آية
سجد سجده

فمن كرر في ركعة سجد مرة.

وقيل: إن كان لسجدة آية سورة فله سجود وركعة وقيل: إن قرأ
سجدة في خمس مرتين، أو في كعبين، أو سجد فيها، فهل يسجد للثنية وللأولة؟
فيه وجهان. وقيل: إن قرأها، فسجد ثم قرأها، وقيل: في الحن فوجهن

الرابعة: أنه يجمع سجدتين معاً، فهل يسجد سجدتين، أم يكتفي بوحدة؟
قال من رحم في عدة الثمثة عشرة: خصوص في رواية البراءين، أنه يسجد
سجدتين قال: وتخرج أن يكتفي بوحدة. وقد حرج الأصحاب في الأكفاء
سجدة الصلاة عن سجدة التلاوة وجهها: هما أو، انتهى.

قوله (وهو أربع عشرة سجدة) في الصحيح منها اثنتان

هذا مذهب، وعليه جمهور الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وعنه في الصحيح
واحدة فقط وهي الأولى بقية الأمدى. وعنه في الثانية، فتكون السجدة
ثلاث عشرة. وعنه سجدة «من» منه فتكون خمس عشرة أحدها أو تك،
وإن قيل:

فعل المذهب سجدة «من» سجدة شكر فيسجد بها حارج الصلاة
على كل رواية. ولا يسجد بها في الصلاة. فإن فعل عائشة صلت الصلاة، على
الصحيح من المذهب، قلته في الفروع، والبراعين، وحرمه في المنور، وقيل:
لا يصل في الفروع، وهو ظنهم لأن سبب من الصلاة وأصحبها من تيمم
والمذهب، ولدتق، والخواري، وجمع السحري، والمحدثي شرحه وقال:

على لقول أنها لا تنطبق لأفاندة في اختلاف الروايتين من حيث المعنى ، إلا هل
هذه السجدة مؤكدة كالكيد سجود تلاوة ، أم هي دونه في الكيد كسجود
الشكر لأن سجود التلاوة أكثر من سجود الشكر .

قائمة : السجدة في « حتم » عند قوله « يا قوم » على الصحيح من المذهب ،
وعليه أكثر الأصحاب فإنه المجد في شرحه ، وجمع البحرين ، وبرز كشى وقدمه
في الفروع وغيره . وقيل : عند قوله « سعدون » احتاره ابن أبي موسى ، وقدمه
في الرعاية الكبرى . وأما فهم المجد في شرحه ، ومن تيم ، وجمع البحرين ،
وعنه يجر

غيب طاهر قوله (وكثير إذا سجد) أنه لا يكثر لإحرامه وهو صحيح .
وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد : هو قول القاضي وغيره من
أصحابه . وقيل يشترط تكرار لإحرامه أحده أبو الخطاب وحرمه في
الإفادات ، وصححه في الرعيين وأصفهه في الوثاق .

قوله (وكثير إذا سجد)

هذا المذهب وشبهه لأصحابه وحرمه في الفروع وغيره . قال رعايتن
وكثير غير مصل في الأصح لإحرامه والسجود واقع منه طاهر كلامه . في
تكريرة السجود خلافا

قوله (وإذا رفع)

مع كثير إذا رفع وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وقيل يحرمه
تكريرة للسجود وهو طاهر كلامه . في . واحتاره بعض الأصحاب .

قوله (ويجلس)

هكذا صرح به جماعة كثيرة من الأصحاب قال في المروع : فصل أراد
البدن ومدا يد كرو حنيفة في صلاة كدلت .

قوله ﴿وَأَسْلَمَ﴾

الصحيح من المذهب: أن السلام ركن من عليه. وعليه أكثر الأصحاب. وعنه ابن ركن. وهما وجهان في العائق وغيره. وأطلقهما في الخاويين، والعائق. فعلى المذهب: بحرته تسعة واحدة. وتسكون عن يمينه. وهذا المذهب من عليه. وعليه الأصحاب. وعنه تحت الثمن.

قوله ﴿وَلَا يَنْتَهِدُ﴾

هذا المذهب. من عليه. وعليه أكثر الأصحاب. وقيل: بلى. وهو تخريج لأنى الخطأ، واحتراره وهو من المردودات. وأطلقهما في الرعايتين والخواويين، والتلخيص قال في المروء: وهذا لا يس.

فأمرنا

إبراهيم. الأفضل أن تكون سجود عن قيام حرم به المخذ في شرحه، ومجمع البحرين، وغيرها. وقدمه في المروء، وغيره. وحاشاء الشرح نفى الدين وقيل: قاله طائفة من أصحاب الإمام أحمد. وقيل للإمام أحمد. بقوله ثم يسجد؟ قال: يسجد وهو قاعد. وقال من غير: لأفضل أن يسجد عن قيام، وإن سجد عن حبس نفس.

الثاني يقول في سجوده ما يقوله في سجود الصلاة، وإن راد على ذلك مما ورد في سجود التلاوة خمس.

قوله ﴿وَإِنْ سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ﴾

معنى في رواية أبي طالب. وهو مذهب وعليه جماهير الأصحاب. وحزم به في الوحي، والنور، وقدمه في الهداية، ومسعود، والإخلاص، والرعايتين، والبطم، وابن تيمية، ومجمع البحرين، والعائق، والخواويين.

وقال القاضي في الجامع الكبير لا يرصم وهو روي عن أحمد . قال في
السكت : ذكر غير واحد . أنه قيس المذهب .

قلت مهمل : مصنف ، والشرح

قال ابن نصر الله في حاشيته هذا الأصح وأطلقهما في المروء ، ولكافي ،
والمحدث في شرحه ، والمذهب ، والتعريض . وقدم هل يرفع يده بعد قرعته من
القنوت إذا راد أن يسجد في أحكام التوثر .

فانظرنا

إبراهيم : الصحيح من مذهب : أنه إذا سجد في غير الصلاة يرفع يده ،
سواء قد يرفع يديه في الصلاة ولا من عيبه وعيبه أكثر الأصحاب . وحرم
ه في التعريض وقدمه في المروء ، ويرعاه من ، واس عيب . وهو من المفردات .
وقيل : لا يرصمهما . ويختل كلام مصنف هنا ، وصاحب لو جبر . وأطلقهما
في الفائق .

الثانية : إذا قدم مصلي من سجود الصلاة على شيء قرأ ، ثم ركع ، وإن شاء
ركع من غير قراءة . نص عليه .

قوله : **« لَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ السُّجُودُ فِي صَلَاةٍ لَا يُجْزئُ فِيهَا »**

بل نكده وهذا المذهب ، وعيبه أكثر الأصحاب . وقدمه في المروء ،
والرباعية ، وعيبهما . وقيل : لا نكده . احتاره المصنف .

قوله : **« فَإِنْ قَعَلَ فَأَتَمُّهُمْ تُخَيَّرَ بَيْنَ اتِّبَاعِهِ وَتَرْكِهِ »** .

هذا المذهب . وعيبه أكثر الأصحاب . وأكثرهم حرمه . وهو من المفردات .
وقيل : يلزمه مدعيه . احتاره القاصي والمصنف .

تعبير : مفهوم كلامه : أن مأموم يلزمه متابعة إمامه في السجود في صلاة
الحرم . وهو صحيح . وهو مذهب . وعيبه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع ، والزكاة ، بلومه في الأصح . وحرمه الخلد في شرحه ،
وجمع البحرين

وقيل : لا يلزمه . جزم به في الحاوي الكبير

فصل للذهب : لو ترك مساعته عمداً بعتت صلاحه . حرم به الخلد في شرحه ،
وجمع البحرين ، وغيرها .

وعلى الثاني لا تطل ، بل تكده .

قائمة : الزاكب يسمى بالسيود ، قولاً واحداً وأما الثاني . فاصحح من
الذهب أنه يسعد ، أرض وقيل بومي ، أيضاً وأصله في الحاوي وقيل
بومي . إن كان مراً أو بالإسعد .

قوله (ويستحب أخذ الشكر)

هذا الذهب مصفى . وعيه الأصحاب . وقيل إن قيمه يستحب لأمر الناس
لأخيه . قال في الموعود وهو عبد بن سعيد

قوله (عند تحدد النعم . واندفاع النقم) .

يعني العامين للناس . هكذا قال كثير من الأصحاب ، وأصفوا

وقال القمي وحده : يستحب عند تحدد نعمة أو دفع نعمة طاهرة لأن
الانقلاء يهتسون بالسلامة من العارص . ولا يمسونه في كل ساعة ، وإن كان الله
يصرف عنهم البلاء والآفات ، ويمتنعهم بالسمع والبصر والعقل والدين ، ويفرقون
في الشهادة بين النعمة الطاهرة والنقمة ، كذلك السجود للشكر . انتهى

قائمة الصحيح من الذهب . أن يسجد لأمر يخصه نص عنه . وحرم به
في الزكاة الكبرى وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب وقيل : لا يسجد [بلومه
في الزكاة الكبرى . قال يسجد شكراً لتحديد نعمة ، ودفع نقمة عمتين
للناس وقيل : أو حصتين] وأصلهما في الفروع ، والشافعي ، وإن تيم

قوله ﴿وَلَا يَسْجُدْ لَهُ فِي الصَّلَاةِ﴾

هذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واستحجه
اس الراعوي فيه . واحتاره بعض الأصحاب . وهو احتمال في انحصار أي احصر
كسجود النلاوة . وقرئ القاصي وغيره . منهم من سب سجود النلاوة عارض
من أصل الصلاة

فعل المذهب : لو سجد جاهلاً ، أو ناسياً بعض الصلاة . وإن كان شامداً
طلعت ، على الصحيح من المذهب . وعدد من تقبل فيه رواه من حد سبعة ،
أو استرحم لمصلحة .

قائمة لو رأى مثلي في دمه سجد شكراً محصوره وغيره . وإن كان مثلي
في بدنه سجد وكتفه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وقطع به أكثرهم .
قرئ القاصي وغيره في الله العاقبة . فإن في الدعاء وطاهر كلام جمعة
لا يسجد . ولعله طاهر الظاهر .

فعل المذهب : قال في الفروع ، والمراد إن قلنا : يسجد لأمر يخصه .
قلت : فهو كاصريح في كلام من يقيم فيه قال . وهل يسجد لأمر يخصه ؟
فيه وجهان . لكن إن سجد رؤيه مثلي في بدنه

فاستدرك من السجود لأمر مخصوص ذلك

قوله ﴿فِي أَوْقَاتِ الشَّمْسِ هِيَ خَمْسَةٌ﴾

هذا مذهب الأئمة . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وطاهر كلام الحرق . أن عند قيامه يس بوقت هـي لمصره .

قال في الفروع وفيه وجه . أنه يس بوقت هـي . قرير كشي طاهر
كلام الحرق أن أوقات الشهي ثلاثة . عند المجر حتى صبح الشمس ، وهذا عصر
حتى غروب . وهذا وقت يشمل على وقتين . وسه لا هـي حد العصر مطلقاً .
وإن ذلك مفصلاً قريباً أهم من هذا

قوله ﴿ وَعِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ﴾ .

يعني الفجر الذي . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه من صلاة الفجر . حاربه أبو محمد رزق الله التميمي .
قوله ﴿ وَعِنْدَ الْمَغْرِبِ ﴾ .

يعني صلاة المغرب . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ويؤني قريباً إذا جمع . وعنه لا يهي بعد العصر مفضلاً ، كما تقدم . وعنه لا يهي بعد العصر ما لم تغرب الشمس .

فأما الاعتناء بأجزاء من صلاة المغرب ، لا بأس به . وهو أحرم . ثم قسمه على الأجزاء : صبح أن يتطوع بعدها . قاله ابن تيمية ، وابن جدلان ، ومالك ، والشافعي ، وغيرهم . ولا عصر أصلاً . صلاة . فهو صلى مع من التطوع ، وإن لم يصل غيره . ومتى لم يصل فيه التطوع وإن صلى غيره . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَيْدُ رُمْحٍ ﴾

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقال في المستوعب : حتى يسبح . وحكاة في أربعة قولاً

قوله ﴿ وَعِنْدَ يَأْمِهَا حَتَّى تَرْوُلَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وصاهر كلام آخرق : أنه من وقت يهي ، تقصره كما تقدم . أحذره بعض الأصحاب . واحتراره الشيخ أبي الدين في يوم الجمعة خاصة . قال الإمام أحمد في الجمعة : إن لا يحصى . قال في المروغ . وطهره الجوار ولو لم يحصر الجميع . وقال القاضي : ليستظهر بقرعة الصلاة ساعة بعد ما يعم ، والله كذاثر الأئمة .

فأما قوله

إبراهيم : لو جمع بين الظهر والمغرب في وقت الأولى مع من التطوع لم يطق

بعد ادراع مهب . قاله ابن تيمية ، وابن حنبل ، وصاحب الفروع ، والشافعي ،
والزركشي وغيرهم .

وأما سنة الظهر الثانية : فالصحيح من المذهب : أنها تعمل بعد العصر إذا
جمع ، سواء جمع في وقت لأولى أو الثانية . قلناه في الفروع . وقيل : معها إذا
جمع في وقت لظهر . وقيل : بل معصفاً . وقال ابن عقيل في المصنوع : صلى
سنة الأولى إذا دعى من الثانية ، إذا لم تكن الثانية نصراً . وهذا في المشايخ
خاصة . وقدم سنة لأولى مهب على الثانية ، كما قدم فرض الأولى على الثانية .
قال في الفروع : كذا قال .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الشح في وقت النهي معتق لجميع البلدان
وعليه الأصحاب . وعنه لا يهي تكفة . وهي قول في الحدود وغيره . وأوله القاضي
على قتل ماله سبب ، كركم في الطواف . قال المحمدي شرحه : هو خلاف الطاهر
ووجه في الفروع توجبها . إن فاء الحرم مكفة في مرور بين يدي مصلي . أن
هذا مشه . وكلام القاضي في اختلاف أنه لا يصلي فيه ابتداءً .

قوله (وإذا تضيقت للمروب حتى تعرب) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وتقدم . وأية : أنه لأنهي بعد العصر مطلقاً .
تيمية : طهر قوله « وإذا تضيقت للمروب » أن انتهاء وقت النهي يحصل
قبل شروعه في المروب . فيكون : أوله إذا أصبرت . وهو إحدى الروايتين .
احترمه المصنف . قال المحمدي شرحه : هذا أولى وأحوط . وقدمه في الترجمة
الكبرى ، والمحامدي الكبير ، والشرح ، وحوشي ابن مصلح .

والرواية الثانية : أوله إذا شرعت في المروب . وعليه أكثر لأصحاب . قال
المحمدي شرحه ، وتبعه في مجمع البحرين . قاله أصحاب . قال الزركشي : عليه عامة
الأصحاب . وحرم به في الحر ، والشافعي وغيره . وقدمه في مجمع البحرين . قال ابن

نيم . وحذف قوله في الخامس . فعنه أوله : إذا شرعت في الغروب . وعنه أوله إذا
 اصبرت . وقيل في المروع . في تعداد أوقات النهي . وعند غيره : حتى نيم .
 قوله ﴿ وَيَجُوزُ قَصُّ الْفَرَائِضِ فِيهَا ﴾ .
 هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وحكي في البصرة في
 قص الفرائض في وقت النهي روايتان .

قوافر

أمرها يجوز صلاة النذر في هذه الأوقات على الصحيح من المذهب .
 حرمة نه في الجبر ، وإزالة التعمد ، والخوفين وغيرهم . وصححه في مجمع
 البحرين ، وإن نيم . ونصره المحدث في شرحه . وغيره .
 قال في القواعد الفهية : الأشهر أحوال قول الركني : هذا أشهر الروتين
 وقدمه في الدعوى ، وإزالة التعمد ، والنهي ، والشرح وغيرهم . وعنه لا يصح
 ذكرها أبو الحسين . وأصنفه في المباح

الثانية : لا بد صلاة في أوقات النهي . وصحيح من مذهب . أن حكمه
 حكم صلاة النذر المطلق في وقت النهي على ما تقدم . قال المحدث في شرحه . وعنه
 في مجمع البحرين . قال شيخنا : سقط الد ، وإن نهى . وحرمة نه في الجبر ،
 وإن نيم ، وغيرهما ، وقدمه في نه ونيم . وقال المحدث في شرحه ، والمصنف
 في النهي ، والمباح . وسخرج أن لا يصح موحدا . وبهم في مجمع البحرين
 والمروع . وقال ابن عقيل في المقصور : يصح في غير وقت النهي والكفر ، كسره
 صوم يوم العيد . وقال القاضي في اختلاف وسيره : أن نذر صلاة مصفأة أو في وقت
 وفات . فحسن مذهب يجوز فعله في وقت النهي لأن أحمد أحار صوم النذر
 في أيام الشريق ، على إحدى الروايتين . مع تركه الصوم .

الثالثة . نذر الصلاة في مكان محظ . في مبدت أي على . سقط

فقبل له . يصلي في غيرها . فقال . في يوم سدره

وقال في الدعاء ، وتوجه أنه كصوم يوم العيد .
 قوله ﴿ وَيُحْزَرُ صَلَاةُ الْحَاذِرَةِ ، وَرُكْعَتَا الطَّوَّافِ ، وَإِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ إِذَا
 أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : جواز صلاة الحاضرة بعد الفجر والمصر . وعنه
 الأصحاب . وحكاها من سائر ، ونحوه ، وغيرهما إجماعاً . وجزم به في الوحيد وغيره
 وقدمه في الدعاء ، وإن تيمم ، والتفت وغيره . قال المصنف ، والشرح . غير
 خلاف ، وقدمه ابن تيمم . وحكى في رتبة وغيره ، فولا بصلاة الفرض منهما .
 وعنه المنع من الصلاة عقب الفجر إن شاء الله . وعنه المنع من الفجر فقط .

والصحيح من المذهب . حوا . فمن ركعتي الطواف بعد الفجر والمصر .
 وعنه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وعنه المنع .

والصحيح من مذهب حوا . إعادة الجماعة فيهما مطلقاً . جزم به في المذهب ،
 والشرح ، وأجبر ، ومعنى : لا تسحب وقدمه في الدعاء ، واحتاره ابن عقيل .
 وحتار أقاصي وغيره . لا يجوز إعادة الجماعة بلا معية ، حتى . وحرره في الهدية
 ومسود المذهب ، ومسعود ، وخلاصة . ونحوه ، وتجمع البحرين ، والنجاشي
 والحدادي الصغير . وإن تيمم . وعدد الجماعة مع الإمام حتى إذا أقامت وهو في
 المسجد ، أو دخل وهم صلب ، سواء صلى جماعة أو أدى ، لكن لا يستحب له
 الدخول أبداً . وعنه المنع فيها مطلقاً . وإن كان ذلك مسوقاً في صلاة الجماعة عند
 قوله « فإن صلى ثم أقامت الصلاة وهو في المسجد استحب له إعادة » .

قوله ﴿ وَهُوَ يُحْزَرُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ ﴾ على روايتين

حتى هل يحوز ، فعل صلاة الحاضرة وركعتي الطواف ، وإعادة الجماعة في الأوقات
 الثلاثة الباقية ، وطمع ابن منجد في شرحه ، وإن تيمم ، والبركشي ، ونحوه في
 شرحه ، وخلاصة . الصحيح من المذهب . حوا . فمن ركعتي الطواف وإعادة

الجماعة في هذه الأوقات الثلاثة أيضاً . حرم به في اللحيق ، والوجير ، والمداية ،
والذهب ، والمحرر ، ومسبوك الذهب . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ،
وعبرهم . واحتراره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفتق . قال ابن تيم : وقطع به
بعض الأصحاب . واحد ابن عصيل حوار إعادة الجملة فيه

والرواية الثانية : لا يجوز . قال في مجمع البحرين : لا يجوز في أقوى الروايتين .
وصححه في العلم ، والنصحيح ، والدعي ، وأبو الخطاب ، والشرح والصحيح
من المذهب ، لا يجوز صلاة الخسرة في هذه الأوقات الثلاثة . قال في مجمع البحرين :
لا يجوز صلاة الخسرة في الأشهر . وصححه في العلم ، والنصحيح . وقدمه في الفروع ،
والمعنى ، والشرح ، وبعراء . وقدمه في المحرر . ذكره في الصلاة على الخسرة .
والرواية الثانية : يجوز . حرم به في الوجير . واحتراره الشيخ تقي الدين ،
وصاحب الفتق وأصلهما في المداية ، وشرحه للمعد ، وإخلاصة ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب . ذكره في الجنازة .

وقال ابن أبي موسى . يصلي عنها في جميع الأوقات إلا حال العروب .
ودكر في الرعاية قولاً ، للحوار في جميع الأوقات ، إلا حال العروب والروا
تغير : يحل إحياء في الصلاة على الخسرة . إذ . يحل عليها . أم إذا حيف
عليها . فيه يصلي عنها في هذه الأوقات قولاً واحداً .

والنمرة : الصحيح من المذهب . تحريم الصلاة على القبر والعتب في أوقات
انتهى كلها . وعليه جماهير الأصحاب . وحرم به المصنف ، والرعاية الصغرى ،
والحاويين . وصححه في الرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع .
وقيل : إن كانت فرضاً لم يجز ، وإن كانت فلا حرمت . وأطلقهما ابن تيم .
وصحح ابن المحوري في المذهب حوار الصلاة على القبر في التوقيين الطويلين .
وحكى قولاً . لا يجوز الصلاة على القبر في الأوقات الخمس .

وقال في العصور : لا يجوز بعد العصر ، لأن لفظه في حواشيها على الحدة
خوف الانحياز ، وقد أس في الفير . قال : وصلى قوه من أشخاصا بعد العصر
متموى بعض المشايخ ولعله فس على الحدة . فس . وحكى عنه : أنه عمل بها
صلاة معروضة . وهذا يزم عليه فعلها في الأوقات الثلاث انتهى .

قوله (وَلَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بِغَيْرِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ
إِلَّا مَالَهُ سَبَبٌ)

التطوع غير ما تقدم ذكره في الأوقات خمسة تعالى : نوع له سبب ، ونوع
لا سبب له

فما لدى لا سبب له - وهو التطوع المطلق - محرم انصف ها . أنه لا يجوز
فعله في شيء منها وهو المذهب بلا ريب . وعليه حميد لأصحاب وقطع به
كثير منهم وقيل يجوز .

فعل المذهب : لو شرع في التطوع المطلق فدخل وقت النهي وهو فيها حرم ،
على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع . وقيل : لا يجرم . وهو ظاهر كلام
الحرق فإيه قال : ولا يبدى ، في هذه الأوقات صلاة تطوع بها ، وكذا قال
في المنور ، والمتنخب . وقطع به الزركشي . نسكن قول محقق وقتصر عليه
ان تيم . وهو الصواب

وعلى المذهب : لو ابتدأ التطوع المطلق قبل أن يعتقد ، على الصحيح من
المذهب ، جزم به في الوجيز ، ونجد في شرحه ، والبرعية الصمري ، والحاويين ،
والزركشي ، ولقواعد الفقهية في السنة ، ومجمع البحرين . قل ان تيم ، وصاحب
العائق . لا يعتقد ، على الأصح . قل في التلخيص : لم تنفد على الصحيح من
المذهب . وقدمه في الفروع ، ورياسة الكفري . وعنه تنفد

فعل القول بعدم الاستعداد : لا يستفاد من الخاضع ، على الصحيح من المذهب .

وهو طاهر كلام ابن تيمية وقدمه في العائق ، ومجمع البحرين . وعنه تنقد منه .
قدمه في اربعة الكبرى ، والحاوي الكبير ، وحاوي ابن مقلح ، وأطلقهما في
الفروع ، ودرعة الصغرى ، والحاوي الصغير ، والتركيب .

النوع الثاني : ماله صعب - كتحية السجدة ، وسجود السلاوة ، وصلاة
الكموف . وقضاء السن اربع - فصدق نصف فيها ١ واثنين . وأصنعهما
في الخلاصة ، والتجسس ، والبيعة ، والذوق ، وصره ، ودراسة اعادة ، والتركيب
واسميه ، واهدى ، والكافي .

إحداها : لا يجوز . وهي مذهب . وعندهم كثر الأصحاب . قال ابن الراعوي
وعبده . قال في صحيح في تحية السجدة ، وليس له إمامة ، فإنه خير عامة المشايخ
قال الشريف أبو جعفر هو قول أكثرهم قال في الفروع ، وتورد عدة
وهو لأشبه . قال شارح : هو مشهور في مذهب قال ابن هجره هو مشهور
عند أحمد في الكموف . قال ابن ميثاق في شرحه . هذا الصحيح وعنده
وأصحاب وعبده . وحرمه في الوخير وقدمه في العيس ، وخواصين ،
وفروع القاصي في الحسن واختاره حاق ، والقاضي ، وسجد . وعندهم

ورواية ثمانية : يجوز نصف فيها . أحدها أبو أصحاب في الهداية ، وابن هجرين
وس حوري في مذهب ، ومسنوث مذهب ، والدمي في مسوعة ، وصاحب
العائق ، ومجمع البحرين ، وشيخ تقي الدين . قال في مجمع البحرين وهو ظاهر
قول الشيخ في الكافي . وقدمه في البحر .

وعنه رواية ثالثة : يجوز قضاء ورده وتورد قبل صلاة الفجر . قال مصنف في
المعنى والشرح : وهو استصوص عن أحمد في قضاء ورده . وحرمه ابن أبي موسى
وصححه في الحاوي الكبير . قال تركشي : وهو حسن . وحرم في المنتخب
حوز . قضاء السن في الأوقات الحرة واختار مصنف في العمدة حوز : قضاء
السن الرأفة في الوقوف الطويين ، وهما بعد الفجر والعصر . واختار مصنف أصاً

في المعنى ، والشرح ، حوار قصص ، سنة الفجر بعد صلاة الفجر ، وحوار قصص ، الس
الراتبة بعد العصر ، واحتاره في التصحيح الكبير ، وقال : صححه القاضي ، واحتار
ان عندوس في ذكره ، حوار ماله سب في لوفين الصوابين
وعنه رواية رابعة : حوار قصص ، وتره ، والس ارادة مصق ، ان حاف إلهاله .
على انقول بسع في الكسوف : فيه مذكر وبدعو حتى يحل . و أنى
ذلك في ٥٥

نعم محل الخلاف : في غير تحية مسجد حل حطة الجمعة : فيه يخور فعلا
من غير كراهة ، على الصحيح من مذهب وعينه الجمهور وحرمه في الفروع .
وقال : ليس عنها حوار صحيح .

وأجاب القاضي وسرد من المذاهب : لا يخص الصلاة . وهذا يمنع من
القراءة والكتابة . فهو أحق ، واللهى هذا احتص الصلاة فهو آكد . قال في
الفروع . وهذا على علمين أطم . ثم قال القاضي : مع أن القس امع . تركناه
لغير سب^(١)

قائمة : ماله سب . صلاة بعد الوضوء ، وأحق الشيخ في الدين صلاة
الاستحارة ، يموت . قال في الهداية ، ومذهب ، ومستوعب ، والنحيص ،
والدعة ، ومجمع البحرين ، وغيرهم وسجود الشكر ، وصلاة الاستسقاء .
فقدوها فيما له سب . ومحموا حوار العدل كما تقدم عنهم .
قال : ذكر الاستسقاء ، فيما له سب : ضعيف جداً . قال في الفروع ولا يخور
صلاة الاستسقاء وقت تنهى .

قال صاحب المعنى ، والمحرر ، ومجمع البحرين هذا وغيرهم : ملا خلاف .

(١) عن حار رضي الله عنه قال « دخل رجل - وعنده مسد - دخل بيت
الاعظمين يوم الجمعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب . فدخل صبيته ؟
فقال : لا . قال : فلي ركعتين »

قال ابن رزين في شرحه إجماعاً وأطلق جماعة الروائين ويأتي أيضاً في باب الاستسقاء . ثم من هذا .

ولا نصل ركعتي الإحرام ، على الصحيح . وقال في المروع . وتوجه فيه بخلاف صلاة الاستسقاء . ويأتي في باب الإحرام .

باب صلاة الجماعة

قوله (وهي واجبة للمصلوات الخمس على الرجال لا بشرط)

هذا المذهب لأرباب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وهو من معرقات المذهب . وقيل لا تحب إذا اشتد الخوف . وقيل لا تعقد أبداً في اشتداد الخوف . احتساره ابن حامد ، والمصنف ، على ما أتى هناك . وعنه الجماعة سنة .

وقيل : فرض كفاية . ذكره الشيخ تقي الدين وغيره . ومقاتلة تاركها كالأذان على ما تقدم . وذكره ابن هبة وظاهر الأئمة الأربعة .

وعنه أن الجماعة شرط لصحة الصلاة . ذكرها القاسم ، وابن الرعوي في الواصح ، والإقناع . وهي من المفردات . واحتسرها ابن أبي موسى ، وابن عقيل ، والشيخ تقي الدين . فلو صلى وحده من غير عذر لم تصح .

قال في الفتاوى المصرية : هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد . ذكره القاسم في شرح المذهب عنهم . انتهى .

قال ابن عقيل : بناء على أصح في الصلاة في نوب عصب ، ونهى بمحض بالصلاة . وقال في الحاوي الكبير : وفي هذا القول مدد . وعنه حكم المائدة والمدورة حكم الحاضرة . وأطلق في الحاوي وغيره فيهما وجهين . قال في المروع وظاهر كلام جماعة أن حكم المائدة فقط حكم الحاضرة .

غيبات

الأول : طاهر قوله « على الرجال » دخول الميديد ذلك . وهو إحدى الروايتين نقب ابن هاني . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والشرح ، والنخيص والمحرم ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والحدوى الكبير .

وقال في الصغرى : بدره - على الأصح - كل مسد مكاف ذكر قادر . والصحيح من المذهب : أنها لا تحب عليهم . قدمه في الفروع . وحرم به الحدوى شرحه إذا لم تحب عليه الجمعة . وأطلق ابن الخوري في المذهب ، وإن نهي ، وصاحب الفائق وغيرهم فيهم روايتين .

الثاني : مفهوم كلام النصف أنها لا تحب على إحداني . وهو صحيح . حرم به في الدقيق ، وإن نهي ، وغيرهما . قل في الرعاية الكبرى : والمذهب وحواها على كل مكلف ، غير حنفي وأبني وقيل : تحب عليهم . قال في المستوعب : تحب على غير النساء .

الثالث : مفهوم كلامه أيضاً : أنها لا تحب على النساء أيضاً . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أن أبا يعلى الصغير مال إلى وحواها عليهم إذا اجتمعن ، وهو غريب .

الرابع : مفهوم قوله « الرجال » أنها لا تحب على المنبر . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في الفروع . قال في الرعايتين : تحب على كل ذكر مكلف ، وكذا في الحدوى الكبير . قال في الصغير : تلزم الرجال . وقيل : هو كإرجل إذا قلنا تحب عليه . قاله الناطق . وجزم به ابن الخوري في المذهب .

خامسة : صلى المذهب في أصل المسألة . لو صلى معزداً صحت صلاه ، لكن إن كان لمدر لم ينقص آخره ، وإن كان لمغير عذر فإنه نائم . وفي صلاته فصل ، خلافاً لأبي الخطاب وغيره في المسألة الأولى ولتقدم عن الأصحاب في الثانية . قاله

في الفروع واحتر الشيخ بي الله كأي الخطب فيمن عادته الاعتراف ، مع عدم العذر والإسم أحرمه .

قلت : وهو الصواب . اللهم إلا أن يوجب حال وجود العذر ، فإن أحرمه بكل .
وقال الشيخ بي الدين ، في الصلوات الخمس : حذر التفصيل في المورد الذي
تباح له الصلاة وحده . فإن في الفروع وبوجه احتمال نأويهما في أصل الآخر
وهو الجراء . والفصل بمصعقة .

فائدة : يستحب للمسلم صلاة الجمعة ، على الصحيح من المذهب . وعليه
الجمهور . فإن تركه في هذا أشهر روايات . وصححه في الفائق . وحرمه في
الموسم . وقدمه في الفروع ، والمحرر ، وابن تيمية ، وأربعين ، وأخرون . ذكره
في أواخر الأب ، والتحصن ، والنبذة ، والخلاصة ، والهداية ، والموسوع .
وقال ابن عقال : يستحب لمن إذا احتتم أن يصلين فرائض جماعة ، في
أصح الروايتين .

والرواية الثانية : بذكره في العربية . ويحور في الدولة . انتهى . وعنه
لا يستحب من الصلاة جماعة . وعنه ذكره . هذا الحكم إذا كان مفردات ، سواء
كان بممن مهيأ أو لا .

فإن صلاتهم مع الرجال جماعة : فاشتهر في المذهب : أنه يكره للثلاثة قوله
في الفروع . وقد : والمراد - والله أعلم - استحبة واحده القاصي ، وابن تيمية .
وحرمه في المذهب ، ومسبوك المذهب . وقدمه في الزعم البكري ، وابن تيمية .
قل في الهداية والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، وأخرون ، وغيرهم : والمحرر والبرزة
حضور جمع الرجال . فإن في المحرر ولا يكره أن يحضر العشرة جمع الرجال .

وعنه ساجد مطلقا . وهو ظاهر ما حرمه في الموسر . قل ابن تيمية : وطاهر
كلام الشيخ - يعني به المصنف - لا يكره . وهو أصح . وقدمه في الفروع . وعنه

ساح في الفروض . واحذر ابن هيرة : يستحب لمن . وقيل بحرم في الجمعة . قال
في الفروع ويتوجه في غيرها منها

نفيه : حيث قلنا : يستحب له ، أو ساح الصلاة جماعة . فصلاها في بيتها
أفضل لكل حال ، بلا راع . كما قلنا لمصنف حد ذلك « وبينها حر له » ويدل
في كلام المصنف « إذا استأذنت المرأة إلى المسجد » .

قوله « ولأنه فيها ينبت في أصح الروايتين »

وكذا قال في الناجح ، واللمعة ، ومجمع البحرين . قال في الشرح ،
واسطم : هذا الصحيح من المذهب . وصححه في الخواص وغيره . وقدمه في الفروع ،
والكاوي ، والزعدة الكبرى ، وابن تيمية وغيرهم قال المحدث في شرحه : هي اختيار
أصحابنا . وهي عندي بمسئلة جداً إن جئت على ظاهرها .
والرواية الثانية يس له فعلها في بيته . قدمه في الخواص .

فأمراته

إبراهيم . سجد الجمعة مائتين . من أم الرجل عبده أو زوجته ، كما جاء جماعة
كذلك ، وابن أبي شيبة في السنن . وابن أبي عمير ، فقال أحد :
لا يكون مستقطاً . لأنه ليس من أهله . وعنه يضح ، كما له أم رجلاً متعللاً قاله
في الكاوي .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن يصلي في المسجدة . وصححه في الخواص
وعبره . وقدمه في الفروع ، والزعدة ، وابن تيمية ، وغيرهم . وعنه فرض كدنة
حرم به في المنور وقدمه في المحرر

قال في الفروع . قدمه في المحرر لاسمه دة لها سنة . وه أحد أحداً صرح به
غيره . قال في السكت . وه أحد أحداً من الأصحاب قال يرضى السكينة قبل

الشيخ محمد الدين قال : وكلامه في شرح الهداية يدل على أنه هو لم يجد أحداً منهم قال به .

وعنه واحدة على القرسه منه حرم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لا يصح في غير مسجد مع القدرة عليه . وقت : وهو جيد انتهى .

وقيل : شرط للصحة . قال في الحاوى الكبير وفيه سعد . قال في الرعاية الكبرى ، وقت : وهو جيد .

قال الشيخ تقي الدين . ولو لم يكن إلا عشي في ملك غيره ، وإن كان طريقه مكر - كماء - لم يدع المسجد ، ويكره فقه يعقوب .

تيم : قوله (وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الثَّرَةِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَنْحَدٍ وَاحِدٍ)

بلا رياء أعلمه . وقده الملم إذا لم يحصل ضرر

قوله (وَالْأَفْضَلُ لِنَفْسٍ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ

إِلَّا بِمُضْوَرَةٍ)

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب وحرم به في الشرح ، وإن صح في شرحه ، والمحدث في شرح الهداية ، والتلخيص ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ومجمع البحرين ، والنور ، والمتعب ، ونحوه العناية ، والإفادات ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين ، وإن تيم وعبرهم وهو ظاهر ما حرم به في القروع . قال المصنف ، والشرح ، وإن تيم ، وإن حدث . وعبرهم . وكذا لو كانت الجماعة تقام فيه إلا أن في قصد غيره كسر قلب إمامه أو جماعة . وإذا كان حدثان وقيل : أو كثرت جماعة المسجد بمضوره . وقال في التحرير والعنق أفضل ، ثم الأسد ثم ماتعت جماعته به . فقطع أن العنق والأسد أفضل من ذلك .

قوله ﴿ ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرُ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ فِي الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ ﴾

هذا أحد ابوجه . حرم به في الكافي ، وإن مسحا في شرحه ، والمذهب
الأحمد ، والمتنع ، والمخالصة . قال الشارح : وهو أولى . قال ابن تيمية : وهو
الأصح . قال في إرغاية الصغرى : وهو أظهر . وقدمه في السلم .

والصحيح من المذهب : أن مسجد العتيق أفضل من الأكثر جماعة . حرم
به في الهداية ، والمذهب ، والمتنع ، والتنجيس ، واللعنة ، والحرر ، وسور ،
وجمع البحرين ، والإمامات ، والخواص وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيمية ،
واربعين ، وتحريم العدة . وقيل : إن استويا في القرب والبعد فالأكثر جمعا
أولى . قال في الرعدة للكبرى : وهو أصح . وقيل : الأسد والأقرب أفضل من
الأكثر جمعا [حكاه في الفروع ، وقدم في الحرر . أن الأسد أفضل من الأكثر
جمعا] وحرره في سور .

قوله ﴿ وَهِيَ الْأُولَى قَصْدُ الْأَسَدِ أَوْ الْأَقْرَبِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلق في الهداية ، والمذهب ، والمتنع ، والكافي ، وأبى ، والشرح ،
وإن منجا ، والخواص .

إمامهما : الأسد أولى . وهو المذهب . حرم به في البحر ، والمور . وقدمه
في الفروع ، والحرر ، والسلم ، وابن تيمية ، وحوشي ابن مكيه ، وتحريم العدة ،
والرعدة . وفي الكبرى : فالأسد أفضل . وإن قال جمعا ، ولم يكن اعتنى
والرواية الثانية : الأقرب أولى ، كما يترسخت الجماعة بحضوره . قدمه في

المخالصة ، والحق . وعنه رواية ثالثة : الأقرب أولى إن استويا في القدم وكثرة
الجمع ، وإلا فالأسد أولى . وقيل : يرجح أحدهما . لا بكثرة الجمع .
ذكرها في الرعدة . وقال أيضا ، وقيل : إن استويا في العتيق فالأكثر جمعا أفضل
وإن استويا في كثرة الجمع فالعتيق أفضل . وقال أيضا : إذا كان القريب العتيق

فالأكثر جمع أفضل وإن استويا في كثرة الجمع فاعتنى أفضل من الأسعد والأعنى أولى إن استويا في الكثرة والعنى ، وإن كان أحدهما أعنى والآخر أكثر جمعاً ، رجع الأسعد . وعنه بل الأقرب . انتهى . وفي كلامه بعض تكرار . قال المجد في شرحه : محل الروايتين في مسحدين حديدين أو عشرين سواء ، اختلفا في كثرة الجمع وقلة ، أو استويا .

قائمة : أسطر كثرة الجمع أفضل من فصيلة أول الوقت ، مع قلة الجمع في أحد الوجهين . قال ابن حامد : الأسطر أفضل . وقد أورد إليه أحد . والوجه الثاني : أن أول الوقت أفضل مع قلة الجمع من انتظار كثرة الجمع قال القاصي : يحتمل أن يصلى ولا يسطر ، يدرك قصدة أول الوقت . قلت : وهو الصواب .

وأطلقته في الفروع ، ولادة الكرى ، وإن تيم ، والحوى الكبير ، والعنى وأما تقدم انتظار الحقة - ولو قلت - على أول الوقت يدعى مفرداً . فهو المذهب . ذكره الأنصاري في كتب الخلاف ، والنصف في المعنى ، وأبو المعنى في النهاية ، وغيرهم . قال في الفروع : وتوجه تحريريج وحتمل من منضم أول الوقت مع طس اب . حر الوقت ، على ما تقدم .

قوله (وَلَا يُؤْتَمُّ فِي مُسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ)

يعنى بحرم ذلك . صرح به في الفروع ، وأبو الحصب ، والدمي وغيرهم قال الإمام أحمد : ليس هم ذلك وقدمه في الفروع وغيرهم . قال القاصي : مع غيرهم إلى أن يؤدب وقيم ويؤم بالمسجد . ذكره في الفروع آخر لادن . وفي القاصي في الخلاف قد ذكره أحمد ذلك .

قوله (إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ لِمَذْهَبٍ)

الصحيح من المذهب : أن غير الإمام لا يؤم ، إلا أن يتأخر الإمام . ويصيق

الوقت قال في الفروع : هذا الأشهر . وحرم به ابن تيمية ، والعاقل . وقال في
الكافي : يجوز أن يؤم غير الإمام ، مع عيبه ، كعمل أبي بكر ، وعبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنهم .

قوله (فإن لم يعلم عُدْرُهُ انْتَظِرْ ، وَرُوسِلْ) ما لم يخش حُرُوجَ الوقت
إذ انحر الإمام عن وجه المتمد . رُوسِلَ إذا كان قريباً وله كس مشقة ، وإن
كان بعيداً ، وههنا على الظن حصوره ، صرح . وكذا موضح حصوره ولكن
لا سكر ذلك ولا يكرهه . قاله صاحب الفروع وابن تيمية .

فائدته

إبراهيم : حيث نسب يخره أن يؤم قبل إمامه . فهو حاف وثم ، ففي
الدروع : وطهره لا يصح . وفي في رعاية الكهنة : ولا يؤم ، بل هل صح
وبكره ، ويحتمل البطان ، للنهي . انتهى .

الثاني : أو حال الإمام بعد شروعاتهم في الصلاة فمن جاوز تقديمه ، وبصر
إماماً وإماماً ممنوماً " لأن حضور إمام الحق يجمع الشروع ، فكان عذر بعد
الشروع ، أم لا يجوز تقديمه ، أم يجوز الإمام الأعظم فقط . وفي رُوسِلَ
مصوصت عن الإمام أحمد قوله في الدروع . وأصعب فيه وفي ثلاثه أوجه .
وقدم ذلك في آخر باب البية في كلاء . صحت عند قوله « وإن أحرم بماء
نصفه إمام الحق ثم حضر في أثناء الصلاة » وقدمه نذهب في ذلك مسوق .

قوله (فَإِنْ صَلَّى ثُمَّ قِيَمَتِ الصَّلَاةُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - اسْتَجَبَ
لَهُ إِعَادَتُهَا)

وكذا وحال مسجد في غير وقت يعي ، وههنا مصدرة لإعادة . وقامت هذا
المدعى . وعليه حميد الأصحاب . وخرجه في المجير ، ونحوه ، وغيره ، وقدمه

في العروء ، والزعاتين ، والحويين ، والفاق ، والحواشي ، وغيرهم . ولو كان صلى
جماعة . وهو من المفردات .

وقال في الهداية ، والمستوع ، وغيرهما استحب إعادة مع إمام الحى .
واحتار الشيخ في الذين لا يعيده من بالمسجد وغيره بلا سب . قال في
العروء وهو طهر كلام بعضهم . وعنه تحب الإعادة . وعنه تحب مع إمام الحى
وأطلقها ابن تيمية

قوله : لا (العرب)

الصحيح من المذهب . أنه لا يستحب إعادة لعرب . وعنه حميد لأصحاب .
وعنه يعيده صحاب من عقيل ، ومن حمدان في الزعابة وقطع به في التسهيل .
فصحبها بشعها رسة على الصحيح . برأفها بالمجد وسورة كالتطوع . نص
عليه في رواية أنى داود . وقيل : لا يشعها طاف في الفائق : وهو احتار .
فعل القول أنه يشعها : لأنه عمل اسى على صحة التطوع وتر ، على ما تقدم
قاله في العروء وغيره .

فانظرنا

أما هما . حيث قبل . يعيد فالأولى فرض . نص عنه . كعادته مفرداً
لأعم فيه خلافاً في مذهب . وسوى المعادة بملا . ثم وجدت الشيخ في الدين
في الفتوى المصرية قال : وإذا صلى مع الجماعة نوى ثمانية معادة ، وكانت الأولى
فرضاً ، والثانية بملا ، على الصحيح . وقيل : الفرض أكتفها . وقيل : ذلك إلى
الله . انتهى فيحصل أنه أراد أن القويين الأخيرين للمعاده . ويحتمل أنه أراد
أنهما في مذهب .

الثانية : يكره قصد إعادة الجماعة . راد بعض الأصحاب ولو كان
صلى وحده . ولأجل تكثير الإحرام لغونها له ، لا لقصد الجماعة . نص على
الثلاث .

وأما دخول المسجد وقت نهى للصلاة معهم فينبى على فعل ماله سب ،
على ما تقدم . قاله في الفروع ، وإن نيم ، وغيرها . وقال في التحليص : لا يستحب
دخوله وقت نهى للصلاة مع إمام الحى . ويحرم مع غيره . ويحرم مع إمام الحى
إذا كان غير وقت نهى ، ولا يستحب مع غيره .

[وقال القاضى : يستحب الدخول وقت النهى للإعادة مع إمام الحى] .
ويستحب مع غيره ، فيما سوى الفجر والعصر فيه يكره دخول المسجد بعده .
وقوله الأثرم . وتقدم احبار الشيخ تقي الدين قرناً .

قوله (وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ)

معنى إعادة الجماعة : أنه إذا صلى الإمام الزا ، ثم حضر جماعة لم يصوا ،
فيه يستحب لهم أن يصوا جماعة . وهذا المذهب ، يسمى أنها لا تكرر . وعليه
مجاهير الأصحاب . وحرم به في المعنى ، والمنوع ، ولو جبر ، والشرح ، ويطم
المفردات ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وإن نيم ، والعائق ، وغيرهم . وهو من
المفردات . وقيل : تكرر . وقوله القاضى في موضع من كلامه . وقال في الفروع :
وتنوحه احتمال لكره في غير مساجد لأسواق وقيل تكرر بالمساجد المصم .
وقاله القاضى في الأحكام السلطانية . وقيل . لا يجوز .

تعيب : الذى يظهر أن مراد من يقول : يستحب أو لا تكرر . هي الكراهة
لأنها غير واحدة . إذ المذهب أن الجماعة واحدة . إما أن يكون مرادهم : هي
الكراهة ، وقوله لأجل المخالف ، أو يكون على ظاهره ، لكن ليسوا في غيره
فأمره . وأدركت ركعتين من الرعدة المعتادة ، لم يسم مع إمامه ، بل بقصى
مفاته . مع عليه . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وإن نيم .
وحرم به في التحليص وغيره . وقال الأمدى له أن يسم معه

نهي . مفهوم قوله : وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ هـ أنها

تكره في المساجد الثلاثة . وهي مسجد مكة والمدينة والأقصى . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد . وهو مفهوم كلامه في الوجيز ، فإنه قال : وإعادة جمعة قدام ، إلا المغرب ، تسعد غير الثلاثة ، هو فيه . وكذا في التسهيل . وهو طاهر ما حرمه به نظم المحدث . وقدمه في العظم . وهو من المفردات

والرواية الثانية لا تكره إلا في مسجد مكة ومدينة فقط . وهو المذهب . حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمشوب ، والطلاقة ، والتلخيص ، واللمعة ، والنور . وقدمه في المروء ، وابن تيم ، والذاتين ، والحوين ، والعائقي . قال المحدث : هي الأئمة عن أحمد وذكره مصنف عن الأصحاب ورواية الثالثة : تنحب الإعادة أصلاً فمن احتداه انصب ، والشرح . وأصلح الكراهة وعدمها في مسجدين في الحرم

وارواية الرابعة : تنحب الإعادة فيهن مع ثلاثة وثقل من في الرعية : وفيه بعد التحرير .

قوله ﴿ وَإِذَا أُمِّتَ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ﴾

الأربع فلو بسس ساقية عند ما قُيِّمَت الصلاة . تعتقد ، على الصحيح من المذهب وهو طاهر اختيار المحدث ، وغيره . وقيل : تصح وهما بحر حال من اليمين فيمن شرع في النقص ينقض وعليه فوات . على ما تقدم في آخر شروط الصلاة . وقدمه بضرب ذلك عند قصه . المرائع في شروط الصلاة فليعود وأصنف في العائقي ، والمروء ، في باب الأذان ، وابن تيم .

قوله ﴿ وَإِنْ أُمِّتَ وَهُوَ فِي بَابِهِ أُتْبِهَا ، إِلَّا أَنْ يُحْشَى فَوَاتُ الْجَمَاعَةِ فَيَقْطَعُهَا ﴾

هذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب وعنه سبب وإن حشَى فوات جماعة حقيقة ركعتين . إلا أن شرع في الشك في الأربع نص عليه ، الكراهة

الاقتصار على ثلاث ، أو لا يجوز . قاله في الفروع في باب الأذان . وقال ابن تيمية ،
 وإن حمدان ، وصاحب الفائق ، وعندهم : وإن سلم من الأذنة حار . نص عليه .
 وأطلقهما في الهداية . وقال ابن تيمية : إذا أقيمت الصلاة وهو في نافذة ، ولم يحف
 فوت ما يدرأه به الجماعة أثناء . وفي الرعية : وإن حاف فوسها . وقيل : أو فوت
 الركعة الأولى معها مع الإمام قطعه . وعنه من ينه ، ويسم من النسي ، ويحتمل .
 وعنه يمه ، وإن حاف الفوات انتهى .

وقال ابن ، معدي شرحه . طاهر كلامه المصنف . أنه أراد فوت جميع الصلاة .
 وقال صاحب السبحة فيها : أراد ما فوت فوت الركعة الأولى وكل منعه . انتهى .
 وقال في الفروع : ويتم الأذنة من هو فيها . ولو فاتته ركعة . وإن حشى
 فوت الجماعة قطعا

فأمرنا

إمامنا : قال في الفروع : ولا فرق . على ما ذكره . في الشروع في صلاة
 بالمسجد أو خارجه ، أو بيته . وقد قيل أو طاب . إذ سمع الإقامة . وهو في بيته .
 فلا يصل . كقوله في المعبر سنة ولا بالمسجد .

الثاني : لو حصل الإقامة فكيف وقت سبي ، في طاهر كلامهم .

قال في الفروع : لأنه أصل المسألة . قال . وصاحب كلامهم ، ولو أراد الصلاة
 مع غير ذلك الإمام . قال : وسوجه احتمال ، كما هو منها في غير المسجد . انتهى
 بصلى فيه . فإنه بعد قول به .

قوله (ومن كبر قتل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة)

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماعة لأصحاب . وهو المعلوم به في المذهب
 قال في المسكت ، في الجمع : قطع به لأصحاب . قال المحقق في شرحه : هذا جامع
 من أهل العلم .

وقيل : لا يدركها إلا ركعة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى . واحتجاره
 الشيخ تقي الدين وذكره رواية عن أحمد . وقال : احتجاره جماعة من أصحابنا .
 وقال : وعليها إن تساوت الجماعة فالثانية من أولها أفضل . قال في الفروع : ولعل
 مراده : ما تقدمه صلح ، وأبو طاب ، وابن هادي . في قوله صلى الله عليه وسلم « الحج
 عرفة » أنه مثل قوله « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة » إنما
 يريد بذلك فصل الصلاة ، وكذلك يدرك فصل الحج .

قال صاحب المحرر : ومعناه . أصل فصل الجماعة ، لا حصولها فيما سبق به .
 فإنه فيه منفرد حكماً وحكماً إجماعاً .

نعيه : ظاهر كلامه : أنه يدركها بمجرد التكبير قبل سلامه ، سواء جلس
 أو لم يجلس وهو صحيح . وهو الذهب . وقال حصص الأصحاب : يدركها
 بشرط أن يجلس بعد تكبيره ، وقبل سلامه .

وحمل ابن مينا في شرحه كلام النصف عليه . وظاهر كلام النصف أيضاً :
 أنه لا يدركها إذا كبر بعد سلام الإمام من الأولى ، وقبل سلامه من الثانية .
 وهو صحيح . وهو الذهب . وعليه الأصحاب ، وقيل : يدركها ، وأطعنوا في
 الفائق . وعنه يدركها أيضاً إذا كبر بعد سلامه من الثانية إذا سجد فسجد بعد
 السلام ، وكان تكبيره قبل سجوده .

فانتهاه

إيمدهما لا يقوم للسوق قبل سلام إمامه من الثانية . هو حالف وقام قبل
 سلامه لزومه العود ، فيقوم بعد سلامه منها ، إن قب توجهها ، وأنه لا يجوز
 مغرقه بلا عذر . فإن لم يجد حرج من الالتئام ، وطال فرصه وصار ملاماً . راد
 بعضهم : صار ملاماً لإمام . وهذا أحد الوجهين . قدمه ابن تيمية ، وابن منقح في
 حواشيه .

ولوحة الثنى : سطل اثيمه . ولا يطل حرصه . إن قيل : منع المفارقة لغير
عذر . وأطعم في العائق .

ولوحة الثالث : سطل صلته رأساً . فلا يصح له بل ولا حرص . وهو
احتمال في مختصر ابن تيم . وأطلقهم في العروة ، والرعاة ، ثم قال : بعد حكاية
الأقوس الثلاثة - وقت . إن تركه عمداً بطلت صلاته . وإلا بطل اثيمه فقط .
الثاني : يقوم المسوق إلى القص ، تكبير مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وقيل : إن أدركه في التشهد الأخير لم يكبر عند قيমে

وقيل : لا تكبر من كان حالاً برص أو بعل ، أو غيره . ذكره في الرعاة
الكبرى . وقال في الصغرى : فإذا سلم باسمه قدم مكراً . نص عليه . وقيل : لا .
فما هو هذا القول : أنه لا تكبر عند قيमे مطلقاً

قوله « ومن أدرك الركوع أدرك الركعة » .

هذا المذهب مطلقاً ، سواء أدرك معه الصلابة أولاً ، إذا ضل هو . وعيه
جمهير الأصحاب . وحرم به في الوحي . وقدمه في العروة ، والعائق .

وقيل : يدرك إن أدرك معه الطمينة . وأصنفها في المعنى ، والشرح ،
والرعية الكبرى ، وابن تيم ، وابن عقيل ، والمستوعب ، والحاويين ، تبعاً
لأن عقيل .

وقال ابن رجب في القاعدة الثالثة : إذا أدرك الإمام في الركوع بعد قرات قدر
الإجراء منه : هل يكون مدركا له في البرصة ؟ طاهر كلام القاضي وابن عقيل :
تجريحه على الوجهين ، إذا قلنا : لا يصح اقتداء المنعصر بالمتعل . فإن ابن عقيل :
ويحتمل أن تجزى الزيادة بحرى الواجب في باب الاتباع خاصة . إذ الاتباع قد
يسقط الواجب : كما في المسوق ومضى الجمعة ، من امرأة وعد ومسافر . انتهى .
فعل المذهب : عليه أن تأتي بالتكبير في حال قيमे . وتقدم في أول باب
صحة الصلاة : لو أتى به أو بعضه راكعاً أو قاعداً ، هل تعتقد ؟

قائمة : إن شك هل أحدث الإمام راكم أم لا ؟ - يدرك الركعة ، على الصحيح من المذهب . وعيه أكثر الأصحاب وذكر في التحصيل وحياً أنه يدركها . وهو من مجردات لأن الأصل بقائه ركوعه قوله : **« وأخراً أنه تكبيرة واحدة »** .

يعني تكبيرة الإحرام فتعبر عنه تكبيرة الركوع . وهذا المذهب . نص عليه . وعيه أكثر الأصحاب . وحرره في الكافي ، والمعنى ، والمحرر والشرح ، والوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . وعنه يعتبر معها تكبيرة الركوع . أحدها جمعة من الأصحاب مهم أن عقيل . وإن المحوري في المذهب .

قال في السويع : وإن أدركه في الركوع فقد أدرك الركعة إذا كبر تكبيرة الإحرام ولا ركوع . قال في الرعاية الصغرى : وإن خلفه راكمًا لحق الركعة ، وكبر للإحرام قائماً . نص عليه . ثم كبر للركوع على الأصح إن أمكن ، وكبراً في السكبري وقال : إن أمكن وأمن فوته . وقال : إن ترك الثانية ولو سهواً نأذوه بطلت صلاته . وعنه يصح ، ويخبر . وقيل : إن تركه عمداً بطلت صلاته ، وإن تركه سهواً صحت . وسجد له في الأقبس انتهى .

قائمة

إمامهما : يرى أن التكبيرة الواحدة تكبيرة الإحرام والركوع . يفقد الصلاة ، على الصحيح من المذهب . جزم به في المحرر وغيره . وقدمه في الفروع ، والراغبين ، والتحصيل ، وغيره . واختاره القاضي وغيره . وعنه تعتقد . احتاره من شافلاً ، والمصنف ، والمجدد ، والشرح . قال في الحاشية الكبير : وإن بواها تكبيرة واحدة أحراها ، في ظاهر المذهب نص عليه . وأصنفه أن عمير ، والله تعالى ، والحوى الصغير .

قال في القواعد الفقهية : ومن الأصحاب من قال : إن فقد تكبيرة الركوع

سنة آخراته ، وإن قسا واحدة لم يصح التبرك . من . وفيه ضعف . وهذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تحرى ، في حال القيام ، خلاف ما قوله المشركون . انتهى .

الثانية : لو أدركت الإمام في غير الركوع استحب له لدخول معه ، وأصحح من المذهب ، والمخصوص : أنه يحط معه بلاكبيرة . حرم له في المعنى ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : نكح . وأطلقهما من تيمم والله تعالى .

قوله : « وما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته وما يقصيه أولها » . هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وحده في فدية ، والمحرر ، والوحز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاين ، والحاويين ، وابن تيم . والفتاوى ، وغيرهم . وعنه ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته ، وما يقصيه آخرها . تفصيل : لهذا الخلاف فوائد كثيرة . ذكرها من رحب في قواعد وغيره . فمن محل الاستفتاح . فعلى المذهب : يتمتع فيما يقصيه . وعلى الثانية : فيما أدركه . وهذا الصحيح من المذهب . وقال المعنى في شرح المذهب : لا يشرع الاستفتاح على كلا الروايتين نعمت محله .

ومما يعود - إذ قلنا : هو مخصوص بأول ركعة - فعلى المذهب : تعود فيما يقصيه . وعلى الثانية : فيما أدركه .

فتت الصواب ها . أن تعود فيما أدركه على الروايتين . وهـ أرأحد من الأصحاب قاله . وأما على القول مشروعيه في كل ركعة فلعو هذه له نذ .

ومما : صفة القراءة في الظهر والإحسان . فإذا فاتته ركعتان من المغرب والعت ، جهر في قصتهما من غير كراهة . نص عليه في رواية الأثر . وإن أم فيهما - وقال : تحوارد - من له الجهر به على المذهب . وعلى الثانية : لا جهرها وتقدمت المسألة في صفة الصلاة ، عند قوله « ويخبر الإمام بالقراءة » ثم من هذا .

ومنها : مقدار القراءة . وللأصحاب فيه طرق

أمرهما - إن أدرك ركعتين من الرباعية ، فإنه يقرأ في نقصتين بالحمد وسورة
معها ، على كلا روايتين . قال ابن أبي موسى : لا يختلف قوله في ذلك . وذكر
الحلال أن قوله استقر عليه . قال المصنف في المعنى : هو قول الأئمة الأربعة
لا يعلم عنهم فيه خلاف . وذكره الآخرون عن أحمد .

الثاني . يسي قرأته على الخلاف في أصل المسألة . ذكره ابن هبيرة ، وفاقا
لأئمة الأربعة . وقاله الآخرون . وهي طريقة القاضي ومن بعده . قال في الفروع :
وحرم به جماعة . وذكره ابن أبي موسى .

قال العلامة ابن رجب في فوائده : وقد نص عليه الإمام أحمد في رواية الأثرم
وأومأ إليه في رواية حرب وغيره . واحتره المحدث . وأبكر الطريقة لأولى . وقال :
لا يتوجه إلا على رأي من رأى قراءة السورة في كل ركعة ، أو على رأي من رأى
قراءة السورة في الآخرين إذا سبها في الأولين . وفي : أصول الأئمة يقتضي
الطريقة الثانية . صرح به جماعة . قال ابن رجب ، قلت : وقد أشير الإمام أحمد
إلى ما أخذ ثالث . وهو الاحتياط للتردد فيها . وقراءة السورة سنة مؤكدة . فيحتاج
لها أكثر من الاستفتاح والتعوذ انتهى .

ومنها لو أدرك من الرباعية ركعة . فعلى المذهب يقرأ في الأولىين بالحمد
وسورة . وفي الثالثة بالحمد فقط . ونقل عنه النيموني . يحتاج ويقرأ في الثالثة
بالحمد وسورة . قال الحلال . رجع عنها أحمد .

ومنها - قوت الوتر إذا أدركه المسبوق مع من يصبه سلام واحد . فيه قمع
في محله . ولا يبعد على المذهب . وعلى الثانية : بعيد في آخر ركعة نقصها .

ومنها : تكبيرات العيد . رواه إذا أدرك المسبوق ركعة الثانية . فعلى
المذهب : تكبير في النقصية سبعا ، وعلى الثانية : حجب .

ومنها : إذا سبق بعض تكبيرات صلاة الجمار

فعل المذهب : يتابع الإمام في الذكر الذي هو فيه ، ثم يقرأ في أول تكبيرة
 قصبة . وعلى الثانية : لا يتابع الإمام ، بل يقرأ الدعشة خلف الإمام
 ومنها : محل لشهد الأول في حق من أدرك من المغرب ، أو من رابعة :
 ركعة . والصحيح من مذهب . أنه يشهد عقيب ركعة على كلا الروايتين . وعينه
 الجمهور منهم الخلال . وثوكر ، والقاضي . قال الخلال : استقرت الروايات
 عليها . وقدمه في الفروع ، والمحرر . وقال : في الأصح عنه . وعنه يشهد عقيب
 ركعة في المغرب فقط . وعنه يشهد عقيب ركعتين في الكل . نقلاً عن حرب
 وقدمه في الرعاية الكبرى ، وأطلقها ابن تيمية وشرح .

وقال المصنف والشرح : الكل حائر وده ان رحب .

واختلف في سائر هاتين الروايتين . فقيل : هما مبيتان على الروايتين في أصل
 المسألة . إن قدم ما يقصيه أول صلاته ، . يعنى لا يعب ركعتين ، وإن قضا :
 ما يقصيه آخرها تشهد عقيب ركعة . وهي طريقة ابن عقيل في العصور . وأما إتيه
 في رونة حرب

وقيل : هما مبيتان على الفوق بأن ما يدركه آخر صلاته . وهي طريقة المحدث .
 ونص على ذلك صريح في رواية عبد الله والبرقي .

ومنها : تطويل الركعة الأولى على الرواية الثانية ، وترتيب السورتين في
 الركعتين . ذكره ابن رحب تحريماً له . وقال أيضاً : فأما رفع اليدين إذا قام من
 التشهد الأول : - إذا قد . سبحانه - فيحتمل أن يرفع يديه إلى الركعة المحسوم
 منها ثالثة ، سواء قد عن تشهد أو غيره . ويحتمل أن يرفع يديه من تشهد
 الأول لمقدمه ، سواء كان عقيب الثانية أو لا يكن . قال : وهو أظهر انتهى .
 ومنها : التورث مع إمامه . والصحيح من المذهب : أنه يتورث مع إمامه ،
 على الرواية الأولى ، كما يتورث إذا قضى . قال في الفروع ، وعلى الأولى تورث
 مع إمامه ، كما يقضيه في الأصح . وعنه يعترش . وعنه يحبر ، وهو وجه في الرعاية .

قائمة : قال في الفروع : ومتفق قوله « إنه هل بتورك مع إمامه أو يعترش ؟ »
أن هذا القعود هل هو ركن في ؟ حقه على الخلاف . وقال القاصي في التحقيق : القعود
الفرض ما بعده آخر صلاته ، وبقعه الصلاة . وهذا معدوم هنا . فخرى أخرى
الشهد الأول ، على أن القعود هل هو ركن في حقه بعد سجدتي السهو من آخر
صلاة وليس بركن ؟ كذا هو

وقال المحقق : لا يحنث له تشهد الإمام الأخير إجماعاً ، لا من أول صلاته
ولا من آخرها . ويأتي منه بالشهد الأول فقط ، بوقوعه وسطاً . ويكرره حتى
يسلم إمامه

وقال في الرعاية الكبرى : وعنه من سبق ركعتين لا تترك إلا في الآخر
وحده . وقيل في الزائدة على ركعتين تترك إذا قضى ما سبق به . وقيل : هل
يوافق إمامه في تركه ، أم يخبره به ، فيه روايتان . انتهى

قوله « ولا تجب القراءة على المأموم »

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . نص عليه . وقطع به كثير منهم .
وعنه تحب القراءة عليه . ذكرها الترمذي ، ولبيهقي ، وابن زاعوني ، وأخبارها
الأخرى ^(١) . نقل الأثرم : لا بد للمأموم من قراءة الفاتحة . ذكره ابن أبي موسى
في شرح الخبزي . وقال : إن كثيراً من أصحابنا لا يعرفون وحوشها حكماء في الموارد
قال في الفروع : هذه الرواية أظهر .

وقيل : تحب في صلاة السر وحكامه ابن السدر . وأطلقهما ابن عديم .
ونقل أبو داود يقرأ جمعة في كل ركعة إذا حبر . قال في الركعة لأوى يخرى .
وقيل : تحب القراءة في سكوت الإمام وما لا يخبر فيه .

نصيب : قوله « ولا تجب القراءة على المأموم » معناه : أن الإمام يتحملها عنه ،

(١) في ش « الأثرم » .

وإلا فهي واحدة عليه . هذا معنى كلام القمى وغيره ، واقتصر عليه في الفروع وغيره .

قائمة . تحمل الإمام عن المأموم قراءة الفاتحة ، وسجود السهو ، والسترة ، على ما تقدم . قال في التنجيس وغيره : وكذا التشهد الأول إذا سبقه ركعة ، وسجود التلاوة ، ودعاء القنوت .

قوله (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَاتِ الْإِمَامِ) .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب في سكات الإمام ، كما تقدم .

تنبيهات

الأول : قوله « وَسُتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَاتِ الْإِمَامِ » . معنى أن القراءة بالفاتحة وهو سجد عليه لأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : هل الأفضل قراءته بالفاتحة — للاختلاف في وجوب — أم غيرها . لأنه استمع الفاتحة ! ومقتضى لصوص الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه أن القراءة غيرها أفضل . نقل الأثر من قرأ حذف منه إدراج الفاتحة ، ومن « من » لا أدري . وصححت ولا أرى شكاً . وطاهره التوقف . ثم بين أنه سنة . انتهى

قال في جامع الاحتيات مقتضى هذا : أن يكون غيرها أفضل إذا سمعها ، وإلا فهي أفضل من غيرها .

الثاني : أقادار المصنف رحمه الله تعالى أن يفرق في قراءة الفاتحة في سكات الإمام لا يصح . وهو صحيح وهو المذهب . ومن عنه . وقدم التنبيه على ذلك في صفة الصلاة .

الثالث : أقادار المصنف أيضاً . أن الإمام سكات . وهو صحيح . قال المحقق ومن بعده هما سكتان على سبيل الاستحباب إحداهما . تحمض أول ركعة

الاستفاح . والكيفية - سكتة بسيرة عدد القراءة كلها ، ليرد إليه نفسه ، لا لقراءة الفائحة حلقه ، على ظاهر كلام الإمام أحمد .

قال الشيخ تقي الدين . استحب الإمام أحمد في صلاة المهر سكتين عقيب التكبير للاستفاح ، وقبل الركوع . لأجل الفصل . وإن استحب أن يسكت سكتة تسع قراءة المأموم ، ولكن بعض الأصحاب استحب ذلك انتهى .

وقال في اللطيف : سكتت الإمام ثلاث : في الركعة الأولى قبل الفائحة . وبعدها وقبل الركوع ، وانتقال في سائر الركعات : بعد الفائحة ، وقبل الركوع . انتهى . وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

إذا علمت ذلك . فالصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يسكت الإمام بعد الفائحة بقدر قراءة المأموم حرمه في الكافي ، وابن تيمية ، والشافعي ، والرباعي . والعمرى ، والحاوي الصغير . وقدمه في الدعوى . وعنه يسكت قبل الفائحة . وعنه لا يسكت لقراءة المأموم . وهو ظاهر كلام المحدثين . انتهى . والله تعالى أعلم .

قال في الزاوية الكبرى ، والحاوي الكبير : وعنه من المحدثين سكتة واحدة . وعنه من قبله . وعنه من بعده . وعنه من بعده السورة ، بقدر قراءة المأموم المحدث . فأمره لا يسكت القراءة في سكتة الإمام لنفسه . نقله ابن هاني عن أحمد . واحترره من الأصحاب ، وقدمه في الدعوى .

وقال الشيخ تقي الدين : لا يقرأ في حال نفسه إجماعاً . قال في الدعوى كذا قال .

نبيه

أمرهما : قوله ﴿ وَمَا لَا يَجْتَهَرُ فِيهِ ﴾

يعني أنه يستحب للمأموم أن يقرأ في سكتت الإمام ، وفيها لا يجهر فيه ،

يقرأ فيما يجهر فيه في سكنت الإمام الصلاة وغيره على ما تقدم . ويقرأ بها أيضاً
فقط في غير الأوبين . وقرأ بالعامية وغيره في الأوبين فيما لا يجهر فيه من عليه .
الثاني : طاهر قوله « ويستحب أن يقرأ في سكنت الإمام » أنه لا يستحب
للمأموم القراءة حال جهر الإمام . وهو صحيح ، بل نكره ، على الصحيح من
المدب . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والحدوى ، وغيره . وعنه يستحب الحمد
احتثاره الحمد . وهو طاهر كلامه ابن هبيرة . وطاله أحمد في رواية إبراهيم بن
أبي حاتم . وقيل : يحرم قال الإمام أحمد : لا يقرأ . وقيل أيضاً : لا يحسن
وقدمه ابن تيمية .

وقيل : يحرم ، وتطعن الصلاة به أيضاً . احتثره ابن حاتم . وأما إليه أحمد .
قوله « أَوْ لَا يَسْمَعُهُ لِنَفْسِهِ » .

بمعنى أنه يستحب أن يقرأ به . يسمع الإمام نفسه . وهذا المدب وعنه
أكثر الأصحاب . قال الركني : احتثره لأصحاب . وحرم به في نوحير وغيره
وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل لا يقرأ . وحكاه الركني وغيره رواية . وأطلقها في مختصر ابن
تيمية ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحدوين ، ونحوها الصلة .

فعل المدب لو سمع مهمة الإمام ، ولم يفهم ما يقول . يقرأ ، على الصحيح
من المدب . نقل الحنفية عن الإمام أحمد . وقدمه في الفروع ، والرعاية . وعنه
يقرأ . نقل عبد الله ، واحتثره الشيخ في الدين . قال في الفروع : وهي أسهل .
قلت : وهو الصواب . وأطلقها الركني .

قوله « فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لِيُطْرَشْ ، فَعَلَى وَجْهَيْهِ » .

وأطلقها في الهدية ، ومدب ، واستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ،
والسنة ، والرعاية الصغرى ، والحدوين . وكذا في الرعاية الكبرى في باب صلاة

الجمعة ، وشرح المحدث ، ومن مسح ، والنظم ، ومن تيمم ، والفروع ، وتعدد الصلاة
أمرهما . يستحب أن يقرأ إذا كان قرباً بحيث لا يشمل من إلى حبه ،
وهو المذهب . احتاره النصف . قال في أربعة الكبرى ، في صفة الصلاة : قرأ
في لأيس وحره في الإطاعات .

والوجه الثاني . لاقرأ ، بل يكره . حره في توجيه ، وصححه في التصحيح
قال في جمع البحرين . هذا أولى .

نسيم : مثلاً خلاف . كون الإمام أحد رجليه الله مثل عن الأعرش أقرأ ؟
قال لا أدري . فقال الأصحاب : يحتمل وجهين . فمع الأصحاب حكى
الخلاف في الكراهة والاستحباب مطلقاً ، منهم أبو الخطاب ، ومن ناهى . وهو
ظاهر كلام النصف هـ . ومعهم حص الخلاف ما إذا حُطَّ على غيره . منهم
ابن حبان في رعيته ، والنصف في المعنى .

قال في جمع البحرين : فوجب إذا كان قرباً لا ينهه إلا العرش وكذا
أصحه الشيخ - يعني به النصف - في المقع . وإضافة الحكم إلى سبب ، تنص
استقلاله . لكن لا يعم من نطق الشيخ بالحكم على الوجه الذي ذهبوا لتوسط
الإباحة به .

فإن اجتمع مع العرش عند قرأه طرق الأولى ، على ما تقدم . فمما قد
لا يقرأ العبد الذي لا سمع . هـ قرأ صاحب العرش هـ ، فولا واحداً وكذا
قال المحدث في شرحه .

قوله { وهل يستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه الإمام ؟ على روايتين }
وأصنفهما في الهداية ، والمذهب ، وسوء ، وخلاصة .

اعلم أن الأصحاب في محل الخلاف صفة .

أمرها أن محل الخلاف : في حال سكوت الإمام . فمما قد قرأته ،
فلا يستفتح ولا يستعيد ، رواية واحدة . وهي طريقة النصف في المعنى ، والشرح ،

وصاحب الفائق ، وابن حمدان في رتبة الكبرى ، في باب صفة الصلاة .

قال الشيخ تقي الدين : من الأصحاب من قال ذلك

الطريق الثاني : أن محل الروايتين : يخص حالة جهر الإمام ، وسماع المأموم

له دون حالة سكنته . وهي طريقة القس في المحرد ، والخلاف ، والصفة ، فقه

عنه المحرد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين .

قال الشيخ تقي الدين : المعروف عند أصحاب الإمام أحمد أن الترخ في حالة

الجهر . لأنه بالاستماع يحصل مقصود الترخ ، بخلاف الاستفتاح والتعود . ووقع به

في المحرد وغيره .

الطريق الثالث : أن اختلاف حار في حال جهر الإمام وسكنته . وهو صاهر

كلام المصنف هنا ، وأنى الخطأ ، وابن الحوى وغيره . وهو كما صرح في

الفروع ، وأربعين ، وأخوين ، وغيره ، لسكونهم حكموا الروايتين مضمناً ،

ثم حكموا روية مائة فقه .

قلت : وهذه الطريقة هي الصحيحة . فإن الأقل مقدم على غيره . ولغيره

عليه . فإحدى الروايات : أنه يجب له أن يستفتح ويسجد مضطراً جهره في

لوحده . وقدمه في الأربعين في صلاة الجماعة ، وأخوين .

والرواية الثانية : كره أن يستفتح ويسجد مضطراً . صححه في الصحيح

واخبره الشيخ تقي الدين

وعنه روية ثالثة : إن سمع الإمام كره ، وإلا فلا حرمه في سور

وقدمه في المحرد . وصححه من معاني شرحه قال في رتبة الكبرى ، في

باب صفة الصلاة . ولا يستفتح ، ولا يتعود مع جهر إمامه ، على الأصح . قال في

الكت : هذا هو المشهور .

وعنه رواية رابعة : يجب أن يستفتح . ومكره أن يعود . احتداه القس

في الجمع . قال في مجمع البحرين : وهو الأقوى . وظنفت في الفروع .

فأمره . قال ابن الحورى . قراءة المأموم وقت محافظة إمامه أفضل من استفتاحه
وعضه الشح بن الدين . وقال قول أحمد وأكثر الأصحاب : الاستفتاح أولى ،
لأن اجتماعه يدل على قراءته . وقال الآخرون : أحسن أن يبدأ بالحمد أو بها . سم الله
الرحمن الرحيم . وترك الاستفتاح لأنها فريضة . وكذا قل القصي في الخلاف .
فمن أدركه في ركوع صلاة العيد أو أدركه القيام رب الأذكار ، فهو لا تسكن
من جميعها ، بل بقراءة ، لأنها فرض انتهى .

قوله (ومن ركع أو سجد قبل إمامه ، فعليّه أن يرفع ، ليأتى
به بقية) .

ثم أن ركوع المأموم أو سجوده أو غيرها قبل إمامه عمداً محرم ، على
الصحيح من المذهب . وعليه حميد الأصحاب . وقيل : مكروه . واحداً
من عقيل .

على مذهب : لا تطل صلواته عمداً ذلك . على الصحيح من المذهب
وعنه الجمهور . واختاره الهنوي وغيره . قال في القصول : ذكر الأصحاب فيها روايتين
والصحيح : لا تطل . قال في المروغ : والأشهر لا تطل . إن أدى متعمداً حتى
أدركه فيه . وعنه تطل إذا عمداً . ذكرها الإمام أحمد في رسالته . وقدمه
الشرح . فقال : وتطل صلواته في ظاهر كلام الإمام أحمد . فإنه قال : ليس من
سبق الإمام صلاة . لو كان له صلاة لرُجِيَ له الثواب ، وإن بحث عنه العقاب
قال في الحواشي . أحده بعض أصحابنا .

وأما إذا فعل ذلك سهواً أو جهلاً فلا تطل . على الصحيح من المذهب ،
ويؤكد تطل بالعمدة . وقيل : تطل . ذكره ابن حامد وغيره .

قوله (فإن لم يفعل عمداً تطلت صلواته ، عند أصحابنا ، لا القاضي)
يعني إذا ركع أو سجد قبل إمامه عمداً أو سهواً ، ثم ذكر . فإن عليه أن

يرفع يأنى به سد إمامه . فمن عمل عمداً حتى ذكره الإمام فيه ، قال لأصحاب :
طلعت صلاته . وهذا المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . قال في الفروع احتاره
الأكثر . وقدمه هو وغيره . وهو من أنه ذات

وقال القاضى : لا تطل . واحتاره جماعة من الأصحاب . وصححه ابن أخورى
في المذهب . وذكر في التلخيص : أنه المشهور . وعظه القاضى وغيره بأن العادة أن
المأموم يسبق الإمام بالقدر اليسير - يعنى يعقب عنه - كفضله سهواً أو جهلاً . وقيل :
يصل بالركوع فقط . وهذا المذهب . إذا تعد سبعة إلى ركعتين عمداً انتهى - وقتاً :
لا تطل صلاته - ثم بعد ومتى عدد طلعت صلاته على كلا وجهين . قال لأنه
قد زاد ركوعاً ، أو سجوداً عمداً . وذلك يطل عدداً قولاً وحقاً . انتهى . وهو من
المفردات أيضاً . وحرم به ابن تيمية على قول القاضى . قال في الزعامة . وفيه بعد

تنبيه : مفهوم كلام النصف أنه إذا تعد سهواً أو جهلاً صلاته لا تطل . وهو
صحيح . وهو المذهب وكذا المذهب . وتمد به . وقيل تطل مهما أصاب .
قوله (وإن ركع ورفع قبل إمامه غاملاً عمداً قبل تبطل صلاته ؟)
على وجهين .

وأصنف في الفروع ، وابن تيمية ، والشرح ، والهداية ، ومذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن مسعود

أمرهما : تطل . وهو الصحيح من المذهب . فمن عليه . احتاره القاضى ،
وصححه في التصحيح ، والتميم . وحرم به في التحرير ، والمحرر ، والمواعظ . وقدمه
في رعائين ، والحويين ، والعاقل

المرمى الثاني . لا تطل . وذكر في التلخيص : أنه أشهر . فصيحه بتلك
الركعة . صرح به ابن تيمية . وهو ظاهر ما قطع به في الزعامة الكبرى ، وفيها

وعيرهم - الخلاف في أصل المسألة على قوما بالصحة فيما إذا اجتمع معه في الركوع في المسألة السابقة .

قائمة

حكى الآمدي والسمري في المتنوع ، وابن الحوري في المذهب ،
وصاحب الفروع ، وعيرهم ، الخلاف رواين . وحكا في الهداية ، والعلامة ،
وابن تيمية ، وعيرهم وجهين .

قوله (وإن كان جاهلاً . أو ناسياً . لم تبطل صلاته) بلا راع
(وهل تبطل تلك الركعة ؟ على روايتين)

وأظنهم في الهداية ، ومتنوع ، والعلامة ، والفروع

إمامهما : بطل . وهو المذهب . قال في المذهب : لا يعتد له تلك الركعة ،
في أصح الروايتين . قال في ريعنين ، والخواصين : وبعد الركعة ، على الأصح .
وصححه في التصحيح ، والعلم . وحرره في البحر وقدمه في البحر ، والمغنى ،
والشرح ، والفتاوى .

والرواية الثانية : لا تبطل . قدمه ابن تيمية . قال في الفتاوى : وخرج منها صحة
صلاة عدداً . انتهى

ومحل الخلاف في هذه المسألة إذا كانت مع يده . فإما أن يترك ذلك
مع إمامه . صحت ركعته . حرره ابن تيمية . قال ابن حنبل . عندها إن فاتته
مع الإمام

قوله (وإن ركع أو رفع قبل ركوعه ، ثم سجد قبل رفعه . بطلت
صلاته ، إلا الجاهل والناسي تصح صلاتهما . وتبطل تلك الركعة) .
لعدم اقتدائه بإمامه فيها . قال في الفروع . وبطل الركعة معه . ثبت بذلك
مع الإمام .

فوائد

الأولى: ومثل ما إذا سقاه ركعتين أو أربع ركعات، ثم يسجد قبل ركوعه، كما قاله المصنف رحمه الله.

الثانية : ركوع کرکے ، علی الصبح من امدھ - قدمہ فی المروع وقیل :
کرکےں ، وقیل فی الرعة : والسجدة وحدها کاکرکوع فبقا وقیل : بل
السجدة .

الثالث : ذكر المصنف هذا حكم سبق التأمير بالإيمان في الأفعال ، وما سبق له في الأفعال ، ولا ينقص ، سوى تشكيرة الإجماع به .

فما تنكروا لإحرام : فإنه بشرط أن تنى بها بعد إمسه . فو قى ٢٠ معه
٢٠ يعتد بها . على الصحيح من مذهب مفسر . وعنه يعتد بها . كان سهواً
وإذا السلام : فإن سم قبل إمسه عدلاً بطلت . وإن كان سهواً . بطل ،
ولا يعتد إسلامه . وقدم ذلك في كلام نصف في أوّل سجود السهو .

قال في الرعاية : ولا يقتد بسلامه ، وحياً واحداً . وقدر في السوء : بما
حق المأموم إمامه في جميع الأقوال . صرحه بلا تكبير لإحرام . فيه يشترط أن
يأتي من بعده . ويستحب أن يخرج عنه ثم عدله .

الرابعة : الأولى أن يشرع الموم في أفعال الصلاة بعد شروع الإمام . قاله
الشيخ وغيره . وقال المصنف في المعنى ، والشرح ، وابن ريس في شرحه ، وابن
الحوي في المذهب وغيرهم : يستحب أن يشرع الموم في أفعال الصلاة بعد
فروع الإمام مما كان فيه . انتهى .

فمن وافقه في غير سيرة الإجماع كره ، ولم تبطل صلاته ، على الصحيح من
المداهم وعليه أكثر الأصحاب وقال في المسجع تبطل وقيل : تبطل بالركوع

فقط . وقيل . سطر سلامة مع يمينه . واحتراف في الرعاية إن سلم عداً . وتقدم
سقة في الأفعال والأقوال

الخامسة : قال ابن رجب في شرح ابن حجرى : الأولى أن يسلم المأموم عقيب
فراغ الإمام من التسليمين . فإن سلم بعد الأولى حارر عدد من يقول إن الثانية غير
واحدة . ولم يخرج عدد من يرى أن الثانية واحدة ، لا يخرج من الصلاة بدوياً . انتهى
وطاهره مشكل . والله أراد أن الأولى سلام المأموم عقيب فراغ الإمام من
كل تسليمه ، وأنه إن سلم المأموم الثانية بعد سلامه لإمامه الأولى وقبل الثانية ترتب
الحكم الذى ذكره

السادسة : في تحجب المأموم عن الإمام عكس ما تقدم قل في الفروع
وغيره : وإن تحجب عنه ركعتين فلا عدد فيكالتسليم به ، على ما تقدم ، ولعله
يعمله وينهقه . وفي اعتداده تلك الركعة الروى عن المتقدمين في المذهب والى
في قوله « وهل سئل تلك الركعة » على روايتين .

وإن تحجب عن إمامه ركعتين طلت صلاته ، إن كان غير عدد . وإن كان
لمنفر ، كقوم وسهو وزحام . إن أمن فوت الركعة الثانية . أى ، تركه وتبعه ،
وصحت ركعته . وإن ، أمس فوت الركعة الثانية مع إمامه وصحت ركعته ، والى
نيلها عوض تكبيل ركعة مع إمامه على صفة مصلاتها . وهذا الصحيح من المذهب
وعنه يحنك بالأولى .

قال الإمام أحمد في مبرحوه أدرك الركوع ، وه يسجد مع إمامه حتى فرغ ،
وه يسجد سجدتين لا ركعة لأولى ، ويقضى ركعة وسجدتين بعدة الأولى
اسداء . صلى التانى ركوعين . وعنه سعة مطلقاً وحوا . وتعمو أولاه . وعنه
عكسه . فيكلى الأولى وحوا . وبعضى الثانية بعد السلام . كسوق وعنه يشتص
تدقائه ، إلا أن سئوى الإمام فأن فى الثانية فلفوا الأولى . قال ابن تيم : إذا

تحلف عن الإمام ركعتين فصاعداً بصلاته . وإن كان بركن واحد فتلاثة
أوجه الثالث . إن كان ركوعه نطق وإلا فلا

وعلى المذهب الأول : لو أن عدداً من أدرك ركوع الأولى - وقد رفع إمامه
من ركوع الثانية ، سجد في السجود ، فتم له ركعة صغرة من ركعتي إمامه . بدرك
في الجمعة

قلت : فيعني بها

وقيل : لا يعتد به بعد السجود . فيأتي سجدتين آخرين والإمام في تشهد
وإلا بعد سلامه . ثم في إدراك الجمعة الخلف .

وإن طعن تحرير متعة إمامه فبعد جهلاً . اعتد له به . كسجود من بعض
إدراك المتابعة فصارت . وقيل : لا يعتد به ، لأن فرصة الركوع ، ولا تطلق له
فعلى الأولى : إن أدركه في التشهد . ففي إدراكه الجمعة الخلف . وإن أدركه
في ركوع الثانية تبعه فيه ، ونمت جمعة . وإن أدركه بعد رفعه منه تبعه ، وقضى
كمسوق في ركعة ، فتم له جمعة ، أو ثلاث تبعها رابعة ، أو يستعاض بها على
الروايات المتقدمة .

وعلى الثاني - أنه لا يعتد بسجوده . إن شئ به ثم أدركه في الركوع معه .
وصارت الثانية أولاد ، وأدرك بها جمعة . وإن أدركه بعد رفعه تبعه في السجود .
فيحصل القصص ، وسادة معاً . وتم له ركعة بدركها الجمعة . وقيل : لا يعتد به .
لأنه معتد به بالإمام من ركعة . فعواذ به للأموه من غيرها : احتل معنى المتابعة
فيأتي بسجود آخر ، ويمامه في التشهد ، وإلا بعد سلامه .

ومن قرأ متعة إمامه مع علمه بتحريرهم ، بصلاته . وإن تحلف ركعة
فأكثر بعدد ، مع وقعي كمسوق . وكما في صلاة الخوف . وعنه نطق .

تبع : مراده بقوله (أو يستحب بالإمام تحلف الصلاة مع إتمامها) إذا - يؤثر
الأموه التطويل . فإن أثر الأموه التطويل مستحب .

قال في الرعاية : إلا أن يؤخر المأموم ، وعددهم محصور
قوله ﴿ وتطويل الركعة الأولى أكثر من الثانية ﴾ .

هذا المذهب لا ريب من عيه وعيه الأصحاب في اجلة ، لكن قال
في الفروع : وتوجه هل يحسن لتفاوت الآيات أم مكات ولحروف ؟ توجهه
كما حذر عن الدعاء ، على ما تقدم في باب صحة الصلاة . قال . ومن ادعى لا أثر
لتفاوت يسير ، وفي تطويل الثانية على الأولى . لأن « العاشية » أطول من
« مسح » وسورة « الناس » أطول من « الفلق » وصلى النبي - عليه أفضل الصلاة
والسلام - ذلك ، وإلا كره .

فأمرناه

إبراهيمهما : لو طول قراءة الثانية على الأولى . فقال أحمد : يخبرني ، وسمى
أن لا يفعل .

الثاني : نكرد لإمام سرعة جمع المأموم من فعل ما من فعله .

وقال الشيخ في الدين : يرمي مراعاة المأموم ، إن حصر « صلاة أول الوقت
أو آخره وحده . وقال : ليس له أن يزد على القدر المشروع . ومن : يسمى له
أن يفعل ما كان عليه أفضل الصلاة والسلام بمعه ذلك ، ويرد وينقص
للمصلحة كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يرد وينقص أحياناً .

قوله ﴿ ولا يستحب ابتصار داخل وهو في الركوع ، في إحدى
الروايتين ﴾ .

وأطلقهما في مذهب . ومجمع البحرين ، والفتاوى

إبراهيمهما . يستحب انتظاره بشرطه . وهو المذهب . حرمه في الكافي ،
ولوحجبه ، والنور ، وشعبه ، والإفادات . وقدمه في الفروع ، والمهداية ،
والمستوعب ، والإخلاصة ، والنجاة ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس .

ومصححه في التصحيح ، والمخذ في شرحه . ونعبره المصنف ، والشارح . واحتره
القاصي ، والشرع أبو جعفر ، وأبو الخطاب في وهوس مسائلهما ، والرعية .

الثاني : لا يستحب انتظاره ، فيباح . قال في الفروع - احتاره جماعة ،
مهم القاصي في المخذ ، ومن عقيل . قال في مجمع البحرين - والشع - يعنى به
النصف - وعنه رواية ثالثة بكرة . وعنه رواية الثابتة للمصنف هـ . وقال في
الفروع : ويتوجه بطلانها بتحريك من شركه في بية حروجه من الصلاة ،
وتحريك من الكراهة هـ في ملك

فعلى المذهب - عـ يستحب الاضطرار شرط أن لا يشق على المؤمنين .
ذكره جمهور الأصحاب . ومن عليه . وقال جماعة من الأصحاب : يستحب ما لم
يشق أو يكثر الجمع [مهم المخذ ، ونصف في الكافي وغيره ، والشارح . وقال
جماعة من الأصحاب : ماء يشق أو يكثر الجمع] أو طول . وحده في الرعيتين ،
والخوين .

ثالث : قوله « ولا يستحب انتظار داخل » بكرة في سياق النفي فيم أي
دخول كان . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في التاجير ، وغيره . وقدمه في
الفرع ، وإن تيم ، وإربعة الكرى .

وقيل : يشترط أن يكون ذا حرمة . قال المصنف ، والشارح . إنما يسطر
من كان من أهل العلم والفعل ومحوه . ويعمل أن يكون من كلام القاصي .
فإنه معطوف عليه

قلت وهذا القول ضعيف على إطلاقه

وقال ابن عقيل : لا بأس بانتظار من كان من أهل الديارات والحيثات في
غير ماحد الأسواق وقيل - يسطر من عدده على جماعة .
قلت . وهو قوي .

وقال القاصي ، في موضع من كلامه : بكرة تطويل القراءة وبركوع انتظارا

لأحد في مساجد الأسواق . وفي غيره لأشئ بذلك شئ حرت عادته بالصلاة معه من أهل الفصل ، ولا يستحب .

قائمة : حكم الاستطارة في غير الركوع حكمه في الركوع ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . وصرح جماعة : أن حال القيام كركوع في هذا . منهم المصنف في الكافي ، وأربعين ، والحاويين . وقطع المحدث في شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير ، ومجمع البحرين : أن التشهد كركوع على الخلاف ، لثلاث نفوت صلاة الجماعة بالكعبة . راد في مجمع البحرين : والاستحب هو أظهر ، ثلاث نفوت الداخل الجماعة بالكعبة . ثم قال قلت : ولأنه مظنة عدم اشتقة لجوسهم . وإن كان عدمها شرطاً في الانتصار حينئذ . لأن الذين معه أعظم حرمة وأسبق حق . انتهى

وقال في التنبيه : متى أحسن بدخل استحب استطاره ، على أحد لوجهين . وفي ابن تيمية : وإن أحسن به في التشهد فوجهان . وقال القاضي لا ينتظره في السجود . وقال في الرعية الكبرى : وبسبب الإجماع أن ينتظر في قيامه وركوعه . وقيل : وتشهده ، وقيل : وغيره . من دخل مطلقاً يصل .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَسْجِدِ كَرِهَ مَنْعُهَا وَيَنْهَى حَيْزُهَا ﴾^(١) الصحيح من المذهب : كراهة منعها من الخروج إلى مسجد ليلاً أو سهراً . حرم به في المشرح والفتاوى . وقدمه في الفروع . وقال في المعنى : طاهر الخليل^(٢) مع الرجل من معها . فظاهر كلامه : تحريم المنع

قال المحدث في شرحه : متى حتى فتنه أو ضرراً معها . قال في مجمع البحرين :

(١) روى أحمد ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تموا إماء الله مساجد الله » ورواه مسلم وأبو داود من حديث أن هريرة ، وزاد « ولكن ليحرقن نعال » وعنه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر « ويوسن حيزهن » .

ومتى حشى فتنة أو ضرراً حار معها أو وجب ، قال ابن الخوري : فإن حيف فتنة
 هبت عن الخروج قال القاضي : مما يتكر خروجها على وجه يخاف منه الفتنة .
 وقال ابن تيمية ، وإن جدد في الرعدة السكرى ، وسدوى الكبير - يكره معها
 إذا لم يحف فتنة ولا ضرراً . وقال في الصبيحة يتبع من العبد أشد سبع ، مع
 ربة وطيب ومعتات . وقال : معهم في هذا الوقت من الخروج أضع لهم وللرجال
 من جهات .

ومتى قس : لا تمنع فينبأ خبرها . ونقدته أو ادب لا هل يس لها حضور
 الجماعة أم لا ؟

فائده

إبراهيم : ذكر جمعة من الأنحاب كراهة حسب إذا أراوت حضور للسجد
 وغيره . وقال في الخروج - ونجس به أظهر لما تقدم . وهو ظاهر كلام جماعة .

الثانية : السيد مع أمه كالزوج مع زوجته في اسم وغيره . فأما غيرها ، فقال
 في الخروج : فإن قس بما حرمه من عقين وغيره إن من باع رشداً له أن يرد
 نفسه - ذكر أو كان أو أنى - فواضح ، لكن إن وجد ما يمنع الخروج شرعاً
 فصدر أمه

وعلى المذهب يس لأنتى أن تعرد ، ولأنب معها منه لأنه لا يؤمن
 دخول من يفسدها ، ولاحق العربها ونهيب فقد طهر في أن له معها من
 الخروج . وقول أحمد « الزوج أمكث من الأب » يدل على أن الأب ليس كغيره
 في هذا . فإن لم تكن أب فم أولادها مقامه . أمته المصنف ول في الخروج .
 والمراد المحرم ، استصحباً للحصانة .

وعلى هذا في الرجال ذوي الأرحام - كالأب أو الجد - الخلاف في
 الحصانة .

وقال أصافي المروع : ويتوجه إن علم أنه لا مبيع ولا صرد . حرم المبيع على
ولي أو على غير أب . انتهى .

قوله (الثَّانِي أَنْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَقْرَأَ) أي لكتاب الله (ثُمَّ أَقْبَهُمُ)
هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه جواهر الأصحاب . وقطع به
كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه عدم الأفضة على الأقرأ . إن قرأ ما يحرق
في الصلاة . احتاره ابن عقيل . وحكى ابن الرعوى عن بعض الأصحاب : أنه رأى
تقدم لقيه على القارى .

قارنانه

إمراهما . تقدم الأقرأ للقيه على لأفضة القارى . على الصحيح من المذهب
قدمه في النعم . وقيل : عكسه .

فعلى سبب في أصل المسألة . عدم الأخود وإثباته على لأكثر قرآن ، على
الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعية ، والفتاوى ، وبحرريد المسألة ،
والعلم ، وغيرهم . وحرم به في الوجيز ، وغيره . واحتاره المصنف ، والمجدد ، والشيخ ،
وعدهم .

وقيل . تقدمه أ كثرهم قرآن . احتاره صاحب روضة الفقه

الثاني من شرط تقديم الأقرأ - حيث قلنا - أن يكون عداً معه صلاة
قط . حافظ للثبوت . وقيل . بشرط - مع ذلك - أن علم أحكام سجود المسبوع .
تبيين : ظاهر كلام المصنف وغيره . لم كان القارى . حلالاً ، يحتاج إليه في
الصلاة ، ولكن تبنى في العادة صحيحة . أنه تقدم على الفقيه . قلنا : كفى .
هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والحرقي ، والأكرين ، وهو أحد الوجهين
والوجه الثاني : أن الأفضة الحافظ من القرآن ما يحرقه في الصلاة تقدم على
ذلك . وهو المذهب نص عليه . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وحرره به في

المحرر . واحتارده ان عقيل . وحسه المحرر في شرحه . قال في مجمع البحرين :
وهو أولى . وقدمه في الفروع . والفائق . وأصلقهما ان تميم .

قائمة

قوله « ثم أفضيهم » حتى إذا استويا في القراءة قدم الأضمة . وكذا
لو استويا في الفقه قدم أقرأهما . ولو استويا في حوده القراءة قدم أكثرهما قرأاً .
ولو استويا في السكثرة قدم أحودهما . ولو كان أحد العقبين أفضى ، أو أعلم بالحكام
الصلاة قدم . وقدمه قري . لا يعرف أحكام الصلاة على غيره .

قوله « ثُمَّ أُسْنِمُ »

حتى إذا استويا في القراءة وأفضى قدم أسنم . وهذا المذهب . جزم به في
الهداية ، والإيضاح ، والمبهيج ، والحرقي ، والذهب ، والمنوعب ، والطلاعة ،
والوحيير ، واستنحب . والذهب الأحمدم ، ودرر العتبة . وحمد ابن عدوس في
تذكرته . وصححه ابن خوي في الذهب . ومسوك المذهب . وقدمه في الفروع ،
والرعايتين ، والحدود .

ومظهر كلام الإمام أحمد : تقديم الأقدم هجرة على الأسن . جزم به في
الإفادات ، والجمع ، وحرر العتبة ، وسور . وقدمه في الكافي ، والمحرر ، والفائق
وصححه الشرح . قال بركشي : حذر الشيعن . وحزم به في النهاية ونظما
وتحرير العتبة بتقديم لأقدم بسلامة على الأسن . وقال ابن حامد : يقدم الأشراف
ثم الأقدم هجرة ، ثم الأسن . عكس مقال نصبه ، وأطنفهم ان تميم .

قوله « ثُمَّ أَدْمُهُمْ هَجْرَةً » ثُمَّ أَشْرَفُهُمْ »

هد أحد الإحود حكاه في تنقيص . وخرجه به في مبهيج ، والإيضاح ،
والعلم ، والإفادات ، وخرجه هجربة ، وأشور ، واستنحب . وقدمه في الفائق .
واحد رده الشيع في الدس ، وابن عدوس في تذكرته .

والوجه الثاني : يقدم الأشرف على الأقدم هجرة . وهو المذهب . وحرم به
الخرقى ، واهداية والمذهب ، والعلاصة ، والوجير ، والمذهب الأحمد . وقدمه في
الفروع ، والمخير ، والزعاسين . واحداً من ، واحترده المصنف كما تقدم .

وقيل : تقدم الأتقى على الأشرف . وقد تقدم الشرح على الدين بالنسب .
ذكره عن أحمد ، وهو ظاهر كلامه في الإيضاح .

قائمة قبل الأقدم هجرة : من حذر نفسه . حرم به في الكافي ، والمعنى ،
والشرح ، وشرح ابن رزيق . وقيل : السبق بآله . قال الأمدى : هجرة منقطعة
في وقت . وإتقدمه من كان له آله سبق . وقيل : السبق بكل مهبط . قطع به
في جمع البحرين ، والركن . وقدمه ابن تيمية ، والرياسة الكبرى ، واحداً من
الكبير والخواشي . وأطلق في الفروع .

وأما الأشرف : فقال في الفروع : وسرد به لقضى . وقاله المحمد . وهو
ظاهر ما قدمه في الرعاية . وقدمه ركني . قال في جمع البحرين : ومعنى الشرف
الأقرب فالأقرب منه عليه أفضل الصلاة والسلام . فيقدم العرب على غيرهم ، ثم
قربش ، ثم سوادهم . وكذلك أبداً . وقال ابن تيمية : ومعنى الشرف : علو
النسب والقدرة . قاله بعض أصحابه ، وقصر عليه .

قلت : وقطع به معنى ، والكافي ، والشرح ، وفندق ، وغيرهم .

قائمة السبق بإسلام كاهنة . وظاهر في الدعوى وغيره .

قوله (ثُمَّ أَتَقَامُّ)

معنى ضد الأسس والأشرف والأقدم هجرة : الأتقى . وهذا المذهب جرم به
في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجير ، والإفاديت ، والرعاة
الصغرى ، والخواشين ، والمذهب الأحمد . وقدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح
والرياسة الكبرى وغيرهم . وقيل : تقدم الأتقى على الأشرف كما تقدم . وهو

احتفال المصنف . واحتار الشيع نفي الدين كما تقدم . وهو الصواب .
 وقيل . يقدم الأعرام للمسجد على الأتني والأورع . وحرم به في المسج ،
 والإصباح ، والفصول . وراى . أو يفضل على الجماعة المسقطة . قدمه في الرعاية
 وقيل من الأعرام للمسجد ، زاعى له ، والمتعاهد لأمره .

ثالثة : ذكر في الهداية ، وللهب ، وللتوعب ، وحواشي الفروع ، والركنى
 وغيرهم . أن الأتني والأورع سواء . وقال في الرعاية الكبرى : ثم الأتني . ثم
 الأورع . ثم من فروع . وعنه يفسر يسم .

قوله (ثُمَّ مَنْ تَقَعُّ لَهُ الْقِرْعَةُ)

معنى من الأتني وهو إحدى الروايتين وهو المذهب . جزم به في الهداية ،
 والمذهب ، ومسبوك الذهب ، وانفلاصة ، ومذهب الأحمد ، والكاى ،
 والتلخيص ، والبلغة ، ولوحير ، والحدوى الكبير ، وآخر المصنف ، والإفادات ،
 والمنتهى . وحسبه ابن عدوس في تذكره . وقدمه في الرعايتين ، والفوائد
 العقبية . وعنه قدم من احتاره الجماعة على الفرعة . قدمه ابن تيم ، والهاق .
 وحرم به في المسج ، والإصباح ، والاعظم .

قال في معنى ، والشرح : فإن استووا في التقوى أفرع بينهم . مع عليه
 فإن كان أحدهما يقوم بعبادة المسجد وتعاهده ، فهو أحق به . وكذلك إن رضى
 الخيران أحدهما دون الآخر .

قال الركنى : فإن استووا في التقوى ولورع قدم أعرام المسجد ، وما رضى
 به الخيران أو أكثرهم . فإن استووا في الفرعة قال في مجمع البحرين : ثم
 بعد الأتني من يحتار الخيران أو أكثرهم . معنى مفصود شرعاً ، ككونه أعرام
 للمسجد ، أو أنفع لخيراته ومحوه مما يعود بصلاح المسجد وأهله ، ثم الفرعة انتهى .
 وأحفظهم في المتوعب ، والحدوى الصغير ، والفروع .

فعلى الرواية الثانية : لو احتسبوا في اختيارهم عمل باختيار الأكثر . فإن
استووا فليل : بقرع .

قلت . وهو أولى .

وقيل : يختار السلطان الأولى . وأطلقهما في القروع .

فعلى القول باختيار السلطان : لا تتجاوز المحلف فيهم . على الصحيح من
المذهب . قدمه في الرعية الكبرى . وقيل : للسلطان أن يختار غيرها . ذكره في
الرعية . وهما احتمالان مطلقان في القروع .

تسمية : قوى في الرواية الثانية « من أحذر الجماعة » هكذا قال في القروع
ومختصر ابن تيم وغيرهما . وقال في الرعية الكبرى : من رضى وأراد المصلون .
وقيل الجماعة . وقيل الخيران . وقيل : أكثرهم

تسمية : طاهر كلام المصنف وغيره أن القرعة بعد الأتقى والأورع ، أو من
تختاره الجماعة على الرواية الأخيرة وهو صحيح . وقيل : يقدم بحس حقه . حرمه
في الرعية في موضع . وكذلك ابن تيم . وقيل : يقدم أيضاً بحسن الحقة ،
وأطلقها ابن تيم

قائمة : تحرير الصحيح من المذهب في الأولى « تقديم في الإمامة فالأولى :
الأقرب أهودة ، العارف فقه صلاحه . ثم القدر . كذلك . ثم الأخف . ثم الأس .
ثم الأشرف . ثم الأقدم هجرة ، والأسبق بالإسلام ثم الأتقى والأورع ثم من
يحدره الخيران . ثم القرعة

واعلم أن الخلاف بين هوى الأولوية ، لاقى اشتراط ذلك ووجوهه ، على
الصحيح من المذهب وعيه الأكثر . وقضوا به . ومن عنه . ولكن كره
تقديم غير الأولى . وإنما « ثم من هذا قريباً .

قوله ﴿ وصاحب البيت ، وإمام المسجد أحق بالإمامة ﴾

يعنى أنهم أحق بالإمامة من غيرهما من تقدم ذكره ، إذا كان ممن تصح إمامته
قاله فى مجمع البحرين ، وركبته وغيرهما ، قال فى الرعدة قلت : إن مصداق
للإمامة بهم مطلقا ، وإن كان أفضل منهم ، وهذا المذهب ، وعنده محمد هير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عفيف هم أحق من غيرهما مع النبوة .
ووجه فى الفروع أنه يستحب لهم أن يقدموا أفضل منهم .

قائمة : لهم تقديم غيرهم ، ولا يكرم من سواه . وعنه نكره تقديم أوليهم
مطلقا ، غيرهما أولى أن يكرم . وكذا اختلاف فى ذلك من استحق التقديم غيرهما .
والثاني قولنا نعم من هذا .

قائمة : الغير مستأخر أحق بالإمامة من المستمير . مؤخر ، على الصحيح من
المذهب . وقيل : عكسه . وقده فى الرعدة من واحد من أن المستمير أولى من
المؤخر . قال الركنى قلت : ويخرج أن المستمير أولى ، إن قلنا : المارية هبة متفعة .
وأصحبها من تميم فى المؤخر . واستأخر .

قوله ﴿ إلا أن يكون بنفسهم ذا سلطان ﴾

يعنى فيكون أحق بالإمامة من صاحب البيت ، من إمام المسجد . وهو
الصحيح من المذهب ، وعنده الجمهور من عبيد وقيل هم ، أحق منه . وحديث
ابن حامد فى صاحب البيت . وأصحبهما فى التخييص فى صاحب البيت .
قائمة : لو كان البيت لبيد فبيده أحق منه بالإمامة . قاله فى الكافي وغيره
وهو واضح . لأن السيد صاحب البيت . ولو كان البيت للمكانب كان أولى .
قاله فى الرعدة الكبرى . وقيل : يقدمان فى بينهما على غير سبيلهم .

قوله ﴿ وأخر أولي من العبد ومن المكاتب ، ومن بنفسه حر ﴾ .

وهو مذهب مطلقا . وعنده الأصحاب . وحديثه فى معنى والشرح . وأخر ،

والفائق ، والوحيد ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه لا يقدم عليه إلا إذا تساوا . وقيل : إذا لم يكن أحدهم إماماً رأساً ، ذكره في الرعاية .

فانظرنا

امرهما : الصد الشكف أولى من القسي . إذا قلنا : تصح إمامته بالبايعين .
فأله في الرعاية

الثانية : أفادنا انصب - رحمه الله - أن إمامة العبد صحيحة من حيث الجملة ، وهو صحيح لا أعرف فيه حلافة في المذهب ، إلا ما أتى في إمامته في صلاة الجمعة ، بل ولا يكره لأحرار . من عيه

قوله (واتحاصر في من المسافر)

هذا مذهب مصنفنا وعليه أكثر الأصحاب . وحريمه في الحجر ، والوحيد ، والفائق ، وشرح ابن سعد ، وغيرهم . وقدمه في المقتضى ، والشرح ، والفروع ، والرعدة ، وغيرهم . وقال القاسمي : إن كان فيهم إمام ، فهو أحق بالإمامة ، قال القاسمي وإن كان مأمراً وحرره ابن تيمية .

فوانر

الأولى : لو أتم الإمام المسافر الصلاة صحت صلاة المأموم المقيم ، على الصحيح من المذهب . وعليه عامة الأصحاب . ونص عليه في روضة الميموني ، وابن منصور . وعند أبي بكر : إن أتم المسافر في حصة صلاة - مأموم - وأبى متعل متفرص . وذكرهما القاسمي .

وقال ابن عقيل وغيره : ليس بمحيد . لأنه الأصل . منس تشعل
قال في مجمع البحرين : أسكر عامة الأصحاب قول أبي بكر في حصة صلاة
حلعه روايتين . لأنه في الأخيرتين متعل ، لسقوطها بالترك لا إلى بدل ، ومنه

الأصحاب . لأن القصر عدد رخصة . فإذا ما يحقره تعين الموضع الأصلي ، وهو الأربع . وقيل صالح التوقف فيه ، وقال دعها انتهى .
وقال أبو الخطاب في الانتصار : يجوز في رواية ، صحة ما يقيم على بية مسافر ، وهو الإمام .

الثانية : إذا أتم مسافر كبره قديته ، للخروج من الحلال . وإن قصر لم يكره .
الافتداء به . قال في مجمع البحرين : يجمع .

الثالثة : لو كان يقيم بمسافر ، وبوي المسافر القصر . صححت صلاته على الصحيح من المذهب . وقال ابن عثيمين في المصنوع : إن بوي المسافر القصر حتمل أن لا يحقره . وهو أصح . لوقوع الأمرين منه بلاية . ولأن المأموم إذا لم يركب حكم المتابعة لم يثبت له المدة ، كسب اجتهاد من لا يركب حلف من يصب . واحتمل أن يحقره . لأن الإمامة لم يركبها .

الرابعة : المحصرى أولى من الدوى ، وموسى . أولى من متيم .

قوله : « والبصير أولى من الأعشى » . في أحد الوجهين .

وهو رواه فاعلان عند إجماعهم فقط . وأضيف في التمهيد . ولعلنا
أوردنا : البصير أولى . وهو مذهب . قال المنصف : وهو أولى . قال في
مذهب : هذا أصح الوجهين . قال في اللغة : والبصير أولى منه ، على الأصح .
قال في الهداية : والبصير أولى من الأعشى عندى . وحرره في الخبر ، والإفادات ،
وتجريد العناية ، والنهاية ، وظلمها . واحده الشيرازي . وقدمه في الفروع ،
والحرر ، والشرح ، والغلاصة ، والنظم ، وراعيين ، والحدوى ، ويدرأك العبد .
الوجه الثاني : هما سواء . حذره القسبي . وقدمه في المستوعب . وقيل

الأعشى أولى من البصير . وهو رواية عن أحمد في زعنية وغيرها .

قائمة : لو كان لأعشى أمير صححت إمامته . على الصحيح من المذهب . قدمه

في السكاني ، والمعنى . وصححه فيها . وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزيق .

وقال بعض الأصحاب لا يصح . وحرمه في الإيصاح وأطلقهم في
العروء ، وإن نيم ، والعلم ، ونعم الحري ، والرعدتين ، والحدوى الصغير
فأمره : لا أدر الأفضل لمصول - بمن تقدم ذكره - لا تكره إمامته على
الصحيح من المذهب من عليه . وقيل تكره . وهو رواية في صاحب البيت ،
وإمام السعد ، كما تقدم .

وفي رسالة أحمد في الصلاة ، رواية منه : لا يجوز أن يقدموا إلا أنفسهم
وأحرفهم . وإلا لم يراه في معان وكذا قول في العتبة .
وقال الشيخ في الدين : يجب تقديم من قدمه الله ورسوله ، ولو مع شرط
واقف بخلافه . انتهى .

فإمامة مصول بدون إذن المصل مكرهة على الصحيح من المذهب من
عليه . وقول الأحرف أولى . وقول في العروء وأطلق بعضهم النص ، ومن
المراد سوى إمام السعد ، وصاحب البيت ، فإنه يحرم . وذكر بعضهم : يكره .
قال في العروء : واحتج جماعة - منهم القاصي ، والمجد - على منع إمامة الأنبي
بالأقرباء ثم التمس تقديم الأقرباء بعد قدمه الأنبي خوفاً للأمر ودخول تحت المن
وكذا احتج في المصول ، مع قوله : سحب لإمامه إذا استحب أن يرتب كما
يرتب الإمام في أصل الصلاة ، كالإمام الأول . لأنه نوع إمامة .

قوله : **وهو نصيب إمامة الفاسق والأقف ؟ على روايتين**
وأطلقهم في الهداية ، والمخلاصة ، والتلخيص . والسعة . وإن نيم ، والعائق
أما الفاسق : فقيه رواه .

إمامهما : لا يصح . وهو المذهب . سواء كان قدمه من جهة الاعتقاد
أو من جهة الأفضل من حيث الخلق . وعنده أكثر الأصحاب قول من الراعي :
هي اختيار مشايخ . قال ركني : هي مشهورة . واحتج من في موسى ،

والنقص ، والشيرازي ، وجماعة . قال في المذهب ، ومسوك الذهب ،
والزعاتين ، والحدوي الصغير ، وجمع البحرين : لا يصح في أصح الروايتين . قال
في الحدوي الكبير : هي الصحيحة من المذهب . قال ابن هبيرة : هي الأشهر .
قال السلم الأدي . وبصرها أو اضط ، والشريف أو جعفر ، واحدا .
أبو بكر ، والأمدى ، والجدي ، وغيرها . وحزم به ابن عقيل في التذكرة ، وغيره .
قال في الوخير : لا تصح إسناده المسمى . وهو مشهور . وقدمه في الفروع ،
والمسوع ، وغيره . قال الشيخ في الدين : لا تصح خلف أهل الأهواء والبدع
والفسقة مع القدرة .

والرواية الثانية : تصح ، وسكره . وعنه تصح في العل . حرم به جماعة .
قال ابن تيمية : يصبح النقل خلف الفاسق ، رواية واحدة . قاله بعض أصحابنا .
والصحيح أن مراده : المحد . فإنه قال ذلك . وعنه لا تصح خلف فاسق . لا يعتقد بحال
فعل المذهب : يرم من صلى خلفه الإعادة ، سواء علم بفسقه وقت الصلاة
أو بعدها ، وسواء كان فسقه ظاهراً أو لا . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه
في المدوع ، والركشي ، وابن تيمية ، وجمع البحرين . وعن غيره في رواية صالح ،
والأثرم . وهو ظاهر كلامه في السكاي .

وقال ابن عقيل : لا إعادة إذا جهل حاله مطلقاً ، كالحدث ، والنحاسة . وقرئ
بينهما في جمع البحرين : أن الفاسق يرم مناع في حقه ، بخلاف محدث الدمى
إذ لو علم أنه تصح حقه [بخلاف]

وقيل : إن كان فسقه ظاهراً أعيد ، وإلا فلا ، للمدر . وصححه المصنف ،
والحد . وحرم به الحرق ، والبحير . وقال في رعية : الأصح أن يعيد خلف
المعلن وفي غيره روايتان . وقيل : إن علم أنه فسق فوجهن . وإن علم قبله فروايتان .
قال في الخمر ، والفاق : وإن أتمه فاسق من علم فسقه : فعلى روايتين .
وقيل : يعيد غسق إسناده المحد . وقيل : تنقيداً فقط .

قائمة : المعلن بالدعة : هو المظهر له ، صد الإسرار ، كالنكاح بها ، والداعي إليها ، والمناظر عليها . وهكذا فسرهُ النصف والشرح وغيرهم .
وقال القاصي : المعنى بالدعة من يعتقد بها دليل وصد : من يعتقد بها تقيداً . وقال : المقلد لا يكتف ولا يفتق .

فوائده

الأولى : تصح إقامة العدل إذا كان نائباً فاسقاً ، على الصحيح من المذهب .
وعليه إلا أكثر . قال الركني وغيره . هذا الصحيح من الروايتين . وقدمه في الفروع . وحرره به في الرعدة السكري . وعنه لا تصح . لأنه لا يستتبع من لا بشر . وقيل : إن كل المستتبع عدلاً وحده فوجه . صححه الإمام أحمد . وحالف القاصي وغيره . فعلى المذهب : لا يعيد . نص عليه . وعنه يعيد .
الثانية : قال في الفروع : وظاهر كلامهم لا يؤم فاسق فاسقاً وقاله القاصي وغيره . لأنه يمكن رفع ما عليه من النقص .

قلت : وصرح به ابن تيمية ، وابن حنبل ، فقالوا : ولا يؤم فاسق مثله .
الثالثة : حيث هنا لا تصح الصلاة حمله . فإنه يصلي معه خوف أذى ويعيد . نص عليه . وبه يرى الأفراد ووجهه في أصح ما عداه . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وعنه يعيد .

تتبع : يستثنى من كلاء النصف وغيره : صلاة الجمعة . فإنه يصلي حمله ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وقال كثير منهم : يصلي حمله صلاة الجمعة ، رواية واحدة . لكن شرط عدم جمعة أخرى حلف عدل . فإنه في مجمع البحرين وغيره . وعنه لا يصلي الجمعة أيضاً حمله . وهو ظاهر كلاء جماعة من الأصحاب .

قال ابن تيمية : وسواء أآمدى بن الجمعة وغيره في تقديم الفاسق فعلى

الذهب : لا يلزم إعادة على الصحيح من مذهب . قدمه في الفروع .
 قال في الرعاية الكبرى : هي أشهر . وعنه من أعادها فتدفع مخالف
 للنسبة ليس له من فصل الجمعة شيء ، إذا لم ير الصلاة حصة . وعنه مذهب .
 حرمه في المذهب ، ومسوك المذهب . ومحمده من عقيل وغيره . قال الزركشي .
 فيعاد على المذهب . قال في الحاويين : هذا الصحيح عندى . ومحمده في مجمع
 البحرين . قال في الفروع : ذكر غير واحد الإعادة ظاهر المذهب كغيرها
 قلت : ممن قاله : هو في حواشيه .

ومعه في الرائيتين . نقل من الحكم أنه كان صلى الجمعة ، ثم يصلى الظهر
 أو العصر . قال : فإن كانت الصلاة فرضاً ، فلا يصح صلاتي وإن لم تكن كانت
 تلك الصلاة طهراً أو رماً .

وقل أبو طالب : أتينا أحب إليك : أصلى قبل الصلاة أو بعدها ؟ قال : بعد
 الصلاة ، ولا أصلى قبل .

قال القسبي في الخلاف يصلى الظهر بعد الجمعة يخرج من الخلاف . وأصحق
 الروتين - وهما الإعادة ، وعدمها - من تيمم .

قائمة . أُلحق انصب بالجمعة صلاة العيدين . وسمه في الشرح ، والنظم ،
 ومجمع البحرين ، والردية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى .
 ويصلى الجمعة . وقيل : والمعيد .

قال ابن عقيل : لا يقتضى ما عسق في غير الجمعة . ولم يذكرهم في الفروع

فروا

إعادتها : حكم من صلى الجمعة ونحوها في نفقة عصب للضرورة . حكم صلاة
 الجمعة خلاف القسبي . ذكره في الفروع . وقال : وذكرهم ابن عقيل . وصاحب
 المحرر فيمن كفر باعتقده . ويعيد .

وتقدم التنبيه على ذلك في آخر باب حجاب المحاسة .

الثانية : تصح الصلاة خلف إمام لا يعرفه . على الصحيح من المذهب .
وعنه لا تصح . وروى عنه أنه لا يصلي إلا خلف من يعرف . قال أبو بكر :
وهذا على الاستصحاب .

الثالثة : قال المحدث ، وإن نسي ، وإن جهل ، وصاحب مجمع البحرين ،
والتحصيل ، وغيرهم : تصح الصلاة خلف من خلف في الفروع ، للذليل أو تفيد .
نص عليه ، منه : أنه ترك ركعتين أو شرطاً على ما نفي .

قال محمد - بن قيس لا تصح - : هذا حرق لإجماع من عدم من الصحة
في عدم قول في الفروع : ومراد الأصحاب : منه : عسق بذلك [وذكر أن
أبي موسى في الصلاة خلف شارب سبيل ، معقداً له ، رواه] وذكر أنه لا يصلي
خلف من يقول « شاء من شاء » وقيل : ولا خلاف من يجزئ . الفصل ،
كجميع درهم بدرهمين ، للاجماع الآتي على تعريضها .
ونفي قرينة إذا ترك الإمام ركعتاً أو شرطاً .

وأما الأقرب . فأنفق مصنف في صحة إمامته رواهين . وهم : رواه ابن عبد
الأكبر . وقدم في أربعة : أنها وجاهل . وظنفت في الهدية ، والمذهب ،
والتحصيل ، والسنة ، ومن نسي ، والرعاين . والحدوي الكبير . والشرح ،
وشرح ابن سعد .

أما ههنا : تصح مع الكراهة . وهو المذهب . حرمه في الخلاصة ،
والمحرر ، والإمامية ، والوجيز ، والمذهب الأحمد ، والشور ، والمنتخب . وقدمه
في الفروع ، والفتاوى ، وإن نسي . وصححه في التصحيح ، والعلم ، ومجمع البحرين .
واحتاره ابن عدوس في ذكره .

وإسراوية الثانية : لا تصح . صححه في الحدوي الصغير . وهي من المفردات
وقدمه في المتنوع .

وقيل : تصح إمامة الأئمة المنتوق ففتة . وحصر في الحارثي الكبير وغيره .
خلاف ما لأئمة المرسى . وقيل : إن كثرت إمامته لم تصح ، وإلا صحت .

فأمرنا

إمامهما . من الشيع من صحة إمامته ثرث حثان الواجب ، أو لعمره عن عمل
النجاسة فيه وجهان . قوله في الرد :

قال من تميم : احتجب الأصحاب في من أحد الشيع .

فقال بعضهم : تركه الحسن أو حب . فعلى هذا إن قلت : بعدم ، ووجوب ،
أو سقط القول به لغير صحت إمامته .

وقل : جملة آحاد ، هو محرمه عن شرط الصلاة . وهو استظهر من النجاسة .
فعلى هذا لا تصح إمامته ، لأنه ، إن لم يحب الحسن . انتهى .

قال في مجمع البحرين : إن كان ركبا للحسن من غير خوف ضرر ، وهو
يعتمد وجوه . فسق على الأصح . وفي الروايات عنه ، لا لكونه أئمة ،
وإن تركه ، أولاً ، أو حاد على منه الذم السكر ومحرمه : صحت إمامته . انتهى .
قلت : الذي قطع به المصنف ، والشرح ، وابن سعد ، وغيرهم . أن اصح
لمحرمه عن عمل النجاسة .

الثانية . تصح إمامة الأئمة ثمة . قدمه في الردة ، والخواشي . قال ابن
تميم . تصح إمامته ثمة . إن لم يحب الحسن . انتهى .

وقيل لا يصح مصداق . وأظهرهما في العروة . وقيل . تصح في الترويح إذا
لم يكن قرى . غيره

قوله (وفي إمامة أئمة الدين وجهان) .

وحكامهما الأئمة روايتين . وأظهرهما في المذهب ، والتلخيص ، واللمعة ،
والشرح ، وابن تيم . والرد المحتار ، وأحدوين ، والطلم .

إحداهما : يصح مع الكراهة وهو اذهب . صححه في التصحيح وحرم
به في لوحيه ، والإحداث . واحتارده المصنف . وقدمه في المروحة
والوجه الثاني : لا يصح ، حذر في تركه .
ثاني : ما خلاف كون إمام أحد عشر عن ذلك فتوقف

فأمرته

إحداهما : حكم قطع الإحدى ، أو أحدهم ، أو أحد اليدين حكم أقطع
اليدين . كما قدمه في المروحة ، والمروحة الكبرى ، والإحداث . وعبره .
وأشاق في العن ، والمروحة الصغرى خلاف في قطع اليدين أو الإحدى .
ثم قال : وفيه أو أحدهم .

واحد : نصه صحة يده قطع أحد الإحدى دون قطعهم . ووجه
الشرح : وأشاق في أنه في خلاف في قطع يد أو رجل . فذهب إلى يده
قطعهم لا يصح ، قولاً واحداً .

ومخرج صحته يده قطع اليد أو الرجل . وأشاق في أنه في قطع
لداً أو أحدهم .

الثاني : قل من عيّن كما يأمرك من قطع يده . وقد ذكره لا كذا .
وإنما ذكره الصحة .

قوله : ولا تصح لصلاة خلف كافر

هذا مذهب مالك . ووجهه خير لأصحاب . وقطع به كثير من
وفين : صحح ما ذكره . ووجهه لا يحد خلف مريد أو مدعته . وحكي
عن الرضوي روية صحة صلاة الكافر . مذهب في صحة سلامه بها . وفي
صحة صلاة صحة يده على حذر .

قال بر كشي : وهو بعيد . وتقدم ذلك في كتاب الصلاة عند قوله : ويد
علي السكابة حكم بسلامه .

فصل ثلث

بمراهمي لوقن - بعد سلامه من الصلاة - هو كاد . ويد . صلى لله
فصل أحمد بعد من قوم ، لكن طعن كبره أو حديثه ، من مخالفه وفيه
لا عهد ، لكن جهن حله

أما في عدم من - من - من ردد ، وحل بسلامه . أو حل برفه . وحل
حسب . كره تقدمه فإن صلى خلفه ، ولم يعلم على أي إحداهن هو ، فعد على
الصحيح . تقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا عهد . وفيه من عدم قبل الصلاة
بسلامه ، وشك في رده ، فلا إبداء . وأما في محض من تيمم والله

تيمم . دخل في قوله : ولا أحد من في عدم صحة بسلامه تيمم . وبعد
أما بسلامه تيمم فلا تصح . قولاً وحداً بعد حيور . وفي صحيح بسلامه
من طاعة من دون لأصلي . ذكره في . ع .
وأما بسلامه تيمم : فاصح من مذهب من بسلامته لا تصح ، وعنه
جمهور الأصحاب قال في جمع المعبر من حد . كثر لأصحاب منهم الأصبي ،
والأمدي ، وابن عقيل ، والمصنف في بعض وجوهه ، وغيره . وجزه في
المذهب ، والمستوعب ، والمصنف وغيره . وخلافه كثير من لأصحاب كرهه
المصنف وقدمه في العمود ، ويأيد من وفيه في الأحكام الشرعية ،
وحسب في الكافي صحيح من يؤمنه وجزه في حوز من قال لشرح .
هذا قياس المذهب . وهو من . كذا في المعبر من . يؤمنه . وأما
في التيمم ، ومن تيمم

تيمم . دخل في قوله : ولا أحد من في عدم صحة بسلامه تيمم .

وعيره . أما عيره فلا تصح إمامته به . وأما بمن هو مثله : قال صحيح من
الذهب الصفة . حرم به في الهدية ، والمذهب ، والكافي ، والعمدة ، والشرح ،
واخواري الكبير . قال في المستوعب : ولا تصح إمامة من به سلس البول من
لا سلس به . وهو طاهر كلام من عدوس في تذكرته . فيه قال ولا يؤم أحرم
ولا نتم حديثه . وعاجز عن ذكره ، وأثنى مكسبه

وقال في المحرر : ومن عجز عن ذكره ، أو شربه : لا تصح إمامته بقدر عيه .
وقدمه من تيم . وفيه : تصح حرمه في الخلاصة ، والوجيز . وصححه الأصم
وهو طاهر ما حرم به في النجيس وقدمه في رعاسي ، وأطلقه في الفروع .

قوله (ولا عاجز عن الزكوة والشحود والقعود)

الوجه . معي « أو » وكذلك العجز عن الشرط . وهذا مذهب وعليه
عجزير لأصحاب وحرمه في المحرر ، والوجيز . والمذهب ، وعيره . وقدمه في
الفروع وعيره . وأما الشح في دين الصفة قاله في إمامة من عيه نعمة
عجز عن إقامته

فأمره . يصح اقتدائه منه . قاله من عقيل في المذكرة ، وابن أخواري في
المذهب ، والمستوعب وعيره . قال الشرح : وقياس مذهب صحته . وأقصر
عنه . ومع أن عقيل في مقدمات الإمامة حاشاً مصنف

فأمره . قال في الفروع ولا خلاف أن نصلي خلف مضطجع لا يصحح ،
وصحح تنه

قوله (ولا تصح خلف عاجز عن القيام) .

حكم العجز عن القيام . حكم العجز عن الزكوة ، أو السجود ، على ما تقدم .

قوله (إلا إمام الحق المرخو روال عليه)

الصحيح من المذهب . أن إمامة إمام الحق - وهو الإمام الرابع - العجز عن

القيمة لمريض يرجى رواه حلت ، صحيحة . وعنه أكثر الأصحاب . وحرره في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، والوجيز ، وغيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . وقال القاضي : لا تصح . ومنع ابن عقيل في المفردات الإمامة جالساً مطلقاً ، كما تقدم .

قوله ﴿ وَيُصَلُّونَ رِزَاءً جُلُوسًا ﴾

هذا مذهب بلاريب . وعنه أكثر الأصحاب . وحرره في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . قال القاضي : هذا استحسان . والقياس لا يصح . وعنه يصحون قداماً . ذكره في الإصحاح . وحدثه في النصيحة ، والتحقيق .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ فِي أَحَدِ الْوَحْيَيْنِ ﴾

معنى على القول بأنهم يحلون جالساً . وهما روايتان . وأظهرهما في معنى والشرح ، والدقيق ، والنظم .

أمرهما صحيح وهو مذهب . قال في الفروع : صححت على الأصح

قال في المذهب ، ومسوق لذهب . هذا مشهور في مذهب . قال في الإمامة

صححت في الأصح . قال في التلخيص ، والخبوين . صححت في أصح الوحيين

وصححه الخد في شرحه ، ودعاه من مفردات ، وأمر في شرحه . قال في تركشي :

قطع به القاضي في التحقيق فيما أمر . واحداً من مدر لغيره في النصحيح

الكبير . احتاره في النصيحة والتحقيق . وحرره في الوجيز . وقدمه في المحرر ،

والهداية ، ولعليين .

والنوم الثاني : لا يصح وهو صاهر كلامه حرق . قال ابن الزعزعي احتاره

أكثر من يح . قاله تركشي . وفي تصحيح إذا جهل وجوب الخمس ، إلا

يصح وهو احتمال للمصنف

ببره الإئدة على الصحيح من مذهب. قدمه بن تيم، واثريح، واول إليه
وحد. مصنف، واشيخ في تدس، وصاحب العاق

وقال الشيخ في تدس في موضع آخر: من إمام مذهب هو محمد بن أحمد بن
دونه. محمد بن يوسف في الاحتجاج. صحت صلواته حقه. وهو المشهور عن أحمد

وقال في موضع آخر: انه يات دعوة عن أحمد لا تحب اختلافاً دائماً،

طواهره: أن كل موضع يقع فيه خط يحجب عن الإئدة. وما لا يقطع فيه

محمد المحام لا يحجب الإئدة. وهو من عليه لسة ولأنه. وقس لأصول.

انتهى عنه مبد قال في الدعوى احدهم

فت: صححه السطو. وخرجه في الإفاد وقدمه في محرو. وخرجه

ان عقاب. وأصغره في مروج، و. ع. بن، و. ح. بن

وقال في مسوعة. ان كان في وجوه سد مسعود بن. وفي صلواته

حبه ر. بن. قال في مروج كذا قال

نفسه. محل الخلاف في هذه المسألة. في سرانمونه. وهو في امسالة. وفي

إدع بعد سلامة فلا بعدة هذا هو الصحيح قال في الدعوى لا بعد وهو

الأصح. وقدمه في رغة. وقس: مبد نص

فأمره. من. مصل. ركة. أو شرط محسنة فيه. فلا ركون ولا بعيد.

أعد لصلاة على صحيح من مذهب. ذكره الآخري رحمه. عنه لا بعيد.

وعنه مبد المومنين والثلاثة قال في الدعوى. عنه لا سدين حال

قوله: ولا نصيح إمامة. أراه للرحمن

هو المذهب مصنف قال في مسوعة هذا الصحيح من مذهب. وقدمه

المصنف. وخرجه في خطب، ومن سدس في ذكره. وخرجه في الكافي،

وخرجه، وخرجه، وأمسور، وأصحب، وخرجه لسة، وإفاد. وقدمه في

العروء ، وأربعين ، والخواص ، والطم ، ومجمع البحرين ، والشرح ، والفاق ،
وإدراك السنة ، وغيره . وهو ظاهر كلام الحرق . وعنه تصح في الليل ، وأصلهما
أن تميم وعنه تصح في التراويح . عن عليه . وهو الأشهر عند المتقدمين
قال أبو الخطاب ، وقال أصحاب تصح في التراويح . قال في مجمع البحرين
احتاره أكثر الأصحاب . قال الركني : مخصص أحمد واختيار عامة الأصحاب
يعود أن يؤمهم في صلاة التراويح . انتهى . وهو الذي ذكره ابن هبيرة عن أحمد .
وحرم به في الفصول ، والذهب ، والسنة . وقسمه في التبعيض وغيره . وهو من
المفردات . وثق كلامه في العروء .

قال القاضي في المفرد : ولا يجوز في غير التراويح .
على هذه الرواية ، قيل : يصح . إن كانت صلاة هم أميون حرم به في
الذهب ، والفاق ، وابن تيمية ، والخواص .

قال الركني : وقدمه به المفردات ، ورواية السكري . وقيل إن كانت
أقرأ من الرجال . وقيل : إن كانت أقرأ أو د . وحرم به في المستوعب .
وقيل إن كانت دارحم أو محور . وحذر القاضي : يصح إن كانت محوراً . قال
في الدعوى : وأحذر الأكثر صحة . ومنها في حلة الحرأ ورقة اله . والخاص
والخواص عن الخاص : وه الفرودي يساد جمع الصدقة ، وإن صح فيوجه
جده على الليل ، جمعاً منه وبين النبي . وسوجه اختيار في الفرس والنبي .
تصح مع الكراهة انتهى

فأمره : حيث قد يصح إسمائهم ، فيها تنف حلهم . لأنه أستر
ويقتدون . هذا الصحيح . قدمه في العروء ، والفاق ، ومجمع البحرين .
والركني ، والزيادة الكبرى . وحرم به في مذهب والمستوعب .
قلت : يعال بها .

وعنه يقتدى هي سهم في شهر القراء . فيسوى الإمامه أحدهم . أحذر القاضي

في الخلاف . من . إن عور إمامتها في القراءة خاصة ، دون بقية الصلاة .

قلت : فيصلي بها أيضاً .

قوله ﴿ وَلَا تَصَلُّ إِمامَةً أَحْتَشَى لِرِجَالٍ وَلَا لِأَحْتَائِي ﴾

هذا المذهب . وعنه الأصحاب . وحرمه في أو حيز وعيره . وقدمه في المروء

وعيره . وحكي أن نزعوا احتمالاً صحة إمامته مثله للنبوي .

قال ابن نمير : وقال بعض أصحابنا . يقتضي الحشى ثقله . وهو سهو . قال في

رعاية : وفيه بعد . وقيل : بل هو سهو

تفسيره

أمرهما . يجوز أن يؤم الحشى الرجل في عور المرأة . يؤم فيه الرجل .

على ما تقدم .

الثاني معهود كإمامة المصنف : صحة إمامة الحشى . وهو صحيح . وهو

المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وقيل : لا صح . وأظهره في التخصيص

وقال أبو حمزة العسكري لا صح صلاة في جماعة . قال في صلي . أنت لأى جمعة

أبرمكي أن الحشى لا صح صلاة في جماعة . لأنه إن قام مع الرجال احتشوا أن

يكون امرأة ، وإن قام مع النساء ، أو وحده ، أو ضم بهن ، احتشوا أن يكون

رجلاً . وإن أم الرجال احتشوا أن يكون امرأة . قال زركني ، قلت . وهذا

ظاهر بإطلاق الحاشي انتهى

قلت . وفيه نظر ، إذ ليس مراد الخرق بقوله ﴿ وَإِنْ صَلَّى حَيْثُ مَشَرْتُ ،

أَوْ امْرَأَةً أَوْ حَتَّى مَشَى أَعْدَاءُ الْعَمَلِ فَصَلِّ ﴾ . فإن إمامة امرأة رداءه صحيحة ، كما

مخرج به بعد ، بل مراده : ولا تصح صلاة من صلى خلفهم من حيث جهه

وأيضاً : فإنه ليس في كلامه . أن الحشى يكون مشعراً . ورد على من يقول :

لا صح صلاة جماعة وراءه . أنه وكأنت حمله . فإن صلاتهم صحيحة . لأنه إن

كان رجلا صلت صلاتهم . وإن كانت امرأة صلت إمامه بها . لأن القائل
بذلك أدخل في حصصه إمامه بقوله : وإن أمه أو رجل احتفل أن يكون امرأة .
لكنه ما ذكر إلا أمه امرأة . ولكن نسى جملة في ذلك

قال في الدعوى . وإن كان لا يؤمن حتى يساء . وسقط صلاته امرأة نكح
حان . صل جماعة

على مذهب . وهو صحة صلاة خشي بدعة . فالصحيح من المذهب . أنهم
يقفون . وقال من غلبت بدعة حتى يساء . وسقط .

وإذا صلى رجل صلات من معه حتى يتم من بعد الصلاة رجلا : ربه
الإمام . على الصحيح من المذهب . وفيه وجه لا يحد إلا أنه حتى . أو جعل
بشكاه

قوله (ولا إمامة الصبي يباح إلا في النقص ، على إحدى الروايتين)

وأصوبه في الشرح . وسقط . وإن نيم . والعائق . والخار
عن أن بدعة الصبي تارة تكون في الفرض . وتارة . تكون في النفل . لأن
كانت في النفل . فالصحيح من المذهب أنها لا تصح . وعنه جمهير الأصحاب
وقصع به كثير منهم . وعنه تدح . حذرهم لأخرى . وحكاه في الفلق نحو .
ووجه . وأصلها . إن نيم .

وقال من غلبت : يخرج في صحة بدعة من عشر وجه . . . على القول
بوجوب الصلاة عليه

وإن كان في النفل : فالصحيح من المذهب أنها تصح . قال في مسوعة .
والخوى الكبير . صح في أصح روايتين . قال في الفروع . وتصح على الأصح
احتراجه لأكثر . وكذا قال محمد . وجمع أصحابنا . وحرجه في الهدية .
ومذهب . وخلاصة . والبعة . وتذكره ابن عبدوس . والخوى الصغير . وسور .

واستحب ، وإلغادات وحذره أو حقه ، وكثر لأصحاب قوله في التصحيح
الكبير

والرواية ، ثالثة . لا تصح في الأصل أو في وجه . ولا تصح إمامة
صلى ولا مرة . لا تنههم . وتصعب في المعاني الكبير ، وتنظر إلى خطب ،
والسكافي ، والعر ، والباطل .

فأمره : قال في القروب وتقوم عد لأصوية . حاشا صاحب مجمع البحرين . .
ظاهر إمامته . وله قد فقه الصلاة . وصرح به ابن أبي العزود . .
لا تصح ، وإن قد حاشا عنه على أن صلاة رافعة . معنى صحة
إمامته إن رومه ذلك في مجمع البحرين من عدة قول في أنه وإن وهو
متجه . وصرح به غير واحد وحو

قلت قد تقدم أن ابن أبي عمير حاشا وحاشا صحة إمامته ابن عشر
بحسب الصلاة عليه . وصرح به القاسم أيضاً لا حاشا ، أن زعم في الجمعة ،
ولا في غيره . ولو قد ثبت عنه في الجمعة ،
وقال ابن أبي عمير لا تصح تصح في القروب كل غيره قارباً وحاشا واحداً
قول في القروب الأصوية مفهوم قول التصحيح صحة إمامته
وهو صحيح ، وهو مذهب كثر لأصحاب وقال في منتخب عن ابن
أبي عمير لا تصح إمامته

قوله { ولا تصح إمامة تُحدث . ولا يجس يُقيم ذلك } .

هذا مذهب مطلق وغيره لأصحاب كثر منهم إشارة :
تصح إمامة تحدث ، والمجلس يوم وعنه لإمام
الاخلاف أيضاً على إمامة لم يلق بمقتضى ذلك الشيخ في دين
بإمامه من عليه نعمة يعجز عن من عليه نعمة

قوله ﴿ فَإِنْ خِيفَ هُوَ وَالْمُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ فَضُّوا الصَّلَاةَ صَحَّتْ صَلَاةُ
الْمُؤْمِنِينَ وَخُذُوا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يعيد المؤمن أيضاً . احتاره
أبو الخطاب في الانتصار قال القاسمي : وهو القياس ، لولا لأثر عن عمر . والله ،
وعنه ، وعلى .

تفسير : مفهوم كلامه : أنه لو عم الإمام بذلك أو المؤمنون فيها : أن صلاته باطلة
فبطلت معها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه نفي المؤمن . نقل
نكر من محمد بن سنان جماعة أو فرادى ، فيمن صلى بعض الصلاة وشك في وضوئه
فيخرجه ، حتى يفيق أنه كان على وضوء . ولا تنفذ صلاتهم . إن شاءوا قدموا
واحداً ، وإن شاءوا صلبوا فرادى .

قال القاسمي . من أخذ على أن عمه بعد صلاة لا يوجب عليهم إعادة
انتهى . وأما الإمام : فصلاته باطلة في المائتين .

قائمة : لو عم مع الإمام واحد أعاد جميع المؤمنين . على الصحيح من
المذهب . من عليه . وعليه أكثر الأصحاب واحتار القاسمي . والنصف ،
والشرح ، وصاحب الحدوذين أنه لا يعيد إلا المصحة فقط . وكذا نقل أبو طالب
إن عليه الشك . وأما هو إعادة الكل . وحجج عند ذي اليدس .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَعْمَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح . وقيل : تصح صلاة القاري .
جاءه في المسألة . وجوز النصف . وسماه الشيخ - فتداء من يحسن قدر الجماعة عن
لا يحسن قراءاً .

فت : وهو الصواب .

قال شيخنا وفيه نظر . وقال في الرتبة . ولا يصح اقتداء العاهر عن
النصف الأول من الجماعة حر عن النصف الآخر ولا عكسه .

قوله (الإمامية)

الصحيح من مذهب صحة إمامة الأئمة . وعبه جمهير الأصحاب .
وقطع به كثير منهم قال الزكشي : هو المعروف من مذهب وقيل : لا تصح .
احتد به بعض الأصحاب وقيل : صحيح بإزاء ينكح الصلاة حنف قارى . حرم به
في المستوعب . وقال في الرعدة - مدحكة الأقوال الثلاثة - وقيل : نكحه
بإمامتهم ، وصح مطلقاً . وقيل : لا . كثر ذلك منع الصحة ، وإلا فلا . وقيل :
لا تصح مطلقاً . ويأتي في ذات والأعم ، وصحة إمامتها وعدمها ، وإن
كان دليل في كلام المصنف . وقدم كلام المصنف والشارح في التي قبلها .

فأمرنا

إمامهما : لو اقتدى قارى وأبى بأبى . فإن كان عن يمينه . أو الأبي عن
يمينه : صحت صلاة الإمام والأبى ، وصحت صلاة القارى . على الصحيح .
وإن كانا خلفه ، أو القارى عن يمينه والأبى عن يمينه . فسدت صلاتهما .
حرم به في المستوعب وغيره . فسدت صلاة الإمام أيضاً . على الصحيح من
المذهب . قال الزكشي : فإن كان حقه من صلاتهم بعد . وهل يصل صلاة
الإمام ؟ فيه احتمالان أشهرهما : إطلاق .
وقال في الرعدة : فإن كان حقه من فرض القارى في الأصح ، ونفى
علاً . وقيل : لا نفى . فسدت صلاتهم . وقيل : لا إمامة سوى
وفي المذهب وجه آخر - حكاه من الرعدة - أن إمامة يختص بالقارى
ولا يصل صلاة الأبى

قال من الرعدة : وحديث القائلين به وجه في حاله . فقال بعضهم .
لأن القارى يكون صلاة رتبة ، فخرج من الصلاة لم يصبر الأبى بذلك فداً .
وقال بعضهم : صلاة القارى مدخلة على الإطلاق ، أشكل . فمعرفة هذا
على الدرس أمر يشق ، ولا يمكن الوقوف عليه حتى عهد المصنف انتهى .

قوله ﴿ وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْلَّحَانِ ﴾

مضى الذي لا يخيل أسمى . وهدى مذهب . وعنه الأصحاب . وقيل يستعمل
ابن إسحق الثقي . لا بد لي حقه .

تفسيره

أمرهم قال في مجمع البحار . وقول الشيخ « ويكره إمارة اللحن »
أي الكثير اللحن . لأن يسبق به . يسير . فقد لا ينجح من ذلك إمام أو غيره
الثاني : أفاد . ففسر بقوله « ويكره إمارة اللحن » صحة إمارة مع
الكره . وهو لمذهب مطلق . ومشهور عند الأصحاب . وقال من صح في شرحه :
قال تعتمد ذلك . « تصح صلاة » لأنه مستهزئ . ومتمم . قال في الفروع : وهو
ظاهر كلام ابن عتيق في الفصول . قال . وكلامهم في تحريمه يعمل وحسين .
أولهم . بحره . وقال ابن عتيق في الفنون : في التلعين معر للطم . كرهه . قوله
بحره . لأنه أكثر من اللحن . قال الشيخ تقي الدين . ولأن من مرهته عجزاً . قال
في الفروع . ومراده غير المصلي

قوله ﴿ وَالْعَدَّةُ ﴾ أي كره . « أَلَسَّاهُ ﴾ أي يكره الله . ولا يصح
بعض الحروف . كره إماتته .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكي قول . لا تصح إماتتهم حكاه
ابن تيميم

قلت : قال في المنهج : ويحكم وألغى : تصح إماتتهم بمشهم . ولا تصح من
هو أكل منهم . قلت : وهو بعيد .

نعم : قوله ﴿ وَمِنْ لَّا تُصِحُّ بَعْضُ أَحْرُوفِ ﴾ ككاف والصاد . وقدم
قريباً إذا أُنشد الصاد طاء .

قوله ﴿وَأَنْ يَوْمًا أَحَابِبَ لِرَجُلٍ مَعَهُ﴾

في كره . هذا المذهب مذهب قدمه في المروءة وقيل : ولا رجل معهم قرب لإحداها . حرمة في الحبيب وقيل : ولا رجل معهم بحرم وحرمة في الإفادات ، وجميع البحرين . وقيل : كراهة انصاف بذلك . وقال في الفصول : آخر الكسوف - كره للشوق وودت الهيئة مدوح ، وبصين في موتهم . فإن صلى بهم رجل محرم حر ، ولا يخر - وصحت الصلاة . وعنه كره في غير فقد عرفت .

فأمره قال في المدوح كذا ذكره هذه المسألة . طه هذه كراهة لغيره فيهم . هذا في موضع الإحارة فيه فلا وجه يش لا اعتبار كونه مستوحشاً مع أنهم جحدوا - أو عصبوا - ما بين عن حدة لأحبيته فيلهاء مما تخرجهم ، وأرجل الأحبي لا تمنع عريتهم ، على خلاف أن أحد العدد - ولأول هذه ، للعارف والمعدة ، في صلاحهم السكاهة ، ويكون مدحاً حسن . فلا يرد الأحوال ، ومن يحرف المسألة . وعلى كل حال لا وجه لأعده كونه فيها تنهى وقد تقدم كلامه في المصنف قرباً قال الشارح . ويكره أن يؤم - أحاب لا أحسن معهم ، ولا أن يؤم دون محرمه .

قوله ﴿أَوْ فَوْتًا أَكْثَرُ فَمَلَهُ كَارِهُونَ﴾

في كره . وهذا مذهب وعنه جمهور الأصحاب . وقصع به كثير منهم وحرمة في أوجه وعبره . وقدمه في المدوح وغيره . وحرمة عصبه أن تركه أول . وقيل : عند صلاته . نقل أبو حنيفة : لا معنى أن يؤمهم . قال الشيخ تقي الدين . أن يوحى ونحوه . مقنونه صلاته في فعل ، إذ الصلاة مقبولة ما يثبت عنها . وهذا لقول من مميزات المذهب . وقال في رعاها : وقيل إن عهده .

غيبها

أمرهما . معبود فوه . أكثرهم له كارهون . أنه ويكرهه النصف : لا يكره

أن يؤمن به . وهو صحيح . وهو مذهب وعنه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام
كثير منهم . وفيه : نكره بعض .

قال مصنفنا وشرح : فإن استوى لم يقبل . فالأولى أن لا يؤمن به ، وإزالة
ذلك لاختلاف وأصق من يخفى في هذا الاستوى وجهين .

الثاني . طاهر كلام المصنف : أن الكراهة منعقة بالإمام فقط . فلا نكره
الائتمار . وهو صحيح . وهو مذهب وعنه أكثر الأصحاب . وقال من عقل
في الأصول : نكرهه الإمام ، ونكره الأئمة به .

فائدتان

إحداهما . فإن لأصحاب : بشرط أن نكرهه ، كرهونه بحق . قال في العروة :
قال الأصحاب : كرهه كل من في دينه أو فصله . فقصر عنه في العصور والعمية
وعبرها . قال الشيخ تقي الدين : إذا كان منهم معادة من حسن معاداة أهل
الأهواء ومذهب . سمع أن يؤمنه لأب . مقصود : صلاة جمعة أو صلاة
بلا خلاف . وقال المحقق في شرحه : ونعمه في جميع الأصحاب . كرهونه شخصاً
يسمى في أمردبوى وغيره . وهو طاهر كلام جماعة من الأصحاب .
الثانية . وكذا كرهونه بغير حق . كما كرهوه لغير أو سنة . . نكرهه
بإماتة على الصحيح من مذهب وعنه جمهور الأصحاب . وأما من اتقى أن
لا يؤمن به ، حباً به .

قوله « وَلَا بَأْسَ بِإِمَامَةِ وَلَدِ زَيْنٍ »

هذا مذهب مضاف . وعنه الأصحاب . وعنه لا بأس بإمامته إذا كان غير
رأس . وهو قول في الرعية ، وعدم كراهة إمامته من مفردات المذهب .

قوله « وَالْحَنْدِيُّ »

يعنى لا بأس بإمامته . وهو مذهب وسنه الأصحاب وعنه أحب إلى أن
يصلى حسب غيره .

فانسان

هذا هو لأن بسمة اللقط، ونسب النعل، ونسب النعل، ولأنه في. من
عنه، والندوى. من سلم ديبهم وصاحوا. قال في لائق وكذا لأعزى في
أصبح أبو نين. وعنه - كره بسمة الندوى. قد في العربية

الناية: وثمة عربية من أوامه. أصبح الصلاة حبلى حتى وفتر
عنه في لائق. وقال في النور. بعد حنة وجمعة ملائكة و... من
وهو موجود زمن النبوة قال في الدعوى - كذا فلا. وفي جمعة. من ربه.
لأن الذهب لا يمتد الجملة لأدى لا يمه. كذا وصلى فيها. انتهى وفي
من حمد. من كلاس في العادات والتكليف. من وذهب الله. أحاج
للملائكة عن التكليف، والله عود. من في العروبة: وقد عرف بمس من
كلام من حمد، وثلى الله. أنه غير صحة صلاة. من صحة صلاة لأدى
قوله (ويصيح اهتمام من يؤذى الصلاة عن يقصها)

من أن يكون عليه ظهر أس. فزاد قصه. فالتى من عليه صور لوم
في وقف وهذا ذهب وعنه أكة الأصحاب قال في الدعوى. صبح، على
الأصح قال في معنى والشرح. أصبح روى الصحة، من عنه في روة
من مقصور. واحتارده في وهذا هو ذهب على روة واحدة. وعند من قل
غيره. قال في رعتين وندوى الكبير وهو أصغر قال الذهب [هو أصح]
وحارده من ندوى في مكة، وصاحب لائق. وحارده في الوجير
والإفادات قال في المقصور. (١) أصبح. لأنه اختلاف

في لوقت فقط وعنه لا يصح. بقي صبح. وفده في عرر، والرعيين،
والندوى الكبير، وخلاصة. وحارده في نور وأصغرها في دنة. وذهب
ولتدعى. وذهب لأحمد، ومن تميم. والدقيق. وندوى الصغر

(١) هذا كل في الأصل من كليل. سنصح مره

فائدتان

إحداهما: حكم اتناء من بقى الصلاة من يؤديها حكم اتناء من يؤدى الصلاة من قصها ، عكس مائة نصف ، حلاوة ومذهب . وهذا هو الصحيح من مذهب فقهه في الفروع ، وإن أتى ، والرعدة . وعبرهم .

وقال ابن عيينة في الفصول : صح القص ، حلف الأداء ، وفي العكس . وكذا في المذهب فإنه أصح الخلاف في المائة الأولى . وقطع في هذه المسألة بالصحة وقال وحده واحداً وقال في الرعدة ، وفيه إن قضى قرصاً حلف من يؤدنه صح على الأصح . وإن أدد حلف من قصه ، صح على الأصح .

الثانية: مثل ذلك نصاً اتناء مسمى شهر يوم مسمى يوم آخر ، حلاوة ومذهب على الصحيح من المذهب فإنه في الفروع وغيره . وقيل . صح هنا وحده واحداً قال ابن عيينة كما كان يوم واحد .

نقيب قوله : (واتناء مسمى . مسمى)

هذه مائة وحدتها في حجة مائة على نصف من أولها إلى آخرها ، وعليها حطه . وأكثر الشرح من فيها ذلك واحكم صحيح ، وصرح به الأصحاب

فائدتان: لأنهم من عدة والترب من مائة واتناء مسمى بالشرح على كل حال . فإنه في الفروع وغيره .

قوله : (ويتصح اتناء المقترض بالمتسفل في إحدى الروايتين)

احتاره صاحب الفصول ، ومصرده ، ونصف ، والشرح ، والشرح

على اللبس ، وصاحب الفتح

وردة الأخرى : لا صح . وهي مذهب . وغيرهم حمير لأصحاب قال في

جمع النعمان لا صح في قوى الروايتين . احتاره أصحاب . قال نصف ، والشرح وصاحب الفروع وغيرهم . احتاره أكثر الأصحاب .

قلت : منهم : القاضي ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وصاحب
التلخيص ، والحري ، وغيرهم . وحرره في البحر وغيره . وقدمه في المروء ، وغيره
وأطلقها في الهدية ، والذهب ، والمتنوع ، والسكاي ، وابن تيم . وقيل
يصح للمدحة . وهي كونه أحق بالإمامة . ذكره الشيخ تقي الدين .

قائمة : عكس هذه المسألة - وهو اتهام المتفلسف باعتراض - يصح . وقطع به
أكثر أصحاب . قال النصف - وبه الشرح - لا يروى في صحيحه خلاف . قال في
المروء : يصح على الأصح وعنه لا يصح . قال في الرعدة . وقيل يصح على الأصح .
قوله (ومن يصلي الظهر عن يصلي العصر في إحدى الروايتين) .
وأطلقها في الهدية ، والذهب ، والمتنوع ، والسكاي ، والشرح ، وابن
تيم ، والعاقل ، والحوي الصدير

إحداها . لا يصح . وهو المذهب . وعنه جدير الأنصاف . قال في مجمع
البحر . لا يصح في أقوى الروايتين أحدهما أصح . قال في المروء - بعد قوله
ولا يصح اتهامه باعتراض مسلم - أحقره الأكثر وعنه صحيح . وروايت في
ظهر حنف عصر ، وعنه عن بعضه . قال الشرح - بعد ذكره . وابن
فيمس يصلي الظهر من صلى العصر - وهو . على صحة إمامة مسلم باعتراض .
وقدمه ذكره . انتهى وقدمه في البحر ، وابن ، والحوي السكاي ، واعظم
والرواية ثابتة . صحيح . أحقره من نقل في المصنوع ، والنصف ،
وصاحب الفتاوى ، والشيخ تقي الدين . وصححه في مستخرج الكبر

قائمة : عكس هذه المسألة - وهو أنه من صلى العصر من يصلي الظهر -
مثل التي قدم في الحكم فإنه في متنوع ، واستجيب . قال في المروء .
واروايت في ظهر حنف عصر ، وعنه عن بعضه . فمثل كلامه أنه من
صلى الظهر من صلى العشاء . وسكاه .

تسم : ظهر كآلة المصنف : عدة صحة صلاة الجمعة أو العشر حنف من يصلي
رباعية ثمة أو ثلاثية . وعدم صحة صلاة المغرب حنف من يصلي المشاء . قولاً
واحداً . وهو أحد الطائفتين . قال الشارح وغيره : لا تصح روية واحدة .
واحتاره في المستوعب وغيره . وهو معنى مدنى القصور وسيره . وقدمه في الفروع .
والعائق . والعدة .

واطاعة الثابتة : خلاف أصابها . كخلاف في قوله . وأضيق الطائفتين
من ثمة . واحتار الخدي شرحه . وصاحب مجمع البحرين . والعائق . والشيخ
نقى الدين : القصة هم . قال الخدي . صرح على مخصوص أحمد . قال الشيخ
نقى الدين : هي أصح الطائفتين . وقيل تصح . إلا ما عرفت حنف المشاء .
ففيها لأصح . وحكى الشيخ نقى الدين في صلاته لفرقة حنف صلاة طهارة
روايتين . واحتار خوا .

ففى القول بالصحة : مدقة الزموم عند القيام إلى تكبته . وبسم الله .
وبسم الله . وله أن يخطبه يسلم معه . هذا هو الصحيح من المذهب . قدمه في
الفروع .

قال في المنجس : هذا الأخير في المذهب . وقطع به الخدي في شرحه .
ومجمع البحرين . ومعه . قال في الترتيب : بسم . وقيل : أو بعده . قال في
التنجيس : حتم أن يعرفه . ويحتمل أن يتخير بين سطر الإمام . وعرفة . قال
ابن تيمية . من بعده . أو بسم الله . فيه وجهان أحدهما : بسم الله . والثاني : أن
شاء يسلم وإن شاء انظر . قال في العدة . وهو ثم هو بسمه ويسم . أو يصبر
لسلم معه . فيه وجهان . وفي تخييره يسلم . حتم . وقيل وجه

قال في الفروع : وكذا - على على الصحة في أصل مسألة - إن سجدت
في أحدهما صبي . أو من أدركه في الشهد خبروا سجد . أو قدموا من بسم الله . حتى
يصلى أربعاً ذكره نويساني

وقال لقاضي في خلاف وغيره من استحباب في الجمعة من تركه في الشهد ،
 إن دخل معهم ليلة الجمعة على قول أبي إسحاق صحيح . وإن دخل فيه الظهر ،
 يصح . لأنه ليس من أهل فرضها ولا أصلاً فيها . وخرجه المحدث في شرحه ، وجمع
 البحرين وغيرهم على ظهر مع عصر وأبو ، لا بد منهما انتهى .

تعليق : جاهر كماله المصنف أيضاً . عدم صحة صلاة مأثوم إن كانت أكثر
 من صلاة الإمام . كما في الظاهر وانحراب حلف من صلى الفجر ، أو من
 صلى الجمعة ، حلف من صلى التراويح . وهو الصحيح وهو مذهب حرمه
 في المسوع ، والشرح . قال في الرسالة : صحيح لأقوى وقدمه في الفروع .
 وقبل : صحيح فيها . ومن الإمام أحمد على الصحة في التراويح
 قال في التلخيص : وتشرع بث . الأحكام حلف منه التراويح . من غيره .
 ومنه في المسوع وهو ضعيف انتهى

وقال من غيره . وإن صلى الظهر أربعاً حلف من صلى الفجر قطعه .
 قطع مصعبه بعد الصلاة ومنه من أحده على خلاف شئ
 وأما في الكافي خلاف صحة صلاة حلف من صلى التراويح
 على التمرين بصحة . ثم إن سجد منه كسوف ومنه حلف فأنكر حرمه
 المصنف وتقصيره في الفروع

وثنى المصنف عليه لأنه لا يجوز الاستحباب في سجد الإمام فإنه لقاضي
 وغيره . وأنه صالح في مقبيل حلف قصر لأن الأول لأنه المسوق فكذلك
 يومه . لأن حلفه اقتضت إرادته فيما مضى . وإن تم غيره حلف . كمدد
 مأثوم ، وسكن الصلاة جماعة ، بخلافه في سبق حدث . وثم صلاة الظهر حلف
 مصلي الجمعة . مثل أن يدركه في تشهد . فإن لم يجد في شرحه ، وصاحب مجمع
 البحرين : قياس مذهب أنه ينسب على حوزاء صهر على ية الجمعة . وإن قضا
 حوزاء صحيح الاقتداء ، وحقاً واحداً . وخرجه ابن تيمية . وإن قضا هذه المساء حرج
 (١) كذا في الأصول .

الافتداء على الروايتين فمن يصلي الظهر خلف من يصلي العصر . وقال ابن تيمية :
وقد احتار الخرقى حوار الافتداء مع منعه من بناء الظهر على الجمعة . فهذا يدل على
أن منعه حوار التيمم المقترن بالتمتع ، ومصلى الظهر يصلي العصر .

قال ابن تيمية : واعتذر به بكونه لم يدرك ما عتد به ، فيخرج منه صحة الدخول
إذ أدرك ما عتد به مع اختلاف الصلاة . انتهى

قوله (السنة أن يقف المؤمنون خلف الإمام فإن وقفوا قدامه
لم تصح)

هذا مذهب بلال بن رباح وعنه جمهور الأئمة . وقصده كثير منهم . وذكر
الشيخ في الدين وجه قوله . وصحح مطبع في الفروع . ويراد وأمكن
الافتداء وهو منعه انتهى

وقيل صح في الجمعة والعيد والحاجة ونحوه . حذر . أحضره الشيخ في الدين .
وقال من أخر بلا عذر ، قلت أنه جاء فصلى قدامه عذر . وحذر في الوثائق .
وقال : قلت وهو يخرج من أخر أدنى في الإمامة انتهى .
قلت : وفيه نظر

تفسيره

أمرهم : ظاهر قوله لا قبل وقفوا قدامه . صح . أن عدم الصحة متعلق
بعدمه فقط فلا يصح صلاة الإمام . وهو صحيح وهو المذهب قدمه في
الروايتين وقيل : تصح أيضاً . وصحها في حديث ابن تيمية ، والفروع .
وقال في السكت . لأولى أن يقال : إن نوى الإمامة من صلى قدامه ، مع
علمه ، لا تصح صلاته ، كما لو نوى الإمامة مراحاً لأنه لا يشترط أن ينوي
الإمامة حين صح اقتداؤه به . وإن نوى الإمامة صراحة وعقد أنها يصح خلفه
فصلواته ، اعتدق صلاته ، عملاً بظاهر الحال . لا ينوي الإمامة من سببه
حضور جماعة عنده على ما تقدم .

الثانية . أطلق المصنف هنا : عدم صحة الصلاة فعدم الإمام ، ومراده غير
حول الكعبة . فيه : إذا سجدوا حول الكعبة ، والإمام معها على درعين ،
والمقصود له على دراع صحت صلاتهم . نص عليه . قال أحمد في شرحه لا أعم فيه
خلاف . قال أبو يعقوب ، وسامع . صحت إجماعاً . قال القاضي في خلاف .
أوماً به في رواية أبي طالب . انتهى . هذا إذا كان في صحت ما إن كان في
جهة ، فلا يجوز عدم ما هو عليه . على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز ، وهو
من المعذرات .

وقال أبو المعالي إن كان حرج المسجد به ونحو الكعبة مسافة فوق
نصف جهات المؤمنين . قبل يقع الصلوة ، كاحبة واحدة أم لا ، على وجهين
ومراده أيضاً صلاة الخوف في شدة الخوف ، وبها يفتد مع إمكان صلاة .
ومضى عن التفتد على الإمام . نص عليه الأصحاب . منهم صاحب المروء ،
والرعايتين ، والحدودين ، والنصف ، والشيخ وغيرهم .
وقال في المصنوع : يحمل على ، ولو لم يذكر غيره .

قال ابن حمد لا يفتد ويرجحه نصف . وعدم أول أدب ، وقال في
صلاة الخوف ، وما دام . إذا كان داخل الكعبة ، فهو كان داخلها فحل ظهره
إلى ظهر إمامه صحت إمامته ، لأنه لا يفتد حدة ، وإن حل ظهره إلى وجه
إمامه ، تصح ، لأنه مقدم عنه ، وإن تقابلها صحت على الصحيح من المذهب .
قال في المروء : صحت في الأصح . وجزم به أبو يعقوب وسامع . وهو
من المعذرات . وقيل لا تصح . وأصعبهم في العائق ، ورعايتين ، والحدودين ،
وإن تيمم ، ومجمع البحرين ، وسنجيع .

قائمة قوله (وإن كان واحداً وقف عن يمينه)

لا ترجع ، سكن له بال عدم صحة مصدقته . تصح لصلاة . قال في المروء
والتراد . والله أعلم . من . حضره أحد . فيجوز ، أو حدة تصح مقدراً . وقيل

أوطاس - في رجل ثم رجلا فاه عن يساره - يعبد - وإن صلى الإمام وحده .
وطهره - أصبح سغراً دون أنموه . قال في العروء : وإنما يستقيم على الصلاة بنية
الإمام ذكره صاحب المحرر

قوله (فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ لَمْ يَصِح)

حتى إذا يكن عن يمينه أحد . فإن كان عن يمينه أحد . صححت . كما حرم
به المصنف هـ . فإن كان عن يمينه أحد . فأصحح من ذهب أن صلاته
لا تصح إذا صلى ركعة من دون عن يمينه . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم به في
المحيز وغيره . وقسمه في المروء وغيره . وهو من بدعت . وعليه صاحب
احمد بن محمد تميمي قال في المروء : وهو أظهر . قال في المصنف . والله أثق :
وقال الشرياف : تصح مع الكراهة قال في شرح : وهو ليس قال في
المروء : حذره الشيخ - حتى به المصنف - وقد ردد في كنه
فصل وهذا القول هو أصوب

وقيل تصح إذا كان حقه صف . ولا فلا وهو خالف المصنف . وقدمه
أ . بن في شرحه

ولمعرفة من أن يمينه . و يقطع نصف عن يمينه أو حقه فلا . بن وإن
كان الأنقص عن يساره . فقال بن حاتم . بن كان بعده منه ثلاث رجال
نظمت صلاته . وحرم به في رعدة السكري . وفي المروء . ولا من قطع
نصف عن يمينه أو حقه . وكذا بن هذا المصنف منه عن يمينه انتهى .

نفس طاهر فوه (وإن أمارة وقعت خلفه) أنه بن هـ . موقف لا
حيف الإمام . وهو صحيح . وقال في المروء . وإن وقعت عن يساره فظاهر
كلامه . بن لا تطل صلاته ولا صلاة من يساره . أب كبرجل . وكذا طاهر
كلامه يصح إذا وقعت عن يمينه .

قال في المروء . وسوجه الوجه في حديثه أنه المراء شهي

وعنه تقدم المرأة على الصبي . فالحق في طريق أولى ذكره ابن الخوري
وجرمه في الإفادات .

قائمة . قال المحدث في شرحه - وتامه في مجمع البحري - : احتياط أكثر
الأصحاب في الحائض : حوز صلاتهم صفا
قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

فلا . فإن بيده على رأسه وقوفه حل مع المرأة لا سطل ، ولا تكون قدراً - كما
يحيى ، عن القمى - فلا يتكلم في حائضه . وإنما دخل صلاة من يلبس - كقول
أبي بكر - : وحده معاً قدراً - كقول ابن حزم ، وفي خطاب ، وأكثر
الأصحاب - هذا القول قدراً - فعمل الحائض صفاً ، انصرف عنه ، وإلى معصم
الأمرين وأحداهما .

والذي يتكلم أو يوجهه قومهم كقولهم له : أهيا فقع في حق مكلف
غير معين وذلك لا ينعقد به كسبي والريخ من واحد غير معين . فإن
لا يوجب سجلاً ولا وصوفاً ، كذا هو

قال المحدث في شرحه : والمصحح عندى هذا صلاتهم صفاً ، لشككنا في
استعداد صلاة كل منهم معاً ، ولأصل عدمه . وبيننا وبينهم تخمين ، وقد
شككنا في الاستعداد في بعض غيرهم الإعادة . ولا يمكن إلا بإعادة جميع
غيرهم ذلك مع رجوعهم من المعهدة نعم ، كقوله في الحائض غير حائض قد جهت
السنة أنها وصفاً ، وفي القمى .

قول في الحائض : وحائض تقبل حلف الرجل .

وعسى : أن صلاة في حائضه ، تصح إذا كانت صحيحة صلاة من في المرأة
قد صحت في حلف الرجل . وإنما على قول من ينصحب من صحة . ولا تصح
للحائض جماعة . لأن كل واحد منها حائض أو يكون رجلاً من حائض المرأة .

ومن ثم تقفوا صفاً ، واحتل المذكورة . فيكون قدماً فإذا حكنا بالصحة وقفوا كما قلنا . انتهى .

قوله ﴿ وكذلك يفعل في تقديمهم إلى الإمام إذا اجتمعت جنابهم ﴾ . وهذا المذهب أيضاً . نقله جماعة . وحرره في الوجيز والمحب ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . ولكن قدم لصى على العمد أحارها الخلاف . وعنه تقدم المرفقة على الصى . حارها الخاق ، وابن عتيق . وعصره الفصلى وغيره ، وهو من معربات مذهب .

وقيل - تقدمه - على الصى والعمد . وهو خلاف مد كرم غير واحد . إجماعاً . وثبت ذلك أيضاً في كتاب حاشيتهم من هذا عند قوله « وتقدم إلى الإمام أنفسهم » .

فأمرناهم

إمامهم اسمهم تقدم في نصب لأول أبو الفضل والس . وثبت في الإمام أنفسهم . قل الإمام . أحمد في الإمام الشيوخ ، وأهل القل . ومؤخر الصبي .

الكن لم يصدق بمقصود هل يؤخر المصلح حرم يؤخر أنه لا يؤخر . وثبت في جميع النسخ . قد تقدم في صفة الصلاة . أن أي من كتب تحرق في من عدة من النسخ لأول . ووقف مكانه . وقال في المكتبة - عند ذكره على في السنة في صلاة الحرة - فظهر من ذلك أنه هل يؤخر بمقصود حضور المصلح ، أو لا يؤخر ، أو في بين حسن وأحسن . أو في بين مائة حار ومائة الصلاة فيه أول . انتهى .

قلت : الذي قطع به العلامة ابن رجب في عدة خمسة وثلاثين . حواء تأخير الصبي عن الصف الفاضل ، وإذ كان في وسع النصف . وقال : صرح به القاضي . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وعنه حمل من أي من كتب نفس من عدة . انتهى .

وقدمه المنيه على ذلك في أول صفه الصلاه . وروى بعضه في آخر باب
صلاة الجمعة

الثانية : لو اجتمع رجلان أو عبيد قدم لأحدهما ، على الصحيح من
مذهب . وعنه قدمه أحد على الآخر إذا كان دونه

قوله (ومن لم يقف معه إلا كافر أو امرأة ، أو محدث يظلم حديثه
فهو فذ)

أما إذا يقف معه لا كافر ، ولا كونه ، ولا خلاف أعنه . وكذا
لو وقف معه محزون .

وأما إذا يقف معه إلا امرأة . فاصحح من مذهب أنه يكون فذ .
ودكره المحد وصاحب مجمع البحرين عن أكثر الأئمة . منهم من حمده ،
وأخر احتج به ، وابن السكيت ، ومصنف ، وأبو يعقوب . وقدمه في الرعايتين ، والظلم
وهو من معدت

وعنه لا يكون فذ . أحبده الغصني ، وابن عقيل . وأصعبهما في الجرد ،
والشرح ، وابن تيمية ، والشافعي ، وحبوبين . قال في الفروع : ومن وقف مع
رجل . فقال جماعة فذ . وعنه لا .

فأمرتان

أمرأتهما حكم وقوف أحثي بشكل . حكم وقوف المرأة على منقده

الثانية : لو وقفت امرأة مع رجل فيها بعض صلاة من يمينه . ولا بعض صلاة
من خلفه ولا أمامه . على الصحيح من مذهب . قدمه في الهدية والخلاصة .
والفروع ، والرياض ، والحدود ، والشرح ، والشافعي . وسبغ .
قال في الفروع : ذكره ابن حمدة وخاتمه ^(١) وذكر ابن عقيل رواية .

(١) هذا ما كل في الأصل فمر كلمة مظهر

تتطّل صلاة من سبب ، فال في الفصول : هو الأسه ، وأن أحمد يوقف . وذكره
الشيخ في الدرر في مفردات عن أحمد . وحده أبو بكر . ذكره في الشرح ،
والمروء ، و" ٢٤٤ و ٢٤٥ .

وقيل : تطّل أيضاً صلاة من خلفه واحد من عقيل في الفصول أيضاً
فال الشرح ، وقال أبو بكر : تطّل صلاة من يمين ومن خلفه ، قال في المروء :
وقه بعد ، وأصح لأبي وأثبت ابن تيمية .

وقيل : تطّل أيضاً صلاة من أمام واحد من عقيل في الفصول
نعم : هذا حكم في صلاتهم كما صلاها . قال صحيح من مذهب أبي
لا تطّل وعليه أكثر لأبي قال ابن تيمية : صحيحة عند أصحابه . وقدمه
في معنى ، والشرح ، وروى عن واحد من ، والشافعي ، والشافعي ، وقال من
أشرف ، وابن عقيل : تطّل هذا لأشبه بمذهب شافعي ، وهو من مذهب
وأما إذا لم يقف معه إلا محدث يعلم حديثه : قال صحيح من المذهب : أنه يكون
مرداً . وعليه لأصحاب . وكذا ما وقف معه حسن

نعم : مفهوم كلامه مصنف أنه إذا لم يدر حديثه ، بل جهله ، وحسن مصنفه
أصلاً ، أنه لا يكون مرداً وهو صحيح وهو مذهب . حسن سنة . وحسنه في
الشافعي ، وابن تيمية ، والشرح . وقدمه في المروء . وقال القاضي وغيره : حكمه
حكم جهل بمؤدّد حديث الإمام . على ما سبق

قوله (وكذا حديث الصبي ، لا في الصلاة) .

يعني : وقف مع رجل حلف لإمامه كل الرجل مرداً ، لا في الصلاة . فإنه
لا يكون مرداً وحسن مصنفه . وهذا الصحيح من المذهب فيهما وهو من
المفردات

وعنه أن حكم مصنفه الصبي حكم بمؤدّدته . على الصحيح من المذهب . وعليه

جاءه من الأصحاب وقيل : نصح مصافته ، وإن : نصح إمامته . احتار من عقل .
قال في القواعد الأصولية : وما قاله أصوب

فعلى هذا القول : وقف الرجل والصبي جلده . قال في الفروع : وهو أظهر .
وسلي المذهب : نفس عن يمينه ، أو من حاشيته . من علمه
وقيل : نصح إمامه دون مصافته . ذكره في أربعة .

قوله (ومن جاء فوجد فرجة وقف فيها) .

من إذا كانت معه من كان غير مولى له نشئ إليها عرساً كره . على
الصحيح وعنه لا كره .

فأمره : وكان الصف غير مخصص داخل فيه . من شبيهه ، كما لو كانت
فرجة .

قوله (فإن لم يجد وقف عن يمين الإمام فإن لم يمكنه فله أن
يئس من يقوم معه)

الصحيح من المذهب : إذا وجد فرجة . وكان الصف مخصصاً . أن له
أن يحرى الصف . وقف عن يمين الإمام إذا قدر حريمه من يمينه . وقيل : بل
يؤخر واحد من الصف إليه . وقيل : وقف أولاً . حده الشيخ في المتن

قال في المبكى وهو قوي . أنه على أن الأمر بصفقة . أنه هو مع الإمام
ويؤخر . قدر أن وقف عن يمين الإمام . أنه أن يئس من يقوم معه كلاماً ومحنة
أو إشارة ، لا خلاف عنده . ونسبه . وكذا حده على الصحيح من المذهب .
من علمه . قال في الفروع : وبكره حده في المنصوص . قال المحمدي شرحه ،
وصاحب مجمع البحرين . أخبره ابن عجل . وصححه المحمدي وغيره . وبصره
أو لم يئس وغيره

وقيل : لا بكره . وأشاره النص . وعنه كلامه . قال في مجمع

البحرين . اختاره الشيخ وبعض الأصحاب . وحرمه في الإفادات . قال ابن عقيل
جوز أصحابه حب رجل قنوه معه . وقيل : يجره . وهو من مكررات . قال في
الندوة والشرح . ح . د . ا . ب . ع .

قال : وه كان عدده أو سه . يجر لأنه لا يثبت التصرف فيه حال العدة .
كالأحبي قال في سنة : وفي حو . حده وحسن . وقيل في الفتى : وبذا
يحد من وقف معه ، فهل يجرى العدة على من يمس إمامه ، أو يؤجر واحد من
الصف ، أو وقف فداً على أوجه . ح . ر . ش . ج . ث . د . هـ . و . ز . ح . ط . ي . ك .
الشيخ في الدين .

وقال الشيخ في الدين : لم يحد ث . وفي الصف فرجة ، فإن أفضل وقوفها
حمية ، أو يد أحدهم إمامه ، أو يد آخر . ح . ح . أو الماس الأصحاب
مع إمامه . لأن يد إمامه مستحب ، ولا يصدق واجب .

قوله (وإن صلى ركعة فداً لم تصح) .

هذا مذهب مطلقاً بلا س . وعنه جده لأصحاب قال الركني
هو مشهور . وحرمه في شرح ، ويؤجر وعنه . وقيل في الندوة ، والمحرر
وعنه . وهو من مكررات . وعنه تصح مطلقاً . وعنه تصح في النفل فقط ،
وهو ختم في تعيق التمام . وسه في الفصول على من صلى سبع الصلاة
معدداً . ثم يرى الانتهاء . وعنه جعل في غير النبي ، وإلا فلا . وكور . . . (١)
وأنه يصح صلاتهم بحق . قال في الفروع . وذكره بعضهم قولاً . وهو معنى
قول بعضهم : غير

قلت . قال في الحية : وقيل يقف مع صديق أو صديق له . أو رضاء له .
وكرهه أهله وحوله . انتهى .

قال الشيخ في الدين : وصح صلاة الفرد غير انتهى .

(١) كلمة لا يستطع فرداً ، لا كلها

وقيل لا تصح إن كان لغير عرس وإلا صحت . وقيل : يقف قدماً في الحاضرة . احتارده القاصي في التعليق ، ورس عقيل ، وأبو المعالي ، وابن معاذ ، قال : فيه أفضل أن يقف صفّاً ثانياً . وحرمه في الإفرادات . قال في المصنوع : فتكون مسأله معايضة . وروى قريباً إذا صلت امرأة واحدة حلف امرأة .

تفسيرها

أمرهما حيث قلده «صح في غير الحاضرة» فالمراد مع الكراهة . قال في العروة وقال : وتوجه يكره إلا لعذر . وهو ظاهر كلام شيخنا . يعني به الشيخ تقي الدين . قلت : وهو الصواب .

معهوم كلام المصنف في قوله « وإن صلى ركعة قدماً » يصح أنه إذا لم تفرع الركعة ، حتى دخل معه آخر ، أو دخل هو في الصف . أنه لا يكون قدماً ، وأن صلاته صحيحة . وهو كذلك وهو مذهب . وعليه جمهور الأصحاب وقيل تعطل بمجرد إحرامه قدماً . احتارده في الروضة . وذكر رواية .

فأمره : قال ابن تيمية : إذا صلى ركعة من العرس قدماً طل اقتداؤه ، ولا تصح صلاته قرصاً وفي ثقتها فلا وجه . وهو في الفائق وهل تعطل الصلاة أو الركعة وحدها ؟ على روايتين . حذر أبو حفص البرمكي الذب .

قوله « وإن ركع قدماً » ثم دخل في الصف ، أو وقف معه آخر قبل رفع الإمام . صحّت صلاته .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال الزركشي : هذا مخصوص المشهور المحرّم به . وعنه لا تصح . قال في مستوعب : كان القيس أبى تعتد الركعة ، لحدث أنى تكبيرة^(١) . وعنه لا تصح إن عم الحى^(٢) ، وإلا صحت . وهو

(١) اسمه نبيح بن الحرث « ركع دون الصف » . قال له النبي صلى الله عليه وسلم : رادك الله حرصاً . ولا بعد . رواه بخارى . وهذا كذلك أيضاً . روى عنه ابن مسعود .
(٢) روى أحمد وابن ماجه من حديث علي بن شيبان أن سبي صلى الله عليه وسلم

ظاهر كلام الحرق . قل في جمع التحريم وعينه : وقال القاضي في شرحه الصغير إذا كبر الإحرام دون الصف ، طمعتي إدراك الركعة جاز ، وإلا فوجه .
أصح لا يجوز .

قوله « وإن رقع ولم يستخذ صحت » .

يعني إذا رقع ما موه فداً ، ثم دخل في الصف ركعاً . والإمام قد رفع رأسه من الركوع ، وسعد فاصحة مطلقاً إحدى رويت . وهي للذهب .
حرم به في الوجه ، وشرح ابن رزين . قال ابن سعد في شرحه : هذا للذهب .
وقدمه في الهدية ، والمستوعب . وخلاصة ، والحرر ، والظم ، والحواشي .
واحتار الشيخ في الدين .

وقيل إن عم المعنى تصح ، ولا تحت . وهو رواية عن أحمد بن عيسى .
وجرم به في الإفادات . والطوق في شرحه . وقدمه في معنى وعينه . وحمل هو
والشارح كلام الحرق عليه .

قال الزركشي : صرف أبو محمد كلامه الخ في عن طهره . وحمله على ما بعد
الركوع ، أيوافق المصوص ، وجمهور الأصحاب . وأظفها في التلخيص ، والبالغة ،
ومجمع التحريم ، والعتق

وعنه رواية ثالثة . لا تصح مطلقاً . أخبارها المحدث في شرحه ، وقدمه في
أربعين ، والحدويين ، وابن تيمية ، وإدراك العية . قال في المذهب : سقطت في
أصح الروايتين ، والحدويين . وأظفها في المروء ، والشرح ، واللكا ، والزركشي
تعبه : مفهوم قوله « وإن رقع » . وسعد تحت « أنه لم يرفع وسعد بمانه
قل دخولها في الصف ، أو قل وقوف آخر معه : أن صلاته لا تصح . وهو صحيح .
وهو للمذهب . وعينه الجمهور .

وسمى قال « لا صلاة لفرد حلف عيب » وروى أحمد والترمذي . وحسنه .
وإن ما حقه من حديث وصلة من قصد أن النبي صلى الله عليه وسلم « رأى رجلاً
يصل حلف لصف . فأمره أن يصد الصلاة » .

قال الزركشي : « صحيح تلك الركعة بلا تردد . وهو يختص بالصلوات بها حتى يودع من الصلوة ، أو يصف إليه آخر ، وصح ما يبي ، ونقص تلك الركعة ، أم لا تصح الصلاة رأساً ، وهو مشهور ، وفيه روايات مخصوصة . حكمها أوجهن . وأجدر هو أنه يبعد ، صلى جنب الصلوة . انتهى .

وقال في مسند وموجز حكمه حكم ما روى الإمام وهو يسجد . قال في الفتاوى وقال إمامنا في صحيح ونا يسجد .

قوله (وإن فعله تغير عذر له تصح)

وهو يذهب . قال في مجمع البحرين هذا ظاهر المذهب قال في الفروع : وإن فعله تغير عذر له تصح في الأصح . قال في الفتاوى : ولو فعله غير عرس فهو باطل في الأصح . وجهان . وجهه في : جبر ، وإشور ، ومسحب وغيره . قال الزركشي لا يفتد الصلاة على الخ من لو جهن لأي احتياط والشيخين . وفي حكمه حكم فعله لغيره . قلناه في الكافي ، ونصنهما في التمهيد ، والشرح ، ومن ثم ، وأربعين ، والحدود ، والمعنى . وقال الزركشي : وقيل : يفتد صلاة ، وصح إن زالت قدرته قبل الركوع ، وبلا فلا . وأصق في الفصول فيما إذا كان من في أدركه - وجهان ، غير أي تكررة . قال في الفروع . وكل مراد قبل رفع الإمام .

ومرر : من ذلك غير من . أن لا يحد فوت الركعة . قاله في استوعب وعنه .

فأمره : أن يحرم في الركعة الثانية من الجمعة . وأخرج من الصلوة وفي هذا . وفيه معنى مدركة لإمام ، لأنها مدركة مدرك ، وبسبب جمعة . فإذا ركع معه ركعة ، كالمسوق . فإن قام على متعة يده ، وتارة قد شئت معه . قدمه في الرعاية . وعنه مره بإعتدتها طهراً . قدمه من ثم . وأحفظهما في الفروع ، ومجمع البحرين . وفي : أن يكمل بعد صلاة الإمام جمعة ، وإن كان قد صلاها معه .

قوله ﴿وَذَا كَانَ الْمَأْمُورُ يَرَى مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ فَخَفَّتْ صَلَاتُهُمْ بِهِ﴾ ، إذا انصرفت الصلوة ﴿

عمومه يشمل بد كذا في سجدة ، ثم كما حارحين عنه ، أو كان مأموماً وحده ما حارح عن السجدة ، فإن كان في سجدة فلا يشترط اتصال الصلوة بلا خلاف ، فإنه لا يمدى ، وحكمة السجدة حكمة في سكوت وعدم دفع به الانحياز ، وإن كان حارحاً عنه ، أو مأموماً وحده ، فاشترط انصافه اتصال الصلوة ، مع رؤيته من وراء الإمام ، وحرمه في حرق ، والسكافي ، والسعي ، وسهبة أبي النعمان ، ومذهب لأحمد ، والشرح ، ومذهب حنيفة ، ومذهب أحمد ، والشافعية ، وسورة ، وغيرهم

والصحيح من مذهب ، أنه لا يشترط اتصال الصلوة بد كذا يرى الإمام ، أو من وراءه في بعض ، وممكن لأحمد ، وقد حارح ثلاثة دواعي ، حرمه أبو الحسن وسيد ، وذكره محمد في شرحه الصحيح من المذهب ، قال تركشي ، وهو صريح كلام غير غرق من المذهب ،

فإن في السكاف قطع به غير واحد ، وهو صريح ما حرم به في الخبر وغيره وقدمه في الدعوى ، ووجهه ، ومن ثم

فأمرنا

إبراهيم رحمه الله يرجع في اتصال الصلوة في العرف ، على الصحيح من مذهب حيث قد استخرج ، حارح به في السكافي ، وسهبة في بعض ، ومن معاني شرحه ، وصاحب العرف ، وقدمه في الدعوى ، ويختصر من غير ، وقد في التخصيص ، والوجه اتصال الصلوة في كون بينهما ثلاثة دواعي وقيل متى كان بين الصلوة مأموماً فيه صلب آخر فلا اتصال ، حارح أحمد وهو معنى كلام القاضى وسيرة للحاجة لذكر كون الاستحباب ، حيث يشير اتصال الصلوة ،

وقدر المصنف في المعنى اتصال الصوف بعد غير معتاد لا يمنع الاقتداء . وقصره
الشارح بعد غير معتاد ، بحث يمنع إمكان الاقتداء . لأنه لا يصح فيه ولا إجماع .
فرجع في العرف

قال في المكت - عن تفسير مصنف والشرح - تفسير اتصال الصوف بعد
التفسير غريب . وإمكان الاقتداء لا خلاف فيه انتهى . وقيل : يمنع شك
ومحوه . وحكي رواية في التخصيص وغيره

وقد يكون الاتصال جامعاً مع اختلاف الدين ، كما إذا وقف في بيت آخر
عن بين الإمام . فلا يند من اتصال الصوف بتواصل المالك ، أو وقف على عو
عن بينه وإمامه في سهل فالصوف هو رأس أحدهم ركة الآخر .

نظم : قل الزكشي : همد في إذ توأمت الصوف للحاجة . كالجمعة
ومحوه . أما غير حاجة - أن وقف قوم في صحن وراء مسجد ، وبين أسيهم
من مسجد أو غيره ما بينهم فيه لاند - تصح صلاتهم على مشهور . انتهى .
الثاني : لو كان بين الإمام وقومهم قول جمعة من الأصحاب : مع القرب
الصحيح . وكان السبب آخرى فيه للمع . أو طريق . أو اتصال فيه للصوف ، إن
صحت الصلاة فيه . تصح الصلاة على الصحيح من المذهب . وعند أكثر
الأصحاب . قل في الفروع : أحدهم الآخر الأكثر

قال مصنف والشرح : حذر الأصحاب عدم الصلوة وكذا قل في المكت
والجواشي وقطع به أبو القاسم في النهاية وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
قل الزكشي : أما لو كان بينهم طريق مشترك صلوة الاقتداء اتصال
الصوف على المذهب . وعنه صحيح الاقتداء . حذره المصنف وغيره . وفيه
مثل الشرح

في المذهب هو القاسم . لكنه تركه لا أثر . وصححه المصنف . وقدمه ابن تيمية

وأطلقهم في الحر ، وأرغبتهم ، وخو بين . وعنه يصح مع الضرورة
احتج به أبو حمزة . وعنه يصح في النفس .

ومثال ذلك : إذا كان في سعية وإيمانه في أخرى مقرونة به . لأن الماء
حار بريق ، ولست الصفوف متصلة . قاله الأصحاب . قال في له وع . والبراد في
غير صلاة الحرف ، كما ذكره القاسمي وغيره . وإن كانت السعية غير مقرونة .
تصح نفس عنه في إيمانه أني حمزة محمد بن يحيى الطيب . وعنه لأصحاب
وحجج الصحة من الفريق . وأخفى لأمدي لدر والبراد . قاله أبو المعلى في
الشويع وأما . وأخفى في السبع البدر وأصبح .

قال الشرح وغيره . وإن كانت صلاة جمعة ، أو عيد ، أو حادثة ، أو مؤثر
ذلك فيه . وقدمه في حساب السعية حوافر صلاة الجمعة والعيد وغيرهما في الطريق
وعنه للضرورة .

قوله (وإن لم ير من وراءه لم تصح) .

شأنه إذا كان في مسعد ، أو كان حار حين عنه ، أو كان الذنوم وحده
حار عنه . فإن كان فيه أسكبه . يردوه من وراءه . وسبع التكبير : معمول
كلام المصنف هذا يقتضي عنه لصحة . وهو إحدى رويات (*) .

قال من سجد في شريحة . هو ظاهر المعنى ، وصححه في أسببه ، وخلاصة .
وقدمه في حروبين في غير جمعة . وفي . نفس عنه . وقدمه في الهدنة ، وإن
تيم ، والفتن . وعنه يصح في سبع التكبير . وهي لذهب حذره القاسمي .
قال ابن عقيل . الصحيح الصحة وصححه في السكافي وقدمه في لغزوع .
والحر ، والظم ، والارغبتين . وحرره في لإهدت . وأصقهما في مذهب ،
ومجم البحرين ، ومذهب الأحمد .

(*) في هذا معنى إريادة من نسخة لإدارة التمدية في جامعة الدول العربية
رقم ٨٤٩ (أحمد الثالث) وكان يد إريادة من صفحة ٢٧٩ وكب هـ في الخامس
علقه « أن إريادة من نسخة فضيلة شيخ عداقه بن حسن » .

وعنه يصح في الفعل دون العرض . وعنه لا يصح امر مطلق . وعنه لا يصح
للجمعة ونحوها . نص عليه . فمن الأصحاب من قال : هذا قوله على رواية عنه
اعتذر الشافعية . ومنهم من حص الجمعة ونحوها . فقال : يجوز فيها ذلك على كلام
الروائيين ، نظر للحاجة . ومنهم من أحق بذلك ، إن كان مصححة . مسند
قن في السكك ورشبة ، وقيل : إن كان أصح مصححة لمسند صحيح وإلا . تصح
قلت . قطع في الزكاة الصوري ، وخويع ، وغيره مصححة مساهمة جمعة
إذا سمع التكبير ، مع عدم رؤية الإمام . ومن جمعه وقدمه في الزكاة الكبرى .
قلت : وهو كإجماع . ومن الناس ذلك مع عدم رؤية سائر وجوه من
غير مكبر ، وإنما يراه ولا يراه . وهو بسمه التكبير فيه لا يصح أقدم
قولاً واحداً ، وإن كان ظاهر كلامه . مسند . لكن يحسن على من سمع التكبير ،
لعدم لزوم على ذلك

ومن كان قد سمع عن مسند ، أو كان ممنوعاً ، خرج مسند والإمام في
المسند ، وبه ولا من وراءه . ولكن سمع التكبير ، فاصحح من ذهب :
لا يصح قدمه في الدعاء ، ورعاية الكبرى ، ونحوه ، واعتق ، ومن تبع . وهو
ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو صريح كلامه لمصنفه . وعنه يصح . قال
أحمد : في رجل يصلي حرج مسند يوم الجمعة وأدب المسند بمقتضى رجوعه أن
لا يكون به .

قلت : وهو عين الصور في جمعة ونحوها للجمعة .

وعنه يصح في الفعل . وعنه يصح في الجمعة خاصة . وعنه وإن كان حدثاً حادثة
مسنداً يتبع ، وإن كان من وراءه . وهو مقدم في أول سنة

فأمرنا

أمرنا . أنه مع حدث الاستدراك ، دون رؤية ، كما . ثم لا يؤثر على
الصحيح من ذهب . كما تقدم . وحكي في لصرة . رواية كثيرة . وقد كره
الأمدي وحرم

الثانية : تنكف الزوجة في بعض الصلاة فتدبر به لأصعب

قوله { ولا يكون الإمام غني عن المؤمنين }

هي تكرار وهذا الصحيح من مذهب مطلق ، وعنه الأكثر ، منهم
انقاضي ، واشرف أبو حمزة ، ومحمد ، وحسن البغوي ، وعنه كذا آخره .
أبو الخطاب وعنه لا كذا في أراد التبع ، ولا كذا حذر من الزعم
قوله { فإب فغن وكان كثيراً ، فمن يصح صلاته ؟ على وجهين }
وأظهرهم في هذه ، ومذهب ، ومسعود ، ومن تبع

إمامهما : تصح وهو مذهب جماعة في صحيح ، ومحمد بن عبدوس
والإمام ، وموسى ، وغيرهم ، وقدمه في مروج ، ومحمد ، والعلامة ، ورعاين ،
والخواري ، ومحمد بن ، وأحمد بن ، واشرف أبو حمزة ، وأبو الخطاب ،
والحدادي شرحه ، والباطني ، قال في مجمع البحرين : يصل في صحيح الوجهين ،
ولعمري الثاني لا يصح أحد من جماعة . وقدمه في التلخيص . قال الناظر .

وهو جيد

قوام

إمامها : لا بأس بالعلو اليسير ، كدرجة من ونحوها . قاله المصنف ، والمجد
وسننهم ، وغيرهم ، وخص في مذهب ، ومسعود ، وغيرهم . كذا
اشابه : مقدار أكثر من أربعين على الصحيح . قاله البغوي ، وقصر عليه
من تنم ، وقدمه في مروج ، ورعاية . وقطع المصنف ، والمجد : أن ليس كدرجة
من ونحوها . كما تقدم . وقال أنه ينبغي ، في شرح هذه ، مقدار قدر قامة
نعمه . وفيه ما ذكره في مروج ، وهو كقول مصنف ومحمد .

الثالثة : وهي الإمامة . فمن يؤمن بصلاته وصلاتهم على الصحيح

من المذهب . وفي صحة صلاة الذين عنهم الخلاف التقدم . ومصنف احتمال سلطان صلاة الجميع

المراد : لأن من هو مؤمنين على الإمام مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
نص عليه ، كقطع مسجد ونحوه . وعنه اختصاص الجوارب بضرورة . وقيل .
يسمح مع اتصال الصغوف . نص عليه . قاله في الرسالة .

قوله : وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي طَائِفِ الْقَبِيلَةِ

هذا المذهب ، وعنه الأصحاب . وعنه لا تكره ، كعبوده فيه . وعنه تشعب الصلاة فيه .

نصب : محل خلاف في الكراهة : إذ . يمكن حاجة من كان ثم حاجة
- كصديق مسجد - . بكره ، روية واحدة كما صرح به المصنف هـ .
ومحل خلاف أيضاً : إذ كان الخراب يمنع مشهدة الإمام . من كان لا يقره
- كالخشب ونحوه - . لا تكره الوقوف فيه . فله ان يقيم ، ومن جدد

لما سئل

أما المأوى : يسمح اتخاذ الخراب ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه .
وعنه أكثر الأصحاب . وعنه مدس على الكراهة . واقتصر عليه من المذهب . وعنه
يسحب . احتاره الأخرى ، ومن عقيل . وقطع به ان الجوري في المذهب ،
وان تيمر في موضع . وقدمه في الآداب الكبرى

الثانية : يقف الإمام عن يمين الخراب إذا كان المسجد ومعداً . نص عليه .
قاله ان تيمر ، ومن جدد

قوله : وَأَنْ يَنْطَوِّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ

يعني كره . وهذا المذهب . نص عليه . وعنه أكثر الأصحاب . وقطع
به كثير منهم . وقال ان عقيل . تركه أولى ، كذا موم .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِينَ الْوُقُوفُ بَيْنَ السُّوَارِي إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ ﴾

وهذا المذهب وعيه لأصحاب . وهو من مردات . وعه لا يكره لهم ذلك ، كالإمام ، وبكثير .

نعم . بعض خلاف . فيمكن حاجة . فإن كان نية حاجة . كره الوقوف بهم

ثالثة : قوله « إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ » نطق ذلك كعبه ، وكأنه يرجع إلى العرف . قال ابن سعد في شرحه : شرط بعض أصحاب . أن يكون من السارية ثلاثة أشبار . لأن ذلك هو لدى موضع الصف . وقوله « أَوْ أَعْلَى أَبْصَرُ » وقول في الفروع : ونحوه . أكثر من ثلاثة أو الف . ومثل هذا .

نعم . مفهوم قوله « وَيُكْرَهُ الْإِمَامُ » خاصة القعود بمئة الصلاة مستثقل الفتنة . لأن القعود السبع لا يكره . وهو صحيح . وهو المذهب وعه كره .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّتْ امْرَأَتٌ يَسَاءَ فَمَتَّ وَنَسَبَتْ ﴾

هذا . لا يرجع فيه . لكن لو صلت أمهم . وهم حنف . فأصحح من المذهب : أن الصلاة تصح . قال في الفروع : والأشهر . صح تقديمها . قال الزركشي : هذا أشهر روايتين . وقيل . سبعين كونه . وهو . فإن حلفت طلت الصلاة . وظنهما . ن .

وقد مر موجه صاحب الفروع عند قوله « وَإِنْ أَمَّ امْرَأَةً » .

ثالثة : وأمّت امرأة واحدة ، أو أكثر ، لم يصح وقوف وحدة من حنف . مفرقة ، على الصحيح من مذهب . قطع به القاصي في التبيين . وتقتصر عليه في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع . وصحح المصنف في الكافي الصلاة

فبقي من تيم وأضيق من تيم .
 قوله (وَيُعَذِّرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْعَرِضُ)
 لا يراد به . وبعد أن في تركها خوف حدوث المص .

فأمرنا

أمرنا . إذ لا يتصور تركها . أو محولاً . أو مخرجاً عنه . أو بال
 هود . أي ربه جمعة ، على الصحيح من مذهب . وفيه : لا يرميه ، كاجتماعه .
 وأضيق من تيم . وفيه لا يرمي في الجمعة . وكثيراً ويرك . وجهه القضي على
 صعب عطف له من . فما مع له من . فلا يرميه ، ربه . العذر . وفيه أبو داود
 فيمن غفرت الجمعة بعد أن شئت يومين من السبت . قال لا يدرى

الثانية : نعم الجمعة على من هو في المسجد ، مع له من . وفيه من تيم .

قوله (وَأَوْ تَحْضُرُهُ صَعَامٌ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ)

لا يراد به . والصحيح من مذهب أن له أن . كل حتى منع من تيم ،
 وقدمه في المدونة ، والحوشي ، وإزالة السكرى . وفيه : كل ما يسكن معه
 فقد . وفيه من تيم . وحده في الجمعة . وفيه من تيم . قال في مجمع
 البحر : وكل . وفيه في إحدى . وفيه في الجمعة لا الجمعة

والرواية الثانية : فقد ما يسكن معه . وفيه : كل حائف فوات

الجمعة

فبقي . هذا . أي حتى إذا . وفيه .

وكذا يظهر . أن هذا مراد لأصحاب ، وإمام أحمد . وإلا فلا كان في

اختلاف فأنه

قال من حمله . إن بدأ يصعد ، ثم قسست الصلاة ، اشترى في الصلاة . قال

في المدونة . وأن مراده مع عدم الحاجة .

قوله ﴿وَالْخَافُ مِنْ ضِيَاعِ مَالِهِ﴾

كشرد دسه ، و پاش عده ، و خود ، أو خوف سیه من جس أو سلطان ،
أو عوه .

قوله ﴿وَأَوْفَاتِهِ﴾

ک صاع ، فعل عیبه می مکل ، و فاده به من سه . سکن دل الحمد
الأفضل ترك مزحوا و حوده ، و صلی جمعة مع الجمعة .

قوله ﴿وَأُصْرِرَ بِهِ﴾

ک حترق حدره أو طبعه ، أو ضیق ، أو علی عه و خوف ، تركه قصد ،
و عوده من مجد ، و لأفضل فعل ذبح ، ترك جمعة ، جمعة و عده سهره في
ذلك كله و نور محمد صلی الله علیه و آله .

وقال ابن عباس : بعد في ترك الجمعة بعد ناس قال ابن عباس
لا يذهب الساعات قال في المروج كذا ضیق ، و سید ، و عه ، خوف طامع
في ماله و جمعه و فاته بديه تركه حلال

و نرف ، و قد مضى به في ترك جمعه و جمعة : خوف الفسق في معيشة عدها ،
أو مال استنوخ علی حفصة و كسافة من و عوده ، أو طعن باده .

قوله ﴿وَأَمُوتَ فِيهِ﴾

بلا راع ، و من عیبه ، قال في مجمع البحرين بد ، لكن عده من يسد
مسده في موه .

فأمره ، و عذر بصری تركه تخیر بعض فریه ، و قال ابن مقصور فيه : و من
له من محسنة ، و أنه لا يترك الجمعة و قال في لمصلحة : و من نه من محسنة ، إلا أن
يتصرر ، و نه نذر من حصوه ، و منه موت رفته أو تر بیه .

نعيم - قوله ﴿ أَوْ مِنْ قَوَاتٍ رُفِقَتْ ﴾ .

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقيد بعضهم أن تكون في سفر مباح إثباتا واستدانة ، منهم ابن تيمية ، وابن حبان .

قوله ﴿ أَوْ غَلِيَّةَ النَّعَاسِ ﴾ .

هذا المذهب فيهما . وعنه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم ، وعد في السكالي الأعداد ثمانية ، ولم يذكر فيها « غَلِيَّةُ النَّعَاسِ » .

نعيم : يشترط في غلّة النعاس : أن يحذف صوت الصلاة في الوقت . وكذا مع الإمام مطلقا . على الصحيح من المذهب حرمة به في الرعية الصغرى ، والحوالين . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : ذلك عذر في ترك الجماعة والجمعة قدمه ابن تيمية وحرره به في مجمع البحرين .

وقيل : ليس ذلك عذر فيهما . ذكره في الفروع

وقطع ابن خوري في مذهب . وصاحب الوخير : أنه عذر فيهما بحرفه بطلان وصوته ، بتصدرهما .

شارقة . قال الحيد ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهما : الصدر والنخل على دفع النعاس ويحلى معهم أفض .

قوله ﴿ وَالْأَدَى بِالْمَطَرِ وَالْوَحَى ﴾

وكذا التنج ، والحديد هذا مذهب . وعنه الأصحاب . وعنه ذلك عذر في السفر فقط

قوله ﴿ وَالرَّيْحَ الشَّدِيدَ فِي اللَّيْلِ الْمُطْمَئِنِّ النَّارِدَةِ ﴾ .

اشترط المصنف في الريح : أن تكون شديدة باردة . وهو أحد الوجهين . وحرره به ابن تيمية ، وابن حبان في رعايته ، وحوالين ، والمذهب .

العزم الثاني : يكفى كونها «ردة فقط» . وهو المذهب . وقدمه فى القروع .
وحرم به فى الفائق .

واشترط المذهب أيضاً : أن تكون اللفة مصلحة . وهو المذهب . وعيه
الجمهور . ولم يذكر بعض الأصحاب «مطلقة» .

إذا عمت ذلك فاصحح من المذهب . أن هذه «عذر صحيحة» فى ترك الجمعة
والجماعة مطلقاً ، حلا للريح الشديدة فى الليلة «مطلقة» الردة . وعيه فى السفر لا فى
الحضر . وقال فى العصور : عذر فى الجمعة «مط» وحواف ورد وقنة . قال فى
القروع : كذا قال .

قروان

أمرها : نقل أبو طالب : من قدر أن يذهب فى مط فهو فصل . وذكره
أبو المعلى ، ثم من لو قد يسمى مع هذه «عذر» لأذهب الخشوع ، وحملت
المصنف فتركه الفصل .

قال فى القروع : طاهر كلام أبو المعلى : أن كل ما ذهب الخشوع - كالحر
المرعج - عذر . ولقد حمله أصحابنا كالمرء المولى فى منع الحكم ، وإلا فلا .

الثانية : قال ابن عميل فى «مرداب» : تسقط الجمعة «بسر عذر» ، لكن له عروس
على عيه . قال فى القروع ، فى آخر الجمعة : كذا قال .

الثالثة : قال أبو المعلى : الزلزلة عذر ، لأشروع خوف

الرابعة : من الأعداء . من يكون عليه قود من رحا العقوبة ، على الصحيح
من المذهب مطلقاً . قدمه فى القروع . وهو طاهر ما حرم به فى الرعيين ،
والحيويين . وقيل : ليس عذر ، إلا رحا على من يقتل . وأطلقها ابن تيم . قال
فى القروع : ولم يذكر هذه المسألة جماعة .

وأما من عليه حد الله ، أو حد قذف : فلا عذر به ، قولاً واحداً . قاله فى

الفروع . ونحوه في حد القذف : أنه عذر إن رجا عفو

الخامسة . ذكر بعض لأصحاب أن فعل جمع أحسن أفعال من تركها .
غير صحيح . وتقدم أن نجد وبيرة قال : التحلل على دفع الناس ويصل معهم
أفضل . وأن الأفعال تركه من حرمه ، لا ما يحاف تلفه . وتقدم كلام أبي المعالي
قريباً ، ونقل في كتاب .

السادسة . لا يبعد تركه في طاعة ، من عساه لأن المقصود منه لأقضاء
حق غيره . وقال في المقصود . كلاً تركه الصلاة على العدة لأجل ما سعى من
نوح ومحمد في صحيح وأثنى . وكذا هذا في الدعوى كذا قال
السابع : لا يبعد أيضاً تركه في طاعة من عساه .

الثامنة . لا يبعد أيضاً تركه من عساه في طاعة . وقال في القبول لإسقاط
ه هو مقصود النص . وقال في المقصود : تركه وأمنى مع عده لا يترك
عنه رأي حتى المخاوير الجامع ، والمخاوير للجامع عده . ثمرة . وتقدم من يترمه
إذا خرج له من قوله أن النص

قال القاضي في اختلاف . وشره . وترمه . واحد ما يقوله مقدم الله ، كذا
الحال إلى موضع الخلاف .

السابع . كذا . حضور مسجد من أكل نوماً أو صلاة أو غللاً أو غيره ، حتى
يذهب ريحه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يذهب . وقيل فيه وجهان .

قال في الفروع . وظهره ووحى المسجد من آدمي لأدى ملائكة . قال :
والمد حضور الجنة ، وهو كمن مسجد ، ولو في غير صلاة . قال . وعنه مراد
قوله في الآية . وهو طاهر المقصود . وبكره صلاة من أكل داراً راحة كربة
مع نقاب ، أو دخول مسجد أولاً .

وقال في النسخ في الأضحية : بكره أكل كل ذي رنة كربة ، لأجل رائحته

أراد دخول المسجد أولاً . واحتج بحديثه أنه لا يخرج . لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام لم يخرج من المسجد . وقال : إن لك عذراً . قال في القروى : وطهره أنه لا يخرج . وأطلق غير واحد : أنه يخرج منه مطلقاً .

قال في القروى : لكن إن خرج دحوله وحج إحرامه ولا يستحب . قال . وتوجه مثله من نه رائحة كريهة . وهذا أنه جمع بين عمد عن العطف ، أسرج به ؟ قال : لا أسمع فيه شئ ، ولكن قد روي عنه . ذكره ابن الدقي أحكام المساجد

باب صلاة أهل الأعذار

قوله (وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران ابن حصين « صل قائماً » .

وهذا بلا راع ، مع القدرة عليه . وكذا يدرمه لو أمكه القدم معتمداً على شيء ، أو مستنداً على حائط ، أو غيره . وعند ابن غنبل : لا يدرمه أكثر من ثيابه ويعتمد عليه .

قائمة : وقد روي عنه في صورة راكم . نكس أو كبر ، أو مرض ومحوه . يرمه ذلك بقدر ما أمكه . ويأتي كلام ابن غنبل في الأحداث .

قوله (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعِدًا)

بلا راع . وكذا إن كان لمحقه بغيره صرر ، أو نادة مرض ، أو زجره ومحوه . فيه يصلي قاعداً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يصلي قاعداً إلا إذا عمر عن القيام روضه . وسقط القصر القصر بغيره ، وأنه لو عمل الصيام ولتقدم حتى زاد مرضه ثم . وفي عبد الله : إذا كان قيامه يوهنه وضعه : أحب أن يصلي قاعداً .

وقال أبو المصالي : يصلي شيخ كبير قاعداً إن أمكن معه الصوم

فأمراته

إمداهما : لو كان في سبعة ، أو ست قصير سبعة ، وعدد القيام والحروح ، أو حاف عدواً إلى نصب وقتاً صلى حالاً ، على الصحيح من المذهب نص عليه . وقيل يصلي وقتاً ما أمكنه ، لأنه إن جلس جلس صحيح . ثم إذا ركع ، ففيل : سجد أن يريد قبلاً . وقيل يريد . فإن عجز حتى رفته قال في المروء : فطهره بحس . وحرم ذلك ابن تيمية ، وإن جدد . وأطلقه في المروء .

الثانية : حيث قد « يصلي قعداً » فيه أربع أسجدات ، على الصحيح من المذهب . وعنه يجب التربع ، وعنه إن أهل القراءة تربع ، وإلا فترش وحيث تربع فيه ثني رجليه ، كما سبق قعداً على ما مر ، لكن إن قدر أن يربع إلى حد الركوع لزمه ذلك ، وإلا ركع قاعداً . قال أبو المعالي في النهاية وصاحب الرعدة .

وفإن ابن تيمية : وثني رجليه في سجوده وفي الركوع رواه . وقدمه الصحيح من المذهب : هل ينثني رجليه في ركوعه كسجوده أم لا ؟ في باب صلاة التطوع .

تيمية : ظهر قوله في قول « لا يستقيم فعله » أنه لو شق السجود عليه أنه لا يصلي على حسب ، بل يصلي قعداً . وهو أحد الوجهين .

والصحيح من المذهب أنه يصلي على حسب إذ شق عليه الصلاة قعداً ولو تعدية ضرب ساقه وبحوه ، وعنه أكثر الأصحاب ويحمله كلام المصنف .

فأمرته : حيث حرره الصلاة على حسب . فالأفضل . أن يكون على حسب الأيمن ، وليس تواحب . على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقيل : يرمي الصلاة على حسب الأيمن .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ ، وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقَيْنَةِ ، ضَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي أَحَدِ الْوَحْيَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان ، وأصقهما في مسنوع ، والرعية السكرى ، وابن تيمية ، وابن مسعود في شرحه

إمراهما : تصح صلاته ، وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة [والتبيين] وغيره ، والإمامان ، ولوحج ، وإدراك العامة ، وتقدمت العداية . وصححه في مجمع البحرين ، وبصره . وقدمه في الكافي ، والفروع ، والفتاوى ، والنظم . قال الزركشي : هذا الأشهر

والوجه الثاني : لا يصح وبصره نصف ومن إليه . قال في الشرح : عدم الصحة أشهر . وقدمه في الرعية الصغرى ، وخدوين . وهو ظاهر ما جزم به في المنور ، واستحب ، ومذهب الأخذ ، لأنهم ما أباحوا الصلاة على الظهر إلا مع المعرجين الصلاة على حبه . وعنه يحجر نقل لأثره وبصره : يصلى كيف شاء كلامه حائر ، ونقل صالح ، وابن مسعود . يصلى على ما قد وبصره . انتهى . فعلى مذهب : كرهه من ذلك . فصحه في الفروع ، والرعية . وقال في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما : يكون تركا للمسحب . قال في مجمع البحرين : يكون تركا لأولى

نعيمة : محل الخلاف . إذ كان قادراً على الصلاة على جنبه وصلى على ظهره . أم لا . فقد روي على الصلاة على حبه . ومن صلاته صحيحة على ظهره بلا نزاع .

قائمة : قال في مجمع البحرين : مبنى القول : صحة : صلاته على جنبه الأيسر أفضل من سبقتها في أصح الوحيين . وشكك طاهر كلامه القاصي ، وأبى خطاب قوله ﴿ وَيُؤْمَرُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ .

يعنى مهم أمكه وهذا المذهب . يعنى عليه . وقال أبو المظالم أقل ركوعه مقادير وجهه موزان . ركنه من الأرض أدنى مقابلة وتمتد السكك فائدة لو سجد قدر ما أمكه على شئ ، رفعه . كره ، وأحرأه . يعنى عليه . وعنه بحير ، وذكر ابن عيين رواية . لا يخرجه ، كيد . اسهى والصحيح من المذهب : أنه لا ناس سجوده على وسادة ونحوها . وعنه هو أولى من الإمام .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَرَ عَنْهُ أَوْ مَا ضَرَفَهُ ﴾

هذا المذهب لا ريب . ويكون دويماً متحصراً للعمل والقول بين عجر عنه قلبه . وقال فى التبصرة : يعنى نفسه أو طرفه . وقال القاسمى فى اختلاف - ونحوه فى المستوعب - : أوماً سيديه وحاجبه ، أوفقه . وقاسم على الإيذاء رأسه . وقال فى المروءة : وطاهر كلام جماعة لا يبرمه الإيذاء . بطرفه . وهو متعه ، لعدم ثبوته انتهى . قال فى السكت - عن كلام القاسمى وصاحب المستوعب - : طاهره ألاكتنه . لعمل القلب ولا يحب الإيذاء . بطرفه ، وليس بعيد . ولعل مرده : أو قلبه ، بين عجر عن الإيذاء . بطرفه . وقال الشيخ بنى الدين : لو عجر ابنه عن الإيذاء . رأسه سقطت عنه الصلاة . ولا يبرمه الإيذاء . بطرفه . وهو رواية عن أحمد فائدة : قال ابن عيين فى المسون . الأحذب يحدد للركوع بية . سكونه لا يقدر عليه . كره . يعنى لا يبطئ الحركة يحدد شكل من وركن قصداً ، كـ « مُلْكٌ » فيه يصح فى المروءة للواحد والجمع . سية .

قوله ﴿ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ ﴾

يعنى بحال من الأحوال . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى السكك كما قال هـ ، وراد « مادام عقله ثابتاً » قال فى السكت : فيحتمل أنه إذا عجر عن الإمام . بطرفه سقطت الصلاة . ويكون قوله « وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مادام عقله

تتمة « على الوحة المذكور وهو قدرته على الإتياء بطرقه . وبدل عليه : أن الطاهر أنه سوى قلبه مع الإتياء بطرقه . انتهى .

وعنه تسقط الصلاة والحالة هذه . أحارها الشيخ تقي الدين وصفها الخلال قوله « فإن قدر على القيام ، أو القعود في أثنائها : انتقل إليه . وأتمها »

وهذا بلا ريب ، لكن يترك . فلو كان قد قرأه . وإن كان قد قرأه . ولا قراءة . وسى على إتيائه . وسى على حركتهما . ولو طرأ عجز في الدعاء في نخطه أخر ، إلا من يرى . فتم في إتيائه ، فإنه لا يخرجه . قطع به . أكثر الأصحاب . قال في الفروع . وتوجه من عدم لأحرار بالتحريم مسقط لا يخرجه . وقال المحمد . لا يخرجه التحريم .

قوائم

إبراهيم . « قدر على الصلاة فأنبأ مدداً وحداً في الجماعة . خير بينهما ، على الصحيح من المذهب . قطع به في الكافي ، والمخدر في شرحه ، ونجم الدين ، والرعدة الصغرى ، والحدوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع [وأمكن] ، وإن تيم ، والرعاية الكبرى . وغيرهم . قال في الكت . قدمه غير واحد . وقيل : صلاته في سجدة أولى . وقيل : برمة الصلاة فأنبأ .

قلت . وهو الصواب لأن القيام ركن لأصح الصلاة . لا به مع القدرة عليه ، وهذا قادر . والجمعة واحدة تصح الصلاة بدونها ، وقعودهم حلف إمام الخبيء سبيل خاص . ثم وجدت أياً للمعالي قدم هذا .

وقدم لو كان به ريح ونحوه . ويقدر على حمله حال القيام ، ولا يقدر على حمله حال الركوع والسجود ، فهل يركع ويسجد ، أو يؤم ؟ في باب الخبيء عند قوله « وكذلك من به سلس البول » .

الثانية : لو قال : يا أقضت في . حصل قدرت على الصلاة قائماً . وإن صليت
صليت قاعداً أو قال : يا صليت قائماً حتى سلس لسو . أو امتنعت على
القراءة ، وإن صليت قاعداً متبع الشمس . قال أبو المعلى : يصلي قاعداً فيهما ،
لما فيه من الجمع بينهما في الأولى ، ولسقوط القيام في العمل ولائحة مع ترك القراءة
والحدث .

وقال في السكت : ومقتضى إطلاق كلامه المحدث أنه يصلي قائماً
فت : وهو طهر كلامه .

الثالثة : لو بحر الموضع عن وضع حبه على الأرض ، وقدر على وضع بقية
أعضاء السجود . ثم وضع ذلك ، في الصحيح من مذهب لأبيه . وهو
تمام . وقيل : يلزمه . قاله في القاعدة الثامنة

تخبر : صدر قوله (يا) قال ثقت من علمه . يا طه الله . يا : يا صليت
مُسْتَفْهِمٌ يا مَكْنٌ مُدَاوِلٌ . قد ذلك . يا : يا لا يقبل . لا قول ثلاثة بعد عدداً قال
في الدقيق : الصلاة كذلك إذا كان أهل الحرة . به معه

قال في الخبر : يا وحورس به مد أن يصلي مستقفاً . يا قال ثقت الطه .
به معه . وكذا قال ابن عيم وسيرد . قال ابن مديح في حوشيه : صدر كلام
الشيخ وجماعة : يا لا يقبل . لا قول ثلاثة . وقال ابن مديح في شرحه : وليس
تتراد . انتهى .

فت : الذي يظهر أن مراد مصنف الحسن مع الصفة . وليس مرده العدد .
إذا يقبل مشروط الجمع في ذلك أحد من لأحد في وقف عليه من كلامهم
وأبصار في طهر كلام مصنف متفق عليه . ويتفهيمه عدم القول في غير الجمع
وليس تتراد .

واستمر في الصحيح من المذهب : حورس . قال ذلك ، هو من مذهب ثقت ، يا كان
طبيعاً حذوقاً قطعاً . وعينه أكثر لأصحاب . وحججه في التوجيه ، وتذكيرة ابن

عدوس ، والإفادات ، والمتنخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، ورعنتين ،
واحدين ، وغيرهم . وقبل : يشترط أن . وقدمه طاهر كلام لمصنف وغيره .

قوام

إبراهيم : حيث قد قول الطبيب . فيه تكفي فيه عدة الطل ، على الصحيح
منذهب . وقبل : يشترط لقول حره أن يكون من يمين
فت . وهو بعد حد .

الثاني : قوله (ولا تخور الصلاة في السمية قاعداً لقادر على القيام)
لا ربح ، ودكات سائرة . ويحور عامة لمعة فيه ، على الصحيح من
لذهب . وعنه لانقده بن صلوا حوساً نص عنه . حكاه ابن أبي موسى .

الثالث : له كل في السمية ، ولا يحد على الخروج منها حتى على حسب
حاله . وأما قد عنه من القدر وغيره ، على ما تقدم . وكذا في المعروف
إلى القلة في العرس على الصحيح منذهب . وقبل : لا تحب كالم ، على
لأصح فيه

فت . فيه بن على هذا القول ، وعلى القول الثاني في سميته
وقدمه هذا في باب استئصال القيلة .

تخير طاهر كلام لمصنف . صحة الصلاة في السمية ، مع القدرة على
الخروج منها . وهو الصحيح منذهب . وسه لانصح .

قوله (وتخور صلاة الفرض على الراحة . حشية التأدي بالوجل)

وكرر . وهذا لمذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وعنه لانصح . وحده في الإشد

قوله (وهل يجوز ذلك للمريض) على روايتين

وأطلقهما في هدية ، وخلاصة ، وإن تخير ، والإسناد .

إبراهيم : لا يجوز وهو اندب . فقه لا أكثر . واحتاره أيضاً أكثر
الأصحاب . قال الخد ، وصاحب الفروع ، ومجمع البحرين . احتاره أكثر
الأصحاب وصححه في أربعين . وصححه في السلم إذا ما يتصرر . وقدمه في
الفروع ، واستوعب . ومجمع البحرين ، وغيره .

والرواية الثامنة : يجوز . صححه في التصحيح . واحتاره أبو بكر . وحرمه
في الوجيز ، وبذكره ابن عذوس . وقدمه في المحرر ، والعاثي ، والحواشي .
فت . وهو الصواب .

وعنه يجوز . إذا . يستطع الزول . نص عليها في رواية إسحاق بن إبراهيم .
قل في الفروع : أنه يصريح بحلله . وحرمه في الفصول وغيره .
وقيل : إن زاد نصرة حار ، وإلا فلا . وحرمه في الشرح . وقدمه في السلم
في الخد . والتصحيح عدى : أنه متى نصرت برون ، أو لم يكن له من
يساعده على زوله وركوبه : صلى عليه . وإن لم يتصرر به كان كالصحيح انتهى
وقال في اندب . إن كانت صلاته عيب كصلاته على الأرض . يلزمه البرون
فإن كان بدا من أمكه أو يتي بالأركان أو عصب ، أو لم يكن ذلك ممكناً على
إراحته . لزمه البرون إذا كان لا يثق عليه مشقة شديدة . فإن أدت المشقة
متوسطة صلى روايتين .

وتقدم في باب استقلال القبلة صفة الصلاة على الإراحة في العرص وغيره

قوائم

إبراهيم : أخرجه من بدله للصلاة ، كما انصوبه على ما تقدم . ذكره أبو العباس
الثاني : لو خاف أن يضر برون . أن يقطع عن رقبته بدزل ، أو يعجز
عن ركوبه إذا زل صلى عليه ، كما خاف على نفسه بدوله من عدو وشبهه .
الثالث . وكذا حكم غير أمريص . ذكره جماعة من الأصحاب ، منهم القاضي

ومن عقيل . ونقل معناه اس هدى . ولا بعدة عليه ، ولو كان عندي نادراً .
ودكر ان أنى موسى : إن لم يستغن ، ، يصح إلا في حال الحاجة .
قال في الفروع : ومقتضى الكلام الشح - يعنى به النصف - جوابه خائف
ومريض .

الرابعة : لو كان في ماء وطيب يوم ، كصلوب ومربوط ، على الصحيح
من المذهب . وعنه يسجد على مثل ذلك كحرق ، على الصحيح من المذهب .
وقيل في السريق : ومضى . والصحيح من المذهب : أنه لا بعده على واحد من
هؤلا . وعنه من كل .

الخامسة : لو أتى بأشياء الذي عليه ، وصلى على راحته بلا عرق ، وصلى
في السبحة من أمكنة الخروج منها ، وهي واقفة أو - نزه - صح على الصحيح
من المذهب قدمه في الفروع . وعنه لا تصح وقصره في مسوعب ، والمعنى ،
وعبرهم في الراحة وقدمه أبو يعنى وغيره .

وقال في الفصول - في السبحة - . هل تصح ، كما ذكرت واقفة أم لا .
كرحمة ؟ فيه روايات . انتهى .

وحكم العجوة واعقه ونحوهما في الصلاة فيها : حكم رحلة واحدة ، على
ما تقدم ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وبجمع الجرم .

قال ابن تيمية : وفي الصلاة على المذبة من غير عذر وجوب ، نصحهما .
الصحة . قال في الفروع : وقطع جماعة لا تصح هذا كعمى في نومه من غير ضرورة
قال في مجمع الجرم : المذبة أو حة من أشع هذا . قال ابن عقيل :
لا تصح في المذبة لأنها غير مستقرة ، كالأرجوحة ، مع أنه أحسن الصحة على
أحالة والسبحة كما تقدم . قال في مجمع الجرم : وما قبله بعد حديث ، سيكون
السبحة فوق الماء . وظاهر الحيوان أقرب إلى التزلزل وعنده القرب من جدد معضه
على الأرض . انتهى . وفي الصحة . انتهى .

قل في الفروع مظاهر محرمه أبو المعالي وغيره : أنها تصح في الواقعة .
وحرم أبو المعالي وغيره : أنه لا يصح السجود ، وأنها لا تصح في أرجوحة لعدم
تمسكه عرفاً . قل ابن عقيل ، ورس شهاب : ومثله روي صغير .

وحرم نخدي شرحه : أنها لا تصح في أرجوحة ، ولا من معق في الهواء .
وساخذ على هواء أو ماء ، فدأبه ، أو على حشيش أو قطن أو شج ، وما بعد حمله
وبحو ذلك ، لعدم إمكان الاستقرار عنه .

وعلى رواية عدم الصحة في الفسقة : يلزمه إخراجها من الصلاة . قال ابن حنبل
وعنه : إلا أن يشق على نومه من عليه .

السادس لا يشترط كون ما يمدى الصدر مفراً ، فلو حده روضة وجوه
صحت ، بخلاف ما ثبت لأعض . فلو وضع جنبه على قطن مستش لم يصح .

| قصر الصلاة في السفر |

تجب تسليق قول : قصر الصلاة (ومن سافر قصر مسجداً) على
مطلق ومعهود . ومعهود يقسم إلى قسمين : معهود موافقة ، ومعهود مخالفة .
فالمستوفى حوز القصر في السفر مسجداً مطلقاً ، وهو صحيح وهو مذهب
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يشترط أن يكون مسجداً غير روضة ولا حجة حرة .
أبو المعالي لأنه يجوز تلاصقها ولا حاجة . وأصفهاني والعيني ، وخواري ،
ومذهب

ومن محدثي العباس يشترط أن يكون مسجداً طاعة . وهو ظاهر كلام
ابن حنبل

وقال في المنهج : سافر للمحرة مكثراً في بلد . فهو قصر معصية^(١) .

(١) هذا إذا قصد من أسكركم محرم وسكركم وعلو في الأرض عبر الحق .

قال في اعادة ، وحوشى اس مذهب . وفيه نظر
على المذهب . ان كان أكثر قصده في معرفة مباحات جوار القصر على
الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وجزه به أحد ، وبحكم
المحررين ، وغيرهم قول في المذهب . هو الأصح . وقيل لا يجوز ، وهما
في قصده ، أو غلب حسه . بقصره فولا واحداً

قواعد

إبراهيم بن محمد بن محمد . اجمع القصر . على الصحيح من
المذهب . وقدمه في المذهب . وغيره . وحده له أحد ، وغيره . وصححه في جميع
المحررين . وأجمع ، وقيل القصر في التمسك . هو طاهر كالأحد . وقيل .
له القصر . وأصعبه تركه

وهو نفس مذهب محمد بن محمد . كما أنه . وقد بقي مسافة قصر . وفيه القصر
على الصحيح من المذهب . وسنه لأكثر . وقيل لا قصر . وقيل قصر ولو
بشيء قول من مسافة القصر . وقطع به من آخرى في مذهب . ومسوك مذهب .
الثانية نحو الترخص . في دا غلب . ومباح الطريق . في الترخص ،
وحده . على الصحيح من مذهب قول من تيمم . في أصح الوجوه . وقدمه
أحد في شرحه ، وبحكم المذهب . وحوشى اس مذهب . والمذهب . وكلامه فيه
بعض معتد . وقيل لا يجوز الترخص . وأصعبه في الاعتناء ، والحدود

الثالثة نحو القصر والترخص . في مكره . على الصحيح من المذهب
كالتيمم . وعنه لا قصر التيمم . وقال جلال . إن كره على من في دار
الإسلام قصر . وفي دار الحرب لا قصر . ومنى صار لأسير في بلاد الكفار تيمم .
بعض عليه . وفيه وجه قصر

الرابعة : قصر الزوجة والمد سعال للزوج والسيد ، في بيته وسعد . على الصحيح من المذهب .
قدت . فباني بها .

وفيه وجه في النوار : لا قصر . وقدمه في الزيادة الكبرى ، لسكن قال :
الأول أقيس وأشهر . وذكر أبو معالي : مصرية من هاتين تنتم . قال : وأخيش
مع لأمر ، وأخذت مع أميرة ، إن كان رفقهم من مال أنفسهم ، في أيها تنتم
بيته فيه وجهان . وإن يكن رفقهم في مالهم - كالأخبر والمد شر يكتين -
ترجح بية إقامة أحدهم .

الخامسة : قصر من حسن طلقاً ، أو حسنه مرض ، أو عجز وعوه ، على
الصحيح من مذهب بخلاف الأسير . قال في الفروع : ويجوز أن سطل حكم
سفره . لوحد صورة الإقامة

قال أبو المعالي : كقصره لوحد صورة السفر في التي قبله
وأما المفهوم . فهو الموافقة . وهو ما إذا كان سفره محلاً أو واحداً ، كسفر
الحج ، والجهاد والمهرة ، وزيارة الإخوان ، وعبادة الأرض ، وزيارة أحد
المسحدين^(١) والوالدين ونحوه . فيجوز القصر فيه بلا ريب .
ومفهوم الخلف : بشر قسمين

القسم الأول : سفر تعصية . فلا يجوز القصر فيه ، على الصحيح من المذهب
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وأحضر الشيخ تقي الدين حوار
القصر فيه . ورجحه ابن عقيل في بعض المواضع وقاله بعض المشايخ .
فعلى المذهب : لا يجوز له القصر ، ولا كل مبة إذا صطرا به على الصحيح
من المذهب . ومن عنه قال في التبيين : وعيه لأصحاب .

(١) المساجد المستحب السفر للصلاة فيها ثلاثة

وقال . عور له : كل لمية ، ولا يجمع منه احداً في السجس . وحكاة
في الفروع رواية . وقال . هي اظهر

فعلى مذهب ابن حاف على منه قيل : **هـ** **نـ** **وكل**
ويأتى في أول الحظر إذا سافر وعنه دين يحل في سفره ، أو هو حال هل
له الترحص أم لا ؟

قائمة . قال في رعدة السكرى : لا ترحص من قصد مشهوداً أو مسجداً
غير المساجد الثلاثة ، أو قصد قرأ عبر قد انتهى صلى الله عليه وسلم .

قلت : أو بنى غيره ^(١) . وحرم بهذا في الرعدة الصغرى
قال في السجس : قصد مثله ذو يارن لا ترحص انتهى . [وحرم به في
العلم] **والصحيح** من مذهب : حوال الترحص ^(٢) . فقه في السجس وغيره
القسم الثاني : **السفر** مكروه . فلا يجوز القصص فيه . صرح به ابن منحا في
شرحه . وقده ابن عقيل في السجس إلى شاهد . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام
الأئمة .

قلت : قد في الهداية إذا سافر سداً في غير مصيبة فلا أن يقصر . وكذا
في الخلاصة .

(١) بل حسن في صحيح بخاري وغيره صريح في السجس شديد عن هذا . لأن
اعماله عبادته من ثوبه . وقبور الأنبياء أولى بالسجس . لأن القوس أسرع
في تعظمها وعدسها بالعادة ولطوفها .

(٢) غيب جداً أن يكون هذا صحيح . مع محالته الصريحة بموسم السنة
الصحيحة لسرحه . وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يحقق في هذا في
هذا فراجع به في « قصص الصراة المستقيمة » وغيره من كتب شيخ الإسلام .
وفي « إغاثة اللهمان » وغيره من كتب ابن القيم . وفي كتاب توحيد لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب وشرحه « فتح الحيد » للشيخ عبد الرحمن بن حسن .
رحمهم الله .

فصهرهما : حوار اسبح في السر اسكروه . قل في مذكرة من عدوس :
وبين لما في المعصية تنهى ومن غير انقص في سر معصية فهو طريق أولى
قوله { يَنْتَعِ سِتَّةَ عَشْرَ فَرْسًا }

الصحيح من المذهب . أنه يشترط في حوار الفرس . أن يكون مسافة الفرس
سنة عشر فرسًا رأوا غيراً . وعنه حمير لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه
يشترط أن يكون عشرين فرسًا . حكاه ابن أبي موسى ثم سده .
واحد الشيخ بن المدين حوار الفرس في مسافة فرسخ . وقال أيضاً : إن أخذ
فتحدد به يريد أحود .

وقال نصف . والشيخ بن المدين أيضاً . لا حاجة للتحديد . من حاجة مع
من أباح الفرس لكل مسافر . إلا أن يحدد الإجماع على خلافه .

قوائمه

أصلها : الصحيح من المذهب . أن مقدار المسافة : تقرب لا بعد . قل
في الفروع وصهر كلامه قدماً . وهو أولى .
فت : هدام . لا ينك فيه
وقال أبو المولى المسافة تحدد . قل . حب في شرح البحري . الأمن
تحدد . نص عليه الإمام أحمد .

الثانية : السنة عشر فرسًا يوم فصدان . وذلك أربعة فراسخ . والبريد
أربعة فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وثمانين ميلاً أمية ميلان ونصف .
والميل اثنا عشر ألف قدم . قاله القاضي وغيره . وقطع به في الفروع . وغيره .
وذلك ستة آلاف فرسخ . والفرسخ مائة وعشرون ياصداً معترضة معتدلة . قطع
به في الفروع وغيره . وقال أبو الفرج بن أبي القهي : سئل : ستة آلاف فرسخ
بأواسطى . انتهى

وقد . هو ألف خطوة بخطى الخل .

وقدم في الرعدة أنه ألف خطوة ، ثم قل قلت . يحتمل أن يكون اختلاف اختلاف خطويه ، ثم قل . وفي الميز ألف م . كل سبع أربعة أذرع فقط ، كل ذراع أربعة وعشرون إصبعاً ، كل إصبع ست حبات شعير بطول بعضها إلى بطول بعض ، عرض كل شعيرة ست شعرات برزخ . انتهى .

وقال الحافظ العلامة ابن حجر ، في فتح الباري شرح صحيح البخاري :
وفيل : ابن ثلاثة آلاف ذراع . عنه صاحب السب . وقيل : ثلاثة آلاف وخمسة ، وصححه ابن عبد البر ، ثم قل . ذراع لدى ذكر : قد حرر مدع الحبيد المستعمل الآن في مصر والبحر في هذه الأعصر ينقص عن ذراع الحد قدر الثمن . على هذا : فليقل بذراع الحد على القوس المشهور حصة آلاف ذراع ومائتين وخمسون ذراع . قال . وهذه فائدة غنية في من تسميه بم . انتهى .
الثالثة : قال الخوهرى : قيل من لأرض . مسمى مد القصر . وقيل : هذه أن يطر إلى الشخص في أرض مطبوخة ، فلا بدى : هو . حل أو مرأة ، أهو داهب . أهو آت .

الرابعة : المعبر به المسافة لا حقيقة . فهو رجع قبل مسكبه فلا بد عنه ، على الصحيح من المذهب . وعنه مد من . سبع مسافة ، حكاه القاضي في شرحه قال : وهي أصح . وهي من المفردات .

ووثقت في قدر مسافة القصر . فهو حرج صلب آتق ونحوه ، على أنه متى وحده رجع : . يقصر ولو سه مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . من عليه . وحذر من أنى موسى ، ومن عقل : تقصر سبع مسافة ، وإن . سواه . وحرم . في السنن ، كمية بلد عنه يحتمل مسافة ثم عليها ، فإنه يقصر بعد عنه ككاه حوار القصر نداه .

وَقَدْ بَدَأَ سَامِعٌ مَكْتُفٍ سَمِعَ أَضْوَاءً ، ثُمَّ كَلَفَ فِي أَثْنَاءِهِ مَعْدُ قَوْلِهِ « وَإِذَا أَقَامَ لِقَاءَهُ حَاجَتُهُ » .

الخامسة : لا يقصر سائح ولا هائم لا يقصد مكاناً معيناً . حرم به في الرعاية الصغرى . قَالَ فِي الْكُفْرِ : لا تَرَحَّصْ فِي الْأَصْحَحِ . وَقَالَ : كَذَا لَا يَتَرَحَّصُ تَابَهُ نَعِيمٌ : طاهر كلام المصنف : أن أهل مكة ومن حولهم كثيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومضى ، وهو صحيح . فلا يجوز لهم القصر ولا الجمع ، على الصحيح من المذهب ^(١) نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . ويجزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الدعوى ، وقال : احتاره الأكثر . وقدمه في الفائت ، وقال : لا يجتمعون ولا يقصرون عند جمهور أصحابنا . واحتار أبو حنيفة في المصادات الخمس ، واشتبهت في الدين : حوال القصر والجمع هم . فيصحبهم . واحتار المصنف حوار الجمع فقد قال في الدعوى : وهو الأشهر عن أحمد . فيصحبهم ٣

تفسيرات

أعدها : طاهر قوله (إذا عارف بيوت قريته) أنه لا بد أن يعرف البيوت العمرة والحجرة . وهو وجه احتاره القاضي . والصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب أنه لا يشترط أن يفارق البيوت الحجرية ، بل له القصر إذا فارق البيوت العمرة ، سواء بها بيوت حرة أو الحرة . ويحتمل كلام المصنف هنا .

أما في البيوت الحرة بيوت عامره فلا بد من مفارقة البيوت الحجرية والعمرة التي تليها . قال أبو حنيفة وكذا لم يحل الخراب مراع وسائر يسكنه أنه ولو في فصل الرحلة .

الثاني : معناه كلامه . أنه لا يقصر إلا إذا فارق البيوت ، سواء كانت داخل السور أو خارجة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه لأصحاب

(١) حقق أن ائمتنا في زاد المعاد وغيره أنهم كانوا يصلون قصرًا متى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقيل : له القصر إذا فاق سور بلده ، وهو عارق السور ، قدمه في العائق .
الثالث مذهب كلامه أنه : وكثير من الأصحاب - حوار القصر إذا فاق
 بيوت منته ، سواء اتصل به مدح ولا ، واعتبر أو لم يعل اتصاله ولو بدراع .
 موجود في كلام محمد بن عمرو ، لا اتصال وقال في زكاة الكبدى : إذا لم يرت
 قرى أو حيطان مع كم حدة ، وإن تعدت فلا .

في مذهب

إمامهم ، قال أبو يعلى : له ر واما مكان قصد الاحتياج ، ثم بعد حتمهم
 بشئون السور من ذلك المكان فلا قصر حتى ينفوه . قال في المروغ ومذهب
 كلامهم مقصود ، وهو منتهى شئ

الثاني : مذهب في سكان القصور والبين معرفة ما سواه ، عرقا وغير
 أبو يعلى ، وأنه الملاء معرفة من بعد حلال - مكان لمحمد بن إدريس الحلي
 ومعرفة من بعد الأساس . لأنه ، اعتبر معرفة السور : إذا كانت محاذية اعتبر
 هل معرفة تنه .

قوله (وهو أفضل من الإجماع)

وهذا مذهب لأرباب مذهب ، وعنه حمزة الأصحاب وقيل الإجماع
 أقصر

قوله (وإن أتم جار) .

يعنى من غير كراهة وهو مذهب وعنه أكثر الأصحاب ، ومن عيه .
 وقيل : لا يجوز الإجماع . قال في العائق وعنه التوقف . وعنه لا يعصى الإجماع
 وقيل : نكره الإجماع . حمزة الشيخ في الدين قال في المروغ وهو أظهر .
 قلت : ويحتمله كلام المصنف

قال في القاعدة الشبهة ، ومن أنى نكر : أن الركعتين الأخيرتين تنفل ،

لا يصبح اقتداء المفترض به فيها ، وهو متمش على أصله . وهو عليه عشر سنة القصر ،
وربما عنه اشتراط الية : هل الأصل في صلاة السافر أربع أو ركعتان ؟

قائمة : يوتر في السفر ، ويصل سنة الفجر أيضاً . ويجزئ عيره . هـ . لذهب .

وقد اشبح تقى الدين بس ترك التطوع غير الوتر ، وسنة الفجر . قيل
للإمام أحمد التطوع في السفر : دل : أرجو أنه لا بأس به . وأطلق أبو المعلى
التحجير في المواضع والسنن الزائدة .

قلت : هو يصل أكثر من السبع .

ومن من هاهنا تنصوع أفضل . وحرم به في الغصون ، واستوعب ،
والرعدة ، وغيرهم . واحداه الشيخ تقى الدين في غير الروايات . وفيه بعضهم
إجماعاً . دل في الفتاوى : لا بأس سهل السافر . نص عنه .

قوله : فإن أحرمت في أحصر ثم سافر ، أو في السفر ثم قدم : لزمه
أن يُتِمَّ .

هذا مذهب ملا رب فهد : دل في المروء : ومن أوقع بعض صلاة مقبلة
- كراكب سفينة أم - وحصلت له صلى وعمره أصلاً في ذكر صلاة سفر في حصر
وقيل : إن رأى القصر ، مع عدم إقامته في ثلثه ، صح
على مذهب : لو كان مسح فوق يده وإليه نصب في أشهر السلال الصادرة
سطلال المسح .

قائمة

إمراهما : لو دخل وقت الصلاة على مقبر ثم - فر أنهم على الصحيح
من المذهب وعليه حميد الأصحاب . دل في المواشي - هو قول أصح . وهو
من المفردات . وعه قصر . احتاره في الفتاوى . وحكاها ابن المنذر إجماعاً ، كقصده
له بص ما تركه في الصحة ناقصاً ، وكوجوب الجمعة على العبد الذي عتق بعد

الزوايا ، وكالمسح على الخفين . وقيل : إن صلا الوقت لا يقصر . وعنه من فعلها في وقتها ، قصر احتارها من أي موسى .

الثانية : لو قصر الصلاتين في العمد في وقت أولاهما ، ثم قدم قبل دخول وقت الثانية : أخرجه . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجرئه . ومثله لو جمع بين الصلاتين في وقت أولاهما بغيره ، ثم دخل وقت الثانية وهو وحده . قوله (وإذا ذكر صلاة حصر في سفر ، أو صلاة سفر في حصر لزمه أن يتم) .

هذا مذهبهم . نص عنه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يقصر في ذكر صلاة سفر في حصر . وحكي وجه قصر أيما في عكسهم ، استدلوا به أدشها ، كصلاة صمعة في مرض . وهو خلاف ما حكاه الإمام أحمد وابن النضر .

قوله (أو أتمم عقيم ، أو غش يشك فيه لزمه أن يتم) وهذا مذهب وعنه الأصحاب .

وعنه لا يرمه لأجله . لا بد أدرك معه ركعة في أكثر حصره في الفائق . فصحبها قصر من أدرك الشاهد في الجمعة .

وعلى المذهب : يتم . نص عنه . فإن في العروغ . وسوجه يخرج من صلاة الحواف قصر مضطرا ، كما خرج مصعب . فذهبوا من على صحة اقتداء مفترض غنفل . فأبوا أن يروى ما رواه القصر . حيث يحد عليه . عساه ، كمن يروى القصر خلف مقبر عساه . فأصحح من مذهب . أن صلاة لا تسعد ، بيته ترك مسافة انتهاء ، كنية مقبر أقصروا به ما ، وتعد الطهر خلف إمام جمعة نص عنه . وقيل ، تسعد . لأنه لا يجر الزيادة عليه بنية . فبني تعاد ، كما لو كان غير

عنه وإن صح القصر بلائمة قصر قول في الرعدة - وسماه في الفروع وغيره -
وتخرج الحجة في المدين لما ثبت عليه الحجة وإن صلى مسافر حائض من بطن
الحجة ويؤي القصر - رمة الإمام - على الصحيح من مذهب

وقال أبو المعالي يسجد أن تحزنه إن قبل الحجة طهر مقصوده . قال أبو المعالي
وغيره . وإن شئت من بقصر الظهر مسافر ومقيم على الصحيح أنهم .

قوله ﴿أو أحرمت صلاة لزمه إتمامها فمستد وأعادها . لزمه أن يتم﴾

بإحدى صلاة لزمه إن . مستد . إن كان قد حدث عن غير حدث
الإمام . إمامه . قولاً واحداً . وإن كان مساهداً . لكون الإمام من حدث
بعد السلام : لزمه إتمامه أيضاً . وإن كان حدث قبل السلام . ففي روم الإمام .
وحيث . وأضيف في الصحيح . والفروع . وإن يبر . وإبر . وإن يبر .
وإن في أثناء الكبري . في موضع آخر . أنه القصر في الأصح .
إن أبو المعالي . إن كان حدث مقبلاً مع قصر وكذا إن كان حدثه أولاً .
لا عكسه

فأمرنا

إبراهيم لو صلى مسافر حائض : طائفة الأولى ركعة ، ثم أحدث
واسجدت مقبلاً . ثم الطائفة الثانية لإتمام لائتمامه تنقي . وأما الطائفة الأولى : فإن
هو وعرفه الأول قصره ، وإن لم يبروا معرفته أثبوا ، لائتمامه تنقي . قاله في
جمع البحرين ، والفروع ، وغيره .

الثانية : لو أتت من له القصر جاهلاً حدثه معه تنقي ، ثم علم حدث نفسه
فيه القصر . لأنه باطل لا حكمه .

قوله ﴿أو لم يتو القصر﴾ يعني عند الإحرام ﴿لزمه أن يتم﴾

الصحيح من مذهبنا أنه يشترط في حوا القصر أن يكون عند الإحرام .
وعليه حمده الأصحاب . وقال أبو بكر : لا يندرج القصر والجمع في بنية وحذره
الشيخ في الدين . واحتدده جماعه من الأصحاب في القصر
قال ابن رجب في شرحه : والخصوص صريحه في أن القصر أصل فلا حاجة
إلى منه . قال في رد المحتار : ولأنهم ولو بوي الأتم ابتداء لأنه رخصة فيتحيز
مقتضى كالمسوم

قال لرر كشي قلت قد سأل على ذلك فعل الأصل في صلاة مسافر لأربع
وحوره ثلث ركعتين . هذا هو القصر لزمه الأصل ، ووقت الأربع فرضاً
أو أن لأصل في حقه ركعتان ، وحوره أن يركع ركعتين طوعاً . هذا هو
القصر لله فعل لأصل ، وهو ركعتان ، فيه روايات . المشهور مذهبنا لأور .
وانشأ . أنه حتى أي نكح .

وبلغى على ذلك إذا اتهم به مقيم : هل يصح بلا خلاف ، أو هو كالمفترض
حاجب المسافر ؟

ويشترط أيضاً : أن حوا أن يسمه إذن مسافر ، ولو تسمية وعلازمة كهيئة
لباس . لأن يسمه بوي القصر عملاً ، لأن يسمه العلم . ووافق : إن قصر
قصر . وإن أتم أتم .

ثم في قصره إن سبق يسمه حدث قبل غده حاله وجهاً . فعلى الأصل
والصاهر وأطلقهما في الفروع [ومختصر ابن تيمية] قال في الرعية : وله القصر في
الأصح [وقدمه في المعنى والشرح] .

فأما لو استخلف الإمام المسافر مقيمياً . فهو موقوف لإمامه لأنه بالقدرة
لزموا حكمه بغيره . ولأن قدوم السفيرة بغيره موجب الأتم وإن ستره .
ونقدت إذ استخلف مسافر مقيم في الخوف ، وإذا استخلف مقيم مسافر
يكن معه قصر .

قوائم

منها لو شك في الصلاة هل يوي القصر أم لا ؟ لزمه الإتمام . وفي ذكر
فيما بدأه كان يوي ، لو حوّد ما يوجب الإتمام في بعضها فكذلك في جميعها .
قاله الأصحاب . وقال الخدّسعي عندي شك في فيه من التعصّب مدّة فيمن
شك هل أحده مريض أو قائل ؟

ومنها . ذكر من ذهب إلى ثلثة سهو قطع فهو يوي لإتمامه . أتمّ وقى له
ركعتين سوى ما سجد به فيه فهو ولو كان من سجد به سجد به ، إلا
أن يعلم سهو فتنقل صلاه نساه وتخرج لا تنقض .
ومنها . و يوي القصر وهم سهو . فله ركعتان ، وإلا مدّة سهو يسجد
لها على الصحيح من مذهب . وقيل . لا
قلت . فيعادي بها

ومنها . و يوي القصر ، ثم رخصه ويوي الإتمام . قال ابن مفلح . وتكون
الأوليان وحده . وفي بعض ذلك عند مع مدّة بقية القصر ، بعدت صلاه في أحد
الوجهين ، وضيقها في محصر من تيمم والغروع ، وإراءة الكبرى .
قلت . أصواب أحوار . وقوله دين بطلان به قصد
قوله « ومن له ضيق يقال طريق بعيد وضيق قريب . فذلك لتبعد .
قوله القصر »

هذا المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل :
لا يقصر إلا مرض . لا في سعة سوى القصر . وحرجه أن يحسن وغيره على
سفر البرهة . وذهب في الغروع طائفة في إراءة . وقيل لا يقصر إلا سعة يقصر
فقط ، ثم قال وقت : ومثله بقية أحسن السفر .
قوله « أو ذكر صلاه سفر في آخر قلة القصر »

هذا مذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرجه في الوجهين وغيره . وقدمه

في العزوة ، وسعى ، ولشرح ، وغيره . وصححه دركشي ، وغيره . وصرفه المحمد
وغيره . وقيل ، بمره الإتيان . وهو احتمال في المعنى وغيره . وصححه في الرعاية
الكبرى ، وطمسها في ابن رزين . وأطلقهما ابن تيمية ، والمحرم ، والفائق ، والزكاة
العددي ، والخاويين .

فإنه قال في العزوة : ذكرها في إقامة متحلة أتم . وقيل : يقصر ، لأنه
لا يوجد مداء وحوسب فيه انتهى .

وندى يطهر . أن مراده بالإقامة متحلة التي تم فيها الصلاة في ثوب .
سفره . ومرده أيضاً . إذا كان سداً واحداً . بتدليل قوله من ذلك « ومن ذكر
صلاة قصر في سفر أو عكسه » وقال في الصلاة : ومن سها في سدا ، ثم ذكرها
في قصر ، ثم قصده في سدا آخر انتهى .

فيحتدل أن صاحب الموضع « وهذا ، ويكون قوله « ومن ذكر صلاة سفر
في قصر أو أدق ، في الحصر » .

تفسيره

أمرهما مفهوم كلام المصنف . وهو من مفهوم الموافقة . أنه لو ذكر الصلاة
في ذلك الأمر ، أنه قصر بطريق أو هو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأنساب . وقيل ، بمره الإتيان . لأنه مختص بالأداء كالخدمة . ومن المروءي
ما يدل عليه . قاله المحمد . وهو من المردود .

الذي صاهر قوله « أو ذكر صلاة سفر » أنه لا يعتمد مسافر في الصلاة
حتى حج وقتها ، أو صدق عيب . أنه لا يقصر . وحرم له في المحرم ، ومرتبة
النصرى ، والخواصين ، وموسى ، وطمس مردود . قدمه في الصلاة الكبرى ،
واس تيم ، والبدني . وقاله المحمد في شرحه ، وجمع المحرم .

قال في الموضع : وأحد صاحب محرم من تعييد المأنة . سعى إلى قبل هدد .

الثاني . وما ذكره ابن أبي موسى في التي قلها - يعني إذا سافر بعد وجوبها
عليه على ما تقدم - أنه ستر من بعد تأخيرها بلا عذر حتى صافى وقتها عنها .
وقاسه على السفر المحرم . وقاله الخواني فيه اعتد أن يعمل في وقتها .

وقال القاسي في التعييق - في وجوب الصلاة بغير الوقت - . إن سافر بعد
خروج وقتها قصرها . لأنه معرط . ولا تشت الرحمة مع التعريق في المرحص
فيه انتهى

قال شيخنا في حواشي الفروع : لا يصح أن يكون ما ذكره الخواني منعداً
لمسألة المحرم . لأنه جزم بطم قصرها . وجزم بأنه إذا سعى صلاة في سفر وقد كره .
أنه قصرها . فلم أنه لا يشترط للقصر كونه مؤداة . لأنه لو اعتبره به يصح قصر
النية . انتهى .

قلت في قول شيخنا حر . لأنه إنما استدلل على صاحب الفروع بما إذا
سبب . وصاحب الفروع إنما قال إذا تركها عمداً . وأنه مدس على السفر المحرم .
وأن الخواني قال ذلك . ولا يلزم من تخويل الخواني قصره إذا سبب : أن
قصره إذا تركها عمداً

قال ابن رجب . ولا يعرف في هذه المسألة كلام لأصحاب . إلا أن بعض
الأئمة المتأخرين ذكر أنه لا نحو القصر . واستشهد على ذلك كلام جماعة من
الأصحاب في مسائل . ومن فيه ذكره حجه انتهى . وأراد بذلك أحد
قال في التكت . وه أحد أحداً ذكره قبل صاحب تحرير انتهى

وقيل : أنه القصر . وله تعمد التأخير . وهو احتياط في أن يم . وقال : وهو
ظاهر كلام الشيخ - يعني به النصف - واحداً في العائق . وبه بين من رجب
ونصره في التكت . ورد ما استدلل به المخد . قال ابن التيا في شرح احمد . من
أحر الصلاة عمداً في السفر وقضاها في السفر . فله القصر كالثاني . قل . ثم
يعرق أحد سبب . وإما يحتج في لائمه . انتهى

قال ابن رجب : وهو عز بن حذاف . وذكر القاسمي أبو يعقوب الحميري شرح
 مذهب حماد . وقال في السكت : وعموم كلامه لأشوب يدل على حوار القصر في
 هذه المسألة . وصرح به بمصيبة . وذكر في الرعدة وحياً . وهو ظاهر أحبيرة
 في معنى . وذكر عنه ما يدل على ذلك . وحمل رحمه الله ذلك باسم الصلاة . إذا
 تركها عمداً حتى يخرج وقتها . من المفردات .
 وهكذا في الحكم من إذا ترك الصلاة ، حتى إذا فوت إحدى
 وكان عمداً وصلى الإثم ونس كاسي .
 وهو مدلل «هذه على الصحيح الأسير» . وكأنه اعتمد على ما في الخبر
 قوله «إدبوى الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة
 أثم . ولا قصر» .

هذا إحدى الروايات عن أحمد . حذاف أخفى ، وأبو بكر . ومذهب .
 قال في السكتي في المذهب . قال في معنى : هذا المشهور عن أحمد . ونصرها
 في مجمع البحرين . قال ابن رجب ، في شرح النجاشي : هذا مذهب أحمد
 مشهور عنه . وأحسب أنه . ووجهه أنه حصص للمكي مذهب أحمد من غير
 خلاف عنه . وأن كل ما بعده . روى عنه . وخرجه في العمدة ، وطلب
 المفردات ، وهو من . وقدمه المسألة .

وعنه من رأى الإقامة أكثر من عشرين صلاة أثم ، ولا قصر . وهذه
 الرواية هي المذهب . قال ابن عمير : هذه مذهب قل في عمدة الأئمة ، وبخاصة
 في خلافة : هذه أصح الروايتين . وحديث من عدوس في ذكره . وخرجه في
 الإنصاح ، والإفادات ، وأوجيز ، وسو . وبهية من رين ، وطه ، ومستحب
 الأدمي . وقدمه في المروء ، وأهدانة ، وسوس . وخلاصة ، ونجاشي ،
 وابن تيمية ، ورعية الحميري ، والخبز ، والفاق . وطلبها في مذهب ،
 وسوس المذهب ، وأحمر .

وعنه إن بوي الإقامة أكثر من تسعة عشر صلاة أتم وإلا قصر . قدمه في
الرعدة الكبرى وأطلقهن في جمع المحرمين .

وقال في الصحيحة : بوي الإقامة فوق ثلاثة أيام أتم وإلا قصر

فأمرناهم

أمرهم ؛ تحسب يوم الدخول والخروج من المدة ، على الصحيح من
مذهب . وعنه لا حساب من

الليلة : قال بوي : يسافر يومه مظنة ، أو قدم مدة لا منه . أو كانت
لا . ثم الصلاة يومه لإتم . على الصحيح من المذهب حرمه في الفائق
وغيره . وقدمه في المروعي ، ومن تبعه ، وإمامه ، وغيره .

وقيل : لا يرمه لإتم . بل أن يكون توضعته منه لجمعه . وقيل : أو غيره .
ذكره أبو نعيم . وقال في المعجم : وسنة . مدة الجيش لله ولا تتبع الترحيل
وإن صل . فعنه سنة فصل الصلاة والسلام

قال في المسكت يشترط في إقامة التي لا تقطع الماء إذا بود : الإمكان
أن يكون موضع مثا . وفي بعده . فمن هذا : بوي لإقامته موضع لا يمكن .
ع قصر . لأن مدعية الإقامة في المدة . وه توحيد . وقال أبو معاني ، في شرح
الهدية : من كان لا تصور لإقامة فيها أصلا ، كالمدة . ففيه وجهان : انتهى .
وقال الشيخ تقي الدين وغيره : إن له القصر والعطء ، وفيه مدعى . منه جمع
على إقامة ويسوط

قوله (وإذا أتم لقضاء حاجة) .

قصر بدأ . بمعنى : إذا . هو لإقامة . ولا من فرع حاجة قبل وإتمام مدة
القصر . وهذه الصورة يجوز فيها القصر بلا خلاف . وإن صل أن حاجة
لا تنقضي إلا بعد مضي مدة القصر . فأصحح من المذهب أنه لا يجوز له

القصر قدمه في المروغ ، والرعاة . وقيل به ذلك . حرم به في السكاني .
ومختصر ابن نعيم . قال في الخواشي . وهو الذي ذكره ابن نعيم وغيره

قوام

إحداثها : لو أدى إقامة شرط ، مثل أن يقول : إن بقيت فلا في هذا البلد
أقمت فيه ، ولا فلا . لا حرم من سلك ثم إن لم يبقه فلا كلام . وإن بقيه
حرم من أد . صح سنة داود . فإن صحب قبل له له ، أو حلف له ، فهو
محرر . فيصير لا تراخ . وإن صحب بعد له له ، فهو كمن أدى الإقامة لثلاثة من
القصر ، ثم أدى السور قبل تمام الإقامة ، هل له القصر قبل شروعه في السفر ؟
على وجهين . قاله ابن نعيم ، ورعاة . وقدمه في مجمع البحرين

والصحيح من مذهب : أنه لا يجوز له القصر حتى يشرع في السفر . وأكون
كالمبدي . له كالأوت مدة الإقامة . وعليه أكثر لأصحاب . قاله محمد ،
ومجمع البحرين .

قال في المروغ . واحد . لا أكثر . قصر إن . د . ك . ونمت مدة الإقامة
وأبوه الذي . وقوله صريح . أنه قصر من حين أدى السفر . فظن
أية الأولى تجرد سنة . لأنها نمت . وضمنه في المروغ
الثانية . لو أدى بوضه ثم مضى . على الصحيح من المذهب . ومن عليه .
وعنه قصر ، بد . لكن له حاجة سوى داود .

وومر سئل له فيه مرة ، أو تزوج فيه ، ثم على الصحيح من مذهب من
عليه . وعنه يتم أحداً بد . مر سئل له فيه هل أو مائة . وهي من بعد ذلك .
وقيل : ومن

وقال في عمدة الأئمة : لا من مفقود . وقيل : إن كان له به ولد أو والد
أو د . قصر ، وفي أهلي غيرهما ، ومن : ومن .

الثالثة : له قاري وطه عليه رجوعه قرب حجة : ، ترخص حتى يرجع
ومعرفة ، نص عليه . وكذا إن رجع عنه لم يرض لأحبار به فقد ، لسكوته في
طريق مقصده على الصحيح من المذهب قدمه في الدعوى وعنده قال المحدث ،
وتجمع المحدثين : هذا طاهر مذهب

وأما على قول : « قصر المحدث على وطه » فيعصر هذا في حروجه منه أولاً ،
وعوده إليه واحتياطه به .

قال في مجمع البحرين ، قلت وهو ظاهر عبارة السكاكي ، انتهى .
وإذا قال في أولاً وطه سنة المعنى بلا عود ، ثم بدله العود لحاجة فترخصه
قل بية عوده جائز . ومعه غير حائز ، لا في عوده ولا في الله حتى يعرفه ،
على الصحيح من المذهب . قدمه في مجمع البحرين ، وقال : « كره الفقهاء ، وقدمه
في الفروع .

وعنه ترخص في عوده بيه لأبيه ، كنية صالحة للإقامة بقرية منه
قال المحدث : وقوى عندي أنه لا يعصر إذا دخل وطنه ، وسكن بقصر في
عوده بيه

الرابعة : لا معنى حكم لسر سعيه البلد الذي عهده ، لا إذا ما سو الإقامة
هذا الصحيح من المذهب ، نص عليه . قال في مجمع البحرين : احتج به أكثر
الأصحاب من الركني هو المنصوص والمحدث لا أكثر . وقيل : بلى .
المحكمة : لو سافر من سن مكلف - من كافر وحائض - سراً طويلاً ، ثم
كلم بالصلاة في أثناءه ، فله القصر مطلقاً فيما بقي . وقيل ، بقصر إن بقي مسافة
القصر ، وإلا فلا واحداً في الزمانين

المسألة : لو رجع إلى بلد فقام به يومه مائة . ترخص مطلقاً حتى فيه نص
عليه ، لزوم بية يومته ، كعوده بخبر . على الصحيح من المذهب . وقيل كوطه

قائمة كل من حاربه امصر حار له امطر ، ولا عكس لأن - من
ومحوه لاشعة عد في الصلاة ، خلاف اصوبه . وقد سوى مساو مسترة به من
وقطعهم من الفجر إلى - وال - صلاة - وقت . وإن - قصر أص - يد من
عقيل ، لكنه لما ذكر لفظ قال في العروج عند يعني - قال أص :
وقال طاهر ماسق : أن من قصر جمع سكوبة في حكم مدور قال : وطاهر
ماد كرو في باب الجمع لا جمع

وقال القاضي - في الخلاف في حث - أنه - إذا دوى إقامة أربعة أيام له
الجمع ، لا ما أو - ومن يعصى إذا - جمع إقامة لا امصر ، لأنه لا يجمع - قال -
لا يسهل هذا ، بل له جمع انتهى

وقال في الدعاء . وقال شيخ مشيخ مدور من قصر - أو الأصحاب - كما في
وغيره - هو مسافر حال يفتح ، أو ينوي الإقامة ، أو عروج ، أو قد عني أهل
وقال الأصحاب - منهم من عقيل - الأحكام منعه بأسر طوار أو سنة .
الامصر ، والجمع ، والفتح ، ثلاثاً ، ولا قصر . قال من عقيل - دوى إقامة ترد
على أربعة أيام صرمقياً - وحج عن رحضة السعد ، وبسبح يحسن ولا يحج
عن حكم السفر ، إذا دوى مدور .

نعم ، مفهوم قوله في وإلا الخ الذي معه أنه ، وليس له بنية الإقامة سلباً
ليس له الترخص) أنه إذا لم يكن معه أهله : له الترخص وهو السعد ، وهو
صحيح وعليه أكثر الأصحاب . وقيل به أكثر منهم . وه يعتبر القاضي في موضع
من كلامه - في ملاح ومن في حكمه كون أهله معه ، فلا ترخص وحده . قال في
العروج : وهو خلاف موصوف

على قول القاضي ، وعلى السعد أيضاً - في إذا كان معه أهله مع عدم
الترخص - من مدورات . قال الأصحاب : لتفويت رمضان ملائمة ، لأنه
نقصه في السفر ، وكما تقدم امرأته مكاتبها كثير .

قائمه . قال في ارجاءه : ومثل الملاح من لا أهل له ، ولا وطن ، ولا منزل
يقصده ، ولا يقيم مكان ، ولا يؤوى إليه . انتهى
وتقدم أن الهائم والسائح والدائه لا ترخصون .

قائمه

امرهما - اسكاري وزاعي والمصح والبريد ونحوهم . كالملاح لا يترخصون ،
على الصحيح من المذهب . ومن عنه . وسببه أكثر الأصحاب . وهو من
المددات . وقيل عنه ترخصون ، ويرى أنه ترخص الملاح . احتاره المصنف .
وهو سواء كان معه أهله أو لا لأنه - فر مشقوق عليه . بخلاف الملاح ، واحتاره
أيضاً الشارح ، وأبو حنبل . ومن منعه . وإليه من صاحب مجمع البحرين .
وأصقهما في الثغابين . والله بين .

القائمه - السبيح - ياء . مفتوحة والياء المشبه من تحت الياء ككة ، والياء -
رسول السبط . مصنف . وقيل : رسول السبط . وكان رجلاً . وقيل : هو
الذي فيه أبو الهيثم . وقيل : هو البرد .

قوله أفضل في الجمع ويجوز الجمع بين الضمير والمصدر ، والعشائين
في وقت خداهما لثلاثة أمور : الضمير الضمير .

الصحيح من المذهب أنه يشترط حوا الجمع في السفر . أن يكون مده
مثل مدة المصدر ، وعنه الأصحاب . وقيل . ويجوز أيضاً الجمع في السفر القصير .
ذكره في سبيح وأصقبه .

تسمية تؤخذ من قول المصنف : ويجوز الجمع . أنه ليس بمصحب . وهو
كذلك ، بل تركه أفضل على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب .
قوله المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، ومن غيره . وقدمه في الفروع وغيره . وشبهه
لجمع أفضل . احتاره أبو محمد الحارثي وغيره ، كتحسين عفة ومردفة . وعنه التوفيق .

قوله (في وقت إخذائها) .

الصحيح من المذهب . حوار الجمع في وقت الأولى كاشية . وعنه حماد بن الأصحاب . قال الزركشي : هو المشهور المعمول به في المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا المشهور عن أحمد . وحرره في البحر وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يجوز الجمع للمسافر إلا في وقت الثانية . بدلالة - ثرائ في وقت الأولى . اختاره حريق وحكام من نهم وغيره رواية . وحمله بعض الأصحاب على الأصحاب . فقه في الحواشي .

وقيل : لا يجوز جمع إلا - ثر مطلقاً . وفل من أبي موسى . الأصحاب من مذهبه . أن صفة الجمع فعل الأولى آخر وقتهم وفصل الثانية أول وقتهم .

وقال الشيخ في الدين : جمع من المصالح بين في المدة تختص ببعض الحاجة ، لأنه من رخص الله بمصلحة كالمصر .

وقال أيضاً : في حوار الجمع بمطرق في وقت المدة وحده . لأن لا تنق بلوام . مط . في وقتهم .

وقيل : لا يصح جمع المسححة إلا في وقت الثانية فقط . فقه في زمانه . نعيم . طاهر قوله « لا بأس بالظن » أنه لا يجوز الجمع بحسبى ومن قاربه . معرفة ومردمة وهي . وهو صحيح . وعنه [أكثر] الأصحاب ، ومن عنه . واحتار أبو الخطاب في المبادات الخمس ونصف والشيخ في الدين : حوار الجمع هم . وقدم ذلك فرماً أو - الدب في القصر .

قوله (والمرضى الذي يلحقه ترك الجمع فيه مشقة وصف)

الصحيح من المذهب : أنه يجوز الجمع للمريض بشرطه . وعنه الأصحاب . وعنه لا يجوز الجمع . ذكره أبو الحسين في اسمه . وأن يقيم . وقد مضى : إن حاله رت القيد حرة الجمع ، ولا فلا .

قوام

مب . يجوز الجمع لبعض المشقة بكثرة النجاسة على الصحيح من المذهب
بعض عليه . وذكر في المسألة رآه لا يجوز وهو ظاهر كلام المصنف وغيره .
وقال أبو حنيفة هو كبر .

ومب . يجوز الجمع أيضاً مع حجر عن الطهارة والنجاسة لكل صلاة حرمه
في الصلاة والجمعة .

ومب . يجوز الجمع للمسحاة ومن في مذهب على الصحيح من المذهب
بعض عليه . وقيل لا يجوز . وعنه من استأثرت به . ولا فلا

وتقدم وجه أنه لا يجوز الجمع إلا في وقت واحدة

ومب . يجوز جمع أيضاً للمحرم عن معرفة الوقت ، كالأعمى والنحوه . قال في
رعاية أولاده .

ومب . قاله في رعدة وغيره . يجوز الجمع لمن به سمن أو عذر مبيح ترك
الجمعة والجمعة ، كخوفه على نفسه ، أو حرمة ، أو ماله ، أو غير ذلك انتهى
وقد قال أحمد في رواية محمد بن ميثم . الجمع في الخصر إذا كان عن ضرورة
مثل مرض أو شغل . قال القاسمي إذا شغل ما يجوز معه ترك الجمعة والجمعة
من خوف على نفسه أو ماله .

قال أحمد في شرحه . ونحوه في مجمع البحرين . وهذا من قاصي بدل على
أن أعذر الجمعة والجمعة كالمبيح الجمع .

وقال أيضاً : أخوف مبيح الجمع في ظاهر كلام الإمام أحمد ، كالتقصير ونحوه .
وأي ، للخوف على ذهاب النفس والمال من العدو . قال في الفروع وشرحه ،
[ونحوه أن مراد القاصي عرصة العس .

قلت صرح بذلك في المحرر . فقل : ويجوز الجمع من له شغل أو عذر
مبيح ترك الجمعة والجمعة ، عدا نقص ونحوه .

وقال في العائق - بعد كلام القاصي - قلت : لا العاص وحده في التسهيل
بالحوار في كل ما يبيح ترك الجمعة .

واحذر الشيخ تقي الدين حوار جمع للصحاح ، واحذر ونحوهما ، ممن يحشي
صادقاه ومن غيره يترك الجمع .

قوله (والمطر الذي ينزل الثياب)

ومثله : التبع والتبريد وخيد

واعلم أن الصحيح من مذهب : جواز الجمع لذلك من حيث الجلة بشرطه ،
نص عليه وعنده الأصحاب . وقيل : لا يجوز الجمع . وهو رواية عن أحمد

نفسه . ده قوله « الذي ينزل الثياب » أن يوجد معه مشقة . فله الأصحاب .

ومفهوم كلامه أنه إذا لم ينزل الثياب لا يجوز الجمع وهو صحيح وهو

امذهب وعليه جمهور الأصحاب وقيل : يجوز جمع لأجل

قلت : وهو بعيد وأصنفهما من تميم .

قوله (إلا أن تجمع المطر يخص العشاءين ، في أصح الوحيين) .

وهو رواية ، وهذا مذهب ملازم . نص عليه في رواه الأثر . وعليه

أكثر الأصحاب ، منه أبو الخطاب في . ومن سئل فيه حرم به فيه .

والوجه الآخر : يجوز الجمع كالعشاءين . احتاره القاصي . وأبو الخطاب في

أهدية ، وأشيخ تقي الدين وغيرهم . وبذلك من هبزه عن أحمد غيره . وحرم به

في مهنة من رزين ، وطلمب ، والتسهيل . وصححه في المذهب وقدمه في الخلاصة .

وإدراك السعة . وأطلقهما في مسوئ المذهب ، والمتنوع ، والتلخيص ، والسعة .

وحاصل من الس ، والطوبى في شرح الحرق ، وحدويين .

فعلى الثاني : لا يجمع الجمعة مع العصر [في محل يبيح جمع] قال القاصي

أنه على الصغير وغيره : ذكره في الجمعة وثاني هناك .

قوله ﴿ وَهَلْ يُخَوِّرُ لِأَجْلِ الْوَحْلِ ۚ ﴾ .

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الجوهري . وأحدهما في الهداية ،
وإخلاصة ، والسبعة ، وشرح ابن مسعود ، والزمخشري ، وأخوه بن ، والقاتل ،
وغيره ، والشرح .

أمرهما : يخور . وهو اندهب . قال القاصي قول أمية : الرجل عذر يسبح
الجمع . قال في مجمع البحرين - هذا ظاهر مذهب قول ابن زيد . هذا أصح
وقيل ويصح من الخوى في مذهب ، ومسوك المذهب ، ومصنف في معنى ،
ومصاحف النجاشي ، وشرح الخليل ، والطبري ، وابن تيمية ، والتصحيح وغيرهم . وحزم
به الشريف ، وأبو الخطاب في رؤوس مسائلهما . والمهجع ، وتذكرة في عدوس ،
والإفادات ، والتسهيل وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وللكافي ، ومجمع البحرين ،
وشرح ابن زيد .

والوجه الثاني لا يجوز . وحده به في الوجهين . وهو ظاهر كلامه في المصلة .
فيه دل على دخول الجمع في المقارن بين العشاءين خاصة . وقيل يجوز . إذا كان معه
ظلمة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى .

فمراتبه

أمرهما : لما قد جمهور نوحل نال . وذكر الشريف ، وأبو الخطاب في
رؤوس مسائلهم وغيرهم . أن الحوار يخص ما نال

الثاني : إذا قد يجوز للوحل ، فمحله بين مغرب والعشاء . فلا يجوز بين الظهر
والعصر ، وإن جاز له للمطر ، على التصحيح . قدمه في الفروع . وأطلق بعضهم
الحوار .

قوله ﴿ وَهَلْ يُخَوِّرُ لِأَجْلِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ ۚ ﴾

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الجوهري .

واعلم أن الحكم هذا كالحكم في أوجل حالاته ومذهباً ، فلاحاجة إلى إعداده
قائمة : الصحيح أن ذلك يخص بالعلمين ، ذكره غير واحد ردى المذهب
 والمتوسع ، والكافي . مع طهة وأطلق الخلاف - كالمصنف - في التلخيص
 والخم .

قوله : وهن يجوز أن يصلى في بيته ، أو في مسجد صريقه تحت
 سآباط ؟ على وجهين .

وكذا ، أنه شئ ، بغير وأطلقهما في الهداية ، والمتوسع ، والكافي ،
 والمبني ، وخلاصة ، والتلخيص ، والبيضة ، وشرح ابن منبج ، والمحرم ، والشرح ،
 وسنن ، والزعين ، والحدود ، والحوشى ، والندى ، وغيره المأثرة .

أما هما ، نحو : وهو المذهب . من القامى : هذا طاهر كلام أحمد ، وصحة
 في الصحيح ، ومصره في مجمع البحرين .

قل في المسور : ويجوز على أن التائب للأ . وحرمه في النعم ، ومهابة ابن
 رزس ويدرئ العادة . وقدمه في الفروع ، والنعم ، وشرح ابن رزس .

والوجه الثاني لا يجوز : هذا ابن تيمية . وحرمه في توحيد . وصحة
 في المذهب ، ومسبوق المذهب . وهو طاهر كلامه في عمدة ، كما تقدم .

وقيل : نحو : جامع هذا من خوف فوت مسجد أو جماعة جمع
 قل : أحمد هذا أصبح وحرمه في الإقذات ، والحوشى . وقدمه في
 الزعانيين ، مع سهم أطلقوا الخلاف في غير هذه المسألة كما تقدم .

وقدم أبو معان بجمع الإمام . وأصح به أنه أفضل الصلاة والسلام .
قائمة : لا يجوز : جامع يندر من لأعذر سوى ما تقدم على الصحيح من
 مذهب وعيه الأصحاب .

وأحذر لشح تنى الدين : حوز : جامع لتحصيل الجماعة ، وللعصاة في حرم مع
 جوارها فيه خوف فوت أوقفت . وخوف يخرج في تركه أى مشغله .

قوله ﴿ وَيُفْعَلُ الْأَرْفَقُ بِهِ : مِنْ تَأْخِيرِ الْأَوَّلَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ،
أَوْ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهَا ﴾

هذا أحد الأقوال مصنفًا ، أحده الشرح تقي الدين ، وقال هو طهر المذهب
المقصود من أحمد . وحرم به في التوجيه ، وتذكير من عدوس ، وشرح ابن مسعود
وقيل : فعل المرفوع لأفق به ، من التقديم والتأخير ، وهو أفصل ، ذكره
ابن تيمية ، وصحح الدارق ، والنصف وغيرهم . رد مصنف قبل استويا عنده ،
فالأفصل التأخير .

وقال ابن رزم : ويفعل الأرفق إلا في جمع مطلق ، فإن التقديم أفصل .
وعنه جمع التأخير أفصل . حرم به في محرم ، والإفادات ، وجميع المحرمين ،
وسور ، ونحو مد العتبة ، وقدمه في استوعب ، والشم ، والحواشي . وقال : ذكره
جماعة قبل الشيخ : لأنه أحوط . وفيه خروج من خلاف ، وعلا ، لأحدث كلها .
قال ليركشي : المصنوع . وعليه الأصح . أن جمع التأخير أفصل . ذكره
في جمع السه .

وقال في روضة الفقه : الأفصل في جمع المظهر : التأخير . وقيل : جمع التأخير
أفصل في المردود . حرم به في الهداية ، والخلاصة . وقدمه ابن تيمية في
حق المسافر . وقال : من عليه .

وقال الأمدى : إن كان سائرًا فالأفصل التأخير ، وإن كان في المنزل فالأفصل
التقديم . وقال في المذهب . لأفصل في حق من يرد لارتحال في وقت لأولى ،
ولا يلعب على طئه البرزخ في وقت الثانية : أن قدم الثانية ، وفي غير هذه الحالة
الأفصل تأخير لأولى إلى دخول وقت الثانية . اسقى

وقيل : جمع التقديم أفصل مطلقًا . وقيل : جمع التقديم أفصل في جمع المظهر ،
نقله الأثرم ، وجمع التأخير أفصل في غيره . وحرم به في الكافي ، والحوشيين .
وقدمه ابن تيمية ، والعاينين .

وقال الشيخ تقي الدين : في حوار الجمع لمطر في وقت الثانية وحده . لأنها لا تشق بدوامه كما تقدم عنه .

قلت : ذكر في المنهج وحده أنه لا يجمع مؤحراً بعد المطر . فلهذا من تيمم .
وقال هو طهر كلام الإمام أحمد وصاهر الفروع : بإطلاق هذه الأقوال
على القول بأنه يعمل الأرض به عبدة : فهو أسوي ، هل في الكافي ، ومن
مسجد في شرحه . الفصل الأخير في المرض ، وفي نظر التقديم . وتقدم كلام
المصنف في المرض

قوله ﴿ وللجمع في وقت الأولى ثلاثة شروط : بنية الجمع ﴾

يعني أحده . بنية الجمع . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل
لا يشترط البنية للجمع . أحده أبو بكر ، كما تقدم في كلام المصنف ، والشيخ
تقي الدين . وقدمه ابن رزيق . وأطلقهما ابن تيمم ، واستوعب . وتقدم ذلك .

قوله ﴿ عند إحرامها ﴾

الصحيح من المذهب أنه يشترط أن تقي بنية عند إحرام الصلاة الأولى ،
وعليه أكثر الأصحاب

﴿ ويختل أن تحرته البنية قبل سلامها ﴾

وهو وجه . احتاره بعض الأصحاب قال في المذهب : وفي وقت بنية الجمع
هذه وجهان . أحدهما : أنه سوى الجمع في أي حره كان من الصلاة الأولى ، من
حين تكبيرة الإحرام إلى أن يسلم . وأطلقهما في المشوعب .

وقيل تحرته البنية بعد السلام منها ، وقيل إحرام الثانية . ذكره ابن تيمم عن
أبي الحسين . وقيل تحرته البنية عند إحرام الثانية . احتاره في الفائق . وقيل محل
البنية إحرام الثانية ، لا قبله ولا بعده . ذكره ابن عقيل . وحرم في الترتيب
بشروط البنية عند إحرام الأولى وإحرام الثانية أيضاً . قال ابن تيمم : ومتى قرب :

محل البية الأولى ، هل تحب في الثانية ؟ على وجهين . وقال في الحواشي : ومتى
فما محل البية الأولى : لا تحب في الثانية . وقيل : نعم .

قوله (وأن لا يُهْرَقَ بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء)

اعلم أن الصحيح منذهب - وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم -
أنه تشترط الموالاة في جمع في وقت الأولى . واختار الشيخ تقي الدين عدم اشتراط
الموالاة . وأحد من رواية أبي حمزة ، والرواية « نصاهر أن يصلي الف ، قبل
معبد الشق » وعلة الإجماع أحد أنه يجوز له جمع .

وأحد أصح من جهة في جمع انظر : إذا صلى إحدى في بيته ، والصلاة
الأخرى في المسجد ، فلا بأس

نفسه : قوله « وأن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء » هكذا قال
كثير من الأصحاب ، منهم صاحب الهدى ، ومنه ذهب ، ومنه ذهب ،
والسوسعي ، وخلاصة ، والسجيس ، والسمة ، والحد ، والنعم ، وجميع المحررين
والرعاية الصغرى ، والمساويين ، والفاثق ، وغيرهم . وقدمه في المروء وغيره
إذ جمعة فقام لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء . إذا أحدث .
والسكيري في أيام العهد ، وذكر يسير ، منهم صاحب التخصيص ، والسمة فيهم .
وهو قول في أربعة

وقال المصنف في معنى والشرح . فخرج في اليسير والكثير إلى العرف .
لا حد له سوى ذلك . فإن وقدره بعض أصحاب فقدر الإقامة والوضوء .
والصحيح : أنه لا حد له ، وقدمه ما قلناه مصنف في معنى ، وإن نعيم ، وحواشي
إن مصلح .

قال المحدث في شرحه - ونعمه في مجمع البحرين - والمرجح في طوله إلى العرف
وإنما قرأت بعده الإقامة والوضوء . لأن هذا هو محل الإقامة ، وقد يحتاج إلى
الوضوء فيه . وهما من مصلح الصلاة ولا يدعوا حاجة عما إلى غير ذلك ،

وأطلق الروايين في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ،
والسكاف ، والتلخيص ، واللمعة ، وان تيم ، والرعايتين ، والحدويين .
نسب : محل الخلاف : إذ لم ينط الصلاة فإن أصاب يصل الجمع ، رواية
واحدة ، فنه الزركشي وغيره . وتقدم نظيره في الوضوء .

قائمة : يصلي سنة الظهر بعد صلاة العصر من غير كراهة . قاله أكثر الأصحاب
وقيل : لا يجوز . وقيل : إن جمع في وقت العصر لم يحرم ، وإلا حرم . لقيل ،
الوقت إن [ويصلي في جمع ^(١)] ، ولقد سيم سنة العشاء بعد سنة المغرب ، على
الصحيح . وقال ابن عقيـل الأشبه عندى أن يؤخرها إلى دخول وقت العشاء .
وذكر الأول احتمالاً .

قوله (وأن يكون العذر موحوداً عند افتتاح الصلاتين ، وسلام
الأولى) .

هذا المذهب ، وعنده أكثر الأصحاب . وحرمه في الهداية ، والمذهب ،
والسوع ، والسكاف ، والتلخيص ، واللمعة ، والحر ، والشم ، والإفادات ،
والوحيـر ، والمور ، وتذكـرة ابن عبدوس ، والفتق ، والشرح . وقدمه في الفروع ،
والرعايتين ، والحدويين ، وشرح المجد ، وجمع البحرين ، وحوشى ابن مذهب ،
وعبره . قال ابن تيم : وسواء قبل باعتد بية الجمع لا

وقيل لا بشرط وجود العذر عند سلام الأولى قال ابن عقيـل : لا أثر
لإقطاعه عند سلام الأولى إذ عد قبل طول الفصل . وأظنهما ابن تيم . وقيل .
بشرط وجود العذر في جميع الصلاة الأولى . احتاره صاحب النصورة

قوائم

مس : لو أحرم بالأولى مع قيم انظر ، ثم انقطع ، ولم يعد فإن لم يحصل منه
وحل يصل الجمع ، وإلا إن حصل منه وحل . وقد يجوز الجمع لأجله . هـ
(١) أى في مزدلفة .

تطل . جزم به ان تيم ، وان منع في حوائشه . وقال في الزعدي اسكرى :
وان حصل به وحل ، فوجبان . انتهى .
وله شرع في الجمع مسافر لأجل السفر . فزال مفرد ووجد وحل أو مرض أو
مطر ، بطل الجمع .

ومنها : يعتبر بقاء السفر والمرض ، حتى يعرج من انشأه . فلو قدم في أمثاتها
أو صح ، أو أفام . بطل الجمع . على الصحيح من المذهب ، كالتقصير . وحرم به في
العمدة . قال واسم السفر للمدر حتى يشرح في التذية فيسم بهلاً وقيل سطر .
وقيل : لا يبطل الجمع . كاقطاع المطر في الأشهر .

والعرف أن مدحة مطر وحل فسه . وفي معنى سوء . قاله في الدعوى .
وور في الحوائش . والعرف أنه لا يتحقق انقطاع المطر لاحتمال عوده في أثناء
الصلاة . وقد يجمع عند مبيح . وهو اوحل . بخلاف ما في التذية .
ومنها : ذكر المصنف ثلاث شروط ، وبقي شرط مع . وهو الترتيب ،
سكن تركه له صوحه .

قوله (وإن جمع في وقت الثانية كصلاة الجمعة في وقت الأولى
مالم يسبق عن فعلها) .

هذا المذهب . وعنه الأكثر قاله في الدعوى . قال في الجمع للحري : هذا
ظاهر المذهب . قال الشارح متى جمع في وقت الثانية فلا بد من سنة الجمع في
وقت الأولى . وموصفه في وقت الأولى من أوجه إلى أن يبقى منه قدر ما يصيب
هكذا ذكره أصحاب التذية . انتهى .

وقال المحقق : وإن جمع في وقت الثانية : اشترطت به الجمع قبل أن يبقى من
وقت الأولى بقدره ، لغوات فائدة الجمع . وهو الدخيل متغيرة بينهم . وقوله
غيره . وقدمه في الدعوى ، ومن تيم .

وقيل : صح ولو بقي قدر كبيرة من وقتها أو ركعة . قال من التذية

العمود وقت البية إذ أحر من وائل الشمس أو عروب إلى أن يبقى من وقت الأولى فسر ما سوب فيه . لأنه به تكون مدر كالم أداء .

قوله (واستترار العذر إلى دحول وقت الثانية منهما)
لا أثر فيه حلاوة .

قوله (ولا يشترط غير ذلك) .

مردده غير الترتيب . فيه شرط مهم مضاف . على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب وجمعه في الكافي ، ومعه ، وبهية أبي بصير : أصلاً لم
قال مدة سقوط الترتيب ما سبق في قصص الفوائت

قال في المسك عند على أن المذهب لا يثبت ما سبق .

وقيل : يسقط الترتيب ما سبق . لأن جدامه مع لاسميه .
كالفوائت وقدمه من يبر . واتفق قال المحرر في شرحه . وتبعه الزركشي .
الترتيب معتبره . لكن بشرط أنه ك . كترتيب الفوائت .

ووجه في أنه وقع منه تحريك بالسقوط مضاف

وقيل : يسقط الترتيب أيضاً بصحيح وقت الثانية . كدائمة مع مؤداة ، وإن
كان الوقت لها أداء . قاله القاضي في المحرر .

نفسه : أخرج بقوله (ولا يشترط غير ذلك) السوالة . فلا يشترط . على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل يشترط . فيما تم : أنه خير عمداً .
وتكون الأولى قضاء . ولا يفصره من غير .

وقدم أبو المظلي . أنه لا يتم به . وأم الصلاة فصحيحه لكل حال ، كما
لو صلى لأولى في وقتها مع بية جمع . ثم تركه .

على مذهب لا بأس بتطوع بينهما . نص عليه . وشبه معه .

فأمره : لا يشترط التحد لإمام ولا الإمام في صحة الجمع ، على الصحيح من

المذهب . فله صلى الأول وحده . ثم صلى الثانية إماماً ومأموماً ، أو بعدد الإمام
 من صلى بهم الأول ، وصلى الثانية إماماً آخر أو بعدد مأموم في الجمع ، من صلى
 معه مأموم في الأول . وصلى في الأخرى مأموم آخر أو يرى يجمع المأموم من
 الإمام ومأموم ، كما يرى أجمع حلف من لا يجمع ^(١) أو من لا يجمع - صح على
 الصحيح من مذهب . من في الحديث . صح في لأشبه قال الإمام أحمد إذا
 صلى إحدى صلاتي الجمع في سنة ، والأخرى مع الإمام فلا بأس [وصححه من
 تميم . وقدم في إرجاء عدم إمام الإمام . قال من عقيل يعتبر بمأموم]
 قال في إرجاء : يفتي الأصح . وفيه . يعتبر بمأموم الإمام ومأموم أيضاً .
 ذكره في إرجاء

قوله (ومن في صلاة الخوف) قال الإمام أبو عبد الله : صح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف من خمسة أوجه ، أو ستة . كل
 ذلك حائر لمن قلناه)

وفي رواية عن الإمام أحمد « من سنة أوجه أو ستة » قال الزكشي .
 وفي أكثر من ذلك

ثم من ذلك : إذا كان المأموم في جهة واحدة ، صف الإمام المسلمين خلفه
 صفين) .

بعضه أكثر . وهذه صفة ما صلى عنه أقدس الصلاة والسلام في عتق
 (وصلى بهم جميعاً ، أي أن يسجد ، فيسجد معه الصف الذي يليه وبحرس
 الآخر حتى يقوه الإمام إلى الآية ، فيسجد ويخفه)

الصحيح من المذهب أن الأول أن الصف المؤخر هو الذي يحرس أولاً
 كما قال المصنف . قال في أسكت : هو الصواب . وأما المحدث في شرحه

(١) في مخطوطة الشيخ عبد الله بن حسن « لا يجمع »

وحرمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معاذ ، والوجيز ، والنظم ، وتذكرة ابن عدوس ، والتسهيل ، وحواشي ابن معاذ ، وابن تيمية ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، ونجريد الحاية .

وقال القاصي وأصحها : يحرم الصف الأول أولاً . لأنه أحوط . قال في مجمع البحرين : ذكره أكثر الأصحاب . وحرمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوع ، والإخلاص ، والنحيص ، واللبقة ، والمحرر ، والرعاشين ، والإفادات ، والمحاورين ، وإدوات الحاية ، والعاثق وغيرهم . قال ابن تيمية . وابن حنبل ، وغيرهما . وإن صف في ثوبه عير فلا بأس .

قوام

إعدادها : قال في رعدة الكبرى : يكون كل صف ثلاثة أو أكثر . وقبل : أو أقل . ولا أثر غيره .

الثانية : لو سحر الصف بقدره ، وتقدم الصف مؤخر كل أول ، للتسوية في فضيلة الموقف . وحرمه في المعنى . والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عدوس ، وابن تيمية ، وقيل : يجوز من غير نصية . حرمة في الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والإخلاص ، والتلخيص ، واللبقة ، والرعاشين ، والحدويين ، وأصقفت في الفروع . الثالثة : لو حرس بعض الصف ، أو جعله الإمام صفة واحداً .

الرابعة : لا يجوز أن يحدس صف واحد في الركعة

الخامسة : يشترط في صلاة هذه الصفة أن لا يحدسها كعباً ، وأن تكون قدامه مسدداً ، أو حصرأ أو سعراً ، وأن يكون ملبساً بربو . إنك رحواف محومهم قوله في الوجوه الثاني . إذا كان العدو في غير جهة القبلة : حمل طائفة

جذاء العدو

بالأثر . لكن يشترط في الطائفة أن تكون العدو راد أو معالي بحيث
يحرم فرده ، فلا يشترط في الطائفة عدد على كلا القوانين . وهذا المذهب .
وهو ظاهر ما حرم به في حرق ، واليهج ، والإيضاح ، والعقود لأن الس ، والحرق
والإفادات ، والوجع ، والسطر ، وآخره العسة ، والصور ، واحد وبين ، والرعية
الصغرى ، وغيرهم لإطلاقهم الطائفة .

قال في جمع البحرين . هذا الفاس . وصححه في الفتاوى ، وإن يمين .
قال مصنف . والأولى أن لا يشترط عدد . وقدمه في المدوع ، ورعية
الكبرى . وقيل . يشترط كون كل طائفة ثلاثة كثر . قال في ربيعة الكبرى .
وهو أشهر ، وحرم به في الهداية ، والتوسع ، وانخلاصة ، والتجسس ، والهمة .
وقدمه في جمع البحرين . وقيل . ذكره ثلث تكون الطائفة ثلث من ثلاثة
احتياطاً للصحة ، والمخاطبة شرحه . وحرم به في مدفع ، ومسوك الذهب .
ورنى في أوّل كتاب الحدود مقدّم الطائفة .

فائدة : لو شرط الإمام في ذلك أو في غيره خط معين ، ثم ، ويكون
قد أتى صيغة . هذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع [تبعاً لما صح
الفصول ، ولا قدح في الصلاة] فإرشاداً على لأشبهه . قال في الفصول وتبعه في
المروء .

وقيل . يفتى بذلك ، وإن لم يشكره ، كمنودع ولوصى والأمين ، إذا
فرط في الأمانة . ذكره بن عقين ، وطال . وتكون الصلاة معه مكية على مائة
الدينق وأطلقهما ابن تيمية .

قلت . إن تعدد ذلك فسق قطعاً ، وإلا فلا .

قال في الفروع . وشوحي في المنودع ولوصى وأمين إذا فرط : هذا اختلاف
وأصقهما في ربيعة .

قوله ﴿ فَإِذَا قَامُوا إِلَى الثَّانِيَةِ ثَمَّتَ قَاعًا ، وَأَتَمَّتْ لِأَنْفُسِهَا أُخْرَى ،
وَسَلَّمَتْ وَمَضَتْ إِلَى الْعَدُوِّ ﴾

الركعة الثانية التي تسمى السجدة . يعرفها بالحد وسورة . وسوى بالدفقة
لأن من رثث الثانية ولم يسو ثغرة من صلاته . ولم يمس أيضا أن يحد لسهو
إمامه الذي وقع منه قبل الله رقة عند دعاها .
قلت : معانيها .

والصحيح من ذهب إليها عند الله رقة معدة قدمه في الموضع ، ومن
تيم . وقال ابن حامد هي سورة . وأنه الصلوة الثانية . هي سورة في كل
صلاته يسجدون لسجودهم تركوه وفي الثانية كما يسوق . ولا يسجدون لسجودهم ،
ومع أبو معلى المراد . فإن من دق اسمه وذكره ما هو من على حكم إمامه .
تفسير قوله « ثَمَّتَ قَاعًا » يعني صلى القرء حتى تحضر الطائفة الأخرى

قوله ﴿ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى . فَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ﴾

بعد الإمام إذ جاءوا الدعاء وسوره . إن . لكن قرأ . وإن كان قرأوا بقدر
الله وسورة . ولا يجوز أن يقرأ في محله . قال ابن كثير . لأنه لا يجوز
الركوع ، ولا السجود ، ولا الدعاء . ولا القراءة بعد الدعاء . لأنه من إلا قراءة
الدعاء وسورة طه . قال في الترمذي : أنه قال « لا يجوز » في تركه .
في تركه . يعني إدراك الركعة . ويكون ثلث الإمام المستحب ، وفي العصور :
فعل مكرره .

قوله ﴿ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ أَتَمَّتْ لِأَنْفُسِهَا أُخْرَى ، وَتَشَهَّدَتْ وَسَلَّمَتْ

بِهِمْ ﴾

هذا السجدة . أي أنها تم صلاتها . بد حسن الإمام للتشهد ، سقطه حتى

يسلم بهم ، وعليه جواهر الأصحاب . وحرم به الخرق ، والحرر ، والواخير ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وابن نجيم ، وغيرهم .

وقيل : له أن يسلم قبلهم . ويجرم به الخطر قال س أئ موسى . أو أئ
بعد سلامة حر . وقيل : تقصى الطائفة بعد سلامة . وهو ظاهر كلامه في تكر
في أسية

قوله

الأولى : تسجد الصلوة الثانية معه سهو ، ولا مله . لأنها تسجد عنه
وهذا المذهب . وحسب التقاضي وس عقيل كمنون . وقيل . إن سجد في حال
الصلوة ، أو سجد بعد معرفته . فهي تحت حكم القدر . وإذا سقط في الشهد
هو يسجد بعده بنية الاقتداء ، فيه خلاف لأحد من راجع عن سجد إذا سجد فيها
أئ ، أو سجد بعده قبل الخوف ، أو سجد بعد ، ثم دخل في سجدة . وفيه
وجوه . قاله أبو إسحاق . ووجب أو لحظ سجد السهو عن السجدة لا المراد
عنه . وقيل : قوله في السجدة كذا .

قال محمد . ويرد أو لحظ عن أكثر السجود وعنه المذهب . إن سجد
السهو بعد الصلاة فمروته ، متى سجد فيه ، أو سجد عنه الإمام . ونص عليه أحمد
في مواضع ، سجد حكم القدر .

وأما الصلاة الأولى : فهي في حكم الانتهاء قبل معرفته . إن سجد فيها حكم
سهو . وسجدوا له ، وإن سهوا في سجدة حكم سهو . وإذا فرقوا صدر
معدود لا يسجد فيه سهو . وإن سهو سجدوا في السكاة وهو مشكل
تقدم في آخر باب السهو أن يسجد لو سجد مع الإمام . أنه سجد

الثانية : هذه الصلاة بهذه الصفة اختارها الإمام أحمد وأصحابه . حتى قطع بها
كثير من . وسجدوا على الوجه الذي لا يرد . وصعدوا عليه . وصعدوا
أفضل الصلاة والسلام بدأت . قاض

الثاني: هذه الصفة تصح وإن كان العدو في جهة القبلة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه وقدمه في المروء ، والرائق ، وإن تيم . وقال القاسمي وأبو الخطاب وجماعة . من شروط هذه الصلاة هدم الصفة . كون العدو في غير جهة القبلة . ويجزئه في المستوعب . قال المحمد . نص أحمد بحمول على ما يرد . لكن صلاة عمس لا تستر العدو ، وقوب القسبي محمول على ما يرد . كات صلاة

قوله : وإن كانت الصلاة مغرماً صلى بالأدنى ركعتين والثانية
ركعة

بلا ربح ، وعن عليه . ولو صلى الأولى ركعة وسنة ركعتين - عكس
الصلاة الأولى - صحت ، على الصحيح من المذهب . وعنه الاحتياط . وعن عليه .
وفي المروءة تخرج مفسده من طلاله إذا قرئها أربع وثلاثين

قوله «وإن كانت رابعة غير مقصورة صلى بكل طائفة ركعتين»
 ملا رابع. ولو صلى طائفة ركعة، وبالأخرى ثلاثاً صحيح وما يخرج فيها
 الفروع وحرج من ثمة الصلاة. وهو احتساب في الرعدة.

قوله (وهل تفارقة الأولى في التشهد ، أو في الثالثة على وجهين)
وأما تفريقها في الهداية ، والهدى ، ومسوح الهدى ، والمسوح ،
والخاويين ، والدقيق ، والركنيتين ، والشرح

أمرهما تدقيقه عند فراق الشهد - وهو الذهب - حرم به في الوحي ،
ولافادات ، والنور ، والسحب وقدمه في الفروع ، والمحرر ، والطم ، والحلاصة
والسليم ، والرء ، وغيرهم وبحكمه في التصحيح ، وتجرى العادة .

واليوم الثاني : ندوة في الكهنة . قال في مجمع البحريين هذا أصبح الوحشين

فصل المذهب ينظر الإمام الطائفة السنية حسناً ، كذا الشهد فإذا أتت
قام - راد أبو يعلى ، نحره معه - ثم يمسح به .

وعلى الوجه الثانى : يكون الاستسار فى السنة ، فيقرأ سورة مع العنقة ، على
الصحيح من المذهب

قلت : يعنى به

وفيه خيال لأن عقيل فى معنى كبر العنقة .

فأمره لا تشهد العنقة الثانية بعد الثالثة المذهب ، على الصحيح من المذهب
لأنه ليس محل شهده . وفى : تشهد معه ، إن قصد معنى ركعتين موابيتين ،
لثلاثى المغرب تشهد واحد .

قلت : معنى الأول - إن قصد معنى ركعتين موابيتين - يعنى به ، سكن
ظاهر بعد هذا القول لا تشهد بعد الثالثة . وقد نصت معنى ركعتين
متواليتين . وتصورى المغرب أيضاً ست تشهدات من بدو منوم الإمام فى
التشهد الأول ، فيشهد معه . ويكون على الإمام سجود سهو بحمد الله السلام .
فيشهد معه ثلاث تشهدات . ثم يقضى فيشهد عقيل ركعة ، وفى آخر صلاته
وسهو ، يجب سجوده بعد السلام ، بأن يسجد قبل تمام صلاته . يعنى به .

قوله ﴿ وَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَوْ يُعْزَقُ عَنْهُ فَارْتَصَ ﴾ ، فعلى بكل طائفة ركعة ، صححت
صلاة الأولين

لمعرفة قبل الاستسار الثالث ، وهو المظان . ذكر هذا التعيين من حامد
وعيره . فإن ابن عقيل وعيره سواء أحداً على هذا التبريق أولاً

قوله ﴿ وَنُظِّمَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، وَالْآخَرِينَ مِنْ عِلْمَتَا بَطْلَانِ صَلَاتِهِ ﴾
وهذا المذهب فى المسنين . وتنبه أكثر الأصحاب . وقال المحدث فى شرحه

والصحيح عدى - على أصب - إن كان هذا الفعل الحجة صححت صلاة الكل كما حثهم

إلى ثلاثمائة يراء العدو ، واحش أرعانة . حور الأفراد ندر . والانتظار إغا
هو تطويل قيم وقراءة وذكر . وإن كان نسير حصة صحت صلاة لأولى ، حوار
معقب . بدليل حوار صلاته ثمانية الركعات الثلاث . وطلعت صلاة الإمام
والثانية لأفرادها بلا عد . وهو مطلق على الأشهر . وطلعت صلاة الثالثة

والرابعة ، لحولها في صلاة باطلة . قال ابن تيم : وهو أحسن

وقيل تطلعت صلاة الكل بنية صلاة بحرية استدواها

وقيل أصبح صلاة لإمام حض . وحرم به القاضى في الخلاف ، ووجهه في

انفرد بطلان صلاة لأولى والدية ، لانصرافهم في غير محله

نعم مفهوم قوله « وصحت صلاة الإمام والأحرار » إن عمت بطلان

صلاة « أيها » إذا جهلت بطلان صلاة أصبح صلاتهم وهو صحيح وهو مذهب

شرط أن يجهل الإمام أيضاً بطلان صلاة . أحضره ابن حامد وغيره . وحرم به

في لو حرم وغيره . وقدمه في المدوع ومنه . قال ابن تيم : أو يسى أن يحتجب

الإمام أيضاً . وقال : لا يصل ، وإن جهل الإمام بطلان صلاته .

قال في المدوع : وفيه خطأ ولقد قيل : لا تصح كعدته .

وقيل : لا تصح صلاتهم وتر جهلهم ، لعدم تسميتهم

قال المحقق وهو أقس على أصد والجهل بحكم لا يبره كاحداث لا

في مجمع البحرين . قلت : ولو قال فأن بطلان صلاة جمع . لكن المريق

لحاجة . ولم يسر . مؤمنون جهلهم . . .

قوله « الوجه الثالث : أن يُصلى بضاعة ركعة ، ثم تقضى في

العدو وتأتى الأخرى . فصلى بها ركعة . ويسلم وخذته وتمضى هي ،

ثم أتى الأولى فبقيت صلاتها . ثم أتى الأخرى فتمت صلاتها »

هذا لا تراجع . لكن بدلتها بصلته لأولى تدبرها أفرادها في تفصيه

على الصحيح من مذهب قدمه في المروءة - ومجمع البحرين ، ومن تميم .
وقال القاضي في حاشية الصغير لاقراءة عليه ، بل إن شاءت قرأت و
شاعت لم تقرأ لأنها مؤتة بالإمام حكما . انتهى .
ولو رجم المأموم أو سم حتى سمع منه قرا في عصبه . من تميم . وعلى قول
القاضي : لا يحتاج في قراءته طاله من تميم وصاحب المروءة .
فتت فبعث من على قول فبعث .

وأما الطائفة لأخرى : فسرهم الآية في عصبه ، وجرم واحد

فائرنانه

إمرأهما هذه الصلاة بهذه الصفة : وحدث في حديث ابن عمر رواه
البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد ، وأبو داود وعنه . ويست بخبرة عبد الإمام
أحمد والأصحاب ، بل المحرر عنهم . وجه الثاني ، كما عده

الثانية لو قصت الطائفة لأخرى ركعتي حين يرى الإمام وسقط ، ثم
مضت ، وأب لأولى فتنت - كبر ابن مسعود - صحيح وهذه الصفة أولى عند
بعض الأصحاب طاله في المروءة ، ولا يضر عليه طاله من تميم وهو حسن
قوله في الوجه الرابع أن يصلي بكل صلاة ويُسلم بها

نصح الصلاة بهذه الصفة ، من الصحيح من مذهب ومن معناه
المعترض بأسفل من عليه ، وقدمه في المروءة ، ووطاة ، ومن تميم . والله في -
وقال هو صحيح - وعنه . والله في - والله في - والله في -
وهذه الصفة حسب سبب فصل الصلاة والسلام - روى الإمام أحمد ، وأبو داود ،
والسائي من حديث أبي نكدة

قوله في الوجه الخامس : أن يصلي أربعين متصورة تامة ويصلي

معهُ كُلُّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ وَلَا يَقْصِي شَيْئًا فَتَكُونُ لَهُ تَامَّةً . وَلَهُمْ
مَقْصُورَةٌ {

الصحيح من المذهب أن الصلاة بهذه الصفة صحيحة . من عليه وعليه
أكثر الأصحاب . وحرمه في الوحد وغيره . وقدمه في القرو وغيره . وقال
أحمد . لا صح . لاحتمال سلامه من كل ركعتين . فيكون الصفة أي فيها . قال .
وتنه في جميع البحرين . فلا يجوز إثبات هذه الصفة مع الشك والاحتمال .
وبصرف . وهذه الصفة تصح عليه أفضل الصلاة والسلام في ذات الرقاع . روى
الإمام أحمد . والبخاري . ومسلم .

قلت : فعلى المذهب حتى ٣ .

فأمرنا

أمرنا . في قصر الصلاة حذر قصره . وصلى بكل طائفة ركعة بلا قصر .
صح في حقه كلامه . قدمه في القرو . ورعاة . وجميع البحرين . وإن جميع
والدائق . وقال . وهو المحذر . وحده مصنف . وهو من المفردات .
قال في القرو : ومع الأكثر صحة هذه الصفة . قال الشارح : وهذا قول
أحمد . ومن إياه . قال ركعتي : هذا المشهور .
قال القاضي . الحوف لا يؤثر في قصر الركعات .
قال في الكافي . كلام أحمد يقتضي أن يكون من الوجوه الخائرة إلا أن
أحمد قاله . لا تأثير للحوف في عدد الركعات . وجهها هذه الصفة على شدة
الحوف السعي .

وهذا : هو الوجه السادس .

قال الشارح . وذكر شيخنا .

{ الوجه السادس أن تُصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَةٌ وَلَا يَقْصِي شَيْئًا }

وكذا قال ابن منجد في شرحه . وكل من قصر مثله يقول : الوجه السادس .

إذا اشتد الخوف . وهذه الصفة صلاحها عنه أفضل الصلاة والسلام لدى فرد . روه
السني والأثرم ، من حديث ابن عباس وحذيفة ورد من ثبات وغيرهم .

الثانية . نصح صلاة الجمعة في الخوف فيصلي طائفة ركعة بعد حضورها
اعطية . بشرط لصحتها . حضور الصلوة الأولى لها . وقيل : والثانية . قاله في
الفروع ، والرخصة . وابن أكرم : حتى . قصرها ، لا يصح حتى يحط لها . ويعتبر
أن تكون كل طائفة أربعين . على اشتراطه في الجمعة . ونقص كل طائفة ركعة
بلا جهر .

قال في الفروع . ويتوجه أن تنص بـ بقى مفرداً بعد ذهب الطائفة ، كما
هو نقص العدد . وقيل : يجوز له للمدبر لأنه مقرب للصلاة لثبته .

قال أبو المعالي . وإن صلاها كغير من عمرها

وأما صلاة الأسبوع . فقال أبو الوليد . واقصر عليه في الفروع . : يصلي
ضرورة كالمكسوبة . وكذا الكسوف والعبد . لأنه آكد من الاستسقاء .

قوله (ويستحب أن يتخيم منه في اعتلاءه من السلاح ما يذفع
به عن نفسه ، ولا يثقله ، كالسيف والكبير)

وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . ويحتمل أن يجب . وهو وجه حديثه
صاحب المصنف . وحكمه أبو حنيفة . وهو من أي المصنف .
قال الشارح . هذا القول أظهر . وهو في مجمع البحار ، قلت . أما على
بعض الوجوه . فيما ذكره صاحب إحدى الطائفتين ، وهي في حكم الصلاة . فيسمى
أن يجب قولاً واحداً ، لوجوب الدفع عن النفس . وأما في غير ذلك ، فإن قلت :
يجب الدفع عن النفس . فكذلك . وبإلا كل مسجداً . انتهى .

وقيل في المستحب . هل يستحب دفعه . رواه ابن عباس . نقل من هاتين : لا بأس
وقيل . يجب مع عدة . أدى مطر أو مرض . ولو كان السلاح مُدْفَعاً . ولا يشترط
جمعه قولاً واحداً . وقيل في الفروع . وسوجه فيه تخريج واحتياط .

تغييراته

أمرهما : معهود قوله « ولا ينقله » أنه إذا انقله لا يسحب حمله في الصلاة كالخوش^(١) . وهو صحيح ، بل نكره . قاله الأصحاب .

الثاني : يستثنى من كلام مصنف مالا ينقله ، وإن كان ينقله من كمال الصلاة كالنقير ، أو يؤدى غيره كما مع إذا كان موسطاً . فإن حمل ذلك لا يستحب ، بل نكره ، على الأصحاح من مذهب ، إلا من حاحه . وقد حرم المصنف والشرح وغيرهم أنه لا يستحب .

وقال ابن عقيل في الفصول : يكره ما ينقله من سيده الأركان . قال في المروغ ومبرده . استعملوه على السكك . وقال في الفصول : في مكان آخر . إلا في حرب مباح . قال في المروغ : وكذا قال . ولم يستثن في مكان آخر

فأمرناه

أمرهما : يجوز حمل النكس في هذه الحال للحدثة . حرمه في المروغ قال المصنف والشرح : ولا يجوز حمل نكس إلا عند الضرورة ، كمن يحذف وقوع الحجرة والسهم . وقال في إرعاة ويس حمل كذا . وقيل : يجب مع عدم أدى ، وإن كان السلاح مذهباً . وقيل : أو حباً ، من عظم أو حمله أو غضب ، وریش ، وشعر ونحو ذلك

وقال في المستوعب : ولا يجوز أن يحمل في الصلاة سلاحاً فيه نجاسة . فعليه أراد : مع عدم الحاجة ، كما بين الأقوال ، لكن طاهر إرعاة أن في المسألة خلافاً . وحيث حمل ذلك وصلى . ففي الإعادة روايتان . ذكرهما في المروغ ، وأصفهما . وقال في الإعادة : من عده بمحتمل لإعادة وعدمه وحسين قلت : يعطى هذه المسألة حكم طائفة ، مثل ما لو تيمم حوقاً من الرد وصلى ، على ما تقدم .

(١) في لعموس الخوش الصدر والشرح

الثانية - قال ابن عثيل . حمل السلاح في غير الخوف في الصلاة محظور .
وقوله انصافى . وقال انصافى أيضا . من رفع السلاح عنهم رفع الكراهة عنهم .
لأنه مكروه في غير العذر . قال في الفروع : وطهر كلامه الأكثر . ولا كره في
غير العذر ، وهو أظهر انتهى .

قوله (وَإِذَا شِئْتَ أَخَوْفَ صَلُّوا رِحَالًا وَرُكْبَانًا ، إِلَى الْفِتْلَةِ وَغَيْرِهَا
يُؤْمِنُونَ بِإِيمَانٍ عَلَى الصَّافَةِ)

فائدة : نصف جمه الله . أن الصلاة لا تؤخر في شدة خوف . وهو صحيح .
وهو مذهب . وعليه الأصحاب ، وعنه أنه التحريم إذا أصبح إلى عمل كثير .

قال في البدائع . وفي حوا . تحريم الصلاة عن وقتها يقتل رواه . قال في
الردية : رجع أحمد من حوار . تحريم الصلاة . قال في التمهيد . والصحيح
الرجوع . قال في مجمع البحرين . وعلى مذهب : فالحكم في صلاة الجمع مع
مسند ، من كانت أولى المجموعتين ، فالأولى بتحريمها . والخوف يبيح الجمع في
ظاهر كلام أحمد ، كذا نص ومحمود .

قوله (فَإِنْ أَمْسَكْتُمْ أَعْتَاخَ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، قَبْلَ يَلْزَمُهُمْ
دَلِيلٌ عَلَى رَوَايَتَيْنِ)

وأظهر في الهداية ، وأذهب ، ومسوخ لأذهب ، ومعنى ، والشرح ،
والبدائع ، وسنن .

أحدهم : لا يلزمهم . وهو مذهب . صححه في التمهيد . قال في المستوعب .
أصحها لا يحب . قال في الخلاصة ، والسنة . ولا يحب على لأصح . قال في
التمهيد ، ونحوه العدة : ولا يلزم على لأظهر .

قال ابن متعلق في شرحه : والصحيح لا يحب . وقدمه في الفروع ، والخبر ،
والرعايتين ، وغيرهم . واحتج به أبو بكر .

والرواية الثانية : يعرفهم قال الزركشي : هذا مشهور وجزم به الحرفي ،
وفي الوجيز

تفسيره

أمرهما : مفهوم كلام المصنف . أنه إذا لم يمكنه افتتاح الصلاة متوجهاً إليها .
أنه لا ربه وهو صحيح . وهو المذهب . رواية واحدة عن أكثر الأصحاب وحكي
أنكر في الثاني وأن عقيل رواية بالمرور ، وإحالة هذه . وهو بعيد . وكيف يسرم
شيء لا يمكن فعله . وقدم هذه الطريقة في الرعدة . ويحتمل كلام الحرفي
قال من يبع : وفي وجوب افتتاح الصلاة إلى القملة رواه . قال بعض الأصحاب :
ذلك مع القدرة . ولا يجب ذلك مع العجز رواية واحدة
وقال عبد العزيز في الثاني : يجب ذلك مع القدرة . ومع عدم إمكان
روايت . وذكر أن عقيل ذلك انتهى

الثاني . ظاهر كلام المصنف أن صلاة الخائفة - وأخذه هذه - سقطت .
وهو صحيح وهو مذهب وعليه جمهور الأصحاب وجزم به في المأخوذ . وعن
عليه في رواية حرب . قال المصنف . وأشار . فله الأصحاب قال في
المروعي سقطت نص عليه في المخصوص . فدل على أنها تحب وهو ظاهر ما احتجوا
به . انتهى واحتراس حماد . والمصنف أنها لا تسقط

وفيها سقطت ولا تحب . قال في مجمع المحرمين وليس بسعد . قال وهو
ظاهر كلام الأصحاب من قولهم « ويجوز أن يصلى جماعة » صلى الله عليه وسلم
عن تقدم الإمام وعن العمل الكثير ، بشرط إمكان المداعة . ويمكن سجوده
أحفظ من ركوعه ، ولا تحب سجوده على ذاته . وله السكنة والفرق ، والضرب
والطعن ، ونحو ذلك لمصلحة ، ولا يروى أخوف إلا أنه يراه الكل

قوله (ومن هرب من عدو هربنا مباحاً ، أو من سبيل ، أو من
سبيل كثير ، فله أن يصلّي كذلك)

وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب وفيه من أكثر دفع العدو من سبيل
وسمع ، وسقوط حذر ونحوه - أصل الصلاة

فائدة: مثل سبيل والبيع خوفه على نفسه ، أو أهله ، أو ماله ، أو دينه
عنه على الصحيح من المذهب ، أو خوفه على غيره

وعنه لا يصلّي كذلك لخوفه على غيره . والصحيح من المذهب أنه لا يصلّي
كذلك لخوفه على مال غيره . وعنه بلى .

قوله (وهل لطالب العدو الخائف فوته الصلاة كذلك ،
على روايتين) .

وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، والشيخين ، والشفعة ، والشرح ، وس
نجيم ، والحدويين .

أما هما نحو له الصلاة كذلك وهو مذهب ومصححه في التصحيح
قال في الظم يجوز في الأولى وحرمه في مجمع البحرين قل في حرمة الصلاة :
يجوز على الأصح وحرمه في الأخير ، وسكوت ابن عسوس ، وسور ،
وامتنع وقدمه في المتنوع ، والفروع ، والخبر ، والرد المحتار ، والهاقي ،
وعبره وهو من المفردات

والرواية الثانية : لا يجوز حمله على الذي يباح من عمل قل
في خلاصه . ولا يصح . لا إذا كان طاعة للعدو على الأصح وفيه من حلف
عوده عليه صلى الخائف ، ولا يكس . فله أن في موسى . وحرمه الشرح
وقل أبو دود - في القوم يجهلون قوت العدو ، فيؤخرون الصلاة حتى طلع
الشمس ، أو يصرون على دوابه - قل : كل رجو

قوائم

أمرها : من حاف كيب ، أو مكيدة ، أو مكروه ، إن ركع : صلى صلاة
خوف قال ابن تيمية وإن جدد وغيرهما : رواية واحدة . ولا عيد ، على
الصحيح قدمه في الرعاية ، وإن تيمم وعنه ترمذه الإعادة .

الثانية : حور التيمم مع وجود الماء للحنف موت عدوه كالصلاة ، على
الصحيح من مذهب قدمه في الفروع ، وفيها : وهو
وعنه : لا يخور . وهو طاهر كلامه أكثر الأنحاء . وقال في الفروع في باب
التيمم : وفي موت مضمونه رواه .

الثالثة : يجوز للحنف موت وقت الخوف بعرفة صلاة الخوف ، على
الصحيح من مذهب قدمه في الفروع . وحده الشرح في الدين وهو القواب .
وهو احتمال وجه في الرعاية . وإن في المحدث في مصنفه : صلى ماشياً في الأصح .
الرابعة : . رأى سواداً ، فسه عدواً أو مسلماً ، فتيمم وصلى ، ثم بان مخالفه ،
في الإعادة وجهان . ذكرهما المحدث وغيره . وصحح عنه : بإعادة التيمم
بذلك في الأسعدي ، بخلاف صلاة الخوف فيها بادرة في مذهب
وقيل : تقدم الصلاة . ولا يصلي صلاة حنف ، وهو احتمال وجه في
الرعاية أيضاً .

وقيل : يؤخر الصلاة إلى أمه ، وهو احتمال أيضاً في محضر ابن تيمية
وأطلقهم في الفروع ، وإن تيمم وهي أوجه في الفروع
قوله (وَمَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لِسَوَادٍ طَهُهُ عَدُوًّا فَإِنْ أَنَّهُ لَيْسَ
بِعَدُوٍّ فَلْيَتِمَّهِ الْإِعَادَةُ)

هذا الصحيح من المذهب ، وعنه أكثر الأنحاء . وقيل : لا إعادة عليه

ودكره من هبة روية . وفي في التصرة . إذا طوى سواداً عدواً لم يجز أن
يصبروا صلاة الخوف

قائمة : لو ظن أنه عدو ، وأكبه بعد غيره ، فأصبح من المذهب . أنه
لا إعادة عليه ، لوجود سب الخوف ووجود عدو وخوف هجومه ، كما لا بعد من حاف
عدواً في تحته عن ريقه فصلها ، ثم من أمر لظن . وقيل : عنه الإعادة .
قوله : **وَيَنْتَهُ وَيَنْتَهُ مَا يَنْتَهُ** فعملية الإعادة .

وهو مذهب أيضاً . وعنه أكثر الأصحاب . وقيل : لا إعادة عليه . وقيل :
لا إعادة إن حو ، وإلا أعد .

فائدتان

أما الأولى : حاف هذه سور ، أو طرأ حدث في صلى آتاً ، صلى صلاة حاف
مأخوذ خلافة ، نلى الصحيح من مذهب . وفي أن عقيل : يصلى ما
يطل ذلك .

الثانية : صلاة العن مفرد بخور عقب ، كغير من . وعدم في أول باب
سجود السهو ظاهراً . يسجد للسهو في شتداد الخوف .

باب صلاة الجمعة

فأمرنا

إبراهيم: سميت «جمعة» لجمع الخلق الكثير. قدمه الخد. وابن درين،

وعبره

وقال ابن عقيل في الفصول. إنما سميت جمعة لجمع الجماعات. قدمه في
المستوعب، وجمع الحرس. واحدين وهو قريب من الأول.

وقيل: جمع من آدم فيه. قال في عمدة الحريين. وهو أوى. وقيل:
لأن آدم جمع من حافته. رواه أحمد وغيره مرفوعاً.

قال الزركشي. وشقاق قيل من احتياج الناس للصلاة. فله ابن دريد
وقيل: لاحتياج الحقيقة فيه وكها. ويرى عنه عليه أفضل الصلاة والسلام:
أما سميت بذلك لاحتياج آدم فيه مع حواء في الأرض.

الثانية. الجمعة أفضل من الظهر بلا راء. وهي صلاة مستقلة على الصحيح
من المذهب، لعدم انعقادها بنية الظهر عن الاحتياج فيه، وخبره. قال الروال
لأن أكثر من ركعتين. قال أبو علي الصغير وغيره: فلا يجمع في محل يبيع الخمر.
وسنن فيئده أن يؤم في الصوت الحسن. ذكره في الأحكام السلطانية.
وقدمه في الفروع، والعاثق، وغيره. وحرره في مجمع الحريين.
وعنه هي طهر مقصورة. وأطلقها في التحريض، والرعاية.

قال في الانصار والمواضع وغيره: الجمعة هي الأصل، والظهر بدل. راد
بعض الأصحاب. رخصة في حق من فاته. وذكر أبو إسحاق وجبه. هل هي
فرض الوقت، أو الظهر فرض الوقت، لعدم على الظهر نفسه بلا شرط؟ ولحد،
بعض من فاته طهراً. وقصع القاضي في خلاف وغيره. ذهب. ومن وقت عند
أحمد، لأنها المحط، والظهر بدل. وذكر كلام أبي إسحاق. وسد الجمعة
حرف مؤنث، وتترشحاً فائتة. نص عليه.

ولا في القصر : قد قيل : من جملة غصن هب : ويدل عليه : أنها قبل
فواتها لا نحو : الصبر ، وإذا قامت الجمعة لممت الصبر . هل : قدس أنها قصد للجمعة

تفسيره

أهدهم : معهود قوله في وهي واحدة على كل من مكلف .

أما لأعرب على غير مكلف : لا أحب على المحبوب ، ولا ربح ، ولا على
الغني سكر ، بل إرمه مكسوبة رتبه الجمعه ، على الصحيح من المذهب
وهو طاهر لأنه كثير من الأتعاب وقدمه في الإرواع وقدس : لأعرب عليه ،
ولا وحيت عنه مكسوبة . حياء ، غدا ، ولا . هو كالأجرام . وصححه ابن
تيمية ، وصحاح نعم المجربين ، وأما قوله لأصوية : ما رر كشي . وعده هدي
كتاب الصلاة

الثاني : معهود قوله في مستوهين : أنها لأعرب على غير مستوطن ،
ولا على مسوطن غير سا . كسوت الشاة ، وركب ، واحدة ونحوها . وهو
صحيح . وهو مذهب وسببه أكثر لأعرب وقدمه لأرجح صحبه وروحه
على المستوطنين بمود أو حياء . وحذاء الشح في بدن . فإني الإرواع . وهو
متحده . وهو من معدن المذهب وشترط الشيخ في بدن في موضع آخر من
كلامه : أن يكون برعوب كما شرح أهل اللغة . وأني ذلك في كلامه نصف
صريحاً

قوله في لنس ينة وبين موضع الجمعة أكثر من قرئ شيخ

هد مذهب . نص عنه . وخرجه في البحر ، والخرق ، ومن راد في
شرحه ، وتذكره ابن عدوس وقدمه في غصن ، والشرح ، والعربوع ، وأرعانة
الصعري

وعنه معتبر مكان سماع اللذان . قدمه في المذهب ، ومذكور الذهب ،

والزعية الكبرى ، وابن نعيم . وراى فقال : معتبر إسكان سماع الداء عالماً . انتهى
وعنه بل المعتبر سماع الداء لإمكانه . وهو ظاهر صاحبه به ابن رزين ، وصاحب
نحوه العناية .

وقال فى الهداية : إذا كان متوطناً يسمع الداء ، أو منه وبين موضع ما نقام
فيه الجملة « فرسح » وتابعة على ذلك فى الحلاصة ، والشرر ، والطم ، والإفادات
والخوسى ، والمور ، وإدراك الداء وغيره .

وعنه ابن خلدون ، ثم رحمه الله بوجه لزمته . ولا فلا وأصق الأولى
والثالثة فى النقص ، والدعة . وطلق الأولى والثانية . مع فى المستوعب

تفسيره

أمرهما : أصق أكثر الأصحاب ذكر الداء . وهما بعضهم فرسح
تقرت . وهو الصواب

الثالث : أكثر الأصحاب حكى أن بين الأولىين . كما تقدم .

وقال فى الفائق : واعتبر إمكان سماع . فحدد فرسح . وعنه حقيقته .
وقال ابن نعيم : بعد أن قدم الرواية الثانية . وعنه تحديد فرسح قدوس
فمن الأصحاب من حكى ذلك رواية ثانية . ومنها من قال فرسح . لصوت
قد يسمع عن فرسح .

فأمره على رواية « أن معتبر إمكان سماع الداء » فحده . إذ كان الثوب
صداً ، ولأصوات هذقة ، ورسح كمة ، وأصوت صلية .

تفسيره

أمرهما قوله « من سه وبين موضع الجملة أكثر من فرسح » إذا
حدد فرسح ، أو غنى إمكان « فرسح » . فالصحيح من ذهب أن الداء
من موضع الجملة قديمه واندواء . وخوسى

وعنه استدواء من أطراف اللد . صححه الخد في شرحه ، وصاحب مجمع
البحرين ، والبطر . وجره به في الاستحيص ، والملمة ، والمجر . وقدمه في الزعامة
السكرى ، والبركشى . وأطلقهم من تيم ، والعتاق . ويكون ذا قلب « من
مكان الخمة » من السارة ونحوه . نص عليه . وقال أبو حصص . اخبر من
أبهم ، وخذ من مكان الخمة ، أو من حراف اللد .

الثاني : محل الخلاف في التصدير . سج ، وإمكان صيد اللد ، أو سمعه ،
أودهم به ، وجوعهم في مهم : « هو في انقيب القبة لاسلح عدوهم ما يشترط في
الخمة ، أو فيمن كان مقي في حبه ونحوه ، أو فيمن كان مسافراً دون مسافة
قصر فمن خلاف في هؤلاء وشبههم . أما من هو في اللد التي قدم فيها الخمة
فيها ترمه ، ولو كان سه وبين موضع الخمة وسج ، سو ، سمع اللد أو لم يسمعه ،
وسو . كل شيء متصلاً أو منفرداً ، بد شمه سر واحد

قوائم

الأولى - حيث قد : مرة من عدة د ك م ، وسعى . ب ، أو كان في موضع
خمة من عه أهب ، وإت هو [ب] بحر أمير ، أو شعلي تيرد ، سر مسووس ،
أو كان مسافراً لا قصر معه . فإنما يلزمهم بغيرهم لا بأهله ، عن ماني في
« مصب من خلاف » ولا سمع به ، فلا يصير . مع أصدا ، وفي حبه إه مهم
وحبان ، ووجهه كوهها واحدة عهه ، وكوه لا سقد به ، وأظفوه في
العروغ ، ولحجر ، وثرعائين ، وحوين ، والعتاق ، وخوائين وأظفهم في مجمع
البحرين ، في انقيب غير المستوص

تخدم . لأصح ، منهم . وهو الصحيح وهو طه كلاء الماصي ومعه
في النص . وجره به في الإشارات .

وإثنى صح به منهم وهو صه كلاء الإمام أحمد ، وثى مكر . لأهم
علاصع إمامه سام فيها لأحب عليه . قد في مجمع البحر

الثانية : لم يجمع الداء أهل قرية صغيرة من فوق وربع ، ولم يكتفوا ، أو لم يسمعه من دونه لحل حاش أو المحاصص ، على الخلاف المتقدم . قاله في الفروع .
وقدم ابن تيمية في المذلة الأولى لأحوب . وقدم في المرتبة الكبرى في المسألتين الأخيرتين عدم الوجوب .

فإن قيل : لا اعتبار به في محفظة ، أو من كان سبب حاش : لزمهم قصد الحفظة .

ويجوز الاعتداد بأسبابهم . فقال ابن تيمية : جعل كتاب على مستوى من الأرض ، ولا يراه . فإن أمكن جمع الداء وحش عليه ، وإلا فلا . وقيل : لا يجب عليه حش .

الثالثة : لو وجد قرش متفشت ليس في كل وحدة العدد المتعدد ، لم تقم العدد منهم ، لعدم استيعاب الشئ .

والأخيرة : لجميع أهل بلد كامل في ناقص ، على الصحيح من المذهب . واحتار الخليل : الحوا إذا كان بينهم كإبي النبي ومضلي الصد ، عدم خروجهم عن حكم بعضهم . وحرم به في جمع البحرين . ثم لم يجد .

الرابعة : لو وجد العدد في كل واحدة من اللذين ، فالأولى لجميع كل قوم في بلادهم . وقيل : لزم القريم قصد مصر بينها وبينها فرسخ فأقل . ولو كان فيهما العدد لمصر . وحكي رواية .

قوله : **ولا تجب على مسافر** .

يحتمل أن مراده مسافر البحر الطويل . فإن كان ذلك مراده . وهو الصواب . فاصحح من المذهب : كما قل ، وعليه الانحياز . وله عز أن يؤم فيها وهو من المندبات .

وقيل : الشح تقى الدين . يحتمل أن مراده تعدد المقيمين . قال في الفروع .

وهو متحده وهو من المفردات . وذكر بعض أصحابنا وحياً - وحكى رواية - :
تُرجمه محصورها في وقتها ، ما به تنصرف بالانتظار ، وتعتقد به ويؤمن فيها وهو من
المفردات أيضاً

فعلى المذهب : لو أقام مدة تمنع النقص ، ولم يوسطاً فالصحيح من
الذهب أن الجملة تُرجمه بعينه . قدمه في المروء . وقال إنه الأشهر . وحرره به
في المستوعب ، والمحرم ، والركشي في موضع . وغيره

وعنه لا تُرجمه حرره به في المستعجب ، وغيره . وهو ظاهر ما في السكاني
وهو من مبدئ . وأصحبها من تيم ، والدائق .

ويحتمل أن يكون مراد المذهب ما هو أعم من ذلك فيشمل مسامراً
قصيراً فوق مرسع .

والصحيح من ذهب : أنه لا يحب عليه ولا يُرجمه . وحرره به في المروء
وقيل لُرمه بعينه . وحرره به في المستوعب ، والحرر ، والركشي . وأصحبها
ابن تيم ، والدائق

قوله { ولا عيب } .

يعني لا يحب عليه . وهو ذهب . وعنه جماعة من الأصحاب قالوا الركشي :
هذا أشهر روايات وأصحها عند الأصحاب .

وعنه يحب عليه . أحاديث متكررة . وهي من مبدئ . وأصحبها في المستوعب
عليها : يستحب أن يساق سيدة . ويحرره على سيدة معه . فهو منه حايه
ودهب . وفي ابن تيم : وحكى الشيخ روايه أوحوب . وقال لا يذهب
سيرة إسنه .

وعنه يحب عليه بدون سيدة . وهي من المفردات أيضاً .

وعلى المذهب لا يجوز أن يؤم فيها ، على الصحيح . وهو من المفردات . قاله
طه . وعنه عور أن يؤم فيها

قاسرة : المذمر والمكاتب ، وملتق عتقه عصمة . كالقصر في ذلك . وأما الملتق
بعضه : فظاهر قول المصنف « ولا تحب على عتقه » وحوشها عليه . لأنه ليس بعد
وطاهر قوله : في أول الباب « حُرًّا » أنها لا تحب عتبه . لأنه ليس بحر . وفيه
خلاف . والصحيح من المذهب : أنها لا تحب عليه مطلقاً . وقيل يلزمه إذا كان
بينه وبين سيده مائة . وكانت الحقة في يده . وأطلقها ابن تيمية
وأما إذا فسد : وحوشها على القين : فامتنع بعضه بطريق أول .

قوله « ولا امرأة »

من لا تحب عتبه . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وحكى الأرحى في حديثه . رواية وحوشها على المرأة .
فتت . وهذه من أسد ما يكون ، وما أظلم إلا عتقها . وهو قول لا يمول
عليه . ولعل الإجماع على خلافه في كل عصر ومصر . ثم وجدت ابن أمير حكاية
إجماعاً [ووجدت ابن رجب ، في شرح المغازي عتق من قاله] ولعله أراد : إذا
حصرتها والحنى كالأمة

قوله « ومن حصرها منهم أجزأته »

فلا رجع . ولا تعقد به . ولا يجوز أن يؤم فيها . وهذا مسمى على عتقه وحوشها
عليهم . أما امرأة . فلا رجع فيها . وتقدم حكم المسافر .
وأما العبد . إذا قلنا لا تحب عليه . فالصحيح من المذهب ، كما قال
المصنف . أنها لا تعقد به ، ولا يجوز أن يؤم فيها . وعنه تعقد به ، ويجوز أن يؤم
فيها والحالة هذه . وتقدم إذا فسد : تحب عليه .

وكذلك الصبي المير . قال في العروة « وتبر كسده » وهو من المفردات . فإن
قلد . تحب عليه اعتقدت به وأثم فيها . وإلا فلا . هذا الصحيح . وقال القاضي :
لا تعقد بأعشى . ولا يجوز أن يؤم فيها . وإن قلنا تحب عليه . قال : وكذا
لا يجوز أن يؤم في غيرها ، وإن فسد : تحب عليه . قال ابن تيمية .

فانبرناه

إعدادها : كل من له تحت عبء الجمعة ، من أصغر ، أو احتلف في وجوبها عليه . كالمند ومحوه . فصلاة الجمعة أفضل في حقه . ذكره ابن عقيل وغيره . واقصر عليه في الفروع .

قلت : لو قيل : إن كان المراد من يحصل له صر بدهنه إلى الجمعة : أن تركها أولى . مكان أولى .

الثانية : قوله : وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْغُذْرُ إذا خصرها وجبت عليه وَأَتَقَدَّتْ بِهِ .

قال في مجمع البحرين : نحو مرض ومطر ، ومداغمة الأحشين ، والخوف على نفسه أو ماله . ونحو ذلك . فهو خصرها إلى آخرها . أو انصرف لشغل غير دفع صرره . كان عصبيا . أما لا تعمل صرره بعد حضوره ، فإراد الانصراف لدفع صرره . حار عده . لوجود المسقط . كالمند في صرره .

الكر كلمة الشرح هنا . يدخل فيه الله فر ومن دام صرره تظفر ونحوه فإنه لا تحت عبء . ويعوز له الانصراف على ما حكاه الأصحاب . فيكون مراده التخصيص وهو ما إذا بدهنوا حتى جمعوا فإنه لو جد سقط في حقهم . وهو استعمال دفع صرره . حتى أنه حوب تحاله . فيخرج المند . فإن صرره هو المسقط ، وهو ما في ذكره المحدث

قلت . وهو ضعيف لأنه يقتضي أن التوجب : هو حضوره وتجميعهم ، فيكون غلة نفسه . انتهى كلام صاحب مجمع البحرين .

وقال في موضع آخر : مراده الحصر ، إن أراد الحضور حضور مكاتب وإن أراد قطعا : لخلاف الظاهر . انتهى .

قوله ﴿وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ ثَمَّنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . فإن طئ أنه يدركها لزمه السعي إليها . وإن طئ أنه لا يدركها انتظر حتى سبق أن الإمام قد صلى وفرض ، ثم يصلي . وفي محضر اس تيم . احتمال أنه متى صافى لوقت عن إدراك الجمعة ، فله الدخول في صلاة الظهر . وهو قول في الفروع . وقيل : وسبق وجه أن فرض الوقت الظهر فعليه مسح مطلقاً .

وقيل إن أخر الإمام الجمعة تحيراً مكرراً ، فله غير أن يصلي طهراً ، ونحوه عن فرصة حرم به الخدي سرحه . وفان هو ظاهر كلام أحمد ، غير تأخير الأُمراء الصلاة عن وقتها^(١) . وتتمه من تيم . وفيه اس أن موسى بالنحير ، إلى أن يخرج أول الوقت

فائدة وكذا لحكم لو صلى الظهر أهل المدعيه وقت الجمعة . فلا يصح على الصحيح من مذهب . وقيل : تصح .

قوله ﴿وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ : أَنْ لَا يُصَلِّيَ الظُّهْرَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ﴾ .

وهذا لا راع . وأفاد أسيد في صواقيل صلاة الإمام . أن صلاتهم صحيحة وطهره . سواء ران عندهم أولاً ، وهو كذلك . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، في غير الصبي إذا سمع وعنه لا تصح مطلقاً قبل صلاة الإمام . اختارها أبو بكر في التبيين وفي الإمامة في الشافعي . وحاربه ابن عقيل في الربيع .

(١) عن أبي در رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يميون الصلاة - أو قال يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟ قلت - ثمانية ؟ قال صل صلاة لو تمها . فإن أدركها معهم ، صل فيها لك بألفه » رواه أحمد ومسلم .

وقيل لا يصح إن كان العذر من صلاة الإمام ، وبالأصح . وهو رواية
في الترمذي . وقال ابن عقيل من رتبة الجمعة عصوره ، لا تصح صلاته قبل
صلاة الإمام . انتهى . وقال القاضي في موضع من تفسيره : نقله من تيم
فعلى إذهب لو حضر جماعة فصلاها . كانت مغلّا في حقّه . على الصحيح .
وقيل - مرصداً - وقف في مراعية وقت : فتكون الظهر إذن مغلّا .
وأما أصحّ إذ بلغ قبل صلاة الإمام ، فالصحيح من إذهب : أن صلاة
لا يصح . قال في المروعي . لا يصح في الأشهر . وقيل . يصح . كميّره . وهو
ظاهر كلام المصنف . وقال في المروعي . والأصحّ ليس دام عذره - كما مرّ - تصح
صلاته ، قولاً واحداً .

وقيل . الأصل له التعديّم قال وعنه مراد من أطلق اسمي
فائزاً - لا يكره لمن فاتته الجمعة ، أو من - يكن من أهل وجوبها . صلاة
الظهر في جماعة على الصحيح من إذهب . وحرره في مجمع البحرين ، وغيره .
وقال في الفروع : ولا يكره لمن فاتته ، أو لم يدور ، الصلاة جماعة في المصير . وفي
مكاتبه وحده . وأصحها من تيم ، وإن حدّث . ولم يكرهه أحد . ذكره
القاضي . قال وما كان يكره إظهاره

وقيل الأثره وغيره لا يصلح فوق ثلاثة جمعة . ذكره القاضي ، وإن عقيل
وغيره . وقال من عمل : وكره قوله التحميم بالظهر في حقّ من العذر ، فلا يصح
بها جمعة أخرى ، احتراماً للجمعة مشروعة في يومها كأمرة . وهو من تفردات
قوله (وَلَا يَحُوزُ لِمَنْ تَدْرُمُهُ الْجُمُعَةُ السَّعَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ)
مرده . إذ - يجب موت رفقته - فإن حاف موتها حرره . قاله المصنف ،
واشّرح ، ولحد . وأبو العصب ، وغيره من الأصحاب وقد قدم ما سطر فيه في
ترك الجمعة والجماعة

فإذا لم يكن عصر لم يخرج السفر بعد الزوال ، حتى يصل ، على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب . سه على استقرارها أول وقت وجوبها
قال في العروة : فلهذا خرج المواز مع الكراهة ما لم يحرم . لعدم الاستقرار .
قوله (وَيُحْوزُ قَبْلَهُ)

من وبعد العصر . لأنه ليس وقت للروم على الصحيح ، على ما يأتى .
وهذا المذهب . قال من معناه في شرحه : هذا المذهب . قال في مجمع البحرين :
هذا أصح الروايات . واحتاره بعض ، وإن عدوس في مذكرته وقدمه في
المسوعب ، والله ، ثق ، ولهم

وعنه لا يجوز . حرمه في التوجيه ، وسور وقدمه في التجر ، والردعتين ،
وشرح ابن رزين ، وإدراك العدة . وصححه ابن عقيل .

وعنه يجوز للعهد خاصة حرمه في الإهدات ، والكافي وقدمه في الشرح .
قال في المسمى وهو ندى ذكره القاضى . وهذا يكون المذهب على ما أسلفناه
في الخطبة وأضهه في الهداية ، والمذهب . وسورة الذهب ، وإخلاصة ،
والتمحيص ، والسعة ، وإن تم ، وعدوس ، وشرح الطوطى ، والعروة
وأضيق في الكافي في غير عهد الرومين .

وقال الطوطى في شرحه . قلت معنى أن على لا يجوز له السفر بعد الزوال
أو حين يشرع في الأذان لها ، لمع أن يشرع في ذلك في وقت صلاة العيد ،
على الصحيح من المذهب . ولا تراعى في تحريم السفر حينئذ ، لتعلق حق الله بالإقامة
وبليس ذلك بعد الزوال . انتهى .

تعبيرات

الأول هذا الذى قدس من ذكر الروايات . هو أصح الطرفين أعنى
أن محل الروايات فيما إذا صدر قبل الزوال وبعد طوع العصر . وعليه أكثر

الأنحاب . وهو طهر ما قطع به ، نصفه . لأنه ليس وقت وجوبها ، على ما في
قريباً . قال المحقق : الروايات الثلاث مبنية على أن الجمعة تحجب بالزوال ، وما قبله
وقت رحمة وجوار ، لا وقت وجوب . وهو أصح الروايتين .

وعنه تحب مدحول وقت حرمها . فلا يجوز السفر فيه قولاً واحداً . انتهى
وقد مر في الفروع ، وأن نعيم ، وقال : وذكر القاصي في موضع مع السفر
مدحول وقت من الجمعة ، وحين لا اختلاف فيه قبل ذلك . انتهى .

الثاني : محل الخلاف في أصل الجمعة . يدان أن في طريقه فمدين في
في طريقه : فيه يجوز له السفر من غير كراهة

الثالث : إذا ثبت روية الحوار ، فاصحح . أنه كره . قدمه في الفروع
وغيره . قال بعض الأنحاب . يكره روية واحدة . قال الإمام أحمد قل من
يفعله إلا رأى ما كره . وقال في الفروع : ومظهر كلام جماعة لا كره
قوله (وَيَشْرَطُ لَصَحَّةِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ . أحدها : الوقت ،

وأوله : أوّل وقت صلاة العيد)

هذا المذهب وعنه أكثر الأنحاب ومن عيه . قال في الفروع : احتاره
الأكثر . قال لا كشي . احتاره عامة الأنحاب
فت . منهم القاصي ونحوه

وقد مر في الهداية ، والمذهب ، والمنوع ، والغلاة ، والمحصن ، والمنة ،
والحر ، والعائتين ، والخوارج وغيرهم . وحرمه في الوجيز وغيره . وهو من
مفردات .

وقد الخرفي : يجوز . علم في الساعة السادسة وهو رواية عن أحمد .
احتاره ، أو كره ، أو شقلاً ، والنصف ، وهو من مفردات أيضاً .

وحتار من أن موسى يجوز معها في الساعة الخامسة وحرمه في الإفادات

وهو نسيه من نسيه الخرق . وحرم سب عه في الهداية ، والمذهب ،
ولستوعب ، واخوين ، وأبو إسحاق بن شاقلا ، وغيرهم . وهو من المفردات .
ودكر ابن عسيل في عمد الأدلة والمفردات عن قوم من أصحاب بخور فعلها
بعد صرع الفجر ، وقبل طلوع الشمس . وهو من المفردات .

وقال في العائق : وهو ان أنى موسى - بعد صلاة الفجر . وهو من المفردات .
وتلخيصه : أن كل قول قبل الزوال فهو من مفردات .
وعه أول وقتها : بعد الزوال . احتارها ، الآخري . وهو الأقص .

فائدة : الصحيح من المذهب : أنه يلزم دروان ، وعيه أكثر الأصحاب
قال الرركشي : احتارها الأصحاب .

وعه تلزم بوقت العيد . احتارها القاصي . قول في مجمع البحرين احتارها
القاصي ، وأبو حفص المنذلي وأخطئهما ابن تيم
وتقدم أن صاحب الفروع ذكر : هل تستقر زوال وقت وجوبها أو لا تستقر
حتى يحرم بها .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ وَقَدْ ضَلُّوا رَكْعَةً : أَتَمُّوْهَا نَحْمَةً ﴾

وهذا المذهب . وعيه لأصحاب وعه معرافة فيها كلها إلا السلام .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ رَكْعَةٍ ، فَهَلْ يُتِمُّونَهَا صُحْرًا ، أَوْ يَتَسَاءَلُونَهَا ؟ ﴾

على وجهين

وأصلها في السكاي ، والخبر ، والدواع ، وس تيم ، وشرح ابن معة ،
والرركشي ، ومجمع البحرين ، والعائق ، والخواشي ، وخبوين ، وشرح محمد .
أمرهما : يتمونها ظهراً . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح .

وحرم به في المذهب ، والوجيز وقدمه في الصح ، والربعين

والوجه الثاني : يستأهونها ظهراً . فإن في معنى قيس قول حرق تستأف
ظهراً . ولم يثبت حلاقاً .

فإن لظوفي في شرحه : لو حرق مبيع على قول في مباح وإحراق الآسن .
فإن لشرح : مبيع قيس قول حرق : مبدع لانه ، وسندهم ظاهر وعلى
قياس قول أني مباح : بمسها ظهراً

تبيع في كلام المصنف أشد أن الوقت إذا حرق قبل ركعه لا يجوز إتمامه
جمعة . وهو روية عن أحمد . وهو ظاهر كلام حرق ، وصاحب لو حرق وعبرهما .
وقد مر أن ريب في شرحه . وأما المصنف فإن من مباح في شرحه : هو
قول أكثر أصحابنا ، وليس كما قال

وعنه يمتنع جمعة . وهو المذهب . نص عليه . فإنه من تبعه ، ومن حذر
قال في الموضع هو مذهب المذهب

قال القاضي وغيره من عيسى في وقت جمعهم جمعة . فثبت على سائر
الصوات وقوله : هو المذهب . واحتاره أبو بكر ، ومن حذر ، ومن أني موسى ،
والقاضي ، وأما في المذهب . أنها جمعة . على الصحيح من مذهب

قال المحدث . أحدهم الأصحاب لا الحرق . وجه في مجمع البحرين . وسبقهما
المعنى في التحصيل . وقدمه في المحرر ، والمطعم ، ومن تبعه ، والزمخشري ، والمعروف ،
والعلاق ، وناظم المحدث . وهو منها .

صلى المذهب . لم يبق من وقت قدر الحصة والتجزيه برميها فيها ، وإلا لم
يجز . وكذا يذهب من شكوا في حروجه ، عملاً بالأصل

وعليه لم يدخل وقت المغرب وهو فيها ، فهو كدخول وقت العصر . قدمه
في رعاية الكثر . وقال سلطان وحده وحده . وأصلهم في المعروف ، ومن تبعه
والظاهر أن مرادهم إذا حوز . لمع بين الجمعة والعصر ، وجمع جمع تأخير .

قوله : **إِنَّمَا يَكُونُ بَقَرِيَّةً يَسْتَوْطِنُهَا أَزْهُونَ مِنْ أَهْلِ وَجْهِهَا**
فَلَا يَحْجُورُ إِقَامَتُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ }

وهو مذهب وعنه حميد لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدم الأرحس
صحتهم ووجوبهم على المستوطنين بعبود أو حبة . واحتارده الشيخ تقي الدين .
قال في المروغ : وهو متعه . واشترط الشيخ تقي الدين في موضع من كلامه
أن يكون : مروع . كما يرى أهل الديانة . وهو من المذاهب . وقد تقدم ذلك
عند قوله : مستوطنين .

قوله : **وَيَحْجُورُ إِقَامَتُهَا فِي الْأَنْبِيَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ** ، إذا شيد بها اسم واحد
وفيما قارب البنيان من الصخراء }

وهو مذهب مطه . وعنه أكثر لأصحاب . وقصع به كثير منهم . وفي
لا يجوز إقامتها ، لا في الجميع . قال ابن حامد . هي في غير مسجد مير عد . طلة
وقال القاضي في الخلاف : كلاء أحمد يحمل الطوار . ولم يقد . وأن الأشبه بقوله
الشيخ : كلاء . يحجور فيما قرب لأبي سعد . قال ابن عقيل : هذا أقبلت في صحراء
استحب من يعلو . حكمة .

قوله : **ثَابِتٌ : حُصُورُ أَزْهُينَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ** }

وكذا قال في المروغ ، والشرح ، والفتاوى ، وغيرهم . وهو المذهب لأرباب .
وعنه أكثر لأصحاب . ونصروه . قال ابن الزاغوني : احتارده عامة المشايخ .

وعنه تعقد ثلاثة . احتارده الشيخ تقي الدين .

وعنه تعقد في القري ثلاثة . وأربعين في أهل لأبصار . منه ابن عقيل

قال في الحديث : وهو الأصح عندى .

وعنه تعقد محصور سبعة . نقلها ابن حامد . وأبو الحسين في دعوى مسأله .

وعنه تعقد خمسة . وعنه تعقد أربعة . وعنه لا تعقد إلا محصور خمسين .

تعيه : حيث اشترط عدد من هذه الأعداد فنبت الإمام منهم ، على الصحيح من المذهب . نص عليه وحرره في مذهب وغيره . وقدمه في الفروع ، وإن تيم ، ورعنتين ، وانحصى ، وغيره . قال في مجمع البحرين ، ولزكشي : هـ أصبح زويين .

وعنه بشرط أن يكون ابتداء عن العدد وهو من المفردات قال في الخوئين . وهل يشترط كون الإمام من جملة العدد على كل رواية ؟ فيه زويين . نعم لا يشترط . حكاه أبو الحسين في ، وأطلقه في العائق . فعلى رواية ثانية الإمام يحدث سبيله . . . حرره لا أن يكونوا بدونه العدد معتبر في الفروع لا يجوز لأبغضهم مصفاً قال محد : على رواية : أن صلاة مؤتمر عبيد لا أن يكون فراجه فقدر الصلاة صلاة افراد .

قوام

لو رأى الإمام اشترط عدد دون مؤتمرين ، فنقص عن ذلك لم يعرف أن يؤتمهم وبه اختلاف أحمد مؤتمرون دون الإمام بهم واحداً منهم ولا أمر السطح أن لا يصلي إلا بأربعين حرر نقل من ذلك العدد ولا أن يستحب ، لقصر ولائته حسن أن يستحب أحمد .

قوله ﴿ فَإِنْ تَقْصُوا قُلُوبَكُمْ عَنْهَا لَنْ تُغْنِوا عَنْهَا ﴾

هـ . المذهب من عبه حرره في هداية ، ومذهب ومستوعب وخلاصة ، والنحويين ، والنسفة ، حرره وغيره وقدمه في الفروع ، وإن تيم ، ورعنتين ، والخوئين ، والعائق ، ومجمع البحرين ، وغيره . قال الشيخ مشهور في المذهب أنه يشترط كمال العدد في جميع الصلاة أو كبر : لا أعلم خلافاً عن أحمد في الصلاة واحدة أنهم يبدلون الصلاة

وقيل ، يتمومها طهرًا ، أحسنه القاضي وقيل : يتمومها جمعة وقيل : يتمومها جمعة إن بقى معه اثني عشر .

ويحتمل أنهم إن نقصوا قبل ركعة أتموا طهرًا ، وإن نقصوا بعد ركعة أتموا جمعة ، واحترزوا بنصف . وقيل : هو قياس لمذهب ، كمنسوق . قال بعضهم : وهو قياس قول الحرق . وقال في جمع البحرين : احتمال بنصف إنما هو على قول من شافلا في المنسوق لأنه لم يذكر النية ، كقول الطرقي انتهى .
وفرق ابن معاذ بينهما بأن منسوق أدرك ركعة من جمعة تمت شرطيها وصحت . بخلاف الباء عيبها ، بخلاف هذه .

قال في الفروع : وفرق غير نصف ، أنها صحت من المنسوق نعمًا ، كصحتها من لم يحصر الخطئة حصة . انتهى .

قائمة لو نقصوا ، ولكن بقي العدد المعتبر أتموا جمعة . قال أبو معالي : سواء كانوا سمعوا الخطئة ، أو خفوها قبل نقصهم . بخلاف ، كقائه مع السامعي وحرم به غير واحد . قال في الرعدة ، وإن تيم وعبرها : لو أحرم ثمايين رحلا ، قد حصر الخطئة منهم أربعون تيم انقصوا ، وبقى معه من لم يحصرها ، أتموا جمعة . قال في الفروع : وحدهم كلام بعضهم خلافه .

قوله (ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة)

بلا خلاف أعلمه . وإن أدرك أقل من ذلك أتمها طهرًا ، إذا كان قد روى الطهر في قول الحرق ، وهو مذهب . وروى عن أحمد . حكاه ابن عقيل . وحرم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والفروع ، والضم ، والمنسوع ، والرعدتين ، وأحاديث ، وجمع البحرين ، والفتاوى ، وإدراكه المدة ، وتيممه . وصححه الخواص . قال ابن تيم ، وإن مدح في حوشه . هذا طهر الوجهين .

وقال أبو إسحاق بن شافلا : سوى جمعة ، وبسبب خبر . وذكره ابن عقيل . رواية عن أحمد . وهي من المعزلات . قال القاضي في موضع من التمهيق : هذا

المذهب وهو طهر العمد ، فيه قول - من أدرك مسأركمة أمها حمة ، وإلا
أمها طهر انتهى

قال المحقق في شرحه وهو ضعيف فيه في من اختلاف الية ، ثم التزم في
البدن ، وبوجوب العكس أو التسوية . وقد قل أحد من العلماء ، بناءً مع اختلاف
جميع المتقدمين . انتهى .

قال في مجمع البحرين ، قوله بعد حديثاً : ينقض نقضه . وظنهما
في السكاي ، ولعدة . قال الركني ، وقال ابن مكي لوجهين : أن الجملة من هي
طهر مقصورة ، أو صلاة مستعلة فيه وجهاً على ما تقدم قول الباب .

وقيل لا يجوز تمامها ولا صحيح . لاختلاف الية . قال ابن سعد وغيره :
وقال بعض نحوها : لا يصح مع الإمام لأنه إن بوي الطهر جامع الية إمامه
وإن بوي حمة وأمم طهراً بعد صحت له الطهر من غير يسم .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة ، أو القول : لا يجوز أن يصح ولا يوجب
طهراً لأن وقت لا يصح فيه دخول بوي حمة وصلى ركعتين ، ولا بعد ٢٠

تدبرها

أمرهما : قال ابن رجب في شرح الترمذي : إنه في أبو إسحاق : سوى حمة
ويتمها أياً . وهي حمة لا طهر ، كما في قول « تمها أياً » طر الأئمة
أبها تكون طهراً . ويذهب هي حمة . قال ابن رجب : وأن وجدت له مصدقاً في
ذلك . لأن صلاة الجمعة كصلاة العيد . فصلاة العيد إذا فاتها صلاة أياً . انتهى
الشيء طهر قوله (وإن أدرك قول من ذلك تمها طهراً) أنه لا يصح
إتمامها حمة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأئمة . قال ابن عقيل :
لا يختلف الأئمة فيه . قال في المبكى : قطع به أكثر الأئمة .

وعنه يتمها حمة . ذكرها أبو بكر ، وأبو حكيم في شرحه ، قياساً على غيرها من

الصوات . ولأن من لزمه أن سعى على صلاة الإمام يدرك ركعة لزمه إدراك أقل منها ، كالمندرك يتيم .

وأجيب أن مسافر إذا ركع إدراكه بالركعة . وهذا إدراك إسقاط للعدد . فافترقا .
وإن الظاهر ليس من شرحه اجتهاد ، بخلاف ما أورد .

قائمة : إن كان الإمام صلى الجمعة قبل الزوال ، يصح دخول من فاتته معه . على الصحيح من الوجهين . حرمه في الشرح ، والتخصيص ، وغيرها . لأنها في حقه طهرأ . ولا يجوز قبل الزوال . فإن دخل اعتقدت بطلا .

والرمه الثاني : يصح أن يدخل بنية جمعة ثم سعى عليها طهرأ . حكاه القاصي في الروايتين ، والآمدي عن ابن شاذان . ويجب أن يصادف انتهاء صلاة ركن الشمس على هذا .

قوله (ومن أحرّم مع الإمام ثم رُجِمَ عن الشُّجُودِ سجد على صَهِرِ إنسانٍ أو رجُلِه)

هذا المذهب . سعى أنه يلزمه ذلك إن أمكنه . من شبهه . وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الهدية ، والمستوعب ، والكافي ، والنفق ، والشرح ، والوحيد ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والربعين ، والحدوين ، ومجموعه ، ومجمع البحرين ، وابن تيمية ، وابن سعد في شرحه وغيرهم . وقال ابن عقيل : لا يسجد على ظهر أحد ، ولا على رجليه . وبني . عبدة بإمكان .

وعنه إن شاء سجد على ظهره . وإن شاء انتظر ركن الرجاء . ولا يفصل السجود . ويجعله كلام الصف وغيره .

قائمة

إحداهما : لو احتاج إلى موضع يده وركبته أيضاً . فهل يجوز وضعها - إذا قد انحاز في الجهة - ؟ فيه وجهان .

أمرهما : لا يجوز . قال المحقق في شرحه هذا الأقوى سدى . وهو قول
إسحاق بن راهويه .

والوجه الثاني : يجوز . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وقدمه في مجمع البحرين
وأضيقهما في الفروع ، وابن نعيم ، ورعية الكثرى . قال ابن تيمية : والتفرع على
الحوار . قال أبو يعلى : وبأن يتكلم السجود إلا على متح غير محتم ، كبده
مسألة . وحسن طرف المصطفى ودل الثوب أصلاً للحوار .

الثاني : الصحيح من مذهب آل البيت عن السجود مع الإمام فرض .
أو عملة سواء أو غيره . أو سهو ونحوه كالتجديف بالرحم واحد . مع الاستصحاب
الفرق بينهما . فيسجد المزعوم إذا أمن قنات الثانية ولا يسجد إلى محب ،
بل لمحب .

قوله (فَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ سَجْدًا إِذَا زَالَ الزَّحَامُ)

لا راء شرطه .

قوله (لِأَنَّ يَخَافُ قُوَّةَ الثَّانِيَةِ . فَيَتَأَمَّرُ الْإِمَامَ فِيهَا ، وَتَصِيرُ أُولَاهُ
فَتَلْعَوُ الْأُولَى . وَتَمُوتُ حَمَمَةٌ)

هذا المذهب . والصحيح من الروايات . جزم به في الهداية ، والمذهب ،
وسبوع ، والكافي ، والعي ، والتجديف ، والوجيز وغيرهم وقدمه في
الفروع . وابن معالي في شرحه ، وابن تيمية . وقال : هذا أصح . قال الشارح : هذا
قيس المذهب : واقتصر عليه .

وعنه لا يتابعه ، بل يشتمل سجود الأولى . وعنه : روية ثالثة لمع الأولى
ويعتبر الإمام . وإن لم يحف قنات الثانية . ولا يشتمل سجود

قوائم

ولو أدرك مع الإمام ما سجد به فأحرم ، ثم رجع عن السجود أو نسيه ، وأدرك القيام ، ورجع عن الركوع والسجود ، حتى سلم ، أو توصاً حدث - وقت : متى ونحو ذلك - استأنف ظهراً على الصحيح من المذهب . من عليه أكثر الأصحاب منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والخرقي ، والفاصي . قاله الزركشي وعنه تنبيه صبراً ، وعنه جمعة ، وأحد المجلدات في السنة الأولى .

وعنه جمعة من رجع عن سجود أو نسيه ، لإدراك الركوع . كما أنى بالسجود قبل سلام إمامه - على الصحيح من الروايتين - لأنه أتى به في جمعة ، والإدراك المحكي كالحق ، كعمل الإمام السهو عنه . وإن أحرم فزعم وصلى فلما تصح .

وإن أخرج في الثانية ، فإن يرى مدقته أنه جمعة ، وإلا فجمعة . وعنه بعيد . لأنه قد في ركعة وأصناف في المروءة ، والبراءة ، ومعنى ، والشرح

نعم قوله (إلا أن يخاف فوت الثانية)

الاعتبار في فوت الثانية سنة الطل ، من غلب على طه الموت ، فتابع إمامه فيها ، ثم طول : لم يضره ذلك . وإن غلب على ظنه عدم الموت ، فادرك الإمام ركعاً ، لم يضره الإمام . قال ابن تيمية وغيره .

فعلى المذهب من أصل المسألة لو رآه عذر من أدرك ركوع الأولى - وقد رفع إمامه من ركوع الثانية - نسيه في السجود - فتتم له ركعة مضافة من ركعتي إمامه يدرك فيها الجمعة ، على الصحيح من المذهب فيعني بها .

ولو لم يكن باشتقاق خمس سبب أربع سجودات من أربع ركعات ، لتحصيل الموازنة بين ركوع وسجود صغير .

وقيل : لا يعد له هذا السجود ، وهو ظاهر كلام الفاضل في المحرر فيأتي

سجدتين أحمرين والإمام في تشهده ، وإلا اعتد سلامه . ثم في إدراكه الجمعة
الخلاف . وتقدم ذلك في صلاة الجمعة مد قوله « إذا ركع ورفع قبل ركوعه »

فائدته

إحدهما : يورحم عن الركوع والسجود . فهو كالأرجوح عن السجود . فيشتغل
بقصده ذلك ، مد يحف فوت الذببة على ما تقدم .

وفيه وجه عامو ركعته بكل حال . وعلى هذا يوجه إن يورحم عن الركوع
وحدده فوجه .

أحدهما : رآني به وسحقه . احتد القاصي .

والثاني : عامو ركعته . وأصغفهم من تيم .

الثانية : لو يورحم عن السجود للشهيد . فقد إن حمله . رآني به فأن . ويجز به
وقال إن ييم . لأولى اسطر . ول الزحام . وقدمه في برعة .

قوله « فإن أم يتأمة » علما بتغريم ذلك خلط صلاته

لا راع « وإن حيل تخريمه فسجد ثم أدرك الإمام في الشهادة أي تركعة
أخرى بعد سلامه ، وصحت جمعه

وهو المذهب . وعيه أكثر الأصحاب . وعنه ينعط طهراً وأصغفهم من تيم .
فعل « هو » أنه ينعط صبراً . فهل ينعط أو يسي « على وجهين . وأصغفهم
من تيم . قدم في العبة أنه يسي .

تيسر . أفادنا المصنف . رحمه الله . الاعتداد بسجوده . وهو صحيح . وهو
المذهب . كسجوده بطي . إدراك التامة بعدت . واختاره أواخصاص وغيره . وقبل
لا يعتد به . أحده الدصي لأن فرصة الركوع ، ولما حصل لهبه .

فعل هذا القول لو أني بالسجود ، ثم أدركه في ركوع الثانية تيم . فصارت
الذبة أولاه . وأدرك بها الجمعة .

قوائم

إمروها : لو سجد جاهلا بتحريم التسعة ، ثم أدركه في ركوع الثانية : سعه فيه ، وتمت جمعته . وإن أدركه بعد رفته سعه . وقضى كسوف ، أي ركعة فتتم له جمعة . قاله في العروغ وقال ابن تيمية : إن أدركه معه السجود فيها فهو مكمل به الأولى ؟ على وجهين . بل قلنا : تكمل ، حصل له ركعة . ونقصى أخرى بعد سلامة الإمام . ونصح جمعته انتهى .

الثانية : قال أبو الخطاب وجماعة : يسجد للمسهو كذلك . وقال النصف وغيره : لا يسجد . قال ابن أبي تيمية . وهو ظاهر . قال في جمع الحرين : حالف أبو الخطاب أكثر الأصحاب .

الثالثة : قال في العروغ . فإن أدركه بعد رفته وثبته في السجود ، فيحصل القصر ، والتسعة معاً . وتم له ركعة يدركها بها الجمعة .
وقيل : لا يسجد احتياطاً للقاضي في المحذور . لأنه معتد به للإمام من ركعة . فلو اعتد به المأموم من غيرها حصل معنى التسعة . فيأتي بسجود آخر وإمامه في التشهد ، وإلا بعد سلامه . انتهى .

وقدم ذلك كله لأنه من هذا في باب صلاة الجمعة .

قوله (الرابع : أن يتقدمها خطبتان) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يحرثه حطة واحدة .

قائمة

إمروها : هاتين الخطبتان بدل عن ركعتين . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأكثر . قال في الرعاية الكبرى : قلت هذا إن قلنا : إنها طهر مفصورة . وإن قلنا : إنها صلاة جامعة ، فلا . انتهى .
وقيل : ليست بدلاً عنها .

الثانية : لا تصح الخطبة بعد المداينة مع القدرة على الصحيح من المذهب .
وقيل : تصح . وتصح مع العهر قولاً واحداً ، ولا تعبر عن القراءة بكل حال .
قوله (مِنْ شَرْطٍ يَحْتَمِلُهَا . حَمْدُ اللَّهِ)

لا راع فيقول « الحمد لله » بهذا اللفظ قطع به الأصحاب . منهم المحدثي
شرحه ، ومن تبعه ، ومن حمد ، وغيرهم . قال في السكت : لا أحد فيه خلاف .
قوله (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . واحترز المحدثي بصلّى على النبي صلى الله
عليه وسلم ، أو يشهد أنه عند الله ورسوله . فالواجب عنده ذكر الرسول لا لفظ
الصلاة . واحترز الشيخ بقى الدين : أن الصلاة عليه - عليه أفضل الصلاة والسلام -
واحدة لا شرط وأوجب في مكان أحد الشهادتين وأوجب أيضاً الصلاة عليه مع
الدعاء الواجب ، وقديمها عليه لوجوب تفديته - عليه أفضل الصلاة والسلام -
على النفس ، وإسلام عليه في التشهد . وقيل لا بشرط ذكره .

فأمرنا

إبراهيم ، طاهر كلام المصنف : عدم وجوب السلام عليه مع الصلاة وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وظاهر رواية أبي طالب : وجوب
الصلاة والسلام .

الثالثة : يشترط في الخطبتين أيضاً دخول وقت الجمعة . ولم يذكره بعضهم ،
منهم المصنف ، والمحدثي بحرره .

قوله (وَقِرَاءَةُ آيَةٍ) .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة آية مطلقاً في كل
خطبة . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . لأنها بدل من ركعتين .

وعنه لا تحب قراءة . احراز المصنف . وسمحه اس ررين في شرحه .
وقيل . لا تحب قراءة في الدنيا . ذكره في اللحيص . واحتره الشيخ صدقة
من الحسن العدادي الحسلي في كتابه . طبعه عنه في مجمع البحرين .
وعنه بحري . بعض آية . وهو ظاهر كلام الحرقى . وهو يخرج اس عقيل من
صحة حطة الحب

وقيل : بحري . مصبه في الحطة الأولى .

وقيل : بحري . مصبه في حطة الثانية .

والعدد احتمال بحري . بعض آية تبيد مقصود الحطة كمنه تعالى « يا أيها
الناس اتقوا ربكم » وقاله القاصي في موضع من كلامه . ذكره عنه اس تيم . قال
في تعريف الصان : وهو الأطير عدى . وقال أبو المعلى : « قرأ آية لا تسفل بمعنى
أو حكم ، كقوله « ٢٩: ٧٤ » ثم نظر » و « ٦٤: ٥٥ » مدح من « لا يكف ذلك .
وهو احتمال لحد أيضاً . وقاله القاصي أيضاً في موضع من كلامه . ومثله بقوله
« ثم عس و أسر » ذكره عنه اس تيم أيضاً . قال في تعريف العاية أيضاً : وهو
الأطير عدى .

فأمره . قرأ من بعض الحمد والنوعطة ، ثم صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم : كفى على الصحيح . وقال أبو المعلى : فيه نظر . تقول أحمد « لا بد من
حطة » ونقل من الحكم . لا تكون حصة إلا كما حطت التي صلى الله عليه
وسلم . أو حطة تامة

قوله « وَالرَّصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ »

بمعنى اشترط في الخطئين اوصية بتقوى الله . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأنساب . وقطع به كثير منهم .

وقيل . يشترط ذلك في الدنيا فقط . وهو ظاهر كلام الحرقى . فإنه قال في
الدنيا « وفراً » ووعط « ولا يقل : في الأولى » ووعط « وقسم اس ررين في

شرحه ، والمصنف ، احتمال لا يجب إلا حمد الله تعالى والموعظة فقط .
 وذكر أبو المعالي ، والشع بن العدي أنه لا تكفي ذم الدنيا ، وذكر سوت .
 راد أبو المعالي : الحكم لمعقوبة التي لا تحرك لها القلوب ، ولا تنبت بها إلى الخير .
 فـ اقتصر على قوله « أطيعوا الله » واحسوا معاصيه » فالأظهر : لا تكفي
 ذلك ، وإن كان فيه توصية ، لأنه لا بد من سم « الخطة » عرق ولا تحصل باحتصار
 يعوت به المقصود

فهر

مها . أوجب الخرق وإن غفل : الله على الله تعالى . وحذره صدقة من
 الحسن العددي في كتابه . وحمله شرطاً . نقله عنه في مجمع البحرين .
 والمذهب خلافه

ومها . يستحب أن يبدأ بالحمد ، وينتهي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ويثقل بالموعظة ، ويرتفع بذكر آية . على الصحيح من المذهب . جزم به في
 السكاني وغيره . وقدمه في القروع وغيره .

وقيل : يجب ترتيب ذلك . وأصنفهم لركنهم . وإن تيمم ، والركعة ،
 والتلخيص ، والبالغة . لكن حكاهما احتمالين فيهما

ومها . يشترط أيضاً الموالاة بين أحرار الخطيتين . وبينهما وبين الصلاة ،
 على الصحيح من المذهب . قطع به المحمد ، وغيره . وقدمه في القروع وغيره .
 وقيل : لا يشترط

ومها : يشترط تقدمهما على الصلاة إلا راء
 ومها . يشترط أيضاً الموالاة بين أحرار الخطية قولاً واحداً وحكى
 بعضهم قولاً .

ومها . يشترط أيضاً الآية . ذكره في القروع . وهو ظاهر كلام غيره . قاله
 في القروع .

ومنها : تنطل الخطئة بكلام يسير محرم . على الصحيح من المذهب
وقيل : لا تنطل كالأذان وأولى . وأطلقهما في الفروع . وإن حرم الكلام
لأجل الخطئة ونسكهم فيها لا تنطل به قولاً واحداً .

ومنها : الخطئة بغير العربية كالتقراءة . وهل يجب إبدالها عن القراءة
بذكر أم لا ؟ المحصول معها من بقية الأركان فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع
وإن تيمم ، وإن حمد . وهذا احتمالان مطلقان في شرح الركنين .
فت : الصواب المحبوب .

قوله (وحُصِرَ المَدِّ المُشْتَرَطُ) .

يعني في القدر واحد من الخصة وكذا في شروط الخصة

قوام

منها : يعتبر للحطيط رفع الصوت بها ، بحيث يسمع العدد المصغر فإن لم
يحصل سماع عارض ، من يوم أو عدلة أو مطر أو نحوه . صحت . وتعدم أي لا تصح
بغير العربية مع القدرة ، على التصحيح . وإن كان لبعده ، أو خفص صوته : لم تصح
ولو كان طرثاً أو محملاً ، وكان عربياً سمياً . صحت . وإن كانوا كلهم سمياً . فذكر
المحد تصح . وحرم به إن تيمم وقال غير المحد : لا تصح . وحرم به في القراءة
وطاهر الموضع الإحلاق

وهذا كان فيهم ضمٌّ وفيهم من يسمع . ولكن الأصم قريب ، ومن يسمع
صيد . وقيل : لا تصح ، موات تقصود ؟ وهو أولى . وهو طاهر كلامه في القراءة
الصغرى ، والحدويين وغيرهما ، وهو طاهر قدمه في القراءة ، وهو أولى في موضع .
ودكر بعد ذلك ما يدل على إطلاق الحلاف

وقيل : تصح . وأطلقهما في التلخيص ، وإن تيمم ، والفروع ، والسكت ،
والركن .

وإن كانوا كلهم حرماً مع الخطيب . فاصحح من المذهب : أنهم يصلون
طهراً نعوذ الحطة صورة ومعنى .

قلت - فيما يـ ٣٠ .

وفيه وجه - يصلون جمعة . ويحطب أحدهم بالإشارة فيصح كأنصح جميع
عبادته - من صلاته وإيمانه ، وطهارته ولبسه وجمعه ، وتسبته وشهادته ، وإسلامه
ورده ونحو ذلك

قلت - فيما يـ ٣١ أيضاً .

مؤلفة : لم اعصوا عن الخطيب ، وعدوا ، وكثر الله في عرفنا . فقل - يـ
على ما تقدم من الخطبة . وقيل : يـ ٣٢ . وهذا الوجه ظاهر كلام أكثر الأصحاب
لاشترطهم سماع العدد المتميز للحطة . وقد اـ ٣٣ .

قال في المذهب : فإن انقضوا ثم عادوا قبل أن يتناول الفصل صلاها جمعة
فمعهوم : أنه إذا تناول الفصل لأحدى جمعة ما يـ ٣٤ الخطبة وحرمه
في لفظ والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزيق وغيرهم . ومعهوم في التخصيص [
وأطلقهما في المدوع ، والزعاسين ، والحارين

وقال ابن عقيل في العصور - اعصوا عنه أو عدوا : ابتدأها كاصلاة .
ويحتمل أن لا يصح كالأقوت يجرح فيها . ويحتمل أن يجرع بسببه أن لا يفت بتقديم
وأنحر المدر وهو الجمع

قوله (وهـن يشترط لهما الصهارة . وأن يتولاهما من يتولى الصلاة ؟
على روايتين ٣٥ .

أصق المصنف في اشتراط الصهارة للحطتين - أعنى الكبرى والصغرى -
الروايتين . وأصقهما في المذهب والشرح .

إمراهما : لا يشترضان ، وهو مذهب - نص عليه . وعنه أكثر الأصحاب .

قاله في الدعوى احتاره الأكثر . قال في مجمع البحرين : لا يشترط له الطهارة
في أصح الروايات . احتاره أكثر .

قال في تحريد العدة وحطتين ، ولو من حب صا وصححه في التصحيح ،
والمطم . واحتاره الأمدى ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، وابن السكيت ، والمخد وغيرهم ،
وحرم به في الوحي ، والإفادت ، وبد كربة ابن عدوس وغيرهم . وقدمه في الهداية ،
والخلاصة ، والكافي ، والسعي ، والتلخيص ، والمحرم ، وابن تيمية ، وابن رزيق في
شرحه ، والراغبين ، والحدويين ، والفروع ، والفتاوى ، والزركني . وقال : حرم
الأكثر بعدم اشتراط الطهارة الصغرى . القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في
حلافيهما ، والثيرازي ، والمخد وغيرهم .

والرواية الثانية : يشترط له الطهارة . قدمه في المستوعب . قال في الخواشي :
قدمه في المستوعب وغيره .

وعنه رواية ثالثة يشترط له الطهارة الكبرى دون الصغرى . قال في الدعوى
احتاره جماعة . قال المصنف : الأشبه بصلو المذهب : اشتراط الطهارة الكبرى .
قال في التلخيص ، والبلغة ، والصحيح عددي : أن الطهارة من العدة تشترط له .
قال الشريف : هو قبس قول حارفي . قال الزركشي : وكأنه أحده من عدم
اعتماده . قال الحلب . وقال في السنة : قال جماعة من الأصحاب : هو حطب حياً
حار شرط أن يكون خارج السعد .

قلت : قاله القس في حاشيته وتعليقه . وقدمه في التلخيص . وحرم به في
المذهب ، والمستوعب . وقال : هو صا ويحطب في السعد .

قال في المذهب ، تحريم حطه الحلب . على الصحيح من المذهب ، ومن
عليه وهو عاص قراءة الآله لأن له لا تنطبق له الواجب العدة ، كصلاة من
معه درهم عصب .

وقيل لا تحريم . وهو يخرج في المحرم كتحريم له . ومن عصى سحرهم

القرءة . فهو متحقق معرض لها . فهو كصلائه . تنكح غصب . فانه في المروءة
وقال في الفصول . نص أحد أن الآلة لا تشترط ، وهو أشبه ، أو حور فراءة
الآلة للحجب . وإلا فلا وجه له .

وقال في الفصول ، أو عند الأذنة . يحمل على الدسي إذا ذكر عند محطته ،
مخلاف الصلاة ، وستر العورة ، وإزالة الحدة . كظهوره صدى
وقال في مجمع البحرين . فعلى المذهب لا يجوز له أن يحط في مسجد عدداً
يحدث عنه ، إلا أن تكون متوحد . فإذا وصل القراءة استدل وقراً ، إن . ظل
أو سبب من قرأ ذكره من عمل ، وإن الحوى ، وغيره

فمن قرأ حب ، أو حط في مسجد عدداً من غير وضوء . صح مع التحريم .
وقال المحقق في شرحه . والمحقق صحة حطية الحجب في المسجد إذا غصن ثم
اعسل قبل القراءة ، وكان سبباً للحدة . وإن عدم ذلك كله خرج على الصلاة
في الموضع الغصب . قال ابن تيمية : وهذا سبب . على مع الحجب من قراءة آية
أو مصحف ، وعدم الإجراء في الحصة بالحسن . ومنى قد جرى . مص آية .
أو تعيين الآية . ولا يمنع الحجب من ذلك ، أو لا تيمية البردة في الحصة . ح ح
في حطته وحسن . فس على أدائه .

واسرة . حكم ستر العورة . في الحدة . حكم الظهور الصدى في الإجراء .
وعدمه . فانه في المروءة ، وأما على ، وإن سبب

وقال القاصي : يشترط ذلك . واقتصر عليه ابن تيمية . وأطلق المصنف الروايتين
في اشتراط تولى الصلاة من تولى الخطبة . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب .
إحداهما : لا يشترط [ذلك] وهو المذهب . جرم به في الوجه . وقدمه في
الهداية ، والمخلاصة ، والمحرر ، وابن تيمية ، وابن رزيق في شرحه ، والعدة الصديقية ،
والحاويين ، والقروء ، والفاثي .

قال في مجمع البحرين : سمعت - أو حور - في أصح الروايتين

قال في اللحيص : من مذهبنا : أن يتولى الصلاة على المشهور .

قال في السنة : سنة على الأصح . ومحمدة في الصحيح

مذهبنا لو حط ميم ومحوه . وقلنا : لا تصح إمامته فيها . ففي صحة الخطبة
وحهران . وأظنهما في البروع وإرعانة ، ويختصر ابن تيم . ويبس الخلاف على
القول بصحة أدبه .

قلت : الصواب عدم الصحة لأن المذهب المصوح أي من عن ركعتين ،
كما تقدم .

والرواية الثانية : يشترط قدمه في إرعانة السكرى . وبس الركش إلى
صاحب للحيص أنه قال : هذا الأشهر . وانس كما قال . وقد تقدم له .

قال ابن أبي موسى : لا تصح الرواية أن ذلك بشرط مع عدم العذر . ولما
مع العذر فعلى روايتين . وفي معنى اختلاف مطلقان مع عدم العذر

وعنه رواية ثالثة : أن ذلك بشرط أن لا يكن عذر . جزم به في الإفادات .
وقدمه في معنى . والكافي قال في الفصول : هذا ظاهر المذهب . قال في الشرح :
هذا مذهب . وأصقهم في غير الصلاة .

قائمة : وكذا لحكم والخلاف إذا تولى المصحب . أو إحداهما . انس على
الصحيح . وقيل : إن حار في التي قدها ، فيها وحهران . وهي طرفة ابن تيم .
وان حدران . وقطع من تميم . وأحمد في شرحه «خوار» . قال في المسكت .
يعني بها . فيقال : عذرة واحدة بذمة محصة تصح من اثنين . فعلى مذهب .
لوقد : تصح عذر لا يشترط حضور النائب لحصة كذا قوم . لتعيب عليه
على الصحيح من المذهب . وعنه يشترط حضوره . لأنه لا تصح جمعة من لا يشهد
الخطبة إلا بتمكنا . وأصقهم في الفائق ، والكافي . ومعنى .

قائمة : لو أحدث الخطب في الصلاة ، واستحلف من لا يحضر الخطبة . صح

في أشهر أوجهين . قاله في الفروع . ولو لم يكن صلى معه على أصح الروايتين إن أدركه معه ما تم به جهته . وكونه يصح ، ولو لم يكن صلى معه ، من مردات وإن أدركه في التشهد عقب في ظهر مع عصر .

وإن سمع الاستحلاف أو وردى ، قل طهرًا لأن الجماعة شرط ، كما لو نقص العدد . وقيل : حصة ركعة معه كمسوق قدمه في الركعة الكبرى . وقيل : حصة مظنة . فله حكم الجماعة لمنع الاستحلاف . وأطلقه في الفروع ، وإن نيم .

وإن حار الاستحلاف ونحوه أدى لم تصح جهتهم ، ولو كان في الذية ، كما لو نقص العدد .

وإن حار أن سوى الخطبة غير الإمام أصرت عدالته على الصحيح من لذهب قدمه في الفروع . وقال ابن عقيل : يحمل أن يخرج . ويثبت

قوام

إبراهيم : قوله (ومن شئنا : أن ينحطب على منبر ، أو موضع عال) لا يريد ، حكم كقول منبر عن بين مستقبل القبلة . كذا كل منبر عليه أفضل الصلاة والسلام . وكان ثلاث درج . وكان وقف على الثالثة التي إلى مكان الاستراحة . ثم وقف أبو بكر على الذية . ثم عمر على الأولى أدنى . ثم وقف عثمان مكان أبي بكر . ثم وقف على موقف النبي صلى الله عليه وسلم . ثم في من معاوية قبة دوان ، واد فيه ست درج . فكان أحدهم يرتقون ست درج ، ويقفون مكان عمر .

وأما إذا وقف الخطيب على الأرض : فإنه يقف عن يمين مستقبل القبلة ، بخلاف المنبر . قاله أبو الصالي .

الثاني : قوله (وَيُسَلَّمُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ)

بلا نزاع . ويسلم أيضاً على من عدّه إذا خرج .

الثالثة : رد هذا السلام وكل سلام مشروع فرض كفاية على الجماعة المسلم عليهم على الصحيح من المذهب . وقيل : سنة . وهو من المفردات ، كاتدائه . وفيه وجه غريب . ذكره الشيخ في الدين : نعم .

الرابعة : لو استدر الحبيب السمعين تحت الحطة ، على الصحيح من المذهب . وجيل : لا تصح . وأظنهم من تيم ، ومن حداد .

الخامسة : يستحب أن يحرف المأمومون إلى الحطة سماعاً . وقال أبو بكر : يحرفون فيه إذا خرج . ونزعوا فيه . ولا تكره الحوة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وكرهها النصف ، والمجد .

السادسة : قوله (ثُمَّ يَخْنِسُ إِلَى فَرَائِجِ الْأَدَانِ) .

الصحيح من المذهب . أن الأدان الأول مستحب . وقال أبو موسى : الأدان المحرم للبيع واجب ذكره بعضهم رواية .

وقال بعض الأصحاب : يسقط القرص يوم الجمعة . قول أدان

وقال أبو عبد الله في العقود : يسح الأدان الأول . ولا يستحب

وقال النصف : ومن من الحطة . الأدان هذا إذا جلس الإمام على المنبر .

قال في مجمع البحرين . إن أرد : مشروع ، من حيث الجملة ، أوفى هذا الموضع

فلا كلام . وإن أراد به : سنة بخبر تركه . فليس كذلك مير خلاف

ثم قال : قلت : من صبه قبل الزوال ، هو أحد الأصحاب في الأدان الأول

كلاماً . فيحتل أن لا يشرع . ويحتل أن يشرع كائناً انتهى .

وأما وجوب السعي به . فبني حكمه والخلاف فيه عند قوله : وسكر إيه

قوله ﴿ وَيُخَيِّسُ نَيْنِ الْخَطْبَتَيْنِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن حوزة نين الخطبتين سنة وعليه جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم وعنه أنه شرط . حرمه في الصبيحة وقاله أبو بكر الحنابلة

فائدتاه

إمراهما : حيث حوزا لحظة واحدة - على ما رآني بعد ذلك - فأنسحب
أن يجعل بين الخطبتين سكتة من خمسة . قاله الأصحاب

الثانية : تكون لحظة واحدة جداً قال جماعة . فذكر سورة الإخلاص .
وحكامه في إرغابه قولاً . وحرمه في الصحيح . فدأى الخوض فصل بينهما سكتة
قوله ﴿ وَيُخَيِّصُ نَيْنِ ﴾ دائماً .

الصحيح من المذهب أن الحصة فائدتاه من عيه وعنه جمهور الأصحاب
قاله في عواشي وعيره قال الركني . هذا مشهور عند الأصحاب وقدمه في
الفروع وعيره . وعنه : شرط . حرمه في الصبيحة ، وقدمه في المائتي

فوائده

منها قوله ﴿ وَتَمِيدُ عَلَى سَيْبٍ وَفَوْسٍ أَوْ عَصَى ﴾

بلا راع . وهو مخير بين أن يكون ذلك في يده أو يسراه . ووجه في الفروع
توجيه كونه في يسراه . وأما اليد الأخرى فيعتمد بها على حرف السيف أو برسلها
وإذا لم يعمد على شيء أمسك يمينه شماله أو رأسه .

ومنها قوله ﴿ وَتَقْصُرُ الْخَصَّةُ ﴾ هذا بلا راع . لكي تكون الحصة الثانية
أقصر فإنه لقاصي في التبعيق . وإن وقع كذلك
ومنها : يرفع صوته حسب ضيقه .

ومنها قوله ﴿ وَتَدْعُو لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ معنى عموماً . وهذا بلا راع . ويخبر
لمين مطلقاً ، على الصحيح من المذهب

وقيل : يستحب للسلطان . وما هو بعيد والدعاء له مستحب في الجملة ، حتى قال الإمام أحمد وغيره : لو كان لدعوة مستحبة لدعوتها الإمام عذب لأن في صلاحه صلاح للمسلمين قال في المنى وغيره : وإن دعا السلطان المسلمين محسن وأطلقهم من عيبي ، وإن جحد .

ومنها : لا يرفع يديه في الدعاء والحالة هذه على الصحيح من المذهب . قال الشيخ في الدين : هذا أصح الوجهين لأحمد . وقيل : يرفعهما وحرم به في الأصول . وهو من المفردات . وقيل لا يستحب . قال المحقق : هو بدعة . قوله **(وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ)** .

هذا المذهب ، وفيه الأصحاب . وعنه يشترط . وعنه يشترط إن قدر على إذنه ، وإلا فلا . قال في الإفادات . تصح بلا إذن الإمام مع المعصية . وعنه يشترط لوجوبها لا لجوارها . ونقل أبو الحارث ، والثامني إذا كان سهو بين المهر قدر ما يقصر فيه الصلاة تحموا ولو بلا إذن

نسيب : حيث قل . يشترط إذنه . فومات ، ولم يمتعه إلا بعد الصلاة . ثم الإعادة ، على أصح الروايتين للشقة .

قال ابن تيمية هذا أصح الروايتين . وصحهما في الحواشي .

وعنه عليهم الإعادة . ليس عدم الشرط . احتاره أبو بكر .

قال في التنقيص . ومع اعتدائه فلا تقدم إدامات حتى يسبح عوصه . وأطلقهم في الفروع . قال في الزكاة : وإن علم موته بعد الصلاة ففي الإعادة روايتان . وقيل : مع اعتدائه الإذن . وقيل : إن اعتبره الإذن أعدوا ، وإلا فلا . وقيل . إن اعتبر إذنه مات . ثم حتى يسبح عوصه .

فأمرناه

أمرهما : لو علس الحوارج على ملد وقامو فيه الجمعة فمن أحمد على حوار

اتباعهم . قوله ابن عقيل . قال القاضي : وله قسم من شرطها الإمام ، إذا كانت حروجهما شذيل سابع . وقال ابن أبي موسى : إذا لعب الخرجى على الله ، وصلى فيه الجمعة أعيدت طهرأ .

الثانية : إذا فرغ من الحطة رل . وهو ينزل عند لفظة الإقامة ، أو إذا فرغ بحيث يصل إلى المحراب عند قولها ؟ يحتمل وجهين . قاله في التلخيص : وتسه في العروع [واس نيم في أول صفة الصلاة]

أحدهما : ينزل عند لفظة إقامة . قدمه في [عشرين والحويتين .
والثاني : ينزل عند فرائعه .

قوله (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِي الْأَوَّلَى بِسُورَةِ الْاُخْمَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ :
بِالْمُسَافِقِينَ)

هذا مذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في النعم ، وذكره ابن عبدوس ، وسور ، والسحب ، والتسبيح ، وقدمه في الهداية ، والمتنوع ، والخلاصة ، والحرر ، وابن نيم ، والراغبين ، والحويتين ، والفروع ، وشرح ابن رزين ، والهاق ، وجمع البحرين وغيرهم

وعنه : يقرأ في الأولى بسورة « الجمعة » وفي الثانية بسورة « سبح » اختاره أبو بكر في التسيه . وأطلقهما في المنصب ، والتلخيص .

وعنه : يقرأ في الأولى « سبح » وفي الثانية « بحشية » قدمه في تكملة العبدية . قال المصنف ، والشارح ، واس نيم ، واس رزين في شرحه وغيرهم : وإن قرأ في الأولى « سبح » وفي الثانية « بحشية » حسن . وقال المحرق : يقرأ الحمد وسورة . وقل في لوحيه : يصلح ركعتين حمراً .

فوائده

يستحب أن يقرأ في كل يوم الجمعة في الركعة الأولى « آلم السجدة » وفي الثانية « هو أنى على الإنسان » قال الشيخ تقي الدين : لتصميم ابتداء حق

السماوات والأرض ، وخلق الإنسان إلى أن يدخل الجنة أو النار انتهى . وتكرره
المداومة عليهما ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال الإمام أحمد : ثلاث نطق أنها معصية مسجدة . وقال جماعة من الأصحاب :
ثلاث نطق وجوبها . وقيل : تسحب مداومة عليهما . قال ابن رجب في شرح
البحارى : ورجحه بعض الأصحاب ، وهو أظهر . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين : وتكرره تحريره قراءة مسجدة غيرها . قال ابن رجب :
وقد رعبه بعض المتأخرين من أن يحسن أن تعد قراءة سورة مسجدة غير (الماتر)
في يوم الجمعة بدعة . قال : وقد ثبت أن الأمر بخلاف ذلك .

فأمره الصحيح من المذهب : أنه تكرره قراءة سورة الجمعة في ليلة الجمعة .
رأى في الرعاية والذهنين وعنه : لا تكرره

تفصيل . قد علم أن مفهوم قول المصنف « ونحوه إقامة الجمعة في موضعين من
البلد للجمعة » لا يجوز إقامتها في أكثر من موضعين ، ولو كان هناك حاجة . وهو
قول لبعض الأصحاب . وذكره القسبي في كتاب التذريج ، وهو بعيد جداً .
والصحيح من المذهب ، وعنه جماهير الأصحاب : حوار إقامتها في أكثر من
موضعين للحاجة . قال في التلخيص : هذا المذهب عند الأصحاب . وهو منصور .
في كتب الخلاف . انتهى . ويحتمله كلام المصنف هنا . قال الزركشى : هو المشهور
ومختار الأصحاب ، وأطلقهما في المتن وعنه : لا يجوز إقامتها في أكثر من
موضع واحد . وأطلقهما في المحرر .

قوله « وَلَا يَجُوزُ مَعَ غَدَمِهَا »

بمعنى : لا يجوز إقامتها في أكثر من موضع واحد إذا لم تكن حاجة . وهذا
مذهب ، وعنه الأصحاب . قال في التلخيص : هذا هو المعروف في مذهب .
وعنه : يجوز مطلقاً وهو من العزادات . وحمله القاضي على الحاجة .

فانترنان

أمرهما : الحاجة هي العيق ، أو خوف من فئة أو بعد . وقال ابن عقيل
في الفصول : إن كل البلد قسمين سهم : مرة كان عسراً أبعد من مشقة لا إرجاء
التي : الحكم في العبد في حوار صلاه في موضعين في كثير ، والاقصا
على موضع مع عدم الحاجة : كالجمعة . قال ابن عقيل واقصر عليه في المروع .
قوله (فَإِنْ فَعَلُوا جُمُعَةَ الْإِمَامِ هِيَ الصَّحِيحَةُ)
بمعنى : إذا قاموا في أكثر من موضع جبر حاجة - وقت : لا يجوز - فكون
جمعة الإمام هي الصحيحة .

وأعلم أنه إذا كانت الجمعة التي أد فيها الإمام هي السنة - والحالة هذه -
فهي الصحيحة بلا راع . وإن كانت مسوقة فهي الصحيحة أصلاً على الصحيح
من المذهب جزمه في الإجازات ، وبحير ، واسور ، والسحب . وقدمه في
المروع ، وسمى ، والشرح ، وصحبه ، وغيرهم . قال في مجمع البحرين : احتاره
الشيخ وأكثر الأصحاب . قال في رعاية الكبرى . وهو أولى
وقيل السنة هي الصحيحة . حرمه في السهيل ، وساعة ابن رزين ،
وسطه ، وصحبه في النظم . وقدمه في العاسين ، والحويين ، وخلقهم في السحيص ،
والعائق .

وقال من يجب فإن كانت إحداها بيد الإمام - وقت . إيمه شرط - فهي
الصحيحة فقد . وبين قسماً : ليس إيمه شرط . فوجه أحدهما : صحة ما أد
فيها ، وبين تحرت . والثاني : صحة السنة .

مروان

بمروان : لو امتنوا في الإذن أو عدمه . لكن إحداها في السعد الأعظم ،
والأخرى في مكان لا يسع الناس ، أولاً يتقدرون عليه ، لاختصاص السلطان

وحده . أو كانت إحداهما في قصة اللد ، والأخرى في أقصى المدسة :
والصحيح من المذهب أن السابقة هي الصحيحة . قدمه في الفروع ، والرعاية .

وقيل : صلاة من في المسجد الأعظم ومن في قصة اللد هي الصحيحة مطلقاً .
صححه ابن تيمية ، وصاحب مجمع البحرين ، والخواشي . وقدمه في المعنى ، والشرح .

الثانية : السبق يكون تنكير الإحرام . على الصحيح من المذهب . وحرم
به في المعنى ، والشرح ، وابن معاذ في شرحه . والإحداث والرعاية الصغرى ،
والخوابين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والتنقيص ، ومجمع
البحرين ، وابن تيمية ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل : بشروع في المظنة . وقال في الرعاية الكبرى : وقت : أو بسلام .

الثالثة : حيث صححت واحدة منهما - أو صحت جميعها بطلت ، ولو قد : يصح
سواء الطهر على تمر به الجمعة عدم انعقادها نفوتها . هذا هو الصحيح من المذهب
وقيل : ينعون طهراً ، كأنه في يسرى القصر فينبى أن يسميه مقبر .

قوله (وإن وقعتا معا بطلتا معا) .

بلا راع . ويصون حمة ، إن أمكن بلا نزاع .

قوله (فيما إذا استونا في إدن الإمام أو عذمه ، أو جهلت الأولى
بطلتا معا) .

بلا راع أيضاً . ويصون طهراً . على الصحيح من المذهب قال في القواعد
الفقهية ، ومجمع البحرين : هذا أصح واحتراره انصاف . وقدمه في الفروع ، والدائق
والمعنى ، والشرح ، وصححه .

وقيل : يصون حمة . احتارده ابن عقيل . قال في مجمع البحرين : وهذا طاهر
عدرة أئى الخطاب .

قال القاضي . يحتل أن لهم إقامة الجمعة . لأن حكمها بمذهبها مع . فكأن
المعبر ما صلت فيه جمعة صحيحة . وقدمه في الرعاية . وأطلقها ابن تيمية .

قواعد

إعراها - لو جهل هل وقت معاً ، أو وقت إحداهما قبل الأخرى ؟ بطلنا معاً . فإن قبل تعادى إلى متى قبل جمعة معاً أولى . وإن قبل بعد طهراً أعيدت هب ظهراً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . والمنى ، والشرح وقال . هو أولى . وقيل : تعادى جمعة . قبل أن تيمم . وهو الأشبه . وهو احتياطي القاصي . وقدمه في الرعية .

الثانية : لو علم سبق إحداها ، وحبست الصلاة معها . صواباً طهراً ، على أصح الوجهين . فإله في الرعية .

الثالثة : لو علم سبق إحداها وعمت الصلاة في وقت . ثم سبت . صواباً طهراً . حرم به في الرعية .

الرابعة : لو علم أنه سقته غيره أثناء طهراً وقبل يستأنف طهراً . وقيل : إن علم قبل السقاء أن غيره سقته أو فرغت . فإن قبل . لا ينسى الطهر على نية الجمعة ، استأنفوا طهراً . وإن قبل . ينسى فوجهاً في الساء والانتداء قوله (وإذا وقع العيد يوم الجمعة فاجتزأ بالعيد وصلى طهراً أجاز) هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه لا يجوز . ولا بد من صلاة الجمعة .

فعلى المذهب : إن سقطت الجمعة عنهم إسقاط حضور لا وجوب . فيكون تكرار المراجعة لا المساء والصعد . هو حصر الجامع لزمته كالمراجعة . ونصح إمامته فيها . وتعتقد به ، حتى لو صلى العيد أهل له التكليف لا خلاف . وأما من لم يصل العيد فيلزمه الصبح إلى الجمعة بكل حال ، سواء صلوا العدد المنصر أو لم يصلوا . ثم إن صلوا أنفسهم ، أو حصر معهم تمام العدد لزمهم الجمعة وإن لم يحصر معهم تمامه فقد تحقق عذرهم . قال في مجمع البحرين . قلت وقال بعض

أصحاب . إن تسم العدد وإقامة الجمعة حين قتنا : تحب على الإمام حينئذ يكون
فرض كعبية . قال : وليس يصيد
قوله (إلا للإمام) .

يعنى أنه لا يجوز له تركها ولا تسقط عنه الجمعة وهذا المذهب وهو طاهر
ما حرم به في الخلاصة ، والجهر ، وسور ، وغيرهم . وقسمه في الفروع ، والمحرر ،
والرعي . واحتج به بصف وغيره . قال في التلخيص : وليس للإمام ذلك في
أصح الروايات . قال في تحريد العبدية : هذا الأطهر . وصححه ما لم يرد ذلك
وعنه نحو : للإمام أصداً . وتسقط عنه لعظم المشقة عليه فهو أولى بالرحمة
واحتار به جماعة ، منهم المحدث في شرحه . وقسمه في العائق ، وإن تيم .

وعنه لا تسقط عن العدد المختار . قال في التلخيص : وعدى أن الجمعة لا تسقط
عن أحد من أهل المصر بحضور العيد ، ما لم يحضر العدد المختار ، وقدم انتهى .
قال ابن رجب في القواعد - على رواية عدم السقوط عن الإمام - : يجب أن
يحضر معه من تتأكد به تلك الصلاة . ذكره صاحب التلخيص وغيره . فتصير
الجمعة فرض كفاية . تسقط بحضور أربعين انتهى .

وأما صاحب الفروع ، وإن تيم وغيرهما : فحكوا ذلك رواية كما تقدم وهو
ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . فيكون الواجب عند هؤلاء مختص بالإمام لا غير ،
وهو الصحيح . وصرح به ابن تيم .

على هذا : إن اجتمع العدد المختار للجمعة معه أقامها الإمام ، وإلا صلاها طهراً .
وصرح بذلك ابن تيم وغيره . وحرم ابن عثيمين وغيره أن للإمام الاستئانة .
وقال : الجمعة تسقط بأيسر عذر . كل له عروس على عيبه . فكذلك المرأة بالعيد .
قال في الفروع : كذا قال . وقال المجد : لا وجه لعدم سقوطها مع إمكان
الاستئانة .

قائمة : الصحيح من المذهب : سقوط صلاة العيد بصلاة الجمعة ، وسواء صلنا

قبل الزوال أو بعده . وحرم في الوخير ، والفتق ، ونحو يد العدة ، والمبور .
وغيرهم قال في الفروع نسقط في الأصح العيد باجمعه ، كسقاط الجمعة بالعيد .
وأولى . وصححه المحد ، وصاحب الهدى . وإزالة الصغرى ، وغيرهم . وقدمه
ابن تيمية . وجمع المحرين وإزالة الكرى ، وغيرهم . وهو من المفردات
وقيل - لا نسقط وأطلقهم في السجود وقت أو لحظ ، وانصرف ومن
تابهما : تسقط إن ضلها وقت العيد وإلا فلا .

وفي مفردات ابن سبيل : احتسب يسقط الجمع ويصلي فرادى .
على المذهب . يستمر المزم على فعل الجمعة . قاله في الفروع وقال ابن تيمية
إن فعلت بعد الزوال عشر المزم على الجمعة تقرأ صلاة العيد
قوله : وَأَقْلُ الشَّيْءِ نَعْدَ الْجُمُعَةِ : رَكْعَتَانِ . وَأَكْثَرُهَا سِتُّ
رَكْعَاتٍ

هذا المذهب . نص عليه وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الهداية .
والمذهب ، والموسوع ، والهدى ، والسنن ، والنحر ، والطه ، والرعاب ،
وابن تيمية ، والبخاري ، وتذكرة من عدوس ، والحاويين ، والفتق ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : أكثره أربع . احتداه بصف قال في الإفادات : والأربع
أشهر . قال في الرعاب ، والحاويين ، وابن تيمية وغيرهم . وإن شاء صلى أربعاً
سلام أو سلامين .

وقال في المنصورة ، قال شيخنا ، أدنى السكرات وحكي عنه : لا سنة
بعده ، قال في الفتاوى وغيره : وعنه يسقط بعدها سنة . قال في الفروع : وإما
قال أحمد لا بأس بتركها . فصح أن

قائمة : الأفضل أن يصلي السنة مكانه في المسجد ، نص عنه . وعنه من في
فيه أفضل . والسنة أن يصلي سبها وبين الصلاة بكلاء أو ينقل ونحوه

تعب : طاهر كلام النصف : أنه لا سنة لها صب راتة وهو صحيح . وهو
 مذهب وعليه أكثر الأصحاب ومن عليه . وحرره في تحرير وغيره . وقدمه
 في المروءة ، والفتاوى ، والرعاية ، وإن تبين وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين : هو مذهب الشافعي ، وأكثر أصحابه . وعليه جماهير
 الأئمة . لأنهم - وإن كانت طهراً مقصورة - فتدفعها في أحكام ، كما أن ترك
 المسافر السنة أفضل لكون ظهره مقصورة

وعنه ركعتان . اختاره ابن عقيل

قال الشيخ تقي الدين : هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد .

قلت : اختاره القاصي مصرحاً به في شرح المذهب . قال ابن رجب في كتاب
 في الدعة عن الصلاة قبل الجمعة .

وعنه أربع سلام أو سلامين . قاله في الرعدة أيضاً .

قال الشيخ تقي الدين : هو قول طائفة من أصحاب أيضاً .

قال عبد الله : رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن يوم الجمعة ركعتان .
 وقال : رأته يصلي ركعتان قبل الخطبة ، فإذا قرب الأذان أو الخطبة : تربع
 وسكن رأسه .

وقال ابن هادي : رأته إذا أذن في الأذان قدم فصل ركعتين أو أربعة

قال وقال : أحترق قلبه ركعتين وسدّها ستاً . وصلاة أحمد تدل على الاستصحاب

قلت : قطع من تبين وغيره . وسحب صلاة أربع قلبه . وليست راتة عديم .

وقال في نحر يد العبدية : وأقل سنة قلب ركعتان ، وليست راتة على الأظهر .

قلت : وفيه نظر

قال الشيخ تقي الدين : الصلاة قلب حائز حصة ، وليست راتة . من صل

لم يسكر عنه . ومن ترك لم يسكر عنه . قل : وهذا أعدل الأقوال . وكلام أحمد

يندر عليه . وحينئذ فقد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال معتدون أنها سنة

راتية ، أو ثوبا واحدة ، ففترت حتى يعرف لابس أنها ليست سنة رتبة ولا واحدة .
 لاسيا إذا دوم اللبس عليها ، فيبقى تركها أحيا . انتهى .
 و ، يرتفع من رجب في كونه من مل إلى الاستحباب مطلقا .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْتَسِلَ لِلْجُمُعَةِ فِي يَوْمِهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ومن عليه . وعنه يجب على من
 تلمزه الجمعة اختاره أو مكر . وهو من المفردات . لكن لا يشترط لصحة الصلاة
 اعتقا . وأوجه الشرح في الدين على من له عرق أو ربح تآذى به اللبس ، وهو
 من المحدثات أصلا .

وعدم ذلك مستوفى في لأعمال المسححة في باب العمل .

فانظرنا

امداهما : يستحب أن تكون العسل عن جمع . ومن عليه .

النية : غسل يوم الجمعة آكد من سائر لأعمال ، سوى العسل من غسل
 الميت . فيه آكد من غسل الجمعة على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .
 وقيل غسل الجمعة آكد . صححه في الزعامة .
 قلت : وهو الصواب . وأصحها من نية .

قوله ﴿ فِي يَوْمِهَا ﴾

اعلم أن الصحيح من مذهب : أن أول وقت العسل : بعد الفجر . وقطع به
 أكثر الأصحاب . وقال ابن تيم : وعنه ما يدل على صحته سحرا
 وقيل : أوله بعد ضوع الشمس . وآخر وقته إلى الزواجر إليها . حرم به في
 المذهب ، وعنه .

إذ ثبت ذلك ، فالصحيح من مذهب أن أفضلها كما قال المصنف « والأفضل
 فعله عند مصيه إليها » وقيل : الأفضل من أول وقت .

قوله ﴿وَيَنْظِفُ، وَيَتَطَيَّبُ، وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ﴾

ملا راع قال في الرعية : وأقصاها الباص .

وقد تقدم في آخر ستر العورة أنه من لبس الباص مطلق

قوله ﴿وَيُكْرُ إِلَيْهَا مَاثِيًا﴾

المستحب أن يكون بعد طهور الفجر . وقال أبو المعالي : لا يستحب للإمام

التكبير إياها

قائمة : يجب السعي إليها بالمد ، الثاني وهو الذي بين يدي أسر على

الصحيح من السهب . وعنه : يجب ببدء الأول . قال بعضهم : سقوط الفرض

به وقيل : لأن عثمان سبه ، وعلمت به الأمة . وخرج روية : يجب بالروان .

تعيم : محل الخلاف : فيمن مرله قرب . أم من مرله بعيد : فيلزمه السعي

في وقت مدركها كلها . إذا عجز جمهور العدد . وكون السعي بعد طهور الفجر

لا فيه . قال القمي في خلاف وغيره : به ليس بوقت السعي إلى الم أصاً .

قوله ﴿وَيَذْنُو مِنَ الْإِمَامِ . وَيَسْتَفِيلُ بِالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ﴾

وكذا الصلاة ملاً . وقطع التطوع بحسن الإمام على أسر . فانه أنصف

وغيره

قوله ﴿وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا﴾

هكذا قال جمهور أصحاب . ومن عبه الإمام أحمد

وقال أبو المعالي : سورة الكهف في يومها ونيسها للهجر^(١) . قال في الوجيز :

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه أتى صلى الله عليه وسلم قال : من

قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، أصاب له من سورة ما من الحمين « رواه بساق

والبيهقي مرفوعاً ، والحاكم مرفوعاً ومرفوعاً أصاً . وقال صحيح الإسناد . ورواه

الدارمي في مسنده مرفوعاً على أبي سعيد ، ولعله من قرأ سورة الكهف ليلة —

ويقرأ سورة الكهف في يومه أو يثبت وقال في الزكاة : ويسأل أن يقرأ في يومه سورة الكهف وغيرها .

قوله (وَيُكْثِرُ الذُّعَاءَ)

يعني في يومها . وأصله ضد العصر : ساعة الإجابة . قال الإمام أحمد « أكثر الأحداث : أي في الالهة التي ترحي فيها صلاة بعد العصر » ورحي بعد زوال الشمس

قلت : ذكر الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد الصفار في شرح البحري فيها ثلاثة وأربعين قولاً . وذكر القائل بكل قول ودعه . فحسنت أن أذكرها معجزة وقول . قيل . رعت * موحودة في جمعة واحدة في كل سنة * بحجة في جميع الأيام ينقل في يومه . ولا يلزم ساعة معينة . لأهمية ولا بحجة * إذا أدت الصلاة المدة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس * منه واد من العصر إلى الغروب * منه واد ما بين أن يرس الإمام من السجدة إلى أن يكبر * أو ساعة بعد طلوع الشمس * عند ضوعف في آخر الساعة الثانية من الظهر * من روي إلى أن يصر العسل نصف ذراع * منه إلى أن يصير الطل ذراعاً عند الزوال شعر * إلى ذراع * إذا زالت الشمس * إذا أذن مؤذن صلاة جمعة * من روي إلى أن يدخل في الصلاة * من روي إلى خروج الإمام * ما بين خروج الإمام إلى أن تقدم الصلاة * ما بين خروجه إلى أن يقضى الصلاة * ما بين أن يجلس على المنبر إلى انتهاء الصلاة * ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة * ما بين أن يجلس على المنبر إلى انتهاء الصلاة *

الجمعة أصابته من نور ما بين وبين أبيه . وفي نسخة كلف . لا حاكم أبو هاشم . يحيى بن دينار الرماني . والأكثر على توثيقه . وفيه الإسناد ثقات وفي إسناد الحساكي القوي صححه : نعم بن حماد . قال الأزدي كان يصعب الحديث في نفسه . وحكايات موروثة في ثلب أي حيفة . وقال أبو زرعة الدمشقي كان يصل أحاديث يقفها الناس . وقال ابن يونس : كان يروي أحاديث ما كبر عن ثقات وقال النسائي : هو ضعيف .

عند خروج الإمام * عند التدين والإقامة * وتكبير الإمام * مثله ، لكن قال . إذا
أذن * وإذا رقي للنير * وإذا أقيمت الصلاة * من حين يمتنع الحطة حتى يعبر
مها * إذا بلغ الخطيب للنير وأحد في الحطة * عند الحوس بين الخطبتين * عند
بروله من المنبر * حين تقدم * حين يقوم الإمام في مقامه * من إقامة الصلاة إلى
تتم الصلاة * وقت قراءة الإمام الفاتحة إلى أن يقول آمين * من الزوال إلى
العروب * من صلاة العصر إلى عروبها * في صلاة العصر * بعد العصر إلى آخر
وقت الاختيار * بعد العصر مطلقاً * من وسط النهار إلى قرب آخر النهار * من
أصغرهما إلى أن يغيب * آخر ساعة بعد العصر * من حين يغيب نصف الشمس *
أو من حين تبدل للعروب إلى أن يشك من عروبها * هي الساعة التي كان عليه
أفضل الصلاة والسلام يصل فيها

قال : ولست كله متعبرة من كل وجه ، بل كثير منها يتكرر أن يتعد مع
غيره ، وليس المراد من أكثرها . أنها تستوعب جميع أوقات الهدى عين . بل
أنهى . أنها تكون في أمثاله . انتهى .

قوله (ولا يتحطى رقاب الناس . إلا أن يكون إماماً ، أو يرى
فرجة فينحطى إليها)

أما إذا كان إماماً : فإنه يحطى من غير كراهة ، إن كان محدثاً للتحطى .
هذا المذهب حرم به المحدثي شرحه ، وجمع الحريين ، وحواشي ابن مفتح .

قال ابن تيمية : تكره تحطى رقاب الناس لمبرحاجة
وقال في السكاني : إذا أتى المسجد كره أن يتحطى الناس . إلا أن يكون
إماماً ولا يجد طريقاً فلا بأس بالتحطى . انتهى .

وقيل : تحطى الإمام مطلق وهو ظاهر كلام المصنف هما ، وإن محدثي
شرحهم . وهو ظاهر ما جزم به أبو الخطاب ، وأبو المعاني ، وصاحب التلخيص ،
وأبو جبير ، والعبدة . وراد وأنشأ أيضاً .

وأما غير الإمام : فإن وجد فرجة ، فإن كان لا يصل إليه إلا بالسحطى ، فإنه
ذلك من غير كراهة . وإن كان يصل إليه بدون السحطى كره له ذلك . على
الصحيح من المذهب فیهما . قدمه في الدعوى فیهما .

قال ابن تيمية : وكراهة السحطى رافد الدس غير حاجة . فإن رأى فرجة ، مكروه
التحطى إليه . انتهى . وروى كلامه الحمد وغيره .

وعنه لا كراهة التحطى في ثلثين . وهو صهر ما حرم به انصاف هب ،
واعلاصة ، والإفادات ، والنكاح غير وصحة في البهنة . والطمع وقدمه ابن رزين في
شرحه .

قال الشيخ تقي الدين : يس لأحد أن سحطى رافد الدس ليدخل في الصف
إذا لم يكن بين يديه فرجة ، لا يوم الجمعة ولا غيره .

وعنه مكروه التحطى فيه . قدمه في الرعدة الصغرى ، والحدوس ، والعتيق ،
والحرر .

وعنه مكروه أن تسحطى ثلاث صفوف أو أكثر . وإلا فلا وحرم به في المعى
قال في الكافي : فإن كان لا يصل إليه ، لا تسحطى الرجل والحين . فلا بأس
وإن تركوا أو مسحوا فاعادوا دونه . فلا بأس بتعطيلهم . انتهى .

وعنه بكراهة أن تسحطى أربع صفوف أو أكثر ، وإلا فلا .

وقيل : إن كانت الفرجة أمامه لم تكراهة ، وإلا كراهة .

وأصق في التحصيل رؤوس في كراهة لتسحطى إذا كانت الفرجة أمامه .

وقطع بخلافه لا كراهة التحطى للحاجة مطلقاً وإن تيم . وقدمه في الرعدة

الكبرى ، وشرح ابن رزين ، ونحوه العدة ، وغيره .

وإن . نجد غير الإمام فرجة ، فأصحيح من المذهب . أنه مكروه له التحطى ،

وإن كان واحداً . وعنه جهل الأصحاب وقصر به لأن أكثر وقدمه في الدعوى .

وقال أبو المعالي ، وصاحب الصحيفة ، والمسح ، والشيخ بقى الدين رحمه الله :
يحرم التحطى .

وفي كلام المصنف في مسألة التكبير إلى الجمعة : أن التحطى مدموم ، والظاهر :
أن الدم لأنه سوجه على فعل محرم .

قوله : ﴿ وَلَا يَقِيمُ عِزَّةً ، فَيَجْلِسُ مَكَانَهُ ﴾

هكذا عبارة كتاب الأصحاب ، فيحمل الحرم ، وهو المذهب مخرج به
في مذهب ، والشافعية ، والظاهر ، وغيرهم ، وحرموا به .

قال في الهداية ، والكافي ، والنهي ، والشرح ، وغيرهم : ليس به ذلك ،
وقد به في المروء

وفي في الزكاة الكبرى ذكره ذلك . وفي في جمع البحرين ، قلت :
القدس حوار إقامة الصلوات لأنه غير موضعهم
وتقدم في أول صحة الصلاة ، وفي الموقف في صلاة الجمعة من مؤخر
المفصول من الصلوات الأولى لله ، من .

نصيب : شمل قوله : ﴿ وَلَا يَمِيزُ بَعْدَهُ وَوَلَدَهُ ﴾ وهو صحيح ، حتى ولو كانت
عده الصلاة فيه ، حتى لمعه ونحوه . قاله الأصحاب

فعل لمذهب - وهو القول بالتحريم - : وأما فهرأ ففي صحة صلاته
وحسين . وأطلقها في المأثق ، ومن لم يميز ذكره في باب إرالة الحسية

فت : الذي تقتضيه قواعد مذهب : عدم الصحة لأرتكاب النهي .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ ، فَجَلَسَ فِي مَوْضِعِهِ يَخْفِضُ لَهُ ﴾ .

قاله الأصحاب . وقال أكثرهم : هو . حفصة يديه أو يدها . وما يذكر
جمعه الحفظ يدها ، منه مصنف ، والظاهر . قال في جمع البحرين . قلت :
القدس كراهته للوكن لأنه إنشأ من ربي وهو الصواب

نبيه : اختلف الأصحاب في العلة في جواز احتبس : فبين : لأنه يقوم
باحتشاره ، حرم به في التلخيص ، وهو على التام ، ومذهب في المعنى وقيل :
لأنه جلس لحفظه له . ولا يحصل ذلك إلا بإقامته

فانظر

إمراهما : له أثر تمكانه وحسن في مكان دونه في الفصل ، كره له ذلك .
على الصحيح من المذهب . جزم به في الفصول ، والمذهب ، والكافي ، والتلخيص ،
والمسوع ، والزكاة الصغرى ، والنص ، والخبير ، وعنه . وقدمه في المعنى ،
واشرح ، ومن نبيه ، وجمع المحرس ، وشرح ابن دريس ، والخواشي ، والعدة
السكتري ، وغيرهم . قال في الكتب : هذا الشبه .

وقيل : ساج . وهو احتمال للمحد في شرحه ، كراه حس في مثله ، أو فصل
منه . وقال ابن عقيل في الفصول : لا يجوز الإشار .

وقيل : يجوز . إن أثر من هو أصل منه ، وهو احتمال في المعنى وغيره .

وقال في الفصول : إن أثر دا هيئة علم ودين حار ومن : شارح حقيقة ، بل
اتدعا للسم . وأصقهن في الفروع ، وقال . ووجد من كلامهم : تخريج سؤال
ذلك عليها . قال : وهو مصحح .

ومصرح في الهدى فيها : للإباحة . وثاني آخر الحديث : بهذا الترتيب للميت
صلى الله عليه . لا يكره قوله على الصحيح . وعليه الأصحاب . قاله في مجمع
المحررين . وحرم به في التلخيص وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
وقيل : يكره . وهو احتمال للمحد في شرحه . لأنه إغارة لمصاحبه على مكروه
وإقراره عليه .

قال سبكي : رأيت الإمام أحمد قال له رجل من موصله . فأنى أن يجلس
فيه . وقال له : ارجع إلى موصلك ، فارجع إليه وأطلقهما بن نعيم

الثانية - لو أترشحاً نكاهه فسقه غيره إليه حار . ذكره ابن عقيل وصححه
الداظم . وقدمه في المستوعب ، وابن تيمية . وجمع الحرين ، والخواشي . وصححه
الداظم

وقيل بالبيع مطلقاً وهو الصحيح . قدمه في المعنى ، والشرح وصححه .
وصححه ابن حمدان في الرعاية الكبرى . وقدمه ابن رزيق . وأصله في الفروع .
ويأتي نظيرها في إحياء الموات .

قوله (وإن أخذ مُصْلً مفروشا ، فهل له رفعه ؟ على وخبرين) .
وأصنفهما في المذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب وسعي ، والكاظم ،
والتنقيص ، والبلغة ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والزعائين ، والحاويين ،
والداظم ، والفروع ، وجمع الحرين ، وابن تيمية ، وخرمد العادة ، وشرح الحرق للطوق
أمرهما ليس له رفعه . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وحرم به في
أسور ، والمستحب . وقدمه في المعبر ، والهداية ، والخلاصة ، والعاقل ، وإدراك
الغاية ، وغيرهم .

الثالث : له رفعه . حرم به في الوجيز . وقدمه ابن رزيق في شرحه .

قال الشيخ في الدين : نفيه رفعه في أظهر قولي العلماء .

وقال في العاقل قلت : فلو حصرت الصلاة ، ولم يحصر : رفع . انتهى .

قلت : هذا الصواب .

وقيل : إن وصل إليه صاحبه من غير تحطى أحد فهو أحق به ، وإلا جاز رفعه

فأمره . تحرم الصلاة على المصلي المفروش لغيره . حرم به المحدث وغيره ، وقدم

في الفروع بأنه لا يصل عليه .

وقيل : نكره حبسه عليه . قدمه في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع :

وتوجه إن حرم رفعه به فشره . وإلا كره .

وأطلق الشيخ تقى الدين : ليس به قرشه .
 وأما صحة الصلاة عليه : فقال في الفروع ، في باب ستر العورة : ولو صلى
 على أرضه أو مصلاه بلا غضب . صح في الأصح .
 وقيل : حملها على الكراهة أولى .
 قوله (ومن قام من موضعه لم يرض لحقه) ثم عاد إليه فهو أحق به ؟
 هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وابن نجيم ،
 والراغبين . والحاويين ، ومجمع البحرين ، والفوائد الفقهية ، وغيرهم
 قال في الفروع : هو أحق به في الأصح . وقيل : ليس هو أحق به من غيره
 فعلى المذهب : يستثنى من ذلك الصبي إذا قام من صلبه ، أو في وسط
 الصلب . فإنه يجوز نقله عنه . صرح به القاصي . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد
 فيه في القاعدة العامة والتبيين . وتقدم ذلك في صلاة الجمعة في موقف ، ثم من
 هذا . فليأود .

فأمرناه

إبراهيم . أطلق كثير من الأصحاب المسألة . وشرط بعضهم أن يكون عوده
 قريبا

قلت : قلناه مرد من أطلق .

قال في الوجيز : ثم عاد ولم يشغل بشئها .

التأني : إذا لم يصل إلى موضعه إلا بالتخطي ، صلى الخلاف المتقدم . على
 الصحيح من المذهب . وحوار أو المال التخطي هنا ، وإن متناه هناك . وقطع به
 في الخلاصة

قوله (ومن دخل والإمام يحضب لم يجلس حتى يزكعه ركعتين
 يوجر فيهما) .

هذا المذهب مطلقاً ، فحقه الإمام أحمد وأكثر الأصحاب . فانه في الفروع .
وقال المتصنف في المعنى ، والشرح ، وصاحب التلخيص ، والمحدث في شرحه ،
وصاحب التلخيص ، وارتعانة ، وابن تيمية وغيرهم ، يصلي ركعتين إن شاء الله مع الإمام
تكبيرة الإحرام .

قوله

لو جلس قبل صلاتهما قام فأتى بهما . قاله الأصحاب [وأطلقوا . وذكر المجد
في شرحه وسيره في سحود الصلاة في فصل « إذا قرأ السجدة محدثاً » أن التحية
تسقط بطول الفصل [ووجه في الفروع احتمالاً سقوطها من عبادة ، ومن جاهل ما
يتم عن قرب ، ولا تنحب التحية للإمام ، لأنه لا يقل ذكره أو المعنى وغيره .
فصل هذا يعني به .

ولا تخور لزوجة على ركعتين . ذكره الأصحاب
وإن صلى فائتة كانت عليه أخرى أعيد . على الصحيح من المذهب .
وقيل . لا أخرى ، للحدود^(١) وكألف من عن السنة .
فصل المذهب : قال في الفروع : طاهره حصون ثواب
وإن كانت الجمعة في غير مسجد أو صل شيئاً . قال ابن تيمية ، وابن حنبل ،
والدلم وغيرهم . قال الزركشي : هو طاهر كلام الأصحاب .
فتب : فيماني به .

وتفقه في أواخر باب الأذان . الصحيح من الروايتين لأبطل التحية قبل
رفع المؤذن . ويأتي قريباً انتهاء الدفعة حال الخطبة .

(١) روى أحمد ومسلم وأبو داود من حديث حارث بن أبي عبد الله عليه وسلم
قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يحط . فليركع ركعتين . وليتخوّر فبه »
وعبد البخاري نحوه . وفي الباب حديث مالك الطفاقي .

قوله «ولا يجوز الكلام» والإمام يخطب، إلا أنه، أو ليس كمنه
الكلام، مرة يكون بين الإمام وبين من كمنه، ومرة يكون بين غيره
إلا كان بين الإمام وغيره، فأصحح من ذهب، بإحاطة ذلك، إذا كان
لمصلحة، وعنه أكثر الأصحاب.

وعنه يكره من مطلق، وعنه - مع لم يمتنع - وهو طاهر كلام، نصف،
وحدة من الأصحاب، وحرمه في أوجب.

وإن كان الكلام من غير هذه النصف المحرمة مطلقاً، وهو ذهب،
وعنه أكثر الأصحاب، قال في المحقق، ومجمع البحرين: لا حوز في أصح
أروايس حرمه في أوجب، وقسمه في الخلاصة، وإن تم في رعايتين،
والخاويين، والفرع، والشافعي، وسيرهم.

وعنه يجوز على من صحح دون غيره احتراذ محذرة، منهم القاضي، وحرم
ه في الإفاضة، وعنه يكره مطلقاً، وعنه يجوز.

فدبره قال في السكت: وروية عنه التحريم على طاهرها، عند أكثر
الأصحاب وقال أبو القاسم وهذا يجوز على الكلمة والكلمات لأنه لا يجل
سماح الخطية، ولا تمكنه التحريم من ذلك عامة، لا سيما إذا لم يمتنع أركانها.

نعم طاهر قوله «والإمام يخطب» أن الكلام حوز من الحصة إذا
سكت، وأصحح، أن الكلام بينهما يسبح، وهو أحد الوجوه، قال المحدث:
هذا عندى أصح وأقرب، وقد انزل في الخوار، قال لأنه ليس بخطب،
وقيل، يكره، وقيل، يحرم، وهو طاهر كلام القاضي، قاله في مجمع البحرين
وأصنف في الفرع، والخواشي، وأصنف الثاني والثالث في الفائق، قال في
الرعايتين: في كراهته بين الخطتين وجهان، قال في الخاويين، وفي الكلام بين
الخطتين وجهان، وفي إباحته في الخواشي بين الخطتين وجهان.

قوائم

الأولى : لم تنس الإمام فهو في حكم المخطئة . ووجه في الفروع احتمالاً بالحوار حالة النفس .

الثانية : لا يحرم الكلام إذ شرب اعطيت في الدعاء مطلقاً ، على الصحيح من المذهب وقد يحرم مصفاً . وأضعفها في السكاي ، والرعايتين ، والحوابين ، والطم . وقيل : يحرم في الدعاء مشروع دون غيره . وأضعفها ابن تيمية ، والفاق .
الثالثة : يستثنى من كلام المصنف وغيره من أصدق ما إذا حاس إلى الكلام كحديث صير أو غاش عن من ، أو هككة ونحوه . فإنه يجوز الكلام ، من يجب ، كما يجوز نطق الصلاة

الرابعة : يجوز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع ، نص عنه وقال الفاضل في كتب التحريم : يكون ذلك في همه .

الخامسة : يجوز تأنيه على الدعاء ، وحده خفية إذا عطس . نص عليه .

السادسة : يجوز رد السلام ، وتسميت العاطس نطقاً مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . قال في مجمع البحار : يجوز ذلك في أصح الروايتين . اختاره المجد وجدعة . وقدمه في الفروع . وعنه يجوز لمن يسمع . وهو قول في الرعاية . وأضعفها في السكاي ، وابن تيمية ، والناظم ، والخواشي . قال في الفروع : ويتوجه يجوز إن سمع ولم يقممه .

وعنه يحرم مطلقاً . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص . وقدمه في الرعايتين ، والحوابين . وأطلق في رد السلام الروايتين في الفائق .

السابعة : إشارة الأحرس انقبوكة كاللحاح . وفي كلام المحدث . له تسكت لتكلم بالإشارة . وقال في المسوع وغيره : يستحب .

قوله (ويحور الكلام قبل الخطئة وبمدها) .

يعني من غير كراهة . وهو انذهب . وعليه أكثر الأصحاب ومن معه .
وقيل : يكره .

قواعد

منها : يحرم ابتداء الصلاة . على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل :
لا يحرم على من لم يسمع . وحرمه في المذهب وغيره . وقيل : يكره .
وعلى المذهب : قل في الله وع في كلام بعض الأصحاب . يعنى التحريم
حرمه على الغير .
قلت : حرم به في السكاف . والمطم . ومجمع البحرين . والزر كشي . وابن
جدان . وابن نمير .

وفي كلام مصمم : يفسق بخروجه وقطعه أو يسهل . وفي الفروع .
وهو الأشهر في الأخبار . وهو شرع في الحصة . وهو كلام مصمم لا . وفي
المخلاف للقاضي وغيره . يكره بدء الطلوع بخرجه . وفي الفروع . ويظهر
كلامهم . لا تحريم إن لم يحرم الكلام فيها . قل : وهو منعه . فلو كان في الصلاة
وخرج الإمام جفع . فلو يرى زيدا صلى ركعتين . قل الحمد : يضمن ذلك .
بخلاف السنة

ومنها : يحور من بعد من الخطيب ولم يسمعه الاستماع بالقراءة والذكر حمية .
وقوله أفضل . من عبه . فيسجد للتلاوة . وفي ابن عقيل في الفصول : إن يعلوا
فهم سمعوا صوته جاز لهم إقراره . قل في العلم . وفيه لا .
ومنها : يكره العث حالة الخطئة . وكذا شرب الماء . وفيه لا . وقال الحمد
يكره ماء يشتمد عطشه . وحرمه أبو العباس . قال شربه إذا اشتد عطشه أولى . وفيه
في النصيحة . إن عطش فشرب فلا بأس . قل في الفصول . وكره جماعة من
العلماء شربه قطعة بعد الأذان . لأنه يبعده عن شربه . وأكل مال باس . قال

وكذا شره على ثل مائة لثمن بعد الصلاة لأنه بيع . قال في المروء . فطلق .
 قال : و شوجه يجوز للحاجة ، دفعاً للمضرة ، وتحصيلاً لاستماع الحصة انتهى
 وقال ابن تيمية : ولا بأس شراء ماء الطهارة بعد أداء الجمعة . وقاله في الرعاية
 وسيرد وراى . وكذا شراء السرة . و اتى أحكام البيع ضد النداء في كتب
 البيع بن شاه لله على

باب صلاة العيدين

قوله (وهى فرض على الكفاية)

هذا المذهب وعنه أكثر الأصحاب . و ابن تيمية : فرض كفاية ، على
 الأصح . قال في مجمع البحرين : فرض كفاية في ظاهر روايتين . قال في
 المحشى : هذا مذهب المذهب . قال الزركشى : هذا مذهب وحرمه في
 الهداية ، والمذهب ، وسبوت الذهب ، والسكاكي ، والحلاصة ، والنجيب ،
 واللمعة ، والإقادات ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرد المحتار ،
 والحارثيين ، والنعيم ، والعاقل ، وشرح ابن رجب ، وغيرهم .
 وعنه في فرض عين . أحدهما الشرح تقي الدين . وقال : قد نقل بحجوس
 على النساء وغيرهن

وعنه هي سنة مؤكدة حرمه في التنصرة .

فعلى مذهب : يفتون على تركه . وعلى أنها سنة لا يفتون . على الصحيح
 من المذهب . كالأذان ، والقرايع ، وقال أبو المعالي في النهاية : يفتون أيضاً .

فوائده

منها : قوله (فَإِنْ لَمْ يَنْتُمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَ الرُّوَالِ خَرَجَ مِنَ الْعِدِّ
 فصلى بهم) .

هذا بلا راع . وسكن تكون فساد مطلقاً ، على الصحيح من المذهب

وعليه أكثر الأصحاب . وقد أثر في المسألة كقول أدهم مع عدم العمل
للعذر انتهى .

ومنها أنها تصلى وتبصر في الصلاة ، وعليه الأكثر

قال في النكت : قطع به جماعة . قال ابن حنبل وفيه نظر وقال القاضي :
لا يصحون وقال في التعليل : من غمو بعد الفجر ، فربما من الغم ، وهو
وإن في كلام المصنف آخر الذي استحدث قصته بإضافته ، وأنه نحو من
الروايات وسنده على الصحيح .

ومنها قوله (وَيُسْرُ عَزِيمٌ لِأَصْحَى ، وَخَيْرٌ مِمَّا عَيْثُ يُؤْتَقَنُ قُلُوبُ
مَيِّ فِي دَنِيْمٍ) من عيه .

قوله (وَلَا كُنْ فِي الْمَضَرِّ قَبْلَ الصَّلَاةِ)

بمعنى قبل الخروج إلى الصلاة . ويستحب أن يكون مرت ، وأن يكون
وتراً . قال الجدي ، وتبعه في مجمع البحار : هو آكد من ما ذكره في الأنس

قوله (وَالْإِمْسَاكُ فِي الْأَصْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ)

وذلك إذا كان من نحيبه . فعليه أن لا يمسك ما كان من نحيبه ، قبل الصلاة .
نص عليه الإمام أحمد . وقاله الأصحاب .

قوله (وَالْعَمَلُ)

تقدم الكلام عليه في باب العمل في الأعمال المستحبة

قوله (وَالتَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا مَدَّ الْعَمَلِ)

هكذا قدم جماعة من الأصحاب . فقولهم « بعد الصبح » يعني بعد صلاة
الصبح منهم المصنف هـ ، وفي المعنى ، والشرح ، وهو خبر ، وإن قيل ، ونعم
المعبرين ، وأربعين ، وأخرون ، وغيرهم . وأصق لأكثر .

قوله (ماشياً).

هذا المذهب مطلق. وعليه أكثر الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وقال أبو المعلى. إن كان الله تعالى استحب الركوب وإظهار السلاح. وقال الشارح وغيره: وإن كان بعيداً فلا بأس أن يركب. نص عليه. ورواد ابن رزس وغيره أو لعدم وهو مراد قصداً.

فائدة. لا بأس بالركوب في الخروج. وكذا من صلاة الجمعة.

قوله (على أحسن هيئة إلا المتكفف، يخرج في ثياب اعتكافه)

الذهاب إلى العيد لا يخلو إما أن يكون معتكفاً، أو غير معتكف. فإن كان معتكفاً، فلا يخلو: إما أن يكون لإمام أو غيره.

فإن كان الإمام، فالصحيح من المذهب: أنه يخرج في ثياب اعتكافه وهو ظاهر كلام المصنف وغيره. وقدمه في المروء، ولما أتى وقيل يستحب له النحول والسطف. حرمه في مجمع البحرين، ومختصر ابن تيمية.

قال الشيخ في الدين. يسألان الإمام الأعظم. وإن خرج من المعتكف. فله فيه في الفتاوى قال في الله. يخرج في ثياب اعتكافه. قال جماعة: إلا الإمام.

وإن كان غير الإمام، فالصحيح من المذهب: أنه يخرج في ثياب اعتكافه. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وقال القاضي في موضع من كلامه: المعتكف كغيره في الرقة والطيب ونحوهما.

وإن كان غير معتكف، فالصحيح من المذهب في حقه أن يأتي إليها على أحسن هيئة. وعليه الأصحاب. وعنه الثيات لجنة والزينة في الفصل سواء وسواء كان معتكفاً أو غيره.

فائدة: إن كان المعتكف خرج من اعتكافه قبل ليلة العيد، استحب له الميتة

ليقة العيد في المسجد ، والمخرج منه إلى المصلى . وإن كان اعتكافه ما انتفى
فظاهر كلامه لصف هذا حوار المخرج . وهو صحيح . وصرح به المحدث في شرحه
وإن تيمم ، وتجمع البحرين وغيرهم
قال المحدث : يجوز له الخروج ، وزومه معكفه أولى . وإن تيمم ، وإن
حذف وغيرهم .

قوله : (وإذا عدا من طريق زجع في أخرى) .

هذا المذهب . وعليه جمهير الإجماع . وقطع به كثير منهم
وقيل : يرجع في الطريق الأقرب إلى منزله ، ويذهب في الطريق الأشد
فأمره : دونه في طريق رجوعه في أخرى . فعلة التي صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم .

وقيل : فعل ذلك يشهد له الطريق . وقيل : يشهد به سكان الطريقين
من أهل والإس . وقيل : يتصدق على أهل الطريقين . وقيل : يسوى بينهما
في التبرك به ، وفي شدة عتده ، والاعتداع بمسأته . وقيل : يحسب المسعفين
أو اليهود . وقيل : لأن الطريق الذي عدومه كان أطول فيحصل كثرة الثواب
لكثرة الحصى إلى المذقة . وقيل : لأن طرعه إلى المصلى كانت على التيمم ، فيرجع
رجوعاً إلى جهة الشمال . وقيل : لإصهار شعار الإسلام فيها . وقيل : لإظهار ذكر
الله . وقيل : يهرب المسعفين واليهود بكثرة من معه . ورجحه ابن بطال . وقيل
حذراً من كيد الطائفتين أو إحداها . وقيل : ليبرور قلوب الأخيار ولأموالهم
وقيل : ليصل رحمه . وقيل : يبدل تعبيره إلى معرفة الرضا . وقيل : كان
في دونه يتصدق . فإذا رجع . سبق معه شيء . فيرجع في طريق أخرى ، فلا ترد
من يسه

قال الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر : وهو صعب جداً .

وقيل : فعل ذلك لتعريف الرعدة . وقيل : لأن الملائكة تقف على الطرقات فردن يشهد له ويرفع منهم .

وقيل إن ألى حرة . هو في معنى قول منقول عنه (٦٧ . ١٢) لا تدحوا من باب واحد) فثبت إلى أنه فعل ذلك حذراً من إحصاء العين .

وقيل العلامة من القيم رحمه الله : إنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من ألقه . المحتملة القريبة . انتهى .

قلت : فلي الأفعال الثلاثة الأول . يخرج له فعل ذلك في جميع الصوات الخمس . وقد مر لإمام أحمد رحمه الله على استحباب ذلك في الجمعة . وهو الصحيح من المذهب . وقيل لا يستحب

قوله (ومن من شرطها : الاستيطان ، وإذن الإمام ، والعدد المشترط للجمعة) على روايتين .

وطبق في المذهب ، ومسبوق المذهب ، والخوى ، والنحس ، والبيعة ، والعايتين ، والخوامين ، والخواشي ، وشرح المحدث

أبو الاستيطان والعدد : ما صحيح من المذهب : أنهما يشترطان كالجمعة .

وعنه جمهور الأصحاب قال في الفروع : حذره الأكثر قال في مجمع البحرين :

احتد القامى والأمدى ، وأكثر قول في العلامة : يشترط على الأصح

قال في الوسيلة : هذا أصح الروايتين . وصححه في التصحيح . ونصره الشرف ،

وأبو الخطاب وحده في كراهة من غفيل ، ولو وقدمه في الفروع ،

والهداية ، والمنوع ، وسعى ، والشرح ، والفتى ، ومختصر ابن تيم

و رواية الثانية : لا يشترطان . قال في الفروع أحده جماعة

فت : منهم المحدث ، وصاحب مجمع البحرين ، ويطه

وحده في الخبر ، والإعدادات ، ويطه لوحيد ، وصححه في تصحيح الخبر

وقدمه في الكافي ، وابن تيم . وأطلق في آخره ، وأوجب في المنهج صلاة

العدد بدون العدد المشترط للجمعة

وقال ابن الزعزعي بشرط الاستبطان في أصح الروايات .

وقال ابن عقيل بشرط الاستبطان ، رواية واحدة . وذكر في اشتراط العدد الروايتين . وقال ابن عقيل ككتفي باستبطان أهل الدعة . قد لم يصح العدد . وقاله ابن نجيم ، وابن حجر .

وقال ابن عقيل تصدق قد يصح العدد . وكان في الآية أقل منه . ويرى حصة منصرف أو مرة قدم فيها العدد . ثم هو الذي إليه . قد لا يوجد ، لأن العبد لا يتكبر فلا شق . والله . خلاف الجملة . قال ابن تيمية . والله تصدق . وقد اتفق . يست دون شرط . وعدد سنة مؤكدة . حدث

وأما ابن الإمام : فالصحيح من المذهب . رواه ابن تيمية . أنه لا يشترط . وعليه أكثر الأصحاب كالجملة .

والرواية الثانية بشرط إيمانه . قال في خلاصة شرط على الأصح . وقدمه في الهداية . وهو مستوعب . والشافعي . والحنيني . أو أحدهما . وذكر في التوسعة : أنه أصح . وابن تيمية . ونصه الشرف . وأبو حنيفة . مع أن في الهداية . والله أنهما في كتب الجملة . هذه اشترط ابن الإمام في صلاة العدد . وقدمه في هذا الباب بشرط إيمانه . وأطلق في رواية . وهو من هذا في إيمانه . الروايتين . مع أنهما قدما في الجملة . عدم الاشتراط . فيكون خلاف هذا أقوى . عدم في الاشتراط . يؤيده أنه قدم في مستوعب . خلاصة هـ . في عدم الاشتراط . ولهما ما الاشتراط .

فت . وهو ضعيف

والظاهر . أن مراد صاحب . وابن . واحد . وذكر خلاف . لا إجماع . وقوله . وحده . في مدونه . وسيره . في الشروط . كجملة

قوله في مجمع البحري . وهو ما يدل إيمانه . وهو على روي جملة . وآخر المذهب في ذلك . أنه يقتضي الجملة . وهو أقوى . وابن . معتبره . نعم

فأصبح انروايتين هـ . لا عتر أيضاً ، كأحمد والاستيعاب انتهى .
قلت : الذي يظهر أن القول بشرطهما في الجملة أولى من القول بالاشتراط
في العيد . فعلى المذهب نقض المسافر والعذر والبرأة والسفر ونحوهم معاً .
ويستحب أن يقصّب من هـ كاتى . واحتر الشيخ في المذهب لا يستحب .
وعلى الرواية الثانية ، معوجاً حاله

قوله ﴿ ولئن في الضخراء ﴾

وهذا بلا راع إلا ما استثنى على ما تلى
﴿ وتكره في الجميع إلا من عذر ﴾ .
وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا بأس به
مصنف .

تبيح . يستثنى من كراه المصنف وغيره . من أضيق مكة في المسجد
فيها أضيق من الأصغر ، قطب ذكره في مجمع البحرين محل ودي . وقاله في
العروغ ، والشافعي ، وغيرهم . فيه في هـ .

فانظر : نحو الاستحلاف للصيغة من يصلي بهم في المسجد . قاله في
العروغ . وقال ابن تيمية ، وابن حمدان ، وصاحب المذائق : يستحب . من عنه .
وقاله المصنف ، والشرح ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرهم . ويحبس بهم إن شاء
وإن تركوها فلا بأس . لكن المصنف أن يحط .

وهم فعلى قول الإمام وبعده . ولأولى أن يكون بعد صلاة الإمام . في
حاضرهم . سقط العرض . وحديث التصحية ذكره لقصى ، وابن عقيل
وقدمه في العروغ ، والرعية ، وابن تيمية ، وغيرهم . وقال بعض الأصحاب : إن
صلاها أياً بعداً يصحب قبل مستحلفه ، لأن قييده ظهر شعار اليوم . وموجبها كسوقه
بعلا . قدمه في العروغ ، والرعية . وقال : فإن يرويه فرض كفاية أو عين ، وصبروا
الشق ، فهو فرضاً أو سنة . فوجهان . انتهى .

ويصلى بهم ركعتين كصلاة الخيفة . قدمه في الفائق . وعنه ثانياً . قدمه في الرسالة ، ومجمع البحرين ، وأطنبها في نعي ، والشرح ، وسنن تيم .
قال في الموع وفي صفة صلاة الخيفة الخلاف ، لاختلاف الرواية في صفة صلاة علي وأبي مسعود الندي رضي الله عنهم^(١) . وعنه ركعتين من حسب ، وإن لم تحط بأربع .

قائمة : جامع للنساء حضورها ، على الصحيح من مذهب . وعنه يستحب احداً من حامد . وعنه في غير المتحفة ، وجره بالاستصحاب في المتخصص . وعنه بكرة . وعنه بكرة لثالثة دون غيرها . قول الطاهر : « كراهة خروجه » يؤكد . وعنه لا يحسن . وقول الشيخ في مذهب : قد علم بوجوبها على النساء .
قوله « فيصلي ركعتين » . كثير في الأولى أربعة ، بعد الاستفتاح ، وقيل التعمد ستاً {

هذا المذهب . وعنه لأصحاب . وعنه كراهة . وعنه بكرة حمداً . وفي الثانية أربعة . كما في .

وقوله « بعد الاستفتاح » هو مذهب . وعنه الأكثر . وعنه يستحب بعد التكبيرات رواته . حده أنه كبر الحلال وصاحبه أو كبر عند العزير . وأصقهما في مستوعب . وعنه يخير بين ذلك .

قوله « وفي الثانية بعد اتيان من السجود حمداً »

هو مذهب . وعنه لأصحاب

وقدم رواية : أنه كبر في الأولى حمداً . وفي ثالثة أربعاً

غريب : ظاهر كلام المصنف . أن هن إمري والأمصري في هذه الصفة على حد

(١) روى لمسان عن ثمة بن زهدم « أن علياً استطلق أبا مسعود على الناس

خرج يوم عيد . فقال : يا أيها الناس ، إنه ليس من السنة أن يصلي من الإمام »

مروء وهو صحيح وهو الذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه يصلى أهل القرى بلا تكبير وثقل بعد . يصلى أهل القرى أربعة ، إلا أن بعض رجل فصلى ركعتين قوله ﴿ ويقول : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً . وسبحان الله بكرة وأصيلاً . وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً ، وإن أحب قال غير ذلك ﴾

هكذا قال كثير من الأصحاب

واعلم أن هذا من التكبير غير مخصوص بذكر . فنه حرب عنه . وروى عنه أنه « يحمد ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » وعنه « ذلك ويدعو » وعنه « يسبح ويهتف » وعنه « يذكر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم » وعنه « يدعو وتحمي على النبي صلى الله عليه وسلم » كل ذلك قد ورد عنه . فذلك قال المصنف . وإن أحب قال غير ذلك

وأما قوله « في هذا كذا » فلهذا من الأحكام على الصحيح من لوائح . قال المصنف : وهو أصح ما فهم . قال الركني وهو ظاهر كلامه في المصنف . وأوجه الثاني لأن في . قوله القاضي . وفيه توبخين . ووجهه في التوجيه وقدمه في الثاني . قال في الرعدة الصغرى . والخوبين . وقوله في وجه ، وهو ظاهر كلامه في النصي وعنه . لأنه قد بين كل تكبيرتين . وأضيق في المروء ، والرعدة الكبرى . ويجمع السجود ، واسنم .

قوله ﴿ ثُمَّ يقرأ بقَدِّ الفاتحة في الأولى سبَّح ، وفي الثانية بالمشية ﴾

هذا المذهب . وسبه أكثر الأصحاب . وعنه في الأولى نق . وفي الثانية باقترت . اختارها الأحمى . وعنه في الثانية باقترت . وعنه لا تؤت احداً الخرق .

قوله (وتكُونُ بعد التَّكْبِيرِ) .

على الدَّاعِي كَوْنُ بعد التَّكْبِيرِ في الركعتين . وهذا مذهب . وعنده جماهير الأصحاب ، وصحروود . وعنه يوافق بين الاثنين اختاره أبو بكر فيكون القراءة في الركعة الثانية عقب الأولى . عنه غيره . فانه يرى كشي وغيره

تعبير قوله (وتكُونُ) حَقْلٌ حَقْلَيْنِ يَخْلُصُ نِيَّتُهُمَا صَرَحَ مَنْ حَصَصَهُ بعد الصلاة . وهو كذلك . فهو حَقْلٌ قَبْلَهُ . يَحْتَدُّ بِهِ . على الصحيح من مذهب ود كره لهذا قول أكثر العلماء . وذكر أبو حامد وجهين

فأمره : حضره لعبد بن في أحكامها كحظبة الجمعة في أحكامها غير التكبير مع الحَضْبِ وهذا مذهب من عليه قول في الفروع ، وإبراهيم بن أبي الأصح الذي أئتم به . وقدمه في العائق حتى في أحكام الكلام . على الأصح ، حتى قال الإمام أحمد : إذا سمع الحَضْبَ في العيد إن شاء رد السلام وثبت المَطْلُ ، وإن شاء عمل . وقدمه في الحَوَاشِي في الكلام قول ابن عيسى وهي في الإيضاح وأصح من الكلام كحظبة الجمعة . من عنه وعنه لأش . كلام فيهم بخلاف الجمعة . وأطلقه في الحَوَاشِي قول في الفروع في تأييم الكلام رَوَاهُ . ياب كالحظبة ، ولأن حصتها مقدر ركعتين بخلاف العدد

وسمى جماعة من الأصحاب تأييم الجمعة في الصلاة ، واحاد الإمام والقيم . والجمعة بين حَضْبَيْنِ ، فالعدد ، سكوب سنة لا شرط للصلاة . في أصح الوجهين .

قال في مجمع البحرين : وتعرف حصة العيد حصة الجمعة في سنة شيب . فلا عبها الطهارة ، ولا أحاد الإمام ، ولا التَّيْم ، ولا الجمعة . قولاً واحداً بخلاف الجمعة في وجه . ولا يعتبر لها العدد ، وإن اعتبره للصلاة ، بخلاف الجمعة ولا ينحس عقيب صعوده للحظبة في أحد الوجهين . لعدم منظار فرائع الأدب . هـ . انتهى .

واستثنى ابن تيمية ، والظاهر ، وصاحب الدنق ، ومخوashi : الأربعة الأول .
وأطلق ابن تيمية وابن حمدان في الكسري وحميد بن اشعر العدد للحطبة ، إن
اعتبروه في الصلاة .

والصحيح من مذهب أنه يحس إذا صعد من مستريح . بعض عنه ،
وقدّمه في الكافي [ونعني والشرح] والفاق ، وربعتين ، وشرح ابن رزيق
وعبرهم . قال ابن تيمية : المستوص به علس [صححه في الفصول] .
قال أحمد . لأظهر أنه حس مستريح وتراخي به . وهو ظاهر كلام
الإمام أحمد . وأحداه مذهب .

وقيل : لا يحس ، وأصحها في الحديث . قاله تركشي
وقال المحدث أصحاً : وهو أن أصح خبره عن الصلاة واستفتح « تكبير »
وبين الفطرة والأصحية وأنه لا يجب الإتيان بها ، بل يستحب .
وقال في الصحيح : إذا سجد سجد وأومأ بيده .

قوله (يستفتح الأول بنسج تكبيرات)

الصحيح من المذهب أن افتتاحها تكون « تكبير » . وتكون التكبيرات
متوالية سقاً على الصحيح من مذهب . وقال القاضي : إن هل بينهم أودكر
حس ، والنسج أولى . وقال في الرعدة : حار . قال في العروة : وظاهر كلام أحمد
تكون التكبيرات وهو حس وهو أحد لوحين . وهو ظاهر ما قدمه في العروة .
والوجه الثاني : يقولها وهو قائم .

قلت : وهو الصوت . والعمل عليه . وهو ظاهر كلام المصنف هو وغيره
حيث حمل التكبير من الحطة

قال في العروة - عدد ذكر هذا الوجه - فلا حصة يستريح إذا صعد ، عدم
الأدالها ، بخلاف الجمعة وأطلقهما في العدة والفاق ، وجمع البحرين ، وابن تيمية .
وحذر الشيخ في الدين افتتاح حطة العيد بالحمد . قال : لأنه لا يقل عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه اجتنب خطبة بغيره . وقال صلى الله عليه وسلم « كل أمر
ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أحسن » انتهى .

قوله « والثانية بتسعة » .

الصحيح من المذهب أن محل التكبير في الحصة الثانية في أوّلها . وعنه جمهور
الأصحاب . وعنه محله في آخرها . اختاره القاضي .

وغيره : هذه التكبيرات التي في الخطبة الأولى والثانية سنة . على الصحيح
من المذهب . وقيل : شرط .

قوله « والتكبيرات الروائد والدكر بينهما سنة » .

معى تكبيرات الصلاة . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه
شريح . احتج به الشيخ أبو الدج الشيرازي . قال في ادعاء . وهو بعيد . وقال في
البروضة إن ترك التكبيرات الروائد عمدتهم . وهـ بطلان . وهذا لا يلزمه
سجود . لأنه هيئة قال في الفروع كذا . وفي ابن تيمية وغيره : وعلى الأولى
إن تركه سهواً ، فهل يشرع له السجود ؟ على روايتين

قوله « وأخطبتين سنة »

هذا المذهب بلا ريب . وعنه أكثر الأصحاب . وقيل ٥٠ شريح . ذكره
القاضي وغيره . قال ابن عقيل في الذكر ٥٠ من شرائط صلاة العبد .

قوله « ولا يتقلّ قبل الصلاة ولا يقدّمها في موضعها »

الصحيح من المذهب كراهة التقل قبل صلاة العبد ومدها في موضعها .
قال في الفروع وغيره . هذا المذهب . وكذا في المكت . وقال : هذا معى
كلام أكثر الأصحاب انتهى . وقدمه ابن تيمية وغيره . وبص عليه . ونقل الحجة
عن الإمام أحمد لا يصلى . وقال في الموحى لأخوه . وقال صاحب المستوعب ،

ومن يركب، ويعودها لاس . وفي في النصيحة : لاسي . وقدم في الفروع
أن تركه أولى .

وفين : صلى تحية المسجد . أحرم أو الفرج . وحرم به في لغة . قال في
الفروع : وهو أظهر . ورجحه في السكت . وضعه لأصحاب . وفي نحو النجاة
في صلاة العيد لأصحابه . وهو احتمال لأن الخوري . قال في حرد العدة :
الأظهر عدل : أني سجدتها . قال في العائق : فو أدرك الإمام يحصب
وهو في المحدث . فصل النجاة عند القاصي . وحده الشرح . يعني به انصاف .
فت . وقدمه ابن . بر في شرحه . وأصحابه في الشرح . ومن حمال .
وفي في بحر . ولاسه لصلاة العيد قبلها ولا بعدها . قال في الفروع : كذا قال .
نسيم . طهر قوله « في موضعه » حوار . فيها في غير موضعه من غير كراهة .
وهو صحيح . وهو مذهب . وعليه جمهور . وقال في النصيحة : لاسي أن يصل
فيم ولا بعدها حتى تروى الشمس . لاسي ولا في طريقه . اتباعاً للسنة والجماعة
من الصلوة . وهو قول أحد . قال في الفروع . كذا قال .
فأمره . كره الإمام أحمد قصة العدة في موضع صلاة العيد في هذا الوقت ،
شلا . فتدلى به .

قوله (ومن أكثر من سلام الإمام صلى الله عليه وسلم على صفته)

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال القاصي هو كس
فاته اجمة لا وفي التحقيق . قال الركني : وقد نص أحمد على الفرق في
رواية حبل . فيمنع الإلحاق . وقال القاصي أيضاً . يصل أرساً . إذا قد . بقصى
من فاته الصلاة أرساً .

قوائم

إبراهيم : بكر السوق في القضاء بديهيه . على الصحيح من المذهب .
وفين : مذهب الإمام .

الثاني : لو أدرك الإمام قنط ، بعد فراغه من التكررات أو مصبها ، أو ذكرها
قبل الركوع : لم يأت بها مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . ومن عليه في السوق ،
وكما لو أدركه راكباً . ومن عليه في جماعة : كالجمعة وأولى . لأنه ركن . قال
الأصحاب : أو ذكره فيه .

وقيل : لا . واحده ان عمس . وعن أحمد : من سمع قراءة الإمام لم
يكبر ، وإلا كبر . قال ابن تيمية : وحده بعض الأصحاب

الثالث : لو سئ التكرير حتى ركب . سقط ولائق به في ركوعه . وإن ذكره
قبل الركوع في القراءة أو بعده . أت به ، على أصح الوجهين ، كما قدم . ومن
كان قد وقع من القراءة ، بعده . ومن كان فيها أتى به ، ثم استأنف القراءة ،
على الصحيح من المذهب . فدمه في الدعاء ، وإن تيم . وقيل : لا يستأنف من
كان يسراً . وأصحه القاصي وغيره .

قوله (وإن فاتته الصلاة استحب له أن يقضيها) .

يعني متى شاء ، من زوال وعده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب
وقيل : إن عتين ، يقضي قبل الزوال . وإلا فصده من العذر .

قوله (على صفتهم) .

هذا المذهب . احتدوه الحورحى ، وأبو بكر بن عبدوس في تذكرته وغيرهم .
وحرمه في الوجيز . والنور ، والمعنى [واستحب] وقدمه في المروع ، والحرد ،
والمستوعب ، وخلاصة ، والبيعة ، والشرح ، والرعايتين ، والخاويين ، والعلم ،
والفائق ، والبهية ، وإدراك العدة ، وغيرهم . قال ابن ررس في شرحه : هذا أقسى .
قال في جمع البحرين : هذا أشهر الروايات .

وعنه يقضي أربعاً ثلاثين ، ويكون سلام . قال في التلخيص : والبيعة :

كما عرفت

وعنه يقصيه أربعا لا تكبير أصلاً سلام ، أو سلامين . قال الزركشي هذه المشهورة من الروايات . احتشدها الخرق ، والقاصي ، والشرع ، وأبو الخطاب في خلافهم ، وأبو بكر فيما حكاه عنه القاصي والشرع . وقدمه ابن رزين في شرحه . وحرمه ابن السكيت في العقود .

وعنه يحجر بين ركعتين وأربع . وعنه يحجر في اركعتين بين التكبير وتركه . قال في الزكاة : وعنه يحجر بين ركعتين تكبير وغيره . وقيل إن كافع ، وابن أربع سلام أو سلامين ، وبين التكبير براند .

وعنه لا تكبر لنفسه . وعنه ولا غيره . بل يصلي ركعتين كسنة . وغيره في المعنى بين الصلاة أربعا . إما سلام واحد وإما سلامين . وبين الصلاة ركعتين كصلاة التطوع ، وبين الصلاة على صفحتها . وقال في العمدة : من أحب صلاحاً تصوعاً ، إن شاء ركعتين . وإن شاء أربعا ، وإن شاء صلاحاً على صفحتها .

وقال في الإفادات : قصده على صفحتها ، أو أربعا سرداً أو سلامين وأطلق رواية القضاء على صفحتها ، أو أربعا ، أو التعبير بين أربع وركعتين : في جميع الصمير ، والهداية ، والمنهج ، والإيضاح ، والفصول ، وتذكرة ابن عقيل ، والذهب ، ومسود الذهب ، والكاوي ، والتحصيل ، وابن تيمية وغيرهم . فائدة : لو خرج وقتها ولم يصحبها خشكها حكم الس الروايات في القضاء . قاله الأصحاب . قال في الفصول وغيره : يستحب أن يجمع أهله وبصيص جماعة . فعله أس .

قوله (وَيُسُّ التَّكْبِيرُ فِي لَيْلَتِي الْبَيْدِ)

أما ليلة عيد الفطر : فيسن التكبير فيها ملائزاع أعلاه . ونص عليه ، ويستحب أيضاً : أن يكبر من الخروج إليها إلى فراخ الخطبة ، على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . منهم القاصي وأصحابه . وهو من المفردات .

وعنه إلى خروج الإمام إلى صلاة العيد . وقيل : إلى سلامه .
وعنه إلى وصول المصلي إلى المصلى ، وإن لم يخرج الإمام .

فائدتان

إمراهما : لا يسن التكبير عقب المكتوبات الثلاث في ليلة عيد الفطر .
على الصحيح من المذهب . قال في الفروع . ولا تكبر عقب مكتوبة في لأشهر .
وقدمه ابن تيمية وغيره . واحتاره القاضى وغيره . وقيل : تكبر عقبها . وهو وجه
ذكره ابن حامد ، وغيره . وحرمه في المذهب ، ومسوك الذهب ، والتنجيس ،
والسنة ، والإفادات ، والحاويين . وقدمه في الرعاية المصرية . قال في المذهب ،
ومسوك الذهب : وهو عقب الفرائض أشد استحبابا ، وأطلقهما في الرعاية
الكبرى .

الثانية : يخرج بالتكبير في الخروج إلى المصلى في عيد الفطر خاصة . وقدمه
ابن تيمية ، وابن حنبلان . وعنه يهره في الأصح أيضا . حرمه في العلم . وقدمه
في مجمع البحرين ونصره .

وأما صاحب الفروع . فحل فيه . وتكره في خروجه إلى المصلى .
وأما التكبير في ليلة عيد الأصحى . فسن فيه التكبير المنطق بلا راع .
وفي المشر كله لا غير . على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب .
وقيل : يس المنطق من أول العشر إلى آخر أيام التشريق . حرم به في
العمية ، والكاى ، وغيرهم .

فائدتان

إمراهما : قال الإمام أحمد : يرض صوته بالتكبير .

الثانية : التكبير في سنة الفطر أكد من التكبير في ليلة الأصحى ، على
الصحيح من المذهب . نص عنه . وعنه الأصحاب .

واحذر الشيخ تقى الدين في الفتوى المصرية : أن التكبير في عيد الأضحى
آكد . ونصره دالة كثيرة

وقال في السكت : التكبير ليلة الفطر آكد من حجة أمر الله به ، والتكبير
في عيد النحر آكد من حجة أنه يشرع أدبار الصوت ، وأنه متفق عليه .

قوله ﴿ وَفِي الْأَضْحَى يُكَبِّرُ عَقِيبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ ﴾

هذا المذهب . يعني أنه لا يكبر إلا إذا كان في جماعة حرم به في الوجيز ،
والمبور . وقدمه الخرق ، والفروع ، والظم . واحوشى . ومن تبعه ، وابن رزين .
ونصره المصنف ، والشايع . وقال : هو المشهور عن أحمد . قال في مجمع البحرين :
هذا أقوى روايتين قال في تحصيل العدة على الأظهر قال الركني : المشهور
أنه لا يكبر وحده . وهي احتراش في جمع ، والقاصي ، وعدة أصحابه . انتهى .
وعنه أنه يكبر ، وإن كان وحده . قال في الإفاضة : ويكبر بعد الفريضة .
وهو ظاهر كلامه في النافذة ، وظاهر كلام ابن أبي موسى . وصححه ابن عقيل .
وقدمه في الهداية ، والإخلاصة ، والمحيط ، ودرع الشين ، والمحاذين ، والفايق ،
وإدراك العدة . وأطلقهما في مذهب . ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والكاظمي ،
والخمر ، والمحدث في شرحه .

تعبير : مفهوم قوله « عَقِيبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ » أنه لا يكبر عَقِيبَ المواقيت . وهو
صحيح وهو المذهب . وعليه حميد الأصحاب . قال في المستوعب ، وغيره . لا يكبر
رواية واحدة . وقال الآخري من أئمة أصحاب كبر عقيب .

قوله ﴿ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه هو كالحرم ، على ما أتى . وعنه يكبر من صلاة الفجر يوم النحر .

قوله ﴿ إِلَّا الْمَحْرُومُ . فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ﴾

وأخره كالمجمل . وهو إلى العصر من آخر أيام التشريق . وهذا المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات

وعنه ينتهي تكبير الحجة صبح آخر أيام التشريق . احتاره الأخرى
وأما الحل فلا أعلم فيه نزاعاً أن آخره إلى العصر من آخر أيام التشريق .
تعليم . فإن تركته لوروى حجة العقدة قبل العصر . فمفهوم كلامه أنه
قضى أنه لا فرق ، حملاً على العباد . والمقصود في رواية عبد الله : أنه بدأ
بالتكبير ثم يتي . إلى التوبة قد حرج وقت . منع ، وهو امرى صحى . فذلك
قدم التكبير عليها . انتهى
فت . بعدى ٣

قوام

الأولى : تكبير الإمام بدسه من الصلاة ، وهو مستقل القصة على طهر ما قبل
من القصة عنه . وقدمه في الدعاء ، و رعاية التكبير ، والفائق ، وآخر بد العادة
وإن درس في شرحه . واحتاره أبو بكر ، ومصنف ، والشرح قال في الفروع :
والأشهر في المذهب . أنه تكبير مستقل الدس . فإن في تعدد العاية ، هو الأظهر
وحرمه في مجمع البحرين . وقدمه ابن تيمية ، والحواشي .

وقيل : يحجر بسبب . وهو احتمال في الشرح .
وقيل : تكبير مستقل القصة . وتكرار أيضاً مستقل الدس .

الثانية : قضى صلاة مكتوبة في أيام التكبير ، والنقصية من غير أيام التكبير
كراهية . على الصحيح من المذهب . حرمه في المعنى ، والشرح ، وإن ررين
في شرحه . وعنه لا يكفر . قال محمد : لأقوى عندى أنه لا تكفر . وقدمه في الرعاية
[التكبير وحرمه في الصغرى والحويين . فت والنقصية تكمل إليه .
وأصحب في الفروع .

ولو قضاها في أيام التكبير . والنقصية من أيام التكبير أيضاً . كراهية . على

الصحيح من مذهب حرمه في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وجمع البحرين ،
 وابن رزين ، وابن تيميم ، وقيدته بأن تقصده في تلك السنة . وكذا في الغرر وغيره
 وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال وقيل : عاقبته صلاة من أيام التشريق فقصد
 فيها ، فهي كالمؤداة في أيام التشريق في التكبير وعدمه

وقال [في المعنى ، والشرح] حكمها حكم المؤداة في التكبير ، لأنها صلاة في أيام
 التشريق . وقال [في المذاهب] كثر . وقيل : في حكم المقضي كالصلاة . وقيل :
 لا لأنه يعظم للرمز انتهى

ولو قصده بعد أيام التكبير . يكبر لها ، على الصحيح من المذهب . وقطع
 به الأكثر . لأنها سنة فالتحسين .

وقال ابن عقيل : هذا العيب باطل بالسنة الرواتب ، فإنها تقضى مع الفرائض
 أشبه التنية . وقال ابن تيميم : وإن قصده في غيرها فهل يكبر ؟ على وجهين .

الثالثة : تكبير المرأة كالأرجل على الصحيح من المذهب ، مع الرحاح ومنعقدة
 لكن لا آخره ، ونفى به كذا عقيب الصلاة

وعنه لا تكبر كالأذان ، وأصغرتهم في السجود ، والسعة ، والرعاية الصغرى ،
 والحدادين .

وعنه تكبر مع الأذان فقط . وقطع به كثير من الأصحاب . فإن في السكت :
 هذا المشهور . وفي تكبيرها إذا نُصَلَّ معهم يرواها . وأطلقهما في المعنى ،
 والشرح ، وابن تيميم . وقال في القرعيس : هل يس لها التكبير ؟ فيه روايتان .

الرابعة : المسافر كالقيم فيها ذكره .

قوله [وإن نسي التكبير فصاء]

وهذا بلا ريب من حيث الحمد . فيقصيه في المكان الذي صلى فيه . فإن قام
 منه أو ذهب عاد وحسن وقصد على الصحيح من المذهب . قال في الرعاية حلس
 حلقة التشهد . وقيل له قصاؤه مشيا وحرمه في الرعاية

قوله (مَا لَمْ يُحْدِثْ ، أَوْ يُخْرِجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) إِذَا أَخَذَتْ ، أَوْ
خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ : لَمْ يَكْبِرْ .

على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر ما حرمه في التحصيل ، واعتبر ،
والعامة الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك العامة وغيرهم ، وقدمه في الرعاية
الكبرى ، والحق .

وقيل : كبر قبل المحدث في شرحه . وهو الصحيح . وأصغره في الفروع ،
ومن يميز ، ونحوه العامة . وقيل في السكاني : فإن أحدث قبل الكثير ، كبر ،
وبسبب الكبر استقلال القصة وكبر ما يخرج من المسجد . انتهى
وقيل : إنه حتى خرج من المسجد كبر . وهو حمل في الرعاية . وراى
وهو تقدم

تفسيره

أمرهما . ظاهر كلامه نصف أنه كبر إذا أحدث ، ولم يخرج من المسجد
ولو تكلم . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب
وقيل : لا كبر إذا تكلم . احتاره من عقل . وأصغره في تحريم الصلاة
الثاني : ظاهر كلامه أيضاً ، أنه يكبر إذا أحدث ، ولم يخرج من المسجد
ولو طال الفصل . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب قوله في الفروع . وحمل
القول به توجه احتمال وتخرج من عبده .

قلت : هذه المسألة تشبه ما إذا سجد السهو قبل السلام . فإن
قولاً يقصيه ، ولو طال الفصل وخرج من المسجد . واحتاره الشيخ تقي الدين ، كما
تقدم . والصحيح من المذهب : أنه لا يقصيه إذا طال الفصل . سواء خرج من
المسجد أو لا . وقطع به أكثر الأصحاب .

فأمره . يكبر ثمومه إذا سجد الإمام . ويكبر مسوف إذا كن وسمن

عليه . وكبر من به حجرة العقبة ثم سقى . عن عيه .

قوله ﴿ وفي التكبير عقيب صلاة العيدين وجهان ﴾ .

وكذا في المحرر ، والنظم ، والشرح وغيرهم . وحكى كثير من الأصحاب خلاف روايتين . قال في الرعدة الكبرى : وفي التكبير بعد صلاة العيدين روايتان . وقيل : فيه بعد صلاة الأضحية وجهان . وقال ابن تيمية ، والركشي : وفي التكبير عقيب صلاة الأضحية وجهان . وحكى في التلخيص في التكبير عقيب صلاة العيد روايتين . وقال في المكتبة - عن كلام المغرر - سياق كلامه : في عيد الأضحية . وهو صحيح . لأن عيد الفطر ليس فيه تكبير مقيد . وكذا قطع المحدث في شرحه . وسأوجه - أن في عيد الفطر تكبير مقيد . فعليه يخرج في التكبير عقيب عيد الفطر وجهان كالأضحية . انتهى .

وأطلق الخلاف في الكافي ، والمغرر ، والشرح ، والتلخيص ، والعدة ، والراغبين ، وخويعين ، والفخر ، والركشي ، ومن معه في شرحه . قال أبو الخطاب : وهو مذهب كلام الإمام أحمد .

أمرهما لا تكبر . وهو مذهب . قدمه في الهداية ، والمذهب ، ومهملوك الذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والفروع ، ومجمع البحرين ، وإدراك العدة ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يكبر عقيب . أحسنه أبو بكر ، وابن عليل . وقال : هو أشبه بالمذهب وأحق .

قال الركشي هو ظاهر كلام المصنف . قال في العائق : تكبر عقيب صلاة العيد في أصح الروايتين .

قال في الفروع : احتارم حاشية . وحرره في المعتبر . والإفادات . وقدمه ابن رزين في شرحه . واحتارمه في معنى ، والشرح وصححه في صحيح المغرر

قوله (وصفة التكبير شفعاً - الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
الله أكبر الله أكبر والله الحمد)

وهذا المذهب وعنه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وانتخب
من هيرة ثلث التكبير أولاً وآخر

فأمرنا

بمذهبهم لأنس بقوله حميد بعد الدعاء من أحضه « نزل الله من وملك »
فقده الجماعة عن الإمام أحمد كاحواب
وقال الإمام أحمد أيضاً « لا أندأ به » وعنه الكل حسن وعنه نكره .
فيلزم في رواية حسن . يرى أن تبدأ به « قل . لا . ونزل على من سعيد ،
ما أحسنه » إلا أن يحذف الشبهة .

وقال في النصيحة : هو قل الصحابة وقول العدة .

الثانية . لأنس باسم بالأصغر عشية عرفة . بعنه . وقال . إنه هو
دعاء وذكر^(١) . وقيل له : تعلم أنت ؟ قال . لا . وعنه ينتحب ذكرها الشيخ
على الدين وهي من المحدثات . ولم ير الشيخ في الدين العرب غير عرفة ، وأنه
لا يزع فيه بين العلماء ، وأنه منكرو ، وفائده حسن

باب صلاة الكسوف

فأمرنا - « الكسوف » و« الخسوف » بمعنى واحد . وهو ذهب صواب شيء ،
كالبرق والثلج ، والقمر والشمس . وقيل : الخسوف العيونة ومنه (٢٨ : ٨١)
خسف به ونداره الأرض) وقيل « الكسوف » ذهب مصب و« الخسوف »
ذهاب كلها . وقيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر . نقل : كسفت

(١) فرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أحق بالحصر على كل دعاء ، وذكر
حيث يجب ربنا ورضي .

— **فتح الكاف** وضحاها . ومثله خفت . وقيل : الكسوف : تنويرها . والكسوف :
تغييبها في السواد .

قوله ﴿ وَإِذَا كَسَفَ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ ﴾ . فرغ الناس إلى الصلاة
جماعة وفرادى .

تعمد صلاة الكسوف مع الجماعة ، وتعمد صلاتها مفرداً في الجامع وغيره ،
سكن فعلها مع الجماعة أصل ، وفي الجمع على الصحيح من المذهب وعليه
الأصحاب وعنه تعمل في مفرد .

قوله ﴿ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾

لا يشترط إذن الإمام في فعلها ، على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب
وعنه يشترط ذكرها أو نكر . وأما في الفائق . قال في الرسالة : وفي الخبر
إذن الإمام فيه للجماعة روايت . وقيل : المص عدله . انتهى
قوله ﴿ وَيُسَادِي لَهَا الصَّلَاةُ جَمَاعَةً ﴾ .

الصحيح من مذهب أنه يسادي لها . ويجري . قوله « صلاة » فقط . وعنه
لا يسادي لها . وهو قول في المروء وغيره . وتقدم ذلك آخر الأذن .
فائدة : البناء فاعلة على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب .
وقال القاسمي . وابن الزعوني . هو فاعل كعدة كالأذن .

فأمره **قوله** ﴿ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ﴾ . يقرأ في الأولى . بعد الفاتحة .
سورة حويله .

قال الأصحاب . الفقرة أو قدرها .

فمن الذي ظهر . أن مرادهم إذا اعتد الكسوف . أم إذا كان الكسوف
يسيراً : فإنه يقرأ على قدره . وتؤبد قوله المصنف وغيره : فإن تحلى الكسوف
أتمها حقيقة .

قوله: الصحيح من المذهب: أن صلاة الكسوف ستة، وعليه أكثر الأصحاب. وقطع به أكثرهم. وقال أبو بكر في الثاني هي واحدة على الإمام والسنن، وأبو يست يفرض. قال ابن رجب: وأعله أراد أنها فرض كعتبة. **قوله** (ويجهر بالقراءة)

هذا المذهب بالأثر. وعليه أكثر الأصحاب والجمهور في كسوف الشمس من مفردات وعنه لا يجهر فيها بالقراءة حتى في الخور حتى. وعنه لا بأس بالجمهور.

قوله (ثم يركع ركعتين طويلاً)

هكذا قال كثير من الأصحاب وأصنفوه وقدمه في الفروع، والشافعي، ومجمع البحرين، وبرز كشى، وغيرهم. وقطع به حرق، وإدراك العتبة، وتدركة ابن عبدوس، ومسحبه وغيرهم. وقال جماعة من الأصحاب: يكون ركوعه قدر قراءة مائة آية منه الفاصي، وأبو الحبيب، وسهمه صاحب المذهب، ومسبوكة المذهب، والمستوعب، وخلاصة، وأبى، والسجيس، واللمعة، والشرح، والجزر، و... والإفادات، ورعيه المصري، والظم، ووجير، والحدويين، وغيرهم. وقدمه في الأربعة الكبرى

قلت: ولأولى أولى، وأن أطول والعصر يرجع إلى طول الكسوف وقصره كما قد في القراءة.

وقيل يكون ركوعه قدر معظم القراءة. وحده ابن أبي موسى، والمجد. وقيل: يكون قدر نصف القراءة. وقال في مسهب، يسبح في الركوع بقدر ماقرأ فامة. ظاهر كاشفه في الفروع، ومجمع البحرين، والشافعي، وبرز كشى: أن لا يقول التي حكوها في قدر الركوع مائة. تقولهم «ثم يركع ميطيل» وقال فلا. قدر كذا - ماواو - والذي يظهر: فهو من قول «يركع ركعتين طويلاً» لا ياتي ما حكي من الأقوال، بل اختلافهم في غير أطويل. ولذلك قال ابن عيم:

« ثم يركع فيطيل » قال القاضي « قدر مائة آية » وقال ابن أبي موسى « قدر معصم القراءة » مصر قدر الإصالة . وقال في الرعدة « ثم يركع ويسبح قدر مائة آية » وقيل « بل قدر معصم القراءة » وقيل : قدر مصعب .

في بحث خلاف في الإصالة ، وبها حكى الخلاف في قدره .

قوله (ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَسْمَعُ وَيُحْمَدُ . ثُمَّ يَقْرَأُ الْمُنْتَجِعَةَ ، وَسُورَةً ، وَيُطِيلُ . وَهُوَ ذُو الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) .

قال في المذهب ، والمستوعب ، والرعدة ، وغيرهم : يقرأ آل عمران ، أو قدره . قال ابن رجب في شرح المحرر ، وقال بعض الأصحاب : تكون كمعظم القراءة الأولى . وقيل : تكون قراءة الثانية قدر ثلثي قراءة الأولى ، وقراءة الثالثة نصف قراءة الأولى . وقراءة الرابعة قدر ثلثي قراءة الثالثة واحتاره ابن أبي موسى . ذكره في المستوعب .

قوله (ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ . وَهُوَ ذُو الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) .

تكون سنته إلى القراءة كسنة الركوع الأول من القراءة الأولى كما تقدم . ثم يركع قدر ثلثي ركوعه الأول قال في الرعدة وقيل : تكون كل ركوع قدر ثلثي القراءة التي قبله .

قوله (ثُمَّ يَرْفَعُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ) .

لكن لا يبطل المص من رفعه الذي يسجد بعده حرم به في الفروع . قال ابن تيمية ، والركشي وهو ظاهر كلام أكثر أصحابنا . وشرح به ابن عقيل . قلت : وحكاها القاضي عياض بإسناد .

قوله (سَخَدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ)

هذا المذهب حرم به حرق ، ومذهب ، وإسعى ، والشرح ، والوجيز ، وبراء العدة قال في الفروع وخطيبهما في الأصح . ودمه في الرعدة الكبرى .

وقيل : ينسب كخطابه الركوع . حرره في التذكرة لأم عتيل ، والخلاصة ،
والتلخيص ، واللمعة ، والمحرر ، والنظم ، والرعاة الصغرى ، ولطاو بين ، ولسور .
وقيل : لا يطينها . وهو ظاهر كلام ابن حامد ، ومن أنى موسى ،
وأنى الخطاب في الهداية .

تبيين : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب . أنه لا يطل الحجة بين
السجدين ، لعدم ذكره . وهو صحيح . وهو المذهب . قال المحدث . هو أصح
وقد مر في المروغ . قال الرركشي . هو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقيل : يهينه . احتاره الأمدى . قال في التلخيص ، واللمعة . ويطيل الخوض
بين السجدين كركوع . وحرره به فيبأ أحصا في الرعاة الصغرى ، واندو بين
وقد مر في رعاة السكرى وأصقبه في العتق .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الثَّانِيَةِ . فَيَقْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ﴾ .

معنى في الركوعين وعمرها ، كمن يكون دون الأولى فبما وقراءة ، وركوعاً
وسجوداً ، وتسبيحاً وسجوداً ، قال المصنف ، وإن عتيل ، والمحدث ، وغيرهم القراءة
في كل قيام قصر بما فيه . وكذلك التسبيح .

قال في مسوغ : في الآية في القدم الأولى . بعد الصلاة . سورة
النساء أو قدرها ، وفي الشئ . بعد الصلاة . سورة المسائدة أو قدرها . وذكر
أبو الخطاب وغيره انهم شئت أطول من الثاني . وقيل . قدر النصف بما قرأ
أو مسح في ركوع لأونة وفيها

قوله ﴿ فَإِنْ تَجَنَّى الكُفُوفُ فِيهَا أَتَمَّهَا خِصْفَةً ﴾ .

معنى على صفتها . وهو المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب .

وقيل : يسها كأنه بين معنى قبل ركوع الأول أو فيه ، وإلا أتمها على
صفتها ، لأنها كدها بمحضتها . وقد أومأ إلى : من حوز برادة عند حدوث

الامتداد على القدر المقول حور النقص عند التحلي . ومن مع مع النقص ، لأنه
انترم ركناً بالشروع . فطعن تركه . وقيل : لا تشرع الزيادة لحاجة رالت . قال
في الفروع كذا قال .

قوله (وَإِنْ تَجَنَّبْتَ قَبْلَهَا ، أَوْ غَابَتْ الشَّمْسُ كَاسِفَةً ، أَوْ طَلَعَتْ
وَالْقَمَرُ خَاسِفًا : لَمْ يُصَلِّ)

بلا خلاف أعني . لكن إذا غاب القمر حسفاً سلاً ، فالأشهر في المذهب .
أنه يصلّي له . قاله في الفروع .

قال في الكت : هذا مشهور . قال وقطع به جمعة ، كالفصل وأنى معلى .
وقيل : لا يصلّي له . جمعه في الخبر . والطم ، والرعدة الصغرى ،
والخوابين ، والبوحير ، وتذكاة من عبدوس ، وإدراك العانة ، وامور وقدمه
في الفروع ، ورعدة الكرى ، واس . بن في شرحه . وأظفهم في الفائق ،
ومجم البحرين ، وتحرید الصلة ، واس تيم .

فوائده

إبراهيم : إذا طلع الفجر والقمر حاسف لم يمنع من الصلاة ، إذا قلنا : به .
تعمل في وقت بهي . احتاره الخد في شرحه . قال في مجمع البحرين : يسمع في
أظهر الوجهين . قال . وهو صاهر كلاء أنى الخطاب . وقيل : يسمع . حذره
انصت . قاله في مجمع البحرين . وأظفهم في الفروع ، والرعدة الكرى ،
واس تيم ، وتحرید الصلة . قال الشيخ : فيه احتمالان . ذكرهما القاصي .

الثانية : لا تقضى صلاة الكسوف ، كصلاة الاسفة ، وتحيية المحدث ،
وسجود اشكر

الثالثة : لا تعاد إذا فرغ منها ولم يقض الكسوف ، على الصحيح من
المذهب . وحرره به كثير من الأصحاب .

وقبل بعد ركعتين . وأطلق أبو المعالي في حواره وحسين

صلى المذهب - وحيث قبل - لا تصلح - فإنه يدكر الله تعالى ويدعو .
ويستغفره حتى يسبح .

قوله (وَإِنْ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ ،
فَلَا بَأْسَ) .

يعنى أن ذلك حائز من غير فصيلة ، بل الأفضل ركوعان في كل ركعة ،
على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والفائق . وعنه أربع ركوعات
في كل ركعة أفضل .

نعم ، ظاهر قوله « فلا بأس » أنه لا يزد على أربع ركوعات ، ولا يجوز .
وهو أحد الوجهين ، أحده نصف . وقدمه في الفائق .

والعذر لم قال ذلك : أنه لم يطلع على ما رده . قال النجاشي : لا يجوز أربع
ركوعات في كل ركعة . لأنه . ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكثر من
ذلك . انتهى .

والوجه الثاني . يجوز فيها بكل صفة وردت . فله حدث كعب « خمس
ركوعات في كل ركعة » رواه أبو داود . وهذا مذهب قدمه في الفروع ، وإن نفي
واحد الشرح . وحرم به الركني ، ونحوه بالصيغة .

ومنه : أنه روى بها كاشفة وقد ورد ذلك في السنن . وهذا مذهب أيضاً
وعنه حميد الأحماد . لأن الثاني سنة . وقدمه في الفروع ، سكر الأفضل
ركوعين في كل ركعة ، كما تقدم . وظاهر ما قدمه في ركعتين ، والخويين . أنه
لا يربط على ركوعين في كل ركعة . فإنهما - بعد ما ذكرنا ركوعين في كل
ركعة - فلا أربع ركوعات . قال في إرادة الصغرى . وقيل : أو ثلاث

قال في الكبرى : وعنه تكون كل ركعة مما شاء من ركوع ، أو اثنين ، أو ثلاث أو أربع ، أو خمس .

قائمة : الركوع الثاني وما بعده سنة ، بلا راع وتترك به الركعة في أحد الوجوه . قدمه في الرعايتين ، والحويتين .

والوجه الثاني : لا تترك به الركعة معصية أحده القاصي . وخرجه في الإقادات . وأصلها في الدعاء ، وإن تيم ، وجمع الحزين ، والحواشي . وهذا احتمال مغلط في النص ، والشرح .

والوجه الثالث : تترك به اركعة إن صلاها ثلاث ركوعات أو أربع ، لإدراكه معلم ركعة احتريه من عقيل . وقدمه في الشرح .

تنبه : ظاهر كلام المصنف . أنه لا يحط به . وهو صحيح . وهو مذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال المصنف ، والشرح ، قال أصحاب : لاحظطة صلاة الكسوف قال تركشي : عليه الأصحاب . قال ابن رجب في شرح البهاري : هذا ظاهر المذهب انتهى .

وعنه يشرع بعد صلاتهم خطبتين . سواء على المكسوف أو لا احتريه ابن حامد ، والقاصي في شرح مذهب . وحكاية عن الأصحاب وقدمه ابن رجب في شرح المعري . وأصلها ابن تيم . وقال في المصيبة : أحب أن يحط به

وقيل : يحط خطبة واحدة من غير جنوس وأطلق جماعة من الأصحاب في استحباب الخطبة روايتين . ولم يذكر القاصي ويعود نصاً عن أحمد . أنه لا يحط به . إلى أحده من نصه « لا خطبة في الاستسقاء » وقال أيضاً : لم يذكر له أحد خطبة .

قوله ﴿وَلَا يُصَلِّيْ لَشَيْءٍ مِنْ سَائِرِ الْآيَاتِ﴾

هذا المذهب، إلا ما استثنى وعليه أكثر الأصحاب، بن جهم وغيره .
وعنه يصلي لكل آية . وذكر الشرح نبي الله أن هذا قول بحققي أصح ما
وغيره ، كما دلت عليه السنن والآثار . ولولا أن ذلك قد يكون سببا لشر وعتاد
لم يصح التخوف منه

قلت واحتاره من أن موسى . والآمدي

قال بن بن في شرحه : هو أصح . وحكي ما وقع به في ذلك .
وقال في الصيغة : يصل لكل آية ما حيوا ، كغير أو أكثر . كما في
الصوت ، ومخطأ . وأصعب في الصحيح وغيره
وقيل : يعود ولا تكره . ذكره في الرعدة قال بن بن . وفيه من عمن في
تدكره . وه . هـ .

وقال في رعدة وفي يصل للرجلة وفي الصاعقة وتريح الشدة ، وإث
العود ، ويرى الكواكب ، وطلة النهار ، وصوت الليل وحجر . انتهى
قوله ﴿إِلَّا الرُّزْلَةَ انْذَامَةً﴾ .

الصحيح من مذهب أنه يصلي لها على صفة صلاة الكسوف من عبه
وعليه أكثر الأصحاب قال المصنف ، والشرح ، وغيره . قال الأصحاب يصل
هـ . وقيل لا يصلي لها . ذكره في السيرة .

وذكر أبو الحسين أنه يصل للرجلة ، والريح العصف ، وكثرة انظر ثمن
ركوعات ، وأربع سعادت . وذكره ابن الجوزي في الرعدة

فوائد

لو اجتمع حسارة وكسوف ، قدمت الحسرة . ولو اجتمع مع الكسوف جمعة ،
قدم الكسوف بن أمن فوتهها ، أو شرع في حطتها . وبه اجتمع مع
الكسوف عيد ، أو مكتوبة ، فله عليه بن أمن الموت على الصحيح من

المذهب . وقبل : يقدمان عليه ، واحترده المصنف ، وهومن مفردات . ولو اجتمع
كسوف ووتر ، وصاف وقته ، قدم الكسوف ، على الصحيح من المذهب .
وقال المحدث : هذا أصح . قال في المذهب بدأ الكسوف ، في أصح الوجهين
وقدمه في الخلاصة ، والمقدمة ، والمحرر ، والمستوعب ، وابن تيمية ، والرعاشين ،
والخاويين ، وشرح ابن رزين . ومحمدة في المطبوع . وحرمه في المنع ، والشرح ،
والمنصور ، والمشتغل للأدبي .

والمرم الثاني : يقدم الوتر . وأطلقه في الفروع . ونعم السحري ، والمفتي
ولو اجتمع كسوف وتراويج ، وتعدر عليه في ذلك الوقت ، قدمت التراويج
في أحد الوجهين . قدمه ابن تيمية .

والوجه الثاني : يقدم الكسوف . قدمه ابن رزين في شرحه .

قلت وهو الصواب . لأنه آكد منها .

وأختلف في المنع ، والشرح ، والفروع ، ونعم السحري ، والرعاية
الكبرى ، والمفتي .

وقيل : إن صليت التراويج جماعة ، قدمت لمشقة الانتظار .

ولو اجتمع خدرة ، وعيد أو جمعة قدمت الخدرة إن أمن فوتها قال في
الفروع في خدائر : قدمه أن خدرة تقدم على الكسوف فدل على أنها تقدم
على ما يقدم الكسوف عليه . وصرحوا منه بالعيد ، والجمعة . وصرح ابن الخوري
أيضا بالكسوف .

ونقل الجماعة تقدم الخدرة على غير وتصدر فقط . وحرمه جماعة ، منهم
ابن عقيل . وفي المستوعب : تقدم المغرب عليها . لا الفجر .

ولو حصل كسوف حرفة صلى له ثم دفع

تيمية قوله « ولو اجتمع مع الكسوف صلاة عدد » هو قول أكثر العلماء .

من أهل السنة والحديث . أنها قد تجمع ، سواء كان أصحى أو فطرأ ولا عرة
قول المنجمين في ذلك .

وقيل : إنه لا يتصور كسوف الشمس إلا في الشمس والعشرين والتسع
والعشرين ، ولا كسوف القمر إلا في بداهة واحدة الشيع في الدين .
قال العمدة : ورد هذا القول بوقوعه في غير وقت أدى قوله . فذكر أو شامة
في تاريخه : أن القمر حجب به السادس عشر من جمادى الآخرة سنة أربع
وخمسين وسبعمائة . وكسوف الشمس في عدة . والله على كل شيء قدير . انتهى .
وكسوف الشمس يوم مات إبراهيم . وهو يوم عشرين من ربيع الأول . ذكره
القاضي والآمدي ، والفهر في تلخيصه اتفاقا عن أهل السير في القصور :
لا يختلف النقل في ذلك . نقله البرقي ، والربيعي ، وأبو الفتح ، فرعوا وسوا
على ذلك . ثم اتفق عبيد وكسوف . وقال في مجمع البحار وغيره : لا شيء إذا
اقتربت الساعة .

فأمره . بسحب العنق في كسوف الشمس من عليه . لأمره عليه أفضل
الصلاة والسلام بذلك في الصحيحين . قال في السويع وغيره : يسحب لفرد .

باب صلاة الاستسقاء

نعم : طاهر قوله ﴿ وَإِذَا أُحْذَرْتِ الْأَرْضُ فَرِّغِي النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾
أنه إذا حجب من حجب لا يصل ، وهو صحيح وهو الذهب وقيل : يصل
قوله ﴿ وَفِطْرُ الْمَطَرِ ﴾ أي احتسب المطر

وأمر أنه إذا احتسب عن قوم صلوا بالترغيب وإن احتسب عن آخرين ،
فالصحيح من الذهب : أنه يصل لم غير من لم يحسب عنهم قطع به ابن عقيل ،
وصاحب التلخيص ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والإهدات ، والذائق وغيرهم .
قال ابن تيمية لا يحسب أهل الحديث قول في الراسخين إن استسقى محسب

المحدث حال . وقيل : يستحب . قال المحدث في شرحه : يستحب ذلك . وقيل :

لا يصلح لهم غيرهم وأطلقهم في الفروع

فأثره : لو عد ماء الموتى الأبر ، وصرف ذلك : استحب أن يصلوا صلاة

الاستسقاء . حرم به في مستوعب ، والإفادت ، والطم ، والحاويين . قال في

المرعاتين : استمعوا على لأقرب واختارهم القسبي . وس غيل .

وعنه لا يصلح . قال بن غيل - وتمه الشارح - قال أصحابنا : لا يصلح .

وقد مر في السابق . وأضنه في الفروع ، والمذهب ، والتلخيص ، وإن تيم ،

ومجم البحرين ، وما وجد في شرح المحدث

قوله (وصفتها في موضعها وأحكامها : صفة صلاة العيد)

هذا المذهب والصحيح من الروايات . وعنه أكثر الأصحاب

وعنه يصلح بالتكثيرات . ولا حرج . وهو مذهب كلام الحنفية

وقال أبو إسحاق النخعي : يحمل أن هذه الرواية قول قديم رجع عنه

وأطلقها في الكافي ، ومختصر ابن تيم . وقال في الصبغة : مرأى في الأولى

(إيا أرباب واحد) وفي الثانية ما أحب . وحججه في تحريم الصلاة .

وقال بن رجب في شرح البحري : وفي قراءة ذلك كل حسنة .

واختار أبو بكر : أن يقرأ بـ شمس وصحاها ، والليل إذا يعش . انتهى .

والصحيح من المذهب أن يقرأ بعد الدعاء : يقرأ به في صلاة العيد .

فأثره

إمامهما : لا يصلح الاستسقاء وقت هجرته ، على الصحيح من المذهب . قال

المصنف ، والمحدث ، وصاحب مجمع البحرين وغيرهم . للاختلاف . قال ابن رجب .

إجماعاً . وأطلق في الهداية ، والمذهب . ومستوعب ، والتلخيص ، واللمعة ، ومجمع

البحرين وغيرهم : رواه بن . وصححوه حوار الفعل .

فت : وهو بعيد . والعبد من صاحب جمع الحري كونه فصح هذا .
لا تصلي ، وقال : بالاحلاف . وذكر في أوقات النبي رواه ، وصحح أنها تصلي .
وهو دهور منه . وتقدم ذلك في أوقات النبي .

الثانية . وقت صلاه وقت صلاه العبد ، على الصحيح من ذهب وقيل

بعد الزوال

قوله : وأمرهم بالتؤنة من المعاجي والخروج من المظالم . واحتياهم
والصدقة .

والتؤنة في كل وقت موصولة شرعاً . وكذا خروج من مظالم . لكن هذا
تأكيد ذلك

وأما العبيد والصدقة : فأمروهم بها . لإمام من غير عدد في الصوم ، كما هو
ظاهر كلام المصنف . وقوله جماعة كثيرة من الأصحاب . وهو ظاهر كلامه
في الهدية ، والذهب ، ومسك الذهب ، والكاكي ، والسي ، وإخلاصة ،
والنخيل ، والسمكة ، والاربعاء الصغرى ، والحدادين ، والإفادت ، وشرع
اس رين ، والنسبيل وغيرهم

وقال ابن حزم : وسحب الخروج صلاته . وجماعة قل جماعة من
الأصحاب . يكون الصوم ثلاثة أيام . منهم صاحب مسنود ، والجماعة
الكبرى ، والشافعية .

وأيذا ذكر جماعة الصوم والصدقة ، منهم صاحب المحرر ، والنص ، ويدرأه
الغاية ، وتذكر ابن عبدوس ، وغيرهم .

وذكر ابن تيمية : الصدقة ، وأيذا ذكر الصوم .

وذكر ابن السكيت في العهود الصوم ، وأيذا ذكر الصدقة .

فائدة : هل يدم الصوم بأمر الإمام ؟ قال في المروع . صاهر كلام الأصحاب

لا يلزم . وقال في المسوع وغيره . يجب طاعته في غير نهيية . وذكره بعضهم

إجماعاً . ثم قال صاحب الفروع : ولعل المراد في السياسة والتدبير والأموال المحتد
فيها ، لا مطلقاً . ولهذا حرم بعضهم حب الطاعة في الواجب ، ونس في المسنون .
ونكروا في المكروه . وقال في الفائق قلت : وبأمرهم بصيام ثلاثة أيام فيحب .
وذكر ابن عقيل ، وأبو نخلي . لو صدر الإمام الاستفتاء من أحد من وحدته ،
أو هو والدس ، لزمه في نفسه . وليس به أن يلزم غيره بالخروج معه . وإن صدر
غير الإمام انعقد أيضاً .

قوله (وَيَنْصَفُ أَي)

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل .
لا ينصف ، كما أنه لا ينطبق

قوله (وَيَجُوزُ خُرُوجُ الصَّبْيَانِ)

يعني أنه لا استحباب . وإن كان غير مميز من خروجهم بلا خلاف . وكذلك
الطفل من غير استحباب ، بلا خلاف فيهما .

وإن كان مميزاً : فقدم المصنف حواش خروجهم من غير استحباب ، وهو
أحد الوجهين وقدمه في الهداية ، والتبصير ، والمحرم ، والظم ، والرهائتين ،
والمخاوي .

وقال ابن حامد : يستحب ، وهو المذهب . اختاره المصنف في الكافي ،
ومحمد في شرحه ، والآمدي ، والقاضي وغيرهم . قال القاضي ، وإن عقيل في
الفصول من خروج الصبيان والشيوخ شد استحباباً
قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين وحرره في المستوعب . وقدمه
في الفروع وأطلقهما في المذهب ، والفائق ، وإن تيم .

قوله

صها : يجوز خروج المعتز من غير استحباب ، على الصحيح من المذهب .

قسمه في الفروع وغيره . وقيل لا يجوز . وجمعه بن عقيل طاهر كلام الإمام أحمد
وقيل : يستحب حروجه . اختاره ابن حامد . قاله في مستوعب . واحدا
أو اخطب ، والمحد في شرحه .

ومما : لا يخرج امرأة ذات هيئة ، ولا شبهه . لأن القصد بحاة لده .
وصرفها أكثر قل عهد . كره .

ومما : يجوز إخراج النساء من بيوت كراهة ، على الصحيح من المذهب .
وقيل كره . قل نصف والشارح . لا يستحب إخراجها . ومفرد .

ومما : ما قاله ابن عقيل وآدمي : إنه يؤمر بدعوة لعيد به حجاج عبيده
وإنهم ، ولا يجب قل في الفروع ومفرد مع أمن نفسه

قوله (وَإِنْ حَرَّحَ أَهْلُ الدِّمَةِ لِيُشْعُوا وَلَمْ يَخْتَلِصُوا بِمُسْلِمِينَ)

وهذا لا راجع من حيث غنة وصحة كلامه نصف . فهو لا مفرد يوم .
وهو الصحيح من المذهب . ومفرد المذهب . وصاحب مجمع البحرين قل في تحريم
الدية لا مفرد أهل الدية يوم في الأصح . وحرمه في معنى ، والشرح ، وعظم
والإفادات واحدا المذهب ، وغيره . وقدمه في الرسالة الصغرى ، وحاويين .
والفائق ، وابن تيمية ، والحوثي ، وبركشي .

قل في اللغة : إن حرج أهل الدية لمفردوا قل في الخبر : ويفرد أهل
الدية . حرجوا . قل في مستوعب . إن حرجوا . يشعوا ، وأمروا بالإنفراد عن
المسلمين . قل حرق . يشعوا . وأمروا أن يكون مفردين عن المسلمين .

فكلام هؤلاء يحتل أن يكون مفردا لا مفردا . لا اختلاف . وهو الذي
ظهر . وعمل أن يكون مفردا لا مفردا . لا مفرد يوم .

وقيل : لأولى حروجهم مفردين يوم . اختاره ابن أبي موسى . وحرمه
في التلخيص فقال : وحروجهم في يوم آخر أولى وأضعف في الفروع ، والرداءة
الكبرى .

وقال في مجمع البحرين : لو كان ذلك : إنه لا يجوز خروجهم في وقت معرده
سعد ، لأنهم قد يفتنون الفتنة على صحة المسلمين .

فوائده

منها : نكره إخراج أهل الذمة ، على الصحيح من مذهب . وعنه حماد بن
الأشعث وغيرهم من العلماء . وظاهر كلامه أني نكر في النسخة : أنه لا نكره . وهو
قول في الفروع . وأطلقوه في الرعدة . ونقل المصنف : بما حوت معهم . فلما
خروجهم من تلقاء أنفسهم فلا نكره قولاً واحداً .

ومنها : حكم سائرهم ورقبتهم وصيانتهم : حكمهم . ذكره الأمدى وقال في
الفروع : وفيه وجع عثارهم خلاف . وقال . ولا يخرج شابة منهم . بل خلاف
في مذهب . ذكره في المصنف . وحسن ذلك الذمة كل من حالف دين الإسلام
في اجتهاد .

ومنها : يجوز توسل بأهل الفلاح ، على الصحيح من المذهب . وقيل :
يستحب^(١)

قال الإمام أحمد بن حنبل : توسل بأهل الله عليه وسيد في دعائه .
وحرره به في المسوعات وغيره . وحمله الشيخ في تدبير كماله . قال :
والتوسل بالإيمان به وطاعته ومحبه والصلاة والسلام عليه ، ودعائه وشفاعته .
ونحوه مما هو من صفته أو أفعال أئمة أمور . في حقه : مشروع بإجماع . وهو من
الوسيلة . أمور . في قوله صلى (٥ ٣٥) أقول الله واستمعوا له الوسيلة . وقال
الإمام أحمد وغيره من العلماء : في قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « أعوذ
بكلمات الله المات من شر ما خلق » الاستعانة لا يكون تنعوق .

(١) في البخاري : توسل عمر رضي الله عنه ، بالناس في عام الرمادة . في حضور
لصاحبه . وكان الناس يدنو واصحابه يؤمنون فهو كالإجماع على أنه إنما يكون
بدعاء الأحياء ، لا بعد الموت .

قوله ﴿ ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونسب عليه . قال الزركشي .
وهو ظاهر كلامه . حتى وعه يخصب حشيتين . قال ابن هبيرة في الإصباح .
اختارها الحنفى ، وأبو بكر ، وابن حماد .

قلت : الحرقى قال : ثم يخطب . فكلامه محتمل .

قائمة : الصحيح من المذهب : أنه إذا صعد المنبر واستقبل الناس جلس
حالة الاستراحة . جزم به في الهداية ، والمتوعب ، وإزالة الضمير ،
والطوايين . قال في الرعاية السكري : يجلس في الأصح . وهو ظاهر كلامه . ثم
يؤم يخطب . انتهى . وقيل لا يجلس . وأطلقهما من تيم .

تيم . ظاهر قوله « فصلي به » . ثم يخصب « أن الخطبة تكون بعد الصلاة »
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم القسبي في رويته
والمصنف ، والشرح وغيرهم . قال الزركشي : هو المشهور .
وعنه تغير أحدهما . حماد . منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى . ومحمد
وأطلقوا في المتوعب .

تيم : فأما المذهب . رحمه الله . بقوله « ثم يخطب » أنه يخصب لاستيفاء .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاسمي
في الرويس ، والمجد وغيرهم .

قال المصنف : هذا المشهور . وقنه الحرقى وسره .

قال الزركشي ، وقال القاضي : حمل الرواية الأولى وقول الحرقى على الدعاء
وعه يدعوا من غير خطبة . نصره القاضي في الخلاف وغيره . قال ابن عقيل
في الفصول : وهو الظاهر من مذهبه . وذكر أحداً : أنه أصبح الرواسين . ومن
ابن هبيرة ، ومحدث التوسية : هي المنصوص فيها . قال الزركشي : هي الأشهر
عن أحمد وأطلقهما في المتوعب ، والكافي .

قوله ﴿ يَفْتَحُهَا بِالتَّكْوِينِ ﴾ .

هذا المذهب . وعنه معظم الأصحاب . وهو من المفردات .

وقيل - مفتوحها بالاستعداد . وقوله أبو بكر في الشيء .

وعنه مفتوحها بخد . قاله القاضي في المحصل ، واحتمل في العائق وهو ظاهر

ما حصره الشيخ في الدين ، كما قدمه عنه في حصة العيد . قال ابن رجب في شرح النجاشي : وهو لأشبه .

وسمى قوله ﴿ وَرَفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو ﴾ .

وهذا الماراج ، لكن يكون ظهوره في عو السماء لأنه دعاء . رهة ذكره

مجموعة من الأصحاب . وسموه في الدعوى .

قال ابن عقيل ومجموعة : دعاء الرهة ظهور لأكرم وذكر بعض الأصحاب

وحيث أن دعاء الاستسقاء كغيره في كونه عمل يؤول أصح نحو السماء . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب

قلت : قدمه في أربعة الكرى . و د . وقيم . يساميه . فيدعونه

وقدمه في الخوشى وخد الشيخ في الدين . وقيل صار كهم عو السماء

لشدة داع ، لا قصد له . وإنما كان يوجه طويها مع القصد وأنه لو كان

قصده لغيره أولى وأشبه . قال أبو قل أحد من يرى دعاه في لقوت إليه

يرفع طويها ، بل طويها

قوله ﴿ وَيَسْتَقِيلُ الْقِيَامَةَ فِي أَسْمَاءِ الْحَطَاةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعنه جمهور الأصحاب . وحرم به في الهداية ، والمذهب ،

والستوعب ، والمخلاصة ، والكلابي ، والرعاين ، والخوئين ، ومجمع البحرين ،

والموجز ، وسنن تميم ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : لاستعمل القبة إلا بعد فراغه من خطبه في المحرر ، والعائق ،

وعبرهما . ويستقبل القبلة في ثناء دعائه . وقبل في الخروج : ويستقبل القبلة في أثناء

كلامه ، قبل . بعد خطبته . وقبل فيه .

قائمه : قوله ﴿ وَيُحَوِّلْ رِزْقَهُ ﴾

محل التحويل : بعد استقبال القبلة

قوله ﴿ وَإِنْ شَقُّوا قَبْلَ حُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى ﴾ .

وغيره . يذهب في ذلك : أنهم إن كانوا هم المخرجون لصلواتهم ، وإن

كانوا هم المخرجون خرجوا وهم شكر الله وسأله المزيد من فضله . وهذا

الصحيح من المذهب . أحدهما : أنه صلى ، وإن عميل وغيرهما . وحرم به في

المسوع ، والنجيب ، وغيرهم . وقدمه في الخروج .

وقيل : يخرجون ويسعون ولا يصوم . وهو ظاهر كلام الآمدي .

وقيل : يصوم ولا يخرجون . وهو ظاهر مذهب ، والخبر . فذهب

قالا : يصلون . ولم يتعرضوا للخروج .

وقيل : لا يخرجون ولا يصوم . حتى يذهب ويغيره . قال في الرعدة

السكرية : فإن سقوا قبل خروجهم صلواتهم الأصح . وشكروا الله ، وسأله المزيد

من فضله . وقيل : في خروجهم إلى الصلاة والصدقة ، أو الذي وحده . وجه

وقيل : شكرهم له بإيمان الصوم والصلاة والصدقة انتهى .

وإن كانوا هم المخرجون وحده وسقوا بعد خروجهم وقبل صلاتهم صلواتهم

بلا خلاف أعني .

قوله ﴿ وَيُؤَدِّي لَهَا : الصَّلَاةُ خَامَةَ ﴾

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يؤدى لها . وهو ظاهر ما قدمه من روين . فيه قول وقيل : يؤدى

لها « الصلاة جامعة » ولا يصح فيه . انتهى

قوله ﴿وَهَلْ مِنْ شَرِّهَا إِذَنْ الْإِمَامُ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ﴾ .

وأخفها في الهداية ، وعقود ابن الساء والمستوعب ، ومجمع البحرين ،
والنظم ، والرعدة ، والشرح وغيره .

مراجعتها لا يشترط وهي المذهب قبل في الفائق . ولا يشترط إذن الإمام
في أصح الروايتين ونسبه في المروء ، وابن تيم

والرواية الثانية . بشرط . حرمه في أم حبر . وعنه بشرط إيمانه في الصلاة
وعطية ، دون خروج لها والدعاء . نعمه المرحلي .

وقيل : وإن حرم حوايلا إيمانه منه ودعوا بلا حصة . أحسنه أبو بكر .

تسليم : محل الخلاف في اشتراط إذن الإمام : إذا صعد جماعة . وإنما إن صعدوا
وإذ لا يشترط إيمانه بلا خلاف .

فأمرنا

إمرأهما قال القاسمي - ونسبه في المنقح والشرح - والاسنف . ثلاثة أصرب .
أحدها : الخروج والصلاة ، كما وصفها . الثاني . اسنف . الإمام يوم الجمعة على المنبر .
الثالث . أن يدعو الله تعالى صلاتهم وفي حياتهم . قال في مستوعب وغيره :
الاسنف . على ثلاثة أصرب . أحدها . الاسنف . على موصف . الثاني . بل
الأولى في الاسحاب . وهو أن يستغفروا صلاتهم وفي خطبة الجمعة فإذا
خرج صلى الجمعة . الثالث . وهو أو بر - أن يخرج ويدعو بعد صلاة

الثانية : قوله ﴿وَيُتَخَبَّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ
وَيَبِغُ لِيَصِيْبَهَا﴾

قال الأصحاب : وموصفه معلن . وذكر الشرح وغيره الوصوف فقط .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَيْتَ الْمِيَةَ ، فَخِيفَ مِنْهَا اسْتَحْبَ أَنْ يَقُولَ كَذَا ﴾^(١)

إلى آخره

الصحیح من اذهب : أن الميعة إذا رأت وحيف منها ، يستحب أن يقول ذلك حسب ، وعليه جميع الأصحاب ، وقدّموا به . وقيل يستحب مع ذلك صلاة الكسوف . لأنه يخوف الله به عبده . فاستحب لهم صلاة الكسوف . كإزالة . وهذا الوجه احتج الأمدى .

فأمره يحرم أن يقول « مطهر بود كذا » ثم ورد في الصحيحين . ولا يكره أن يقول « مطهر بود كذا » على الصحيح من اذهب . وقال الأمدى : كره . إلا أن يقول مع ذلك « برحمة الله سبحانه وتعالى »

كتاب الجنائز

فأمره : الجنائز - فتح الخبز - مع حذرة - كسر - والتمح لفة - وقال ما فتح ميت ، ولا كسر للميت عليه الميت . وقال : عكسه . ذكره صاحب المشرق . ورواه كسر ميت على سرير لا يقل له حذرة ، ولا نعش ، ولا نعش له سرير .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ﴾

يعنى من حين شروعه في المرض . وهذا اذهب . وثبته أكثر الأصحاب . وقيل : يستحب عيادته بعد ثلاثة أيام . وحرمه من نعيم . وقال في التمهيد . تحب العيادة واحذره الآخري . وقال في الفروع . وإبراهيم . وقال في الواحر الربعية الكبرى : عاده لمريض مرض كعدي

(١) كان صلى الله عليه وسلم يقول « اللهم حوالب ولا عيبا . اللهم على طراب والآكام وطون الأودية وسابت الشجر » روي البخاري ومسلم من حديث أس . وهذا هو المعنى قوله « كذا » كافي المتن .

قال الشيخ تقي الدين . والذي يقتضيه النص وصوب ذلك فقال هو
واحب على الكفاية . واحتاره في التائق . وقال أبو حفص العسكري : السنة عبادة
لرب خمس مرة واحدة . ومما زاد بآفته

فروا

الأولى . قال أبو يعقوب من معناه ثلاثة لاعداء . ولا يسمى صاحبها مريض .
وحج الصرس ، والرمذ ، والدمس . واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام « ثلاثة
لا عدد - ذكره » رواه النجاد عن أبي هريرة مرفوعاً . واقتصر عليه في الفروع
وقال في الآداب : وطهر كلامه . الأصحاب يدل على خلاف هذا . وكذا صاهر
الأحدث والخبر المذكور لأعرف صحة . بل هو صميم . وذكره ابن الحوري
في الموضوعات . ورواه الحاكم في . بحه بسند جيد عن يحيى بن أبي كثير قوله
وعن زيد بن رزقم قال : عدى النبي صلى الله عليه وسلم من وُحَّع عيسى ^(١) .
الثانية : لا يطيل الجلوس عند المريض . وعنه فدره كباين حطقت الجمعة .

قال في الفروع : ويتوجه اختلافه باختلاف الدس ، والعمل بالقرآن وطهر الحديث .
ومرادهم في الجملة . انتهى . وهو الصواب . ثم رأيت السطر قطع به .

الثالثة : قال الإمام أحمد : يعود المريض بكرة وعش . وقال عن قرب ومصر
النهار . ليس هذا وقت عبده . فقال بعض الأصحاب بكرة . إن . عن عيه .
قال المحدث : لا بأس به في أحد النهار . وعن الإمام أحمد على أن العبادة في رمضان
يلاد . جماعة من الأصحاب : وسكون العبادة عيش . قال في الفروع . وطهر
إصلاي جماعة خلاف ذلك . قال . ويتوجه اختلافه باختلاف الدس ، والعمل
بالقرآن وطهر الحديث . بل ومردم في ذلك كله في الجملة .

الرابعة . نص الإمام أحمد . أن استدع لاعداء . وقال في النوادر . تحريم عيادته
وعنه لاعداء الداعية فقط . واعتبر الشيخ تقي الدين انصحه في ذلك . وأن من

حبر بالنعصية مطلقاً مع نفيه إسلامه . فهل يس هجره ؟ وهو الصحيح . وقدمه
 ابن عبد القوي في أدبه ، والأدب الكبري والوسطى لأن مذهب أو يجب من
 ارتدع ، أو يجب مطلقاً إلا من السلام . أو ترك السلام فرض كفاية . ويكره
 لبقية الدين . فيه أوجه للأصحاب وأضيف في المروءة وترك العادة من المهر
 الخامسة : كراهية عيادة الدي وبعده صاح . قال في رعدة قنت : ويجوز
 الدعاء له بآية . واستكره لأجل الحرمة

السادسة : يحسن أن يرض طه ربه . قال القاضي : يجب ذلك قال أحمد
 يعني أن يحسن أن يرض طه ربه . وله في مجمع البحار . والصحيح من مذهب
 أنه يجب إحياء على خوفه . وفي في الصحيحة : يعلب الخوف . ومن أحمد
 سمي للعوام أن يكون رجلاً وخوفه واحداً . إذ في رواية : فبها غلب صاحبه
 هلك . قال الشيخ تقي الدين : هذا هو العدل

السابعة : ترك الدواء أفضل . ونص عليه . وقدمه في المروءة وغيره . واحذر
 القاضي ، وإن قيل ، وإن أخوى وغيره . فعلة أفضل . وجره في الإلصاح
 وقيل : يجب أن يحسن . إن طه ربه .

ويجوز هجره ما كونه وعينه وصوت منبهة وغيره . ويجوز التداوى بغير
 الإلصاح فقط ذكره جماعة نص عليه . ومذهب كلامه في موضع لا يجوز . وهو
 طاهر النصرة وغيره . قال : وكذا كل ما كونه مستحب كونه ما كونه
 أو غيره . وكل ما منع نفس . ومثله أو طاب ، والله وذو ، وإن هدى . وغيره .
 ويجوز بول ما أكل لحمه . وفي المستوعب والترغيب يجوز بدلي ونحوه لا يصر .
 نقل ابن هادي . والفصل في حنبشه كذا نسحق وطرح مع دواء : لا بأس بالإلصاح
 الماء فلا . وذكر غير واحد أن لدواء مسموم إن غلبت منه السلامة راد بعضهم .
 وهو معنى كلام غيره ، ورجح جمعه : أبيض شربه ، نافع ما هو أنظر منه . كغيره
 من الأدوية . وفي : لا . وفي السنة : لا يجوز التداوى بحرق في مرض . وكذا

سبعة : كلاً وشرباً . وصاهره بخور . غير أكل وشرب ، وأنه بخور . طاهر وفي
العبية . بحره . معجم . حكم . ومي . محس . وعمل . السحى . لا . نس . محمل . المذبح . وفي
الدواء . وشرب . وذكر . أو . المعنى : بخور . اكتحال . نيل . ذهب . وقصه . وذكره
الشيخ . نبي . لدي . وفي . لأشب . حجة . وفي الإصباح . يعو . تزييف . انتهى .
ولا . نس . الحية . نعله . حسن .

الثامن : ذكره . لأين . على . نصح . رواه . ابن . واسم . منهم .

تنبيه : ظاهر قوله (وَتَذَكُّرُهُ التَّوْبَةُ وَلَوْصِيَّتُهُ)

أنه سواء كان ماضية بحوداً أو لا . وهو صاهر . كلام . كثير . من . الأصحاب . وصرح
به . كثير . منهم . وقسمه . في . الدواعي .

فمن : وهو الصواب ، خصوصاً التوبة . فهي مطلوبة في كل وقت . ونسأ . كذا
في النص . وفي . أو . خطاب . في . الغداة : هدا . في . مرض . الخوف . وحرم . به . في
العلاصة . ونعم . ابن . ب . ورواية . والخواني . وفي . غير . وغيره . وحرم . به . في
مسعود . في . نوصية .

فمن : وهو صعب . حد . في . التوبة .

قوله (فَبِذَا نَزَلَ بِكَ تَمَاهِدْ مِنْ خَلْقِهِ عَاءً أَوْ شِرَابٍ ، وَيَذَى شَفَتَيْهِ)

مُطَّةً

بلا . ر .

وقوله (وَلَقَدْ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّةً وَلَمْ يَرِدْ عَلَى ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ)

يَتَكَلَّمَ مَعَهُ ، فَيُعِيدُ تَلْفِيضَهُ لَطُفٍ وَمُدَارَاةٍ)

الصحيح . من . المذهب . أنه . ينقل . ثلاثاً . و . أخرى . مرة . منه . بكلم . قال . في
العروع . حار . الأ . أكثر . وهو . من . المفردات . وتلق . منها . وأبو طاب : تلقى مرة .
قدمه . في . المروءة . وفاق . لآلئ .ه . الثلاثه . قال . في . جمع . البحر . منصوص . أنه . لا . يزد
على . مرة . منه . تكلم . وإذا . استحب . تكرار . الثلاث . إذ . لم . يجب . أولاً . الخوار .

يكون ساهياً أو عاقلاً ، وهذا كقول الثلاث : علم أن ثمم م .

قائمة . قال أبو العلى : نكره بنفسه لثبته لمحضصر بلا غير .

تعب . قوله « وقته قول لا إله إلا الله » قال الأصحاب : لأن إقراره بها إقرار بالأحدى . قال في الفروع : وتوجه احتمال أن ينفقه لشهودين كما ذكره جماعة من الحنفية والشافعية لأن الآية مع فهمه تقتصر في خبر على الأولى . قوله « ويقرأ عنده سورة يس » .

قال الأصحاب . وكذا قرأ عدة سورة الفاتحة . ومن عابها . وقصر . لأن أكثر على ذلك . وفيه نظر أيضاً سورة تبارك . وجره في مسبوغ^(١) . قوله « ويوجهه إلى القبة » .

وهذا لا راع فيه . لكن أكثر النصوص عن الإمام أحمد على أن حسن على حبه الأيمن . وهو الصحيح من المذهب . قال في الفائق وهو الأفضل قال أحمد . وهو مشهور عنه ، وهو صحيح . وقدمه في الفروع . وقول : هذه الأكثر . وقدمه ابن عبيد . ورعدة . وعنه مسبق على قدمه أفضل . وعليها أكثر الأصحاب . قال في مجمع البحرين : احتاره أو احتضار ، والشيخ - يعني به المصنف - وعليها الأصحاب . قال في الفروع : وحده لأن أكثر قول أبو العلى : أحده أصحنا .

قلت . وهذا معمول به . من رتب شق جعله على حبه الأيمن . وإدراكه على هذه الرواية : يرفع رأسه قليلاً ، يصبر وجهه إلى القبة دون السماء . منهم من غفل ، ومصنف ، واثراح . وعنه ما سواه . قطع في الخبر . وقول القاضي . كل موضع واسع فعلي حبه ، وإلا فعلي ظهره . وقدمه في الشرح .

(١) لا يرد إلا في سورة يس حديث رواه أبو داود ، وقال : إنه مضطرب .

نجيب : طهر قوله « وإذا برئ به فعل كذا ويوحى » أنه لا يوحى قبل البرئ
به وسبق موته والصحيح من المذهب : أن الأولى التوجه قبل ذلك قال
الزركشي : هذا المشهور في المذهب

فائدة : استحب صنف ، والشرح ، تطهير رأسه قبل موته

نجيب : قوله { فإذا مات غمض عينيه }

هذا صحيح ، فلا حل أن يغمض ذات بخارمه ، والمرأه أن تغمض د محرمها
وقال الإمام أحمد ، نكرو أن يغمضه حب ، أو حائض ، أو يقر به ويستحب أن
يقول عند غمضه « سر الله » وعلى ماله رسول لله « نص عليه .

قوله { وحفل على صدره مرآة أو نحوها }

يعنى من الحديد ، أو الطين ، ونحوه قال ابن عقيل : هذا لا يصور
إلا وهو على ظهره قال فيحصل تحت رأسه شيء على ، يجعل مستقيلا
روحبه القبة .

نجيب : قوله { ويسارع في قضاء دينه }

وكذا قال الأصحاب . قال في الفروع : والمادة - والله أعلم - تحت ذلك .

قوله { وتخير }

قال في الفروع ، قال لأصحاب : استحب أن يسرع في تخيره . واحسن
قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا تسعى خفة من أن تغمض عينيك من
أهلك »^(١) قال : و« لا تسعى » للتحريم . واحسن معناه استعمال الشارع . كقوله
عليه أفضل الصلاة والسلام في الخبر « لا يسعى هذا يفتن »

واعلم أن موته ترة تكون خفة ، وترة يكون غير خفة فإن كان غير خفة ،
فإن يكون عن مرض ونحوه . فيستحب السرعة في تخيره إذا تيقن موته ،

ولا نأس أن ينظر به من يحضره ، إن كان قريباً ، ويبحث عنه ، أو يشق على
الخاصين . نحن عليه في رواية حسنة لا يرحى له كثرة الجمع . ولا نأس أيضاً أن
ينظر إليه . حرمه في مجمع البحرين ، وإن نهي . وهو أحد الوجهين . وقيل .
لا ينظر . وأضيق أحمد عليه في رواية عنه . وأضيقه في الروج

وإن كان موله غنة . كالموت ، حكمة وأهله ، والعرق ، وهو ذلك . وينظر
به حتى . موله . قدمه في المعنى . والشرح ، والعرق ، وإن نهي ، والرعدة
قال في المعنى : ساع أحمره قبلاً . وعنه ينظر يوم . قال الإمام أحمد : ترك
يوماً . وقال أيضاً : ترك من عدوه إلى الليل . وقيل : ترك يومين ما يحجب عنه
قال الأمدى : أما مصعوف ، وحنف ، ونحوه . فيترس به . فإن طهر علامة
الموت يوماً أو يومين . وقال : إن . نزل مرضه جدره . عند ظهور علامات الموت
وقال القسبي : ترك يوماً أو ثلاثة ، ما يحجب فساد

قوله (إذا تيقن موته) بالحساف صدغته . ومثل أخفه . وإفصال
كفيه . وأترجاه رجنيه)

هكذا قال في الهداية . والمستوعب ، والمغرر ، والاعين ، والخواص ،
والعائق ، ومجمع البحرين ، والشرح ، وغيرهم . وراد في المعنى ، والشرح ،
والرعدة الكبرى . وغيرهم . امتدت حملة وجهه . وبه ذكر في الخلاصة
إفصال كفيه . والصحيح من المذهب : أن يبق موله بالحساف صدغه ، وميل
أخفه . يجوز به في المذهب وغيره . ودمه في الدعاء وغيره .

خيرها

أحمد بن محمد : طهر كلامه نصف . أن ذلك يستتر في كل ميت ، والأصحاب
إذا ذكروا ذلك في موت الفقهاء ونحوه . إذا شك فيه .

قلت . ويعلم الموت بذلك في غير الموت فلهذا هو من أول .

الثاني : قوله (إِذَا يُتَمَّنُّ مَوْتُهُ)

راجع إلى المراجعة في محبته فقط ، في ظاهر كلام السامري ، وصاحب
التعريض . فانه في الحوشى قال : وظاهر كلام ابن تيمية : أنه راجع إلى قوله
« وليس مقصده » وبعبارة : قال ابن منجاشي شرحه : هو راجع إلى قضاء الدين
وتفريق الوصية ، والتعريض قال : وهذا ظاهر كلامه في المذهب .

قوائمه

الأولى : قال لآخرى فيمن مات شهيداً : ذكره تركه في بيت واحد ، من
يبيت معه أهله . انتهى .

ولا من يتقبل بيت ، والبطانية ، ولو عد كعبه ، نص عليه .

الثانية : لا يسحب المني وهو المد . مائة ، من يكره نص عليه . وقيل
صالح : لا يحصى . وعنه يكره إعلام غيره ، أو صدق . وقيل حسن .
أو حذر . وعنه أو أهل دين . قال في المروغ : وتوجه استحبابه . قال وعلل المراد
لإعلامه عليه أفضل الصلاة والسلام أصعبه بحدوثي وقوله عن أبي كمال ثم
المسند « ألا آدموني » انتهى .

الثالثة : إقامات له أقرب في دفعة واحدة . كهدم ومحوه . ولا يمكن
تحويلهم دفعة واحدة . بدأ بالأخوف فالأخوف . فإن استوا بدأ بالأب ، ثم
بالإس ، ثم بالأقرب فالأقرب . فإن استوا - كالإحوة والأعمام - قدم أقصاهم .
حرمه في مجمع البحرين . وقيل : قدم لأسن . وأطلق في المروغ . وأطلق
الآخرى : أنه قدم الأخوف ، ثم الفقير ، ثم من سبق .

على المذهب له استوا في الأقضية ، قدم أسهم . فإن استوا في السن
قدم أحدهم بالقرعة .

فرائد

قوله (عَنْ أَمِيْنٍ فَرَضَ كَفَايَةً)

عنه أنه يشترط حسنه شروط .

مما . أن يكون : . ظهور .

ومم : أن يكون العامل مسلماً ، فلا يصح عمل كافر مسلم ، إن عتبرت له
النية . وإن لم يصر له اليه صح . فانه في الفروع . وقد س نعيم : ولا يمس
الكافر مسلماً . نص عليه . وفيه وجه : يجوز : إذا عتبر النية . وهو يحتاج لمحدد ،
وكذا قال في الرعاية ، ومجمع البحر

فت : الصحيح ما قدمه س نعيم . وهو المخصوص ، سواء عتبر له النية أم لا

وإن بدا حصر مسلم . وقد كاد تمثيرة عنه . فعنه : أن عنه صح عنه

قدمه في الفروع . س نعيم . نعتن سدي أن يصح الفصل ها ، لوجود النية من
أهل العلم . فيصح ، كالحق إذا دى مع الحدث فمركباً بعمل أعمائه . وكذا
الأصحة : إذا سهر دى على الشهور . عتباداً على مة لملم انتهى

وصح كلاء الإمام أحمد أنه لا يصح . وهو رواية في الفروع ، ووجه في

محصن ان نعيم . وأخفهم هو وصاحب رعدة السكري . قال في الفروع ونزد

إن صح عمل الكافر حتى لا يتكف . قال في الرعاية . فإن سله الكافر -

وقد : تصح - بجمه معه مسلم . وقد عمل مسلم الكافر في كلاء نصف .

ومن الشروط : كون العمل عقلاً . و يجوز كونه حباً وحاشاً من غير

كرهية . على الصحيح من الذهب . نص عليه .

وعنه كرهه فيها . وجره في الرعاية الصغرى . وقدمه في السكري . وعنه

في الخائن . لا يمسى . وحسب أيسر . وقيل : المحدث مثلها . وهو من المفردات

وقدمه في رعدة السكري . ويجوز أن يضل حلال محرماً وعكسه .

قال المحدث وغيره : الأصل أن يكون ثقة تدرى أحكام الفصل . وقال

أو معلى . يجب ذلك . نقل حبل . لا يسمى إلا ذلك . وقيل . تعتبر المعرفة .
وقيل . تعتبر العدالة .

ويصح على الأمر نعت . على الصحيح من المذهب . قال في الفتق ،
وإن تم . ونحو . من يمر في أصبح لوحين . وصححه الدظم . قال في القواعد
الأصوية والصحيح السقوط وقدمه في مجمع البحرين ، وأربعة . والركشي
وعبره .

قال في الزبدة الصغرى . كبد من يكون العسل مبرأً واقتصر عليه . وعه
لا يصح على المير . وأصعبه في المروء . وقال . كذا . وقال في مجمع البحرين .
بعد أن قدم الصحة . قال المحدث . ويندرج أنه قد سئل عنه . كذا . كالم
يعتد بأذانه . لأنه ليس أهلاً لأداء المرض . بل تقع فعله فلا . تنهى .

وقال في القواعد الأصوية حكى مصنفه في حو كونه عـلاً لميت ،
ويستقل به المرض . رواهين وطائفة وجهين . قال . والصحيح السقوط كما
تقدم قال في المروء وفي مبررونا كذا . قد أنه لا يكتفى من الملائكة
وهو ظاهر كلام الأكثر . وفي لا تعذر يكتفى بأن عدم . وكذا في أقصى
في التمسق . وذكر من شهب معنى كلام المصنف . ونحوه في معنى الخ كذا
وأوى . مكلفهم . سبى كلام صاحب المروء .

وإن البية والسمية في كلام المصنف . وفي كذا هـ . نص . من
يشترط العقل .

قوله (عَنِ الْمَيْتِ وَتَسْكِينِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرْضٌ كَهَيَاةِ)

بلا ترع . هو من فعل من أمكن عنه رمشه . على الصحيح
من المذهب . مع غيره . وقدمه في المروء وغيره . وخرجه في المعنى وغيره .
وأطلقه مصنفه . وخرجه حاشية من الأصحاب أنه يجب منه . إذا لم يحش نفسه .
رد مصنفه . أو غيره . وقيل . يحرم منه مصنفاً . ومنه من دس غير متوجه إلى

القلة ، على الصحيح من المذهب . قال ابن عقيل : قال أصحابنا : ينشأ إلا أن
يخفى أن ينسخ .

وقال بخرم بنه . وهو من مدركات . وقدم من نبي : أنه يستحب بنه
وهو من مدركات أيضاً .

وله من قال تنكبه . يعني : حكمه حكم من دعى قبل المص ، على ما عده .
وقال في الوسيه . من عيه . وقدمه في الرعية . وفي لا ، كثره بلا ترت .
ومعناه في الحوى الكبير ، والحد . وأطلقه في الدوى ، ومحصن من نبي
[والعقول ، وهي ، وشرع . في استحب فيه روايت . وقال في الرعية ،
وقال وله في . وفي أنه دعى . فمع نسخة لا ينش . فله في كله
فأولى أن لا ينش .

وهو كمن عربر . فذكر من حوى في بنه وحب . ربه في أنه دعى
فمن : لأولى عده بنه .

وهو من قبل الملة عيه فكم . على الصحيح من مذهب ، كما عده .
من عيه موجد بنسب الملة . وهو مده حاش . وهو من مدركات . وقال ابن
شهاب والنقص : لا ينش . ويحلى على فقر . وهو مذهب لأئمة الثلاثة لإمكانها
عنه . وعنه بخرم . قال معصم : فكذلك نعرف .

وحو بنه . من صحيح . على الصحيح من مذهب . يعني بنه . وهو
من مدركات ، كمنسب بنسبه . ودفعه في نفقة خير من نفقة . ودفعه على
بلا عني ولا حوط . وكثيره دد إلى دحار من عدد لله لأبيه . وفي لا حو .
قال القاضي في أحكامه : منع من نقل المؤني من مؤنهم إلى مؤنهم في مدح .
وفي في دفعه في نفقة مائة قيمة . وكمن معصم . في بلغ ما يبره . هل
ينشأ وهل حو . فله لغيره صحيح .

قوله ﴿وَأُولَى النَّاسِ بِهِ وَصِيَّةٌ﴾

هذا مذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من مفردات المذهب . وقيل لا يفد الوصي على الولي . وأطلقهما من ثمة . وإن جحد

نعم : أفاد أن نصف صحة الوصية بالعمل . وهو الصحيح من المذهب . وهو من مفردات . وقيل : لا تصح الوصية به . وقيل : لا تصح الوصية به ولو صحها الوصية بالصلاة .

فائدة . حيث قد . عن الوصي . فالصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يكون عدلاً . وعليه الأكثر . وقيل : لا يشترط العدالة

قوله ﴿ثُمَّ أُولُوهُ﴾

لا يراد من الأصحاب . ووجه في الموضع تحريره من السكاح بتقديمه إلى على الأب

قوله ﴿ثُمَّ حَذُّهُ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه فعدم لاس على الحد فقط . ووجه تقدم الأخ وسوم على الحد . حكاه الأمدى وغيره . ووجه هما سواء .

قوله ﴿ثُمَّ الْأَقْرَبُ قَالًا قَرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ﴾

سواء . فعدم الأخ من الأقرب على الأخ من الأب . على الصحيح من المذهب . وقيل له من : . هما سواء في ولاية السكاح . فكذلك هما . وحكاه الأمدى رواية . واحدا . وقدمه . ثم مفردات . وهو منها . ذكره في كتاب السكاح .

قلت . ومعنى . تكون الم من الأقرب ومن الأب كذلك . وكذلك أسماء الأب ونحوه . وسوا الإخوة من الأقرب أو الأب . ثم وحدت نصف والشرح وغيرهما ذكر ذلك .

قوائم

أعراها . صحة وصيته إلى فاسق متى سئل صحة إمامته ، على الصحيح من مذهب قدمه في الفروع . وقال أبو علي وغيره لا تصح وصيته به ، وإن صحح بدمه . وهو ظاهر ما جرد به تركشي

الثاني أو وصى بالصلاة عليه في اثنين فاصحح من مذهب صحة الوصية وقيل : لا تصح في هذه الصورة .

ثالث المذهب . قيل : يصبى مع صلاة واحدة قدمه في الصلاة وقال فيه بطل . وقيل : يصح من مريد ، وأهلها في الفروع .

الرابعة المذهب أن مدد الأمر بها : هو لطل ، وهو الإمام الأعظم أو نائبه

وغير أنه : لا يمنع النصب وغيره قدم الفصل . فإن : يحصر فمير المذهب . فإن : يحصر أمير المذهب فالحكم . قاله في الفصول . وقدمه في الفروع . وقال : وذكر غير صاحب الفصول : إن : يمكن الأمة . وإن : من قدمه في الإمامة . فإن : يمكن ذلك

الخامسة : ليس تقدم حصة النصب على سبيل الاحتمال . قاله في الفروع وغيره .

سادست ذلك بعد وصى واختاره في الصلاة عليه قوله . ثم حده ، ثم قرب العصبة . على الصحيح من مذهب ، وعليه لأصحاب ، على ما قدمه في الصلاة . فبعد لأخ والده وعمر لأب وأخ من لأوين على من كان لأب منهم . وحدهم : أقصى في النسوة كالمكاح . وقطع به تركشي . وقال في الفصول في تقديم أخ لأوين على أخ لأب رواه : أحمد . ثم سوء . قال : وهو لأشبه . وذكر أبو علي أنه قيل في الترجيح بالأئمة وجهان ، كالمكاح والمحب

عقل لأنه لا مدخل له في ولاية الصلاة ، وقال في النجيص ، والحذر تقدم
بعد لأقرب العصاة فيحتسب ما كان الأنحوت ، ويحتسب تقديمه الأس على
الأن ولم يرد هذا بالأصوات ثم أروج بعد العصة ، على تصحيح من ذهب .
قدمه في الفروع ، ومسوقه ، والرحميين ، وحويين ، ودينق ، ودينق ،
واششرح ، وفالا . كذا أرويات من أحمد : بتقديم العصة على الأوج . قال في
السكافي : هذا أشهر . وهو ظاهر كلامه في وحده الخلال ، والمصنف ،
واششرح ، وغيرهم .

ومن من حكى : قدمه أروج على عصاة كمنه وهي من مذهب
الذهب حذره حذرة من الأنحوت ، مسببه لأخرى ، وانحصى في العصب ،
والآدمي ، وأما الخطأ في خلاف ، ومن أروى ، ووجد غيرهم . قال من
تقبل : وهي نصح . قال في مجمع البحرين هذا نصح ، وأجيب . وصححه في لضم
وصححه في نحو وحده من عبدوس في ذكره . وقدمه ابن تيمية وأصحابه
في ذهب ، وإليه ، والخ . وذكر شريف قدمه أروج على منه وحرمه
في العربية الكندي . وعنه من تيمية على كلامه الشريف . وأعطاه أبو علي
تقديمه أب على حد

وفي بعض نسخ خلاف في أروج أولى من من أسامة منه وفي بعض
النسخ أولى من سائر العصات في إحدى روايتين ، وفاس منه أنه مسببه . وقال
في الفروع : ومخرج من تقديمه الأوج . هـ . ثم في ثبوت قوائمه .
وعند الأخرى . قدمه استصاف ، ثم أوصى ، ثم أروج ، ثم العصة
فعلى مذهب . وهو بتقديم عصات على أروج . عدم دوو الأرحام على
الأوج .

قال في الفروع : ثم استصاف . ثم أقرب العصة ، ثم دوو الأرحام ، وورد
ثم الأوج ، ثم قدمه على عصة أسهر

فمن أن مرد الأصحاب ، إذا قدم العصة على الروح ، يقدم عليه ذوو الأرحام .
ويدا قدمه على العصة ، يقدم على ذوى الأرحام بطريق أولى .

نفس محل هذا خلاف في لأحرار ، وأما لو كان الميت رقيقاً ، فإن سيده
أحق بالصلاة عنه من السيد ، على الصحيح من المذهب . وعنه استبان أحق
وهو من المفردات ، وهو احتمال في مختصر ابن تيم

قوائم

من قدمه أولى فهو ميرته . قاله في الفروع . وقال في مجمع البحرين ووكيل
كلية : يقوم مقامه في رتبة ، إذا كان من يصح مباشرته للفصل ، كولاية السكاح
وأول . وقال تواتر من قرب أب لأقرب بمكان نفوت الصلاة محضوه تموت
الأمم . فجمع من قدم بوكاة وسلة . قال في الفروع : كذا قال .

ولو قدم الوصي غيره فوجب . وأضيف في الرعية الكبرى والدواع
قلت الأولى : من له ذلك . وينقل إلى من مد الوصي ، أو عنه الوصي .
ولو بوى نسي في الصفات فاصحح من مذهب قدمه لأولى بالإمامة .
قدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح ، ومصره ، وغيره .

وفيل : بعدم الأس . قال القاصي : يحمل تقديم الأس لأنه أقرب إلى
حاجة الدعاء . وأعظم عند الله قدراً . حرمه في السنة [وطمها الهمة] وقدمه
في المائق ، والرأيتين ، والحوين ، وسيرة ابن تيم ، وطمها وأضيف في
الخصص ، وابن تيم . وقال : فإن استويا أقبح بينهما .

قال في القواعد الفقهية : له اجتماع اثنين من أوجب سب واستوى وتشاح في
الصلاة عنه أوجب سب .

ويقدم الحر البعيد على الصمد القريب . ووجه في الفروع احتمالاً بتقديم
القريب

و تقدم العمد المكلف على الصبي الحر والمأنة ، قوله في زرعته .
وه تقدم أحصى وعلى ، فمن صلى من حلقه صر ياداً ، قال أبو اسحاق .
ويشبه بصرف الفصول إذا حبر ، وإلا فهو أن يصيد الصلاة ، قال في الفروع
وطه . لا يبعد غير الحق ، قال . وتسميه المنة بصرف الفصول فتصلي مع
التقديم بلا بد ، قال . وتوجه أنه كيقدم غير صاحب البيت ، وإمام المسجد
بلا بد ، كما تقدم . وتحمل مع هذا مع الصلاة ، وكونها فلا عند كثير
من العلماء انتهى . وفي في مجمع لم يرد من قلت . فمن صلى الأبعد ، أو أحصى
مع حضور الأول غير أنه صح ، كصلاة غير إمام المسجد الزايف . ولأن مقصود
الصلاة للمعدة للمب . وقد حصل . ومن فيها كثير افتيلفت تشع به الأهمس
عادة ، بخلاف ولاية مكاح

و قدمت أرض ثلاثة فقال في الفصول : تقدم أول أهل أهله إلى حبر
و لا تنفق قال في الفروع و مرد كإمامة

قوله (وعسل المرأة أحق بالناس به لأقرب وأقرب من نسائها)

حكم على امرأة ، بد أو صحت حكم . حل إذا أوصى على ما سبق
وأما لأقرب ، فحق الناس مسلم . أمه ثم أمهاتها وإن عشت ، ثم ماتها
وإن فُوت ، ثم ابنتها ، وكثيرات ، وعمتها وحواشيها سواء لاستوائهم في الدف
والحمية . وكذا مات أحب واست أحب . على الصحيح من مذهب . قدمه
في الفروع وشرح محمد . وفي في فداة . تقدم مات الأخ على مات الأخت
وفي في الفروع . قد أن من كات عصاة . وبوكات ذكرأه . فهي ثوب ،
لكنه سوى يبر العمة و جد

قال الخ في شرحه : وهو في عدة الاشكال . قال : والاصح في ذلك : أن
أولى النساء ذوات الرحم المحرم ، ثم ذوات الرحم غير المحرم . ويقدم الأقرب

فالأقرب هذا استوت مرش في القرب مع الحرمية فيها ، أو عدمها ، فعدهما
سواء ، اعتساراً بالقرب والحرمية فقط .

وعند الشامية : من كانت في محل العصوة نوكانت ذكرًا : فهي أولى
وبه قال أبو الخطاب في سبي لأخ والأخت ذوات العدة واحدة . ولم يحصر في
تفرقة وجه انتهى .

وقدم من من هذه من الرجل . وقيل من عتيل يقدم في الصلاة عليه
حتى واليه ، فحده ، ثم بعد فروعها لأخيت ، ثم الزوج ، أو السيد ، على
الصحيح ، على ما يأتي قريباً .

قوله **(وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوْجَيْنِ غَسْلٌ صَاحِبِهِ فِي أَصَحِّ
الرَّوَايَتَيْنِ)** .

اعلم أنه يجوز له أن يغسل روحه . على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعنه لأصحاب وذكره الإمام أحمد ، ومن السندور ، ومن عبد البر إجماعاً
وحرمه له أحمد وغيره . وفي اختلاف فيه قال الركني : هذا مخصوص بشهو
الذي قطع به جمهور لأصحاب . ولو كان قبل الدخول ، أو بعد طلاق رجعي ، إن
أبيحت الرجعية . قال في الرعدة ، وقيل أو حرمت . وكذا لو ولدت عفت
موتها ، على الصحيح من المذهب . وجه وجه : لأخيه واحدة هذه .

والرواية الثانية : لا تغسله مطلقاً ، كالصحيح من مذهب فيمس أهلها
في مرضه .

وحكي عنه رواية ثالثة : تغسله بعد من يغسله فقط . فيحرم عليه النظر
إلى المرأة . قال في الإفادات : ولأحد الروحين غسل الآخر ضرورة .

وأما ، قال أبو يعلى . ولو غسلت شبهة بعد موته . أو قتلت أمه شهوة لم
تغسله ، رجع ذلك حل البط واللمس بعد الموت . ولو غسلت أمه شهوة ثم مات

في العدة لم تفصله إلا أن يصح عن موه روائ الحرمه . واقصر عنه في الدعوى
غير : أثبت الرواية الثانية أو الخطأ في إحداه ، وصاحب المذهب ،
 والمسوع ، وحلاصة ، واستحق ، ونصف ، وغيرهم . وحكى أحمد أن ابن
 حامد وعبد بن سنان ، وهما من أئمة الحديث ، قال في الدعوى وحكى عنه الشيخ معتقاً
 ور كاه نصيحة المصنف .

وأما الرجل : فاصحح من ذهب : أنه يجوز له أن يمس رأيه . وعليه
 أكثر الأصحاب . وفيه إجماع من الإمام أحمد . وحرمه في طائفة الصمير ،
 والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما . والشراري في الصحيح ، والإصباح ،
 وصاحب حبر ، وحبر ، وسور . وفيه في المروغ ، والمحرر ، والذائق ، وابن تيم ،
 وأربعين ، والمداوين ، والشرح . وقال هو المشهور عن أحمد وعنده هو
 والمصنف وغيرهم . وقال الزركشي هو المشهور عند الأصحاب . وعنه لا يحسب
 مطلقاً . وأصحهما في الكافي . وعنه يمسبب عند الضرورة . وهو ظاهر كلامه في
 رواية صحيح . وقد سئل : هل يمس الرجل وجهه ، وإداته وحجم . فقال كلامها
 واحد . إذ : كل من يمسبب . فزحوا أن لا يكون له . من . واحترمه احرفي ،
 وابن أبي موسى . وحرمه في الإفادات .

نسيم . حمل المصنف . ومن : أنه - كلام الخرق على التنزيه . ونفى القول
 بذلك . وحمد ابن حامد والقاضي على طاهره . قال الزركشي وهو أوفق من أحمد .

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ وَهِيَ مَعَهُ ﴾

الصحيح من المذهب : أن السيد عمل سريره . وكذا العكس . لقاء ملك
 من وجه . لأنه يلزمه تحريمها ، أو أن النفي إذا انتهى بقر حكمه . وعنه لا يحسب
 ولا تفصله . وقيل : له عيب دونه .

فكراته

إبراهيم : ثم الولد مع السيد وهو معها كاسيد مع أمه وهي معه على
ماتمه هذا هو الصحيح من مذهب . وقيل : سمع في أم الولد ، وإن حرمه
للأمة . فقد المثلث في الأمة من وجه ، كقصه دين ووصيه

الثامن حيث حرر العبد ، حرر النظر لكل منهما غير الموروثة ذكره جماعة
وحرمه في الانتصار وغيره للأمة . وحرم في لاسبر وغيره ، انس والخوة .
قال في أم وع ونحوه أنه صاهر كالأمة لأم أم أحمد ، وكالأم ابن شهاب ،
وحسب كالأمة العصى في نص نرج شرة أمه للأمة . ومرة مع .
قال : ونعم في العبد والامه عليه كالمسل في الموروثة . والنظر بينهما .
وقال ابن تيمية . وكل واحد من الزوجين النظر إلى الآخر بعد موت ، ماعد
التمسح قاله أصحابنا ومثل الإمام أحمد عن ذلك . فقد احتج في نظر الرجل
إلى أمه . وحرمه في الاثنين وغيره

الثاني : يرث العبد من الزوج والروحة والسيد ومن معه والصحيح من
مذهب : أن الأنحى مدم على الزوجة . حرم به ابن تيمية وغيره . وصححه في أربعة
وعنده . قال في القروع . هو لأشهر . وحرم به ابن تيمية وغيره

وقيل . لا تقدم عليها . واحداه القصى في السيد . والصحيح من المذهب
أن المرأة الأنحى : تقدم على الزوج والسيد . قال في القروع : هذا الأشهر
وحرم به ابن تيمية وغيره . وقيل لا تقدم عليها . واحداه القصى في السيد
والصحيح من المذهب : أن الزوجة أولى من أم الولد . واختاره المحقق في
شرحه وقدمه ابن تيمية ، وابن حمدان . وفيه وجه : هم سواء ، فيقرع بينهما
قاله ابن تيمية ، وابن حمدان ، وصاحب مجمع البحرين .

وقال في القروع : وفي تقديم أم الولد على روحه وعكاه وجه . لحكي

الخلاف في أن الروحنة هل هي أولى من أم الداء ، أو أم - لها أولى من الروحنة ،
وأطلقهما . وإعنا الخلاف لدى رأسه . هل الروحنة أولى ، أو هما سواء ؟ فعمد
أطلع على نقل في ذلك .

وفي تقديم روج على سيد وعكسه ، وتدويعهما ومع أوجه . وأصنف في
المروج ، والرعاة ، وابن تيم ، وخو . قال في مجمع البحرين : المروج أولى من
السيد في أصح لاحتمايين . وظاهر كلامه في حذف تدويعه

قلت : الصوت ما صححه

تيم : ظهر قوله ، وكذلك السيد مع سرته ، أنه لا يبين نفسه مروجنة
ولا لمتدة من روج . وقد قال في أمه : ولا من نفسه . وحة وانفدة من روج
فإن كانت في اسمه ، فهو حرج . ولا يفتق بعضه .

وهذا منه يشكك . ووجهه . أن حصر كلامه لأصوب . حو . عمل السيد
لأنه . وهو كما قد يح من قومه . إذ جميع سيد ووج من قومه المروج أو السيد
كما قدمه . فهو حو . للسيد عصبه . في اختلاف في ذاته . به وبين روج
وأن يحصرني عن ذلك جواب

ومن هذا من كلامه في معالي . فإن هذه مسندة . كلامه في المعالي في
الدروع . فيكون من سنة ثامه ، ويكون قولاً لانه مع عنه

فأمره . للسيد من مكانه معصف . وليس لها عصب . بشرط وصفها

قوله (والبرجن ومرتبه عسل ماله ذون شمع سيد)

من ذكر أو أني ولو كان ذهباً معصية وهو ذهب . وعنه حصر الأصحاب
ونص منه . قال في شرحه . مجمع البحرين ، والذهب مع وعنه حصره أكثر
الأصحاب . وحرمه في هدية ، والذهب ، والمتنوع ، والخاصة ، والخاص ،
وغيره . ويبرم . ويحجمه في المدة . وعنه في المدة . وابن تيم ، والرعاة
وغيره . والفقر وغيره

وعنه التوقف في غسل الرجل للحدادة . وقال : لا أحترى عنه . وعنه يمنع من
غسله . احتاره المصنف . وقال : هو أولى من قول الأصحاب . وحزم به في الوجيز .
وعنه غسل أسنه الصغيرة . وقيل يكره دون سبع إلى ثلاث . وقيل الحلال :
يكره للرجل العريب غسل أسنه ثلاث سنين والبطر بينهما . وحكى ابن تيمية وحده :
للرجل غسل ست سنين فقط .

قوله (وفي غسائي من له سنةٌ وجهان)

وأصلهما في مذهب . واستوعب والترغيب . وأخو من . وابن تيمية ،
والشافعي ، والنعم وشرح من سعد .

أمرهما . ليس له ذلك . وهو المذهب . وهو حذر كلام الإمام أحمد ، في
رواية لأثره . واحتاره ابن حامد . فإن ابن تيمية ، وصاحب القواعد لأصوية .
احتاره أبو بكر ، وابن حامد . فقلعه أطلع على قول أبي بكر . وهذا الوجه طاهر
كلامه في الهداية ، والخلاصة ، والكنز ، والهدى ، والتلخيص ، والعدة ،
وغيره ، والإفادات ، وبذكره ابن عبدوس ، وتحريم الضاية ، وغيرهم . لاقتصارهم
على جوار غسل من له دون سبع سنين . وقدمه في الفروع وغيره .

والرمم الثاني : محورها غسله . وحزم به ابن رزين في هياته . قال المصنف ،
والشرح ، وصاحب مستوعب ، والفروع وغيرهم : احتاره أبو بكر . قال في القواعد
الأصوية : وحكى حصصها محور قول أبي بكر . ولا سعد أن يكون له فيها
قولان .

وقيل : يحور للمرأة غسله دون الرجل . حرم به في الوجيز . وأما
واللأنه غسل ذكر له سبع سنين ولا تنكس . واحتاره المصنف . وصححه في
التصحيح . غسله الوجه الثاني من نوحته الذين ذكرهم مصنف . وأما الشارح ،
وابن سعد في شرحه : فثبت حكاهما كذا ذكرهما أولاً . وهو أولى .

نعيم : مفهوم كلام المصنف أنه يجوز في غسل من له أكثر من سبع سبيل
قولاً واحداً وهو الصحيح . قال ابن مسعود في شرحه : صرح به أبو إسحاق في المبهة
وقدمه في الفروع وغيره . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب
وعنه يجوز غسل من له سبع إلى عشر . احتجوا أبو بكر . وهو احتمال في
المعنى ، واشترح ، أمكن أبسط ، أنه لا فقه في الفروع . وقال : فلا عود .
وقال من نيم . والصحيح أنه لا اتصاله إلا بسبع عشر . وحباً واحداً انتهى .
وقيل : تعد الحارثة سبع . وقيل يجوز . ثم عساه إلى النوع . وحكام
أبو الخطاب روية .

قوله (وإن مات رجل بين يساء ، أو امرأة بين رجال ، أو حتى
مشكل : يُنم في أصح الروايتين)
وهو المذهب وعنه لأصحاب .

والرواية الأخرى : يغسل عليه الماء من فوق القميص ، وعنه التمس وصحب
سواء .

فعلى المذهب يكون النيم تدن على الصحيح . وقيل : أو يدور حائل
وعلى الرواية الثانية لا ينس على الصحيح . وقيل : ينس حائل .
فإنه يجوز أن يلي حتى رجليه واليساء . ورجل أولى منهن . على
الصحيح من المذهب . وقيل : من أولى منهن . وضيق في الرعدة
قوله (ولا يُغسلُ مُسْلِماً كافراً ، ولا يذُفُّه)

وكذا لا يكفنه ، ولا يسج حماره . وهذا مذهب في ذلك كله . وعنه أكثر
الأصحاب . وعنه يجوز ذلك احتجوا لآخرى . وأبو حمزة المكنزي .
قال أبو حمزة : رواد جماعة ومن ما يرويه ابن منبج قول قديم ، أو يكون

قوله عبدة ، وإنما يؤمر بذلك إذا كانت فرصة مثل ما روي جليل ، انتهى . قال
في العروغ : كذا قال .

وعنه يجوز فعل ذلك به دون عبده . أخرجه المحدث قال في الزعامة : وهو
أظهر ونفسه من تميم . قال محمد وهو ظاهر كلام أحمد في رواية جليل لأبي
أنس بن مالك الكوفي . وعنه يجوز دفعه حصة . قال في مجمع المعبر : ذهب إليه
بعضهم . قال في العروغ : ومن : - - - - - . أنه كقول الحسن ، فلا يوصف
ولا يوصف له . ومضى في حقه .
قلت هذا معنى قوله .

قال من عتق ، وحصة من الأصحاب وإذا أرد أن تسمع ركب و -
أما

قلت : قد روي ذلك الطبراني وحلال من حديث كعب بن مالك أنه
عنه أفضى الصلاة والسلام أمرت من قيس بنت ، مسا بنت أمه . وهي
نصرانية . فيه ب - - -

تميم : محل اختلاف . - - - - - . كان الكافر قرينة أو راحة أو أم ولد .
فإن كان كانت أجنبية ، فاصحح أنه مع من فعل ذلك به قولاً واحداً وسوى
في السيرة بين القريب والأجنبي .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وإن عتق الكافر المسلم : فتقدم حكمه في أول الفصل

قوله (إِنْ لَا يَخِدُ مِنْ يُؤَارِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَدْفَعُهُ)

قال المحدث في شرحه ، ومن : - - - - - . فإنه يمكن له أحد يوم دفعه ، دمه ، كان
أو حرماً أو مريداً ، في ظاهر كلام أحمد .

وقال : - - - - - . لا يرد ذلك ، وقال أبو يعلى أيضاً : من لا أمر

به - - - - - . فتركه خدمة السكك . - - - - - . في نسيان وكيفية

قوله (وإِذَا أَحَدٌ فِي عَمَلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي حُدُودِهَا

بِلا رَافِعٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا صَغِيرًا دُونَ سَعْدٍ ، فَإِنَّهُ يَمْسُ بِحُرْدَةٍ سَوِيَّةٍ سَتَرَةٍ
وَيُخَوِّمُ مَسْ عَوْرَتَهُ

ثَابِتَةٌ : يَسْتَحِبُّ أَنْ يَدْفُقَ فِي الْعَمَلِ بَيْنَ نَحْفٍ عَلَيْهِ ، نَحْفٍ الْأَقْرَبِ ، ثُمَّ الْأَقْصَلِ
بَعْدَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِهِ .

وَقِيلَ : يَقْدُمُ عَلَيْهِ الْأَمْسُ ، وَطُفُوهُ فِي الدَّرَجِ ، وَأُطْلِقَ الْآخَرَى قَدَمُ
الْأَحْوَفِ ، ثُمَّ الْفَقِيرِ ، ثُمَّ مِنْ سَقَى .

قوله (وَحَرْدَةٌ)

هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ . مَسْ عَلَيْهِ وَحْدَةً فِي الْوَجْهِ ، وَدَكَّةُ
مِنْ عَدُوسٍ ، وَنُورٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

فَالْأَحَدِيُّ : إِذَا أَحَدٌ فِي عَمَلِهِ سَتَرَ مِنْ شَرِّهِ إِلَى رُكَّتِهِ وَقَدَمِهِ فِي الدَّرَجِ ،
وَالْمُحَرَّرِ ، وَالْمُسْتَبِيرِ ، وَالْمَسْكِينِ . وَبِحَجْمِ الْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ،
وَالْمَدِينِ ، وَغَيْرِهِمْ وَحَرْدَةٌ مِنْ مَوْسَى ، وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ
وَقَالَ الْمَدِينِ : مَسْ فِي ثَبَاطِ دَسْ [الْمَدِينِ] حَرْمٌ بِهِ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ ،
وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ فِي حَلَا فِيهِمَا ، وَإِنْ الْبَتَا وَغَيْرِهِمْ .

وَمِنْ فِي حَجْمِ الْبَحْرَيْنِ : احْتَارَهُ الْقَاضِي وَسَائِرُ أَهْلِيهِ ، وَوَحْدَتِي شَرْحَهُ ،
وَالْمَدِينِ : هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ هَيْبَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَعْنَى أَنْ يَمْسُ بِتِ وَبَعِيَّةٍ ثَوْبٍ ، دَحْلِي مَدٍّ مِنْ
تَحْتِ الثَّوْبِ : فَإِنْ كَانَ الْقَدِيمُ عَنِ الْكَلْبِ : فَقَدْ لَدَحَ بِيَصٍ : فَإِنْ مَدَّ
حَرْدَةً

قَالَ فِي الدَّرَجِ : احْتَارَهُ حَمْدَةُ وَقَدَمُهُ فِي الْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ ،
وَالْمَدِينِ ، وَالْمَدِينِ : قَدْ فِي أَسْفَلِ : وَلَا يَرَى ثِيْبَهُ إِلَّا أَنْ لَا يَسْكُنَ ، فَتَعْقُ

السم ، أو رأس الدخريين ، أو جرده ويستر عوره . وأطلقتهما في الذهب

قوله ﴿ وَيَسْتَرْ الْمَيِّتَ عَنِ الْيُونِ ﴾ .

فيكون تحت متر ، كعمد أو حيمة وهو ذلك . وهذا الذهب وعيه الأحمب
وبل أو دود . معن في بيت مظلم .

قوله ﴿ وَلَا يَخْضَرُ إِلَّا مَنْ يُعَيَّنُ فِي غُثِّهِ ﴾

ونكده . يبره الخصور مطلقاً على الصحيح من ذهب . وقال القاصي ،
واس عقيل : لوليه الدحول عليه كيف شاء . وما هو بعيد .

فائدتان

إحداهما : لا يعطى وجهه . على الصحيح من ذهب وعيه الأصحاب .
ونقله الجماعة . وظاهر كلام أبي بكر : أنه يس ذلك . وأما إيه ، لأنه رما
تغير دم ، أو غيره . فطعن في السوء . ونقل حسن : إن فعله أو تركه فلا شئ .
الثاني : يجب بروجه في كل أحواله . وكذا على معناه مستف . قاله في

الدروع ودمه ، وقال : وموصفه يكون كوقت الاحتضار .

قوله ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَرْفِقُ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْخُلُوسِ وَيَمْضِرُ بَطْنَهُ
غَضْرًا رَفِيقًا . وَيُكْثِرُ ضَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ ﴾ .

يس مع ذلك كل غلبة . على الصحيح من ذهب . وعه لا يفعله إلا في
السنة السادسة . وعه لا يفعله إلا في الثالثة .

ثمة : مراد المصنف وغيره ممن أطلق . تير الحمل . فيه لا يعصر بطنه . لثلا
يؤدى الولد . صرح به ابن تم ، وصاحب الخواشي ، وغيرهما

قوله ﴿ ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدَيْهِ حَرْقَةً وَيُنْجِيهِ ﴾ .

وصفته . أن يلفها على يده . فيصل بها أحد الفرجين ، ثم ينجيه . وذلك

أخرى للمرج الآخ . وفي الحود يكتفى بحقة واحدة للمرجين . وحمل على أنها
عست وأعيدت [.

نيم . قوله (وَلَا يَحُلْ مِنْ عَوْرَتِهِ وَلَا النَّصْرَ بِهَا) .

يعنى : إذا كان الميت كبيراً ، فإن كان صغيراً فقد تقدم قرناً

قوله (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا خُرْقَةً) .

وهذا المذهب وعنه حميد الأصحاب وقال ابن عقيل بده كله عورة
إكراماً له من حيث وجب ستر جسمه ، فيجوز تطده ، ولا يحل أن يحصره إلا
من بين على أمره . وهو صاهر كلامه أى تكبر ، وقال فى لمبة كثرة الأصحاب ،
مع أنه قال : جميع بده عورة . فوجب ستر جميعه

قوله (ثُمَّ يَتَوَيَّ عَسَلَةً)

الصحيح من مذهبنا أن لمبة عسله فرض . وفى الفرع فرض على
الأصح . وفى جميع المجازين . فرض فى ظاهر مذهبنا ، وعليه الجمهور . وصححه
المحدث شرحه ، وفى نيم . وحرمه فى الكافى وغيره ، وفى حداد وغيرهم .
وعنه است فرض . ذكره الله صلى الله عليه وسلم فى جميع المجازين .
أحمد ابن عقيل ، وفى موسى وهو صاهر كلامه الحرقى ، خصوصاً نصه
دوسه . وهو مقصود . وأصنفها فى غير ، وأوردته الصغرى ، والفاق . وفى .
بن قلند : محسّن نومه ، صحح عسله بلاية . ذكره فى الرعية .

فأمره لا يعتبر نفس من العسل فى أصح المجازين . حشره . المخذ . وهو
ظاهر ما قدمه فى جميع المجازين .

قال فى الخواشي : وهو ظاهر ما ذكره الشيخ وغيره

والرهم الثانى : عشر . قال ابن نيم . وهو ظاهر كلامه . قال فى التلخيص

ولا بد من إعادة غسل العريق على الأطهر . فطهره غسل العسل . قال فى الخواشي

وأطلقهم في الفروع [ويختصر ابن تيمية ، والبراعة الكدرى]
على الأول : و تركت بيت تحت ميراث ، أو أسوة ، أو مصر ، أو كل
عرقاً . فخصر من يصح لعله وروى عنه . إذا اشترطها - ومضى ركن يمكن
عنه فيه : أحداً ذلك وعلى الثاني : لا يخرجه .

وإذا كان بيت مات عرق أو شطر . فقل في جمع البحرين : يجب عليه
ولا يخرى . ما أصابه من الماء من عيبه

وقال لحد . هـ . من اعتزل الماء أو ، لكن ، ثم روى عنه في مذهب المذهب
قل : وسخرج أن لائحة من عيبه إذا لم يضر الفحل ولا السنة . وقال في العائق
ويجب عمل العرق ، على صحيح الوجهين . وما بعده ، وجوب العمل .

قوله (وبُستى)

حكم التسمية هـ في وجوب وعدمه حكمه في نوصو . والفصل . على ما تقدم
في ١٠٧ .

قوله (ويُدْحِجُ) إصْبَغِيهِ مَثْلَتَيْنِ بِالْمَاءِ يَنْ شَفْتِيهِ فَيَمْسُحُ أَسْنَانَهُ ،
وفي منحرية فَيَمْسُحُهَا .

هـ الصحيح من مذهب وعنه أكثر لأصحاب . وقص به كثير منهم
وقيل : من ذلك بحرفة حشمة مونة ، أو نقطة معم على إحلال . قل في جمع
البحرين . هـ . الأولى . من عيبه . وقصر عيبه وكذا تركشني . وقال من
أنى موسى . يجب ماء على فيه وأفعه ولا يدحج فيها

فأمره . قل ذلك مسح لا واجب ، على الصحيح من مذهب . من
عنه . وعنه أكثر لأصحاب . قل في جمع البحرين وغيره

قل تركشني هو قول أحمد وعامة أصحابه . وقدمه في المروء وغيره

وصححه في الحديث وغيره . وفي واجب احتدته ثم خطا في الخلاف ،
وكانت مصفة

فأمره يستحب أن تكون ذلك بحقة عن عيه

قوله (ويؤصيه)

الصحيح من المذهب : أن ومسوء مسح لا واجب وعيه أكثر
الأصناف ، فقام موحده وهو وال عقده وفي واجب وهو ظاهر كلام
الفاص في موضع من عيه . ومن الراعي .

قوله (ويصير الصدر ، فيمنيل برغوة رأسه وخطيته) .

لا ترع

وقوله (وسائر بدنه)

هو اختيار مصنف ، وجعده من لأصناف وهو الذي ذكره ابن هبيرة
عن الإمام أحمد . وحرمه في مجمع البحرين . وشرح من مسح
والصحيح من المذهب : أنه لا غسل برغوة اليد ، ولا رأسه وخطيته فقط
واقهر عليه في الح والوجر ، وغيرهم . وقدمه في المدوع ، والله نور واحدا
أو خطا وغيره

وبد صير الصدر وغسل برغوة رأسه وحسنه . أو رأسه وحسنه وسائر
بدنه ، وأراد أن يغسله ، فالصحيح من المذهب : أنه يغسل الصدر في كل مرة من
الصلوات . عن عيه .

قال المصنف في غني ، والشرح ، والتركشي . ومخصوص أحمد ، وأحق
[أن الصدر يكون في الصلوات الثلاث وحرمه حاق] وغيره وقدمه في المدوع
وغيره . قال في مجمع البحرين وهو ظاهر كلام مصنف هـ . لقوله « يفعل ذلك
ثلاثة » بعد ذكر الصدر وغيره . وهل غسل يجعل الصدر في أول مرة . أحده

جماعة. منهم أبو الخطاب وعنه يعمل الصدر في الأولى والثانية، فيكون في الثالثة الكافور وتقل حبل أيضاً ثلاثاً بعد واحد هـ.

وقال بعض الأصحاب: يخرج حده كل مرة بالصدر، ثم يصب عليه الماء بعد ذلك وسلك قال في الفروع ويخرج صدر مصروب أولاً.

وأما صفة الصدر مع الماء، فقال الحرقى: يكون في كل المياه شيء من الصدر قال في المنى، والزركشي: هذا المنصوص عن أحد.

قال الزركشي وطهر كلام حرقى: لا يشترط كون الصدر بديراً، ولا يحب الماء القراح بعد ذلك قال وهو طاهر كلام أحمد في الأول ونصه في الثاني قال في الفروع، وقيل: يدر الصدر فيه وبين غيره.

قال في المنى: وذهب كثير من ساجدين من أممنا: أنه لا يترش مع الماء صدر بغيره ثم أحسنوا، فقال ابن حامد: يطرح في كل ماء شيء يسير من الصدر لا يبرء وقد انتهى وجدته عليه أصحابنا أنه يكون في العسل ودرهم ونحوه من الصدر، وفيه إذا كان كثيراً سلمه الطهورة.

وقال المصنف، وأبو حنبل، وطائفة من تبعهم: غسل أول مرة شغل الصدر، ثم غسل بعد ذلك ماء القراح فيكون لجميع عسل واحدة ولا يحد بالآخر دون الأول، سواء كان الصدر أو بقي منه شيء.

وقال الأمدى لا يحد شيء من العسلات التي فيها الصدر في عدد العسلات، فإمارة: بقوه الخطيئة ونحوه فقد الصدر.

قوله (ثُمَّ يَنْفَسُ شِقَّةَ الْإِيمَنِ. ثُمَّ الْإِيمَرَ).

هذا الصحيح من ذهب. وقيل: بدأ في غسل شقه إيمان بصحة عقده، ثم ما سكت إلى الرجل، ثم الإيمر كذلك [ثم يرفع حاشية الإيمن ويغسل طهره ويركه ويغده، ويغسل حاشية الإيمر كذلك] ذكره القاسمي. وهو الذي في

الكافي ، ومحمصر ابن تميم ، وغيرهم . قال في الخبرين . وهو أشبه بعمل الحنفي . وقيل
في الرعاية : وقيل لا يفضل الأيسر قبل إكمال غسل الأيمن
فأمره : بقله على حبه مع غسل شقيه ، على الصحيح من المذهب . وقيل
بقله بعد غسلهما .

قوله ﴿ يَغْتَسِلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ﴾

يعمل أن يكون من ذلك مع وضوء . وهو أحد الوجهين . قال في الفروع :
وحكي رواية قال ابن تميم . وعنه يوجب لكل غسلة . واحتاره ابن أبي موسى .
وقد مر في المستوعب . وحصل أن مراده ما ثبت . غير وضوء . وهو الوجه
الثاني . وهو المذهب . نص فيه . وعنه أكثر الأصحاب . فلا وضوء إلا أول
مرة ، إلا أن يخرج منه شيء ، فله وضوء . قوله الإمام أحمد رحمه الله
فأمره تكره الاقتصار في غسله على مرة واحدة . على الصحيح من المذهب
وعنه لا يحصى ذلك

قوله ﴿ وَيَتَوَضَّأُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدُهُ ﴾

وهو المذهب . حرم له أن يغتسل في ثمرته ولو حذر وسيرها . وقدمه في الفروع
ولقدائق ، والرعاية ، وابن تميم ، وغيرهم . وعنه يعمل ذلك عقب الثانية بقية الجماعة
عن الإمام أحمد لأنه ليس فهو أمكن . وعنه يعمل ذلك عقب الثالثة [وفيه]
هل يتر بدنه ثلاثاً ، أو مرتين ، أو مرة ، فيه ثلاثة أوجه .
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسُقْ بِالثَّلَاثِ ، أَوْ حَرَّجَ مِنْهُ شَيْئًا ، غَسَّلَهُ إِلَى
خَمْسٍ . فَإِنْ رَأَى قَلْبَ سَبْعٍ ﴾

ذكر مصنف هذا ما سبق . أحدهما : إذا سبق بالثلاث غسل في خمس
فإن سبق بخمس غسل إلى سبع . فظاهر كلامه نصيب أنه لا يرد على سبع
وبعد الجماعة عن الإمام أحمد . قال في الفروع : وحرمه جماعة .

قال الركني : نص عليه أحمد ، والأصحاب . ونقل أبو طالب : لا يجوز
الزيادة ، ونقل ابن واصل : يزداد في خمس . والصحيح من المذهب أنه يراد على
سمع إلى أن سقى . وقطع على وتر . قدمه في الفروع . وخرجه في مجمع البحرين .
وقال : لا يندك أحد . ذلك عدم الاحتياج إليه عا . وبذلك . يسم . عنه أقص
السلام . فوفقا عدداً . وقول أحمد « لا يراد على سمع » محمول على ذلك ،
أو على ما يراد على علا مقي إلى سمع . ثم خرجت منه عدة . انتهى

فقد قد ثبت في صحيح البخاري ، في بعض رووي حدث أنه عطية
« عيشتها ثلاث ، أو خمس ، أو سبعة ، أو أكثر من ذلك » رأت ذلك .

الثاني : إذا خرج منه شيء . بعد الثلاث . فالصحيح من المذهب : أنه يراد
إلى خمس . فإن خرج منه شيء . بعد ذلك فهو سمع . نص عنه قال أحمد ، وصاحب
مجمع البحرين ، والدرر . حذره لأن أكثر قال : ركني . وشبه الجمهور . وقدمه
في مجمع البحرين .

قال ابن عقيل في الأصول : لا يذهب بمذهب فيه . لأن هذا العمل وحسب
روا علقه . فقد وجب بما لا يوجب العمل . فجاز أن يطل . يطل به الظاهر .
المدى ، بخلاف عمل خاصة لأنه من سمع أن يطل العمل . لا يوجب
العمل . فكلم الخلف لا يوجب عمل . حال ، ومقتضى النص . انتهى . مع أن
صاحب الفروع وغيره ذهبوا أن عمل بيت مدى لا يقل معد

وقال أبو الخطاب ، وإن عمل . لا يحب بعهده عليه بعد الثلاث ، من
عمل المصلحة ويوصى . وقدمه في الفروع .

ونافي إذا خرج منه شيء . بعد السبع .

الثالث : أنه ستة أشياء شهوة ، واسم طهر مدوس . عمل على قول
أن خطاب ومن تسمه . فيعني بها . وعني مذهب : يوصى فقط . ذكره أبو المصنف .

فائزانه

إبراهيم : قال في مجمع البحرين : لفظ المصنف وإخلاقه يعم الخارج الناقص
من غير المدين ، وأنه يوجب إعادة غسله . وقد مر منه في رتبة الآثار
ومن عنه أن داود أنه قال هو سهل . ويحمل أنه أراد لآدم الغسل من ذلك
لأن في كونه حدثاً من جنس خلوة فنقصت رتبته عن جميع غيره .
ويحمل أنه أراد : لآدم الغسل من بستره كما نقص وضوءه عن غيره .
وقدم بروايته الأولى من ثمة ، ووركتي

الثامنة : نكح الغسل بونه . وثله من عقيل رسول عنه . ونكح إعادة يد
خرج من السبيل شيء . وكذا أنه خرج من غير السبيل على ما أنه لأثره مقدمة
وجميع ذلك من موحداث أو وضوء لا غير . فمضى بهن

قوله (ويحمل في لغته الأخيرة كقوله)

هذا مذهب وعليه جمهور الأصحاب وفيه وجه الكفاية في كل العسلات
وهو من به ذات

فصل مذهب : يكون مع الكفو سبدر . على الصحيح عنه الجماعة عن
الإمام أحمد قال أحل : وعليه الغسل . وحده بخلافه شرحه . وفيه
بعض وحده في ما قرح . حذره في معنى . ويضمه في الدعوى . ومن ثمة .

قوله (ولما أجاز وإحلال والأشغال يستعمل في احتياج إليه)

إن احتياج في شيء . من ذلك فإنه استعمله من غير خلاف فلا كراهة . ومعه
أنه إذا احتج إليه أنه لا يستعمله . فإن سمعه كره في إحلال والأشغال
بلا ربح . وكره في ما أخر . على الصحيح من المذهب لأنه موحده . وعليه
أكثر الأصحاب . وعنه لا يكره . واستعمله ابن حامد

فائزانه : لأن من سمعه في محله . فله مذهب .

فائدة قوله (وَيَقْصُ شَرِيَهُ) بلا براع ، وهو من المفردات . ولشاعري قول كذلك .

قوله (وَيُقَلِّمُ أَصْفَارَهُ) .

هذا المذهب وعيه كثر الأصحاب وهو من المفردات .
وعه لا يقف . قدمه ابن ر . وأصنفه في المعنى ، والمثاق ، والخواصين
وقيل : إن طائفت وحشت أحده وإلا فلا .

قوام

إبراهيم : أحد شعر أبيه . على الصحيح من مذهب . نص عليه . وعليه
أكثر الأصحاب . وحرره في المثلث وغيره . قدمه في الفروع وغيره .
وقيل : لا أحده . وفي إن غش أحده ، وإلا فلا .

الثانية : لا أحد شعر عاتقه . على الصحيح من المذهب . حرره في التوحيد
وغيره . وهو ظاهر كلام الخرق ، ونصف ، وغيره . وصححه المصنف في المعنى ،
والشرح ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعه يا أحده . اختاره القاصي في التبعيق . وحرره في الهدية ، وسذهب ،
ومسوث الذهب ، والمتنوع ، والخلصة ، والتلخيص ، والبيعة ، والحزر ،
والسور ، وإدراك الهدية ، وتحرير العبدية ، والمثاق ، وغيره . وقدمه ابن تميم ،
والخواري . قال الزركشي : هذا اختيار الجمهور . وأصنفه في التبيين ، والنظم
وعه إن غش أحده : وإلا فلا . وقال أبو المعالي : ويأخذ من غير مذهب .

على رواية حوا أحده : يكون سورة ، بحر يم الطير . قال في الفصول
لأنها أسهل من الحق يا أحده . واختاره القاصي . وقيل : يؤخذ تعلق أو قص .
قدمه ابن ر . في شرحه ، وحوشي ابن مفلح . وقال : نص عليه .

[قلت : وهو المذهب . من أحمد نص عليه في رواية حنبل ، وعليه المصنف والشرح] .
وأطلقهما في المروء ، والرياسة . [وظاهر المتن ، والشرح ، والتركيب .
إطلاق الخلاف]

وقيل يراد بأحدهما قال ابن تيمية ويراد شعر عانة فامورة ، أو بالحق
وحرم به في الهدنة ، والمذهب ومستوعب ، وغيرهم [وقدمه في الرياسة الكبرى]
وعلى كل قول . لا يشر ذلك بيده . بل يكون عيباً حائلاً .
وكأنه أحد : فإنه يحسن مع بنت ، كالأول كان عصباً أسقط منه . وبعد عمل
أحد من عانيه . لأنه جرمه منه كمصو . قال في الهدنة . والمراد يستحب عده .
الثالث : يحرم حنثه ، فلا نزاع في المذهب .

الرابعة : يحرم حلق رأسه . على الصحيح من مذهب قال في رعاين :
ولا يحلق رأسه في الأصح . وحرم به في الحرة ، والنور ، والخويع ، والدائق ،
والمصنف في المعنى ، والشرح ، وابن تيمية ، وغيرهم . وقدمه في المروء . وقال :
ظاهر كلام جماعة بكره . قال : وهو أشهر . قال في ردى : لا نقص . وقيل :
يحقق . وحزم به في التبصرة .

الخامسة : يستحب خضاب شعر الميت بخناه . نص عليه وقيل يستحب
للثائب دون غيره . حذره محمد . وحمل من أحمد عليه . وقال أبو المعالي :
يحبس من كان عذته الحجاب في الحياة

قوله (ولا يُسْرَخُ شَعْرُهُ وَلَا خَيْتُهُ) .

هكذا قال لإمام أحمد . قال القاسمي : ذكره ذلك . وقيل : لا يسرح
الكثيف . واستحب من جاءه يشط تشط واسع الأسان .
تعبير : محل ما تقدم من ذلك كله : في غير الحرة . وفي الحرة . فإنه لا أحد
منه شيئاً مما تقدم ، على ما تقي قرينة .

قوله ﴿وَيُصْفِرُ شَعْرُ امْرَأَةٍ ثَلَاثَةَ قُرُوفٍ﴾، وَيُسَدِّلُ مِنْ وَرَائِهَا

هذا مذهب. وعليه أكثر أصحاب. وفق أبو بكر: سهل أمارة

قوله (ثُمَّ يَنْسِفُهُ شَوْب)

مثلاً مثلاً كعبه . و هو في و صحیح : لأنه سنة للمعنى في رواية . قال في

العروۃ: کہ وہ وہی واضح اُحدۃ ثانیہ میں کہیں۔

واعلم ان شيف بيت مسجده . وقع به لا ثمر ود كثر في الفروع .

في أثناء عمل أيتها - رواية ذكرها شعب الأعفء - كذبه الشهد وفي القصور -

في حدس المستأجر - حدس على أوجوب

فائزہ لائسنس یافتہ + ای سی سی + وہیل + محسن

قوله ﴿فَبِأَحْسَنِ مِنْهُ شَيْءٍ﴾ عند السمع حشاه بانقضي فإن لم

نُفِثَ عَمَّا لَطِيفِ الْحُرِّ

د ج م بعد السبع شىء ، سر السك ، عطن والحقين الحر ، ولا كره

حشر حشر - سہ ماہی - علی المرتضیٰ - علی المرتضیٰ - علی المرتضیٰ .

وَمِنْهُ كَلِمَةٌ حَكِيمَةٌ لِّأَيِّ مَوْجِيٍّ وَأَصْنَفٍ مِنْ شَيْءٍ .

قوله ﴿ ثُمَّ يُدْنِ الْأَعْيُنَ ﴾

وَعَصْدٌ وَلَا تَرَادُّ عَلَى أَيْسَرٍ، بِرُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقِيَامِ حُجَّاتِهِ عَالِ

انظر في مجمع البحرين ، قلت . وفيه ما يخرج موضع المودة . وهو

المذهب : أهلنا مجزئ، فيه الاستحمار .

قوله ﴿وَيُوصِ﴾ .

هذا المذهب وعيه لأخلاقه. وعنه لأبوابه. مشقة وأخلاق عليه. وهو طاهر

* حرق و ارباب دوست

تيميم قال: من سمع في شرحه: لم يتعرض المصنف إلى أنه يلحق الحل
بالقفل بينه وبين حشاه. قال: وصرح به أبو الخطيب، وصاحب النهاية فيها.
يعنى به أ. على - وحريم به في المذهب، والخلاصة.

قوله: **(وَإِنْ حَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بِمَذْهَبِهِ فِي أَكْفَائِهِ . لَمْ يَعُدَّ إِلَى الْعَمَلِ)**.

وهو المذهب وعيه لأصحاب. قال محمد في شرحه: هذا هو مشهور عن
أحمد. وهو أصح. وعنه بعد عنه، وظهر كونه. وعنه بعد عنه، إن كان
عمل دون سبع. وعنه بعد عنه من خرج، إن كان كثير من تكفيله
وعنه. وصححه في جمع الصحابة من الزركشي. وهي أصح. وهو خطأ. كلام
الحق وأطرافه في آخر. وعنه خروج الدم يسر، وقد لا احتمال في ذلك.

قوله: **(وَالْعَمَلُ الْمُخْرَجُ عَنْهُ وَسِيْرٌ)**

هذا المذهب وعيه لأصحاب. وعنه حسب عيه. ولا عمل كالحلال،
فلا يصح ش. ه.

تيميم مذهبوه قوله: **(وَلَا حَيْزٌ لَهُ)** أنه عطى سائر مذهب، فمعنى حليه
وهو مذهب. وعيه أكثر لأصحاب. وقيل حسب الجمع من مذهب رحيبه.
حريم به حاق، ومذهب أممية. والمختص. قال حلال. هو وهم من مذهب.
وقال لا أئاف هذا في الأحاديث، ولا راء أحد عن أبي عبد الله غير حسب.
وهو عدى وهم من حسب. وأما إلى أنه عطى جميع من يخرج، لا رأسه،
لأن الإباحة لا يقتضي رحيبه. وهذا لا يقع من تعصبيه في حديثه. فكذلك بعد
ممانه. وأطلقه من تيميم. قال الزركشي: قلت. فلا يقال: كلام آخر في حرج
على معناه. يرد في حديثه أنه كف عن نوبه أي الإزار والرد. والمادة.
أنه لا يعنى من سرته في رحيبه. انتهى

وقال المحدث في شرحه . يتكسر توجهه تحريم من الإجماع بحرم عطية قديمي حتى
تحررت به العادة ، كالخف والحبوب والأخضج ونحوه . وقد استدلوا بتحريم ذلك
بعد موت ، مع كونه من معتد به . وإذ عدا فيه ستره . فكأن
التحريم أول . انتهى

ومعروف كلام النصف أيضاً أنه مطلق وحجمه وهو الصحيح من مذهب ،
ومشهور من الروايات ، على أنه يحرم بمصلحة وحده في حال حبه
وعنه لا بعض وحجمه . وأصغرها من غير

قواعد

إعدادها . تحت المحرم يجب ما يجب في حبه لبقاء الإجماع ، لكن
لا يجب إعداده على أنه من ما يوجب العدة بوجهه . على الصحيح من
المذهب . وقال تحت عده العدة . وقال في التنصير : يستتر على مذهب
الثانية : قال في له وقع وحده كلمة الإجماع أحد ، ولا يجب أن يقبض كونه
كحلال . وذكر حلال عن أحمد أنه مكس في نوبه لا يرد عنه . وحده
الحلال . وأما مراد بسحب ذلك فيكون كما ذكره صاحب تحرير ، وغيره .
ودكر في المعنى وغيره : الحول . انتهى

تعليق : هذا كله في أحكام المحرم . فإنه إن كان ثبت إيمانه . فإنه يجوز .
المحيط . ونحوه ماسوه . ولا بعض وحجمه رونة واحدة . قاله في جمع البحرين .
انما لا تنفع العدة إذا ماتت من الطيب ، على الصحيح من المذهب .
وقيل . تنفع

قوله (والشهيد لا يُمسَل)

سواء كان مكلفاً أو غيره . وكلام النصف وغيره من الأصحاب يحتمل أن

عنه محرم ، ويحمل الكراهة ، قطع أنه معصى ، منه سم . وحكى رواية عن
أحمد . وقال في الشهرة : لا يجوز عليه

وقال في مجمع البحار : قلت . . . نعم على صريح الأصحاب . هل عمل
الشهيد حرماً أو مكروهاً ، فعند حرمة عمدة الأمر . المعنى

قوله : (الْأَنْ يَكُونَ حُبًّا)

من يفسد وهو مذهب وعنده جمهور وعنده لا من أصح .

قوائمه

أمرها : حاكم من طوائف من خيض والنفاس حكم الجنب ، خلافاً ومنها
وكذا كل عمل وجب قبل الموت . كسكاه يده ثم غسل . وقيل في الكافر .
لا غسل ، وإن غسل غيره . وصححه ابن سيرين . ورواه في الرعدة الكبرى . قال
في الفروع : ولا فرق بينهم .

وأما إدمان في أثناء جميعها أو نفاسها : فقد سفت المسألة في باب العس
فعل المذهب في أصل المسألة : إدمان وعنده حدث أصغر . فمن روض
على وجهين وأصنافها في الفروع ، وإدمان ، ومن نيم ، وخوشى
قلت : الذي ظهر أنه لا روض لأنه مع العس وهو صهر الحدث .

أما : لو كان على الشهيد حصة غير الدم . فأصحح من مذهب . أمها
تعمل وعنده لأصحاب . وفيه احتياط بقائها ، كالكلام .

فعلى الأصحح من مذهب : لو أن الدم لم يجرز إزالتها .
ذكره أبو المعلى . قال في الفروع : وجره غيره عسب . فله صاحب التلخيص ،
ومن نيم ، ومن حدث في رعايته .

قلت فيعاني ٣٠

ثالثة : مخرج المحدث وحسب تقدمه الشهيد . قال في الفروع : وهو صاهر
كلامهم . وذكر رواية كراهة شيب الأعصم ، كده الشهيد

قوله (وإن أحب كفه في غيرها)

يعني إن أحب كفن الشهيد في ثياب غير الثياب التي قتل فيها . وهذا قول
القاضي في المحدث . قال الزركشي : وشذ القضي في أحد فحصل ذلك مستحباً ،
ومعه على ذلك أبو محمد

قلت . حرم به في ثمنه ، وأما شرح ، وعبراه .

وأما صحيح من المذهب أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها . نص عليه .
وعليه أكثر لأصحاب . قال الزركشي : وهو مخصوص . وعليه جمهور الأئمة .
مهم القضي في الخلاف . قال في الفروع : ويجب دفنه في ثيابه في الخصوص
وأما غيره .

فلا يراد على أنه ، ولا يخص عيب ثياب المسجون ، على الصحيح من
المذهب . وقيل . لا . لأن سريرة أه القضي يحصل المسجون . ذكره القضي في
الشرح وحرم به من ثمنه

قوله (ولا ينصى عليه في أصح الروايتين)

وهو مذهب . وعليه أكثر لأصحاب . قال في مجمع البحار : هذا أصح
الروايات وهو قول الحارثي ، وأما القضي . قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات ،
واختيار القضي ، وعدمه صحيح . وحرم به في وجع وعير . وقدمه في الفروع ،
ومعنى ، والشرح ، ومن ثمنه ، وعبره .

والرواية الثالثة : حب الصلاة عليه . احتج بها جماعة من أصحاب ، منهم
الحلال ، وأما ذكر عبد العزيز في التلبية ، وأما احتج وحكي عنه : تحريم الصلاة
عليه . وعنه إن شاء . صلى وإن شاء .

صبيها الصلاة أفضل ، على الصحيح . قدمه في القروع ، وجمع البحرين ،
والزركشي ، وابن تيمية
وعنه تركها أفضل . وظهر كلام القاصي في خلاف : أنهم سواء في الأفضلية .
نفس : محل الخلاف : في الشهيد مدى لاجل . وما اشهد الذي جعل
فإنه صلى عليه على سبيل أوجب ، رواية واحدة .

فائفة حلب

قيل : سمي شهيداً لأنه حي . وقيل : لأن الله وملائكته شهدوا له بالحياة
[وقيل : لأن الملائكة تشهد له] وقيل : نعيمه شهادة خلق حتى قتل . وقيل
لأنه يشهد ما أعد له من الكرامة بأعني . وقيل : لأنه شهد لله بالوجود والإلهية
بأنه فعل ، كما شهد غيره بعمول . وقيل : لقوله رآه . وهي الشهادة . وقيل :
لأنه شهد له بوجوب أحقة . وقيل : من أجل شهادته وهو دمه . وقيل : لأنه
شهد له بالآمن . ونعم احقة بدمه . وقيل : لأنه يشهد له بالأمان من
أمر . وقيل : لأن الله شاهدنا بكونه شهيداً . وقيل : لأنه لا يشهد عند موته إلا
بملائكة حجة . وقيل : لأنه سمي شهيداً وهو القصة بإطلاق الرسل
فهذه أربعة عشر قولاً . ذكرنا السبعة الأولى . ابن الخوري . والثلاثة التي
بعدها . ابن فرغوري مصحح والأربعة الأخيرة من حجري شرح المعنى في
كذب الحمد وغان . وبعضهم يختص من قتل في سبيل الله . وبعضهم أم غيره .
اسمى

ولا يجمع بعضهم من وقع مدح

قوله (وإن سقط من دأته ، أو وجد ميتاً ولا أثر له)

عن علي بن أبي حمزة . وكذا سقط من شاطئ فأت ، أو رقبته دابة فأت
من قال الأصحاب . وكذا الموت خُفَّ أفعه . وهو من مدات . وكذا من عاد
عليه سبه . من عليه فاصحح من مذهب في ذلك كله . أنه غسل وصلى

عليه . وقدمه في العروغ وغيره . وقبل لا يعمل ولا يصلي عنه ، وحكى روية
واحتاره المصنف قديماً فيمن سقط عن دأته ، أو عاد عليه سلاحه ثبات ، أو سقط
من شاطئ ، أو في أثر ، أو كمن ذلك فعل العدو . واحتاره القاصي أيضاً في شرح
المنهك فيمن وجد ميتاً ، ولا أثر له . قدمه الشيخ في المعنى ، والشرح أنه إذا
عاد عليه سلاحه فقتله لا يعمل ، ولا يصلي عليه وعمره .

نسيب : قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مَيْتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ﴾

هكذا عمدة أكثر الأصحاب . وإذا لم يبق في الولادة في أمه ودره ، وذكره

قوله ﴿ أَوْ حُمِلَ فَأُكِلَ أَوْ طُلِيَ نَقَاؤُهُ ﴾

يعني له جرح فأكل فيه يعمل ، وعلى عليه . وكذا لو جرح فشرب ،
أو تم ، أو طلى ، أو سكب . وإذا جرحه أو عطس . من عليه . مسبه من نسيب ،
ومصاحبه جمع المحرمين ، وإن جرح في رعيته المكبري وهذا منذهب في ذلك
كله ، ولو لم يطل الفصل . وحزم به في التحريم وغيره وقدمه في المتنوع ،
والجرح ، والدفع ، وجمع المحرمين ، ونسيب . وهو صمد كلامه الخ في

وقبل : لا يعمل إلا إذا ضل الفصل . أو أكل فقط . حله الحد في شرحه .
فقال : الصحيح عندى - المحديد هو الفصل أو الأكل لأنه عادة دوى الحياة
المتفردة . وطول الفصل دليل عليه . وفي شرب والكلام : فيوجدان من هو
في السياق . قال من نسيب . وهو أصبح وحده في الإيجاب . ويحمله المنصف .
قدت : وهو عين أصوات

وعنه يعمل في ذلك كله . لا مع جرحه كثيرة ، وإن ضل الفصل معها .
قال في جمع المحرمين : ولأولى أنه إن سقطوا به ذلك ، فهو كغيره من
الشهداء . واحتاره حجة من أصحاب . وقدمه في الرعيين .

وقبل الاعتدال يقتضي الحرب شتى مات وهي قائمة لا يعمل ولو وحده

شيء من ذلك ، وإن مات بعد انقضاء عس . قال في مجمع البحرين ، قلت :
وكذا نقه ابن الم في العقود عن مذهب أبي

قال لأمدى : إذا خرج المخرج من معركة ، ثم مات بعد نفي الم
فهو كغيره من موتى . قال ابن ميم . وظاهر كلام القاضى في موضع : أن الأعداء
يقوم الحرب . فإن مات وهي قائمة لم يمس ، وإن عصفت قبل موته عس . ولم
يعتبر حروجه من المعركة . انتهى . قال في المروغ : نقل الجماعة . إننا نثبت عس
من قبل في معركة ، وإن حل وفيه روح عُثِل

خبر قوله « أو ضل قلوبه » قال في المروغ . ورد عس

قوله « ومن قتل مظلوماً » كقتيل اللصوص ونحوه « فمن يلقى
بالشهيد » على روايتين

وأطلقه في المثلث ، ونفى ، والشرح ، ورعايتين ، ولخوبين .
أما هنا : بحق شهيد معركة . وهو المذهب . احتاره كثير الأصحاب
قال في المروغ : ولا عس المقبول صدق على الأصح . قال زركشى : احتاره
القاضى وشامة شذذه . ووجهه في مجمع البحرين . وقدمه من غيره .

الرواية الثانية لا بحق شهيد معركة . احتاره أحوال ووجهه في مصحح

وحرمه في المذهب .

عليه قد دلّ على ذلك في كلامه . إذ قال المسمى المذهب ، وهو أحد الطريقتين
أحداهما : لو كره ، والقاضى . وقيل إن حكمه حكمه من الكفر . وهو المصنوع .
واحتاره مصنف ، والشرح ، وأحمد وغيرهم . ووجه بحق شهيد معركة . إن قبل
في معترض بين مسلمين . كقتل المذبذب وخوارج في معركة ، أو قتل الكفار صدرا
في غير حرب ، كقتل ولا فلا

قوام

إبراهيم : قيل : إنَّه جعل الشهيد دُصًّا للعرج ، وشقَّةً ، لكثرة الشهداء
في المعركة . وقيل : لأنهم ماتوا بصل عبيهم ، فصاروا ، وقيل : وهو الصحيح -
ثلاثاً بول أثر الصدَّة المطوب بقاؤه

وإنَّه بصل عبيهم . قيل : لأنهم أحيوا عند ربه ، والصلاة إنَّ شرعت
في حق الموتى . وقيل : حاشاه عن الشفعة .

الثانية : قال في الدعاء : الشهيد غير شهيد معركة - بصحة عشر ، مفرقة في
الأحرار ، ومن أعياها موت العرب ، شهادة رواد من حاجة والحلال مرفوعاً
وأعرب منه : من عشق وعف وكتب فثبت مات شهيداً ذكره أبو إسحاق في
معناه . وقيل معنى الأنصاف المستخرجين : كون العشق شهادة محال . ورد في الدعاء :
نبيه : مفهوم قوله (وَإِذَا وَجِدَ السَّعْيُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
عَسَى وَصَلَى عَلَيْهِ)

أنه لو ولد لدون أربعة أشهر أنه لا يمكن ولا يصلح عنه . وهو صحيح وهو
الذهب وهو طاهر كلامه في عذر ، وأوجيز ، وعبرهما . وقدمه في القروع ،
وتجمع الحريين . قال في المصنوع : يعر أن يصل عليه . وجزم به في النظم ، وباطل
مفردات . فقال .

بعد أربع الشهور سقط بعض وصل إلى و٧٠ يستهل بقوله
وعنه متى كان فيه حتى إلّا - عسى وصل عليه [واحده أو كاري
التيه ، ومن في موسى . وجزم به في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، وخلاصه
والدعة ، والنحيص . وقال : وقد ضبطه معنى الأنصاف : أربعة أشهر لأنهم
مطلة لحياة . وقدمه من نبي .

قوائد

إبراهيم : بسحب تسمية هذا مؤلود من شبه واحد له اطلاق وغيره
وقد سمي في القروى . وعنه لا يسمى . لا سدر بعة أشبه . بقية الجماعة عن الإمام أحمد
قال القاضي وغيره لأنه لا يثبت فيها . وقال القاضي في نفسه . يثبت فيها .
وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال الشيخ في الدرر : وهو قول كثير من
الفقهاء . وقال في حقه المسمى . لا يقطع باعتداله وعدمها كالحذر . وقال في لهصوب
لا يجوز أن يصح عنه كاعتقاده . لأنه لا يرد ولا يحسب .

أما بسحب تسمية من . يستعمل أيضاً . وإن كان ذكر أنه "بني" سمي
باسم صاحبه . كطبعة . وهذه الله

المشتركة لو كان اللفظ من كافر . من حكمه بسلامة فكلمته . وإلا فلا . ومن
حسن : يصح على كل مؤلف ولد على المصنف .

المراعاة : من مات في معية عبد وصلى عليه بعد سكنته . وفي في "الحج"
سألاً . كمدحانه في القرمع خوف فساد أو حجة . وقال بعد الله تعالى شيء .
ودكره في المصنفين . قال : ولا موضع . ما فيه دل على انقراض
إلاها . فيصحب بها

قوله (ومن تعذر غسله ثم وكفن وصلى عليه . مثل اللدغ ونحوه)
وهو الصحيح من ذهب . وعنه كذا لأصحاب وعنه لا يرد . لأن
المقصود التخليف

فت : فيصحب بها

ودكر من أتى موسى في غزوة ونحوه . نص عليه . من حيث عنه
تذكره . وذكر أن نص رواية . فيمن حيث الاشبه به . على وذكر
أو معنى فيمن بعد حروجه من غزوة . لا يصح فيه بعد العمل كمتفرق

قوله ﴿وعلى العاقل ستر مآراه﴾ إن له يكن حساً

شئ من اثنين . أحدهما : أن رأى غير احسن انسة : دار رأى حساً .
الأول صريحة في كلامه ، والثانية : معبومة من كلامه

والصحيح من مذهب أنه يجب عليه ستر غير احسن . وهو ظاهر قوله
﴿وعلى العاقل﴾ لأن «على» حذرة في الاحواب . والصحيح من مذهب أنه
لا يجب إظهار احسن ، بل يجب قهر في القروء : ويرى العاقل ستر الشتر ،
لا يصح . الخبر في الأمر فيها . هل من الحكمة : لا يحدث به أحد . وحده
أبو الخطاب ، والمذهب ، وأكثر الأصحاب . قل محمد : والصحيح أنه يجب
والحدث به حرام . وقدمه في مجمع المحدثين وغيره . وقطع به أبو يعنى في
شرحيه وغيره .

وقيل : لا يجب ستر مآراه من قبح ، بل ستر . واحتياطه الخاص . وحرره
به من خوى وغيره . وقدمه في رعايته . وقيل يجب إظهار احسن وهو جماعة
من الأصحاب . إن كان ست معروق مدعة أو قبه دين أو ثور ونحوه ، فلا بأس
بإظهار شتره . وستره غير عنه . بحيث يترقته وحرره به في الثور ، ومجمع
المحدثين ، والكاظمي ، ونوابه ، ومن تبعه ، ومن عيى . قل : لا بأس عدى
بإظهار الشتر عنه تحذر مرقه . انتهى

لكن هل يستحب ذلك أو سحر ؟ هل في ذلك حلال

قلت : لا بأس به . وظاهر تعيينهم يدل على ذلك

قوله ﴿ويجب كسر ميتة في ماله﴾ . فمقدم على الذين وغيره

وهذا المذهب المقطوع به عند أكثر الأصحاب . وحرره

وقيل : لا يقدح على دينه . وأرسل حله ونحوه . وحرره به في

خوى لصير في أول كتاب الفرائض

قوام

الأولى : أوجب حق من تعالى توب واحد بلا ترغ فهو وصي بأقل منه
 ، نسمع وصية وكذا لحق الرجل والمرأة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في
 الفروع . وفي . حقه جماعة قال زركشي : هذا مشهور أحمره ابن عقيل ،
 ونو محمد . وفي . ثلاثة أحده العصى ، وحكى رواه قال المحدث وهو ظاهر
 كلام الإمام أحمد . وأصلها من تيمم هو أوصي من أكل ثوب واحد صحيح .
 قال ابن تيمم : قال بعض أصحابنا : وجه واحد . وقال في المذهب : إذا قرب
 حب ثلاثة ثوب . صحيح لوصية من ماله

وفي . قدم ثلاثة على إثنين . لا على اثنين . حنابلة المحدثي
 شرحه . وحرمه أبو بكر . وابن تيمم : فصل في ما يجب على من [وحده من
 وقال أبو بكر : إن أكل من بيت ابن ، فنوب واحد . وفي رواية للحنابلة .
 وفي . ثوب ثلاثة للرجل . ووجهه له أنه . وفي . لث عند قوله لا لو حب
 من ذلك ثوب . مترجمه .

الثانية : يجب من حوس منه في جمع ولا يرد . دالم يوص بدونه ، على الصحيح
 من مذهب . قال في الفروع : ذكره غير واحد . وجزم به المحدث في شرحه ،
 وابن تيمم . وقال في الفصول : يكون حب حائه كصفته في حائه
 الثالثة : لا يرد أفضل من أفضل ، على الصحيح من مذهب . بعض عليه
 وعنه أكثر الأصحاب . ما يوص به غيره

وفي : لم يرد من من أفضل . ما من أفضل . وحرمه في الفصول . وفي
 لأحمد يوصي فيه . أو يوصي به . ويوصيه نكته أو . وعنه بعض
 حاد أو عس . وكرهه حتى . وقال يوصي به . حرت العادة بتدبيره
 ولا يجب . وكذا قال في الوصية وغيره . بسحب : حرت به عادة حيص^(١)

اربعة الصدي وقدمه في الكبرى . وقال : نص فيه وفي مستحب ولد
الشري : هو كركاف في باب أو غيره . وحسن الحمد حلاطه كحول ربه قال
في المروغ : وكلام غيره حلاطه وهو أصير . انتهى .

وقيل : الفصحة لم تلبث قال في اربعة وهو جند قال في المروغ
وحال المراد وثمة ربه فهو . واضح معين ، فلا ^(١) عصب وهو . وكل
بيت سبع أو أحده كعنه تركه ، ومن كان يبيع به أحى فهو له دون المروغ
قطع به من ثمة ، والحدوين . وقيل للورثة قدمه في اربعة الكبرى
وأما له أسعى عنه فلن دون . فيه لأحى . جاء . قاله في الحدوين
و في بعض ذلك في القمع والسرقة .

قوله : **«فَبَنِ اَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَفُيْ مِنْ تَرْكِهِ فَقُتِلَ»** .

نعم في بيت مال . قال بعض من سب . على كل مسلم عدا . قال في
المروغ : طاعة الامم . قال في مئون ، قال حسن ، وكون شمة . كصغير
ودكره . غير . قال الشيخ في تبيين ، ومن طعن غير لانقوم به من ثمة
فأنظر . لا لكن دعى من بيت مالهم كمر . وقيل يجب كالحصه
ودكر جماعة لا ينفق عنه ، لكن الامم . طيه . وجره له الحد ، ورتبه
اد . انتهى .

فأنظر . لا واحد ثوب واحد . ووجد جماعة من الأموات . فاصحح من
المدفون . أنه يجمع في الثوب ما يمكن جمعه فيه منه . قال في المروغ : هو لأشهر .
وقدمه من ثمة ، وصاحب مجمع الحدوين . وقال : طاعة الامم . وجره في
الإفادت . قال ابن حبه . وقال شيخنا : يفسر لكن بينهم وسرمد يحصل
لكل واحد منهم عوره . ولا يجمعون فيه .

(١) كذا في الأصول

وقال في مجمع البحرين - نمرقا على الأول - قلت : فإن أمكن أن يجعل
بين كل اثنين حاجر من غلب ومحوه . فلا تنس انتهى
قلت : ينبغي أن يستحب هـ

وله : بعد ما يستركل بيت ستر رأسه وماقيه حشيش أو ورق . قدمه في
العروغ . وحزم به في المستوعب [وادعاء السكري]
وقيل : بل يستر عورة . وما فصل ستر به رأسه . وما يديه .

[قلت : وهو الصواب وحزم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن رزمي ،
ومجمع البحرين] وحزم به في مجمع البحرين ، وسهم . وقدمه ابن تيمية وأخواني .
وقال في العروغ : وهن بقية ستر رأسه . لأنه أفضل من باقية حشيش ، أو كحل
حياة فيه وحمل .

وقال في القعدة الحسن عده له . إذا اجمع من قس لم كعد . وكان
أحد الكف من أخود ، وهذا من الدن . لكل واحد منهم . فيه نفع اسمه .
وقطع به . وقال . في كلام أحمد ما يشبه أنه أحد . حدث البواردي ذلك .

قائمة : بقية الكف عن دس رهن وأرض الجنابة ومحوها ، على الصحيح من
الذهب . وقيل : لا قدمه . وحزم به في الخواص الصغير في دس كتب العرائض
قوله : { إلا الروح لا يبرهه كف أمراة }

هذا ذهب وعنه أكثر لأحد . وهن ثنية . وحزم به في التوجيه وغيره .
وقدمه في اله ونوع غيره . وهو من مفردات . وقيل : بركة . وحكي روية . وقيل :
يلزمه مع عدم التركة . أحاد . لا مدى .

فعلى الذهب : إذا . لكن فتركه ، فعلى من تحب عنه يعقبت . كانت حالية
من روج

قوله : { ولستحب تكديس الرجيل في ثلاث لهدف يضي ، ينسط
نفسها فوق نقص بعد تحميرها }

الاربع - اد غير واحد من لأصحاب - منهم مصنف في السككي - ينحصر
ثلاثة قال في الدعوى - والمراد ورأى - عدل - ورد وغيره ، يعنى بها المحور -
فأمره - بكرة - يذة الرجل على ثلاثة أقوال ، على الصحيح من المذهب
حرمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن من وغيره - وهو من المحدث
وقيل لا كره قدمه في الرعاة السككي ، ومن غيره ، وصححه وضمه في الفروع
قوله (ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا وَيُحْفَلُ أَحْشَوْطٌ فِيمَا بَيْنَهُمَا)
الاربع - ومستحب أن يدر بين الله تعالى على ثلاثة - ومن غيره أحمد
ولأصحاب .

فأمره - خطوط وأحب مسح ، ولأن من مسح فيه - من غيره - وقيل
حب المصوح والطيب

قوله (وَيُحْفَلُ مِنْهُ فِي قُضْبٍ يُحْفَلُ مِنْهُ بَيْنَ الْيَتْنَيْنِ ، وَيُشَدُّ قَوْفُهُ
خِرْقَةً مَشْفُوقَةً اطْرَافٍ كَالثَّنَانِ ، تَجْمَعُ الْيَتْنَيْنِ وَمِنْهُ . وَيُحْفَلُ بَقِي عَلَى
مساعد وحته ومواضع سُخُودِهِ)
قوله (وَإِنْ صَبَّ جَمِيعُ نَدْيِهِ كَانَ حَسَنًا) .

هذا المذهب - وعنه لأصحاب ، سكر يشفى دحل سببه . على الصحيح
من مذهب . نص عليه قال في الدعوى - وهو موصى يكون داخل عليه وحرم
به أن يتم . وقيل : يجب أصاً دحل عنه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع وحرمه في الشرح . وقيل : لتطيب وعدمه سواء
في ثمراته

إبراهيم - لا وضع في عيبه كافر .

الثانية - بكرة - أورس والزعفر - في المحوط .

قوله (ثم يرُدُّ طرف اللِّقَافَةِ العُنْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ وَيُرُدُّ طَرَفَهَا
الْآخَرَ مُوقِفَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ بِكَائِنَةٍ وَكَائِنَةٍ كَذَلِكَ) .

فظاهره أن طرف اللِّقَافَةِ التي من حاضيه الأيمن يرُدُّ على اللِّقَافَةِ التي من
اليسار لأُتَمِّسَ . وحرم به في معنى والشرح . وقال . فلا يسقط عنه الصرف
الأيمن إذ وضع على نية في غير . وحرم به في خوشتي وعنه ذلك . وراد
فقال . لأن ذلك عادة الأُحْبَابِ في أنس لأُفِيَّةٍ والمُفْرَحَاتِ . وعلة من منع في
شرحه . كلامه لأُحْبَر . ورد في زيادة . قال في له وقع حرم به السج وغيره .
وقدم في له وقع أنه يرُدُّ طرف اللِّقَافَةِ العُنْيَا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ،
ثم طرفه الأيمن على الأيسر . ثم اتسفت واتسفت كذلك . عكس لأولى . وقال :
حرم به جمعه .

قلت منه مدح المصنوع ، وسبوع ، ونحر والنظر وسور
قال المحمّد : لأنه عادة من لحى في قده وود . ووجه . وقال في له وقع من
عنده . وتوجه احب إليهم سواء .

قوله (وَتُحْمَلُ الْعُقْدَةُ فِي الْقَبْرِ) لَا رَاعَ (وَلَا يُخْرِقُ الْكَمَنَ) .
اصحح من ذهب كراهة تحملي الكمن مصدق . وكراهة أحمد . وقال :
فيهم تروون . وقال أبو العباس : لا يحرق إلا خوف شه . قال أبو نويرة :
ووجهه لا يحرق . قال في الدعوى . لا يحرق إلا خوف شه . وهو ظاهر
كلام غيره .

قوله (وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَبْرِهِ وَمُتْرَرٌ وَمُفَافَةٌ جَارٌ) .
من غير كراهة . وهو أصح . وعنه أكثر لأُتَمِّسَ . قال الزركشي . وقال
أبو الخطاب في الهداية . فإن تعذر الدفن كفن في متر ومبص ومفافة .
فظاهره : الكراهة مع عدم التضرر ، أو لا يجوز .

والتراجم

إهداء - تكون المصنف بكين وودجر بعض ، على الصحيح من مذهب .
ص عنه . وقد لا

الثاني : لا . المصنف ، على الصحيح من مذهب . وهو قول خفي
وسه . وسه ير عنه

قوله : وتكسر لمرآة في خمسة ثواب : برر ، وخمار ، وقبص
وعدفتين ؟

هذا مذهب وعنه : كبر لأحد . قال بر كشي أحد القاصي ،
وأكثر لأحد . قول في معنى هذا مذهب عنه : كبر لأحد . وهو الصحيح
وكذا قال الشيخ . قال القوي في شرح الخفي : وهو ثوب وأحد . قال ابن
ررر عنه : كبر لأحد . وحرمه في هدية ، والمعود لاس المذهب ، المذهب
ومسؤول مذهب ، والسكبي ، والمصنف ، والمذقة ، والسفر ، والمجرب . وقدمه
في استوعب ، وإعانة السكبي ، والذوق

والمصنف عن أحد . قال كبر : قد يشد به خده ، ثم يمر ، ثم
قبص وخمار ، ثم لعانة واحدة . وحرمه الخفي ، وعنه : والإبدات ، والبرر .
وقدمه ابن ررر في شرحه ، وأنه ثوب ، مجمع للمعرب . وقال : هو لأحد .
وأصغره من ثوب .

وهذا الحديث في شرحه . وعنه : أنه يشد به خده بالإبر تحت اللحية ، وسف
فوق اللحية وخمار ، اللعنة ، حمداً من الأحاديث .

وقال في : عية الصغرى ، والخديج . وتكسر لمرآة في قبص ، وإر وجر
وعدفتين ، وما يشد به خديج . وهو قول في إعانة السكبي

قال بر كشي : وشد في لمرآة صغرى ، فرد على الخسة يشد به خديج . انتهى

وقال بعض الأصحاب : لا تسب أن تسب . ودكر ابن الرامحوى وجهاً : أنها
تستر عورة ، وهو أن يشد في وسطها ، ثم يؤخذ أخرى فيشد أحد طرفيها مما يلي
ظهرها والأخرى مما يلي الشرة ، ويكون الحذاء على الفرجين فوق ذلك من
عدم خروج حارج ، وقال . هو الأشهر عند الأصحاب .

فأمرناه

إبراهيم لما يدكر المصنف ما يكفى به الحنفى . وكذا غيره . قال ابن
نصر الله في حاشي الفروع : لأنه حله كالأداة

الثانية يكفى الصغير في ثوب واحد . ويجوز في ثلاثة ، من عليه قال
المخد : وإن ورثه غير مكاف لما نحر الزيادة على ثوب ، لأنه تربع . ونكف
الصغيرة في قميص وعاثين إن كان لها دون ثوب . وكذا سمع إلى السوء ، على
الصحيح من المذهب . قلعه في الفروع . ونقل الجماعة : أنها مثل الدعة قال
الزركشى : وتكفى الجارية التي لا تلمح في عافين وقمص .

ثم اختلف في حد البلوغ ، فقيل عنه : إنه النوع المفسد وقيل . وهو
الأكثر عنه . إنه نوع سمع سبي . سعى . وحكام في جمع الحرير وريتين .
وأطلق

قوله (والواجب من ذلك : ستر جميعه) .

يعنى لذكر والأنثى والكبير والصغير . وهذا المذهب . وعنه أكثر
الأصحاب . وقيل : يجب ثلاثة أثواب . احتداه القاصى . وهو طاهر كالأداء الإمام
أحمد . وقيل . ثوب حمة . ذكره ابن تيميم
وقد علم ذلك أبو المفضل أنهم من هذا وزيادة

قوائم وأقوال

قوله : **فَضَّلَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ**)

تقدم في كلام المصنف : أن الصلاة ومن على الكعبة . وقدم من أول
بالصلاة عليه ، في كلامه أيضاً .

وتس : الجماعة بلا راء والصحيح من المذهب أنها تسقط الصلاة رحن
أو امرأة . تقدم في الفروع ، وابن تيمية ، والزعزعية . وجمع الحارين . وعنه لا تسقط
إلا ثلاثة فصاعداً . وقيل : لا تسقط إلا اثنين فصاعداً . اختاره صاحب
الروضة . وقيل : تسقط عن واحد في عدد غيره . وإلا فلا . قال ابن تيمية :
وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا . وحرره في التحصيل ، وصدق . وقدم المحدث سقوط
العرس من المير كعبه . وقدمه في جمع الحارين .

وقيل : لا تسقط لأمر من . حرره أبو الفعلى . وأطلقها في الزعزعية .
والقواعد الأصولية . ويأتي هل يس للصلاة الصلاة على الميت جماعة ؟ عند قوله
« وإن لم يحضره غير النساء ، صلين عليه » مستوفى .

قائمة

إبراهيم : يستحب أن لا يفسد الصلوات عن ثلاثة . من عليه . هو وقت
فيها فذا جاز ، عند القاضي في التطبيق . وابن عثيمين ، وأبي المصالي ، وأنه أفضل
أن يعين صلاتك . ويجزم به في الإفادات . قال في الفصول : فتكون مسألة
عالي . انتهى .

والصحيح من المذهب : عدم الصلوة ، كصلوة العرس . وعند ذلك مستوفى
في صلاة الجماعة . عند قوله « وإن صلى ركعة بدأ ، نصح »

الثانية : « تُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَاءٍ ، يَجْعَلُ قَالَهُ مَنْ
عند ابن حجر رحمه الله ومطهر . وروى الطبراني والبراز « أنه صلى الله عليه وسلم أوصى

بدلت « قال في جمع البحرين قلت : ولأنه . لكن قد ستر حصة عنه . فيقدم .
 فهو قدمه . أحسن من أقصى بين شجدة . انتهى .

قلت : وفيه نظير . والذي ظم . أن لما ذكر تعالى الخلافة قبل دمه
 قوله { التَّائِبَةُ } أن يقوم الإمام عند رأس الرّجل في

هذا إحدى الروايات . حرمه به في الكافي . وروى محمد في شرحه . ودمه في
 الشرح . وهو مشهور في حديث أنس . قال في جمع البحرين : حرمه نصف
 وأسرأواه الثانية : أنه يقف عند صدر الرّجل . وهو المذهب . وعليه أكثر
 الأصحاب . وفيهم الأكثر خصا . قال في مجمع : نقله واحد الزّاهر . قال
 ردائي : نعم في رواية عشرة من أئمتنا . قال النصف في معنى : لا يذهب
 يذهب إليه . من عند صدر الرّجل . وعند منكبه . وحده . أحرق . وذهب .
 وسبوع . ولتخص . ولحمه . وعجز . وظهر . وإفاد . ووجع .
 وأسور . وعظم . ودمه في أنه وقع . وروى . وروى . وروى .
 وندق . وعظم . وجمعه ابن هبيرة .

قال المحرر . والثّـرج . القولان مقرران . فمن وقف عند أحداهما . يمكن
 أن يكون عند الآخر مفرقا . فظاهر . أنه وقف بينهما : وأصغره في تحريم
 المص . وقال : فهو عند منكبه . وقدم في كلامه في معنى .

قوله { ووسط المرأة }

هذا مذهب . وغيره الأصحاب . وفيه لاكثر عن الإمام أحمد . وفيه
 من عند صدر الرّجل . وهو قول في أربعة . قال خلان : رواية قيمة

(١) روى الترمذي وحسنه . عن ثعلبة بن رباح . قال « صلى أنس بن مالك على
 رجل . فقام عند رأسه . ثم صلى على امرأته . فقام عند وسط السرير . فقالت له
 هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجادة فماتت منها . ومن أرحل
 فماتت منه » قال : نعم . فافرق قال : احتطوا »

عند صدر المرأة سهو، فيما حكى عنه وأعمل على ما روي عنه وأصلها في
تحرير العانة.

ففي المذهب في المسائلين عموم من احتنى من الصدر والجسد وروى
ذكر الخلاف في محل الوقوف إذا اجتمع الرجال والنساء قرباً، وتحدده.

فأما ما ذكر المصنف، ولا غيره موقف الشرد - فإن من صبر الله
والظاهر أنه كالإمام - يعني وهو كذا.

ولو اجتمع رجل وامرأة - عن إحدى الروايات - وهو طاهر كالأخفى -
وحشر إلى الخفاف في خلافه - ولشخص - وفي قطع القاضي في التعاقب،
والجامع، واشترى - يروى عن أسهم - وقف حداء صدرهما وعنه
التحجير، مع احتياط المسألة.

قوله (وَيُقَدِّمُ إِلَى الْأَمَةِ أَقْصَاهُمْ)

هذا مذهب وعنه أكثر لأصحاب وقدمه في الموضع، ومجمع البحرين،
والعانة، وغيرهم وحرمه من نهي.

وقيل قدمه لأكثر وقيل قدمه لأكثر وقيل قدمه إلى أن
بالأمرأة حرمه ثم انتهى وقيل لا يجوز مدبجه الله على الرجال انتهى
ثم امرئته، ومع المسوى قدمه من اتفق

فوائد

إعدادها - مسجّل منه إلى أمة الرجل له، ثم بعد السبع،
ثم الصبي، ثم له، ثم العبد، ثم النكاح، ثم المرأة الحرة، ثم الأمة، على
الصحيح من المذهب. وعنه إجماع عن الإمام أحمد. وحزم به في الإفادات،
والبحر، وسور، وقيل في مجمع البحرين هذا صاهر مذهب، وصححه في له. -
وقدمه في الهداية، وسننوع، والكنز، والسجستان، وأخبار، والعلم، ومن نهي

والرعائتين ، والحدويين ، والفروع ، والخواشي ، والعاثق ، والشرح ، وغيرهم .
وعنه تقدم المرأة على الصبي وهو من المفردات . واحتارها الحرقى ،
وأبو الوفاء ، وبصره القاضي وغيره .

وعنه تقدم المرأة على الصبي والمعد . وهو خلاف ما ذكره غير واحد إجماعاً .
وعنه يقدم الصبي على العبد . احتارها الخلل .
وعنه قدم المعد على الحر إذا كان دونه . وقيل هم سواء .
وتقدم ذلك في صلاة الجماعة عند قوله « وكذلك بعض سبه في تقديمهم إلى
الأمم إذا اجتمعت جنازتهم » .

الثانية : يقدم الأفضل أممهم في السير . ذكره ابن عقيل وغيره .

الثالثة : قال في الخواشي ، قل غير واحد : والحكم في التقديم إذا دفنوا في
قبر واحد حكم التقديم إلى الأمام على مانقده . وقطع به ابن تيمية .

الرابعة : جمع الموتى في الصلاة أفضل من الصلاة عليهم من دين ، على
الصحيح من المذهب . من عليه وقيل عكسه . قال في المذهب : إذا اجتمعت
جنازة رجال وسـ ، فإن أس التمر عليهم فالأفضل أن يصلى على كل جنازة
وحدها . فإن حيف عليهم التميز ، وأمكن أن يحمل لكل واحد إمام قبل ذلك
وإن لم يمكن ذلك صلى عليهم صلاة واحدة . انتهى
ووجه في الفروع احتمالاً بأسوية .

قوله « ويحملُ وسطُ امرأةٍ جذاء رأسِ الرجلِ » .

وهذا ساء منه على ما قاله أولاً : أنه يقوم عند رأس الرجل ووسط المرأة .
وتقدم أن الصحيح من المذهب أنه يقوم عند صدر الرجل ووسط المرأة . فكذا
يحمل إذا اجتمعوا . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه في الهدية ، والفروع ،
والرعائتين ، والحدويين وغيرهم . وقدم لمصنفه أنه يحذف بين رؤوسهم عند

الاحتياط . قال في معنى : وهو ظاهر كلامه احرق . قال من سجد في شربه هذا الذهب واحتره أبو الخطاب ، ولشيري . وقدمه في المستوعب ، وربعتين ، واحدين ، والخلاصة . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال القاضى : يسوى بين رؤوسهم ويقوم مقامه من الرجال . وهو رواية عن أحمد ، نقلها جماعة . قال في الفروع : احتاره جماعة . قال الزركشى : هي المنصوصة عن أحمد . واحترها القاضى في الجمع ، والتطبيق ، والشريف ، أبو حمزة . وجزم به في مسبوكة الذهب ، والمهادى ، واخبر ، والإفادات ، وابو حنيفة ، والسيوطى . وقدمه في الكافي ، والقاتق ، وجمع البحرين ، ونصره . وصححه في السطر . وأطلقهم في الشرح ، والمذهب ، وابن تيمية ، ونحريد الصاية .
وعنه التعديل مع احتياط النسوة .

قال ابن عقال : إن حمل امرأة عند الرجل أو أسفه فلا بأس .

فأمرنا

بمراهما : لم يمتنع رجل موقى فقط ، أو نساء فقط . فالصحيح من المذهب : أنه يسوى بين رؤوسهم . وعنه أكثر الأصحاب . وعنه يجمعون درهما . رأس هر عند رجل هذا ، وأن هذا والنسوة سواء . قال الحلان : على هذا أنت قوله . وأما التختان إذا احتسما : فإنه يسوى بين رؤوسهم .

الثامن : إذا اجتمع موقى قدم من الأول . للصلاة عليه . ولاه بالإمامة ، على الصحيح من المذهب . حرم به في المذهب وغيره . وقدمه في الفروع ، والمعنى ونصره ، وغيرهما .

وقيل بدمه . ولما أسقطه حصاراً . احتاره القاضى . وقيل . قدمه . وقيل . أسقطه . وقيل : قدمه . ولما أسقطه . وأمنه . ابن تيمية . فإن تساوى أقرع . وله على كل ميت أن يسجد بصلاته على ميتة .

قوله ﴿وَيُكَبِّرُ أَزْبِجَ تَكْثِيرَاتٍ﴾. يقرأ في الأولى بالفتح.

هذا المذهب مذهب وعية الأصحاب، وعية لأقر الدخلة إن صلى في القبلة

نص عليه في رواه البرزطي.

نصب : ظاهر كلام النصف : أنه لا يراد عن الفخة ، وهو صحيح وهو

لمذهب ، وعية حمير الأصحاب وقصموا به ، حتى قال ابن عثيمين في الفصول :

لاقرأ غيرها غير خلاف في مذهب ، وكان في النصرة قرأ الفخة وسورة

فأمرنا

أمرنا سورة سورة الفخة ، على الصحيح من مذهب وعية لأقر

في الفخة : يدرج في الاستعانة والسنن ، وأطلق في المذهب ، والتعويض

والفخة ، ورعيته ، وحويين ، وغيره

الثاني : لا يفتح ، على الصحيح من مذهب وعية حمير الأصحاب ، وعية

على حذر الحلال وحرمه في النصرة ، وأطلق في مذهب ، والتعويض ،

واسعة ، وسنن ، ورعيته ، وحويين

قوله ﴿وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَأْنِهِ﴾.

كما في تشهد ، ولا يراد عليه وهذا مذهب وعية حمير الأصحاب ، وقطع

به أكثرهم ، واستحب الفخة أن يقول - بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه

وسم - اللهم صل على ملائكتك مفرين ، وأنت ربهم ، وهن طاعت

أجمعين ، من أهل السموات والأرضين الذين عبد الله تعالى ، يصلي على النبي

صلى الله عليه وسلم ، وسألكه مفرين . وقد لا تسب صلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم أن يكون كأي في تشهد وهو ضد كلام النصف

وحرمه في السكتي

غيبه : قوله (وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ) .

«يَدْعُو» أي يستحب أن يدعو تارة وتارة ما قاله مصنف وودعيه
والصحيح من مذهب أن الدعاء يكون في الثالثة ، وعنه حماد بن الأصحاب .
ونقل جماعة عن أحمد بن حنبل حيث بعد الصلاة ، ولم يبين بعد الثالثة
احتراز الحلال ، واحتج بخلاف ذلك على أنه لا يبين الدعاء حيث في الثالثة ،
بل يجوز في رابعة ، وقد بحث حلالا
قال الزركشي - بعد ذلك - رواه - في الأصحاب لا يبين الثالثة
للدعاء ، بل لو أحسن الدعاء لمست في رابعة حال

قوله (وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُرِّيًّا لِدِينِهِ - إِلَى آخِرِهِ)

وكذا من في الأنثى الصغيرة ، ولا يراد عن ذلك وذكر في المستوعب
وسيره : «إن كان صغيراً أو الدعاء له بدعوة وبرحمة ربه» [وودعه في المربع
والصحيح من الأصحاب عن الدعاء بدعوة بدعوة والرحمة للرحمة ^(١)] - لكن
زاد الدعاء له : وزاد جماعة سؤال المعقرة له وفي خلاف القاصي : «عنه» واتفق
الأشبه : أنه يخالف الكبير في الدعاء له بدعوة لأنه لا يرب عليه ، وكذا في
المقصود : أنه يدعوه له ، لأنه لا يرب له ، كما يدل على الدعاء ، ولعله هو الأشبه

قوائم

إبراهيم : إن - في صلاة وودعه دعاءه - وفي الدعاء - وودعه

فيمن منع تحملاً وودعه أنه كصغير

الثابت : نقل حسن وسيره : أنه يشير في الدعاء بالصغير وعن الأثره وشبهه

لا أنس بذلك - في من يتم ، والله شمس : لا أنس بالإشارة حال الدعاء لمست

نقل غيبه

(١) روى الإمام أحمد عن معقرة في نسخة : «مرفوعة» - «سقطت أصلي منه»

ويروى في نسخة «معقرة والرحمة» وفي نسخة «الرحمة والرحمة» .

الثالثة : قول في الصلاة على العنق المشكل : إن كان هذا الميت أو الشخص إلى آخره . قاله في الرعاية وغيره . وقاله ابن عقيل ، وأبو المعلى وغيرهم . ويقول في الصلاة على المرأة : إن هذه أمتك بنت أمتك . - ي آخره .
قوله (ويتف بعد الرابعة قليلاً) .

هذا مذهب وعنه حماد بن لأصحاب . وقضوا به . وهذا يذكر جملة منهم
الوقوف بعد الرابعة

تبيح : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يدعو بشيء بعد الرابعة وهو صحيح .
وبه تفق قليلاً بعد ذلك آخر الصلوة ، وهو المذهب . بقية الجملة عن الإمام أحمد ، وإحصاء الحنفى ، وابن عقيل ، والمذهب وغيرهم . وقدمه في الدعاء ،
والشرح ، وشرح ابن . ي . وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وإبراهيم النخعي ،
والمذهب ، ومذهب الأحمدي

وعنه تفق ويدعو اختاره أبو بكر ، والآخري ، وأبو إصحاب ، والمحدث في
شرحه ، وابن عديس في تذكره وغيرهم . وحرمه في الهداية ، والترمذي ،
والسبعة ، والحدوى الكبير ، والخلاصة ، والإهدات . وقدمه في المستوعب ،
والتنقيح ، والمحرر ، والراغبين ، والحدوى الصغير ، والمطم .

قال في مجمع البحرين : هذا أظهر الروايتين . وأصغرها في المذهب ، والكاظمي ،
وابن تيميم ، ومسبوك المذهب

فصل في هذه الرواية : يستحب أن يقول « اللهم رب آدم في الدنيا حسنة ، وفي
الآخرة حسنة . وف عبد البر » على الصحيح . اختاره ابن أبي موسى . وحرم
به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك المذهب ، والسويعب ، والخلاصة ، والتنقيح
والحدوين ، وحكام ابن العربي عن الأكثرين . واختاره المحدث وهو ظاهر من
الإمام أحمد . وقدمه في الفروع ، والراغبين ، ومجمع البحرين .

وقيل : مسح أن يقول « اللهم لا تحرم أحدا ، ولا تعسا بعدد . وعمر له وله » يحذره أبو بكر . قاله ابن الراعي . وقال أيضا : كلَّ حسن وذكر في وسيلة رونة . ويقول أيها شاء . قال في الإفادات يقول « رب آتني في الدين حسنة » من آخرة . أو ادنو . وقال في السعة . ويدعو بعد الصلاة دعاء يسير . وعنه ببعض الدعاء بعدت في آخرة . وحذره إحسان . وتقدم ذلك قريباً **فائدة** : الصحيح من ذهب : أنه لا تشهد بعد الصلاة ولا يسبح . عطف عليه . كثر الأصحاب . وقطعوا به . ونص عليه . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره واحتار حرب . من كراهة لأصحاب . أنه يقول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام عليك ، وعلى عبادك الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله »

قوله ﴿ وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ﴾

هذا المذهب . وعنه حميد الأصحاب . ونص عليه . واستحب القاضي أن يسلم تسليمة ثانية عن يسره . ذكره المحقق وغيره رونة . على مذهب نحو (بين الثانية من غير مسح . وقال في الفروع . وسوجه أن ظاهر كلام أحمد كراهة ، لأنه لم يره .

قوله ﴿ عَنْ يَمِينِهِ ﴾

بلا روع . ونص عليه . ويجوز أنه ، وجهه . من عنه . وحمله بعض الأصحاب الأولى . وتقدم في صفة الصلاة « هل يجب : ورحمة الله أنه لا » **فائدة** : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : أن الإمام يجهر بالتسليم ، وظاهر كلام ابن الحوري أنه سر . انتهى

قلت : قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : « الحديث : مع يدي مع كل تكبيرة ، والإحفات الأذكار ماعدا التكبيرة ، والاعتد في التسليم إلى اليمين .

اسمى . وهن في الرعاشين ، والحدويين . ثم يسر من يسه . من عليه . وقيل . يسره .

قوله ﴿ وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ : الْقِيَامُ ﴾

يعني ذلك : أكثر الأصحاب . ومرده : إذا كانت الصلاة فرضاً فإنه في العروص ، والرعاة ، ورس نيم ، والحدوي ، وغيرهم . قال في العروص . وصدره وله تكررت في فعل الصلاة الثانية ومن وهن في جمع البحرين قلت وليس هو صلاة النافذة من القاعد ، وحوار صلاة الحقة فاعده إذا كان قد صلى عليه مرة . انتهى .

قلت قد ذكر في هذه ، ونسب ، ومسوق للذهب ، والمنعيص ، والنفقة الأكل . وهذا ذكره الفقيه فصدره أنه غير ركن ، وهذا من صرح بذلك معناه

قوله ﴿ وَلِتَكْتُمِرَاتِ ﴾

بلا راع ، سكن . ترك تكبيرة عدد نعت الصلاة ، وهو تكبيرة . . . قال الفقيه . على الصحيح من مذهب وهن بيده كره من .

قوله ﴿ وَالْقَائِمَةُ ﴾

هو مذهب والصحيح من مذهب وسبه أكثر الأصحاب . وعنه لأغلب وهذا وجه شريح في المدن المرفوعة من أصحاب . وهو صده فل أنى ص . وقال ابن واصل وغيره لا نس وعنه لاقرأ القائمه في مقبرة . وقدمت هذه " رواية

قوله ﴿ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

وهذا مذهب . وأغلبه أكثر الأصحاب . وجهه به في السنة الحمري ، والاصري ، والحدوي وغيرهم . وقدمه في ندوة ، وحوار في رعدة الكبرى

في الأصح ، فإن لم يجد غيره ، جاز له وحده في الصلاة ، وإلا فلا ، وقطع به
 من ثم ، وصحح المأثور ، وهو ظاهر ، جاز له في السكت
 قوله : (والسلا)

الصحيح من مدعي ، وجوب السجدة ، وحده ، وهي الأولى ، وبها
 أكثر الأصحاب ، وعنه من جازح ، أو ضمن وسير ، وهي من مدعي
 لغيره ، قال في المربع : ما دل ذلك ، وجاز ، وهو ظاهر ، بل من
 الذي في الأولى ، وإضافته في السجدة ، وبها ، في الثانية ، جازح ، مستوعب ،
 والكافي ، وبنيست في كافي ، قال : وهو في ، صحيح في أنه في الأولى ،
 وهو صريح كلام في ، وسير ، مدعي كلام محمد ، انتهى
 قلت : صرح في ، صحيح ، وإضافة ، من ، قال : من ما جرى في الصلاة
 منه ، كان ، وإسكت في ، لا ، وإضافة ، الأولى ، والصلاة على أبي
 صلى الله عليه وسلم ، وإضافة ، مدعي ، جازح ، وإضافة ، وحده ،
 انتهى

فوائده

يشترط لصلاة واحدة شرطان : أن تكون على ما عده ، إلا موت
 قبل أحد ، وصحح خلاصة ، والصحيح ، ومن ثم ، والتفريق ، وبغيره ،
 ويشترط أيضاً حضور مسلمين معه ، فلا يصح صلاة على غيره بمخوفة
 وصريح به جماعة في مسوق ، في لم يجد غيره ، فهو من إمامه مقصود ، كنه
 المأموم من إمامه ، لأنه ليس بالمدعي .

في الشرح في أمين ، الصلاة على حدة بمخوفة ، أحد الأول ، شتر
 استقرار المحل ، فقد يخرج منه ما في الصلاة في السجدة ، وعن ، حذ مع السجدة ،
 انقراض ، وبما كان لا يشترط ، وفيه ، وإمام ، والثاني : شتر مدعي الصلاة ،
 بحث ، وكانت على من ، أنه ، وهذا قد يخرج منه ما في الإمام على ما موم .

فوق وضعت على كرسي عال ، أو منبر : ارفع المذبح الأول دون الثاني . انتهى .
وقال أبو المعالي أيضاً : يوحى على حجارة وهي محمولة على الأعناق ، أو على
دابة ، أو صغير على يدي رجل : . يجر . لأن الحجارة تنزلة الإمام .

ولو صلى عليها ، وهي من وراء حدر . . . يصح ، على الصحيح من المذهب .
وقال القاضي في الخلاف صلاة الصف لأخير حائره . ولو حصل بين الحجرة
وبه مسافة بعيدة . ولو وقف في موضع الصف الأخير بلا حاجة . . . يجر . وقد في
الرعاية الكبرى : ولا تصح الصلاة على من في تحت معنى . وقيل : إن أمكن
كشفه عادة . ولا من وراء حدر أو حائل غيره .

وقلت يصح كالمسكية . انتهى

وقال في الرعاية أيضاً ولا يجب أن يستلم الإمام الميت . فإن . بسامته

كره . وصحت صلاته . انتهى

ويشترط أيضاً : تطهير ميت ، أو يسمي لعنه أو عدم . فإن صدر صلى عليه

ويشترط أيضاً : إسلام الميت .

ولا يشترط معرفة عين الميت ، فيسوى الصلاة على المصغر ، على الصحيح من

المذهب . وقد إن حمله يرى من يصلي عليه الإمام . وقيل : لا .

على المذهب : الأولى معرفة ذكره وأوثنيه ، واسمه . وتسميته في دعائه .

وإن يرى أحد الموتى ، اعتبر نفسه ، كترويحه إحدى مولييه . فإن كان غيره :

محرره أو المعالي : أمها لا يصح . وقال : إن يرى على هذا رجل . فمن امرأة . أو

عكسه . فالقياس : الإحراء ، لقوة التعيين على الصفة في الأيتام وغيرها . فإن في

الفروع وهو معنى كلام غيره . وقال في الرعاية : وإن يرى أحد الموتى عليه .

فإن عين ميت كان غيره احتمل وجهين .

قوله (وإن) كبر خفصاً كبروا بتكثيره . ولم يتابع على أزيد منها)

وهذا إحدى الروايات . وهو من المفردات .

قال الزركشي : هي أشهر روايات . قال الشرح : هذا طاهر للذهب .
واحتره الخرق ، ومصنف . وقدمه في التنجيس . والخط .
وعنه لا سمع في زيادة على أربع . قال أبو المعالي : هذا المذهب . قال في
مجمع البحرين : هي طاهر كلام أبي الخطاب . وحرم به في أمور . واحتره ابن
عقل ، وابن عدوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، وخلاصة ، ورعيين ،
والطاويين ، وإبراهيم الغاية ، وشرح ابن دريس .

وعنه تابع إلى سبع ، وهي المذهب . نقلها جماعة عن الإمام أحمد واحداها
أبو بكر الحلال ، وأبو بكر عبد البر ، وابن رافعة ، وأبو حمزة ، والقاضي ،
والشريف أبو حمزة ، وأبو خطاب ، وأبو الحسين ، والنخعي وغيرهم . قال الزركشي :
احتره عامة الأصحاب . قال في نزهة العدة : نوح على الأطهر إلى سبع . وحرم
به في إفادات . وقدمه في الفروع ، والمغرب ، وابن نمير ، والدنق ، وهومن المفردات .
وأطلقه في المذهب ، ومبسوك الذهب ، وللتعجب .

وعلى روايات كلها : المحذور . نص عليه في رواية الأثرم

قوامه

إعدادها : لا يتابع الإمام إذا زاد على أربع ، إذا علم أو من مدعته أو رفضه
لإظهار صحته . ذكره ابن عقيل محل وفاق . تقدمه في إجماع الأصولية
فيكون مستثنى من الخلاف في كلام الأصحاب ، مع أن طاهر كلام المستنف وغيره
خلاف ذلك .

الثانية : قال المحذ في شرحه . وتبعه في مجمع البحرين . هل يدعوا حد الزيادة ؟
يحمل أن يخرج على الروايتين في الدعاء بعد الرابعة . وهذا الصحيح . تقدمه في
الفروع ، وازداعة السكري . ويحمل أن لا يدعوه . [وإن قد يدعوه هناك ،
ويحمل أن يدعوه في قبل الأخيرة . وإن قل لا يدعوه هناك] وأطلقه ابن نمير .

الثالثة : لو كثر ، حتى ، محدثة ، أو أكثر ، فكبر - وهو ، لم . وقد
 بقي من تكبيرة أربع - ح - على غير رواية الخ - عن عبيد . وخرج في مجمع
 البحر عن عده الخور ، بكل ح -

فهي مخصوص : يدعو عقب كل تكبيرة . احب به ، حتى في خلاف .
 قال في مجمع البحر : تقدم خور في كل وهو صحيح .

وقد . كبر بعد تكبيرة . ستة متتابع - كبروت [وهو احتمال لاس
 عقيل] فقرأ في خمسة . وحسن على أبي صلى الله عليه وسلم في - دة
 ودعوى في السبعة . وهو مذهب [فده] في معنى ، والشرح ، وترجى ان يرس
 وده في رخص . واحدا من واحد به في الكبر وغيره . وأصنف في النوع
 وأطلق الموضع لأحسن في مذهب ، والنقص . ومن تيم . وقال في أربعة
 وفيه : فقرأ الحمد لله في أربعة ، وحلى على أبي صلى الله عليه وسلم في خمسة
 ودعوى حيث في السادسة . وحصل فذراع أربع تكبير . قال في النوع : وفي
 ، عده أقرب . والصلاة التي حضرت . أحسن . وأصنفها أصح من غيره ، ومن
 حمد في رتبة التكبير . والمصواب . أن امرأة وصلاة على أبي صلى الله عليه
 وسلم على المدة لا شريع بعد التكبيرة الثانية . وهو . صاحب المروغ ، صرح
 به ان حمد ، وان تيم . ولأن في قوله « والصلاة » رتبة « والله أعلم »

قوائم

الصحيح من مذهب : أن الصلاة لا تطل بعد سجدة سبع تكبيرة عند
 من عبيد . وحرم به في رتبة التكبير وغيرها . وقدمه في الدعوى
 وفيه . تطل . وذكر من حامد وغيره . حصل بعدد أربع عند ، وكل
 تكبيرة لا يتبع عنها

فهي المذهب . لا يجوز أن يقرأ في الإمامة [عن عده] وحرم

به في رعية وغيرها . وقدمه في الفروع . وذكر أبو المعالي وحده سوى مدركه
ويسم . ولم يرد كالأية . في الزيادة .

والمسوق حذف الإمام المخور . في شيء قصي مضاف بعد صلاة الإمام ، وإن
شاء مسلم معه ، على الصحيح من مذهب . فإن بعض الأصحاب - وإسلام معه
أولى . وفيه في القصور : في دخل معه في أربعة ، ثم كبر الإمام على الحدة
الرابعة ثلاثاً . تمت مسوق صلاة حادة ، وهي الرعية . فإن أحب مسلم معه .
وإن أحب قصي ثلاث تكبيرات ثم صلاة على الجميع . وسوجه احتفال ثم
صلاة على الجميع . وإن سلم معه ثمة أربع تكبيرات للجميع . ويحذف السقص عن
ثلاث ، ويحذف سبع . وهذا لو حتى - حدة حادة - تكبير عظيم . الحادة - فانه
في الفروع

ويحذف مسوق أن يدخل من التكبيرين كالحصر . جماعة وكعبه . وعنه
يدخل تكبيرة . وفيه في القصور . في شيء كبر وإن شاء انتصر . وليس أحدهما
أولى من الآخر ، كما في القصور . وفي الفروع . كذا قال .
ويقطع قراءته للتكبيرات ثمانية لأربع مئة . وسبعة ، كمسوق بركعة واحدة .
واحد المحدث : يتم هذا بحرف فوف الثمانية .

وإذا كبر الإمام قبل دونه ثلث التكبيرات ، على الصحيح من المذهب ،
كالحصر ، وكما ذكره . وذكر أبو المعالي وحده لا يترك
وإذا دخل مسوق بعد رعية على الصحيح من المذهب . وقبل . لا يدخل
وقيل : يدخل بين قسب بعد ما ذكر . ولا فلا . وبعضه ثلاث تكبيرات على
الصحيح . وقيل : أربعة .

قوله (ومن فاته شيء من التكبيرات فصلاة على صفيه)

هذا المذهب . قال ابن منجد في شرحه : هذا المذهب . وحده به في الهداية .

ومذهب ، ومسوث المذهب ، والتحيص ، والمفه ، والإفادات ، وتذكره اس
عدوس ، وغيرهم . وقدمه في العريخ ، والرغنين [والمحورين] والشرح ، والفائق ،
وتجريد العناية ، وغيرهم .

وقال آخر : فعليه مناسه ، ومن عليه واحترده من عقل في التذكرة
وخرجه في السور . وقدمه في مسوع ، والمحرر ، والطر ، والكشي ، ومن
هو مصوص أحمد .

وقال القاضي ، وهو أصحاب وغيرهم : إن رعت خذ قبل إتمام التكمير
فصله موالياً . وإن - نزع فصله على صفه ، ذكره الشرح .

ومن أخذ - بعد أن حكى القواب لأوين - ويحل خلاف . وفي إذا حشي
رفع الحذر . أما إن حل - بعدة أو قرينة - أمه - فلا تردد أنه مفسى
التكمير بتذكره ، على مفسى بعينه أصحاب . مهي

ومن صاحب المروغ فقب . ومفسى مفاه على صفه . ومن حشي رفعه - مع -
رعت أنه لا - من عنه . وقيل على صفه ولا يصح ، لأن نزع . فتابع انتهى
فت . ولهم عاب الأصحاب بمسافة .

وعلى الرواية الثانية : إن رعت خذره : فطمه على المصحح وقيل سمه

مقتضى

قوله (فإن سلم ولم يقبضه فعلى روايتين) .

وأطلقهم في المسوع ، والتحيص ، ومن تبع ، والمحرورين .

إمامهما : لا يجب القضاء ، بل استحب وهو المذهب مصوص من عنه .
وعليه كثر الأصحاب . قاله في المروغ وغيره

فت . محم - حرق ، والقاضي ، ونحوه ، والمصنف ، ومحمد ، وغيرهم

وخرجه في محم ، والإفادات ، والملاحه ، والشو . وطلعت المردات وغيرهم

وقدمه في العروحة ، والزعائن ، والنصر ، والعتاق وغيرهم . وهو من المفردات .
والسرواية الثانية : يجب التوجه . حده أبو بكر ، والآخري ، والخطابي ،
ومن عقيل وقال حده تيج . وقال : وتخصيه حد سلامة لأبني . ثم
شمع الإمام في أصبح . روي

قائمة : كما من صلى عليه بعد الصلاة . روي ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لأكثر وهو . وقال : وذكره في استنبط
وفي كلام القاضي . لكرهه وتده . هو . وهو في المصنوع لأحسن مربي
كما .

وقال صلى الله عليه وسلم : أحده من عقيل في المصنوع ، وأبو سعيد في الدين
وقال أيضاً في موضع آخر . ومن صلى على حدة فلا عيبه إلا .
مثل : بعد هذه الصلاة فعليه معهم . ويكون هو خلق الإمامة من الصلاة
الثانية ، فيصلي بهم . وخلق في الصلاة ، وروى أبي حمزة عن من حمله أنه
صلى ثانياً لأنه دعا . روى من حمداً [وأحمد] صلى بها ثانياً .
لا استعلاء .

روى في رواية صحيح الصلاة من . قال : وثق أنه يد صلى على العتق ،
ثم حضر أصحاب الصلاة عنه ، بعد قوله : وإن كان في أحد حبي الله
يصل عنه . فهو مستثنى من المصنوع

قوله : ومن فاتته الصلاة على الجماره صلى على أبي بكر بن شهر
هذا مذهب . وسببه أكثر لأصحاب . وحرمه في الحبر ، والإفادت ،
ودور . وقدمه في التخصيص ، ومن تبعه ، وأبو عيسى . وروى عن [ولصه ،
والعتاق ، والموثق ، وفيه : صلى عنهم إلى سنة . صلى عليها ما لم تكن
عنه لم يثبت في الصلاة صلى ، على الصحيح . وفيه لا صلى وأخطمه في
العروحة . ومن تبعه .

وقيل : يصلي عليه أيضاً . احتشاره ابن عقيل . قال ابن دريم في شرحه .
وهو أظهر .

على المذهب : ذكر جماعة من لأصحاب - منهم أنصف . والشرح ،
وإسن تيم ، وغيرهم . : لا يصح الزيادة اليسيرة . قال في العروة : ولعله مراد الإمام
أحمد . قال القاضي : كاليوم واليومين .

قوائم

إمراها متى صلى على لقركل بيت كإمام . فانه في رتبة الكبرى وعبره
الثانية : حيث قما ، سوقيت ، ، صحيح من مذهب : أن أول مدة من وقت
دفعه . حرم به في المذهب . ونسمة ، وتوجيه ، وغيرهم . وقدمه في المسوع .
والرعيين ، والحوس ، والعتق ، ونجم البحرين ، والزر كشي . وقال هذا
المشهور واحده اس أنى موسى .

ففيه لونه مدان مدة ترد على شهر : حارث يصلي عنه .
وقيل أول مدة من حين موت . احتاره ابن هبيل . وأصله في العروغ ،
واس تيم .

الثالثة . وحيث قما ، سوقيت أيضاً : فإن الصلاة تحرم بعده . من عليه .
الرابعة : قوله « صلى على القبر » هدام لا تراعى فيه أعمه . معنى أنه يصلي
على ميت وهو في القبر . صرح به في مجمع البحرين . فانه الصلاة وهو خارج القبر
في المدة . فتقدم الخلاف فيه في باب حساب المدة .

الخامسة : من شك في المدة - صلى حتى يعم ورعي . فانه الأصحاب . وقال في
العروغ . ويتوجه الوجه في شكه في فاته .

السادسة : حكم الصلاة على العربي ونحوه في مقدار المدة : حكم الصلاة على
القبر . هذا لصحيح من مذهب .

وقال القاضي في تحريره ، إذا تمسح ميت فلا صلاة

مسابقة و قاله الصلاة مع الجماعة : استحب له أن يصلي عنها ، على الصحيح من المذهب . حرم به المصنف في المعنى ، وصاحب التخصيص وسيرهما . وقدمه في الفروع وغيره . وقبل يصلي من . يصل إلى شهر ، وفيه أس شهر . وفيه : لا تحر به الصلاة ستة أشهر . حرم به أبو الهادي ، لأنه لا يضمن بها يقضيها بدخوله فيها . قبل في الفروع كذا .

وذكر الشيخ في الدين . أن بعض الأصحاب ذكر وجهاً في وجوب صلاة كراهة ، مع سقوط الإثم بالذنوب .

وفي أصح . مروص السكيات رد . قد مر . ربح سقطات ، ثم إذا فعل الكل ذلك كان كله فرضاً . ذكره ابن علقم عن وفق ، لكن بعد إذا فعلوه جميعاً ، فإنه لا خلاف فيه . وفي من المصنف بعد المصنف وجهاً .

الخامسة : لا حور الصلاة على ميت من ور . حاش على الذين من عبه . لعدم الحاجة . وسبق أنه كرهه . فيجوز . اختلاف قوله في الفروع وصحيح في الرتبة الأصح كسكبه . وقدمه ذلك في شروط صحة الصلاة عليه .

قوله (وَيُصَلَّى عَلَى الْعَائِبِ بِالْيَتَةِ)

هذا مذهب مئة . وعنه جمهور لأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه لأحور الصلاة عليه . وقيل يصلي عليه . لم تكن صلى عليه ، ولا فلا . احتاره الشيخ في الدين . ومن عند القوي ، وصاحب المصنف ، ونجم المعبرين ، تبين . طاهر كلام المصنف صحة الصلاة على العائيب عن الله ، سواء كان قرناً أو منفرداً . وهو صحيح . وهو مذهب وعنه لأصحاب . وقال الشيخ في الدين لا بد أن يكون العائيب منفصلاً عن الله تعالى . مذهب أنه نوع من نوع . وفي أقرب الحدود : ما يحرم به الحمة . وقال القاضي كفى حصول خطوة .

قائمة مدة حوار الصلاة على العائب : كعدة حوار الصلاة على القبر ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال في خلاص : يصح على العائب مطلقاً .
فت : وهو ضمه كلام أكثر من الأصحاب . وهو : يقع في الإلزام السبعة .
قوله (وإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْمَلِكِ) لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ بِالْيَمِينَةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَحْتَيْنِ)

وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب .

والوجه الثاني : حتى يذهب لشقته احتج به من حمله وأصله المحدث شقته المرض والنظر . قال في الفروع : وسوجه فيه ترجيح .

تعليق : ظهر كلام نصف من الخلاف حار ، سواء كانت اليد صغيرة أو كبيرة . وهو ظاهر إطلاق بعضهم . والصحيح من المذهب : أن محل الخلاف في اليد الكبيرة ، وجمعه كلام نصف . وأم اليد الصغيرة ولا يصح على من في حارته يمانية ، قولاً واحداً . قال الشيخ في المناسبات : لا يجوز ما لو قيد بمحققهم اليد الكبيرة . ومنهم من أضيق به يده الأولى .
فت : يدى ظم أن مراد من أضيق : اليد الكبيرة

قائمة

أمران : له حصر العائب الذي كان قد ضل عليه منع أن يصلي عليه .
فت : حرمه أن يتم ، وهو من حمله ، واقصر عليه في الفروع .

فت : فيه في هذا . وهي مستنبطة من قوهم « لا يتحب إعادة الصلاة عليه » على ما مر .

الثانية : لا تعلى مصفاً على مقترس . كقول في بطل السمع والذي قد استحال باحترق الد . وعوهم . على الصحيح من المذهب . قال في التحصيل : على الأظهر

قال في المصنوع فيما إن حدث في نظر السبع . يقال عنه مع مشهدة مع
وحرمة في المذهب . وقدمه في الزعامة الكبرى . وقيل يصلي عليه ، وأطلقهما
في الفروع ، ومحمد بن أبي نعيم ، وأما في الصغير ، والحويين . وقدمه في كلام
المصنف إذ تعدى عنه أنه ييم ، ويكفن ، ويصلى عليه

قوله (ولا يصلي الإمام على أهل ولا من قتل نفسه)

مراده لا يسحب . وهذا المذهب . عن غيره وسنه أكثر لأصحاب وهو
من مبررات وفيه جرم . وهو وجه حكاه ابن تيم . وحكي رواية حكاه في
الزعة . وهذا ما قدمه تركني ، وقال هذا المذهب مخصوص بالأهل .
ويتم كلام المصنف وغيره

وسنه . يصلي عليهم حتى على باع ومحبب . وحرمة ابن تيم

نصير

الأول وهو كلام المصنف أنه يصلي على عمر ابن عبد الله ومن قبله

وذلك في

أما فهم : أهل البدع والصحيح من المذهب أنه لا يصلي عليهم . وعنه يصلي
عليهم . وهو صريح كلام المصنف

الثاني . أهل البدع . يصلي عليهم . مذهب ، على الصحيح من المذهب .
وعنه لا يصلي على أهل الكفر وهي من مذات . وحرمة في الترتيب
وغيره . وقدمه في صحيح

واحذر لحد أنه لا يصلي على كل من مات عن معصية ظاهرة بلا توبة . قال
في لهوع . وهو مذهب . وسنه . لا يصلي على من قتل في حد .

وقال في الصحيح . لا يحتب المذهب : أنه يد مات المحدث أنه يجوز الإجماع
الصلاة عليه . ثم أنه أفضل الصلاة والسلام صلى على ممدية .

وحرمه في رعاية الصغرى ، ولخاويين . أن الشارب الذي لم يحد كحال
وقاتل النفس ودكره في الكرى رواية . وعنه ولا على من مات وعنه دين لم
يحب وفاء . وهي من المفردات .

التعريف الثاني : المراد به الإمام : إمام القرية ، وهو وإبها في القضاء . قدمه في
الفروع ، وإن نيم . ودكره نوكر نقل حرب إمام كل قرية وإبها ، وخطه
الحلال قال المحر والفتاوى تسويته . فإن أعظم من الإمامة في كل مدة
يخص بمسعه يردع والحر ونقل الجماعة عن الإمام أحمد أنه الإمام لأعظم
واحكامه الحلال وحرمه في البصرة . وقدمه في مجمع البحرين وقال : هو شهر
اروتين . وقيل : الإمام لأعظم أو بانه .

قائمة : إذا من الدعى على وصلى عليه وأما فاطمة الصرق : فإنه نقل
أولا . على الصحيح من مذهب عليه السلام وبصلى عليه ثم يصل على الصحيح
قدمه في التمهيد وإن نيم .

وقيل : نصب عليه القل . ثم من فيه من وبصلى عليه ويدفن حرم
به في رعاية الكرى في باب المحرمين .

وأطلقهما في الفروع . وقيل : نصب قبل القل . ورثي في باب حد المحرمين
قوله (وإن) وحده بعض يثبت)

يعنى خيفة : على وصلى عليه . معنى غير شعر وحله وسن . وطاهره
سواء كان البعض الموجود مش معه ، كيد ورجل ونحوهما ، أولا ، كزأس ونحوه
وهو صحيح . وهو مذهب . قال في مجمع البحرين . مع أنه يحد في شرحه . هذا
أصح روين . وقدمه في الفروع ، وإن نيم ، والشرح . وقال هو المشهور
قال في لوجير ، وبعض بيت كسكه

وعنه لا يصل على الخواج قال خلال : ماله قول قد سمع لاني عبد الله .
والذى سنقر عليه قوله هو لأول

فيهما . الاعتناء بالأكثر منه . فإن واحد لا أكثر ولا صلى عليه . ووحد
عده لأقل . يصل عليه . وإن واحد لأقل أولاً يصل عليه فقد الأكثر
وهو كالأكثر . من أنى موسى . من مدون العصور الكامل لا يصل عليه . وكان
في الرعدة ، وقيل مدون العصور لا يصل عليه . وقيل في المدون وهو في
معنى سج اس ثمة

قوله (وَصَلَّى عَلَيْهِ)

تحرير المذهب : أنه إن علم أنه لا يصل عليه وحيت الصلاة عليه ، فلا واحد
وإن كان صلى عليه ، فاصحح من ذهب : أنه يجب الصلاة عليه . فإن عهد
و هو من ثمة . وهو الأصح . وقيل في المدون . ونحو الخبرين . وقيل يجب
أيضاً أحداهما صلى وصححه في رتبة

وحيث قد يصل : فإنه سوى على المعنى الموجود . حتى تصحيح من
ذهب . وقيل : سوى طوله . واحد . وفي المذهب

و هو منه فاصحح من ذهب أنه واجب قال من ثمة . وإن عهد .
روية واحدة . وكذا سكتة ودقة قال في المدون . يصل ويكفي . وفي
الأصح . وقيل لا يجب ذلك كله . وهو من مدون . وهو صعب . قال
من ثمة . وحكي الأمدى سقوطه من أن لا يصل عليه

قائمتان

أما هما إذا صلى على المعص ، ثم واحد الأكثر فضل المحدثي شرحه .
حقول لا يجب الصلاة يجب . وإن سكر أو حبوب . حملاً
لأن أكثر كالمثل . وهو الصحيح . حرمه في المعنى ، والشريح . ونحو المحدثي
نحو الخبرين ، والمدون ، ويرعاه

وقيل : لا يصل على لأقل . وبه صلى . من ثمة . وفيه وحديث حارحة

من حلة لم يصل عليها . وإن قلنا بالصلاة على الجوارح : وجب أن يصل عليه .
ثم إن وجد الخلة من تحب إعادة الصلاة فيه وجب تقديمه وفيه وجه ثالث :
يجب له ، وإن . تحب فيه ، صلى على الأكثر ، ثم وجدت الخرجة
وهل يشيئ الله معه أو تحسه فيه وحمل . وأظنه في العبوة [وإن
تيمم ، وإن حمل] قال في معنى ، والشرح . وإن وجد غيره ، عدل في الميت
عمل وصلّى عليه ودفن إلى حسب القبر . أو يشيئ بعض القبر ودفن فيه . وقال
إن . من دفن حبه أو من . لأنه منه .

الثالث : ما من حي - كذا - في أفضل في وقت - لو وجدت فيه الجثة لم
يعمل به . قال في عباده ، على الصحيح من ادعاء . وقيل : يصل عليها إن احتمل
مؤنه . قال في العبوة

قوله ﴿ وإن احتلط من صلى عليه عن لا يصلّي عليه يسوي من
يصلّي عليه ﴾

وهذا مذهب وعنه لأصحاب . وكذا حكم غسلهم وكفهم . لا راع
وعنه . جنسوا مدار الحب فلا صلاة . وأما دفنهم : فقال الإمام أحمد
إن قدروا دفنهم مفردين وإلا فمعهم .

قوله ﴿ ولا تأس بالصلاة على الميت في المسجد ﴾

معنى أن لا تكبر فيه وهذا مذهب لأصحاب . وعنه جمهور الأصحاب
وقيل : الصلاة فيه أفضل من الأجر . السنة للصلاة عليه فيه وأنه قول أحمد .
وقيل : عدم الصلاة فيه أفضل . وجوز الإمام أحمد في الصلاة عليه فيه وعدمها .
نظير محل خلاف . إن أمس بوجبه . فمما إذا يؤمن به . أخر الصلاة
فيه ذكره أو معنى وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَخْصُرْهُ غَيْرُ النِّسَاءِ صَبَّحَ عَلَيْهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يسن لمن أصالة عليه جمعة إذا صل عليه رحا
صل عليه كالمسكوبة . وقيل : لا يسن غير جمعة من لأصل و ذي . أحده
القاضي . وعلى كلا القولين سعة من الصلاة بين . ولو كانت واحدة ، على
الصحيح من المذهب ، كما قدم في قول الفصل . وقدم من من تقدم من
أرحل قال في الفصول : حتى إذا كان من بين وبينه وخاصة ^(١)

فما يذ صلي رحا . ومن صلب و ذي . وهو طاهر وقدمه في الفروع
وقيل جمعة . وحده ثلاث مصلح . وأنته من . ومن حمد .

فأمره : به الصلاة الخاصة فترد . وهو أنه معوم عند الله وذكر من غفيل
أنه غير . من أحد صاحب مقصدة . وله تيم . وفيه فترط . وذكر
أبو يحيى وحده أن كان سعة في فتره .

في في الله مع . وسعة احتج . به فتره من

فأمره : قوله ﴿ فضل ﴾ في فضل سنت ودفنه في

تقدم في أول الفصل بين سنت من حمد ودفنه . ومن كعدة جمعة . لكن
لا يختص كون حمله من أهل المدينة . وهذا مقتضى سكاو وغيره .

فأمره : كره أحد لأحدة للحد واحد والمصل . على الصحيح من
المذهب قدمه في عمن . وجمعه في حوى الصغير . في جمع المحرم
ويجوز أحد لأحدة

وعنه لا يكره . وسه كره لأحدة قدمه في المسدع قال من ثم
كره أحد لأحدة . لأن يكون محدث من بيت النب . من صدر أعطى
فدر عمله . وعنه لا يسن . والصحيح هو أنها على ما لا يستبرأ أن يكون فاعله

(١) وهذا صحيح هذا أثره .

من أهل القبة ، فإنه بعض أصحاب النبي ، وثبت في الدوح ، وفي : بحره
أحد الآخره . وقوله الآمدي وهو من أعدت
قوله (يستحب التزييع في خمله) .

هذا المذهب مصنفه عنه حميد الأصحاب وقطع به أكثرهم . وفي
أوجع ، ولآخرى وغيرهما كذا التزييع . راجع عنه أبيهم رحمه .
نفس قوله (وهو أن يصنع دابة التبرير البشري المقدمة على كتفه
اليمنى ، ثم ينقل إلى المؤخرة) .

مرده عنه السرر البشري المقدمة التي من جهة يمين ست
قوله (ثم يصنع دابته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم
ينقل إلى المؤخرة) .

وهو مذهب وسيله لأصحاب . وفيه الخطة عن الإمام أحمد فتكون
الدابة من الحسن من عند رأسه أو حده من شد رحليه . وعنه مد مؤخرة
وهي الدابة ، على كتفه الأسر ثم المقدمة . فتكون الدابة بالزمن والخدم
به وتنفذه في ش

قوله (وإن حمل بين العمودين فحسن)

يعني لا كراهة وهو مذهب وسيله لأصحاب . وفيه عنه . وعنه نكره
وعنه التزييع والحمل بين العمودين سواء .

فمن لم يجمع بينهما . وفي أدنى الزمان الكندي . إذا جمع وحمل بين
العمودين من عند رأسه . ثم من رحليه . وفيه في المذهب . من عند حافة حده
لا يصح إلا التزييع .

قائمة : سجدت سترهش . في ذكره حده من لأصحاب ، منهم ابن حمدي
وورده في التزييع قال في مسعود سترهشكة ومعه في النصوص

قال بعض العلماء : أول من احدث ذلك له ريب أنه مؤمن . ومات سنة
عشرين . وقال في التعويض : لأناس تحمل المسكة عنه وفوقها ثوب انتهى .
وتكره تعطيه بغير لياص ، ويس له . وقال ابن عقيل ، وابن الجوزي
وعندهم ، لأناس حملوه في ثوب . وكذا من لم يتمكن تركه على العنق إلا مثله
كالأحساب ونحوه . قال في الأصول : معصم يفتق عضوه بغير حر وحق حتى
لا يبين تشويهه . وقال أيضاً : أحب جمع أعضائه في كف واحد وقبر واحد .
وقال أبو حمص وغيره : سحبت شد لعنن عامه انتهى
ولأنس تحمل العنن من يديه . ولأنس حمل أبيت بأحمد للحاجة ،
وعلى دية لمرص متبيخ . ونحوه . وعنه كره

قوله ﴿ ويستحب الإسراع بها ﴾

مردده إذ : يحجب عنه بالإسراع . فإن حجب قتيله قال وإن : يحجب عنه ،
وهو لإمام أحمد أنه يسرع . ويكون دون أحب . وهو المذهب . وإن اختلف
يتش على درجات المشي مصداق . وقال في المذهب : يسرع قوي المشي ودون
الحب . وقال القاسمي : يستحب الإسراع حيث لا يجوز عن المشي لمجرد . وقال في
الرعاية : يس الإسراع . سبر . وقال في الكافي : لا يجرى في الإسراع فيه حصصها
وؤدى متعيب انتهى . وكلامهم مغاير .

فائدة : يرعى بالإسراع الحاجة ، بل عنه .

قوله ﴿ وأن يسكون الله أممها ﴾

يعني يستحب ذلك . وهذا مذهب . وعدنه : كثرة الأصحاب واحتار
صاحب الرعاية . يتش حيث شاء . وقال مصنف في الكافي : حيث مشي لحس .
وعلى الأول : لا كره حملها وحيث شاء . والله في جمع الخبرين .

قوله ﴿ والزكيات حنمها ﴾

يعني يستحب . وهذا لا يرفع . ويركب وكان أممها كره . والله اعلم .

ومراد من قول « الركرك حبس » : إذا كانت حرة مسرورة . وأما إذا كانت حرة
كأن : فإنه يركب وتقدم على ما تقدم

فأنت

إبراهيم : نكره ركوب من معه بالأسلحة على الصحيح من مذهب وفيه
لا نكره ، كركوبه في حوده . وفيه معنى في تحريمه لا أنسه ، وإنشئ اتصال
الناية : في ركركه عليه وحسن خدمه هو كراك الدابة . فيكون
خدمه وقدمه صاحب له في ذلك جميعاً . لا يركب لا يركب حيث
يركوب سببه في المستوفى ، فدية لشرع ونفقة . فعلى هذا : يكون ركركه
قيل : وهو الصواب

والثاني : يكون من كادسي . فيكون أصح وأصحها في الموضع . وإن
تجبه ، وعبارة ، والعائق وحوشه .

فإن بعض الأصحاب قد ذهب إلى أن حكمه كراك الدابة ،
أو كادسي . وأن عليه من دورته في الصلاة .

قوله : « ولا ينجس من تيمم حتى توضع »

يعني بذلك وهو مذهب وعنه لأصحاب . وعنه لا يكره بعض
لمن كان بعيداً عنه .

تيمم : قوله لا حتى توضع . يعني « لأرض لا يدين » وهذا مذهب فقه الجماعة .
وعنه حتى توضع للصلاة . وعنه حتى توضع في اللحد .

قوله : « وإن جاءت وهو جالس لم يقم لها » .

وهو المذهب . يعني به . وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الأخير
وعنه وقدمه في الموضع . ومعنى ، والشرح وغيره . وعليه أكثر الأصحاب
وحرمه في الأخير وغيره . وقدمه في الموضع . ومعنى ، والشرح . وغيره .

وعنه يستحب القيام له ، وله كانت كافرته بصره من أنى موسى وحده
القاضي ، وابن عقيل ، والشيخ بقى الدين ، وصاحب الميثاق فيه
وسه القيام وعدمه سواء . وعنه يستحب القيام حتى يئيب أو يوضع . وقاله
ابن موسى . قال في المروغ . وعن : أراد على هذا . فهو حين يراها قبل وصوله
في الخبر ^(١) .

ثوابع

بهرها . كل يومه أحمد رحمه الله بن صلى على حافة . هو يوم . في حسن
حتى يذهب . ومن حصل . لأن من قيامه على غير حتى يذهب . حرره . كذا .
قال المحمدي شرحه . هذا حسن لأن من به . من سنة

الثانية : أربع الخدعة ، على الصحيح من المذهب . وقال في آخر رحاله
« نعم فرض كذا به . اسعى وهو حق له ولأهله . وذكر الأخرى أن من أخير
أن تنعم بقصه . حتى تحه .

الثالثة : بخره سنة أن يعمم ويحرم منكره من سنة ، على الصحيح من
المذهب . من عبه ، هو صل أو وج أو نحر أو قرة ، وحديق ورفع أصواتهم
وعنه ينهون منكره . ويرى القادر . فبعض أنه يذبحهم . أن المنكر ، ربه
على أنروايس ، الحضور بقصودين . ذكره المحمدي . وسه في المروغ . فيعين .
وفين في آخره . كمن دعى إلى عمل ميت فسمع صلا أو وج . وفيه روينا .
فمن مودى : لا . وعن أبو حنيفة وأبو داود . بعده وسههم
قرب . من عب على طله الرحمة عنه وإلا ذهب .

الرابعة : ذكره المرأة اسعها . على الصحيح من المذهب . من عبه ،

(١) روى أحمد ومسلم بن علي رضي الله عنه قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم
قام فقاما تسعانه . يعني في الخدعة .

وعليه أكثر الأنحاب . وقيل : كرهه للأحبية . قال ابن أبي موسى : قد رخص
معصم لما في شهود أسب . وولده وذي قرانتها ، مع التحفظ والاستحباب . والفسر [
وقال الآخري : بحره . وما هو سعيد في رتب هذا . قال أبو المعلى : يجمع من
اسم . وقال أبو حفص : هو بدعة ، بطرد . فمن رخص والإرجح الرجال ، بعد
أن بحثوا على أمواتهم أنساب . قال ورخص لإمام أحمد في أربع حدة سبع
البدع . قال أبو حفص : ويحرم نوع من أمة القبر .

قوله (وَيَدْخُلُ قَبْرَهُ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ أُخْبِرَ أَنَّ كَانَ أَشْهَلَ عَلَيْهِ)
وهو المذهب ، وسبب أكثر لأصحاب . وقيل : سد يردح رخصه من عند
رأسه ذكره من الرغوى .

قوله

إمداها إذا كان دحوله من عند رجل القبر يشق أدخله من قبته معترضا .
قاله في الخبر ، والماتى وغيره . وقال في الدعوى : لا يدخل الميت معترضا من
قبته وهذا الجملة الأسهل ، ثم سواه

التميز : أولى الناس بشككهم والدهن أولاهم بعد على ما تقدم وقال في
الخبر وغيره : والسنة أن تولى دفن الميت عاصه ، والأولى لمن هو أحق بذلك أن
تولاهم نفسه ، ثم منتهى ، ثم بعدهم الأول والدهن : الرجال لأصحاب ،
ثم يحرمه من البدع ، ثم الأحبيات . ويحرمه من الرجال أولى من لأحاب
ومن يحرمها : البدع ينفقها . وهي بقدر الروح على محرمها الرجال أم لا ؟ وهـ
روايت وأظنهم في الدعوى ، وإن تميم ، والنك

إمداها : يقدم الخبر على الروح . قال الخلال : استغصت الرواية عن
إمام أحمد : أن الأولي يقدمون على الروح وهو ظاهر كلامه الخرفي ، وظهر
ما قدمه في المعنى . وقدمه في النص

والرواية الثانية: الروح حق من الأولياء، ذلك . أحباره انقضى ، وأولعاني .
 فإن عدم الروح ومحارمها الرجال . فهل الأحاسيس أولى ، أو ساء محارمها مع عدم
 محطور من تكسفن محضرة الرجال أو غيره ؟ قال المحدث وأنهم منهم روايات ،
 وضمنوها في الفروع ، وإن تيم ، والسلك .

إمراهما : الأحاسيس أولى . وهو الصحيح قال المصنف . هذا صحيح وأحسن
 واحترره المحدث وقدمه المصنف . وقال هو أشهر القوي .

والثانية : ساء محارمها أولى . حرم به الحرق واحتراره من عقيل ، وأولعاني
 وقدمه الرد كشي ، وإن روي في شرحه . وقال : نص عليه . قال المحدث في شرحه :
 هذه الرواية عمولة عدى على ما إذا كان يمكن في دعوى محذور من تناسخ احدة ،
 أو التكتشف محضرة الأجانب أو غيره .

فصل هذه الرواية . قدمه الأقرب مني فلا قرب . كما في حق الرجال .
 وعلى كلا الوجهين لا يكره دس الرجال ، فلهذا كان محرمها حاصراً .
 نص عليه . قال في المدوع : وسوجه احتساب من انفس إلى النفس
 الثانية . يقدم من أحاسيس ، ثم الشئ ، ثم الأقوال دس ومعرفة ومن
 بعد هذه حرج أولى من ريب .

الرافعة . يستحب عميق اغفر ويوسعه من غير حد ، على الصحيح من
 المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع . وحرم به في السكافي . وقال أحمد أيضاً :
 إلى القدر . وروى أكثر لأصحاب : قلة وسطة . فلهذا في المدوع ، وذكره غير
 واحد نصاً عن أحمد . والسطة الباع .

الخامسة : يكفي من ذلك ما يمنع ظهور النجاسة والبدع . ذكره الأصحاب
 قوله (وَلْيُحَذِّرْهُ لُحْدًا) .

الصحيح من المذهب . أن المحدث فصل من الشق ، بل يكره الشق لا عذر ،

وعليه الأصحاب . وعنه ليس اللحد : فصل منه . ذكره في الفروع والبراعة .

قوله ﴿ وَيَنْصِبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ نَفْسًا ﴾

الصحيح من المذهب : أن الماء فصل من القصب . وعنه أكثر الأصحاب

وعنه ينصب عليه قصب . احتاره الخلال ، وصاحبه ، ومن عييل

تفسير مراده بقوله ﴿ وَلَا يَدْخُلُهُ خَشَبٌ ﴾ إذا لم يكن ضرورة ، فإن كان ثم ضرورة أدخل الخشب .

فائدتان

إحدهما : نكروا الدم في الموت ، وبكل الميت امرأة . نص عليه راد

معه : ونكروا في حجر مقوش . وفي بعضهم أو يحمل فيه حديد ولو كانت

لأرض رحوه أو بديلة .

الثانية : لا يوفيت فيمن أدخل القبر ، بل ذلك لحسب الحاجة . نص عليه .

كثير أموره . وقيل : أنه رافض

قوله ﴿ وَيَقُولُ الَّذِي يُدْخِلُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مَنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﴾

وهو مذهب . وعنه يقول « اللهم ادرني في القبر وصاحبه » قال في له و

وإن قرأ (٥٥٠٢٠) من حديث كوفه بعيدكم معها بحكمة زرة أخرى) وإن

في تذكر ودعا . يبق عند وضعه ويخذه . فلا تس . عنه عليه أفضل الصلاة

والسلام . وفي نسخة رسول الله عليه أجمعين ^(١)

قوله ﴿ وَيَضَعُهُ فِي خُذِهِ عَلَى حَنْبِهِ الْأَيْتَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ ﴾ .

وضعه في حده على حبه الأيتن مسحب ، بلا ترع . وكونه مستقبل القبلة

وأحب على الصحيح من المذهب . احتاره القاضي وصاحبه ، وانصف وغيره ،

(١) روى أبو داود من حديث عثمان بن عفان قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم

إذا فرغ من دفن ميت وضع يده عليه وقال سمعوا وأطيعوا فمعه ذلك »

وقصع به الأمدى ، والشرف أبو جعفر ، والقاضي أبو الحسين وغيرهم . وقدمه في
العروض . وقال صاحب الخلاصة ، والمحزر : يستحب ذلك . وقدمه من نعيم
فعلى مذهب . له وضع غير مستند القلة شئ على الصحيح من المذهب .
قال من عقيد . قول أصحابه : شئ إلا أن يحذف أو يصح .
وعلى القول الثاني لا يشئ ، على الصحيح من المذهب . قاله في النكت .
وتقدم ذلك مستوفى في أول فصل من الميت بأنهم من هذا .

فوائده

منها : يستحب أن يصع تحت رأسه بيعة كالحذوة للحى . ويكره وضع سباط
تحتها مغطاة . قدمه في الله وضع . واستدروس عن أحمد : أنه لا بأس بالقطيفة من علة ،
وقاله في الله وضع . وعنه لا بأس بها مغطاة . قال من نعيم . وإن جعل تحتها قطيفة
فلا بأس . نص عليه . وقيل : يستحب .

ومنها : يكره وضع مقصورة ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن حامد :
لا بأس بها . ونسكه للحذوة ، قولاً واحداً .

ومنها : كره لإمام أحمد يدهن عند طلع شمس وعروبها ، وكذا عند
قصرها . وهو من مبررات . وحرم به أصحابه . وقال في نعيم : لا يجوز . وذكر
أحمد . أنه يكره .

ومنها : الدهن في الشعر أولى . وينبغي بدلاً من عليه . وعنه يكره . ذكره
ابن هبة . انه في لامة لأربعة . وعنه لا يعمد . لا ضرورة .

ومنها : يدهن في الصخر ، أفضل . وكذا في المعادن وغيره في المس

قوله (ويختون الثراب في أمتير ثلاث حثيات)

الصحيح من المذهب : يستحب فعل ذلك مضمناً . وعنه أكثر لأصحاب .
وقيل : يستحب ذلك لثقة من فيه فقط . وعنه لا بأس بذلك . وحيث قلت
« يختون » فأنى به من أى جهة كانت . وقيل : من قبل رأسه . وحرم به من نعيم .

قائمة: يذكره لرواية على تراه - نص عليه - قال في الفصول: إلا أن يحتاج إليه - نقل أبو داود - إلا أن يستوى بالأخص ، ولا يعرف - قال في الفروع: والمراد مع أن راب قبر لا يقبل إلى آخره .

قائمة: لا بأس بصلبه بحجر ، أو حشوة أو عود ، نص عليه - ونص أيضاً أنه يستحب - ولا بأس بنوح ، نقله لميمون ونقل المرودي : تكره ، ونقل الأثرم - ما سمعت فيه شيئاً

قوله (ويرش عليه الماء) .

وكذا قال لأصحاب - نقل في الفروع: ويرش عليه ماء - وعنه لا بأس به قائمة: سحبت من بيت بعد دفنه عند أكثر الأصحاب - قال في الفروع: استحبه الأكثر من في جمع المحرمين - احتاره الهنسي ، وأصحابه ، وأكثر ، وحرمه في استوعب ، والعاين ، وأحدوس ، ويختصر ابن تيم ، وغيرهم - فيحسب المقتضى عند رأسه

وقال الشيخ بقى الدرس: ينبغي بعد دفنه مباح عند أحد ، وبعض أصحابنا - وقال: الإباحة عند الأقوال ، ولا تكره .

قال أبو المعلى: لو انصرفوا عنه لم يعرفوا لأن آخر قبل انصرافهم وقال مصنف: سمع في النسخ شيئا عن أحمد ، ولا أعلم فيه للأئمة قولاً سوى ما رواه الأثرم قال - قلت لأبي عبد الله: فهذا الذي مصحوب إذا دفنوا الميت ، وقف الرجل فيقول: ما فعل ابن فلانة - إلى آخره - فقال ما رأيت أحداً فعل هذا أهل الشام ، حين مات أبو سعيدة

وقال في الكافي: مثل أحمد عن بعض بيت في قبره ؟ فقال: ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام - وقد روى الطبري ، وابن شاهين ، وأبو بكر في الثاني وغيرهم في ذلك حديثاً - ونقل في الفروع: وفي تلقين غير المكلف وجهين ، ماء

على نزول المسكين إليه ، وسؤاله وامتناعه . النفي : قول القاصي ، وإن عقيل .
والإثبات : قول أبي حكيم ، وغيره . فإن في جمع البحرين : وهو ظاهر كلام
أبي الخطاب [قال ابن حمدان في نهاية المستدى ، قال ابن عدوس يسأل الأطفال
عن الأول حين الترية ، والكبار يسألون عن مصدقهم في الدين ، وإقرارهم
الأول] قال في المستوعب ، قال شيخنا . نقل . وقدمه في رعييتين . وحكاية
ابن عدوس المقدم عن الأصحاب . قال الشيخ في الدين وهو أصح ^(١)

[فعلى هذا يكون الذهب للفقير ، والنفس تولى في عدمه ، والعمل عليه ،
وأطلقهما ابن تيمية في محصره ، وعدوس

قوله (وَلَا يَنْسَ تَخْصِيْمُهُ)

هذا الذهب ، وعليه كثر الأصحاب . وقيل بنحو . وهو من به دلت
وقال أبو حمزة نكره

قوله (وَيَنْكُرُ تَخْصِيْمُهُ . وَالْمَاءُ ، وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ)

أما تَخْصِيْمُهُ فنكره لا خلاف به . وكذا الْكِتَابَةُ عَلَيْهِ . وكذا
تَرْوِقُهُ ، وَتَحْقِيقُهُ وخود وهو مدقة .

وفي الماء عليه نكره ، على الصحيح من مذهب ، سواء لاصق الماء ،
الأرض أم لا . وعليه أكثر الأصحاب . قال في القروع نضجه أحمد ، والأصحاب
وقال صاحب المستوعب ، وأحمد ، وإن نكره ، وغيرهم لا أنس فيه ^(٢) . وبنت
وحظيرة في مسكه . وقدمه في جمع البحرين ، سكن أحمد الأول . وقال أحمد .

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في زاد المعاد . وإن كان صلى الله عليه وسلم - تعالى
يقراً عند الله ولا نفس له . كما يعطى من أيام . ثم تكلم عن الحديث وقال
به لا يصح رفعه

(٢) لغة هذا الخيفة . وقد روى مسلم وغيره . هي أنى صلى الله عليه وسلم عن
الله . على لغة الزمخشري . والأمر بهم الغيور لشرفه

يكره ذلك في الصحراء ، للتصديق والتشبيه : سبة أهل الدنيا . وقال في المستوعب
ويكره إن كان في مسلة . قال في المروء : ومادة الصحراء . وقال في الوسيلة :
ويكره البناء المحجر كالقبة . قال في المروء : وطهره لا بأس به . وعنه مع
البناء في وقف عام . وقال أبو حمزة : تحرم الحجرة ، بل تهدم . وحرم المصطاف
أيضاً . وكره الإمام أحمد القسطاط والخيمة . وقال الشيخ في الدين : إن من يباحث
به فيها ، فهو غصب . وقال أبو العلى : فيه نصيب على تسعين . وفيه في مسكة
إسراف وإساعة . قال في الفصول : القبة والمظنرة والترعة ، إن كان في
مسكة فعل مشاء ، وإن كان في مسكة كره للتصديق بلا فائدة . ويكون استعمال
مسلة فيما لم يوصى له

قوله (وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ وَالنُّوْطُ عَلَيْهِ وَالْإِسْكَاءُ عَلَيْهِ)

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وكراهة النسي في التفرع العلوي من
مددات المذهب . وحرم به سوطي . وقال القاضي في العتيق لا يجوز وقوله
في السكاء ، وغيره . وقوله من تبع ، وغيره . له شيء عليه يعمل إلى من يرويه
للحاجة . وقوله الإمام أحمد . وسأله عباد الله : يكره دونه ونحوه ، فقال نعم ،
يكره دونه ، ولا يكره لأحد يرويه عن علي رضي الله عنه . رواه مالك . قال
في الفروع فينوحه منه في الخمس

قائمة : لا يجوز الدخول عليه ، على الصحيح من المذهب . وقال في تهية
الأبهي كره الحلي .

فت : قلناه أراد كراهة التحريم ، ولا فبعد حد .
ويكره الحلي يس . وكرهه الإمام أحمد ، رد حجب كراهية شديدة .
وقال في الفصول : حرمه ثمة . وهذا يمنع من جميع ما يؤدي إلى أن قال
به ، كثرة كراهية منه انتهى .

قائمة : كره الخدث عند القبول ، ونشئ ما فعل ، ويسحب فاعله إلا خوف
 حسه وشوشت ونحوه ، وعنه لا يسحب جمع فعل كاخف ، وفي الشمشك وحبس
 وأطلمه في النعي ، والشرح ، والعائق ، وإرعين ، وإجاولين ، ولكت ،
 وأعروغ . وقال : كره إلى النعي ، والفصل على النفس
 أمرهما : لا كره واحدة القصي وحريمه في المستوف وهو طهر
 كلامه الحق .

الثاني : كره كحل ، وقصع من تيم ، وإن جحد ، أنه لا كره . كحل ،
 قل في النكت . وهو عرب صعب يحذف للجر ويذهب
 قوله : (ولا يُدْفَنُ فِيهِ أَشْيَاءٌ إِلَّا اضْرُورَةً)

وكذا قل من تيم ، ونحوه ، وغيرهم . وظاهره : كره به . كحل ضرورة
 وهو مذهب من عليه ، وحريمه : أو نعي وغيره . فقدمه في مذهب [وغيره
 وعنه : كره . كحل من نيل ، واشتج على الدين ، وغيرهم . قل في مذهب [
 وهو أصح . وقطع به المذهب في منه : من صحيح . وفيه تصريح بخلافه : قل أن
 المذهب عنده رواه واحدة لا يجرم . انتهى .

وعنه حور . قل أنه صلب وغيره لا شيء . وعنه نحو ذلك في المحرم .
 وقل يجوز من لأحكامه : وهو حتم للمذهب في شرحه .

قوله : (وَيُقَدَّمُ الْأَوْصَالُ إِلَى الْقَبِيلَةِ)

بني حيث حور . ذي نيل : كثر في قبر واحد . فالصحيح من المذهب :
 أنه يقدم إلى القبيلة لأصل . قل : لا كره . وقال : قدم الأذن
 واختلاف هذا كخلاف في تقديمه إلى الأمام في الصلاة عليه كما تقدم . وكذا
 احتجمت أنواعهم : كره من وساء وصحيب . قل : في القبلة من يقدم إلى الأمام في

الصلاة عليهم كما تقدم . قاله في مجمع البحرين وغيره . فإن استوفى في الصمت . قدم أحدهم إلى القبلة بالقرعة . قاله في القواعد .

قوله (وَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِرًا مِنَ الْأَرْبَابِ)

هذا للذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . إلا أن الآخري قال : إنما يحمل ذلك إذا كان رحا وساء . قال في الفروع : كذا قال .

قواعد

أمرها : قال ابن حمدان وغيره : وإن جعل القرمولا ، وجعل رأس كل واحد عند رجل الآخر ، أو وسطه حر . وهو أحسن منه . ويكون أس الفصول عند رجل الفاصل أو ساقه [كالدرج .

الثاني : يستحب جمع الأتارب في بقعة واحدة ، لأنه أسهل لزيارتهم وأبعد . لأنه أسهل . ويستحب الدفن في البقعة التي يكثر فيها الدفن والشهداء . وكذا البقعة الشريفة (١) .

الثالث : من سبق بين مقبرة مسئلة قدم . فإن جاء معه أقرب . على الصحيح من مذهب . وقال الخد . وجمعه في مجمع البحرين ، وصاحب القواعد العقبية . : إذا جاء معه قدم من له مربة شوكة عند قدمه . قال في مجمع البحرين قتل . وكذا لو كان وجه الأرض بين حاران لا بد من فيها ، كما قدم من له مربة بإخراج أسبق في المقاصد . ثم قال : فإن تساوى أقراء

قتل . فإن حجب على أحدهما فهو منه هذه البقعة . فليس على غيره ذلك ، كما قدم . مصط على صاحب الضم وخوفه انتهى

الرابعة : متى علم أن ميت صار ترابا . قال في الفروع : ومردم من أنه صار ترابا . وهذا ذكر غير واحد : يعين قول أهل الحيرة . فصحح من مذهب : أنه

(١) لا يدل على ذلك من كتب ولا سنة .

يخبر دهن غيره فيه . قال أبو النعمان : حار الدهن ، ويرى عة ، وغير ذلك . وقد أده
إذا ، بخلاف شرط وضعه بعيه الحمة . وقيل : لا يجوز . قال الأمدى : طاهر
المذهب أنه لا يجوز .

وأما إذا لم يضر تركه : فأصحح من المذهب : أنه لا يجوز الدهن فيه . من
عنه . وقال أبو طالب بن عطاء مكيه . ودهن . أحدهم .
الخامسة : قال جماعة من الأصحاب ، منهم أبو النعمان . كما تقدم له . حرث
أرضه . قال أبو العظم .

قوله (وإن وقع في القتر ماله قيمة ينشأ واحد)

هذا المذهب معتد ، وعليه الأصحاب . وعليه سبعين من له عوصه . قال في
له . وفيه . قال علي . فإنه . يتبع من ينشأ ملاء ضرورة .

نفسه . مردد بقوله « ماله قيمة » حتى في المدة . ولعرف . قال في حقه .
قال أبو النعمان : ذكره أصحاب . قال . ويختص ما حث عليه . ومردد به فيه .

قوله (وإن كثر شوب منصب لم ينشأ ، لكثرت حرمة)

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، منهم أبي حنيفة . وفي البحر ،
وغيره . وقدمه في له . وح . ومسوع . والشرح . وأجره حمة . وقال محمد .
إن ميراثه أو حشى عليه سلة . بشر . وإلا . وح . وفيه في أمو .

وقيل . ينشأ منصب . ويؤخذ الكفر . صححه في جميع الأصحاب . وحده به
والإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى . والظاهر . والخوارج . وأخذه ابن عمر .
وان حذان في الرعاية الكبرى . وأطلق الأول . وأخذه في ساجد .

صلى المذهب . مرة . ذلك من تركه . كما قال بعض . وهو الصحيح من
المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . قال ابن عمر : قوة الأصحاب . وقال محمد . يصمه
من كفته فيه . مباشرة . لا ألف . قال ابن حنبل : قاله (١) على المذهب .

ولو كان ليت. وحرمه في مجمع البحرين، والردة لصغري، والحدويين.

قائمة حيث تعد الله ش، قولاً واحداً

قوله: أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرِهِ غُرْمٌ ذَلِكَ مِنْ تَرْكِتِهِ.

وهذا المذهب. وحرمه في الحبر، والشور، وقدمه في اندوع، وآخره

الله. ومن إياه الشرح

وقال: بش ويشق حوفه فتخرج منه سمكة في مجمع البحرين، وقدمه في

المص، والاعين، وندويين، وأطلقها في النجيب، والشرح، والله في

عنى هذا القول: كان عليه مذكرة فوجها وأصابعه في الله وع، ومختصر

من ثم، وردة الكبرى

فب الأصوب: ش

وقال: لقد كما في التي فسب. وأطلقها في ردة الكبرى وذكر

جماعة من الأصحاب أنه من السير من ركبة وحده واحداً وما هو سعيد

وحيث قد من من ركبة، فعبر. صحيح من مذهب: أنه بش ويشق

حوفه. وقال بعض الأصحاب: بش بذات قمته يشق وحرمه نصف،

والشرح، وقال بعض الأصحاب: أصاً بش بذات وارث يشق، وإلا شق.

وقيل: يشق مصنف

نعم: مفهوم قوله أو بلغ ماله غرمه أنه بلغ ماله غرمه. أنه لا بش،

وهو الصحيح. وهو مذهب. قدمه في المعنى، والشرح، والندويين وعبدل أن

بش إذا كان له قمة وقال في المسج: يجب من ثمة

على مذهب وحداد على وعلى مذهب أصاً وكان عليه دين بش،

على الصحيح من مذهب. حرمه في مجمع البحرين. وطاهر كلامه في المعنى

والشرح. أنه لا بش

قائمة - أو سمع من غيره ببدنه : أخذ بها من أنفه . ولا حرص له قلبه ،
ولا بصمه على الصحيح من ذهب وقبل هو كاله .

وقال في الأصول : إن سمع ببدنه فهو استيف ماله ، كقوله : أنى صاعك في
البحر ، فإنه قال . وكذا لو آه محضاً إلى . ثم ساء به ذهب . فأنطه حيطاً
من ذهب ، أو أنه من ذهب . فأنطه من طه به ودت ، لم يحب فاعه ورده ،
لأن فيه مثله قال في الله و . كذا قال

قائمة - لو مات وله ألف ذهب لم يقطع ، لكن ين كل دمه : حذنه
أحده من تركته ، ومع غيره التركة وحده ين في ذهب ذهب .

وقال : فوجد في خبر قال في الله و . قال على أنه لا يبرر له جوع حياه
الغاس في قول . مع أن فيه هـ مثله

قوائم

ومن الشهيد نصرة سمه نص عليه ، حتى : قال رد . فيه [وقال في
الكافي - وحسن ليت إلى غير الله غير حاجة مكره] وخور نص غيره ، أطاه
الإمام أحمد . قال في الفروع و . ان - وهو صاهر كآلهم - ين أمن غيره
ودكر المحل ين له نص غيره . انتهى

ولا يقال إلا حرص صحيح . كقصة شرعة ومجوده صالح قال في الفروع ،
وطاهر كلامهم - ولد حتى به . وصرح به أنه حتى قال . بحسب فيه ضرورة ،
بحو كونه به ارحب ، أو مكان يحوف فيه بشه وعرقه . أو مثله به قال : فإن
نصر بده بطار حرب ، فالأولى نسو به بالأص و . حذوه بحفة لمبو . ومعه
كلام غيره . فيصير هـ .

وتقدم في أول الفصل لأول من هذا الباب لا بد من قبل عنه أو سكتيه ،
أو اجلازه عليه . هـ . يش ثم لا هـ . وهـ . يجوز شبه حرص صحيح هـ . فيراجع هـ الهـ

قوله (وإن ماتت حامل لم يشق بطنها).

وهذا مذهب . نص عليه . وعنه أكثر الأصحاب .

قال الزركشي . هذا المصوم ، وعنه الأصحاب .

قوله (ويُحْتَمَلُ أَنْ يَشُقَّ ظَنُّهَا إِذَا عَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يُعْنِي)

وهو وجه في ابن تيم . وعنه . فعلى المذهب (تَنْطَرُقُ عَلَيْهِ الْهَوَالِي فَتُخْرِجُهُ)

إذا احتمل حياته ، على الصحيح من المذهب . وقال القاصي في اختلاف ابن تيم .
يوجد أمارات الظهور بفساد الحارج وقوة الحركة فلا تدفن القوالب .

فعلى الأول : إن تعد . حرجه . عموماً . فذهب : أنه لا يشق بطنها .

قاله في معنى ، وأشرح ، وأورد وغيره . وعنه أكثر الأصحاب . واحد من
هيرة : أنه يشق ويخرج بولاً .

فت وهو أولى

فعلى المذهب تترك ولا تدفن حتى يموت . وفي القصة هذا لأشهر .

وحديثه القاصي ، والمصنف ، ومذهب السجستان ، وغيره . وقدمه في رعايته ،
والخويل

وعنه يسطو عليه . ح . ولأولى بذلك الحجة . أخرجه أبو بكر ، والمجد :

كداوود الحلي ونجدة في مجمع التحرير وهو أقوى من الذي قدمه . وأما قوله ،
ابن تيم . وله بقية الإمام أحمد رحمه . وقيد ابن حزم بذلك .

وأمره لو خرج من الحمل حياً شق بطنه حتى يكمل حوجه . غير مات قبل

حروجه ، وتعد حوجه ، عن ما حرج منه وأجراً ، على الصحيح من المذهب

فت . يعني ٣٠ . وأول من أفق في هذه المسألة من عميل وقيل تنعم

ب . يخرج ، وهو المختار لأن حوري

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَتْ ذِمَّةٌ حَامِلَةٌ مِنْ مُسْلِمٍ دَفَنْتَ وَخَدَّهَا إِنْ أُمِكنَ .
وإلا دفنت مع المسلمين ﴾

وهذا الصحيح من المذهب واحترار الآخري مذهب عبد مقرر المسلمين
وأن المروذي قال ، كلام أحمد : لا بأس به مع . . . في مذهب

قوله ﴿ وَيُحْتَمَلُ طَهْرُهَا إِلَى الْقَبْرِ ﴾
على وتكون على حسب ذبهم . ليكون وجه الحين إلى القبر على
حسب الأئمة .

فائدتان

إحداهما . لا يصل على هذا الحين لأنه ليس بولود ولا سقط وهذا
المذهب وذكر بعض الأصحاب : يصل عليه إن مضى زمن تصويره . قال في
العروغ : وعن مراده إذا مضى

الثانية . يصل على المدة حمل ، بلا ربح . ويصل على حسب . . . كان قد
مضى زمن تصويره . وإلا صل عليه دونه . هذا الصحيح من المذهب . وقال
ابن عيينة في منونه : لا يولى صلاة على حسب . والله . شئت في وجوده .

قوله ﴿ وَلَا تُسَكَّرُ أَنْقَرُهُ عَلَى الْقَبْرِ فِي أَصَحِّ رَوَايَتَيْنِ ﴾

وهذا مذهب . . . في العروغ . غيره . وعن غيره

قال الشرح هذا مشهور عن أحمد .

قال الحلال ، وصاحب المذهب : رواية واحدة لا تسكره . وعليه أكثر
الأصحاب . منهم القاضي وحريمه في الحيز وغيره . وعنده في العروغ ، وإمامي ،
والشرح ، وسليم ، والعلق وغيره

والرواية الثانية . تسكره . حذر عبد الوهاب نورق ، والشيخ تقي الدين .

قوله في العروغ واحترارها أيضاً أو حمص .

قال الشيخ تقي الدين : فيها جمعة ، وهي قول جمهور السلف . وعليها قدماء
أصحابه . ومضى الرودي . انتهى .

قلت : قال كثير من الأصحاب : رجع الإمام أحمد عن هذه رواية . فقد
روى جمعة عن الإمام أحمد أنه منعه من قراءة عبد القبر فيها . وقيل : القراءة
عبد القبر دعة . فقال محمد بن قدامة الخوهرى : يأبى عبد الله ، منقول في حش
الحنى ؟ فقال : ثقة . فقال : حدثني مشر عن أنه أنه أوصى بإدخاله أن قرأ
عنده نسخة النقرة وحسنه . وقيل : سمعت من عمر بن موسى ذلك . فقال الإمام
أحمد : رجع عن ذلك . ثم أضاف : فهذا من على رجوعه ^(١) .

وعنه لا يكره . وقد دونه دون غيره . قال في المتنق : وعنه يس وقت الدهن
احتارها عبد الوهاب الم . ابن وشيخ

وعنه القراءة على القبر دعة ، لأنها ليست من فعله . عنه فصل الصلاة
والإمام . ولا فعل أصح .

فعل القول أنه لا يكره . يستحب ، على الصحيح قول في المتنق : يستحب
القراءة على القبر . من عليه أخيراً .

قال ابن تيمية : لا يكره القراءة على القبر ، بل تستحب من عليه . وقيل :
شرح . قال في الرعاية المكبرى : شرح القراءة على القبر . من عليه . وقدمه
في الرعاية النضوى ، وحوين . قال في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين .
لا بأس بقراءة عبد القبر وأطفيق في الدعاء .

قوله (وئى قرئة فعلها وجمعها لميت المسلم تقمة ذلك)

وهو المذهب مطبق . وعنه جمهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو

(١) ورد حديث صحيح في قراءة القرآن على غير . بل مقاصد القرآن المفهومة
للمعبر من آياته تدل على أن القرآن قرأه الله (ليد . وآياته) و (يهدي للذي هي أقوم)
و (ليدرس من كان حياً ، وعلى القوم على الكافرون)

من المفردات . وقال القاضي في المحرر : من حج حلا عن غيره وقع عمر حج لعدم إيداه .

فانصره : نقل مرودي . إذ دحضتم له عرفا وأما الكرسى وثلاث مرات « قل هو الله أحد » ثم قوله : اللهم إن قصده لأهل القدر - يعني ثوبه - وقيل : المعصية لا بد من قوله « اللهم إن كنت أئتمنى على هذا ، فقد جعلت ثوبه - أو ما تشاء منه - لفلان » لأنه قد تعبد فلا تحك على الله ^(١) . وقيل : عند من سأل ثوب ثم أهده ، كقوله : اللهم أئتمنى على هذا أحسن الثواب واجعله لفلان كان أحسن ، ولا حرج كونه مجهولا لأن الله معه وفيه . يعتبر أن ثوبه بذلك قبل فعل القرينة [وقيل : احتوا في النصرة . يعتبر أن ثوبه بذلك قبل فعل القرينة] وقيل : إن عمل في مبداه . يشترط أن يعمد به ذلك وتقرره قبل في الواقع . فإن ادواؤه يشترط للإهداء ونقل الثواب : أن ينوي الميت به ابتداء ، كما فهمه بعض المتأخرين وبعده فهو - مع مخالفة العموم - كإهداء الإمام أحمد والأصحاب - لا وجه له . في أثره ولا بعد . وإن ادواؤه يصح أن يعمد القرينة عن بيت سدد . سببه له فهذا متعده . وهذا قول ابن الجوزي : ثواب القرآن يصل إلى ميت ، داواه قبل الفسخ ، وهو يعتبر لإهداء . فظاهره عدمه . وهو ظاهر ما سبق في التبصرة .

وقيل : إن عقيل في القبول قبل حسن : يشترط عدمه الميت لأن ما تدعيه الميتة من الأعمال لا يخصص للميت . لا سيما من الميت قبل الفسخ .
نصيب : قوله « وأي قرينة صلب » ، وجعل بيت مسلم معه ذلك « وكذا لو أهدي سبعة - كقصده - أو ثلثه - ونحو ذلك . كما تقدم عن المعصية وغيره .
(١) هل فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أو أحد أصحابه . وهل يحرم أحد أن الله قد فعل عمله وأئذنه عنه بواحد مدر أن حصر في سابع وشه ؟ وهل يستغنى مؤمن بالله و - ليوم الآخر عن ثواب - مع ما قد قيل فيه أو سببه ؟

وهذه قد عرفت . فيقول : أين له موضع تصح فيه الهدية ، مع جهالة المهدى بها ، ذكرها في الكتب .

ونقد في أواخر باب الحمة كراهة إهداء الإنسان ملكا الفاضل ، وهو إهداء مفصلة . فيحتاج إلى مرقعة بينه وبين إهداء القرب^(١)

تفسير : ضمن قوله : وأي مرة فصب ، الدعاء ، ولاستعذر ، والواحد الذي تدخله اليمة ، وصدقة لنصوح ، العنق ، وحج النصوع . فإذا فصب المسلم وحده ثوباً ، بحيث لم يصبه ذلك بحد^(٢) . وكذا فصل إليه القرعة والصلاة والصيام

فانظرنا

إبراهيم : قل الحمد . يستحب إهداء القرب لله صلى الله عليه وسلم . قل في العصور . يستحب إهداء القرب ، حتى للنبي صلى الله عليه وسلم . ومع من ذلك الشيخ في الدين . فلم يرد له ثواب حسب ذلك . بخلاف العمل ، كما هي صلى الله عليه وسلم ومعلم آخر ، بخلاف الولد . وإن له أجراً كأجر الولد .

الثانية : الحى في كل ما تقدم كالميت في انتفاعه بالدعاء ، ونحوه . وكذا القادة ونحوه . قال القاسمي : لا يرد رواية بالفرق بين الحى والميت . قال الحمد : هذا أصح . قال في الفائق : هذا أظهر الوجهين . وقدمه في مروع

وقيل لا يسمع ذلك الحى وهو طاهر كالأمة نصفها . وأصحب من تميم ، ورع ، من ، والحدويين . وحرم به نصف وغيره في حج الفعل عن الحى لا يسمع به يستعمل له . وقال ابن عثيمين في هذه ذات : القراءة ونحوها لا تنصل إلى الحى

قوله (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّحَ لِأَهْلِ الْمَيْتِ طَعَامٌ يُعْتَقُ بِهِ إِلَيْهِمْ) بلا ترغ . وروى الحمد وغيره . ويكون ذلك ثلاثة أيام . وقال : إنما يستحب بد قصد أهل الميت . وإنما يجتمع عدمه فيكره لمساعدة على مسكروه انتهى .

(١) وأين يوجد مرقع ؟ (٢) في دعوى الإجماع بطرطون

قوله ﴿وَلَا يُضْحِكُونَ كُطَمَاً لِلنَّاسِ﴾

معنى لا يستحب ، من كره . وهذا المذهب مضافاً وعنه أكثر الأصحاب
وحرمه في نهج ، والمعنى ، والشرح وسيره . وقدمه في المروءة وغيره . وعنه
يكبره إلا الحاجة . وقيل محذوف . من تركه كناية عن الخلق ، أنه يباح غير
أهل البيت ، ولا يحل لأهل البيت . وقال غيره ، يس غير أهل البيت ، ويكره لأهله
قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّحْلِ رِيَاةُ الْقَمُورِ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . من عني . وعنه حماد بن أصحاب . وحكاية الشيخ
بحسب الدرس النودي إحداه . قال في الشرح لا يلزم خلافاً [بين أهل العلم في
استحباب ريادة رحل القمور] وفي مصنف في معنى قال لا يلزم خلافاً [في
إباحة ريادة الرحل] قال في مجمع البحرين يستحب في صدر المذهب . قال
الركعتي ، هذا المصنوع والشهور عند الأصحاب وحرمه في الهدية ، والمذهب ،
والمسوع ، والكلبي ، والنظر ، ونهجه . وسيره .

وعنه لأشهر ربيعه . وهو صدر كلامه الخرفي [وغير واحد من أصحاب .
وقد أخذ أبو المعنى ، ونحوه ، وتركه غيره .] إباحة من كلام الخرفي [
قوله] : وقيل يباح ، ولا يستحب . وهو ظاهر كلام الخرفي ، لأنه أمر به حضر
لكن الجمهور قالوا . الأصحاب لم يذكروا موت . ولا أمر

قوله ﴿وَهَلْ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ عَلَى رَوَايَتَيْنِ﴾

وأصنف في الهدية ، وسهت ، والمسوع ، والكلبي ، ونهجه .
وسيره ، والشرح .

بغيره . كذا نحن . وهي المذهب . حرمه الخرفي ، ونهجه ، وشهور ،
وغيره . ومنعه من غسل ، وإن سجد في خلاصة وقدمه في الدعاء ، والحج ،
والعس ، والعتق . قال في مجمع البحرين ، هذا أصل الروايات . قال في المصنف :
وهو أولى ، ووجه مصنف وغيره .

والرواية الثالثة لا تكبر مسح

وعنه رواية ثالثة : يحرم ، كما وقعت أنه يقع منه محرم ، ذكره الخد ، واحداً
هذه الرواية بعض الأصحاب . وحكاها ابن تيمية وحها
قال في جامع الاحتياط : وظهر كلام الشيخ تقي الدين : ترويح التحريم
لاحسن حاله - عليه الصلاة والسلام - روايات القبور ، ونصحه إياه
وأصقته في الحدودين ، وقدمه في فصل الحسن : أنه تكبره لمن أبيع الطائفة ، على
الصحيح من المذهب .

قوائم

إبراهيم : نحو سلم . مرة قبر الكافر . قوله الخد وغيره . وقال الشيخ
في الدين : يجوز به الاعتدال ، وإن أصاب لا يمنع الكافر من ربه . قبر أبيه
سلم

الثانية : الأولى لا تزل فبأمره القبر ، على الصحيح من المذهب .
وعنه فب حيث ش . وذوي أن يكون حال الزيارة قنناً ، على الصحيح
من المذهب . وعنه فبودة كفيه . ذكره أبو الغنى . وسمى أن يقرب منه ،
كرهه حال حية . ذكره في الوسيلة والنجاة

الثالثة طاهر كلام لأصحاب . تنحب كثرة ، مرة القبور . وهو صريح كلام
الإمام أحمد . قال في رواية أبي حنيفة - وقال له رجل : كيف يرفق قبي -
قال : أدخل مقبرة . وهو طاهر لحدث . « زورو قبور منسب بذكر الآخرة »
وقدمه في المربع . وقال في رعدة السكري : « تكبره إلا كثر من زيارة المولى .
قست . وهو صريح جداً ولا يعرف له سلف .

الرابعة : نحو : من يقرب من غير كراهة . قدمه في الزعمين ، والفروع . وعنه
يكبره . وضمنها في الحدودين ، والفتق ، وابن تيمية . وعنه يستحب . قال

أو الحسين في نعمة : وهي أصح . وقول في الآية هل سحب عند مخرج دمه
 وضع يده عليه ، وحبسه على حاسبه في روايات
 قوله ﴿ وَيَقُولُ إِذَا رَأَاهَا ، أَوْ مَرَّ بِهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ -
 إِلَى آخِرِهِ ﴾

سكر المصنف - رحمه الله - عطاء السلام وقوله جماعة من الأصحاب ومن
 عليه الإمام أحمد . وورد الحديث فيه من طريق أحمد من رواية أبي هريرة وعائشة
 رضي الله عنهما . وحرره في الرعاية المصري . وذكر جماعة من الأصحاب أنه
 يقول مبرقا ، فيقول ﴿ السلام عليكم ﴾ ومن عليه الإمام أحمد . قال في الفروع :
 وهو الأشبه في الأحبار وهو من رواية أبي هريرة ، ورواه رضي الله عنهما
 وحرره في الهداية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، ومسبوع ، وخلاصة ،
 والكافي ، وغيرهم . وقدمه في الدعاء ، وجمع محمد وعنه سبعة منهم صاحب مجمع
 البحرين . وقدمه من غير ، ورواه عن ، وخو من . وقدمه من عليه وقدمه
 في التلخيص . وقول من رضي الله عنهما في قوله ﴿ عَلَيْكُمْ السَّلَام ﴾

قائمة

إد سلم على أبي ، صحاح من ذهب ، في تحرير بين له في التفسير
 قدمه في الدعاء . وول - ذكره غير واحد
 قلت : منهم محمد ، وصاحب مجمع البحرين .
 وعنه تعدد أقوال . قال الذهبي كالأرد . وقول - مكبره أقوال احترام من
 جميل ، وورد أحمد . وقول من الت - سلام التحية منك ، وسلامه له دعاء معروف
 قوله ﴿ وَيُسْتَجَبُ تَعْرِيَةً أَهْلَ امْنِيتَ ﴾
 هي سواء كل قبل الدفن أو بعده . وهذا الذهب . وعنه أكثر الأصحاب
 وقول القاضي . في خلاف ، في التعرته من الدفن - أو ، لا بأس الدفن منه .

قائمة : ذكره كزار العرية . نص عليه فلا يعرى عند القدر من عرى
قل ذلك . قاله في الدعوى . وقوله في امر عتيق ، واحد بين .

وعنه ذكره عند القدر من عرى . وقال ابن تيمية ، قال الإمام أحمد : أكره
التعزية عند القدر إلا لمن له سر ، وأطلق حوار ذلك في رواية أخرى انتهى .
وذكره للعرية لامرأته أحسنة للفتنة . قال في الدعوى : بوجه فيه ما في
تسميته . إذ عطلت

وعرى من شق ثوبه . نص عليه ، رواه الحرم - وهو الشق - ويكره
استدانة به .

تفسيره

أمرهما : مظهر كلام نصف وعنه أن التعرية مست محددة حد . وهو
قول جماعة من الأصحاب . فصدره . يستحب مطلق . وهو صدر آخر . وقيل :
آخرها يوم يدين . وقيل : يستحب في ثلاثة . وحرره في المستوعب ،
وابن تيمية ، والدائق ، والحدود بين وقدمه في أربعين . وذكر من شهاب ، والآمدى ،
وأبو العرج ، وأحمد ، وابن تيمية وغيرهم . ذكره بعد ثلاثة . أنه المصحح لحسن . قال
أحمد : لأن الشارع في إلحاده فيها . وفي : أنه في آخرها كلام الأصحاب .
وقال أبو المعالي : فهو على كهيئة هذه ، ولا بعد أسبابه . إلحاده على ميت .
وقال : إلا أن يكون عاتق . فلا من يعرضه . إذ حصر . وحسنه الدائم . وقال :
ما من نفس مصيبة

الثاني قوله « وَيُسْتَحَبُّ تَعْرِيزَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ »

وهكذا قال غيره من الأصحاب . قال في السكت : وقول الأصحاب « أهل
الميت » حرج على الصالح . وهو مراد : أهل القصة . وقطع به من عند القوي

في مجمع البحرين ملهبا لأحد، لا تفقها من عنده . قال في السكت فيعري
الإس في ريفه وصديقه ونحوهما ، كما يعري في قرينه . وهذا منسوخ . انتهى .
قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْخُبُوسُ لَهَا ﴾ .

هذا مذهب . وعنده أكثر الأصحاب . ومن عيه قال في المروءة حشره
الأكثر . قال في مجمع البحرين . هذا اختيار أصحاب . وحريته في لوجبه وغيره
وقد مر في انه ومع ، ومن غيره ، يعاقب ، والحوس وغيرهم . وعنه ما معني .
وعنه الرخصة فيه . لأنه عري وحسن

قال الخلال . سهل الإمام أحمد في الحوس . وهو في غير موضع قال في
الحوس ، والبراءة الصدي . وقال . مع ثلاثة كما معي . ومن عنه التبع منه
وعنه رخصة لأهل بيت فيه حيل . واحد محمد . ومعه حد في حدس
وعنه الرخصة لأهل بيت وغيرهم ، حوف شدة الحرج . وقال الإمام أحمد :
أما وبيت عندهم ذكاه . وقال الأحمي . ثم . مع أهله . وقال في
المعصوم . كما لا احتج به خروج . مع ، لأن فيه تيسير للحرج
فأمره . لا . من حدس . فربما ، مع خب ، أو يخرج وبه
معريه . معه السيف

قوله ﴿ وَيَقُولُ فِي تَغْرِيبَةِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ ، أَغْضَمَ اللَّهُ أَخْرَكَ . وَأَحْسَنَ
عَزَاكَ وَعَمَّرَ لِمَتَكَ ﴾

ولا معنى ذلك . بل إن شاء الله ، وإن شاء من غيره . فيه لا تمنع فيه
شي . فقد عري لإمام أحمد رجلاً ، مع « أحسن الله ويث ، في هذا رجل »
وعري أما ضابط قال « نعم الله أحكم وأحسن عزاه » .

قوله ﴿ وَفِي تَغْرِيبَتِهِ عَنْ كَأْفَرٍ أَغْضَمَ اللَّهُ أَخْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ﴾
يعني إذا عري مسلم مملاً عن ميت كأف . وفاد . أصيب رحمه الله . أنه

يعرفه عنه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وحرمه في
الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره

وقيل : لا يعرفه عن كافر . وهو رواية في أربعة . قال في أربعة . وقيل
يقول : أعظم لله أحرث ، وأحسن عراك ، وصار لك حجة عنه

قوله (وفي تعزية الكافر بمسلم . أحسن الله عراك وعقر لميتك
وفي تعزيتك عن كافر : أحسن الله عليك . ولا نقص عددك . أو أكثر
عددك)

فدعو أهل الذمة مع رجوع إلى صواب العمر وكثرة المال والولد ، ولا يدعو
لكافر حتى بالآخر ، ولا كافر ميت بمعمرة . وقال أبو حنيفة المكنى : يقول له
أعز : وأحسن عراك . وفي أم عبد الله من جهة يقول : أعطاك الله على مصيبتك
أفضل مما أعطى أحداً من أهل ذلك . وفي في المثلث : قلت لا يسمى امرئته
عن كافر ، ولا بدع . بالإحلاف عنه . وعدم نقص عدده ، بل مشروع
[اللدع] هذه الكافرين وإذتهم ، كما أحسن الله تعالى عن قوم يوح . انتهى
نعم : يحصل أن يكون مراد المصنف بتعزية الكافر مسلم ، أو عن كافر
حيث قيل : عور ذلك من غير نظر إلى أن مصنف حذر ذلك ولا ويحتمل
أن مرده . حوار العرب عنه . فيكون قد احتار حو ذلك . ولأول . أولى
واعلم أن الصحيح من مذهب التحريم من تنه ، على ما تقي في كلام مصنف
في باب أحكام الذمة . وله رواية في كراهة . قدمها في الرعايتين ، والحدويين ،
ورواية بالإباحة . فحينئذ يقول ما تقدم .

مؤلف

أما هذا فن في الفروع . يذكر لأصحاب من يرد نظري شيئاً لا ؟

وقد رد الإمام أحمد على من عراه . فقال استحب الله دعاءه ورحمته وإياها .
أسهى وكفى به قدوة ومثوة .

فمن حرمه في رعابيين ، وحنو بين ، والمعى ، والشرح وغيرهم
الثانية معنى « التمرة » المسنة ، وأحدث حتى الصغر وعند لأخر ، والدعاء
لعبت وحسب

الثالثة لا يكره أحد يد من عراه ، على الصحيح من مذهب . من عليه
وعنه أقف . وكرهه عند إيهاب له .
قال إجلال . أحب إلى لا عهد . وكرهه نحو حمص عند الفهر^(١)
قوله « وَيُحَوَّرُ الْبَيْكَاةُ عَلَى الْبَيْتِ » .

معنى من غير كراهة ، سواء كان من موه أو مدود ، كثره الأحداث في
ذلك وهمد مذهب وعينه لأصحاب . ووجه في أنه مع خلاف جعل المسمى
عن الكاه . بعد موت . على ترك الأذى
قول بحرق : أو أنه كره كثره الكاه . وهو مذهب عليه أئمة .
قول بحرقه . أصغر عن كاه . فمن مذهب من حمد
ودكر الشرح في يد . أن الكاه يستحب رحمة ميت ، وأنه كره من
الرجح كره . لفصل . مات أمه . إلى
قول . استحب الكاه . رحمة ميت سنة صحيحة لا فضل فيها
قوله « وَأَنْ يُجْعَلَ الْمَصَابُ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا يُعْرِفُ بِهِ »

معنى نحو ذلك لا يكون علامة يعرف بها . وهمد مذهب وعينه كثر
الأصحاب . وقال في المذهب . كره له خلاف . مدد .

فأمره : بكرد مصاب . غير حاله من حاله . رده . وعينه حواه .

(١) كيف يشهد في هذا ، ومساها في استحب قراءه القرآن على قبره .

ومعطي معاشه ، على الصحيح من ذهب . وقيل : لا يكره . وسئل الإمام أحمد
عن مسألة يوم مات بشر ، قال : يس هذا يوم حواء . هذا يوم حزن ، وأصددهما
في الفروع . وقد أخذ لا يس من ذهب لكتاب الزينة وحسن الثياب ثلاثة أيام
وحرم به ابن تيمية ، وابن حمدان

قوله (ولا ينحور الثدب ولا البياحة) .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه في رواية حنبل ،
وحزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتنقيص ، والسعة ، والمطم ، ووجيز ،
وإفادات ، ومتعجب . قال في مجمع البحرين : احتاره لحد ، وجماعة من أصحاب
وقدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، وخويز ، وائر كشي . وقال : هو المذهب
وعنه يكره لدب والروح متى من فيه إلا أعداد الخمس صدق . حرم
به في الهداية ، والمتعجب ، والخلاصة . وقدمه في الرءيتين ، والكافي

قال لأمدى : كره في الصحيح من ذهب . قال : واحتاره ابن حامد ،
وابن حبة ، وأبو حفص المكري ، وأمدى أبو علي ، وحرق انتهى بقده عنه
في مجمع البحرين . وقال : احتاره كثير من أصحاب . وأصعبه في الحائق
، ذكره مصنف عن الإمام أحمد ، يدل على إباحته . وأنه احتار حلال
وصاحبه قائم في الفروع

قلت قد فقه لأمدى عن حلال وصاحبه قد نصبت ذكره في مجمع
البحرين .

وفضيل بعد : أنه لا يس سيرا لدب إذا كان صدفاً . ويخرج بخرج لروح ،
ولا قصد طمه . كعمل أبي بكر ، وهو طمة رمي لله عيب . وعنه في مجمع البحرين ،
وابن تيمية ، وائر كشي .

قلت وهذا لا يثبت فيه . قال في الحائق : واضح سير بدب لصدق

نص عليه

قوله (ولا يجوز شق الثياب ولطم الخدود، وما أشبه ذلك)

من الصراح، وحش نوحه، ونكث الشدة، وشره وحده
قال جماعة منهم من هذا، واستحق قبل في الفصول حرمه المحيى
والعدد، والسحة، وإبطها الخ

قوام

منه قال في له ربح حجاب له - معنى على صحتها - بعدد من
السحة والسكا، به خطه من حمله على ما ذكره في له - لا عده من
كاتب مصنفه في شرح على عدتها في السوى في شرح مسلم هو قول جمهور
وهو ضعيف في ما ذكره من حمله على

وحده الأثر على من نكث به حش يوب وقيل في ذلك مصنف

وحده الشيخ في الدين وقيل بعدد ذلك

وقال في المحقق معنى ذلك من تركه، في حله في حله
وهو من قول الساحة عده أهله

واحتار محمد في أن عده أهله من تركه بعدد، لأنه من وقفه
وهو من فقد معنى، وهو مع قدره، وهو في حله، وهو في
والخوشى وهو ثلاثة المصنف في معنى أنه عدد بالسكا معنى عده من
ويزج كل من

ومنها في صريح مصنفه، من وعده، أو إن عده من تركه قوله الشيخ
في الدين ومعه لأن عقيل في الفصول

ومنها كما في المدح في تقريره، وذكر ذلك من عده وحرمه الشيخ
في الدين حرمه الدين والتصحيح عده

قال محمد في شرحه، وفي معنى ذلك من عده أكثر من أهل رصاف من

"الصدق عند الفقر بحر أو نحوه . فيه بدعة . وفيه رياء وسعفة ، وإشهر لصدقة
التطوع المندوب إلى إحسانها . تنهى . وجه حكمة . قال في الفروع ، قال حكمة .
وفي معنى المدح على الفقر : الصدقة عنده . فإنه يحدث ، وفيه رياء وسعفة .
وقال الشيخ في التلخيص : حرج الصدقة مع حصره بدعة مكروهة . وهو يشهد
المدح عند الفقر . وهذا جواب : ما أسمع فيه شيء . وأكره أن أسهب عن
الصدقة

وإن هذا تم بحره الذي من كتب الإحصاء
فيه - معمولة الله تعالى . ووثيقه - الجزء الثالث . وثوبه

كتاب الزكاة

الله موفى . حسن على الإله . وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله
محمد وعلى آله وأحبه .

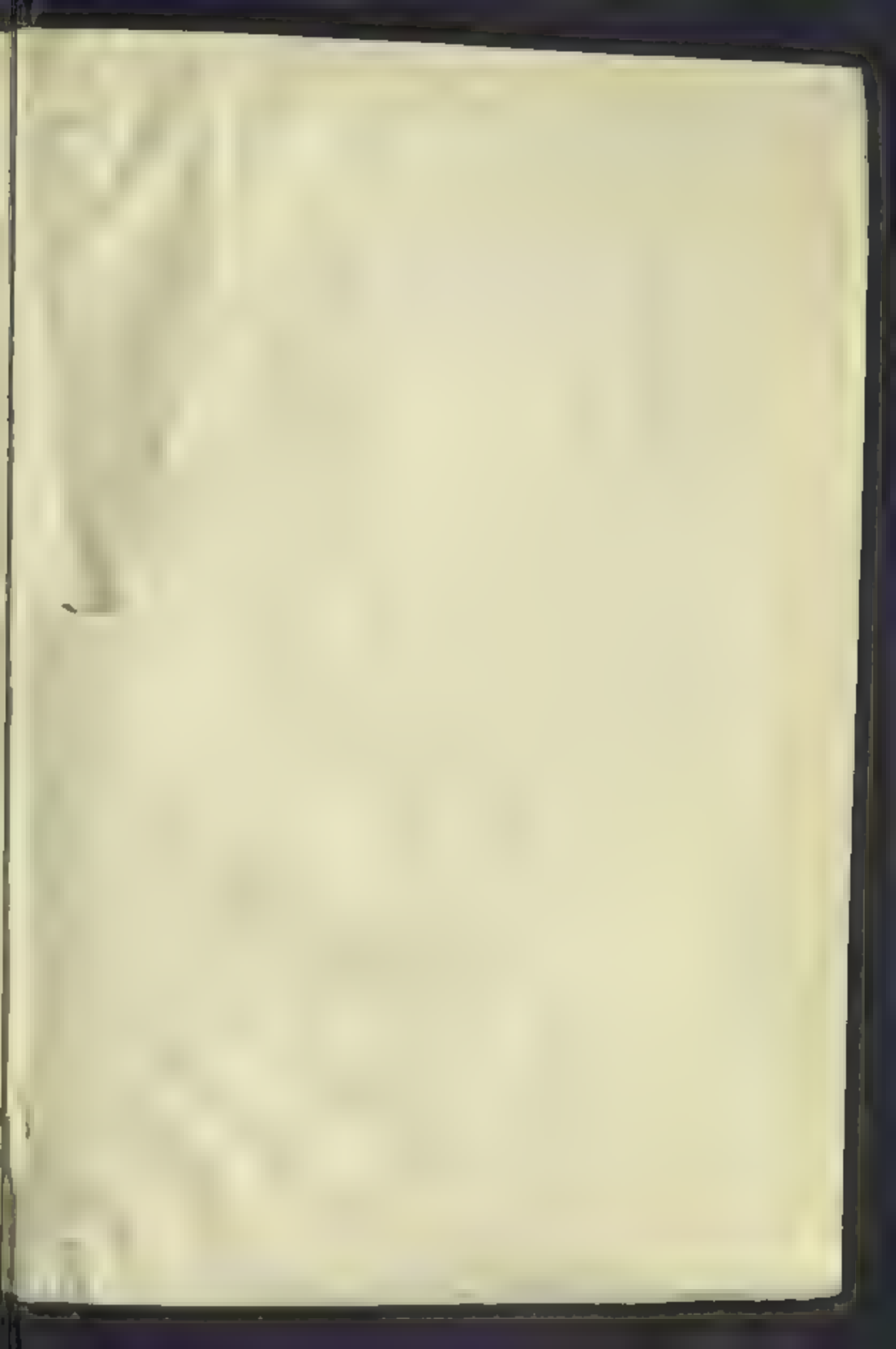
وكان المخرج من هذه نسخة ابنه محمدية في خمسين وأربعين من حمادي
لأولى سنة ١٣٧٥ هـ . موافق للتاسع من شهر ربيع سنة ١٩٥٦ هـ .

وقد حضرت سماعي على والده ولانقاس ، والتجويد والإحسان ، وندب
في صحيحه جهد لصفه . وعلمك . حد . مع حد . من خصه فاسمهم الله .
وسمى الموفق للسدد والإحصاء . ومرة لله وحده . الهدى . وشد يده . وهو
مولاي . عليه توكلت . نعم مولى . نعم النصر . ولا حول . ولا قوة . إلا بالله العلي
المعظم . وسلام على . سيدنا . وخد الله ب لعين

وكشفه فقر سمو الله . و . حتى رحته وإحسانه

صه ما بين





2

349.297 M55aA

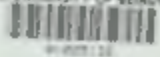
V.1-2

المرادى

الانسان في معرفة الراجح

349.297
M55aA
V.1-2

349.297:MSS&A.v.1-2.c.1
المرداوي، علاء الدين ابن الحسن علي
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



91-0071-22

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



